



ELS No 1544

دبر الحظام سرج فخر الاحكام لاس
خبرو خط الحافظ كارت

1238

CAL

Yah. Ms. Ar. 82

٢

ELS No 1544
دبر الحظام جمع في الاحكام لست
خبره خط الحافظ كافي
1238 CAL

Van Ms Ar 82

سوتري او ايجلي القبار
افسي تکت ام حمار

فاحيه عله كيد الحود

فاحيه قاتله

فانار تاكل نفه

او الرخمه ما نا كلا

اكر ضاهي يا موزسه ونوبه
بنوبس بنوبس بنوبسه

فانار تاكل نفه

فانار تاكل نفه

فانار تاكل نفه

فانار تاكل نفه

فانار تاكل نفه

فانار تاكل نفه

فانار تاكل نفه

فانار تاكل نفه

فانار تاكل نفه

فانار تاكل نفه

فانار تاكل نفه

فانار تاكل نفه

فانار تاكل نفه

فانار تاكل نفه

فانار تاكل نفه

فانار تاكل نفه



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي احكام الشريعة القويم بحكم كتابه واعلى اعلام الدين المستقيم
 بعظم خطابه والصلوة والسلام على سيدنا محمد وآله واصحابه المتطهرين عن
 النقايس تيمم مسيح وجوههم بصعيد بابهم اما بعد فات من المقدمات المقررة عند اول
 الابصار والمسلمات المحترقة لدى ذوي الاستبصار ان في شرف الانسان في الدارين
 ونيله درجات الكمال في الكونين انما هو تحلية الظاهر بالاعمال الصالحة الدينية
 بعد تزكية الباطن بالعقيدة الاسلامية اليقينية فالعلم الكلي بتعريف الاول وهما
 والمختص من بين العلوم بالاقتناء بشانها يكون من اولى العلوم بالاستشغال وحلها
 بالعلم عليه وعقد البالد وهو علم الفقه الذي اعتنى بشان علماء الامة النقية وبذلك
 الوسع في تشييد ركنها عظماء الملة الخفية فان الله تعالى لما جعل نبينا خاتما للنبيين
 والرسول والوضح لا تقوم المناهج والسبل وكانت حوادث الايام خاتمة عن التعداد و
 معرفة احكامها الا انما في يوم التشريع ولم يفطوره النصوص ببيانها بل انما هي طريق لها وفي
 بشانها اقتضت الحكمة الهيبة جعل في هذه الامة مع علمائهم كثر من سائر الامم
 فجعل في قضاة هذه الامة ائمة كالاعلام مهتدين قواعدهم في شريعة بنيان الاسلام ووضح
 بارائهم معضلات الاحكام لينال الفلاح من اتباعهم في يوم القيام انما هي حجة قاطعة
 واختلافهم رجة واسعة يعني القلوب بانوار افكارهم وتسد القلوب بابتاع آثارهم
 وخص من بينهم نفرا باعداد اقدارهم ومناصبهم وابقاء اذكاهم ومناصبهم اذ على اولهم
 مدار الاحكام ومبداهم يعني فقهاء الاسلام وخص منهم الامام الاعظم والامام الاقدم
 سراج الملة والذين التاب الامام باخليفة نعمان بن ثابت بقاء الله تعالى على علي بن ابي طالب
 وافاض عليهم قدر الشرف ببحال الفخر بكثرة المجتهدين المتمسكين بمذهبه وخرارة
 مستنبطاته وعذوبة مشربته فان ما افاده من الاحكام بحكم متلاطم الامواج بل لا
 ما طأ طمة الضلال سراج وهاج ولقد كنت من ائمة الامر وعنفوان العمر مغترقا من ذلك
 البحر واصلوه متحصصا من سائل ابوابه وفصوله بالاستفادة عن المنسوبين اليه والافادة
 على اهل البيت المبين عليه وايتليت فاشان ابتداء القضاء بالرغبة فيه والرضا واعلى
 ما يمتدح في عري عيشته ونحلة العوام ومما طبعه غير من الاسلام خبيثا حتى كان

يخبر في خبره

يخبر في خبره دائما انه غير لائق بحالي وكنت اسأل الله تعالى ان يبدل بالخير مالي ومع
 ذلك لم يكن ذلك الابتلاء خاليا عن حكمة ولا عاريا عن فائدة ومصلحة حيث كان سببا
 لتتبع احكام جزئيات الوقائع والنوازل والعثور على تعقيد املاقات المتون في توير
 المسائل فصار باعنا على كتب متين جواهر المفوائد وخاوعن الروايات موصوف
 بصفات مدونة في خطبته داعية لكل النحال الى خطبته مرسية بكتب كتيبت
 على القبط الاجري والوجه الاحسن فاخترت في صا من بين الاستغفار والتهنئة
 مع تونج البالد وحين قرب انما له وان يعرض بالاختتام ختامه خلتني الله
 تعالى من بركة الغضا اذ بعد حوصلي المراد بالابتداء يخبر عن البالد فوجه على شكر
 نعمتي انما له واحسان الفيل عن البالد وانما له فشرعت في شرحه شكر المتعدين
 الموصليين لصاحبها الى الدارين راجيا من الله تعالى ان يوفقني لتمامه ويسهل
 لي بالسلمة طريقة اختتامه وعان ما ان اسمي بعد التمام ذكر الاحكام في شرح غرر
 الاحكام انه قريب عجيب عليه توكلت واليه اليب **بسم الله الرحمن الرحيم** الباء للابتداء
 والظرف مستقر حال من ضمير ابتداء الكتاب كما في دخلت عليه ثياب السفر والابتداء و
 الظرف لغو كما في كتبت بالتمام من اختيار الاول نظر الى انه دخل في التعظيم ومن اخذ الثاني
 نظر الى انه مشعر بان الفعل لا يتم ما لم يصدر به كما في تضاف اسم الله تعالى ان كانت
 للاختصاص وضعوا لانه تعالى المتصف بالصفات الجميلة اختص بلفظ الله تعالى على ان
 ماسواه معا وصفات وفي التبرع بالاسم والاستعانة به كمال التعظيم المستقر في قوله تعالى
 هابل بما يستدل بالاضافة على تعظيمها والرحمن والرحيم اسمان بنيا لهما الغفران رحيم
 كالغضبان من غضب والعليم من علم والاول المبلغ لان زيادة اللفظ تدل على زيادة المعنى وتبين
 به تعالى الاله من الصفات الغالبة لانه تقتضي جوار استعالمه في غيرهما بحسب الوضع و
 ليس كذلك بل ان معناه النعم الحقيقي بالنع في الرحمة غايته واقعية بالرحيم من قبيل التيميم
 فانه لما دل على جل من النعم واصولها ذكر الرحيم ليتا اول ما خرج منها **الحمد لله** جمع بين التسمية
 والتعظيم في الابتداء اجريا على قضية الامر في كل امر ذي بال فان الابتداء يعتد في الوفاء مستدا
 من جيل الاخفاء في التصنيف الشرعي في البحث فيقارن التسمية والتعظيم وخبرها
 ولهذا يقدر الفعل المحذوف في اواخر التصانيف ابتداء سفا غير الظرف مستقر او لفظ لان
 فيه امتشا للجدد لفظا ومعنى وفي تقدير غير معنى فقط وقدم التسمية
 به الكتاب وانفق عليه اول الباب والحمد لله رب العالمين بالثناء على الجليل الاخفاء في تمام

مسند زهير

او غيره والمدح هو الثناء باللسان على الجاهل مطلقا والشكر مقابلة النعمة بالقول او الفعل او الاعمال
فهو اعم منها بحسب المورد واخص بحسب المتعلق فينبغي ان يبين ما عموما وخصوصا من وجه وبما
يقع في اوائل الكتب في مقابلة النعمة غالبا واللام للاستحقاق المحض ذكره ابن هشام
في معنى التيب والتخصيص يستفاد من حمل لام الحمد على الاستحقاق بقرينة المقام **الذي فقده** اي
جعل فقيرا من فقده الرجل بالضم فقاهه اي صار فقيرا وقيل فقده بالكسر فقها وفقهه اي
فهم **المجدين والمصلين** المجدين افراس السباق والسابق والمصلين هو الذي يتلوه لات رأسه عند
صلواته والمراد بها كثرة الممارسة والزاولة في حلية متعلق بالمجدين والمصلين وهو بفتح الحاء و
سكون الهمزة يجمع للسبق في كل جانب استعيرت للمضمار حلية العالمين المتقين وحتى تذيب
الخط بالاعمال الصالحة والباطن بالحكام العملية والحكم النظرية يعنى ان من مارس وسعى في
تحصيل بيزن الامر الى ان تحصل له ملكة استنباط الاحكام الشرعية والعمل بموجبها فقد رقا
الله مرتبة الفقاهة التي هي عبارة عن العلم بالاحكام المذكورة مع العمل بها اختار الامام فخر
الاسلام وحققناه في شرح اصوله بما لا مزيد عليه وظهر من تيممه اي قصده بفتح الحاء اصابته
متعلق بتيممه انف ابتهاج اي الفرح واصافة الف باللام في ملاحظة فان او كماله يصل الى الارض
حال التيمم للفرح هو الانف والجبين عطف على الانف على انض الدالة متعلق بمسح ويزيد ايضا
ايضا لما ذكر عن الجاس متعلق بطهر الخاس الخس من السعد كالتحوسة ضد السعادة والمراد بها
الافعال البقية والصالحات الذميمة والعقائد الباطلة وبالجاس المالكات من البحوث لولم يزل
لافتت الى الخلد في الآثار الماديين الى لغاتين الخارجيتين عن طاعة الله تعالى والصلاة والسلام
جميع بينهما اشتراكا لفظيا في صلواته عليه وسلواته عليه سيدنا محمد المرحوم والمطهر النقي
لصالحه اي مسك قلبه عن متعلق بصالحه ان الحج اي يقصد ما سوي الاسلام من دين بيان لما
وعلى الله واصحابه المجاهدين في رفع رايات ايات لدقائق حقايق الحق المبين الحق المبين
هو الشريعة الصغرى وحقايقها الاحكام المنسوبة اليها العليات والاعتقادات و
الوجدانيات ودقائق حقايقها الدالة التفصيلية للمفيدة لها ايات تلك الدقائق طرق
الاستدلال به في العباد والاشارة والدلالة والاقتضاء ورفع راياتها اظهار تلك الطرق المستدلين
وافشاءها بين المستنبطين حتى قدروا على استخراج ما لا يظهر لهم ولا يخفى ما في قوله فقده
والمصلين وتيمم ونحو ذلك من رعاية براعة الاستدلال والاشارة الى افراح العبادات الخمسة
اما بعد فان من اهم المطالبات النبوية اى العلية واعم المادى جمع
السترة والرفقة التي يجب ان يوجه تلقاها اى جهتها عنان العناية ويصرف اليها اعمار

اهل الهداية في البداية والنهاية علم الفقه اسم ان في قوله فان الذي هو سبب لنظام
المعاش ونجاة المعاد وفلاح العباد ينيل المراد يوم التناد اي يوم القيمة تفاعل من التناد
اسمى به الله يوم ينادى اصحاب الجنة اصحاب النار وبالعكس ولقد كنت صرفت شروعا
في بيان سبب اقدارهم على التصنيف شطرا اى بعضا من عنفوان الشباب الى تفرق
لطائف وتدرج اى اعتيا وتصنيف يقول لصفت الشئ اذا نظرت الى صفاته ما فيه من
الكتب والاجواب حتى التمه الى ان اكتب فيه مثنى كما في الامول وهو فوات الوصول الى
علم الامول نبينا اى الا ان عوايق الدهر عاقده اى كتب المتقن عن الحصول حتى ساقنى
زما في حين زمانى بما رما الى اشارة الى ما عرض له من مرض لطاعنى عام الويا الاكبر وهو
سنة اثنين وعشرين وثمناية وهو من قبيل الاسناد المجازى الى ان غفرت متعلق
بقوله ساقنى على انه تحت شانه وعظم سلطانه ان خله من مزيه الا فتر حيث اقره على
قطع المافرة في فهمه المعارف والعلوم ومفاوز الادراكات والفهم المهمة جمع
مهمة بمعنى الفهم والمفاوز جمع مفارة بمعنى موضع الغوز سمي به الصخر تفاق الا مر
بحر القوله ان خله من خلاصة من بقية عرى الموهوبين الى ابرار ما في خلكى اى قلبى بطريق
مندوبين بينا بقوله بان اصف فيه اى الفقه مثنى ثانيا اى قويا وبقا اى مجزا نظاما
اى ترتيبه وارصاف اى ارب وهو في الاصل عقول الحجة بعضها بالبعض الاحكام بياننا
وهو ما ذكبت وسقى كالحائط رصينا اى حكا ايقا هو ايضا بمعنى معجبا انتظامه
خاليا اى سالما عن الروايات الضعيفة خاليا اى مزيينا بالقيود المذكورة في الشروح
والفتاوى والاطلاقات المتنونة والاشارات الى ما وقع في المتن من المسامحات و
المساهلة الشريفة للتطيق من قبيل اللطف والنشر محتويا على مسائل مهمات حلت عنها
المتنونة المشهورة ومنطوقا على احكام قضايا مملات اى وقايع لم تكن تلك الاحكام
فيها اى في المتن المشهورة مسطوية معجبا نظمه الفصيح الاديب اى ما هو في علم العبدية
وموفقا فحوا الفقيه الاربيب اى العاقل ولا يخفى لطف نق الفصيح بالاديب والتقيد
بالاربيب فلما احسن الله تعالى الى باماطة اى رالة ما لم يكن من السقامة والبسنى من
خلائن رافتم حلة الامة شرعت بما اردت وبلات بما قصدت وراعت ما
ذكرت من تصانف المتن بالصفات المذكورة بقدر الامكان مستعينا في ذلك بالملك
المتان وعجزت ان اسميه بغير الاحكام بعد ان ييسر الله لي بالاختتام متهلا اليه
تعالى ليحفظه الصالح الوجه الكريم وان يوفقني لانتظامه انه هو البر الرحيم المحمدي

الذي وقع الاختتامه وصرف على العوائق عن اتمامه مع ابتداء بكثره المشاورة
المشاغل وتفاقم العوائق على الشواغل والمسئول من لطفه تعالى يوفقني للاختتام
بذلك الشرح ايضا فانه ان تيسر لي لم يكن الامن اثار تخليصه اياي من تلك الموانع محضاً
واليم انصرح ان يقبل بفضل دعوتي ويظني بسبب حاله لطفه لوقتي انه على كل شيء

قديروا حاجته رجال المؤمنين جديراً
كتاب الطهارة

الكتاب لغة اما مصدر بمعنى الجمع سمي بالفعول كالبالغة او فعلا بمعنى المفعول كاللباس وعلى
التقدير ان يكون بمعنى الجمع واصطلاحاً مسائل اعتبرت مستقلة سبقت اولها فاولاً و
الطهارة مصدر طهر الشئ بفتح الهاء وضمها الاول افعي وهي لغة النظافة وخلافها
الذنس ونزك النظافة الخصوصية المنوعة الى وضوء وغسل وتيمم وغسل البدن والثوب
ونحوه وانما وجهها لانها في الاصل مصدر يتناول القليل والكثير ومن جمعها قصد التيمم
فرض الوضوء الوضوء النظافة وشراً غسل الوجه واليدين والرجلين ومسح الرأس
والفراخ القطع والتقدير وشراً حكم لزم بدليل قطعي وحكمة ان يستحق العقاب فاذا كان بلا
عذر وكبر جاحداً وقد يقال لما يفوت الجواز بفوته كالوقت يفوت بفوته جواز صلاة الفجر
للمتذكر له والاول يستحق فرضاً اعتقاداً بالثاني فرضاً علمياً والمراهمة المعنى الاول مشبوته
بالتقارر فلا قيل آية الوضوء مدنية بالاتفاق والصلوة فرضت بكونه في صلوة بل وضوء
الحاجين نزلها قلت لا يلزم لما ثبت في صحيح مسلم وغيره عن جابر رضي الله عنه انه قال
وسمى على خفيه فيقول كما تفعل هذا قال فما معنى ان اسمع وقد راي رسول الله صلى الله عليه
وسلم يمسح على اذنيه كما كان ذلك قبل نزول المائدة قال ما اسلمت الا بعد نزول المائدة ويلي
قال في صحيح البيان روى ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا حدث اتمتع من الاعمال كلها حتى
انه لا يرد جواب السؤال حتى يتطهر للصلوة الى ان نزلت هذه الآية فيجوز ان ثبت الوضوء للرجل
الغير المسلم والاخر من الشرايع السابقة كما يدل عليه ما روى انه صلى الله عليه وسلم حين
توضأ ثلثاً اقال هذا وضوءي وضوء الانبياء من قبلي فان قيل اذا ثبت الوضوء لهذه
الطريقة فماذا نزلت الآية قلت لعدها تفرير الوضوء وتبينه فانه لما لم يكن عبادة مستقلة
بل تابعاً للصلوة احتل لا تهتم الامة بشأنه ويتساهلوا في مراعاة شرائطه واركانه بطول
العهد عن زمن الوحي وانقضاء تناقلين يوماً فيوماً بخلاف ما اذا ثبت بالنقص المتواتر
الباقى في كل زمان على كل شأن وايضا اذا ورد فيه الوحي المتلوي بتا في اختلاف العلماء الذي

هو رحمة وتحقيق هذا المقام على هذا السبب مما تقرت به غسل لوجه مرة ثلثاً مرة ثلثاً
لايك على التكرار وهي الى الوجه ما بين منبت الشعر الى هذا القيد يخرج التيمماتين وهما
جانب الجبهة بخمس الشعر عنها فانه لا يجب غسلها في الوضوء الا في المراتب التي منبت الشعر محل نباته
غالباً سواء ثبت او لا وبين اسفل الذقن والاذنين وبه يتم تحريم الوجه بحسب الطول و
العرض ولما اقصى هذا التحريم بقوله فرض الوضوء غسل الوجه ان يجب على الملتحي الموضي
غسل ما تحت الازرار والشارب والحاجب والحية الى الغل الذقن ومع ان كتب الفقه متضمنة
بان غسل ما تحتها لا يجب اذ دفعه بقوله والوزار الى اخره عذر الحية جانبها استغفر من
عذري لذبة وهما على خديها من التجم لا يسقط حكم ما وراءه وهو يارض من العذار
والاذن يستحق العارض وحكمه وجوب غسله فان العذار لا يسقطه خلافاً لابي يوسف
بن يقطين حكم ما تحتها وهو وجوب الغسل اليه الى العذار حتى يجب غسله كشارب
الحاجب حيث ينقل حكم ما تحتها اليها حتى يجب غسلها ولا يجب اتصال الماء اليها تحتها
والحية تنقل حكم ما تحتها الى ملاقي البشرة منها اي من الحية وهو ظاهر الروايات عن ابي
حنيفة رحمه الله تعالى واختاره في المحيط والبدائع قال في معراج الدرر والاربع وهو الاصح وفي
الفتاوى الظهيرية وبه يفتي اولنا فقلت بن تبدله بمسح اي مسحه في البشرة قال
القاضي خوافي في شهر الروايات عن ابي حنيفة مسحه ما شئت البشرة فرضه في رواية الخنار
او مسحه روي في الملاق وهو رواية الحسن بن ابي حنيفة قال في المحيط بعد تحريم
فان كان امر وغسل جميعه وان كان ملتجئاً الى يجب غسل ما تحتها وقال في صحيح ابن
الحية خفيفة وكذا لا يجب اتصال الماء اليها تحت الشارب والحاجب خلافاً لابي بصير قولنا
لا تحت الفرض استندت بالحائض وصار يحل لا يواجه الناظر اليه فسقط الفرض عنه وتحول الى
الحائض كبشره الرأس ثم قال والبياض الذي بين العذار والاذن لا يجب غسله عندهما وعند
ابي يوسف لا يجب بخلاف محل العذار انما استندت بشعره ثبت عليه فقام مقامه واليدين
عطف على الوجه فردي وكيفية علمه في الكافر وغيره ان يأخذ الا بالشماله ويصيب على
يمينه ثلاثاً ثم يأخذ بيمينه ويصيب على اليسرى كذلك وكذا اذا كان كبيراً ومعه صغير ولا
يدخل اصابع يده اليسرى مضمومة في الناء ويصيب على كفة اليمنى ويدلك الاصابع بعضها
ببعض حتى تظهر ثم يدخل اليمنى في الناء ويغسل اليسرى وجهه ما ذكر في شرح تاج التريفة
ان نقل البلية في الوضوء من احد اليدين او الرجلين الى الاخرى يجوز في الغل لا
اعطى الوضوء مختلفه حقيقة وعرفاً اما حقيقة فظاهر وانما خلافاً لتفصيله

ويعود منها لأن تحتها البحر من فوقه الضيق وانما قال
في البيت الحرام ان البحر يغلبني بقطع
تحتيه من أسفل الكعبين الذي في
وسط القدم
زايحي

وهو رابع من محمد اعتبار الالة العشرية والاصابع
اشارة ونصف والاصابع العشرية من بعضها
فكل واحد من الاعداد العشرية
ذيل

افہم سو

في اعتدال القول واستحبة التيامن اعلى الشروع من جانب اليمين ومسح الرقبة الى الخلف ثم
 فان مسحه يدعه كذا في الظاهرية ومن ادبها بما قال هذا الا ان له اربابا اخرى ذكرت في
 المطلقات استقبال القبلة عند الوضوء وذلك اعضاءه وادخال خصره وما اخرج
 اذنيه وتقدمه على الوقت لغير المعذور فان وضوء المعذور قبل الوقت ينقض عند
 زهر في الاصول كما ان يحترق عنده وتحريك خاتمه الواسع وعدم الاستئذان بالغير
 عدم التكلم بكلام الناس والجلوس في مكان مرتفع اختار ان اغنى الماء المستعمل والجمع
 بين نية القلب وفعل المساء والتسمية عند غسل كل عضو كما مر والدعاء بالثلاث
 من الادعية عنده اي عند غسل كل عضو بان يقول عند الوضوء اللهم اغني عني ثلث
 القرن وذكرك وشكرك وحسن عبادتك وعند الاستنشاق اللهم اغني عني راحة الجنة
وارزقي من نعمها وعند غسل وجهه اللهم بيقض وجهي بوقبض وجوه وتوف
 وجوه وعند غسل يده اليمنى اللهم اعطني كتابي يميني وكلماتي حسابا يسيرا وعند
 غسل يده اليسرى اللهم لا تعطيني كتابي بشمال ولا من وراء ظهري وعند مسح راسه
 واذنه اللهم اجعلني من الذين يستمعون القول فيتبعون احسنه وعند مسح عنقه
 اللهم اغني عني من النار وعند غسل رجليه اللهم ثبت قدمي على الصراط يوم تزل
 الاقدام والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد احوال الوضوء وان يقول بعد اللهم جعلني
 من التوابين واجعلني من المتطهرين وان يشرب بوء من فضل وضوءه يفتح الواف
 ما يتوضأ به مستقبل القبلة قائما قالوا لم يجز شرب الماء قائما الا ههنا وعند زهر
 مكرهه كظم الوجه بالماء والاسراف فيه وتثليث السجدة بما جديد ذكره الزيلعي
 نقله في معراج الدراية عن عيسى بن كبريات التثليث بما وجدنا في حديثه بدعة و
 نافية خروجه من نجس يفتح الجحيم وهو عين النجاسة وبالكسر بالاكسرها ما مر منه اي
 المتوضأ الى ما يطهر اي يحق حكم التطهير في الوضوء والغسل قوله خروجه من نجس يتناول
 خروجه من السيلين وغيرهما لما قال في المحيط حذا الخروج الانتقال من الباطن الى الظاهر
 وذلك يعرف بالسيلان عن موضع في غير الخروج بالسيلان بخلاف ما اظهرت النجاسة
 على رأس السيلين فانه ينقض الوضوء وان لم يسيل لانه ليس لراس السيلين ليس مكان النجاسة
 وانما يوجد بالانتقال مكانها بالرفع الانتقال بالظهور فاقم الظهور مقام الخروج و
 السيلان يغسل في غير راس الخرج هكذا افتره ابو يوسف لانه لا يخرج من راس الخرج
 لانه يتنقل عن مكانه فان ما يورى الدم من على الخرج مكانه ومنه يعلم ان الخرج في غير

الدعاء بالثلاث من الادعية في الوضوء

في رده

كسادي

السيلين

السيلين عين السيل ويظهر ضعف ما قال صدق الشريعة ان قوله ان ما يظهر يجب ان يكون
 متعلقا بقوله ما خرج بالقبول سال فانه ان افسد في حرج دم كثير وسال بحيث لم يتلخ
 رأس الخرج فانه لا شك في انتفاض عندنا مع انه ليس الى موضع يحق حكم التطهير بل
 خرج الى موضع يحق حكم التطهير ثم سال فان السيل الى موضع يحق حكم التطهير قد
 في هذه الصورة وان لم يوجد السيل عليه غلبت من ضعف ما قال فالعبارة الحسنان
 يقول ما خرج من السيلين وغيره الى ما يطهر ان كان نجسا سال ان مبناها الى الخرج
 مغاير للسيل وقد تبين فساد فذلك قوله سال حشوا بوجوه ما خرج من العبارة الحنة
 ما اختاره ليعرف ان الخرج نجس احتمل انما اذا غرقت اربعة فادخل اليه على
 رأس الخرج لكن ليس في ان تغير ناقض لانه ليس بنجس كونه غير مسفوح وقوله الى ما يطهر
 احتمل انما اذا وصل اليه في قصبة الذكر ولم يظهر وعما اذا كان في عينه قرح وصل
 دمه الى جانب اخر من عينه وعما اذا سال الدم الى ما فوق ما ران الانف بخلاف ما
 اذا سال الى المارن لان الاستنشاق في الجنابة فرض وخروج ریح او دودة او حصاة
 من الثبر ذكر الريح لانه خارج منه وليس بنجس مع انه ناقض لمحو النجس وذكره لا يخرج من
 لانه ما معه من النجس وان قل خفي السيلين لا يخرج ریح من القبل والذ كرا لانه لا ينفذ
 عن محل النجاسة ولا يخرج دودة من الخرج لان ما عليه من النجس قبل وهو ليس بجذ
 في غير السيلين بله الى ينقض حكم سقط منه اي الخرج وماء الفم عطف على خروجه و
 يوان يضبط بتكلف حتى انه لو تكلف خرج وقيل ان ينعكس من الكلام في مرة او علق
 وهو لغزير منقذ لكنه ههنا سؤا لانه اعتبر فيه ماء الفم او في طعام او ماء وانما اعتبر
 فيه ذلك لما قال في الهذيان الخرج الخرج النجس من غير السيلين يتحقق بالسيل الى موضع
 يلحق حكم التطهير وبما ذكر الفم في الفم ثم قال وماء الفم ان يكون على لا يمكن ضبطه لا بتكلف
 لانه يخرج ظاهرا فاعتبر خارجا واعتبر على قوله لا يخرج ظاهرا فاعتبر خارجا بان جعل
 الظاهر الغالب كالتحقق انما يكون لا يضبط فيه الاصل كالتسفل القائم مقام المشقة او لا
 يطلع عليه احد كالايلاج القائم مقام الانزال واما في المنضبط الظاهر فلا كما في جرحنا
 فان خروجه من الفم لا يتعسر الاطلاع عليه فكيف اقيم مقام ماء الفم مقامه كيف وفي الصورة
 التي يكون التي ماء الفم ثم منع من الخرج بالتكلف عدم الخرج متيقن من ان حكم بالاشفا
 وفي الصورة التي يكون التي اقل من ماء الفم ولكن خرج من الفم الخرج متيقن فالقول
 بعدم الانتفاض منقذ لعله اقول مبناه جعل ضيقه لانه راجعا الى الفم وليس كذلك بل يرسو

بعد السجدة
 والمراد بالخروج الوصول الى موضع يحق حكم التطهير
 لانه لا يستحي خارجا لانه ريس الى موضع حكم التطهير
 فاذا كان كذلك فهو عين السيلين

بل هو رجع اليه وقوله انه الى اخره دليل لقوله وعملاء الغم في القى فالغنى ان خروج
 النجس تحقيقه في الغم في القى لان النجس حينئذ يخرج ظاهره لان القى ليس الامر قهر المعنى
 فلا يظهر ان مستحق النجس بخلاف القى لان من اعطى المدة فلا يستحقه هكذا يجب
 ان يعلم هذا الحق فانه شئ واحد لم يتغيرا لاجل الجمع الله واجب العمل كذا ان ينقض ملاء
 الغم في قى ما ذكر ينقض دم في قيئه بل شرط ملاء الغم ظهوره كونه نجسا كونه ما يبعث
 وقبح ولو كانا مخلوقين بترك لكن غلبه او ساءوا في الدم والقيح ساويا للبرق حتى لو
 كانا مغلوبين لانه ينقضه والبغى لا ينقض مطلقا اي سواء في الرأس او صدر او الجوف وسواء
 كان ملاء الغم والا لانه ليرتبه لا يتدخل النجاسة الا عند جوف يوسف في صائم ملاء اي
 الغم لتنجسه بالحوادث والاختلاط البغى بالطعام اعتبر الغالب فان غلبه الطعام وماذا
 القى الغم ينقض وان غلب البغى لا ينقض الا عند جوف يوسف اذ املاء الغم والمجلس يجمع
 متفرقا اي القى عند اي جوف يوسف والسبب يجمع متفرقا عند جوف يوسف لوقا متفرقا
 بحيث لو جمع صارا ملاء الغم فابو يوسف يعتبر اتحاد المجلس فان حصل ملاء الغم في مجلس
 واحد ينقض عند واحد وتعد الغتبان وحده بغير اتحاد السبب وهو الغتبان فان
 حصل ملاء الغم بفتيان واحد ينقض عند واحد وان اختلف المجلس وم ليس يجرى من قى ونحوه
 ليس بنجس ما القى في ارضه ان قيل له يخرج من اعلى المعوية وهو ليس بمجلس النجاسة وما
 الدم فانه قليل غير مسفوح فالأرض لا ينجس الا بغيره فلو كان نجسا وما حرمه غير المسفوح
 في الآدمي بناء على حرمة لحمه فلا يجب نجاسته اذ زبد الحمة للكرامة لا النجاسة فغير
 المسفوح في الآدمي يكون على طهارته الاصلية مع كونه نجسا وناقضه ايضا كونه نجسا
 اي قوته الماسكة وهو النجس بحيث يزيل مفعول عن الارض وهو النجس مفعول اي واضحا
 احده جنبه على الارض ومثله على احد وركبه او متلفا على قفاه او متكا على وجهه
 فان الماسكة اذا زالت لا ينجس عن خروج شئ عادة والثابت عادة كالمثيق به والاي
 وان لم يزل النجس مسكنا بان كان حال القيام والقعود والركوع والسجود اذ ارفع بطنه
 عن فخذيه وابعده عن جنبه فلا اي لا ينقض الوضوء مطلقا خلافا للشافعي وان
 تعدا نام وضعا في الصلاة خلافا لما في يوسف واختلف في نوم مستند الى الارض لا يسقط
 قال في الهداية عند النواقض او مستند الى شئ لو انزل يسقط وقال شئ اخر هذا ما اختلفا
 الطحاوي وليس في اصل روايته المسوق في المحيط ان لم يكن مستقرا على الارض كان حدثا و
 ان كان مستقرا لا وهو الاصح وفيه لو نام قائما او قاعا فسقط ان انتبه قبل السقوط او حاله

اوسقط

اوسقط نائما فانتبه من ساعته لم ينتقض وان استقر نائما ثم انتبه انتقض ولو نام
 على اية هي بركات ان كان حال الصعود والامتثال لم يكن حدثا وفي حال الهبوط حدثا وناقضه
 ايضا الاغما والتشكك الذي حصل به في الشبهة تمايزا والمخوف اما الاولان فلان المسكنة بهما
 واما الثالث فلعدم تمييز الحدث عن غيره وناقضه ايضا فقهه بالغ وهي ما يكون مستقرا
 له والجيران وما التعلق بالمسح له فقط فلا تبطل الوضوء بل الصلاة والتسليم يبطل
 شيئا منهما بقطران في صلاته يمسح بالتوضي اي بمباشرة المضمض فيكون احسن لكن وضوء في
 ضم الغسل صلاة كاملة اذ ذات ركوع وسجود وذلك لان التوضي الوارد فيه وهو قوله ليس
 الصلاة والسلام الا من سجدة منكم فتمهته فليعد الوضوء والصلاة ود في صلاته صلواته
 فيقصر عليها فلا ينقض غير القهقهة وقهقهة الضبي والناثر والمغتسل والقهقهة خارج
 الصلوة ولا في صلوة الجنان وسجدة التلاوة وان افسدت ما فعله كانت القهقهة عند
 السلام اي قبله وبعد للشبهة لانها حينئذ تكفي الصلوة الا ان يتبع المصلي القهقهة
 لانها حينئذ تكون خروجا لصحة وسياق ان الصلاة تتم بكيف كان فاذا خرج الامام عن
 الصلوة به اي يتبع القهقهة فقهقهة المأموم لم ينقض وضوءه لان خروج الامام خروج
 له الا ان يكون مسبوقا فانها حينئذ يكون في اثناء صلاته وناقضه ايضا المباشرة الفاشحة
 وهي ان يبشرا لمرأة متجوزا وانتشرا لانه وامر اب فرجه فرجها للجانين اي ينقض
 وضوء الرجل والمرأة لامتس الذكر والمرأة فانه غير ناقض عندنا خلافا للشافعي فثبت نقطة
 فسا لاء او نحوه كالصديد والدم نقض وان علا على رأس المرح فاذا لم يكن لو كان بحيث اذا
 نزل سال نقض والا فلا ينقض خرج من اذنه فيم لو خرج بوجه نقض لانه يكون من
 المرحلة والا فلا ينقض في عينه كقوله وعش بفتح الميم ضعف البصر مع سيلان الدم في اكثر
 الاوقات ان خرج منها الدم نقض وان استمر صار صاحب عذر وسياق بيان كما اذا كان
 لها اي بالعين غرت بفتح العين المعجزة وسكون الراعي في العين يسقي ولا ينقطع الحدث
 البالغ لا يمس مصفا ولو بياضه الخالي عن الخط اذ يغترف ولو متصل او بغيره بشرط
 قبل منفصلا كما في خريطة ونحوها الاول بولا مضمون به في المحيط والكافي واختار في الهداية
 الثاني ولم يكن مسد بالكم وقيل كره قال في المحيط كره بعض مشايخنا من المصنف بالكم
 للحائض والجنب وقال عامتهم لا يكره لان المسح محرم وبواسم المباشرة باليد بلا حائل واختاره
 في الكافي ايضا واختار في الهداية الثاني ويصير المسح باليد في الكتب الشرعية الا التفسير
 ذكره في مجمع الفتاوى وغيره ولا يمس دهنه فيه سورة قالوا المار بها الا بالبرق وان كان

ان خرج من عين الدم نقض
 وان استمر صاحب عذر

قوله في فرق في الحديث بين القرنة والمسالك الحث على البدن الفم حتى يجع غسل اليد
 لا الفم واستوى في الجنب والمخاض لأن الجنب والمخاض حال الفم واليد حتى يجع غسلها فيهما
 ولا يراد العين لأن الجنب ينظر إلى مصحف بلا قرأة كذا في الكافي وكره دخوله أي المحدث
 مسجد من المساجد وطعاه بالكعبة كذا في النثر الخاتمة وأما المخرج ما لا حوتها
 من أحكام الحث الأكبر كالحيض والحجامة فوض الغسل المذهب بهما ما يتناول الفرج لا غفلا
 والعلى وهو ما يفوت الجواز بفوته غسل الفم والناف وسائر البدن حتى داخل القلفة في
 الأصغر غسل السرة والشارب والحاجب وجميع الخفية أي يحل اتصال الماء إلى أنشأ الخفية
 كما يجب لأصولها إذا خرج فيه كذا في المحيط والفرج الخارج ذكر في الخلاصة وذلك لأن
 قوله تعالى فاطمها وصيغته مبالغة تقتضي وجوب غسل ما يكف من ظاهر البدن ولو من قشر
 كالاشياء المذكورة لا غسل ما فيه حتى كالعين وثقب انهم لأنه حتى بقوله تعالى وما جعل
 عليكم في الدين من حرج في المحيط أن كل لا يصل الماء إلى ثقب القشر لا يتكف لا يتكف
 ولذا ان الغسل بعد نزول القشر وصار بحيث لا يدخل القشر فيه لا يتكف لا يتكف ايضا
 كذا إذا كالعين في الحرج نقص صغيرتها وبها فيه إشارة إلى أنها لو كانت منقصة
 يجب غسلها وكفى بل أصلها دفع الحرج لا نقص صغيرتها حيث يجب احتياطاً كذا في الكافي
 وسنته أي الغسل البدن بما ذكر في الوضوء من النية والتسمية وغسل البدن وغسل
 فرجه وحبث بدنه أن كان فيه خبث والتوضوء أي استعمال الماء في جميع أعضاء الوضوء
 الأربعة ومنه النقص برأى حسن مما قيل أن يغسل جميع أعضاء الوضوء الأربع لأنه لا جميع
 أعضاء ليست بمغسولة بل بعضها مستقر وفي لفظ الوضوء إشارة إلى أنه يسبح رأسه كما في وضوء
 الصلوة ويهزها ليرى لو كان رجلاه بمنتهى أي تحت جميع ما حتى لو كان على سطح
 يغسلها ثم تثليث حتى لو لم يصب لم يكن الغسل مستقياً وإن زال الحث مستقياً
 جميع البدن حال كونه بأياً في الغسل بمنكبه الأيمن ثم الأيسر ثم رأسه في الأصح احتراز
 عما قال في معراج الدراية وقيل يبدأ بالأيمن ثلثاً ثم الأيسر ثم الأيسر وقيل يبدأ بالرأس
 ثم بقية بدنه ويعد أي بعد الصب المستوعب يغسل رجليه ثم يركب الوضوء وتنظيفاً
 لها عن الماء المستعمل في غسل رجليه بالرجل الأيمن حتى يلبس في سياق قوله بأياً
 وليس له معنى وسنته أيضاً ذلك لأن السنة أحوال الغرض في حثه وهو كذلك وصح
 نقل بلية عضو إلى آخره أي الغسل إذا تقاطرت البلية دون الوضوء لما ثبت سابقاً
 وفرض الغسل عند خروج منى ولو في نوم منفصل عن موضع شهوة قبله بالانابة إذا

فوض الغسل وسنته

خرج بغير شيء

خرج بغير شيء ثقب وسنته لم يفرض خلافه الشافعي وإن لم يخرج إلى ظاهر البدن أي شهوة
 ولم يذكره الفقهاء لأنه ليس بشيء عند أبي حنيفة ومحمد وفرض عند أبي حنيفة أي إدخاله حتى
 احتراز عن الجني في المحيط لو قالت امرأة معي حتى يأتي بي فأجد في نفسي ما أجد إذا جاءني
 زوجه لا يغسل عليها إلا بعد سبيله وهو الإيلاج أو الاحتلام حشفة أو قدراها من
 مقطوعها متعلق بقدرها في أحد متعلق بإيلاج سبيلي حتى احتراز عن سائر الحيوان
 فإن إدخالها في أحد سبيلي إليها ثم لا يوجب غسل أو ثقلته الرغبة حتى احتراز عن إدخالها
 في أحد سبيلي ميت فأنه أيضاً لا يوجب غسل على مكلفها متعلق بفرض متعلق بإيلاج
 وإن لم ينزل ميتاً لأن الغالب في مثلها الانزال فيجب احتياطاً وعند رقيبته مستيقظ
 ميتاً أو ميتاً لا يسكنه إلا ما لم يجز ماء رقيق أبيض يخرج عنده لا عبرة الرجل أهله وإن
 لم يستأخر حملاً لأن الظاهر أنه متى رقبته هو أصابها لا يفرض أن تذكر أي لحم وتذكر الذرة
 والانزال ولا يبرئ بكلاً لأنه تفكر في التوضوء في القطة بلا انزال في الرخصة لا استيقظ
 من النوم فوجد على فخذه أو فراشه بكلاً أن تذكر احتلاماً وتيقن أنه منى أو مذق أو
 شك أنه منى أو ودى فعليه الغسل وإن تيقن أنه غسل ودى فلا يغسل عليه وإن لم
 يتذكر احتلاماً وتيقن أنه ودى فلا يغسل عليه وإن تيقن أنه منى فعليه الغسل وإن
 شك أنه منى أو ودى فكله كذا عندها وقال أبو يوسف لا يجب عليه حتى يتذكر احتلاماً لأن
 الأصل أنه لا يمتنع فلا يجب التيقن وهو قياس وهو أخذ بالاحتياط لأن التام ظاهر
 والمنع قد يرقى بالهوا فيصير مثل المذق فيجب عليه احتياطاً كذا المرأة في الأصح احتراز عما
 قيل لو خلت المرأة ولم يخرج منى أن الانزال فعليه الغسل لأن ماءها ينزل
 من صدرها إلى رحمها بخلاف الرجل حيث يشترط الظهور في حق الغسل كذا قال الزيلعي
 أو الجها أي الحشفة ملفوفة بحرق وجب الغسل إن وجدته للجماع وفرض عند انقطاع
 حيض ونفاس عند خروج مذق وودى بسكون الدال المهملة ماء غليظ يعقب البول
 وحفنة عطف على خروج مذق وودى وعند إدخال أصبع وخوف في الذكر وطغي بهيمة بلا انزال
 لقلة الرغبة كما قرأ في عدل ولا ينزل عند رقبته يعني رجل لها امرأة عدل فأتاها ولم ينزل
 عندها لا يغسل عليها ما لم ينزل لأن العدة تمنع من التقاء الخنايين كذا في المنتقى وقب
 الغسل الميت أي وجب على الحي أن يغسل الميت وجوباً بطريق الكفاية حتى لو فعل البعض سقط
 عن الكل ولا تأثم الكل وعلى من أسلم جنباً أو عائناً وقيل هما مذربان ويبلغ البستن
 بل بالانزال في الأصح قيد الجميع وقيل لا يجب في البلوغ لأن الوجوب بعد البلوغ والبلوغ

بعد انزال فلو وجب به لم تقدم الحكم على سبب قلنا انزال دليل تكامل القوى فيكون
 مظهر الموصوف لا مشتبها لغير ذلك او ولدت فطرته مما فانها لو لم تكن في ذلك لاجبا
 كذا في الظاهرية وسنصلو الجمعة يوم الجمعة اما قبل يوم الجمعة ولعيد وحرم وعرفنا
 اعداد الامم لثلاثتهم كونه سنة لصلوة العيد وذهب لمن اسلم طاهرا او بلغ بسنن سبيح
 في كتاب الحجرات الفتوى على ان سنن البلوغ في الصغير والصغيرة خمس عشرة سنة او
 افاق من حنة وعكة ومرد لغة وكسوف واستسقا اختلاف في وجوب ثمن ماء غسلها
 على وجهها غنية كانت او فقيرة وحرم على الحبيب دخول المسجد ولو لم يصبه خلاف
 للشافعي لقوله عليه السلام لا تأكلوا من ثمره حتى يخرج من ذلك الا من شرب منه فليس عليه
 بئنه الى المسجد وحرم عليه الطواف بالكعبة لانه في المسجد واحتج الى كونه بعد قوله
 وحرم على الحبيب دخول المسجد لانه يوقف مع اهل البيت في كل صلاة فلو كان الحبيب
 فلا يجوز الطواف والى كذا في الكافي ولان المسجد الحرام امر عارض لا يتركى في
 زمن ابراهيم عليه السلام ولو قد تقرر انه لم يكن المسجد الحرام لا يجوز له الطواف كذا في
 المستصفى ويؤيد ما ذكر في غايته الامم السروحي وعلوا وجب عليه ما لم يضره الحق
 في الطواف لا يدخلها المسجد وقراءة القرآن اختلاف في قدره قليل الاية وقيل ما ذكرنا
 ايضا بقصده ولما قرأه بقصد الذكر والشأن نحو بسم الله الرحمن الرحيم المحمدي ربه
 العالمين وتعليم القرآن حقا فخر فادباس به اتفاقا كذا في المحيط ومن ما هو في القرآن
 فيه كالموج والاولى وحملها برفوفها من قراءة الادعية ومنها وحملها وذكر
 اسم الله تعالى والتسبيح والاكل والشرب بعد المضمضة والتشاق وغسل يديه والى الفوم
 ومعلوذة اهل قبل الاغتسال الا اذا احتلم لم يأت اهل قبل الاغتسال كذا في المنقذ وكبره
 له الى الجنب كتابته اى القرآن في الاغتسال لا يابس للجنب ان يكتب القرآن اذا كانت الصغيرة
 او اللوح او السادة على الا يدا الى يوسف لانه ليس بحامل ولا كنية وجبت حرقا حقا
 وان لم يقرن وقال محمد احتياجا لان يكتب الحروف في حجره في القراءة وكبره له
 قراءة التورات والزيور والانبيا لا قراءة الفتوى لانها لا تكتب الا بغيره ولا يكره من القرآن
 بالكم على ما سبق ودفع المصحف للصبي لان في تكليفهم بالوضوء حجابهم وفي تأخيرهم الى
 البلوغ قليل حفظ القرآن في خمس الضرورة ثم تأخر عن من الوضوء والغسل في بيان
 ما يحصل ان كان فعال ويجوز في الوضوء والغسل بما في البحر والعين والمطر والماء والثلج
 الدائب وما قبله كشمسه اى تسخينه بالشمس وقيل يكره قاله لثا في البول الحسن

ان اسم على الصغير خمسة عشر سنة يحكم
 بلوغه

التي

التي وفي قوله قصد اشارة الى اننا لم يقصد له بكرة انما في ويجوز ان يمانية للملح
 كذا في عيون المذهب لانه الماء الملح اى حاصل بذوق الملح كذا في الخلاصة لعل الفرق بينهما
 ان الاول باق على طبيعته الاصلية والثاني انقلب الى جليسته اخرى وان ساءت اى يجوز
 بالمياه المذكورة على تقدير ان يموت فيما في واحد من تلك المياه غير موى اى ما لا دم
 له سائل كالنبتون والعرب والبق والذباب ونحوها او ما في المولد كالسمك والسرطان
 والضفدع البحري والبري سواء وقيل البري يفسد او خارج عطف على فيه اى وان مات
 خارجه فالق في فيه يعنى اوراق في الصحيح بين ان يموت في الماء او خارج فالق في فيه
 لا ماى المعاش وبه المولد عطف على ماى المولد كالبط والاوز فان موته في الماء يفسد
 كذا في كالماء سائر المايعات في الحكم المذكور او غير عطف على مات او صاف اى
 او صاف واجد من تلك المياه وهي اللون والطعم والرائحة مكث وطاهر جامد احترق
 عن المايعة وبقا بيانها وقد وقعت عبارة كثير من المشايخ هكذا او غير احد او صاف
 طاهر فوهم بعض شراح الهداية ان لفظة الاحل احترق عما فوقه حتى قال ان غير الوضوءين
 لم يجز الوضوء وليس كذلك بل قال في الهداية ان الوضوء المحض والباقي قد تغير لونه
 وطعمه ورائحته يجوز به الوضوء وقال في النهاية المنقذ في الاسانيد يجوز حتى
 ان اوراق الاشجار وقت الحزف تقع في الحياض فتغير ماءها من حيث اللون والطعم
 والرائحة ثم انهم يتوضؤون منها من غير تكبير وشارحه شرح المطاوى الى اليه ولكن
 شرط ان يكون باقيا على رفته اما ان اغلب عليه وصار به تخيلا فلا يجوز كما في كذا في
 وزعفران وفاكهة وورق في الاصح اشارة الى ما نقل من الينابيع والهداية ان بقى اية
 قيد لا مثله المذكورة وقوله بخلافه فقل هو بقوله او غير وصافه ما غير احد اى احد
 او صافه نجس فان المراد بالوصول في قوله عليه الصلوة والام الماء طهرا لا ينجس
 الا ما غير لونه وطعمه او ريحه به النجس لان الطاهر لا ينجس طاهرا او نجسا عطف على
 بما يعقد واختلف في تقدير الماء الجاري فاخيرهم هنا في ان الهداية والكافي وهو ما
 يذهب ببنية وقع فيه نجس لم يراى له يدرك انهم وهو اللون والطعم والرائحة حتى
 ان اى لم يجز استعماله او ما في كذا اى الجارى وهو عشرين في عشرين اى عشرين اذ ربع
 في عشرين يدراج الكبراس بحيث الطول والعرض واختلف في قدر الحق والصحيح ان يكون
 بحيث لا يتحسر الى ان يكتشف ارضه بالغرض المنقضى وقيل لا يغتسل واذ لم يتنجس كذا
 هل تنجس موضع الوقوع ان كانت مرتبة يتنجس والا فلا وعند مشايخ العراق يتنجس

والاى الى ان وقع في الماء نجسه ان يتنجس بالفت
 وان وقع بعد الغسل فذلك ان كان كافرا وان كان مسلما
 لا ينجسه انما حكمه جبر الصلوة على المسلم
 بطلان ربه وان كان الكافر فافترقا الاختيار

الحضرة المولود عتيق بن بكى قطره احد عشر ذراعاً فممن ربع ووزن
سته واثنتين فمسا حدة ان تقرب نصف القطر وهو خمسة ونصف
وعشر في نصف وان كان مثلنا \triangle هكذا فافان نصف ان يكون
اخراس ذراع وان كان الصورة ان يقرب احد بعد ثلثه في ربع
جانب خمسة عشر في ربع الصورة ان يقرب احد بعد ثلثه في ربع
ذراع ومسا حدة في ربع واثنتين فمسا حدة ثلثه في ربع
فما صرح اخذ ثلثه واثنتين فمسا حدة ثلثه في ربع
ما يات ذراع وثلاث ما يات واثنتين فمسا حدة ثلثه في ربع
وهذا تقرب لهن ما يات واثنتين فمسا حدة ثلثه في ربع
في مثله ليد ما ياتين فمسا حدة ثلثه في ربع
جزء اخذ ذراع ثلثه وذلك نصف ذراع وثلث عشر ذراع فاذا
جزء اخذ ذراع وذلك نصف ذراع وثلث عشر ذراع فاذا
ذلك ثلثه وعشرون ذراعاً وذلك نصف ذراع وثلث عشر ذراع
جزء اخذ ذراع وذلك ما يات ذراع وذلك ثلثه ذراع
جمعت الثلث وجبت ما يات ربع ذراع المذراع الواحد
وشكى قليلا ليلبلغ ربع ذراع المذراع الواحد
فاما بما يكمل الامتراج اربعة اذرع من هذا المصنوع
الاستعمال لغيره ارفع حدته من اطارها ما المطا
مع انه خارج منها فاندبروا في

فقط وان كان الماء المستعمل طاهراً في الصحيح احترازاً عما روي الحسن عن أبي حنيفة انه
نجس نجاسة غليظة وخافوا الى يوسف وهو رواية عن أبي حنيفة انه نجس نجاسة خفيفة
وقد روي محمد عن أبي حنيفة انها طاهرة غير ملوثة وعليه الفتوى الهاب ووجد غير مذبوح
يطهر بالذباغ وهو ما يمنع النجس والفساد وان كان شمسياً أو نيرياً الاهاب بالخزير
وادمي قديم الخنزير يكون المقام الاطهارة اما الاول فلنجاسة عينه واما الثاني فلكرههم
وما اى جلد يطهر به اى الذباغ يطهر بالزكاة لانها تعمل عمل الذباغ في إزالة الرطوبة
النجسة قال في الهداية والوقاية وما يطهر جلد الذباغ يطهر بالزكاة اقول فيه تسامح لا
الظاهر ان ضمير يطهر الثاني راجع الى الماء وهو فاسد لا قضاء استدرك قوله الآتي ولذلك
يطهر لحمها وان ارجع الى جلده لزم التفكيك في الهبة ما ذكرنا بخلافه في الصحيح كذا
في الكافي نقل عن الاسود ان كان في الهداية خلافه ذكر في الخلاصة عن أبي يوسف انه
الخنزير اذا نجح طهر جلد الذباغ شعر الميتة وعظمها وعصبها وحافرها وقرنها وشعر
الانسان وعظمه ودم السمك طاهر اما السبعة الاولى فلا نية الحياة تحتها واما الاخيرة
فانما ليس بدم حقيقة بديل النقيض ان الحق كذا شعر الخنزير عند محمد لفور في استعماله
فلا ينجس الماء بوقوعه فيه وعند أبي يوسف نجس فينجس الماء والكل نجس العين حارج به
شمس الائمة في ميسوطة قال في معراج الدرر المصحيح عن المذهب عندنا ان عين الكلب نجس
اشار اليه محمد في الكتاب وقيل لا بعض مشايخنا يقولون عينه ليس نجس ويسد ثوب
بطهارته جلد الذباغ وقيل في التجريد الكلب نجس العين عندهما خلافاً الى حنيفة وقيل
جلده نجس وشعر طاهر في فتاوى ابى الليث الكلب اذا دخل الماء ثم خرج وانقص فاصاب
ثوب انسان اغسله ولو اصابه ماء مطر وباقي الميثل نجس لانها لم ينفسه لان الماء في الاول
اصاب جلده وجلده نجس وفي الثاني اصاب شعره وشعر طاهر وفاحة السمك طاهرة الا ان
يكون رطبة ولغير المذبوحة حتى لو كانت بطيئة لكنها لا تذبوحة في طاهرة ولو كانت لغير
المذبوحة لكنها باسنة في ايضاً طاهرة والسمك طاهر جلال كذا في الحاشية وازد قوله
جلال اذا لا يميز من الطهارة المحل كما في التراب وبول ما يوقل نجس وقال محمد طاهر واليشرب
أصله لا يتلوه ولا الغرير وقال ابو يوسف يجوز ذلك لاوى وقال محمد يجوز مطلقاً

عشر في عشر قيد به لانها لو كانت عشر في عشر ليجس ما لا يتغير لون الماء او طعمه او رائحته

[illegible][illegible]

فينجسها اي البش من وقت الوقوع ان علم ذلك الوقت والامتناع من استعماله
 في حق الوضوء حتى يلزمهم اعادة الصلوة اذا توضحا منها او لما في حق غير فيحكم بنجاستها
 في الحال لا من باب وجوب النجاسة في التوضوء اذا كانوا غسلوا الشياطين بالمراتيم الا غسلها
 هو الصحيح كذا قال الربيعي في ما قال في معارج الدارين ان الصباغي كان يغتسل بهذا وان اغتسل
 او تغتسل فمذ اي نجسها منذ ثلاث ايام وليا ليها ذكره هنا او تغتسل ثلاث حكمة هي هنا لا
 يفر من الانتفاخ لان النفس اكثر افساد الماء من الانتفاخ فكان ينبغي ان يكون ما قدر له
 من المدة اكثر مما قدر للانتفاخ فلو افترض في تقدير هذه المدة على الانتفاخ لثبوته في الانتفاخ
 يقتضي ان من نزه المدة فجمع بين ما يبيانا الحكم وفعلا للوجه فظهر ان عبارة الوقاية ليست
 كما ينبغي حيث جمع في الاول بين الانتفاخ والنفس واقتصر في الثاني على الانتفاخ وكان الوجه
 على العكس وقال فينجسها منذ وجب حتى لا يلزمهم اعادة شيء من الصلوات والابل غسل ما
 اصابها فها ولولا اخرج الحيوان الواقع في البش حيا لم يكن غير نجس العين اي غير الخنزير
 والكلب عندهم يقول بنجاسته عنه ولا ينجس الا ينجس ما حتى اذا كان ما هلك الشاة ونحوها
 او نجس العين كالحمار والبغل والتمرة وسائر الباع ولم يكن في بدن نجاسة فاخرج
 حيا لينجس اذا الطاهر فظاهر وانما النجس للعينه فذا قال في المحيط وان كان حيا لم ينجس
 الا يؤكل لحمه كسباع الوحش والطيور الخلفا فيه والتجويد انما لا ينجسه وكذلك الحمار والبغل
 لا ينجسها مشكوك فيه لان بدن هذه الحيوانات طاهر لانها مخلوقة لنا استعمالا او امتنا
 نصير نجسة بالموت الا ان يدخل في شيء من هذه في الماء فيكون حكمه او الماء حكم الطاهر
 فان كان لها طاهر او الماء طاهر وان كان نجسا فالما نجس من حكمه وان كان مشكوكا
 فالما مشكوك من حكمه وان كان مكرها فمكره فيستحب نزحه وسور لا في الطاهر نعم
 سواء كان نجسا او حايضا او نجسا او مكرها او كافرا وسور كل ما كثر كذا في الطاهر نعم
 طاهر لان لعابهم متولد من لحم طاهر فيكون المخلوط به مثله وسور الخنزير والكلب وسباع
 البهاشم والهررة فوراكل الفارة فيدين لان سورها قبل اكلها وبعد اكلها ومضى ساعة او
 ساعتين ليس نجس بل مكره فيقول لحمه لحمها وقيل لعدم تحايها بالنجاسة وهذا يشير الى
 التثنية والاولى الى القرب من الحمة وشلاخ الحرف في شربها نجس اما سور الثلاثة
 الاول فالمنحط لطله باللعاب النجس وله اسور لاخيرين فلا خلافه بنجس في اللحم وسور
 الدجاجة المختلطة الحية في غدة لانس وسباع الطير وسور كل البيوت كالحية
 والعقرب والفارة والوزغة مكره اما الدجاجة المختلطة فانها تحالط النجاسة حتى لو كانت

ذكره قاضي خلاء وغيره وهو مبتدع غير قولنا ان يخرج وقع فيها نجس وان غشي نجس
 حرام وعصفره ونفاطر ليل كروس البحر حتى كبر منها لم ينجس وغير نجس وبعبارة
 ابن ابي عمير يشير الى الثلاث كثير مما نقل عن الامام الترمذي وفيه العفو لا ابار في القول
 ليس تبار في حجة والابن والغنم تبعر حواشيها فتلقيها الرياح فيها فتلوث فسد القليل كرم الخرج
 وهو مرفوع فعلى هذا الفرق بين الطيب واليابس والصحيح والمتكسر والعم والحصى والروث
 لشمول الضرورة والافرق ايضا بين ابار الممر والفلوات في الصحيح لشمول الضرورة في الجملة
 كما اذا وقع في محلب وميتا الفاء يدل على الفور فلا في الميسر للنجس اذا اريد مساعده
 ولم يتوكلها في الضرورة لان من عارها انها تبعر عند الحلب او التفرج فيها حيوان دمي
 قتيه ما ساقى انما الام له اذا التفرج او تغتسل في الماء والعصير لم ينجس لم ينكر التفسخ
 لان حكمه يفر من الانتفاخ بطريق الاولين او مات فيها اخرا حتى يخرج الواقع في البش
 فيخرج كلها اي كل ماؤها فها كان نزع ما فيها من الاطهار لها وقال في النهاية في شاة الى انها
 تظهر مجرد النزع من غير توقف على غسل الاحجار ونقل الاحوال وان نقر نزع كلها فقد
 ما فيها اي في نزع قد يها فيها من الماء فيفرض فنزع قد يها فيها الى وي بصارة اي رجلين
 لهما شقفة ومعرفة في حال الماء فاقى مقدار قال الله في البش نزع ذلك المقدار وهو الاصح
 الاشبه بالفقه لكونه ما نصاب الشهادة الملائمة والاصل الرجوع الى اهل العلم عند
 الابتداء بما قاله فاسئلوا اهل الذم ان كنتم لا تعلمون وقيل في قوله ما يها روى عن ابي
 يوسف فيه وجهان احدهما ان يجر حفرة عمقها ودورها مثل موضع الماء منها ويحصى
 ويصب الماء فيها فاذا المتأوت فعد من ماؤها والثاني ان يرسل قصبته في الماء ويجعل علة
 لمبلغ الماء ثم نزع عشرة امثال ثم يعاد القصبه فينظر كم انقضى فان انقضى العشر فهو
 ماء ولكنه لا يتنقى الا اذا كان دور البش من اول حمله الماء الى حفرة البش متساويا وقيل
 ينزع ما يتولد في الثمانية وهو نزع عن حمار في ما شاهد في بؤيد ليات ابارها كثير لما
 لجاوزة دجلة ولذات من حمار مائة او دجاجة فاربعون ذكورا وستة المستين الاربعة
 بطريق الوجوب والعشر من بطريق الاستحباب وان مات مخوفة او عصفت فغيره
 المختلطين وبولها كما في ما جاوز الوسط احتسب به ثم ما بين الفاء والحمة كالقارة
 وما بين الدجاجة والثاة كالدجاجة في نزع اربعون الى ستين كذا قال الربيعي ولو وقع اكثر
 من فان قال الاربعة نزع عشرون ولو نجس اربعون الى التسع ولو عشرين فجميع الماء
 ولو كانت فارتان كهيئة الدجاجة ربعون في الستين ينزع كلها كذا في الظهيرية

فينجسها

فينجسها اي البش من وقت الوقوع ان علم ذلك الوقت والامتناع من استعماله
 في حق الوضوء حتى يلزمهم اعادة الصلوة اذا توضحا منها او لما في حق غير فيحكم بنجاستها
 في الحال لا من باب وجوب النجاسة في التوضوء اذا كانوا غسلوا الشياطين بالمراتيم الا غسلها
 هو الصحيح كذا قال الربيعي في ما قال في معارج الدارين ان الصباغي كان يغتسل بهذا وان اغتسل
 او تغتسل فمذ اي نجسها منذ ثلاث ايام وليا ليها ذكره هنا او تغتسل ثلاث حكمة هي هنا لا
 يفر من الانتفاخ لان النفس اكثر افساد الماء من الانتفاخ فكان ينبغي ان يكون ما قدر له
 من المدة اكثر مما قدر للانتفاخ فلو افترض في تقدير هذه المدة على الانتفاخ لثبوته في الانتفاخ
 يقتضي ان من نزه المدة فجمع بين ما يبيانا الحكم وفعلا للوجه فظهر ان عبارة الوقاية ليست
 كما ينبغي حيث جمع في الاول بين الانتفاخ والنفس واقتصر في الثاني على الانتفاخ وكان الوجه
 على العكس وقال فينجسها منذ وجب حتى لا يلزمهم اعادة شيء من الصلوات والابل غسل ما
 اصابها فها ولولا اخرج الحيوان الواقع في البش حيا لم يكن غير نجس العين اي غير الخنزير
 والكلب عندهم يقول بنجاسته عنه ولا ينجس الا ينجس ما حتى اذا كان ما هلك الشاة ونحوها
 او نجس العين كالحمار والبغل والتمرة وسائر الباع ولم يكن في بدن نجاسة فاخرج
 حيا لينجس اذا الطاهر فظاهر وانما النجس للعينه فذا قال في المحيط وان كان حيا لم ينجس
 الا يؤكل لحمه كسباع الوحش والطيور الخلفا فيه والتجويد انما لا ينجسه وكذلك الحمار والبغل
 لا ينجسها مشكوك فيه لان بدن هذه الحيوانات طاهر لانها مخلوقة لنا استعمالا او امتنا
 نصير نجسة بالموت الا ان يدخل في شيء من هذه في الماء فيكون حكمه او الماء حكم الطاهر
 فان كان لها طاهر او الماء طاهر وان كان نجسا فالما نجس من حكمه وان كان مشكوكا
 فالما مشكوك من حكمه وان كان مكرها فمكره فيستحب نزحه وسور لا في الطاهر نعم
 سواء كان نجسا او حايضا او نجسا او مكرها او كافرا وسور كل ما كثر كذا في الطاهر نعم
 طاهر لان لعابهم متولد من لحم طاهر فيكون المخلوط به مثله وسور الخنزير والكلب وسباع
 البهاشم والهررة فوراكل الفارة فيدين لان سورها قبل اكلها وبعد اكلها ومضى ساعة او
 ساعتين ليس نجس بل مكره فيقول لحمه لحمها وقيل لعدم تحايها بالنجاسة وهذا يشير الى
 التثنية والاولى الى القرب من الحمة وشلاخ الحرف في شربها نجس اما سور الثلاثة
 الاول فالمنحط لطله باللعاب النجس وله اسور لاخيرين فلا خلافه بنجس في اللحم وسور
 الدجاجة المختلطة الحية في غدة لانس وسباع الطير وسور كل البيوت كالحية
 والعقرب والفارة والوزغة مكره اما الدجاجة المختلطة فانها تحالط النجاسة حتى لو كانت

فينجسها اي البش من وقت الوقوع ان علم ذلك الوقت والامتناع من استعماله
 في حق الوضوء حتى يلزمهم اعادة الصلوة اذا توضحا منها او لما في حق غير فيحكم بنجاستها
 في الحال لا من باب وجوب النجاسة في التوضوء اذا كانوا غسلوا الشياطين بالمراتيم الا غسلها
 هو الصحيح كذا قال الربيعي في ما قال في معارج الدارين ان الصباغي كان يغتسل بهذا وان اغتسل
 او تغتسل فمذ اي نجسها منذ ثلاث ايام وليا ليها ذكره هنا او تغتسل ثلاث حكمة هي هنا لا
 يفر من الانتفاخ لان النفس اكثر افساد الماء من الانتفاخ فكان ينبغي ان يكون ما قدر له
 من المدة اكثر مما قدر للانتفاخ فلو افترض في تقدير هذه المدة على الانتفاخ لثبوته في الانتفاخ
 يقتضي ان من نزه المدة فجمع بين ما يبيانا الحكم وفعلا للوجه فظهر ان عبارة الوقاية ليست
 كما ينبغي حيث جمع في الاول بين الانتفاخ والنفس واقتصر في الثاني على الانتفاخ وكان الوجه
 على العكس وقال فينجسها منذ وجب حتى لا يلزمهم اعادة شيء من الصلوات والابل غسل ما
 اصابها فها ولولا اخرج الحيوان الواقع في البش حيا لم يكن غير نجس العين اي غير الخنزير
 والكلب عندهم يقول بنجاسته عنه ولا ينجس الا ينجس ما حتى اذا كان ما هلك الشاة ونحوها
 او نجس العين كالحمار والبغل والتمرة وسائر الباع ولم يكن في بدن نجاسة فاخرج
 حيا لينجس اذا الطاهر فظاهر وانما النجس للعينه فذا قال في المحيط وان كان حيا لم ينجس
 الا يؤكل لحمه كسباع الوحش والطيور الخلفا فيه والتجويد انما لا ينجسه وكذلك الحمار والبغل
 لا ينجسها مشكوك فيه لان بدن هذه الحيوانات طاهر لانها مخلوقة لنا استعمالا او امتنا
 نصير نجسة بالموت الا ان يدخل في شيء من هذه في الماء فيكون حكمه او الماء حكم الطاهر
 فان كان لها طاهر او الماء طاهر وان كان نجسا فالما نجس من حكمه وان كان مشكوكا
 فالما مشكوك من حكمه وان كان مكرها فمكره فيستحب نزحه وسور لا في الطاهر نعم
 سواء كان نجسا او حايضا او نجسا او مكرها او كافرا وسور كل ما كثر كذا في الطاهر نعم
 طاهر لان لعابهم متولد من لحم طاهر فيكون المخلوط به مثله وسور الخنزير والكلب وسباع
 البهاشم والهررة فوراكل الفارة فيدين لان سورها قبل اكلها وبعد اكلها ومضى ساعة او
 ساعتين ليس نجس بل مكره فيقول لحمه لحمها وقيل لعدم تحايها بالنجاسة وهذا يشير الى
 التثنية والاولى الى القرب من الحمة وشلاخ الحرف في شربها نجس اما سور الثلاثة
 الاول فالمنحط لطله باللعاب النجس وله اسور لاخيرين فلا خلافه بنجس في اللحم وسور
 الدجاجة المختلطة الحية في غدة لانس وسباع الطير وسور كل البيوت كالحية
 والعقرب والفارة والوزغة مكره اما الدجاجة المختلطة فانها تحالط النجاسة حتى لو كانت

محبوسة بحيث لا يصل منقارها الى تحت قدمها الاكبره واما اسباع الطير فلا تهاك كل الميئات
 فاشبهت الميئات حتى لو حبست وعلم صاحبها خلو منقارها عن الخدرة لا يكون واما اسنان
 البهائم فلا تخرج من فمها الا وجب نجاسة سورها فكيف سقطت لعلة الطول فثبت كركها
 وسور الحمار والبغل مشكوك هذه عبارة اكثر المشايخ وبعضهم انكروا شي من احكام الله في
 مشكوكا فيه وقيل سور الحمار طاهر لو غرس فيه الثوب جازة الصلوة فيه ولا يتوضأ بها
 حال الاختيار واذا لم تجد غير جمع بينه وبين التيمم والمشاخخ قالوا المراد بالشك
 التوقف لتعارض الأدلة او التردد في الضرورة فثبت الشك في طهارته وقيل في طهونه
 وهذا الصحيح وعليه الفتوى كذا في الكافي والقيمية والهداية والنجاة من المماراة
 حكمة وقال ابن بليغ هذا ان كانت امه انا انا لان الام هي المعتبرة في الحكم وان كانت
 فوسا ففهم اشكال لما ذكرنا ان العبرة لا في الاثر ان الذنب لو نثر في عثارة فولدت
 ذنبا حتى اكمل ويخزي في الاضحية فكان ينبغي ان يكون ما كمل عندها وطاهر عند
 الحيض ففهم اعتبار الام وفي غاية السروجي اذا نثر الحمار على الرملة لا يكون لحم البغل
 المتولد منها عن تحلل فعل هذا لا يصير سور مشكوكا فيه واذا كان مشكوكا يتوضأ بها
 ويستم ان عدم غيره من الماء الطاهر المراد ان لا يخلط الصلوة الواحدة عندها وفي
 الجمع في حالة واحدة حتى لو توضأ بسور حمار فصلت ثم احدث وتيمم واعاد الصلوة
 خرج عن العهدة بيقين كذا في الكافي وشرح النكاح بخلاف نبيذ التمر حيث يتوضأ
 به عند الحيض ففهم وان قال ابو يوسف بالتيمم فقط وجمعت بينهما والمراد به جمل
 رقيق ليس كالماء ولما اذا اشتد وضار مسكنا لا يتوضأ بها اتفاقا في رخصات
 بشر بالوعة جعلوها بئر ماء ان جعلت او سعة واعرف مقدارها لا يصل اليه النجاسة
 كان طاهر ففهم ان نجس وقهرها طاهر بئر نجس ففهم ان الماء ثم عاد الصحيح ان طاهر وبئر
 ذلك يتركة الترح وكذا بئر وجب ترشح عشرين دلو فترشح عشرة فلم يبق فيه الماء ثم عاد
 لا يترشح منه شيء وينبغي ان يكون بئر بالوعة وبئر الماء مقدارها لا يصل اليه النجاسة
 الى بئر الماء وقد روي في الكتاب نجاسة اربع او سبعة وذلك غير لازم انما المعتبر عدم وصول
 النجاسة وذاك يختلف بمداينة الارض ونحوها ثم لما ثبت احكام السور وكان احكام
 العرف ايضا محتاجا الى البيان قال العرف كالسور في الاحكام المذكورة لانها لا يتولد
 من النجس فاذا خاضها حكم صاحبها لا بد علينا ان سور الحمار والبغل مشكوكا مع ان عرق الحمار
 طاهر لان حكم العرف ثبت بالحدوث الخالف للقياس وهو ان البئر عذبة الصلوة والاردم ركب

لان ما بين بئر بالوعة وبئر الماء

الحمار ثم يرميها بالحجر والنقل نقل النبوة وانما قلنا ان الخالف للقياس لان
 القياس يقتضي ان يكون عرقه نجسا لقوله من اللحم النجس ففي الحكم في غيره على اصل القياس
 على اننا نقول ان سور طاهر ايضا على ما هو الصحيح الرواية كذا في غاية البيان فان قيل قد
 سبق ان يدعى هذه الحيوانات طاهرا فكيف يصح قوله لقوله من اللحم النجس قلنا معنى ما سبق
 لفظ طاهر ليدل طاهر حكما بمعنى ان ما لا يقيد من المايعات لا يكون نجسا لضرورة الاستعمال و
 هو لا ينال في باطنها نجسا لاستقاء الضرورة بالنظر اليه والله تعالى اعلم

باب التيمم

هو لغة التصديق وشرعا استعمال الصعيد بقصد التطهير جاز ولو قبل الوقت خلافا للشافعي
 ولا يشترط فرض واحد وغيره يعني يصلي بها ماشيا من الفرائض والنوافل وعندنا في التيمم
 لكن فرض ويصلي من الغسل ماشيا لم يثبت متعلق بجاز وجنب وحائض ونفسا نجس وعن الماء
 بما يكفي لطهارة حتى ان رجلا انبته من النوم تحتها او كان له ما يكفي للوضوء لا للغسل تيمم
 ولم يجب عليه الوضوء عندنا خلافا للشافعي لانه اذا كان مع الجنابة حدثت بوجوب الوضوء بان
 احسنت بعد التيمم في غير الوضوء والتيمم للجنابة بالاتفاق واذا كان للحيض ما يكفي لغسل
 بعض اعضائه فهو ايضا على الخلاف لوجوب الماء متعلق بغيره واميل الى بطلان الفرض اربعة
 آلاف خطوة او فرض لا يقدر معه على استعمال الماء وان استعمله اشتد منه ولا يشترط خوف
 الكلف خلافا للشافعي او بغيره يروي الى الحمار والاربع والوقوف للوضوء لهما او عند اوسع
 بينه وبين الماء والبقاء النفس الى النكاح حرام فيتحقق العجز او عظمي يحل له الماء ولابد
 او عدم الماء كالدفع والحبل او خوف فوت صلاة جلاء ان اشتغل بالوضوء لغير الاولى
 يعني اذا خاف عجزه لا يركع بالامامة ومن لا يكون سلطانا او قاضيا او وليا او اماما حتى فوت
 صلاة الجنابة ان اشتغل بالوضوء جاز له التيمم وعبارة الاولى اولي من القول كما لا يخفى
 او خوف فوت صلاة عيد ولو بنا اي ولو كان التيمم للبناء يعني اذا شرع في صلاة العيد
 متوضئا ثم سبقه الخشوع وخاف ان لا يوضأ فانه الصلاة باذنه ان يتيمم للبناء اي لم
 يخرج التيمم لفق الوقتية والجمعة لان فوتهما الى الخلف وهو الظاهر والقضاء بنية الصلوة او سجدة
 المندوبة متعلق بقوله جاز في القبر ان يضي عبارة متضمنة لا تفصح الا بالعلانية حتى لو تيمم
 عند دخول المسير او اذا كان اولا فامة لا يوتيى بها الصلاة قلنا اي اذا شرط فيه
 النية لغايتهم كافي لا وضوء لان الكافر ليس باهل النية والوضوء غير شرط بها ولو توضأ بها

فلقد فرغ من كتابي اعلم انتم وكنتم سعي الفؤاد
وجدت وهو في الصلوة بطلت صلواته الا ان حصلت
بعدها فاني لا ابر

62

باب المسح على الخفين

فإن نقض زيد بالنعم هذا باطل على الثاني
لعدم مشهوره بالما كن يصلح للجميع وفيه ما
والاعراض فلا ينقض بهما بل هو بل بالنعم
لكن النقض بينهما بالنعم أيضا ليس على خلاف
بل بالنعم المستلزم اشتراط النقض وهذا
كان في جملة الخلل ما ذكره
فإن نقض بالنعم أيضا وأجى

لأنه يترتب عليه حكم من الأحكام الشرعية يدل عليه نظيره بقصر الصلاة فأن العاقل
بالعزيمة ثمة بأن صلى أربعاً وقعد على الركعتين يا تسمع ان فرضه يتم وتحقق جوازه ان
الترخص ما دام من خصه لا يجوز له العمل بالعزيمة فاذا زال الترخص جاز له ذلك فان
المسافر ما دام مسافراً لا يجوز له الاتمام حتى اذا اقتربها بنيت الاربع يجب قطعها والافتتاح
بالركعتين كما ياتي في صلاة المسافر واذا افتتحها بنيت التنتين ونوى الاقامة ثمة الصلاة
تحولت الى الاربع والمتخفف ما دام متخففاً لا يجوز له الفصل حتى اذا تكلف وعسل
رجليه من غير نزاع انه وان اجزاء عن النفس واذا نزع الخف وزال الترخص صار
الفصل مفسراً ومجاوراً عليه والتجرب ان هذا مع وضوحه من تدبر في كتب الأصول كيف
يخفى على من من العلماء الفحول مرة اذا لم يكن في المسح التكرار لانه في الفصل مبالغة في التظيف
والمسح ليس له ولو كان للمسح امرأة لان دليل جوازها لا يفرق بينها وبين الرجل مع رخصته
في عمومات الخطاب لا جنس لان المسح ثبت على ذلك القياس في الوضوء فلا يقاس عليه
الجنابة ولان صيغة المبالغة اعني فاطمه واوجب كمال التظيف كما سبق وفي المسح يفتق
ذلك ثم قال في الموضوع موضع النفق فلا يحتاج الى التصغير فان من وجب بعد لبس الخف
على طهارة كاملة لا يجوز له المسح لوم الدليل ان قيل صحتها ان يلبس خفيه على وضوء
ثم يجنب في مدة المسح فانه يترسخ خفيه ويفسح رجليه وكذا المسافر اذا اجنب في المدة
وليس عنده ماء فيتميم ثم احث ووجد الماء ما يكفي وضوء لا يجوز له المسح ملبوسين على
طهر تام عند الحديث هذا حسن مما قبل ان البسها على طهر تام عند الحديث لان الموقهها
الاشارة الى خلاف الشافعي فانه يقول لا بد من لبسها على وضوء تام بعد استحواض غسل
رجليه فلبس خفيه ثم اتم الوضوء لم يجز المسح ونحن نقول ان يكون الوضوء واللبس معاً
وقت الحديث باي طريق كان فظاهراً ذلك الوقت زمان بقا اللبس لانه ان حدثه والمفيد
للبقاء والاستمرار هو الاسم لان الفعل يفيد التجدد ونما قلنا الحسن يجوز توجيه عبارة القوم
بان يجعل على طهر تام حالاً من ضمير ليس وعند الحديث متعلقاً بتمام والمعنى اذا البسها كانا
على طهر تام عند الحديث فيكون ذلك الصابرين واجداً للمقيم متعلق بقوله جاز يومها
وتليته وللمسافر ثلاثة ايام ولياها يقول عليه الصلاة والسلام بمسح المقيم
يوماً وتليته وللمسافر ثلاثة ايام ولياها من حين الحديث لا حين اللبس ولا المسح لان
الزمان الذي يحتاج فيه الى المسح هو وقت الحديث على ظاهر خفيه متعلقاً ببقائها
جاز الخف ما يشتر الكعب ويكون الظاهر منه اقل من ثلاثة اصابع الرجل صغيرها ما لا يظهر

قد هانوا

قد هانوا يجوز لانه بمنزلة الخرق والباس بان يكون واسعاً بحيث يرى رجليه من اعلى
الخف قيد بالظاهر لا يجوز له على باطنه وعقبه وساقه لان المسح موقوف على ستر
القياس في غير اعضاءه جميع ما ورد به الشرع او خبره ووقيه هما خفان يلبسان فوق الخف
وقاية لهما الملبوسين على الخف قبل الحديث حتى لو لبسهما عليه بعد الحديث لم يجز
المسح عليهما وقل الشافعي لا يجوز المسح عليهما لان البدل لا يكون له بدل بالترتيب ولنا
ما روي عن عمر رضي الله عنه انه قال رايته النبي صلى الله عليه وسلم مسح على الرجلين
ثم انه ليس بدل عن الخف وان كان تحت بدل عن الرجل كانه ليس عليها الا الجرموق لان
الوظيفة كانت بالرجل ولم يكن بالخف وظيفة ليعين من اعضاء الوضوء فيصير الجرموق
بذلك المبالغة لحدث اليه من منع السراية الى الرجل ولذا قلنا ان الحدث ومسح
بالخف او لم يمسح فليس الجرموق لا يمسح عليه لان حكم المسح استقر بالخف فصارت
اعضاء الوضوء حكماً فلو مسح على الجرموق يكون بدله كغده ولا يجوز كذا قال شافعي اقول
يعلم منه جواز المسح على خف ليس فوق محيط من كرايس او خنجي او نحوهما مما لا يجوز
المسح عليه لان الجرموق اذا كان بدلاً من الرجل وجعل الخف مع جواز المسح عليه في حكم
العدم فلان يكون الخف بدلاً من الرجل ويجعل ما لا يجوز المسح عليه في حكم العدم او في
كمافي المتأخرة ويؤيده ان الامام الغزالي في الوضوء والرافعي في شرحه لم يجمع الزاوية
بذكر خلاف الامام ابى حنيفة في المال او في هذه المسئلة في صور لا اتفاق وكان
مشايخنا انما يصححوا به فيما استشهدوا به من كتبهم كذا بما قالوا في مسئلة الجرموق من كونه
خلفاً عن الرجل او جرم به التخييل اي بحيث يستمكن على الساق بلا شئ كان الامام
لا يجوز المسح عليها ولا ويجوز صاحبها ثم رجع الى قوله ما وبقي او المنع من التخل
ما وضع الجمل على اسفله كالتصانيف فيمكن مواظبة الشيء عليه فيه كالحف او
المجدلين وهو ما وضع الجمل على اعلاه واسفله فيكون كالحف لا يجوز المسح على ايامه
وقد نسوه ورفع بضم القاف فتحمل الخمر وقفاً من ما يعمل اليدين لدفع البرد او
فخلف الطير كصخرة وانما لا يجوز عليها لانه لدفع الحج والخرج في نزاعها ان لم يمسح على
خمارها ونفذ البلية على راسها حتى اقبل قدر الربع جاز كذا في معراج الدارانية وفرضه
اي فرض المسح على الخفين قد زلات اصابع اليد من كل رجل على حدة حتى لو مسح على
احد رجلية مقدار اصبعين وعلى الاخرى مقدار اصبعين لم يجز ولو مسح باصبع
واحدة ثارت مراث بماء جديدة جاز لخصه لولا ولا يجزى له ولو اصاب موضع المسح

مطلب مسح على الخف فوقه

مطلب جعل المسح على خف ليس فوق محيط كرايس او خنجي او نحوهما مما لا يجوز المسح عليه

مطلب لو مسحت على خمارها جاز

ما مطر قد ثلاث اصابع جان وكذا الشمس في حشيش مبتل بالمطر او المطر او اصاب
 الخف طل قدر الواجب وذكر اليد احتراز عن اصابع الرجل جان وكذا كثر في سنة
 مدها اي اصابع حال كونها متجهة من اصابع القدم الى الساق هذه العبارة منقولة
 عن المشايخ يشهد بها التتابع فلا وجه لما في أصل الشريعة ما دل على مقدار ثلاث اصابع
 انما هو بما يستعمل فلا اعتبار له وذلك لان ما لا اصابع الى الساق اذا كان سنة لم
 يحصل الا بالماء المطهر وقد اتفقوا ان الماء المستعمل غير مطهر وايضا اتفقوا ان الماء
 ما دام في العصور لم يكن مستعمل في شيء ما ذكر خرق قد ثلاث اي ثلاث اصابع
 القدم لا صاغر بمفعول اي السبع وهو خبر قوله خرق اعتبر اصابع القدم لانها الاصل في
 القدم حتى تجب اليه بقطعها لا كلف ولا كثر حكم الكل ولانها المتكسفة واعتبر
 الاصاغر الاحتياط وهذا اذا كان خرق الخف غير مقابل للاصابع وفي غير موضع العقب
 اما اذا كان مقابلا لم يعتبر ظهور ثلاث اصابع مما وقعت في مقابلة الخرق لا تكمل
 اصبع اص في موضعها وان كان في موضع العقب لا يمنع ما لم يظهر كثر والخرق فوق
 الكعب لا يمنع اذا عبرت بالبسيه وظهور الانامل لا يمنع في الاصابع بل المانع ظهور قد ر
 ثلاث اصابع بكاملها وانما يمنع الخرق الكبير اذا كان منفردا في الخف فان لم يمتد
 الخف كثر اذا دخل فيه الاصابع دخلت لا يمنع ولو بل حال المشي لاحتال وضع القدم
 يمنع للمشي بلبس ويجمع الخرق في خف لا فيهما يعني اذا كان في خف واحد خرق
 كثيرة تحت الساق بحيث لم تشتت يدها ومنها القدر المذكور منع المسح لانه يمنع السفر به
 ولو كان هذا القدر في خفيه لم يمنع لانه يمنع عن السفر والخرق المعتبر ما يدخل فيه
 مسكة ومادون كالعقد بخلاف النجاسة المنفردة حيث تجمع وان كانت في خفيه
 او ثوبا او مكانه او في المجموع وبخلاف اكتشاف اي اكتشاف العورة بالفرق
 كان اكتشاف شيء من فرج المرأة وشئ من ظهرها وشئ من بطنها وشئ من فخذه وشئ من
 ساقها حيث تجمع حول الصلوة المعذرة وسيأتي تفسيره يمسح في الوقت لا بعده
 خلافا لفرقة اذ انقطع عنه وقت الوضوء واللبس حتى اذا وجد حال الوضوء واللبس
 او في الحالتين لم يمسح بعده وناقضه اي المسح ناقض الوضوء لانه بعضه ونزع الخف
 ليس لهما الحد الى القدر حيث زال المانع فيجب نزع الاخر اذا لم يجمع الغسل والمسح في
 وظيفة واحدة ولو كان النزع مخرج النزع الى الساق لان موضع المسح فارق
 مكانه فكانا ظهر رجله هو الصحيح لان لا كثر حكم الكل كذا في الكافي والاحتراز عن

ناقض المسح

خروج القبل

خروج القبل متعذر لانه بما يخصه لا قصد فيلزم الخرج وقيل كثر القبل وهو
 قول ابي يوسف رحمه الله وعن محمد بن بقية من ظهر القدم في موضع المسح قد ثلاث اصابع
 لم يطل مسحه وعليه اكثر المشايخ وان كان القدم في موضع العقب يخرج فيدل
 لم يطل مسحه كذا في الكافي وناقضه ايضا ماضى المدة كما روينا ان لم يخف ذهاب
 رجلاه يعني اذا انقضت مدة المسح وهو مسافر ويخاف ذهاب رجلاه من البرد لو نزع
 خفيه جاز المسح كذا في الكافي وعيون المذهب وبوجه اي بول النزع والمضي غسل جلته
 فقط لسرية الحد السابق اليها دون باقي الاعضاء قيل وبلوغ الماء الكعب وقيل
 اصابته كثر القدم قال في التذكار خاتمة اذا مسح على الخفين ثم دخل الماء الخف و
 ابتل من رجله قدر ثلاث اصابع او قل لا يطل مسحه ولو ابتل جميع القدم وبلغ الماء الكعب
 بطل المسح روى ذلك عن ابي حنيفة ويحجب غسل الرجل الاخرى ذكره في خيرة الفقهاء
 وعن الشيخ الامام الجعفر اذا اصاب الماء اكثر احد رجله ينقض مسحه ويكفي من ثوب
 الغسل ويذهب بعض المشايخ وفي الزينة وهو الاصح وبعض شايخنا قال لا ينتقض
 المسح على كل حال وقد اقتصروا في الكتب المشهورة على النواقض الثلاثة المذكورة فقام
 اختصار الرواية الأخيرة نزع جهوقه عيسر على خفيه لان المسح عليها ليس مسحا على
 الخفين لانها لهما عن الخفين بخلاف المسح على خف ذي طاقين لو نزع احدهما طاقيه
 او قشر جلد ظاهر الخفين حيث لا يعيد المسح علما تحتها لان الجميع شيء واحد الاتصال
 فضاء لحلق بوجه المسح ولو نزع احدهما بطل مسحهما فيستند بغيره مسح الجرموق الاخر
 ومسح الخف لان الانفاس في الوظيفة الواحدة لا تجزى فاذا انقضت في احدهما انقضت
 في الآخر وقيل ينزع الجرموق الاخر لان نزع احدهما كنز عنها لعدم التجزى والاول اصح
 مقيم مسحه ثم سافر قبل تمام يومه وليلا اتم مدة السفر اي تحولا لا وحدا الى ثلثين بيت
 يكون المجموع ثلاثة ايام وليا ليها ولو سافر بعدها اي بعد يومه وليلا نزع ان الحد
 سار الى القارة والسفر لا يرفعوه ومسافر اقام بعد نزع وقبلهما يتنهما اي ليوم
 والليلا لان خصصت السفر بالتخي بدونهما فالحاصل انهما ان يسافر ليقوم او يقيم المسافر وكل
 منهما اما قبل تمام يومه وليلا او بعده المسح على الجيرة وهي عود يجبر بها العظم لمسوح
 وخرقهما العرجة وهي ما يوضع على العرجة وموضع القصد والعصابة ما يشد به الخرق
 لئلا تسقط كالغسل لما تحتها فلا يتوقف بقاء الغسل ويجمع به اي بالغسل ولو كان
 مسحا حكما لما جمع به غسل احد قدميه ومسح احد خفيه وجاز اي المسح على الجيرة

هذا جواز المسح للمسافر ببعض المدة
 مع خذ ذهاب رجلاه من البرد

ولو شئت الجيرة بلا وضوء لان في اعتبارها في تلك الحالة تجزأ وترك المسح على
 الجيرة ان صرنا فلا يترك وانما يجوز المسح على الجيرة اذا عجز عن مسح الوجه
 اي موضع الجيرة بان كان يضره الماء او كانت مشدودة فيضطره اما اذا كان قادرا
 على مسحها فلا يجوز مسح الجيرة وفي المحيط ينبغي ان يحفظ هذا فان الناس عنه غافلون
 فلا يبطل اى المسح سقوطها اى الجيرة الا عن ضرورة فان سقطت في الصلاة عنه اى
 عن ضرورة بطل اى المسح واستوفيت الصلوة والاى وان لم يسقط عن ضرورة اقل بان لا يسقط
 او لا يسقط لكن لا على ضرورة اى فلا يبطل المسح ولا يستأنف الصلوة ولا يشترط في
 مسحها اى مسح الجيرة والحرقه والعصابة الثلاث والنسبة قبل الزهدة لا يشترط
 فيها النسبة في جميع الروايات وستن التثنية عند البعض ان لا يمكن على اللباس وكيف
 المسح على اكثر العصابة ولا يشترط فيه الاستيعاب هو الصحيح كما في الكافي فصرحه
 ووضع خرقه وشدة العصابة قبل الجوز المسح عليه ما لم يكن على الخرقه وقيل ان مكنته شدة
 العصابة بل اعانته لم يجز ولا جاز وقيل ان كان على العصابة وعمل من تحتها يضر
 الجراحة جاز ولا فلا ولذا الحكم في كل خرقه تجاوزت موضع الخرقه وان فترقعت
 بل نزعت عن موضع الجراحة يضر بجملتها ويغسل ما تحتها الى موضع الجراحة فيستدّها
 ويمسح موضع الجراحة وعامة المشايخ على جواز مسح عصابة المفصدة ولما لموضع نظا
 من اليد ما بين العينين العقبين من العصابة فالاصح ان يغسل المسح على غسل العصابة فيتمه
 الماء موضع المفصدة

باب ما يخص بالنساء

وهي ثلاثة حيض ونفاس والحجاضة الحيض دم ينفضه رحم البالغة اي بنت تسع سنين
 احتزنه الرحم عن انجابها لانه دم عرقى لادم رحم وعن الرعاف والدم الخارجة عن
 الجراحات وتمازاه الحامل فانه لا يخرج من الرحم لان الله تعالى اجري عادت ان المرأة اذا
 حملت ينسد قعر الرحم فلا يخرج منه شيء لادابها احتزنها عما ينفضه الرحم لمرور الولادة
 ونحوها فان النفاس في حكم المنيضة حتى اعتبار عاداتها من الثلث لم يقل ولا يباس لانه
 يختلف فيه كما ياتي فلا وجه لاختاره في هذا الحيض واقله يعني اقل مدة ثلثة ايام بلياليها
 يعني ثلاث ليال كما هو ظاهر الرواية وفي رواية الحسن ثلثة ايام وما يتخللها من لياليتين
 واكثره عشرة لقوله عليه الصلاة والسلام اقل الحيض ثلثة ايام واكثره عشرة وهو حجة

عليه

عليه في تقديره اقل يوم والاكثر خمسة عشر يوما وتكون رآته فمده اى الحيض
 سوى البياض وطهره فمده اى تلك المدة حيث يقع اذا احاط الدم طرف مده الحيض
 كان كالمدة المتوالي في رواية محمد عن ابي حنيفة ووجهه ان استيعاب الدم مده الحيض
 ليس بشرط بالاجماع فيعتبر اوله واخره كالنصاب في باب الركوف واقل الطهر الذي
 يكون بين الحيضتين خمسة عشر يوما لا بجماع النجاسة ولانه مدة الزهر فكان مدة
 الاقامة فان قيل قد تقررت اقل الحيض ثلثة ايام واكثره عشرة ايام فاذا كان اقل الطهر
 خمسة عشر يوما لم يبق في الشهر يوما ان ليس فيهما حيض ولا طهر فلهذا انما
 يلزم اذا وجب ان يكون الطهر الواحد والحيض الواحد في شهر واحد وليس كذلك ولذا
 قال في البلوغ ان المرأة لا تحيض في الشهر عشرة الاحالة ولو حضرت فاد طهر عشرين
 الاحالة بل تحيض ثلثة وتطهر عشرين وقد تحيض عشرة وتطهر خمسة عشر وسبب
 زيادة تحقوله ان شاء الله تعالى واحدا لكثرة الله قديمته الى سنة وستين و
 قد لا تحيض ابدا فلا يمكن تقديره الا عند نصب العادة اذا استمر الدم في ثلثة ايام
 عادة واختلفوا في تقدير مده والاصح انه مقداره ستة اشهر الا ساعة لان العادة
 نقصا طهر غير الحامل عن طهر الحامل واقل مدة الحمل ستة اشهر فانقصت عن هذا
 بشئ وهو الساعة صورته متبدلة رات عشرة دما وشدة اشهر طهر انتم استمر الدم تنقص
 عنه ثلثة اشهر او ثلثة ساعات لانا نحتاج الى ثلثة حيض كل حيض
 عشرة ايام والى ثلثة ايام اكل طهر ستة اشهر الا ساعة اعلم ان احاطة الدم
 للطرفين شرط بالاتفاق لكن عند محمد لطرف هذه الحيض وعند ابي يوسف لطرف
 مدة الطهر المتخلل وان الطهر الذي يكون اقل من خمسة عشر اذ المتخلل بين الدمين وان
 كان اقل من ثلثة ايام لا يفصل بينهما بل هو كالمدة المتوالي اجماعا وان كان ثلثة
 ايام واكثر فعند ابي يوسف وهو قول ابي حنيفة اخر الا يفصل ولو اكثر من عشرة
 ايام بل هو ايضا كالمدة المتوالي عند لانه طهر فاسد لا يصلح للفصل بين الحيضتين
 لما قرآن اقل الطهر خمسة عشر يوما فكذلك لا يصلح للفصل بين الدمين لان الفاسد
 لا يتعلق به احكام الصحيح شرعا فيجوز بداية الحيض وختمه بالطهر على قول لا
 الاقوال الحسنة الآتية وفي رواية محمد عن ابي حنيفة انه لا يفصل ان احاط الدم بطرف
 في عشرة اوق وفي رواية ابن المبارك عن ثلثة طهر مع ذلك كقول الدمين نصابا وعن
 محمد يشترط طهر هذا كقول الطهر سواي كالدمايين او اقل ثم اذا صار الطهر كونه كالمدة

سوق المسئلة ان اذلت ليلها دما واما ثلثة ايام طهر او يومين
 فالعشرة كلها حيض فقولها وعند محمد ليس بحيض
 وان رأت يومين دما وسبعة ايام طهر او يومين
 فالعشرة كلها حيض عند محمد وعند محمد ليس بحيض
 وان رأت ثلثة ايام دما وستة ايام طهر او يومين
 فالعشرة كلها حيض عند محمد وعند محمد ليس بحيض
 وان رأت اربعة ايام دما وخمسة ايام طهر او يومين
 دما فالعشرة كلها حيض عند محمد جميعا صحيحا

مطل الفاس لام الف ميم

لانقطاع الاجماع على ان دم الرحم يمنع الصلوة والوقوف والجلوس لا يمنع شيئا
فمنها قلنا لا يمنع هذا الدم الصلوة علم ان دم عرق لا دم رحم فثبت الحكمان الاخران
دلالة والنفس لامة القامين هما اول ذلك من يطعن بكويين ولانها اقل من ثمة اشهر
من الولد الا قول خلافه للشافعي وفتح وزفر وانقضاء العدة من الاخر وقفا لهم بها
حاصل به فلا يكون بها من الرحم ولذا لا تنقض الحرة الا بوضع الثاني ولنا ان النفس
هذه الدم المحتاج عقيب الولادة وهو كذلك فصار كالدم المحتاج عقيب الولد الواحد
وانقضاء العدة متعلق بوضع حمل مضاف اليها فقتلوا والمجموع وسقط طهرى بعض خلقه
كيدا ويخل واضبع او ظفر او شعر ولد فيكون به نفسا وتنقض الحرة وتصلح لامة
امر ولي ويحيى لو كان علق يمينه بالولادة واما الاكياس فيقول لا يحد بمدة فهو
ان تبلغ من السن ما لا تحيض مثلها واذ بلغت هذا المبلغ وانقطع دمها يحكم بايا
فما رآه بعد الانقطاع حيض اى اذ لم يحد فان رأت بوزن ذلك ما كان حيضا
فيبطل الاعتداد بالشهر ونفسد الانكحة وقيل يحد واختلف فيه فقيل يحد بخمسين
سنة وهو مذهب عابدة رضى الله عنها وفي الحجة اليه بقى برئيس على من
انتهى بارتفاع الحيض بطول العدة وقيل بخمسين وخمسين وبها فتى مشايخ بخارى
وخوارزم وقيل يحد بستين سنة وهو مروي عن حماد بن عيسى ومعه عند
اكثر المشايخ واختلف فيما رآه بعد ما اجتمع مدة الاكياس فظاهر المذهب ان لا يحد
حيضا والاحتياط ان رأت دمها قويا كالاسود والاحمر القاني كان حيضا وبطل
به الاعتداد بالشهر قبل التمام وتعد له اوان رأت اصفر او اخضر او تربتيا
فاستحاضة صاحب العذر لا تبدأ من استوعب عنده تمام وقت صلاة ولو حكمنا
بان لا يحد في وقت صلاة زمانا يتوضا ويصلى فيه خاليا عن الحدث وفي الباقى
وجوبه فيخرج من الوقت وفي الزوال شرط استيعاب الانقطاع حقيقة قال الفاضل
السروج في الغاية ذكر في الزخيرة والفناوى المرغبات والوقعت والحوى وخبر مطلق
وجامع الخلاطى وللنافع والمواشى انه لا يثبت حكم الاستحاضة فيها حتى يستمر بها الدم
وقت صلاة كاملا ويستوعب الوقت كله ويكون الشوب مثل الانقطاع في اشتراط
الاستيعاب الذي يلزم بعلمها اطلع على كلام الغاية ونقله وفي الكافي لحاظ الذين
انما يصير صاحب عذر اذا لم يحد صاحب في وقت صلاة زمانا يتوضا ويصلى فيه خاليا
عن الحدث ثم قال في هذه عامة كتب الحنفية كما تراه فكان هو الاظهر والارد به المرد على

الكافي بان كلامه

الكافي بان كلامه مخالف لذلك الكتب اقول لا مخالفة بينهما لان المراد بما ذكر في تلك
الكتب من استيعاب ثبوت العذر تمام وقت الصلاة عين ما ذكر في الكافي بدليل ان شراح
الجامع الخلاطى في اوفى شرح قوله لان زوال العذر باستيعاب الوقت كالثبوت ان الانقطاع
الكامل معتبر في ابطال رخصة المذنب والقاصر غير معتبر اجماعا فاحتجج الى حد فاصل
فقد رنا بوقت الصلاة كما قد رنا بوقت العذر ابتداء فانما يشترط ثبوتها في ابتداء دولم
التيلان من اول الوقت الى اخره لانه انما يصير صاحب عذر ابتداء اذ لم يجز في وقت صلاة
زمانا يتوضا فيه ويصلى خاليا عن الحدث الذي ابني به وللشافعية الى دفع هذا الاعتراض
قلت ولا ولو حكما واخر حفيضة وهو اى صاحب العذر يتوضا الوقت كل وضو ويصلى
اى بذلك الوقت فيه اى في ذلك الوقت ما شاء من فرض وفرضه عند الشافعي يتوضا
لكل فرض ويصلى التواضيع الغرض وينقضه اى وضو العذر يخرج من الوقت لا
دخوله وعند زفر دخوله وعند ابى يوسف كلاهما فيصلى التواضيع قبل الزوال الى اخره
الظاهر كلاهما لو جرد دخول الوقت الى اخره وجهه ولا يصلى بعد طلوع الشمس من موضعا
قبل طلوعها وبعد طلوع الفجر لو جرد الخروج لا الدخول خلافا لغيره

باب تطهر لا نجاس

يطهر النجس ثوبا كان او غيره عن نجاسة مهيئة بزوال عينها وزوال أثرها كاللون
والرائحة ان لم يشق زواله بان لا يحتاج الى الصابون ونحوه فان الالة المهيئة لتدفع
النجاسة في الماء فاذا احتجج الى شئ آخر يشق عليه ذلك بالياء متعلق بقوله زواله
بما يرجع بزيل احسن شأنه الا ان الالة بان يكون اذ اعصر العصر كالحل ونحوه كما هو المروي بخلاف
نحو اللبن والدهن فان فيه دسوسمة لا ينعم عن الثوب فيبقى بنفسه في الثوب ولا
يجز غيرهما ويطهر النجس عن غيرهما غير الالة بالانكسار الى غلبة ظن الطهارة فان
غلبة الظن من اكد دلالة الشرعية وقدره بالانكسار والعصر ثلثا في المنعصر اى ما يتبقى
ان يتغير كالثوب ونحوه مما عاين في المرة الثالثة بحيث لو عصر بعد طهارة لا يسيل منه
الماء ولو لم يبق الخ فيه صيانة للثوب لا يطهر وتثليث الجفاف عطف على العصر اى و
قد روى بالانكسار وتثليث الجفاف في غيره اى غير المنعصر والمرد بالجفاف انقطاع
التقاطر لا التيس فقد اقاموا انقطاع النفاط مقام العصر كما اقاموا الجلاء مقام الغسل

وقيل بالانكسار لانه لا ينجس بالانكسار ولا ينجس بالانكسار
اذا لم ينجس بالانكسار ولا ينجس بالانكسار
وقيل بالانكسار لانه لا ينجس بالانكسار ولا ينجس بالانكسار
اذا لم ينجس بالانكسار ولا ينجس بالانكسار
وقيل بالانكسار لانه لا ينجس بالانكسار ولا ينجس بالانكسار
اذا لم ينجس بالانكسار ولا ينجس بالانكسار

قدر اللهكم الكبير

قدّر الله لهم الكبير وقناة اعتبره من حيث المساحة وهوقد تعرض مقرر الكف فوق
ابو جعفر احمد وفي بينهما بما ذكرهما على متعلق بقدر الله هم كبول ما لا يؤكل ولا يؤكل
من صغير دفع توهم ان بول صغير لا يطعم بكم طاهر او غايط وم ومنه ومنه
ورق وشراخشي وعفي مادون ربع ثوب قبل المار بربع ادنى ثوب تجوز فيه الصلاة
وقيل ربع موضع اصابع الخنصر كالرأس والخنصر وقدره ابو يوسف بشراخشي
متماحق كبول فرس وبول ما يؤكل وشراخشي لا يؤكل كذا في غني ايضا بول اي بول
ما لا يؤكل فان بول ما يؤكل مختلف فيه استصح كرفس الباز وماء زاد عليها اي على قدر
الله هم من العليظ ومادون ربع من الخفيف لا يعني الوارد اي الماء الذي يرد على الخنصر
بخس كالمورد على الماء الذي يرد عليه الخنصر لا يتركها في علة الخساسة وهو اختلاف
الخنصر بالماء لان ما قدّر ولا ملح كان حراما فانها ليس بالخنصر تنبأ بالحقيقة فيها فان
الاعيان تظهر بالتحالة كالمينة اذا صارت ملحا والعذرة اذا صارت ترابا والخنصر
ومخوف ذلك يصلي على ثوب غير مطرب بطانته بخساسة حتى لو كان مضر باليخنر وعند
ابي يوسف لم يخنر مطلقا كما يصلي في ثوب اي كجاذن يصلي من ليس ثوبا طهر فيه
بله ثوب يخنر ثوب من الثوب الخس فيه اي في الثوب الاول لكن لا يكون ظهور البلة
فيه كما لا يخنر الثوب فقطرت تلك البلة منه فانه اذا كان كذلك لم تجز الصلاة فيه
كذا اي كالثوب الملعوف فيه في جواز الصلوة فيه ولو وضع الثوب حال كونها رطبا
على حديد يابس طين يافيه سرفين او تنجس عطف على وضع طرفه منه اي من ذلك
الثوب فبني اي وقع التلصص او غسل طرف اخر منه بل لا يخنر كالبال حمر على اندوسه
من الخساسة ونحوها فاقسم وغسل بعضه حيث يطهر الباقي وان لم يوجد الثوب يغسل
بالخساسة المنيعة عن الثوب في جائنة حتى زالت الخساسة او غير هاتين اي يغسل غير
المنيعة من الخساسة ثلاث مرات في ثلاث اجنات اذ واحدة بعد غسلها مرتين وغسل
بالخساسة كامة اي ثلاثا فاما في الثالثة طهر الثوب استحسانا وان كان القياس ان لا
يطهر الا بصيب الماء والغسل في الماء الجاري لتنجس الماء باول الملاقاة ثم الاجانة
والمياه التي غسل بها الثوب بخساسة لا تنقل الخساسة من الثوب الى الماء لكن تلك المياه
في الخساسة كالحل حال الملاقاة عند ملاقات الماء وآياه واتصاله به لا حال الانفصال
عنه في الاظهر احراز عمادها اليه البعض وهو رواية عن الطحاوي ان تنجس الماء لتنجس
الحل عند انفصال الماء عنه فيطهر بناء على الاظهر الخساسة الاولى اي المتنجس بالخساسة

الاولى التي انقلبت الى الماء باقوا لغسلات فيه اذا اصاب ذلك الماء ثوبا او عضفا
 بالثلاث اي بالغسل ثلاث مرات والوسطى بالثنتين المتنجس بالنجاسة التي انتقلت الى
 الماء بالغسل الثانية يطهر بالغسل مرتين والاولى بمرّة اي يطهر للنجس بالنجاسة
 التي انتقلت الى الماء بالغسل الاخرى بالغسل مرة واحدة كما هو حكم الحق عند ملاقات
 الماء وهكذا لا يطهر الاجانة الاولى الا بالغسل ثلاثا والثانية بمرتين والثالثة بمرّة
 وعلى غير ذلك لا يطهر ما يتنجس بالماء الاول بالغسل مرتين وبالماء الثاني بالغسل مرة
 وبالماء الثالث بمجرّد العصر على ما هو حكم الغسل عند الانفصال وكذا تطهر الاجانة الاولى
 بمرتين والثانية بمرّة والثالثة باللقمة

فصل في الاستنجاء

في جعل الغتة الخوي ما يخرج من البطن والاستنجاء طلب الفراغ عنه وعن غيره بما او
 اوتراب من نجس يخرج من البطن كالبول والغائط والمذي والمني والدم والحاج
 من احد السبلين كذا في التنازعانية فلا يستنجى من البول ولا من الدم ولا من الحنجرة
 يخرج من البطن ولا يستنجى تطهيرا ما يخرج من غير السبلين استنجاء بنحو حجر كدر
 وخشب وتراب لا اي لم يبق العدد بل نذرت قال في الوقاية بول قوله بلا عند مرّ الحج
 الاولى الى اخره فيرد عليه انه غير مرتبط بما قبله لان العدد اذا انقضى وان كان المذنب
 سنيته لم يباين بعد ذلك العدد بقوله بالحجر الاول ولهذا قال الهنا لا العدد ثم ضرب
 بقوله بل استنجى ثم قال بغير الاول ويقبل بالثاني الادبار والاذهاب الى جانب الذكر والاقبال
 ضده ويبر بالثالث صيفا ويقبل بالاول والثاني ويبر بالثاني شيئا فان في المسح
 اقبالا ولا بد من الغتة في التنقية وفي الصيف يبر بالاول لان الحنفية فيه مدلات
 فلا يقبل احترازا عن تلوثها ثم يقبل ثم يبر بالغتة في التنظيف ولا كذلك في الشتاء
 فيقبل بالاول لانه المبلغ في التنقية ثم يبر ثم يقبل للغتة والمرّة في الوقتين
 اي الصيف والشتا مثله صيفا يعني يبر بالاول ابل لا يلقح في جنبها والغسل
 بقية اي الحجل وفي ان امكن بلا كشف العورة فيغسل بيده ثم يبرخي الحج بالغتة
 ان لم يكن صائما كذا في الظهيرية ويغسل بطن اصبع واحد ان حصل به النقا
 اصبعين ان احتج الى زيادة وثلاث ان احتج الى اربعة ويصعد الرجل صبيحة الوسطى
 على سائر الاصابع صعودا قليلا في ابتداء الاستنجاء ويغسل موضعه ثم يصعد بيمينه
 اذا غسل ثلاث مرات ثم يصعد خصره ثم سبأ بيمينه ويغسل موضعه حتى يطهر قلبه

اما تنقية مسطح النجس فانما يطهر بشماله ويميمه على
 جداره من اوجده وان تغد ذلك مسطح
 الحجج بيمينه ولا يحركها ويميمه باليمين
 ابن مالك على التنقية

والمرأة يصعد

والمرأة يصعد نصفها او وسطها جميعا معاً ثم تفعل كما يفعل الرجل لانه لو بدلت
 باصبع واحدة كالرجل عسى تقع اصبعها فتدّذ فيجب عليها الغسل وهي لا تشتر كذا
 في الظهيرية ويغسل بيده ثانيا ويحب اي غسل الحج بمجاورة ما هو في الدبر من الحج
 الحج مفعول المجاورة الى ان يبقى متعلق بيمينه ولو لم يبق كان الغسل بمقدار
 فوق الثلاث فان الغسل به لا تقا لا العدد حتى لو حصل بول واحد ولو لم يحصل بول
 زاد عليها يغسل المستنجى المدة الاولى عند باب خيفة وعند ثانيا ويكره بعظم لانه
 زاد الحج كما ورد في الحديث او طعام الانسان لما فيه من تحقيق المال المحترم شرعا و
 للبهائم كالحشيش لما فيه من تنجيس الطاهر بالزور وروث لانه منجس في التنقية
 واجبر وخرف وخم وثني محترم بين الناس كخرقة الديباج ونحوها لانه ينافي
 الاحترام مع زور الذي عن الاشياء المذكورة ويمين الذي عن الزور لانه ينافي
 بكنهه من طهارة او باجراحة ولو استنجى بالاشياء المذكورة جاز لان الذي لم ينفى
 في غيره فادنى في المشروعية في الجملة ويكره استقبال القبلة في البول والغائط كذا
 استدل بها لكان لا مطلقا بل بكشف العورة لقوله عليه الصلوة والسلام اذا نزل الغائط
 فغط عمو قبله الله لا تستقبلوه واهل بيته واهل بيته واهل بيته واهل بيته واهل بيته
 الى ما ذكر في الاجناس انما اذا لم يكن للحج بل لا في الدنيا ثم روي في البينان لان الذين
 لم يفرق ويكره فعلهما اي بول والغائط في الماء والظل اي ظل قوم يستنجون فيه وفي
 الطريق ومحت شجر ثم يجذف غير المشر لانه من الحج في الحديث والشرط اهر والتكلم
 عليها الذي عن ايضا وبول قائما لا بغير كذا في التنازعانية ويجب الاستنجاء بالشي
 او التنجيح او النوم اي الاضطجاع على شقه لا يستر حتى يستقر قلبه على القطع لعموم
 كذا في الظهيرية وفيه يكتفى بمسح الذكر واجتذابه ثلاث مرات والتنجيح ان طبع الناس
 مختلفة فمن في قلبه انه صار طاهرا جاز له ان يستنجى بان كل احد اعلم
 بحاله كذا في التنازعانية ومع طهارة الغسل تطهر اليد كذا في المثلث

كتاب الصلوة

شرط لفرضتها الاسلام والعقل والبلوغ لما تقر في الاصول ان مقدار التكليف
 بالفروع بهذه الثلاثة وان وجب ضرب ابن عشر اي صبي سنة عشر سنين عليها اي على
 تركها المار وى عنه صلى الله عليه وسلم انه قال مروا ولاكم بالصلاة وهم ابنا سبع

[illegible][illegible][illegible]

لا طباقا اهل اللسان

تبعه جنت زكوة و الفلاح
و اجاب عنه المجاب
في نسخة الكلبى على التبع
فليدري

وقيل يؤخرها عيدا
لان الفساد من هم
فان يترك المستجب
لاجله يبيى

لاطباق أهل الدنيا عليه حتى قيل إن الإمام رجع إليه لما ثبت عنه من حمل عامة الصلوات
 المشقة على الحرم وفي البسوط قوله ما أوسع وقوله أحوط ووقت العشاء والوتر منه
 أي غير وقت الشفق إلى الصبح أما أوله فقد اجتمعوا أنه يجب عقيل الشفق على اختلافهم فيه و
 أما آخره فلا جماع السلف أتبعوا إلى طلوع الفجر لا يرى أن الحائض إذا ظهرت بالليل قبل
 طلوع الفجر يجب عليها قضاء العشاء بالاجماع فأولاً أن الوقت باق لما وجب عليها به عند الج
 حنيقة وعندها وقت الوتر بعد العشاء، بل في الآخر وهذا الخلاف متى علم أن الوتر فرض
 عنده وستة عندها كما يستحب، وإذا لم يدر في ظرف ظهر في موضعين أحدهما أنه لو صلى الوتر
 قبل العشاء ناسياً أو صلاهما فظهر فساد العشاء، لا الوتر فإن الوتر يصح ويعد العشاء وحدها
 عنده لأن الترتيب يسقط بمنزلة العنود وعندها يعيد الوتر أيضاً لأنها تابع لها فالصحيح
 قبلها والثاني أن الترتيب واجب بينه وبين غيره من الفرائض ولا يجوز صلاة الفجر ما لم
 يصل عنه الوتر وعندها يجوز إذا الترتيب بين الفرائض والتين ولا يجان أي العشاء
 والوتر لفارق وقتهما أي من لم يجد وقت العشاء والوتر بان كان في بلد يطلع الفجر فيه كما
 يغرب الشمس وقبل أن يغيب الشفق لم يجب عليه لعدم السبب وهو الوقت ووقت الترتيب
 بعد العشاء إلى الفجر قبل الوتر وتبعاً لأنها موقوفت بعد العشاء وهو الأصح وقيل بين
 العشاء والوتر حتى لو صلى قبل العشاء أو بعد الوتر لم يؤدها في وقتها وقيل الليل كله قبل
 العشاء وبعدهما وقبل الوتر وبعداً لأنها قيام الليل لما فرغ من بيان أصل أوقات الصلاة شيء
 في بيان الأوقات المستحبة فقال ويستحب تأخير الفجر إلى ما يمكن فيه ترتيبه بين آية
 ثم أعاد تران لزمت بأن ظهر فساد وضوئها قال عليه الصلاة والسلام أسفر وأب التضيئ
 فإنما أعظم للأجر ويستحب تأخير ظهر الضيف للوبراد لقوله صلى عليه وسلم أبعدوا
 بالظهر فإن شدة الحر من فيح جهنم وتأخير العشاء إلى آخر الثلث الأول بأن يكون ابتداء
 قبل آخر الثلث وانهاؤها في آخر الثلث ولو بالتخمين وبه يوفق بين قول القدوري
 لما قبل ذلك الليل وقول صاحب الكنز أن الثلث الليل وتأخير الوتر إلى الفجر الموافق بالنبأ
 وإن لم يثبت وأورق التوفيق لقوله صلى عليه وسلم من خاف أن لا يقوم آخر الليل فليوتر أوله
 ومن طمع أن يقوم آخره فليوتر آخره ويستحب تعجيل ظهر الشنأ لما روى عن النبي صلى
 عنه أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي الظهر في أيام الشتاء ما ندرى ما ذهب من الزمان
 أكثر أو ما بقي منه رواه أحمد وتعجيل المغرب لما روى أنه صلى عليه وسلم كان يصلي المغرب
 إذا غربت الشمس وتوالت بالحجاب رواه البخاري ومسلم وروى غيرهم تعجيل العصر والعشاء

صلوات الله وسلامه عليه حين خرج من مدين
فصل عن الطريق وكان في غم المزمع وخيه هارون
وغم فرعون عذوه وغم إواده فلما انجاه الله من ذلك كله
ولقد خرج من الماء الذي ذكرتها عقب كل صلاة وصلى رجا طمعا
واما زائدك وهذه الأقوال التي ذكرتها عقب كل صلاة وصلى رجا
في كل شيء يخرج من بابها فقلها مع زيادة
الفضل مع زيادات

لأن في تأخير العصر احتمال وقوعه في الوقت المكروه وفي تأخير العشاء تقبل الجماعة على اعتبار
المطر والطين ^{يغير} ويؤخر غيرهما يعني الحجر والظفر والمغرب لأن الحجر والظفر لا كراهة في
تأخيرهما والمغرب يخاف وقوعهما قبل الغروب لشدة التباس لا يصح صلاة وسجدة
تلاوة كانت تلك التلاوة في الوقت الكامل وصلاة جنازة حضرت قبل أي قبل
الآوقات التي ذكرت بقوله حال الطلوع والاستيقا والغروب وهو ظرف لقوله لا يصح
التي خرجت يومه استثناء من قوله لا يصح فإذا أداها لا كراهة وقت الغروب لأنه
إذا أداها كما وجبت لأن سبب الوجوب آخر الوقت إن لم يؤد قبله فإذا أداها كما وجبت
لم يكن فعلها فيه وإنما كره تأخيرها إليه كالتقصا لا كره فعله فتخرج من الوقت وإنما
يحرم تقويته قالوا المراد بسجدة التلاوة ما أتت بها قبل هذه الآوقات لأنها وجبت كاملة
فلا يتأدى بالتأخير وإنما إذا أداها في جازا أداها في جازا لا كراهة تكن الأفضل
تأخيرها المؤثر في الوقت المستحب لأنها لا تقرب بالتأخير بخلاف العصر فكل المراد
بصلاة الجنازة ما حضرت قبل هذه الآوقات فإن حضرت فيها جازت بلا كراهة
لأنها أدت كما وجبت إذ الوجوب بالحضور وهو أفضل والتأخير مكروه وإنما لم
تجرى المذكورات في هذه الآوقات لأنها لو أريد عنها في الحديث على أنها آوقات يعبد
فيها عبادة الشمس كذا أي كما جاز العصر وقت الغروب جاز تطوع بداءه فيها أي تلك
الآوقات أو ما نذر أداها فيها وقضا تطوع بداءه فيها فافسد لما قرأت ما وجب
ناقصا كونه ناقصا ولا فضل في الأولين يعني تطوع بداءه فيها وإن نذر أداها فيها القطع
والقضا في الوقت الكامل ذكره الزيلعي وكره بعد طلوع الفجر وإد صلاة العصر الحاد
المغرب النفس سنة الفجر فإنها لا تكرر وكبره المندوب كعتا الطلوع وما بداءه فافسد
لا كراهة الفاشة في هذين الوقتين إلا في وقت الاحرام فإن القضاء فيه مكروه ولا صلاة
الجنازة وسجدة التلاوة فيها وكره ما سوى الفاشة عند خروج الإمام أي عوده إلى
المبني للخطبة أطلقها ليتناول جميع الخطب كخطبة الجمعة والعيد وخطبة الحج
وغيرها ذكره الزيلعي وشراح البداية حتى يخرج من الصلاة لا من سجدة الخطبة وسباني
تحقيقه في باب صلاة الجمعة أن شاء الله تعالى وإنما كره لما فيه من الاشتغال عن استماع
الخطبة قال صدر الشريعة تكرر القنات وصلاة الجنازة وسجدة التلاوة إذا خرج الإمام
للخطبة وقال صاحب النهاية الفاشة يجوز وقت الخطبة من غير كراهة وتأخيرها عنها في له
لكون الاعتماد وعليه أكثر لا يجمع في زمان في وقت لعنه خلافا للشافعي رحمه الله تعالى

وكبره ما سوى الفاشة عند خروج الإمام إلى الخطبة حتى يفيض من الصلاة

لا يجمع في زمان في وقت لعنه خلافا للشافعي رحمه الله تعالى

فإن يجوز

فإن يجوز الجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء بعد المطر والمرض والسفر بل
يجز فان الحاج يجمع بين الظهر والعصر في وقت الظهر في عرفه وبين المغرب والعشاء
في وقت العشاء في مزدلفة طهرت في وقت عصر أو عشاء تقضيها فقط وعندك في
يقضي الظهر مع العصر والمغرب مع العشاء بناء على أن وقت الظهر والعصر واحد وكذا
وقت المغرب والعشاء وكذا يجوز الجمع بالعدركما مر صارا هذان في آخر الوقت تقضيه
لأن حاصنت فيه أو نفست المعتبر في التبتية آخر الوقت عندنا وعند الشافعي أو لم
حتى لو أسلم الكافر أو بلغ القتي أو طهرت الحائض يلزمهم فرض الوقت عندنا ولو
حاصنت فيه عندنا لا تقضيه خلافا لآله وقد تقرر في الأصول والله أعلم

باب الأذان

هو لغة الأعلام وشريعا اعلام وقت الصلاة بوجه مخصوص ويطبق على الألفاظ
المخصوصة من سنة مؤكدة المفترض في الأذان الخمس وقضاؤها بالجمعة في الوقت
وصلوات العيدين والكسوف والخسوف والجنازة والاستسقاء والسنن والنوافل في وقتها
لا قبله ولا بعده ولا للقضاء ولا وقت القضاء وإن فات وقت الأذان لم يقبل عليه ولم
فليصلها إذا ذكرها فإن ذلك وقتها أي وقت قضاها فيعادل لو أن قبله أي قبل وقته
تبريع التكبير متعلق بقوله سن بدأ بان يقول في ابتداء الأذان الله أكبر الله أكبر
الله أكبر الله أكبر بمرحون وهو النغني والتزجيع وهو أن يخفض بالشهادتين صوته
ثم يرفع فيه فيمر بها صوته بصنع المؤذن أصبعيه وجاز وضع يديه في أذنيه لما روى
أنه صلى الله عليه وسلم قال لبدا لاجل أصبعيك في أذنك فإن رفع صوتك فإن ترك فلا بأس
لأن ليس شئ أصليته ويرسل أي يتمهل ولا يسرع ويبلغ في الحيلة بين يميناً ويساراً
إن أمكنه الاستماع بالثبات في مكانه لا وإن كان لا يرضى عنه لما بلغ حتى على الصلاة
حتى على الفلاح حول وجهه يميناً وشمالاً ولم يشدد في بقيقته أن يكون الصلاة في اليمين
والهاتين في اليسار وفي الصلاة في اليمين واليسار والفلاح كذلك والأصح الأول كذا قال
الزيلعي ولا استدلال في موضعه يعني لو كان المبدئ يحن لوجهه مع ثبات قناته
لا يحصل الأعلام استدلال فيها فيخرج رأسه من الكفة اليمنى ويقول حتى على الصلاة ثم يذهب
إلى الكفة اليسرى ويخرج رأسه ويقول حتى على الفلاح ويقول بعد فلاح أذن الفجر الصلاة
خير من النوم مرتين لما روى بلال جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجهنا ثم

فقال الصلاة خير من النوم فقال النبي صلى الله عليه وسلم هذا جعله في اذانك وخض
 العجب يا نبي يودي في حال النوم والغفلة فخص بزيادة الاعلام كما خص تطويل القرنة
 كذا اى كالأذان الاقامة في عدد الكلام لكن فرق بينهما بان الاقامة تكمل بوضع
 لا يجزئ في اذنيه ويكفي بحدود وهو الاسراع عند التثنية وزيادة قد قامت الصلاة
 بغير فلا سمى اى بغير قوله حتى على الفلاح فترين وانما لم يقل وبلا التفات في الحقيقة
 لانه لو قال ذلك لفهم عدم جواز اصلا وقر قال النبي صلى الله عليه وسلم لا اقامت الا بالناس
 ينتظرون ويستقبلون فيها اى الاذان والاقامة الغلبة والابتكاح في اثنائها ويتوقف المنطق
 العود الى الاعلام بعد الاعلام وتثنية كل بذكر على تعارف اهلها ويجوز بينهما اى الاذان
 والاقامة الا في المغرب استثنى من قوله ويتوب ويجلس بينهما اما الاول فاذ الشفيع
 الاعلام الجماعة وهم في المغرب حاضرون لضيق وقته واما الثاني فالان الثاني وكرو
 فيكتفي باذن الفصل احترامه وياتي المصلي بهما الاذان والاقامة لغاية واحدة
 والفوات وغيره اى الاذان لتباعد من الغفلة وفيه اشارة الى انه لا يجزئ في الاقامة
 بل ياتي بها في الكل جان الاذان للمحذ والمصلي لله والعباد وله ان ياتي بالاعمال والاعمال
 وكرم الجنب وصبي لا يقبل والمرأة والمجنون والسكران والفاسق والقاعد اى من يوثق
 قاعدا الا ان يؤذن لنفسه مرعاة لستر الاذان وعدم الحاجة الى الاعلام وفيه اشارة
 لغيب الاخيرين وهما الفاسق والقاعد كذا اى كما يكره اذان كسبة المذكورين كس
 اقامتهم واقامة المحذ لكن لا يعاد اقامتهم لعدم شرعية تكرار الاقامة وياتي بها الى الاذان
 والاقامة للمسافر والمصلي في المسجد جماعة وفي بيته بمصر وكره الاول اى للمسافر تركها
 اى الاقامة والثاني اى المصلي في المسجد تركها اى الاذان ايضا اى كالأقامة بخلاف الثالث
 اى المصلي في بيته بمصر حيث لا يكره تركها قال في الوقاية وياتي بها للمسافر والمصلي في المسجد
 جماعة او في بيته بمصر وكره تركها في الاولين والثالث وان خير بيان المفهوم من كراهية
 ترك كل واحد منهما للمسافر والمصلي في المسجد جماعة واما ترك واحد منهما فلم يفهم منه
 ولما عرفت عبارة ههنا الى ما ترى وكرها اى الاذان والاقامة للنساء لانها من سنن الجماعة
 المستحبة اقام غير من اذن بغيره اى عتبة المؤذن لا يكره وان اقام بمحضه كره ان لحقه
 بها اى باقامته وحشة السامع للاذان والاقامة يقول ما قال المؤذن الا الحيعلتين
 فان معناهما السعول الى الصلاة واسرعوا الى ما فيه نجاتكم فتشبه اعادة الاستسقاء و
 قوله الصلاة خير من النوم فانه ايضا كذلك بل يقول في الاول لا اقول ولا قوة الا بالله

وما شاء الله

وما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن وفي المتأخرات صنفان وبرزت ويقول عند قوله قد
 قامت الصلاة اقامتها الله وادامها الى يوم القيمة رجل في المسجد يقرأ القرآن فسمع الاذان
 لا يترك القراءة لانه اجاب بالحضر ولو كان في منزله لترك القراءة ويجوز كذا في الظاهر

باب شروط الصلاة

الشروط ما يتوقف عليه وجود الشيء ولا يدخل فيه لم يقبل التي تقعها لان من قال بجعله
 صفة كاشفة لامتية اذ ليس من الشروط ما لا يكون مقدما حتى يكون احراز اعنه
 منها طهر ثوبه ومكانه من خبث وظهر يده من دنس ومن حدث هذه العباد احسن من
 عبادة الكثر والوقاية كما لا يخفى على اهل الدراية عديم ثوب صحيح صلاته قائما كروى ويجوز
 لان في القبول ستر العورة الغليظة وعدم اذ الاركان وفي القيام كشفها واد الاركان فيميل
 الى اتمامها وندب قاعدا مومنا بها لان الشتر واجب في الصلاة وخوف الناس والركوع
 والتسبيح لم يجزى الا بحقق الصلاة وكيفية القعودان بقعوده اذ رجليه الى البهلا ليقول
 استتر واجدهما كله نجس واقل من ربعة طاهر ندب صلاته فيه لان فرض الصدق
 عام لا يختص بالصلاة وفرض الطهارة يختص بها واجدهما ربعة طاهر لا يصلي عريانا
 لان ربيع الشتر يقوم مقام الكل كما في الاحرام فيميل كانه كله طاهر في موضع الضرورة فيستغنى
 بنجس مانع عن الصلاة بان يكتفي بنجس مثله نجس قد ربه من نجس وشبه نجس قد ربه من نجس
 اقلها اى اقل نجاسة تحت الصلوة فيه وان بلغ النجس ربيع احدهما تعين الآخر
 للصلوة فيه لان ربيع حكم الكل كما هو ولو لم يزل احدهما نجسا وربع الآخر طاهرا تعين الآخر
 لما مر انفا وجبت عريانه ثوبا ليس بربها وربع راسها يحجب سترها حتى لو تركت ستر الرأس
 لم تجز صلاتها لما عرفت ان ربيع حكم الكل فصارت تاركه ستر الرأس مع الامكان ولا يجب
 الستر في اقل من ربيع الرأس حتى لو تركت ستر الرأس جان صلاتها اذ ليس لها ربيع
 حكم الكل ولكن الستر اولى تقليدا لاكتشاف عديم مزيل النجس سواء كان في بيته او ثوبا
 او مكانا يصلي مع النجس ولا يعيد الصلاة لان التكليف بحسب النوع ومنها اى من الشرط
 الستر للضرورة وهي العورة للرجل تحت سترها فالستر ليس بعبادة الى تحت ركبتة فا
 لركبتة عورة وخو الامة اى ما بين عورة من الرجل يور عن من الامة مع ظهرها وظهرها
 فانها في الرجل ليس بعبادة وفيها عورة ونحوها اى الامة المكاتب والمذبة وامة الولد

بقوله لا يصبر فيها ولو لم يصبر فيها في الهداية النية هي الادة اي صلاة يصلي اما
الذكر فبقوله باللسان فله معتبره ويجوز ذلك الامام عزيمته واعتز عليه بان هذا ينزع
الى تفسير النية بالعلم وهو غير صحيح واجيب بان مراده ان يحزم بتخصيص الصلاة التي يدخل
فيها وما يميزها عن فعل العادة ان كانت نقار ونمايشا ركها في اخفى وصاف وهو الفرضية
ان كانت فرضا لان التخصيص والتميز بدون العلم لا يتصور لا قول هذا الجواب بقوله لا يلزم
ولا يدفقه لان الجزء علم خاص بل الصواب في الجواب ان مراده بيان ان المقبر في النية التي
هي الادة عمل القلب اللازم للادة وهو ان يعلم بادهة اي صلاة يصلي وان لم يقدر
على الجواب الا بما لم يصح صلاته ولا عبرة بالذكر لانه في معنى الاعراض والحروب
الفعله عن قوله اما الذكر باللسان فله معتبره والتلفظ مستحب لما في من استحضار
القلب واجتماع العزيمة ولا يفصل بينها النية وبين التحريم بغض لا في من استحضار
والشرب ونحوها ولما اخذ الوضوء والمشي الى المسجد فلا يفرقه ووقتها افضل لا يقال
الشرع بان نكس بالتحريم بنظر ظاهر الرواية وقيل يصح النية مادام المصلي في الشاوق قبل
يصبح قبل الركوع وقيل يصح قبل رفع راسه من الركوع وقائمة هذه الروايات ان
المصلي اذا غفل عن النية امكن له التدارك فانه احسن من ابطال الصلاة ولا بد
لمصلحة الفرض كالرواية الحسن والجمعة والواجب كالوتر وصلاة العبد والجماعة ونحوها من
تعيينه ليمتاز كل منها عما يشترك في اخفى وصاف وهو الفرضية او الوجوب ودون تعيين
عدد ركعاته لانه لما في الظاهر شك في قدره في عدد الركعات والخطا في عدد ركعاته حتى
لو في الفجر بجا او الظهر ركعتين او ثلثا جان وتلفظ في نية التعيين كذا في الحانبة
بخلاف المنفصل متعلق بقوله لمصلحة الفرض فان مطلق النية كاف فيه لانه ادنى النوع الصلاة
فينصرف مطلق النية اليه ولو كان ذلك الفعل تراخي والسنن المعركة فان مطلق النية
الكافي فيها ايضا عند الجمهور لانه ما نوافل في الاصل في الفرض تفصيل لقوله لا بد لمصلحة
الفرض الخ يعني في الفرض ظهر اليوم مثلا ولو نوى ظهر الوقت والوقت باق جاز للوجوب
التعيين ولو كان الوقت قد خرج وهو لا يعلم لم يجز لان فرض الوقت حينئذ غير الظاهر ولو
نوى فرض الوقت جاز لان في الجمعة الاختلاف في فرض الوقت فيها فيها صلاتها اي سوا
في الجمعة صلاة الجمعة والاحوط ان يصلي بعدها الظهر اي صلاة الجمعة قبل سنتها
قائلا نويت اخر ظهر اذ كنت وقتها ولم اصله بعد لان الجمعة التي صلاتها ان لم تجز
فعليه الظهر وان جازت اجزاة الاربع عن ظهر فانت عليه ثم يصلي اربعاً بنية الستة

انما الاختيار في الترابيح ان نوى الترابيح او قيام الليل جوده
وهو يحتاج الى شفع من الترابيح ان نوى ويصلي في بعض ايام يحتاج
لان كل شفع صلاة والاسباب ان لا يحتاج لان الترابيح غير ملزمة وادع

لأنها

لأنها احسن من مطلق النية وينوي في الوتر صلاتها اي الوتر لا العاجب للاختلاف
في وجوبه وينوي في الجماعة الصلاة للامام والادعاء لهذا الميت وان استنبه انه ذكر
وان شئ قال نويت ان اصلي مع الامام الصلاة على من يصلي عليه وينوي في قضاء النفل
الذي شرع فيه فافسده قضاء اي قضاء نفل افسده وينوي في العبد صلاتها اي صلاة العبد
المقتدى بالامام ينوي صلاتها اي صلاة نفسه وينوي اقتداء بالامام ان يلزمه لئلا
من جهة امامه فلا بد من التزامه ولو نواه حين وقف الامام موقف الامامة جاز عند
عند عامة المشايخ ولو نوى الاقتداء به في تعيين الظاهر ونوى الشروع في صلاة الامام لا يصح
انه يجزيه وينصرف الى صلاة الامام والا فضل للمقتدى ان يقول اقتدى بمن هو امامي او
بهذا الامام وقال ان يلزم والا فضل ان ينوي الاقتداء بعد تكبير الامام لئلا يقتدى بالمصلي
اقول فيه بحث لان الافضل اذا كان ان ينوي الاقتداء بعد تكبير الامام لئلا يقتدى بالفضل
تكبير المقتدى بعد تكبير الامام لان التكبير اماما مقارن بالنية او متاخر عنه وسواء في ذلك
ان تكبر القوم مع الامام وينوي الامام صلاة فقط لا امامة المقتدى اذا اتم الترتيل
واختلف في النساء اذا لم تعتد محاذية واما اذا اعتدت محاذية لرجل فلا يصح اقتداؤها
لان ينوي امام امامتها وسواء في هذا زيادة تحقيق في مسألة المحاذية ان شاء الله تعالى

باب صفة الصلاة

لها فرائض منها التحريمية التحريمية جعلت في محرماتها والتحقيق الاسمية ونقص التكبير
الاولي بها لانها تحريم الاشياء المباحة قبل الشروع بخلاف سائر التكبيرات وهي التكبير
اي الوصف بالكبرياء بقوله الله اكبر بالحذف وهو ان لا ياتي بالمد في هزة الله والافى باء
اكبر بعد رفع يديه هو الاصح لان في فعله نفي الكبرياء عن غير الله تعالى والنفي مقدم خذ
اذ نية اي رفع حتى يجازي باها مية شحمتي اذ نية كذا في الهداية وقال قاض خات
وعيسى طرقي اها مية شحمتي اذ نية وقيل رفع الملة يديه احدا عنك بها هو الصحيح لانه
استرها وعلى هذا تكبير القنوت والاعباد والجماعة والاصابع مجازها اي غير مفرجة
ولامضمومة بل منشورة وجازت التحريم بما يد على التقطع نحو الله اجل واعظم
او الرحمن اكبر وبالسبب نحو سبحان الله ولله تهنيل نحو لا اله الا الله وبالفارسية
نحو خدای بزرگ است كما لو قرأها او ذبح وسمي بها لا بما يدل على الدعاء بخبر رب

اغفر في حاله ان يكون ان يسئل بذكره على حجة العظم ولا يشوب بالدعاء وحده
 اي بالتكبير الامام وكبره معه الموقر ستر والا فضل عندي خيفة ان يكبر المفيد مع
 الامام لا يسمع الامام وفي التسليم عن روايتان كذا في الكافي ولوقال الموقر الموقر الامام
 ذلك الامام ان لا يكون شارعا في الصلاة عندهم واجمعوا على ان لو فرغ من قوله الله اكبر قبل
 فراغ الامام لا يكون شارعا كذا في الحاشية وهي على التحريم شرط عندنا وركن عندنا فهو
 وفائدة الخلاف في جواز بنا النقل على الحرة الفرض حتى لوصل الظهر يعني ان يقوم بالنقل
 بلا احرام جديد وعنده البعض الا باحرام جديد وجعلنا انما اذا كانت شرا كان مؤثرا
 النقل بشرط ان ياتي به الفرض وهو جاز كما لو توفى الفرض ولا يبر النقل اذا كانت ركعا
 كان مؤثرا النقل بركن الفرض ولا يجوز والمذكورات سنن يعني رفع اليدين للتحريم
 ونشر اصابعه وجه الامام بالتكبير ومنها اي من الفرائض القيام والفرض يعني ان فرضية
 القيام مخصوصة بالصلاة المفروضة ولا يكون فضا في النقل حتى جاز اذا ودد منه كما سألنا في
 في بابها وفيه يضع يمينه على يساره تحت ستره وعند الشافعي يضع على صدره وصفة
 الوضع باطن لغير المني على ظاهره كغيره ويسر ويجعل بالخصر واليمين على السبع ويرسل يده
 في قومة الركوع وبين تكبيرات العبد حاله اصل كل قيام فيذكر مسنون فقيه الوضع وكل
 قيام ليس كذلك فقيه لا سكر وشي اخبر سبيل ذلك اللهم الا قوله وجل نوافل
 فلا ياتي به الفرائض لانه لم يات في المأثور ستر ان اتم وانفرد واقتدى بسره او جاهر
 قبل الجهر حتى لو اقتدى حين لا يتي ولا يوجب اي لا يضمن الى الشاقر له اني وجهت
 وجهي لخالفا لا يوسف فاقا عنه اذا فرغ من التكبير يقول اني وجهت وجهي للذي ارحم
 وعندهما لو قال قبل التكبير لاحضال القلب فهو حسن ويتعقد بقاء القراءة لا الشاء فيتعقد
 المسبوق في قضاء ما سبق لا الموقر لان المسبوق لا يشر ولا يتي لانه انما حاله انما فيتعقد و
 الموقر يتي ولا يقر فلا يتعقد ويؤخره اي التعوذ عن تكبيرات العبد لانه بعد الشاء فيتي
 ان يكون التعوذ متصلا بالقراءة لا بالشاء وهي المذكورات ايضا سنن يعني وضع يمين
 على اليسار ولا ارسال في قومة الركوع وبين تكبيرات العبد والشاء والتعوذ ومنها اي من
 الفرائض القراءة فرضها اية لقوله تعالى فاقرا ما تيسر منه وما دونها خارج بالاجماع وعندها
 ثلاث ايات قصار واية طويلة والمكتفي بها مسمى لما سألنا ان قراءة الفاتحة وضمت
 سورة او مقلدا لها اليها واجب وفيه تركيز وفي قراءة الفاتحة وسألني يقول بسم الله
 الرحمن الرحيم ستر فيها فقط اي لا يسمي في سورة بعدها ويعني ان يقول آمين بوجهها اي

مطلوب جواز بنا النقل على تحريم الفرض

مطلوب القيام في الصلاة

مطلوب في قضاء ما سبق يتعقد ولا يتي

القراءة في الصلاة

الفاتحة

الفاتحة ستر سواء كان اماما او مأموما او منفردا ويضم اي الفاتحة سورة او ثلاث
 ايات من اي سورة شاء وما سوى الفاتحة والشمس سنة فتتق التسمية سنة يوتي
 ما قال في معارج النيران روى الحسن عن ابي حنيفة ان المصلي يستمي او الصلاة ثم لا يعيد
 انما شاعت لا فتناج الصلاة كالنقود والشاء وهما اي الفاتحة والشمس احيان قراءة
 الفاتحة ليست بركن عندنا وكذا ضمت السورة اليها خلافا للشافعي في الفاتحة ولما لا فيها
 له قوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة الا بما تحته الكتاب وسورة معها وللشافعي قوله عليه
 السلام لا صلاة الا بما تحته الكتاب كذا في الحاشية واعتزل الامام السر وجي على قوله ولما لا
 فيها بات احدا لم يقل ان ضم السورة ركن وخطا صاحب الجملية فيه ولنا قوله تعالى فاقرا
 ما تيسر من القرآن والزيادة عليه بخبر الواحد لم يجز كونه يوجب العمل فقلنا بوجوبهما
 لكن الفاتحة او جبر حتى يؤمر بالعادة بتركها دون السورة وثلاث ايات يقوم مقام
 السورة في الامكان فكذلك اهنا وكذا الآية الطويلة وستنها اي القراءة في السفر بحلة
 الفاتحة واتي سورة شاء وأمنة نحو البروج والنشقة وفي الحضر استحسن في العجى
 والظهر طهران المفصل والعمر والعشا او ساطع والغرب قصار وفي الفروقة بقدر
 الحال من المحدث طول الى البروج ومنها او ساطع الى المكيين ومنها قصار الى الآخر ومنها
 اي الفرائض الركوع يكبر له عافضا اي منقطع لا عليه الصلاة والسلام كان يكبر عند كل
 خفض ورفع ويعتمد بيده على كتفيه مفرا اصابه لا يندب التفرج الا في هذه الحالة
 باسقاطهم حتى لو صب الماء على ظهره استقر لا رافعا لاسه ولا منكسا ويطمان فيه اي
 في الركوع مستكما اي قائلا سبحان رب العظم مرات ثلاثا ناداه لقوله عليه الصلاة و
 السلام من قال في ركوعه سبحان رب العظم ثلاثا فقد تم ركوعه وذلك ادناه و
 من قال في سجوده سبحان رب العظم ثلاثا فقد تم سجوده وذلك ادناه ويكره
 ان ينقص منها ولو دفع الامام اسه قبل ان يتم المقدي ثلثا المتها في رواية الصحيح
 انما يتبعه وكل اذا دفعه لغيره بعد ان يكون الحتم على غيره واما الامام فلا يزيد
 على وجهه على القوم به ثم يسمع اي يقول سمع الله من حمدا فاعاد اسه من الركوع والامام
 يكتفي به اي بالتسبيح والمقدي يكتفي بالتكبير يعني ربنا لك الحمد لا روى انه صلى
 عليه وسلم قال اذا قال الامام سمع الله من حمدا فقولوا ربنا لك الحمد رواه البخاري وسلم
 قسم بينهم والقسم تنا في الشركة وفي الحديث اللهم ربنا لك الحمد افضل لزيادة الشاء والمنفرد
 قيل كما المقدي يعني يكتفي بالتكبير والتسبيح عليه اكثر المشايخ وفي المسبوق هو الاصل ان

تكبيرات الفتوة وصلاة الجنازة

مطلوب من المحدث طول الى البروج واساطع البروج

التسميع حتى لا ينزع على التمجيد وليس معه غيره ليختار عليه وقيل المنفرد بجميعها
 التسميع والتمجيد وهو رواية الحسن عن أبي جعفر قال صاحب الجهادية هو الصالح ويقوم
 مستقيماً بعد رفع رأسه وما سوى الاطمينان وهو تسكين الجوارح في الركوع حتى
 تظلمت مفاصله وما سوى تكبير الركوع وتفرج الاصابع والتسبيح والتمجيد والتسميع و
 القيام مستقيماً وسن وهو الاطمينان في الركوع الذي هو من تعدي الاركان واجب بالني
 شرع لتكثير الركعة مقصود بخلاف القوة بين رفع الرأس من الركوع وبين التمجيد
 فان الاطمينان فيها سنة لانها شارة للفرق بين الركعتين فالصالحان محل الفرض واجب
 ومحل الوجبة سنة ومنها اي الفرائض السجود ككبره لا تنصلي الله عليه وسلم كما يكبر
 عند كل خفض ورفع الا عند رفع رأسه من الركوع ويضع ركبته على الارض لم يقل
 اوضاعاً كما قال في الركوع خافضاً لان التكبير يقابل الخفض هناك واليقارن الوضع هنا
 ثم يدين معاً على راحتيه لان واذا رضى الله عنه سجد وانكأ على راحتيه ورفع
 ما بين ركبتيه ثم قال هكذا سجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يضع وجهه
 بين ركبتيه ويديه جذاً اذنية لما قال والى رضى الله عنه كان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم اذا سجد وضع يديه جذاً اذنيه ومارى الله صلى الله عليه وسلم اذا سجد وضع
 يديه سجداً ومنكبته محملاً على حاله العذر الكبر والمرض ضلماً اصلحه لا يندب التضم
 الا ههنا مفيد يا اي مظهر عضلاته مبعداً بطنه عن فخذه لما ثبت ان صلى الله عليه
 وسلم كان يفعل هكذا وقيل لا يفعل ان كان في الصف حذراً من طرار الجار واضعاً
 رجليه على الارض موجهاً اصابعهما نحو القبلة لقوله صلى الله عليه وسلم اذا سجد اعبد
 سجد كل عضو منه فليجهد من اعضائه القبلة ما استطاع والمراة تخفض وتلطف
 بطنها فيخذهما لان ذلك استرها فيسجد عطف على كبريائه وقبحه عليه لمواظبة
 عليها لئلا يلام عليه قدم الانف على الجبهة وان كانت أقوى منه في السجود لقرير الارض
 اذا سجد على ما يجيد سجدة وليست قبيحة وحداً لاستقرار الساجد ان بلغ اليأس
 رأسه اسفل من ذلك فلا يجوز على الفطن المخلج والغبين والذمرة ونحوها الا ان يجرد
 حجم الارض فياز السجود على كونه عمامته اي ذريها وفاضل ثوبه ككبره ورتبه اذا وجد
 حجم الارض وجان على ظهره من يصلي صلاته بان يصلياً الظاهر مالا حتى ان لم يصلياً او
 صلى السجود عليه غير صلاة الساجد لم يجز في الدعاء للضرورة فلا يجوز في صلاة
 وان كره الا ولا اي السجود على الكون وفاضل الثوب كالاكتفاء بالانف في السجود فانتهاه

الاطمينان في الركوع واجب
 مطالب السجود فرض

عند أبي جعفر

عند أبي جعفر مع الكراهة بخلاف الجهة فان السجدة عليها وحدها من غير غيره
 عند أبي جعفر بلا كراهة كما في البداية والتخفة فقول صاحب الكون وكبره باختياره منطوق
 فيه ويضمن في السجود مستحاي قائلاً وسبحان ربنا اعلمت لنا هي ذناه لما روي
 في الركوع وزد بان يزيد على الثلاث في السجود والركوع ويختتم بالقراءة الخمس والسبع
 لا على الارض كان يختتم بالقراءة وان لم يطل على وجهه على القوم وقيل لا ينبغي الا ان
 يقول خمساً ليتمكن القوم من التذلل ورفع رأسه مكبراً لما مر ان عليه السلام كان يكبر
 عند كل خفض ورفع قيل في مقدار الرفع انه اذا كانت السجدة الى السجدة اقرب لم يجز الا ان يعتد
 ساجداً اذا ما قرب الشئ ياخذ حذره وان كان الى القعود اقرب جاز لانه يعتد جالساً فتحق
 السجدة الثانية وقيل اذا رايت سجدة الارض بحيث تجرى الرجح بين جهته وبين الارض
 جاز عن السجدة الثانية ويجلس مطمئناً بقدر تسبحة ويكبر ويسجد مطمئناً فان قيل
 فرضية الركوع والسجود ثبتت بقوله تعالى اركعوا واسجدوا والامر بالوجوب التكرار
 ولهذا يجب تكرار الركوع فيما اذا ثبتت فرضية تكرار السجود ولما ذكرنا قد
 نقر ان آية الصلاة مجملة وبيان المحل قد يكون بفعل الرسول عليه السلام وقيل بقوله
 وفرضية التكرار ثبت بفعل الرسول المنقول عنه لو ان كل من نقل صلاة الرسول
 عليه السلام نقل تكرار السجدة اما وجه تكراره فليس انه يعتد لا يطلب في المعنى كعاد
 الركعات وقيل ان الشيطان امر بسجدة فلم يفعل فسيبدهم من ترعاهم وقيل الاولى
 اشارة الى اننا خلقنا من الارض والثانية الى ايعاد اليها قال الله تعالى خلقناكم
 وفيها نعيدكم ثم يكرمكم بالقيام ويرفع رأسه ثم يدين ثم ركبته على عكس السجود ويقوم
 مستقيماً باذنه على الارض كما ذهب اليه الشافعي ولا يقول قبل القيام يسمى جلسة
 الاستراحة كما ذهب اليه الشافعي والركعة الثانية كالاولى لكن لا نشأ ولا نقود ولا رفع يد
 فيها اي يفعل في الركعة الثانية كما يفعل في الركعة الاولى تكن لا يستفتح ولا يعقون لانها
 لم ينشأ الا مرة ولا يرفع يديه كما يفعل في الاولى وفيه اشارة الى اننا ياتي بالتمية ترك
 السجدة الثانية فقد ذكر قبل السلام او بعد وقبل التكميم وضاعها في الصلاة يعني انما ترك
 سجدة قد كرها قبل ان يسلم او بعد اسلم وقبل ان يتكلم سجدتها سهواً علم انها من الركعة
 الاولى وغيرها لانها فانت عن محلها الاصل ولم يفد الصلاة بغيرها على وجود المحل في
 الجملة لقيام التحريم فلا بد من قضاها لانها كن ولو لم تعص حتى خرج من الصلاة فسدت
 وبشهادة عقب السجدة ان القعود الى السجدة الاصلية برفع الشهادتين ياتي في غير محله

مطلب فيما اذا ثبتت فرضية تكرار السجدة

ترك السجدة الثانية فقد ذكر قبل ان يسلم او بعد
 قبل ان تكلم سجدتها سهواً علم انها من الركعة

فلا بد من الشهود ولغيركم لم تجز صلاته لان القعدة الاخيرة فرض فيشهد وليسلم و
 ليسجل السجود ثم يمشي ثم يسلم كما في البدايع وهو سجدتين تافيتش سجدة اليسرى
 ويجلس عليها ناصبا يمينه واضعا يده مبسوطين على فخذيه موجهما اصابع
 يده ورجله نحو القبلة كما روت عائشة رضي الله عنها انها علمت ان لم كان يقعد
 قعدتين على هذا ويشهد كما بن مسعود رضي الله عنه وهو التحيات لله والصلوات
 والطيبات السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام عليا وعلى عباد الله
 الصالحين اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله التحيات مجمع تحية
 وهي التلوة وقيل البقاء الدائم وقيل العظمة وقيل السلامة اي السلامة من الافات
 وجميع وجوه النقص قال ابن قتيبة انما جمعت التحيات لان كل واحد من ملوكهم
 كان له تحية يحى بها فعلمت ان قولوا التحيات لله اي الالفاظ الدالة على الملك المستحق
 لله تعالى قال ابن منذر وبعض النافعية هي الصلوات المحسنة وقيل كل الصلاة وقيل
 الرحمة وقيل الادعية في الرزق والعبادات والطيبات قال الكوفي والكلمات
 الطيبات وهي ذكر الله تعالى والاله وقيل الاعمال الصالحة وتقرع عليه هيا في
 القعدة الاولى بغير اذان بل صلوات ويكفي بالافاضة بغير اذان ولا يبي
 صلاة المغرب وان سجد فيه او سكت جان كن ان سكت عمدا ساء وان كان سهوا فب
 عليه سجود السهو في رواية الحسن عن ابن حنيفة قال لا يتركها وان كان التحية اذ
 ليس بواجب وما ينسب وضع الرجلين وتعيين الاولين للقرآن والاطمينان في السجود
 والقعدة الاولى والشهادتين اي القعدتين والاقصا عليه في الاولى اي ترك الصلاة
 على السجود عليه السلام سنن اذ ما سوى المذكورات تكبير السجود وتسبيحه ثلاثا ووضع
 يديه على ركبتيه واقتران رجله اليسرى ونصب اليمنى والقومة والجلوس فانها سنن
 فالاول اي وضع الرجلين فرض في رواية اي رواية القعدة حتى اذا سجد ونصب اصابع
 رجله عن الارض لم يجز ان يذكره الا في الجصين ولو وضع احداهما جاز قاله في
 ويكون وذكر التماسي ان اليدين والقعدة من سجد في عيم الفضية وهو الذي يدل عليه
 كالمسجد في ميسوطه وهو الحق في العناية والمواظبة واجبة وهي تعيين
 الاوليين الخ لآخر القيام الا لثلاثة بزيادة على الشهود قد مر في ذكره وفي حرف
 عمدا اثم او سهوا سجد ومنها من الغرض القعدة الاخيرة قد مر في ذكره في الشهود اليه
 ورسوله لقول عليهما السلام لا ين مسعود رضي الله عنهما حين علم الشهود اذ اقلت هذا وقلت

فيما بعد

هذا حديث

هذا فقد تمت صلاتك علق التمام بالفعل قل او لم يقرأ لان معنى قوله اذ اقلت هذا
 اي قرأت الشهود وانت قاعد لان قراءة الشهود لم تشرع الا في القعود وقوله او فقلت
 هذا اي قومت ولم تقرأ شيئا فصار التخيير في القول لا الفعل لانه ثابت في الحالين
 كما بينا والمعلق بالشرط عدم قبل وجوب الشرط ولان الصلاة متناهية والتناهي لا
 يفي الا بالتمام والتمام لا يفي الا بالانتهاء وانما يعلم ببيان الشارع وقديين فيه
 فيكون فها فان قيل لا يثبت الفرضية بخبر الوليد قلنا نعم لا يثبت ابتداء اذ اذ اذ اذ اذ
 يرفقت كما مر من قبل المقدام من القعدة ما ياتي فيه بالشرهادين والاصح ما
 اختير في الكافي وذكره هنا لان الشهود عند اطلاق يصر في اليه وهي القعدة الاخيرة
 كالاولى في افتراض رجله اليسرى ونصب اليمنى لكنه يزعم انها الصلاة على النبي عليه
 وهي سنة عندنا وفرض عندنا في كيفية الصلاة ان يقول اللهم صل على محمد وعلى
 آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على
 ابراهيم وعلى آل ابراهيم وارحم محمد وآل محمد كما رحمت ابراهيم وعلى آل ابراهيم وال
 ابراهيم انك حميد مجيد وكذا يقرأ فيقول اللهم ارحم محمد وآل محمد الذين هم تقصير
 عليهم السلام اذ الترجمة تكفي باتيان ما يراهم عليه والصحيح انه لا يقرأ الا في السجود
 ويبدع لنفسه وغيره من المؤمنين وهذا اولى مما قيل ودعا لنفسه لان من اتى
 لا يرض نفسه بالدعاء بما يشبه القرآن اي بما يشبه لفظا ومعنى كان يقول اللهم
 اغفر لي ولوالدي وايقول اغفر لاي او لانا نور عطف على ما يشبه القرآن اي بالروي
 عن رسول الله عليه السلام من ان يقول اللهم اني ظلمت نفسي ظمرا كثيرا فانه لا يغفر
 الذنوب الا انت فاغفر له مغفرة من عندك وارحمه انك انت الغفور الرحيم لا يجوز للناس
 اي لا بدعوا يشبه كلام النبوة لانفسهم الصلاة الاصل فيه ان كل ما لا يستحيل سؤال له من العباد
 فهو كالمهم وما يستحيل فليس بكلامهم ثم المفسد انما يفسد اذا لم يقعد قدر الشهود في
 اخر الصلاة ولما اذا اقع فصلاته تامة لوجود الحرج بصفه كالمباني ولكن المرأة تنورك
 اي تخرج رجلها من الجانب الايمن وتكون دركها من الارض لانه استرها ومبني حلقها على تر
 فيما هي في القعدتين والصلاة والدعاء سنتان الاول فرض عند الشافعي ومنها اي من الغرض
 ترتيب القيام اي تقديمه بقصد الترتيب على الركوع والركوع على السجود حتى لو ركع
 قبل القيام او سجد قبل الركوع لم يجز لان القعدة لا توجد الا بذلك كذا في الكافي وتحقيقه ان
 القعدة من الاعمال الشرعية فلهذا ما هي من كبرية شرعا من اجزاء ما ياتي في القيام والركوع

هذا ان الصلاة من الاعمال الشرعية ما هي من كبرية شرعا
 من اجزاء ما ياتي في القيام والركوع

والسجود وحزبه صورتي هي الهيئة الحاصلة من تقديم القيام على الركوع والركوع على السجود
ولم يذكر القارئ مع انهما من الاجزاء المادية ايضا اذا دخل لها في حصول الجزئي القصوي
لان الشرح لم يعين له تحركا مخصوصا بطريق الفرضية كما عين لها في الاركان بوجوبها
فرضها في الصلاة مطلقا حتى لو كانت في الاوليين ووجدت في الاخيرتين صحة الصلاة
وانما لا تصح لو كانت بالكلية فلهذا السر الذي جعلوا مراعات الترتيب بين القراءة
والركوع من الواجبات لا لفرض واقصر في التمثيل لوجوب رعاية الترتيب في الاركان
عنه المثال يؤيد ما قلنا من صحة الركعة في آخر باب الحديث في الصلاة ان ما تحت ثلث شعبة
يراعى وجوده صورة ومعنى في محله لانه كذلك شرع فاذا غيبت فقد قلب الفضل وعكسه
وقد بشرع باطل ومنه يعلم تحقيق ما قلنا من صحة الركعة عند عدة الواجبات ومراعات
الترتيب فيما شرع مكررا من الافعال فانه اذا شئنا مكررا ما شرع مكررا في الركعة
الواحدة كالسجدة فان من ترك الثانية ساهيا وقام واتم صلاته فذكر فليكن السجدة
السجدة المتركبة ويسجد السجدة كما شرع واحترى به عما شرع غير مكررا فيها كالركوع فان
اذا وقع بعد السجدة اتفق ذلك الركعة معتد بها بالاجماع ذكره شمس الهداية حتى قال في
الحالية الترتيب فرض فيما اتحدت شرعيته في كل ركعة كالقيام والركوع وليس يفرض فيها
تعدد شرعيته في كل ركعة كالسجدة حتى لو تذكر في ركوع الركعة الثانية ان ترك سجدة
من الركعة الاولى فالحظ عن ركوعه فسيبها لا يلزم عليه إعادة الركوع فان قيل السجدة
الثانية فرض كالاولى ومن الاجزاء المادية فاي سر في جعل مراعات الترتيب بينهما واجبا
لا فرضا قلنا السر فيه ان اصل السجدة ثابت بقوله تعالى اسجدوا لله ركعا فاعملوا
عليه سلامكم كالحق فاذا وجد الاول في فعلها فقد وجد الترتيب المفروض لوجود منفعة
النقص ولو فرض الترتيب بين السجدين لزوم مساواة ما ثبت بالفعل بما ثبت بالنقص مع ان
الاول اعلى مرتبة من الثاني ويعلم ايضا تحقيق ما قلنا في الركعة اما تقديم الركعة الاولى
يركع قبل القراءة فلا مراعاة الترتيب واجبة عند صاحبنا الثلاثة خلافا لغيره فان معناه
ان مراعات الترتيب في هذه الصورة خاصة واجبة عندهم وفرض عنه فانه يقيسه على
الاركان المرتبة كالقيام والركوع والسجود وهم يعرفون ترتيبها وبين تلك الركعة كان بما ذكرنا
ويعلم من جميع ما ذكرنا في هذا المحل ان كلام صدر الشريعة ههنا مختل اما اوله فلان
قوله فيما ذكرنا ليس قيدا في مخالفة ما شرع في شرح الهداية لاحترام ما شرع غير
مكرر في الركعة الواحدة كالركوع فانه اذا وقع بعد السجود لا يقع معتدا بها واما ثانيها

الترتيب السجدة الثانية ساهيا وقام واتم صلاته فقد ذكر
فعلية ان يسجد السجدة المتركبة ويسجد السجدة

فلان ارادهم

فلان ارادهم لتغير تقديم الركعة قبل القراءة لا لتعلق له بما نحن فيه لما عرفت ان
القراءة ليست من الاركان التي لها مدخل في الترتيب واما ما قلنا فلان قوله فعلم ان رعاية
الترتيب واجبة مطلقا غير مطابق للواقع اذا لا يلزم من وجوب رعاية الترتيب في صورة
مخصوصها وجوب رعاية في صورة مخالفة عن ذلك الخصوص واما ما قلنا فلان المفهوم
من قوله ويخطئ بها الى انه لا ينبغي ان يخطئ بالركان لان الكلام ههنا كما اعترف
نفسه في مراعات الترتيب في الاركان وتغيير الافتتاح قد مر انه ليس بركن بل شرط
والحق في الاخرة سياتي انها ليست بركن ولو سلم مراعاة الترتيب بين الشيين
انما يكون فرضا اذا امكن فك الترتيب بينهما لئلا يكون مقدورا فيكون فطرنا والقدر الاخير
من حيث هي خير وتكبر الافتتاح من حيث هي تكبر الافتتاح لا يقبل فك الترتيب
بينهما فكيف يمكن ان يكونا ذكر توجيه الكلام الهداية المحم لله على توفيقه كشاف
اسرار هذا المقام وتحقيقه وقد وقع ههنا من بعض اهل السلف ومن احرص على ترك
كلام المجتهدين وشغف ما ينبغي فيه التواضع من حاله وبقية عليه سائر ما صدر عنه
من مقاله ومنها اي من الفرائض المخرج من الصلاة بغيره اي فعل الاختيار
باني وجبه كان فانه فرض عنه لا عندها اماما روي من حديث ابن مسعود
رضي الله عنه ولان المخرج من الصلاة ايضا للصلاة فلا يكون من جعلها له ولما ان
للمصلاة تحريما وتخليلا فلا يخرج منها الا بصنع كالحج والانه لا يمكن ادا صلاة اخرى
الا بالمخرج من هذه وكل ما لا يتوصل الى الفرض الا بكون فرضا مثله كذا قال
الشيخ في قوله وفي قوله ولان المخرج من الصلاة المخرج بحث لانا انما يفيد عدم
الركنية وهو لا ينافي الفرضية لجعل ان يكون كالتحرية كما يشعر بالاستلال الامام
بقوله ان الصلاة تحريما وتخليلا وبين كيفية المخرج بقوله سلم المصلحة مع الامام
اي مقارنا سلمه بسلام الامام كما في التحريم وفي رواية عنه بعد الامام كما وعندها
يسلم بعده كما يكبر التحريم عنه عن عمنه وبيانه فيقول السلام عليكم ورحمة الله
الحاشية لانه عليه السلام كان يسلم عن عمنه حتى يرى بياض خده الايمن وعن بيانه
حتى يرى بياض خده الايسر ناويا بخطاب السلام عليكم القبول والحفظ من
الملئكة وينوي بالتسليم الاولين عن عمنه من الرجال والنساء والحفظ وقيل
لاينوي النساء في زمان الاتمين لا يحضرن المسجد غالبا وبالجملة الثانية من عن يسارهم
لانهم يتقبلهم بوجهه ويحاط بهم بلسانهم فينوبهم بحجنا ناذ السلام قربة والاعمال الدنيا

مطل المخرج من الصلاة بغيره

وناويا الامام في جانبته وفيها ان حازه يعني نوي امامه لا نمن الحاضرين وهو احق
منهم لاننا حسن اليهم بالزام صلاتهم متحدة وفصارا فان كان الامام في الجانب الايمن نواه
فيهم ولو في اليسر نواه فيهم ولو بجنازة نواه في كاهن عند الجيوسف ان تعارض الجانبان
ففتح اليمين وعند المحر وهو روية عن ابي حنيفة بنويع في التسليمين لان الجمع عند التعارض
ممكن ولا يصار الى التخييل ويسمى الامام ناويا بها اي بالتسليمين والمراد خطابها
القوم والحفظة ويسمى المنفرد ناويا بها الحفظة فقط اذ ليس معه سواهم ولا يصح
خطاب الغائب وهو اي لفظ السلام واجب والبراق في ستر وهي ظاهرة ولها اي الصلوة
واجبات آخر رعاية الترتيب فيما تكرر في الركعة كالسجدة وقد مر بيان ترك الكبار
فيما فرض غيره كترك الكون حتى لو كره عمدا ثم وسهوا وجب السجدة وقفت بقية
وتكبيرات العبد المحر والاسرار فيما يجهر ويسر بقدر ما يجوز فيه الصلاة وقبلهما
سنتان حتى لا يجب سجود التوبة بتركها ولها اذ اذ هو نظره الى موضع سجوده ما
القيام والظهور فيه حال الركوع والى اذ ابتدأ حال السجود والى حيزه في قعوده
والى منكبيه الايمن حال التسليم الاولى والى اليسر عند الثانية لان المقصود
التخفيف وترك التكلف فاذا تركه وقع بصره في موضع قصد ولم يقصد كذا
قال الزيلعي وكظم فده عند التثاويب اي ستره لقوله عليه السلام التثاوي في الصلاة
من الشيطان فاذا اثاوب احكم فليكظم ما استطاع واخر ارج كفيه من كفيه عند
التكبير لانه اقرب الى التواضع وابعده عن التشبيه بالجبابرة ويدفع السعال ما استطاع
لانهم كونه ليس من افعال الصلاة لو كان جفيرا عند نفسه هافج حنينا ما امكن والقيام
عند التحنن الاولى يعني حين يقال حي على الصلاة لانه امر بان معناه هلم واقبل
فيستحب المسارعة اليه والسرور عند قيام الصلاة لان المؤمن امين و
قد اخبر بقيام الصلاة فيشرع عنده صوتا كالدعاء عن الكذب والله اعلم

فصل الامام يجهر في الفجر والاعشاء

اداء وقضاء الجماعة والعبد والتمويه وترتبه لانه الماتى المتفاوت من زمن
التي عليه ادم الى يومنا هذا الا في قنوت لانه ايضا كذلك والمنفرد يخير في الصلاة
المجهرية ان ادى اداء المنفرد اداء خيرا ان شا به كونه امام نفسه وهو

الافضل

وطا اذ اذ الصلاة

الافضل يكون الاداء على هيئة الجماعة ويرى ان من صلى على تلك الهيئة صلت بصلاته
صفوف من الملكة وان شاء خافت اذ ليس خلفه من يستمع قيدا بالجمهورية لانه لا يخبر
في غير ما لا يخاف فيه اهو الصحيح كمن قبل بالليل خافه مخير بين الجمهر والمخافة
والجمهر افضل وقيل يخاف المنفرد ان قضى الجمهرية تستقل بالنهار في الهداية من فائت العشاء
فقتضاها بعد طلوع الشمس ان اقر فيها جمهر وان كان وحده خاف حتما ولا يخير هو
الصحيح لان الجمهر يختص اما بالجماعة حتما او بالوقت في حق المنفرد على وجه التخيير ولم يوجد
احدهما وقيل يخير وفي الكافي من قضى العشاء ان اتم جمهر وان كان وحده خير
والجمهر افضل ليكون القضاء على حسب الاداء صاحب النهاية يقول المصنف في الف
قاله شمس الامنة السرخسي وفخر الاسلام وقاض خان والامام الترمذاني والامام المحمدي
في شرحهم للجامع الصغير واجيب عن بيان ما ذكره المصنف من سبب الجمهرية بالاجماع
وقد انفق كل منهما فينتفي الحكم واما موافقة القضاء اذ اقل من سببيتها بالاجماع ولا
نفس فعملها سببا يكون اثبات سبب بالرى ابتداء وهو باطل ولعل هذا محل صاحب
الهداية على جملة من فيهم في قوله بالحق في رواية اخرى في بحث لان
الحكم انما ينفي اذ كان الاجماع على حكم التبيينية في المذكورين وليس كذلك كيف ولف
كان على المحر اجماع لما حصل التمهول على هذا الفهم بل الاجماع على كل منهما سببا
للجمهر وقد تقرر في الاصل ان ما ثبت بالاجماع على كل منهما سببا للجمهر يجوز تعديله
والحاق بغيره به لوجود العلة فيه وجواز الجمهر في الوقت في حق المنفرد بل فضيلة
معتل بما يفهم من الحديث المذكور فان الجماعة كما هي مشروعة في الاداء مشروعة ايضا
في القضاء فينبغي ان يكون الجمهر في قضاء المنفرد ايضا افضل بدلالة الحديث فظهر انه
ليس بصحيح دراية ايضا ولذا اخذنا صاحب الكافي الجمهر اسماع وغيره والمخافة اسماع
نفسه هذا مختار الهندي في وقال الكرخي الجمهر اسماع نفسه والمخافة اسماع تصحيح
الحروف لا الترتيب فعل للسلام والصماخ والاو لا اصح لان مجرد حركة اللسان لا تامة بل
صوت وعمل لا محلاكل ما يتعلق بالطق كالشبهة بالنبيحة ووصف السجدة في التلاوة
والطلاق والعناق والاستثناء ترك سورة اولي العشاء وقرأ الفاتحة قراها الى السجدة
بالفاتحة جمهر في الاخيرين ولعل في الفاتحة في الاولين لا اي لا يقضيها في الاخيرين
لانها فاتحة الاخيرين فلو قضى فيها فاتحة الاولين يلزم تكرار الفاتحة في ركعة واحدة
وهو غير مشروع وقطع الاول في الفجر على الثانية فقط لا اولى سائر الصلوات لانها تستفي في الفجر

مطلب على بحث المنفرد في قضاء الجمهرية
هل الافضل في حق الجمهر ام الاخفاء

مطلب الاى في الطول والقصر

لجماعة ليدرك الناس الجماعة وسنة الفجر لا وقت غفلة بخلاف سائر الطلوع مقبر
من حيث لا يخفى ان كانت متفاربة في الطول والقصر وان كانت متقاربة في اعتبار الكلمات
والحروف وينبغي ان يكون التفاوت بقدر الثلث والثلثين الثلثان في الاولى والثالث
في الثانية وهذا بيان الاستحباب اما بيان الحكم والتفاوت وان كان فاحشا لا بأس به
لوجود الاثر وطالما الثانية على الاولى تكبر اجماعا وانما يكون للتفاوت بثلاث ايات
وان كان اية او اثنتين لا يكون لانه عليه السلام قال في المغرب بالمعقودين واخرهما اطول
من الاولى باينة كذا في الكافي ولما يتعين سورة لحوار الصلاة يعني لم يحن تعيينها لحوار
الصلاة بحيث لو لم يقرأ فسدت الصلاة لاطلاق قوله تعافوا فما يتيسر من القرآن
وقال في سورة الفاتحة متعينة للحوار لقوله عليه السلام لا صلاة الا بالجماعة
بغائبة الكتاب قال في النص مطلق وخبر الواحد لا يقيد لانه نسخ وكبر تعيينها في
سورة لها اي الصلاة مثل ان يقرأ السورة قبل التسمية وهل في صلاة الفجر يوم الجمعة
وسورة الجمعة والمنافقين في صلاة الجمعة وانما ذكره لما فيه من هيكل الباقي لولاه
اذ كانه ختم بحيث لا يجوز غيرها وارى غيرهما مكرها اما قوله لكونها بالسر عليه
او تركها بغيره عليه السلام فلا ركه فيه بل يشترط ان يقرأ غيرها الحيان لئلا يظن
الجاهل ان غير هذا لا يجوز سوى الفاتحة فانها متعينة للقرأة في كل صلاة بركه
وان لم يتعين لحوارها المؤتم لا يقرأ بل يستمع وينصت وان قرأ الامام ترغيب
او ترهيب لقوله تعافوا اذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا فان اكثر اهل التمسيس
علانه خطاب للمؤمنين ومنهم من جعل على حال الخطبة وتلافي بينهما فاما امره بواجبها
لما فيها من قوة القرآن كذا الخطبة اي المؤتم يستمع الخطبة وينصت وان صلى الخطيب
على النبي عليه السلام الا اذا قرأ صلوا عليه فيصلى المستمع سراً وقت العبادة في الكثر
والوقاية لكن الايقاع المؤتم بل يستمع وينصت وان قرأ الامام آية ترغيب وترهيب او
خطب او صلى على النبي عليه السلام فاعترض عليه ان يلج بان طاهر قوله او خطب معطوف
على قرأ فلا يستقيم في المعنى لانه يقتضي ان يكون الانصت واجبا قبل الخطبة و
الصلاة عليه السلام وهذا الاعتراض ممكن الرفع بان يكون المؤتم بمعنى من شأنه ان
يأتى ويجعل قوله او خطب معطوف على قرأ المحذوف بعينه لا يقرأ المؤتم في المعنى لا يقرأ المؤتم
اذا قرأ الامام بل يستمع وينصت وان قرأ الامام آية ترغيب او ترهيب او لا يقرأ المؤتم
اذا خطب امامه او صلى على النبي عليه السلام بل يستمع وينصت لكن غيرت العبارة فقلت كذا

مطلب اذا قرأ الخطبة يستمع وينصت

الخطبة الى

الخطبة المحذورة من اول الامر والبعد عن الخطيب كالقريب في وجوب الاستماع ولا تنصت
الجماعة مستتمكة وكذا قيل في الرجال وسناني ان جماعة النساء مكرهة والذكر للجماعة
في مسجد محلة باذان واقامة يعني اذا كان لمسلم امام وجماعة معلومة فاضلي بينهم
باذان واقامة ليباح لباقيهم تكرارها لهما مكن لو كان مسجد الطريق يباح تكرارها
ولو كرر لهما بدونهما جاز الا اذا صلى بها اي باذان واقامة فيه او لا غير لهما لانه
حقهم لا يسقط بفعل غيرهم او صلى بها فيه او لا امله لكن بمخافة الاذان لا
مخافتهم تكون عند الباقيهم والحق بالامامة بين الحاضرين الا علم اي علمهم
بحكم الصلاة محذورة فساد بعد ما يحسن من القراءة قد ما يجوز به الصلاة لا رجة
الى العلم اكثر بالنظر الى غيره فالأقرأ اي ان تساوا في العلم فالأقرأ اي اكثرهم قربا
وتجويدا للقرأة لانه ركن في الصلاة فالأقرأ اي ان تساوا فيه فالأقرأ اي اكثرهم خيرا
من الله تعالى واجتباها من الشبهات قال عليه السلام من صلى خلف امام عال في حق
فكأنما صلى خلف نبي فالاستق اي ان تساوا فيه فالأقرأ اي اكثرهم سنا لما روي
انه عليه السلام قال اجمعة ملكة ليس بها كبر كما سنا فالأحسن خلقا اي ان تساوا
فيه فالأقرأ احسنهم معاشا بالناس فالأحسن وجهها اي اكثرهم صلاة بالليل لما
روى انه عليه السلام قال من كان صلاته بالليل حسن وجهه بالتهاور فالأشرف سنا
فالأنظف ثوبا لان في هذه الصفات تكثر الجماعة وان استوفوا فخرجوا والحداد الى
القوم كذا في معراج النبوة وكره امامة عبد الله لا يفرغ للتعليم فيعلم عليه الجهل
واعرابي وهو الذي ليس له البادية عربيا كان او عجميا لان الغالب عليه الجهل وفاسق
لانه لا يرتقى لآمر دينه واعى لآمر دنيته لا يتوقى الخساسة ولا يهتدى الى القيلة بنفسه ولا
يؤثر على استيعاب الوصف غالبا ومبتدع اي صاحب هوى لا يكره به صاحبه حتى
اذا كفر به لم يجز صلاؤه ولذا اذا ليس له اب يؤت به فيغلب عليه الجهل وان تفرقوا
جاز مع الكراهة لقوله عليه السلام صلوا خلف من تروا فاجروا وتطويله اي الامام
الصلاة لقوله عليه السلام من لم تقم فليصل بهم صلاة اضعفهم فان فيهم المريض
والكبير وذا الحاجة وكره جماعة النساء وحدهن اذ يلزم من احد المحذوفين قيام
الامام وسط الصف وهو مكره او تقدم الامام وهو ايضا مكره في حقهن و
لوقوعهن لم يتقدم الامام بل تقف وسطهن اذ بعض الشراة من بعض كالقرأة
جمع عار فانهم اذا صلوا لم يتقدم امامهم وكره حضور النساء كل جماعة في الصلاة

مطلب الاحق بالامامة بين الحاضرين

وضوح الذي ينبغي ان يكون عليه في الصلاة
فانما رسلها في الصلاة

وشبههم في الشقاق بالفتنة
فانما رسلها في الصلاة

الحسن والجمعة لما فيه من خوف الغنّة وحضور العجول الظهور في أي الظهور والحصر
والجمعة لأن الفسقة يجتمعون في وقتها وفرط فسقهم قد جعلهم على غير الجاهل
وفي العجول والعشاء ينامون وفي المغرب بالطعام مستغفلون والجمعة متسعة فيمكنها
الاعتزال عن الرجال في العيدين فلا يكره في الكافي العتق على اليوم على الكراهة في كل صلاة
لظهور الفساد ويقف الواحد عن عيونه أي يمين الإمام لأنه عليه السلام صلى بآب بن عباس
فأقامه عن يمينه ولا يتأخر عن الإمام في طهر الرواية وعن محمد بن أبي بصير أصابعه عند
عقبه الإمام وإن كان المقتدى طول وقوع سجوده أمام الإمام لم يضر لأن العبرة بموضع
الوقوف لا بمكان السجود فإن صلى في يساره أو خلفه جاز وأما في الأمام في الصلاة
السنة ويقف الاثنان خلفه لأنه عليه السلام صلى كذلك ويقعدى متوقفي بميتهم لأن
التيمم طهارة مطلقة عندنا كالوضوء ولهذا لا يقعد بقدر الحاجة ويقعدى غاسل بما سيج
لأن الخلف مانع من رؤية الحديث إلى القدم وما حل في الحفنين بزيادة المسح وقائم بقاعدة أنه
عليه السلام صلى آخر صلاته قائما عدا والقدم خلفه قيام وموم يوم استأنف في الحال ألا
أذوي الموم قائما والإمام مضطجعا ومنشغل بمفترض لأن الحاجة في حقه إلى أصل
الصلاة وهو موجود في حق الإمام فيحقق البناء ويتنفل لاستأنف في الحال ومالك
يخالف بمعنى حلف رجل أن كل منهما أن يصلي ركعتين وأخر حلف بالله لأصلي ركعتين
فأفدى الحالف أحدهما بالآخر صح كقضاء المنفل بالمتنفل وحالف بئذ يعني نذر رجل
أن يصلي ركعتين وأخر حلف بالله لأصلي ركعتين وأفدى الحالف بالناذر رجلا لأنه
كقضاء المنفل بالمفترض بل عكس أي أفدى الناذر بحالف لأنه كقضاء المفترض
بالمتنفل الناذر بئذ يعني نذر رجل أن يصلي ركعتين وأخر كذلك فأفدى أحدهما
بالآخر لا يجوز لأن كل منهما كفترض فرضا آخر لا أن ينوي تلك المندورة بأن نذر
رجل أن يصلي ركعتين وأخر لله على أن أصلي تلك المندورة ثم أفدى أحدهما بالآخر
جاز لوجود الاشتراك ولا رجل بأمره أو وصي أم المرأة فلقوله صلى الله عليه وسلم
آخرهن من حيث آخرهن الله فلا يجوز توقيفها وأما القبي فلا تنفل فلا يجوز
أفدى المفترض به ولا طاهر بمجوز ولا قاري باخي ولا لا يس بعار وغير موم موم
ومفترض بتنفل لأن في كل منهما بناء القوي على الضعيف وذو الإيجور ومفترض في الآخر
لأنه الاشتراك ولا مسافر بمقيم بعد الوقت فيما يتغير بالسفر كالظهور والعصر والعشاء
سواء كانت تحريم المقيم أيضا بعد الوقت أو كانت في الوقت فخرج الوقت فأفدى المسافر بخلاف

وإن تقدم على إمامه عند أفدائه لم يصح أفدائه لأن وفاءه
الإمام تقدم وطهارة المقتدى الشاخص عنه فانقلب عكسا
فلم يجز قوله لم يصح أفدائه أي لم يصح شروعه الإمام
ثم جاز يصح شروعه في صلاة نفسه أو لأبيه وجبان
أن قضاها على مسلمة قبل إمامها فلا بأس بالاعتذار به
بطل شروعه مع الإمام وبدون يمينه في صلاة نفسه
أم لا يمين رواية فاقول ذلك على نقل صحيح
لأن ما وقع في ذلك على نقل صحيح
في لغة الكوفة فافهم
في اللغة

ما إذا كانت

ما إذا كانت تحريمها في الوقت فخرج وهما الصلاة أو كانت الصلاة مما لا تمتنع في
والغريب فأنه يصح وإنما لم يصح فيما ذكر لأن فيه بناء الفرض على غير الحكم أما في
القعدة فرض عليه على الإمام أو في حق القرائة لواقدي في الشفع الثاني فإن القرائة في نفل
على الإمام فرض على المقتدى بل في الوقت أي يقدر المسافر بالمقيم فيما يتغير في الوقت لا
تحد حالهما في الافتراض والنفل لا يجب على المأخوذ بصلاته الرباعية حال الافتداء
بالمقيم لأنه بمنزلة نيّة الإقامة لأنه يصير موقفا في حق هذه الصلاة تبعا للإمام فأن يلزم
أفدى المفترض بغير المفترض في حق القعدة الأولى وحق القرائة في الآخرين إذا القرائة
فرض في ركعات نفل وسياق لهذا زيادة تحقيق في باب صلاة المسافر إن شاء الله تعالى
ظهر أن أمانة محدث أعاد أي أفدى بإمام ثم ظهر أن أمانة محدث أعاد المقتدى
صلاته لقوله عليه السلام أيما جعل صلى بقوله ثم نذكر جنابته أعاد وأعادوا أفدى
أخي وقاري باخي أو استخلف أمي في الآخرين فسدت صلاتهم أفاضوا القاري
فلا تنترك القراءة مع القدر عليها وأفاضوا الأئمة فإنهما لما رغبا في الجماع عرف
أن تعديا بالقاري تكون قرائته قرائة لهما فترك القراءة التفريق مع القدر عليها ولو
استخلف القاري أمي في الآخرين فسد لكل لأن القراءة وجبت في كل صلاة تحقفا
أو تقيدا ولم تهجد حق الآخرين بالذكر لم يضع توهم أن يصلح الاتي في الآخرين لا بخلاف
لعدم وجوب القراءة فيها ويصف الرجال حلف الإمام لقوله عليه السلام ليس بسنيكم
أولوا إلا حرام وأنه أي لم يرب عنى المبالغة في الصبيح والخنا في يفتح الخا جمع
خني كالحبال جمع خنيل قد صبيحنا لمتخضم في الذكور فالنساء لم يجازن قدرهن
أعلم أن كل محاذرة المرأة مفسدة للصلاة مشروط بأمور الأول ملك في المحاذرات
قد أدا كن حتى يفسد هاد وفي الثاني كون المحاذرة مشتملة بأن كانت صبيحة
قابلية للجماع هو التيمم والمراد كونها من أهل الشهوة في الجملة حتى لو كانت مجنونة أو
صغيرة لا شتمت لنفسها ولو كانت محرما أو عجوزا ينفرد عنها الطباع نفس الثالث
كون صلاتها ذات ركوع وسجود وإن كانا يصليان بالاماء حتى أن المحاذرة في صلاة
الجماعة لا تفسد الربيع كون الصلاة مشتركة بينهما تأدية بأن يكون أحدهما الإمام الآخر
فيما يؤدبانه أو يكون الإمام فيما يؤدبانه فيشمل الشراكة بين الإمام والمأموم وبين
المأمومين ثم اشتركت في الصلاة قد يكون حقيقة كما في المدة وقد يكون حكما كما في الأجر
فإنه فيما يقضى كما خلف الإمام كليا في وأيضا أنه اعتم من أدا والقضاء والقضاء

على ما كان المحاذرة في النساء قد ركن

فرع

[illegible]

في سهو اي سهو امامه وياتي المسبوق بتكبير الشريك بخلاف المنفر واللاحق ليس
 الجهاد بل هو كانه خلفا امام حتى لا يتغير فرضه بنية الاقامة ولا ياتي بقراءة ولا
 سهو اي سهو امامه اي لا ياتي بما تركه امامه من التسهو ويفسد ما يقضي بالحد
 وعلمه بخطا القبلة من امامه وكل ذلك من احكام المفدى المسبوق يقضي اولا
 صلواته في حق القرينة واخرها في حق الشاهد حتى لو ادرك ركعة من المغرب مع الامام فمضى
 بعد ركعتين وفصل بقراءة لانه اذا قضى ركعة فكانت ركعتين بالنظر الى الشاهد
 وقرئ في كل من الركعتين الفاتحة وسورة لان ما يقضي كان اول صلاته ولو ترك
 القراءة في احدهما يفسد صلاته ولو ادركها اي ركعة من ذلك الادب صلا ركعة اخرى
 وقرأها اي الفاتحة وسورة وترتبه لانه كان صلى ركعتين بالنظر الى الشاهد ثم صلى ركعة
 اخرى وقرأها اي الفاتحة وسورة لان ما يقضي اول صلاته بالنظر الى القرينة ولا يشهد
 لان ما يقضي اخر صلاته بالنظر الى الشاهد وغيره في الثالث بين القراءة والركعة والافضل القراءة

باب الحائض في الصلوة

امام سبقه حدث غير مانع لبناء الدين بهذا القيد لان المطلق كما في اكثر النسخ غير صحيح
 كما سيظهر وتلوي ولو كان سبق الحائض بعد الشهود قبل السلام اذ لم تنم صلاته لما
 عرفت ان الحائض يصنع فرضه عند خفيفته ولم يوجد يستلزم خبر لقول امام اي
 يجب استخلافه في دخول مكان الامام عن الامام بفساد صلاة المفدى حتى لو اخطأ الامام
 فلم يقدم احدا حتى خرج من المسجد بفساد صلاة المفدى كذا في الكافي صورة الاستخلاف
 ان يتأخر محد وديا واضعا يديه على انفه يوم انه رغب في قطع عنه الظن ويقبض
 من الصف الاول الذي يليه بالاشارة ولو تكلم بطلت صلاته ولم يكن مستخلفا لم
 يتجاوز الصفوف في التحرك وما لم يخرج من المسجد فيه فلو لم يستخلف حتى جاوز هذا
 الحد بطلت صلاة القوم وفي صلاة الامام روايان كما اذا احضر الامام عن القراءة او قراءة
 فذر ما يجوز بها الصلوة فانه يستخلف حياضا عنه خلافا لهما ولو قرئ ذلك القدر لم
 يجز الاستخلاف بالا خلافا لعدم الحاجة اليه فيقضي الامام ويبقى باقيها على ما مضى
 يتم صلاته ثمة اي مكان التوضي او يعود الى مكانه ان فرغ امامه الذي استخلفه وتبين
 بقوله يتم ثمة او يعود كما المنفر فانه ايضا مخير بين الامام ثمة وبين العود ووجه

التخير

صلوة سورة الاستخلاف

جاءت بخلافه

التخير ان في الاول قلة المشي وفي الثاني اداء الصلوة في مكان واحد فيخيار ما شاء
 ولا اي وان لم يفرغ امامه عاد الى المكان قطعاً كذا اي كالامام المفدى اذا سبقه
 حائض ولا افضل لمنفر ومفدى فرغ امامه الاستيناف ليكون ابعد عن شبهة الخلاف
 فيتحقق اداءه بلا خلل ويبقى الامام والمفدى احراز الفضيلة الجماعية ولو استخلف الامام
 مسوقا كان لوجود المشاركة في التحريم والاولى ان يقدم مدركا لانه قد عدل على تمام صلاته
 وينبغي هذا المسبوق ان لا يقدم لعجزه عن التسليم ولو تقدم اتم صلاة الامام او لا بان
 ابتداء بحيث انتهى اليه الامام لقيامه مقامه واذا انتهى الى السلام قدم مدركا يسلم بهم و
 حين اتمها الى المسبوق صلاته الامام بان قد قدر الشاهد يضره اي المسبوق والصلوة
 المنافي للصلوة كالقائه والكلام ونحوهما ويضر الامام الاول فيجب انشا صلاته الا
 عند فراغه اي الامام الاول بان توجها وادرك خليفته بحيث لا يسيقه شي واتم صلاته
 خلف خليفته حدث وقدر الشاهد فقهرقه او احركت عمدا فسد صلاته المسبوق
 لعدم المنافي في خلافها وان تكلم وخرج من المسجد لا اي لنفسه صلاته المسبوق لان
 القهقهة مفسدة للدين الذي يلاقيه من صلاة الامام فيفسد مثله من صلاة المفدى
 الا ان الامام لا يحتاج الى التمسك بالمسبوق يحتاج اليه والتمسك على الفاسد فسد بخلاف
 الكلام لانه في معنى التمسك فانه منه المناف ولهذا لا يفتى به شرط الصلوة وهو ان يقرأ
 واذا صادف خبر لم يفسد فم يفتى بذلك في حق المسبوق ويكفي بقطع فوان لا في غير
 اوانه والكلام في مقامه من حيث انه لا يبطل شرط الصلوة وهو الطهارة بخلاف القهقهة
 والخشخشة وكذا الخروج من المسجد فانه قاطع لا مفسد وما اخذ اي مانع البناء الخشخشة
 العمد والجفوف والاشياء والامناء باختلافه بان نام في صلاته يوما لا يفيض وضوءه
 فاحتمل او غيره كذا كروى مشهورة كذا في الظهيرية والقهقهة واصابة بول كثير
 جاوز قد لا يهرم وسيلان الشجوة وظهور العورة في الاستنجاء الا ان يضطر كذا
 الملة اي عورتها في الاستنجاء يمنع البناء الا ان تضطر ايضا والقرينة اهما وجانبان
 لو قرئ اذها بفساد واتيا لا قبل بالعكس والتخير الفساد فيها لانه في الاول ادى ركعة
 مع الخشخشة وفي الثاني مع المشي بخلاف التيسير والتيسير لا يصح اذ ليس فيها اداء ركعة
 وطلب اليها بالاشارة عطف على الخشخشة والقرينة وشبهه بالنعال على قيد به لظهور
 فساد الصلوة بعرض الاحجاب والقبول والمكث قد اداء كن بعد سبق الخشخشة الا اذا
 كانا الخشخشة والمكث تاما اي في حال فم الخشخشة فان ذلك لا يمنع البناء والخروج من

طلب البناء ان يشر

المسبح وتجاوز الصفوف في غير كالتحليل بعد ما ظن ان احثا ثم ظهر ظهره ولم يعمل
 عملا بعد الشهادتين في الصلاة تمت الصلاة لوجود الخرج بصنعته ولو وجد
 متا في الصلاة بعد بالضعف بطلت الصلاة لوجود الماء في قبل تمامها خلافا لهما
 في بطل الصلاة بقدر المتيمم في الصلاة على استعمال الماء ورؤيته اي وبطل ايضا برؤية
 المشرك في المتيمم الماء قال في الكفر وبطلت ان رأى متيمما ماء قال الزيلعي ان
 بالرؤية القدر على استعمال حتى لو لم يقد على استعماله النيطل ولو قد رآه رؤية
 بطلت فدل الامر على القدرة لا غير وتقيده بالمتيمم لطل الصلاة عند رؤية الماء
 غير مفيد لان لو كان متيمما يصلي خلفه متيمم فرأى المتيمم الماء بطلت صلاته لعله
 ان الامام قادر على الماء باخباره وصلاة الامام تامة لعدم قدرته وهذا غير العبارة
 التي ماتى ونزع الماء بغيره بعمله سير بان كان فاسقا لا يحتاج الى المعالجة في النزح
 وان كان النزح بفعل جفيف تمت صلاته لوجود الخرج بصنعته ومضى مائة مسجدة
 ان وجد الماء وقيل مطلقا وقيل لا حتى آية اي تذكره او حفظه بالسمع من غير
 بلا اشتغال بالعلم والآية تمت صلاته لوجود الخرج بصنعته وما وقع في المتن
 المشهورة لفظ سورة مكان آية لا يستقيم الا على قولها وبين العار في ثوابها
 في الصلاة وقد الموحى عن الاركان فان اخر صلاته قوتى فلا يجوز بناؤه على
 الضعيف وذكر فائده عليه وهو صاحب الترتيب وكذا اذا كانت قايمة على
 الامام فتدركها المؤتم بطل صلاة المؤتم وحده كذا قال النبلقي وتقديم القاري
 اميا وطالع الشمس في الفجر ودخوله وقت العصر في الجمعة ونوال عند المذود
 وسقوط الجبيرة عن برء ووجدان المصلي بالنجس ما ينيله ودخول الوقت المكره
 على مصل القضاء وعدم سئل الحادثة عورته اذا كانت تصل غير قلاع فاعتقت فان
 هذه الاشياء مفسدة للصلاة بلا ضعه عند خلافها وهي ممتنع على الخرج بصغر
 فرض عنه لا عند ما كثر ركع وسجد فاحديث او ذكر سجدة فيسبى بها فان بنى اعاد
 ما احث في ركوعه وسجوده ونوى في بني فلا بد ان يبعد الركوع والسجود الذي احث
 فيه لانه اتمام الركبن اتمامها بالانفصال وهو مع الخلل لا يتحقق فلا بد من الاعادة ولو كان
 املا فقدم غيره دام المقدم على الركوع والسجود لا اتمام بالاستدامة وان
 تذكر في ركوعه وسجوده انه ترك سجدة في الركعة الاولى ففضاها لا يجب عليه اعادة الركوع
 او السجود لكن ان اعاد يكون منسجدا ليقع الصلاة مرة ثالثة بقاء الاما اتم واجل فاحث

فيه قطعاً وما ذكر فيه من بائني
 ان من احث صبح

الامام

الامام فلو كان المتيمم رجلا فامام اي قد لك المتيمم امام بلا نية اي متعين بخلافه
 الاول وان لم ينو لما فيه من صيانة الصلاة كما مر في اول الباب وتعيين الامام لقطع الراحة
 عند الكثرة والامر لهذا وبما الاول صلاته متين كما استخلفه حقيقة ولا احوال
 لم يكن ذلك الواحد رجلا بصيغا او امرأة او خنثى فست صلاته في رواية لا يستلزم من
 لا يفسد للامامة وقيل لا يفسد اذا لم يوجد منه الاستحالة فحصد وكذا الحكم فيما اذا كان
 ذلك الواحد اميا او منقلا خلف المفتري او مقيما خلف المسافر في القضاء اخذه
 رعاف فكت الى انقطاعه ثم نوى وبني ولا يجب عليه الاستيناف والله اعلم

باب ما يفسد الصلاة وما يكسر فيها يفسد

الصلاة السلام عمدا قيدا بالعمد لان السلام الغير العمد غير فسد لان من لا ذكر في غير
 العمد يجعل ذكره في العمد كلاما ورده لم يفتقر بالعمد لانه ليس من الاكراه بل هو كلام
 وتواظب ويفسد هذا الكلام مطلقا اي سواء كان عمدا او سهوا او نسيانا او قليلا او كثيرا
 والله اعلم بما يشبه كلامنا نحو اللهم اليسنى ثوب كذا اللهم زحني فادته وعند
 الشافعي لا يفسد والابن وهو ان يقول آة في الكافي عن ابي يوسف ان آة لا يفسد سئل
 كان من وجع او ذكر حبة او نار والثاقفة وهو ان يقول آة يفسد فيها في التثاقفة
 سئل محمد بن مسلم عن ذلك فقال لا يقطع وفي العتابة قالوا الاخذ بهذا الحسن للفنوي
 لانه يثبت به المصير ان اشتد مرضه والثاقفة وهو ان يقول آة وكذا يصح لو جمع او صيغ
 الاكراهية والثاقفة الا ان يبين ونحوه ان كان من ذكرها ماركا فيقول اللهم اني اسئلك
 الجنة واعوذ بك من النار ولو صرح به لا يفسد صلاته وان كان من وجع او مضطرب صاد
 كانه يقول انا مصاب فزعوني وصرح به يفسد كذا في الكافي ونحوه بدو عند بان
 لم يكن مدفعها اليه مضطربا بل كان لتحسين الصوت ان ظهر به خرف فخلج بالفح
 والنظم يفسد عند الجحيفة وحججهم الله وان كان مضطربا اجتماع البن في حلقة
 لا يفسد كالمطرب فانه لا يقطع وان حصل تكلم الله مدفع اليه طبعها واما الجحاف فان حصل
 به حروف ولم يكن مدفعها اليه يقطع عندها وان كان مدفعها اليه لا يقطع كذا في الكافي و
 تشتمت العاطس بالسبين والسبين والثاني اضع وهو ان يقول يرحمك الله ورحم افساده
 انهم كلام الناس ان يقع به الخاطب بينهم ولو قال العاطس والسمع الحمد لله لا يفسد

لانه ليس جوازا عرفا ولو قيل العاطس لنفسه يحكم الله لا يفسد لانه بمنزلة قوله لا يفسد لانه
 ويلا يفسد كذا في الطهارة وجواب خبر سق بالاستسقاء بان يقول الله وانا الذي ارجو
 وساد بالحرية بان يقول الحمد لله وعجب بالتشديد بان يقول سبحان الله والهيكل
 بان يقول لا اله الا الله ذكر الجواب لانه لو لم يرد بالتحديد ونحو الجواب بان اعلامه بان
 في الصلاة جاز اتفاقا وقيد بالتحديد ونحو الجواب بما ليس بثنا مفسد اتفاقا و
 يفسدها قول من من صحيف لانه يتلقن من صحيف فاشبه التلقن من غيره وفتح على
 غير امامه لانه تعليم وتعليم فكان من كلام الناس قوله على غير امامه يشل فتح المفسد
 على المفسد وعلى غير المصل وعلى المصل وفتح الامام والمفسد على اني شخص كان فكل
 ذلك مفسد اذا قصد التلاوة وفتح نظيره ما لو قيل له ما مالك فقال الخجل و
 البغال والمحير فانه يفسد الصلاة ان ارد به جوبا ولا فلا وان فتح على امامه لا يفسد
 استحسانا وقيل ان قرأه في الجوزية الصلاة يفسد لانه لا ضرورة اليه وقيل ان اشغل
 الخلية اخرى ففتح عليه يفسد صلاة الفاتح وكذا صلاة الامام ان اخذ بقوله نعم المحام
 وينبغي للمفسد ان لا يخل بالفتح اذ ربما يتذكر الامام فيكون التلقين بالاجابة ولا امام
 ان لا يجيب اليه بل يرجع اذ اقر قد الفرض ولا انقل الى اية اخرى ولا كله وشربها لانها
 ينافيان الصلاة فلا فرق بين العمد والتشبه لان حالة الصلاة مذكورة هذا لم يكن ين
 اسنانه ما كوك اما ان كان فالتلوة لا تفسد الصلاة كذا في وجوبه على الجنب ووجوبه
 وعن ابي يوسف الصلاة في الشجرة حتى لو اعد لها على موضع طاهر فتح ان اداه على النجاسة
 كالعلم ثم مال الصلاة لا تجزى فاذا افسد بعضها فسد كلها بخلاف موضع يديه وركبتيه
 عليها فان الصلاة تجوز لان وضوءها عليه كترك الضم أصلا فترك وضوءها لا يمنع الجوز
 بخلاف العرج فان ترك وضوء يمينه واداء ركن او مكانه يكشف عورة او نجاسة لو انكشف
 عورتها في الصلاة فسترها لا يثبت جاز صلاة اجماعا لان انكشاف الكثير في الزمان اليسير
 كانكشاف اليسير في الزمان الكثير ولا يمنع فكذا هذا فان ادى ركنك مع الانكشاف او مكث
 بقدر ما يتمكن فيه من اداء ركن فثبت وكذا لو قام على موضع نجس أو صاب ثوبه نجاسة كثر
 من قدر الدرهم او وقع فصف النجاسة الزخمة وادى او مكث فسدت عند ابي يوسف وعند غيره
 لا يفسد كشف العورة ولا نجاسة بالكل ما لم يؤده الى الركن يعني انه لم يعتبر قدر الركن
 بل حقيقة اذ لا واستخلاف مقدمه خارج المسجد يعني ان كان المسجد ملوثا من القوم والنفس
 متصل بهم خارج المسجد فبق الامام حدث فخرج من المسجد واستخلف رجلا من خارج المسجد

يفسد

قدّم الحنفى الحنفى على غيره

يفسد صلاة الكل لما مرّت خلق مكان الامام عنه يفسد الصلاة كمنه ما دام في المسجد جعل
 كانه لم يخل مكانه وعند محمد لا يفسد لان موضع الضعوف حكم المسجد كالحجر والسنن
 انى ولو خلفه نساء الى خلف الامام امرأة وقد سبق حدث وخلفه رجال ونساء تفسد صلاته
 وصلاة القوم لا تستغاله باستخلاف من لا يضره خلقه لانه يفسد صلاته وفسادها تفسد
 صلاة القوم وكل من يتركها يتركها في غيره وعامة المشايخ على انه ما علم ناطقه ان حامله
 غير مصل وقيل ما يستكسر المصل قال الامام المترخص هذه الامة الى اربعة اقسام حنفية فان
 دابة التفريق المهرى لى لى وقيل ما يحتاج الى اليدين لا نظره عطف طرقتا الى مكثوب
 وفيه قرأنا كان او غيره او كذا بين اسنانه فانه لا يفسد لانه لم يبقه ولهذا لا يفسد
 الصوم وقيل اذا كان ما بين اسنانه هليلا كادون المحضة النفس صلاته واذا كان اكثر
 منه تفسد كذا في النهاية او مررها في الصحراء موضع سجودهم تكلموا في موضع الذي كبره
 المرو فيه والما تم موضع صلاته في الصحراء وهما من قدمه الى موضع سجوده فانه لا يفسد
 الصلاة وان اتم المار وغير المصل في المصلى او في التخل ستره ان ظن به المروك
 بدفعه الى المرو بالاشارة او التسيب لانهما تحترجان عن العمل الكثير ان عدهما الى الشرة
 متص بقوله ويدفعه او امر بينهما اي المصلى والستره ان وجدت وكفى للجماعة
 ستره الامام وان اتم المار في المسجد الصغير المرو بين يديه مطلقا اي سوا كان
 ما بينهما قدر الصفيين او اكثر بلا حائل بينهما والمسجد الكبير من كالتصغير وقيل كالتصغير
 لما فرغ من بيان ما يفسد وما لا يفسد ما شرع في بيان ما يكره فيها وما لا يكره
 فقال وكذا تشاؤم لانه من التكاسر والامتلاء فان غلبه فليكن علم ما استطاع
 وان زاد ذلك او كرهه على نفسه وتطهر لانه ايضا من الكسل وتغيض عينيه للذي
 عنه وكف ثوبه اي رفع ثوبه من بين يديه اذا اراد السجود لانه نزع تخيير وسدله
 وهو ان يجعل ثوبه على راسه وتقيته ثم يرسل طرفه من جوانبه فانه تشبه باهل الكتاب
 ومحقص شعره وعبدته اي احبته به اي ثوبه ويبدله لانه خارج الصلاة منه عن فما
 ظنك فيها وعقص شعره الذي عنه وهو ان يجمع شعره على هامته ويشده بخير او صمغ
 ليتكبد وفرقة اصابعه الذي عنه ايضا والنفاته بان يلوى عنقه للماجرة الذي عنه
 ايضا فلو نظر بموخر عينيه يمتد ويكسر من غير ان يلوى عنقه او يلوى لاجلها لا يكره
 ولو حوّل صدره عن القبلة فسد صلاته ورفع يده الى السماء الذي عنه ايضا وقفاؤه
 الذي عنه ايضا وهو ان يقعد على ايتيه ويفسد كذا في يديه ويضع يديه على الارض فانه يشبه

لم ينق علامه واجب او مستحب

مطلب في شأن الكرويات

كل صلاة ذنبا مع ذنبا واجب
او فعل مكروه يحكي فانها تفتاد
ومعها في الوقت فانها تفتاد
الافتاد بزيادة نظرا

نفسه انما يتبعها

أقوال الكلب واقتراش ذراعيه الذي عنده ايضا وثلاثة لان فيه ترك سنة القعود والنشيد
بلا عنده ولو كان بوزن لم يكن ونخصه الذي عنده ايضا وهو وضع اليد على الخافرة
وقلب المعنى الآخرة اي وكن قلب المعنى ليمكن من التوجه الا ان يقرب مرة للذي عنده
ايضا والخصه في المرة قال عليه السلام يا ابا ذر افعل مرة اودر وعذ لك جمع الآية
والنسيج باليد الذي عنده ايضا وفيه خلاف لها فلا يكون عندها بالقلب ولا باليد خارج
الصلاة وقيام الامام في المحراب وعذ لك او الارض وحده هذا قيد القصور المذكور يعني
يكره قيام المحراب وحده لا تشبه بابل الكتاب لاقيامه في الخارج وسجوده فيه النقاء
سببا لكرامته وكذا يكره قيامه على مكان وحده والقوم على الارض الذي عنده والتشبه
وكذا عكس في الاصطلاح تشبه اختلاف المكانين فكان تشبها وان فيه اورد له بالامام ثم
قد لا ارتفاع قامته ولا لباس وما ذكره الطحاوي ورواية عن ابي يوسف وقيل مقدار
ذراع وعليه الاعتماد وان كان مع الامام بعض القوم لا يكره في الصحيح لزوال المعنى
الموجب للكرامة والقيام خلفه فيه اي في ذلك القف فربما الذي عنده وليس
ثوب فيه تصاوير لا تشبه بحامل الصنم وان يكون بين يديه ثوب او كان فيه
نار ليشبهه بعبادة الجوس لانهم يجذون الحجر او يكون فوق راسه اخضر او بين
يدينه ويحذانه صورة لحديث جبريل عليه السلام انا الان دخل بيتا فيه كتاب وصورة واشبه
كرهه ان يكون امام المصلي ثم فوق راسه ثم على يمينه ثم خلفه وفيه
الغاية وان كان التمثال في موضع ظهر اليكره لانه لا يشبه بعبادة تماثيل الجامع الصغير
املق الكراهة الا ان تكون صغيرة او مقطوعة الرأس او غير ذى روح فانها اذا كانت
كذلك لا تعبد فلا تكره وصلواته حاشا لرأسه لتكاس وعده المبالاة لا للتدليل
حتى لو كان له لم يكره أوصلاته وهو يرفع الاخيرين اي البول والغائط وهو جملة
حالية اي صلواته حال من فتيه لهما او الرميح الذي عنده الصلاة في ثياب البذلة وهو ما
يلبس في البيت ولا يذهب بها الى الكاين ومسح بجنبه من التراب الذي عنده ايضا لا
لا يكره فقل حية وعقرب في الصلاة لحديث ابي هريرة رضي الله عنه انه عليه السلام امر
بقتل الاسودين في الصلاة الحية والعقرب ثم قيل لما يقتل اذا تمكن من قتلها بفعل
يسير كالعقرب ولما اذا احتاج الى المعالجة والشيء فيفسد وذكر في المبسوط انه لا تفصيل
فيه لانه خصص كالمشي في الحث والاستقام من البش ولا الصلاة الى ظهرها قاع يتحدث
وقيل يكره والصحيح ما ذكرنا لما روى انه عليه السلام اذا اراد ان يصلي في الصلوة امره بكمه

كل صلاة ذنبا مع ذنبا واجب
انما يشبه بابل الكتاب

ان يجلس

الذي يكره في الصلاة

ان يجلس بين يديه ويصلي والى مصحف وسيف معلقين لانهما لا يعبدان والكره
باعتبارهما وان قال البعض بكرهها والى سراج لان الجوس لا يعبدون والمهبل الجمر او
على سبيل فيه تصاوير لانها اهانة وتحقير للصورة وليس بتعظيم ان لم يسهل عليها
اي الصورة بان كانت في موضع جلوسه وقيامه فان السجود عليها تشبه بعبادة الاوثان
كذا لفظ كذا اهنا كالقصر في عبادة الكثر ووجه الفصل بين كلامين ان الثاني غير متعلق
بالصلاة يكره الوطئ والبول والتخلى اي التغوط فربما تشبه لانه في حيزه لانه لا يطلع
المسجد حكمه حتى يوقام عليه مثله بالامام صح ولو صعد اليه لمعتكف لم يفسد اعتكافه
ولم يخل الخائن والجنب الوقوف عليه لا فرق بين بيت فيه مسجد والمذموم اعتكافه في البيت
بان كان له حجر لا لانه ليس بمسجد حتى جاز يبعثه فلم يكن له حرمة المسجد كذا في الكافي
ويكره غلق بابا لانه صلى المسلمين فلا يفتح منعه عنهم قلوا هذا في زمانهم وفي زماننا
الاناس به في غير وان الصلاة اذا لاقى من علم متاع المسلمين لا يكره تزيينه بالحصى والساج
وهو خشب مقوم يحلب من الهند وماء الذهب بماله اي بماله الباني واما المتواضع فيضن
قيمة ما تزين به اذا فعل ذلك من مال الوقف او بعد الفاتحة من وسط السورة يكره
وقيل يكره قراءة خاتمة السورة في الركعتين يكره وكذا خاتمة سورة في ركعتي سورتين والركعتين
وقيل لا يكره وقيل يكره فيها جمع بين سورتي ركعة لا يكره وقيل يكره وتكون سورة في الركعتين
يكره الا في النفل وينبغي ان لا يفصل بين الركعتين بسورة او سورتين وانما يفصل بسورة
كذا في الغنية قرأ في الركعة الاولى المعوذتين قال بعضهم يقرأ في الثانية الغائصة وشعره
البقرة وقيل بعضهم بعد قل اعوذ برب الناس في الثانية كذا في الخاتمة قرأ في الاولى
قل اعوذ برب الناس في الثانية ايضا قرأ بعض السورة في كل ركعة قبل يكره وقيل لا وهو
الصحيح قرأ سورة فقرأ في الثانية سورة فوقها يكره والآية كالسورة كذا في مجمع الفتاوى
سقطت قلنسوة او عمامته في الصلاة فرفع الغلنسوة بيد واحدة افضل من الصلاة بكشف
الرأس واما العمامة فان امكن رفعها ووضعها على الرأس بيد واحدة معقودة كما كانت
فسر الرأس اوله وان انحلت واحتاج الى تكونها فالصلاة بكشف الرأس اوله من عقدتها
وقطع الصلاة كذا في النسخ الثانية لوصل رافعا بيمينه الى الرقبتين يكره ولو صلى مع
السر ويل والقيص عنده يكره المصلي اذا كان لا يسن شقرا او فرجة ولم يدخل يديه
اختلف المتأخرون في الكراهية والختار انما لا يكره كذا في

المخلوطة

مطل لفظ كذا اهنا كالقصر

مطل قرأ في الركعة الاولى المعوذتين

[illegible][illegible]

بسم إشارة الى الحق
قول الامام
الشافعي

پیشانی لاہوری

والنحو جئنا بقوله الروي اويلو وي فانه حاصر فنخرج على الميخ وتسمع قانت الوتر اي ينج
في قراءة الفوت حنف شافعيًا يثبت **بعد الركوع** لان اختلافهم في النجس كائنا ما كان مع كونه
منسوخا دليل على ان ثبانه في وقت الركوع لكونه ثابتا لا يفتقر فصار كالنساء والشهادة
والعلاء بعده ويستحب ان الركوع والتجود لا يفرج اي لا يتبع شافعيًا يثبت في الفجر عند احيى حنفية
ومحمد وعند ابو يوسف يتبعه لا تقدر بالامام والفوت مجتهد فيه فصار ككتبيرات
العبدن والفوت في الوتر بعد الركوع ولنا انه منسوخ كما قينا في المناجعة في المستوخ فصار
كالعبدن حسنا في الجنازة حيث لا يتبعه بل يكت قانما لثبانه فيما يجب متابعه وقيل
يقعد تحقفا للحا الغزان الساكنين الذي والاول اظهر لوجوب المناجعة في غير
الفوت ومن لم يحسنه الى الفوت يستحب ان يقول اللهم اغفر لي ثلاث مرات وهو اختيار
الامام ابي الليث او يقول يقول ربنا اننا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا هذا النار
وهو اختيار سائر المشايخ كما في معراج الدراية تذكر ان ترك الفوت في الركوع متعلق بترك
او القيام عنه اي الركوع لم يثبت فيه اي الركوع لانه ليس محل للفوت ولو قنت في القيام
بعد الركوع لم يعد الركوع لان الركوع فرض والفوت واجب ويجوز نقل الفرض لاقامة الوجب
وسجد السهو والالفوت عن محل الاصل ركع الامام قبل فراغ المندى منه اي الفوت
تابعه اي قطع المندى الفوت وتابع الامام لان ترك المناجعة تفسد الصلاة وتترك
الفوت بخلاف المشهد يعي اذا سمع الامام قبل فراغ المندى من المشهد لا يقطع المشهد
ولا يثابعه في السلام ان لا يلزم ههنا من تركها فساد الصلاة ادرك المندى الامام في الركوع
في ثالثة اي الركعة الثالثة من وتره فان كان المندى منه كالالفوت لان ادراكه في الركوع
ادرك في القيام قنت في الركعة الاولى والثانية سهوا لم يثبت في الثالثة لان ترك الفوت غير
مشرع لما فرغ من فعل الوتر شرع في بيان احكامه الفاضل فقال سن سنة مؤكدة ركعتان
قبل الفجر وبعد الظهر والعشاء وست اربع بتحية حتى لو اداها بتسليمتين
لم يكن مفعلا بها ولهذا الموندان يصلي اربعًا بسلامة في صلاة الجمعة بسلامة لا يخرج
عن التذرع بالعلمس يخرج كذا في الكافي قبل الظهر والجمعة وبعدها اى الجمعة والاصل فيه
قوله عليه السلام من ثار على شئ عشرة ركعة في اليوم واليلة بنى الله له بيتا في الجنة و
فرد ذلك عليه السلام على نحو ما ذكر واذب اربع قبل العصر والعشاء وهو اى العشاء بتسليم
وست بعد المغرب بتسليم وكر زيادة نفل النهار وعلى اربع بتسليم والليل على ثمان لان السنة
وددت فصلاة الليل الى الثمان وفي صلاة النهار الى اربع ولم ترد بالزيادة فتكر لانها لا دليل

فبقدرها وبقدرها
سبع الامام قبل فروع المقدسة القنفذ طلع
المقدسة القنفذ واتباعهم
قال الرازي في شرحه انتهي الحنف في الزمان ليسام غدا الكندي
لايسم مع
في بها احوال النفاق سن سنة فوكره كفتانه
مثل الخبز

منه فاجابوا واطلب عليها نسخة
فلا شئت به سنة الجمعة وانما ثبت بغيره

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

تروى في كتابنا في آخرها من التروية وهي سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
ان قد صلح انه عليه السلام اقامها بعض الليالي وبين العذر في تركها الموطبة عليها وهو خشية
ان يكتب علينا ثم واطب عليها الخلفاء الراشدون وقد قال عليه السلام عليكم يسبق وسنن الخلفاء
الراشدون من بعدك وهي سنة الرجال والنساء وقال بعض الروافض سنة الرجال فقط و
الجماعة فيها اي في التراويح سنة على الرجال الكفاية حتى لو تركها رجل مسجداً أو قفاً ولو اقامها
البعض فامتنع تارك الفضيلة ولكن مسجداً قد يختلف بعض اصحاب وعن أبي يوسف
من قد عد على ان يصلي في بيته كما يصلي مع الامام فصلاً في بيته افضل والصلح ان
للجماعة في البيت فضيلة وللجماعة في المسجد فضيلة اخرى فهو جاز احد الفضيلتين
وترك الفضيلة الزائدة كما في الكفاية وان كانت لا تنقص شيئاً الى الجماعة ولا
منفرداً ان القضاة من خواص الفرض وما يتبعه من المؤكدات ويسبقها غيرها الى
انها ثلاث الليل الا قد وهي خمس وحيات لكل تروية تسليماً فيك التليمة
عشر والامام والقوم يأتون بالشاء في كل كبيرة الا فتتاح ويجلس بين الترويتين
قد تروية وهي وكذا بين الخاتمة والوتر لانه الثواب من زمن الصلوات الا بعد هذا
ويندر على التشهد اي الامام يدر على التشهد القافية على الذي عليه السلام ان كان على القوم
في تركها والسنة المخرمة مرة ويجتمع في الليلة السابعة والعشرين لكثرة الاخبار انها
ليلة القدر ولا يترك المخرج كسليم اي القوم وقيل القائل صاحب الاختيار افضل
في زماننا قدما لا يتقبل عليهم ولو صلى العشاء وحده فلان يصلي التراويح بالامام ولو
تركوا الجماعة في الفرض لم يصلي التراويح جماعة ولو صلى اي التراويح بالامام
صلى الوتر ولا يؤثر اي يصلي الوتر جماعة خارج رمضان بالاجماع ولا يصلي التراويح
بجماعة الا قيام رمضان وعن شمس لامة الكره في ان التطوع بالجماعة اما كره اذا
كان على سبيل التداوي اما لو اقدم واحد او اثنان بواحد لا يكره فاذا اختلف
ثلاثة بواحد اختلف فيه فان اقدم اربعة بواحد كره اتفاقاً كما في الكافي

باب في الخلاف في سنة

الشارع فيها اعلم ان الاصل ان نقض العبادة قصداً بتركها لغوها وانما يطلو
اعمالهم وان النقض لا يخلو اكمالاً كما في معنى فيجوز نقض المسجد للاصلاح ونقض الظهر للجمعة

وان كانت التروية من غير وقتها لا تنقض الجماعة ولا تنقض في جماعة
قال بعضهم تنقض ما لم يمتنع شهر رمضان وقال بعضهم لا تنقض
وهو الصحيح وقال بعضهم تنقض ما لم يمتنع في الليلة التي تنقض
ولو فاته التروية في جماعة في وقتها في الليلة التي تنقض
ما فاته في التروية في جماعة في وقتها في الليلة التي تنقض
يؤثر كما في الصحيحين

مبني التطوع بجماعة

والصلاة

والصلاة بجماعة من يمتنع الصلاة منفرداً في ان نقض الصلاة منفرداً لا حراماً فضل
الجماعة اذا تفرقت هذا فاعلم ان من شرع في فرضية منفرداً اذا اقيمت اي شرع الامام في
ذلك الفرضية فمعهما بقوله الشارع فيها واقتدى بالامام اي ان لم يسجد للركعة الاولى
لا تها بمحل القطع لا كمال او يسجد وهو في غير باعي لانه ان لم يقطع وصل ركعة اخرى
ثم صلاته في الثاني ويوجد الاكثر في الثاني ولا كمال حكم الكل فيه شبهة الفراغ و
حقيقته لا تحتل النقض كذا شبهته او في اي في الرباعي لكن ضمنها اخرى ليس في
ركعتين نافلة ويجوز فضل الجماعة بقطعه وان صلى ثلاثاً منه اي الرباعي اتم اي ضمن
اليها اخرى لانه قد ادى الاكثر ولا كمال حكم الكل فلا تحتل النقض لانه اتم اي ضمن
مشقلا الا في العصر لان التقبل بعد مكره والشارع للنقض لا يكره بقطع لانه ليس لا كمال
واختلف في سنن الظهر اذا اقيمت والجمعة اذا اخطب فحين يقطع على رأس الركعتين لانهما
نوافل سنت يروى ذلك عن أبي يوسف وقيل بينهما ريباً لانهما بمنزلة صلاة واحدة والقطع
هنا ليس لا كمال بخلاف الظهر لا يخرج احدهن مسجداً اذ في غير من غير ان يصلي فيه الا مقيم
جماعة اخرى اعني ينظم بهما وان يكون مؤذن المسجد او امامه او من يقوم بهما جملة
ينفردون او يقولون بغيره وفي النهاية ان من لم يصلي في مسجده مع الجماعة فلا ياتي
مطلقاً من غير قيد بالامام او المؤذن ولا حصل الظهر والعشاء مرة يعني ان كان صلى فرض
الوقت لا يكره الخروج بعد التداوي قد جاب دعايهم في فرائض في تركها ثانياً ولا يخرج من
مسجداً احدهما عند اقامته فيه لان من خرج اتم بخاتمة الجماعة عينا اذ تبارك انما يروى
جواز الصلاة خلفه بل لانه الا المقيم اي مقيم جماعة اخرى فلا بأس في خروجهم ومصلح الفجر
والعصر والمغرب مرة فان له المخرج ايضا كراهة النقص بعد ما كاسب لانه صلى الظهر
والعشاء فانه لا يخرج بعد اقامته لجواز النقص بعد ما خالف فوات الجماعة في الفجر مرة
سنة ويقيد اي ان ثواب الجماعة اعظم والوجبة في تركها اعظم والزم فكان احراز فضيلتها
اولى ومذهب كره من في الفجر مذهبها اي سنة يعني ان من يتوقع ادراك ركعة من فرض الفجر صلى السنة
واك فاته عند الركعة الاولى فلا يقضيها اي سنة الفجر لا تبعاً للفرض اذا فاته معه وقضاها
مع الجماعة او وحده والقياس في السنة ان لا يقضي للنقص الفضا بالواجبين ورد الخبر
بقضاها قبل الزوال تبعاً للفرض ويروى انه عليه السلام قضاها مع الفرض بخلاف ليلة القدر
بعد ارتفاع الشمس فيقوما وراءه على الاصل او فيما بعد الزوال اخذوا في التراجع واما اذا فاته
بل فرض فلا تقضي عندهم ولا يحل حب الى ان يقضيها في الزوال لا يقضي قبل طلوع الشمس بالاجماع

اشارة الى ان لم يقبل في السنة بالجمعة تقطعه

ملاحظة: انما اذا اقيمت والجمعة اذا اخطب
هنا يقطع

ملاحظة: اذا خاف فوات الجماعة في الفجر ترك السنة

مطلب من العباد ان ياتوا بالثقة في هذه الرواية
الى ان يثبتوا في الزمان

كذلك هذه النسخة بعد التجميع وفي الظاهر يتركها الى سنة مطلقا اي سواء ادرك ركعتيه او لا
اذ ليس سنة الظهر فمصلحة سنة الفجر حتى قالوا لو كان العالم مرجحا للفقد لما ترك سائر السنن
الا سنة الفجر كذا في الكافي وقضاها قبل شفعه اي الركعتين اللتين بعد الفرض وهذا عند ابي
يوسف ومحمد وقضاها بعدهما ونفى السيد الشهيد الاختلاف على العكس فلا يقضي غيرهما بل يثبت
فانها لا تقضي بعد الوقت وحدها اجماعا واختلفوا في قضائها بعد الفرض لا صح انها لا تقضي في
الخلاصة لو صلى سنة الفجر والاربع قبل الظهر ثم اشتغل بالبيع او الشراء والاكل فانه بعيد
السنة اما بكل لمة او شربة ما فلا تبطل السنة وقيل انظر انه لا يعيدها ترك السنة الصلوات
الخمس ان لم يركها كذا في الكافي في ركعة من ركعات الاربع كالظهر والعصر والعشاء
مدرك فضل الجماعة المصل بها واختلف في مدرك الركعة من ركعات الاربع كالظهر والعصر والعشاء
ركعة منها اذ ركعة فضل الجماعة لوجوب الاشتراك معهم لكنه لم يصلها جماعة اذ كانت الاكثر
وقد اختلف في لا يصلي الظهر مع الامام ولم يرك الركعة الثالثة لا يثبت ان شرطه ان يصلي الظهر
مع الامام وقيل ان يركع ثلث ركعات وان ادرك ركعة ثلث ركعات فانه ركعة فعلى
ظاهر الجواب لا يثبت ان لا يثبت ببعض الموقوف عليه بخلاف الاصح لان خلف الامام حكم
فلهذا لا يقر فيما سبق به وذكركم شمس الامنة ان يثبت ان لا يثبت حكم الكل وروى عن ابي
يوسف انه الاصح ايضا لا يثبت الا ان يقول ان صليت بصلاة الامام وهو القياس كذا
قالوا ولم يفرقوا بين ركعتين اقول وجدهم التمسك بان حكمهم من حكم الطرفين
فان ركعة ركعة اذ ادرك فضل الجماعة فاولى ان يدرك ركعتين وان اختلف في كون
مدرك الثلث مصليا بالجماعة فاولى ان لا يصلي بها مدرك الركعتين فثبت من اربع ركعات
الوقت ينطبق على الفرض يعوض ان من فائت الجماعة فانه ان يصلي الفرض منفردا فهو
يأتى بالنسبة قال بعض مشايخنا الاثنا عشرية انها لما يوفى بها اذ ادرك الفرض بالجماعة كان
الاصح ان ياتي بها وان فائت الجماعة الا اذا ضاق الوقت في ترك احدى ركعاته فوقف حتى
رفع رأسه فاتم الركعة بعين قلدي بامام ركع فوقف حتى رفع الامام رأسه لم يدرك
ركعة لعلوا المشاركة منه المستلزم لوقت الركعة بخلاف ركعة واحدة امامه فيه يعني اقل
بامام فركع قبل الامام فوقف حتى يحكم امامه جاز خلافا لوجوب المشاركة في جبر والله اعلم

باب قضاء الفوت

الترتيب بين

صلى الله على من شهد بالبيع وغيره

مطلب خلاف الاصل كما قد فعلت

الترتيب بين الفروض الخمسة والوتر اذ وقضا فرض على معنى ما يفوت الجواز يفوتها
وقد مره وركعتها ان الكل اذا كان فائتا لا بد من رعايت الترتيب بين الفروض الخمسة وكذا
بينها وبين الوتر وكذا اذا كان البعض فائتا والبعض وقتا لا بد من رعايته الترتيب فيبقى
الفائت قبل الوقتية وعندهما الترتيب بين الفروض والوتر لانه سنة عندهما ولا ترتيب
بين الفروض والسنة والاصل في ترتيب الوتر والوتر عليه السلام من نام عن صلاة او نسيها
فلم يذكرها الا وهو يصلي مع الامام فليصلي التي هو فيها ثم يقضي التي تذكر ثم يعود التي صلى
مع الامام وقد صرح شراح النهاية بانها خير شهوة تلفها العلماء بالقبول فيثبت به
الفرض الحق كما في الحديث الوارد في المحاذات فان صلى فرفع عن قوله الترتيب بين الفروض
فرض خمسة من الفروض ذكر فرضا فائتا فثبت الخمسة فسادا موقوفا عندنا في حقيقتها
وفثبت عندها بالوقوف لكن عند ابي يوسف فسد وصف الفريضة وعند محمد اصل الصلاة
ان ادى فرضا سادسا مع الكل الى السنة عندهم وصف الفريضة وان قضاء احدى ركعات
الفائت قبل السار من ركعات الفريضة الخمس وتصير فائدا عندنا في حقيقتها كما كانت كذلك
عند ابي يوسف قبل قضاءها لهما ان الخمسة لما اديت مع قلة ركعاتها بالترتيب فثبت ولا تغلب
صحة والكثرة الحاصلة بالسادس بما يوثق به فيما بعد حيث يستحان اتفاقا في الخمسة
الماضية كما ان الكتب المعتمدة اذا اختلفت في ركعاتها ثبتت الحان بما بعد الثالث لا فيما قبله
فالقول بفساد الخمسة ما رخصه وجوب الترتيب فيما دون السنة وفي القول بالتوقفات
وجوب الترتيب اتماه في الفريضة والكثير في احتمال ان يكون السادس فيسابع الحان الكثرة
فلا يراعى الترتيب في قضاء الخمسة وان يقضى الفائت قبل السادس وينبغي قبله في راي الترتيب
فيفسد قطعاً لم يصح الجزم بالفساد مع ان الكثرة الموجبة لسقوط الترتيب قائمة بمجموع
السنة مستندة الى اقلها كما ساءل المسندات فكان على الخمس حال سقوط الترتيب فوقع
صحة وتمامه يبطل الاصل عندنا في حقيقته وابي يوسف ان يبطل الوصف بما ينقصه لا بوجوب
بطلان الاصل كما في صوم كفارة مسعدة اليسر حيث لا يقع كفارة بل يصير كفارة ولم يجز في ترك
انه لم يقر بغيره على قوله بين الفروض والوتر وفيه خلاف ما بينا على ان الوتر واجب عند
وسنة عندهما وسقط الترتيب بفوت سنة من الفروض فان الفائت حيلج حدا الكثرة
مخرج وقت السادس حتى يكون واحد من الفروض مكررا فيصير ان يكتفي سببا للتخفيف بسقوط
الترتيب الواجب بينها وبينها وبين اعيانها والاصل فيه القضاء بالاغما حيث ثبت
بان عليا انما عليه اقل من يوم وتليده ففقد الصلاة وتمايز بين يأسه صلى الله عليه وسلم

مطلب من العباد ان ياتوا بالثقة في هذه الرواية
الى ان يثبتوا في الزمان

حتى لو نسي الغائبة صلى الوقتية ثم أتى بغير الغائبة لم يضر
والله اعلم بالصواب
وان استعمل الترتيب بالنية
المحتملة على الترتيب
المحتمل

يوماً وليلاً ففرضاثنين وعبداللّه بن عباس رضي الله عنهما أكثر من يوم وليلاً فلم يفرض
فدل على أن التكرار معتبر في التخفيف ويسقط أيضاً بضييق الوقت فان بقى منه أي وقت
ما يسع بعض الفوائت مع الوقتية يقضى ما يسعه من الفوائت معها أي مع الوقتية كما
إذا غابت الشمس والعشاء والوتر ولم يبق من وقت الفجر إلا ما يسع خمس ركعات فيفرضها
ويؤتي الفجر عند رجوعه من حرفة وكذا إذا غابت الظهر والعصر ولم يبق من وقت المغرب
إلا ما يسع أربع ركعات يصلي الظهر والمغرب ويسقط أيضاً بالنية فيعيد العشاء
والسنة لا الوتر من علم أنه صلى العشاء بلا وضوء ولا خبيرين به يعني أن من نذر في وقت
أنه صلى العشاء بلا وضوء والسنة والوتر به يعيد العشاء والسنة إذا لم يصح أداء السنة
قبل الفرض مع أنها أدت بالوضوء لأنها تتبع للفرض أما الوتر فصلاة مستقلة عند
فتحها وأوقات الترتيب بينها وبين العشاء فرض لكنه أدى الوتر بغيره ثم صلى
العشاء بالوتر فكانت ناسيات العشاء في وقتها فسقط الترتيب وعندها يفرض الوتر أيضاً
تبعاً للفرض لأنه سنة عندهما ويسقط أيضاً بالظن المعطى فإذا صلى الظهر ذكر أن ذلك
الفجر فسد فإذا قضى الفجر وصلى العصر ذكر أن الظهر جاز العصر ثم يعيد العشاء والظن
المعطى فإنه إذا صلى الظهر وهو ذكر أن لم يصح الفجر فسد ظهره فإذا قضى الفجر وصلى العصر
وهو ذكر أن الظهر يجوز العصر إذا غابته غير في ظنه حال أداء العصر وهو ظن معتبر لأنه جهة
في ذكره الرباعي اجتمعوا في حاشية والقيمت بجازت الوقتية بتذكر الحديث ولا يعود الترتيب
بعد الكثرة إلى الغلبة فيصنع وقتي من ترك صلاة شهر مرة لا حتى يسقط الترتيب فاخذ
يؤتي الوقتين فترك في وقتاً وقوله فيصنع الخ فترجع على قوله اجتمعوا الحديث والفدية
الخ فإنه إذا أخذ في وقتي الوقتين صار وقتان شهر قديم وهي مسقطه للترتيب
فإذا ترك فيهما يجوز مع ذكره أداء وقتي أو قضي صلاة شهر لا واحدة أو اثنين عطف على
قوله ترك صلاة شهر ونفرض على قوله ولا يعود الترتيب أي ويصنع وقتي من قضي صلاة شهر
الأ واحدة أو اثنين فإنه إذا قضاها ذلك قلت الفوائت ولا يعود الترتيب فيصنع أداء الوقتية
وعن بعض الشائخ أن قلت بعد الكثرة عاد الترتيب رجلاً عن التهاون بالصلاة والأول
اختيار شمس لا غم ولا فخر بالسلام وقال أبو حفص الكبير وعليه الفتوى إذا كثرة الفوائت فاشتغل
بالقضاء يحتاج إلى تعيين الظهر والعصر ونحوهما وينوي أيضاً ظهر يوم كذا وعصر يوم كذا
إذا عند اجتماع الظهرين في الدعة لا يعين أحدهما فاختلاف الوقت كاختلاف السبب و
اختلاف الصلاة فإن المراد بهيل الأمر على نوى أقل ظهر عليه أو آخره أي أخر ظهر عليه فإن

وبالتنزيح أدركت ما بعده الذي ذكره
فلان وقت نمازيه
لذلك الأول

محتاج إلى التعيين في الصوم لو كان ما عليه
من رمضان والافند

نوى الأول وصلى فما يليه يصير أو لا وكذا لو نوى أخر ظهر عليه وصلى فما قبلها يصير
فيحصل التعيين كذا الصوم أي كما يحتاج إلى التعيين في الصلاة يحتاج أيضاً إليه في الصوم
لو كان ما عليه من القضاء من رمضان فينوي أقل صوم عليه من رمضان الأول والثاني
وأخروصوم عليه من رمضان الأول والثاني والآي وان لم يكن من رمضان فإن
يحتاج إلى التعيين حتى لو كان عليه قضاء يومين من رمضان واحد فقط يوماً وليلة
جاناً لأن السبب في الصوم واحد وهو الشهر وكان الواجب عليه أكمل العدة والسبب في
الصلاة مختلف وهو الوقت وباختلاف السبب يختلف الواجب فلا بد من التعيين كذا في
الحاضرة في النصاب وفي جميع لفناوى إذا قضى الغائبة ينبغي أن يقضيها في بيته
لا في المسجد لا يقف الناس على ذلك لأن تأخير الصلاة عن الوقت معصية فلا ينبغي أن يطالع
غيره وفي الحاضرة من أجل فائده صلوات كثيرة في حال الصحة ثم مرض ثم أضره الله
وكان يصلي بالنية ولا يقدر على الركوع والسجود ويصلي بالإيماء فإذا غابت الفوائت في المرض
بهذه الصفة جاز ولو نتج وقدر على القضاء يسقط القضاء والله أعلم

باب صلاة المريض

إذا تعذر القيام لمريض حصل قبلها أي الصلاة أو فيها أو خاف زياد ترى المريض أو خاف بطلان البر
أي سبب القيام أو خاف دوران الرأس أو يجد للقيام ألماً شديداً فقد جوبأ إذا تعذر
كيف شاء من الترتيع وغيره وصلى قاعداً ركع وسجد وان قد غلب على بعض القيام قام بلأن
كان قادراً على التكبير قائماً أو على التكبير وبعض القراءة فأنه يؤمر بالقيام قل شمس الأمانة
هو المذهب الصحيح ولوقت هذا خيف أن التجوز صلاته وإن تعذر إلى الركوع والسجود لا
القيام أو في قاعداً وهو أفضل من الإيماء قائماً ولكن سجوده أخفض من ركوعه لأن الإيماء
قائم مقامهما فاخذ حكمهما ولا يرفع اليد شيء يسجد عليه لقوله عليه السلام لمريض من غلب عليه
عائداً أن قرئت أن يسجد على الأرض فاسجدوا لا فإيماء ولو رفع اليد شيء وخفض رأسه أو
سجد على ما لم يجد سجراً ولا شئفه عليه جهته جاز لمجود الإيماء والأقارون تعذر المقتضى
أو في شئفه أو سجده على التربة لقوله عليه السلام يوم يبعث الله من قاماً فان لم يستطع ففعاك
قال لم يستطع ففعاك يومئذ فإيماء فان لم يستطع فأنه أحق بقوله العذر منه وينبغي أن
يوضع تحت رأسه وسادة ليسبه القاعدة ويمكن من الإيماء الاستلقاء يمنع الإيماء للصحيح

محتاج إلى التعيين في الصلاة
شهر رمضان وصار يصلي بالنية والافند

فكيف الموضع كذا في الكافي وإن تعدد الأيمان أخرت الصلاة فيه إشارة إلى أنها لا تقطع ولو لم يكن
 بعينه وحاجبه وقيل لما روي أنه وفيه خلاف في موضعين في صلاة يتيم بما قبله أي صلى صحيح
 بعض صلته قائما مرض يتيمها فاعلم كبره ويسجد أو يركع إن لم يقدر أو مستقيما إن لم
 يقدر لأنه بناء على أن الصلاة لا تقبل إلا في حال الصحة والبرهان في الصلاة ركع وساجد
 قاعدا يعني أن مريضاً عجز عن القيام فصلّى قاعداً ركع ويسجد إذا صح فيها بيّن قائماً لأن
 البناء كالافتداء والقائم يقف على القاعداً فكل المنفرد يعني آخر صلته على قولها ومعم
 كذلك أي صح في الصلاة لا يبيّن بالاستئناف لأن أقله الركع والساجد بالمعنى لم يجز
 فكذلك البناء للتطوع القائم يجوز أن يتكئ على شيء كعصا أو حائط أو يقعد إن أعي
 لا ينعقد ههنا مسئلتان مسئلة الانتكاء ومسئلة التقوى وكل على نوعين بعينه وغيره عند
 أما الانتكاء بعينه فهو ركوعه أجماعاً وبغيره كركع عند جدي حنيئة وعندهما كركع وقيل التقوى
 بعينه فهو ركوعه وبغيره ركعاً وركوعه عند ركع ولم يجز عند الجحش أو غمي عليه يوماً وتليدة
 قضي المحس وإن زاد وقت صلاة لما ذكرنا في باب قضاء الغلوات أن علياً رضي الله عنه
 اغشى عليه أقل من يوم وتليدة فقضاهن وعما بن ياسر اغشى عليه يوماً وتليدة فقضاهن وعنده
 ابن عمر اغشى عليه أكثر من يوم وتليدة فلم يقضيهما فقال أن التكرار معتبر في التحفيف والحنون كالغنى
 فيما رواه أبو سليمان هو لا صح ما نقل عن أبي يوسف أن المعبر الزيادة من حيث التسامح
 أي لا ينقضه ما عاود أهل النجوم وما إذا زال عظمه بالبنج أو الحرق لم يقضه وإن طال
 أي زال العقل لأن سقوط القضاء حرق بالشر إذا حصل بأكثر من يومين أو يوماً واحداً من غير
 بفعله قطعت يده وجذبه من المرقق والكعب ثق ونشر الصلاة عليه كذا في الكافي
 إشارة إلى أنه اغشى عليه بغيره من سبع أو ادم لا يجب القضاء بالاجماع
 وقيل إن وجد من يؤمضه بغيره من سبع أو ادم لا يجب القضاء بالاجماع
 وجهه ونسبه في الماء أو يسبح وجهه وموضع القطع على جدار فيصلى كذا في السنن
 وجهه ونسبه في الماء أو يسبح وجهه وموضع القطع على جدار فيصلى كذا في السنن

باب الصلاة على الدابة

كل موضع يجوز للمسافر صلاة فيه أي في ذلك الموضع وهو خارج عن مقامه سواء
 كان مقرراً أو قربة كما يأتي في صلاة المسافر جاز فيها أي في ذلك الموضع التطلع كذا في
 للمسافر وتغير عليها أي الدابة أي ما حيث تعجبت الدابة قبله كان ولا ولو لم يزل يركع
 جاز التطلع فيه على تقدير عدم العترة وجاز غير المكتبة أي أي جاز في قاضي خات إذا صر

على الدابة

مسئلة الانتكاء ومسئلة التقوى
 يمكن جواز اغشى عليه يوماً وتليدة
 ما عدا

إذا زال عقله بالبنج أو الحرق لم يقضه

على الدابة بعينه إن لم يقدر على إيقافها جاز الأيمان عليها وإن كانت تسير وإن قدر لم يجز
 لا خلاف المكان يسيرها في الفينة إذا سيرة هالكها لا يجز بها الفرض ولا التطوع وهو الذي
 أن يخاف في النزول على نفسه أو دابة من سبع أو لص أو كان في طين لا يجد مكاناً جافاً
 أو كان عاجزاً لكبر سنه وضعف من أجله أو نحو ذلك أو أتته كجمل أو نزل لا يركب إلا بعين
 كذا في الظاهرية أو كان في البادية على الرحلة والقاهرة تسير فإنه يجز على نفسه وثيابه
 لم يزل كذا في الكافي وينزل للوتر وعنده هلالا كالتسكين

باب الصلاة في السفينة

الأصل فيها ما روي أنه عليه السلام لما بعث جعفر بن أبي طالب إلى الحبشة أمر أن يصلي في
 السفينة قائماً إلا أن يخاف الغرق وعن سويد بن عقبة قال سألت أبا بكر وعمر عن الصلاة
 فيها فقال إن كانت جارية فصل قاعداً وإن كانت راسية فصل قائماً يوجهه المصلي في القبلة
 بأن يدور إليها كيف ما دارت السفينة عند الافتتاح وفي الصلاة لا يمكن الاستقبال من غير
 مشقة يخاف الدابة أن لا يمكن الاستقبال إلى القبلة كلها مع سيرة الدابة القادر على القيام في
 السفينة والقادر على الخروج عنها صلى قاعداً فيها تلقى ونشر على القادر على القيام فيها
 صلى قاعداً والقادر على الخروج عنها صلى فيها جازت تلك الصلاة بمعنى أن القضاء لا يلزم
 لأن أغلب العجز وسواد العين والغالب كالكاش كترك الأفضل والأفضل القيام في
 الأول والخروج في الثاني لا يجوز الصلاة قاعداً في الموطأ في الشغل بالاجماع إلا أن ذكرنا
 رأسه في يجوز لا يفقد أي أهل سفينة بامام في سفينة أخرى لا خلاف أن المسافر إذا كان في قارب
 في يجوز للاتحاد المكان حكماً بخلافه إذا كان على الدابتين المفترق على الشغل والامام
 فيها أي السفينة أو بالعكس لو كان بينهما مانع من الافتراق كالطريق أو طاعة من ليس له الجواز والأجاء

باب صلاة المسافر

هو من جاوز بيوت مقامه أي موضع إقامته أتم من البلد والقربة فإن كان خارج
 من قريته أو قريته مسافراً في العبارة أحسن من قريته بيوت بلده جمع البيوت إذا لم يبق
 أمامه بيت لا يقر مسافراً قاصداً قطع مسافراً في جاوز ولم يقصد أو قصد ولم يجاوز

إذا كان المسافر في موضع إقامة أو في موضع إقامة أو في موضع إقامة أو في موضع إقامة
 وإذا كان المسافر في موضع إقامة أو في موضع إقامة أو في موضع إقامة أو في موضع إقامة
 وإذا كان المسافر في موضع إقامة أو في موضع إقامة أو في موضع إقامة أو في موضع إقامة
 وإذا كان المسافر في موضع إقامة أو في موضع إقامة أو في موضع إقامة أو في موضع إقامة

أشار به إلى أنه الرمي فخذ من العزائم الجائز
 وبه منصرف في موضع

ان الرعاة

مطابقاً لاغنى ترك السن في سنة

في السفرية والعبرة وتغير الفرض بأخلاق الوقت فان كان في آخره مسافراً وجب عليه العتق
وان كان مقيماً وجب عليه اربع لاننا المعتبر في السببية عند عدم الراء قبله كما نقرر
في الاصول يبطل الوطن الاصل بمثل فقط ويبطل وطن الإقامة بمثل والسفر ولا يصلح الوطن
الاصل هو السكن ووطن الإقامة هو موضع نوى ان يتمكن فيه خمسة عشر يوماً
او اكثر من غير ان يتخذه مسكناً فاذا كان لشخص وطن اصلي فان اتخذ وطناً أصلياً اخر
سواء بينهما مدة سفر ولا يبطل الوطن الاصل الا حتى لم يخله لا يصير مقيماً الا بالنية ولا
يبطل الوطن الاصل بالسفر حتى لو قدم المسافر اليه يصير مقيماً بمجرد التحمل ولما وطن الإقامة
في بطن عثله حتى لو دخل وطن إقامة اتخذ وطناً بعد الاول ليس بينهما مدة سفر لا يصير
مقيماً الا بالنية وكذا اذا سافر عنه وانتقل الى وطنه الاصل العبرة بنية الاصل لا بالتبع
يعني ان النوى لا يصلح للسفر الا إقامة يكون التبع كذلك ولا يحتاج الى النية استفاداً كالمرحلة
مع زوجها لانها تكون تبعاً لها اذا كانت مستوفيةً لزمانها والا يعتبر بينهما كذا في المحيط والعبد
مع مولاه والخدم مع اسيادهم الذي يلي عليه وورقهم منه ومثل ذلك كثير مع الخليفة
والاجير مع من استأجره وورقهم منه السلطان اذا سافر قصر الا ان اطاف في ولايته
من غير ان يقصد ما يصل اليه في مدة السفر فانه لا يكون مسافراً او طلب العدو ولم يعلم ان
يذكره فانه ايضا لا يكون مسافراً ذكره قاضي خان وفي الرجوع يقصر ان كان بينه وبين
منزله مدة سفر سافر كافر وصحب مع ابيه اى خرجا قاصدين مسيرة ثلاثة ايام فصاعداً
فاسلم الكافر وبلغ القبلي وبينها وبين منزلهما اى مقصدهما بالسفر اقل من الامة
قالوا اى عاصمة الشايخ المسلم يقصر فيما يقصر من سفره والقبلي يتم لان نية الكافر مقبورة
كان مسافراً من الاول بخلاف القبلي فانهم من هذا الوقت يكون مسافراً اذا فرض ان الباقي ليس
بمدة السفر وقبل تمام بناء على عدم العبرة بنية الكافر ايضا وقبل بقاء نسأ على خمسة الا ان المسافر

بالجمعة

وهو فرض لقوله تعالى فاسمعوا للذي ذكر الله والإمر بالسعي إلى شيء حالكا عن الصادق المذكور
الأيحيائي شرط تحتها المرفوع فلا يجزئ في الشيء خلافه الشافعي وهو ما ليس مع كبر ساجدة
أهله يعني من يجزئ عليها الجماعة تاسكا مطلقا أو ما له مقتضى ذكره وإيضاحه وإيمانه
قاص فينفذ الأحكام ويقيم الحدود كالألمعيين متقول عن أبي يوسف والاول اختصار

الحقوق فان المرأة اذا كانت قاصية نفذ
الاحكام وانما عقبة لان تنفيذ الاحكام لا يستلزم

الکراچی

الكرخي والثاني اختيار النبي أو فوائده عطف على مصر والضمير له وهو ما اتصل به
أي لمصر بعد ما صلح كركم والدواب وجمع العسكر والخروج لرمي ودفن الموقى و
صلاة الجنازة ويحذور لك وشرط صحتها أيضا السلطان أو من أمره السلطان بإقامة
الجمعة مات وإلى مصر فجمع أي أقام الجماعة بمخلفته أي الميت وأصحاب الشرط بفتح
الشين والراء بمعنى العلامة وهو الذي يقال له شحنة سمي بها لأنهم جعلوا لأنفسهم
علامة يعرفون بها أو القاضى جان لأن امر العامة مفوض إليهم ذكره قاضى خان وغيره
لنصب العامة إلا إذا لم يوجد من ذكر من خليفة الميت وصاحب الشرط أو القاضى و
جازت الجماعة بمضى في الموسم للخطبة أو أمير الحجاز وهو السلطان بمكة فقط قيد للجمعة
أي لا يجوز بعرفات ولا بمضى في غير الموسم ولا بمضى في الموسم أمير الموسم وهو المستمى
بأمير الحجاز وشرط صحتها أيضا وقت الظهر فبطلت الجمعة بغيره أي وقت الظهر فيبقى الظهر
ولا يقام الجمعة وشرط صحتها أيضا الخطبة بخد تبعية وعندهما لا بد من ذكر طويل يسمى
خطبة وعندهما لا بد من خطبتين مشتملتين على التحميد والصلوة والوصية
بالنفاق والكر على القرائة والثانية على الدعاء للمؤمنين قبلها أي الجمعة في وقتها
هل وصلوا بلا خطبة أو بها بعد الصلاة أو قبل الوقت بطلت الجمعة فيها وفي وقتها وشرط
صحتها أيضا الجماعة وأقلها ثلاثة رجال يسوق إلهام فإن نفرًا أي نفرًا الجماعة
قبل سجوده أي إلهام بطلت الجماعة انشأ شرطها ولزم البدء بالظهر وإن بقي ثلاثة
أو نفر واحد سجوده أتمها لأن الجماعة شرط الاعتقاد وقد انعقدت فلا يشترط دلها
لأنها ليست شرطًا بل شرط صحتها أيضا إلا إذا كان العام أي أن يأذن الأمير للناس أن
عامة كسب أو غلق باب قصره وصلى بأصحابه لم يجز لأنهم من شعائر الإسلام وخصائص
الدين فوجب إقامتها بحسب الشهور وإن فتح باب قصره وأذن للناس بالدخول كان
لأنه لم يقض حق السبيل للجامع وشرط وجوبها عطف على قوله شرط صحتها الإقامة بمصر
والصحة والحرية والذكورة والبلوغ والعقل وسلامة العين والرجل ففادها أي ففاد
هذه الشروط أو نحوه كالمخفى من شرطها الظاهر والمسيب أن صلواتها تقع وضمان
للسقوط لاجل تخفيفها فإذا تخلى جان عن فرض الوقت كالمسافر إذا صام جازت الجمعة في مواضع
من مصر وهو قول الجسدية رحمه الله ومحمد وهو المأخوذ في الاجتماع في موضع واحد
بمدينة كبيرة خرجًا كبيتنا وهو موضع الصالح للإقامة في غير مصالح فيها فإن
أسافر ولعلد والمريض وقاضى لا يجوز لأنهم أغنيى واجبة عليهم كالقتبى والمرأة ولها

مطل نقطه صحتها الجماعة

مطلد شرط صحفها الاذن العام

شرط وجوبها

ففيه لا يجب وعندهما يجب ولا يجب على المتقدمين
وجدها متواتفاً
وفي المختار فانظر التسلط على اجتماعهم في الحج مع وهو
اجتماع العامة اليه فلو لم ينسأنا ان يجمعهم في الحج مع وهو
في مسيحاً آخر جاز لاهل الجامع دون اهل المسجد اذا
علم الناس ذلك انتهى وهو لم يذكر صاحب الهادية
هذا الشرط الا في غير مذكور في ظاهر الرواية وافاد
رواية النواذر كما في البدائع
الحس

انهم اهل الامامة وانما سئل عنهم الوجوب تحقيقا الى خمسة فاذا حضر والبيع فضرر
 كالمسافر اذا صام بخلاف القبي لا يغير اهل والمرة لانها لا تقع امام الرجال وتنقذ الجمعة
 بهم اي يحصلونهم حتى لو لم يحضر غيرهم جازت لانهم صلوا امامة فاوكلوا ان يصلحوا
 للافتداء وكون يومها الى الجمعة بمصر احتراز عن السواد ظهر معذور ومسجون ومسافر
 واهل مصر فالتهم الجمعة بجماعة متعلق بقوله ظهر معذور وانما كره فيه ما فيه من
 الاختلاف بالجمعة لانها جامعة للجماعات بخلاف اهل السواد اذا لا جمعة عليهم ولو صلوا
 اجزأهم الاستيعاج شرناطيه ومنه يعلم كراهة ظهر غير المعذور بطريق الاوكل وكره ظهر
 غيرهم اي غير المعذور والمسجون والمسافر قبلها الى الجمعة لما في من الاختلاف فان ذم واد
 ان يحضرها وسعى اليها والامام فيها اي الصلاة بطل ظهوره بمجرى سعيه اليها سواء
 ادركها او لا وقالوا لا تبطل حتى يدخل مع الامام لان السعي دون الظاهر فلا ينقضه بعد
 تمامه والجمعة فوقه فنقضه فصار كالمسافر بعد فراغ الامام وله ان السعي الى
 الجمعة من خصائص الجمعة فيترك منزلها في حق انتقاض الظاهر احتياطا لاجل ما في ما بعد
 الفراغ منها لانها ليس بسعي اليها ولا عبادة ومردكها في التشهد او سجود التهور يمتثلها
 لان من ادرك الامام يوم الجمعة صلى معه ما ادركه وبني عليه الجمعة عند ما قوله عليه
 السلام ما ادركتم فصلوا وما فاتكم فاقتضوا وقال محمد ان ادرك معك اكثر الركعة
 الثانية بنى عليها الجمعة وادرك اقلها بنى عليها الظاهر لا يستلزم الامام الخطبة اصلا
 والصلاة ابدا يعني ان لا يستلزم الخطبة لا يجوز اصلا ولا الصلاة ابتداء بل يجوز
 بعد ما حدثت الامام وهذا معنى ما قال في الهداية في كتاب ادب القاضي بخلاف المأموكا
 باقامة الجمعة حيث يستلزم لا تنعكس الفوت لتوقته فكان الامر به اذا نابا بالاشتغال
 وقد قال شراحه يجوز له ان يستلزم لان اداء الجمعة على شرف الفوت لتوقته يوم
 يفوت اداءه بانقضائه فكان الامر به من الخليفة اذا نابا بالاشتغال دالة لكن انما
 يجوز ذلك اذا كان ذلك الغير سمع الخطبة لانها من شرائط افشاء الجمعة ووجوبها
 لان الخطبة والامامة بعديهما من افعال السلاطين كالتقضاء فلم يجز اخير الا بانها فاذا
 لم يوجد لم يجز وتحقيقه ما قلنا شيخ ابو العين في شرح الجامع الكبير لا يجوز استئذان
 القاضي الا اذا فرض السلطان ذلك اليه لانه استيفاء القضاء بالاذن ففي حق ما لم يوثق
 بقوله على ما كان قبل ذلك ويجوز استئذان بعد ما فرض اليه لانه ملك ذلك باذن
 السلطان كما ملك القضاء بنفسه بين الناس واعتبر هذا بالوكيل بالبيع اذا وكل غيره

مطلب كبره المنذر عن الجمعة صلاة الظهر بالجماعة

مطلب المستعجل ان لا يجزئ خيب
 وانظر ان حدث الامام قبل الشروع في الصلاة بوقته فله
 الا ان كان لا يجزئ ذلك المخرج واما اذا حدث بعد الشروع
 في الصلاة فانه يجوز من غير قيد بعد الشروع في الخطبة
 قال في الجوهر ولو سبق له الشروع في الصلاة فله ان يخرج
 رجلا من شهود الخطبة او من شهودها جاز ولو كان الخطيب
 سبقت الحجة قبل الشروع في الصلاة فله ان يخرج رجلا من
 ان كان المأموم شهد الخطبة جاز ولا فان اسره

بخلاف

بخلاف المستعجل حيث كان له ان يعير لالت المنافع تحت على ملكه فيملك ذلك
 من غيره فيلزمه شرعا بحكم الملك بخلاف ما نحن فيه فانه متصرف بحكم الاذن فيملك بقدر
 ما اذن له من غير مشايخنا عن هذا وقالوا من قام مقام غيره لغيره لا يكون له ان
 يقيم غيره مقام نفسه ومن قام مقام غيره لنفسه كان له ان يقيم غيره مقام
 نفسه والفقهاء ما يثبتان قبحه بل يجوز لخطابة النائب بجهنهم الاصل عند عدم
 الاذن كما جاز حكم النائب وتصرف الوكيل عند حضور القاضي والوكيل عند عدم الاذن
 قلنا لا ان مدادها حضور الراي فاذا وجد جاز بخلاف الجمعة اذا تدخل للثري وقاها
 الا اذا اذن اعيا يجوز استئذان في خطبة الا اذا كان ما ذكروا من السلطان لا يستلزم
 يجوز ذلك وهذا مما يجب حفظه فان الناس غافلون بالاذن الاول وجب السعي
 وكره البيع لقوله تعالى اذا فدي للصلوة من يوم الجمعة فاستقوا الى ذكر الله وذكر البيع
 وقيل بالاذن الثاني لان الاول لم يكن في زمن النبي عليه السلام ولا اول اصحابه
 لو توجه عند الثاني لم يتمكن من السنة قبلها ومن استماع الخطبة بل يجزئ عليه
 فوات الجمعة لم يقل وحرم البيع وان قال في الهداية وجوب السعي وحرمته البيع
 لان البيع وقت الاذن جائز ولكنه مكروه كما ذكر في كتب الاصول والفروع
 ولهذا اورد بعض الشراح لفظ اكراهة بدل الحمة ويجزئ الامام اي يصح له
 المنبر حرمة الصلاة والكلام الى تمام الصلاة لم يقل الى تمام الخطبة كالحق في الهداية
 لما صرح به في المحيد وغاية البيان انما يكره من حين خروج الامام الى ان يفزع من الصلاة
 ومن كان في صلاة وان كانت سنة الجمعة يقطع على رأس الركعتين فان صلى ركعة
 ضمن اليها ركعة اخرى وان كان في الثالثة اتم الاذيع فاذا اجلس على المنبر اذن
 بين يديه وشق ان يجلس خطيبين بينهما جلسة قائما طاهرا لانه لا يؤخر النوازل
 واقيم بعد تمامها لا ينبغي ان يصلي غير الخطيب لان الجمعة مع الخطبة كشي واحد فلا
 ينبغي ان يقيمها اثنان وان فعل جاز خطب حتى باذن السلطان وصل الى العجايز
 في الحائز لا يابس بالسفر يومها اذا خرج من عمران البلد قبل خروج الوقت اي وقت
 الظهور لان الجمعة لما تجب في اخر الوقت وهو مسافر فيه القروي اذا دخل المصطفى يوم الجمعة
 ان نوي ان يكس فيه يوم الجمعة يلزم الجمعة وان نوى ان يخرج في ذلك اليوم قبل
 الوقت او بعد لا الجمعة عليه لان في الاول سار كواحد من اهل المصطفى في ذلك اليوم وفي الثاني
 لم يصرفه اذ اقيم المسافر المصطفى للجمعة لانهم لم يبقوا لاقامة خمسة عشر يوما

مطلب تفضيل التقي على غيره

مطلب حرمة الصلاة والكلام عند الخطبة
 وقال لا يابس بالكلام قبل ان يخطب واذن ان
 قبل ان يكس لا يحل لم جوهه وانقلبا في حالته
 جلوسه فقال ابو يوسف يباح فيه الكلام وخالف
 محمد شمشي
 في لغة الامم في اختلاف الامم ان اتفق يوم عيد
 يوم الجمعة قال ابو حنيفة بوجوب الجمعة على اهل البلد
 والقري ايضا وقال عطاء بن رباح لا تسقط الجمعة والظهور
 معا في ذلك اليوم والاصلة بعد العيد
 انتهى

قاله قاضي خان كل بلدة فتحت بالسيف غنوة يخطب الخطيب على منبره بالسيف يرمي
انها فتحت بالسيف فلا رجعت عن الاسلام في الخبايا في ابدى المسلمين يقتلونهم حتى
ترجعوا الى الاسلام وكل بلدة اسلم اهلهما طرعا يخطب الخطيب فيه بالسيف ومدينة
الرسول عليه السلام فتحت بالسيف يخطب الخطيب بالسيف ومكة فتحت بالسيف يخطب بالسيف كذا
في التلخيص

باب العيدين

يجب صلاتها على من تجب عليه الجمعة بشرطها وجوبها رولية عن النبي خيفة وهو لا يصح وما
نقل عن محمد بن يحيى انه عن ابي عبد الله عليه السلام في يوم واحد فالاول سنة والثاني فريضة
ما اول بان وجوبها ثابت بالسنة وسورة الخطبة فانما ليست من شرائط العيد بل سنة وهي
يخالف خطبة الجمعة بان الخطبة لا يصح بدونها بخلاف العيد وبانها في الجمعة منفصلة على
الصلاة بخلاف العيد ولوقوعها في العيد ايضا جان ولا تعاد الخطبة بعد الصلاة كذا في العنانية

وتقدم على صلاة الجنازة اذا اجتمعت وان كان القياس بخلافه وتقدم صلاة الجنازة
على الخطبة كذا في القنية ونذير يوم الفطر لكل قبل الصلاة والاعتساف والاستيان
والخطيب وليس احسن الثياب لان عليه السلام كان يفعل كذلك ويؤمر العقيد ان ياكل
حتى يرجع فياكل من اضيقه وادب الفطرة ثم الخروج الى الجبلانة لقوله عليه السلام
اغفهم عن السيئة في يوم من هذا اليوم وفي التعجيل تفرغ قلب الفقير للصلاة والخروج
اليها سنة وان وسعهم لم يسجد ولا يابس باخراج المنبر اليها في زماننا كذا في الاخبار
ولا يكره جهر في طريقها خلفها ونقل النبي عن ابي جعفر انه قال لا ينبغي ان يسمع العامة
من ذلك لقلة رغبته في الخيرات ولا يشغل قبل صلاته لا عليه السلام لم يفعل ذلك
على الصلاة ولو جاز لعقل تعليم الجوان وقتها ارتفاع الشمس الى الزوال لا عليه السلام
كان يصلي العيد والشمس على قدر نفع او يحرق وروى ان قوما شهدوا قبة الهلاك
بعد الزوال فام عليه السلام بالخروج الى المصلى من الغد ولو جاز لادب الزوال لما اخرجه
بصليهم الامام ركعتين مكبر ومكبر قبل تكبيرات وانما ثلاث في كل ركعة ويؤمل بين
الركعتين يعني ان الامام ركعة لا يفتتح ثم يكبر ثلاثا ثم يكبر ثلاثا ثم يكبر ثلاثا ثم
وسورة ثم يكبر للركوع فانما قام الى الثانية يقرأ الفاتحة وسورة او لا ثم يكبر ثلاثا ثم

لان قوله اشهدوا
بكوني المرسل لا بعد الزوال
ومرور الوقت في
الصلوة
يفسدها كما في
الجمعة بوجه

يكبر للركوع

تقدم صلاة العيد على الجنازة اذا اجتمعت
وتقدم الجنازة على الخطبة كذا في القنية
قاله القاضى خان كل بلدة اذا افتتحت
المؤمنون وغيرهم من التكبير في الصلاة
الى ما بعد الصبح فما رايت له احد
عاما المشايخ على كراهة التفتل قبلها في المصلى والبيت رويها
في المصلى خاصة لما في الكتب من فعله ففعله في المصلى
صلى الله عليه وسلم خرج فسلم في المصلى على من كان في المصلى
بعد ما ذكر ان النبي صلى الله عليه وسلم فعله في المصلى على من كان في المصلى
وبعد النبي بعد الصلاة محمد بن عبد الله بن عباس عن
ابا محمد بن يحيى عن النبي صلى الله عليه وسلم في المصلى على من كان في المصلى
الى مسجد الجندى قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في المصلى
وسلم لا يصلي قبل العيد شيئا فانما جمع الى صلاة العيد

ثم يكبر للركوع ورفع يديه في الزوال لقوله عليه السلام لا يرفع الايدي الا في سبع مواطن
وذكر منها تكبيرات الاعياد ويسكت بين كل تكبيرتين مقدار ثلاث تسبيحات لانها مقام
يجمع عظيم وبالمولات يشبهه على من كان بعيدا ويخطب بعدها خطبتين اية عليه
السلام فعل ذلك بخلاف الجمعة فان الخطبة فيها قبل الصلاة لانها شرطها والشم يقيم
يعتم فيها احكام الفطرة لانها شرعت لاجلها فان قيل قد سبق ان المندوب اداء الفطرة
قبل الخروج الى الجبلانة وادها قبل العلم محال والخطبة ليست الا بعد الخروج اليها فيين
الكل من تناف لانما في لان مندوبية تقديم الفطرة على الخروج لانما في جواز تأخيرها
عن الخروج فجاز ان لا يعلم بمسألة خارجين كيفية اداها فيفيد التعليم بالنظر اليه فانه مع
الامام لا يعنى يعني ان الامام صلاتها مع جماعة وفات بعض الناس لا يقصها في الوقت
وبعد بصيغة تكبيرها صلاة العيد لم تعرف قبة الا بشرايط لا يتم بالمندوب وقوله عز وجل
الى الغدا اي تؤخر صلاة عيد الفطر الى الغدا اذ منع من اقامتها عند بان غم عليهم الهلاك
وشهد عند الامام بالهدول بعد الزوال اوقبله حيث لا يمكن جمع الناس قبل الزوال او
صلاتها في يوم غيم وظهورها وقت بعد الزوال فقط اي لا تؤخرها ما بعد الزوال لان
فيها ان لا تقضى الجمعة الا اذا تركها بما رويناه من تأخيرها عليه السلام الى الغدا ولم يرو
تأخيرها الى ما بعد الغدا فحق على الامم والاحكام المذكورة في الفطر هي الاحكام في الاضحية
لكن فيه الاضحية جاز تأخيرها الى صلاة الاضحية في الثالث ايام الضحى ما عدا التكبير وجاز تأخيرها
الى الثالث بها احدى يدونها اي الكراهة فانها موقوفة بوقت الاضحية فيجوز هدام وقتها
باقيا والنجوى بعد خروجها لانها لا تقضى والعذر هنا في الكراهة وفي الفطر للجواز حتى
تواخرها الى الضحى ما عدا التكبير لم يجز ولكن فيه نذير تأخيرها لاكل غيرها عن الصلاة بخلاف
الفطر وفيه يكبر بصيغة الجهر في الطريق بخلاف الفطر وفيه يعلم الامام في الخطبة
تكبير التثنية والاضحية بخلاف الفطر والتثنية وهو ان يجتمع الناس يوم عرفة في موضع
تسبها بالمواقفين في العرفات ليس بشي وعن ابي يوسف وحج في غير طريق الاصول
لانها لا تكبر والتثنية هو الاول ويجب تكبير التثنية في كل ركعة واذا ذكر الله في اداء
معدوبات والتثنية في الفطرة لقد يد اللحم وعن الحليل التكبير في الاضحية فليس
التسمية بتكبير التثنية وقعت على قولها لان شيئا من التكبير يقع في ايام التثنية
عنده كليا في ويجوز ان يقال باعتبار القرب اخذ اسم ايام التثنية وهي الثلاثا بعد
يوم النحر واما يوم النحر يوم العيد ويومان بعد فالاول من الاربعه نحو يوم التثنية والرابع

هذا التقدير ليس بمرور وقد ذكر في التلخيص
وفي فتاوى قاضي خان ومن خرج الى الجبلانة فسلم اليك الامام في شئ من الصلاة
ان شاء انظر اليه وان شاء صلا ولم يسمع في الصلاة والافضل ان يصلي اربعا فتكبر لصلوة
الضحية لما روي عن ابي سعيد بن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ان من صلى ركعتين
يقع في الاولى سبع اسماء الله العظيمة والاضحية في الثانية تسعة والعيد في الثالثة اربع ركعات
ان الغنم في الرابعة والضحى روي في ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
وعند جليله وثنا جليله انهم اختاروا
فانما الجهر في التكبير في جليله والاضحية في جليله
وليفعل التكبير انما التثنية في المصلى في جليله وفي جليله في جليله
واما في جليله الامام في الركوع عند الجليل وعند ما يشغل بالتكبير
ان ياتي بالتكبيرات ويدرك الركوع عند الجليل وعند ما يشغل بالتكبير
ركوع وشغل بتسبيحات الركوع بل يرفع يديه قال الحنفية في الركوع فانه يرفع
فاذا قلنا بكبر في الركوع بعد ما ادى بعض التكبيرات فانه يرفع
ولو رفع الامام راسه بعد ما ادى بعض التكبيرات فانه يرفع
راسه ويتابع الامام ويسقط عنه باقي التكبيرات لان
متابعة الامام واجبة جوهرة

تشرىق بلونجر والاشنان في تشرىق والتكبير قول الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله
والله اكبر الله اكبر ولله الحمد اصل ذلك ما روي ان جبريل عليه السلام لما جاء بالقرآن
خاف العجلة على ابراهيم عليه السلام فقال عليه السلام الله اكبر الله اكبر فما رآه ابراهيم
عليه السلام قال لا اله الا الله والله اكبر فما علمه اسمعيل الفداء قاله الله اكبر والله
الحمد في الاخيرين واجبا فمرة بان يقول ما نقلناه من قوله الى اخره فمرة وهو
احترار عن قولنا في فان تكبيره عنده ثلاث مرات الله اكبر ولا يزيد عليها وكذا في
التهليل بعد قولان من جبريل يوم عرفه ثلاثا بين علمائنا فيه لاتفاق كبار الصحابة
عليه الى عصر العبد فيك التكبير عقب ثمان صلوات فورا متعلق بجبريل عقب فرض بقول
يتبع البناء فخرج بالفرض النوافل وصدقة العبد اذ خرج من التكبير في الجملة
مستحبة خرج بجماعة النساء انهم يكن معهم رجل اذ لا تكبير فيها ايضا على امام مقيم
فلا تجب على المنفرد ولا امام مسافر وامرأة ومن اهل القرى والمغازر وعلى من حضر
او فرقى او امرأة او امرأة مسافرا او مقيما في المراءى لقرى الى عصر يوم الخميس من يوم
كان المصلي رجلا وامرأة مسافرا او مقيما في المراءى لقرى الى عصر يوم الخميس من يوم
عرفه وهو ثلاث عشرة من ذي الحجة الذي هو التشرى وليس بخير وبما اى بالتكبير في الصلاة
لوقت وعدم الاقتصار الى عصر يوم الخميس لان احتياكا في باب العبادات ولا بد من
المؤتم وان ترك الامام لا يؤدي بعد الصلاة اليها فلم يكن الامام فيه حتما كسيرة التاروق
بخلاف سجود التوبة يؤدي في الصلاة ويكبر السجود لانه مفقود بحركته لا يكبر مع الامام
بل عقب القضاء او قضا ما فات منه يعلم حاله ان حق كانه كان خلف الامام بالتمام والله اعلم

باب صلاة الكسوف

امام الجمعة واما من السلطان اى من امر السلطان ان يصلى هذه الصلاة يصلى بالناس
عند الكسوف ويكبر في كل ركعة ركعتين كالنفل اى على هيئة النفل بلا اذان ولا اقامة ولا
لحجر ولا خطبة ويكبر في كل ركعة وعند الشافعي ركعتين فيه ويطول القراءة فيها اى
الركعتين وبعد ما يدعى الامام حتى ينجلي الشمس وان لم يحضر اى الامام واما من السلطان
صلوات فردى كالكسوف والريج الشديد والظلمة الهائلة والفرح بالخوف الغالب من
العقوبات والله اعلم

باب الاستسقاء

روى الامام احمد بن حنبل في مسنده عن النبي صلى الله عليه وسلم ان من اعظم ما يضر الناس
ان لا يكون فيهم رجل يصلي في كل ركعة ركعتين كركعتي النفل اى على هيئة النفل بلا اذان ولا اقامة ولا
لحجر ولا خطبة ويكبر في كل ركعة وعند الشافعي ركعتين فيه ويطول القراءة فيها اى
الركعتين وبعد ما يدعى الامام حتى ينجلي الشمس وان لم يحضر اى الامام واما من السلطان
صلوات فردى كالكسوف والريج الشديد والظلمة الهائلة والفرح بالخوف الغالب من
العقوبات والله اعلم

هذا باب جامع اصحابنا ائمة النفل فيها اشرفها

باب الاستسقاء

الجماعة فيه ولا خطبة بل هو دعاء واستغفار لقول تع استغفروا ليكم ان كان غفار راسل
السما عليكم منكم اى حيث جعله سببا لارسال السماء اى الغيث فان صلوا فردى جاز ولا يقرب
في رايه حتى يقرب الامام فيه رداء دون الوقوف وعن ابى يوسف وبيان وحقيقة قلبه
ان كان من بعد ان يجعل علاه اسفله واسفله اعلاه وان كان مدقلا اى جبر ان يجعل
اليمين اليسر ولا يسر يمين ولا يحضر في لانه لا تستنزل الرحمة ولا ما ينزل عليهم العذاب واللعن
ويخرجون ثلاثة ايام متتابعين لانها ضربت لادلاء الاعذار وخرج من صلاة في ثياب
خلق غيبلة او مرقعة مثلكين متواضعين خاشعين لله تعالى ناكسى رؤسهم و
يقدمون الصدقة في كل يوم قبل خروجهم وقد قرءوا التوبة ورد والمظالم وقيل لاصلا
فيه قال في الخصة لاصلاة في الاستسقاء في ظاهر الرواية والله اعلم

باب صلاة الخوف

لم يجوزها ابو يوسف بعد عليه السلام لانها اما شرعت بخوف القتل اى من فضيلة الملاقاة
خلف النبي عليه السلام وبما المعنى الغنى بعد وجوبها لان القضاة رضي الله عنهم
اقاموا بعده وسببا للخوف وهو تحقق بعد فاذا اخيف من علة او من سبع حاضرين
اشارة الى ما قلنا الخوف الذي يجوز الصلاة على الوجه الذي قلنا اذا كان العدو قريب
منهم بطريق الحقيقة ومقابلتهم فاما اذا كانوا بعد منهم وظنوا عدمه وانما رآوا
سوادا او جبالا فصلوا صلاة الخوف فظهر ذلك ثم يجوز صلواتهم جعل الامام صلاة
بازاء الخوف صلى باخرى ركعة لو كان من فرأى او في الفجر او الجمعة والعبدان وصلى
ركعتين لو كان مقيما وفي غير الشرائع هكذا في ليننا اول صلاة المغرب فان حكمها حكم
الرباعي وصلى الى الخوف وجاء الاخرى وصلى بها ايق من الركعتين في الرباعي
وركعة في الثلاثي وسلم كمام وحده وهما كاهن هذه الطائفة اليه الى الخوف وجاءت
اي طائفة الاولى واتفق صلواتهم بلا قرأته وسلموا لا تتم لاقصافهم خلف الامام ثم جاء
الاخرى واتفق صلواتهم بقرأة لا تتم مسبقون وان اشتد خوفهم صلوا ركعتا فردى بلا اتمام

وان كان قبالا يجعل الطائفة خارجا والظلمة لا تخلو قوت
الا اى ان اتم قبلان تجوز ولا تصفون فان لهم ان ينفذوا استسقاءا ولو كان الامام
والقعة مسافرا في بلاد كان الامام مسافرا مع مقيمين على الطائفة الاولى كقعة وسجدة
لا تصفون ولا تاتى كذا لا غير فيصلى ركعتين ركعات في صلاة لا تتم
في الامام الاولى ركعتين وبالثانية ركعتين لانه اذا كان مقبلا تصبر صلاة ركعتين
اربع التبعية بوجوبها بختار

ويصل في الخوف كالسجدة في ركعتين وبالثانية ركعتين كركعتي النفل اى على هيئة النفل بلا اذان ولا اقامة ولا
لحجر ولا خطبة ويكبر في كل ركعة ركعتين كالنفل اى على هيئة النفل بلا اذان ولا اقامة ولا
لحجر ولا خطبة ويكبر في كل ركعة وعند الشافعي ركعتين فيه ويطول القراءة فيها اى
الركعتين وبعد ما يدعى الامام حتى ينجلي الشمس وان لم يحضر اى الامام واما من السلطان
صلوات فردى كالكسوف والريج الشديد والظلمة الهائلة والفرح بالخوف الغالب من
العقوبات والله اعلم

الى جهة قدرتهم فان قدروا على توجه القبلة توجهوا اليها لا قالوا ما يقدر الله على ان يجهد اليه وتقدس صلواتهم بالقبلة والشعير والركوب لا عمل كثير والله اعلم

باب الصلاة في الكعبة

صح فيها النفل وفاقا والفرض خذ قال الشافعي منفردا وبجاءه وان اختلف وجوبهم الا ان قفاه الى وجه الامام فانه لا يجوز ان تقدم على امامه ومن سواه لم يقيم وتوجه القبلة كذا لو تحلقوا اي متوجهين صلاتهم فيها ولو كان بعضهم قد اتم الامام فبقا بوجهه اليه اقتدوا من الجوانب وبعضهم اقرب اليها اي الكعبة من الامام جاز اقتداؤه بها الا ان في جانبه لتقدم على الامام بخلافه من في جانبه اخرا لا خلف الامام حكاه فان نظرنا في الكعبة من الامام اقتدوا من خارجها امام والباب مفتوح جاز اقتداؤهم لان وفي الامام فيها وبها مفتوح وكوفهم في الحجاب في سائر الجهات وكهت الصلاة فوقها وان جازت لا نرى في

باب سجود السجدة والشك

ويجب اي السجود وقيل بين والصحيح الاول بعد تسليمين اخذوا صاحب التلخيص والائمة والامام ابو البشر والامام طه بن الحسين او تسليمه اختاره صاحب الكافي وفيه السلام وشيخ الاسلام خوله زاده وصاحب الايضاح قال تاج الشريعة في شرح التهذيب ذكر شمس الائمة انه ليس تسليمتين وهو لا يسمع لان قول الجاهل الصائبة كعبه وعليه ابن مسعود وجمهور العلماء والاخذ برواية صاحب كنفه كانوا قريبين من رسول الله صلى الله عليه وسلم والرواية الاخرى عن عائشة رضي الله عنها وسهل بن سعد رضي الله عندهما وعائشة كانت في صف النساء وسهل بن سعد كل من الصبيان فيحملها لم يسجد التسليم الثانية لانه عليه السلام كان يسجد الثانية اخفض من الاولى وهذا هو لوط في الكتب للشهيد وسواء كلام الفريقين يدل على ان القولين للامام الاعظم وفي الجمع نسب الثاني الى محمد والاول اليها وما وجدته في كتاب الامام في صاحبها من الاربعة بقول وعليه قولها يناسب ما قيل المختار المنفرد تسليمتان وللامام تسليمة لانه ان تسليمتين رقيبتا تنقض بعض الجماعة بما ينافي الصلاة بسجدة فانما يجب وتشهد وسلام يمينا ويسارا بترك واجب سهوا

مطالع عليه السلام كان يسجد الثانية اخفض من الاولى
اي ينجي سجدتي اوله من صحتها اشبه وندر

اذ في العود يا ثم ولا يجب سجدة ركوع عند القرائة فان تقديما على الركوع واجب لا فرض خذ قال الشافعي اما تقديما للقيام على الركوع والركوع على السجود ففرض كما سبق تحقيقه في باب صفة الصلاة بما لا ينافي غيره وتأخير القيام الى الثالثة بزيادة على التسليم قبل السجدة والصحيح يقتضي ما يؤيد في ركوعين فان الاقتصار على الواحد واجب في الزيادة عليه تركه والحج فيه بالخاف وعكسه واختلفوا في مقداره والاصح قدر ما يحيط بالصلاة في الفصلين وترك القعود الاول وسائر العرجات المذكورة في باب صفة الصلوة وتكررت ترك الواجب يعني بسجدة واحدة على تقدير ترك ترك الواجب على منفرد متعلق يجب وعلى مقتضى سهوا امامه ان يسجد امامه وان لم يسجد لم يسجد للمؤمن بخلاف تكبير الشريك كما في باب لا يسهو اي لا يجزئ على المنفرد بسهوا ان يسجد وحده خالف امامه وان يسجد مع الامام انقلب الامام اقتداء ويصلي على النبي عليه السلام في التسليم الثاني والا حوط التصليته فيها اي التسليم الثاني في الظهر بين السجدة بسجدة مع امامه وان كان سهوا ففاته غير ثم يقضي ما فات والاولى ان لا يقدر قبل سجدة الامام ولما قام قبل سجدة فعله ان يعود ليسجد معه ان لم يقدر الركعة بالسجدة وان قديها بالامام ولو سجد في اي فيما يقضي سجدة ثانية لهذا السهوا لا الاحتياط بجعله بسجدة السهوا بسهوا امامه بان سجد في حاله فلهما في اذها الى الوضوء بالثانية للتحقق خلفه سجد عن القعود الاول في ذوات الاربع او الثالث من الفرض احتراز برعن الفعل الثالثة القعدة الاولى منه كالقعدة الثانية من الفرض حتى يعود اليها بالجملة وان لم يبق قائما وذكر اي القعود الاول وهو اليه اي القعود اقرب بان لم يرفع ركبتيه عاد ولا سهوا لا قام وسجد للسهو وقيل يعود الى القعود ما لم يستقوا ثم وهو لا يصح كانه في الرابع وان سجد عن الاخير حتى قام الى الخامسة في الرابعة والرابعة في الثالثة والثالثة في الثانية عاد ما لم يسجد لان في صلاح صلاته ومكنته ذلك لان ما دون الركعة من الفرض وسجد للسهو لانه اخر فرضا وان سجد ترتب بقوله ما لم يسجد صار فرضا نقلا وضمت في الرابع ركعة سادسة ان شاء الله تعالى لانه لم يشرع فيه مقصدا فلم يجب عليه تمامه وفي الثالث الصائبة اربع لا يحتاج الى الضم اذ الركعات الثلاث بفتح الرابعة اليها تحوالت الى الفعل فحصلت الصلاة التامة وفي الثانية الصائبة ثلاث وهو الفجر لا يفتقر بركعة ثالثة لان الفعل بعد طلوع الفجر اكثر من سنة الفجر مكرره وان قعد الاخير عطف على قوله وان سجد عن الاخير ثم قام سهوا ولم يسجد عاد وسلم

الا ان يسجد الخامسة والرابعة في الثلاثي فيتم فيها توحيد القعدة الاخيرة
 ويضم سادسة في الرابع ولم يقل هذا ان شاء كما قال في الاول مع ان لو قطع لاقضاء في
 الصورين ان ضم السادسة هنا كذا من غيرها هناك لان فرضه قد تم هناك بتأخير
 السلام بحسب سجدة السهو ولو قطعها بين الركعتين بان لا يسجد للسهو ثم ترك الوجب
 ولو جلس من القيام وسجد للسهو لم يؤد سجود السهو على الوجه المسمى والبدن يضم
 سادسة ويجلس على الركعتين ويسجد للسهو بخلاف المسئلة الاولى فان الفريضة تمت
 لم يبق ليحتاج الى تدارك نقصانها ولو عجز اشارة الى ضعف ما قيل لا يضم في العمدة
 التفضل بعدها وقيل يضم لان هذا ليس بمقصود والهي عن التفضل بعد المعصية والتأويل المقصود
 فلا يكره بدونها وهو عن سنة الاصح كذا في الزيلعي ويضم خامسة في الثالث في السجدة ركعتان
 في الصورين تغل وان لم ينفذ الظهر والعشا والمغرب لانه مواظبة النبي عليه السلام عليها
 كانت بحسب مبداءه ويسجد عطف على قوله ويضم للسهو بناخيه السلام ومقتضى فيها
 اي الركعتين الزائدتين في الصورين صلواتها بتعبئة الامام وقضاها ان افسد لانه شاع
 قصدا وفي الخبر الصائغ ان لا يفسد ركعة التفضل بعد ركعة طمأنينة العصر
 بكرة بعد اذا شاع بالقعدة لا قبله مطلقا لما في غم من بيان حال الفرض بالتفضل الى السهو في
 القعدة اذ بيان حال التفضل فيه تيمنا للاقسام فقال ترك القعدة الاولى في التفضل يسجد
 ولم يفسد وكان القياس ان يفسد وهو قول زفر ورواية عن حماد في الاستحسان
 لا يفسد ويجوز سجدة السهو ثم كما ساءها لان القطوع كما شاع ركعتين شاع اربعا ايضا
 فاذا ترك القعدة وقام الى الشفع الثاني امكننا ان نجعل لكل صلاة واحدة وفي الركعة
 من ذوات الاربع لا يفيض الى القعدة الاخيرة وهي قعدة الختم والتحمل كما في الظهر بخلاف
 صلاة الفجر لانها شرعت ركعتين لا غير ويضم الشفع الثاني لا يصح لكل صلاة واحدة
 وهو الفقير وهو ان القعدة الاخيرة ليست من الاركان ولكنها فرضت للختم لان ختم
 المفروض فرضي ولا يمكن القعدة الاولى فرضا فاذا اقام الى الثالثة منها صارت الصلاة
 من ذوات الاربع فلم يكن القعدة الاولى ختم فلم يبق فرضا كما في الفرض كذا في مذهب
 الدراية تنفل ركعتين وسجد للسهو لا ينبغي اي يصلي بهذه التسمية صلاة
 بلا تجديد تحريم لان سجود السهو وقع في خلال الصلاة ولو بني صحيح لمقاء التحريم
 ولكن اعاده اي سجود السهو لان ما في سجود السهو وقع في خلال الصلاة فلا يعتد به
 سلام من عليه السهو بخبره موقوفا لا قطعاً حتى يصح الاقتداء به ويطلب وضوءه

من ترك القعدة الاولى في التفضل يسجد
 ولم يفسد

بالقعدة

في حقيقتها

بالقعدة وبصرفه اربعا بنية الاقامة ان يسجد شرط لقوله يصح ولا اي وان لم
 يسجد فلا يرتب عليه الاحكام المذكورة وسلامه اي سلام من عليه السهو لقطع اي بنية
 قطع الصلاة لا يقطع لان نيته لتغيير الاستدعاء فيلغوا كما لو نوى الظهر سجد على غير
 يسجد للسهو لمقاء التحريم بخلاف ما اذا سلم وهو ذكر للتحريم الصلوية حيث يفسد
 صلاته والفرق ان سجود السهو يؤتي بر في حرمة الصلاة وهي باقية والصلوية يؤتي
 بها في حشيتها وقد بطلت بالسلام ما لم يتحول عن القبلة او يتكلم فانهما يبطلان التحريم
 وقيل لا يقطع بالتحويل ما لم يتكلم ولم يخرج من المسجد والاصل ان يسجد قبل ان
 يتكلم ويخرج وان مشى والخبر عن القبلة وبه قال بعض المشايخ كذا في النهاية مصلى
 الظهر سلم على الركعتين يتقدم الاتمام اي توهم انما اتمها اي اتم الظهر اربعا وسجد للسهو
 لما روي عليه السلام فعل كذا في ذلك بخلاف ما لو سلم على من اتم مسافرا وانها الجمعة وكان
 المصلي قريب العهد بالسلام وظن ان الظهر ركعتان او كان في الغشاء فظن انها
 التراويح حيث تبطل صلاته في جميع هذه الصور لانه سلم عمدا لا يسجد للسهو في الجمعة
 والعيدين شاع من ليس بالشك عادت وقيل في عبارة الفقهاء شك اقل مرة في الحكم
 مضاهات الشك ليس بعادة لانه لم يشك في عمره قط انه لم صلى متعلق بالشك
 استأنف وان كثر الشك على بالظن وان لم يغلب ظنه اخذ بالاقول وقول في كل ما
 ظنه اخرها الى الصلاة شك فيها اي صلاته تفك في ذلك حتى يتيقن ان طالع تفكره
 قد ما يمكن اذ ركعتان الصلاة وجبت السجدة عليه ولو لم يكن طوله تفكره ذلك
 القعدة لمكان روية لا تجب التيممة لان الفسك الطويل متاخر لا يركن عن مواضعها
 والفكر قبل ما لا يمكن الاحتراز عنه فجعل كأن لم يكن كذا في تحفة الفقهاء والله اعلم

باب تسجد الثلاث

تجزئ تسجدة عند يوسف وفي رواية عن الامام وقرآن عند محمد وفي رواية عنه كذا في
 العناية بسجدة فاعل يجب فيها اي في تلك السجدة تسبيح السجود يعني سبحان رب الاعلى
 بشروط الصلاة وقد تقدمت بين تكبيرتين متعلق بسجدة بالرفع يعني ان من
 الاد سجودها كبر وفي رفع يديه وسجد ثم كبر ورفع رأسه اعتبارا بسجدة الصلاة وهو
 للروي عن ابن مسعود رضي الله عنه ولا يشهد ولا سلام لان ذلك للتجمل وهو ليس بشيء

لا يسجد للسهو في الجمعة والعيد

التجزئة وعرفت هنا على من تداوى متعلق بيب وتوابعه سبعة ذكرهم قاضيان من الراج
 عشرة المرفوعة وهي في آخره اعراف وفي الرعد والنخل وبنو اسرائيل ومريم واولي الحج
 ولقرقان والنمل والتم السيرة وص وحج السيرة والشم والشفق وقرأ من بيان لمن
 فخر على من يبنى اذ لا اية السيرة من ثلثه الصلاة اداة وقضاء وجب عليها السجود
 فيجب على الاصم اذا نال لانه اهل الاداء والقضاء والجنب والمجنون والسكران اذا نال لانهم
 اهل للقضاء لا يحل الكافر والمجنون والصبي والمجانن والنفساء لانهم ليسوا اهل لها ان
 سمعها عطف على قوله تعالى اية وان لم يقصد اى السماع فهم اولى بغيره اذ اخبر الله تعالى
 اية السيرة ذكره قاضي خان ممن ذكر متعلق بسمعها ومن ذكر هو الاصم الى اخره وسمع
 من النائم قل قاضي خان وان سمعها من نائم اختلف فيه والشيخ المصنف لا على من
 سمعها من الطير والجنون المطبق والصدى والموتى لعدم اهليتهم للقرآن فالقرآن منهم
 كاد قراءة والمسمع كل سمع اما الثلثة الاولى فظاهره واما الرابع فاد الموتى محجور
 عن القراءة لئلا يقر في الامام عليه وقصر المحجور الحكم له بخلاف الجنب والمجانن
 ونحوهما لانهم منتهون والنفى غير المحجور في تخصيص الجامع الكبير المسموع من الموتى
 كهم من الجنون والطير والصدى لا يوجب شيئا وقاضى خان يجب على من تجب عليه الصلاة اذا
 قرأ آية السيرة وسمعها ممن تجب عليه الصلاة او الجنب بحجب او نفاس او جنون او كفر
 او صغر وبنيها مخالفة ظاهرة في حق الجنون اقول **وجو** التوفيق ان مراد قاضي خان
 بالجنون المجنون غير المطبق ومراد صاحب التلخيص المجنون المطبق يؤتية ما نقله الزاهد
 عن النوادر ان الجنون اذا قصر فكان يوما وليمة او قل نذرته تلاها او سمعها تحقيق
 ان الجنون على ثلثة مراتب قاصر كما مر وكما غير مطبق وهو الذي يكون اكثر من ذلك لكنه قد يزل
 وكامل مطبق وهو الذي لا يزل والاشخاص ايضا بالنظر الى سيرة التلاوة على ثلاث مراتب
 احدها من يلزم بتلاوته عليه وسماعها منه على غيره سيرة ومنه الجنون القاصر وهو المذكور
 في النوادر وثانيها من لا يلزم بتلاوته عليه سيرة لكن يلزم بسماعها منه على غيره ومنه
 الجنون الكامل غير المطبق وهو الذي ذكره قاضي خان وثالثها من لا يلزم بتلاوته على غيره
 ولا غيره بالسماع منه وهو الذي ذكره صاحب التلخيص هذا ما تيسر لي في هذا المقام بعون
 الله الملك اللطيف المحيى لهم لهم القصاب واليه المرجع والمآب ويؤدى اى سجود التلاوة
 ركوع وسجود غير ركوع الصلاة وسجودها كائين في الصلاة كما اى التلاوة ويؤدى
 ركوع الصلاة اذا كان الركوع على القوب اى عقيب قراءة الآية ان نفاها اى الركوع وسجود

من الجنون قاصر وكامل غير مطبق وكامل مطبق

التلاوة

التلاوة ويؤدى ايضا بسجودها اى الصلاة كذلك اى على الفور وان لم يبق يعني لو نالها في
 صلاته ان شاء ركع لها وان شاء سجد ثم قام فقرأ الان المقصود من السيرة اظهار الخشوع
 للمعبود وذلك يحصل بالركوع ايضا ويتأدى بالسيرة الصلابة لانها توافقها من كل وجه
 كذا في المحيط وقال في الخلاصة اجعل على ان سجدة التلاوة نداءى سجدة الصلاة وان لم
 ينو التلاوة واختلفوا في الركوع قال الشيخ الامام المعروف بخلافه انه لا يندرك ركوع من السيرة
 حتى ينوي عن التلاوة فمن عليه سجدة بسيرة التلاوة بنية الامام وان لم يسمع لا تراحم
 متابعه ولو نال التلاوة لم يسجد اى الامام والموتى لما عرفت ان الموتى محجور ولا حكم لفعلا
 اصلا اى في الصلاة ولا بعدا بخلاف الخارج من الصلاة اذ سمع من الموتى حيث يجب
 عليها ان تجتنب في حق المصلين فالرديد وهم سمع السيرة اية من غير ان يسجد فيها لانها
 ليست بصلاة تامة لان سماعهم هذه السيرة ليست من افعال الصلاة بل يسجد بعدها اى
 الصلاة لتتحقق سببها ولو سجد فيها لم يجز لانها من غير ادخال اليدين من الصلاة فيها وقد
 وجبت السيرة كاملة بسبب خارج الصلاة فلولا ذلك في واقعنا لا يخرج من غير الصلاة
 بالعادة اى السجود دونها اى الصلاة لان سجدة السيرة لا ينافى احرام الصلاة سمع رجل
 من امام ليس هو معه في الصلاة ولم يركعها اولا او ايتهم بها في ركعة اخرى سجد خارجا
 اى خارج الصلاة لوجود السبب وعدم الاداء وان ايتهم فيها اى في الركعة التي سمعها فيها قبل
 سجود امامه لم يسجد معه لانها لو لم يكن سمعها سجد معها كما مر فيها اولى وان ايتهم فيها بعد
 اى بعد سجود امامه لا يسجد مطلقا لحي في الصلاة ولا خارجا لانها صار من كمالها بادران
 تلك الركعة وسجد معها الصلاة لا يقضى خارجا عنها لانها صار من كمالها بادران
 بالنافق لم يقل وسجدة وجبت في الصلاة احترازا عما وجبت فيها وحل اداها خارجا كما اذا
 سمع المصلي من ليس معه او سمع من امله واقضى بها في ركعة اخرى تلا خارجا اى الصلاة
 فليس رعا في ركعة اخرى لانه اذا سجد قبل الصلاة لا يقع عما وجبت في الصلاة وان لم
 يسجد رعا لا كفترا واحدة لان الصلاة تامة استتبع غيرها وان لم يتجدد المجلس كمن كثرها في
 مجلس حيث كفت واحدة سئل قل مرتين ثم سجدا فقرأ او سجدا ثم قلها في ذلك المجلس
 لا مجلسين فان تكررها فيها بوجوب سجدين ولو بدلهما اى قرأ الآية الاولى ولها اية اخرى
 في مجلسين لم يكن واحدة بل وجبت سجدة لكل الاصل ان منى السيرة على التلاوة دفع الحج
 وهو تداخل في السبب الحكم وهو ايق بالواجبات لا احتياط والثاني بالعقوبات لاطهان
 كرم صاحب الشرع وان كان التلاوة عندئذ المجلس كونه جامعا للمنفقات فاذا اختلف

سجدة لحملها الصلاة لا تقضى خارجا

سجدة في مجلس كفت سجدة واحدة

عاد الحكم الى اصل واسد الثوب والاشغال من غصن الى غصن تهديس لوجع الاختلاف
 حقيقة وعدم الجامع حكما بخلاف زوايا السجد والبيت فانها في حكم مكان واحد بدليل
 صحة الافتداء لا الفعل القليل يعني انه ليس بتبديل كقيام حيث كفت سجدة واحدة سواء وقعت
 بعد الفعل كان تار فقام ثم ثنى فيجوز اقبله كان تارها فثني ثم قام فثني ومثني خطوة او
 سطوتين وكل ثنية لو قمتين وشرب شربة ماء وتكلم بكلام يسير ونحوها اما
 يتبدل بالجلس كالفعل ولا تكاء والركوب والنزول بخلاف ما اذا تار سجدة اخرى او
 ثنى بوضع ثني كسبي خطوات فانها لا تكفي كرها كباكونه غير من تكره السجدة لان
 سائر الدابة مضاف الى ركبتها حتى يجلس ضمان ما التفت اليه فاعبره مكان الارض لانهم
 الدابة وانما قل غير من لان حرمة الصلاة تجعل المكنة مكان واحد ولو لا ما صحت
 صلاته اذ اختلف المكان يمنع صحتها وفعلها وكيفية او كعتين لا يعني لو كرر في ذلك
 لا يتكرر السجدة وانما تكفي في الصلاة لان الفلك كالكبت لا يجليها لا يضاف اليه
 قال الله تعالى وجوبهم ولو كرر المصلي في ركعة ففقد سجدة قياسا واستحسانا لا اتحاد
 المجلس ولو في ركعتين فذلك عند الجوسف تبدل مجلس السامع لا التالي بوجوب سجدة
 اخرى عليها اى السامع لا عكسه اى تبدل مجلس التالي لا بوجوب سجدة اخرى على السامع
 ولا يرفع السامع رأسه قبل التالي لان كالمأمم له وكذا قراءة امام يخاف ان يكره الامام
 ان يقرأها في صلاة يخاف فيها لانه يؤذي الى اشتباه الامر على القوم الا ان ينوي في ركوعه
 على القوم وكذا ايضا ترك ايتهام وقراءة الباقي لانه يهمل الاستكفاف عنها والقرار عن لزوم
 السجدة عليه ونكسب ضم اية او كفى اليها ففعلوا ثم انفسوا وخافوا هاهن السامع شفق
 عليه والقيام ثم السجود روى عن عائشة رضي الله عنها واثبات الخور فيه المحل ن

باب الخسائر

جمع جنائز وهي بالفتحة الميمت والكسر التيسير سنن توجيه المختص اى من حفر الميت
 الى القبلة على شق الامم اعتبارا بحال الوضع في القبر لانه اشرف عليه وجزا الاستلقاء وقدمه
 اليها اى القبلة لانه ليس بتمتع الروح والاول هو التمتع ويرفع رأسه قليلا ليسير وجهه
 الى القبلة لا السماء ويلقن بذكر الشهادتين عند ان الاولى لا تقبل بدون الثانية ولا
 يؤمر بها بخافة ان يتفجر ويردها ويعود مرة يشد الحيا ويغض عناه وبذلك جرت العادة

ارادوا

وفي حديث

وفي حديثه فيستحسن ولا يئس باعلام الناس مؤتمرا ويجعل في تحميمه فيوضع على تحت
 حجر فيمرا الكفنه لما فيه من تعظيم الميت واختيار الوقت لقوله عليه السلام الله عز وجل يحب الموتير
 ويجوز عن ثيابه وليس عورة الغليظة وقيل طلقا وبوضا بار مضطضا واستنشاقي
 ليعذر اخراج الماء ويصب عليه ماء مغلي يسير ويحترق وهو الاثنان مبالغة في
 التنظيف ولا اى وان لم يوجد ماء كذلك في الصاى يصيب عليها ماء خالص لمصلا اصل
 المقصود ونفس لاسه وحيتما بالخطي لانه البع في استخراج الوسخ وان لم يوجد الماء
 ونحوه ثم يصطح على يسان ليكن البداية بجانب يمينه ونفس بالماء والسدر حتى يصل
 الماء الى ما يلي تحت منتهى ثم يصطح على يمينه كذلك اعلى حتى يصل الماء الى ما يلي تحت منتهى
 ثم يجلسه الى العاقل الميت من ثنية الميت الخلف ويسبح بطنه بلين تحريك عن تلويث
 الكفن والخارج كغسل وتغسله بالعباد وكذا وحسوف لان الغسل عرف بالنض وقد حصل
 مرة ثم ينشف بثوب لانه لا يتبل كفافه ولا يقص ظفرو ولا يبرج شعره لانه للثنية وقد
 استغنى عنها ويجعل على رأسه وحيتما الحنوط لان التنظيف سنة وعلى مساحده جمع
 مسجدا ففتح الجيم بمعنى موضع التجرد وهو جبهته وانفه وذيته وركبته وقدمه الكافر
 فانه كان ليحيط بهذه الاعضاء فتخص بزيادة كرامته وصيانته لها عن سرعة الغسل واذا
 جرى الماء على الميت او اصابه المطر لم يكن غسلا فالفرق بين غسل الميت وغسله ان
 وسنة الكفن له اى الرجل اراد وقصص ولغفنه وكل من اراد واللقافة من القرن
 الى القدم والقبض من الكفين الى القدمين وهو بذر خربس ولا جيب ولا كمين ولا يلف
 اطرافه واستحسن العامة استئجار المتأخرين ولها اى والمرة دبر وهو ما تلبس المرأة
 فوق القميص وازاد وخام وهو ما تلبس المرأة راسها ولقافة وخرة ليقطع ثيابها
 كفايتها اى الكفن له اراد ولقافة ولقافة اى الارز ولقافة وخام وضريحها ما
 يوجد من الاثواب وازاد والكنعين بسط اللقافة وبسط الارز عليها ويقص
 الميت ويوضع على الارز ويلقى بيسان اى الارز ثم يمينه كما في الحياة ثم يلف اللقافة
 كذلك وهي المرأة تلبس الدرع ويجعل شعورها صغيرتين على صدرها فوق الدرع و
 تجمل الحار فوق الدرع تحت اللقافة وان خيف انتشاره اى الكفن عقيد من طرف العنبر
 والجديد فيه اى الكفن سواء الابحان للثاني ولا يلبس بالبرود والكتان وفي النساء بالحرير
 والزرع والمصنوع من الاما لانه فكفنه على من يحب عليه نفقة واختلف في الزرع والاصح
 الوجوب عليه كذا في الظاهرية وان لم يوجد من يحب عليه نفقة ففي بيت المال صلاحه فرض

مطالع سنة الف

قال محمد لا يجزى على السجدة الفقرة انقطاع الضمة
 وقال ابو يوسف على السجدة الفقرة انقطاع الضمة
 وقال ابو يوسف على السجدة الفقرة انقطاع الضمة

كفايت ان ادى البعض سقط عن الكلى والا آثم الكلى يصلى على كل مسلمات الا البغيات
وقطاع الطريق اذا قتلوا في الحرب هذا القيد شارة الى ما ذكره قاضي خان ان اهل البغى اذا
قتلوا بعد ما وضع الحرب اوزارها يصلى عليهم وكذا قطع الطريق ان اخذهم الامام
ثم قتلهم يصلى عليهم وكذا المكابر في المصير كذا بالسلاح لا يصلى عليه ان اقل في تلك الحالة
وان غسلاوا قاتل نفسه يغسل ويصلى عليه لا على قاتل احد ابوين رجل له وهي اى صلواته
الربع تكبيرات يرفع يدها في الاولى فقط وعندك في كلهما وثنا بعد اهل الاولى
كما في سائر الصلوات وصالاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الثانية كما يصلى في سائر
الصلوات بعد التشهد ودعاء بعد الثالثة الدعاء للمسلمين هذا اللهم اغفر لحينا وميتنا
وشاهديننا وغائبينا وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا وارثنا اللهم من اخيبتك متافاخييه
على الاسلام ومن ثوبتته متافوقه على الايمان وخضع هذا الميت بالرحمة والغفران
اللهم ان كان محسنا فزد في احسانه وان كان مسيئا فمحقا وزعه وكفره لا آمن
وللبشرى والكرامة والرفق برحمتك يا ارحم الراحمين وتسلمتين بعد الرابعة وعند
التسليم واحدة يتلها من يمينها ويختمها في يساره مدقرا وجهه لاقراء فيها
وعندك في بقية الفاتحة ولا تشهد ولو كتب الامام تكبير خامسا لم يتبعه لانه منسوخ
لا يستغفر المصلي في التكبير الثالث لصبي ومجنون اذا ذنب له ما يقول بعد الدعاء بما عليه
للبايعين كما في الامم اجعله لنا قريبا اى اجزئيفتنا اللهم اجعله لنا خيرا خيرا قريبا
اللهم اجعله لنا شافعا مشفعا اى مقبولا للشفاعة ويقوم الامام بجملته وصدور الميت
مطلقا اى ذكره كذا وان اثنى لانه موضع القلب وفيه نور الايمان فيكون القيام عنده اشارة الى
الشفاعة لايمان الجنازة اذا اجتمعت فالافراد بالصلوة او في ثمة الاولى ان يقيم الافضل
منهم وان اريد الجمع بها اى بالصلوة يعنى الصلاة على الجميع مرة جعلها اى الجنازة
صفا طويلا مما يلي القبلة بحيث يكفى صدق كل قدام الامام وراعى الترتيب بان يضع الرجال
تعالى الامام فالصبيان فالنساء فالقبليات والصبى الحرة يقيم على العبد والعبد
على المثة ثم تكفى في كيفية الوضع من حيث المكان قال ابن الجليل يوضع رجل خلف
رجل راس لآخر اسفل من راس الاول يوضع هكذا ارجا وروى عن ابي حنيفة
انه حسن ان النبي عليه السلام وصاحبه دفن كذلك وان وضعوا راس كل بخد ورأس
صاحبه فحسن لان المقصود حاصل وهو الصلاة عليهم سبق المصلي بتكبيره صدرت
من الامام او تكبيره يمينه ينظم ليكتب الامام فيكبر معه فاذا استتم الامام قضى المفندى عليه

من كفاية صلاة الجنازة

مطلوب اذا اجتمعت الجنازة فالافراد بالصلوة الاولى

من التكبير

من التكبير قبل رفع الجنازة لان صلاة الجنازة بدو بها لا تصوم ولا ينظر الحاضر في التسمية
يعنى لو كان حاضرا فلم يكبر مع الامام لا ينظر الثاني لانه كالمذكر وان جاء بعدهما كبر الامام
الرابعة فائدت الصلاة عند ابي حنيفة ونجدة وعند ابي يوسف يكبر واحدة واذا استلم الامام
قضى ثلاث تكبيرات كما لو كان حاضرا خلف الامام ولم يكبر حتى يكبر الامام الرابعة والصبى
قوله ما اذا لا وجه لان يكبر واحدة ان كل تكبير منها كربة من سائر الصلوات والامام لا يكبر
بعد ليتابعه والاصل في البايع عندها ان المفندى يدخل في تكبيرة الامام فاذا فرغ الامام من البايع
تعد على يد خذله وعند ابي يوسف يدخل اذا بقيت التسمية في البايع والاولى بالامامة السطوة
او نائبه من اهل البيت واهل ابي يوسف وثى الميت اولى وجهه لاقولان الحسين بن علي رضي الله
عنهما لما مات الحسن رضي الله عنهما قدم سعيد بن العاص فقال لولا السنة لما قرنتك وكان سعيد
والى المدينة يومئذ فالقاضي فامام المحي فالولى ولا ناس الاولى وثى كل او غيره لان التقديم
حقه فملاك البطلان بتقديم غيره لم يقبل المولى ليتناول السلطان وغيره فيها اى
الصلوة فان صلى غيره على عمه الاولى يعيدها اى الاولى ان شاء الله في الغير في حقهم وان صلى
الاولى لا يصلى غيره بعده لان الغرض تبادى بالاولى والتشغل بها غير مشهور وان دفن بلا
صلوة صلى على قبره ما لم يظن نفسه في القبر والمعتبر فيه اكثر الراى على الصحيح لانه يختلف باختلاف
الزمان والمكان والاشخاص وقيل قدر ثلثين ايام ولم يجز صلاتها ككبرنا استحسانا يعنى مع
القدرة على الزوال والصلوة يصلى قاعدين مع القدر على القيام والقياس لجواز الاندفاع وكثرة
في مسجد وفيه كراهة يحرم في رواية وتبينها في اخرى ولما الذي يبنى لصلاة الجنازة فذكره فيه
واختلف في الخارج ببناء على اختلاف هذه الكلمة اهل التلويث او لان المسبب للكتابات الصلوات الجنازة
وله فوات ان يستعمل الاستعداد ان يكون منه ما يد على الجحرة من بكاء او تحريك عضو يبنى
وغسل وصلى عليه والاى وان لم يستعمل غسل في ظاهر الرواية وادرج في خرقته ودفن ولم
يصلى عليه كصلى على باحد البويهى ولو سبى بدونه او سبى فاسلم هو والقبلى على غير
لانه مسلم حكما كانه مات عبدا كان محررا يغسله وليه المسلم من مولا او اقارب الا
كالمسلم اى لا يغسله كغسل المسلم ويلقى في خرقته ويدفنه في خندق تحت الجنازة يوضع
مقدمها ثم مؤخرها على الكتف اليمين كذا اليسار يعنى تحت يوضع مقدمها ثم مؤخرها
على الكتف اليسار ويسرع لا يجنب اى يمشون بها مسرعين بلا عذر وكبر الجاوس قبل وضعها
عن الكفاية من قوله عليه السلام من تبع الجنازة فلا يجلس حتى توضع وترب الشى خلفها
لما رويناه ولقوله عليه السلام الجنازة متبوعة ولا تدفع في النعاج بها والتعاون في حملها

والسبى هو الرقيق
اغنه الرجل
من بدو الكفار

من كراهة صلاة الجنازة والمشهد

ان استعمل الصغير غسل وصلى عليه

من كراهة الجنازة
من كراهة الجنازة
من كراهة الجنازة
من كراهة الجنازة

في الاول قيد لا نفهم من الدليل ولا يعتبر في الثاني قيد لا يفهم من الدليل ايضا فعملنا ان
 كلام الهداية والنسخة في المثال واحد ولا اختلاف في رواية معناها ومنشأنا هم الخليفة
 والاختلاف عدم التفريق بين ما ذكر في الهداية قبل الا وبين ما ذكر بعده فقد برأنا الهداية
 الى سواء السبيل وهو حجب ونعم لو قيل او قل بحد او قصاص فان قيل لان هذا
 القتل ليس بظلم او جرح وان شئت بان اكل او شرب او نام او تدعى او تدعى خيمة او مضي
 وقت صلاة وهو يعقل ويقدر على الاداء حتى يجب عليه القضاء بتركها فيك بذلك من احكام الدنيا
 او نقل من المعركة الى الخوف وعلى الخيل في اليك الفل منافية للشهادة هذا الاستثناء ذكره
 الزيلعي واوصى بامور الدنيا والاخرة وهو قول ابي يوسف خلافا لجمهور وقيل الاختلاف
 يعمر في الوصية بامور الدنيا وفي الوصية بامور الاخرة لا يكره مرتبا بالاجماع او باج او اشترى
 او تكلم بكلام كثير وقيل بكلمة وكل ذلك ينقض معنى الشهادة فيفسد لانه لا يصير
 خلقا في حكم الشهادة وينال شيئا من مرافق الحياة فلا يكره في معنى شهادة احد انهم
 ما نفعوا شاكوا والكاس يدار عليهم خوفنا من نقصان الشهادة هذا الذي ذكره
 في بيان الارشادات موجبا للفسل واذا وجد ما ذكر بعد انقضاء الحرب ولو فيها لا
 اي ولو وجد ما ذكر في الحرب لا يكره مرتبا بشي من ذلك كذا قال الزيلعي ويصلي عليه
 عطف على قوله ويفعل من قبله الى اخره والله تعالى اعلم

كتاب الزكاة

عقب الصلاة بالزكاة اقتداء بقوله تعالى واقم الصلاة واتوا الزكاة وقوموا بيقين الصلوة
 وقمار زقناهم ينفقون هي عليك بعض مال جزما عينه اي ذلك البعض الشائع قال في
 الكسب هي عليك المال من فقير مسكين غير هاشمي الخ اقول - هذا الذي ينفق يتناول المطبق
 الصدقة ولا يخصص له بالزكاة بخلاف ما اختص به ههنا فان قوله عينه الشارع عيية التخصيص
 اذا تعين في الصدقة وايضا قال الزيلعي يرد عليه الجواب ان امكنك ان اتمليك بالزكاة
 موجود فيها ولو قل عليك مال على وجه لا يملك منه لا تفصل عنه لان الزكاة يجب فيها تملك
 المال فقلت جزما فلا يرد عليه ذلك فان معناه بلا اخل في نفسه بعينه التملك كالا باحة
 فانه الكفاية في نفسها لا تقتضي التملك بخلاف الزكاة لان شئها بقوله تسع واتوا الزكاة و
 اليتاء كما قالوا لا تقتضي التملك ولا يتأدى بالاباحة حتى لو كفى شيئا فانفق عليه نوايا الزكاة
 لا يجزى بخلاف الكفاية ولو كساه يجزى بل وجود التملك لتفريقه عن التملك مسلم غير

هاشمي

فمن يملك ويضعه ويملكه من زكاة ماله فالكسوة يجوز له ان يملكها
 وهو التملك والاعمال الطعام ان دفع الطعام اليه بغيره يجوز ايضا كذا
 العلم وان كان لم يدفع اليه ولا يملكه التيمم ثم يجزى لا تقدم الزكاة
 وهو التملك ولم يثبت شرط الفقر لان التملك في البراءة
 لا يحصل به ولو لم يثبت شرط الفقر علم لاخذ بما لا خلاف في البراءة
 ولا شارة العانة ليس بشرط وفيه اختلاف والاصح كافي للفقير
 والنية ان من اعطى مسكنا راح وسكنا به ادفعها
 ونواها الزكاة فان يجزى من الجوز فزاد

هذا هو الحق في الزكاة
 لا يجوز ان يملكها من زكاة ماله
 لا يجوز ان يملكها من زكاة ماله
 لا يجوز ان يملكها من زكاة ماله

هاشمي ولا ماله احترار عن الغنى والكافر والهاشمي ومولاه فان دفع الزكاة اليهم مع العلم
 لا يجوز كسبا في مع قطع النفع عن المالك من كل وجه احترار عن دفع الزكاة الى غيرهم
 سفلا واصولا ولا عدلا ومكانته ودفع احد الزكاة وجب الى اخر كسبا في الله تعالى لان الزكاة
 عبادة فلا بد فيها من الاخلاص لم تقبلها تقا ومعامر ولا لا يعبد الله فخصيص المالكين
 وشروط وجوبها العقل والبلوغ اذا انكسب بدونها والاسلام لان شرط لصحة العبادات
 كلها والحاجة ليقع التملك لان الرقيق لا يملك فيملك وسببه اي سبب وجوبها التملك
 التام بان لا يملك فقط كافي مال التملك فانها مملوطة حقيقة وقد نفرت في كتب
 الاموال سبب وجوبها التملك المذكور وان عدمه في الكسب شرط وجوبها التملك اعتبار
 النصاب لان طهر لم يدم قدر السبب به فان غنى عن الدين المراد به دين له مطالب من جهة
 العبادات لا يمنع دين النذر والكفاية وينع دين الزكاة حال بقاء النصاب وكذا بعد
 الاستهلاك لان الامام مطالب في الاموال الظاهرة ونوابه في الاموال الباطنة وهم
 الهالك فان الامام كان ياخذها الى من عثمان وهو فوضها الى اربابها في الاموال الباطنة
 قطعنا لقطع الظلم فيها فكان ذلك نوبها منه لا رباها ولا فرق بين ان يملك الدين بطريق
 الاصل او الكفاية ذكر الزيلعي وغيره وقد ختم صدقة الشريعة الزكاة الى النذر والكفاية
 وهو مخالف للهداية وغيره فكانت من النسخ الاول وعن الحاجة الاصلية كدور
 السكنى وغيرها وسياق ناسم ولو تفقدنا التام اما تحقيقه ليك بالشال والتناسل والتجارات
 او تفقد يري ليك بالتكسب من الاستئمان بان يملك في يده او يد نائبه فاذا فقد لم تجز الزكاة
 فلا تجز تبرع على قوله التملك التام على ما كتب ان ليس بمالك من كل وجه بل ليك فقط
 ومردون العبد تبرع على قوله فان غنى عن الدين بقدر دينه متعلق بقوله ولا يجب فانه
 اذا كان له اربعمائة درهم وعليه دين كذلك لا يجب عليه الزكاة ولو كان دينه مائة دينار
 زكاة مائة دينار ولا في ذور السكنى تبرع على قوله والحاجة الاصلية ونحوها كغيب البدن و
 اثبات المنزل ودواب الركوب وعبيد الخدمة وكتب العلم اهله والالات المحترفين والواصل
 من مال الصغار تبرع على قوله نام ولو تفقدنا التملك التام تعدد الوطوء اليه مع قيام الملك
 كابق ومفقود ومغصوب اذا لم يكن عليه دينه ومال ساقط في البحر ومدفون في مفارقة
 نسي مكانه وما اخذه السلطان مصادرة ووديعة نسي المودع وهما من معارفه
 ودين محمود لم يكن عليه دينه ثم صارت له بعد سنين بان اقر عند الناس فانه اذا وصل
 اليه بعد سنين لا تجز زكوة السنين لماضية لانها انما هي التملك ولو تفقدنا التملك

كتاب الزكاة
 الكسب هو ما يملكه من زكاة ماله
 الكسب هو ما يملكه من زكاة ماله
 الكسب هو ما يملكه من زكاة ماله

والمعتبر المحو
القمرى

انا ذاك الاستاذ الربيع المكنى بالشيخ السني عني الاعتقاد
بيني حنفي عفا الله عنا وجميع المسلمين

باب صدقة السوائم

يعرفه نسخ

بریکشی کجمن هوم اکی یکنه دم بعضی اولم
ایک یکنی کجمن هوم دوه او یکنه دم بعضی اولم
او یکنی کجمن هوم هرت یکنه دم بعضی اولم
ایک یکنه بر اکلاد اند او یکنه دم بعضی اولم
ایک میشی دام بریکنه اکی یکنه دم بعضی اولم
هوت یکنی کجمن میشی یکنه دم بعضی اولم

انشاء ومباين النصابين عطف وفي الزائد على الاربعين لا يوجب عفو بل يحسب الى اثنين
في الواحدة الزائدة ربع عشر سنة وفي الاثنين نصف عشر سنة وهذه الزيادة اصل
لان العفو ثبت نضجا بخلاف القياس ولا نضج ههنا وفيها ضعف ما في الاثنين اي اثنين
ثبوعان ثم في كل اثنين تبضع وفي كل ربعين مئة ففي سبعين تبضع ومئة وفي ثمانين
مئتان وفي تسعين ثلث التبعه ثم في مائة ثبوعان ومئة وفي مائة وعشرين تبضع و
مئتان وفي مائة وعشرين اربع التبعه او ثلاث مئتان كذا في غير النهاية و
نصاب الغنم ضأنان او مئتان اربعون وفيها شاة وفي مائة واربعة وعشرين شاتان وفي مائتين
واحدة ثلاث شياه كذا في البها في كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وكتاب في كبر
رضي الله عنه وعليه نفع الامام وفي اربع مائة اربع ثم في كل مائة شاة ويؤخذ فيها النخى
وهو ما تم له سنة لا الجذع وهو ما ان عليه اكثرها لان الواجب هو الوسط وهذا
من الضعاف ونصاب الخيل خمسة وقيل ثلثه قال صاحب مجمع الفناوي في خزانة
الفناوي وقال ابو جعفر الطحاوي نصابها خمس فاذا كان اقل من خمسة لا تجب وقيل ابو
احد العياض نصابها ثلثة فاذا كان اقل منها لا تجب وفي كل فرس من العرب اخلاط بده
الذكور دينار وربع عشر قيمته نصابا قال صاحب المجمع في شرح هذا الخبر فختن بالافراس
العرب حيث كان قيمة كل فرس اربع مائة درهم وقيمة الذئب عشرة دراهم فيكون كل مائة
درهم خمسة دراهم فاما الاقل التي ينفاوت قيمتها فانهما نفقت لادكون الخيل منفردة
لانها ثلثان ناسل كانهما في رواية لانها بافراها ايضا لانها اسل ويجوز فيها في رواية اخرى
لانها ثلثان اسل بالفضل لانها بخلاف الذكور لا شئ في حواصل هي التي اعتدت للحمل الاثقال
وعوامل هي التي اعتدت للعمل كاتارة الارض فانها خرج من الحوائج الاصلية وعلاوة بفتح
العين وهي التي تعطى العلف فان تكون سائمة ولا تجل وحمائل ليسا للتجارة لقوله عليه السلام
لم يزل علي فيها شئ والمقادير ثبتت سمعا بخلاف ما اذا كانت للتجارة لان الزكوة في شئ
بالمائة كسائر اموال التجارة ولا حمل وفضل ونخل لا يتبع في صورة المسئلة نوع اشكال
لان الزكوة لا تجب على الحيوان ولا على ما لم يبق اسم الحمل والغنم والعجل في صورته راسا
اشترى خمسة وعشرين من الفصا او ثلاثين من البجاجيل او اربعين من الخراف او وهب
له ذلك بل ينفعه على الحمل ولا فيقول له حنيفة ومحمد لا ينفعه وعند غيره ما ينفعه حتى لو
حال الحمل عليه ما من حين ملكها وجبت الزكوة وقيل اذا كان له نصاب سائمة نفقت عليها سنة
اشهر فقول الدب على عدها ثم هلكت الامم وبقيت الاولاد هل يبقى حوالا الامم على الاولاد عند

الحديث ليس في العلف والحمل صدقة

لا يبقى

لا يبقى وعند الباقي تبقى ولا في مال الصبي والغلبى وعطالة المرأة ما على الرجل منهم لان الصبي
قد جبر على ضعف ما يؤخذ من المسلمين ويؤخذ من نساء المسلمين اصبياءهم جاز دفع
القيمة في الزكوة وكفارة غير الاعتاق والعشر والذبح يعني ان اداء القيمة مكان المنصوص
عليه في الصفة المذكورة جاز لا على ان القيمة بدل عن الواجب لان المطهر ابدل انما يكون عند
عدم الاصل واداء القيمة مع وجود المنصوص عليه في ملكه جائز فكان الواجب عند احدهما
اما العين والقيمة وتحقق هذا المقام في الامم ولا يؤخذ الا الوسط رعاية للمجانين بلاد
بجزي اى اذا امتنع عن اداء الزكوة لاناخذها كرها لانها عبادة فلا تؤخذ على الا بالاختيار وعند
الشافعي ياخذها كرها لانها حق الفقير فيصا لكين وجب للعبد على العبد لا من تركه اى لو
مات من عليه الزكوة لا يؤخذ من تركه لان اى يوصى في يقين من الثلث وعند غيره يؤخذ من
تركه لم يوجب سنن واجبت السنن معروفة لا يسميها صاحبها وذلك انما يكون في الدواب
دفع النساك لانها تعرف بالسنن دفع المالك الا في مع الفضل والاخذ ورد الفضل او دفع
القيمة قال في الهداية اخذ المصدق اقل منها ورد الفضل واخذ منها واخذ الفضل وقيل
صاحب النهاية ظاهرا ذكر في الكتاب يدل على ان الخيل للمصدق وهو الذي ياخذ الصدق
ولكن الصواب ان الخيل شئ رقيقا يمين عليه الواجب والرفق انما يتحقق بتخيير فكانه
اذا اذا استجبت به نفس من عليه اذ الظاهر من حال المسامحة انما يختار ما هو ارفق بحال
الفقير ويوافقه كلام الكافي ولذا قلت دفع مكان اخذ استفادة اثناء الحمل من خيسر
النصاب يصتم اليه معنى من كان له نصاب فاستفاد في اثناء الحق من جنسه فماله و
زكاة به من كان له ما يتادهم في اول الحق وقد حصل في وسط مائة درهم بنصف المائة
الحالين ويعطى زكاة الكل والزكوة في النصاب لا العفو عند الحنيفة والى يوسف
فاذا ملك مائة شاة فالواجب عليه وهو شاة انما هو في الاربعين المجموع حتى لو هلك سنن
بعد الحق فالواجب على حاله وعند محمد ونفر يسقط وهذا كذا في النصاب بعد الحق يسقط
الواجب وهذا بعض حصته ويصرف الهلاك الى العفو او لا فان لم يتجاوز الهلاك
العفو فالواجب على حاله كما اذا هلك بعد الحق عشرون من ستين شاة او واحد من ست
من الابل حيث بقي وجوب شاة ثم الى نصاب يليه يعني اذا جاوز الهلاك العفو صرف
الى نصاب يليه كما اذا هلك خمسة عشر من اربعين يعني لا اربعة تصرف الى العفو ثم احد
عشر الى نصاب الذي يليه وهو مائة وخمسة وعشرين الى ست وثلثين حتى يجب بنت
مخاض ولا نقول الهلاك ينصرف الى النصاب والعفو حتى نقول الواجب في اربعين بنت لبون

باب ركنة المال

فِرَاصًا

لیف رضا باقی
عشر دینارا انہی

في الخزانة الدينار ودرهم الفخار ستة واثني وثمانون واثني عشر
سوطات والسطح خيطان والخبث شعيرات والفلس ستة فتيلات
ست خدرات والخنزيرة والبقرة ثمان قطرات وهو المتعارف عند
والغنيبات ستة فتيلات والبقرة ثمان قطرات وهو المتعارف عند
فعل هذا المتعارف الستة واثني عشر واثني عشر واثني عشر
وعليه ابن سقند والمهمل عند ابن الشرع ان المتعارف مائة شعيرة وهو
المتعارف في وزن ابرهات وفي هذا الزمان على هذا الاصطلاح وب
من قال المتعارف ثمان وعشرون كل درهم نصف شقال وخمسة
لصاب الفضة ما يتاخر درهم كل عشرة من تلك الدراهم سبعة مثاقيل
وسمي وزن سبعة مثاقيل كل درهم قبل عهد بني العثم كانت
اربع عشرة قراصا اصل ان الدراهم قبل عهد بني العثم كانت
مختلفة فيها ما كان عشرة قراصا واربعة واثني عشر مثاقيل
فكان كل درهم اربعة عشرة قراصا وزن مائة وعشرة دنانير بوزن بلدنا
وفي القنية العبرية في الزكاة ودينار فلو لمقت الدنانير بوزن بلدنا
تتقوى عما عندنا بثلاثي دينار بحسبها الزكاة وفي ذوات الخصال
ثمانية عشر وثلاثي دينار بحسبها الزكاة وفي ذوات الخصال
ان كل عشرة من مثاقيل مائة درهم في عهد اهل بلاد متفان فاعجب
المصنف بغير اعتبار في كل من عادة اهل بلاد متفان فاعجب
كل بلدة بوزنها وان كان وزنها في البلاد متفان فاعجب
ربع العشرة في كل من الصابيين انتهى من شرحه وشرح على القوائم
وفي القنية عن فتاوى الفضلي ايضا اعتبار درهم كل بلد ودانير
هم بوزنهم فيقضي في خوارزم وزنهم فيجوز عندهم في مائة وخمسة
وزن سبعة فقلت فعلى هذا ان من ملك مائة درهم في زماننا
ليكون مضابا وان يبلغ وزنها مائة مثقال وان قيمتها اثني
عشر دينارا انتهى

نقصان النصاب اثناء العهد والمقبلة له الحل
واتهاهم ولا بد من بقا شيء ليضمه الاستفاد

المال حولا على حاله لكن لا بد من بقاء شيء من النصاب ليضمه المتفاد اليه لان هلاك
 الكل يضل انعقاد الحق اذا لم يكن اعتبار به فلا يقال تضم قيمة الغرض الى الثمنين يعني انهما
 مائة درهم وعشرة دنانير ومائة درهم وعشرة دنانير ومائة درهم وعشرة دنانير ومائة درهم وعشرة دنانير
 لان الكل للتجارة وان اختلف جهة الاعتداد او الثمنان للتجارة وضعا والموضع بغيره
 الذهب في القيمة فاما الجوز وعندهما الجزا حق لهما مائة درهم وخمسة دنانير قيمتهما
 مائة درهم يجب عندهما لكونهما مائة درهم وعشرة دنانير ومائة درهم وخمسة دنانير
 وخمسة دنانير وخمسة عشر دينار وخمسين درهما يضمن اجماعا ولا يظهر الاختلاف عند
 تكامل الاجزاء فان قيمة احدهما متى انقضت ترد اقيمة الآخر فيمكن تكميلها انقضت
 قيمته بما زاد اذ بقيت الزكوة بلا خلاف وانما يظهر الخلاف في نقصان الاجزاء

باب العاشر

هو من نصيب اى نصبه اكله على الطريق لاخذ صدقة التجارة لئلا يمتنع من الطهوس و
 كما اخذها من الاموال الظاهرة ياخذها من الاموال الباطنة التي مع التجار كما ياتي في مدق
 باليمن من قال لم يتم الحول اى صدق العاشر من اكل تمام الحول وحلف اوقال على دين
 او قينا الى عاشر اخر كان اى عاشر اخر في تمام السنة لانه اذ وضع الامانة موضعها
 وان لم يكن لم يصدق كذا يصدق كذا اى يصدق باليمن قوله اذيت الى فقير اخر الا
 السوايم لان حق الاخذ فيها السلطان على الجيرة او الخارج اذ امرها الى المقابلة بنفسه
 وكن اوصى بثلث ماله للفقر او اوصى الى رجل ان يصره اليهم فصرف الوارث بنفسه اليهم
 حيث يجوز كذا في شرح الهداية لتاج الشريعة الاموال الباطنة بغير الاخراج كالظاهرة حتى
 لو قال انا اذيت زكوة ابعدها اخرجهما من المدينة لم يصدق لانهما بالخراج التخت بالملك
 الظاهرة فكان الاخذ منها الامام فيما صدق المسلم صدق الذي لان ما يؤخذ منه ضعفها
 يؤخذ ما لا الحق متى وجب تضعيفه لا يشترط شي منه فيما وراء التضعيف كما في التضعيف
 عليه ثقل الا في قوله اذيت الى فقير لان ما يؤخذ من الذي جزيه وفيه لا يصدق اذا
 قال اذيتها انا لان فقرها من المنة ليسوا بمصارف هذا الحق وليس له ولا يقره
 مستحق وهو مصالح المسلمين كذا افق الزبلي ولا بد من هذا الاستثناء والثقل حاله
 غيره لا يجزى اى لا يصدق لغيره في شيء من ذلك الا في امره اى جازية يقول هرة وليك
 فيصدق لان كونه حربيا لا ينافي الاستيلاء واقراره نسب من في يده صحيح كذا ابا مية الولد

يؤخذ

يؤخذ من اربع العشر ومن الذي نصفه والحج في العشر هذين امر عمر رضي الله عنهما
 ان يبلغ ماله نصيبا ولم يعلم قدر ما اخذوا اى اهل الحرب منا وان علم اخذ مثله ولو
 كان ما اخذوا مائة بفضا وان لم يبلغه اى ماله نصيبا لا يؤخذ منه شيء وان اقر بياقي
 النصاب في بيده لان الواجب فيها في يده ولا يؤخذ منه شيء الى الحرب ان لم ياتخذوا
 شيئا منا ليستمر وعليه ولانا احق منهم بالكارم عشر اى اخذ من الحرب في تاج
 المصادون العشر عشر شديك تحرقه قبل الحول ان لم يدخل داره لم يعش لان الاخذ
 في كل مرة استيصال للمالك وحق الاخذ بحفظه وعشر ثانيا ان جاء من داره لا ترجع
 بامان جديد وايضا الاخذ بعد الاقبض الى استيصال بعشر الحري يؤخذ العشر من قيمتها
 لا الخبز اذ امرها لان القيمة في ذات القيمة لها حكم العين والخبز منها ذوات الامثال
 والخمر منها ولا يصاحبه وفي مال مع تابعي يكون ربحه فمع غيره وانما العشر لئلا يثبت
 عن المالك في اداء الزكوة ومضلة ترى اذ امره بالنصاب بما لها لم يعش لانه ليس بمالك ولا
 نائب عنه وكسب ما دون مديون او ليس بمعه مولا اى من عبيده ما دون ظهوره في الاخذ
 منه شيء ولا فكسبه لانه لا يؤخذ منه ولا فلا وثني ان عشر الحول يعني اذا
 تر على عشر البغاة ففوسم ثم مر على عاشر العبد يؤخذ منه ثانيا لان التضمين منه حيث
 مرهم بخلافه اذا غلبوا على بلاد فاخذوا الزكوة وغيرها لم يؤخذ منهم ثانيا اذ ظهر عليهم الامام
 لان التقصير من الامام

باب الحادي عشر

هو ما تحت الارض معلقا اى سواء كان بمخلقة او بدقن العباد والمعون خلق ولكن
 مدفون خمس معدن نقد هو الذهب والفضة وحديد ونحوه كالنصف والنجاس
 ونحوها في ارض خارج او غنم وسياق بيانها وبقية ما لكها الارض ان ملكك والا
 اى وان لم تملك فللعامة ولا شيء فيه اى المعدن وحده في داره وفي ارضه وروايات
 لا في ياقوت وزهره وفي زونج وحدث في جبل لقوله عليه الصلاة والسلام لا خمس في
 الحج ولذا لا يجب في جميع الجواهر والنصوص من الحجارة الا ان يكون دفين الماهية وفيه الخمس
 اذ لا يشترط في الكنز الا المانية لكونه غنمة كذا في الزبلي ولو لم يكن غنمة وكذا اجمع حلية
 تستخرج من الحجرات الذهب والفضة بان كانا كنزا في فقر الحجرات في غير سائمة الاسلام كالكنز
 عليه كذا الشهادة كالقطعة وسياق حكمها في موضعها وما في يده كذا كذا في غير النقص عليه القسم
 خمس وبقية المالك اول الفتح فان كان حيا اخذته والا فوارثه ولو حيا والا فبنت المال

وذكر عنهما وقال ابو يوسف يجب في جميع ما يخرج من الجحيم
 لانه ما يخرج من المالك

ان ملكت اى ارضه والاى وان لم تملك كالمفاوز والجبال فلهما واحد خجل كان او عبدًا مسلماً او ذمياً صغيراً او كبيراً او فقيراً او غنياً من اهل الغنمة غير المستأمن فان العاجل اذا كان جدياً مستأماً لم يشر منه ما اخذ ولا اذا جمل في المفاوز بالاذن من الامام على شرطه فلهما واحد وان خالها اى العاجلة قبل يديها هاتين لان الكثر غالباً من الكثرة وقيل في زمانهم ان القطة اذا قد طال عهد الاسلام جعل ذلك دالاً على الحرب ووجد كان في صحراء الحرب فلهما واحد ولا خمس سول دخل بامان اولاً وانما كان له تسبق يده على مال مباح وانما لم يجز الخس لان اخذه متلصصاً غير مجاهد ولو دخل جماعة متفقين اجمعهم فمعه وغلبة فظفر على كفوفهم بخمس وان وجبه اى الركان مستأمن في ارض مملوكة لاهل الحرب ربه الى ملكها حذركم عن العبد والجانيه ولو لم يرد واخرجه منها الى دار الاسلام ملكه ملكاً غير طيب كالمملوك بشراء فاسد او وجد الركن في ارض مملوكة فدار الحرب غيره اذ هو مستأمن لم يرد ولا خمس لان اخذه متلصصاً كما في غير البيان وجد متاعهم في ارضه غير مملوكة خمس وباقيه الواحد قال في الرقابة وان وجد ركان متاعهم في ارض مملوكة مملوك خمس وباقيه الواحد الظاهر ان مراده نقل مسئلة ذكرت في الهدي في آخر الباب في قوله متاع وجد ركان فهو الذي وجد وفيه الخمس الحجة لكن عبارة الساعده ذلك لان الظاهر ان لفظ وجد على صيغة المبني للفاعل وصير راجع الى المستأمن دليل البيان والسياق وصير منها راجع الى دار الحرب فالغنى ان وجد المستأمن ركان متاعهم في ارض من دار الحرب غير مملوكة خمس وباقيه الواحد وهذا مع كونه غير مطابق لمباراة الهدي غير صحيح في نفسه اما الاول فظاهر واما الثاني فظاهر في شرح شريح الهدي وغيره ان الخمس مما يجزى فيما يكتسب في معنى الغنمة وهو فيما كان في يد اهل الحرب ووقع في يدي المسلمين بايجاف الخيل والركاب والمذكور في الوقاية ليس كذلك لان المستأمن المتلصص والارض في دار الحرب لم يقع في ايدي المسلمين فالقول بان يقطع وجد عما قبله ويقر على البناء المتعلق بغيره لفظاً منها وتضاف الارض الى المسلمين ولهذا اختلفت العبارة الى ما ترى

باب العشر

يجزى العشر في عسل ارض عشرية وبيانها في كتاب الجهاد او عسل جبل وان قتل العسل وشره وفي التمر تاشي ما يجزى في الجبال والبراري والموات من العسل والفأكة ان لم يجزى الامام فهو القصيد وان حماه ففيه العشر انما مال مقصود وعن ابي يوسف لا عشر فيه

لأنه باق

قال الربيعي لا يخفى ركان وجد مستأمن في دار الحرب ان ليس بغنمة لان الغنمة هو المأخوذ جهراً وقهراً وهذا بمنزلة متلصص غير مجاهد انتهى
وفي العاجلة انما ذكر صاحب الهدي بهذه المسئلة لبيان ان الوجبة الخمس لا فرق فيها بين كون الركان من القديين او من غيرها انتهى
وهو هذا فيمكن تقرير كلام المصنف بان قوله وجد متاعهم في ارضه غير مملوكة او القاعل وناظم ضمير الواحد وقوله في ارضه لم يملك يمتنع
وقوله فيما سبق ولكن فيه ستم الكفر بياناً لما حكم الركان من القديين انتهى

لأنه باق على الاخرة في مسوق مطر او سيج احماء اودية بلاتر انصاب وهو خمسة وسوق والموتى ستون صاعاً والصاع ثمانية ارطال والارطال اثني عشر اوقية والاوقية اربعة درهما ولا يشط البقاء يعني سنة حتى يجب في الحقة وان وق لا يجزى الا في المأخوذ باقية بلع خمسة وسوق والاقحوط الحطب كالحشيش والقصب ويضف علفه على غيره وجان الفضل ويضف العشر في مسوق غريب او دابة بلاد المعين ايجزى العشر في الاول ونصفه في الثاني بلا رفع اجرة العقال ونفقة البقر وكري الانهار واجرة الحافل ونحو ذلك ولا يخرج المملوك فان شراح الهداية وغيرهم من حواشي وجب العشر في كل الخارج ويخرج ضعفه في عشرة تغنين ونحوها وان اثنى واسم او شراها منه مسلم او ذمي فان العشر في غنمه من اطفالنا ولو غنم ضعفه من اثنى اطفالهم ولا يسقط عنهم العشر المضاعف بالاسلام ويجب الخراج في عشرية مستأمنها ذمي وقيل لم يذكر في الوقاية ولكن الغنم وشرط الهدي ان الخراج لا يجزى الا بالتمكن من الزاعة وذلك لان الغنم يجب العشر على مسلم اخذها منه لشفعه او زدت عليه الفساد البيع او خياد الشرط او الرقبة او العيب بقضا متعلق بقوله ردت يعني ان التثني ذمي من مسلم عشرية ثم اخذها منه مسلم بالشفعة او ردت عليه لفساد البيع او بخيار ما عادت عشرية كما كانت وعلى ذمي جعله ان يستأنا خارج كن المسلم ان سقاها بما تروى وسقاها بمااء العشر عشرية وبيان البيان ايضا في كتاب الجهاد ولا شيء في عين قيم ونفط مطلقاً اى سواء كانت العين في ارض عشرية او خارجية وفي حريمها الصالح للزراعة خارج لو كان حريمها خارجياً ووقته اى وقت الاخذ عند ظهور الثمرة هذا عند ابي حنيفة واما عند ابي يوسف فوقته وقت ادراكه وعند محمد عند حصوله في الحفيرة وثمره الخلاف تظن في وجوب الصمان بالانكاف كذا قال الربيعي

باب المصارف

هم الفقير من مال له دون انصاب والسكين هو من لا شيء له والعامل اى عامل الصدقة فيعطى بقدر عمله وهو ما يكفيه واعوانه غير مقدر بالتمن وان استغنى كعائنه الزكاة لا يجزى له النصف قال الربيعي والمكاتب لغيره والغارم من لزمه دين ولا يملك نصيباً فاضلاً عن دينه او كان له مال على الناس لا يمكن اخذه وفي سبيل الله هو منقطع الغزاة عند ابي يوسف اى الفقر ومنهم ومنقطع الحاج عند محمد اى الفقراء منهم وانما اقر بالذكر مع دخولهم في الفقير او السكين لزيادة حاجته بسبب الانقطاع وابن السبيل هو المسافر يتي به للزومه الطريق فيجاز له

الفقر خسين متواين

هو الفقير

اوقية	٤٠
	٨٠
دراهم	٤٠
	٨٠
صاع	٤٠
	٨٠
رسق	٤٠
	٨٠
خمس اوسق	١١٥٢٠٠٠

المراد بغير الثقل

الاخذ من الزكوة قد راجعته وان كان له مال في بلدة ولم يبق عليه في الحال ولا يحل له ان
ياخذ اكثر من حاجته فالحق بكل من غاب عن ماله وان كان في بلدة ويصرفها حكمهم
تمليكاً لا بطريق الاباحة وقيل لا في لا يجوز الا ان يصرف في ثلاثين من كل صنف لا الى
بناء مسجد اي لا يجوز ان يبني بالزكوة مسجداً لان التمليك شرط فيها ولم يجعلوا لبناء
الغناطير واصلاح الطرق وكرى الانهار والحج والجهاد وكل ما لا يملك فيه وكمن
ميت وقضاء دينه ولو قضى دينه في الدين فقير فان قضى غير ذلك كان متبرعاً ولا يجوز
عن زكوة ماله ولو قضى بامر جاز كان تصديقاً على الفريضة فيكون الفاضل كالزكاة في فضل الصدقة
ومن ما يفتى في ان لا يشترى بها فدية ليعقوب لا يعلم التمليك فيها ولا في من بينها ولا في اى صله
وان علا وفرعه وان سفل اوز فجهته اي لا يعلو روج وفجته ولا زوجة زوجها
لا يشترى في المنافع عادة ومملوك المرقى اي متهراً ومكاتبه وامه ولده وعبد اعلى للزكوة
بعضه لانه بمنزلة مكاتبه وعبد اعلى الشريك الميسر حصته يعني اذا كان العبد بين اثنين
فاعتق احدهما وهو ميسر نصيبه لم يجز للشريك الآخر دفع زكوة اليه لانه ينبغي له فساد
مكاتبه وقيل لا يجوز ان لا يخرم دون عندهما قال في الهداية ولا يجزى قد اعتق بعضهم عند
الحنيفة لانه بمنزلة المكاتب عنده وقيل لا يدفع اليه لانه مديون وانفق شره على ان قوله
قد اعتق بعضهم لا يجوز ان يكون مديناً للفاعل ويخرج نصيبه الى الميراث لانه لا يناسب قوله وقيل
يدفع اليه لانه مديون عندهما فان العبد اذا كان كله له فاعتق بعضهم كان كله حراً
لان دينه بل يوجب على البلاء للمفق وتصدق له في عبيد بين اثنين اعتق احدهما نصيبه
وهو مسحق حتى يتأتى هذا التحليل ولما كان كذا اعتق من ماله للفاعل صح في نفسه وان لم
يصح التحليل وكان ذلك قوله قد اعتق بعضهم على الصورة المذكورة في غاية الخفاء كما لا يخفى ذكر
المسئلة الاولى في المثل ودليلها في الشرح غير ما ذكر في الهداية والثانية عبارة تدل على ظاهر
علامته كونه ولياً لها في الشرح غير ما ذكر في الهداية والثانية عبارة تدل على ظاهر
المذكورة ودليلها من المذكورة في الهداية وعنى ومملوكه لان المالك واقع لمولاه وطفله
لان كونه غنياً لملك ابية بخلاف الكبير وان كان نفقته عليه كذا امرته لانها ان كانت فقيرة
لا تعد غنية بمسار الزوج وينقير النفقة لا تصير موهبة وبني هاشم وهم آل علي وعباس
وجعفر وقيل والحاشي بن عبد المطلب لقوله عليه الصلاة والسلام يا بني هاشم ان الله
تعالى حرم عليكم غسالة اموال الناس واوساخهم وقيل لهم اي مفتق بني هاشم
لما انقرضت اموالهم منهم وان جازت النطقات من الصدقة والاوقاف لهم اي بني

والاخذ من الزكوة قد راجعته وان كان له مال في بلدة ولم يبق عليه في الحال ولا يحل له ان
ياخذ اكثر من حاجته فالحق بكل من غاب عن ماله وان كان في بلدة ويصرفها حكمهم
تمليكاً لا بطريق الاباحة وقيل لا في لا يجوز الا ان يصرف في ثلاثين من كل صنف لا الى
بناء مسجد اي لا يجوز ان يبني بالزكوة مسجداً لان التمليك شرط فيها ولم يجعلوا لبناء
الغناطير واصلاح الطرق وكرى الانهار والحج والجهاد وكل ما لا يملك فيه وكمن
ميت وقضاء دينه ولو قضى دينه في الدين فقير فان قضى غير ذلك كان متبرعاً ولا يجوز
عن زكوة ماله ولو قضى بامر جاز كان تصديقاً على الفريضة فيكون الفاضل كالزكاة في فضل الصدقة
ومن ما يفتى في ان لا يشترى بها فدية ليعقوب لا يعلم التمليك فيها ولا في من بينها ولا في اى صله
وان علا وفرعه وان سفل اوز فجهته اي لا يعلو روج وفجته ولا زوجة زوجها
لا يشترى في المنافع عادة ومملوك المرقى اي متهراً ومكاتبه وامه ولده وعبد اعلى للزكوة
بعضه لانه بمنزلة مكاتبه وعبد اعلى الشريك الميسر حصته يعني اذا كان العبد بين اثنين
فاعتق احدهما وهو ميسر نصيبه لم يجز للشريك الآخر دفع زكوة اليه لانه ينبغي له فساد
مكاتبه وقيل لا يجوز ان لا يخرم دون عندهما قال في الهداية ولا يجزى قد اعتق بعضهم عند
الحنيفة لانه بمنزلة المكاتب عنده وقيل لا يدفع اليه لانه مديون وانفق شره على ان قوله
قد اعتق بعضهم لا يجوز ان يكون مديناً للفاعل ويخرج نصيبه الى الميراث لانه لا يناسب قوله وقيل
يدفع اليه لانه مديون عندهما فان العبد اذا كان كله له فاعتق بعضهم كان كله حراً
لان دينه بل يوجب على البلاء للمفق وتصدق له في عبيد بين اثنين اعتق احدهما نصيبه
وهو مسحق حتى يتأتى هذا التحليل ولما كان كذا اعتق من ماله للفاعل صح في نفسه وان لم
يصح التحليل وكان ذلك قوله قد اعتق بعضهم على الصورة المذكورة في غاية الخفاء كما لا يخفى ذكر
المسئلة الاولى في المثل ودليلها في الشرح غير ما ذكر في الهداية والثانية عبارة تدل على ظاهر
علامته كونه ولياً لها في الشرح غير ما ذكر في الهداية والثانية عبارة تدل على ظاهر
المذكورة ودليلها من المذكورة في الهداية وعنى ومملوكه لان المالك واقع لمولاه وطفله
لان كونه غنياً لملك ابية بخلاف الكبير وان كان نفقته عليه كذا امرته لانها ان كانت فقيرة
لا تعد غنية بمسار الزوج وينقير النفقة لا تصير موهبة وبني هاشم وهم آل علي وعباس
وجعفر وقيل والحاشي بن عبد المطلب لقوله عليه الصلاة والسلام يا بني هاشم ان الله
تعالى حرم عليكم غسالة اموال الناس واوساخهم وقيل لهم اي مفتق بني هاشم
لما انقرضت اموالهم منهم وان جازت النطقات من الصدقة والاوقاف لهم اي بني

فان علياً ابن ابي طالب بن عبد المطلب بن هاشم وعباساً ابن عبد المطلب بن هاشم
وعقيلاً ابن ابي طالب بن عبد المطلب بن هاشم والحاشي بن عبد المطلب بن هاشم
بن هاشم وجعفر بن ابي طالب بن عبد المطلب بن هاشم بن هاشم بن هاشم بن هاشم

كصدقة الفطر والكفارات والنذور بحسب

اي بني هاشم وهو الهم لانشاء العدة المذكورة في الزكوة فيها ولا تدعى لقوله عليه السلام
لمعاذ رضي الله عنه خذها من اغنيائهم وردها الى فقرائهم يعني المسلمين وان كان غيرهم
اي صدقة غير الزكوة له اي لا تدعى وكذا العشر والمخرج لا يجوز دفعه بتجرى اي بطن انهم صرف
فظهر كونهم عبيد او مكاتبه يعيدها لانه بالرفع الى عبده لم يخرج عن ملكه والتمليك ركن وله
في كسبه كانه حق فله يتم التمليك ولو ظهر غناه او كفره او انه ابوه او ابنه او هاشمي لا يؤيد
لان الوقوف على هذه الاشياء بالاجتهاد لا القطع فيدعي الامر على ما يقع عند كما اذا اشبهت
علمية القبيلة ولو لم يرد بالعادة لكان مجتهداً فيها ايضاً فلا خالفة فيه وفقره دفعه بتجرى
اشارة الى انهم اذا دفعوا بل تجزوا خطأ فلا يجوز تركه الاغنا اي جازاً عطاء ما في درهم
فضاعده مع الكراهة لان الاداء يلا في الفقراء الزكوة انما تنتم بالتمليك والمذموم اليه في
حالة التمليك فقير وانما يصير غنياً بعد تمام التمليك فيتأخر الغنى عن التمليك ضرورة
لكونه لم يقرب الغنى من كسبه صلى وقبره بنجاسة ونقلها الى بلد آخر ان في تقويت حق الجوار
لغير قريب واحسب جميع الكبر اذا نقلها الى قريبه او الى قومهم هو حق من قبل بلده
لما فيه من الصلة او زيادة دفع الحاجة ولو نقل الى غيرهم جاز لان كونه لا في المصروف مطلق
الفقراء وذهب دفعه مغبية عن سؤال يوم ولا يسأله من له حق في يوم

باب الفطر

اي صدقة الفطر تجب على كل مسلم ولو صغيراً له نصاب الزكوة فاضلاً عن حاجته الصلبة
وان لم يتم وقدره يسيراً وبإى وهذا النصاب يحرم الصدقة وقد سبق لنفسه متعلق بقوله
يجب وطفله الفقير فلا يجزى عليه مولاه الكبير وطفله الغنى بل من ماله ومملوكه الخادم احزان
عن عبيد وامه الخجارة فانها لا تجزى عليهم لم يملكوا ولو كان متهراً او امه ولد او كافراً لا فرق
عطف على نفسه وعبد الايق لا بعد عوده اي اذا كان العبد بقا وقت الفطر لا يجب
الاداء مادام ايضاً فاذا اعيد يردى ما مضى ولا مكاتبه لعدم الولاية ولا يجب عليه المكاتب
لنفسه لانه ما في يده لمولاه والمملوك مشترك بين اثنين على احدهما القسم والولاية
والمؤنة في حق كل منهما وكذا العبيد بين اثنين عند ابي حنيفة وان بيع المملوك المشترك
بين اثنين بخيار احدهما فمناه اذا مضى يوم الفطر والخيار باق فله من يملكه لان المالك
موقوف فانه لو لم يرد يعود الى القديم ملك البائع ولو اجازت الملك المشترك في وقت الفطر
فيوقف ما يبيح عليه من متعلق بقوله يجب او دقيقه او سديقه اشارة ان المراد بالديق

عنه

وكذا الاداء للمعسر في التمليك لان كونه فاسقاً لا يبيح

الحج بالضم والفتح من رما في
الحجبات فقال بالفتح
ما بين الحجرات
مراجل في الحجرات

والسويق ما يتخذ من اللبن اما دقيق الشعير فكما الشعير او ذبيب نصف صاع فاعل
يجب ومن ثم او شعير صاع مما ادى من صاع يسع الفا واربعمائة درهم كانه الصاع المعبر
في حج وهو الماش او عدس او تما قد ربهما لثقلته الثقات بين حباتها عظماء وصغرو
تختلف اكر ولكن اختلفا في غيرهما من الحبوب فانه التفاوت في غايته الكثرة بطلوع الفطر
متعلق ايضا بجيب من مات قبل اى قبل طلع فجر الفطر او ولد بعده واسم لا يجب عليه
الانقضاء السبب بالنظر لكل منها وفتح اداء الفطرة لوقوعه الا على وقت الوجوب لا يردى
بعد تقرب السبب وهو رأس عوته ويعلق عليه فاشبه التعليل في الزكوة ولا فرق بين مدة ومدة
واخر عن وفرة ويسقط فعليه اخر جهالات وجه القرية فيها معقود وهوسد
خلة المحتاج فلا يتقدر وقت اداء فيها الجوارف الضحية فان القرية لا فية الدم وهي
اتقن قربة فيقتصر على مؤبد النقص وذهب تعيها والمرا اذا فها قبل الخرج الى المصلى
بقوله عليه الصلاة والسلام اغنهم عن المسئلة في مثل هذا اليوم فانزله باشارة على ان
الاولى اذا فها قبل الخرج الى المصلى ليستغنى الفقير عن السؤال ويحضر المصلى فانغ بالاد
من نفقة العيال والاهل ووجبه دفع كل شخص فطرته الى الفقير واجبه حتى لو قره في فقير
لم يخر لانتصوه عليه لا غناء لما لم يخر ولا يستغنى بما دون ذلك وقيل للفاصل الكرخي
جاز دفعها الى فقيرين لكن الاول هو الاول ويجوز دفع ما وجب على جماعة الفقير واحد ذكره التلوي

كتاب الصوم

عقب الزكوة بالصوم اقتداء بالحديث حيث قال عليه الصلاة والسلام بني الاسلام على خمس شهادة
ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله واقام الصلوة وابتاء الزكوة وصوم رمضان وهو
لغة الاساءة وشيئا من الاكل والشرب والجماع من التعبد الى الغروب لم يقبل هذا كما قال
بعضهم لانه يطلق ايضا على ما يطلع الشمس الى غروبها كما قال عليه الصلاة والسلام صلا
انها الحجة بنية فان الاعمال بالنيات من اهلها احتراز عن الهامض والنساء والكاف
وهو اما فرض وهو نوعان معين كصوم رمضان اداء وقضاء وفرضية ثابتة بالكتاب
والسنن والاجماع وغير معين نحو كفارات اى كفارة اليمين والظهار والغسل وجر الصبيد
فبينة الاداء في الاحرام كما سيأتى ان شاء الله تعالى واجب كالذي للمعتمدين والمطلق وقيل
كغيرها ذكر في الهامة انه صوم رمضان فقولوا تمت كتب عليكم الصيام وعلى فرضية ما انعقد
الاجماع وهذا كغير واحد والمندوب واجب لقوله تعالى وليوفوا نذورهم وقوله تعالى وافرجه الله

ثم يقر نصف صاع من تمر او صاع من غير التمر فيما روى عن النبي
لان اختلاف العلماء في الصاع بانهم يرون هذا صاع منهم بانهم يرون
بالكيل لان الآثار جاءت بالصاع وهذا اسم الكيل والدرهم اولى من الكيل
لان ارفع كالجاءة الفقير واعجل روى ذلك عن النبي يوسف رافعا الفقير

وجوب دفع كل شخص فطرته الى الفقير واحد
والقبول والاطيع الصالحين من استشارته وهو روى عن عثمان وحقه
وبن جابر وطلحة بن علف وعطاء بن رباح والاعشى قال مسروق
لم يكونوا يبعدون في الحج فحجهم غا كما كانا يبعدون الفجر الذي يكثر البيت
قال بنسب لانه المحل في الاول احط والى الثاني ارفق واختلف
المشايخ في ان العبرة بالاحط او بالارفع او بالمتوسط في ارضاء الله
قال المحل في الاول احط والى الثاني ارفق واختلف
للامانة المحل في الثالث متساوي

اذا عاهدتم

اذا عاهدتم فان قيل فوجبان بكون المندوب والضا فوضا لنوبة بالكتاب اوجب بان الكتاب
عام خصر منه ما ليس من جنسه واجبه كعبادة الرزق وتجديد الوضوء عند كل صلاة وفي
ذلك واعتصم عليه صدقة الشريعة بان المندوب اذا كان من العبادات المقصودة كالصلاة و
الصوم والحج ونحو ذلك فان ومة ثابت بالاجماع فيكون قطعي الثبوت وان كان سندا اجماع
ظاهرا وهذا العام المخصوص فيجب ان يكون فرضا اقول الجواب عن ان المراد بالفرض هنا الفرض
الاعتقادي الذي يكفر جاحدا كما لا يليق عليه عبارة الهامة والفرضية بهذا المعنى لا تثبت بمطلق
الاجماع بل الاجماع الاجماع على الفرضية المنقول بالتواتر كما في صوم رمضان ولما لم يثبت في
المندوب دفع الاجماع على فرضية بالتواتر في فرضية الوجوب فان الاجماع المنقول بطريق الشهرة
او الاحاد بعيد العيوب دون الفرضية بهذا المعنى كما في الحديث علمنا انقر في كتب الله صوم
رمضان والمندوب للمعتمدين والنفل بنية من الليل الى الصبح الكبرى لا غنها فان الهما الشرعي
من الصلوة الى الغروب والتقصو الكبرى مستصفا في وجبان توجها لثبوتها قبلها المتكفوة موجودة
في اكثر النهار فوجبه في كل حكم وهذا هو الصحيح لا ما قيل من الزوال لانه مستصفا بها واعتبر
من طالع الشمس الى غروبها فصح الصوم بمطلقها الى اللية وبنية النفل والمخطا الوصف في اداء
رمضان لما انقر في الاصل ان الوقت متعين لصوم رمضان والاطلاق في المتعين تعيين و
المخطا في الوصف لما بطل بقى اصل النية فكان في حكم المطلق نظيره المتوحد في الليل فانه اذا
نودي بياض ليل او باسم غير اسمه لم يبر ذلك بخلاف قضاء رمضان حيث لا تعين في وقته
الا اذا وقع النية من مرض او مسافحة حيث يحتاج الى التعيين ولا يقع في رمضان بل يقع غما
نرى لعدم التعيين في الوقت بالنظر اليها والمندوب للمعتمدين يقع عن وجوبه مطاقا
اذا نذر وصوم يوم معين فوي في ذلك اليوم واجبا آخر يقع عن ذلك الواجب سواء كان
مساغرا ومقيما او مريضا وشروط الباقي وهو قضاء رمضان والمندوب المطلق والكفارة الثبوت
من البيهقته والمراد النية من الليل والتعيين اذ ليس لها وقت معين فلا بد من التعيين في
الابتداء ولا يصام يوم الشك الا تطوعا وهو المندوب من شهر شعبان احتمل ان يكون اول
يوم من رمضان وانما كره غير المطلق لما روى صاحب السنن عن ابن جابر رضي الله عنه انه
صلى الله عليه وسلم قال لا تفطروا الشهر بصوم يوم ولا يومين الا ان يكون شيئا يصوم احكامكم
الحديث قال الزبلي ومارواه صاحب الهامة من صام يوم الشك فقد عصى بالاسم ومن
قوله لا يصام الذي شك فيه الا تطوعا اصل لم يكره فيه الواجب لما روى عن
في الاصح وقيل يقع تطوعا لان غير منتهى عنه فلا ينادى بنية الواجب فان صام تطوعا

ووقفت الملة في الحجة لانها طهرت قبل الحج فصح صومها بالاسم
نيز كره خج الدين النسفي وكن ان استعمل صوم اخر كان نية له وان نية
على انه لا يصح صوما الا بالنية والنية لا يصح الا بالنية وكل يوم عندنا او قالوا
تلك نية واحدة لجميع الشهر وفي الاحتجاج الى تحديد النية لكل يوم عندنا او قالوا
يجوز صوم شهر نية واحدة روى قال مالك وقد روى عن زكريا الصائم
انه كان يقبض الاحتجاج الى التبر وان كان مسافرا لم يجز حتى يبري

يوم الشك

قال الحنفية ان الصيام في رمضان واجب على كل مسلم بالغ عاقل رشيد او جامع متعقل
فلان الله عليه عند الله عظيم في الكفاية انما يجب بالاطاعة في الصيام ولم يوجب ان الصيام
واجب الا بالنية وعند الله انما يجب بالاطاعة في الصيام ولم يوجب ان الصيام
واجب الا بالنية وعند الله انما يجب بالاطاعة في الصيام ولم يوجب ان الصيام
واجب الا بالنية وعند الله انما يجب بالاطاعة في الصيام ولم يوجب ان الصيام

النية ما يتقيد به في الطعام والشرب يقال غدا في الصيام بالنية
غدا اي رتبته ولا يقال غدا في الصيام بالنية
الغذاء الطعام بعينه ويؤخذ العشاء من الطعام
قال محمد بن الحسن انما يجب في الصيام بالنية

وطي الخ حتى لو لم ينزل في هذه الصورة لم يلزم ما افشاء او افسد غير صوم رمضان يعني
ادق حتى لو افسد قضاءه او اداءه غير رمضان لم تجز الكفاية لانها وردت في هذه جهة رمضان
اذ لا يجوز اخلاوه عن الصوم بخلاف غيره من الزمان او وطئت المحفظة لئلا يبان نوى الصوم
ليلا ثم جئبت في النهار وهي صائمة في معصاة كل ولا فكيف يكون صائما وهي معصاة
او فائمة او تستر اي كل السجود او افطر في اخر النهار يظن اليوم تليلا اعف هذا
المفعلين فظن الوقت ليلا والفرط في الاقوال والشمس لم تغرب في الثاني يقضي فقط جزا
لقوله وان افطر خطا الى اخره ولا خير ان من تشر ومن افطر يظن اليوم ليلا يمكن
بقية يومهما كسافر اقام وحائض ونفساء ظهرت ومجنون افاق ومرض مح ومبني بلغ وكافر
اسلم وكلمهم يقصرون الا الاخيرين يعني صبييا بلغ وكافرا اسلم الاصل ان من سلك على حاله في
آخر النهار لو كان عليها في اوله لم يلزمه الصوم لزمه لا ماسك قضا الحق الوقت وتيسر باللقا
كما لو شهد الشهود برؤية لهداه في بعض اليوم كذا في غايته البيان وانما لم يقض الاخيرين وان افطر
لا ت السب في الصوم هو الحرج للقول من اليوم والاهلية معدومة عند الحرافة الصلاة فان
السب فيها هو الحرج المقارن بالاداء وحيزه يسع ما بعد ما يطهره والتحرير وذكر الثالث
بقوله وان جامع في اداء رمضان احتراز عن قضاءه وجوبه في احل بيلاين او كل وشرب
غدا واداء احتراز عن نحو التراب والحجر عدا لما ذكر من قوله جامع الى هنا واحتجم وظن انه
فطر فاكل عدا قضا وكفر بخبر لقوله وان جامع الى هنا وجبت الكفاية في صورة الاحتكام لان
فساد الصوم بوضوئ شيء الى باطنه لقوله عليه الصلاة والسلام الفطر مما دخل ولا يوجد الا
اذا افشاء ففساد صومه في الكفاية عليه لان الواجب على العاقل الاخذ بقوى المقتضى فيصير
الغوى شبهة في حق ولا كانت خطا في نفسها وان كان سماع الحديث وهو قوله عليه الصلاة
السلام افطر الحاجم والمحجوم واعتمد على ظاهره قال محمد بن الحسن الكفاية لان قول الرسول لا يثبت
ادنى درجة من قول المقتضى وهذا اصله عندك فقد الرسول والى واما الحديث فقد اقول بان
عليه الصلاة والسلام شرهما وهما يفتيان اخر فقال عليه السلام ذلك اي ذهب ثلثي يومهما
بالغيبة يدل عليه انه عليه الصلاة والسلام سبق بين الحاجم والمحجوم ولا خلاف في انه لا يفسد
صوم الحاجم كالمظهر وكفارتها اعتاق في غيره وان حصر عنه فصوصه شريفا متباين وان
عجز فاطعام سمين سكاك رعه اي غلبه وسببه في طعام او ماء او قرة وتخرج لم يفطر
ملاؤه الفم ولا لقوله عليه الصلاة والسلام من ذرعه النقي فليس عليه قضاء ومن استقاء عدا
فليقض وليستوى فيه ملاء الفم وماد فاما ملاء اعانم وعاد هو وهو ذكر انهما ثم

مسك كفاية الفطار

لم يفطر

لم يفطر في الصحيح وهو قول محمد بن كذا في النهاية اذ لم يوجد صورة الفطر وهو لا يتلوه ولا معناه
اذ لا يتعدى به او اعاد افطر بالاجماع لما روينا لوجود الدخال بعد الخروج فيتحقق صوم الفطر
وان لم يملك لم يفطر لما روينا وان اعاد في الصحيح فاما ان اعاد القليل ففساده عند محمد
لوجود الصنع ولا يفسد عند ابو حنيفة ولا يوجب عدم الخروج وهو الصحيح ذكره الربيع استقاء
ملاؤه با فطر بالاجماع فلا ينادى في غير تفرع العود والاعادة لانه افطر بالقي او اقل من ملأ فيه
افطر عند محمد لاطلاق ما روينا فلا ينادى على قوله التفرع المذكور ولا يفطر في الصحيح وهو قول
ابو يوسف لعدم الخروج وتباني التفرع على قوله ولذا قال فان عاد النقي بنفسه لم يفطر لما ذكرنا
او اعاد فغيره وابتان وفي رواية لا يفطر لعدم الخروج وفي اخرى يفطر لكثرة الصنع ولما البلع
فلا يفطر عند ابو حنيفة ومحمد وعندي ابو يوسف يفطر اذا ملاء الفم بقاء على اختلاف في انقضاء
الطهارة اكل الحبوب اسنانا مثل حمصه قصي ولا كفارة وفي اقل لا الا اذا اخبره فاكل اكل
مثل سمينه يفطر الا اذا مضغه بحيث تلاشت وكثر ذوق شيء ومضغه بالعود لتمامه
الذوق فلا تفرع من افساد صومه وذكر بعضهم ان ذوق المرأة اذا كان سبي الخلق لا يابس
لذوقها بلسانها توافها في الغرض واما في السلق فلا يكره واما كراهة المضغ لما فيه ايضا لم يفرع
لا فساد وان كان بعد بيان لم تجد المرأة من مضغ لصبيها الطعام ممن الصوم ولا تجدد
طبيخا ولا كسبا طبخا فلا يابس من الضرورة ولو كان المضغ علكا فان فيه تفرعا له ولانه
يتهم بالا فطار فان من رآه من بعيد يظنه اكل قبل هذا اذا كان مضوعا اذ لا ينفصل من شيء
وان كان غير مضغ يفسد لانه يتقنن ويص من شيء الى خوف وكرة القبلة ان لم يامن
لا دهن الشارب والسواك ولو كان السواك عسقا وعندك افعى يكره عسقا لانه يربى في خلع
الفم فضل حامل او وضع خاف على نفسها او ولدها ومرض خاف من الزيادة والمسافر افطر او
هذا خبر لقوله حامل الخ واما جاز الافطار لوجود العذر وقضا ما قدره اي لزم عليهم قضاء
صوم ايام مضت بقدر ما ادركوا من ايام زوال العذر وفائدة لزوم القضاء وجوب الوصية
بالاطعام عند فقد القضاء بالكفاية لانه افطر لا يجزى ولا قذية لانها وردت في الشيخ الغافي
بخلاف القياس وغيره الا بما عليه والغيبة نصف صاع من تمر او شعير وذهب صوم
مسافر لا يضره لقوله تعالى وان تصوموا خير لكم واما قوله عليه السلام ليس من البر الصيام
في السفر في الحديث على حالة التشقة فان ما قدره اي في ذلك العذر فلا قذية اي لا تجز الوصية
بالغذية ولو ما توافد ولم ياكل العذر فذلك عدا عن الميت وتلي بقدر ما قدره عليه الميت
وقالت عنده فان الغائب اذا كان عشرة ايام فاقام بعه رمضان خمسة ايام ثم مات فان كان

وخرج من بين اسنانهم فان لم يجدوا كان الدم غائبا
على الربيع او كانا ساء افطر والافطار عليه وان كان الدم غائبا على الربيع
الربيع لا يفطر حبه وفي الحديث لا يفطر الا حبه لا يفطر حبه لا يفطر حبه لا يفطر حبه
وخرج من بين اسنانهم فان لم يجدوا كان الدم غائبا
على الربيع او كانا ساء افطر والافطار عليه وان كان الدم غائبا على الربيع
الربيع لا يفطر حبه وفي الحديث لا يفطر الا حبه لا يفطر حبه لا يفطر حبه لا يفطر حبه

الحنفي يرضى بالخاء ويرى بفتحها قال الخطابي روي عن ابي حنيفة
الرجوع في غايه وعنه فنه تنبوت رايحه خلوها بالعلم لا غير
صوم في الحائض عن الزيارات البرهانية تفه في النافي ان يعجز
بجان مودة من الزيادة او راعى رايحه خلوها بالعلم لا غير
دراة من الصغرى فتحتاج الظن الى ان تشرب ذلك في زمانها
فلما ذلك في الغناوي سراج
في الحائض عن الزيارات البرهانية تفه في النافي ان يعجز
بجان مودة من الزيادة او راعى رايحه خلوها بالعلم لا غير
دراة من الصغرى فتحتاج الظن الى ان تشرب ذلك في زمانها
فلما ذلك في الغناوي سراج

ولا يغفل عن
مغل يغفل
ملا لا يغفل
عليه راحة
فان امتد في الصلاة بان زاد على يوم وليلة جعل غدا دفعه الى الجنة
غدا لم يجعل غدا في الصوم لان امتداده شهر زاد فم يكون في الجنة
حارج والليل على لا يغفل طويلا الا بالليل والليل ولو امتد في الصلاة والصوم وهو الحنين
وبقا وحياته بدو بها زاد وما يغفل في الصلاة والصوم وهو الحنين

صحيح في ايام اقامته فعليه فريته تلك الايام دون ما سألها ان اوصى ليت متعلق بقوله
فري عنه فيكفي اي ما فاده الحكي من الثلث وان تبرع وليه بر اي ما فاده جان وان سأل
صام عنه لا لقوله على الله عليه وسلم لا يصوم احد عن احد ولا يصلي احد عن احد ولكن يطعم
عنه رواه النسائي وكذا الكاهن العيين والفنل بغير الاعتاق يعني اذا تبرع بالاطعام والكسوة
وكفارة العيين والفنل جان ولم يجز التبرع بالاعتاق لما فيه من الزام الواليت بغير رضاه
يقضي رمضان ولو بفصل يعني يجوز فيه الفصل والوصل والستر يصل سارعة الى سقاة
العاجب وان جاز رمضان اخر صامه لانه وقته ثم قضى لاول لانه وقت القضاء بل قد تبرأت
وجوب القضاء على الراعي حتى كان له ان يتطوع وعندك ففي محب الغنية وفدية كل
صلاة حتى لو ترك صوم يوم وهو الصحيح وقيل فدية صلاة يوم واحد كفدية صوم يوم
والشيخ الغاني الذي لا يقد على الصوم افطر وقرى اي اطعم لكل يوم مسكينا كما يطعم في
الكفارة وقضى ان قد على الصوم اذ يبطل حكم الفدي لان شرط الحليفة استمرار العجز بلزم
فعل تبرع فيه فصلا قد سبق تحقيقه في صلاة النفل اداء وقضاء اي يجبا تماما عليه فان
افسد عليه القضاء الا في الايام المنتهية فان التبرع فيها غير ملزم وهي خمسة ايام عيد الفطر
والاضحية مع ثلاثة بعد الاضحية وعندني يوسف وفخدها عليها فضاء لان الشرع ملزم كالنذر
كافي سائر الايام والنهال يمنع صحة التبرع في حق القضاء كالشروع في الصلاة في الاوقات
المكروهة ولا يفطر الشايع في النفل بل عذر في روايتها لانه ابطال للعمل وقد قال الله تعالى ولا
تبتطلوا اعمالكم وفي رواية اخرى يجوز لان القضاء خلفه فلا ابطال والضيافة عذر يعني
على الظاهر وقرى الحسن عن انه ليس بعذر وهذا الحكم يشمل المضيف والمضيف فوي المسافر
الافطار واقام فوقه الصوم في وقتها اي في وقت النية وهو من الليل الى الضحى اكبر
لا قبل الزوال والمرد بالصوم اعظم من الفرض والنفل ولهذا قال منع ان تامة لا يخلطان في القصة
وانما يختلفان في العوجوب وعده وانما كان ذلك في رمضان يجب الصوم لان السفر لا ينافي
وجوب الصوم كما يجب على مقيم اتمام صوم يوم منه ان رمضان سافر فيه اي في ذلك اليوم
ولا كفارة فيها اي اقامته لمسافر وسفره لم يقيم بالافطار لوجود الشبهة وهو السفر في اوله
واخره كما يسقط الحد بالنكاح الفاسد الشبهة يقضي ايام الانخاء ولو كانت كل الشهر لانه
نوع مرض يصفى الفري ولا ينزل العقل فلا ينافي في العوجوب ولا اداء الا يوما حدث الانخاء فيه
او فدية فانما لا يقضيه لوجود الصوم فيه اذ الظاهر ان ينزى من الليل حمل الحال الموصى على
الصلاة حتى لو كانت مهتكا بعتاد الاكل في رمضان قضى رمضان كله لعدم النية ووجوب كسب

مطالعات اسلامی

باب الاعتكاف
 لا اعتكاف في يوم الجمعة
 ولا في يوم السبت
 ولا في يوم الاثنين
 ولا في يوم الثلاثاء
 ولا في يوم الأربعاء
 ولا في يوم الخميس
 ولا في يوم الجمعة
 ولا في يوم السبت
 ولا في يوم الاثنين
 ولا في يوم الثلاثاء
 ولا في يوم الأربعاء
 ولا في يوم الخميس
 ولا في يوم الجمعة

باب الاعتكاف

هو لغة للبت والدوام على شيء وشرعا البت رجل في مسجد جماعة او امرأة في بيتها بنية اي الاعتكاف وهو واجب في المنذور وستة مائة كذا في العشر الاخير من رمضان ومستحب فيما سواه اي العشر الاخير والقوة شرط لصحة الاول يعني الواجب لا الثالث يعني المستحب واقله اي قل الاعتكاف المستحب على عدم اشتراط الصوم وهو ظاهر الرواية عن الامام واختارهما ساعة وليس بها حد معين حتى لو دخل المسجد ونوى الاعتكاف الى ان يخرج منه صرح لان معنى التفضل على الساهلة وقيل الصوم شرط فيه ايضا وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة فاقوله يوم فمن قطعه فيه اي في اليوم يقضى لانه شرع فيه قصدا واطله لا يخرج من المسجد الا الحاجة الانسان كالبول والغائط لان الثابت بالضرورة ببقائها او جمعة لانها اتم حاجاتها فيباح لها الخروج اجلها ضرورة وقت الزوال ان كان معتكفا فربما عن الجامع بحيث لو نظر زوال الشمس لم تقف المخطئة ومن يؤد من لم يوقت ايدركها الى الجمعة يعني لا ينظر زوال الشمس بل يخرج في وقت يمكن ان يصل للجامع ويصلي ركعتين تحية المسجد واربع ركعات ويعد الجمعة بمكة بقدر ما يصل الى التل على الخلاف اربع ركعات عند ابي حنيفة وستة عند غيره ولا يمكن اكثر من ذلك لان الخروج للحاجة وهي باقية في حق السنة لانها تابعة للفرز ولا حاجتها للخروج منها ولا يفسد بكثرته ولو يوما وليلة لان المفسد للخروج من المسجد لا المكث فيه كمنه لا يستحب ان التزم الاعتكاف في مسجد واحد فلا ينبغي ان يتبها في مسجدين كذا في الكافي وان خرج من المسجد ساعة بل عند فسد اعتكافه لان الخروج ينافي للبت وما ينافي الشيء يستوي فيه قليل وكثير كالكحل في الصوم والحديث الطهارة وقت لا يفسد ما لم يخرج اكثر من نصف يوم وخص بكل وشرب وبيع وشرا فيه يفعل المعتكف هذه الاعمال في المسجد دون غيره ولكن كره احضار المبيع فيه اذا ضرره فيه والضمات لا ترفع عليه الصلاة والسلام اي عن ضرورة الضمت وسئل ابو حنيفة عن صوم الضمت فقال ان تصوموا وانكم احكاما الامام محمد بن النضر هذا اذا اعتكف الضمت قوته ولا فلا يكره لانه عليه الصلاة والسلام قال من صمت ثمان واربعين سنة لله بن عمر رضي الله عنهما والتكلم الا يجيز فان قوله تعالى قل لعمري اني لانيكلم غير المعتكف فانك بالاعتكاف في المسجد ويطلبه اي الاعتكاف الوطى فخرج في المسجد واخارجه ولو لم يكن لان البت محل الاعتكاف بخلاف الصوم او ناسيا

الحديث الاعتكاف الا يصح

باب الاعتكاف
 لا اعتكاف في يوم الجمعة
 ولا في يوم السبت
 ولا في يوم الاثنين
 ولا في يوم الثلاثاء
 ولا في يوم الأربعاء
 ولا في يوم الخميس
 ولا في يوم الجمعة
 ولا في يوم السبت
 ولا في يوم الاثنين
 ولا في يوم الثلاثاء
 ولا في يوم الأربعاء
 ولا في يوم الخميس
 ولا في يوم الجمعة

لان حال العاكفين مذكرة فلا يعتكف بالنسيان ويطلبه الوطى في غيره اي غير الفرج ان انزل لانه في معنى الجماع حتى يفسد به الصوم وان لم ينزل لا يفسد كما لا يفسد الصوم كذا القبلة والنس يعني ان انزل بها بطل اعتكافها لانها ايضا في معنى الجماع والا فلا ولا حرم الكحل للمعتكف يعني الوطى والقبلة والنس بذا انزل لانها من دواعي الوطى نذر اعتكافه انما لم يزلها لانها لان الذكر لا يام على سبيل الجمع بينا والقبلة يقال ما اينك منذ ايام والمراد بلياليها لانه لا يخرج من البيت وان لم يخرج من الشايع وفي نذر اعتكافه يومين لانه بليته لان في المتن معنى الجمع فيلحق به احتياطا في العبادة وصح في الصورتين بنية التبرع خاصة لانها لو كانت حفيظة نذر اعتكافه رمضان فضاؤه اي رمضان بدونه اي الاعتكاف وجب فضاؤه اي الاعتكاف بصوم قصدي حتى لو تركها معا يخرج عن العبادة بالاعتكاف في قضاء هذا الصوم لبقاء الاتصال بصوم الشهر حكاه صاحب الجامع الكبير واصولنا من الامثلة وانما وجب قضاءه بصوم مقصود لعود شرط الاعتكاف وهو الصوم لقوله عليه الصلاة والسلام لا اعتكاف الا بالصوم المالك مال الاصل وهو ان يجزئ مقصودا بالند موجب للاعتكاف والله اعلم

كتاب الحج

اخره لانه رابع العبادات الجامع بين العبادات المالكية والبدنية وهو لغة القصد وشرعا زيارة مكان مخصوص في زمان مخصوص بفعل مخصوص وسياق تفصيلها ان شاء الله تعالى فمن ثم ان قوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا انزل قال النبي عليه السلام انتم ايتها الناس حجتكم فقالوا الحج في كل عام ام مرة واحدة فقال لا بل مرة ولان سبب وجوب البيت كما نزل في الاصل ولا تعدد ذلك بالغير عند ابي يوسف وفي العمرة عند محمد وقت الحج في اصطلاح الاصوليين يسمى مشككا لان فيه جهة المعيارية والظرفية فمن قال بالغير لا يقول بان من اخره يكون فضاؤه ومن قال بالترخي لا يقول بان من اخره عن العام الاول لا يات ثم اصل كما اذا اخر الصلاة عن الوقت الاقل بل جهة المعيارية راجحة عند القائل بالغير حتى ان من اخره يفسق وشهدته كما ان اذا حج بالآخره كما اداء القضاء وجهة الظرفية راجحة عند القائل بخلافه حتى اذا اداء بعد العام الاول لا يات ثم بالتأخير لكن لو مات ولم يخرج آثم عنه ايضا على حشر متعلق بقوله فرض مسلم مكلف صحيح بصيرته او اوجبه فضاؤه اي ان لا يات بما لا يات منه كالسكنى والحام والناث البيت والبيت ونحو ذلك وعن نفقة عياله الى حين عوده مع امرن الطريق لان الاستطاعة لا تثبت دون

ومحرم أو زفج لمراته في مسير سفير المحرم من الحيض له تكاحا على التأكيد بقائه أو
رضاع أو مضطرة فلو احرم صبي فبلغ أو عبق فعتق ومضى لم يسقط منه ما كان من الحيض
العقد لاداء النفل فلا ينقلب لاداء الفرض وتجدد القبي البائع احرامه الفرض قبل وقوع
مسقط للموجب عليه لا العتيق فان تجردت عن مسقطه فان احرم القبي لم يكن لانها
لعدم الاهلية واحرام العبد لازم فان مكنته الحريم عند الشروع في غيره وفرضه الاحرام
والوقوف بعرفة وطواف الزياره فاذا فات واحد من اجل الحج وجب القضاء في العام
القابل فالاول شرط كالتي في الصلاة والباقيان ركبان وعند الشافعي الاول ايضا
ركن وثمرة الخلاف يظهر فيما اذا احرم قبل شهر الحج جاز عندنا لا عنه ولجب له الوقوف بعرفة
ويستحب جمعها ايضا متى رها لان آدم عليها السلام اجتمع فيها مع صوته وان تلف اليها اى دنا
والسعي ورعي الجمار وطواف الصفا والحق وان اترك شيئا منها جازت عليه
دم وغيره اسنن واداب وسيجيئ في غير الكل في مواضعها ان شاء الله تعالى واشهره شغل
وذو القعدة بفتح القاف وكسرها وعشرون في الحج فكم يعني اذا كانت هذه اشهر ركركم الاحرام
له اى الحج قبلها والعمر سنة وهي طواف وسعى وحازت في كل السنة وكنت يوم معرفة
واحدة بعنة تكونها اوقات الحج وتوابعه مواقيت الاحرام اى المواضع التي لا يتجاوزها
الانسان الا محرمات ذوا الحليفة البدني وذات عرف العرقي وحجفة الشامي وقرب في المغرب
بسفلى الراء وفي الصباح بفتحها للخبري ويبلغ الميمني لاهلها اى لاهل هذه المواضع ولئن
مر بها من اهلها جازها وجاز تقديمها اى الاحرام عليها اى على المواقيت لا تأخير عنها الفاصلة
متعلق بقوله جاز الحج دخول مكة ولو لم يجر اى الحج والعمره والحاجه اخرى قيد بقصد البذل
لانه لو لم يقصد ذلك ليس عليه الحج قال في النهاية اعلم ان البيت لما كان معظما
مشة فاجعل له حيطان وهو مكة وحجى وهو الحرم والحرم حريم وهو المواقيت حتى لا يجز
لئن وصل اليها ان يتجاوزها لا يحل الا ان يكون القاصد من داخل المواقيت فله اى اذا كان
من داخل المواقيت فخرج مكة فالمواقيت له الحلال الذي بين المواقيت وبين الحرم ولم يكن
للحج الحرم والعمره الحلال ان الحج في عرفات وهي في الحلال فاحرام من الحرم والعمره في الحرم فاحرامها
من الحلال يحصل لانه نوع سفر من اراد احرامه حج اى كونه محمدا توفيا وغسله احب وليس ازال
وراء طاهرين ونظف وصلى شغوا وقال المفرد حج اللهم انى اريد الحج فيدري وتقبله متى
ثم انى ينوي بالحج وهى اى التلبية ان يقول لبيك ورد بلفظ التلبية والمراد تكثيرها لاجل
مرة بعد اخرى ومعناها انا مقيم في طاعتك لامة بعد اقامته من البيت ولتب بها اذا اقام

مصلح من الاحرام

ولزمه

ولزمه ولم يفارقه اللهم لبيك لبيك لا شريك لك لبيك ان الحمد والنعمة لك
والملك لا شريك لك ولا ينقص منها وان زاد جان وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ان كان يقول لبيك
ذ النعماء والفضل الحسن لبيك من ثوبا ومهرا لبيك هذا البيت ناويا الحج او العمرة او قد
بدنه نقل التقليدان ببطلة قلادة على عنق البدنة فيصير به محرما كبا التلبية اى بدنة
تذير او خير صيد او نحو كالداء الواجبة بسبب المجاورة في السنة الماضية وتوجب معها
اى البدنة بيل الحج حال صير توجبه او بعثها ثم توجبه وتحققها او بعثها بالثبوت وتوجب بدنة
الاحرام وان لم يحققها فقد احرم جزء ثقلها واذ البنى ناويا الحج اصل ذلك ان الشرع في الحج لا
يخص بمحرم التلبية لانها لما شفع اذا صادف فعاد اذا صادف التلبية متى وطأ محرما واذ
صادف التقليد مع التوجبه صار شرعا لا اتصال التبية بفعل هو من خصص للاحرام لان التقليد
مع السوف من افعال الحج وقد ورد صاحب الوقاية قوله او قد بدنه نقل الحج في اخر الباب
وليس ذلك موضع مناسب كالا يخفى وتواضعها اى شق سنامها ليعلم انها هدى واجلها اى
الحج على ظهرها او بعثها لغيره متعة ولم يلحقها او قد شاة لانها لا يكون محرما وبعده اى الاحرام
تبقى اثره وهو الحرام قال تعالى احل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم وقيل الكلام الفاحش
لانهم دفاعه فحرم كالحاج والغسوق يعنى المناهى وهو الحرم مطلقا لكن الحرمه فلاحرام
اشتد ليس الحريم في الصلاة والتطير بقراءة القرآن والحديث وهو المراد مع الرقوا والحديث
والكبارين وقيل صيد البئر لا البحر لقوله تعالى وحريم عليكم صيد البئر ما دمتم حرما والاشارة
الى والد لانه عليه الاشارة نقصني الحضور والالة الغيبة والتطير وقيل الظفر وسن
الوجه والراس وغسل راسه والحديث بالحطيم قيد به لان له راحة طيبة عنداى خفيفه
فصار طيبا وعندها يقتل الهوام فيتحببه وثمره الخاف تظهر في وجوب الدم فعنده يجب
الدم لانه طيب وعندها القدسية وتبقى قرة بها لى الحية وحلق راسه وشعر بدنه وليس فيهن
وسراويل وقبا وعامة وخفين الا ان لا يجز الشغلين فيقطع اسفل من الكعب وثوب
صنيع بماله طيب الا بعد زواله لا اعمالي تبقى الاستحمام والاستغسال لبيت وحمل بفتح الميم
وكسر الالف وبعثها لغيره الكبير وشدهيمان في وسطه يعنى مع كونه مخطئا لا باس بشده
على حقوبه واكثر التلبية برفع الصوت متى صر او على شرف او هبط او يدرك كبا او اسحر
واذا دخل مكة نداء بالمسجد وحين راح البيت كبر وحمل ثم استقبل الحجر الاسود مكبرا ثم اداها
يدنه كالمصلاة واستلمه اى تناول بيديه او بالقبلة او مسحه بالكتف ان قدره يداين اى
بلا يداين مسلم بن حماد ولايس ما في يده فيقبله وان عجز عنها اى الاستيلاء والاستيلاء استقبله

نفاضة

مطلوب الاستقبال المصلح العظيم وحده لم يجز

مكبراً مهلاً خالداً لله تعالى وصلياً على النبي صلى الله عليه وسلم وطواف القبر ومضطجعا
احداً عازداً تحت ابطه اليمنى ملقياً على كفها اليسرى ذلك العظيم وهو قطعة جدل في
طرف اليمن اب من الحطيم بمعنى الكسر سمي به لانه حطيم من البيت فان كان في الاثر من البيت
واذا كان كذلك يطاف وره حتى لو دخل الفرجة لم يجز احتيالاً لكن اذا استقبل للمصلي
الحطيم وحده لم يجز لان فرضية التقية ثبتت بقول الكتاب فلا يتأدى بما ثبت بخبر العبد
احتياطاً اخذ عن يمينه مما يلي الباب اي يمين الطائف والطائف للمستقبل للحج يكون يمينه الى
جانبه الباب هو المشرق فيبتدى من الحجر الهبالي هذا الجانب وما بين الحجر الى الباب هو المشرق
سبعة اشواط اي سبع مرات متوالت بقوله طاف رمل في الثلاثة الاولى فخط من الحجر الى الحجر
الثلث الذي يهز في شيتته الكتيبتين كالمبارزة يتختر بين الصفتين مع الاصطباع وكان
سببه اظهار الجلالة للمشركين حين قالوا اضنه ثم حتى تترتب ثم بقي الحكم بعد ذلك والسبب
في زعم رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعده ومشي في الباب على هينته وكلما مر به
اي الحجر فصل ما ذكر من الاشكال ونذهب اسلام الركن اليماني وعن محمد اثنى عشرة ولا يستلم
غيرها وختم الطواف باسناد الحجر ثم صلى شفعاً يجب بعد كل اسبوع عند القيام او غيره
من السجود وهو اى طواف القدوم ويسمى طواف التخيئة ايضا ستة اشواط في ثم عادوا وسلم
الحجر وخرج فصعد الصفا واستقبل البيت وكبر وهتل وصلى عليه صلى الله عليه وسلم ورفع
يديه ودعا بما شاء ثم مشى نحو المروة سابعاً بين اليدين الاخيرة وسعد فيها اى المروة
وفعل فعله على الصفا بفعل كذا سابعاً بدياً بالصفا ويحتم بالمروة يعني ان السعي بالصفا
للمروة وشوط ثم من المروة الى الصفا شوط اخر فبذلك يدعى السعي من الصفا وختم وهو سابع
على المروة وهذا هو الصحيح وفي رواية السعي من الصفا الى المروة ثم منها اليه الى الصفا شوط
واحد فيكون الحقة على الصفا ثم سكن بكلمة حجرها وطواف بالبيت فغلاما شاء وخطب الامام
سابع ذى الحجة بعد الزوال وصلاة الظهر اعلم ان في الحج ثلاث خطب احدها قبل يوم
التروية بيوم وهي هذه فاعلم فيها الناسك اى الخروج الى منى والصلاة بعرفات والافاضة
فاذا صلى بكلمة الفجر ثامن الشهر وهو ليلة التروية سمي بذلك لانهم يرون الابن في
هذا اليوم خرج الى منى ومكث بها الى فجره ثم راح الى عرفات وكلها موقوف لا يقطن
عزماً لما ورد في الحديث فبعد الزوال قبل الظهر خطب الامام خطبتين هذه هي الخطبة
الثانية كالجمعة يعني يجلس بينهما يعلم فيها الوقوف بعرفات والمزدلفة وري الحجارة
الحجر والحلق وطواف الزيارة فصلى باذان واقام بين الظهر والعصر وقت الظهر بشرط

الامام

ويراد بعد الزوال على الصحيح

الامام والاحرام للحج اى الامام المخصص بالحج ذكره الزبلي فلو صلى الظهر ثم مشى الى
جماعة هذا التفرع احسن من تفرع الوقاية كما لا يخفى على اهل الدارين ثم احرم لا يجمع الى
يجوز لا يجمع بين الظهر والعصر في وقت بل يجوز العصر الا في وقته ثم ذهب الى الموقفين
سنن ووقف الامام على ناقته بقر جبل الرحمة مستقبلاً ودعا لجمعه وعلم الناسك ووقف
الناسك خلفه بقر به مستقبلين سامعين قوله فبعد الغروب الى مزدلفة وكلها موقوف
الا وادى خمس وركل عند جبل منى وصلى العشاءين باذان واقامة ههنا جمع لغرب
والعشاء وقت العشاء وعاد مغرباً ادا في الطريق او عجزت ماله بطلع الفجر فانما صلى
لغرب قبل وقت العشاء يجوز عند ابي حنيفة ومحمد فوجب الاعادة ماله بطلع الفجر فانما صلى
بعد الجواز لادراك فضيلة الجمع وادى طلع الفجر فاذا كانت امكان الجمع سقط القضاء
لانما وجب فاما ان يجزى قضاء فضيلة الجمع في حال اذا مشى له واما ان يجزى قضاها
الصلاة فقد ادها في الوقت فلا وجب القضاء وصلى الفجر بركلي هو الظلمة في آخر الليل
ثم وقف وكبر وهتل وتبى وصلى ودعا هذا الوقوف بمزدلفة واجب حتى يركب بركلا
عند رم وادى اسفر الى منى وري حجرة العقيقة من بطن الوادي سبعة اى سبع حصيات
خذها فاباها المعجز روى الخطابي الامام في المنى فعلق بغير طرف اليرهام على طرف التاباة
في الرمي وكبر بكل خطبة فيقول بسم الله والله اكبر بحمد الله وحمده والثناء له
جئني مبروراً وسعياً مشكولاً وذنبى مغفوراً وقطعت بنيه باولها ثم ذبح ان شاء واما
قاله لان الدم الذي ياقه به المزدلفة تطوع والكلام في المنى ثم رمل وحلقه افضل وحل له
غير النساء وخطب الامام كافي التابع هذه هي الخطبة الثالثة يعلم فيها النفر وهو خروج
الحاج من منى وطواف الصدر ثم طواف للزيارة وقد مر ان الفرض يومها من ايام النحر سبعة
اي سبعة اشواط بل روى وسوى ان فعلا اى الرمي والسعي قبل ولا فيهما فان اخبر اى
طواف الزيارة عنها اى ايام النحر وجب دم وسنتين في باب الجنائز ان شاء الله تعالى
واول وقد ادى وقت طواف الزيارة بعد طلوع فجر يوم النحر وهو اى الطواف فيه اى يوم
النحر افضل وبه اى بالطواف محل النساء ثم اتى منى وري الحجار الثلاث بعد ذلك وتابى النحر
بيد ما يلي مسجد الخيف ثم ما يليه ثم بالعقبة سبعة اشواط وكبر لكل حصاة رماها ووقف
اي وقت فحمد الله تعالى واشتغل عليه وهتل وكبر وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم بورى
بعد روى فقط اى بعد الرمي الاول والثاني والثالث والابعد يوم النحر وعاد حجة رافعا
يديها ثم عند ذلك وبعد ذلك ان مكث وهو على مكث احب وادى قبل الزوال فيه اى عند

هذا حداد رحلها قبل الزوال في اليوم الرابع

جان وله النفر الى الخروج من منى قبل فجر اليوم الرابع فانه ان وقف حتى طلوع الفجر
 وجعل عليه في الجمار وجاز الترتيب في الايام الاولى في الحج والعمرة ما يليه من اجزاء افضل
 لا العقبة بالحج عطف على الايام وكبره ان لا يبيت بمكة الى يوم النحر الى النبي صلى الله عليه وسلم
 بات بها وعمره في الله عنه كان يؤد على ترك المقام بها وكبره ايضا تقديم ثقلها على متاعه وحججه
 الى مكة واقامته بمكة التي لا يجوز شغل قلبه وان ارجع الى مكة نزل بالحصب اسم موضع
 يقال له الابط نزل به رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم طاف للصدقة وهو واجب على اهل
 مكة سبعة ايام سبعة اشواط بالارمل وسعى ثم شرب من زمزم وقيل العقبة اي عتبة الكعبة
 ووضع صدره ووجهه على المذبح وهو ما بين الحجر والباب وتثبث اي تمسك بالاستار
 اي ستار الكعبة ساعة ودعا بحجته وكبر على فراق الكعبة ورجع فقهري حتى يخرج من
 المسجد جاز ترش طواف القدوم للموقف بعرفات قبل دخول مكة واشتد عليه تركه لانه سنة
 من وقته ما ايعى فبات ساعة من زوال عرفة الى صليوب النحر والخطاب بالنوم والاعطاء
 او جعل انما اى تلك الارض عرفات صخر وقوفها تلك ماله الركن قد وجد وهو الوقوف كذا
 اى تخرج ايضا لاهل رفقته عنه بالحج لانه لما عاقدتم عقد الرفقة فقد استعان بكل من هم فيها
 يعجز عن مباشرته بنف والاحرام مقصود بهذا السفر فكان الاذن به ثابتا لانه اذا اذن
 انسانا بان يحرم عند اذاعته عليه وانام فاحرم عنه صخر بالوقوف فكذا هذا حتى اذا افاق
 واستيقظ والى بافعال الحج جان فيمير الرقبة صرخا عن نفسه بالامالة وعنه بالتيابة
 ومن لم يقف فيها اى عرفات فبات حجة فطاف وسعى وتحلل وقضى من قابل اى عام قابل
 بعده والمرة في جميع ما ذكر كالحج لكنه تكشف وجهها لاسرها ولا تلبى جهر ولا تهرمل
 ولا تسعي بين الميادين ولا تقهر وتخلق وتلبس بالخط ولا تقرب الحجر في الاحرام وحيثما
 لا يمنع لشكا غير الطواف لانه في المسجد ولا يجوز دخوله المائض وهو الحاحيض بعد كسبه او
 الوقوف بعرفات وطواف الزيارة يسقط التصدد وهو طواف الوداع البدن جمع بدنة من
 الابل والبقر والحمير منها

باب القل والتمتع

القلان يهل والاهلال رفع الصوت بالتكبير في الحج وجمرة مفاقه في الكثر وهو ان يهل بالعمرة
 والحج من الميقات وقال النبي صلى الله عليه وسلم ان اهل الميقات وقع ايقافا حتى تقرأ الحرام
 بها من دور اهلها او بعد ما خرج من بلد قبل ان يهل الى الميقات جان وضار كان في بلدها فالتفتها
 من الميقات وقبله في سفر الحج وقبلها كذا في الكافي ويقول بعد الصلاة يعني الشفع الذي يصلي به

فقد فقد قال المصنف في القل ان كان بعد طواف الزيارة وقرأ اذا كان
 حقيقا والعام من قتها نزل في سفر الموطا بالامام محمد وهو قول ابي
 طواف الافاضة ثم تنصرف حتى تطهر وتطوف والابن المجلد جسد الجمل
 لها بل ينفر مع الناس ويكره غيرها فهذا اعتدات في واجبه وقول
 مالك بل يفرح جسد الجمل اكثر من مئة الخيول نذرت ايام وعند ابي
 حنيفة ان الطواف لا يشترط فيه الطهارة فتطوف وترحل مع
 الناس ولا يشترط ان يغتسل ينعى عليه ان يقول لها ارحم عليك وحول
 المسجد والطواف لكن ان طفت حج تحجك وخرجت من احرامك
 ويزنملك بدنة بخلافك اسه

مراد بالاحرام

مراد بالاحرام الهم ان اريد بالحج والعمرة فيسكنها الى وقبلهما متى ولطف العمرة سبعة قبل
 الثلاثة الاولى ويسكنى بالخلق بخلاف التمتع ثم الحج اي يبدأ بافعال الحج فيطوف طواف
 القدوم ويسعى كما مر في المفرد وكه طوافان وسعيان لهما بان طاف اربعة عشر شهرا سبعة
 للعمرة وسبعة لطفوا القدوم الحج ثم سعى لهما وانما كره لانه اخر سعي العمرة وقدم طواف القدوم
 وذبح القران بعد يوم النحر عن حجر عن الذبح صام ثلاثة ايام اخرها عرفة وسبعة بعد
 ايام التشريق ابن شاذي سوا صام في مكة وغيرها فان فات الثلاثة تعين الدم وبالوقوف
 قبل العمرة بطلت وقضيت اى العمرة ووجب دم الرقص وسقوط دم القران قبله والتمتع عطف
 على قران الجمع بين الحج والعمرة في شهر في سنة واحدة بل الامام باهله المامما صحيحا
 بينها قال في الهداية التمتع الترتيق باده النسيك في سفر واحد من غير ان يلم باهل بيتهما
 المامما صحيحا وفي غاية البيان الذي قال صاحب الهداية لا يتم به معنى التمتع لان الترتيق
 باده النسيك اذا حصل من غير المام باهله المامما صحيحا لا يستحق تهما اذا كان احدهما
 في غير شهر الحج والاخرى وكذا لا يستحق تهما اذا كان النسيك في شهر الحج لكن احدهما
 حصل في شهر الحج وفيه السنة والاخر من سنة اخرى ولو يوجد المام باهله المامما
 صحيحا وان يده بكلام الامام ابي بكر الرازي ثم قال فان لا بد من التمسك بان يقال التمتع
 هو الجمع بين الحج والعمرة في شهر في سنة واحدة من غير المام باهله بيتهما المامما
 صحيحا وجاب عنه صاحب العنايتان ما ذكره المصنف هو تفسيره وما كون الترتيق في شهر
 الحج من عام واحد وشهر واحد وسنذكر اقوالا فيه بحث لان تغير اللفظ بحسب
 معناه الاصطلاحي لا يكون لا تعريفا اسميا فيكون جامعا ومادعا كالمفرد في موضع فان
 دخل فيه ما ليس من افراد الحدود لم يكن مانعا فلا يكون صحيحا فلهذا احتجرت ههنا تلك العبارة
 فيكون من الميقات في الشهر الحج فيطوف فطافا قطع التلبية اول طواف للعمرة ويسعى ويحلق
 او يقصر فبعد ما حل منها احرم من الحرم وتكون من المسجد ليس بشهر فيحرم بالحج يوم التروية
 وقبله افضا وج كلفه كسرة من طواف الزيارة ويسعى بعد الله اول طواف للحج بخلاف
 المفرد لانه سعى مرة وحج وهو التمتع وقرب الاضحية عنه وان عجز عن الذبح
 صام كالقران اى ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجع وجاز صورة الثلاثة بعد احرامها اى
 العمرة قبلها اى لاحرمه ونذرت اخيره الى عرفة فان اشهر الحج وقت لصورة الثلاثة لكن بعد
 تحقق السبب وهو الاحرام وكذا الحال في القران لكن التأخير افضل وهو ان يصوم ثلاثة ايام
 اخرها عرفة لان الصوم يدل على الهدى فيستحب تأخير الاخر وقت رجاء ان يقد على الاصل وان

وكذا تحسب ان كان حجك من الحج والقران في شهر واحد
 سائلا وبأبليس في ضربة الشعر على الوجه الاول حتى يجلبه

تحت العلم ان لفظ الحج في قوله
ما في الاول الاطلاق والاضافه
والثالث التعميم

شاء لا تمنع سوق هديا اخر وساقه وهو اخص من قوله اذا كانت لا تنساق فيقربها
وقد بدنا وهو من التجليل على الفاء الجمل على طه هالة لم يكن في القرآن حيث قلها الى
ولم يذوق ولا يذوقه اشعارها وهو شق سنامها من الالبس هو لا غلبة بالصواب فان التي
صلى الله عليه وسلم قد منع في جانب اليسار فصدقا وفي جانب اليمين اتفاقا والوجه فيهما
كره هذا الصنيع لانه يثقله وانما فعل النبي صلى الله عليه وسلم لان المشركين لا يمتنعون عن
تقرضه الا بهذا وقيل لما كره اشعارهم زمانا لما انعمهم فيه حتى يخاف من السرقة وقيل لما كره
ايشاء على التقليد واعلم اي فعل افاض العزة ولا يتحمل منها اي العزة اذا ساقه اما اذا ساق
ليسفه فيحمل منها كما شرع احرم المتمتع بالحج يوم التروية وقبله احرم المتمتع بالحج يوم النحر
حل من احرمه لان الحاق محل في الحج كالسلام في الصلاة والمكي يفر فقط الى المنع
له ولا يفر ان لا يشرع بالكثر باسقاط احكام السفرين وهذا في حق الافاق من اعتمر بلاد
سوق ثم عاد الى بلده فقد لم يحل تمتعه من قبل ذكر المزمع واردة الا ان كان قد
عرفت معنى المتمتع فالذي اعتمر بلاد سوق الهدي على عادته الى بلده صح المامه فيقبل تمتعه
ومع سوق تمتع فانه اذا ساق الهدي فلا يكون المامه صحيحا اذا لا يجوز له التحلل فيكون
عوده واجبا فاذا عاد واسم الحج كان متمتعاً فان طاف لها اقل من اربعة قبل شهر
وقتها فيها وحج فقد تمتع لان الحرام عندنا شرط فيتمتع بغيره على شهر الحج وما يعتبر
اداء الافعال فيها وقد وجد اكثر من ذلك حكم الكل ولو طاف اربعة قبلها على الاشهر لا يكون
متمتعاً لانه اذا كان قبل شهر الحج كوفي مبتدأ خبره قوله الا في متمتع حل من عمرتها فيها
وسكن بمكة او بغيره وحج في عامه ذلك متمتع لان السفر الاول لم ينته برجوعه الى بصره
كانت له من الحج من الليقات ولو اتي بغيره وافسد ما وجع من بصره وقضى وحج لا يكون متمتعاً
لان حكم السفر الاول لما بقي بالرجوع الى بصره كانت له من الحج من مكة ولا تمتع للسكن فيها الا
اذا السها هله ثم اتي بها فانه اذا التمسها هله ثم رجع واتي بالعمرة والحج كان هذا التماساً
لانتهاؤه السفر الاول بالمقام فاجتمع نسكان في سفر واحد فيتمتعاً واي فسد اتم بالدم
اي ان اعتمر في شهر الحج وحج من عامه فاته افسد في فيه اذا لم يكن الحج عن غيره الا حرم الا بقاء
ومعطل دم المتمتع لانه لم يفرق بين بلاد المسلمين الصالحين في سفر واحد لقران افضل منه اي
التمتع وهو الى متمتع افضل من لا يفرق فيكون القران افضل منها اما الاول فلات فيجمعها بين العبادتين
فاشبه الصوم والاعتكاف والحج في سبيل الله وصلاة الليل ولذا الثاني فلات
في التمتع بجمعها بين العبادتين في الجملة فاشبه القران والله اعلم بالصواب

وقد سئل عن رجل حج عن غيره ففقدت عن بان الماطة في البيت
والجبر واجبة أم لا فقال في الجواب امر الفذ بك والاشارة
والامر هنا مستند وسهله خبره مع انه قد ثبت في كل وقت

باب الجنائيات

لما فرغ من بيان احكام الحرمين شرع فيما يعترهم من العوارض من الجنائيات والاحضار
والغلات وهي جمع جنائيات ولم يرد بها فعل ما ليس للمحرم ان يفعلها ثم ان الواجب بها قد يكون
دماً وقد يكون مئلاً وقد يكون تصدقاً وقد يكون تصدقاً وقد يكون عييراً ذلك فارة تفصيله
فقال وجب دم على محرم بالغ ان طيب عصفراً كاملاً فصار له كالرأس والساق والخذ واليد
نحوها او خضب رأسه بجمادى لانه طيب او ذبح اي استعمل الدهن في عصفور بري او حبل ولو
كانا خالصين فان الدهن المطيب كدهن البتة ويوجب الدم اتفاقاً واما
الخالص فيوجهه عند الحنفية وعندهما يوجب الصدقة او ليس بخضبة او ستر رأسه
يومه كاملاً وان كان اقل منه فعليه الصدقة وعن ابو يوسف ان اذ البس اكثر من نصفه
فعليه دم او حلق ريع رأسه وحلق محاسن او احدى بطيه او عاتقه او رقبته او فخذ
اطراف يديه ورجليه في مجلس او يد او رجل في فاك الكل اذا كان في مجلس واحد لا يرد
على وجه واحد لان الجنائيات من نوع واحد وان كان في مجلسين اربعة دماً ان قلم في كل
مجلس يد او رجل لان الغالب فيه معنى العبادة فيقتيد بالداخل باقدا المجلس كما في اية
التبصرة وان قص يد او رجل فعليه دم اقامة ثم يرفع مقام الكل كما في الحلق وان
قص اقل من خمسة اطراف فعليه صدقة كما ياتي او طاف للقدوة او لصدقة جنبا او
لغيره محذوراً ولو لم يصب جنبا فدينه اي لو طاف للغير جنبا فلو اوجب دينه لان الجنائيات اغلظ
من الجنائيات فيجب جبر نقصانها بالدينه اقلها كالتفاوت بينهما وكذا اذا طاف اكثر جنبا لان
لكل حكم الكل او افاض من عرفات قبل الامام او ترك اقل سبع الفرض اي بترك ثلاثة
اشواط او اقل من طواف الزيارة وترك اكثره اي اربعة اشواط او اكثر بقى حرمه حتى
يطوفه او ترك طواف القدوة او اربعة منه او السعي والوقوف بمجمع يعني من ثلثة او الرمي
الاول او اكثره اي رمي جمرة العقبة يوم النحر او من بشهرة عطف على ترك او قبل او بعد الحلق
او طواف الفرض عن ايام النحر او قدم نسكا على اخر كالحلق قبل الرمي ونحوه لقران قبل
الرمي والحلق قبل الذبح او حلق في حياجا او معتمرا او حلق في ايام النحر ولم اذا خرج
ايام النحر فحلق في غير حياجه فعليه دمان عند الحنفية ذكره الربيعي او خرج حاجا من الحرم
قبل التحلل ثم عاد بخلافه معتمرا خرج ثم عاد فقط حيث لا يلزمه دم قال في الوقاية او حلق

فليس يخرج أو يخرج في معتبر رجع من حلقه قصر أو قبل أو لم يقطع فيه تكلف من
وجوه الأول أن المذنب لم يخرج أو يخرج في معتبر رجع من حلقه قصر أو قبل أو لم يقطع فيه تكلف من
اللفظ عليه من التكلف ولذا قال بعضهم أنه متعلق بحرم في قوله أن طيب محرم في أول الباب
وأنه يطابق الواقع الثاني أن المعطوف عليه متعلق بالاعتبار غير ظاهر وإن كان المراد
ظاهره أن معناه أن المعتبر يخرج من الحلقه ثم عاد إليه وقصر لم يلزمه دم بل حق المبدأ
أن يقال أو خرج خارج من الحلقه قبل التحلل ثم عاد إليه لا معتبر رجع إلى آخره الثالث أن ظاهر
قوله أو قبل يومه عطفه على قصر مع أنه معطوف على حلقه ولذا عرفت العبارة ههنا لا
ما ترى ودمان عطف على قوله دم في قوله وجب دم في أول الباب على أن حلق قبل يخرج
دم الحلق قبل وإنه ودم ثانياً لا يخرج عن الحلق وعلى من طاف لكن جنباً والمصدر في
آخر أيام التشريق ظاهر ولو صدر في الأول قدم على ما عرفت ولو طاف للزيارة جنباً و
للمصدر في آخر أيام التشريق ظاهر كيب دمان عندنا في حقيقته ووقادام ولو طاف
للزيارة محدداً وطاف للمصدر في آخر أيام التشريق ظاهر كيب دمان عندنا في حقيقته ووقادام ولو طاف
الفرق أن طواف الصدر في الوجه الثاني لا ينتقل إلى طواف الزيارة لأن طواف الصدر
ولجب وأعادة طواف الزيارة بالحيث مستحبة فلم ينتقل إليه وفي الوجه الأول وجب نقل
طواف الصدر إلى طواف الزيارة لأن الأعادة واجبة وفي إقامة هذا الطواف مقام طواف
الزيارة فائدة إسقاط البدنية عنه وقد وجبت العزيمة في ابتداء الأحرام للأضلاع على الترتيب
المشروع فطلبت نيته على خلافه وجب حرقه في الما عليه كمن عليه التبعة الصلبة إذا
سجد للسهو وتصرف الصلابة دون السهو فيصير كأنه طواف طواف الزيارة في آخر أيام
التشريق ولم يطف المصدر فيجب دم لترك طواف الصدر عن أيام الحج عندنا في حقيقته
وقد لا يجب دم لترك طواف الصدر ولا شيء بتأخير طواف الزيارة وتصديق عطف
على فاعل وجب في قول الباب وعلى قوله أو دمان بنصف صاع من بران طيب أقل
من عضو أو ستراسة أو ليس أقل من يوم أو حلق أقل من رجع رأسه أو قصر أقل من
خمسة أطفال أو خمسة متفرقة أو طواف الصدرة أو الصدرة محدداً أو ترك
ثلاثة من سبع الصدر أو اعتكاف ثلاث أو حلق رأس غيره أي محرر آخر وذبح أو تصديق
عطف على قوله تصديق ثلاث أصوع طعام على ستة مساكين أو سبيل ثلاث أيام يعني أنه
يخير بين هذه الثلاثة أن طيب أو حلق بعد ووطئه ولو ناسيا قبل وقوف فرضي مستلزم
قوله يفسد حجه ويعني ويذبح ويقضي من قابل ولم يفترقا أي ليس عليه أن يفترقا في قضا

ما أشبه

ما أشبه ووطئه بعد وقفا أي وقوف الفرض لم يفسد ويحب بدنه وإن وطئ بعد الحلق
لم يفسد أيضاً ويجب شاة ووطئه في عمرته قبل طواف أربعة يفسدها إلى العمة فيمضي ويذبح
ويقضى وإذا وطئ في عمرته بعد أربعة أي بعد طواف أربعة ذبح ولم يفسد الوطئ عمرته وإن
قتل محرماً صيداً أو دابة عليه قائله مطلقاً أي سواء كان قبل مرة أو كان سهواً وكان محرماً
فعله جزاءه ولو كان الصيد سبعاً غير صائغ ولا شئ في الصائد أو كان الصيد مستأنساً
أو حماماً مسلوماً وهو الذي في رحله ريش كالسروال وقال مالك إن الوطئ مستأنساً فصار
كالوطئ فلهما هو صيداً باطن الخلقة وإنما لا يطير بثقله أو هو مضطرب إلى الكلب بالجمع أو غير
وهو جزاءه ما قوته عدان في مغلله أو في أفرجه كان منه في الجزاء في السبع لا يزيد على شاة وإن
كان أكبر منها غنماً إلى الحرم أن يشترى به هدياً وينجبه بمكة أو طعماً ما يتصدق على كل مسكين
نصف صاع ثم أو شعير لا أقل منه أو يصوم عن طعام كل مسكين يوماً وإن فضل
عن طعام مسكين وطعام المسكين نصف صاع وما فضل يكون أقل منه تصديق به أي بما فضل
أو صام يوماً بدله ويجبه ما نقص من حرجه وينفق شعره وقطع عضوه أي لو جرح صيداً أو نفق
شعره وقطع عضفاً منه ضمن ما نقص اعتباراً للعض بالكل كما في حقوق العبد وتجرب
القيمة أي قيمة الصيد كاملة ينتف ريشه وقطع قوائمها حتى يخرج عن حيز الانتفاع لأنه
فوت عليه الأمن بتعويته التي الامتناع فيض من جزاءه وكسر يضيء أي يجب عليه قيسمة
البعض بكسر لا تباين الصيد ولم يرضه أن يصير صيداً فنزل منزله احتياطاً ما لم يفسد فإن
فسد بان صا من ذرة لم يجب عليه شيء وكسر وخروج فخرج ميت منه يعني إذا خرج بعد كسر
فخرج ميت في قيمة الفرج حياً هذه المسئلة لا تخلو من أن علم أن كان حياً ومات بالكسر
أو علم أنه كان ميتاً ولم يعلم أن موته بسبب الكسر أو لا فإن كان الأول ضمن قيمته وإن كان الثاني
فلا شيء وإن كان الثالث فالقياس أن لا يعرف سوى البضاعة لأن حياة الفرج غير معلومة وفي
الاستحسان يجب عليه قيمة الفرج حياً لأن البضاعة يخرج من الفرج الحية والكسر قبل أو ما سببت
لموته فيحال بدله احتياطاً كذا في الغاية وفي الحال لا يفيد الحرج أي يجب عليه قيمته يتصدق
بها أو يسحق فائدة التقييد بالحلا وحليدها أي يجب عليه من حلب صيد الحرم قيمة لبنه لأن من
أجزاء الصيد ما يشبهه كذا وقطع حشيشه وشجرة النابت بنفسه وليس بما ينبت أي ليس من
جنس ما ينبت الناس ولو كان ذلك الشجر مملوكاً لكان ما وقع في الوفاة وغيره من قتلهم
غير مملوك غير مملوك شراح الهداية وغيرهم قالوا أن حشيش الحرم وشجره على نوعين شجر
انبتة انسان وشجر ينبت بنفسه وكل من هذا على نوعين لأنهما أن يكون من جنس ما ينبت

مطل الوطئ بعد الوقوف لا يفسد الحج بل يجب بدنه
مطل لا شئ في الصيد المستأنس والحكم مسروق

فوقه فان الواجب عليه ان يترك ما عند دخوله مكة تعظيماً لهذه البقعة لان نكح احرامه لدخول
 مكة على التعيين بخلاف ما اذا تحولت السنة لانه صار ديناً في ذمته فلا يتأدى اليها الا بالحرم
 مقصوداً كما في الاعتكاف المنذور فانه يتأدى بصومه رمضان من هذه السنة وفي العام
 الثانية كافر وجاؤ زميقاته بلوا احرام فاحرم بعرة واشهدا مضي وقضى ولا دم لترك
 ميقاته لانه يصير قاضياً حق الميقات بالاحرام منه في القضا **مكي طاف** لعمرته شوطاً
 فان احرم بها حج رفضه اي عيّر ان يرضى الحج عندئذ حنيفته بناء على ان المكي منهى عن الجمع
 بين الاحرامين وعندهما يرضى العرفة وعليه دم لاجل الرضخ وحج وعمره لانه كفاية الحج من
 حيث انه يحج عن المضي في الحج بعد شروعه وعرفته حج وعمره ولو اتهمها اصح لانه اذا
 كما التزمها ككثرة منتهى عنه والتميز عن الافعال الشرعية تحقيق المشروعية ولكن ذبح
 للنقصان وهذا دم جبر وفي الاوقات دم شكر من احرم بالحج وحج ثم احرم يوم النحر
 باخرى الحج اخر فان حلق لا قول لانه لا يحق يقضي في العام القابل بلامه والا
 اي وان لم يحلق لا قول فيه اي لزمه الاخر بالدم فصر بعد الاحرام الثاني والا اصل
 هذات الجمع بين احرام الحج والعمره بدعة فاذا حلق في الاحرام الاول انتهى الاحرام الاول
 فلم يصير جامعاً بين احرام الحج المجتنبين فالا يجب دم الجمع فاذا لم يحلق في الاول صار جامعاً
 بين احرام الحج والعمره فبعد هذا ان حلق تحلل عن الاول وجب عليه الثاني لانه في غير
 اوانه فله دم اجماعاً وان لم يحلق حتى حج في العام الثاني فعليه دم عندئذ حنيفته
 لتأخير الحلق عن الاحرام الاول ومنه معنى قوله ولا فيه قهر اوله اي بعمره اي بافعالها
 الا الحاق فاحرم باخرى ذبح لانه جمع بين احرام الحج والعمره وهو مكروه فله دم افاق احرم
 بها وبالحج ثم اى بالعمره لزمه لان الجمع بينهما مشروع لا فاق كالقران وبطلت العمره
 بالوقوف قبل افعالها لا بالتوجه الى عرفات وان طاف لم اى الحج يعني طواف القدوم
 ثم احرم بها اي بالعمره فمضى عليها ذبح لانه بني افعال العرفة على افعال الحج وندب رفضها
 لان احرام الحج تأكد بشئ من اعماله بخلاف ما اذا لم يطف للحج فان رفضه قضى لصحة
 الشروع فيها وذبح لرفضها حج فاهل بعرة يوم النحر او في ثلاثه تليد لزمته لان الجمع
 بين احرام الحج والعمره صحيح ورفضت اي بلمنعه الرضخ لانه قد ادى ركن الحج وهو
 الوقوف فيصير بناً افعال العرفة على افعال الحج فركن وجوه وقد كفت العرفة في هذه
 الايام ايضاً وقضيت مع دم للرفض وان مضى صحيح ويجب دم لا تركا بغيره فانه
 الحج اهل بها برفض وقضى وذبح اي فانت الحج اذا احرم بالحج وعمره يجب ان يرضى للاحرام

وتحليل

من فاعل بعرة يوم النحر او في ثلاثه تليد لزمته

وتحليل بافعال العرفة لان فانت الحج يجب عليه هذا ثم يقضى ما احرم به لصحة الشروع ويذبح
 وانما يرضى احرام الحج لانه يصير جامعاً بين احرام الحج فيرفض الثاني وانما يرضى احرام
 العرفة اذ يجب عليه عمره لفوات الحج فيصير بالاحرام جامعاً بين العرفتين فيرفض الثاني
 وانما يجب عليه دم التحلل قبل اوانه بالرفض

باب محرم

احرم احصاء لغة المنع مطلقاً يقال حرمه العدو واحصن الحصن وفي الشرع منع الخوف
 او المرض من وصول الحرم الى تمام حجته او عمرته فاذا حضر بعد اوانه من جاز له التحلل فينبذ
 بعث المخرد دماً والقارن دمين لاحتياجه الى التحلل عن احرامين وعين يوم الذبح الذي
 واعده من بعته يومه بعينه يذبح فيه في الحرم او المحل ولو كان يوم الذبح قبل يوم النحر
 وعندهما ان كان محصراً بالعمره فكل ذلك وان كان محصراً بالحج لم يجز له الذبح الا في يوم
 النحر ويذبحه يحل بلا حلق وتقصير وهذا قول من قول الوقاية قبل حلق وتقصير
 وعليه ان حل من حج وعمره لزمه الحج بالشرع والعمره للتحلل لانه في معنى فانت الحج
 ومن عمرته ثمرة فضاؤها ومن قران حجة وعمرته انما الحج واحدهما فادناه في معنى
 فانت الحج كما في المفرد واما الثانية فلحج وجوبه ما بعد صحة الشروع واذا صار الاحصاء
 الى القارن وامكن ادراك الهدى والحج توجهاً الى ما لم يتوجه اليه ولا بد ان يتحلل لانه
 كان الحج عن ادراك الهدى فكان حكم الهدى وقد قد على الاصل قبل حصول المقصود بالبدل
 فسقط اعتبار كالمكفر بالصوم الحج عن العتق اذ قدر على الرقبة قبل ان يفرج من الصوم
 فانه يجب عليه العتق كذا هذا ويصنع بالهدى ماشاء لانه ملكه وقد كان عينه لجهة فاستغنى
 عنها ومع احدهما فقط ويؤثر لانه يحل فان ادرك الهدى لا الحج فيتحلل لانه حج عن الكمال
 وكذا الوادرك الحج لا الهدى استخساناً لانه لو لم يتحلل يصنع ماله مجاناً وحرمة المال كحرمة النفس
 فيقتل كما اذا اخطأ على نفسه وكذا الولد يدرك واحداً منها لفوات المقصود ومنعه اي منع
 المحرم بمكة عن ركني الحج يعني الطواف والوقوف بعرفات احصاء لهما اذا تعدى الوصول
 الى الافعال فكان محصراً كاذ كان في الحل لا عن احدهما يعني اذا قدر على احدهما لا يكون
 محصراً اما على الطواف فلا فانت الحج يتحلل به والدم بدل عنه في التحلل واما على الوقوف فلو قوع
 الامن عن الفوات عجز عن الحج بنفسه فالحج اي عمره بان يحج عنه عن ان مات
 مستمراً الحج ونواه اي المأمور بالحج عن العابر فاذا وجد الشرطان صح الاجماع واذا فلا

المكفر بالصوم اذا قدر على العتق قبل ان يفرج من الصوم فانه يجب عليه العتق

من منع الحج بمكة عنها احد كذا الحج احصاء

الحاج عن الغيب صح عند عبد الشيطان والا فلا

قال قاضي خان هذا اذا كان الامر عاجلا يرجي زواله كالمريض والمجنون
 ويخوف ذلك فان كان لا يرجي زواله كالمجانن والعجائز ان يامر غيره بالخرج عن الميت
 بالامر يقع عنه في الصحيح قبل البقع عنه ويكون له ثواب النفقة والصحيح هو الاول
 لان الاثار تدل عليه وهذا يتطابق مع النية عن المخرج عنه ونذكر الحاج في التلبية
 فيقول اللهم اني اريد بالخرج فيسترني وتقبله متى ومن قال ان فاذ امرض المأمور بالخرج
 في الطريق لم يستره فمع المال الى غيره بل يستر ذلك الغير عن الميت الا اذا قيل لما
 للمأمور وقت الدفع اضع ما شئت في جازد فمريض او لا نهما وكذا مطلقا خرج
 الى الحج ومات في الطريق واوصى بالخرج عنه ان فستر شيئا كالمريض ما فستره ولا فستره
 الى خيفة الحج عنه من بله ان وفي ثلثه وعندهما حج من حيث مات هذه المسائل
 في فتاوى قاضي خان اوصى بالخرج فطلق عنه رجل لم يجزه كذا في التجريد ومن حج
 عن امره يعني رجل امره رجلان بالخرج عنها لم يقع عنها بل وقع عنها المأمور
 وضمن ما لها ان افق منه لانه نفقة صرف الامر الحج نفسه ولا يجعله اى لا يقدر
 اى يجعل الحج عن احدهما ولكن جاز عن احد ابويهما ان حج عنها جاز لان يجعل عنهما
 شاء لانه متبرع بجعل ثوابه لهما ولا احدهما او لهما وفي الاول يفعل بحكم الامر وقد خالفه
 فيقع عنه ودم الاحصار على الامر وفي ماله ميتا لانه الذي ادخله في هذه الوطء فيجعل
 تخليصه ودم الجنانية والقران على الحاج اما دم القران فلا وجب شكر لما وقدر الله
 تمام من الجمع بين النكاحين والمأمور يخرج من هذه النفقة لانه حقيقة الفعل منه هذا
 اذا اذن له الامر بالقران ولا فيصير مخالفا فيضمن النفقة ولما دام الجنانية فلا تارة
 الجاهل فيجب عليه كفارته وضمن الحاج عن الغير النفقة ان جامع قبل وقوفه وعليه الحج من
 قابل بماله نفسه وان مات الحاج عن الغير وسرق نفقة منه في الطريق حج من منزله
 بثلاث ما بقى من ماله وعند محمد ما بقى من المال المدفوع اليه المنقر في الحج ان بقى شيء ولا
 بطلت الوصية اعتبارا بقسم الوصي بقسم الوصي فانه لو اقرض في حياته مالا ودفعه
 الى رجل ليحج عنه ومات فله المالك في يد النائب لا يؤخذ غيره فكذا اقرض الوصي لانه قائم
 مقامه وعند ابن يوسف حج عنه ما بقى من الثلث الاول لان محل نفقة الوصية الثلث
 فحق بقومته في ينفذ ولا في خيفته ان قسم الوصي وعزله المالك لا يصح الا بالتسليم الى الوصي
 الذي عينه الوصي ولم يترك ذلك الوصي لان ذلك المالك قد ضاع فنفذ وصيته بثلاث
 ما بقى من حيث مات كما هو قولها وهو عطف على قوله من نزل امره ووجهه والاستحسان

مطلب خرج الى الحج ومات في الطريق واوصى بالخرج

مطلب دم الاحصار على الامر ودم الجنانية والقران على الحاج عن الغير

مطلب ان مات الحاج عن الغير او سرق ماله في الطريق حج من منزله لانه بثلاث ما بقى من ماله

او وجهه قوله الاما بقى

ان سفره

ان سفره لم يطل لقوله تعالى ومن يخرج من بيته مهاجرا الى الله وسوقا الىه وقال
 عليه الصلاة والسلام من مات من هاتين طريقين الحج كتب له حجة مبرورة في كل سنة واذا لم
 يطل اعتبر الوصية من ذلك المكان ووجه قوله اى حنيفة وهو القياس ان القدر
 الموجود من السفر يطل في حق احكام الدين قال عليه الصلاة والسلام اذ مات
 ابن آدم انقطع عمله الا في ثلاث وتنفيذ الوصية من احكام الدين افضحت الوصية من وطنه
 كان الحرج لم يوجد الهدي ما يهدي الى الحرم لتبقر به فدية من ابل وقروغم ولا يحج
 تعفيرا اى الذهاب للعرفات وقيل المراد الاعدام كالعتيد ولا يحج فدية الا جازا الشخصية
 ويسعى بانه عن قريب وجاز الغنم في كل شئ الا في طواف فرض حنيفة ووطنه بعد الوقوف
 حيث لا يحج فيها الا البذرة اكل اى جاز الاكل بل استحب من هدى تطلقه ومثمنه
 وقران فقط لانه دم نسك فيحوز الاكل منها بمنزلة الاضحية بخلاف سائر الهدايا لانها اذا
 كفارت شرعت جزاء الجنابة فيتعاقبها الحرمان عن الانتفاع بها لزيادة الزجر وقد
 صح عن النبي صلى الله عليه وسلم النهي عن اكلها ويذبح الاخيرين يوم النحر اى يتعين يوم
 النحر لمحمدا ويذبح غيرهما متى شاء وتعين الحرم لكون الهدايا لا تقدر لصدقة
 اى لا يتعين فقير الحرم لصدقة قال في الوقاية وتعين يوم النحر لانه الاخيرين
 وغيرهما متى شاء كل عين الحرم لكل لا فقير لصدقة اقول ربط وغيرهما متى
 شاء الى ما قبله يحتاج الى تكلف واعتساف كما لا يخفى على اهل معرفة والضاف والعبارة
 المختارة ههنا اخبر واد على المقصود منها وتصدق بجهل وخطاها ولا يعطى احس
 جاز منه ولا يركب الا ضرورة ولا يجلب كسبه ويبيع الحج لقطعها بنصره بعد بماء
 بارد ماء عذب او تعيب بفاحش في واجبه ابدته والمعيب له وفيه فله الاستغناء عليه
 ونحوه ان الغل ان عطيت اى قوت الى الهلاك في الطريق وصبر فعلها اى قلاتها
 بدما وضرب برصفة سنامها لياكل الفقير فقط شهد ابو قوفهم بعد وقته لا تقبل
 ولو شهد ابو قوفهم قبل اى قبل وقته قبلت ان امن النذرك يعنى انهم وقفوا في يوم
 وشهد قوف بائتهم وقفوا بعد يوم الوقوف اى وقفوا يوم النحر لا تقبل ويحجزهم حجهم
 استحسانا والقياس ان لا يحجزهم لانهم عرف عبادتهم صان مان ومكان فلا يكون
 عبادة ودمها فصار كالوقوف يوم الترويض او في غير عرفات وجب الاستحسان هذه
 شهادة على النفي لان غرضهم نفي حجهم فلا تقبل لان الاحتراس عن الخطا غير حكيم والذات
 متقدروا في الامر بالاعادة حتى يظهر فوجب ان يكتفى به عند الاستنباط بخلاف ما اذا

مطلب الهدى

مطلب عطية الهدى او تعيب

مطلب اشتباه يوم عرفه

وقفوا يوم التروية فان التذكار ممكن روي في اليوم الثاني من ايام النحر المحرق الوسطى
والثالثة وترك الاول فان قصدا للتكامل ورجح الاول فقط جان حصول الكل ولو بد
ترتيب التذكار ليس بشرط او روي لكل بالتدريج حسن لرعاية الترتيب المنفرد نذر حجا
مشقيا مشقيا حتى يطوف الفرض بعين على نفسه ان يحج مكثا فانه لا يركب حتى يطوف
طواف الزيارة اشترى جارية احببت بالاذن اى اذن مولاها حتى لو احببت بدونه
لا تكون محرمة لى لى لى ان يحلها بقص شعر او قلم ظفر فيجاء معها وهو لى
في التكبير بالجماع

كتاب الاضحية

وجه مناسبة هذا الكتاب بكتاب الحج وقيل للاضحية في ايامه وهي اسم لما يقضى بها و
يجمع على اضاحى على افعين من اضحى يضحي اذا ضل في الضحى وسمى ما يخرج ايام النحر بذلك لانه
يخرج وقت الاضحية تسمية له باسم وقته وفي الشرح اسم لحيوان مخصوص ليسن مخصوص
يلج بنية القرية في وقت مخصوص عند وجود شل ظها وبكها وشراظها الاسلام والاقامة
واليسار الذي يتعلق به وجوب صدقة الفطرة وسببها الوقت وهو ايام النحر وركبتها
ذبح ما يجوز ذبحها هشة من فدية ذبنتا هي عير او بقرة كما مر منه اى من واحد الى
سبعة والقياس لا يجوز البدل كلها الا عن واجبات الارافة فرب واحد وهو لا يجزئ
الا ان تركناه بالاشرو وهو روي عن جابر رضي الله عنه انه قال خربنا مع رسول الله صلى
الله عليه وسلم البقرة عن سبعة والبدن عن سبعة ولا نقص في الشاة فيتغلب على ايل
القياس ويجوز عن ستة او خمسة او ثلاثة ذكره محمد في الاصل وانما يجوز عن سبعة ان
لم يكن لاحدهم اقل من سبع حتى اذا مات رجل وترك ابنا وامراة وضجاءا لم يجزئ في
نصيب الابن ايضا لفوات وصف القرية في البعض وعدم تجزئ في الفعل فيكون قربة كذا في
الكافي وصح لواحدا اشراك ستة اى جعلهم شركا علم في بدنة مشربة اشتراء ذلك
الواحد لا ضحية استحسانا وفي القياس لا يجوز وهو قول زفر لانه اعدها للقرية فلا
يجوز بيعها وجه التحسنا ان قد يجزئ بقرة سمينة ولا يجد الشريك في وقت الشراء
فست الحاجة الى ان يذبح كونه اى الاشراك قبل الشراء ليكون ابعد عن الخلاف
وعن صورة الرجوع والقرية وقسم اللحم وزنا لا خلو الا اذا ضم معهم كما دعه

او جلده

نذر حجا بثلثا حتى يطوف الفرض
اشترى جارية محرمة لى ان يحلها
استشكر ابن الهمام تصديق قوله في نذر الحجة لانه لا يشك ان
وقته يوم التروية على ان التاسع على ان اول روي قبل الشاة
لان اعتقاده ان الثاني من ايام النحر بناء على ان التاسع على ان اول روي قبل الشاة
عدة روي القعدة فبذنه شاة على الاثبات والبدنة التذكار لى لى لى
من روي القعدة فبذنه شاة على الاثبات والبدنة التذكار لى لى لى
حاصل ما عندهم في شاة ذبنتا هي عير او بقرة كما مر منه اى من واحد الى
العدة ورواه الذي شهدوا بذلك في وقت مخصوص لى لى لى
وتعقب ابن الجسيم بان ذلك انما يرد على فرض ان الشاة في وقت مخصوص
بل صورة الوقت الامام بالثلاثين فبذنه شاة على الاثبات والبدنة التذكار لى لى لى
يقب عنده روي الهلال في وقت مخصوص لى لى لى
فبذنه شاة على الاثبات والبدنة التذكار لى لى لى
يوم التروية على ان يوم عرفة لم يجزئهم انتهى في المحيط ولو وقع في
عيد الرحمن المشرك

او جلده اى يكون في كل جانب من اللحم من الاكارع او يكون في كل جانب من اللحم من بعض
الجلد او يكون في جانب لحم واكارع وفي اخر لحم وجلد فيجوز نذر الفرض في كل واحد
الجانبين ونحوه في الجوامع عن ابي يوسف انها سنة وهو قول الشافعي وذكر الطحاوي
انها سنة مؤكدة على قول ابي يوسف ومحمد ووجه الوجوب قوله صلى الله عليه وسلم من
وجد سبعة فلم يفتح فلا يقرب من مصلدا نراه احمد وابن ماجه ومثل هذا الوعيد
لا يلحق الا بترك الواجب على حرة فانها قربت ماله فلا يتأدى بالملك والمالك هو الحر مسلم
فان القرية لا تصح الا من المسلم مقيم فان اداها لغيره من غير مسلم لا يصح شاة على المسافر وفيه
بعض الوقف فلا يجزئ عليه دفعا للحج عنه كالحجقة مومر نسيان الفطرة ذات العبادة التي
الا على الفادرو وهو الغنى ومقداره ما يجب به صدقة الفطر لنفسه متعلقا يجب للطفل
اى لا يجزئ لولده الصغار لانها قربت محضة والاصل في العبادات ان التجب على احد بسبب غيره
بخلاف صدقة الفطر فان فيها معنى المونة والتب في راس يمينه ويلى عليه وهذا المعنى يتحقق
في حق الركة وروى الحسن عن ابي حنيفة ان الاضحية تجب عليه لولده الصغير لانه في معنى
نفس بل يضحي اليوم عنه من ماله اى عن ماله الطفل ان كان له مال او يضحي وصيه بعده
اى بعد الاب واكل الطفل وباقيه بعد اكل يبدل بما ينفع بعينه من آلات البيت ونحوها
في الهدايا الاضحية يضحي من ماله ولا ياكل منه ما امكن ويتبع بما يفيق ما ينفع بعينه وفيه
الكافي الاصح انه لا يجب ذلك وليس للأب ان يفعل من ماله اى مال الصغير لا يذبح الاضحية
في المصير قبل الضادة اى صلاة العيد ويذبح في غير يوم طلع فجر يوم النحر او غروب اليوم
الثالث فان اول وقت التضحية بعد الصلاة في حق المصير وبعد طلوع فجر يوم النحر في حق
غيره واخره قبيل غروب اليوم الثالث من ايام النحر واعتبر بالخير الفقير والغنى والولادة
والموت فانه اذا كان غنيا في اول الايام فقيرا في اخرها لا يجزئ عليه وفي العكس تجب وان ولد
في اليوم الاخر تجب عليه وان مات فيه لا تجب وكره الذبح ليلاد وان جار لاحتمال الغلط في
ظلمة الليل ترك التضحية ومضت ايامها اعلم ان ايام النحر ثلاثة ايام النحر في ايام النحر في ايام النحر
والكل تمضي بالربعة او لها اخر لا غير واخرها تسري لا غير والمقسطان غير وتسري والتضحية
فيها افضل من التصديق بئس الاضحية لانها تقع واجبة وسنة والتصدق بطلع شخص
وان ترك حتى مضت فغرت ايام التضحية تصدق بها الاضحية نفسها حية ناذر لمعينة اى
من كان في مكة شاة وقى الله على اضحية هذه الشاة وتصدق بها ايضا فقرب شراها
اى الاضحية لها اى التضحية فانها تجزئ على الفقير بالشرا بنية التضحية عندنا وتصدق

مقالة رواية الحسن الاضحية تجب على الصغير
الصغير

واقفة الغارخ فيها فلو لم يصل الامام حتى ركعت المصنوع
الذبح بغير صلاة في الايام كلها

بقية ما غني شراها ولا يعني ان كان غنيا تصدق بقيمة الاشياء التي اشتراها ولا يشتر ان تاتيها
واجبة على الغني فاذا افاض الوقت وجعل الصدقة خيرا لغيره من العهدة كما جمعة تقضي
بعد فواتها ظهرها والصوم بعد الفدية من الصدقة المخرج من الضمان الضمان ما يكون
له البينة والمخرج شاة هاستة اشهر وصرح الثاني فصار عدا من الابل والبقر والغنم وهو
اي الثاني ابن خمس من الاول اي الابل وحولين من الثاني اي البقر وحوله من الثالث
اي الغنم فالخاص ان الثاني فصاعدا تجزى من ذلك كله الا الضمان فان المخرج منه
تجزى لقوله صلى الله عليه وسلم نحو بالثاني الا ان تجزى على الحكم فليدخلك المخرج
من الضمان وصرح المخرج اي التي لا قرن لها والحضي والثولا اي المخرجة لا العنقا والعوراء
اي ذات عين واحدة والعنقا بحيث لا يخرج في عظامها وعرجا لا تمشي الى المنسك
ومقطوع يدها او رجلها او اذن من ثلث اذنها او ذنبها او ايتها وقيل
الثالث وقيل الربع وعندهما ان بقي اكثر من النصف اجزاء مات احد سبعة اشترقا
بقرة للاضحية وقال ورثته للثمة الباقية اذ جوهها عنه وعنكم صرح استحسانا و
القياس ان لا يصح له تبرع بالانلاف فلا يجوز عن الغير كما لا اعتاق عن الميت وجه
الاستحسان ان القرة قد تقع عن الميت كما تصدق بخلاف الاعتاق لان فيه الزام الوالا
على الميت وايضا البقرة يجوز عن سبعة لكن يشترط ان يكون قصدا ككل القرية وان اختلفت
جهاتها كبقرة عن اضحية ومنعة وقران فانها تجوز عندنا لاتحاد المقصود وهو
القرية ولو كان احدهم كافرا وقاصدا لم يفع لان الكافر ليس اهلا للقرية وكذا
قصدا للحم ينال فيها ويأكل من لحم اضحيته ويؤكل غيره من الاغنياء والفقراء وذهب
من يشاء ولا يعطى اجر الجزاء منها للذي عنه وذهب التصديق بثلثها لان الجهات
ثلاث اكل والاخراج ولا طعام وذهب تركه اي ترك التصديق لذي عيال توسعة
عليهم والذي يبيده احسن ان احسن ولا امر غيره وكره في كتابي لاني قربة ويؤ
ليس من اهلها ولو امره فذبح جاز لان من اهل الزكاة والقرية حصلت باذنيه فينبغي
بخلاف المجوى لانه ليس من اهلها ويتصدق بجلدها او بجعلها له كجراب وغنق
وفر او يبدله بما ينفع به باقيا لا مستهلكا كالاطعمة وهو ينافي القرية فان بيع
الحم والجلد بهاي بما ينفع به مستهلكا تصدق بثمنه لان القرية انقلب الى بدلته غلما
وذبح كل شاة صاحبه صرح بلا غيره استحسانا والقياس ان لا يصح وغيره لان ذبح شاة
غيره غير افرو وجهه المثلث انما تعينت الذبح لتعنيها للاضحية حتى وجب عليها ان يذبحها

هذا ويخرج المخرج من الضمان للاضحية
وقيل بالجماع ان لا يذبح من البقر ولا ذبح البقر في
الاجبة الاضحية بها ان جوازها عرف بالشريعة
البقرة اهل دون العنقا والقياس يمنع في
المقولة فيها بغير الامم وان في حق الحل بغير الامم
امام يابح

هذا وذهب تركه او التصديق لذي عيال توسعة عليهم

بغيرها

كتاب الصيد

اورده ههنا الذكر في كتاب الحج وهو لغة الصطيد وسمى المصيد صيدا شتمه للفقير
بلصيد كغزب الامير يحل بكل ذي ناب من السباع ويحلب من الطيور والمخيط طير الطائر
وفي المبسوط المرد من ذي ناب الذي يصيد بنايه ومن ذي حبل الذي يصيد بحبله
لاكل ذي ناب ويحلب فوات الحما من اهلها والبقر له ناب الاول كحلبه وفهوه
الثاني مخداني ويحلبها من اهلها والطيور ويشترط ان يكون كل اي الجواز اكل ما يؤكل
من الصيد مؤخر بخلاف الايوان فان شيد منها لا يشترط في جواز صيده كما ياتي منها
علمها اي علم ذي ناب ويحلب كبقية الصيد لقوله تعالى وما علمكم من الجوارح مكليين
تعلقون بها مما علمكم الله ولقوله صلى الله عليه وسلم لتعلمن ما صيدت بكلكم لمعلم
فذكرت اسم الله تعالى عليه فكل وما صيدت بكلكم غير المعلم فادركت ذكاته فكل
رواه البخاري ومسلم ومنها جرحهما اي موضع منه وهو ظاهر الرواية حتى لو خنق
الكلب الصيد ولو جرحه لم يؤكل وعن ابي حنيفة والي يوسف انه لا يشترط ومنها ارسال
مسلم او كتابي ايها اى ارسال من اهل ملّة التوحيد دعوى واعتقادا كالمسلم او دعوى
لا اعتقادا كالكتابي وسياتي في الذابح فان انبث الكلب والبازي على اثر الصيد بغير

ارسال فاخذ وقيل لم يحل ومنها التسمية اشارة الى بقوله سمي اي غير تارك التسمية
تحمدا والاصل فيه قوله صلى الله عليه وسلم العدي بن حاتم اذا ارسلت كلبك المعلم
وذكرت اسم الله عليه فكل وان اكل منه فلا تاكل ومنها ان يلق الصييد مستعاضا
اشار الى بقوله على متنع متوق حش ما كحل اي من شأنه ان يؤكل ومنها عدم شركها
كلب لا يحل صيده ككلب غير معلم او كلب المجوس او كلب لم يرسل للصيد واسل و
ترك التسمية عمدا ومنها عدم طول وقفته بعد ارساله فانها ان طالت بعد لم يكن
الا صطياد مضافا الى الارسل الا اذا كان الفهد فان قيل في الاصطاد فيكون
مضافا الى الارسل قال الامام شمس الامية الشافعي ناقل عن شيخه الامام شمس الدين
الحولاني رحمه الله للفهد خصا لن يبغي لكل عاقل ان ياخذ ذلك منه منها ان يكون للصييد
حتى يتمكن للصييد منه وهذا جليل منه للصييد فينبغي للعاقل ان لا يجاهر بالخلاف في
عدوه ولكن يطلعه في نفسه حتى يحصل مقصده من غير ارباب نفسه ومنها ان يتعلم
بالضرب ولكن يضرب الكلب بين يديه اذ اكل من الصيد فيعلم بذلك وهكذا ينبغي
للعاقل ان يتعلم غيره كما قيل للصييد من وعظ غيره ومنها ان لا يتناول الخبيث
وانما يطلب من صاحبه اللحم الطيب وهكذا ينبغي للعاقل ان لا يتناول الا الطيب ومنها
ان يثبت ثلثا او خمسا فان تمكن من الصيد والارسل وقيل لا يقل لنفسه في العمل
لغيره وهكذا ينبغي لكل عاقل ونعلم العلم بترك اكل الكلب ثلاث مرات ورجوع
الباري بدعايته وهو موثق ان يرضى عن الله عنها ولان بيت الكلب يتحل لضرب
فيمن ضرب حتى يترك الاكل ويترك الباري الى التحريم فالتف بغيره مما يدل على العلم فان
في طبعه نفور ويحكم زواله بوجوه بالدعاء والفهد ونحوها يعني ان الفهد ونحو
يتحل لضرب وعادته الاقرب والنفور فيشتد في ترك الاكل والاجابة جميعا كذا
في الاختيار ولا يؤكل مما اكل الكلب والفهد لانك قد عرفت ان تعلم بترك الاكل والحق
انه اذا اكل علم انه لا يتعلم فيجوز صيده بخلاف الباري لما عرفت ان تعلم بترك الاكل ليس
خبره دليل التحريم ولا يؤكل ايضا ما اكل الكلب والفهد منه بعد ثلث مرات لانه
علامت التحريم ولا يؤكل ايضا ما صاد بعد اكله بعد ثلث مرات حتى يتعلم
او قبلها على ان يؤكل ما صاده قبل اكله بتركه لوقفي في ذلك فانما التفت لايظن فيه
الحكمة للعلم المحلية لان الحكم بالحكمة لا يصفى الا في محل قائم وقد فلت المحل بالاكل
وما ليس محرزا كان في الممانعة بعد ما ثبت فيه الحمة اتفاقا والمحرز في بيته يحرم عند

خلافها

الصييد يجمع

خلافها واشترط المحل بالحي التسمية وعدم تركها عمدا والمحرز لقوله صلى الله عليه وسلم لو
من حاتم اذا ارسلت كلبك فانك والاسم الله فان وجدته قد قتل فكل الا ان تجده قد وقع
في ماء فاذا كان في الماء قتله واسمك وعدم القعود عن طلبه لو غاب تحت الماء لاسمه
اي ان يحل ما لم يجر تحت الماء لاسمه فان ادركه ميتا فان لم يقدر على طلبه حل اكله ميتا
وسمه وان قود عند حرمانه كان في وسعه ان يطلبه وقد قال عليه الصلاة والسلام
لعل هؤلاء الارض قتلته فان ادركه المس والارض ميتا حياة اقرى مما للمذبح يحل بالزكاة
ولو قتلها حل بدونها الى لو كان حيوة من حيوة المذبح لا تجب تذكيره بل يحل بدونه ولا
عبارة لتلك الحياة واما المترتبة والموقوفة والمنقطة والنطيقة وما تروى في بطنه و
برحمة والشفة المرضية فالقوى على ان الحياة وان قلت معتبرة حتى لو ذكاه وفيها حياة
قليلة يحل لقوله تعالى لا ما ذكيتهم وحرم عطف على حل بالذكاة اي حرم الصييد ان تركها
اي الذكاة عمدا مع القدرة عليها فان لا حياته لما كانت اقوى مما للمذبح كان ذكاته
واجبة فان تركت حرم كذا اي يحرم ايضا اذا عجز عن الذكاة فظاهره وان كان العجز
مؤثرا لا يحل الحرام وهو رواية عن ابى حنيفة وابى يوسف وقيل التافؤ حرم
الله او رسل عطف على كذا مجوس كلبه فخر مسلم فانسجى اي اغراه بالتصريح فاشد
او قتل من غير حرم وهو لا يشترط سمي به لانه يصيب في بعضه فلا كان في رأسه
حياة فاصابته يحل او بندقه ثقيلة اذ كانت حية اما حرم ما حرمها بشقها حتى لو
كانت خفيفة باحتمال يحل ليتبين الموت بالحرج او روى صيدا وقع في ماء لا احتمال ان
الماء قتله كما ورد في الحديث او وقع على سطح او جبل فترى منه الارض لانه المترتبة
واكلان وقع ابتداء على الارض لا امتناع الاحتراز عنه وكذا الوقوع على السطح او الجبل او
التحريم ان لم يتردوا رسل مسلم كلبه فاغراه مجوسى فاخذ ولم يرسل الكلب فاغراه مسلم
فاخذ الحاصل ان اذا اجتمع الارسل والاعراة فالعبرة بالارسل فان كان من المجوس والاعراة
من المسلم كالمجوس وفي العكس حل وان لم يوجد الارسل ووجد الاعراة فان كان من المسلم
حل ولو من المجوس حرم او اخذ اي اكل ان اخذ الكلب غير ما ارسله عليه لامتناع التعليم
ياخذ ما عينه وان ارسله فقتل صيدا ثم اخراجه كالورثى سمي له صييد فاصابه واصاب
آخره كذا قال على صييد كثر روي مرة واحدة بخلاف ذبح الشاين بتسميته واحدة كذا روي
صيد روي فقطع عضده من لا العضو لقوله صلى الله عليه وسلم ما بين من الحي فهو ميت
وكذا يؤكل ما قطع ثلاث او اكثره مع عجزه اي قطعه قطعتين بحيث يترك الثلث في طرف الرأس

مسألة الصيد بالبندق الثقيلة

والثلثان في طرف العجز او قطع نصف رأسه او أكثره او قد نصفين فان كل يؤكل اذا
يمكن في هذه الصور حياة فوق حياة المذبح فلم يتناول قولي الصلاة والسلام ما بين
من الحي فهو ميت بخلاف ما اذا كان الثلثان في طرف الرأس والثلث في طرف العجز لا مكان
الحياة في الثلثين فوق حياة المذبح ويجوز ان يقطع اقل من نصف الرأس لا يمكن المذكور
في صيد ورماء اخر فقد لا اخر فان الثلث الاول اي اخر عن جبين الامتناع فهو اى
ملك الاول وحرمة جحره الثاني وضمن الثاني له قيمة حال كونه جحره على الاول والا
اي وان لم يتخذ الاول فالثاني لا يصاد وحل لان ذكاته اضطراراً كليا في وصاد
اي يجوز صيده ما يكل ويصاد غيره لان صيده سبب الانتفاع بجحره او شعوره وريشه
او الاستدفاع شره وكل ذلك مشروع وبه اى بالصيد يطهر لحم غير نجس العين لانه ذكاة
حكما حتى يجوز صلا حمله ولا نجس طاهر وان لم يؤكل ويظهر جحره ايضا حتى يجوز
الصلاة به وعليه والله تعالى اعلم

كتاب الذبائح

جمع ذبيحة وهو حيوان من ثمانية الذبائح فيخرج السمك والجراد فليس من ثمانية الذبائح
فيكون بلا ذكاة وتدخل لتردية والطيخة ونحوها فلا يحل لفقدا الذكاة الذكاة تحل
المأكول اى ما من ثمانية الذبائح اى ما ذكيت ولا انها الميمزة للدم نجس من اللحم
الطاهر ونظيره غير نجس العين فانها كما تفيد الحل تفيد طهارة المأكول وغيره اذا ذكها
التميز ثم انها نوعان من رتبة واختيارية وضرة رتبة اخرج خصيص وسياق والاختيارية
ذبح في الحلق وهو بين اللبنة والحيثين واللبنة موضع القلادة من الصدر ولو كان
الذبح فوق العقدة التي في اعلا الحلقوم وقيل لا اى لو كان فوقها لم يكن ذكاة في الجماع
الصغير لا بأس بالذبح في الحلق كله وسطه واعلاه واسفله الا في قول لصلته الله عليه
وسم الذكاة ما بين اللبنة والحيثين وهو يقضى جوار الذبح فوق الحلق قبل العقدة لانه
وان كان قبلها فهو بين اللبنة والحيثين وهو ليس طاهر بل يقول بالحل فيما اذا بقي عقدة
الحلقوم مما يلي الصدر ورواية المستويات تساعده ولكن صرح في ذبايح الذبائح بان
الذبح اذا وقع اعلى الحلقوم لا يحل وكذلك في فتاوى ابن سرقند لانه ذبح في غير المذبح
وهو مخالف لظاهر الحديث كما ترى ولان ما بين اللبنة والحيثين مجمع العروق والجري
فيحصل بالفعل فيها نهار الدم على ابلغ الوجوه فكان حكم الكل سقاً ولا عبرة بالعقدة

كذا في العائنة

الذبح في غير المذبح
الذبح في غير المذبح

كذا في العائنة وعروق الحلقوم والري والرياح في المنزلة الحلقوم مجرى النفس والري
مجري العلف وفي الهداية بالعلم وحل يقطع ثلاث منها من العروق الاربعة اى ثلاث كان
اقامة الاكثر مقام الكل بكل متعلق بقطع ما قطع الاوداج واسأل الله ولو قشر القصب
وحجر فيه حدة الاستاء وظفر اقامتين لقوله صلى الله عليه وسلم ما خلا الظفر والسن
فانها من مددي الحبشة وبالمزوعين يكره وعندنا في جحره لما روي في جحره
على غير المزوعين فانه الصادر من الحبشة وذب احدا شفرته قبل الاضجاع وكره
بعده لوروده لا تفرها وارفاقا للذبح وكره الجرح بجلها الى المذبح وذبها مما قبلها
فان بقيت حبة يقطع عروقها الوجود الموت مما هو ذكاة فيحل ويكره لان فيه زيادة
الآلم بلا حاجة فصار كما اذا جرحها ثم قطع الاوداج والاى وان لم يبق حبة قبل قطع
العروق حرمت لوجود الموت باليس بذكاة فيها وكره النخاع اى الذبح الشديد حتى يبلغ
النخاع وهو بالفارسية حرم مغز والسليخ قبل ان تتردى اى ليس من الاضطراب وكره
ترك التوجه الى القبلة وحلت كذا في النخبة وشرط في حل المذبح كون الذابح
مسبلاً حلاً لا خارج الحرم ان كان صبيداً او كتابياً لانه يدعى التوحيد والاصل فيه قوله
تعالى اذ ذكيت وقوله تعالى وطعام الذين اتوا الكتاب حل لكم والمراد به طعام يلحقه
الزكاة من جهتهم لانه خص من الكتاب بالذكر وفيما لا يلحقه الذكاة يستوى الكتابي و
المجوسى كالتسمك وغير ذبيحة او حنينة والمتولد من كتابي وغير كتابي يحل صيده ويحتمل
لأن الولد يتبع غير ابيه بدينه كذا في الكافي يعقل التسمية اى يعلم ان حل الذبيحة
يتعلق بذكر الله تعالى عليه والذبح اى يحلهم مثل لفظ الذبح من فري الاوداج ونحوه و
يقدر على الاوداج ويجس القيام به ولو كان الذابح مجنوناً او صبيهاً فانه اذا
تعلق التسمية والذبح وقد لا كانا كالمبالغ العاقل او امرأة او اقل او اخر من فحوى
ذبيحة وثنى ومجوسى ومرتدة اذا لم تكن لانه لا تملك ما عليه وما انقل اليه لا يقر عليه
بخلاف الكتابي اذا تحول الى غير دينه لانه يقر عليه عندنا ويعتبر ما هو عليه عند
الذبح حتى لو نجس يهودى او نصرانى لم يحل صيده ولا ذبيحته بمنزلة ما لو كان مجنوناً
في الاصل وان عكس توكل كما لو كان عليه في الاصل كذا في الكافي ويجزى ذبيحة تارك
التسمية عمداً ولو تركها ناساً حلت ذبيحته وقيل انما حلت في الوجهين وقال
مالك حرمت في الوجهين وحرمت ان ذكرا الذابح مع ستمه غير عطفاً نحو لسانه
وباسم فلان او فلان لانه اهل به لغير الله فلم يؤجل التجريد وهو شرط وكره وصله لا يعلق

ولم يحرم نحو يسلم الله محمد رسول الله لأن الشريعة لم توجد لعدم العطف فلم يكن
الذبح واقعا له لكن يكره لوجود القرآن صورة في صور بصورة المحرم وهذا إذا قرئ محمد
بالرفع وأما إذا قرئ بالجزم والنصب فيجوز كذا في غاية البيان والباس إذا فصل صورة ومضى
كالذبح قبل التسمية ولا ضياع لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بكبش ثور
ألمحين أحدهما عن نفسه والآخر عن أمته فوجهها نحو القبلة عند الذبح وقال
ووجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض حنييفا وما أنا من المشركين إن صلاتي
ونسبي ومحياتي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا أول المسلمين
ثم ذبح وقال عند الذبح بسم الله والله أكبر وبعد الذبح نحو اللهم تقبل من فذل وفيه
أيضا الأباس لما روى عنه عبد السلام أنه قال بعد الذبح اللهم تقبل هذه عن أمته محمد
ممن شهدك بالوحدانية وطى بالبرخ والشربة في التسمية هو المذكور الخالص عن شوب
الدعا وغيره فيقول اللهم اغفر لي لا يحل إلا محض دعاء بخلاف الحمد لله وسبحان الله
بقصد التسمية فإنه ذكر خالص فلو عطف فقال الحمد لله لا يحل لعدم قصد التسمية و
المشهور المذلول في السنة وهو يسلم الله والله أكبر منقول عن ابن عباس رضي الله
عنهما مذبح لخرابيل وكره ذبحها بحسن البقر والغنم أما الذبابة في الصورتين فلم يفهمها
السنة المتواترة والاجتماع الفروق في المخز وفيها في المذبح وأما الكراهة فلما انفرد
السنة وهي معنى في غيره فلا يمتنع الجواز والحل يذبح صيدا شائسا وكيف في جرح
نعم لو حش أو سقط في بئر فلم يكن ذبحة لأن ذكاة الاضطراب عما يصار إليها عند
العجز عن ذكاة الاختيار كما مر والعجز موجود في الثاني والآول الشاة إذا انت خارج
المصر حتى بالعقر وإذا نذت في المصر لا يحل بها لأنها لا ترفع عن نفسها فيمكن أخذها في
المصر عادة فلم يتحقق العجز عن ذكاة الاختيار بخلاف خارج المصر والمصر كما مر في البقر
والبعير لأنها مبدفان عن نفسها فلا يقدر على أخذها وإن نذت في المصر فيحقق العجز
والقيال كذا إذا لم يقدر على أخذها حتى لو قتل المصطوب عليه ويسمى عليه مريد للذكاة
حل كله لا يترك جنين بذكاة أمه حتى لو خربا قاة أو ذبح بقرة أو شاة فخرج من بطنها
جنين ميت لم يؤكل لا يحل ذناب من الباع أو مخلبين الطيور قد مر أن المراد بهما
حيوان يصيد بنايه وحيوان يصيد بمخلبه والمخشر هي صفار وابت الأرض والخمر
الاهلية بخلاف الوحشية فإنها تحل والبغل والخيل وعندهما تحل الخيل قبل كراهة الخيل
عند كل أهلة تنزى بالان كراهة لغنى الكلمة كذا يصح ما يباحه تقبيل اله الجهاد وهذا

أشهر من غيره وهذا
قول الجاهل من غيره
وقد روي في غيره
وهذا قول الجاهل من غيره
وهذا قول الجاهل من غيره

كان سوره طاهر وهو ظاهر الرولية وهو الصحيح كذا ذكره في السلام وأبو المعين
في جامعها رحمها الله تعالى وقيل كراهة تحريم وحكي عن عبد الرحيم الكرمي رحمه الله أنه
قال كنت مترددا في هذه المسئلة فإيت يا حنيفه رحمه الله في المنام يقول كراهة تحريم
يا عبد الرحيم واليه ما لصاحب الهداية وروى الحسن عن أبي حنيفة كراهة في سوره
كما في كنبه وقيل لا بأس بلبسها وليس في شربها تقبيل اله الجهاد كذا في الكافي والهداية
ولا الصبغ والتغلب والصبغ وفيها خلاف الشافعي والزيدي والسلفاء والابن قتيبة
الأكبر للجيف والعذاب كذا في سياه برك والفيل واليربوع وابن عيسى والحيوان المائي
الأسماك لطيف السمك أطا في هو الذي يموت في الماء خفف انفع بلا سبب ثم جعلوا
فيظهر أصحاب كراهة الحيوان المائي طلقا الأسماك لطيف وأباحها ابن أبي ليلى و
مالك والشافعي واستثنى بعض المائكية كلب الماء وخنزير وسانان والمخالف في البيع
والأكل واحد الأصل في السمك عندنا أن ما مات منه بسبب فهو حلال كما لا يخفى منه و
ما مات منه بغير سبب لا يحل كالطافي وإن ضرب سمكة فقطع بعض ما يحل كل ما بالين
وما بقى لا يمتنع بسبب وما بين من الحيوان كان ميتا فيسته حلال للحديث وكذا إن وجد
في بطنها سمكة أخرى لا ضيق المكان سبب لموتها وكذا إن فذلها شيء من طير الماء
أو ماتت في جيب ماء أو جمعتها في خيطرة لا تسطيع الخروج منها وهو ميت على أخذها
بغير صيد فيمن فيها لا ضيق المكان سبب لموتها وإذا ماتت في الشبكة وهو لا يقدر
على التخلص منها أو أكل شيئا القاء في الماء ثياكله فمات منه أو ربطها في الماء فماتت أو
أخذ الماء فبقيت بين الجهد وماتت تؤكل وإن ماتت بحمل الماء أو برده تؤكل في رواية
لوجود السبل لموتها وفي أخرى لا لأن الماء لا يقتل السمك حار كان أو باردا كذا في
الكافي وفي النهاية ومنه أطا السمك المأكول الحريث والماء الحار هي خصهما بالذكر
إشارة إلى ضعف ما نقل في المغرب عن محمد بن جميع السمك حلال غير الحريث والماء الحار
وأيضا قال في غاية البيان أن بعض الروافض وأهل الكتاب يكرهون أكل الحريث ويقولون
أنه كان ديوثا يبيعوا الناس إلى حليلته فسخه من أجل الجراد وأنواع السمك بلا ذكاة
ولكن بينهما فرق وهو أن الجراد يؤكل وإن مات خفف انفع بخلاف السمك كما مر على
رضي الله عنه عن الجراد يأخذ الرجل من الأرض وفيها الميت وغيره فقال كل حله وهذا عند
من فضاحتهم وحل غراب الزرع والارنب والعقور بها أي بالذكاة ذبح شاة لم يعلم
حياتها فتحسنت أو خرج الدم حلت ولا فلا وإن علت حياتها حلت الشاة وإن عدا

صلى الله على نبيه وآله
وما لك رات في

أي الحركة وخروج الدم لانه المصنوع منها الاستدلال على الحقيقة فاذ اعلنت كمن تحتج اليها

كتاب الحكمة

لما فرغ من العبادات لا بد من آخرها الحج وتمايها سبيل من الاضحية والصيد والذبايح
شروع الان في خامسة العبادات وهي الجهاد فقال برفض كفايته بدأ اي ابتداء يعني بحجنا
ان نبذلهم بالغنائم وان لا يقاتلوا فان الرسول صلى الله عليه وسلم كان مأموراً في ابتداء
الامر بالصنيع والاعراض عن المشركين كما قال تعالى فاصنع الصنيع الجليل وقوله تعالى و
اعرض عن المشركين ثم امر بالدعاء الى الدين بالافعال من الطرق المستحسنة حيث قال
تعالى ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وحاد لهم بالتالي هي حسن ثم امر
بالغنائم اذا كانت للبدية منهم بقوله تعالى ان الذين يقاتلون بانهم ظلموا اي اذن لهم
في الدفوع ثم امر بالغنائم ابتداء في بعض الاوقات بقوله تعالى فاذ السلب الاشرار لهم فقلوا
المشركين حيث وجدتموهم ثم امر بالغنائم مطلقاً في الارزاق كلها ولا ما كان بائناً بها
بقوله تعالى وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة وقالوا للمشركين كافة وقالوا للذين يؤمنون
بالله ولا باليوم الآخر الى غير ذلك من الايات وجه كونه فرض كفاية ان الله تعالى في تعينه
لا يقتل الفساد في نفسه بل شرع لعل كلمة الله تعالى واعزانه بدينه ورفعه الفساد عن
العباد فينبذ ان قام ببعض في كل زمان سقط الفرض عن الكل لمحصل المقصود بذلك
كصلاة الجماعة وقد فيها ورد السلام فان واحدا منها اذا حصل من بعض الجماعة سقط
الفرض عن باقيها والاى وان لم يقيم به بعض بل خاد عن الجهاد زمان في ديار الاسلام
امثوا الى المسلمين كلهم لتركهم فرضاً عليهم كما اذا ترك الجماعة كلهم صلاة الجماعة او
دفنها او رد السلام امثوا الى على بيتي وعبد وامرأة واعني وقعدوا قطع لاتهم
عاجزون والتكليف بالقدر وفرض عين ان هجم الكفار على ثغور نفور
الاسلام فيصير فرض عين على من قرب منه وهم يقدرون على الجهاد ونقل صاحب
النهاية عن الرضا ان الجهاد وان جاء النفي انما يصير فرض عين على من يقرب من
العدو فاما من ولاهم ببعدين العدو فهو فرض كفاية عليهم حتى يسعهم تركها اذا لم
يحتج اليهم فاذا احتج اليهم بان عجز من كان يقرب من العدو عن المقاومة مع العدو
اولم يعجزوا عنها لكانهم تكاسلوا ولم يجاهدوا فانه يفرض على من يليهم فرض عين

كالملة

كالصلاة والصوم ليسعهم تركها ثم وثم الى ان يفرض على جميع اهل الاسلام شرفاً
وعزاً على هذا التدبير ونظيره الصلاة على الميت فان من مات في ناحية من نواحي
البلد فله جيرانه واهل محلة ان يقوموا باسبابه ليس على من كان يبعد من الميت ان يقوم بذلك
وان كان الذي يبعد من الميت يعلم ان اهل المحلة يفتقون حقوقه ويعجزون عن ذلك كان عليه ان يقوم
بحقوقه كذا هنا فتخرج الملة والعبد بل اذن من الزوج والمولى لان المقصود بالحصول الا باقامة
الكل فيجب عليهم وحقوق الزوج والمولى لا يظهرون في حق فرض العين كالصلاة والصوم بخلاف
ما قبل النفي اذ يغيرهم كفاية ظاهرة فلا ضرورة في ابطال حقها وكذا المحل وهو ان
يجعل للمعامل في عملها والمراد ما يجعل الامام على باب الاموال شيئاً بالاطمئنان فيقتري
بالهزة فانه مكره مع في اي مع وجود شيء في بيت المال وبدونه اي اذ الموقوف لا
يكفه العمل فان حاصرها هم دعونا هم الى الاسلام فان ابوا اي امتنعوا عن الاسلام فالى اي
فقدناهم الى الجزية فان قبلوا الجزية فلهما النوا عليهم ما علينا هذا الحكم ليس على من
لا لا يصح في حق العبادات بل المراد اننا نعرض لدعائهم واموالهم قبل قبولهم الجزية
فبعد ما قبلوها اذ تعرضنا لهم او تعرضوا لنا ليجب عليهم علينا ويجب علينا ما يجب علينا
على بعض عند الترضي يؤيده اسناد الحكم عليه بقوله تعالى في الله غنا انما بلوا الجزية لئلا تكون
سماهم كدمايتا واموالهم كما مالتا ولا نقابل من لم تبلغه الدعوة الى الاسلام وفق لهم
قبلها ثم انتهى عن ذلك ويعزم لا يخرج من مقصود من وذب تجد يداه الى بلغته فان ابوا
حاربناهم بمجنون وتفرق وتفرق ورجي ولومهم مسلم او نزلها بى الى المسلم
بنيتهم متعلق بالرمي لا بنيتهم ليرزم الاثم وان اصابوا منه فلا دية ولا كفارة وقطع
شجر وفساد زرع بلا غدر وغلول لانه صلى الله عليه وسلم نهى عنها وكلاهما خيانة لكن
الغلول في الغنم خاصة والغدر اعظم نقص العهد ومستلزم اسم من مثل به يقتل مثلاً
كقتل يقتل قتلا اي نكل به اي جعلها كالا فغيره تغيره كقطع الاعضاء وتشويها الوجه
وفي شرح البخاري المثلة المتهمة بعد الضفر بهم والباس بها قبل ان يبلغ في اذ لاتهم
قال الربيعي وهذا احسن ونظيره الاحراق بالنار وبلا قتل غير مكلف كالصبيان
والجائنين وشيوخ فان واعني ومقعد وامرأة للنهي عن كلها في الحيث الا ان يكون
احدهم قاتلاً او قاتلاً تحت يد او ذراي في الحرب او ملكاً حينئذ يقتل وبلا قتل
اب كافي بذا اي لا يجوز للابن ان يقتل اياه الكافر ابتداء لقوله تعالى وصاحبها في
الدنيا امر وقا وليست البداية بالغفل من المعروف ولا تلتب في حيوة فلا يكفها حقاً

اي يفتقون
سكان

لا فائز واما قال بذا لان الابان قصيد قل لا بن ولم يكن دفعه لا تقبل جان فقله لان
 هذا دفع عن نفسه فان اباه السام اذا قصد قتل جان له قتل الكافر او في قتل
 غير ابنه وابنه لا يمنع عنه ويلد اخرج مصحف وامرأة في بيت يتخاف عليها لما فيه
 من تعريض المحف على الاختفاف والمرة على الضياع والفضايل ويصلحهم الى
 يصالح الامام اهل الحرب ان كان الصلح خيرا للمسلمين ولا يجرى لان ترك الجهاد صورة
 وقمى وتو بال ياخذ السلي منكم لانه اذا جاز بلا مال فيه او ان احتجنا اليه
 وان لم يجز لم يجز لان ترك الجهاد صورة وقمى والمناخ من المال هم في مصارف
 الجزية لانه ما خفي بقوة الاشهاد كالجزية الا اذا تركوا بداهم الحرب في بلد غنية تكون
 مأخوذ بالقيم وحكمهم معروف ولو حاصر الكفار المسلمين وطلبوا الصلح مال ياخذونه
 من المسلمين لا يفعلا الامام لان فيه الحاق المذلة للمسلمين وفي الحاق ليس للمسلم ان يذل
 نفسه الا اذا خاف الهلاك لا دفعه باح طريق امكن واجب وبند ان خيل الى له
 صالحهم الامام ثم رضى نقص الصلح اصلح منها اليهم احل سلب اليهم خبر للنقض فيقاتل
 وقيل بندا كذا خافا بندا اي قولوا قبل ارسال خبر للنقض ان بدوا بالحياة ويصالح
 المرتدين والباغيين حتى ينظر في امرهم لان ترك القتال لمصلحة فجاز كما في حق
 اهل الحرب بلا مال لان اخذ المال منهم تقربهم على ذلك وقد لا يجوز ولا ان اخذنا
 لان في الرد عليهم معونة لهم على القتال لا يباح سلاح وخيل وحديد منهم ولو بعد
 صلح لما فيه من معونة لهم على الحرب فتح امان خروجه من المسلمين كافر الكفار اهل
 حصان او مدبنة حتى يجرى احد من المسلمين قتلهم فان كان الصلح شر ابدا لامن
 وادب معطي الامان لا يصح امان ذق لانه منهم هم وكذا الا ولاية للمسلمين الا ان
 يامر امير العسكر بان يؤمنهم في جان ذكره الزليحي والامان اسير مسلم معهم ويأجر
 مسلم معهم لانهم مقهورون تحت ايديهم فلا يخافونهم والامان مختص بحمل الخوف
 ولا امان من اسلم ثمة ولما بهاجر المسلم الماذننا وصبي وعبد مجبورين وجنود
 اما القتي فاذا لم يعقل بطل امانه كالحين وان عقل وهو مجبور عن القتال فكنا عند
 الى حقيقته خلا للمجبر وان كان ماذونا في القتال فلا صحت امانه يصح بالاتفاق واما
 العبد فاذا هجر عن القتال لم يصح امانه عند خلاف المجبر وان اذ لم فيه صح امانه والله اعلم

باب المغر وقسمته

بند الشئ ان يده
 مخرج ودي بندا
 وبند العهد فقفه
 وهو من ذلك لانه
 منبر

اذا فتح الامام بلدة طحا يجرى الى الامام على وجهه لا يغيره وهو لا من بعده من الاملا
 وارضها تبقى على ملكهم ولو فتحها اخوة اي قهر فهو في حقها محترق ان شاء خمسها ثم
 قسمها بيننا يعني الغانمين فيكون ملكا لنا كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم بخيبر و
 وضع عليها العشر لا يجوز وضع الخراج ابتداء على المسلم كاستيا في اقر اهلها عليه اي
 ان شاء من على اهلها وترى انهم احل الاصل في قتال المسلمين ولا يجرى ملكة لهم بخير اي يوضع
 جزية عليهم ووضع خراج على ارضهم كما فعل عمر رضي الله عنه حين فتح سواد العراق حيث
 من على اهلها وترك دورهم وعقارهم في ايديهم ووضع الجزية على رؤسهم والخراج على
 ارضهم ولم يقسمها بين الغانمين قال الاول اولى عند حاجة الغانمين والثاني عند عدا
 ليكون ذخيرة لهم في الباقي من الزمان او نفاهم منها وانزل بها قوم آخرين ووضع عليهم
 الخراج لو كانوا ككفار كذا في التختة يعني وضع عليهم خراج الارض وعلى انفسهم الجزية
 وقومهم لو كانوا اشارة الى ان القوم الآخرين لو كانوا مسلمين لا يوضع عليهم الا العشر لا التلذ
 وضع على المسلمين والامام في حق اهلها ما فتح خيبر ليعا ان شاء قتل الاسرى لاسيما الله عليه
 وسلم قتلهم لان فيه حسم مائة الشرك واسترقهم توفير المنفعة على المسلمين او
 تركهم اخلل اذ ملة لنا الامشرك العرب والمهتدين اذا يقبل منهم الا الاسلام والشف
 وجرم مرتد وهو ان يترك الكافر لا يسير بك اخذ شئ منه وفدا وهم وهوان يترك
 ويأخذ منهم ما لا كرايسير مسلما في مقابلته وفي المني خلاف كافر واما الذي اقبل
 الفراع من الحرب جان بالمال لا بالاسير المسلم ويعد لا يجوز بالمال عند علمنا و
 بالنفس عند ابي حنيفة ويجوز عند محمد وعنه ابي يوسف واما ان عندك فاجوز
 مطلقا ورددهم الى دارهم لان فيه تقوية لهم على المسلمين وحرم عقربا بتر شق نقلها
 يعني اذا اراد الامام العود الى دار الاسلام ومعه مواش وقد قود على نقلها الى دار الاسلام
 لا يعقرها خلا فالملك ولا يتركها خلا للشافعي فندج وخرق اما الذي فلا بد جازن
 لمصلحة والحق الغيظ بهم من اقرى لمطالج واما الخرق فله ان يتفهمها الكفار فضا
 كتحريب البنيان وقطع الاشجار ولا تحرق قبل الذبح اذا لا يعذب بالنار لادبها و
 تحرق الاسلحة ايضا وما لا يحرق كالحديد يذفن وحرم قسمة مغنمة ثمة اي قسمة
 غنمة في دار الحرب قبل اخراجها الى دار الاسلام وقال الشافعي يجوز بعد استنظار
 الهزيمة وهذا بناء على ان الملك لا يثبت قبل الاحرار بدار الاسلام عندنا وعند يثبت و
 سببني على هذا الاصل مسائل كثيرة الا بالابداع فيرد هنا ويقسم وذلك اذا لم يكن

وضرب بنح

هذا استأجره آية الله عليه السلام في حربه وفضلته ومقتضى الدية
وهو في المقاتلة والجور ينفع عليها اجارة اخرى

للمام في بيت المال حمولة يحمل عليها الغنائم فيقسمها بين الغنائم شئمة ايدى على ما
الحمد الاسلام ثم ليسترد هاهنا فان ابوان يحملوها اجبرهم على ذلك باجر المثل في
رواية السير الكبير لانه دفع ضرر عليهم بتجمل ضرر خاص كما لو استأجره آية الله شئمة فقتل
المدة في المقاتلة واستأجره شئمة فقتل المدة في وسط البحر فانه ينفع عليها اجارة
اخرى باجر المثل ولا يجبرهم على رواية السير الصغير لان الجبر على عقد الاجارة ابتداء
كان انفق دابة في المقاتلة ومع رفقة دابة لا يجبر على اجارة بخلافهما المستشهدين
فانه بناء وليس ابتداء وهو اسهل منه وحرم بيعه الى المغم قبلها الى القسمة لانه عنده
في الحديث ولانه قبل الاحراز بالدار لم تملك كما لو عود نصيبه مجهول جهالة فاحسنة
فلا يمكن ان يبيعه والدية الى العود ومدة ديتهم مئة مقاتل في استحقاق الغنمة
لا سوقا ليقاوت ولا من مات ثمة لعدم التملك ولو رث قسط من مات هناك حصول
الملء وان كان مشاعا وحل فيها اي دار الحرب طعام وعلف وحطب ودهن وسلاح
عند الحاجة بلا قسمة لما روي عن ابي بصير رضي الله عنهما انه قال كان نصيب في غنائم الفيل
والعجب فأكلم ولا نفرد واما الخاري وهو دليل على ان عادتهم الانفعال بما يجناحون
اليه لا بقدر الخرج منها لان واليهم وهو المروءة لان حقهم قد نال حتى يوش نصيبه
فلا يجوز له ان ينفع بل رضاهم ولا بيعها وتوقها الى الصلح ونحوه لانها لم تملك بالاخذ
وانما البيع التناول للضرورة فان باع احدهم رد الثمن الى المغم ورد الفضل اي ما
بقى مما اخذه في دار الحرب لينتفع به الى المغم بعد الخروج الحد الاسلام لولا الحاجة
هنا قبل القسمة ويعود هان كان غنيا تصدق بغيره لوقا ما بقيته لوهاك والغير
ينفع بالعين ولا شئ عليه انه هلك ومن استلم من اهل الحرب ثمة اي في دار الحرب
عصم نفسه وطفله لانه صار مسلما كنهجا ولا يجوز قتلهم واسترقاقهم وعصم ما
لامعه او اودعه معصوما اي وضعه امانه عند معصوم مسلما كان او ذميا لانه في يد
حكما لا يولده الكبير وعمره وحملها لانه جزء الامة وعقاره لانه من جملة دار الحرب و
هو في يد اهل الدار وعينه مقاتلا وما كره حربي بقتل او ردية ويقتل في الاستحقاق
بسهم الفارس والراجل وقت المجاورة اي مجاورة مدخل دار الحرب فمن دخل دارهم
فارسا فقتل فرسه فشهد الواقعة فارسا فله سهم راجل ولا يسهم لغيره من واحد
اي لا يسهم لغيره من الراجل ولا راجلة ولا راجلة ولا راجلة ولا راجلة ولا راجلة ولا راجلة
اعطاء شئ قليل والمرة هنا قد مضت لانه لا يجرى على الفئال وانما يخرجهم

اذ اباشروا

شما ذم

اذ اباشروا

الفئال او كانت المدة تداوى الجرحا وتقوم بمصالحهم فيقتل جهرا بما يليق بحالها
او دل الذي على الطريق لان في دلالته منفعة للمسلمين ولا يبلغ الرضخ السهم لانه
لا يساوون الجيش في عمل الجهاد الا في دلالته ذم فانه ينادى على السهم اذ كانت في دلالته
منفعة عظيمة لان الدلالة ليست من عمل الجهاد فلا يلزم منه التسوية في الجهاد اذ ما يأخذ
في الدلالة بمنزلة الاجرة فيعطى بالغاما تبلغ الخمس للقيم والمساكين وابن السبل وقدم
فقرء ذم القربى عليهم ولا شئ لغنيهم وذكره تعالى في قوله جل جلاله فانك لله خمسة
للتبشير لا فتنح الكرام تبركا باسمه تعالى لان الكرامة وهو غير محتاج الى شئ وسهم
النبي صلى الله عليه وسلم سقط بقوله لانه صلى الله عليه وسلم كان يستحقه بالرسالة ولا رسولا
بوجه كالتضي وهو ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصطفيه لنفسه من الغنمة وتبين
به على امور المسلمين من دخل دارهم فاعان خمس الامن لا منعة له ولا اذن فان الخمس انما
يؤخذ من الغنمة وهي ما تؤخذ من الكفار فقهرا وهو ما بالمنفعة واذ ان الامام فانه في حكم المنفعة
لانه بالاذن انما نصرت ولا يما ان ينقل النفي اعطاء شئ رابعا على سهم الغنمة وقت
الفئال حقا اي اغر افقول من قتل قتيلا فله سلبه وسياقي معنى السلب وهو منسوب اليه
بقوله تعالى يا ايها النبي تحيض المؤمنين على الفئال او يقول من اخذ شئ فهو له ويستحق الامام
النفل استحسانا في قوله من قتل قتيلا فله سلبه اذ اقل الامام قتيلا لانه ليس من باب القضا
واما هو من باب استحقيق الغنمة ولهذا يدخل فيه كل من يستحق الغنمة سهمها او رخصا
فان يتهم به الامن اي لا يستحق الامام النفل اذ اقل من قتلته انا فله سلبه لانه خص نفسه
فضا رة ما ولا اي لا يستحق الامام النفل ايضا اذ اقل من قتل منكم لانه من نفسه منهم
وذ اي استحقيق السلب انما يكون اذ كان النفل مباح الفئال حتى لا يستحق بقتل النساء
والصبيان والمجانين لان النفل تحريض على الفئال وانما يتحقق ذلك في المقاتلة حتى لا يقاتل
الصبي فقتله مسلم استحق سلبه لكونه بالفئال مباح الدم ويستحق السلب بقتل المريع و
الاجير منهم والتاجر في عسكرهم والذم الذي نقض العهد وخرج لان نيته صالحة للفئال
وهم مقاتلون بل يرمون ويقول عطف على قوله فيقول اي يقول الامام لغيره وهي من اربعة
الحارب اربعة من المقاتلة لا عسكر جعلت لهم الكل وقد راعى فضل في النهاية عن السير الكبير ان
الامام اذ قال لاهل العسكر جميعا ما اصبتم فلكم نفل بالسوية بعد الخمس فهذا لا يجوز
وكذا لانه اقالها اصبتم فلكم ولا يقل بعد الخمس وان فعلكم مع السرية جان وذلك لان
المقصود من النفل التحريض على الفئال وانما يحصل ذلك بتخصيص البعض من الشئ وفي التميم

ابطال تفصيل الفارس على الرجل وابطال الخيل ايضا اذا لم يستثن لا بعد الاحرار
هذا الا من الخيل لا يجوز ان يفعل جوارح الغنمة بدار السلام اذا دخلها الكفار
للقنار الا من الخيل لان حق الغنمين قد نكس فيه بالاحرار والدار وهذا يورث منه
لومات فلا يجوز ابطال حقهم وسلبه ما معه من ثيابه وسلاحه وما له على وسطه
حتى كبره ما عليه من السرج والالة وخفيته مع ما فيها من مال وهو على السلب
لكل اى جميع الجنان لا ينقل الامام والقائل وغيره فيه سؤا والله اعلم

باب استيلاء الكفار

اهل الحرب اذا سبق اهل الذمة من ديارنا لا يملكونهم لانهم احرار كذا في واقعات الصلوة
الشهيد وانا سمي بعضهم بعضا واخذوا ما لهم وبيعوا رداء اليهم وغلبوا على الناس في
بلادهم ملكوه ولو كان مالنا غنما مؤمنا او امة مؤمنة ذكره في الكافي وغيره في شرح
المسئلة الثانية وهذا اذا ابتاع مستان عبدك مسلما واخذله دارهم الخ ونما قال وحرروا
بدانهم لانهم قبل الاحرار لا يملكون شيئا منها حتى اذا اشترى منهم تاجر شيئا مما اخذوا قبل
احرارهم بها او وجدها ما لكم فيه اخذها بلا شيء لاحرارها الخ ومثلهما وانما ولدنا ومكاننا
حتى لو كان اهل الحرب اخذوا من ديارنا وحرروهم بدارهم ثم ظهرنا عليهم فمهلنا لهم
قبل القسمة وبعدها بلا شيء وذلك لان الاستيلاء انما يكون سببا للملك اذا اقبلوا على قلوب
الملك وهو المال المباح والحر ليس بمال الملك وكذا امن سواه لحريتهم من وجده وعبدنا
اي عبدنا من دارنا سواء كان مسلم او قتي ذكره في شرح الهداية اقبلوا اليهم احرارا عن
ابوقهتر في دار الاسلام فانهم يملكونها اذا استولوا عليهم ونما قال وان اخذوه اشارة
الى خلاف الاماين فانهم اذا اخذوه وقيدوه ملكوه عندها خذوا كما لمها ان العصمة
بحق الملك لقيام به وقد لا توهنا لو اخذوه من دار الاسلام ملكوه كما قرره ولان يده
ظهرت على نفسه بالخروج من دارنا لان سقط اعتباره ليحقق بدمه على نفسه فله
من الانتفاع به وقد زالت وظهرت يده على نفسه وصار معصوما بنفسه فلم يبق محار
للملك بخلاف المتدلان يد المولى باقية عليه حكما لقيام يد اهل الدار عليه فمع ظهور
يده تملكهم ولهذا الوجه لا يند الضيف ملكه ولو وجب بوجه دخول دار الحرب لملكه
وتملك بالغلبة عليهم حرهم ومثلهما وانما ولدنا ومكاننا

اسقط

اسقط عصمتهم جزاء على جنائبتهم فانهم لما انكروا وحل بنية الله تعالى واستنكفوا
عن عبادته جازاهم الله تعالى بان جعلهم عبيدا بغيره وتبع ما لهم رقابهم ثم ان
الكفار بعد ما غلبوا علينا واخذوا ما لنا اذا غلبنا عليهم واخذوا ما يملكون منهم ما اخذوا منا
فمن وجدنا ما له في الغنمين اخذه منا قبل قسمة الغنم بين الغنمين واخذ بالقيمة
بغير اى بعد القسمة لما روى ابن عباس رضي الله عنهما ان المشركين اخذوا ناقة رجل من المسلمين
ولما كان حيا فاعتقه من رقيقهم فباعه بثلثي قيمته المالك
بدانهم ثم وقعت في الغنمة فباعها المالك القديم فقال صلى الله عليه وسلم ان وجهتها
قبل القسمة اخذها بغير شيء وان وجهتها بعد القسمة اخذها بالقيمة ان شئت وانما فرق
بين الحالكين لان المالك القديم يتقرر بن والملك عنده لا رضاء ومن وقع العين في نفسه
يتضرر بالاخذ منه مجانا لانما استحقه عوضا عن سهمه في الغنمة فقلنا بحق الاخذ في
القيمة جبرا للضررين بالقدر المكن وقبل القسمة للمالك فيه العامة فلا يصيب كل فرد
منهم ما يبا لي بفقرته فلا يتحقق الضرر وانما قلت قبل قسمة الدار ما وقع في المجمع وشرحه
للمصنف حيث قيل فيه واذا ظهرنا عليهم قبل القسمة حلت اربابها او بعدوا اخذوا بالقيمة
ان شأوا في الشرح اذا ظهر المسلم على الكفار في جوارحهم بدارهم بدارهم قبل ان يقسموها في
لاربابها بغير شيء وان وجدوها بعد ان اقسمتها اخذوها بالقيمة ان اختاروا
فان حمل القيمة على قسمة الكفار بخالف جميع الكتب كما لا يخفى على اهل البصائر واخذ بالقيمة
ان اشترى منهم فردا من الحرب تاجر واخرجه الى دارنا فان المالك القديم ان وجدها له في
بلادها خاف فان كان ذواليد ملكه بمعاوضة صحيحة اخذه بمثل العوض ان كان متليا
وقيمة ان كان قتيما لا يدرى الاخذ منه مجانا يلحق الضرر به لانه دفع العوض بمقابلته
وان كان ملكه بغيره فاسد او بغير عوض بان وهو مسلم اخذه بقيمته من ماله ان كان
قيمتا وان كان قتيلا لا يدرى الاخذ منه اخذه بمثل ولا يفيد وان اخذ اربابا بغيره فمفقوة
يعنى اذا اسروا عبيدا فاشترى مسلم واخرجه الى دارنا فقيمت بغيره واخذ المسلم اربابها
فالقول القديم اخذ العبد ثمن اخذه من العبد لما مر من الفرق ولا ياخذ الا ان لان حقه في
العين المستولى عليها ولا يدرى الاستيلاء على الارش وله يتولى من العين تكرر الاستيلاء والشر
بان اسر الكفار عبيدا فاشترى رجل بالف درهم فاسره ثانيا فادخله دار الحرب فاشترى
اخر بالف درهم واخرجه الى دارنا فليس للمالك القديم اخذه من المشتري الثاني لان الاستيلاء
لم يدر على ملكه بل اخذ المشتري الاول من الثاني ثمنه لوروى الاستيلاء على ملكه ثم اخذ المالك
القديم من المشتري الاول بالثمنين ان شاء لان العبد قام على المشتري الاول بالثمنين فلم

بجعله شئ جيداً أنت الحق وقيل أخيراً لا قبل من الثاني لا يأخذ المالك القديم من الثاني
وكذا إذا كان الماسون منه الثاني غائباً ليس الأول أخذه اعتباراً بحال حضرته وإن أبى
المشترى الأول لا يأخذ المالك القديم لأن حق الأخذ بالثمنين إنما ثبت للمالك القديم
فضمن دعوى ملك المشترى الأول فإذا لم يثبت المثمنين لا يثبت ما في ضمنه بغيره بمتاع
فأخذها الكفار فبشرهم رجل أخذ العبد حجازاً ٨٨ لم يملكه لما وعده غير بالثمن
لأنهم مملوك لما امتناع مستأمن عبدك مسلماً وأدخله دارهم ههنا خمس مائة فبقي
العبد فكلها لا يعتاق أحدها هذه فأنه يخرج دخوله دار الحرب فيبقى قائماً لثبات
الدارين مقام الاعتاق وذكر الثانية بقوله واستولوا عليه وأدخلوه فيها أي دار
الحرب فأبقى منهم وخرج إلى دار الإسلام وذكر الثالثة بقوله واسم عبده ثمة وجازا
وذكر الرابعة بقوله وأظهرنا عليهم وذكر الخامسة بقوله أخرج أي العبد إلى عسكر
المسلمين مسلماً عتق العبد في جميع الصور واليتمت الولامن أحد لأن هذا عتق حكى ذكره
في غاية البيان نقل

المستأمن

هو من يدخل غير داره بآمان مسلم كان أو حرباً لا يتقضى باجراً ثمة لهم وماله
لأن المسلمين عند شرعهم وقد شرط بالاستيذان أن لا يتقضى لهم فالتقضى بعد عتق
فيما أخرجهم مملوك جراً أما المالك فلو ردد الاستيذان على المباح وأما المهمة فله حصوله
بسبب العتق الحرام فيتصدق به نفياً لثمة عنه إلا إذا أخذ مملوكهم ماله استسناً
من قولهم لا يتقضى أو حبسه هو وفعل ذلك غيره بعلمه ولم ينعفه لأنهم بدوا بتقضى العهد
إذا لا يزالون بغيره فبقي هذا الشرط بخلاف الأسير المسلم حيث يباح له التمتع ولا يكون
عندنا وإن أطلقوه طوعاً لا غير مستأمن فلم يوجد منه الالتزام ولا يستبيح قتلهم
لأن الفرج لا يملك إلا بالملك ولا يملك قبل الإخراج كما قالوا إذا وجدنا من الماسون أو أمة
ولديه أو نبتة ثمة لأنهم مملوكون ولو يباحون الحرب إذا كانوا وطئوه وطئ
المالك لهم اشتباه الغيب لا ائتمه الماسون مطلقاً أي لا يباحها وإن لم يباحها
الحربي لأنهم مملوكها إذا أخرجها أي جعل الحرب المستأمن مديوناً بغير فيها أو عكس
أحد أن المستأمن الحرب أو غصب أحد من الآخرين أو جاهدوا أو شامل الحرب لم يقض
لأحدهم ما بشئ أما إذا دانت فلا تقضي القضاة على الولائية ولا ولاية وقت الأمانة أصلاً ولا
وقت القضاة على المستأمن لأنهم التزم حكم الإسلام فيما مضى من أفعالهم وأما التمتع في

المستقبل

المستقبل وأما الغصب فلا تضره ملكاً لخاصة يستولوا عليه بمصاديقه ما لا غير معصوم
كما مر كذا خبرين فقل ذلك وحالة المستأمنين لما ذكرنا فإن جاء مستأمنين فبقي بينهم
بالدين لا الغصب أما الدين فلا تضره وقع صحيح الوقوع بالتراضي والولاية ثابتة حال الغضا
لأنهم مملوكهم بالأحكام بالإسلام وأما الغصب فلا تضره ملك ولا غصب في ملك الحرب بغيره بالثمن
قتل مسلم مستأمن ثمة أي في دار الحرب مثله أي مستأمناً عمداً أو خطأ أو دى أو دوى بالدين
من ماله فيها أي العمد والخطأ وكذا الخطأ أما الكثرة فلو قتلتهما ومن قتل مؤمناً خطأ في غير
وقت معتقته بلا تقيد بدار الإسلام والحرب وأما تخصيصها بالخطأ فلا تضره لأنك في العمد
عندنا وأما الدين فلا تضره لأنك في دار الحرب لا تضره بالخطأ ولا تضره بالخطأ
القديم في العمد وهو من أهل دار الإسلام لا يمكن استيفاءه إلا بغيره لأن الولاء يوافق
الواجب غالباً ولا منعاً إلا بالامام وأما الأسير المسلم فلا تضره في دار الحرب فلا تضره في العمد
فلا يجزى كالحرب وأما وجوب الدين فماله في العمد فلا تضره العمد كالحرب فقتل
وفي الخطأ إذا قتلهم على الصيانة مع تبيان الدين والوجود عليهم على اعتبار تركها وفي
الأسيرين إذا قتل أحدهما الآخر فخطأ في الخطأ ولا تضره في العمد أصلاً
عندنا جيفته رحمة الله وكذا إذا قتل مسلم تاجر أسير ثمة فلا تضره عليه إلا الكثرة في
الخطأ عندنا وقال في الأسيرين الدين في الخطأ والعهد لأن العتمة لا تضره بغيره الأسير
كالمسلمين بغيره الاستيذان وامتناع القضاة لغيره النعمة وتجب الدين في ماله لما مر وكذا
أن بالأسيرين بغيره أسيرهم لصيرورتهم مقهورين أي بهم ولهذا يمتنع بغيرهم ما قامتهم ومسافر
يسيرهم فيفضل بها لحرزها صلاً وصلاً كالمسلم الذي لم يهاجر لينا ونحو الخطأ بالكثرة لما مر
قتل مسلم من أسير ثمة حيث لا يجزى قتل الكثرة في الخطأ فقط لا يمكن حربى دخل
الينا مستأمناً لهما سنة ويقال له أن أقتل ههنا سنة أو شهر تضع عليك الحرب فإن
رجع إلى داره قبل ذلك القدي من السنة والشهر فيها فبقيت فجزاء الشطرنج محذوف والآخر
أي وإن لم يرجع فهو من الحرب لا يمكن من إقامة الدين في دارنا إلا باستيفاء
أو خبرين لا يصير حجة لهم وعقوبنا علينا ويمكن من إقامة اليسيرة لأنك في منعها قطع جلي
الحجج وسد باب النجاة ففضل بينهما السنة لأنها تضره يجب فيها الحرب فتكون الأقامة
لمصلحة الحرب فإن رجع بعد قول الامام قبل تمام السنة إلى وطنه فلا يسأل عليه وإن مكث
سنة فهو دى لأننا أقم سنة بعد قول الامام صار ملتزماً بالحرب ولا امام أن يوقت
مادام السنة كاشه والشهرين وإذا أقام تلك المدة بعد ما كثر الامام بصيرته فيما ذكر

على المسلم والعشر الباقى ببالا في معنى العباد ولا تأنف ان تعلق نفسك بالخارج والارض
 الخرجية سواء الفراق اى عرق القرب وهو ما بين العديب العقبه حلوان عرقا
 ومن التعلبية ويقال من العكس الى عبادان طولا وما فتح عنقه واقربا اهله عليه صلواتهم
 الامام لان الحاجة الى ابتداء التوظيف على كافر والخارج اليق بها واجل انهم الامام ومن
 ارضهم ونقل اليها هم ما اخرين يعنى تها كما عرفت ان الخارج يوضع على القوم المتقولين
 اذا كانوا كافرا واقرا اذا كانوا مسلمين فيضع عليهم العشر وموات عطف على ما فتح عنقه
 احياء الذبح بالانك اى ان الامام فانه ايضا خارج لان ابتداء الوضع على الكافر او
 رضى من الغنمة اذا قاتل مع المسلمين اهل الحرب فانه ايضا خارج اى ارض وما احياء
 مسلم يعنى يقر به فان قر به من ارض الخارج فخرج اى ارض العشر فخرج وكل منها اى
 من الارض العشرية والخارجية ان سقى بماء العشر يؤخذ منه العشر الا ارض كافر تسقى بماء
 العشر حيث يؤخذ منها الخارج وان سقى بماء الخارج يؤخذ منه الخارج قال فالجاء العشر
 العشر والخارج متعلقان بالارض النامية ونماؤها بما فيها من سقى بماء العشر
 او ماء الخارج وقال الزبير ماله في هذا التفصيل في حق المسلم اما الكافر فيجب عليه
 الخارج من اى ماله يسقط لان الكافر لا يتبدل بالعشر فلا يأتى فيه التفصيل في حاله الا ابتداء
 اجماعا واما الخلاف فيه في حاله البقاء فما اذا ملك عشرتها هل يجب عليه الخارج والعشر
 ثم لما ذكر الملاء اذ ان يتبدل فقال ماء السماء وماء بئر وعين في ارض عشرتها عشرتي
 وما اناها وحفرها العجم وماء بئر وعين في ارض خراجية خرجي كذا في المحيط
 ولوان المسلم والذبح سقاء مرة بماء العشر ومرة بماء الخارج فالمسلم احق بالعشر و
 الكافر بالخارج كذا في معراج الدلالة كذا الى خارجي يتخون نهر تجند ويتخون نهر
 ترهيد وتجله نهر بغداد والفرات نهر الكوفة عند ابي يوسف وعشرته عند جعفر بن
 ابي الخراج نعم ان احدهما خارج مقاسمة ان كان الواجب بعض الخارج كالحبس وحق و
 الثاني خارج وظيفته ان كان الواجب شيئا في الذمة يتعلق بالتمكن من الانتفاع بالارض
 كما وضع عمر بن الخطاب عن ابي جريب وهو شون ذراعا في شين بن عكرى وهو بوعقبة
 وذراعا في سبعة قصبات اصبع قامة وعند الحساب اربع وعشرون اصبعاً والاصبع
 ست شعيرة مضمومة بطون بعضها البعض وقيل ما ذكر جريب سواد العراق وفي غيرهم
 يعنى المعتاد عندهم يتلفه الماء صفة جريب صاعاً مفعول وضع من به او شعيرة و
 ذرها عطف على صاعاً والجريب الطيرة خمسة دنانير والجريب الكرم او الفحل متصله نصفها

كل جريب ستون ذراعا وستين ذراعا كسرى
 يعنى هو ثم وقاطعه ديك

يعني جريب وبنكر وخطود
 واما

ولما سواه كنعن ونبستان وهو ارض يحولها حائط وفيها نخل متفرقة واشجار واغلب
 ويمكن زراعة ما بين الاشجار فان كانت الاشجار متفرقة لا يمكن زراعة ارضها في كسرى
 ما يطبق اذ ليس فيه توظيف عمر بن الخطاب عنه وقد اعتبر الطائفة في ذلك ففتوا بها فيما لا
 توظيف فيه قلوب ونصف الخارج غاية الطائفة لا يراى عليه لان التخصيف غلبة الانصاف
 ونقصان لا تطوق وظيفتها بالاجماع ولا يراى ان الطائفة عند ابي يوسف وهو
 رواه عن ابي حنيفة ويزاد عند محمد اعتبارا بالنقص ولا يراى يوسف ان خارج التوظيف
 مقدرة شرعا واتباع الصحابة فيه رضوان الله تعالى عليهم اجمعين واجيب لك المقادير لا تعرف
 الا توقيها والتغير يمنع الزيادة لان النقصان يجوز لجمعا فتعين منع الزيادة فلا يخلو
 التقدير عن الغلبة ولا يخرج من انقطع الماء عن ارضه او غلب انشاء الماء التقدير
 المعبر في الخارج وهو التمكن من الزراعة واصاب النخل آفة لان الاصل اذ اهلك بطل
 ما تعلق به وقيل لا يسقط اذا لم يسقط من السنة مقدار بما يمكن ان يزرع الارض ثانيا
 واما اذا بقي فلا يسقط ويجب الخارج ان عطلها اى الارض ملكها لان التمكن كان ثابتا
 وقد هوته ويبقى الخارج ان اسم المالك لان فيه معنى المونة فيغير مونه في حاله البقاء
 فامكن ابقاؤه على التملك او شرها من اهل الخارج مسلم لما ذكرنا وقد صرح الصحابة رضوان
 الله تعالى عليهم اجمعين ان شرا الارض الخارج وكذا يروى من خارجها ولا عشر في خارج
 ارضه اى ارض الخارج لقول الله عليه وسلم لا يجمع عشر وخارج في ارض مسلم ولا
 احدا من امة اعدى والجور لجمع بينهما وكذا يجمعهم حجة ويتكرر العشر بتكرار
 الخارج لان العشر لا يتحقق الا بوجوبه في كل الخارج الخارج بالموظف فانه لا يتكرر بتكرار
 الخارج في سنة لان عمر بن الخطاب عنه لم يوظفه مكررا واما قيد الخارج بالموظف لان خارج
 المقاسمة يتكرر بتكرار الخارج ويجوز العشر في الارض الموقوفة وارض القسيان والمجانين
 والمكاتب والمأذون والمديون لو كانت عشرية والخارج لو خراجية لان سبب العشر الارض
 النامية بحقيقة الخارج وسبب الخراج الارض النامية بالتمكن ولا عبرة بالصاحب

فصل في الجزية

وهو نوعان جزية وضعت بالصلح والتمتع فيقتل بحسب ما يقع عليه الاتفاق و
 جزية يصفها الامام اذا غلب عليهم ما وضع من الجزية يصلح لا يقدراى لا يكون التقدير
 من الشارح بل كل ما يقع الصلح عليه يتبعين ولا يعير بزيادة ونقص وما وضع بعد ما

ولا يعير بنسخ

وكونه نائبا في جميع احوال شيط

موت القاضي واخذ الرزق من امام وعالم وفقد

وهو ما يكون مكرها وحسب وهو خادف مثل ان يشد السفن وكفاية العلماء والقضاة والعمال
ورزق القائلين وذاريهم ومن مات في نصف السن حرم من العمل فانه ملة لا تملك قبل القبض
ذكر في العمدة امام السجادة ارفع الغلة وذهب قبل مضي السنة لا يسترد منه غلة بعض السنة
والعبرة بوقت الخطا وان كان الامام وقت الحصاد يوم في السجدة يستحق خصارا كالحزيرة
موت القاضي في خلال السنة وفي فوات صدق الاسلام طاهر بن محمد قريته بالارض والوقف
على امام السجدة يصف اليه غلتها وقت الادراك فالخلا امام الغلة وقت الادراك وذهب عن
تلك القرية لا يسترد منه حصته ما بقى من السنة وهو نظير موت القاضي واخذ الرزق ويحل
للامام اكل ما بقى من السنة ان كان فقيرا وكذلك الحكم في طلبة العلم في المدارس وفي
فوات صاحب المحيط المؤذن والامام ان كان له ما وقف فلم يستوفها حتى ماتا فانها سقطت
لانه في معنى الصلة وكذلك القاضي وقيل لا يسقط لانه كالأجر والله اعلم

باب المرتد

من ارتد والعياد بالله تعالى عرض عليه الاسلام وكشفت شبهته وحسن ثوابه ايام ان
استمر وقيل مطلقا وان لم يستمر فان تاب بالترتيب عن كل دين سواه الاسلام او عتبا
انقل اليه فيها ونعمت ولا اى وان لم يتب قبل لقوله صلى الله عليه وسلم من بدل دينه فا
قتله واه احمد والبخاري وغيرهما ويكره ان يقتل قبل العرض معنى الكراهة ههنا ترك التائب
بلا ضمان لان الكفر مبيح والعرض بعد بلوغ الدعوة غير لازم ولا يشرى وان لحق بدار الحرب
اذ لم يشرع فيه الا الاسلام والتب قبل قوله تعالى فانهم اولى به وكذا الصحابة رضوان الله
عليهم اجمعين اجمعوا عليه في زمن الجحيم رضوا عنه لان الاسترقاق للتحويل للاسلام و
استرقاق المرتد لا يقع وسيله لما من بخلاف المرتد اذ الحق بدار الحرب فانها تشرى اذ لم
يشرع قتلها ولا يجوز بقاء الكافر الكفر لا مع الجزية والرق ولا الجزية على النسلون فكان
بقاؤه على الكفر مع الرق انفع للمسلمين من بغاها من غير شي الكفرية واحدة خافوا للشا في
فلو تفرقوا حتى وعكس ترك على حاله ولم يجبر على العود ورتة احوال وجبر في شمس النكاح
عند خفيفته واليوسف لاطلاق وعند محمد ردة الزوج طلاق قياسا على ابا الرزق و
يزول عنه عن ماله موقوف فافان اسم عاد وان مات او قبل او لم يولد حكمه بنحو مقتضى
ولم يولد وحل دين عليه فانه في حكم الميت والدين الموقوف يصير حلالا بموت المدين وكسب
اسلامه لو ارتد لم يمس فان قيل السلم لا يرث الكافر فكيف يرث المسلم قلنا ان ملكا في كسبه بعد

ولا تملك المرتدة بل تحبس ان كتبت بحرية عظيمة فتعبد حتى تترك
وتترك منها وتضرب في كل ثلاثة ايام مائة في المحل على الاسلام
ولو قتلها قاتل لا يجزى عليه شي الشبهة والامام يجبرها
مولاها لا يبيع مولاها زكوة له هذه النعم ولكن الاشياء عليه في الدنيا
اي لم يضمن قاتله زكوة لانه يكون ان يمس وما انتفاء
والنكاح وانما كره لانه يكون ان يمس وما انتفاء
الضمان لان الكفر الخ مسكين

الردة

الردة باقية لما عرفت انه موقوف فينتقل كسبه في الاسلام الى وارثه لا مكان استناده قبل
الردة فلا يمكن الاستناد في كسب الردة لعدم قبلها ومن شرط الاستناد وجود الكسب قبل الردة
فيكون توريث المسلم من المسلم وكسب الردة في وقضى دين كل حال من كسبه اذ دين حال
الاسلام يفيض من كسبه حاله ودين حال الردة من كسبه حالها وصح طلاقه فان النكاح
لما انفسخ بالردة كانت الملة معتدة فان طلقها يقع وكذا اذا ارتد امعا فطلقها فاسما
معافان النكاح وينفسخ فيقع الطلاق واستيلاده فان امتلأ اذ اكدت فادعى ثبتت
نسبه وخرجت مع وثيقته وتلك الامانة وليه لا ينجح اذ لا دين له ويوقف معا وضد ايضا
لانها تقتضي المساواة في الدين والدين له لكنه يحتمل الرجوع وبيعته وشرائه وهيبته و
اجارته وتدبيره وكتابته ووصيته لانها يقتضي الملك المقر ان اسم نعد وان هلك اى
قتل او مات او لحق بدار الحرب وحكم به اى يحرق بطل كل واحد من تلك الاحكام فان جاء مسلما
قبله اى قبل الحكم فانه لم يرتد حتى لا يقتل منه وانه ولد ويضمن الموارث ما تلفه فالت
قضا القاضي شرط بطلان هذه الاحكام لان كون المرتد مسلما بالحق بدار الحرب محتمل فيه
لان الشا في مخالف فلا بد من القضا لئلا يكره وان جاء اى مسلما جده وماله مع وراثته اخذه
لان الوارث انما يخلفه فيه لاستغناء كونه مكنت واذا عاد مسلما احل له ولان اذ لم
عن ملكه لا ياخذ اى قيمته اذا اضمن بالاداء فمالا يحل ويقتضى عبادات تركها في الاسلام
قال شمس الامنة الحلواني عليه قضا ما ترك في الاسلام لان ترك الصلاة والصوم
معصية والمعصية تبقى بعد الردة ذكره قاضي خان ومادة امنها اى العبادات فيه اى الاسلام
تتبل ولا يقتضها الا المحج فانه بالردة صار كانه لم يزل كافرا فاسلم وهو غنى فعليه الحج وليس عليه
قضاء سائر العبادات كذا في الخلاصة مسلم صاب ما لا او شيئا يجب بالقضاء او الحن
او الدين ثم ارتد او اصابه وهو مرتد في دار الاسلام ثم لحق وحارب المسلمين زمانا
ثم جاء مسلما اخذ بكلمة ولو اصابه بعد ما لحق مرتد فاسلم لا اى لا يؤخذ بشي من ذلك
بكله موضع عنه لانه اصاب ذلك وهو حر في دار الحرب والحرب لا يفقد جود الاسلام
بما كان اصابه لكونه مسلما في دار الحرب فان اخبرت امرأة بان تدا ذوقها
فلما التزوج باخر بعد العدة كما في الاخبار عتبه وتطليقه لا نقل مرتدة خلافا للشافعي
وان قلنا احد لا يضمن شيئا خرة كانت او امة قلنا فلانها بكذا في المسود وتحبس حتى
لانها امتنعت عن ايفاء حق الله تعالى بعد الاقرار فبقي على ايمانها بالحس كما في حقوق العباد
خره كانت او امة والامة يجبرها مولاها ويركض في كل يوم مائة في المحل على الاسلام

مما يقتضى المرتد عبادات تركها في الاسلام
يعني ان اسلم بعد الارتداد كانت عليه عبادات تركها
حال اسلامه قبل الارتداد يجب عليه القضا صرح به قاضي خان وغيره
مما لا يرتد العبادات في الاسلام
تتبل ولا يقتضى الا المحج

وصح تفرقها وكسبها لورثتها كسب الاسلام وكسب الرتبة ولدت امة مسلمة كانت او
تفرقت فادعاه فهو ابنه حتى يرثها في السنة مطلقا اي سواء كان بين الارتداد والولادة
اقبل من سنة اشهر واكثر لان الولد يتبع خيل النبوي دينه فيتبع الامام فكان مسلما والمسلم
يرث المرتدان مات او لحق بدار الحرب كذا المنة النضرانية يعني اذا ولدت فادعاه فهو
ابنه حتى يرثها الا اذا اجازت به سنة اشهر او اكثر من ذل فانه اذا اجازت به اقل من سنة
اشهر كان العلق في حالة الاسلام فيكون مسلما يرث المرتد وان اجازت لاكثر منه كان العلق
من ماء المرتد فيتبع المرتد لانها اقرب الى الاسلام من الام لان المرتد لا ينجس بالظاهر من حاله ان
يسلم فادعاه كان مرتدا لا يرث لان المرتد لا يرث المرتد لحق بدار الحرب بما له اي مع مال الظاهر
عليه فما له في اي لا لنفسه لان المرتد لا يترك وليس عليه الا الاسلام والكتف ويجوز
ان يترك المال فيشادون النفس كسرى العرب ولحق بدونه اي بدونه ماله وحكم القاضي
بالحاقه فجمع الى دار الاسلام ولحق بدار الحرب ثانيا اي مع ماله فظهر عليه فهو وارث قبل
قسمة بين الغائبين لان الاول لم يجز فيه الاث والثاني انتقل الى ورثته بحكم القاضي بحاقه
فكان الميراث ما كان قبلها قضى بمسألة تد صفة عبد الحق صفة ثم تد ابنه متعلق بقدر
يعنى اذا لحق المرتد بدار الحرب وله عبد فقضى به لابنه فكانت ابنته في المرتد مسلما فبذلها
اي بك الكتاب والمال للذات اذا وجب لطلال الكتاب لنفوذها بديل منفذ فعل الميراث الذي
هو خلفه كالقيل من جهته وحقوق العقوبة ترجع الى الموكل والوالد من يقع العلق عنه
قتل مرتد رجلا خطأ وقتل على ردة في دينه في كسب الاسلام لان العواقب لا تفعل المرتد لامة
النصرة فيكون في ماله المكتسب في الاسلام لنفوذ نصرته دون المكتسب في الرتبة لتوقف
نصرته قطع يده اي يد مسلم عمدا فارتد والعياذ بالله ومات على ردة منه اى القطع او
لحق ففطن به فجاه مسلما فمات منه ضمن الفاطم نصف الدين من ماله لورثته لان القطع
حل محلا معصوما والسرية حلت محلا وغير معصوم فاعتبر القطع بالسرية فيجب
نصف الدين وتجب في ماله لان العاقلة لا يتحل العود كما لم يلح بالعصا لثبوت الارتداد
وان لم يلحق القطع بدار المرتد بل اسلمها فمات منه اى من القطع ضمن الفاطم كلها
اى كل الدين لكونه معصوما وقت القطع وقت السرية مكاتب ارتد فلحق واكتسب مالا
فاخذ ماله والرجل يسلم فقتل فبذلها اي بك الكتاب لسرية والباقي لورثته لان المكاتب
انما يملك اكسابه بالكتابة والرتبة لا توثق في الكتابة كذا الكسب وزوجان ارتدا فلحقا
فهبت المرأة في دار الحرب فولدت هي ولدا ثم ولدت الولد فظهر عليهم الى زوجين والولد

وولد

وولد الولد جميعا فالولدان اي ولدها وولد وولدها في اي يكونان رقيقين
لان المرتدة تسترق والولد يتبع الام وكذا ولد الولد والولد الاول يجبر على الاسلام
لاولده لان الاول لا يتبعون الا با في الدين فيجبر على الاسلام كما يجبر ابو عليه وقيل
يجزى ان اي ولدها وولد ولدها وهو وابنة الحسن عن ابن حنيفة انه يجزى بقا
لجدة صحه ارتداد حتى يعقل واسلامه فلا يرث ابو الكافرين ويجبر عليه الى الاسلام
بلاقتل ان ابى عند ابن حنيفة ومحمد رحمه الله وقال ابو يوسف ان ذلده غير معتبر
واسلامه معتبر وفي ذفر ولاش فاعلى كلاهما غير معتبر ولنا ان عليا رضي الله عنه اسلم
في صباه والنبى صلى الله عليه وسلم فتح اسلامه وكان رضي الله عنه مفتخر به حتى قال
سبقتمكم على الاسلام طلت غلاما ما بلغت او ان حليم والله اعلم بالصواب

باب الغالة

هم قوم مسلمون خرجوا عن جماعة الامام فبدعواهم الى العود وكشف شربهم فان تحيروا
اي اتخذوا حينا اي كانا مجتبعين فيدعونا لقاتلهم بد اء خلا فالكشاف ورضي الله عنهم
فان قتل المسلم ابتداء لا يجوز ولنا ان الحكم بيد علي ليله وهو تقتلهم واجتماعهم فان
الامام الى بيوتهم فيما لا يمكن دفع شرهم وتقتل جرحهم وفي خلافه فلو ايضا وتبع
مولىهم اي مذهبهم لو كان لهم فنية اي جمعية وفيه ايضا خلافه وان لم يكن لم ينفع
ما ذكرنا لان جوار القتل كان لاجل الخوف واذا لم يخف لعدم الغلبة فلا فائدة لكونه مسلما
ولا تسبى ذريةهم وجلس المسم حتى يقول لان الاسلام يعضم النفس والمال والحس
كان لدفع شرهم واستعمل الى الامام سلاحهم وخيلهم عند الحاجة لان الامام ان يفعل
ذلك في مال العادل عند الحاجة في مال الباغي او في الشئ يقتل باغ مثله ان ظهر
عليه بالقطع والولاية الامام عنهم غلبوا على مصر فقتل مصر في مثل فظهر على المقتل
القاتل بيا اي يقتله مثله اذا لم يجزوا اي البغاة فيه اي في المصالح حكمهم ان حينئذ
لا تكن ولاية الامام منقطعة عن مصر فيجوز احكامهم بخلافه اذا اجزوا فيه
احكامهم فقتل عاود باغيا او قتل اى العادل باغ مدعي ذلك الباغي حقيقته
ورث القاتل عايد كان او باغيا يدعي الحقيقة اما الاول فارتد العادل اذا نلف الباغي
او ماله لا ياتهم به ولا يضمن لان الحد يثبت بالعضة وقد امرنا بمقتلهم لقولهم تعص
فقاتلوا التي تفي فصار قتلهم بحق فقتل اهل الحرب فلا يوجب جزاء لان الارث كالموت فقتل

مورث بقوله عليه فان حرمان الارض جزء قبل مخطوط فلا يثبت مباح
 واخر الثاني فلا يثبت ان اقل العادل باثم ولا يضمن عندنا واثنا ويل الفاسد يترك
 بمنزلة الصحيح فحق دفع الضمان اذا ضمت اليه المنفعة كذا ويل اهل الحرب واذا لم يجب
 بالضمان لم يجب بالحرمان والارث مستحق بالقرابة واذا قلنا لا يضمن مقرر اسبغناه لا اى
 لا يرث لانه اذا اقر بالبطان يحل الضمان فيلزم الحرمان كرم بيعت اوصح من اهل الفتنه
 لانه اعانة على العصية وان لم يزد كذا منهم مالا اى لا يكره لان الاصل يحكم الكراهة ولا
 صار عنه قال في مجمع الفتاوى ق البوعينفتم رحمة الله اذ اجتمع الناس على امام
 من المسلمين وهم امنون والسبل امنه فخرج من المسلمين على امام الجاهلية فينفى المسلمين
 ان يعينوه ان قدوا عليه ولا فالواجب على كل مسلم ان يعترف الفتنه ويقعد في بيته

وطا العاجل على كل مسلم ان يقبل الفتنه ويقعد في بيته

كتاب الحياء الموات

لما فرغ من كتاب الجهاد المذكور في بعض ابواب احياء الموات عقبها بالموات لغة
 حيوات الموات وهما مستعارون لغيرهم ارض لم تملك في الاسلام او ملكت فيه ولم يعرف
 ملكها وتقدر من غيرها بانقطاع الماء عنها او غلبته عليها او نحوها كما اذا نزلت اوق
 طادت سبخة ووجدت عن العامر بحيث لا يسمع صوت من اقصاد ملكها اى تلك الارض
 بحجها باذن الامام عند ابي حنيفة وعندنا باذن من ولو كان يحبسها مقيافا لا يملكها
 فحجها التجبير من الحج بقدر الجحيم والحج يسكنها استيها لا يملكها كقولنا يعلو نه موضع الاحجار
 حولها او يعلو نه بحج غيرهم عن احيائها فيبقى غير مملوك كما كان يروى الصحيح ثم انما قد يكون
 بغير الحجر بان غرس انحصارنا يا بساء ونقي الارض واحرق ما فيها من الشوك او حصنها فيها
 من الحشيش او الشوك وجعلها حومها وجعل التراب عليها من غير ان يتم المساء فلو حجها فخرج
 على ان التجبير لا يفيده الملك يعنى اذ لم يملكه الحج لو حجج وقتك ثلاث سنين دفعها الامام الى غيره
 لقول عمر رضي الله عنه ليس للحجر بعد ثلاث سنين حق قالوا هذا ديانا فاما اذا احيائها
 غيره قبل مضي هذه المدة ملكها لتحقيق الاحياء منها دون الاول وما عدل عنه الماء
 اى موضع ما وزل عنه الماء وانكشف الموضع وامتنع عوده اليه فقلت ان لم يكن حريما
 لمعمر فان جاز عود ملكه لم يجز احياءه لان حق المسلمين قائم فيه احياءه مولا ثم احاط
 الاحياء بمجوابه الاربع بالتعاقب فطريق الاول في الارض الرابعة على ما روى عن محمد بن عمر
 لانه اذا اسكت عن الاول والثاني والثالث صار الباقي طريقا له فاذا احياءه الرابع فقد احياء

طريقه

طريقه بحسب المعنى فيكون له في طريق حفر بئر في موات بالاذن فله حريمها للعطن وهو
 بئرناخ الابن حقلها وتسقى والناسخ وهو بئر يستخرج ماءها لبيير الابن ونحوه اربعون
 ذراعا من كل جانب اما قل في الاصح احترار عمار قبل اربعون من جميع الجوانب والعيان
 خمسائة كذا اى من كل جانب لقوله عليه الصلاة والسلام حريمه العيون خمسائة ذراع
 ولان العيون تسخر من الزرع فلا تدين موضع تجري فيه الماء ومن حوض يجمع فيه الماء
 ومن موضع يجري منه الى المنه حريمه فلا يدين بالزيادة والتقيد بحسب ما بالوقوف
 والاصح انه خمسائة من كل جانب ومنع غيره من الحفر فيه اى في الحريم لانه صار ملكا
 لصاحب البئر ضرورة تمكن من الانتفاع بها فكان متعديا بغيره ففعلك غيره فان حفر
 فقلد وان يسده ولا يضمنه النقصان وان ياخذ به يكس ما احفره لان ان التاجية
 حفره بكماء كخاسته يلقونها في دار غيره يؤخذ برفعها وقيل يضمنه النقصان ثم يكسبه
 بنفسه كما اذا اهدم جدار غيره وهذا هو الصحيح وان حفر الثاني بئر بامر الامام في غير
 حريمه الا في قرية منه فذهب ماء البئر الاولى وعرف ان ذهابه من حفر الثاني فلا
 شئ عليه لانه غير متعدي فيما صنع والماء تحت الارض غير مملوك لاحد فليس له ان يحاجر
 في تحويل ماء بئر الى بئر الثاني كالتجارة اكان كذا حانوت فاتخذ اخر مجنبه حانوت
 المثل تلك التجارة فكسبت تجارة الاول بذلك لم يكن له ان يحاصر الثاني كذا في الكفا
 ولما اى للذى حفر بئر ما وراء الحريم متصل بالحريم البئر الاولى الى الحريم من ثلاث
 جوانب يسوى جانب الاول لسبق ملك الحافر الاول فيه وان اراد الثاني للتوسعة عليه
 حفر بجوار من حريم البئر الاولى وليقناة حريم قد ما يصلحها القناة مجرى الماء تحت
 الارض وله يقدر حريمه بشئ يمكن ضبطه وعن محمد بن ابي نعيم انه البئر في استحقاق الحريم
 وقيل هذا عندها وعند ابي حنيفة رحمه الله لا حريم له ماله يظهر على وجه الارض ولا
 حريم للنهر الا بحجة يعنى ان كان له نهر في ارض غير فليس له حريم عند ابي حنيفة الا ان
 يقيم بنية على ذلك وقيل له مسناة للنهر عيشي عليها ويلقى عليها طينه واذا لم يكن له
 حريمه لا تجب له مسناة مبتداء خبره قوله لاني لصاحب الارض وقوله بين نهر رجل صفة
 مسناة وارض الاخر وليست تلك المسناة في يد احد اى ليس لاحدهما عليه ارض او طين
 ملقى تكون تلك المسناة لصاحب الارض اما اذا كان لاحدهما عليه ذلك فصاحب الشغل
 اولى لانه

فصل اعلم ان الماء نوعان

صاحب يد

احدهما الشرب والثاني الشفة وقد خلط بينهما في الكتب وميز بينهما في اولا الشرب
 واحكامهما ثم الشفة فاحكامها حيث قال الشرب نصيب الماء يشرب الكلى فماء او
 دية غير مملوكة كجمله ونحوها في عموم المنافع ككري نهر ونصب حتى اذا كان في
 ارضه ولو في ارض غيره لم يجز بل ارض العامة فانها مباحة في الاصل لكن ان كان يصبت
 للعامة فليس له ذلك لان دفع الضر عنهم واجب وذلك بان يميل الماء الى هذا الجانب
 اذا اكبر طرف النهر في غير القرى والاراضي صحح دعوا على الشرب المجرد ببلد ارض استحقاقا
 لانه قد يملك بدونهما ارضا وقد يتبع الاثر ويبقى الشرب له وهو غريب فيه وقسم
 الشرب بقدر ارضي قوم واختصوا فيه يعني اذا كان نهر بين قوم واختصوا في الشرب
 ولم يعلم كيف اصل الشرب بينهم كان بينهم على قدر ارضهم لان المقصود الانتفاع
 بسقيها فيقته بقدر الحاجة في الطريق لان المقصود التطرق وهو في الدار الواسعة والضيق
 على قطب واحد وقسم الاعلى منهم من سكر النهر اى سده بارضاهم وان لم يشرب منه
 اى النهر بغيره اى اشكر يعني ان كان الاعلى منهم لا يشرب حتى يسكر النهر لم يكن له ذلك
 لان فيه ابطال الحق الباقي فان تراضوا على ان يسكر الاعلى حتى يشرب بخصته او اصطلى
 على ان يسكر كل واحد منهم في ثوبه جاز لان الحق لهم وكل منهم عطف على الاعلى اى
 منع كل منهم من شق نهر منه اى من اصل النهر ونصب رجا او دية او جسر عليه بان اذن
 شريكه لان فيه كسر طرقة النهر وشغل موضع مشترك بالبناء الا ان يكون رحي نصيبه فملكه
 غير مصر بالنهر والماء لا تصرف في ملك نفسه ولا ضرر في حق غيره ومنع من سيع
 فم النهر اى نهر في ارضه لا يسكر طرقة النهر ويريد على مقدار حقه في اخذ الماء ومنع
 ايضا من القسمة بالايام وقد كانت بالكوى بكسر الكاف جمع كوة بفتحها او قنطرة الكاف
 في الممر فالحجج كوى وكوى وعري وهو وزن البيت استعيرت الثقب التي ثقب في الخشب
 ليبري الماء في المزارع والحدائق وجبه المنع ان القديم يترك على قدمه ومنع ايضا من
 سوق شرب الى ارض اخرى ليس له ارضه شرب لان تقادم العهد دليل على انه حق ولو
 وبهوى بنفعه لا بنفسه ولا يباع ولا يوهب ولا يتصدق به ولا يجتمع ههنا وبه
 خلع وصلة والفرق ان الورثة خلفا للثقة فيقومون مقامه في حقوق الميت واماركة
 وجزان يقوم مقامه فيما لا يجوز تملكه كالمعاوضات والتبرعات كالدين والقصاص
 او الخمر فانها تملك بالانكسار وكذا الشرب والوصية اخذت كالميراث في حقوق البيع والابادة
 والهدية والصدقة والوصية بنفس الشرب ونحوها حيث لا يجوز لفه او لجهالة او لعدم الملك فيه

الحل

له اولا انه ليس بمال منقول ولو نزل في حق شرب بغير ارض فالنكاح جائز ولا شرب بها
 لا تدبرون الارض لا يحتمل التملك بعقد المعاوضة ويجب له مثل التملك لجهالة فاحشة
 فلم يصح تسميته ولا يضمن من ملك ارضه فنزلت ارض جاره او عرقته لانه مستب غير متعد
 كما في البشر وواضع الحجر فان فعله في ارضه مباح فلا يضمن بل لو اذ اسقى ارضه سقيا متعادلا
 يتحمل ارضه عادة وما اذا اسقاها سقيا لا يتحمل فيضمن لانه جري الماء الى ارض جاره تقديرا كذا
 في الكافي ولا يضمن ايضا من سقى من شرب غيره في رواية وهي رواية الاصل وفي رواية اخرى
 يضمن وهو مختار في الاسلام ذكره في الكافي لانه نهر يملك من بيت المال لانه من حائلا العامة
 وان لم يوجد في بيت المال شيء فعلى العامة ولا يعلم ان يجبر الناس على ان يملكوا ارضه لانه
 وفي كذا من عام وكذا لانه المملوك على ارض المملوك الذي دخله في ارضه من القسمة لانه عام
 واما خاصا والفرق بينهما ان ما يستحق صاحبه الشفعة كما اذا في بابها فهو خاص وما لا
 يستحقها فهو عام وكبرها على اهلها لانه بيت المال لان المنفعة تعود اليهم على الخصوص
 فتكون مؤنة الكرى عليهم وكذلك على المصنوع لان الغرم بالعلم لا فرع من بيان الشرب
 واحكامه شري في بيان الشفة وبعكامها فقال الشفة شرب بني آدم واليه اتم وكل
 من بني آدم واليه اتم حقها اى حق الشفة في كل ماء لم يجز في ظرف فيشربون فيها اى النهر
 فقط اى بلا اشتراكهم في الشرب فان الاصل فيه قوله صلى الله عليه وسلم الناس شركاء في ثلاث
 في الماء والكلأ والنار وهو يتناول الشرب والشفة ثم خص منه الشرب بعد دخول الماء في
 المقاسم بالاجماع ففي الشفة ولا تشر ونحوها لم توضع الا لرحل والمباح لا يملك بدونه
 كالطبيخ او تكس في ارضه فانها مملوكة ويترجى وحوض وقناة ولما كانت الشفة متناولة
 لشرب الدواب وكان القول بالاشتراك فيها مقتضيا للقول بجواز سقى الدواب من هذه المياه
 استدركه بقوله لكن لا يسقود واهل من نهر غيره ان يخيف تحريمه كثر نهر الدواب ولا
 يسقوا ارضه ولا شجره منه ومن قناته وبشره الا باذن وليه شجره وخضره في داه خمله
 بجراره والامم وقال ثمة بعض كثر ليس له ذلك الا باذن صاحبه لانه طال الشفة ان لم
 يجدها الا في ملك شخص فادعاه اذن ذلك الشخص الطالب لثاخذ او اخرجه اليه
 يعني اذا كان البشر والعين او الحيوان والنهر في ملك رجل فان يمنع من شرب الشفة من
 الدواب في ملكه ان كان يجدها في ارضه من هذا الماء وان لم يجدها في ارضه لانه طال
 تعظيم الشفة او تركه لا يخذ بنفسه وانما قال في ملك شخص لانه اذا احتقر في ارضه مؤنة
 لانه يمنع لانه الموت كان مشتركا والحفر لاهيا حتى مشترك فلا يقطع الشدة في الشفة

لو تفرق على شرب بغير ارض فالنكاح صحيح

فان امتنع صاحب الجاه عنها الى التخلية والاخراج وما الى الجاه يخاف على نفسه او ظهره
قائله بالسلاح لانه قصد اطلاقه بغير حق وهو الحقد والماء في الزمير ما غير
مملوك وفي ماء محترق في الاناء ونحوه قائله بالسلاح بغير حق او نحوه لانه ارتكب
معصية فقام ذلك مقام النقص في كماله فان لم يعلم عند المحض فان لم يعلم انما يحكم به

كتاب الكراهة والاشتياء

لما وقع عن العبادات الخمس وما يتعلق بها من الكتاب لان مسائله تناسل بعضها
تناسل التضاد وبعضها تناسل التجانس ما كره كراهة التحريم حرام عند محقق ولم يلفظ به
لعدم القاطع فاذا استعمل الكراهة في كونه ارباب الحرام وعندهما الى الحرام ارباب فينبغي
الحكم كنسبة الواجب الى الفرض ولما كره كراهة التحريم فاكمل محل ارباب والله اعلم

فصل فرض الاكل بقدر دفع الهلاك

واستحب بقدر ما يقدر به على صلاته قائما وصومه وابح الى الشبع لئلا يبد
قوته وحرما فاقم الا لتصدق قوة صومك لئلا اودع استحياء ضيقه وكره لحم
الانان وكسبها وهي انشئ الحلال واللبس متولد من اللحم فصار مثله بخلاف الحمار
المحشي فانه وليسته حلال لم يقل حرام ان فيه خلافا لكونه اللحم الحلال وليسته مكره
عندنا خيفة رحمه الله في كراهة تحريمه وفي كراهة تنزيهه خلافا لما حرمه بول اللابل
واكل وشرب وادها وتطيب من انا ذهب وفضة الرجال والنساء في صورة الدبرا
ان ياخذ اتيه الذهب والفضة ويصيب الدهن على الرأس اما اذا اوى يده فيها واخذ الدهن
ثم صبها على الرأس من اليد فلا يكره كذا في الهيا يتنقل عن الزخيرة واعتبر من علمه بان يتقضى
ان لا يكره اذا اخذ الطعام من انية الذهب والفضة بملعقة ثم اكل منها وكذا لو اخذ
بيده واكلم منها ينبغي ان لا يكره ثم قيل ولكن ينبغي ان لا يفتي بهذه الرواية لانه يفتح باب
استعمالها اقول منشاؤه الغفلة عن معنى عبارة الشافعي وعدم
الوقوف على مرادهم اما الاول فلان من فقههم من انا ذهب ابتدائية ولما الثاني فلان
مرادهم ان الآوات المصنوعة من الحرامات اما يحرم استعمالها اذا استعملت فيما صنعت له
بحسب استعمال الناس فلا الاواني الكبيرة المصنوعة من الذهب والفضة لاجل اكل الطعام
انما يحرم استعمالها اذا اكل الطعام منها باليد او بالملعقة لانه وضعت لاجل ابتداء الاكل

منها

منها باليد او بالملعقة في الغرف واما اذا اخذ منها ووضع على موضع مباح فاكل منه لم يحرم
لانفاء ابتداء استعمالها وكذا الاواني الصغيرة المصنوعة لاجل الادهان ونحوه اما يحرم
استعمالها اذا اخذت وصبت منها الدهن على الرأس لانه انما صنعت لاجل الادها منها ابتداء
الوجه واما اذا ادخل يده فيها واخذ الدهن وصبه على الرأس من اليد فلا يكره لانفاء ابتداء
الاستعمال منها فظهر ان مرادهم ان يكون ابتداء استعمال المتعارفين من ذلك الحريم ويؤيد ما سألني
من سئل الاناء المغضض والسرير المغضض مع ما لاحظته فيهم متيقنا موضع الفضة قد
كذا الاكل بملعقة او بالاكتمال بمله او نحوها من الاستعمالات وحل الاكل من اناة رخص
وفجاء ويكبر ويحقق واناة مغضض وحل جلوسه على سرير وسبح مغضض متيقنا
موضع الفضة فان الاكل والشرب من الاناء المغضض والجلاس على الكرسي والسرير والبرج
ونحوه مغضضا انما يحل اذا اتقى موضع الفضة بان لا تكون الفضة في موضع الفم
عند الاكل والشرب وفي موضع اليد عند الاخذ وفي موضع الجلوس على السرير فانه حينئذ
لا يكون مستعملا لها على الوجه المذكور بخلافه اذا لم يتق موضعها وكذا الاناء المصطب
بالذهب والفضة او الكرسي المصطب باحدهما هذا كله عندنا بحقيقة وقد ابا يوسف
يكراهه كل قول محمد بن يحيى مع ابي حنيفة ويروى مع ابي يوسف وهذا الاختلاف فيما اذا اختلف
واما الموضع فانه يناس بالاجماع ورويات هذه المسئلة وقعت في مجلس ابي جعفر الباقية
وابو حنيفة وائمة عظمه حاضرون فقالت لامرئيه كره وابو حنيفة ساكت فقيل له
ما تقول فقال ان وضع فاه موضع الفضة يكره والا فلا فيقول ان ابنك فقال
اريت لو كان في اصبعه خاتم فضة فشر به من كفه اكره ذلك فوقف الكل فتعجب
ابو جعفر من جوابه وهذا الجواب ايضا قد يكرهنا وقبل قول الكافر ولو كان مجوسيا
شرعت اللحم من مسلم او كتابي فحل وشربته من مجوسية فحرم قال في الكفر ويقبل
قول الكافر في الحل والحمة وقال الزبيري هذا سهولان الحل والحمة من الديانات
ولا يقبل قول الكافر في الديانات وانما يقبل في المعاملات خاصة للضرورة اقول ليس
الساهي صاحب الكفر لان مراده بالحل والحمة ما يحصل في ضمن المعاملات المطلقا للحل
والحمة كما لو قهر بديل ان قال في الكافر ويقبل قول الكافر في الحل والحمة حتى لو كان له
اجير مجوسي او خادم مجوسي فاشترى له ثوبا فاشترى وقال اشترى ثوبا من
يهودي او نصراني او مسلم وسعه اكله وان كان غير ذلك لم يسعه اكله ثم قال واصل
ان فخر الكافر في المعاملات مقبول بالاجماع لصدوره عن عقل ودين مانع من الكذب والتسليم

هذا الموضع جائز فان كان

الحاجة الى قوله كثره المعاملات ولو من اهل الشهادة في الجملة فظهر ان مراده ما ذكرنا
 والعجيب بعد ما عارضه من هذا الاعتراض نقل حصول كلام الكافي وكان عليه ان يقول
 بل الاعتراض ان راد بالحج والحرمة ما يحصل فضمن المعاملات ويجعل كلام الكافي قربة عليه
 فليتناقل وقيل قول آخر فيكون كافي او اني او فاسقا او عيبا في المعاملات لانها تكثر بين
 اجناس الناس فلو شرط شرط راد اني الى الحج فقبل قوله فلو شرط فاعاد الحج وفي النقل
 بان اخبر اني وكل فلان في بيع هذا حيث يجوز الشر منه وقيل قول العبد والصبى في
 الهدية والاذن كما اذا اجاء بهدية وقال اهدك اليك فلان هذه الهدية يحل قبولها منه او
 قال انا ما ذكرك في التجارة فيقبل قوله وشرط العرف في الديانات المحضة كالخبر عن نجاسة
 الماء فان اخبر بها مسلم عداك ولو عداك قبل قوله وتيسر السائل واخبر بها فاسق
 او مستور تحري ويحل بغيره فالحصول ان الاقامة في البيت في غلبة صدقه والنزول
 في غلبة كذب به رجل دعى الى حويلته فيها منكر وعليه لم يحضر وان لم يعلم او حدث
 بعد حضوره فان كان مقتدا فان قدر على المنع منع والا خرج البتة وغيره
 اخبر المغننى ان قد واكل جان فان اجابة الدعوة سنة لقوله صلى الله عليه وسلم
 من لم يجد الدعوة فقد عمى ابا القاسم فلا يترك الاقران البدعة من غيره كصلاة الجماعة
 فلا يترك

فصل لا يلبس حل خمر

الا فقدر اربعة اصابع عرضا وعند ما حل في الحرب ويتوشه ويفترشه ويلبس
 ما سداه خمر وكحده غيره لان العجائب رضى الله عنهم كانوا يلبسون الحر وهو
 مسك بالحرب والاقوب انما يصير ثوبا بالنسج لما عرفت ان العبرة بالخرق العلة
 والنسج بالحمة فكانت هي المعتبرة لا السد وليس عكسه في الحرب فقط للضرورة
 ويكره في غير النعمان فلا يحل الا لغيره في النجاسة ومنطقة وحلية سيف
 منها الى الفضة لا الذهب وسمار ذهب لقب فض لا تبيع ولا يحد لابس له وحل للمرأة
 كلها لارواه عنه من الصحابة رضي الله عنهم منهم على رضى الله عندها النبي صلى الله عليه
 وسلم خرج ولبس ثوب خمر وبالاخرى ذهب وقال هذا حل ما ان على ذكرهم امي
 حلال لانا منهم ويرى حل لانا منهم ولا يختم الحديد والصفراء اما الحديد فلان النبي
 صلى الله عليه وسلم راي على رجل خاتم حديد فقال ما لارى عليك حليلة اهل النار
 فامرهم فزوى بها واما الصفراء فلا نهى الله عليه وسلم راي على رجل خاتم صفراء فقال ما لارى

مطلب قبل قول الكافر والفاسق والاشقي
 والعبد في المعاملات والتعامل

مطلب قبل قول العبد والصبى في الهبة
 والاذن

مطلب شرط العلة في الديانات كالخبر
 عن نجاسة الماء

مطلب يدل دعا الى وليمة فربا منكس

منك

منك ربح الاصنام فامرهم فزوى بها واختلف في الحجر والذهب قال في الجامع الصغير لا
 يتختم الا بالفضة وقال في الهداية هذا نص على ان الختم بالحجر والحديد والصفراء و
 وافقه صاحب الكافي وزاد عليه قوله ومن الناس من اطلق الثوب واليه مال شمس الائمة الشريفة
 فانه قال والاصح ان لا يلبس به كالعقيق فانه عليه صلوة والسلام كان يتختم بالعقيق وقال
 تختموا بالعقيق فانه مبارك قال يرد على صاحب الهداية والكافي اننا لانسلم
في تلك العبارة نصا على ما ذكر كيف وقد قال الامام القاضي خا في شرح جامع الصغير ظاهر
لفظ الكتاب يقتضي كراهة الختم بالعقيق وقال في قوام ظاهر اللفظ يقتضي كراهة الختم بالحجر
 الذي يقال له ثوب والاصح ان لا يلبس به الا بالفضة والذهب والاحمد والاصغر بل هو حجر وعن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم انه تختم بالعقيق ولو سلم انه يقتضي كراهة لبنا في احتمال الثوب
 والختم من كراهة رداء الصلوة فيحتل ان يرد بالفضة في قولنا لا يتختم الا بالفضة القصر
 بالاضافة الى الذهب فانه المتبادر عن ذكره حتى اذا اطلق الحجر لا يراد الا الذهب والفضة
 ولو سلم انه يخرج في نفى الحجر كمن ان ائبت ان الرسول صلى الله عليه وسلم تختم بالعقيق الذي
 هو الحجر وقال تختموا بالعقيق فانه مبارك كان الختم بالحجر جائزا بقوله وفعله كيف عارض
 عبارة الجامع الصغير في الحاصل ان الختم بالفضة حلال للرجال بالحدس وبالذهب والحديد
 والصفراء حرام عليهم بالحديث وبالجملة على اختيار الامام شمس الائمة والامام قاضي خا اذ
 من قول الرسول وفعله صلى الله عليه وسلم لان من العقيق لما ثبت بهما ثبت حل سائر الاجزاء لعدم
 الفرق بين حجر وحجر حرام على اختيار صاحب الهداية والكافي اخذ من ظاهر عبارة الجامع
 الصغير المحتملة لان بقى القصر فيها بالاضافة الى الذهب ولا يخفى ما بين المذهبين من
 الثفاوت وتركه لغير الحاكم اولى لانها انما يتختم بالحجارة الختم وغيره لا يحتاج اليه
 ولا يشترط منه الا بفضة اي من تحرك سنده بشدها بالفضة وعند محمد لا بأس بالذهب
 ايضا وكراهة لباس الصبي ذهب او حرا لان حرمة اللبس لما ثبتت في حق الذكور حرم لباس
 ايضا كالخمر لما حرم شرها حرم سقيها وبما زخر في الوضوء ونحوه لان المسلمين
 قد استعملوا في عامة البلدان من اهل الوضوء والخفة للخناء ومسح العرق ومباراة
 المسلمين حسن فلو عند الله حسن ولو حملها او حاجة يكره كالترتيع والانتكا لا يكرهان
 الحاجة ويكرهان بدونها والرقم وهو خيط التذكير في الاصبع قال الشاعر
 ان لم تكن حاجبا في نفوسهم فليس بمن عنك عقد الرقايم

مطلب الختم بالفضة حلال وبالذهب والصفراء
 والحديد حرام

المخافين نسخ

فصل في نظر الرجل إلى الرجل إلا العورة وهي من تحت
 متر إلى تحت كعبته فالركبة عورة السترة ثم حكم العورة في الركبة أخف منه في الفخذ و
 في الفخذ أخف منه في السرة حتى يذكر عليه في كشف الركبة وفي الفخذ يعنف وفي السرة يُعزبان
 امرؤ والمرأة لمرأة والرجل إلى الرجل أي نظر المرأة إلى المرأة والرجل إلى الرجل حتى يجوز للمرأة
 أن تنظر منها إلى ما يجوز للرجل أن ينظر اليه من الرجل إذا امتنت الشبهة لأن ما ليس بعورة لا يختلف
 فيه النساء والرجال وينظر الرجل إلى فرج زوجته وأخته لقوله صلى الله عليه وسلم غرض
 بصرك إلا عن أمتك وأمتك الحلال قيدها لأنها إذا حرمت عليها كالأمة المحبوسة والمشتقة
 أو كانت أمة واخته من الضاع أو أم امرأته أو بنتها فلا يحل لها النظر إلى فرجها مطلقا
 أي شهوة أو بدونها وينظر الرجل إلى الوجه والراس والصدر والساق والعضدين محرمة
 لأن البعض يدخل على البعض بلا استئذان والمرأة في بيتها وفي باب بذلتها عادة فلو حرم
 النظر لهذه المواضع أدى إلى المحرم وأمة غيره فإن حكمها حكم المحرم غير روق رؤيتها
 في نيات الباطنة وهي ثلث أول المدبرة وأتم الولد والمكاتب أن امن شهوة والأفلا ينظر
 لا أي لا ينظر إلى الظهر والبطن والفخذ كما غيرها إذا لا ضرورة في كشفها بخلاف ما سبق
 وما حل نظره منها أي محرمه وأمة غيره حل مسه للحاجة إليه من المسافرة والمخاطبة
 وله من ذلك أي عضو جاز النظر إليه من الأمانة أن أراد شريكها وإن خاف شهوة لم يفرق
 وأمة تشتمى ويجازع مثلها لا تقرب على البيع في أزار وأجد المذهب ما يستمر بين
 الشرة والركبة لأن ظهرها وبطنها عورة ومنه يعلم حال المبالغة وينظر الرجل إلى وجه
 الأجنبية وكيفية فقط لأن في ابتداء الوجه والكف ضرورة حاجتها إلى المعاملة مع الرجال
 اخذوا وعطاء ونحوها كذا السيد أي لم يملكها أن ينظر إلى وجه سيدتها وكيفية لا
 قد يراها وإن خاف أي الرجل والمملوك الشهوة لا ينظر إلى وجهها إلا الحاجة لقوله صلى الله
 عليه وسلم من نظر إلى محاسن امرأة أجنبية عن شهوة صب في عينيه إلا نكاح يوم
 القيمة فإذا خاف الشهوة لم ينظر من غير حاجة محررا عن المحرم كعاض بحكم وشاهد يشهد
 عليها فإن نظرهما إلى وجهها محرر وإن خاف الشهوة للحاجة إلى أحياء حقوق الناس بالقضاء
 وإداء الشهادات ولكن ينبغي أن يقصد به الحكم عليها وإداء الشهادة لا القضاء الشهوة
 محررا عن فصل القيد ومن يريد نكاح امرأة حيث جاز أن ينظر إليها وإن خاف الشهوة لما
 روى أنه صلى الله عليه وسلم قال في المغيرة إذا أردت أن تنظر في امرأة ابصرها فانا حري أن
 يعدم بينكم ورجل يداويها فينظر إلى موضع مرضها بقدر الضرورة وينبغي أن يعلم امرأة

مطل النكاح إلى المولد استبيح خاتمه
 بفتح جازدر

مدواتها

والنظر إلى الرجل إلى الرجل إلا العورة
 والنظر إلى المرأة إلى المرأة إلا العورة
 والنظر إلى الرجل إلى المرأة إلا العورة
 والنظر إلى المرأة إلى الرجل إلا العورة

مدواتها لأن نظر الجسد إلى الجسد أخف الماترى أن المرأة تنفس المرأة بعد موته دون الرجال
 الخصى والمحبوب والمخت في النظر إلى الأجنبية كالخلف أما الخصى فللقول عائشة رضي
 الله عنها الخاصة مشقة فلا يبيع ما كان حراما قبله وقبل هو أشد الناس جوارحا لأن الله لا يغفر
 بالانزال وأما المحبوب فلا يتحقق فينزل وإن كان محبوبا قد جف ماؤه فقد تحصى
 بعض المشايخ اختلافه بالنساء في حقه والأصح أنه لا يحل ويعين عن أمته أن يطأ فإذا قرب
 إلى الانزال أخرج وفيه نزل في الفرج بلا ذنبها لقوله صلى الله عليه وسلم لمؤتي الأمة غزلي
 عنها إن شئت ويعزل عن زوجه بئذ أي بآنها لئلا يسهل الله عليه وسلم عن العزل عن
 المحرم

فصل في ملك أمة بغير شراء ونحوه

كهيبة ووصية وميراث وخلع وصنع ونحو ذلك ولو كانت الحرة بكرا أو مشيرة
 من امرأة أو عبدة أما إذا كان عبدا غيره فظاهر وأما إذا كان عبدا فكذلك إذا كان مائة
 له مستغفرا بالدين عند أبي حنيفة وعندها لا يجب فإن من أصل أبي حنيفة أن العبد إذا
 كان عليه دين مستغفرا فالملك لا يملك مكاسبه وعندها يملك وإن اشتري من مكاسبه
 فكذلك إذا يملك مكاسبه أو مشيرة من محرمها ومن مال الصبي بان باعه أبوه أو وصيه
 وكذا الحكم إذا اشتراه من مال ولده الصغير بذكره في غاية البيان حرم عليه أي على
 المالك وظنها ودواعيه من النكاح والقبلة والنظر إلى فرجها أو بعضهم لا تحرم الدواعي
 بأن الوطئ حرام لا احتمال وقوعه في ملك الغير أيضا بان كانت حاملا عند البيع ويتبع
 البائع الولد فيسترد هافظهم إن وطئه صادف ملك الغير وهذا المعنى موجود في الدواعي
 حتى يستبرئ المالك أي يتعرف براءة رجمها بحضة فمن تحيض ولشهر في صحتها
 أو الضغينة والأيسة والمنقطة الحيض فإن الشهر قائم مقام الحيض في العدة فكذلك
 في الاستبراء وإذا حاضت في أثناءه بطل الاستبراء بالأيام لأن القدرة على الأصل قبل
 حصول المقصود بالبدل يبطل حكم البدل كالمعتدة بالشهر إذا حاضت وإن ارتفع حيضها
 بان صادف تمتدة الطهر وهي ممن تحيض كرها حتى يمين أنها ليست بحامل ثم وقع
 عليها وليس فيه تقدير فظاهر البرهان وقال محمد يستبرئها بشهرين وخمسة أيام ولقنوي
 عليه السلام هذه المدة متى حصلت للتفرغ عن شغل يتوهم بالنكاح في الأما فلا يصح
 للتفرغ عن شغل يتوهم بملك اليمين وهو ذنبا في الكافي وبوضع الحمل في الحمل
 والاصل في هذا الباب قوله عليه الصلاة والسلام في مسبايا أو حاس إلا لا توطأ الحبال

والنظر إلى الرجل إلى الرجل إلا العورة
 والنظر إلى المرأة إلى المرأة إلا العورة
 والنظر إلى الرجل إلى المرأة إلا العورة
 والنظر إلى المرأة إلى الرجل إلا العورة

عزل ديون في طهره ومكانه

مطل الاستبراء

لأن الوطئ أحرم لثلاثي خلط الماء وبشبه النسب
 وهذا معدوم في الدواعي ورد مع مبيع
 مطلق إذا دعي البائع الولد يسترد

حتى يضع حملهن ولا الحيا حتى يستبين بحضرة الحديث ورد في التبتية لكن
سبب الاستبراء حدوث الملك والبدن لانه الموجود في المنصوص عليه والاستبراء لمعرف
براءة الرحم لئلا يختلط ماؤه بماء الغير اذ لو وطئها قبل ان يتعرف براءة رحمها فحاشا
بولد فلا بد من ان يمتنع او من غير فيجب التعرض لثبوت البلاء عن الاختلاط والانساب
عن الاستبراء والولاد عن الهلاك لا يمتنع الاستبراء الا على الولد في ملكه لعدم من يقو
ببرئته وذلك عند حقيقة الشغل او توهمه فكيف فادى الحكم على ظاهر وهو
تجدر الملك وان كان عدم وطئ المولى معلوما كما في الامور المعنوية فان حكم الحكم تراعى
في الجنس لكل فرد فان قيل اذا علم عدم وطئ المولى كيف يتوهم شغل الرحم ليلزم اختلاط
الماء واشتباء النسب قلنا الشغل لا يلزم ان يكون من المولى ليجوز ان يكون من غيره وكذا
التوهم في الكبر ثابت لان الشغل يتصور بدون زوال العدة كذا في الكافة اقول
يرد عليه ان الشغل اذا كان من غير المولى كان من الزنا وقد تقررت نكاح الزانية
وطئها جائزا فلا استبراء عندنا في حنفية واى يوسف فكيف يوجب توهم الشغل
من الزنا الاستبراء ويمكن دفعه بان الشغل اذا كان من غير المولى لا يجب كونه من
الزنا ليجوز ان يكون المولى زوجهها با حرم كاسياى واعتزل عن طهره فحكم الحكم تراعى
في الجنس لكل فرد فان قيل بان الحكم لا تراعى في كل فرد لكن تراعى في النكاح المضبوط فاذا
كانت كامة تكبر او مشربة ممن لا يثبت نسب ولدها منه بان يكون الولد ثابتا بالنسب
من غيره بان زوج المولى امته برجل فحبلت منه ثم طلقها وبعد انقضاء عدتها
باعتها من رجل فكان ينبغي ان لا يجب الاستبراء على المشتري لان الحمل ثابت بالنسب
فلا يلزم اختلاط المياه واشتباء الانساب واجيب باننا لما ثبت بالحيث في سبائيا
او ماس كما عرفت ولا يخفى انها لم تخل من ان يكون فيها بكر او مشربة من امرأة ونحو ذلك
ومع هذا حكم النبي صلى الله عليه وسلم حكما عاما وان يخص بالحكمة كما انتهت بين الحكم
بجهرمة المحرم بقوله تعالى انما يريد الشيطان ان يوقع بينكم العداوة والآفة فادى يمكن ان يقول
احدا في اشهرها بحيث لا تقع العداوة ولا يصدر عن الصلاة فاذا كانت المصلحة غالبية
في تحريمها فالشرع حررها على العموم لما ان في التخصيص ما لا يخفى من الخط وتجاوز الناس
بحيث يرتفع الحكم فاذا ثبت الحكم في التعميم ثبت في سائر اسباب الملك كذلك
قياسا فان العلة معلومة ثم تأيد ذلك بالاجماع ولم يكف حصة ملكها فيها لان
الواجب عليها الحيضة وهي اسم للكاملة ولا التي بعد الملك قبل القبض لانها وجدت قبل

مطابقين الحكم بحجة الخليفة انما يشهد

علته

علته وهو الملك والبدن جميعا فلا يقبل احدهما او بعد البيع وقبل الاجارة في بيع الفضولي
وان كانت في يد المشتري او بعد القبض في الشراء الفاسد قبل ان يشتريها صحيحا ولا اى وسلم
كيف ايضا ولادة كذلك اى حصلت بعد سبب الملك وقبل القبض بالنفاء العلة كما سبق
وكفت حيضة بعد القبض وهي مجوسية او مكاتبه ثم اسلمت او عجزت يعنى اشترى امته
مجوسية ومسلمة فكاتبها قبل ان يستبرأ بها ثم حاصت المكاتبه حال كتابتها وواحدة المجوسية
حال مجوسيتها حاصته ثم عجزت المكاتبه او اسلمت المجوسية اخراجت تلك الحيضة من
الاستبراء لانها وجدت بعد سببه وحرمه الوطئ المانع كما في حالة الحيض اشترى من عبده
المأذون من حاصته عنده اى عند العبد ان لم يستخرق دينه كفت تلك الحيضة من الاستبراء
لانها دخلت في ملك المولى وقضيه من وقت الشراء والاى وان لم يستخرق دينه فلا اى
كفو تلك الحيضة عندنا في حنفية عداو قالهما ويجوز الاستبراء لشراء حصة من يدين الجارية المشتري
لان السبب قد تم في ذلك الوقت والحكم يضاف الى تمام العلة لا عند عود العلة ورد المغصوبة
والمستأجرة وفاء الرجوعية لا نفاء استخراش الملك ونخص حيلة اسقاطه عندنا في يوسف
خلاف المحمدي فيقول بالاول ان حكم عدم وطئ بايعها في ذلك الطهر وبالثاني ان وطئ وهو اى
الحيلة ان يتزوجها المشتري قبل الشراء ان لم يكن تحت حرة حتى لو كانت له بغير نكاح الامنة
كما يأتى في كتاب النكاح ثم يشتريها اذ بالنكاح لايجب الاستبراء ثم اذ اشترى زوجة يطل
النكاح ويجزى الوطئ ويسقط الاستبراء في الفداوى الصغرى في اظهر الدين رأيت
في كتاب الاستبراء لبعض المشايخ انه انما يجزى المشتري وطئها في هذه الصورة لو تزوجها ووطئها
ثم اشترىها لانه حينئذ يملكها وهي في عدتها اما ان اشترىها قبل ان يطلها فحكم اشترىها بطل
النكاح والنكاح حال ثبوت الملك فيجب الاستبراء لتحقيق سببه وهو استخراش حل الوطئ بملك
اليمين قال وهذا لا يرد في الكتاب وهذا دقيق حسن لهذا لفظ الفتاوى الصغرى وان كانت
تحت حرة فمضى الحيلة ان يتزوجها البائع قبل البيع الى من يوفق به مفعول بزوجهها
اى يعتمد على ان يطلقها ثم يشتريها ويقتنها ثم يطلقها الزوج في لايجب الاستبراء
الا ان اشترى منكوبة الغير ولا يخل وطئها فلا استبراء فاذا اطلقها الزوج قبل ان يخل
خل على المشتري حينئذ لم يوجد حدوث الملك فلا استبراء او تزوجها المشتري قبل القبض
من يوق به ويقض فيطلق الزوج فان الاستبراء يجب بعد القبض ورجل الوطئ واذا حل
بعد طلاق الزوج لم يوجد حدوث الملك فقولها فيطلق الزوج معلق بما قبله ايضا من فعله بشهوه
احد وادى الوطئ بامتناعه لايجتمعان نكاحا صفة امتية سواء كانا اثنين او امرأتين

زوج ككسرى اى من مفعول قد ثبت ايدر

مطابقا اسقاط الاستبراء عندنا في يوسف
اذ لا حرة اذ لا حرة نكاح اولد حرة جارية نكاح
اولد حرة جارية نكاح اولد حرة جارية نكاح
اولد حرة جارية نكاح اولد حرة جارية نكاح

هذا هو الحق الذي لا يبدل ولا يغير
 ولا يزداد ولا ينقص
 ولا يمتد ولا ينقطع
 ولا يحد ولا يوسع
 ولا يملأ ولا يفرغ
 ولا يظلم ولا يضيء
 ولا يبرأ ولا يذنب
 ولا ينجس ولا يطهر
 ولا يهلك ولا يخلد
 ولا يمتنع ولا يمتنع
 ولا يمتنع ولا يمتنع

هذا هو الحق الذي لا يبدل ولا يغير
 ولا يزداد ولا ينقص
 ولا يمتد ولا ينقطع
 ولا يحد ولا يوسع
 ولا يملأ ولا يفرغ
 ولا يظلم ولا يضيء
 ولا يبرأ ولا يذنب
 ولا ينجس ولا يطهر
 ولا يهلك ولا يخلد
 ولا يمتنع ولا يمتنع
 ولا يمتنع ولا يمتنع

لا يجوز الجمع بينهما نكاحاً حرم عليه وطئ واحدة منهما ودواعيه حتى يحرم احدهما عليه يعني
 ان من له امانة كما ذكر قبلها مثل الشبهة فانه لا يجمع واحدة منها ولا يقبلها ولا يمتسهما
 بشبهة حتى يملك من غير ملك او نكاح او ينفقها والاصل فيه قوله وان تجمعوا بين
 الاثنين عطفاً على امانتهما في قوله تعاقبت عليهما نكاحاً وبناتكم ثم المرد من تحريمهن
 تحريمهن في حق قضاء الشهوة واسبابه بالاجتماع وكذا تقبل الرجل وعناقه في ازار واحد ولو
 عليه قبض او جبة لا يكره وعن عطاء بن عبيد بن رضى الله عنهما عن المعافقة فقال اول
 من عاقق ابراهيم خليل الرحمن عليه الصلاة والسلام كان بمكة فاقبل اليها ذو القرنين فلما وصل
 بالابطح قيل له في هذه البلدة ابراهيم خليل الرحمن فقال ذوالقرنين ما ينبغي ان اركب في بلدة
 فيها خليل الرحمن فترك ذوالقرنين ومشى الى ابراهيم عليه الصلاة والسلام فسلم عليه ابراهيم واعتقه
 وكان هذا قبل ان عاقق وقد ورد احاديث في النهي عن المعافقة وتجوزها والشيخ ابراهيم
 الماتريزي وفق بينهما فقال المذكور منها ما كان على وجه الشهوة واما على وجه البر والكرامة فحان
 ورخص الشيخ الامام شمس الدين في بعض المتأخرين فيقبض يد العالم او المتزوج على خليل
 التبرك كصاحبه فانها لا تكمه لما روى انس رضي الله عنه انه قال قلنا رسول الله صلى الله
 عليه وسلم لا يخفى بعضنا البعض قال لا قلنا ايها النوق بعضنا البعض قال لا قلنا ايها بعضنا
 لبعض قال نعم وكذا بيع العذرة صرفة وهي ربيع الادنى ومنع في الصحيحين من طهارة نزل
 اورماو على عليهما كبسيع السرقين حيث جاز في الصحيح وكبر صرح الانتفاع بخلافهما في الصحيح
 كذا في الهدي وقال الربيعي الصحيح عن ابي حنيفة ان الانتفاع بالعذرة الحاصلة جاز وجاز
 اخذ دين على كافر من ثمن خمر بخلاف السلم يعني اذا كان دين المسلم على كافر فباع الخمر
 خمر واخذ ثمنها جاز السلم اخذ دينه وان كان البايع المذنب مسلماً لم يخل اخذه ان ينفقه
 بالحق فالثمن حرام وجاز تحلية المصنف لما فيه من تعظيمه وتعيينه ونقطه لان القراءات
 والاي توقيفية لا تدخل في رأي فيها فالتعشير حفظ الاي وبالنسبة لحفظ الاعراب
 ولان لا يجزى الذي ليحفظ القرآن البقرة على القراءة الا بالنقط وما روى عن ابن مسعود
 رضي الله عنه انه قال جرت القران في ذلك في زمانهم لانهم كانوا يتقلدونها عن النبي صلى
 الله عليه وسلم كما انزل وكانت القراءة سهلاً عليهم ويرون النقط خيراً لحفظ الاعراب
 والتعشير بخلاف حفظ الاي ولا ذلك العجي في زماننا فيستحسن وعلم هذا لا بأس بكاتبه
 أسامى السور وعدد الاي وهو وان كان محدثاً فستحسن وكمن شئ يخلف باختلاف
 الزمان والمكان كذا قال الامام الترمذي في وجاز دخول المصحف ولا يكره وعندهما لك

والنفس

هذا هو الحق الذي لا يبدل ولا يغير
 ولا يزداد ولا ينقص
 ولا يمتد ولا ينقطع
 ولا يحد ولا يوسع
 ولا يملأ ولا يفرغ
 ولا يظلم ولا يضيء
 ولا يبرأ ولا يذنب
 ولا ينجس ولا يطهر
 ولا يهلك ولا يخلد
 ولا يمتنع ولا يمتنع
 ولا يمتنع ولا يمتنع

هذا هو الحق الذي لا يبدل ولا يغير
 ولا يزداد ولا ينقص
 ولا يمتد ولا ينقطع
 ولا يحد ولا يوسع
 ولا يملأ ولا يفرغ
 ولا يظلم ولا يضيء
 ولا يبرأ ولا يذنب
 ولا ينجس ولا يطهر
 ولا يهلك ولا يخلد
 ولا يمتنع ولا يمتنع
 ولا يمتنع ولا يمتنع

هذا هو الحق الذي لا يبدل ولا يغير
 ولا يزداد ولا ينقص
 ولا يمتد ولا ينقطع
 ولا يحد ولا يوسع
 ولا يملأ ولا يفرغ
 ولا يظلم ولا يضيء
 ولا يبرأ ولا يذنب
 ولا ينجس ولا يطهر
 ولا يهلك ولا يخلد
 ولا يمتنع ولا يمتنع
 ولا يمتنع ولا يمتنع

والنفس هي روح وجان عبادته اذا مرض وخصاء اليها ثم وان الحريم على الخيل والحقنة
 وسفر الاميرة وام الولد والمكاتب بلا تحريم فان مثل اعضائها في الاركان كس فحرم وفي
 الكافي قالوا هذا في زمانهم لعلمية اهل الصلاح وفيه واما في زماننا فلا لعلمية اهل الفساد
 فيه وفيه في النهاية معنى الى شيخ الاسلام ونسراج ونحوه ومثل قطيعا لا بد منه
 لطفل في حجرهم اصله ان التصرفات على الصغير ثلاثة انواع نوع هو نفع محض فيملكه
 من هو في يده ولياً كان لا يقبل لهبة والصدقة وعلمه بالصبي نفسه اذا كان مريضاً او
 نوع هو ضرر محض كالعناق والطلاق فلا يملكه هو ولا احد عليه ونوع متردد بين النفع
 والضرر كالبيع والاجارة فلا يستباح ولا يملكه الا الاكابر والمجد وصية وان لم يكن
 الصغير في ايديهم لانهم تصرفون بحكم الولاية عليه فلا يشتركون في ايديهم كذا في الكافي
 واستبحار الظاهر من النوع الاول وفيه نوع رابع وهو النكاح فيجوز من كل عصبته ومن
 ذوى الارحام عند عدمهم كما ياتي في كتاب النكاح ان شاء الله تعالى وجاز اجارة امته
 فقط دون المذكورين لانها تملك اذ لا منافعة فيه بغير عوض بان تستنزه ولا يملكه هو ولا
 وهذه رواية الجامع الصغير وفي شرح الصالح والولاية في مال الصغير الى الاب وصية ثم
 الى وصية وصية فان مات الاب ولم يوص له احد فالولاية الى الاب ثم الى وصية ثم
 ثم الى وصية وصية فان لم يكن فالقاضي ومن نصبه وهو له ولاية النجاسة للمعرف
 في مال الصغير والصغيرة ولهم ولاية الاجارة في النفس والمال جميعاً وفي المسئلات والعقالات
 جميعاً فان كان بيعهم واجازتهم بمثل القيمة او باقل بقدر ما ينبغي ان الناس فيها ذوالا فلا ولا
 يتوقف على الاجارة بعد الدراك لان هذا عقد لا يحيز له حال العقد وكذا استبحارهم الصغير
 ونشراؤهم لان كان على المرفوعا على الصغير والصغيرة وان كان اكثر قد ما يتبع بالناس
 نفذ عليهم ولا يجوز عليهم واذا ادرك الصغير والصغيرة في مدة الاجارة قبل انقضاء المدة
 فان كانت الاجارة على النفس فالجواز ان شاء ابطال الاجارة وان شاء امضاها وان كانت على
 املاكه فلا خيار له وفي فوائده صاحب المحيط اذا اجر الاب والمجد او القاضي الصغير في عمره
 الاعمال قبل ان يمجوز اذا كانت الاجارة باجر مثل حتى اذا اجره احدكم باقر منه لم يجز والصحيح
 انه مجوز الاجارة ولو بالاقول وذكر شمس الائمة في كتاب الوكالة للردان يعين ولده الصغير
 ليس له ان يعير ما له قاله وبأوله اذا كان ذلك في عدم المعرفة بان دفعه الى استاذ بعل الحرفة
 ويخدم استاده اما اذا كان بخلاف ذلك لا يجوز ذلك في الغرض العمادية وجاز بيع الصغير
 من متجنزه خمر لان المعصية لا تقوم بعينه بل بولده فيخرج بخلاف بيع السلاح من اهل الفتنه

هذا هو الحق الذي لا يبدل ولا يغير
 ولا يزداد ولا ينقص
 ولا يمتد ولا ينقطع
 ولا يحد ولا يوسع
 ولا يملأ ولا يفرغ
 ولا يظلم ولا يضيء
 ولا يبرأ ولا يذنب
 ولا ينجس ولا يطهر
 ولا يهلك ولا يخلد
 ولا يمتنع ولا يمتنع
 ولا يمتنع ولا يمتنع

هذا هو الحق الذي لا يبدل ولا يغير
 ولا يزداد ولا ينقص
 ولا يمتد ولا ينقطع
 ولا يحد ولا يوسع
 ولا يملأ ولا يفرغ
 ولا يظلم ولا يضيء
 ولا يبرأ ولا يذنب
 ولا ينجس ولا يطهر
 ولا يهلك ولا يخلد
 ولا يمتنع ولا يمتنع
 ولا يمتنع ولا يمتنع

مطالعان بيع الخمر واجازة بيت الخمر كنيسة

كما هو وجاز خمر في باجر فلا قالها لا اي لا يجوز اجازة بيت بالامصار ويقال لا يجوز
بيت ناز للمجوسى او كنيسة او بيعة لليهود والنصارى او باع فيه الخمر انما قال بقراءه
قد نقل عن ابي حنيفة رحمه الله انه جاز ما ذكر في السواد لكن قالوا ما رده سواد الكوفة لا
حالب اهلها اهل النخلة اما في سواد بلادنا فاعلام السلام فيها ظاهرة فلا يكون فيها ايضا
وهو الصحيح كذا في الكافي وجاز بيع بناء بيوت مكة بالاجماع لانها مملوكة من بنائها الاخرى
ان من بناء على الارض الوقوف جاز بيعه فهذا كذا واختلاف في بيع ارضها جوزه ابو يوسف
ومحمد وهو واحد الرايين عن ابي حنيفة وجاز تقييد العبد احترازا عن الاباق والتشديد
بخلاف الغل اي جعل الغل في غنق العبد حيث لم يجز لانه عادة الظلمة وفي الفقيه لا بأس
بوضع الراية في غنق العبد في زماننا الغلبة الاباق خصصها في الهند وجاز
قبول هبة يثمة ثاجرا واجازة دعوتها واستعارة دابة والقياس ان المجوز لكل لا يترفع
والعبد ليس من اهلها لكن جوزه في الشيء ليس لضرورة استحسانا لانه لا يجوز بئذ منه
كالهبة في بيعه انما المجازون ويجوز لقلب العالمين فكان من ضرورت التجارة
ومن ملك شيئا ملك ما به من ضرورته وكره كسوته ثوبا وهداه في النقدين لانتفاء الضرورة
وكره استخدام الخصى ان فيه تحريف للناس على الخصاء والانه لا يري عن مخالطة النساء و
كره اقراض بقالي دراهم لياخذ منه ماشاء لانه قرض جرفعا وهو من غنقه وينبغي
ان يستودعه درهم وياخذ منه ماشاء حتى فينكأها تلبس ثوبا حتى لو ملك الشيء عكس
الاخذ وكره اللعب بالشرط نحر والند وكل هو لقوله عليه السلام كل لعبان آدم حلال الا
ثلاثة ملاعبة الرجل أهله وتاديبه لنفسه ومناصلة لقوسه وابعاش الشيطان في بلاد
والاخذ في حفظ العجائب لان فيه تشييد المخاطر والحجة علينا ما روينا ولا بأس
بالمسابقة في الرمي والعرض والابن ان شرط المال من جانب واحد بان يقول احدهما
لصاحبه ان سبقته فلكذا وان سبقته فلا شيء الى لقوله صلى الله عليه وسلم
السبق الا في خوف اي بعير ونضلى رعى واحفرى في رعى وحرم لشرطه من الجانبين
بان يقول ان سبق في رعى اعطيتك كذا وان سبق في رعى فاعطيتك كذا الا اذا دخل
ثالثا بينهما وقال الثالث ان سبقته فاما لا ذلك وان سبقته فلا شيء لئلا عليك و
لكن انما سبق اخذ المال المشروط وكذا المنفعة اذا شرط لاحدهما الذي معه الطوبى
صح وان شرطه لكل واحد منهما على صاحبه لم يجز كما في المسابقة وكره قول في دعائه
اللهم انى اسألك بمقعد العرش من عرشك يروى بعبارة في الاولى من العقد والثانية

المجاهد عند العامة الفقيه من التجار وكان يبيع الخمر وكان يبيع الخمر
وهو الذي يبيع التجار بالخمر وهو في خمر الخمر
او سافر به فخرف الى الجاهل مغرب

من القعود

من القعود ولانك في كل هذه الثانية لست على الله تعالى وكذا الاولى لانها تقم
تعلق عرشه بالعرش والعرش حادث وما تعلق به هذا الوجه يكون حادثة ونحوه وعن الله
تعالى قديم لا ينفك عنه ان لا وكذا قال ابو يوسف لا بأس به وبما اخذ الفقيه ابو الليث
لما روى انه صلى الله عليه وسلم كان من دعائه اللهم انى اسألك بمقعد العرش من عرشك
وهو منى الرحمة من كتابك وحديثك الاعلى وكذا انك التامة ولعل السر في تجوزها جواز
جواز العرش من العرش لان العرش موصوف في القرآن بالمجد والكرام فكذلك بالقرن ولا يخفى
على احد انه موضع الهيبة واظهار كمال القدرة وان كان الله تعالى مستغنيا عنه فذكره
قوله في دعائه بحق فلان وكذا بحق انبيائك واوليائك اورسلك او بحق البيت والسفر
الحرام اذا لخص الخلق على الله تعالى وانما يختص برحمته من يشاء ولا وجوب عليه ولو قال
رجل غيره بحق الله او بالله ان تفعل كذا لا يجز عليه ان ياتي به شرعا وان كان الاولي
ان ياتي به بركه احتكاك رقت البشر واليهما في يدي يفر باهل لقوله صلى الله عليه وسلم
المجاهدين ووقد احتكر ملعون ولا تعلق به حق العامة وفي الامتناع عن البيع ابطال
حقهم ويجز ان يامر القاضي ببيع ما فضل عن قوته وقوت اهله فان لم يبيع غيره والبيع
ان القاضي يبيع ان امتنع اتفاقا ومدة الحبس قبل رضى قبل شهر وهذا في حق
المعاقبة في الدنيا لكن يا شم وان قلت المدة الغلظة ارضه ومجلبوب من بلدا اخر انما خلاص
حقه ولا يتعلق به حق العامة ولا يسقط حاكم الا اذا عدل الى ارباب عن القيمة تعديا
فاحتيا فيسعر بشور اهل الرأى بركه امساك الحمامات ان كان يفر الناس ذكره قاضي
خان وفي الفقيه له حمامات مملوكة يطيرها في السطح على عورات المسلمين وكذا
زجاجات الناس رمية تلك الحمامات يفر من روعه شدة المنع فان لم يمنع فزجه حثيث
وليس يحق قلم خاطره يوم الجمعة قال قاضي خان رجل وقت قلمه اطلاقه من راسه
يوم الجمعة قال ان كان يري جوارحه في يوم غير الجمعة لم يجز له ان يفره فاحشا كان
مكرها لان من كان ظفمه طويلا يكون رقة ضيقا فان لم يجز له ان يفره فاحشا كان
فمن سخره يمار وقت عيشته رضى الله عنها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لا يفر من راسه
يوم الجمعة اعاده الله تعالى من الابد الى يوم الجمعة الاخرى وياخذ ثلثه يام وليس يحق
خلق عانته وتنظيف بدنه بالاغتسال في كل اسبوع مرة في الفقيه الا افضل ان يغسل
اطافيره ويحفر شاربه ويحلق عانته وينظف بدنه بالاغتسال في كل اسبوع مرة فان لم
يفعل في كل خمسة عشر يوما ولا غفر في تركه ولا ريعين فالاسبوع هو الافضل والخمسة عشر

مطلد وكبره قهرا في دعائه بحق ذرية

مطلد بكبر الاحتكار
وردة الحبس اربعون يوما

مطلد بكبر امساك الحمامات

مطلد تعليم الاطفال وحقوق الرعية

مطلد خلق عانته وتنظيف بدنه

الاوسط والاربعون البعد والعذر فيما والاربعين ويستحق الوعيد في المحيط ذكر
 عمر الخطاب رضي الله عنه كتمان وفروا الاطافير في ارض العلق فانه سلاح وهذا مندوب
 اليه المجاهد في دار الحرب وان كان قتل الانصار من الفطرة لانه اذا سقط السلاح من يد وقرب
 العدو منه لم يمكن من دفعه باطلا فروع وهو نظير قتل الشارب فانه سنة وفي حق الغازي
 في دار الحرب ان يغير شاربه مندوب اليه ليكون اهرب في عين العدو ويجعل تعلم علم الصلاة
 او نحوه لتعلم الناس واخر ليعمل به فالاول افضل لان منفعة تعليم الخلق اكثر جوارا
 ان هذا كرم العلم ساعة خير من احياء ليلة كذا في فتاوى قاضي خان وفيها رجل خرج في
 طلب العلم بغير اذن والده فلما رآه في طريقه لم يكن عقوقا قبل هذا اذا كان ملتجيا وان كان
 امره فلا بد ان يمنع من الخروج المرد بالعلم العلم الشرعي وما ينتفع به فيه دون علم الكلام
 وامثاله لما روي عن الامام الثاني رضي الله عنه انه قال ان يلقى الله عبدا بأكبر الكبائر خي
 من ان يلقاه بعلم الكلام فان كان حال علم الكلام المندول فزماهم هكذا فاما طلبة الكلام
 المتخاطبة بنسب الفلاسفة المتفكرين باباطيلهم المتخرفة وفيها ايضا رجل علم ان فلانا يتعلم
 من المتكلمين ان يكتب اليه اسبه بذلك قالوا ان كان يعلم انه لو كتب اليه علمه الله عن
 ذلك ويصدق عليه محمل ان يكتب ولا فلا يكتبه ليقع العداوة بينه ما وكذلك فيما بين الرجلين
 وبين السلطان والرجعية والحشم انما يجب العلم بالمعروف اذا علم انهم يسمعون الرجل اذا كان
 يصوم ويصلي ويقرأ الناس بالشكر والحمد فذكرهم بما فيهم لا يفتي غيبة وان اخبر السلطان بذلك
 ليس جرمه فلا شتم عليه رجل يذكر مساوي اخيه المسلم على وجه الاتهام لم يكن ذلك غيبة
 انما الغيبة على وجه الغضب يرد اليه حتى عن ابى الليث الحافظ كانت فتى ثلاثه اشياء
 رجعت عن ما كتبت افتي ان لا يجل للمعلم اخذ الاجرة على تعليم القرآن وكتبت افتي ان لا ينبغي للعالم
 ان يتعلم على السلطان وكتبت افتي ان لا ينبغي لصاحب العلم ان يخرج الى القرى فيذكرهم ليعلموا
 شيئا فوجبت عن ذلك كله صلوات الرحم واجبة ولو بسلام وتحية وهديته وهي ما وثق الاقارب
 والاحسان اليهم والتلطف بهم والجلاسة اليهم والكاملة معهم ويزودوا بالارحام
 غيبا فان ذلك يزيد الكفة وجبايل يزولوا فافه كل جمعة او شهر ويؤكل قبله وعشرة
 يد واجبة في التناصر والتظاهر على من سواهم في اظهار الحق ولا يرد بعضهم حاجة لبعض
 لانهم القطعية في الحديث صلوات الرحم تزيد في العروة حيث اخر لا تنزل الملكة على قوم
 فيهم قاطع الرحم وفي بعض الاحاديث ان الله تعالى يصون من وصله ويقطع من قطعه

هذا كرم العلم ساعة خير من احياء ليلة

هذا اذا خرج الرجل في طلب العلم بغير اذن والده

هذا ذكر الرجل بما فيه الايجاب غيبة ولا اثم عليه

هذا اخذ الاجرة على تعليم العلم
 صلوات الرحم
 قال عليه السلام زينا زينا زينا

فصل

في الرجعية

في الرجعية ان تعليم صفة الايمان وبين خصائص اهل السنة والمجاعة من اهل الامور
 والسلف رحمهم الله في ذلك تظانيف والمختصان يقول ما كثر في الله تعالى به قبله وما
 منها في عنه انتهت عنه فاذا اعتقد ذلك بقلبه واقر بلسانه كان ايمانا صحيحا وكان
 مؤمنا بالكل وقبه اذا قال الرجل لا ادري اصحح ايماني او لا فهذا اخفاء الا اذا اراد به
 نفي الشك فمن يقول لشيء فليس لا ادري اصحح ايماني او لا فهذا اخفاء الا اذا اراد به
 مؤمنا ان شاء الله تعالى فهو كافر لان يؤقها فقال لا ادري اصحح ايماني او لا هذا مؤمنا
 لا يكره وفي المحيط من ان يلفظ الكفر مع علمه انها كفر ان كان عن اعتقاد الشك
 انه بكفر وان لم يعتقده ولم يعلم انها لفظة الكفر ولكن اخبرها عن اختيار فقد كفر عن
 عامة العلماء ولا يعذر بالجهل وان لم يكن قاصدا في ذلك بان اراد ان يلفظ بشيء اخر
 فجزى على لسانه لفظة الكفر بخوان اراد ان يقول بحق انك توخذاي وما نيك كان تو
 فجزى على لسانه عسسه فلا يكفر وفي الاجناس عن محمد بن عثمان اراد ان يقول اكلت فقال
 كذبت الله لا يكفر قال بنو محمدا على ما بينه وبين الله تعالى فاما القاضي فلا يصحده قهر من
 الكفر او هم به فهو كافر ومن كثر بلسانه طائعا وقلبه معتمدا بالايمان فهو كافر ولا
 ينفعه ما في قلبه لان الكافر يعرف بما ينطق به فاذا انطق كلمة الكفر كان كافرا عندنا
 وعند الله تعالى كذا في المحيط وفي سير الاجناس من عزم على ان يا غير الكفر كان كفره
 كافرا ومن تكلم بكلمة الكفر وضحك غير كافر الصالح الا ان يكفر الضحك ضروريا بان
 يكون الكلام مضحكا ولو تكلم به بذكره القوم منه فقد كفروا والرضا بكفر نفسه كفر
 بالاتفاق واما الرضا بكفر غيره فقد اختلفوا فيه وذكر شيخ الاسلام خوله زاده في شرح
 السير ان الرضا بكفر الغير لما يكون كفا اذا كان يستحي من الكفر او يستحسنه فماذا لم
 يكن كذلك ولكن احب الموت والقتل على الكفر لان شتر المؤمنين لا يطعمه حتى ينتقم
 الله تعالى منه فهذا لا يكره او من تأمل قوله تعالى تعزها اطمس على مواهم واشدد على
 قلوبهم فلا يؤمنوا يظهر صحة ما اتبعنا وعلى هذا اذا عصى على ناله وقال امانك الله
 على الكفر او قال سلب الله عنك الايمان ونحوه فلا يفرضه ان كان مراده ان ينتقم الله
 منه على ظلمه وليند ايتا الخلق قاصدا حب الرجعية وقد عثرنا على الرواية عن ابي حنيفة رحمه الله
 ان الرضا بكفر الغير كفر من غير تفصيل ومن خطر سبالة اشياء توجب الكفر ان تكلم بها وهو كاره
 لذلك لا يفرض وهو محض الايمان ومن اعتقد الحول حراما او بالقياس ان كان حراما لعينه
 واذا كان حراما لغيره لا يكفر وان اعتقده وانما يكفر ان كان حقه ثابتة ببديل قطعي واما

هذا ان كلمات توجب الكفر والرضى

مطلوب اذا كان في المسئلة توجب الكفر وجب
واحد بمقتضى

مطل فغير اليأس مقبلان ونرايمان اليأس
 اليأس القفاطخ الرجاء منه
 والليل على عدم قبول ايمان اليأس قبل الله
 فامبارج ينفعهم ايمانهم لآق اناستنا
 اى شدة العذاب
مطل من يقر بالتحديد ويحذر الرسالة لا يندمسك

کتاب

لما فرغ عن الكراهة والاستحسان شرع في النكاح لانه تارة يستحسن واخرى يكره
واختلف في معناه لغة واختار صاحب المحیط وتبعه صاحب الكافي وسائر المحققين
انه الضم والجمع قال الشاعر ان القبول تنكح الاياهي النسوة الاول اليتامى
اي تضم وتجمع الى نفسها سمي النكاح نكاحا لما فيه من ضم احراز وجوب الى الآخر شرعا انما
وطئا وعقد احتي صار فيه كصراحي باي وزوج خفي ومعناه شرعا عقد موضوع لملك
المتعة اى حل استمتاع الرجل من المرأة وهو احتران عن البيع فان عقد موضوع لملك اليدين
وان تبعه في بعض الصور ملك المتعة فلا حاجة الى زيادة قولنا في محلها كما زيد في النهاية
احتران عن بيع العمدان والبايم فان تملكها ليس سببا لملك المتعة التي هي الوطى والمراد
بالعقد المحاصل بالمصدر وهو ارتباط اجزاء المتصرف الشرعي بالاجزاء المرتبطة بخوارق
وتجوزت وكذا بعث واشترت فان الشارع قد جعل بعض المركبات الاختيارية انشاء
اذا وجد وجد مع معنى شرعي يرتب عليه حكم شرعي مثلا اذا قيل زوجت وتزوجت
وجده معنى شرعي وبول النكاح وترتب عليه حكم شرعي وهو ملك للمتعة وكذا اذا قيل بعث
واشترت وجد معنى شرعي هو البيع يرتب عليه حكم شرعي هو ملك اليدين وثلا كان بيا
اللفظ الانشائي ومعناه من العلقة القوتية حيث لا يتخلف عنه المعنى لان الانشاء
ايجاد معنى بلفظ يقاين في الوجود سميت اللفاظ الانشائية باسماء ما هي اسما
ذكر البيع والنكاح واريد بهما الايجاب والقبول ولان اطلاق النكاح ههنا على العقد
ان العقد موضوع للنكاح شرعا كما عرفت فظهر ان الدوم في ملك المتعة ليست صلة
بل للمغايرة فكان قبل عقد موضوع لغنى يرتب عليه ملك المتعة وان ههنا عللا ربعا لفظ
المتعاقدان والمادية الايجاب والقبول والصورية الارتباط والغائية الاستمتاع
تحقيق ما ذكره صدر الشريعة وان كان عبارة قاصرة عن افادته ويندفع به ما رده عليه
فسا وكد النكاح بعقد موضوع لملك المتعة وصريح ثانيا بان النكاح هو الايجاب والقبول
مع ذلك الارتباط فلزم منه ان يكون الايجاب والقبول مع الارتباط معنى النكاح ثم فهم
من قوله فان الشارع يحكم بان الايجاب والقبول العجودين حسا يرتبطان ارتباطا حكميا
فيحصل معنى شرعي يكون ملك المتعرى اثر لما قد لا معنى هو البيع ان يكون النكاح معنى
الايجاب والقبول مع الهيئة وبينهما شاف ثم المفهوم من قوله في ذلك المعنى هو البيع

قوله وينها سادف اي بي القسيور في شربندول

محقق النوب على النوب وعلى الملك
عقد النوب على النوب

[illegible]

مطل

نہ

وقوله انما اذا كانا
فقدنا انما اذا كانا
المتن ليس من كلامه بل من كلامه

بذلك المعنى المحجوج المكنى بالايجاب والقبول مع ذلك الارتباط الشرعي ان يكونا متحدين
لا ان يكون احدهما معنى الآخر وهو مناف للمتناهين ووجه الاندفاع ظاهر مما قررنا
فليتأمل **يسن** النكاح **حال الاعتدال** اعتمد المراجع بين الشوق القوي الى الجماع
وبين الفور عنه **ويجب في التوقان** وهو الشوق القوي وكبر الحوق في الجوارح عدم
رعابة حقوق الزوجية وينعقد النكاح اى يحصل ويتحقق بايجاب وقبول الباء للمراة
كما في بنيت البنية بالحجر والمذكر الاستحسان كما في كسبت بالقسم لانه ينافي كون النكاح
والقبول اجزاء مادية والمرد بالايجاب ان تقدم من كلام المتعاقدين متى بالان يوجب
الاعتدال الفصل بالقبول او ثبت به الاخر خيار القبول وضعا فاصل للغة المتصاع
لاخبار عما حدث في الزمان الماضي وانما شرط ذلك لان البيع انشاء تصرف شرعي والنكاح
كذلك والتصرف الشرعي يعرف ابا للشرح والشرح قد استعمل اللفظ المصنوع للاخبار عن
الماضي لغة في الانشاء ليدل على التحقق والتثبت فيكون ادل على قضاء الحاجة فغير اشارة الى
انه لا ينعقد بالكتابة في الحاضر فانه لو كتب على شيء لامراة تزوجني بنفسك فكنت المرأة
على ذلك الشيء عقيب زوجه نفسى منك لا ينعقد النكاح كذلك في معراج الدار كن زوجت
اي نفسي من صدر عن المرأة او بنتي ونحوها ان صدر عن الرجل وتزوجت وينعقد ايضا
بما وضعا على فظين وضع احدهما اى المعنى والاخر للاستقبال بمعنى الامر فانه موضوع
للاستقبال كزوجتي وتزوجت وانما عطف قوله بما وضعا على الايجاب والقبول اشارة
الى ان وضع والاستقبال ليس من الايجاب والقبول فان صاحب الهداية قال النكاح ينعقد
بالايجاب والقبول بلفظين يعبر بهما عن الماضي ثم قال وينعقد بلفظين يعبر بهما
عن الماضي وبالأخر عن المستقبل واعاد لفظ ينعقد بلفظين تنبيه على ان اللفظين اللذين
احدهما ماضى والاخر مستقبل ليسا بايجاب وقبول بل قولان زوجتي وكيل وقوله تزوجت ايما
وقوله حكما فان الواحد يتوحد في النكاح بخلاف البيع كما سيأتي في موضعه ان شاء الله
تعالى وصاحب الوقاية والكنز لانهما ان قولنا ثانيا وينعقد بلفظين غير محتاج اليه
بناء على زعمنا ما وضع للماضى والمستقبل بايجاب وقبول فقصدا لاختصار فقال الاول
ينعقد بايجاب وقبول لفظها ماضى كزوجت وتزوجت وماضى ومستقبل كزوجتي فقال ثانيا
وقال الثاني وينعقد بايجاب وقبول وضعا للماضى واحدهما قال شارح الرعي ينعقد
النكاح بالايجاب والقبول بلفظين وضعا للماضى ووضع احدهما للماضى والاخر للمستقبل فجعل
ما وضع للمستقبل من الايجاب والقبول وهو مخالف للكتب والعجبان الرعي قال بعد ذلك

وهذا المعنى

مطلوب
ان النكاح حال الاعتدال

ينعقد بالايجاب والقبول وضعا للماضى ووضع احدهما للماضى والاخر
لغيره مستقبلا كان كالامراة او كالمطاع فاذا قال لها
ان تزوجني بكين اذ قالت قد قبلت يتم النكاح وان لم يقبل
الزوج قبلت ولو قال تزوجيني نفسك قبلت
انقضى ان لم يقصد به الاستقبال
من العا والى هنالك

وهذا المعنى موجود ايضا فيما اذا كان احدهما ماضيا والاخر مستقبلا مثل ان يقول زوجتي
فيقول زوجتك لان قوله زوجتي توكيل وانما تزوجته زوجتك امثاله امره فينعقد به
النكاح فان المصنف يجعل زوجتي شرط العقد ويوافق الشارع فيه ثم يجعله توكيل وانما
وانعجب من ذلك ان صاحب الهداية بعد ما نبه على هذه الحقيقة كيف لم ينتبه لها هؤلاء الاقوال
الحمد لله منهم الصواب واليه المرجع والمآب ويجوز ان يراد بالاستقبال ما يندوا بالامتناع
لما نقل في معراج الدار عن الشيخ حميد الدين انه قال نظير الانعقاد بالمعنى والمستقبل ان
يقول الرجل في اني زوجك فتقول المرأة زوجت نفسي منك بفتح النكاح وان لم يعلمها معناه
قال في الفتاوى الظهيرية رجل تزوج امرأة بالبرية او بلفظ لا يعرف معناه او زوجت
نفسها به ان علم ان هذا لفظ ينعقد به النكاح يجهل نكاحا عند الكل وان لم يعلمها معناه
فان لم يعلم ان هذا لفظ ينعقد به النكاح فهذا مجمل مسائل الطلاق والعقاق والتدبير
والنكاح والمخامع والابراء عن الحقوق والبيع والتمليك فالطلاق والعقاق ينبغي ان يكون
النكاح كذلك لان العلم بمعنى اللفظ انما يعتبر لاجل القصد فلا يشترط فيما يستوي فيه الجهد
والهمل بخلاف البيع ونحوه وينعقد ايضا بقوله ما داد ويزيرت بل لا يميز بعد رادى
يزيرتى بمعنى اذ قبل المرأة خويشتن بنى بفلاون رادى فقالت داديم قبل الرجل
يزيرتى فقال يزيرت بل لا يميز بفتح النكاح لجرى العرف به وفي المصنف الاحتياط
ان يقول بالميم وعن نجم الدين السبكي انه كان يقول ينبغي ان يقول الخاط خويشتن
بنى رادى وتقول المرأة خويشتن ان بنى رادى لان في انعقاد النكاح بدون
ذكر بنى اختلاف المشايخ فلا بد من ذكره لتكون المسئلة متعقلا عليه لا كذا في الزخيرة كبيع
وشرا اى اذ قبل للبايع فروختى فقال فروخت ثم قبل المشتري خريمت فقال خريمت بفتح
البيع وان لم يقول فروختم وخريمت كما ذكر لا ينعقد بقولهما عند المشهور ما رز وشويم
وكذا القول لامراة هذه امرتى وقالت المرأة هذا زوج عند الشهود لا نكاحا قال
الامام القاضي خان ينبغي ان يكون الجواب على التفصيل ان اقر بعقد ماضى ولم يكن بينهما عقد لا
يكون نكاحا وان اقرت المرأة انه تزوجها واقر الرجل انها امرته يكون ذلك نكاحا ويتضمن اقرارهما
بذلك انشاء النكاح بينهما بخلافه اذا اقر بعقد لم يكن فانه كذب محض ولا ينعقد ايضا
بالتعاطى وهو ان لا يدرك العاقدان شيئا من الايجاب والقبول بنى رادى على قد يمين المهر
وينقذه الزوج او وكيله وثاخذ المرأة او وكيلها وتسلم المرأة نفسها وانما ينعقد به بالغة
في صيانة الايضاح عن الفتاوى واختار ما لا يخارجه وينعقد بالبيع وليس فيه هذا المعنى ولذا

ينبغي في النكاح ايجازا اذ قال احد علماء بهجة الفارسية خفي على الناس ان
النكاح هو الميم لان الميم في لغة الفارسية صدر النكاح كالنكاح في العربية
فدل الزوج بنى رادى وانما قال قبلت نكاحا كذا فانما جازب بنى رادى
مع الميم اى قبلت وان كان القياس ان يقال بنى رادى مع الميم اى ان الفخر

نیف بابیند و بابیند و لاد (۵۵)

کمالذاکان الزوج بهو المدعی فریزه
الصورة دعی تنکر فان شهدا دتھا
نقبیل
مطابق الح
توا

٩
وذكر الدنيا البقية والاولى وان سئل ان لا يتبعها
قد دخل بها فمن عليه كما راها منذ ومرت كما رآها
فامنا يتيم عليه هـ واما ما وجدته انا وان علون واما ما
ابايتها وان علون عبده
قال في القاصد والام وقد تكلم الوالدي راوية العجل الحسيني في المسكن وخادم القوم

مطالعہ دارون تسع لیت بمشتہات

مطلـ اجمع نكاحاً وعقد بين الانصبي

الملك في القصر
في يوم الاثنين
في شهر ربيع الثاني
سنة ١٠٠٠

والهبة مع التسليم والاعتاق والكتابة حل وطى المنكحة واذا طلق المنكحة حل وطى المكنون
ويطأ المنكحة ان لم يكن وطى المكنون لعدم الجمع وطأ الحقيقة ولا حكا وان تزوجها
اعا لاختين بعقدت قيد به لان لوقر وجهها بعقد واحد كان النكاح باطلا للجمع بين الاختين
فلا يستحقان شيئا من المهر وينبئ الاول قيد به لان علم ذلك بطل الثانية فرق بينه وبينها لان نكاحها باطل بيقين ولا وجه الى التعيين لعدم الاكوتية والتجميع بلا مرجح
باطل ولا للثنية مع الجهالة لعدم الفائدة اذ لا يمكن الاستمتاع بواحدة منهما والضرر
عليه وعليها بالزام النفقة والكسوة من غير قضاء حاجة وضروعة المرأة كالمعاقبة
وهي التي لها زوج وقد عرفت عنها ولا يجوز التحري في الفروج فعين التفريق فان طلبت المهر
وقالت لا تدري الا لوقية لا يقضي لها بشئ من المهر لان بطلان النكاح لا يوجب للمهر فلو بد
من دعوى الا لوقية والاصطلاح ليقضي لهما وصورته ان يقول عند القاضي لما عليهما
المهر وهو البعد وناقص طلع على اخذ نصف المهر فيقضي القاضي وان ادعتها الى الا لوقية
كل منهما بلا تينة فلهما تمام المهرين ان فرق بعد الدخول لا ين استقر بالدخول فلا يسقط
منه شئ ونعنفه في قوله وتساهى عتياها لان النكاح الاخير باطل غير موجب للمهر
والنكاح الاول صحيح وقد عرفت ان طى قبل الطى فيجب نصف المهر ولا بد من هو نصف
بينهما وان اختلفا عتياها فان عتياها الى المستيان بان اتهم الفلانة واتهم الاخرى
فكل منهما ربع مهرها السمتي والاى فان لم يعلم المستيان فنصف اى فكل منهما نصف
اقل المستيين لانه متيقن وان لم يستمر مهرها ويقعها اذا ستمت احدها وعلم ولم يستمر
لاخرى ينظر فلهما متعة واحدة بدل نصف المهر كذا الحكم في سائر المحرمات جميعها في النكاح
من المحرمات صح نكاح الكتابية المقر ببنيتها فلا حاجة الى كتابتها لانها كانت مقررة
بنيتها صار ذكرها عتيا ولا فيسأل في ذكرها ونكاح المحرمة نكاح عتية ولو كان نكاحها
محرم فان الاحرام لا يمنع صحة النكاح ونكاح الامة ولو كانت كتابية او مع طول الحرمة
خلافا للشافعية فانها لا يجوز للمحرمة ان يتزوج امته كتابية ويجوز له بالمسئلة بشرط عدل
طول الحرمة والمراد بطول الحرمة القدح في نكاحها بان يتولاه مهر الحرمة ونفقتها ونكاح الحرمة
عليها اى الامة لا عكسه اى لا يجوز نكاح الامة على الحرمة ولو كان نكاحها في عدة الحرمة لبقا اثر
النكاح المانع من العقد ونكاح اربع من حرائر وامراء ففعل الحرى لا يجوز له ان يتزوج
الاربعة لقوله فانكحها طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع والتخصيص على
العبد يمنع الزيادة عليه وعندك افعلا يتزوج الامة واحدة ولا نصفها للعبد ونكاح

حبل

حبل من الزنا لدخولها تحت قوله تعالى واحل لكم ما وراء ذلكم ولكن لائقاء قبل وضعها
لئلا يسقم ما وقع من غير ولا لاحترام الرأى هذا اذا كان النكاح غير الرأى واما اذا كان
ذلك فالنكاح صحيح عند الكل وتستحق النفقة عند الكل ويجزله وطئها عند الكل كذا في
النهاية فنكاح الموطعة ملك يمين بان وطئها مولاه او يدخل فيه ام الولد ما لم تكن حبل
لان فراشها ضعيف ولهذا ينفي ولدها بمجرد نفقة ويستحب للمولى ان يستنبر باحيائها
لما اذا وزنا اى صح نكاح الموطوعة بناتها حتى لو راي امرأة ثرائي فزوجهما جاز ولما ان
يهما خالفا فالحمد ونكاح المفهومة الى محرمه فانه اذا تزوج امرأتين لايجز له نكاح
احدهما بان كانت محرمة له او ذات زوج او شية ويجز له نكاح الاخرى صح نكاح من جاز
وطئ نكاح الاخرى لان المبطل في اخذها فيقتصر عليها بخلاف البيع لان غير المبيع اذا
ضم الى المبيع يكتفى بقبول غير المبيع شرطا لقبول المبيع وهو فاسد والبيع يفسد بالشرط
الفاقد بخلاف النكاح وما استحب من المهر كله فلهما وقال لا يقسم عليه مهر مثلها فما اصاب
المفهمه كرهه وما اصاب الاخرى لا يلزمه لان نكاح ائمه وسيدته اى لا يقع نكاح
المولى ائمه سواء كانت مبررة او فارة وكذا ومكاتبته او مشركه ولا نكاح العبد سيدته الا
على بطلانه ولا نكاح الجوسية والوثنية لانهما من المشركات وقد قلنا ولا تشكوا لشركا
حتى يؤمن وصانته عتية كوكب الكتاب لها اختلف في تفسير الصانته فعندها هم عبدة
الاوثان واتهم بعبودية الجور وعندنا جنيته ليسوا بعبدة الاوثان انما يعطون النجوم
كعظيم السلم الكعبة فان كان كافرهم الامام صح بالاجماع لانهم اهل الكتاب فيدخل فيما
سبق وان كان كافرهم لم يصح بالاجماع لانهم مشركون ولهذا قيدت هذه المسئلة بما ذكر
ههنا وكذا لا يجوز وطى المنكولات بملك اليمين لان النكاح محمول على الطوى او نقول
هو في موضع النفي فيتناول الطوى ذكره الربيعي ولا نكاح خامسة في عدة رابعة للحر
وثالثها في عدة ثمانية للعبد فان طلق الحر احد نسائه الاربع طلاقا باين لم يجز له ان
يتزوج رابعة حتى تنقضي عدتها وفيه خلاف الشافعية وهو نظير نكاح الاخت في عدة
الاخت ولا نكاح حبل ثبت نسب حملها كما لم يثبت فان النسب ثبت في دارهم كما ثبت
في دارنا وهذه العبارة احسن من قولهم كما لم يثبت لان المتبادر منه حصول الحمل بقول السبي
وهو باطل لان حبله لا يثبت النسب او حامل عن مولاه بان ادعى ان حملها منه او حامل
من زوجها مولاه اياه فانه ايضا ثابت النسب ولا نكاح المتعة وهو ان يقول المرأة
اتمتع بيا كذا امدة بكذا من المال ولا النكاح الموقت مثل ان يتزوج امرأة بشهادة شاهدين

مهر مثل دبرك باباى طوى فانه خاله سلك نكاحا محرمى دبرك
امر المهر السمتى الذى جاز نكاحها وزنا عندنا جنيته ولا يزوج

حزنى هذه العشرة لا تمنع بك اياما مسكنا

فان كان المهر مائة دينار فله ان يزوجها بغير مهر
فان كان المهر مائة دينار فله ان يزوجها بغير مهر
فان كان المهر مائة دينار فله ان يزوجها بغير مهر
فان كان المهر مائة دينار فله ان يزوجها بغير مهر

رضا وشيطة في استينان غير الاقرب اعلمهما المهر والزوج قبل ان يبدى من تسمية المهر في
استينان الاب والجد وغيرهما لان رغبتهما يختلف باختلاف قلة الضاد وكثرة والفتح
ان الزوج اذا كان ابا او جدا فذكر الزوج يكفي لانه لا ينقص عن المهر الا لغير فرق وان كان
غيرهما فلا بد من تسمية الزوج والمهر كذا في الزايل بكونها بوثبة او غير ذلك
او تعيس هو طول مكثها في اهلها بعد اداها متى خرجت من عدد البكر او زينا بكون
حكمها حكم البكر في ان سكوتها رضا والقول لها ان اختلفا في السكوت اي انا قال
الزوج للبكر بالغة بلغة النكاح فسكوتت وقت لم يردت فاقول قولها ان يدعى لزوم
العقد ومالك يضع المرأة تدفوه وتقبل بنية على سكوتها ولا تخلف هي عند عدمها
اي بنية هذا عند الجيفة بناء على عدم التخليف عنه في النكاح خلافا لهما للولاء النكاح
الصغير والصغيرة ولو كانت الصغيرة نيتا خلافا للشافعي وقد يعين فاحش وهو
ما لا ينبغي للناس فيه بان زوج بنته الصغيرة ونقص مهرها نقضا فاحشا او غير كفي
بان زوج بنته الصغيرة عبدا او زوج ابنه الصغيرة امه ان كان ابا او جدا اب
الاب خلافا لهما في الخلاف فيما اذا كان الاب صالحا ولو كان سكران لا يصح اتفاقا
وكذا لو عرف منه سوء الاختيار لطمعه او سفهه لا يصح اتفاقا لهما ان واليتهم نظيرة
فاد انقضض ضرر لا يجوز وله ان يشفقها او افرقة فالظاهر ان هذا المهر يرضخ في مقابلته
فما اذ اخرى من كون الزوج حسن الخلق والالفة واسم النقة والعفة والظاهر انهما
قصدا بها بالعقد فلا ضرر ولا اي وان لم يكن لولي ابا او جدا فلا اي لا يصح نكاحه
بغير فاحش او غير كفي اتفاقا لفقد علة الصحة في غير عقدها اي عقد الاب
والجد اذا كان ذلك العقد بمهر المهر او كفي لزم اي العقد والخيار لو اوجدها بعد البلوغ
وفي عقد غيرهما من الاولياء خيار فسخ بالبلوغ والعلم بالنكاح بعد البلوغ يعني
ان كانا عاقلين قبل البلوغ بالعقد فكل منهما العسخ عند البلوغ ان شاء اقام على النكاح
وان شاء فسخ عنده خفية ومحمد بن الله ولا فكل منهما العسخ اذا علم بعد البلوغ
فله غيرهما بين والى القاضي والام حتى ان ازوج احداهما بنتا لغيره هو الصحيح وعلى الفتوى
كذا في الطلوق بشرط القضاء بعد الاختار للصغير والصغيرة الفرق بعد البلوغ لا
تثبت الفرق ما لم يفسخ القاضي النكاح بينهما بخلاف خيار العلق حيث لا يحتاج فيه
الى القضاء وبخلاف خيار الخيرة فانها اذا اختلفت نفسها وقعت الفرق بلا قضاء
فيتواران قبله اذا اشتهر بالفرقة بالقضاء ومات احدهما قبل القضاء بلغ ولا ورثة

زوجته

قال ابو يوسف
لا خيار لها
زبلي

الاخر

ملا خيار البلوغ وخيار الفسخ

الاخر بقاء النكاح قبل القضاء وسكوت البكر هنا اي عند البلوغ والعلم بالنكاح بعد
البلوغ رضا وخيارها لا يمتد الى اخر المجلس وان جهلت به اي بالخيار فان البكر اذا سكنت
هنا بناء على علمها لم تعلم ان لها الخيار يبطل خيارها ولا تقدر بالجهل وينبغي ان تختار نفسها
مع رؤية الدم وان رآته بالليل تختار بلسانها فقول شيب نكاحي وشيها اذا اصبحت
وتقول ربيت الدم الآن فان قالت الحمد لله اخترت فمى على خيارها فان بعثت خادما بها
حين حاضت فداشيتها فلم تقدر عليهم وهي في مكان منقطع لم يرها النكاح ولم تودر
وان سالت عن اسم الزوج وعن المهر لم تستطع وبسكت على الشهود بطل خيارها ولو اختارت و
اشتهت ولم تقدم الى القاضي لشهرت في خيارها كخيار العيب ذكره الرابعي بخلاف العفة
اي اذا اعتقت امه وهناك زوج ثبت لها الخيار فان لم تعلم ان لها الخيار فمى لها عذر لان
خزعة الموت تمنع التعلم بخلاف الحرائر فان طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة و
العتبة والعتبة اذا رهاق بجعلها فاعلم الايمان واحكامه ووجب على وليها التعليم ولا
ينبغي ان يتركها سدى في علي الصلاة والسلام من وليها نكحها بالصداقة اذا بلغوا سبعا و
اخر يومها اذا بلغوا عشرة وخيار الصغير اي خيار المجلس للصغير والشيب اذا بلغا لا يبطل
بل يصح رضا بان يقول رضيت او قبلت او ذلالت بان يفعل ما يدل على رضا كقبلة و
المس واعطى الغلام المهر وقبول الشيب المهر ولا يقيامهما عن المجلس لان خيار البلوغ ثبت
بعدم الرضا لوقوم المجلس وما ثبت بعدم الرضا يبطل بالرضا الا ان سكوت البكر رضا فلا يثبت
الاخر المجلس فضا وعما وراه لا سكوت الغلام فلا يبطل خياره بالقيام المستلزم للسكوت
واما عدم البطلان خيار الشيب بقيامها عنه فلا خيار بلوغها لم يثبت بانها تزوج
وهو ظاهر وما لم يثبت به لا يفتقر على المجلس فان النفوذ هو المفسر عليه كما سياتي في
مؤمنه ان شاء الله تعالى الولي في النكاح لا المقتصر في مال الصغير فانه لا يبطل خياره
ثم لو صيرته تاما ثم عصى بنفسه وهو كزيت باليت بدلتوسط اني احترامه عن
العصية بالغير كالبيت اذا صارت عصية بالابن فلا ولاية لها على افعال المجنونة وعلى العصية
مع الغير كالاختار مع البيت الصليبية حيث لا ولاية لها على افعال المجنونة على ترتيب
الارث اي يقدم الجدة وهو الابن وان سفل ثم الاصل وهو الاب والجد ابوه وان علا ثم الاخ
لاب وام ثم الاخ لاب ثم ابن الاخ لاب وام ثم ابن الاخ لاب وام ثم العم لاب وام ثم العم لاب
ثم ابن العم لاب وام ثم ابن العم لاب ثم المفق قولي المجنونة الابن مع وجود الاب و
الحجب اي لا بعد محجوب بالاقرب بنسب حتى تين وتكليف فلا ولاية لعبد وصغير ومجنون

ملا الولي في النكاح ولا يفسخ
تفريق العصبية بنف

خلافا لما
ملا

عن غيرهم اذا الولاية على الغير فرع الولاية على النفس والولاية لهم فلا ولاية لهم على
غيرهم واستلام في حق مسلمة اريد التزوج ولا يمسك لغيره تعالى ولن يجعل الله للكافرين
على المؤمنين سبيلا وكذا الولاية لمسلمة على كافرة وينبغي ان يقال ان يكون المسلم سيد
امة كافرة او سلطانا ذكره الزبيدي ثم اى الولي بعد العصبة المذكورة الام ثم الاخت لابل
وام ثم لابل ثم لام ثم ذوى الرحم الاقرب فالاقرب ثم ذوى الموالاة وهومن لا وارث له
والغيره على انه ان جنى ظر شه عليه وان مات فغيره ثم ان كان له اولاد من الله
عليه وسلم السلطان والى من لا ولي له ثم قاض كذب في منشور اى مكتوب المعطى من قبل
السلطان ذلك اى تزويج من لا ولي لها الا بعد ايجوز للولي لا بعد التزوج بغيره
الاقرب غيبة مقطوعة فشرها بعضهم بان يكون في بلد النكاح في السنة الاخرى
وهو خيال القدرى وقيل انى مدة السفر بغير مسافة القصر اذ ليس لا قصيدة السفر بناية
فاعتبر الادف وهو اختيار القاضى اى على الشئ وسعد بن معاذ المروزي وصدور
الادسام النزدوى والصدور الشهيد عليه الفقى كما فى الكافى وقيل ان ينظر الكفو
المخاطب لغيره منه اختار الامام شمس الامنة السرخسى حيث قلنا لا يصح ان اذا كان في
موضع لو انظر حضوره واستطاع ان يلقى الكفو الذى حضر فالبينة منقطعة
ولا قال ان ولايته نظرية وانظر في ابقاء ولايته جينيد والى بطل بعوده يعنى بعد
ثبت الولاية لا بعد اذ ارجعها ثم حضر الاقرب ليس له ان يفسخ لان العقد عقد بولاية
تامة وقد حصلت القدرة على الاصل بعد حصول المقصود بالخلف اى وفي صغير ومغيرة
او وكيل رجل وامرأة او مولى العبد بالنكاح لم يصدق واحدهم عند حديثه كونه
افرادا على الغير لان يشهد الشهود على النكاح او يدرك الصغير والصغيرة في صدقه
او يصدق الموكل والعبد وعندهما يصدق بلا شهود ونصدق صورته ان يرضى عند
القاضى رجل على الصغيرة انه زوجها منه واقبال بدين يلى القاضى فانه لا يقضى بالنكاح
ما لم يأت التزوج بيمينته يشهدون على ادعاء وينصب انسانا على الصغيرة حتى ينكر النكاح
فيقيم عليه البينة او تدرك الصغيرة فتصدق الرجل والاب فحينئذ يقضى بالنكاح بخلاف
الامة فانهم اجمعوا ان المولى اذا اقرب بكناه امته بعد ما ادعى رجل بكناه يقضى بكناهها
بلا تصديق وبيته لانه قد علم نفسه لانه يملك نفس المجارية وبضعها بخلاف العبد فانه
يملك نفسه فقط لما فرغ عن الولي شرع في الكفو فقال الكفاة هولاء كونه الشئ نظير
اخر وهو يعتبر في النكاح بين الرجال والنساء للزوم النكاح خلافا لما لك نسب في العرب

وقال الزبيدي
لا ولاية لهم
ذكرهم وانما
يدعونهم
اسقط الاغلام
مع ثبوت ولاية
ابنهم فالاولى ان
يقال ثم ولدا ثم
ليظهر فيه

مطلوب تزويج الولي لا بعد غيبة العبد الاقرب

مطلوب الكفاة

فان العجم

فان العجم ضيعوا انشاءهم فقيل ان كفاة اى بعضهم كفوا لبعضين والعرب يعنى اسوق قريش
انفا قبيلة بقبيلة وليسوا بكفو لقريش والمولى اى يعنى العجم يمتلوا ذلك لانهم نصر والعرب
على قتال اهل الحرب والناصر يمتلوا قريش قال الله تعالى وان الكافرين لا مولى لهم كفاة اى
رجل اى يعتبر بينهم وليسوا بكفو للعرب ويعتبر ايضا اسلاما فسلم بنفسه ليس كفوا
لذى اب واحد فيه الاسلام والابوان فيه كالاباء يعنى من كان له ابوان في الاسلام
فهو كفوفين له ابا فيه لان التعريف يقع بالابوين فلا يعتبر الزائد ويعتبر ايضا حرمته
فبعدد ومعتق ليس كفوا لحرقة اصلية ولا معتق ابوه كفوا لذات ابوين حرين ويعتبر ايضا
ديانة فليس فاسق كفوا لحاجة او بنت صالح ويعتبر ايضا ما لا وهو ان يكون مالكا للمهر
والنفقة وهو لمعتق فظا هل الولاية فالعاجز عن المهر والمجلى والنفقة ليس كفوا لغيره اما
المهر فلا تدعى بعضه فلا بد من تسليم لان المرأة بالمهر قد كملت تعارفها وتجهيله لان ما راوله
موجب عرفا واما النفقة فلا تدعى قوام الازدواج وودامه بها لا غنى في الاصح قال شمس
الامة السرخسى وصاحب النخبة الاصح انه لا يعتبر لان كثرة المال منومة في الاصل قال
عليه الصلاة والسلام هلك المكشور ان قال بما له هكذا هكذا اى تصدق به فلقاد رعبها
اى المهر والنفقة كفولذات اموال عظام لعدم العبرة بالغنى ويعتبر ايضا حرمته لان
التفاح يقع بها فقل حاجا كحدا وخفاف ونحوها ليس كفوا لغيره لان كثرة المال فاعطا
والنكر كفوان العجى العلاء كفوا لعربى الجاهل لان شرف العلم يقاوم شرف النسب والعالم
الفقير اى غير الغنى لما عرفت انه يجب ان يقدر على المهر والمجلى والنفقة كفوا لجاهل الغنى
لما عرفت ان الغنى غير معتبر وللعلو لما عرفت ان شرف العلم يقاوم شرف النسب والقروى
المدة نقصت اى تزوجت امرأة ونقصت عن مهر مثلها المولى ان يتم المهر او يفرق بينهما
لانها المحقة العاد بالاولياء لانهم يتفاخرون بمهر مثل ولغيره بالنقصات فكان لهم حق
الاعتراض امر رجل شخصاً بترجيح امرأة فزوجها منه جاز لان هذا الكلام صدر مطلقا في
على اطلاقه في غير موضع التهمة كما اذا زوج امرأته ولم يكن مانع كما اذا كانت تحت حرة و
امرأتين لا يعنى اذا زوج امرأتين بعقد واحد لا يجوز اذا وجب الزام كليهما
لان خلاف امر ولا الى الزام احتياها بعينها لعدم الاولوية ولا الى الزام احدهما لابعينها لان
النكاح لا يحتمل الاضافة الى المحمولة لتعطيلها هو المقصود منه وهو الوطى لا سيما ان وطى
غير المعينة زوجت نفسها من غائب بان قالت اشهدوا انى زوجت نفسي من فلان فاجازه
اى اجاز الغائب الذى يزوج سبلوخ الخبر ليه فان كان قبل عنه اى عن طرف الغائب في المجلس

من كفوا الغنى كبرى او صفة الا ان يملك
الفقير لا يملك
عالم او شريفا كذا في المتقدرات كتابه

ولو امر ان تزوج امرأة فزوجها لايصح
عندها وهو الاستحسان وعند الامام يصح
ملحق الامير

مطلوب الوحدة يتولى طرفي النكاح

وفي باب الروكان في النكاح والحجيط الرضوي وكلتا امرأة
رجلا يان فيصرف في امور يافز وجهها من نفسه فقالت
المرأة ان اردت البيوع والا شربة لا يجوز النكاح
لان لو وكلتم بزوجيها لا عليكما من نفس لما بين
وهيئة اوله من احمد

الحمد لله

محل الاستدلال
سبح

ان سہی

نکاح و الشفاعة

بأن تزوجها على أن لا مهر لها مسكين
بني تزوج مسلم على خمر أو خنزير أو النكاح جائز و قال مالك فاسد
قياسا على البيع لما أن شرط قبول الخمر شرط فاسد غير أن النكاح
لا يبطل بشرط الفاسد فيطلب التسمية لأنه غير مالى فكان
لم يسم لها شيئا فكان لها مهر مثلها فهكذا يقول في
البيع ويصير كأن لم يسم ثمنا والبيع يفسد عند عدم
تسمية الثمن وقى

حيث قال الله تعالى قال اني اريد ان انكح احد بناتي
هاين علي ان تاجر في ثمانى حج فان اتممت عشرين
منى عندك اية

و بالتزکی اصهار طوع

کرمک یعنی ستر البلاق

مطلب المطلقات اربع

هذه المسألة

المتعة فالحاصل ان اذا وطئها استحبها المتعة سواء سمي لها مهر او لا والله وحشها بالطلاق
 بعد ما سئل اليه المعقول عليه وهو البضع فتسحب ان يعطيه شيئاً كان ذلك على الواجب
 وهو المسمى في صورة التسمية ومهر المثل في صورة عدمها وان لم يطأها في صورة التسمية
 تأخذ نصف المسمى من غير تسليم البضع فلا يستحب طأها شيء آخر وفي صورة عدم التسمية
 المتعة لانها لا تأخذ شيئاً وانما البضع لا ينفك عن المال ما فرض به العقد ولا ينفك
 يعني اذا تزوجها ولم يسلم لها مهر او فاه ثم تزوجها على التسمية وسمي لها بعد العقد وتزويجها
 على مهر مسمى ثم زادها بعد ذلك ثم طلقها قبل الدخول لا ينصف المسمى بعد العقد ولا ينفك
 على المسمى بعد بل يحل المتعة في الاول ونصف المسمى عند العقد في الثاني وليسقط الزائد
 بالطلاق قبل وطئ متعلق بقوله لا ينصف وانما لا ينصف لان تعيين الواجب للعقد وهو
 مهر المثل وذلك لا ينصف فكذا انما لم ينفك عنه وانما يسقط الزائد يكون الطلاق قبل الدخول
 فان كان ما لم يستم بالعقد بطل الطلاق قبل الدخول حتى لو كان بداء وجب الزيادة مع المسمى
 وصح حطها اي حط المرأة من مهر مثلها عنه اي عن زوجها لان المهر بقائه حقها ولوطئ
 يلا فيه حالة البقاء الخلوة مبتدأ خبر قوله لا في كالموطئ والمراد بها اجتماعها بحيث لا يكون
 معها ما عاقل في مكان لا يطالع عليها احد غير ذنهما ولا يطالع عليها احد ظلمة ويكون
 الزوج عالماً بانها امرأتها بلا مانع وطئ حشاً او طبعاً او شراً الاول نحو من واحد
 يمنع الوطئ والثاني نحو حيض ونفاس ولا ينافيه كونها ما شاعراً اي في الثالث نحو لم
 لغرض ونفيل وصوم فرض وهو صوم رمضان كالموطئ في كونها مؤمنة للمهر ولو كان الزوج
 مجنوناً او عيباً او عيباً او صاماً فرض في الامتناع وصاء نذر في روائية والصلاة كالصوم
 فرضاً او نفلاً اي لا تكون الخلوة صحيحة مع الصلاة الفرض كما في الصورة لغرض وتكون صحيحة
 مع الصلاة النفل كما في الصوم النفل وتجب القوة في الكل اي كل ما ذكر من اقسام الخلوة صحيحة
 كانت وفاسدة احتياطاً لتوهم الشغل فحقت الفاعل مهره في هبته له وطلقت قبل وطئ رجع
 بنصفه يعني تزوج امرأة على الف فقبضتها ووهبها له ثم طلقها قبل الدخول رجع عليها
 بنصف ما اذ لم يصح الزوج عين ما استوجب به بالطلاق قبل الدخول لانها يستحب بنصف المهر
 والمقبوض ليس به بل عوض عن لان المهرين في الزمة والمقبوض عين فصار هبة المقبوض كغيره
 مال آخر وحق الزوج في سلامة نصف المهر ولو سيم فله ان يرجع وكذا اذا كان المهر مكبلاً
 او موزناً اخر في الزمة لانه ايضا دين غير عين وان لم تقبضه او قبضت نصفه فوهبت
 الكل وما بقي وعرض المهر قبل القبض ولوعده فلا يعني ان وهبت قبل ان تقبض شيئاً منها ثم

المهر وهو موقوف الذكر
 الحقة في الفقه
 الحقة في موقوف
 الحقة في موقوف
 الحقة في موقوف

طلقها

مطل الخلوه الصحيحة كالوطئ

العقدين وهو من لا يقدر على الجماع او كبر السن او عيب
 الى الشيب دون الكبر في نفاس

مطل الخلوة صحيحاً كانت طاهرة

اذا كان المهر مهر

مطل شرط البكارة ووجوبها شيئاً

ولا بالخلوة لوجود المانع من صحته وهو الحرمة فان الخلوة انما اقيمت مقام الوطئ للمنع منه ولا يمكن منع الحرمة ولهذا لا يجب ما حرمت المصاهرة ولا العتمة وكل منهما فسحة في غير محضر من صاحبه وفي الدين ان ذلك بعد الدخول لا يحضره صاحبه كما في البيع الفاسد بعد القبض ولا يراد على السمتي اي زاده مهر مثلها على السمتي ليعتبر الزيادة عليها ضمانا لها وان كان اقل من السمتي وجب مهر المثل لعدم صحة التسمية بخلاف البيع لانها لا تنقوض في نفسه فيتقصد ببله بقيته وان لم يكن المهر مسمى وكان مجهولا وجب بالغام بالغ اتفاقا ذكره الرلي والعيهيج الحاقا للشبهة بالحقيقة في موضع الاحتياط وتحذرا عن اشتباه النسب وتعتبر ابتداؤها من وقت التفريق لان احوال الوطئ هو الصحيح لانها يجب باعتبار شبهة النكاح ورفعها بالتفريق والنسب يثبت لانه مما يخطأ في ثباته احياء الولد فيرتب على الثابت من وجه ويعتبر مدة النسب من الوطئ فان كان من وقت الوطئ الى وقت الوضع ستة اشهر ثبت وان كان اقل لاهذا عند محروم ويقتوي عندنا في حنفية والجمهور يعتبر من وقت النكاح كما في النكاح الصحيح ومهر مثلها في اصطلاح الفقهاء مهر مثلها احرار امارة مما تملكها من قوتها لان الانسان من قوتها اسيد وقيمة الشيء مما تعرف بالنظر في قيمته جنسه والاعتبار بامته الا ان تكون من قوتها كان تكون ببيت عمه وبيت ما في المثلثة بقوله سنا وجها الا وما لا وعقلا وديانة ويلد بان يكونا من بلد واحد وعصر وكارة وشبهه وعقدة ذكرها في الهلاية وعقلا وديانة وكل خلق ذكره هذه الثلاثة الرلي وفي المنتقى يشترط ان يكون المهر من مهر المثل او رجلا او رجلا وامرأتين ولفظ الشهادة فان لم يوجد فهو فالفق للمزوج بميمنه فان لم يوجد فمن الجانبين ان لم يوجد من قوتها من مهر مثلها يعتبر بمهر مثلها من الاجانب من قبلها هو مثل قبيلة ابنها صحه ضمان الوطئ مهرها لان من اهل الاثر امر وقد اضافها الى ما قبل في بيع ولو كانت صغيرة لانها جعلت زعماء والزعيم غايه وانما قاله دفعها لوقوعها اذا كانت صغيرة فخطاب المهر ليس الا وليها فيلزم كون الواحد مطالبا ومطالبا لكن لا عبرة بهذا العلم لان حقوق المقتدر هنا اربعة الى الاصبل والولي سفير ومهر رجلا في البيع فان الاب اذا باع مال الصغير لا يجوز ان يضمن المثل لان الحقوق اربعة الى العلقه وتطالب المرأة ايا شاءت من زوجها ووليها اعتبارا بشار الكفالات وان ادعى الى الوطئ نزع على الزوج ان امر الزوج والولي كما هو التزم في الكفالة لها منعه اي يجوز للمرأة ان تمنع زوجها من العطى والسفر بها بعد وطئ او خلوة رضيتها اي وان وطئها او خلها بها رضاهما وهذا الدفع انما اذا رضيت بالوطئ او الخلوة لم يسبق لها حق المنع لانها سالت اليه المعقود عنيته

مهر المثل في اصطلاح الفقهاء
يعتبر من قوتها

قبيلة اسباس

فلا يكونها

المهر المثل في اصطلاح الفقهاء
يعتبر من قوتها

فلا يكون لها حق الاسترداد وجه الدفع ان كل وطئة معقود عليها فليس للمهر المثل تسليم الباقي لاختلافه بالمنع وما بين تعجيل المهر كذا او تعصفا واخذ قد رما تعجل لثقلها من مهر مثلها عرفا غير مقدرا للرجوع والخسار ان لم يتعجل كذا وان اجل كذا وعجل فهو علم ما شرطت كان لها ان تحبس نفسها الى استيفاء كذا فيما اذا عجل كذا وليس لها ان تحبسها فيما اذا عجل كذا لان التبرع اقرى من الدلالة والنفقة عطف على قوله منعه اي لها النفقة بعد المنع والسفر والخروج من بيت زوجها للمحاجة ولها زيادة اهلها بلا ان ذلك متعلق بقوله والسفر الى اخره ما لم تقبضه ايا مهر لان حق الحبس لاستيفاء المستحق وليس له حق الاستيفاء قبل الايفاء ويسافر بها بلا رضاها بعد ادا اياها اذ ما بين تعجيل او قدما تعجل لثقلها لقوله تعسا سكوف من حيث سكنته وقيل لا اي ليسافر بها الى بلد غير بلدها لان الغربة تؤذي وبها يفتى افي الفقهاء ابو الليث واختاره ابو القاسم الصفا ومن بعده ويتعلقها فيما دون مدتها اي مدة السفر اتفاقا اذ في القرع المصغر الغربة لا تحقق الغربة علم ان المهر المذكور هنا ما تقوى في تعجيله حتى لا يكون لها ان تحبس نفسها فيما تقوى في تأخيرها الى المنيعة او المولود والطلاق لان المتعارف كل شرط وذلك يختلف باختلاف البلد والامن والاشخاص هذا ان المنيعة على التعجيل والتأجيل ولما اذا انصاعا على تعجيل جميع المهر او تأجيله فهو علم ما شرطت كذا الزيادة اختلافا في المهر فتأصله يجب مهر المثل يعني قال حدثنا وجين لم يستم مهر وقيل الاخر قد سمي فان اقام البيينة قبلت ولا يستخلف المنكر فان نكل ثبت دعوى التسمية وان حلف بغير مهر المثل قال صيد الشريعة ولما عند الحنفية ينبغي ان لا يحلف لانه لا يحلف في النكاح فيجب مهر المثل قوله في بحث لان هذه ليست مسئلة النكاح بل هي مسئلة المهر وفيها الخلاف بالاجماع والوجه المصنف قال في اوائل كتاب الدعوى وكذا في النكاح اذا ادعت مهرها وقال الشارح ثمة اذا ادعت المرأة النكاح وطلبت المثل كالمهر والنفقة فانكر الزوج يحلف فان نكل يلزم المال فاذا صح ذلك لم يقع ما ذكرها هذا وفي قوله ايا كان كان اختلافا في وقت فادعى ان تزوجها بالنفق وادعت انه بالعين حكم مهر المثل فيحسد ان قام النكاح فالقول من شهد مهر المثل بميمنه ايا كان كان مهر المثل مساويا لما يدعيه الزوج او اقل منه فالقول لمع يمينه وان كان مساويا لما تدعيه المرأة او اكثر منه فالقول لها مع يمينها واتى بهن قبل سواء شهد مهر المثل لها ولها ان المرأة تدعي الزيادة فان اقامت بيينة قبلت وان اقامها الزوج قبلت ايضا لان البيينة تقبل لرد اليمين كما اذا اقام المودع بيينة على الدعيمة الى المالك تقبل وان برها فيبينة من الاشهاد لاي تقبل بيئتها ان شهد مهر المثل له وبيئته ان شهد لها

مهر المثل في اصطلاح الفقهاء
يعتبر من قوتها

مهر المثل في اصطلاح الفقهاء
يعتبر من قوتها

مهر المثل في اصطلاح الفقهاء
يعتبر من قوتها

لأن البينات شرعية لا يثبت خلاف الظاهر واليمين لا بقاء الاصل والاصل في النكاح كونه بمهر
 المثل فمن ادعى خلافه فيبنته او في طلاق كان مهر المثل بينهما تخالفا فان خلفا او برهنا فبني به
 اي بمهر المثل وان برهن احدهما قبل برهانه وان طلق قبل الوطء عطف على قوله ان قام النكاح
 حكم متعة المثل اي ان كان متعة المتزوج مساوية لنصف ما يقع في النكاح او اقل منه فالقول كقولك
 كانت مساوية لنصف ما يقع للمرأة او اكثر منه فالقول لها وان اقام بينة قبلت فان اقام
 فيبنته ان شهد له وبنته ان شهد لها وان كانت اي متعة المثل بينهما تخالفا وبعده اي بعد
 التحالف وجبت اي متعة المثل وموت احدهما كحماهما حكما في الجواب فيه كالجواب في حال
 حيتهما حال قيام النكاح في الاصل والقد لا يثبت لمتعة المثل لاعتبار موت احدهما الا في
 ان للمفوضة مهر المثل اذ مات احدهما وبعده موتها في الاختلاف في القدر القول لو ثبت عند
 البينة ولا يحكم مهر المثل لان اعتباره يستلزم بقاء الزوج في الاختلاف في أصل القول
 لم تكن التسمية عنده ولا يقضي بشيء الا ان يقوى بينة على مهر متى اذ الحكم لمهر المثل عند موتها
 كما قرع عندها قضى بمهر المثل في حال الحياة ويرى في قولنا مساوية هذا كذا المتكلم فيها
 فان سلمت ثم وقع الاختلاف في الحياة او بعد وفاتها لا يحكم بمهر المثل بل يقال لها ان تقر
 بما اخذت والا حكما عليها بالتعارف في الحق ثم يعمل في الباقي كما ذكرنا لانها لا تسلم نفسها الا
 بعد قضي شيء من المهر عدا ذكره ان يلقى بعث اليها شيئا ثم خلفا فقال بوهية وقال
 مهر فالقول له مع يمينه ان يكون لها بينة لان المهر كان اعرض بجهة التملك كما لو انكر
 التملك أصلا وكما اذا قال او عنده هذا الشيء فقال بل وبهية لي ولان الظاهر شاهد له
 لان اداء المهر واجب والاهل يتزوج والظاهر لا ينسحق في استعاط الواجب عن ذمته الا فيما
 اذ ائتمن للزوجة فان الطعام المهر لا يملك كالحزن واللعن المشوي لا يكون مهر رجل لان الظاهر
 يكذب به فالقول فيه قولها فاما سائر الاموال فقد يكون مهر او قد يكون هدية فالمرء بالبيان
 خطب بنت رجل وبعث اليها شيئا ولم ير زوجها البوها فابعت للمهر لست بمرء اي عنده قائما
 وان تعير بالاستعمال لانه مسقط عليه من قبل المالك فلا يلزمه في مقابلة ما نقص باستعماله
 شيء وقيمتها هالكه لانه معاوضة ولم يتم في الاستدراك اكل ما بعث هدية وهو قائم
 دون المالك والمهر ملك لان فيه معنى للمعينة رجل زوج ابنته وبعثها فماتت فزعم ابوها
 ان ما دفع اليها من الجها زمانة وانه لم يهبه لها وانما اعاده منها فالقول قول الزوج وط
 لانه البينة لان الظاهر شاهد للزوج لان في الظاهر ان الاب اذا فرج ابنته يدفع اليها
 بعير في التملك والبينة الصحيحة في ذلك ان يشهد عند التسليم الى البنت اني انما اعطيت

مهر بعث اليها شيئا ثم خلفا فقال بوهية وقال مهر فالقول له

خطب بنت رجل وبعث اليها شيئا ولم ير زوجها

مهر رجل زوج ابنته وزعم ان ما دفعها به امانة

هذه الاشياء

هذه الاشياء البتة عارية او كبت لنسختها معلومة وتشهد لابنته على اقرارها ان جميع ما في هذه
 النسخة ملك والى عارية منه في يدك لكن هذا يصلح للقضاء لا الاحتياط لحواله انما اشترى
 هذه الاشياء في حالة الصغر فهذا الاقرار لا يصير الا بيمينه وبين الله تعالى والاحتياط
 ان يشترى ما في هذه النسخة بيمين معلومة ثم ان البنت تبرئ من النسخ كذا في العمادية نعم في
 ذميمة او حر في حرية ثمة اي في الحرب بميتة او في الحرب بميتة او بغيرها في المهر ويجوز
 السكوت عنه وفي حكمهما جميعا الى اعتقادهم وهو اي والحال ان النكاح في هذه الصور جائز
 عندهم فوطئت او طلقت قبله اي قبل الوطء او مات الزوج عنها فلا مهر لها اي النكاح صحيح ولا
 يجب المهر هنا عند ابي حنيفة وهو قولهما في الحرين ولما في النكاحين فلهما مهر مثلها ان دخل بها
 او مات عنها والمتعة ان ملقها قبل الدخول بها وهو قول الشافعي ايضا وقيل زفر لها مهر المثل
 في الحرين ايضا لان النكاح عام والنكاح لم يشترع بغير ماك ولها ان اهل الحرب غير ملزمين
 احكام الاسلام وولاية الاثر انما منقطعة لتباين الدارين بخلاف اهل الذمة فان احكام
 الاسلام جارية عليهم ولاي حنيفة ان المهر حق الله تعالى والكافر غير مخاطب به بخلاف سائر
 الاحكام ففتح النكاح انا امرنا ان نتركهم وما يدعون ولا يحجب المهر بل ذكرنا وان نكحها بغيره
 خبير عين فاسما واسم احدهما فلها هي اعلمين وفي غير المعين فمهرها اي في الحر
 يعنى اذ كان المستحجر ومهر المثل فيه اي في الخنزير لان الحر عندهم مثل كالمثل عندنا فلا
 يحل اخذها بغير القيمة بقى اعراضا عن الحر والخنزير فمن ذوات القيم عندهم كالنساء
 عندنا فابحاج بالقيمة لا يكون اعراضا عنه فمهر المثل اعراضا عن الخنزير والله اعلم

باب نكاح الرقيق والكافر

وقد نكح الرقيق الرقيق هو المملوك كالأزواج والعقود هو المملوك كالأزواج والمكاتب و
 المذمة واما الولد والامة باذن المولى متعلق بقوله وقف وهذه العبارات احسن من عبارات
 الكفر وهي لم يحن نكاح العبد لانه جائز لكس موقوف ان اجاز المولى نكاحا وان
 بطل فان نكحوا بيا بالاذن فالمرء والنقطة عليهم اي على الرقيق وغيره وموتهم يسقطان
 او المهر والنقطة لقوات محل الاستيفاء والمهر على الرقيق بعد المثل ان كان المهر بغير الاذن وان
 كان به اي بالاذن فعلى المهر بقرينة اي الرقيق دفع المهر عنها فان ذمته ضعيفة فلولم
 يتعلق برقيته لم يشر بخلاف ما اذا تزوجت بلاذن معاه ودخل بها حيث لا يباح به بل يطلب
 بعد العلق كالمهر الذي باقران فيباح فيه على المهر فان لم ينفذ بدينه لم يبع ثانيا بل يطلب

مطلوب من زوج امنه لايجعل عليه الشبهة

والله اعلم
الصدق فلو صلا
الاول باب على عدم التوبة
رباني

جزاء الاحتباس ونسخ الرجوع بعدها إلحاق الرد استخراجهما بعد التيقن فلهذا لا يحق البسوط
بهما كما لا يسقط النكاح وسقطت النفقة بهما بالرجوع لما مر أنها جزء الاحتباس فإذا زال
سقطت ولو خفيت بلاك استخراجهما لاى لو خفيت المولى بلاك استخراجه بعد التيقن لا يسقط
النفقة عن الزوج وله إجبار عبده وأعتقه على النكاح معنى الإجماع هنا نفاذ تكاحه عليه ما لا
ضارها وعندك لفظ الإجماع في العبد وهو رابته عن حقيقته وإن يؤسق فاما إجماعاً لانه
مملوك دونه وكذا فيملك عليه كل تصرف فيه صيانة مملكه ويسقط المهر بقوله المولى أمته
قبل المولى متعلقاً بالفضل هذا عند الحنفية وقالوا لا يسقط اعتباراً بموته اختصافاً فافات
المقولة ميتاً بجلده وله أن المولى أنفق العتق عليه قبل تفرق بوصول الزوج إليها فادخلها في شيء
لناخذ المولى كما لو باعها وذهبها المشتري من المصروعتها قبل المدخول فاختارت ألفاً أو
غيتها بموضع البصل إليها الزوج والفعل جعلنا في حق أحكام الدنيا حتى وجب القصاص
لديه والحرم من الأرض كذا في الهداية والكافي وغيرها وقال **صداً للشرع لا يحل** بالفضل
أخذ المهر فجوزى بالحر ما أتى **فيه بحث** لأن عتقه سقط المهر لو كان حرمان المولى من
الأرض لكونه قاتلاً لزم أن لا يأخذ المهر إذا أخذ المهر بعد المدخول وقد قال يوردها وأما قال قبل المولى
لأن بعد المولى المهر واجب في الصورتين لا إلى يسقط المهر قبل المهر نفسها قبله أي قبل المولى فلا
لزمه هو يقول أنها حق قبل المهر قبل التسليم فيقول البذل فضل المولى أمته ولنا أن جنايتها المهر على
نفسه غير معتبرة أصلاً في أحكام الدنيا وهذا أفضل لنفسه نفس ويصل عليه وله أي للمولى
الاذن في الغزل لا لامة لا يمنع عن حقوق الولد وهو حق مولاها وخيرت أمته ومكانته وكذا
مذمومة ولم يغتفر ولو كانت تحت محرم سواء كان النكاح ضارها أو لا فإن كانت تحت العبد فلها
الحيار أنفاقاً فاعلم العار وهو كالمهر فاشترى له تحت الحر فغيره فلا فاشترى له تحت عبد
بلا ذن فحقق نفي النكاح وكذا الوعاة فاجازت نفي كذا في التها بكن الأئمة إذا زوجت
نفسها بل أن مولاها ثم عتقت نفذ نكاحها لانهما من أهل العارية وإمتناع النفقة حتى لمولى وقد
زال بلا خيارها لأن النكاح نفق بعد العتق وبعد النفاذ لم يرد عليها ما كان قد يوجد بل خيار فلا
يتب كما لو تزوجت بعد العتق فالو طوى الزوج الأئمة قبله أعقل العتق فالمستى من المهر وإن كان
أزوين مهر مثلها أي للمولى أو وطى بعده أي بعد العتق فكذلك السبي للأئمة يعني إذا تزوجت
بلا ذن على الف ومهر مثلها مائة مثلاً فذخر بها زوجها ثم عتقها فاستداهها فالف للمولى لانه استوفى
منفعة مملوكه له فوجب له البذل وإن لم يفعل ما عتق عتقها فالمهر لها لانه استوفى منفعته فمملوكه لها
فوجب له البذل العلم أن من أملك اعتاق العبد لا يملك تزويجه بخلاف الأئمة فالأب والجد والمولى

١١
 كَأَمَّةٍ وَهَذَا يَخُذُ مِنْ كِتَابٍ وَلَمْ يَكُنْ لَنَا مِنْهُ التَّحْقُّقُ إِلَّا بِالْجَانِبِ بَعْدَ التَّحْقُّقِ
 وَلِهَذَا اسْتَيْقَضَ الْأَمْرُ عَلَيْهِ الْعَوْدَ بِالْجَانِبِ عَلَيْهِ وَتَحَقُّقُ الْكَلَامِ فِي الْمَجْمَعِ
 إِنْ أَوْضَحْنَا الْعِلْمَ فَصَارَ كَالْحَقِّ فَلَا يَجِبُ لَهُ عَلَى الْكَلَامِ وَإِنْ كَانَ مُتَوَيِّجًا وَمِنْهُ
 أَنْ أَغْرَبَ إِلَيْنِي مَعْنَى أَعْدَبَ فِيهِ رَأْيَ الصُّغُورِ وَالصُّغُورِ فِي نَزْرِ وَجْهِهَا بِرَأْيِهِ
 بِنِصْفِ الْمَرْءِ قَبْلَ الْعَمَلِ أَمَّا قَبْلَ الْعَمَلِ وَالْبَسِطُ لِقَبْلِ الْحَقِّ لِقَبْلِهَا
 وَلَقَدْ رَوَيْتُ السَّقَطَ أَجْمَاعًا سَكِينِ

مطلد اذا قتل الانسان نفسه يفسد ربه عليه

محل زوجة امة نكاحا فادعاهت نسب وهو امر رده

والقاضي والوصي والمكاتب والشريك المفاوض يملكون تزويج الامتلاء العبد والعبد المأذون والعبد المذنون والشريك شركته عنان المملوكين تزويجها ايضا ممن وطئ امة امته فولدت منه فادعاه
ثبت نسبته وهله ولده وعليه قيمتها لامهرها اي عقرها ولا قيمة الولد سواء ادعى الاب شبهة او لا
صدق له الابن فيه ولا يتم اثبات النسب اذا كانت في ملك الابن من وقت العلوق الى وقت العروة
لان الملك انما يثبت بطريق الاستناد الى وقت العلوق فيستدعيه لانه قام التملك من وقت العلوق الى
وقت العروة وذلك لان الاب والابن تملك مال الابن عند الحاجة الى صيانة نفسه لقوله صلى الله عليه
وسلم انت وما لك البكر وما في جزوه فجزوه عن الضياح بمال الابن وفيما تملك جازيته
لتصحيح فعل الاستيلاء لانه اذا خلا عن الملك لغاوا ذكركم عن قيمتها البكر لان حاجتها بكماله
لانها ليست من ضرورتها بل من ابقاها وهذا لا يجزى عن ان يعطى اية امة يستولدها فليقيم الحاجة وجباها
التملك ولعدم الضرورة وجبا القيمة صيانة لما لا يملك ولا يجزى العقر لان الوطئ وقع فملكه ولم
يجزى قيمة الولد لانه انما يملك الاستيلاء في ذلك الحالك الاستيلاء كذا احكام المجلد في الاحكام
المذكورة بعد موته اي متى الاب ولو تزوجها الى الابن جازيتها اياه فولدت منه فقام ولده لان
انتقالها الى ملك الاب لصيانة ما تملكه وقد صار قصودا بغيره فادعاهت نسب ويجب اليها الاتمام بالنكاح
الاقيمة لعدم الروية وولدها اخر لان اخاه ملكه فحق عيرته قالت الحول زوجها اعقبتني بالف
فادعاهت نسب النكاح وكذا القول رجل تحت امة لولدها اعقبتني بالف ففعل عيرته لامة و
فسد النكاح وليسقط في السنة الاولى للمهر المستحقة وجوبه على عيها ولا يسقط في الثانية
وعند فساد النكاح لعدم الملك وتحقيق الخلاف ان البكر اذا تزوجت الملك بالاقضاء
عندنا فصار كالمولود فقلت بغيره متى بكذا انتم اعقبتني وقول المولى اعقبت بغيره فقلت بغيره
منك واعقبت عنك فاذا ثبت الملك اقتضاء فساد النكاح وزوال القول بالاقضاء فلا يثبت
الملك فان بفسد النكاح عند تمام حقيقة المص والولدها او يقع عن كتمانها ان نزلت
لكنها معتقة ولو تركت الحرة البكر احكام القول بالفساد لفساد النكاح لعدم الملك والولادة لانه
المعقود عندنا حنفية ومحمد ثم افرغ عن نكاح الرقيق شرعا في نكاح الكافر فقال اسلم
المتزوجان بلا شهود او فعدا كافر معتقد بذلك افرغ عليها ولو كانا اهل شرع وجب اللذان
اسما اخر من واسم احد المحرمين او افرغها عرضا امرها البنا وها على الكفر فرق بينهما لعدم
الحلية للحرة وما يرجع الى الحل فيستحق فيه البناء والبقاء بخلافه امر ومعرفة احكامه الا ان
الفرق اذ بمعرفة احدهما لا يطل حق الاخر لعدم التزامه احكام الاسلام وليس لصاحبه ولاية
الزمام بخلافه ما ان اسلم لان الاسلام يعاقب ولا يعقل عليه الولد يتبع خيال اليونان دينا

محل في نكاح الكهان

محل العبد يتبع خيال ابيه دينيا
الدين يقولوا ولا يقول عليه

فان كان

فان كان احدهما مسلما فالولد مسلم او كتابيا والاخر مجوسيا فهو كتابي لانه انظر له وهذا اذا اختلف
الدين بان كانا في دار الاسلام او في دار الحرب وكان الصغير في دار الاسلام واسم الولد في دار الحرب
لانه من اهل دار الاسلام حكما واما اذا كان الولد في دار الحرب والاب في دار الاسلام فاسم الاب يتبعه
ولده ولا يكون مسلما ان لا يمكن ان يجعل الولد من اهل دار الحرب بخلاف العكس ذكره الزيلعي ومجوس
وقوله وسائر اهل الشرك ثم من الكتابي اذ له دين سماوي دعوى وهذا قول ذبيحته ويجوز
نكاح نسائه للمسلمين فكان المجوسي ثم اخرج اذ ولد بينهما ولد يكون كتابيا تنكها وفي اسلام واحد
الزوجين المجوسيين وامرأة الكتابي يعرض الاسلام على الخرفان اسلم فمهرها والاخر بينهما
بعد الاباء هذا احسن من قول لكن اذا اسلم احد الزوجين يعرض الاسلام على الآخر ان يستقيم
في المجوسيين اذا باسالم احدهما مطلقا يفرق بينهما بعد الاباء واما اذا كانا كتابيين فان اسلمت
يعرض عليه الاسلام وان اسلم لم يشرع هذا الجواز تزوجها المسلم ابتداء وكذا اذا كانت كتابية
والزوج مجوسي فاسلم تمازكنا واباؤه طلاق لا اباؤها يعني اذا فرق القاضي بينهما فان كان
الابا من طرف الرجل كان الفرق طلاقا وان كان من طرف المرأة كان فسخا لا طلاقا لان
الطلاق من الرجال لا النساء ولا يفرق هذا اي في بائنها الا للموطنة لان غير الموطنة
فوتت المهر قبل تملك المهر فاشبهت الردة والمطوعة ولما في صورة اب الزوج فان كانت
موطنة فملك كل المهر والا ففسده لان الفرق هنا طلاق قبل الدخول ولو كان ذلك احكام
احد المجوسيين وامرأة الكتابي ثمة اي في دار الحرب لم يثن حتى يخفى ثاقب اسلام الاخر
لان الاسلام ليس بسبب الفقرة وعرض الاسلام متعلق بقصور الولاية ولا يثن من الفقرة رفعا للفساد
فانما شرطها وهو متى لم يضمن مقاد السبب كما في حفر البئر وانما قلنا وامرأة الكتابي لان المسلم
اذا كان الزوج وهي كتابية فمهرها على نكاحها اسلم زوج الكتابية لم يثن ان يجزى لانه شرع بها ابتداء
فالبقاء او لم يثن ان يثن سبب الفقرة لا السبب حتى لا يخرج احدهما الياسم اسلم او ذمها او اسلم
او عقد عقده النكاح في دارنا او سبي ودخل فيها وقعت الفقرة بينهما ولو سببا مكالمة تقع وعند
الشافعية سببها السبي لا التباين حائل فسد الحامل ما جرت من دار الحرب الياسم اسلم او ذمها
او اسلمت في دار الاسلام او صارت ذمية تنكح بلا علة بخلاف الحامل حيث لا تنكح قبل الوضع وخبر
جواز النكاح قوله تعالى فان جناح عديم ان تنكح من حيث اباح نكاح المهلج بغيره فقيده بما
بعد العلة زيادة على النكاح وهي نسخ كما نفي في الاصول ارتداد احدهما اي احدهما الزوج ففسخ
عاجل لنكاحه ثم قوف على الحكم وفائدة كونها فسخا ان عند الطلاق لا ينفق به هذا عندنا
حنيفة والي يوسف وقال محمد ان كانت الردة من المرأة فكذلك وان كانت من الزوج فطلاق

محل ان تداخلت زوجة ففسخ عاجل بالنكاح

وطا رندا واسلاما معا رندا واسلاما معا

فلو طوت كل لثمة سواء كانت آفة منها او فمها لانه اذا تأكد بالدخول فادخل فادخل سقط
وتغيرها اي غير الموطونة النصف ان نصف المهر لو ردت الزوج لان الفرقه من جهته قبل
الدخول فوجب نصف المهر ولا شيء من المهر لغير الموطونة لو ردت لان الفرقه من جهتها قبل
الدخول بمعية توجب سقوطه والاباء نظيره اي نظيره لا ردا حتى اذا كان بعد الدخول
من ايها كان يجب المهر كله وان كان قبل الدخول فان كان منه عجز النصف وان كان منها لا شيء
ارتدا واسلاما معا رندا واسلاما معا رندا فاما اسلام احدهما اذا انفك بقية الآخر على ردة
فيحقق

باب القس

هو دفع القاف وسكون السين قسم القاسم المال بين الشركاء في دينهم وعين الضمان
ومنه القسم بين النساء هو اعطاء حقهن في البيوت بغير عدها للتحريم والملاسة لا للجمعة
لانها تثبت على الشاغل فلا يرد على التوبة فيها كما في الحباية يحل العمل فيه وفي الملبوس
والأكول واليخوز جميع بعض على بعض في شيء منها واللبس والمجذبة والمسلة كاصداها
يعني التيب والقديمة والكاتبية فيها اي القسم والملبوس والأكول والحقرة ضعف الامية و
المكاتبية والمجذبة وقر العمل المنكوحات اظها لكسر في الحرمة ويسافر من شاء الى اعتبار
القسم في السفر حتى جازل ان يستحب واحدة منهم فيه والفرقة او في طيبها لغيره ولها
ان تجمع ان تركت قسمها الاخرى لانها اسقطت حقا لم يجب كعدا فيسقط فان اسقاطا
يكون فلقا في الرجوع متناعا بمنزلة العارية حيث جع في مامتي شادا فلقا ولا يسقط غيرها

منها

كتاب الرضا

هو في العتمة من التدي مطلقا وفي الشرح عجز القبي الرضا من ثدي عتمة احتراز
عن ثدي الشاة ونحوها فان الرضا من اذ امضاء لا يرتب عليه حكم الرضا كما لم يأت في وقت
مخصوص هو عند اي عند خيفة من الله حولا ونصف وعند حولا فقط وانفق على
ان اجرة الرضا ان اطلقت المرأة لا تجب على الاب بعد الحولين ثم ممة الرضا اذا مضت لم يتعلق به
تحريم لقوله عليه الصلاة والسلام لا رضا بغير العصال ولا يغير العظام قبل المدة الا في رواية
ابن حنيفة رضي الله عنه اذا استغنى عنه وذكر الخصا فانها اذا افطم قبل المدة واستغنى
بالطعام لم يكن رضاعا وان لم يستغن ثبت بالحرمة وهو رواية عن ابن حنيفة وعليه الفتوى
ذكره الرضا ولا يباح الرضا بعد اي بعد وقت مخصوص على الخلاف لانه باختياره ورواية
لا تجزئ الا ما في فسق ردة الزوج وثبت به اي بالرضا وان قل وعند الشافعي لا يثبت

الخير

الخير لا يجنس رضعات يكتفي القبي بكل واحدة منها مؤمنة الرضا فاعل ثبت الرضا
وابوة زوج موطونة لغيرها من ذاك الزوج له اي الرضا يعني ثبت بالرضا كونه
الرضا اما الرضا وكونه زوجا اباء اذا كان لبنها منه حتى ان لا يكون منه بان تزوجت
ذات لبن رجل فادعت به صبيا فانه لا يكون له من الرضا بل يكون ربيها من الرضا حتى
يجوز له ان يزوج باولاد الزوج الثاني من غيرها وبأخواتها كما في النسب وليد الزوج
الاول له من الثاني فاذا اولدت منه فادعت به صبيا فهو ولد الثاني بالاتفاق لان اللبن
منه وان لم يجنس من الزوج الثاني فهو ولد الاول بالاتفاق لان اللبن منه ثم ان انفكها هذا
القبيل يقتضي انقضاء الابوة لكن لا يلزم منه حواج الرضا في الرضا بغير الفارقة بينه
ويبين الرضا الموطونة لان وطئ الامهات يحرم البنات ولو بغير الرضا كما في قوله
اي بالرضا ما يجره بالنسب لا امهات ولغيره فان امهات والاخ من النسب الام
موطونة الاب وكل منهما حرام ولا كذلك من الرضا وهو شامل لثلاث صور الاولى الام
رضا للاخت والاخ نسبيا كان يكون لرجل اخ من النسب وهما ام من الرضا حيث يجوز له
ان يزوج ام اخته من الرضا والثانية الام نسبيا للاخت والاخ رضا كان يكون
لها من الرضا وهما ام من النسب حيث يجوز له ان يزوج ام اخته من النسب والثالثة
الام رضا للاخت والاخ رضا كان يجتمع القبي والصبية الاجنبيان على ثدي امرأة
اجنبية والصبية لغيره من الرضا فانه يجوز لذلك ان يزوج ام اخته من الرضا
واخت ابنته فان اخت الاب من النسب لغيره او البنية وقد وطئت امها ولا بد من الرضا
وجدة ابنة فان جدها نسبيا ام موطونة وامه ولا كذلك من الرضا وامه عمه و
عمته وامه خاله وخالته فان امه الاولى موطونة الجدة الصحيح وانما الاخ بغير موطونة الجدة
الفاقد ولا كذلك من الرضا لغيره متعلق بالنسب في قوله الام اخذ الخ يعني ان شيئا من
النسوة المنكوحات لا يحرم الرجل اذا كانت من الرضا وحل اخيه مطلقا اي يجوز ان يزوج
الرجل باخت اخيه من الرضا كما يجوز باخت اخيه من النسب كالاخ من الاب اذا كانت له اخ من
امه جاز لاخيه من اسباب يزوجها ولا يحل بين رضى امرأة انها اخوة من الرضا سواء
ارضاها في زمان واحد او في زمانين مختلفين متباينة وسواء ارضاها من ثدي واحد او
احدهما من ثدي والاخر من آخر بخلاف الشاة ونحوها حيث لا يرتب عليها حكم الرضا فاذا
الحقة اما ثبت بطريق الكرامة بواسطة شربة الحنينة والاصل فيه الرضا ثم يتعدى
الغيرها والجرية بان لها ام والادنى ولا كذلك الرضا فلا يتعدى غيرها ولا حل

ايضا بين رضيعته وولده رضيعته لانها ايضا اخوان وولد ولدها لانه ولد اخيها و
يحرم اي يوجب التحريم بين البكر لانه سبب الشقوق التي ثبتت شبهة البعضية كلين
غيرها من النساء والمرأة الميتة لانه ايضا بين حقيقة كذا الى تحريم لبن المرأة المخلوطة بما
ودولوا لبن امرأة اخرى او لبن شاة اذا غلب لبن المرأة لان فيه انبات اللحم وانشاء
العظم وهو المعتبر في الباب لا الى التحريم المخلوط بالطعام هذا على طلاق قول الى حنفية
رحم الله لانه لا يشترط الغلبة فيه وعندها اذا كان اللبن غالبا ولم يمتسه الدار فعلق بالتحريم
وشروط القدوى على قول الى حنفية رضي الله عنه كون الطعام مستقيما كاللبن يذوق هذا اذا
لم ينفط اللبن عند حمل المرأة فان نفطها ثبت بالحرمة وقيل ان ثبت بكل حال واليه مال
شمس الامامة السرخسي هو الصحيح ذكره الزبيدي ولم يكن رجل ولا لبنها اذا احتقن به لبن
المرأة الصبي اما لبن الرجل فانه ليس به حقيقته فان اللبن لا يتصور الا عن يتصور منه
الولادة واما الاحتقان بلبنها فلا ذلك النشوق لا يوجب فيه والتحريم باعتبارها واما لبن المرأة
وهو من اللبن الاسفل ارضعت ضرتهما حرمتا بعضا اذا كان تحت رجل صغيرة وكبيرة
فلا صفة كبيرة الصغيرة حرمتا عليها لانه يصيرها معا بين الامه والبنت رضاعا ولا للملكية
ان لم يوطأ لان الفرقه جاءت من قبلها قبل الدخول بها حتى لو لم يوطأ بان كانت مكرهه
او نائمة فارضعها الصغيرة او اخذ رجل لبنها فاجر به الصغيرة او كانت الكبيرة محضونة
فلها نصف المهر لو لم يوطأ الفرقه اليها وللصغيرة نصفه اي نصف المهر لان الفرقه قبل الدخول
للمن قبلها اذا عبره لا رضاءها ورجع به الزوج اي نصف المهر على الرضعة ان تعمدت الفساد
والا فلا طلاق لبون فاعدت وزوجت اخر فجلت وارضعت فحكم من الاول حتى تلد
يعني امرأة طاهرا من الزوج فطلقها وتزوجت باخر وجعلت منه وزلا لبن فارضعت
فهو من الاول حتى تلد عندا في حنفية رجلا لله فاذا ولدت فاللبن يكون من الثاني لانه كان من
الاول بيقين وشكنا في كونهم من الثاني فلا يزول بالشك ارضعتها اجنبية على التعاقب
حرمتا يعني رجلها امران رضيعتان فارضعها امرأة اجنبية على التعاقب حرمتا عليها لانهما
صارتا اخين والجمع بينهما كما حرم قال رجل مشرك امرته هذه رضيعتي ثم رجعت عن
قوله صدق في رجوعه لانه اقر بما جرى في الغلط فكان موند وكفد يقع عند الرجل بينه و
بين فالرنة رضاعا فخير بذلك ثم يتخصص عن حقيقة الماهقين في الغلط فذلك فاذا اخبرته
غلط يقبل قوله وكذا اذا اقران هذه اخته او بنته رضاعا ثم اراد ان يتزوجها
وقال اخطأت او وهنت او نسيت وصديقة فيها مصد فان عليه ولان تزوجها ولو ثبت

مطلوب ارضعت ضرتهما حنفيا عليه

مطلوب اذا ارادها وقال به رضيعتي ثم رجعت

عليه

عليه اي ثبت على قوله وقال بموجب كذا قلت ثم تزوجها فزوجهما وان اقرت بشتم كذب نفسها
وقال اخطأت وتزوجها جاز وكذا ان تزوجها قبل ان تكذب نفسها جاز ولو اقر اجمعا بك
ثم كذب نفسها وقال اخطأنا ثم تزوجها جاز وكذا في الشب ليس يلزمه الا ما ثبت عليه
حتى لو قال امي واخوتي وليس لها نسب مع وفاء ثم قال وهنت صدق وان ثبت عليه فرق بينهما كما في
الكاف ويثبت اعلاها عتبت الملك كالبنينة اي شهادة رجلين او رجل وامرأتين والطلاق
ويثبت بهما لانهما في ارتفاع حكمه بالثبوت كما عرفت والله اعلم

كتاب الطلاق

مولعة رفع القيد مطلقا يقال طلاق الفرس ولا سير ولكن استعمل في النكاح بالتفصيل
كالسليم والسراج بمعنى التسليم والتسريح ومنه قوله تع الطلاق فربان وفي غيره بالافعال
وهذا اذا قال لامرته انت مطلقه بتشد يد الدم لا يحتاج الى التنية وتجنيفها يحتاج ذكره الزبيدي
وشرعاً رفع قيد ثابت شرعاً خرج به قيد ثابت حشاً كحل الوثاق بالنكاح خرج به القيد لانه
رفع قيد ثابت شرعاً لكن ذلك القيد يثبت بالنكاح هكذا وقع في الكفر اقول هذا ليس بالغاي
لدخول السفينة وهذا رد في قوله اي ذلك الرفع من واحد الى الثلاثة فخرج الغنص اذ لا
عدد فيه اعلم ان الطلاق ثلاثة انواع احسن وحسن وبديعي ذكر الاول بقوله طلقته في
طهر لا وطى فيه احسن مطلقه مبتداء واحسن خبره يعني احسن الطلاق تطليقها مطلقاً
واحسن في طهر لا وطى فيه وتركمها حتى تنقضي عدها لما روى ان اصحاب رسول الله صلى الله
عليه وسلم كانوا يفعلون كذلك ولا تداين من التمهيد تدين من التذكير وذكر الثاني بقوله
وطاقي غير موطنة مبتداء خبره قوله الا في حسن ولو كان ذلك الطلاق في حيض وطلاق
موطنة بتفريق الثلاث متعلق بالطلاق فاطهار لا وطى فيها متعلق بالفرق فيمن تخيى
اي في حق من تخيى متعلق بالطلاق بعد التقيد بتفريق الثلاث واشهر عطف على الطهار في حق
الابسة والصغيرة والحائض حسن وسنن يعني ان تطليق غير موطنة ولا وطى تطليق موطنة
ثلاثا متفرقة في ثلاثة اطهار وشهر حسن وسنن وقال مالك الثلاث بدعة لان الطلاق مخطوط
فدوي باح الحجة الحائض وهي تندفع بالواجبة ولنا قوله صلى الله عليه وسلم لعمر بن الخطاب
تعاقد مراكب فليجمعها ثم يدعها حتى تحيض وتطهر ثم يطلقها ثم تحيض وتطهر ثم
يطلقها ان احب وقال علي الصلوة والسلام لابن عمر انك اخطأت السنة ما هكذا امرك
الله تعان من السنن تسبق الطهر استقبالا وتطلق لكل قر واحدة فذلك السنة التي

بان يطلقها واحدة فاذا مضى شهر طلقها اخرى فاذا مضى
شهر اخر طلقها اخرى مسكنا

أم الله تعالى تطلقها بالنساء يرد في قوله تعالى فطلقوهن قولا بغير عصبية
 شيئاً وحل طلاقهن أي الأيسة والصغيرة والحامل عقيب الوطء لأن الكراهة في ذوات الحين
 لتوهم الحمل وهو مفقود هنا وذكر الثالث بقوله وإن لاث مبتدأ خبره قوله التي يذبح في وقت
 بركة أو مرتين في طهر لا رجعة فيه أو واحدة في طهر وطئت فيه أو واحدة في حيض موطوءة
 بدعي لأن مخالفة المحسن والحسن فلا بد أن يكون بدعياً قبيحاً والامتنع وجوب الرجعة في
 الأخيرة أي المطلقة في حال الحيض ثم لا بحقيقة الأمر وقد أفتى المعصية بالقدر الممكن برفع
 أثرها وهو العدة وعند بعض مشايخنا يستحب إذا طهرت طلقها إن شاء وألا أمسكها قال
 لموطوءة حالها من تخيضت طالق ثلاثاً السنة بلائمة وإنوى أن يقع عند كل
 طهر طلقة يقع عند كل طهر طلقة لأنه مطلق في أول الكمال وأما ما قيل من تخيض لثلاثها
 أن كانت من ذوات الشهر يقع للحال طلقة وبعد شهر أخرى وبعد شهر أخرى وكذا الحامل
 أن لم يكن لها نية أو نوى كذلك وإن كانت غير موطوءة وقعت للحال طلقة ثم لا يقع
 عليها قبل التزوج شيء لأن نفي هذا الكلام أنت طالق ثلاثاً الوقت السنة ولو بقي فحقها
 وقت السنة لعدم العدة إلا أن ينوي الكل أي وقوع الكل الآن أو ينوي واحدة عند كل
 شهر فحينئذ يقع ما نوى لأنه محتمل كلامه لأنه متى وقع عاذاً وقع الثلاث جملةً وعرف بالنية
 لايقاعاً فلم يتناوله طالق كلامه لأنه ينصرف إلى الكمال كما هو وهذا متى وقوعاً وإيقاعاً
 يقع طلاق كل زوج عاقل بالغ حر وعبد لقوله صلى الله عليه وسلم لا يملك العبد والمالك
 إلا الطلاق ولو مكها فإن طلاقه صحيح إقراراً بالطلاق أصحاً لأنه وهو الذي لا يقصد حقيقة
 كلامه وأسفها أي خفيف العقل وسكران زائل العقل فإن طلاقه واقع وكذا أحمق وعاقلة وأخرى
 في النبايع هذا إذا ولد ضمن أو طر عليه ودام وإن لم يدبر لا يقع طلاقه بأشارته المعهودة
 فإنه إذا كان له شارة تعرف في نكاحه وطلاقه وبيعه وشراؤه كالعبد فمن الناطق استسماً
 كذا في الكافي وأسافاً بان إردان يقول سبحانه الله فجزى الله سائناً أنت طالق تطلق
 لا يحتاج إلى نية فلا يقع طلاق المرأة أي طليقة امرأة عبدة لأنه ليس بزوج والمجنون والقتي
 لقوله صلى الله عليه وسلم كل طلاق جائز إلا طلاق القتي والمجنون والمكبر ستم من الهريام
 بكسر الباء علة معروفة كالمجنون والعلمي عليه والمعقود من العتق وهو اختلال في العقل بحيث
 يخط كلامه فيشبه مرة كلام العقلاء ومرة كلام المجانين والناجم وأما ما يقع طلاقه
 لعدم التمييز والعقل فيهم إذا ملك أحدهما أي أحد الزوجين الآخر كله وبعضه بطل النكاح
 لأن المالكية تنافي ابتداء النكاح فتمنع بقاؤه ولو حررت المرأة زوجها المملوك حين

الايقاع طلاق مبتدئ ومحذور ومعناه
تفريق معناه لا انفصل

114

مكنة فطلقها في العدة او خرجت الحرة من دار الحب مسلة ثم خرج زوجها مسلماً
فطلقها فعدتها الفاء اي الطلاق ابو يوسف اي قال لا يقع الطلاق في المسلين ووقعه
اي الطلاق محمد فيها واعتبار اي الطلاق والمراد عدده بالنساء فطلاق الحرة اي جميع طلاقها
ثلاثة محرر كان زوجها او عبداً وطلاق الامة اثنان محرر كان زوجها او عبداً ووقع الطلاق
بلفظ العقوب بدعي يعني اذا قال امرئنا اعتقك تطلق ان نوكي او دل عليه الحال واذ قال
الامة طلفك اتفق لان الالة المملوك قوي من القيد وليس الاول لازم للثانية فالبيع
استمارة الثانية الاول ويصح العكس والله اعلم بحقيقة الحال

الطلاق نوعان صريح وكناية الصريح عند الأصوليين ما ظهر المراد منه ظهوراً بليغاً حتى صار مكشوفاً المراد بحيث يسبق الإقرار السامع بحجج السماع حقيقة كان أو مجازاً صريحاً ما اختلف له يستعمل الآدمي كطلاقاً وإن طالقاً ومطلقةً وطلاقاً قال الشاعر فانت طلاق والطلاق عزيمة فان هذه اللفاظ لم تستعمل إلا في الطلاق ويقع بها أي بالبرج واحد أما قوله أن طلاقاً في الجملة إنما نعت فربما حتى المشتق طلاقاً والتلاوث طلاق فلا يحمل العود لأنه صريح وذكر الطالق ذكر طلاق هو صفة للآلة لا لطلاق هو تطبيق والعدد الذي يقرن به نعت لمصدر محذوف معناه طلاقاً ثلاثاً وتوضيحه ما قاله صاحب التوضيح قوله كانت طالق يدل على الطلاق الذي هو صفة المرأة لغةً ويدل على التطبيق الذي هو صفة الرجل اقتضاً فإذا هي صفة المرأة لا يصح فيه نية التلاصق إلا غير متعدد في ذاته وإنما التعدد في التطبيق حقيقة وباعتبار تعدده يعود لازمه أي الذي هو صفة المرأة فلا يصح فيه نية التلاصق ولما الذي هو صفة الرجل لا يصح فيه نية التلاصق أيضاً لأنه ثابت أفذاً وبنيته صاحب التلويح بما لا مزيد عليه وببظهر أن قول الزيلعي قولاً لصاحب الجهاد إنما نعت فربما لا يستقيم لأن الكلام في الطلاق لا المرأة لا يستقيم فليتأمل وأما البوقي فلأنه إذا نعت لغةً والشأن نقلها إلى النساء لكنه لم يسقط معنى الاخبار بالكيفية لأنه في جميع أوضاعه اعتبر المعاني اللغوية حتى أخذوا لأنشاء اللفاظ كذلك على شتات معانيها في الحال كلفاظ المأثاق طلاقاً وهو في اللغة الاخبار ويجب كذا المرأة موصوفة به في الحال فثبت التلويح اليقاع مع جهة التحكم أفذاً ليعتبر هذا الكلام فيكون هذا الطلاق ثابتاً أفذاً فلا يصح فيه نية التلاصق إذا علم الغففي وإن نية التلاصق إنما تصح بطريق المجاز يكون التلاصق واحداً

طلاق و دم سکا
بالاسان التکرر
سن طلاق سنی
سکا طلاق و دم سکا

اعتباراً بالاعتناء بنية الجان الآ في اللفظ كنية التخصيص رجعت لقوله تعالى الطلاق
 مرتين فامسك بمعروف أو تسريحاً بحسان وقد قالوا الامسك بمعروف وهو التبعيض مطلقاً
 أي سواء نوى واحد بائناً أو أكثر منه أو ليس شيئاً لأنه ظاهر المذهب فتعلق الحكم بعين الكلام
 وقام مقام معناه فاستغنى عن النية وبنية البائنة قصد تخييرها لعلها الشارح بالقضاء
 العتق فيلغوا قصده كما إذا سلم بره قطع الصداقة وعليه هو وكذا انية الثلاث تغيير للفظ
 اللفظ كما ينبغي فيلغوا ولا يمنع أي الطلاق الرجعي لأكثر أصلاً أي لا في الصحة ولا في المرض
 وصدق في نية الوثاق دياناً يعني إذا كان طالق ونوى بالطلاق عن وثاق لا يصدق
 قضاء لأنه خلاف الظاهر والمرأة كالقاضي المحل لها أن تمسك إذا سمعت منه ذلك أو شبهة
 شاهد عدل عندها لكن تقدر بنيتها بينه وبين الله تعالى ولو صح بها أي قال أنت طالق
 عن وثاق صدق مطلقاً أي لم يقع في القضاء أيضاً شئ لأنه صريح بما يحمله اللفظ فيصدق
 دياناً وقضاء وفي نية العمل لم يصدق أصلاً لادياناً والقضاء لأنه رفع القيود والمرأة غير
 مقيدة بالعمل كذا أي كما ذكر من الصور في وقوع الطلاق أنت الطلاق أو طالق الطلاق أو
 طالق طلاقاً أو طالق تطليقاً لكن يقع بها أي بهذه الصور واحد رجعي أو نوي ونوي
 واحدة لما مر أنه ظاهر المذهب أو اثنين تماماً مر أنه عدد محض فلا يتناول المذهب وإن نوى تمام
 العدد وهو الثلاثة والحرف الثناتان في الامة صح لما تقرر في الأصول أن لفظ المصنف مراد
 لا يكتفي بالعدد والثلاث واحد اعتباراً بكونها تام الجنس وكذا الثناتان في حق الامة وما
 في حق الحرمة فعدد محض فلا يصح نيتها أن أضاف الطلاق إليها على المرأة وقال أنت طالق
 مثلاً أو الله ما يعبر بها كالمقربة لقوله تعالى فحرر رقبة والعقود لفظاً تقع فطالت
 أعناقهم لها خاضعين والروح يقال هلك روحه والبهائم والجسد والفرج لفظاً عليه
 الصلاة والسلام لعن الله الفروج على الشروع والوجه يقال يا وجه العرب والرأس يقال
 فلان رأس القوم أو الحرم شائع كقصصها وثلاثها وقع أي الطلاق جزء لقوله ان أضاف
 فإن الجزء الشائع محل لسائر التصرفات كالبيع وغيره فيكون محلاً للطلاق لكنه لا يخرج
 في حق الطلاق فيثبت في الكثرة وإن أضاف إلى اليد والتجمل والظهر والبطن والقلب لا
 أي لا تطلق إذا يعبر بها عن الكل فإن قيل اليد والقلب يعبر بها عن الجميع لقوله تع ثبتت
 يداي الجحيب وقوله عليه صلوة والسلام على النبي ما أخذت وقوله تع فأنما أشم ظمير وقوله
 تعالى ما ألقت بين قلوبهم أي بينهم ولهذا قال تعالى ولكن الله ألف بينهم قلنا بانه يعرف
 استمرار استماعه لآله وأمره وأما الجاء على وجه التندية حتى إذا كان غداً فاعرفوا يومئذ
 عن المحلة

عن المحلة

عن المحلة وقع بالطلاق أي عضو كان ذكره الزبني ويقع بنفس طائفة أو ثلثها أو فاعل
 يقع المقدر قوله الآ في واحدة يعني إذا أطلقها نصف التطليقة أو ثلثها وقعت واحدة وكذا
 كل جزء شائع لأن ذكر بعض ما لا يخرج كذا كذا ويقع أيضاً بقوله أنت طالق من واحدة إلى
 اثنين أو ما بين واحدة إلى اثنين واحدة وإلى ثلاث أي يقع بقوله أنت طالق من واحدة
 إلى ثلاث أو ما بين واحدة إلى ثلاث ثناتان هنا عند أبي حنيفة فإن الغاية الأولى عند تدخل
 تحت المعنى الثانية وعندهما تدخل الغاية حتى يقع في الأولى ثناتان وفي الثانية ثلث عند
 زفر لا تدخل الغاية حتى يقع في الأولى شئ وفي الثانية يقع واحدة ويقع بثلاثاً أيضاً في
 طلقين ثلاث لأن نصف الطلقين طائفة وإذا جمع بين ثلاثاً أيضاً يكون ثلاثاً
 تطليقات ضرورية ويقع بثلاثاً أيضاً طلقاً طلقاً لأن ثلاثاً أيضاً طلقاً تكفي
 طائفة ونصفاً فيتكامل النصف فيحصل طلقان وقيل يقع ثلاث لأن كل نصف يكمل
 فيحصل ثلاث واحدة وبوجهة بالنسبة يقع بقوله أنت طالق واحدة في ثناتين واحدة
 النوي نوي واحد أو نوي واحد لا يربط شيئاً في المذهب وإن نوى وثنيتين
 ثلاثاً لا يحتمل اللفظ هذا الذي ذكرنا كان في الموطوعة وفي غير الموطوعة أي إذا قل
 لغیر الموطوعة أنت طالق واحدة في ثناتين ونوي وثنيتين يقع واحدة كواحدة
 وثنيتين أي كما إذا قل لغیر الموطوعة أنت طالق واحدة وثنيتين حيث يقع واحدة ولا
 يقع لثنيتين محض وإن نوى مع ثنيتين ثلاثاً لا يحتمل اللفظ ويقع ثنيتين أي
 بقوله أنت طالق ثنيتين في ثنيتين بنية الضرب ثناتان لما عرفت أنه لا يربط في المذهب
 شيئاً إذا لم يكن له نية وإن نوى ثنيتين مع ثنيتين أو ثنيتين وهي مدخول بها فهي
 ثلاث لما مر أنه محتمل اللفظ ويقع من أي بقوله أنت طالق من هذا إلى الشام واحدة
 رجعية وقال زفره بانيقاً لأنه وصف الطلاق بالطول كأنه قال أنت طالق طويلاً ولو
 قال كذلك كان بائناً كذا هنا قلنا لا بل وصفه بالقصر لأنه إذا وقع وقع في الأماكن
 كلها ونفس الطلاق لا يحتمل القصر لأنه ليس محسوم وقصر حكمه بكونه رجعياً وقوله
 أنت طالق بمكة وفي مكة وفي الدار تجزئ يقع للمال لأن الطلاق لا يختص بمكان و
 لو عني به التعليق صدق دياناً لا قضاء لأن الامتناع خلاف الظاهر وكذا قولك أنت طالق
 في ثوب كذا النجيب ولو نوى التعليق لا يصدق قضاء وكذا قولك في الظل أو الشمس وقوله
 أنت طالق إذا دخلت مكة وقوله أنت طالق في دخولك الدار تعليق أما الأول فلا تده
 علماً بالدخول وأما الثاني فلا في الظرف والفعل لا يصلح للظرفية حقيقة فيحمل على

مطل انت طالق من هذا إلى الشام واحدة وجعية

مطل انت طالق بمكة وفي مكة وفي الدار تجزئ وفي الظل وفي الشمس تجزئ

الشرط لمناسبة بينهما لكون كل منهما بالجمع فان المظروف بالجمع والمظرف لا يوجد بدون
وكذلك الشرط بالجمع لا يوجد بدون الشرط يكون سابقا على المشرط وكذا
المظرف يكون سابقا على المظروف في مقدار الاستعداد وبارت او بقوله انت طالق عندك
او في غيبته اطلاق عند الصبح لوجود المعلق به وصح في الثاني اي قوله في غيبته
العصر يعني اخر النهار وولده في القضاء واما ديانا فصدق فيها هذا عند جدي حنيفه واما
عندها فلا يصدق فيها قضاء ويصدق فيها ما ديانا وفي انت طالق اليوم عند او عند
اليوم يعتبر الاول ويلغو الثاني يعني تطلق في الصورة الاولى في اليوم ويلغو ذكر الغيب
وفي الثانية تطلق في الوجد ويلغو ذكر اليوم فانه اذا ذكر ثبت حكمه تعليقا او تنجيها فلا
يحتمل التغير بذكر الثاني لان المعلق لا يقبل التخيير والمخير لا يقبل التعليل بخلافه اذا قل
انت طالق اليوم اذا جاء غد حيث لا يقع قبل غدا لانه تعلق بمجي غدا فلا يقع قبله وذكر
الموقع لبيان وقت التعليل انت طالق واجدة او لا او مع موتى او مع موتك لعلك اما
الاول فلا تعلق الوصف متى قرئت بالعدد كان الوقوع بذكر العدد كما سلك فيكون الشك داخل
في الابقاع فلا يقع ولما الثاني فلا تضاف الطلاق الى الحالة منافية له لان موتها
ينافي اهلية الايقاع وموتها ينافي محلية الوقوع ولا بد من كذا انت طالق قبل ان تزوج
او لمس ونكحها اليوم لانه اضاف الطلاق الى وقت لم يكن مالا كافيه فلو كان اذا قال لها
انت طالق قبل ان اخلق او قبل ان تخلف او طلقك وانا صبي وانا بخلافه اذا قال
انت طالق قبل ان اشر بك وانت حرام وقد اشرته اليوم حيث يفتق عليها لا اشره
بالحرية قبل ملكه لا تشرى من قبل اعراسه غير عتقه مولاة ثم اشرته يفتق عليها
قلنا ذكره الزبلي وان نكحها قبل امس وقع لان لانه ليس له الى حاله متنافية ولا
يمكن تصحيحه اظهارا عن طلاق نفسه ولا عن طلاق غيره لانها مهمما في فقهين
الانشاء والافتقار له على الاسناد ففقهين الانشاء في الحال قال انت طالق قبل موتي بشهرين
او اكثر ومات قبل موتي بشهرين لم يطلاق لقاء الانشاء بشرط وان مات بعده طلق كوجود
والامر انما لان العدة قد تنقض بشهرين بثلاث حينئذ كذا في النجاشي شرح الجامع الكبير
قال انت طالق لم اطلقك اومتى المعلقك اومتى المطلقك وسكت طلقك لانه اضاف
الطلاق الى زمان خال عن التعليل وقد وجد حين سكت فادعى متى في الوقت لكونها
من ظرف الزمان وما ايضا استعماله ولو قال انت طالق لم اطلقك لا اطلاق
بالسكوت بل عند النكاح حتى يموت احدهما قبل ان تطلق فيقع الطلاق قبيل الموت

مطل انت طالق قبل موتك بشهرين

مطل انما الشرط في الطلاق

لان الشرط

لان الشرط حينئذ يتحقق فتم اذا واد اما بالنية كان عنده ومتى عندها وقد حكمها
وان نوى الوقت او الشرط فذلك لاحتمال اللفظ كل منهما وفي قوله انت طالق ما لم اطلقك
انت طالق تطلق بالاخيرة معناه اذا قال ذلك موصولا والقياس ان يقع ثنتان ان كانت
مدخولا بها وهو قول زفر لانه اضاف الطلاق الى زمان خال عن التعليل وقد وجد ذلك وان
كان قليلا وهو زمان استغاله بالطلاق قبل ان يفرغ منه وجه الاستحسان ان زمان التبرع
داخل في المين وهو المقصود به ولا يمكن تحقيقة الا باخراج ذلك القيد عن المين واصل الخلاف
فمن حلق باللبس هذا الثوب وهو لا يسه ويخوذلك كما سياتي ان شاء الله تعالى وفي قوله انت
طالق يوم انزوجه فكذلك لا يثبت بخلاف الامر باليد اعلم ان اليوم اذا قرن بفعل ممتد
يراد به النهار واذا قرن بفعل غير ممتد يراد به مطلق الوقت لان ظرف الزمان اذا تعلق
بالفعل بلا لفظ في يكون مغيا لا كقولها صمت السنة بخلاف صمت في السنة فان كان
الفعل ممتدا كالامر باليد كان المعيار ممتدا فبراد باليوم النهار واذا كان غير ممتد كوقوع
الطلاق كان المعيار غير ممتد فبراد باليوم مطلق الوقت وتمام تحقيقة في التلويح وقد
اوضحناه في حواشي وفي قوله انت طالق ثنتين مع عتق سيدك فاعتق سيدك هاله اي
الزوج الرجعة يعني رجل تزوج امته غيره فقال لها هذه العادة فاعتقها الموتى فطلعت ثنتين
وكان الظاهر ان يملك الزوج الرجعة لان الثنتين في حق الامه كالثلاث لكنه يملكها لان عتق
الموتى شرط للتطبيق ولا ينافيه لفظ مع لانه يستعمل في معنى يوجب كونه تعلق مع العسر ليس
فقد علم عليه فيقع الطلاق وهي حرة فلا يكون تمام طلاقها ثنتين بل ثلاثا فيملك الرجعة بعد
الثنتين ولو تعلق على البناء للمنفقة عتقها وتطلقها بمجي الغد يعني قال الموتى اذا جاء الغد
فانت حرة وقال الزوج اذا جاء الغد فانت طالق ثنتين فجاء الغد لا يملك الرجعة
لان وقوع الطلاق مقارن لوقوع العتق فيقع الطلاق وهي امته بخلاف المسئلة الاولى
فان العتق هناك مقدم رتبة كما عرفت وعند محمد يملك الرجعة لان العتق اسرع وقوعا لكونه
رجوعا الى الحالة الاصلية وهو امر مستحسن بخلاف الطلاق فانه انقض المباحات بل
تعقد كالحرة بالاتفاق لا احتياطا تطلق المرأة بانا اي يقول الزوج انا منك باين او عليك
حرام الزنى بانا منك طالق وان نوى لان الطلاق لازالة العتق فيها وهو دون
الزوج ولو كان لازالة الملك فهو عليها الامم لكونه له والزواج مالك بخلاف الابانة لانها
لازالة العتق وهي شراكة بينهما وبخلاف التحريم لانه لازالة المحل وهو ايضا مشتمل في حق
اضافتها اليها ولا يصح اضافة الطلاق اليها واما ما ذكره ما قال في الوقاية والطلاق

اما نعيم لفظ كذا في طوعه ويوم اطلاق العتق كذا في كذا

مطل لفظ في ولفظ اليوم

مطل تطلق بانا منك باين او عليك

مصل يشرب بطن الاصبع بعد دفع العادة

مطالعو قال له انت طالق اشد الطلاق واخيبته
اوافخشم او كاجمل او كالبيت او غير ذلك

طلاق غير الموطنة تقع بائنه

112

[illegible]

مطلوبه ان دخلت الدار فانت طالق
وانت طالق ان دخلت الدار
شرطي تاخيه مثل

قوله لنساءه الرابع ينبغي تطبيقه

مطل الخبايا ثلثة اقسام
الغشم اما صالح الجواب فمطل

عن سؤال المرأة الطلاق فقط اى لا يكون ذلك كلامها ولا سألها وشما كاعتدى فانه
يحتمل ان يراد به اعتدى نعم الله تعالى ونعمي عليك او اعتدى من النكاح فاذا نوى الاعتداد
من النكاح زال الابهام ووجب بها الطلاق بعد الدخول اقضاء كما ذكرنا في طلقك وانت
طالق فاعتدى وقبل الدخول جعل مستمرا عن الطلاق لا ينسب في الجملة وان لم يكن سببا
هنا ويجوز استعارة الحكم لسببه اذا اختص السبب بما تقرر في الأصول استبرى رحمك
فان الاستبراء يستعمل بمعنى الاعتدال لا بتصريح بما هو المقصود بالعدة فكان بمنزلة ومحتل
الاستبراء ليطلقها في حال فراغ رحمها اى في غير مدة راحة رحمك انت واحدة اى انت واحدة
عند قومك ومنفردة عندك ليس معك غيرك ويحتمل ان يكون لغا المصداق وحدها
انت طالق طلقته واحدة ولا عبرة بالاعراب واحدة عند عامة المشايخ لان علم الاعراب
لا يفرقون بين وجوه الاعراب فغير احتمال الجواب عن سؤال الطلاق لا الرد ولا السب
أمرك بيديك اى حملك بيدك كما في قوله تعالى وما امر فرعون بشريد ويحتمل ارادة الامر باليد
في حق الطلاق كما سيأتي اختيارى اى اختيارى نفسك بالفراق في النكاح او اختيارى
نفسك في امر اخر فانها لا يصلح ان ترد والشتم فيكون جوابا لسؤال الطلاق ولم يرد
من اى لغة كان وفي الخبرين معنى قوله أمرك بيديك اختيارى لا تطلق المرأة ما لم
تطلق نفسها كما سيأتي في الباب الذي يليه وذكر الثاني بقوله وانما صالح الجواب عن سؤال
الطلاق والرد لسؤالها كاخري اى من عندك لا من طلقك واخرجه ولا تطلب الطلاق
كذا اذهى قومي وانما تقتضى فاما من القراء وهو الخمار اى استبرى الى طلقك او
القناعة اى اقضى بما رزقك الله تعالى متى من امر العيشة ولا تطلب الطلاق وكذا
تخبرى استبرى واما اخري فمن الغربة اى اختارى الغربة لا الى طلقك ولا تنزوي
اهلك وقيل اخري وهى اما من الغربة وهى التجرد عن الزوج او بمعنى البعد اى اختيارى
العزوبة والبعد عن طلقك او لزيادة اهلك ولا تطلب الطلاق تزوجى بشي
الان واج اى الى طلقك او اطلبى النساء اذا الزوج مشترك بين الرجل والمرأة ولا
تطلب الطلاق الحق باهلك اى الى طلقك ولا تلى اذنتك ولا تطلب الطلاق حبلك
على غارك الغائب ما بين السنام والعنق اى اذهى حيث شئت الى طلقك او لولا
تطلب الطلاق وفي معناه شريكك ولنا لم يرد بالذكر لا سبيل لم عليك لانك حين
وتبينك لا ملئك لى عليك احتمالها للطلاق ظاهر وانما احتمال الرد فلا تكل منها بحيث
النكاح فلا يكون طلاقا بل كذا كما سيأتي فوجع لجل على الرد بالبلغ وجه ومراد فهم انما

مطل النفس
للجواب والرد عليها صالح

طالعة وروم واداج

لنملا

انما الاق فاني حالها
فيما لا يكون ذلك
كلامها ولا سألها
وشما كاعتدى فانه
يحتمل ان يراد به
اعتدى نعم الله تعالى
ونعمي عليك او اعتدى
من النكاح فاذا نوى
الاعتداد من النكاح
زال الابهام ووجب
بها الطلاق بعد
الدخول اقضاء كما
ذكرنا في طلقك وانت
طالق فاعتدى وقبل
الدخول جعل مستمرا
عن الطلاق لا ينسب
في الجملة وان لم
يكن سببا هنا ويجوز
استعارة الحكم
لسببه اذا اختص
السبب بما تقرر في
الأصول استبرى
رحمك فان الاستبراء
يستعمل بمعنى
الاعتدال لا بتصريح
بما هو المقصود
بالعدة فكان
بمنزلة ومحتل
الاستبراء ليطلقها
في حال فراغ
رحمها اى في غير
مدة راحة رحمك
انت واحدة اى انت
واحدة عند قومك
ومنفردة عندك
ليس معك غيرك
ويحتمل ان يكون
لغا المصداق وحدها
انت طالق طلقته
واحدة ولا عبرة
بالاعراب واحدة
عند عامة المشايخ
لان علم الاعراب
لا يفرقون بين
وجوه الاعراب
فغير احتمال
الجواب عن سؤال
الطلاق لا الرد
ولا السبب أمرك
بيديك اى حملك
بيدك كما في قوله
تعالى وما امر
فرعون بشريد
ويحتمل ارادة
الامر باليد في
حق الطلاق كما
سيأتي اختيارى
اى اختيارى نفسك
بالفراق في
النكاح او
اختيارى نفسك
في امر اخر فانها
لا يصلح ان ترد
والشتم فيكون
جوابا لسؤال
الطلاق ولم يرد
من اى لغة كان
وفي الخبرين
معنى قوله
أمرك بيديك
اختيارى لا
تطلق المرأة
ما لم تطلق
نفسها كما
سيأتي في
الباب الذي
يلي

مطل الثالث صالح الجواب والشتم

مطل الجمل ثلاثة احوال حال الرضى وحال مكره
الطلاق والغضب

مطل الاول لا يقع الطلاق بشي منها الا بالنية

مطل يقع باعتدى استبرى رحمك وانت واحدة
واحدة رجعية وبالبرائة باين

لغة كذا وذكر الثالث بقوله وانما صالح الجواب والشتم كخليفة بنية بتة باين
فان ذلك حرم احتمالها للطلاق ظاهر وانما احتمال الشتم فليجوز ان يراد انت خليفة عن الخير
لأخيه اى برئته عن الطاعات والمحامد بتة بتة باين كلها بمعنى المنقطة اى منقطعة
عن كل رشد وعن الاخلاق الحسنة فان ذلك مفارقة صورية حرم الصحة والعشرة
ثم ان الاحوال ايضا ثلاث حال الرضا وحال مكره الطلاق بان تسأل على طلقها او
يسأله اجبتى وحال الغضب ففي حال الرضا لا يقع الطلاق بشي منها الا بالنية لا احتمال
والقول له مع يمينه في عدم النية وفي حال مكره الطلاق يقع الطلاق بالصالح الجواب
والرد بالنية لانما احتمال الجواب والرد ثبت الذي بدون النية وهو الرد لانه ابقاء ما
كان على ما كان واد اوجبت تعين الجواب ويقع الطلاق بالباين وهو القسم الاو للصالح
للجواب فقط والثالث صالح الجواب والشتم بدونها اى بالنية لانما احتمال الجواب غير
احتمال الصالح الجواب وهو النية وتطلق المرأة بالثلاث الاول يعنى اعتدى استبرى
رحمك انت واحدة واحدة رجعية اما اعتدى فلا تطلق حقيقة الامر بالحسن ويحتمل ان يراد
اعتدى نعم الله تعالى ونعمي عليك او اعتدى من النكاح فاذا نوى الاعتداد بالابهام ووجب
الطلاق بعد الدخول اقضاء كما ذكرنا في طلقك وانت طالق فاعتدى وقبل الدخول جعل مستمرا عن الطلاق
لانه سببه ويجوز استعارة الحكم لسببه اذا اختص السبب بما تقرر في الأصول والطلاق
معتق للرجعة وانما استبرى فلا يستعمل بمعنى الاعتدال لا بتصريح بما هو المقصود
بالعدة فكان بمنزلة ومحتل الاستبراء ليطلقها في حال فراغ رحمها اى في غير مدة راحة
رحمك انت واحدة واحدة فلا تطلب الطلاق اى واحدة عند قومك ومنفردة
عندك ليس معك غيرك ويحتمل ان يكون لغا المصداق وحدها انت طالق طلقته
واحدة وقد رأت عوام الاعراب لا يفرقون بين وجوه الاعراب فاذا زال الابهام بالنية كان
النية على الصريح الاعمال بموجبه والصريح يعقب الرجعة ولا يصح في هذه الثلاث نية
الثلاث لان قوله انت طالق ثبت افضاك اعتدى واستبرى رحمك ودخولك في قوله انت واحدة
ولو كان مكره لم يقع به الا واحدة فاذا كان منفصلا ومضمرا او لم يقع به الا واحدة
فاذا قيل المصدر لما كان مضمرا في قوله انت واحدة وجب ان يصح نية الثلاث قلنا النصيب
على الواحد بنا في نية الثلاث كذا في الكافي وتطلق بغيرها من الالفاظ الكتابيات طلقه
واحدة باينة وان نوى ثنتين اما البيّنونة فلا تملك ثكن كناية عن مجرد الطلاق بل عن
الطلاق على وجه البيّنونة وانما المنع اعادة الثنتين فلما تقرر ان الطلاق مصداق الجمل يخص

هو الاول سواء ان توكيل كالأول وعامل لغيره وبذلك الشبهة لا يكون عاملا لنفسه وما كان
 لان الوكيل يتصرف عن مشيئته سواء ذكرها المؤكل او لا فضا ركا الوكيل بالبيع اذا قال له بعه
 ان شئت ولنا ان المأمور يصح وكبلا وما كان لان الوكيل من يتصرف برأى غيره والمالك
 من يتصرف برأى نفسه سواء تصرف لنفسه او لغيره فاذا قال له طلقها ان شئت كان تملكها
 ان تصرف الامر الى رايه والمالك هو الذي يتصرف عن مشيئته واما الوكيل فمطلق بمشئته الفعل شاء
 او لم يشاء وقوله لان الوكيل يتصرف عن مشيئته الخ قلنا المراد بالمشيئة مشيئة ثبت بالقيسة
 وما ذكر من المشيئة ليست كذلك واما انشأت من عدم القدرة على الزام وكلنا في موجب الصفة
 فان لم ينف في الاول متعلق باول الكلام يعني اذا قال الزوج طلق نفسك فان لم ينف في الثاني او نوى
 طلقا واحدة فطلقت نفسها فيما في المجلس وفقت طلقا رجعية لان فرض اليها الفسخ ولو نوى
 ثلاثا فطلقت ثلاثا وفعن ابي الثالث لان امرها بالتطبيق لاختلافه في صدق هو اسم جنس فيقع
 على الادنى مع احتمال الكل كما في اسماء الاجناس وفي قوله اختارت نفسها بان قالت
 اخترت نفسي بانه بوحدة والقياس ان يقع به شيء وان نوى الزوج الطلاق لانها لا يمكن ان يقع
 بهذه اللفظة حتى وقال اختارت من نفسي واخترت نفسي منك لا يقع شيء لكنهم استحسنوا
 الايقاع اجماع الصحابة ووجوه البيان ان اختيارها لنفسها انما يكون بشئ اختصاصها
 بها وهو في البيان ان في الرجعي يمكن الزوج من رجعتها بل رضاها او قالت اختارت نفسي
 والقياس ان لا يقع به شيء لان مجرد وعدا ويحتمل لانه مشترك بين الحال والمستقبل
 فلا تطلق بالشك كما اذا قال طلق نفسك فقالت انا اطلق نفسي وجه التحسين ان هذه
 الصيغة غلب استعمالها في الحال كما في كلمة الشهادة واداء الشهادة فيكون حكايته عن
 اختيارها في القلب بخلاف قولها انا اطلق نفسي لا يمكن ان يجعل حكايته عن تطبيقها
 في تلك الحالة لان فعل الشاؤ لم يوجبها ولم يصح بنية الثلاث اعلا تطلق ثلاثا وان
 نوى الزوج ان الاختيار لا يتوقع ان لا ينبغى عن الخلو وهو غير متوقع في الغلظة والحقيقة
 كالطلاق بخلاف البينونة وفي قوله انت طالق متى شئت اخبره اي متى ما شئت وان شئت
 واذا ما شئت لا يتقيد بالمجلس ولا يرجع الزوج ولا يرد الامر بانه طلق للمرة نفسها
 متى شاءت اما الاولان فلما مر ولما الثالث فلا تملكها الطلاق في الوقت الذي شاءت
 فلا تملك قبل المشيئة بل يرد بالرد ولا تطلق نفسها الا واحدة فقط لانها تملك الانزال لا الا
 فملاك التطبيق في كل زمان لا تطبيقا بعد تطبيق وفي قوله طلق نفسك او انت طالق كلما
 شئت تطلق المرة نفسها الى الثلاث لان كلما تعيد عموم الافعال بالثبوت لانها تعيد عموم

ولو نوى ثنتين تقع واحدة لان تعدد اللفظ لا يقتضي ان كل
 المتكلمة واحدة لان جميع الجنس في حقيقتها يجمع ولو طلق نفسها
 ثلاثا ونوى الزوج واحدة يقع عليها شيء عند ابي حنيفة
 وعندنا يقع واحدة رتبة

لأنها فتشع اللفظ وتنفق ولا ياتي
 من غير رتبة

مطلبا كذا

الانفراد

الانفراد دون الاجتماع والطلاق المراد نفسه بعد زوج اخر لان التعلق ينصرف الى الملك القائم
 فلا يتناول الملك الحادث بعد زوج آخر وفي قوله انت طالق حيث شئت وابن شئت لا تطلق
 حيث شئت وتيقيد بالمجلس لان حيث وابن من اسماء المكان والطلاق لا يتعلق بالمكان حتى
 اذا قال انت طالق في الشام تطلق الآن فيلغوا ويبنى ذكر مطلق المشيئة فيقتصر على المجلس
 بخلاف الزمان فان لم تعلقا به حتى يقع في زمان دون زمان فيجب اعتبار كما لو قال انت طالق
 غدا او عموما كما لو قال في اي وقت شئت وفي قوله انت طالق كيف شئت يقع قبل المشيئة طلقا
 رجعية لان مقتضى اللفظ فان شئت اي قالت شئت بايئة او ثلاثا ونفاه الزوج اي قال
 نويت ذلك وقع ذلك لثبوت المطابقة بين مشيئتها وارادته وان اختلفت بشأها بان
 ارادت ثلاثا والزوج واحدة او العكس في حقيقة لان تصرفها لغير عدم الموافقة ففي ايقاع
 الزوج وان لم ينو اي الزوج فما شئت اي يقتصر مشيئتها على ما علمه موجب التخيير وفي قوله
 انت طالق شئت او ما شئت طلقت نفسها ما شئت في المجلس انما يستعملان للعددية
 فمن اليها اتي عدد وشاءت وان قامت من المجلس بطل لان هذا امر واحد وخمسة في الحال
 فيقتضي الجواب في الحال وان ردت ارتدت لان تملك فيقبل الرد وفي قوله انت طالق من
 ثلاث ما شئت تطلق ما دونها اي واحدة وثنتين دون الثلاث وعندنا تطلق ثلاثا
 ايضا ان شئت لان ملككم في العموم ومن قد تستعمل التمييز فيجعل على تمييز المجلس كما اذا قال
 كل من طلق ما شئت او طلق من نساء من شئت ولمان من حقيقة في التبويض وهو في التبويض
 فيعمل بها وفيما استشهد به بترك التبويض لدالة اظهرها السامع او عموم الصفة وهي المشيئة
 حتى لو قال من شئت كان علي الخ لا يتم لما ذكر المجلس اراد ان يدين ما يختلف به وما لا يختلف
 فقال والمجلس بما يختلف بقيامها ان كانت قاعدة او ذهابها ان كانت قائمة او شروعا
 في قول او عمل لا يتعلق بما مضى من تفويض الطلاق فجلوس القائمة وانما القاعية وقعود
 النكاح ودعا الاب للشرقة وشهود لشهادتهم ووقف دابة بركبتها لا يقع بالمجلس
 لان كل منهما مجمع للرأى فيتعلق بما مضى ولا يكون دليلا على الاعراض بخلاف الصرف والاسم لان
 المبتل هناك الافتراق لا عن قبض في الاعراض وفلكها كبيتها وسيرها كسيرها حتى لا يتبدل
 المجلس بحري الفلك وتبديل يسير لانه لا يتبدل فان سيرها وقودها مضاف الى كبرها وسير
 الفلك وقودها غير مضاف الى كبرها فاؤثر في وقودها وقود الفلك في وقود الفلك من احد
 هما الى الزوج والمرأة لا تعرف بالاجماع وهو في العشرة بذكر النفس من احدها فلو قال اختاري
 فقالت اخترت بطل ولم يقع به الطلاق لانشاء الشرط الا ان يتصا دقا في اختيارها الخ اختيارا

مطلبا كذا حيث وابن

مطلبا كيف شئت

مطلبا كذا او ما

مطلبا ما يختلف به المجلس وما لا يختلف

النفس قال تاج الشريعة في شرح الهداية اعلم ان كون ذكر النفس شرها اذ لم يصدقها الزوج
 انها اختارت نفسها اما اذا صدقها وقع الطلاق بمصادقها وان خرج الكلام منها مجازا وبقيد
 الزوج اختار اختياره فقول الملة اختارت فان ذكر الاختيار كذا لم ينعين لان تاء الوحد
 تدل على التحد واختارها نفسها هو الذي يتحد تارة ويتعد اخرى بان قالها
 اختاري نفسك بما شئت او ثلاث تطبيقات ولو ثلثتها اي ذكر لفظة اختاري ثلاث مرات
 فقلت اخترت اختياره او قلت اخترت الاولى او الوسطى والاخرى فثلاث واما وقوع الثلاث
 في الواو فقول في حقيقته وقال تعلق واحدة لان ذكر الواو في نحوها ان كانت لا تعيد من حيث
 الترتيب فيفيد من حيث الافراد فيعبر فيها ان يفيد وله ان هذا وصف لعقدان المجتمع في الملك لا
 ترتيب فيه كالمجتمع في المكان والكلام للترتيب والافراد من ضرورتها فاذا دل على حق الأصل
 لفي حق البناء فبقوله اخترت فيقع الثلاث على ان ما ذكرنا تأييد بدلالة الحال لانه
 صاعدا بالكلية فرض اليها بانيته من الزوج لانه التكرار عليها اذا الاختيار في حق الطلاق
 هو الذي يكرر ولو قالت في جواب اختاري ثلاثا طلقت نفسي واخترت نفسي بتطبيقه بانيته
 اعيان بواحدة ان العامل فيه تحصيل الزوج لا يقعها كذا في المبسوط والجامع الكبير والزيادات
 وشرح الجامع الصغير لقاضي خان وجوامع الفقه ولذا اعترض على قول الهداية في واحدة
 بملك الرجعة بانها غلط وقع من الكاتب والمصنف ان لا يملك الرجعة لان الملة انما تشرع حكمها
 للنفوس والنسب في مطلقه بانيته لكونه من الكتابات فتملك الابانة لا غير فيل فيه روايتنا
 احداها ووقع واحدة رجعية لان لفظها صريح ذكرها صدد الاستدلال في الجامع الصغير والآخرى
 وقوع البانيته وهذا صريح وبامرك بيدك الباء متعلق بقوله الذي يقع في تطبيقه واختار
 بتطبيقه فاختارت نفسها تقع رجعية لانه جعل الاختيار اليها لكنه بتطبيقه وهي معقبة
 للرجعية فان قيل قوله امرك بيدك واختاري تعيد البيهونه فلا يجوز صرفها عنها الى غيرها
 اجيب بان ما قرنه بالصريح علم ان الراجح هو الوقوف بالصريح بالباين في قوله انت طالق
 باين حيث يقع الباين وبامرك بيدك الباء متعلق بقوله الذي يقع ونرى الثلاث فقال
 اخترت نفسي بواحدة او بمرّة واحدة يقع حال الثلاث لان الاختيار يصلح للجواب الامر
 باليد لكونه مملوكا كالنسيب والواحدة صفة الاختيار فصار كانهما قالت اخترت نفسي
 بمرّة واحدة وبوقع الثلاث وقالت في جواب قوله امرك بيدك طلقت نفسي واحدة واخرت
 نفسي بتطبيقه تقع بانيته لما مر ان المعبر بنفوس الزوج لا يقعها فتكون الصفة المذكورة
 في النفوس مذكورة في الجواب ضرورة الوافقة ولا يدخل الليل في امرك بيدك اليوم وبعد غد

مطلق قوله اختار في اختار في اختار

مطلق اللفظ الليل في امرك بيدك اليوم

يعني

يعني انه قال لا امرت امرك بيدك اليوم وبعد غد لا يدخل فيه الليل حتى لا يكون لها الخيار بالليل ان كل
 واحد من المؤمنين ذكر من غير او اليوم المخرج لليل والليل ويردها ام اليوم باختيارها الزوج
 ردت ام اليوم لا امرت بعد غد يعني ان ردت الامر في يومها اطل الامر فيه وكان امرها بعد غد
 غير لانه لما ثبت انهما امران لانفصال وقتهما ثبت لها الخيار في كل من الوقتين على حدة فبردت
 احدهما لا يرد الآخر وينبغي ان لا يرد في قوله امرك بيدك اليوم وغدا اذ لم يتخلل بين الوقتين
 وقت من جنسهما لم يتناولا ولا امر فكان امر واحد وتخلل الليلة لا يفصلهما لان القوة في مجلس
 المشورة في مجلس الليل ولا تنقطع مشورتهم ومجلسهم ويردها ام اليوم باختيارها الزوج ردت
 امر غير حتى يبق لها الخيار في الغد امر امر واحد فلا يبق لها الخيار بعد ردت كما اذا قال لها
 امرك بيدك اليوم فتردت في قول انما لا يبق لها الخيار في الغد قال طلقت نفسي فطلقتها
 ثلاثا ان نزلها اي الزوج ثلاثا وقعت والا اي وان ينسونا لا نساو له ينسوا صلا او ينسوا
 في حقيقته ولغايتة الشدين لان قوله طلقت معناه افعلي طلاقا والطلاق لفظ فردي يخلو بالحد
 الاعتباري وهو الثلاث لانه تمام الجنس كما امر العود المحض وهو نيتان كذا اي كما يلغوا نية
 الشدين بل يغوا ايضا في حقها اخترت نفسي في جواب طلقت نفسي حيث يقع به الطلاق لانه ليس
 من الفاظه ويقع بانبت نفسي رجعية لانها قال في جواب طلقت نفسي وليس لها انقاع
 البان بل مطلق الطلاق فطلعت مطلقا لان في قولها انبت نفسي وقوم طلاق الطلاق وهو
 رجعي امرت بالثلاث اي قال الزوج طلقت نفسك ثلاثا فطلقت واحدة فواحدة لانها
 ملكت ايقاع الثلاث فتملك ايقاع الواحدة ضرورة لان من ملك شيئا ملك كل جزء من اجزائه
 ولغا عكسه اي اذا قال لها طلقت نفسك واحدة فطلقت ثلاثا لا يقع شيء عند في حقيقته و
 عند هو المطلق واحدة امرت بالباين والرجعي فطلقت اي قال لها الزوج طلقت نفسك واحدة
 بانيته فقال طلقت نفسي واحدا رجعيًا وقال لها الزوج طلقت نفسك واحدا رجعيًا فطلقت
 طلقت نفسي واحدا بانيته وقع ما امر بها الزوج ويلغوا وصف لان الزوج فرض اليها
 ذات الطلاق مع الوصف وانما انت بذات ما فرض اليها وخلفت في الوصف فصارت مخالفة
 في الوصف مع الوصف في الاصل ولا يجوز البطلان الاصل بالوصف فيقع الاصل ويستتبع الوصف الذي
 ذكر الزوج ولا يقع الطلاق بطلقت نفسك ثلاثا ان شئت لو طلقت واحدة ولا يقع بعكسه
 ايضا وهو ان يقال طلقت نفسك واحدة فطلقت ثلاثا اما الاول فلان معناه ان شئت الثلاث
 فصارت مشيئة الثلاث شرط الوقوع الثلاث ولا يوجبها لا مشيئة الواحدة واخرى
 الشرط لا ينقسم على اجزاء المشروط فلا يقع شيء بخلاف المصلحة وهي المصلحة المنقصة لانه

ملكها الثلاث هناك ولا يعلق وقوعها بثبوت الثلاث فلها ان تقع بعضها متملكة وتلق
 قالت في هذه المسئلة شئت واحدة واحدة فان كان بعضها متصلا ببعض طلقث ثلاثا
 دخلها اول ثلاثا مشيئة الثلاث قد وجبت والطلاق لا يقع الا بمشيئة الثلاث ومشيئتها
 لا تقع الا بعد الفراغ من الكل فوجبت مشيئة الثلاث وهي في ذلك حركات ثلاث جملة
 وان كان بعضها منفصلا عن بعض بان سكنت عند الاولى والثانية ثم شاءت الباقى
 لا تقع شئ اذ لم يوجد مشيئة الثلاث لكن السكوت فاصلا ولما الثاني فالمد كونه
 قول الى حنفية وعندها يقع واحدة وهذا بناء على ما تقدم ان ايقاع الثلاث ايقاع
 لم واحدة عندها وعنده لا ولا يقع ايضا بان طلق ان شئت فقال شئت ان شئت فقال
 شئت يوجب الطلاق حيث يبطل الامر لا يعلق طلاقها بالمشيئة المرسلة وهي تحت بالعلقة
 فلم يوجد الشرط وليست بالعلقة استغناك بما لا يعينها فيجب خروج الامر من يدك ولا يقع
 الطلاق بقولك شئت وان نواه اذ ليس في كلام المرأة ذكر الطلاق ليقول الزوج شيئا لا يملكها
 والنية لا تعمل في غير ذلك حتى لو قال شئت طلاقك يقع اذ لو كان ايقاع متداا اذ المشيئة
 تنبئ عن الوجود بخلاف قولهم ردت طلاقك حيث لا ينسب عن الوجود كذا اكل علق بعد
 كما اذا قالت شئت ان شاء الله او شئت ان كان لا امر به يوجب بطلان امر ان الماتى به مشيئة
 تعلقه فلا يقع الطلاق ويبطل الامر بخلاف الموجود فانها لو قالت قد شئت ان كان كذا الامر
 قد مضى طلقت لان التعليق بشرط كذا ان تجيب والله تعالى اعلم

باب التعليق

شرط صحة الملك قول الزوج ان وجهه ان ذهبت فانت طالق او الاضافة اليه الى التعليق
 بالملك كذا تزوجتك فانت طالق فان التزويج ليس ملك كذا كونه سببا للملك اقيم مقامه
 وانما الشرط احدها ان لا يكون من غير حقيقة ليتحقق معنى اليمين وهو النفوس به على منع
 النفس ولو لم يملك في الحال ولا اضافة اليه لما حصل الفائدة المطلوبة من اليمين ان الاجراء
 في ملكه في الحال حتى يتحرر عن الشرط ولا اضافة الملك حتى يتحرر عن تحصيل الملك فاذا لم ينفذ
 اليمين فانه لم يتحقق صلا وفي الثاني خلافه فهو لا تعلق اجنبية قال لها ان
 كلمتك فانت طالق ففكرها فكلها لعود الملك والاضافة اليه وتطلق بعد الشرط ان قال له
 ثم كلمها لوجود الملك وقت التعليق او قال اجنبية ان تترك فانت طالق ففكرها لوجود
 الاضافة الى الملك ويبطل الى التعليق وذلك لان الملك فقي الثلاث يبطل تعليقها

لا تجزى

لا تجزى ماد وانما يعني اذا قال ان دخلت الدار فانت طالق ثلاثا فطلقها ثلاثا ثم تزوجت
 بزوج اخر ودخلها ثم رجعت الى الاول فدخلت الدار يقع شئ لان الجزا طلقت هذا
 الملك لانها هي لما عتد اذ الظاهر من ما يجزى واليمين تستعد للمنع والحمل واذا كان الجزاء
 ما ذكرناه وقررات بتجيز الثلاث المبطل للحليلة فلان يمين بخلافها اذا بانها لان
 الجزاء باق ببقاء محله وهذا يعلم ان قول الوفاية والتجيز يبطل التعليق في كل طلاقه
 لا يخلو عن مساهمة والفان الشرط ان واذا واذا وكل وهذا ليس بشروط حقيقة
 لان ما يليها اسم والشرط ما يتعلق به الجزاء والاخير يتعلق بالافعال لكنه الحق بالشرط
 لتعلق الفعل بالاسم الذي يليه كقولك كل امرأة ان تزوجها فكذا وكلما ومتى ومتى ما وقع
 كلما انجيل اليمين اي يبطل اليمين بطلان التعليق بعد وقوع الطلقات الثلاث يعني اذا قال
 للموطة كلما دخلت الدار فانت طالق فدخلت في العدة ثلاث مرات طلقت ثلاثا فادفع
 الطلاق ان تكمل بعد زواج اخر فدخلت الدار بطلان اليمين الا اذا دخلت اي كلما في
 التزويج بان قال كلما تزوجتك فانت طالق فانها اذا طلقت ثلاثا وتزوجها الزوج
 الاول تطلق فان كلما تفيد عموم الافعال كما ان كل تفيد عموم الاسماء وفيما سألها اي سوى
 كلما من حر وف الشرط اذ اوجب الشرط في الملك ينحل اي اليمين الى جزاء اي يبطل اليمين ويتبرأ
 عليه الجزاء واذا اوجب الشرط في غيره اي غير الملك ينحل اي اليمين لا اليد اي لا الجزاء اي
 يبطل اليمين ولا يتبرأ من الجزاء فان قال ان دخلت الدار فانت طالق ثلاثا فادفع ان تدخل الدار
 ولا يقع الثلاث في حيلة ان يطلونها واحدة ونفسي عتدها فادفع الدار حتى يبطل اليمين ولا
 يقع الثلاث ثم تزوجها فان دخلت الدار لا يقع شئ لمطارد اليمين وانما قلنا ونفسي العدة
 لانها ان دخلت في العدة يقع الثلاث انتقلا في وجود الشرط والقول للملان تبرهن المرأة
 لانها يمتسك بالاصل وهو عود الشرط ولا ينهك ويخرج الطلاق وزوال الملك والمرأة تدعى
 وفي شرط لا يعلم الا منها كان حضرت فان طالق وفلان تصدقت في حقها اذا قلت حضرت
 فقط اي في حق ضررها والقياس ان التصديق في حق نفسها ايضا لان شرط فلا تصديق فيه
 كما في الدخول وجه الاستحسان انها المينة في حق نفسها لا يعلم ذلك الا من جهةها فيقبل قولها
 كما في قوله والوطى لكنها شاهدة في حق ضررها بل هي شاهدة فلا يقبل قولها في حقها نقل
 في النهاية عن شرح الطحاوي ان هذا ليس بحرف على من هذا فيما اذا كذبها الزوج في قولها
 حضرت وامان اصدتها فوقع الطلاق عليها جميعا فيكم بالطلاق بعد الدم ثلاثا ايام
 من اولها يعني اذا ردت الدم يقع الطلاق حتى يستمر ثلاثا ايام لان ما ينقطع دونها

الفاصل الشرط

ولما بانها بطقتين قبل ان تدخل الدار والمسئلة كمالها ثم تزوجها بعد زواج اخر
 ثم دخلت الدار طلقت ثلاثا عند في حقيقته واليمين تستعد للمنع والحمل واذا كان الجزاء
 ما ذكرناه وقررات بتجيز الثلاث المبطل للحليلة فلان يمين بخلافها اذا بانها لان
 الجزاء باق ببقاء محله وهذا يعلم ان قول الوفاية والتجيز يبطل التعليق في كل طلاقه
 لا يخلو عن مساهمة والفان الشرط ان واذا واذا وكل وهذا ليس بشروط حقيقة
 لان ما يليها اسم والشرط ما يتعلق به الجزاء والاخير يتعلق بالافعال لكنه الحق بالشرط
 لتعلق الفعل بالاسم الذي يليه كقولك كل امرأة ان تزوجها فكذا وكلما ومتى ومتى ما وقع
 كلما انجيل اليمين اي يبطل اليمين بطلان التعليق بعد وقوع الطلقات الثلاث يعني اذا قال
 للموطة كلما دخلت الدار فانت طالق فدخلت في العدة ثلاث مرات طلقت ثلاثا فادفع
 الطلاق ان تكمل بعد زواج اخر فدخلت الدار بطلان اليمين الا اذا دخلت اي كلما في
 التزويج بان قال كلما تزوجتك فانت طالق فانها اذا طلقت ثلاثا وتزوجها الزوج
 الاول تطلق فان كلما تفيد عموم الافعال كما ان كل تفيد عموم الاسماء وفيما سألها اي سوى
 كلما من حر وف الشرط اذ اوجب الشرط في الملك ينحل اي اليمين الى جزاء اي يبطل اليمين ويتبرأ
 عليه الجزاء واذا اوجب الشرط في غيره اي غير الملك ينحل اي اليمين لا اليد اي لا الجزاء اي
 يبطل اليمين ولا يتبرأ من الجزاء فان قال ان دخلت الدار فانت طالق ثلاثا فادفع ان تدخل الدار
 ولا يقع الثلاث في حيلة ان يطلونها واحدة ونفسي عتدها فادفع الدار حتى يبطل اليمين ولا
 يقع الثلاث ثم تزوجها فان دخلت الدار لا يقع شئ لمطارد اليمين وانما قلنا ونفسي العدة
 لانها ان دخلت في العدة يقع الثلاث انتقلا في وجود الشرط والقول للملان تبرهن المرأة
 لانها يمتسك بالاصل وهو عود الشرط ولا ينهك ويخرج الطلاق وزوال الملك والمرأة تدعى
 وفي شرط لا يعلم الا منها كان حضرت فان طالق وفلان تصدقت في حقها اذا قلت حضرت
 فقط اي في حق ضررها والقياس ان التصديق في حق نفسها ايضا لان شرط فلا تصديق فيه
 كما في الدخول وجه الاستحسان انها المينة في حق نفسها لا يعلم ذلك الا من جهةها فيقبل قولها
 كما في قوله والوطى لكنها شاهدة في حق ضررها بل هي شاهدة فلا يقبل قولها في حقها نقل
 في النهاية عن شرح الطحاوي ان هذا ليس بحرف على من هذا فيما اذا كذبها الزوج في قولها
 حضرت وامان اصدتها فوقع الطلاق عليها جميعا فيكم بالطلاق بعد الدم ثلاثا ايام
 من اولها يعني اذا ردت الدم يقع الطلاق حتى يستمر ثلاثا ايام لان ما ينقطع دونها

ملاحظة ان يعلقها واحدة

لا يكون حية فاذا تمت ثلثه ايام حكام بالطلاق من حين حاضت الله بالامتناع عرفاته
من الرحم فكان حية من الاثر وبان حضت اي اذ قال ان حضت حية فان طالق
تطلق اذ اظهرت لان الحية بالها هي الكامل منها وكما لها بانها واذك بالظهر واذك
صمت يعني اذ قال ان صمت يوم فان طالق تطلق اذ اعربت الشمس في اليوم الذي تصور
فيه لما مر ان اليوم اذ اقرن بفعل من غير ان يبايض لها من اجل ان صمت ولم
يقبل يومه لانها لم يقدر بغيره ووجد الصوة كبره وهو المساك وشروطه وهرلها و
النية على حلقه بولادة ذكر وطلقتين بانتي يعني اذ قال لا امرها اذ اذلت غلاما
فان طالق واحدة واذ اذلت جارية فان طالق اثنتان فلو لم يعلم الاول طلقت
واحدة قضاء وثنتين تنزها اي احتياطا ونقضت للعدة بالاخير من الولدين فانها لو
ولدت الغلام او لا وقت واحدة وتنقض عدها بوضع الجارية ثم يقع بها غري الزمان
انقضاء العدة ولو ولدت الجارية او لا وقت طلقان وتنقض عدها بوضع الغلام ثم لا
يقع شيء اخرها من ان تنقض العدة فاذا وقع في حال واحدة وفي حال ثنتين فلا يقع
الثانية بالثاني ولا في حال واحدة بالثنتين احتياطا حتى لو كان الزوج طلقها واحدة
قبل اليقين وان اذ ان تزوجها قبل زواج اخر لا طلاق لان الزوجان يكونان واحدة الجارية
ولا على الثالث بيشين يقع الثالث ان وجب الثاني في الملك ليشمل ما اوجبه في
الملك او وجب الثاني فيه فقط مثل ان يقول ان كملت زيدا فان طالق ثلاث فان
وانقضت عدها فكملت زيدا ثم تزوجها فكملت بكر فهي طالق ثلاثا ولا يشملها
اذا لم يوجد شيء منها في الملك او وجب الاول فيه الثاني وذلك لان فتح الكلام باهلية
الملك كمن الملك يشترط على التعليق ليعبر بالجزء غالب الوجود باستصحاب الحال فيقع اليقين
ويشترط عند تمام الشرط ايضا ليعبر بالجزء لانه لا ينزل الا في الملك والحال فيما بين ذلك
حال بقاء اليقين فيستغنى عن قيام الملك اذ بقاءه محتمل وهو انما علقها بقاء الزوج
الثالث او من خالفه العقب بالوطئ فقال الزوج ان وطئت بك فان طالق ثلاثا وانه
المولى لانه ان وطئت فان طالق فلو لم يزوج اي دخل الحشفة حتى انفي الحضانة ان طلقت
المراة وعقبته لامة لوجود الشرط ولدت بعد الايلاج ولم يخرج بعد الطلاق فالعقب
وهو المثل وقيل هو قدر اجرة الوطئ لو كان الزنا حال لا يباي بالثب عليه اي
على كل من الزوج والمولى ولا يفر بها اي بالثب مراجعا في الطلاق الرجعي لان الجماع
ادخل الفرج فخرج ولا يوجد ذلك بعد الطلاق والعقب لان الادخال لا يدخله حتى

مطل العقب
وفي الفرج صدق المرأة اذا طلقت
بشبهة

يكون له ولله حكم الابتداء وهذا لو حلف لا يدخل رتبة الاصل طلق وهي فيه لا يحنث
بامساكها فيه بل بحال العقر عليه في الاول ويصير رجعا في الثاني باي وجه ثاني الرجوع الجماع
فيه حقيقة بوثبوت الحرمة كمن الحلال لم ينظر التحلل للمجلس والمقصود وهو قضاء
الشهوة فاذا امتنع الحلال بشبهة وجب له ان يجمع الشهرة قال ان طالق ان شاء
الله مع متصلا او مامت قبل ذكر الشرط لم يقع الطلاق اما الاول فارق التعليق بشرط لا يعلم
وجوده مع غير قصد الكلام وقد اشترط اتصاله واما الثاني فارق الكلام خرج بالاستثناء
عن كونها ايجابا ولدت بناتي الموجب لا البطل وان لمات الزوج قبل الشرط وقع الطلاق
اذا لم يتصل بكلام الشرط قال ان طالق ثلاثا وثلاثا فان شاء الله وان شاء الله وان شاء الله
الله طلقت المرأة ثلاثا وعق العبد وقال لا تطلق ولا يعق العبد لان التكرار شائع في
كلامهم فيجعل عليه تصحيح الكلام فلا يبطل اتصال الشرط وله ان اللفظ الثاني لغو اذ لا
يفيد فوهما يعني الاول ولا وجه لكونه تأكيد للفصل بالواو فيمنع المعطوف عن اتصال
الشرط به فيقع كذا ان شاء الله ان طالق فان طلق عند ابى حنيفة ومحمد وتعليق
عند ابى يوسف انه ان لم يبطل متصل بالاجاب فيبطل حكمه كالأخرى وان كان الموضع
لان تباطؤ الجملتين هو الفاء فاذا انقضى انفي الارتباط فيقول ان طالق فيخرج الخلاف
تأخير الشرط فانه يكون حينئذ مغيرا يوقف عليه صدر الكلام وبان طالق بمشيتة الله
او بالارادة او بحجته او بهضاته لا اي لا تطلق لانه تعليق بما لا يوقف عليه كقوله ان شاء
الله اذ الباء لا التصاق وفي التعليق الطاق للجزء بالشرط وضافها اي اضافة المذكرات
من المشية وغيرها الى العبد تعلق منه اعني العبد كان شاء فلان او اراد او احب او رضي
فيقتصر على المجلس فان علم العبد في المجلس وشاء وقع الطلاق وقوله ان طالق بامر او
حكمه او قضائه او اذنه او علمه او قدرته يتبين يقع به الطلاق في الحال سواء اضيف
اليه تعالى او الى العبد اذ اراد بمثل النبي عزه فكفوله ان طالق بحكم القاضي وان قال
بالامر اي ان طالق مشيتة الله او لامة او حكمه الخ يقع الطلاق في الكل اي في الوجوه
القسمة كلها سواء اضاف الى الله تعالى او الى العبد لانه تعليق كان وقوعه على قوله ان طالق
لله تعالى الدار وان قال اني اي ان طالق في مشيتة الله الخ فان اضاف اليه تعالى
لا يقع الطلاق في الوجوه كلها لان في معنى الشرط فلو لم يعلق بما لا يوقف عليه فادفع الى
في العلم لانه ينكر ويراد به المعلوم وهو وقع ولان لا يصح نفيه عنه تعالى بحال لانه يعلم
ما كان وما لم يكن فيكون تعليقا بامر موجود ولا يلزم القول بان المراد ههنا التخيير

قال انت طالق ان شاء الله مع
مطل

قال في الاصلح والاصح عند من تحت الجهر بالفرادة وادى الجهر
ان ادعى الجهر اسماع نفسه وادى الجهر اسماع نفسه هو الصحيح رد ما قيل
وذكر ان طالق بغير اسماع نفسه وادى الجهر اسماع نفسه هو الصحيح رد ما قيل
وغيرها من البيع والملك والطلاق والعقاق والاستثناء
الحروف في هذه الاستثناء اسماع نفسه وادى الجهر بالفرادة وادى الجهر
الحروف ولكن لم يسمع اسماع نفسه حتى لو طلق جهر او ادعى
ان شاء الله لم يسمع نفسه اليقين ولو طلق جهر او ادعى
الاستثناء وقيل صاحب الجهر في يد الجهر ولو طلق جهر او ادعى
ان شاء الله لم يسمع نفسه اليقين ولو طلق جهر او ادعى
لسان الله تعالى متصلا وان كان الجهر في يد الجهر ولو طلق جهر او ادعى
وعند ههنا وان استثناء ما مات قبل قوله ان شاء الله ان طالق
مضى ولو استثناء ما لم يكن مسموعا عند الكرخي
ملا فالكرخي وكذا لو قال ان دخلت ابنتي عند الشيخين
طالق جهر ان اسمع نفسه من التعليق ولا يقع الطلاق
اجماعا ولا افعلا الخلاف

وقد يقدّر شيئا واليقدر شيئا حتى لو اذ به صفة تؤثر على وقوع الارادة يقع في الحال وان
 اضاف الى العبد صح تمليك في الاربع الاول فيقتصر على المجلس كما مر تعليقا في غيرها وهي السنة
 الباقية فالخالف ان الاثنا عشر اربعة منها التملك وهي السنة واخواتها وستة ليست
 التملك وهي اثم واخواته والكل على وجهين اما ان يضاف الله تعالى الى العبد وكل
 وجه على وجوه ثلاثة اما ان يكون بالياء او باللام او بغيره بان ما في ثلاثا لا تنتين
 يقع واحدة وبالا واحدة يقع ثنتان وبالا ثلاثا يقع ثلاثان الاستثناء تكلم بالكا
 بعد التثنية في شرط صحة ان يقع والاستثنى في لصيغة تكلم بها حتى لو قال انت طالق
 ثلاثا لا ثلاثا فطلق ثلاثا لانه استثنى جميع ما تكلم به فلم يبق بعد الاستثناء شيء
 ليحكم به الا بان تكلمها عليك فهي طالق فخرج عليها في عدة البائن اي التطلق امراته
 الجديدة فيما اذا قال التي تحتك ان تزوجت عليك امراة فالتى انزجها طالق فطلق
 التعمود ثم تزوج اخرى وفي عدة الاطلاق ان الشرط لم يوجد لان التزوج عليها
 ان يقع عليها من يزارعها في الفراش ويزارعها في القسم ولم يوجد سالت المرأة
 الطلاق فقال الزوج انت طالق خمسين تطليقه فقال المرأة ثلاث تكفي فقال
 الزوج ثلاث تلك والباقي لصاحبك وله ثلاث لسنة غير طلاق المحاطة ثلاثا
 الا غيرها اصلها في

باب طلاق الف

من غلب حاله الملاك مبتدأ خبره قوله الاتي فاراد الطلاق كمن عجز عن قامة
 من غلب حاله البيت فمن يقضيها في البيت وهو يشكي اليك قال لان الانسان قل
 ما يخلو عنه هو الصحيح ومن يارزح في المحابة او في ليلته فيقضيها او حرم من
 المشايخ من قال اذا قهره القصاص لكونه فان لان العفو مندوب اليه بخلاف الرجم
 وعلى القول لا اعتماد ذكر الزلي او رب سفينة فاكسرت ففي على زوج او فترسه السبع
 وبقي فيه والمقصود الملقح مادام برزاد ما به كالمريض فان صار قديما ولم يزد فهو كالصحيح
 في الطلاق وغيره والمرأة في جميع ما ذكره كالحائض حتى لو باشرت سببا لفرقة كخيار المايح
 وخيار الفوق والتمكين من ابن الزوج والازيد بعد ما حصل لها من المرض وغيره
 الزوج انما فارة ذكره الزلي والحائض كالمريضة فان اخذها العلق في كالمريضة لان
 هلاكها لا يغلب اليها خذها الطلق كذا في الكافي فاب بالطلاق ولا يصح تبرعه الامن الله
 فلو باشرها بغير رضاها حتى لو هنت لم يكن الزوج فان اومات الزوج ولو بغيره كان كمن لم يرض

العلق يقع الملاء
 وسكون الدم في
 الدلالة والحق

والبارزة

فمن يقضيها في البيت وهو يشكي اليك فان هلك في علمه لا ينفك
 وفي سنة فمن يقضيها في خارج البيت وهو الصواب لان
 المعجب الغاربية ان لا يكون في خارج البيت قدرة
 احل لا القدرة مع الابن والاشتكاء على ما ينبغي
 وان

وكان الطلاق في الصحة او في الرق فكذلك الرهات
 وفي عدة العدة منها الزوجان ابانها في الصحة ثم في الرق وماتت
 ايضا وانما لم يترث وانما في الرق ان ابانها في الصحة ثم في الرق وماتت
 عندنا وانما لم يترث بعد انقضاء العدة لم يترث
 فانها ماتت

اطلق الماني فتشمل الواحدة
 والطلاق يجر

في مرضه المطلقة الرجعي والمباينة بولادة
 في المرض ميراثا اذا مات في العدة

والبارزة ونحوها بان يقتل المريض او يموت بمرض آخر وهي في العدة ترث هذا في الماين
 واما في الرجعي فترث منه مطلقا اذا مات وهي في العدة لبقاء الزوجية بينهما فانها السبب
 لارثها في مرضه فان الزوج قصدا بطله فسد عليه قصده بتأخير عمله الى زمان انقضاء
 العدة لدفع الضرر عنها ولهذا لم يرها هو اذ اقامت خلاف الماين لان السبب وهو النكاح
 قد زال كذا اترث طالبة رجعي طلقت ثلاثا لان الطلاق الرجعي لا يزيل النكاح ولهذا
 يحل له وطهرها ولا يحرمه الميراث فلم يكن سببها اياه راضية بطلان حقها وكذا العلقها
 واحدة بآينة وكذا اترث مبانة قبلت ابن زوجها يعني بان المريض امراته قبلت ابن
 زوجها لا يمنع تقبيلها الارث اذ البينة وقعت بآينة بالتقبيل لها بخلاف ما اذا
 بان بالتحليل فانها لا ترث وكذا اترث من لاعنها او لم يرها فيه اي في المرض اما الاول
 فهو اذ افرغ امرته وهو صحيح ثم لم يكن في المرض فانها ترث وكذا اذ افرغ في المرض فان هذا
 ملحق بتعليق الطلاق بفعل المأثرة منه كالمأثرة من المأثرة من المأثرة من المأثرة من المأثرة
 واما الثاني فهو اذ اخلت في مرضه ان لا يترجها اربعة اشهر فلم يترجها حتى مضت المدة
 ووقعت البينة ثم ماتت المرأة ولول في صحته وبانت بها اي بالايديك في مرضه
 لا اي لا ترث امرته وان كان الايلا ايضا في المرض ترث لان الايلا في معنى تعليق الطلاق
 بمضي اربعة اشهر خالية عن الوقاع فيكون ملحقا بالتعليق بمضي الوقت وسيلاني بيانه
 بخلاف الخ متعلق بقوله كمن عجز عن قامة في صنف الفذل او حرم او حبس لقصاص
 او حرم او حصر فان المطلقة حينئذ لا ترث لان الهلاك ليس بعالم فيها كذا المايرث
 المختلعة في مرضه وخيرة اختارت نفسها فيه ومن طلقت ثلاثا بامرها ثم ماتت وهي في العدة
 لانها راضية بطلان النكاح لكان لغيرها اولاها اي وكذا الا ترث من طلقت ثلاثا بامرها ثم ماتت
 من مرضه ثم ماتت في العدة فانه لا يكون لانها لم تخرج بتبين انه ليس بمرض الموت ولهذا يعتبر
 تبرعاته من جميع المال وكذا اذا اقر بالدين لا يكون يقيم عليه غنم الصحة تصادقا على ثلاث
 في الصحة ومعنى العدة او ابانها بامرها فارقها بماك او اوصى فلها الاقل منه ومن الارث
 اي قال لها في مرضه كنت طالق وانما صحيح فانتقلت عدتك فصدقتك ثم اقرها بماك
 او اوصى بها او ابانها بامرها في مرضه فارقها او اوصى ثم ماتت فلها الاقل منه ومن ميراثها
 منه اذا علق المريض مالا ففعل اجنبى او بجى الوقت والتعليق والشرط اي والحال انهما
 او علق مالا ففعل نفسه وهما اي التعليق والشرط في المرض والشرط فقط فيه او علق مالا
 بفعلها ولا تب لها منه كالاكل والشرب وكلام اللبون وقضاء الدين واستيفائه وهي في المرض

مطلبة المطلقة الرجعي والمباينة بولادة
 في المرض ميراثا اذا مات في العدة

اي تأخير عن الزوج الزمان انقضاء العدة فيما ترث
 كان لرعايته حق المرأة عن حازره

منزما

وطها فليحضر بعني امرأة فليت لاقف المدة وانكسر

منها من وقت الطلاق ثبت نسب هذا الولد لأنها نفرت بانقضاء العدة والولد يسبق في
البطن هذه المدة فلا بد من أن يحصل الزوج وأما قبل الطلاق لا بد من أن يكون له طلاق قبله
يزول الملك بنفس الطلاق فيكون الوطى بعد الطلاق محرماً ففتح صياً أنه يفعل المسلم
عنه فإذا جعل وأما قبل الطلاق فتصح الرجعة قال إذا ولدت فانت طالق فولدت ولدًا
ثم وكنت ولدًا الخريطين فهو رجعة المراد بطينين أن يكونين الولادتين سنة أشهر
أو أكثر وإن جاءت به أكثر من سنتين فالمراد بانقضاء العدة ثم الولادة الثانية دلت على
أنها رجعة بعد الولادة الأولى أما إذا كان أقل بطنين واحدًا وثابت الرجعة لأنها
طلقت بالولادة الأولى ثم الولادة الثانية دلت على أنها رجعة بعد الولادة الأولى تكون
الوطى حلالاً أما إذا كانت الولادتان بطن واحدًا وثبت الرجعة لأن علوق الولد
الثاني كان قبل الولادة الأولى وقال كما ولدت فانت طالق وولدت ثلاثاً بطنين
يقع طلاق ثلاثاً والولد الثاني والثالث رجعة فأنها طلق بالولد الأول وصارت
معدّة وبالولد الثاني صار رجعة في الطلاق الأول إذ يجعل العلوق بوطى حادث
في العدة حملاً أمر المسلم على الإصلاح وطلقت ثانياً بالولد الثاني لأن اليمين عقدت بكما
والولد الثالث صار رجعة في الطلاق الثاني لما أمر وطلقت ثالثاً بالولد الثالث فعدت
بالحيض لأنها حاسل من زوات الأقرحين وقع الطلاق الرجعي من الطلاق بالتحريم الوطى
لبقاء أصل النكاح كما مر منى لوطى لا يعزى لعقد وقال الشافعي يحرمه حتى يزول العقد و
مطلقته أي مطلقه الرجعي تزين ليس يجب الزوج في رجعتها ولا يسافر بها بلا شهادة
على رجعتها القدر لا يحجب من بيوتهن الذين نزلت في المعتدات من الرجعي ليساق قوله
تلك إذا طلقتم النساء وصريح الطلاق رجعي بالإجماع ينكح الزنى نكاحاً مباحاً بل ثلاث في العدة
وبعدها لأن حل الحلية باق لأن زكاه معلق بالطهارة الثالثة فينعيم بملها ومنع
العير في العدة لاشتباه النسب واشتباهاً في حقها لا مطلقته بها إلى الثلاث لو حرة
وبالثنتين بلوامة حتى يطأها غيره لقوله تعالى فان طلقها فلا تحل له من بعد
حتى تنكح زوجاً غيره والمراد منه المطلقة الثالثة والثنتان في الأمة كالثلاث
في الحرة لأن الرق متصف لحل الحلية على ما عرف والنكاح في الأمة يحمل على العقد
ولزم الوطى ثبت بحديث مشهور يحتج به الزيادة على الكتاب وهو حديث العسيلة
وقد حقق هذا البحث في كتاب الأموال وأوضحناه بعون الله وتوفيقه شرح المرقاة و
حواشي التلويح بما لا مزيد عليه ولو كان ذلك الغير مراهقاً غير بالغ لكان في التحليل كالبالغ

مطلب خلق من خلد ابراهيم خليفه

مطلوب خلق من خلقها
مطلوب ان وليت فانك لا تملك فقلت واما
مطلوب بعد ان تبيح وقد فاسكون بيل على بقا ان الامساك لله المستلثة
وهذا تبارك واللعان بنواج حتى الفاة حتى جري
تتوارث الطلوع والايدي والطلاوق حتى لظاهرها منها والاصح
فان انا اخذ قوله نسأوكم حشر لكم فانوا حشركم
وكذا اتنا وسها اخذ قوله نسأوكم حشر لكم فانوا حشركم

وقد قيل في حق من قال لا شيء في حق الله تعالى
ذلك انه عليه السلام شرط اللذة في الطهارة
الفصل في علمه في طهارة من طهر في حق الله تعالى
الاحتياط وهو سبب لنزول ما فيها ولا غسل على الصبي لعدم الخطأ

في حق الله تعالى ان لا شيء في حق الله تعالى
ذلك انه عليه السلام شرط اللذة في الطهارة
الفصل في علمه في طهارة من طهر في حق الله تعالى
الاحتياط وهو سبب لنزول ما فيها ولا غسل على الصبي لعدم الخطأ

ولا يلزمنا استناد علمه في حق حرمته الحلو بها لان الحلو من ضرورات
الخلوة بها لا يكره الا اذا خاف ان يراجمها بغير اشهاد وهو كره
وغيره اطلق الكراهية فيها فلو علم هذا الفرق بينهما والجواب
الغاية ان تزويجها لا يقدح في طهارة من طهر في حق الله تعالى
الا حلقها من غير طهارة من طهر في حق الله تعالى
المجيب ان لا يثبت لانه في الميسر في رواية في حق الله تعالى
اذا كان الزوج مطلقا في حق الله تعالى
الدواع في انفسهم وحصلت من الزوج في حق الله تعالى
منها اية احد في حق الله تعالى
بجاءها وهي لا تمنع وصول حرارة فربما وفي ذكره حكمها
للول زيني

لان الشرط لا يلزم دون الازال وهو موجود فيه بنكاح صحيح متعلق بقوله ايضا
ويصفي عطف على طهارة من طهر في حق الله تعالى
ان وطئ السيد امته البكر صلا ليعين ملك النكاح التحليل بالنقص وكذا الزوج
الثاني بشرط التحليل وان حلت للزوجة بان قل تزوجك علان اهلك اوقات المرأة
ذلك وكيفية اما الواضحة في قوله فلا يكره عند عامة العلماء وفيهم الزوج الثاني
مادون الثلاث اي حكمه ايضا كما يكره حكم الثلاث متى اذ اطلق الحرة فطليقتين
وهو تحت عدتها ونزول وجوبه في آخره عادت الى الزوج الاول عادت بثلاث فطليقتين
وهو الزوج الثاني حكمه مادون الثلاث من الحرة الحقة كما يكره حكم الثلاث الحرة
الفيل في حق الله تعالى حقة في يوسف وعند محمد بن زكريا في لا يكره مادون الثلاث وهذا
البحث ايضا ذكره مستوفى في الكتابين المذكورين مطلقا الثلاث اخبرت بمقتضى العديتين
عدة من الزوج الاول وعدة من الثاني والمدة تحل في مضيتها وسياق في احوال
العدة ان مضيتها ان كان يحض فاقبل ما صدق فيه عند شهرين وعند التسعة وثلاثين
يوما لا اي جان للزوج الاول لصدقه ان ظل صدقها لانه اما من المعاملات ككون
البضع مقوم اعند الدخول او الديانا لتعلق الحل به وقوله الواحد مقبول فيها

باب الايلاء

وهو لغة الحلف مطلقا وشعر الحلف على ترك ما يها مديته وحكمه طهارة بانه كترك
والكفارة والحج ان حلف واقلها الحرة اربعة اشهر والامة شهرين ولا حد لكونها
فلا ايلاء لو حلف على اقل من الاقليات بان قال للحرة والله لا اقربك شهرين او ثلثة
اشهر فلو قال والله لا اقربك او لا اقربك اربعة اشهر الاول مؤبد والثاني مؤقت
او ان اقربك فعلى شيء او نحو او فاستطاع او بعده حر فان قربها في المدة حلفت
وان اذ حلف في الحلف بالله وجبت الكفارة وفي غيره وجبت الحنك وسقط الايلاء فلا
اي ولا يقربها بان كانت بوجبة وسقط الحلف لمقت فان كان مؤقتا بامانة شهر
فلم يقربها بان كانت بوجبة وسقط الحلف حتى لو كفها فلم يقربها بعد ذلك لانين لا
اليسقط الحلف المؤبد وفرغ عليه بقوله فلو كفها ثانيا وثالثا ومضت المدة ثان بلا في
بلا قربان بان كانت باخرين يعني نكحها ولم يقربها اربعة اشهرين ثانيا ثم نكحها
ولم يقربها اربعة اشهرين ثالثا فان نكحها بعد زوج اخره فطلق اذ لم يبق الايلاء
وان وطئها كفر بقاء البين ان كان الحلف بغير صلا قها وان كان به لا يبق لما عرفت

بكره الايلاء
او اسم مستحق

اشارة الى ان
او ينفذ عند
مضت مدة
الاشهرين
او ينفذ عند
مضت مدة
الاشهرين

في حق الله تعالى ان لا شيء في حق الله تعالى
ذلك انه عليه السلام شرط اللذة في الطهارة
الفصل في علمه في طهارة من طهر في حق الله تعالى
الاحتياط وهو سبب لنزول ما فيها ولا غسل على الصبي لعدم الخطأ

ان يتخير الثلاث في بطل تعلقاتها قوله والله لا اقربك شهرين وشهرين بعد هذين الشهرين
ايلاء لانه جمع بينهما الجرح فجمع فصلا لجمعه باللفظ الجمع فستحق المدة لا قبله بعد يوم
الله لا اقربك شهرين وشهرين بعد هذين الشهرين الا في الاقليات لانه لما فصل بين الشهرين الاولين
والشهرين الاخرين بقوله لم يتكامل مدة الايلاء وهي اربعة اشهر وكذا قوله والله لا
اقربك سنة الا يوما لا يكون الايلاء لان المستثنى يوم فذكر في ان يجعله في يوم شاذ فلا
يمر عليه يومين اياها السنة الا ان يمكن ان يجعله في السنة وكذا اذا قال لا يقربك
فيه لا يكون يوما الا انما استثنى كل يوم يقربها فيه فلا يصح بان يكون يوما ابد ولو قربها
يوما والباقي اربعة اشهر وكذا ان صان مؤبدا لسقط الاستثناءات اليوم للمستثنى لما مضى
لا يمكن قربانها الا بكفارة وكذا ان صان مؤبدا لله لا دخل في وقت وامرته بها لا يكون الايلاء لا يمكن
قربانها بل لا يلزم شيء بان يخرجها من الكوفة المطلقة الحقة كما لو جرت فيه اي في حق الايلاء
لبقاء الزوجية بينهما كما في المبانة ولا اجنبية نكحها بعده اي بعد الايلاء فانه لا يتصور
في حقها ان تحل من نكح من نكحها بالنقص وهي ليست منها فلم ينقض وجب المطلق حتى
لو تزوجها بعد ذلك الا ان يكون مؤبدا وتحقق ان الايلاء بمنزلة تعليق الطلاق بمضي الزمان
فلا يصح الا في الملك او مضافا الى الملك ككسبي بان قال ان تزوجك فله الله الاقربك ولم يوجد
ولو وطئها كفر عن يمينه لانها منعقدة في حق وجوب الكفارة عند الحنك عجز عن الوطئ لمن
باحدها وصرفها او رفقها او لمساها اربعة اشهرين فحينئذ قوله نيت الينا فلا تطلق
بعد ان مضت مدة وهو عاجز وان قدر على الجماع في المدة ففيه الركن لان الغي باللسان
خلف عن الغي بالجماع فاذا قدر على اصل قبله لم يفسد بالبدن كالميتيم اذا اراد الماء قبل الامت
ان يحل له ايلاء ان نوى التحريم او لم يثبت في حق هذا اللفظ مجمل كان بيانها الى الجمل فان قال
ادنت به التحريم او اراد به شيئا كان يمينا ويصير به مؤبدا لان تحريم الحلال يمين وطئها
ان نفاذ لان في الظاهر حرمه فاذا نوى التحريم لم يفسد ولا يكره ولا يلزم له عدم كسبه وهو
تشبيه الحنك بالحرمة وهذا في نوى الكذب لانه وصف الحنك بالحرمة فكان كذا حقيقة
فاذا نوى صديق وتطليقه بانه لا ينفق الطلاق وثلاث ان نواها وقدر في الكلمات واللفظ
على ان طلاق وان لم ينفق وحمل نواها تحرقا وهذا لا يحلف به الا الرجال وعن هذه قول النووي
غيره لا يصدق قضاء ولو كانت له اربع نسوة واللسان بها يقع على كل واحدة منهن
طرفة بانه لا ينفق ولاق واحد منهن واللسان وسوا الظاهر والاشبه ذكره في البلي كذا اكل
حل على حر وهو حرام بانه لا ينفق است كبر مروي حرام اي الفتوى على ان طلاق وان لم ينفق

في حق الله تعالى ان لا شيء في حق الله تعالى
ذلك انه عليه السلام شرط اللذة في الطهارة
الفصل في علمه في طهارة من طهر في حق الله تعالى
الاحتياط وهو سبب لنزول ما فيها ولا غسل على الصبي لعدم الخطأ

في حق الله تعالى ان لا شيء في حق الله تعالى
ذلك انه عليه السلام شرط اللذة في الطهارة
الفصل في علمه في طهارة من طهر في حق الله تعالى
الاحتياط وهو سبب لنزول ما فيها ولا غسل على الصبي لعدم الخطأ

في حق الله تعالى ان لا شيء في حق الله تعالى
ذلك انه عليه السلام شرط اللذة في الطهارة
الفصل في علمه في طهارة من طهر في حق الله تعالى
الاحتياط وهو سبب لنزول ما فيها ولا غسل على الصبي لعدم الخطأ

في حق الله تعالى ان لا شيء في حق الله تعالى
ذلك انه عليه السلام شرط اللذة في الطهارة
الفصل في علمه في طهارة من طهر في حق الله تعالى
الاحتياط وهو سبب لنزول ما فيها ولا غسل على الصبي لعدم الخطأ

والله اعلم
المؤمنين
الملك حماد

لا ملأ ملك مني

قوله وما صلح مهنرا
صلح بدل الخلع لا
ينافي العكس حتى
جاز ما لا يصلح
مهنرا ايضا كما
الحكم الا قتل
من العشرة وكما
في يدها

هو غير مقدّر بالتلا
ذكره البردوي
على قوشهجي و
الفرقة في
البحر

وہی

[illegible]

وهو اى الخلع من الكليات لاحتماله الطلاق وغيره فيعتبر فيه ما يعتبر فيهما من قرآن
ترشح من جانب الطلاق وان قال له انوبه الطلاق فان ذكر بدها لم يصدق في نفية
في شئ من الصود الرابع بل يحل على المعلق ويكون ذكر البذل مغنيا عن النية والاى
وان لم يذكر بدها صدق في الخلع والمباراة اى ما وقع الخلع بلفظ الخلع والمباراة
اتهما ككليات فلا بد من النية وما يوقع مقامها وهو ذكر البذل وقد اتفقا ولا يصدق
في لفظ البيع والطلاق كونهما صريحيين كذا في الكافي واعترض عليه بان لفظ البيع
غير صريح في الطلاق وهو ظاهر اقول المراد بكونه صريحا فيه دلالته عليه قطعاً بحيث
لا يتخلل عنه احتمال ذلك للابيض البيع يوجب زوال ملك العين فيلزمه قطعاً زوال الملك
المتمتع ولهذا وقع الطلاق بلفظ العلق لا العنق بلفظ الطلاق كما مر فليتأمل فالترقيق
وبالقبول حقيق وكراهته اى اخذ البذل ان نشر اى الزوج لقوله تع وان اردتم
استبدال زوج مكان زوج والتيمم اى حله في قطاراً فلا تأخذوا منه شيئاً ولا تأخذوا
بالاستبدال فلا يرد في وخشيتهما باختيار المال وكراهته اخذ القصد اى الزاد على ما دفع اليها
من المهر ان نشر في رواية الجامع الصغير لا يكره اطلاق قوله تع ولا جناح عليهما
فيما افترسا اكرهما اى اكره الزوج المرأة عليه اى على الخلع تطلق المرأة لان طلاق
المكره واقع بلا مال اى بلا تزويج مال ان لم يكن لها عليه مال بل التزمت ان تعطيه
مالاً لا يتخلص او بلا سقوط مال ان كان لها عليه مال كامله ونحوه اى اياتى ان الزوج
شروط في تزويجها وسقط طهرها واكره يومه الرضى هلك بدها في يدها يعنى خالعت مع
زوجها على ما يقبل ان تدفعه اليه هلاك المال واستحق فعلها قيمته ان كان قبلياً
او مثله ان كان مثلياً ولا يبطل الخلع لانه لا يقبل الفسخ بل يجب الضمان عليها تحقيقاً
للمعاضة خلع او طلاق بخر او خبز او قميص ونحوها مما ليس بمال وقع طلاق
بأن في الخلع رجوع في غير محظا اى غير شئ لان ايقاع معاق بالقبول وقد وجد
فيقع في الخلع البائن وفي الطلاق الرجعي كما هو مقتضى اللفظ وقد نقله من المحيط
واليجب عليها شئ لانها لم تسهم الا منفقاً لتصير غارة له وايضاً لا وجب الايجاب المستحق
للاسلام ولايجاب غيره لعدم الالتزام كخالق على ما في يدك ولا شئ في يدها اى كما يقع
الطلاق بخلافه اذ اقلت خالقي على ما في يدك وليس في يدها شئ فانها لم تسهم الا منفقاً
فلم تصر غارة له والرجوع بالفرع والمراد باليدها اليد المحسوسة وان زادت على قولها
خالق على ما في يدك قولها من مال او دهر او كس في يدها شئ رقت عليه في الاولى

فلو قضى كل يوم فمما فففي قضاءه قولان في الخصة والائتم
ان قضاءه بعد الزمان ليس لهم الا القضاء بالصحيح والمذهب
وهو كذا بانها

أكره المرأة على أن تخلو بغيرها
مطلقة

صالحه أرباع على غيرها في الخلع وبقي والطلاق
مطلقة

بجاءه اذ اقلت خالقي على هذا الخلق فاذا ايسر من حيث يجيب عليها
رأى المسهر عند الحين في نفسه وعند هذا الجيب مثله في نفس وسط الاله صدار
معي وذا في جهتها

مهرها الذي اخذته منه او دفعت اليه في الثانية ثلاثة اراهم وان كان في يدها درهمان
توهم بتمام ثلاثة اراهم وان كان اكثر من ثلاثة اراهم فله ذلك في النهاية اما ان اخذته
في الاولى فلا نهالما استمالا لم يكن الزوج راضيا بزوجها ولا الملكة المعوض ولا وجه لا يما
السمي وقيمه لكونه مجهولا ولا لايجاب قيمة المضع وهو من المثل لا غير متفق
حل الزوج فقيت ايجاب ما قام به المضع على الزوج دفعا المضر عنه وما دفع ثلثة
درهم في الثانية فلا نهالما استمالا بلفظ الجمع واقله ثلثة فيجب عليها ان تفي بها فصار
كلوا قرا ووصى بدفع المهر على عبد ابق لها على امرتها من ضمن ثلثة ثلثة بل عليها
تسليم عينه ان قدر وتسليم قيمته ان عجزت ان تعقد معاوضة فيقتضى سلامة العوض
واشترط البراءة عنه شرط فاسد فيبطل هو المخلع لانه لا يبطل بالشروط الفاسدة
طلبت طلاقا ثلثة اى قال طلقني ثلثة اى قال طلقها واحدة تقع في
الاولى بانته بثلث الالف وفي الثانية رجعية فجاء فانها اذا قالت طلقني ثلثة اى
جعل الالف عوضا لثلاث فان اطلقها واحدة وجب ثلث الالف لان اخرها عوض تقسم
على اجزاء المعوض اما اذا قالت طلقني ثلثة اى على الف تجعل على الشرط عند اى خفيفة
والطلاق يصح تعليقه بالشرط واخره الشرط لا ينقسم على اجزاء الشرط فيقع رجعية
بل شئ وعندها يقع بان ثلث الالف لانها حرة على العوض بمعنى الباء كما في بقية عبد
بالف او على الف وله ان البيع يصح تعليقه بالشرط فيجوز على العوض ضرورة والضرورة
في الطلاق لصحة تعليقه بالشرط وان قال طلق نفسك ثلثة اى قال طلقني ثلثة اى
واحدة لم يقع لانه ليس من البينونة الاسلام الالف كلها له بخلاف قوله طلقني ثلثة اى
بالف لانها لما رضيت بالبينونة بالف كانت ببعضها اولى ان ترضى وبان اى اذا قالت
طالق بالف وعلى الف فقبلت بان المرأة ولزم الالف لانه مبادلة او تعليق فتقضى
سلامة المبدلين او وجوب الشرط وذلك بما ذكرنا وبان طالق اى اذا قال لامرأتك
طالق وعليك الف او قال لعبدك انت حر وعليك الف فطلقت المرأة وعق العبد فحاشا لسوا
قبلا ولا عنده وفي الاعلى كل واحد منهما الا اذا قبل ولا يقع الطلاق والعق بلا قبول
لان هذا الكلام يستعمل للمعاوضة فيقال احمل هذا المتاع ولك على درهم ويكف بمنزلة
قولهم بدرهم وله ان جعلت امانة فلا تربط بما قبله لانه لا يملك الا الاصل فيها الا اشتد
ولا لانه هنا لان الطلاق والعق يقعان عن المال بخلاف البيع والامارة فانها لا يكون
بدونها قال طلقك امس على الف فلم تقبل وقالت قبلت فالقول لا وفي البيع القول

طلبت ثلثة اى طلقها واحدة بالف
هنا اذا بينت ان كل طلقها قبله لانه بين فان كان تطلقها
واحدة كان ثم كل الالف بين في المجلس حتى لو قام
فطلقها لا يجب شئ بخلاف ما اذا ابدى هو ففقد خالقها
على الف فانه يعتبر في القول لا مجلس كذا في المجلس

اي عينه ولما انا
بغيره فبينة الحوالة اذ لا
لشئ

لشئ يعنى من قال لغريمك منك هذا العبد بالف درهم من قبل فقبلت
فالقول للشئ والفرق ان الطلاق بمال يمين من جانب الزوج والقبول بشرط الحنث
مقتضى اليمين بلا قبولها فلا يكون الاقرار باليمين اقرارا بشرط الحنث لصحتها بدونه
فصار القول قوله لان الزوجين اذا اختلفا في وجود الشرط والقول للزوج لانه منكر
فاما البيع فاليجاب وقيل ولا صحة لاحدهما بدو الآخر فصار الاقرار بالبيع اقرارا بما لا
يتم الا به فاذا انكره فقد جمع عما اقر به فلا يصدق ويسقط المخلع والمباراة بفتح
الهمزة جعل كل منهما مبرا في الاخر من الدعوى عليه كل حق لكل منهما على الاخر مما يتعلق بالتمتع
كالتمتع بمقبوض او غيره متبوض قبل الدخول بها او نكاحه والنفقة الماضية واما نفقة العدة
فلا تسقط الا بالذبح في الدخول بها قيد بالنكاح لانه لا يستقطها الا بتعلق بها القرض وثمن
ما اشترت ونحوها خاضع الالب صغيرة بلها او مهرها طاعت ولم يضر اى المال عليها وانه
يستقط اى المهر ما وقع الطلاق على ما يراى الاصح فلا نكاحه بقبول الالب فيكون تعليقه بغير
افصاله واما عذر وجوب المال عليها فلا بد من الخلع تبرع وما لا يصح ليقبل التبرع
فان خلعها الالب صغيرة صاغية لاي ليلد المخلع لم يرز بالضم ان الكفاية عن الصنف
لان المال لا يضرها بل الرزق به الزمان المال ابتداء من الخلع والمال عليه الالب لان شرط
بل الخلع على الاجنبى صحيح فعلى الالب اولى ولا يسقط المهر لانه لم يدخل تحت ولا الالب
وان شرط الزوج الضمان عليها اى الصغيرة فان قبلت وهو من اهله اى من اهل القبول
بان كانت تعقل ان الخلع سالي والنكاح حالي طلق لوجود الشرط بالشرط لانها ليست
من اهل الغرامة قال الزوج خالعك ولم يذكرها الا قبلت المرأة طلق لوجوب الاجاب
والقبول وبرى عن المهر المورث لو كان عليه اى ولو لم يكن عليه من المورث شئ
ردت على الزوج ما ساق اليها من المهر المعجل فانها اذا قبلت الخلع وقد ثبت انه معاوضة
في حقها فقد التزم العوض فوجب اعتبار بقدر الامكان خلع المريضة معتبر
من الثلث لكونه تبرعا لان المضع غير متفق بحال المخرج والله تعالى اعلم

باب النظم

هو لغة مقابلة الظاهر بالظاهر فان الشخصين اذا كان بينهما معاوضة ويجعل كل منهما
ظهور الظاهر الاخر وشركات شبيه ما يضاف اليه الطلاق ويوكفها او يعبر عن
الكل وحيز وشايع من ايمان المنكح من قبل يصح الظاهر من اتمته ولا يمتنع نكاحها لان امر
نظم ظاهرها ثم اجازت بما يحجره النظر اليها متعلق بالتشبيه من عضو محرم بيان

سقط نفقة الفقة بالتمتع
والكسوة الماضية
حبره

المراد المخلع الصادر من الزوجين لانه اذا خالها مع اجنبى مال
لا يسقط به مهرها والسقوط فيما اذا كان المخلع بصيغة
المفاد علم هو
قال في التمهيد بالالب لان الامة لوقع الخلع بيننا وبين
زوجنا الصغيرة فان اضافت البذل اهلها نفسها
او قبلت تم الخلع كالاجنبى وان تصف وطرفه
لا يغاير فيه والصحيح ان يقع الطلاق بخلاف الالب
كذا في البزانية ص

يعتبر بدم

ويشترط ان يكون مخرجها على التام من المهر
باختار او غيرها او حالها لان حرمته من ليست على التام
وانما حرم عليها ما دامت هي في عصمة الاجل المخرج فاذا
طلعتها او ماتت حلت له لعدم الجمع حقا
يراد الجمع على حرمته فلو ائتم الخلع وانما او شبيهه
لا يكون مظاهرا لنفسه في شدة المهر وانما او شبيهه
وهو قول في حرمته

لما نسبنا ارضنا كما تميز عن محرمه وحكمه خرمه وطهرها وواعده كالس والقبلة
حتى يكفر لغيره والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعيدون لما قبل فخر برقية
من قبل ان يمتاسا الاية للظهور والعبود المفسر بالعرف على الوطى فان سبب وجوب
التكفير هو الظاهر والعبود لان الكفارة دائرية بين العقبة والعبادة وسببها ايضا دائر
بين الخطر والاباحة حتى يعلق العقبة بالخطورة والعبادة بالمباح وانما جاز تقويم
الكفارة على العود لانها وجبت لرفع المحرم الثابتة في الذات فيجوز بعد ثبوت تلك المحرم
لرفع بها كما قلنا في الصلوات انما يجوز قبل ازالة العادة مع انما سببها لانها شرعت لرفع
الحث فيجوز بعد وجوده ووجدنا ان الكفارة بعد ما انما او بعد ما انما الفسخ العقبة
لارتداد وغيره لان هذه المحرمات لا تزيل بغير التكفير من سببها كالحل كالميم وصابية الرزق
الناخي والمراة ان تطالبه بالوطى وعليها ان تمنعه من الاستمتاع بها حتى يكفر وعلى
القاضي ان يجبره على التكفير فمما كلف عنما ذكره الرباعي ولو وطى قبله اي قبل التكفير
استغنى الله عن كراهي الظاهر فقط اي لا يجب عليه غيره الكفارة الاولى وقال سعيد بن
جبير يجب عليه كفارة ان ودا الى الظاهر كانت على كراهي او لاسك ونحوه يعني
رقيقك وعنفك مما يعبر به عن الكل او نصفك كظهور حتى ونحوه من الخيل الشايع
او كسها او كسها او كسها حتى وعنفك وهي اي الصور المذكورة ونظائرها
ظهور وان لم ينو لان الشبهة بالامكان او بعد ما بعثنا وخرجنا منها وهو الشرط في
حق المرأة والشرط في جانب المحرم ان يكون المشبه به عضو لا يجوز النظر اليه كما ذكره وقد وجدنا
الطلاق وان نفاه ولا ايلالات اللفظ لا يحتملها وفي قوله انت على كافي ومثل في
ما نواه والطلاق والظهار لان اللفظ يحتمل كلاهما فارتجح بالنسبة تعين وان لم ينو
لغا التعارض المعاني وعدم الترجيح وفي قوله انت على كافي ما نواه من الظاهر والطلاق
لان اللفظ يحتملها وما ترجح بالنسبة تعين وانت على كافي كراهي ظاهرا وان نوى طلاقا
او ايلالات لان ذكر الظاهر ترجح جانب الظاهر وبان على كراهي لسانه يكون مظاهرها
جميعا لان اضافة الظاهر اليه فصار كما اذا اضاف الطلاق فيجب لكل منهن عليه كفارة
وهي عتق رقبة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع فاعطاهم مائة دينار
لنقل الوارد فيه وقيل ذلك بقوله وهي تحرير رقبة مؤمنة كانت او كافرة ذكر كان او
انثى صغيرة كانت او كبيرة لكن فان جسد المنفعة وهو المانع اما ان اختلفت المنفعة
فلا يمنع حتى جاز العود ونحوها واما الاصل والقياس ان لا يجوز لان الغالب جسد المنفعة

ولا يعود حتى يكفر مطلقا

لكنهم

يعني ان كان الظاهر غير موقوف اما اذا قيد بوقت كسها او سببها
يسقط الظاهر بمضي ذلك الوقت كذا في الدرر النيرة

وان لم يكن له نية فهو ظاهرا لانه لفظا حتى فثبت الا في دلالة بالظهار
فان الحرمه بالطلاق لان الحرمه بالنسبة بالظهار لا تزيل الملك والحرمه بالطلاق
تزيل ملكه ومنه ان يوسف بن ابي
كما يظهر ما راوا في مجلس من امرأة ولو اراد تكرار صفة فاعادها اذا قال
انت على كافي او مثل كافي ما نواه

وقال محمد بن ظهرا لانه شبهها بجمعهما ففضل العتق في الجملة وعن ابي ابي
عنه ان كان في حاله العتق والجمعة ان يكونا بواحدة لانه ام حرمه عليه
بالنفس فيجلس عليه لان الحرم عين بالنسبة حقايقه

لكنهم استحسنا الجواز لان اصل المنفعة فانه اذا صبح عليه يسبح حتى لو كان بحال لا يسبح
بان ولذا صرحنا وهو لا يجوز ولو كان ذلك النحر بغيره فربما ينبتها اي نية
الكفارة وبين فرت جسد المنفعة بقوله كالاخي بخلاف الاعور ومجنون لا يعقل لان
لانتفاع بالجماع ليس لا العقل فكان فانت المنافع والذي يحكى ويعتقد بخبره لا يثبت
الاختلاف غير مانع والمقطع يراه فانه فانت منفعة البطش او انما ما له لان فقة
البطش بها ففعلت ما تفوت منفعة البطش او جازاه فانه فانت منفعة المشي او يديه
ورجله من جانب فانه ايضا فانت منفعة المشي لانه يتعذر عليه بخلافه لو قطعنا من
خلافه لانه يفت جسد المنفعة ولا منبر اعطف على لم يكن فانت جسد المنفعة او لا ولا
لاستحقاقها التحريم بجهة فكان الرق فيهما ناقصا او مكنا ادى بقص كذا له التحريم
بموضع وبه لا يثاوي الكفارة لانه عبادته فلا بد ان تكون خالصة لله تعالى واذا كان
بموضع لم يكن خالصة لانه يتوحد فان اعتق كاتبا لم يولد شيئا جازا او عتق كاتبا
اعتق المكفر عن ظواهره نصفه وهو مبرم اعتق عنه باقية بقوله من اياه لان الاعتق
يتجزى عنه ككفاي والنقصا يمكن في نصف الآخر لانه سيدا لامة الرق فيه وهذا
النقصا حصل في ملك شريكهم انشغل اليه بالضمنا ناقصا فلا يجوز بيع الكفارة او
عتقا اعتق نصفه عن تكفيره ثم باقية بعد وطى من ظاهرها لان الاعتاق يتجزى
عنه ولما امور به الحق قبل المسيس فلم يوجد لان النصف وقع بعده وان عجز عن العتق
صام شهرين ولا وليس فيهما رمضان ولا الايام المنهية الولا الشايع وهو ثابت بالنسبة
ومسوم رمضان لا يقع عن غيره فلا يجوز التكفير به والصوم في الايام المنكورة منه
عنه فيكون ناقصا فلا يثاوي بها العاجل الكمال وان افطر لمظاهر يوما ولو بعد كالمريض
والسفر او وطنها الى ظاهرها في الشهرين متعلق بافطر وما عطف عليه ليلاد عمرا او
يوما سقوا استأنفه اخلصة في الا فطار فان نقصا عن التتابع بالفطر وهو عذر
يمكن الاحتراز عنه لانه قد يجد شهرين لا عذر فيهما او عذر في الوطى فلا ان الواجب عليه
صوم شهرين متتابعين قبل التماس ومن ضرورة كونهما قبل اخذها عنها اما لو وطى
غير التي ظاهرها منها لاسيما فلا يضره كذا في النهاية لا الاطعام ان وطى خلا لهما كان وطى
التي ظاهرها منها في خلا لا اطعام لم يستأنف لان النص في الاطعام مطلق غير مقيد بما
قبل التماس وهو منصوص عليه في الاعتاق والقيام ولو قدر المكفر بالصوم على الاعتاق
في آخر اليوم لاخير احقيل غروب الشمس من اليوم الاخير من الشهر الثاني لانه الاعتاق

مطلوب كراه الظاهر تحريمه فربما ان قد سقم صيلم شهرين
ولا ان سقم اطعام مستين مكنا
لو قال فربما ينبتها كان او لم ينبت الالبنة والصدقة والصبي
وفي فربه تلك اشارة المخرج الارث كما لا يخفى
اذ اعتقر في حاله افاقم

عجزه بان لم يكن في ملكه او لم يقدر على عتقه وقت الا ولو كان
في ذلك لكان يحتاج اليها لانه العتق يختلف المسكن وعمل
هنا ما في المراح لو كان له عبد لخدمته لا يجوز له الصوم
الا ان يكون زمنا انتهى

فالحيض ان وطى لم يملكها عتق او سقم ليلاد او نهارا او جوبه
الاستيناف ووطى غيرهما لا يوجب الا ان يكون مفسرا
ثم ان من صام شهرين بالاهلة اجزؤه وان كانا قاصدين
والا فلا يجزى به الا الكمال حقايق

والزفر من الصبي في اخر الطعام

ولم يصح تكفير بالصوم وكان صومه تطوعا والافضل ان يتم صوم اليوم الاخير وان
 افطر فلا قضاء عليه ذكره الزيلعي وان عجز الى مكفر عنه اطعم عنه اي عن الظهار
 هو اي الظاهر وانما به سنتين مسكينا اي عن غيره ان يطعم عنه عن ظهاره ففعل
 اخذوه اعلم ان ما شرع بلفظ الاطعام او الطعام يجوز فيه التملك والاداء وما
 شرع بلفظ البتاء والاداء يشترط فيه التملك فذكر صورة التملك بقوله اطعم غيره
 وانما به سنتين مسكينا كذا في الفطرة او قيمته وعندك في منعه عن الجور دفع
 من غير المنصوصة الاشياء المنصوصة كالزبيب وسويق والزبيب والتمر والشعر
 وغيرها كالان والعتيق والمزقة ونحوها فان بيع صاع من التمر ادا سواي نصف
 صاع من اوصاف شعير قيمة لم يجز دفعه بخلاف الارز مثلا فان بيع صاع منه ادا
 سواي نصف صاع من اوصاف شعير قيمة جائز دفعه وهو مني على الصل مقرر في شرو
 الجامع الكبير ان المنصوص للنبوت اعناه او اطعم واحدا شريفا اي اعطى الطعام كل مسكينا
 واحد استين يوما كان عندنا ان المنصوصة ستخلة للمسكين وتجو عنه في الجود
 بتجدي لا يام فكان هو في اليوم الثاني مسكينا آخر لتجد سبب الاستحقاق لا في يوم
 قدر الشهرين الا عن يومه سواء كان بدفعة او دفعات لان الواحد يستحق في
 يوم واحد لو استين مسكينا فلم يوجد العدد المفروض حقيقة وحكم لعدم تجدد
 الحاجة وذكر صورة الاباحة بقوله واذ اشبعهم اي ستين مسكينا وان اقل اكلوا
 بالغلة وهو الطعام قبل نصف النهار والعشاء وهو الطعام بعد نصف النهار او
 غدايين اي اشبعهم بطعام قبل نصف النهار مرتين او عشائين اي اشبعهم بطعام
 بعد نصف النهار مرتين في غير الايام او طعاما بالاباحة اكلت كل مسكين غدا وعشاء
 والغدا ان يجزيه والعشائين كذلك والعشاء والشعر كذلك ووفقها وعدتها
 الغدا والعشاء والمعتبر فيه الشبع المقتل والمعتبر في التملك المقدار لا الشبع
 والسحر قيمته لا استيفاء فاقيم مقام الغدا وانما اعتبر كل اكلان لقوله تعالى
 فاطعام سنتين مسكينا والواجب منه الوسط وهو الاكلان لان الاكثر في العادة
 ثلاث مرات والاقل مرة كذا في غايه البيا الجوزي او غير شعير بالادام فانه لا
 يستوفى منه حلجته لا بالادام بخلاف خبر اللش او اعطى عطف على اشبعهم كذا في بيع
 صاع من نصف صاع شعير او غير شعير او غير شعير جاز خبره لقوله اذا
 اشبعهم وما عطف عليه فان بيع صاع من نصف صاع شعير او غير شعير بالكيل نصف

مطلبا اعطى الطعام كل مسكينا واحد استين يوما جائزا عندنا
 هذا الحد الذي اكسبه في كفارة البتاء لا ان اعطى في كل عشرة ايام كل يوم
 جاز ولا شرط زمان بتجدي فيه الحاجة الى الكسوف كما في التبيين
 الخ يشترط فيه انما والعقار فيها ان لو عطي مسكينين وعشرين
 اخذين لم يجز الا ان يعطى على احد التين وكل التين في
 احتياجهم في الغدايين والعشائين كما في الفتح

مطلبا اعطى من ربع صاع من بر ونصف صاع شعير كل مسكين

في بيع شعير قدر ربع صاع بالكيل نصف صاع
 نصف صاع من اوصاف شعير
 لان الزاد لا يوزن نصف الزاد
 في كل عشرين ذنبا يوزن بمجامع المسكين

صاع من اوصاف شعير او غير شعير او غير شعير بالكيل نصف صاع
 او صاع شعير او غير شعير او غير شعير بالكيل نصف صاع
 جاز في كل واحد منها الاخر ولا كذلك القيمة كما عرفت بخلاف اعتناق نصف رقبة وصيام
 شهر لا يعتد بكل واحد منها الاخر ولا كذلك القيمة كما عرفت بخلاف اعتناق نصف رقبة وصيام
 النفس بخلاف اطلع نصف صاع من قيمته نصف صاع من اوصاف شعير او غير شعير او غير شعير
 مما هو من الاعمال المنصوصة قيمة اذا كان اقل قد لا يما قدره الشرع وان كان اكثر من
 الاخر او مثله قيمة اطعمهم اي ستين مسكينا كما لو منهم صاع من شعير او غير شعير او غير شعير
 عن احدها وعن اخطار وظهار صححها لان النية تعمل عند اختلاف كالا فطار و
 الظهار لا عند اتحادها فاذا الفت النية والصاع يصنع لكفارة واحدة لان نصف الصاع
 من ادى المقادير في المؤدى وهو الصاع كفارة واحدة فلا يصح جعلها للظهارين
 بل لظهار واحد بخلاف ما اذا فرق في الدفع لانه في الدفعة الثانية في حكم مسكين اخر
 كصوم اربعة اشهر او اطعام مائة وعشرين مسكينا او اعتناق عشرين عن ظهارين فانه
 صحيح وان لم يعين واحدا لول واحد لان الجنس في الظهارين متحد فارجح التبيين والله
 المظاهر في اعتناق عديهما او صوم شهرين ان يعين لاي منهما شاء وان اعتق من قتل
 وظهار لم يجز عن واحد لان نية التبيين في الجنس المتحد لغو وفي المختلف مفيد فاذا
 لغت نية مطلق النية فلا ان يعين لاي منهما شاء كما لو اطلقه في ابتداء تضييعه انه لو نوى
 قضاء يومين من رمضان يجزيه عن يوم واحد ولو نوى من القضاء والذراوع عن
 القضاء والكفارة لا يجزيه عن واحد منهما عدا ظهاره كذا في صورة فوط اي صوم شهرين ادا
 ملك له فم يمين الله من اهل التكفير بالمال وقال الخفي في صوم شهر اعتبار ابا العقوبته لانه
 شرعوا جركا لحدود السيد عنه بالمال بان اعتق عنه او اطعمه لم يجز لانه ليس من اهل
 الملك فلا يصير باب **اللعن**
 هو لغت من اللعن وهو الطرد والابعاد سمي به لما في الخامسة من اهل الجحيم نفسه ومن قبله
 المرأة غضب الله تعالى عليها المستلزم للعن وشرا عبادات مؤكدة بالايمان عقر وتة
 باللعن قائمة مقام حد القذف في حقه بمعنى انها اذا اذنا عن اسقط عنه حد القذف
 ومقام حد الزنا في حقه اي انها اذا اذنا عن اسقط عنها حد الزنا والليل على انهما
 مقام حد القذف في حقه ان هزل بن امية جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال
 غبت عن امرأتين سنتين فلما رجعت وجدت عليهن امرأتين شريكتي في بها فقال لهن

مطلبا اعطى مسكينا كل واحد صاع من شعير
 عن ظهارين صح

بهذا اذا كانت مؤمنة وان كانت كافرة جاز عن الظهار
 استحسانا كما في التبيين

فان قيل ينبغي ان يثبت العتق في ضمنه اقضاء قلنا انما يصح
 ذلك ان كان بتقوا والعق اهل الاهلية فلو يثبت
 اقضاء مسكينا

ومن قول المرأة تسبح
 ومن قبل المرأة تسبح

صلى عليه وسلم اثبت باربعة شهود ولا يحد على ظهره فقال اهل اول بيت يعقني
 يا رسول الله واعد هذه المقالة قال واذا لا رجوع من الله تعالى ان يجعل له شريكا فان
 الله تعالى هذه الايات فدل ذلك على ان اللعان قائم مقام حد القذف في جانب الزوج
 حيث لم يجد اهل ذلك بقذفه في الدليل على انه قائم مقام حد الزنا في جانب المرأة ان
 هذا لما رواه ابن شريك بن السجاء حيث قال وجدت على رجل من اهل نجران شريكا في
 بها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان جاءت به امرأتك فوجدت على رجل من اهل نجران
 اسود جفونك فاحملها اليك فهو شريك فجاءت به امرأتك فوجدت على رجل من اهل نجران
 سبقت لكان في ولها شان وهذا لانه ان اللعان قائم مقام حد الزنا في جانب المرأة
 كذا في المصنف ومكرمة الطي والاستمتاع بعد التلاعن لخصوص البيوتات الثمانية و
 شرطه قيام الزوجة حتى اذا طلقها بابت او اذ لا تسقط ولم يجب الحد وساق بيانها
 في اخر الباب ان شاء الله تعالى وفي النكاح صحيحا فمن قذف بالزنا زوجة العقيقة
 او بغيره عن الزنا غير متهمة بها لم يكن يوفى معها ولد لا يكون له اب معروف وصلى اي الزوجة
 لاداء الشهادة على المسلم حتى يجري اللعان بين الكافر وبين الكافر ومسلم وان صلح
 شهودا على كتمان في اوفى عطف على قذف ولها احتراز عن نفي الحمل كما في الروي
 طالبت بها اي عوج القذف وهو الحد فانها حقها فلا بد من طلبها كسائر حقوقها و
 لان من شرط اللعان ولا تكون عقيقة لغير المطالبة لغوات شرطه وهو العقة
 لا عن خبر لقوله فمن قذف فان الى اهل الزوج عن الكفا حتى يلاعن او يكذب
 نفسه فيحد لان اللعان خلف عن الحد فادام الزنا بالخلف وهو لا يعمل فان
 لا عن الزوج لاحد المرأة بالنسبة كمن يزوج لانه المتدعي فيطلب منه الحجة او لا
 والاى وان لا تلاعن بحد حتى تلاعن او تصدقه قال النبي وفي بعض نسخ
 القدوك او تصدقه فتد وهو غلط لان الحد لا يجب بالقرار مرة فكيف يجب بالتصديق
 مرة وهو لا يجب بالتصديق اربع مرات لان التصديق ليس باقرار قصدا فلا يقرب
 في حق وجوب الحد ويعتبر في دية فيدفع به اللعان ولا يجب الحد ولو صدقته في حق
 الولد فلا حد ولا لعان وهو ولدها لان النسب مما ينقطع حكما باللعان فلم يوجد
 وهو حق الولد فلا يصدق فان في بطلان له وبها يظهر عدم صحته قول صدر الشريعة
 فينتفى نسب ولدها منه فان لم يصلح الزوج للشهادة بان كان كافرا او عبدا او محدوا
 في قذف حد لو هي من اهلها لان اللعان تعد ربعي من جهة فيصير الحد الموجب الاصل

الحد خلاف السوط
 وفي النكاح صحيحا
 من دون اي عظيم
 الحنفى صحيحا
 من دون اي عظيم
 من دون اي عظيم
 من دون اي عظيم
 من دون اي عظيم

مطلوبه في حق الحد الاحكام والامان زهر الدماء

وهو الثابت

وهو الثابت بقوله تعالى والذين يهودون المحصنات الاية واليهود ان يكون الزوج كافرا
 وهي مسلمة الا اذا كانا كافرين فاسلمت ثم قذفها قبل عرض السلام عليه وان صلح لها
 اي الزوج الشهادة وهي لا تصلح لها بان كانت اممة او كافرة او محدودة في قذف او محبقة
 او صبيبة ولا يحد قاذفها بان كان زانية فارح عليه كما اذا قذفها بغيره ولا لعان
 لانه خلف عن وصوفا اي صورة اللعان ما نطق به النص في القرآن وحاصل ان يقول
 الزوج او لا اربع مرات اشهد بالله اخذ صادق فيما رصته بايده من الزنا وفي الخامسة لعنة
 الله عليه ان كان قاذفا فيا رواهاها من الزنا مشير اليها في كل مرة ثم تقول وهي اربع مرات
 اشهد بالله انك كاذب فيما روي به من الزنا وفي الخامسة عطف الله عليها ان كان صادقا
 فيما روي به من الزنا فانهم يستعملون اللعن في كلامهم كثيرا كما ورد الحديث انك
 تكذب اللعن وتكذب اللعن وتكذب اللعن وسقطت حرمة اللعن في اعينهم فمعهن يخترن
 اللعن بخلاف العصب فان التعنا فرق القاض بينهما ولا يبين قبله حتى لو مات احدهما
 قبله وبها الاخر ولو زالت اهلية اللعان في هذه الحالة بان كذب نفسه او قذف انسانا
 فحد له او يحد ذلك ليعرف بينهم ونفى نسب وكذا ان قذفها به والحق بامه ويات
 بطلانه بشرطه ان يكون العلوق حال جريان اللعان بينهما حتى لو عقلت اممة او كافرة
 ثم اعتقت واسلمت لا ينفى ولا يلعن لان شبهة كتمانها على وجه لا يمكن قطعه فلا
 يتغير بوجاه وان كذب نفسه على اقراره بوجوب الحد عليه فلا يبعد ما حد جان له
 ان يترجمها ومعنى قوله عليه السلام المتواضعان لا يجتمان ابدا لانهما متلازمان فيقال
 المصلحة لا يتكلم ولا يلزم مصليا كذا ان قذف غيرها بعد اى بعد التلاعن فقد اوزنت
 فانه يحد القذف لم يسبق اهلا للعان ولذا المرأة بعد الزنا لم يبق اهلا لحد فجاز ان يترجمها
 وانما لم يقل اوزنت فحدت كما وقع في الهداية وغيره لان مجرد زناها يسقط احصائها فلا
 حاجة الى ذكر الحد بخلاف القذف اذا لا يسقط به الاصل حتى يحد روى عن الفقيه الكشي
 انه كان يقول زنت بتسديد النوبة اي نسبت غيرها الى الزنا وهو القذف فعلا هذا يكون
 ذكر الحد فيه شرطا كما ذكر ولا يبقى الاشكال للعان بعد ذلك الا ان قائم مقام حد
 القذف وقذفه لا يبرى عن شبهة والحدود تندبها ولا ينفى الحمل لان قيامه عند الحمل
 غير معلوم لاحتمال كونه انثى فاذا وان ولدت لاقول المدة وقال لا يجب بنفيه اذا جاءته
 لاقلها وتلاعن عن زنت وهذا الحمل منه لوجود القذف منه صريحا بقوله زنت ولا
 ينبغي القاضى الحمل اي نسب الحمل من القاذف لان تلاعنهما كان بسبب قول زنت لا بنفى الحمل

يعني وجب على كل من خلع الجميع ان يفرق بعد صوم انما اللعان مع ولا ينفى في ثلثيات
 او غير ان فان القاضى الثاني بعبه كما انشدها اعني ذلك كما في النكاح
 يعني ان تلك المرأة حال العلوق عقيقة وان تكون اربعة اشهر للشهادة
 اي انك انما بعد اللعان وان كذب قبله بغيره فانها لا يطلونها قبل الكتاب
 فذلك وان اياتها ثم كذب نفسه فلا حد ولا لعان في رواية
 الحديث قيد الحمل تزوج بها قال في الزهر كذا اذا الرجاء وصدقته

هاتين

وغيره كالجنوب والخصي هو اى العتين من اليقدر على الجماع مطلقا او يصل الى
الطيب لا البكر او لا يصل الى امرأة واحدة بعينها فمن عن اذا حبس في العنة وهي
خليفة الابل وحملت زوجها جبهة فهو مقطوع الذم والخصتين فرق بينهما في المحل
ان خلقت الشريق لانهن معها ولا فائدة في التاجيل بخلاف العتين كما سيأتى وفيه اشعار
بانما لعجب بعد ما وصل اليها الاخيراتها كما اذا صار عتينا بعد ولا فرق في هذا بين ان يكون
الزوج مريضاً وصغيراً لما ذكرنا خلاف العتين حيث ينظر بلوغه او برؤه لاحتمال الزوال
كما اذا كانت المرأة صغيرة وهو محبوب او عتينا حيث ينظر بلوغها لاحتمال ان ترضى به
او وجدت زوجها عتينا او خصيتاً يوم مقطوع الخصتين فقط فان اقرى بعد ما وجدت
عتيماً او خصيتاً ان اقرانه يصل اليها اجل اى الزوج بمعنى اجله القاضى بكم كانت وثيقاً
سنة قرينة في العتيج وهي اثني عشر شهراً ومد ثلثمائة والربعة وخمسة وثمانون
يوم وثلاث عشرة يوم وفي رواية الحسن عن ابي حنيفة ان الذي تحمل سنة شمسية وهي مدة
وصول الشمس الى النقطة التي فارقتها من ذلك الموضع وذلك في ثلثمائة وخمسة وستين
يوماً وربع يوم لان المضي يزول غالباً فيها لا يدرك اغلبية البرودة والحارة واليبس والرطوبة

اشاد به الخ ولد المملوكة
منسكت لا يثبت تبعاً له
ازدهی

٣
قار
عشرة أيام وقت
الزليلى الاجزاء ثلثمائة جزء ثم يوم وفضل ما بينهما
بالتقريب كذا فى المغرب

وفصول السنن ثلثة عليها فالأربع حاز رطب والصيف حاز يابس والخريف بارد
يا بيس والشاب بارد رطب فالأربعة السنن ولم ينزل الأرض لها خلق سوى مدة صوم
ومنها بخلاف رمضان وأيام حيضها فانها داخله في السنن ان لم يكن رقيقا قليلا لقوله
اجل فانها اذا كانت رقيقة لم تغد الشا حيل كما اذا كان الزوج محبوبا فان وطئ فيها وبغت
ولا اى ولا لم يبعأ بانث بالفرقي اى فرقي القاضى بينهما وكان فرقه مداما بائنا لان القى
وهو دفع الظلم عنها لا يحصى بالوجع ان طلبت لما من حقها ولها كل المهران خلاها
لان خلوة العتقين صحيحة وتجب العدة للاحتياط وان اختلفا عطف على قولها فان اقر
اى اختلف الزوجا فادعت المرأة عدم الوصل وانكر الزوج وكانت ثيبا او بكر فظفر النساء
فقلن ثيب حلف اى الزوج لان الثيبا ثبتت بقولهن وليس من ضرورية ثبوت الثيبا بالوصل
اليها للاحتمال زولها بشئ اخر فحلف بخلاف البكارة فان ثبوتها ينفي الوصل اليها ضرورة
فيختبر بقولهن فان حلف الزوج بطل معها فتكون امرأة كما لو اخذت وعند العقد
او بعد فانها اذا اخذت زوجا بطل معها في طهر التعريق لان اخير بين الثيبين البكر
لهما الا احدهما وان نكل الزوج او قلن امرها بكر اجل الزوج سنة فان اختلفا اى بعد
الثايبين سنة ان ادعت المرأة عدم الوصل وانكر الزوج فالحكم كالاولى اى ان صدقها
خيرت وان انكر نظر اليها النساء فان قلن بكر خيرت وان قلن ثيب فالقول لاجل
فان خلف فحما مائة لكنها اخيرت بها هذا اجل الزوج ثمة لان الملق بالثايب ثمة حصفا
العلم بالعدة لثبوت المدة وقد حصل العلم بها هنا فخيرت ثم اذا قامت عن مجلسها او
اقامها اعوان القاضى قيل ان تختار شيئا بطل خيالها لان هذا بمنزلة تخير الزوج فلا يثق
على امره والمجلس بطل بالقيام واذا اختارت الفرقة امر القاضى الزوج ان يطلقها طلقا
بائنة فان اى فرق القاضى بينهما وقيل تقع الفرقة بينهما باختيارها نفسها ولا يحتاج الى
القبض اختيار القوق ولو فرق بينهما فتر وجهان انما لم يكن لها خيار لرضاها بحاله وان تزوج
امرأة اخرى وهي عاتلة بحاله ذكر في الاصل انها لا خيار لها لعلها بالعتيب وذكر الخصاص
ان لها الخيار لان العجز عن وطئ امرأة البطل على العجز عن غيرها والفوق على الاول ولا
يختار احدهما بغير الاخر خلافا للشافعي في العقب الخمسة وهي الجن والحمل والبرص والقرن
وهو يمنع سلوك الذكر في الفرج وهما عاتة غليظة ولو حذمت بقرية او عظم والرتق
وهو التارحم وعند محمد ان كان الزوج حننا وجننا او جرد فالمرأة بالخيار وان كان كالبالغ الا
اذا يمكن الزوج دفع الفرع عن نفسه بالاطلاق ظهر زوج الامم عتينا فاذا خيار للمولى لان الحق له في المزل

ولو قد رعى الآيات
في الذي فهم
عبدى خلافا
لابى عقيل

كذا مرة مجيها واعتبرها او متناوعا عن مجيها لم في السجن مع مرور
 خلوة به ولعل يقضي منها وعن الاربعة ان فرغ من اكمالها في
 من نصف شهرها احسب عليه وان كان اكثر الا احسب عليه وهو الا ربع
 محذرة لمرضاة في كل يوم مقدار ماضية قبل و عليه الفقه في
 فان حج او غاب وميع عليه الا ان الغيبة لا يفعله

[illegible]

وذكر بعضهم أن القرن عظيم فاقى محمد د الزمان كقن القارة
ممنع الجماع والرمع التلام

لقوله تعالى واللائق
 لم يخفى الآية
 سيدة أو كاتبة
 مسنونة أو كسيرة
 من كان زوجها
 أو عبدا أو
 يترقبها بانفسه
 أربعة أشهر وعشرا
 الآية

عليه الاعتداد بالشهر فخص بثلث
بيني تركي منكم ولا اعتد منه أما إذا كانت فلا عدة
عليها بموت المولى ولا بالعقد كما في التبيين ٩

أيام لم تعرف أن الرق منصف وفي حق الحامل المحررة أو الأمة وإن مات عنها صحت أي وإن كان زوجها أيت صبيكاً وضع حملها لا طلاق قوله تعالى وأولات الأيمان أحلهن أن يصنعن حملهن وفيمن حملت بوء موت الصبي عدة الموت لأنها لما نكحها لم تكن حاملاً وقت موت الصبي نفعت عدة الموت والنسب فيها أي في حملت قبل موت الصبي وبوعده لأن الصبي لأمه له فلا يتصور منه العلوق والنكاح ينفذ ومقامه في موضع القصور وفي حق امرأة الفداء للبائين أبداً لا يكفلين من عدة الطلاق وعدة الوفاة فإن انقضت عدة الطلاق وهي ثلاث حيض فلا ولو تنقض عدة الوفاة فلا بد أن ترتب من انقضاء عدة الموت وإن انقضت عدة الموت دون عدة الطلاق ترتب من عدة الطلاق ولترجع بالموت لأنها لما ورثت جعل النكاح قائماً إلى الوفاة إذا ورثها الأب فكذلك في حق الوعدة بل أولى لأنها تجب مع الشك في الوفاة فصار كالملطقة رجعية وفيمن أي العدة في حق أمه اعتقت في عدة رجعي كعدة حرة لأن النكاح باق في الرجعي فرجعاً انفال عدةها إلى عدة الحر والعدة في حق أمه اعتقت في عدة باين أو موت كأمه أي كعدة أمه لأن الطلاق في الملك لأقصر لا يوجب عدة الحر فلا ينفل عدةها كيسة رأت الدم بوعده الأشهر تناف بالحيض يعني المرأة إذا كانت كيسة فاعتدت بالشهر ثم رأت الدم على عادتها لم تغيره وانقض ما مضى من عدةها وعليها أن تستأنف لوعة بالحيض لأن عودها يبطل الإياس هو الصحيح فيظهر أنه لو نكح خلفاً لأن شرط الخليفة تحقق الإياس وذلك باستدانة العجز إلى المات كالغذية في حق الشيخ الفاني فعليه من هذا نفريران ما وقع في عباد صدر الشريعة من قوله فقبل انقضاء ما بها كان شهراً من الأسح والصباب بعد انقضاء ما بها كما تستأنف بالشهور من عاصت خيضة ثم آيست يعني أن من عاصت خيضة أو خيضتين ثم آيست أي لقطع ردها وهي في سن الإياس تعتد بالشهور احتراماً عن الجمع بين البذل والمبدل كذا في الهاديته فإن العدة بالشهور بل من العدة بالحيض فلو جعل الحيض التي رأت قبل الإياس مشتملة على الوقت الذي يحسبها من العدة من حيث أنه وقت لرم الجمع المنع والعجز عن صدر الشرع من عبارة الهادية بعودها وقت كما نقلنا كيف قال أقول الاستئناف مشكل لأننا لو ظهر أن عدةها بالأشهر من وقت الطلاق فالحيضة التي رأت قبل الإياس مشتملة على الوقت فيجب أن يحسبها من العدة من حيث أنه وقت معتدة طلاق وطئت بشبهة وقد مر بيانها وهو مبتدأ غيره قوله عليها عدة أخرى لتجد السبب وتدخلنا أي لودان فأنراه أي إذا دخلنا ليجز ما تراه من الحيض بعد الوطئ بشبهة منهما أي العديتين وإذا تم العدة الأولى ولم تكمل الثانية انقضت بعض الثانية فعليها أنما ما إذا وصفت على المرأة عدة ثان فإما أن يكونا

٣ خلق الان شريط
المخلقة نسخ

[illegible]

مطلوب المطلق اذا تزوجت في عتدها فوطئها الثاني

مطلب ٢٢

مطلب مضي العدة وانجهلت المرأة

لا يقال عتدها بل عتدها الزوجية لانها لا تقبل التخييل
ووجهه استبعاد العدة الاحتمالية والاحتياطية
فانطلاق الرجعية

من يجلين او رجل واحد فان كان الثاني كما انطلقها فلا تأويل فطئت انها لم توطئها او طلقها
بالفاظ الكتابية فوطئها في العدة فلا شك ان العدة تداخلت وان كان الاول فكان من
جنسين كالتوفي عنها زوجها اذا وطئت بشبهة كما في ومن جنس واحد كالمطقة اذا
تزوجت في عتدها فوطئها الثاني وقرينة ما تداخلت عندنا ولو يكون اثره المرأة من الحيض
محتسبا كمنها جميعا فان انقضت العدة الاولى ولم تكن الثانية فعليه اتمام العدة الثانية
وصورتها ان لو طئ الثاني كان بوطئها ارات حيضة يحجبها بوطئها الثاني فان سيج
ايضا في الحيض الاول من العدة الاولى وحيضتان بوطئها من العدة الاولى فتتم العدة الاولى ويحب
حيضت رابعة لتتم العدة الثانية وان كان قبل ارات حيضة فلا تنقض عليها الا اذا كانت حيض
وهي تنقض عن ست حيض ومعدة وفات وطئت بها في شبهة تعتد بالشهور ويحسب
بما تراه من الحيض فيها في الشهر قال في المبسوط لو تزوجت في عدة الوفاة فوطئها الثاني
يفرق بينهما فعدتها بقية عتدها من الاول تمام اربعة اشهر وعشر وعليها اتمام العدة الاخرى
يحتسب بما حاضت بعد التزويج من عدة الوفاة ايضا حتى لا يدخل بقدر الامكان وهذا الشق
من العدة غير مذکور في الوقاية والمكس وعدة الطلاق والموت تنقض وان جهلت المرأة
بها اي بالطلاق والموت حتى ان الزوج اذا كان غائبا عنها وبلغها خبر طليقها بها بعد ارات
ثلاث حيض او موطئها في اربعة اشهر وعشر كانت عتدها منقضية وابتدأ بها اي ابتداء
عتدها عقيبها اي عقوب الطلاق والموت لا عقيب عليها بها لان الله تعالى وجبها على المطلقة
والموت في عتدها فوطئها وهي انصفاء بها عقيبها وابتدأ بها في نكاح فاسد عقيب توقيقه
اي تفرق القاضي وعنده على ترك الوطئ بان يقول تركك او خليت سبيلك وخوذلك
للجرح والعنف ذكره الزاوي قالت مضت عتدي وكذا الزوج حلفت فان القول لها مع اثنين
لانها امينة فيما تخبر وقد روي آخر باب الرجعية نكح معتدة من باين اي بان امراته بما دون
الغلاش ثم تزوجها في العدة وطلق قبل الوطئ وجب عليه مهر تمام وعندها عدة مبتدئة
لانها مقبوضة في يد الزوج الاولى وبقي اثره وهو العدة فان اجد النكاح وهي مقبوضة فان ذلك
القبض عن القبض الواجب في النكاح كالعاصبة يشترى مفصوبا في يده فيصير قابضا بغير العقد
فيكون طلاقا قبل الدخول العدة على سبب افرقت بتباين الدلائل لان العدة حيث وجبت
للعهد والحرج ملحق بالجماد واليهما يحتمل ما روي في النكاح فلا حرجه فطرشه الا الحامل لان
في بطنها فلذا ثابت النسب ولا على ذمية طلقها في اذ اعتقد واعدها انك وحق العدة لا يجوز
ان تكون الحق الشرع لانها غير مخاطبة بحقوق الشرع ولا الحق الزوج لانها خلاف معتدة وان كان تركهم

اما غير المصوب بها
فيكون نكاحا باين

وهذا عند الزوج
اي في حصة الزوج
انما يقسم المهر وبعدها
وقد روي في العدة الاولى
عندها اصل
هذه

وهالدينون

بخلافه اذا كانت تحت مسلم لانه يعتده

اشارة الى ان العدة لا تجزئ الا بان توطئها في العدة كما في التبيين
اشارة الى ان العدة لا تجزئ الا بان توطئها في العدة كما في التبيين

وهالدينون ولا على حرجية خرجت الياسمة او ذمية او مستأمنة ثم سلمت او صارت ذمية
لقولهم ولا جناح عليكم ان تنكحوهن مطلقا لا بقيد ولما عرفت ان الحرج ملحق بالجماد واليهما
فلا حرجه فطرشه الا الحامل لما عرفت ان في بطنها ولذا ثابت النسب

فصل في الاحداد وهوت

الزينة والطيب والمختار مع معتدة البائن والموت اظهر ان النسب على فوت غيبة
النكاح الذي يوجب له مهرها وكفايته مؤننها ولهذا لا تختار المطلقة الرجعية ان تغتسل النكاح ولم
تغتها البقاء النكاح وهذا اجل وطئها ويجري عليها احكام الزوجات على كونها كبيرة مسلمة فان
الصغيرة والكافرة غير مخاطبتين بالفروع ولو كانت الكبيرة المسلمة كملت لهما مخاطبة
بحقوق الله تعالى في البائن في اطلاق حق الموتى بخلاف المانع من الخروج فان في اطلاق حق الموتى وحق
العهد مقدم لما جرت به الزينة متعلق بقوله وتترك لبس المنعصر اي المصوغ بالن عفران
والمصفر اي المصوغ بالعصفر فيفصح عنهما ان المختار الطيب والمختار الطيب والدهن والمختار
الا بعد فان الضرورات تبين المحظورات لا الى التخييل معتدة عتق وهي ام ولد اعقها مولاها
ومعدة نكاح فاسد لان الحداد اظهر ان النسب على فوت غيبة النكاح ولم يفته ذلك التخطب
معدة الا بقرينة لا بقرينة ولا جناح عليكم فيها غرضه من خطبة النساء الحان قالوا
لكن لا تواعدوهن سرا الا ان تقولن قولا معروفا قالوا لا ترضين ان يقولن اني اريد ان تزوجن ذلك
الجديد وانك لصاحبة وخوفه في التخييل على ارادة التزوج بها والقول المعروف اني قد لا غيب
ان اريد ان نجتمع ونخوض ذلك ولا يخرج معتدة الطلاق حقيقا كان او باينا من بينهما سيما
ولانها راها ونكح معتدة الموتى هذا وبعض البين وتبينت فيه اي في بيته فان نفقة معتدة
الموت عليه بافتتاح الى الخروج منها الى الكسب وفيه يمدح ان يحكم البين والمطلقة ليست كذلك
لعدم النفقة عليها من حال زوجها وعندنا اي معتدة الطلاق ومعدة الموت في بيت زوجية
اي العدة فيه اي في بيت يضاف اليها بالسكنى حال وقوع الفرقة والموت لقتلها مع التحجج
من بقاء اي بقاء السكنى الا ان يظهر عنده بان كان نصيبها من دار الميت لا يكفيها ما اخرجها
الورثة من نصيبهم او خافت تلفها لها او لانها لم تملك البيت لا بد من شدة بينهما في
الطلاق البائن حتى لا يقع الخلوة بالاجنبية وبعدها لا بأس في ان يكون في منزل واحد انه
معتد بالحمة فالظاهر ان اذ لم ير لها لباسا للحرم وان ضاقت المنزل عليها وكان الزوج
فاسقا فالاولى خروجها وان خرجها ونزب ان تجعل بينهما امرأة ثقة قادرة على حملها
احتياطا لبات اموال عتدها زوجها في سفر وبينها وبين مهرها دون ثالثة ايام رجعت الى

الدور بالضم فانك واقعة ففرد انك
اشارة الى

او ولدت عطف على قوله ولدت اقل من هذه مسئلة ذكرت في الحديث ثانيا بقوله وان كانت
 معتدة عن وفات وصدة اي ثبتت ولدت معتدة وفات ولدت في العدة وقر الوتر بالولادة
 وليس شرط على الولادة احد من هذه اتفاقا وهذا في حق الارث ظاهر لانها خالص حقهم فيقبل
 فيه نصيبهم اما في حق النسب لم يثبت في حق غيرهم من لم يصدق قتلوا ان كانا من اهل
 الشهادة بان صدق ما جلا من رجل وامرأتان من الورثة يثبت لقيام الحجة ولان في الشرط
 لفظ الشهادة وقيل لا يشترط لان الشك في حق غيرهم تبع للشك في حقهم باقرارهم وما
 ثبت تبعا لا يرد في شرايط الاصل كالعبد مع المولى والحمد مع السلطان في حق القامة
 وهذا هو الصحيح كما في الكافي وكذا من كونه ولدته لستة اشهر يعني ان تزوج الرجل امرأة
 فجاءت بولادة ستة اشهر فصاعدا ثبت نسب منده سواء اقر الزوج او سكت لان الفرائض قائم
 والمدة تامة وان انكر الزوج ولادتها ثبتت بشهادة امرأة واحدة فان نفاة بلا دعاء لان
 النسب يثبت بالفرائض القائمة واللعان انما يجب بالذف وهو في جود هذا لان قوله ليس متى قد
 لها بالزنا والذف بالستر وجود الولد فيمنع من الولد لثابت بشهادة القابلة ليلزم كوت
 اللعان ثابتا بشهادة القابلة بين اصيل اللعان الى الفذف مجزأ عنه قوله يرد على ظاهره انا
 نسلم ان القذف المعلق لا يقتضي وجود الولد لكن لان ثمان الفذف بالولد لا يقتضي وجود
 والكلام فيه وفلان ماله المقوم بالوجود الموجب الخارجي والقذف بالولد انما يقتضي
 الوجوه في العبارة دون الخارج مثلا اذا سمع الزوج ان امراته ولدت ولدا فقال ذلك الولد
 ليس متى كان قد قالها بالزنا اذا كان قد نبت فحصل الولد منه وان لم يكن الولد موجودا
 في الخارج وان ولدت اقل من هذا من ستة اشهر لا يثبت نسب لسبق العلوق على النكاح فان
 ولدت ثم اختلفت اولدت نكاحها من ستة اشهر اذ على الزوج اقل صدق بار يمين
 عند خاؤها كما في قولنا نكحتنا في طالق ثم نكحها فولدت لنفسه من ذلك الحمل
 اي الزوج نسب الولد ومهرها لوجود العلوق في العدة على طلاقها بولادتها اي قال
 لامرته اذا ولدت ولدا فانت طالق فشهدت امرأة واحدة بها اي بالولادة لم يقع اي الطلاق
 عندا في حنفية وعندهما يقع لان الولادة يثبت بشهادة امرأة ثم يثبت الطلاق بالتبعية وله
 ان الولادة تثبت ضروري فيقدر بقدرها فلا يعود الى الطلاق وبوليس يتابعها ان كان
 نهما يوجد بعدا اخر اعترض عليه بعض شراح الحديث بان كلامنا في الطلاق المعلق بالولادة
 والمعلق بالشئ لازم من لزمه والولادة تثبت بشهادتها والشئ اذا ثبت ثبت جميع لوازمه
 اقول قوله والشئ اذا ثبت ثبت جميع لوازمه ليس على اطلاقه بل هو موضع لا يتصور الانفكاك بين

يعني ان حات بعد
 الانكار ولو ثبت
 الشك مسكيا

في الكمال لا يحرم عليه
 هذا النفي هو

اللازم

اي ينفك النكاح اذا ثبت الحمل من الزنا عندا في حنفية ومحمد
 واذا ادعاه ولم يقل بولده الزنا ثبت نسب كما في الحنفية
 ومن يصحح النكاح في الزنا بعد نفاة عن الزانية لا يصحح حضنا وقال
 الكمال انه من كل حال لا يفسد منه المذهب
 وكان ينبغي ان يجعله مهران مراه بالولي ومهر بالنكاح وعي
 الجوزيف انه يجب ان يرضى نصف الطلاق قبل الدخول
 والمهر بالدخول

اللازم والمزوم كما في الزوج العقلي وقد اشار اليه صاحب هداية فقوله والطلاق ينفك عنها
 وقد تقرر في كتب الاموال في بحث الاقضاء ان قوله اعتق عبدك عني باللف يقتضي البيع ضرورة
 صحة الحق فصار كما قال بيع عبدك عني بالفوك ويكفي بالاعتاق فيثبت البيع بقدر
 الضرورة عني لا يثبت من الاكراه والشرط الا ما لا يحتمل السقوط اصلا وان كان الزوج
 اقر بالجل ثم علق طلاقها بالولادة فقالت المرأة ولدت وكذا بالزوج يقع الطلاق بلا
 شهادة عندا في حنفية وعندهما يشترط شهادة القابلة لانها تدعي حشده فلا بد من الحجة
 ولنه اقرار بالجل اقرب مما يفيض اليه وهو الولادة كحكمة فطلقها فاشراها فان ولد
 لا قرن من ستة اشهر من شهرها المهر الولد والا فلا يلزمه ان الولد في الوجه الاول ولد
 المعتدة اذ العلوق سابق على الشر في الثاني ولذا لم يملكه اذ الحارث يضاف الى اقرب وقته
 فالدعوى المدعى قال لا تمتد ان كان في بطنك ولد فهو مني شهيد امرأة على الولادة اقل من
 ستة اشهر من هذا فرفقه ام ولده لان سبب ثبوت النسب وهو الدعوى قد وجد من المولى بقوله
 فهو مني ولما الحاجة الى تعيين الولد وهو يثبت بشهادة القابلة اتفاقا وانما قال اقل من
 ستة اشهر من هذا لان الولد ولدته لستة اشهر فصاعدا لا يثبت النسب لاحتمال انها حبلت بعد مائة
 المولى مدعي هذا الولد بخلاف الاول للثبوت بقيام المولى في البطن وقت القول فصح الدعوى
 او لطف عطف على قوله لامة اي لو قال لطف هداية ومات المقر فقالت لامة اي ام
 الطفل هو ابنة واذا وجبت ثلثا اي يرث الطفل ولده من المقرات المسئلة فيما اذا كانت
 معروفة بالحرية ويكونها ام الطفل ولا يسئل الى بنة الطفل كما لا ينكح امه كما لا يصح
 لامة الموضع للحل وان قال وارثا انت ام ولده وجعلت حرية لا تراث لا يظهر الحرية باعتبارها
 الدارحجة في دفع الرق الاستحقاق لارث زوج امته من عباءة فجات بولد فادعاه المولى
 المولى لم يثبت نسب له لان ثبوت نسب يقتضي فسخ النكاح وقد ثبت ان النكاح بعد ما لا يقبل
 الفسخ بخلاف البيع فان المولى اذا باع امته ولدت عندا ترضى ثم ادعاه البائع يثبت نسب
 وينفسخ البيع وعق اي الولد لامة المولى وقد اقر ببقائه فلم يحرته وان لم يثبت للمزوم
 كما اذا اقر ببنوة عبده المعروف بالنسب ونقصير لامة ام ولده لا اقر بذلك ولدت امته المولودة
 له ولدا لم يثبت نسب حتى يدعيه فان الفرائض على ذلك مراتب قري وهو فرائض المولودة
 وحكمة ان يثبت بها النسب بلا دعوى ولا يفتي بحج النفي باللعان في النكاح الصحيح اذ اللعان
 في الفاسد كما مر وضعف وهو فرائض لامة وحكمة ان لا يثبت بالنسب الادعية لضعف ويروى
 متنوسل وهو فرائض ام الولد وحكمة ان يثبت بالنسب بلا دعوى ولا يفتي بحج النفي لثبوت

ولد المملوك لا يثبت نسب من مولاه
 بغير دعوة من المولى

مطل المولى اذا باع امته فولدت عندا ترضى
 ثم ادعاه البائع يثبت نسب وينفسخ البيع

مطلب الفرائض على ثلاث مراتب قري ومتوسط وضيف

بلاد دعوة انما يكون اذا حل الموت وطهرها وما اذا لم يحل فلا يثبت بلاد دعوة كما ولد كابنها مولاها ولم ير مشركين اثنين استولوا لها ثم جاءت بولد لا يثبت نسبته بدونها كذا في خزانة المفتي

باب الحضانة

هي من حقن الطائر بضمه يحضن ما اذا اختدته لنفسه تحت جناحه وكذلك المرأة اذا حضنت ولدها هي الام ولو بعد الطلاق ما لا ينزق في معنى بزواج آخر غير محرم للطفل كما ياتي وانما كانت لها باجراج الامه عليها ولاها الشفقي من غيرها الا ان تكون مرتدة فانها تجبس وتغرب فلا تنفر للحضانة او فاجرة كذا في الكافي بلا جبرها على اخذ الولد اذا البت ولو تطلب الاحتال ان تعجز عن الحضانة الا ان اتقنت بان لا تأخذ الولد ترضي غيرها ولا يكون له ذورحم محرم سوى الام فيجب على الحضانة ان لا اجنبية لشفقة لها عليها ثم ما اى امر الام وان علت لان هذه الولاية تستفاد من قبل الام هات ثم اى امية اى بولولك ذلك وان علت لانها من الامة هات ولها تحريم ميراث الامهات السدس ولانها او فرشفقة لجل الولد ثم اختد باب ولم لانها اسقى ثم اختد لام لانها قريبة لما قبلها وهذا الامر ثم اختد باب لان بنات اللبون او من بنات الاجداد ثم خاليتها لان قرابة الام ان حج وهذا الامر كذلك اى من كانت لام واب او ثم الام ثم لام والمخالطة او من بنات الاخ لانها تدعى بالام وتلك بالاخ ثم عمدته كذلك في الترتيب والاحتسابات العمدة والمخالطة في الحضانة لانها غير محرم بشرط حريتها لغير الرقيق عن الحضانة لا شفعة لغيره الموتى وان حق الحضانة في ولاية ولا ولاية لغيره على نفسه فضلا عن الولاية على غيره فالحق للمدة ولو ولد قبل عمدته بالحق للموتى ان كان الصغير رقيقا ولا يفرق بينه وبين امه ان كانا في ملكه كما في البيع عن شاء الله تعالى وان كان حرا فالحضانة لاقر بانها الحار واذ اعتقا كمالها حق الحضانة في ولادتها ما احرار لانها واولادها احل رجال بنو الحق الذمية كالمسلمة يعنى انها الحق بولدها المسلم حتى يعقل اى الولد دينان لان الحضانة تنبت على الشفقة وهي شفق عليه فيكون الدفع اليها انظر ما لم يعقل دينان فاذا عقل ينزع منها احتمال الضرر او يخاف ان يالف الكفر فان تألف قد ينكح قبل ان تعقل الدين فاذا اخيف هذا ينزع ايضا منها ليقطع حقها اى حق الحاضنة انما كانت او غيرها كالحق بكنكاج غير محرم اى محرم الولد لان الشفقة حتى اذا نكحت محرمه لا يسقط كما نكحت عمه وحنيفة ويعد اى حقها بالفرقة لان المانع اذا زال عاد المنع طلبت الام اجرا فلو طلبت في النكاح او في عدة الرجوع تستحق الاجر لان الارضاع مستحق عليها دينان وان لم يكن مستحقا دينان قال الله تعالى والوالدان يرضعن اولادهن لكنهما

عائش

مطلب الام اولى ما لم تطلب اكثر من الغير

حضانة

عذرت

عذرت احتمال عجزها فاذا اقدمت عليه بالاجر ظهر قدرتها فكان الفعل واجبا عليها فلا يجوز اخذ الاجر عليه ولو طلبت بعد عدة او فيها يمكن لابنه من غيرها استحق اما الاول فلان النكاح قد زال بالكلية فصارت كالاجنبية ولما الثاني فلا ترضع مستحق عليها اعلم ان الام اولى بارضاع الولد بعد انقضاء عدتها لم تطلب اكثر من اجرة الاجنبية لانها الشفق وانظر العصبية وفي الاجنبية ما اضرار به فان التمت اكثر من ذلك لم يجز الا بغيرها دفعا لضرر عنه قال الله تعالى لا تضار ولدك بولده ولا مولى بولده اى لا تضار هي باخذ الولد منها ولا يضار هو بالزمام اكثر من اجرة الاجنبية وان رضيت الاجنبية لم ترضع بغير اجر ولو دون اجر لثلاث والام باجر لثلاث فان الاجنبية هنا اولى لما قلنا ذكره الريلعى وفي الشفقة رعايتان فمنها ما يستعملها لان النكاح قد زال فالحق بالاجاب وفي اخرى لا لان العدة من احكام النكاح وهذا يجزئها النفقة والسكنى واليحيى دفع الزكاة اليها والشهادة لها قال الابن احمد بن حنبل لا اجز حية قالت الام بعد العدة لا ارضعه الا باجر ولا اقل حين قالت لا ارضعه الا بكنك ليس لها منعه ولكن ترضع الظير في بيتها لم ترضع وج رعاية للظفرين لا تدفع عصبية الى عصبية غير محرم كولي العتاقة وان العم الاحتمال الفساد مع وجود محرم غير عصبية كالحال لعدم احتمال ولا تدفع ايضا الى فاسقها من وهو من ايبا الى ما يصنع فانه لا يتجاشى عن الفساد ولا يخير طفل بين ابيه وامه وان كان ميرزا وقال الشافعي بخير اذا بلغ سن التمييز ويسلم الى من يختاره الام والحجة احق به اى بالعصبية من ابيه حتى يستغنى عن الغير ان ياكل ويشرب ويلبس ويستغنى وحده الله اذا استغنى يحتاج الى التايب والتخلى بآداب الرجال واخذ قهرم والاب اقدر على ذلك وقدرا الاستغناء بسبع سنين قدره الحظاف ويهتفى كذا في الكافي والام والمدة احق بها اى بالعصبية من الاب حتى تحبس لانها بعد الاستغناء تحتاج الى معرفة اداب النساء والمرأة على ذلك اقدر وبعد البلوغ تحتاج الى التحصين والحفظ والاب فيه اقدر وروى عن محمد رحمه الله حتى تشتهى يعنى انها تدفع الى الاب اذ بلغت حد الشهوة لتتحقق الحاجة الى الصيانة وهو الحق لفساد الزمان وغيرها اى حاضنة غير الام والحجة احق بها اى بالبنات منها حتى تشتهى لان التزك عند من تحضنها نوع استخدام وغيرها لا يقد على استخدامها وان الحق هو التعليم وهو يحصل بالاستخدام وغيرها لا يمكن وهذا لا يوجب الحضانة فلا يحصل الحق بخلاف الام والحجة لقرنتها عليها شرعا لا ساقا مطلقا بولدها اى بدون ان ابيه لما فيه من الاضرار بولده الا الحوطنها الذي يحكمها فيه حتى لو وقع التزوج في بلد

مطلب طلبت الام الاجر وهي مقدرة

مطلب الام اولى ما لم تطلب اكثر من الغير

مطلب الاجنبية وان رضيت بدون الاجر

الظير سواد

وتليس بوطن لها ليس لها ان تنقله اليه ولا الى وطنها لعدم الامر في كل منها وهو رواية
كتاب الطلاق من الاصل بل لا يصح هذا اذا كان بين المتزوجين تفاوت ولا تقارب بحيث يتمكن
من طاعة ولده في يوم ويرجع الى اهله فينقل اليه قبل ان ينقل اليه مطلقا في دار
الاسلام ولا يشترط فيه وقوع الزوج ولا الوطن الا في قريب من مصر لان الانتقال الى
قربة بمنزلة الانتقال من محلة الى محلة في بلدة واحدة لكن الانتقال من مصر الى قريتها
بالولد لا يتخلل باخلاص اهل القرية فلا تملك ذلك الا ان تكون وطنها ووقع العقد
فيها في الاصح لما بينا ونقص هذا السفر بالام وليس لغيرها ان ينقله بل اذن الاب حتى يحدة
للتصغيرة حصة موصرة واب معسر اذ كانت العمة امسك الولد فجاء ولا تمنعه الى العمة
الولد عن الام وهي اى الام تاتي اى تمنع من الحضنة ونطالبه بالآخر ونفقه الولد
فالتصحيح ان يقال لها اما ان تمسك الولد فجاء او تدفع الى العمة كذا في الخلاصة

باب النفقة

هي اسم بمعنى الاتفاق قال هشام سالت محمد عن النفقة فقال هي الطعام والكسوة والسكنى
كذا في الخلاصة هي تجب باسباب الزوجية ومنها النكاح ومنها الملك قدم الزوجية لانها اصل
النسب والنسب اقوى من الملك فتجب على الزوج ولو صغير لا يقدر على الوطى او فقير ليس عنده
قد النفقة زوجته سواء كانت مسلمة او كافرة او صغيرة قوطا اى من شأنها ان توطى
حتى لو تكن كذا ان كان المانع من جهتها فلم يوجد تسليم البضع فارتجبت النفقة بخلاف
ما اذا كان الزوج صغيرا لا يقدر على الوطى فان المانع من جهته ولو كان صغيرا لا يطيق
الجماع لان النفقة لها ان المنع معنى جاء من قبلها فغاية ما في الباطن ان يجعل المنع من قبله
كالعدوم فالمنع من قبلها قائم قيام المنع من قبلها لا يستحق النفقة كذا في النهاية فقرة
او غنية فان عنها لا يطل حقتها في النفقة على زوجها مؤنونة ولا كما ان كان الزوج
صغيرا لا يقدر على الوطى وهي كبرة بقدر حالها متعلق بقوله فتجب وهو احتياطي الحضانة
وعلى الفتوى وبنيته بقوله في الموصى بنفقة اليسار والمعسر بنفقة العسار
والمختلفين بان يكون احدهما مؤسرا والآخر معسرا ويؤتى اول صورتهما احدهما ان
تكون معسرة والزوج مؤسرا والثانية عكسها بين الحالين اى نفقة تدون نفقة المؤسرات
وفوق نفقة المعسرات وقال الكرخي يقتدر حال الزوج وهو قول الشافعي قال صاحب البايغ
هو الصحيح وقال صاحب المسبب المعبر بحاله في اليسار والاعسار في ظاهر الرواية ولو هي
في بيت ايسرها قال في النهاية اذا سلمت نفسها الى منزله فعليه نفقتها قال في النهاية وسر الشرح

وهي اسم بمعنى الاتفاق قال هشام سالت محمد عن النفقة فقال هي الطعام والكسوة والسكنى
انما نفقته المضاف الى كافى الفتح والروى كافى التبيين

لا يستطعن ان
على الجماع

ليس يلزم

تأخير حتى
وعدم دفعه

روايات
وروما في

ليس يلزم في ظاهر الرواية فانه ذكر في المبسوط وفي ظاهر الرواية بوجه صحة عقد النفقة
واجبة لها وان لم تنقل الى بيت الزوج ثم قال وقال بعض المتأخرين من ائمة بل لا يستحق
النفقة اذ لم تنقل الى بيت زوجها والفتوى على جواب الكتاب وهو وجوب النفقة وان لم
تزوج او مرضت في بيت الزوج فان لها النفقة والقياس على ما اذا كان مرضا يمنع الجماع
لفوات الاحتباس للاستمتاع وجه الاستحسان الاحتباس قائم فانه يستأنس بها ويستهان
وتحفظ البيت والمانع لحاض واشبه الحوض وعن ابي يوسف انها اذا سلمت نفسها ثم
مرضت تجب النفقة لتحقيق التسليم ولو مرضت ثم سبت لا تجب لان التسليم لا يصح واستحسنه
في النهاية لا اى الاحتباس النفقة لئلا تشره ويتنقلها لغير بيتها اى بيت الزوج بل
حق حتى يعود الى منزلها لان فوات الاحتباس منها واذا عادت جاء الاحتباس فتجب النفقة لئلا
ما اذا امتنع من التمكين في بيت الزوج لان الاحتباس قائم والزوج قادر على الوطى جبرا
وقولا بلا حق احتراز عن خروجها بحق كما اذا لم يعطها المهر المثل فخرجت من بيتها ومحبوسة
بدين الله الامتناع جاء من قبلها بالمعاطلة وان لم يكن منها بان كانت عاهرة فليس منه
ومرضتها لم تنقل الى منزل زوجها لعدم الاحتباس لاجل الامتناع بها ومغيب
يعنى اخذها جبرها فذهب بها فان النفقة جزء الاحتباس في بيتها وقد فات وجب
بدونه اى بالزوج ولو مع مرضه لان فوات الاحتباس منها ولو سافرت به اى بالزوج فنفقة
الحضر اى الواجب لان الاحتباس قائم لقيامه عليها لا لغيره اى بالنفقة السفر ولا الكحل
ولمخادها الواحد عطف على قوله في اول الباب الزوجية لو كان الزوج مؤسرا لان كفايتها
واجبة عليه وهذا من تمامها المعسر في الاصح الا يفرق بينهما الى وجب بعجزه اى الزوج عنها
اى النفقة والعدم ايضا اى الزوج حال كونه غائبا عنها مفعول ايضا ولو كان الزوج معسرا
اعلم ان يجوز الفسخ عند ذلك اى ان احدهما اعسار الزوج وطريقه ان يثبت اعساره عند
الحاكم وبموجب ثلاثة ايام ويكفيها منه صيغة الرابع كذا في غاية القصص وثانيه ما عدم
ايفاء الزوج الغائب حقتها من النفقة ولو مؤسرا قال في شرح غاية القصص ولو غاب الزوج
حال كونه قادرا على اداء النفقة ولكن لا يؤتى حقتها فظاهر الوجهين انها لا تنسخ فيها ولكن
يبعث الحاكم الى حاكم بلده ليطلب اليه ان كان موضعه معلوما والثاني ثبوت الفسخ واليه
مال جمع من اصحابنا وافقوا بذلك للصحة وقال في شرح الحاوى وهو احتياطي القاضى الطبري
واين الصباغ وعن الرواية ابن اخيه صاحب العودة ان المصلحة والفتوى به وقول اشار الى
الخلاف الاول بقوله بعجزه عنها والى الثاني بقوله والعدم ايضا الى اخره قول قن علم فما

فان لم يكن منها اذ كان سببا انما غيبها بالظن وليس
بمقصود في اداء الدين ولكن فوات الاحتباس ليس في قبل
الزوج من حيث يجب عليه النفقة وان

هذا نفس الخط الذي استندنا به في نسخة وفي المخطوطات
وإضافة إلى ما كان في نسخة ربيع الفهرم على الزوج وبدون
يرجع على المرأة وهو جمع بالفرق على الزوج بعد ما أحدها
أيضا الرجوع على الزوج بعد ما أحدها كما في المجلد المذكور

فان وحق

٦٢
قولكم ونقول مع غيرهما في كل سنة لم يتركوهما للبحر والآنفع في رابطة
كل سنة كما في التبيين والفتح واما غير الحام فليأتهم وعيانية هم والامة
الا ان يتركوا في كل سنة لم يتركوهما للبحر والآنفع في رابطة
الفتح ونبيه وتنع في الحام ثم قال بعد خبره به قول الفقيه مشرو
خاله فيه فاضين قال في فضل الحام من قناواه ودخل الحام مشرو
النساء والرجال جميعا خلافا لما قال بعض الناس انتهى كلام الفقيه في صم
ان يقال انه لا يخلو ان المشروعية التمس في بعض الناس انتهى
النفق فان كان المشروعية التمس في بعض الناس انتهى
العورة وحلفه فلا خلاف في منعها من دخول الحام بان كسر الفتح
مكتشفة العورة وقد ردت احاديث تؤيد قول الفقيه كذا في الفتح
مكتشفة العورة وقد ردت احاديث تؤيد قول الفقيه كذا في الفتح

مطله السكتنة ودخولها عليها والنظر إليها

فيه قضاء على الغائب ولا يقضى به اى بالنكاح لانه ايضا قضاء على الغائب وقيل زفر
يقضى به لانه اى بالنفقة لانه بالنكاح لان فيه نظرا اليها ولا يضر على الغائب فانه لو حضر و
صدقه فقد اخذت حقه وان لم يحضر فان نكل فقد صدقها وان اقامت بيته فقد
ثبت حقه وان عجزت يضمن الكفل او المرأة ولهذا اى يقول زفر يجعل الحاجة للدار و
واعلم انه لا يقضى بنفقة في مال الغائب الا هو المذکور لان القضاء على الغائب لا يجوز
ففقته هو لا وجبة قبل القضاء فلهذا كان لهم ان يأخذوا قبل القضاء ومن رضاه فليس
القضاء في حقهم اعانة وقوى من القاضي بخلاف غيرهم من الاقارب لان نفقتهم غير واجبة
قبل القضاء ونفقة المسكين ان يأخذوا من ماله شيئا قبل القضاء اذا ظفروا به فكان القضاء في حقهم
ابتداء واجب فلا يجوز زواج اب ذلك على الغائب ويجوز له التعلق رجعا كان او ابنا و
معتقة التفرق لا بمعصية كخيار العق والبلوغ او التفرق ليعوم الكفاة النفقة والسكنى
اما الرجعي فان النكاح جوده قائم لانه لا يفسخ بالوطئ واما البائن فان النفقة
جزء الاحتباس كما ذكر الاحتباس قائم في حكم مقصود بالنكاح وهو الولد اذا العدة ولم يمت
لصيانة الولد في النفقة ولهذا كان لها السكنى بالاجماع لا الموت والمعصية اى لا تجب
النفقة لمعتدة الموت والتفرق لمعصية كالردة وتقبيل ابن الزوج اما الاول فان النفقة
تجب في ماله شيئا فية والامال لا تحقق فصار كالتامشدة وتسقط اى النفقة بانها
معتدة الثلث بالتمكين ابنة لان الغفر ثبت بالطلاق الثلث ولا عمنها الردة والمكين
الان الردة تحبس حتى تقرب ولا نفقة للمحبوسة والمكينة التحبس فلها النفقة ومنها
اى من سباب وجوب النفقة النسب فيجب على الاب خاصة لا يشكرها احبها النفقة ابويها
وزوجه اى كما لا يشكرها حقه نفقة ولو كان الاب حقيقا لقوله وعلى المولود له رزقهن
وكسوتهن والمولود له هو الاب لولده متعلق بقوله يجب الفقير حال كونه صغيرا حتى لو كان
الصغير غنيا ففى ماله او كبير عاجزا عن الكسب حتى لو لم يعجز عنه لم يجب نفقة على ابيه
وفي الخلاصة اذا كان من ابناء الكلام والاستاخره الناس فهو عاجز وكذا طلبة العلم اذا لم
يتمتعوا بالكسب فلا تسقط نفقتهم عن ابائهم وعلى الوسر عطف على قوله على الاب اى يجب على
الموسر فانه اذا كان معسرا كان عاجزا والنفقة على العاجز بخلاف نفقة الزوجة والاولاد
الصغار لانه التزيم بالعقد لا تسقط بالفقر واختلوا في اليسار والفقر على انهما مقدرا
بتمتع نصا بحرم ان الصدقة اعني يسار الفطر وقدرها لانه لا يملك اى ابويها وجده وجدته
اما الابوان فللقوله تعالى وصاحبها في الدنيا معروفا وفسرها النبي صلى الله عليه وسلم بحسن العشرة

في الموت واليمين ايجابا في مال الرثة واما الثاني فانها
صارت حائصة بنفسها فغير متعلقة
مطلبة نفقة الوالد على الابن خاصة

بان يطلعها

مطلبة نفقة الاباء والاحداد والمجذبات

بان يطلعها اذا اجازها ويكسوها اذا عجزا نزلت في حق الابوين الكافرين دليل ما قبلها
فانما وجوب النفقة في حق الكافر بعبارة تها وفي حق المسلم بطريق الاول وفي امة الاجداد
والجدات فلا يضمن الاباء والامهات ولهذا تقوم الجدة مقام الاب عند عدمه الفقير قيد
به لانهم لو كانوا اغنياء فنقتهم في ماله وان قدروا على السب لانه يضمن رونهما والوليد
ما مورده فوعدهم بالسوية بين الذكور والاناث في ظاهر الرواية وهو الصحيح لان استحقاق
الابوين انما هو بحق الملك في مال الولد بقوله صلى الله عليه وسلم انت ومالك لابيك وهذا المعنى
يشمل الذكور والاناث ولهذا ثبت لهما هذا الاستحقاق مع اخذ الوالد للملك وان اقره الثوار
ويعتبر فيه القرب والحرية لا الارث لما ذكر في من له بنت وابن ابن النفقة على البنت
مع ان الارث بينهما نصفان وفي وله بنت واخ النفقة على ولدها مع ان الارث كله للاخ
والشئ لولدها البنت لانه من ذوى الارحام وكذا ذى رحم محرم عطف على اصوله الفوقين
ذى الرحم وبين المحرمين ومنصوص من وجبة تضادها على البنت والاخت وصداق الاول
على بنت العمرون الثلث لعمته نكاحها وصداق الثاني على بنت الرزق لعمه صحت نكاحها
رون الاول صغيرا وانثى بالغة او ذكر عاجزا بان كان زوايا واعى او مجنونا فقرا حال
من المجمع حتى لو كانا اغنياء لم تجب نفقتهم على غيرهم وانما وجبت لان الصلة في القرابة
القرينة واجبة ذوى البعية والفاصل ان يكونا محرمين وقد قال تعالى على العارث مثل ذلك
وفي رواية بن مسعود وعلى الوارث ذى الرحم المحرم مثل ذلك وقيل انه مشهورة فصارت بمنزلة
الخبر المشهور كما عرف في الاصول فجاز فقهاء الكتب به ثم لا بد من الحاجة والضفر
ولا نفقة والزمانة والعلم هارة الحاجة لتحقق العجز فان القدر على الكسب حتى يكسبه
بجهد الابوين كما سبق بقدر الارث متعلق بجهد المقدور وانما اعتبر قدره اخذ من قوله تعالى
وعلى الوارث مثل ذلك فان ثبت الحكم على الوصف شعير بعليته وان العزم بالغنم ويجبر عليه
اى على الانفاق لا يفاء حقا مستحق فيجب نفقة البنت البالغة والابن الرمن بالغ على ابويها المثلثا
على الاب الثلثان وعلى الام الثلث لان الميراث لهما على هذا المقدار وفي ظاهر الرواية كل النفقة
على الاب لقوله تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن وفي غير الوالدين يعتبر قدر الميراث
رواية واحدة وفرع على بقوله نفقة من اقره اخوات مفترقات موسرات عليهن
اخماسا كارتب ثلاثة اخماسها على الاخت لاب وام وخمسها على الاخت لاب وخمسها على
الاخت ام على قدر ميراثهن ويعتبر فيها اى في ذى الرحم المحرم اهلية الارث بان لا
يكون محرما لا حقيقة بان يكون محررا للميراث لانه لا يعلم الا بعد الموت وفرع على بقوله

مطلبة النفقة على الابوين اقل ثلثا اعتبارا بالارث
على الاب الثلثان وعلى الام الثلث

في المحرمه واهلية الارث بمنزلة الارث حقيقة حتى اذا
كان له سهم ومنه في النفقة على العم جمع

هذا لا نفقة مع الاختلاف ديناً
فقد يجب على المرأة نفقة أختها المسلم

فققة من أتى فيه خال وابن ثم من هن على الحال اذ يمكن ان يموت ابن العم ويكو الوارث
للحال فان ابن العم ليس بحرم ولا نفقة عليه والحال محرم فنكون النفقة عليه لا نفقة مع
الاختلاف ديناً لان الاستحقاق انما ثبت باسم الوارث واختلاف الدين يمنع التوارث فلا يجب
على المرأة نفقة أختها المسلم ولا على المسلم نفقة أخته النصراني الا لزوجة لانها تعتبر
الحبل المستحق بعقد النكاح وذلك بعد صحة العقد لا اتحاداً للملكة حتى لا تجب بالنكاح
الفاقد في الوطى بشبهة والاصول لقوله تعالى وصاحبها في الدنيا معروف ومهرها
التي صلى الله عليه وسلم بحسن العشرة وقد روي انه والا جداد والجدات كما لا يكون
كافر ولا يجب المسلم على انفاق ابوي الحربين ولا الحرب على أبيه المسلم والذي لان الاستحقاق
بطريق الصلة والحرب لا يستحقها الا من يترحم بقوله تعالى انما ينهاكم الله عن الذين
قاتلوكم في الدين وهذا لا يحرم الا من يبين من هو في دارنا وبينهم وان اخرجت منهم
والفروع لان الفروع جزاء ونفقة الجزاء لا تمنع بالكفر نفقة نفسه الذين قيد
به احترازاً عن الحرب والمسلمان اما الاول فلاننا نهينا عن البر في حق من يقتلنا
كما مر ولما الثاني فلاننا نهينا عن الحق بدار الحرب فيبيع الاب عرض ابنه لا عقار نفقته
اي يجوز له بيعه نفقته لان له ولاية الحفظ في مال ولله الغائب اذ الوصي في ذلك فلا بد
اولاً لو شققت له وبيع المنقول من باب الحفظ اذ يحسن عليه التملك ولا كذلك العقار
لانها محفوظة بنفسها وبخلاف غير الاب من اقارب اذ الولاية لهم اصراراً في التصرف حال
الصغير سبق اثرها بعد البلوغ ولا في الحفظ بعد الكبر بخلاف الاب واذا جاز بيعه فالتمس
من جنس حقه وهو النفقة فلا الاستيفاء منه الا لا يجوز بيع الاب عرض ابنه لانه ليدن له
اي الاب عليه اي الابن غيرهما اي غير النفقة هذا عند ابي حنيفة واما عندهما فلا
يجوز ذلك كله وهو القياس اذ الولاية لها لا نفقة اعها بالبلوغ وهذا لا يملك حال حضرته ولا
يملك البيع في دين سوى النفقة ووجه الاستحسان ما ذكرنا قال النبي في المسئلة نوع اشكال
وهو ان يقال اذا كان للاب حال غيبته ابنه والاب الحفظ اجماعاً فالمانع من البيع بالنفقة
عندها وبالدن عند الكل قول لا اشكال اصلاً لان ههنا مقادير احوالهم ان لا بد
حال غيبته ابنه ولاية الحفظ والثانية ان بيع المنقول من باب الحفظ ولا يلزم من كون
الاول اجماعية في الثانية كذلك فالمانع من البيع بالنفقة عندها كونهما في الحفظ
واما المانع من البيع بالدين فهو ان ثبوت الدين يحتاج الى القضاء بخلاف نفقة
الولاد كما سبق والعجب ان ههنا في الظهور كيف خفي على من هو بالفضل مشهور وقال

مال الصغير يبيع

النفقة
صدر

صدر الشريعة قالوا ان للاب ولاية حفظ مال الابن وبيع المنقول من باب الحفظ
لا بيع العقار لانه محصن بنفسه فاذا باع المنقول فالتمس من جنس حقه وهو النفقة
فصرفه اليها ثم قال قلت الكلام في انه لا يجوز بيع المروضة لاجل النفقة لافي البيع باطل
المحافظة ثم انفاق من التمس على العلة لو كان وزالجان البيع ليدن سوء النفقة بعين
هذا الدليل اقول المقوم انما يذكر وجوب بيع المروضة لاجل المحافظة لاثبات جواز
البيع بالنفقة فان معنى جواز بيع المنقول لا يجوز لاجل النفقة لانه يجوز لاجل المحافظة
بدلين جواز الوصية فلا يجوز من الاب والابن استيفاء الولاية من الاب فاذا جاز بيعه
للمحافظة وجاز من جنس النفقة فيجوز صرف الاب ايها الى نفقة وامر قائم على
العلة لو كان هذا في غيره فباطل محض لا يعرف ان المانع من البيع بالدين هو ان ثبوت
الدين يحتاج الى القضاء والقضاء على الغائب لا يجوز بخلاف نفقة الولاد فلا يلزم من
جواز الاول جواز الثاني ولا يبيع الام مال ابي مال ابنه لانه لا ينفقها اذ الولاية لها
في التصرف حال الصغير ولا في الحفظ بعد الكبر فان قيل قد سبق ان الام ايضا حقة
التمس في مال الابن بالحديث وهو يقتضي ان يجوز لها ايضا ان يبيع مال ولده بالنفقة
قلنا ان مدار جواز البيع ليس حق التملك بل ولاية التصرف في مال الولاد فمن له ولاية التصرف
فيم جاز له البيع ومن لا فلا ضمن مودع الابن لو نفقها اي الوديعة على ابويها باق اقران
لصغرهما في الغيرة بل ان ابته ولاية بخلاف ما اذا امره القاضي بالتمس له الا بول
اي لا يضمن لو انفق لانه احد الغائب على نفسه ما اذا كان من جنس النفقة لان
نفقة ما واجبة عليه قبل القضاء فاستوفيا حقه ما قضى بنفقة غير الزوجية يعني
الاصول والفروع والغرائب ومضت مدة نفقته لم يزلهم فيها سقطت لان نفقة هؤلاء
باعتبار الحاجة فانما مضت مدة النفقة الحاجة وانما قال غير الزوجية لان القاضي اذا
قضى بنفقة لا تسقط بمضي المدة لانها جزء الاحتساب لا للحاجة كما مر ولهذا تجب مع
يسارها ولا تسقط بمحصول الاستيفاء فيما مضى الا اذا استدلتوا بالاصول و
الفروع والغرائب باذن القاضي احاد ان لهم القاضي بالاستدانة فاستدانوا على
الغائب فخ لا تسقط نفقتهم ايضا كما لا تسقط نفقة الزوجية بحجره تعذر القاضي
وان مضت مدة ومنهاى من اسباب وجوب النفقة التملك فيجب على المولى
لمملوكه فان ابى اي منع المولى ان ينفق عليه كسب اي المملوك ان قدر على الكسب
وانفق على نفسه ولا اي وان لم يقدر عليه امر اي المولى يعني امره القاضي ببيعه

مطل القضاء على الغائب لا يجوز
الصلابة قال اي مال ابنه

مطل اذن القاضي بالاستدانة فاستدانوا لا تسقط
النفقة وان مضت مدة

طلب نفقة المصوب على الغائب

لور قيقا وفي المبررة الولد اجبر المولى على الاعناق لاقتناء البع فيها والمكاتب
على انك نكسب لانه مالك بيد وان كان مملوكا رقية واحتره من المكاتب على
الختمه فانما كالتيق ذلاليته اصله رجل لا ينفق على عبده ان قدر اى العبد على الكسب
ليس له اكل مال مولاه بل رضاه ولا اى ولد لم ينفق على الكسب جاز اكله بل رضاه
لانه مضطر كذا اعجاز اكله ككف بل رضاه ايضا ان منع مولاه عنه اى عن الكسب
غصب اى شخص عبدا فنفقته عليه اى الغاصب الى ان يرد المصوب الى مالكه
فان طلب الغاصب من القاضي الامر بالنفقة اى بان ينفق الغاصب على العبد والبيع
اى بان يبيع الغاصب العبد لا يجيبه القاضي ولا يقبل كلامه الا ان يخاف على العبد
ان يضيع فيبيعه القاضي لا الغاصب ويمسك منه لما كره او دفع شخص عبدا
عند زيد فغاب الشخص المودع فطلب زيد المودع من القاضي الامر بالنفقة فالقاضي
لا يأمر به بالتفرض للمولى به لاحتمال استيعاب قيمته بالنفقة بل يوجهه فينفق
عليه منه اى من اجره او سبعة ويحفظ ثمنه لمولاه دفعا للتفرض عنه

كتاب العتاق

العتق والعتاق لغة القوة مطلقا وشرعا قوة حكية تظهر في حق الله حي بانتماع
حق الاختيار عنه والاعتاق لغة اثبات القوة مطلقا وشرعا اثبات القوة الشرعية التي
بها يصير العتق اهلا للشهادات والولايات قاذ لا على التصرف في الاغيار وعلى دفع
تصرف الاختيار عن نفسه لا مطلقا بل بان له الملك الذي هو ضعف حكمي كالقوة
الحقيقية التي تحصل في البدن والضعف الحقيقي هو المرض او ازالة الملك مطلقا اى غير
مقيّد بكونه مملوكا وحاصلا جفلا غير مملوكا لا حديث يخرج به البيع والهبة اذ فيها جعل
مملوكا مملوكا لغيره ويلزمه اثبات القوة الشرعية وسيأتي تحقيقه ان شاء الله تعالى
ويصح اى الاعتاق من حر بان المملوك لا يملكه وان ملك ولا عتق الا في الملك مكلف
اى عاقب بالغ اما قول فلان الجنون ينافى اهلية التصرف ولهذا لو قال العاقل
البالغ اعتقت وانا صى ومجنون وجنونه كان ظاهرا كان القول له لاساده التصرف
الى حاله من اقله ولما الثاني فلا يفسر ظاهره ولهذا لا يملك الوصي والمولى عليه الهبة
ليس باهل المضار المحض بخلاف المنافع المحض والمتردد بينهما حيث يكره اهلا لا قول
قبل الاذن والثاني بوعاء في ملكه حاله من ضمير يصح وانما اشترط ذلك لقوله عليه
السلام لا عتق فيما لا يملكه بن آدم ولو بالاضافة اليه اى ويصح الاعتاق ولو كان باضافة

الى الملك

الا الملك كان يقول لغيره ان ملكته فهو حر حيث يفتق اذ ملكه وقد مر مثله في
الطلاق بصر بجهة اى صريح الاعتاق بان كان مستعرا ووضعا وشرعا متعلق ببيع
بلانية لانها انما تشتت اذا اشتبه مراد المتكلم واذ الاشتباه فلا يميز وذلك كانت
حر او عتيق او معتق او حر ذلك او اعتقتك او ما انت الاخر ان كلامه
اشتمل على النفي والاثبات وهو كمن يجزى الاثبات بدليل كلمة الشهادة ويجزى النفي
بالحرية يفتق فاذا كره كان اولى ان يفتق او هذا مولاى او يا مولاى فان لفظ المولى
مشتبك احده مانيه العتق وفي العبد لا يليق الا هذا المعنى فيعتق بلانية او يا حر او يا
عتيق فان لفظ الاخبار جعل اشارة في التصرفات الشرعية دفعا للحاجة كما في النكاح
والطلاق والبيع ونحوها فان تصحيح كلام العاقل بقدر الامكان واجب فلا وجه
لما لا يتقدم بثبوت العتق ونحوه في محل التحقيق منه هذا الاجتهاد فان قال ان ذلك
او غير ذلك من العمل صديديا لانه لا احتمال لاحتمال القضاء والذلة لا يستحق الضمان لانه اذا
ناداه بوصف ملك انشاءه كان تحقيقا لذلك الوصف الا اذا سماه به اى سمي
عبد بالحر والعتيق في لا يفتق لان مراده الاعلام باسم عبد وهو القبة به ثم اى
بعد سماه به اذ نادى بالبعية وقال يا اراذ وقد سماه بالحر وعكس بان سماه
باز اذ نادى بيا حر عتق لانه ليس بنادى باسم عليه فيعبر اخبارا عن الوصف
كذا ان اسك حر ونحوه مما يعبر به عن البدن اى وجهك وورقتك او قال لامته فرك
فان هذه الالفاظ مما يعبر به عن البدن وقد مر في الطلاق وان اضاف الى جزء شائع
كالنصف والتثلث ونحوها يقع في ذلك الجز وسيناقى الخلاف فيما وراءه في الباب الذي
يليه هذا ويقول له لغيره وهبت لك نفسك او بعيت منك نفسك عتق وان لم يقبل العبد
البيع والهبة ولم يوافق المولى الاعتاق لان بيع نفس العبد منه اعتاق وكذلك الهبة ولو
زاد بكن الميراث ما لم يقبل كذا في العبادية وبكنايته عطف على بصر بجهة ان نوى
ان لا الاشتباه والاحتمال كلامه الى عليك اوراق او لاسيل وخرجت من ملكي فليت
سبيلك لانه يستعمل في هذه الاشياء بالبيع او الكفاية كما يحتمل بالعتق والذلة تعين ولو قال
لغيره اذهب حيث شئت وتوجه في شئت من بلاد الله تعالى العتق وان نوى لانه يفيد
زوال اليد فلا يد على العتق كما في المكاتب كذا في غاية البيان وكقولها لامته قد اطلقك
بينة الاعتاق عتق اذ يقال اطلقه من التبعين اذ احل سبيله فهو كقولها لعتقك
لا يملكك وانت طالق لما سبق في اول كتاب الطلاق ان الطلاق يقع بلفظ العتق

بادعكس فان اذالة ملك الرقية يستلزم ان لا ملك المتعة بلا عكس ولا بكنايات
 الطلاق وان نوى هذا الوجه كذا اي لا يعنى ايضا بقوله يا ابني ويا ابن بضم النون
 ويا بني ويا بنتية ويا اخي ويا سيدي ويا ما اتي لان النداء كما عرفت لا يستلزم النداء
 فان ناداه بوصف يملك انشاء الحرية كان تحقيقا لذلك الوصف وان لم يملك
 انشاء كان الاعلام المحرر بالتحقيق الوصف لتعذر هذه الاوصاف من هذا القبيل
 ولا بقوله لا سلطان لي عليك وان نوى لان السلطان هو الحق قال تعالى اوليائي
 بسلطان مبين اي حجة ويذكر ويرد باليد والاستيلاء على السلطنة لقيامه
 واستيلائه فصار كانه قال لا حجة لي عليك ولو نص عليه لم يعنى وان نوى فكذا هذا
 ولا بقوله انت مثل الحر لان مثل تستعمل للشاركة في بعض الاوصاف عرفا فوقع الشك في
 الحرية فلا يثبت بخلافه اذ قال هذا بنى لا اكس سكتا منه او الاصفريات النسب فانه
 يعنى بلانية لان الكبرى في الاول وثبت النسب الثاني بمنع ارادة المعنى الحقيقي
 وهو ثبوت النسب فيصير الى المحار فيثبت الحرية لان النسب في هذه خلافه لا يعنى
 والشاخي وانما غير ثابتة اي غير ثابت النسب يعني مجهول النسب في موطنه اي موطنه
 الاصل اشارة الى الخلاف في تفسير مجهول النسب قال في التبيين مجهول النسب الذي ذكره
 في الكتب هو الذي لا يعرف نسبه فالبدلة التي هو فيها ومختار المحققين من شرح الهداية
 وغيرهم ان الذي لا يعرف نسبه في موطنه ومستقر راسه بديل الوفاق على ان الحاصل
 المسببة ولدها ثابت النسب فاذ ثبت نسب المحل الخانج من دار الحرب باعتبار كونه
 من النكاح امن السباع فلان يثبت نسب الشخص الخانج منها اولى بالحبس مما يكون
 مجهول النسب اذ لا يعرف نسبه في موطنه ووطنه الاصل فيعتق ويثبت نسبه جليبا اي بجلبا
 من دار الحرب او مولدا في الاسلام قال في الكافي ولا فرق بين ان يكون جليبا او مولدا
 لان صحة دعوى الموت باعتبار الملك وحاجة المملوك الى النسب وقال في الكافي قوله
 جليبا انما يصح اذا كان جليبا غير ثابت النسب مستقطر منه اما اذا كان ثابت النسب
 في موطنه فلا يثبت نسبه من مولاه وهذا قلت ههنا غير ثابتة في موطنه ولو قال له هذا
 بنى اولامته هذه ابني قيل هو على هذا الخلاف وقيل لا يعنى بالاجماع لان المشار اليه ليس
 من جنس المستحق كذا اي كما يعنى بقوله هذا بنى على هذا الخلاف يعنى بقوله هذا ابني واتي
 بطريق المحار كما ذكره لا هذا اخي حيث لا يعنى به في ظاهر الرواية يعنى اذ اوجده لا بوجه
 والامومة في الملك كانتا موجبتين للعتق بلا واسطة فيكون الحرية لازمة لهما فيصح

المحار بلا ذكر واسطة بخلاف الاخوة لانها لا تكون الا بواسطة الاب والام لانها عبارة
 عن محاروة في صلب ورحم وهذه الوسطة غير مذكرة ولا موجبة هذه الكلمة في الملك
 بدون هذه الوسطة فانه لا يندرج الكلام لعدم صحة المحار الا اذا قال من النسب
 اولاد ولا يمتنع في المبسوط ان اخلافه وبنين في الاخ انما كان اذا ذكره مطلقا
 بان قال هذا اخي فلما اذ ذكره مقيدا وقال هذا اخي لابي او اخي فيعتق بالضرورة لان
 مطلق الاخوة مشتركة وقد يرد بها الاخوة في الدين قال تعالى انما المؤمنون اخوة والمشترون
 لا يكون حجة واما اذا قيد بما ذكره في المراء فان قيل النسب ايضا مشترك بين نسب
 ورضاع فكيف يثبت العتق باطلاق قوله هذا بنى قلت امثل هذا المحار لا يعارض الحقيقة
 فان امتنع بصره الى محار بنو بيته وبينها علاقة وهو هذا حر فان الحرية لان صفة
 للنسبة فيكون الانشائي من المرفوع الى لازم كذا اي كقوله هذا اخي هذا جدي حيث لا
 يعنى الا اذا قال ابوي فان هذا الكلام لا يفيد العتق الا بواسطة اذ لا موجب له في الملك
 اذ كما سبق من ملك مستدرا خبر قوله لا يعتق عليه ذارحم الرحم في الاصل وعاء
 الولد في بطن امه وسميت القرابة من جهة الولادة وما منه ذوالرحم محرم المحرمات
 شخصان لا يجوز النكاح بينهما لو كان احدهما ذكرا والاخر انثى وهو صفة ذوالرحمه
 للمحور والاصول في قوله عليه السلام من ملك ذارحم محرم منه فحر واللفظ للمحرم
 يشناو كل قرابة مؤلفة بالحرمة ولاد كانت او غيره ولا فرق بين ما اذا كان المالك
 مسلما او كافرا في ذلك الاسلام لعوم العلة والمكانة اذا اشترى اخاه لا يكتسب عليه نسبه
 ملك يقيه على الاعناق والمزوجه عند الفدق ولو وصليته كان المالك صبيبا او مجنونا
 حتى يعنى القرب عليه ما عند المسلك اذ تعاقب به حتى العما فشا به النفقة او عتق عطف على ملك
 لوجه الله تعالى والشيخان اول الصنف فانه ايضا يعنى لو حرر من الاعناق من اهل في
 محله ووصف القربة في اللفظ الاول زيادة فلا يمتنع العتق في الاخيرين بوجهه بل يمتنع العتق
 عاجلا لان ذلك من فضل الكفر وعبادة الاصنام واعتق مكرها او سكران فان اعتاقها صح تصديق
 عن اهلها مضافا الى محله ولا يشترط في الاستقاطات الرضا وبالاكره ينعدم الرضا ولا تأخير
 له في اعتاقه الحكم الا ان يحرره عنده عليه السلام ثلاث جدهن جدهن من جدهن النكاح
 والطرق والعناق والمهازل لا يرضى بالحكم او اضاف عطف على عتقه الى
 شرط ووجد اي الشرط بان قال ان دخلت الدار فانت حر فدخل عتق عليه اي على من
 ملك والمذكور بعده كعبد كحري خرج الياسميا فانه يعنى لقوله عليه السلام في عبيد طائف

مطلب ثبت العتق بقوله هذا بنى

يعنى رخصته بالقرابة لا بالرضا حتى لو ملك ابنته عم
 وهي اخته رضا عا لا تنفق كما في البحر

قال ابو يوسف انا اخذت من الله ولان الله عز وجل هو الذي خلقنا
 قال ابو يوسف انا اخذت من الله ولان الله عز وجل هو الذي خلقنا
 قال ابو يوسف انا اخذت من الله ولان الله عز وجل هو الذي خلقنا

هذا الحديث يعنى بعتق امه ولا يعنى ببيع امه

هذا الحديث يعنى بعتق امه ولا يعنى ببيع امه
 هذا الحديث يعنى بعتق امه ولا يعنى ببيع امه
 هذا الحديث يعنى بعتق امه ولا يعنى ببيع امه

هذا الحديث يعنى بعتق امه ولا يعنى ببيع امه

قال كمال دماوردى ان الرق لا يقبل التجزئ
 نقضه حالة المقتضات فانها

حين خرجوا اليه مسلمين هم عتقا الله ولان الله عز وجل هو الذي خلقنا
 ابتداء والحديث يعنى بعتق امه ولا يعنى ببيع امه
 شرط في طهارة القدر عليه في البيع ولا يرد عليه الاضطرار الى المحل وشئ من مال ليس بشرط في الاعاق
 ثم قيام المحل وقت الاعاق انما يعرف اذا ولدت بعد عتقها الاقل من ستة اشهر لانه اقل مدة
 الحمل كما علم ان المسطور في كتب القوم ان المحل يعق باعقاق الام تبعها مطلقا فان
 اعتقت وهي حامل بان ولدت بعد عتقها الاقل من ستة اشهر يعق المحل ولا ينجس ولا يورث
 وان اعتقت وهي غير معلوم الحمل بان ولدت الاكثر يعق تبعها لانه لا ينجس ولا يورث
 الى مولد الاب كافر وهذا يظهر ان عبارة صلا الشريعة حيث قال اعلم ان المحل يعق بعتق
 امه لا بطريق التبعية بل بطريق الاصل حتى لا ينجس ولا يورث الى مولد الاب وهذا اذا ولدت
 بعد عتقها الاقل من ستة اشهر تبعا لان ظاهرها مخالفة لقوله حيث قال لو ان اعق
 حاملا عتق حملها تبعا وقوله اذا ولدت بعد عتقها الاقل من ستة اشهر فبعتق بعتق
 بعتق امه وممثلة له وقد فصل عنه بخلق العبارة ان كثر هذا اعلم ان المحل يعق بعتق امه
 وهو حامل بان ولدت الاقل من ستة اشهر حتى لا ينجس ولا يورث الى مولد الاب فالحاصل
 ان المحل يعق بعتق امه مطلقا فان وقع العتق عليه فصدا بان ولدت الاقل من ستة اشهر
 يعق ولا يستقل ولا يورث ابدا الى مولد ابيه وان وقع بعتق تبعية امه بان ولدت الاكثر
 يعق ايضا لكن اذا عتق الاب بعد ينجس ولا يورث ابدا الى مولد ابيه وسياق تمام تحقيقه
 في بحث الولد ان شاء الله تعالى بلا عكس فبعض الام لا تعق بعتق المحل بل يعق المحل فقط
 اذا اوجر باعتاقها مقصودا كعدم الاضطرار اليها ولا تبعا لانه في قلب الموضوع الولد
 تتبع الاب في النسب لانه للتبعية والام لا تتبع الام في النسب حتى اذا كانت الام
 ملكة لم يولدت ولدا كان الولد ايضا ملكا وان كانت مستتر كمنه وبين غير كان
 الولد كذلك والرق والفرق بينهما ان الرق هو الذي ربه الله تعالى على بعض عباده جزا
 استنكا فهم عن طاعته وهو حق الله تعالى وحق العامة على الخراف فيه والملك هو
 تمكن الشخص من التصرف فيه وهو حقه واول ما يؤخذ الماسوي يوصف بالرق والملك
 لا يورث لاجرا الى دار والملك يوجد في الجراد والحيدان غير لادنى لا الرق والبيع
 يزول ملك الملك لا الرق والعتق يزول ملكه مقصدا لانه حق وزول الرق ضمنا كمن يورث
 فلو غلب عن حقوق العباد وتبين ان الفرق بينهما في القن والرق والملك فان الرق
 والملك كمالان في القن ورقا ام الولد باق حتى لا يجوز اعتاقها عن الكفار والملك

اذا ولد ستة اشهر
 او ما يورث حكمه

فيها كالم

هذا الحديث يعنى بعتق امه ولا يعنى ببيع امه

هذا الحديث يعنى بعتق امه ولا يعنى ببيع امه

هذا الحديث يعنى بعتق امه ولا يعنى ببيع امه

هذا الحديث يعنى بعتق امه ولا يعنى ببيع امه

يقولوا

والرق حق الشريعة لا يورث الرق عليه الجارات
 على الاستحسان في الاسلام وعن الاهل
 والتبعية لله تعالى في جفدي على ذلك بغير
 الرق عليه جوهره

فيها كالم والمالك رقبته كالم حتى جازا اعتاقه عن الكفار وممكنه ناقض لمخرجين يد
 المولى ولا يدخل تحت قوله كل مملوك لي حر كذا ذكره الزيلعي والعتق وفروعه كالتبعية
 والاستيلاء والكتابة بالاجماع عليه ولان ما وده يكون مستهلكا بما فيها فخرج جانبها ولان
 متيقن من جانبها ولهذا ثبت نسب ولد الزنا ولان لما ولدته من جانبها حتى رزها ويرزها ولان
 قبل الانفصال المصنوع منها حسنا وحكما حتى يتعدى بغذاها وينقل بانقلها ويغسل
 في البيع والعتق وغيرها من تصرفات تبعها فان كان جانبها انجح وهذا يعتبر جانب
 الام في البها لم ايضا حتى اذا تولد بين الوحشي والاهلي وبين الماكول وغير الماكول
 يؤكد ان كانت امه ما كملت ذكره الزيلعي ويتبع الولد خيره في الدين رعاية لجانب الولد
 قوله الامت من زوجها ملكا لتبعية لها تفرع على كون الولد ناعا لام في الملك ولو
 كان الولد من سيدتها فخر لانه مخلوق من مائه فيعتق عليه ولا يورث من ماله لان
 ماله مملوك لسيدتها بخلاف ماله لغيره لان ماله مملوك لسيدتها فاعتاقه فخرج
 جانبها بما ذكرنا والرق والزوج قد رضى به لعله ولما لم يورث حر بالقيمة المورث
 رجل اشترى امه على انها ملك البائع او كتح امرأة على انها حرة فولدت كل منهما ولدا
 فظهر ان الاول ملك لغير البائع والثانية امه فيكون كل من الولدين حر بالقيمة
 اما حريته فان له خلق من ماء الخ وولدت من الولد برقيته كما رضى في الاول فلا يتبعها
 واما القيمة فمراعاة **باب عتق البعض** جانب التبعية الاصلية
 لعتق بعض عبده لم يعق كل خلافا لما في الشافعي حيث يقولان يعق كله وحاصل الخلاف
 ان اعتاق البعض يوجب ذوال الرق عن الكل كما لا يفسد لا يوجب بل يبيح المحل
 رقيقا ولكن زوال الملك بعدهم وعندهم يوجب لهم ان الاعتاق اثبات العتق الذي
 هو قوة حكمية واثباتها بان التصرف الذي هو الرق وهو لا ينجس بان بالاعتاق فكذا
 الاعتاق ولا يورثه بخلاف المعلق على العلة او تجزئ العتق لانه اذا تجزئ فاما ان يثبت
 باعتاق البعض اعتاق الكل فلا يثبت شئ او ثبت بعضه وعلى كل من الاولين يلزم تخلف
 المعلق عن العلة وعلى الاخير يلزم تجزئ العتق فصد الاعتاق كالطلاق والعتق على القصار
 ولا استيلاء في عدم التجزئ ولما ان الاعتاق اما اثبات العتق بان الرق الملك اذ ان الملك
 ابتداء لاثبات العتق بان الرق منه الذي هو الرق ولا الرق ليلزم عدم التجزئ وذلك
 لان الاعتاق تصرف وكل ما هو تصرف لا يتعدى ولاية المتصرف ولا يثبت المتصرف انما
 يكون على ما هو حق وحق الملك ولا يثبت على الملك ولا يثبت على الملك بالتجزي بالاجماع

لكن يتعلق به غير متجزئ وهو العلق وتعلق به لا يستلزم تجزئته كجوان المصاوغ فانه امر
غير متجزئ تعلق بمجر وهو الاركان هذا ملخص ما ذكره القوم في هذا المجلد ولست جدير
بانه لا يفيد الجواب عن دليلهم لا بتحقيق مالم لا امام ودفع الاشكال للولد على الامام
في هذا المقام بان العلق طواعي لا اعتناق فكيف تصور تجزئته على الفعل وعدم تجزئته
مطاوله فان اردت العثور على تحقيق المزمع فاستمع الى التعليل الذي علمه من الكلام فاقول
وبالله التوفيق وبالله مقادير التحقيق ان العلق الحقيقي للاعتناق اثبات العلق الذي
هو قوة شرعية كما لو اومن بالدين اثباته من حيث هو كذلك خارج عن قدر البشر وانما هو
مقدور خالق القوي والقادر فاذ استمع المعنى الحقيقي وجعل يصار الى المجاز كما هو
القاعدة المقررة وقررت المعاني المجازية الى الحقيقة فهذه الامور احدها اثبات القوة
الشرعية بان الله الملك بان يكون الصادر من العبد الى الله الملك ويترب عليه ثبوت القوة
ونظيره الكسب والخلق في افعال العباد فان الاول مقدور العبد ويترب عليه مقدور
الله تعالى والخلق الثاني الى الله الملك وهو ظاهر وهذا يخرج الجواب عن دليلهم المذكور
ويستدفع ايضا الاشكال المشهور اما الاول فيان يقال ان الاعتناق اثبات القوة
الشرعية فان صدور عن العبد محال فكيف يصح اسناده اليه حقيقة فاذ بطلت هذه
المقدمة بطل ما ترتب عليها واما الثاني فيان يقال ان اردتم ان يكون العلق طواعي لا اعتناق
كونه كذلك بحسب معناه الحقيقي لمنا ما لم يرد ههنا اليه المعنى كما عرفت بل معناه
المجازي ويجوز تخلف طواعي الفعل عن معناه المجازي كما في كسره فانه ينكسر لان معناه
اردت كسره فلم ينكسر وان اردتم ان يكون طواعي المعنى لم يرد ههنا فلا نسلم ذلك فانه اما
ان الله الملك او ما هو مسببها واما ههنا تجزئته الى الله الملك لا يستلزم تجزئته بل تجزئته
زوال الملك ولا محذور فيه بل الامر كذلك فانه اذا اعتنق البعض ذلك بعض تلك المولد وهو
ملك اليد وبقي ملك الرقبة فصارا كالمكتوب وهذا عقبها بالسئلة التي تلها وهذا
التحقيق الفاضل على من انوار التوفيق اضمحى ما قال صاحب البديع ان اكثر القوم على
ان المتجزئ عند الاعتناق العلق وهو غير سديد لان الاعتناق لما كان متجزئا كان العلق
متجزئا ضرورة وان العلق حكم الاعتناق والحكمة على وفق العلم لان القول بهذا قول
بتخصيص العلم الذي وجد الاعتناق في النصف وبتأخره في وقت الضمان او السعاية وانه
قول بوجود العلم والاحكام له وهو تفسير تخصيص العلم ومما قال بعض محشي الهداية انه
يلزم من تقرير صاحب البديع ان العلق لا يتخلف عن الاعتناق في عدم التجزئ فانه لا يقبل

التجزئ

التجزئ فيظهر قوة قول الصالحين ووجه الاضمار اول يظهر من الثامن فيما ذكرنا
فليتأمل ثم اذا تجزئ الاعتناق زوال بعض الملك احتسب هاتية بعض العبد عند فوج
عليه السعاية وسعى كونه في قيمة الباقي من ذلك البعض فصارا كالمكتوب لان المستسقي
بمنزلة المكتوب عند حتى لا يجوز له نكاح الاربع ولا يملك التبرعات لان الاضافة الى
الاضافة الى البعض توجب ثبوت الملكية في كله وبقاء الملك في بعضه يمنع فغيرنا
بالدليل بان الله مكتوب لانها ملك يد لا رقة والسعاية كبدل المكتوب فلا بد
لستعيه وله ان يعتقه لان المكتوب قابل للاعتناق بالولد الى الرق لو عجز بيع
ان الفرق بينهما ان معنى البعض اذا عجز عن الاداء الى الرق لانه اسقاط محض فلا
يقبل الفسخ بخلاف المكتوب المعصومة لانها اعتقدت قبل الفسخ وليس في الطلاق و
القضاء من ماله متوسطة فانبثاه في كل زوجا محررا والاستيلاء متجزئ عند حتى
لا يستولى نصيبه من ماله يفتقر عليه وفي الغنية لما ضمن نصيب صاحبه بالافساد لكنه
بالضم فكل الاستيلاء اعتنق رجل حصته من المملوك المشترك بينه وبين غيره
فليس يملك الاعتناق والاستسعاء والاولاهما لا هما المتفان او تضمينه اي شريك
ان يضمه لو كان العلق موسرا بان يملك قد قيمة نصيبه لاخر ولو كان معسرا فليس يملك
الاعتناق والاستسعاء فقط والاولاهما كما في الارل في جميع العلق الضامن به اي ما ضمن
على العبد ان مقامه مقام السكوت واما ان كان الاستسعاء فذلك العلق والاولاه لان
العلق كله من جهة حيث ملكه بالضمان شهد كل من الشريكين بعتق نصيب الاخر سعي
العبد لهما موسرين كانا او معسرين او احدهما موسر والاخر معسر هذا عندنا في خفيفة
روح وعندنا ان كانا موسرين فلا سعاية عليه وان كانا معسرين سعي لهما وان كان احدهما
معسرا والاخر موسرا سعي للموسر المعسر والاولاهما لان كل منهما يقول عتق نصيب
صاحبي عليه باعتناقه ولاؤا وطوعا وعتق نصيبى بالسعاية ولاؤا له والاولاه في
في جميع ذلك عندنا لان كل منهما يحيل على صاحبه وهو يتبرأ عنه فيبقى موقفا الى ان
يتفقا على اعتناق احدهما علق احدهما من الشريكين عتقه بفعل عتق فقال ان دخل
فلان هذه الدار عتق فهو حر والاخر بعد ما وقال ان لم يدخل فهو حر ففرضي الله وجهه
شركه اي لم يعلم انه دخل ولا عتق نصيبه وسعى في نصيب لهما وعند محمد سعي في كله لان
المقضي عليه بسقوط السعاية مجهول فلا يمكن القضاء على المجهول ولها ان نصف السعاية
ساقط بيقين فكل واحد من الشريكين يقول لصاحبه ان النصف الباقي هو نصيبى

بشر المستسقي عندنا اي على ضربين كل من يسعي
في تخليص رقبته فهو كالمكتوب فوجا كالمكتوب
بديل رقبته الذي لم يملك بالعتق فوجا كالمكتوب
كالمكتوب والمأذون اذا اعتنقوا على المأذون دين والامة
اذا اعتنقوا منها على ان يتزوجوا فابت فامر المستسقي وفيه شبهة
وهي خبر جهم

قال الكلا حتى لو مات المستولى تحقق من جميع ماله
ولو مات المهر عتقت ماله ثلث ماله
اي متجزئا او مضافا وينبغي ان لا يقبل منه مضافا الى زمان طويل لان كالتدبير
ولم يرد وجب عليه السعاية في الحال فيعتق كما هو موافق لنبينا ان يضاف
الى مدة شت كل مدة الاستسعاء كما في الفسخ
وقال البيهقي لا الضمان مع اليسار والسعاية مع الاعسار والاولاه
للمعتق في الرضاهي سعي
كذا لو شهد احدهما على فغير باعتناقه نصف فانكر يسويهما
اعلم ان اليسار والاعسار معتبر يوم الاعتناق حتى لو اعتنق
وهو موسر فاعسرا بسقط التضمين ولو كان معسرا
فايسر لا يثبت له حق التضمين بشرط صحيح

وكذا عندنا في يوسف ان كانا معسرين
اذا كانا موسرين

والساقط نصيبك في نصف بينهما ولا عتق في عشرين اي قال رجل ان دخل فلان الدار غدا
فبعك كذا او قال لاخر ان له يدخل فبعك كذا فهو له يعلم انه دخل ولا لا يفتق واحد من
العبدين لان التقضي عليهم بالعتق والمقتضى به مجهولان فيجوز ان يملكوا ملكا اى رجلان
وكذا احدهما بشر او هبة او وصية او اشترى اى احدهما نصف ابنة من مولاه اى من
مولاه ابنة او علق عتقه اى عتق عبد بشره نصفه بل قال زيد عبد بكر ان اشترى
نصفك فصفك بخرتم اشترى اى ذلك العبد هو اى زيد ورجل اخر بالاشترى عتق
حصة اى حصة الاب في الصورتين الاوليين لان ملك شقص قريبه وشرؤه اعتاق
الحاكم وحصة الخالف في الثالثة لوجوب الشراء ولا يضمن عنداى حصة رحمه الله
لانعدام الزعم علم الشريك حاله ولا اى سواء علم ان ابن بشر بكم ولا كماله ورثاه اى
لا يضمن الاب نصيب الشريك في الصور المذكورة كما لا يضمن الاب اذا ورث هو و
شريكه ابنة صورته امرأة مانت ولها عبد هو ابن زوجها فتركت الزوج والاحفور
الاب نصف ابنة فعتق عليه لا يضمن حصة اخيهما اتفاقا لان الارث ضرورى لا
اختيار للاب في ثبوته فالأخر عتقه واستسعى اى اذ لم يكن للشريك ولاية التضمن
بقوله احدا من ابا الاعتراف والاستسعاء ولا في غير الارث ضمن نصف قيمته
غنيا وسعيا فقل ان شري القريب اعتاق فان كان موسرا يجزى الضمان وان كان
معسرا سعى الجود وبوجوه حصة يقول انه يرضى بافساد نصيبه فلا يضمن كما اذا اذن باعنا
نصيبه حيث شاركه في علة العتق وهو الشراء وان جهل فالجهل لا يكون عذرا وان اشترى
اى اجنبى نصفه ثم اشترى الاب موسرا باقية ضمنه اى الاجنبى والاب الله ما رضى
بافساد نصيبه واستسعى الابن في نصف قيمته لا اختيارا من اليد عنه وهذا عنداى
حقيقة رحمه الله لان يسار العتق لا يمنع السعاية عنه وقال الاخيار له ويضمن الاب نصف
قيمته لان يسار العتق يمنع السعاية عنه وان اشترى اى نصف الاب موسرا من مالك
كله يضمن اى الاب له اى المالك كله لان رضى بافساد نصيبه سبعة من الاب دبره احد
الشركاء واعتقه اخرهما موسرا ضمن الشاك مدينه فقط لا العتق ضمن المدين
معتقه ثلثه عتقه الا ما ضمنه اذ كان العبد بين ثلثة نفر دبره احد ثم عتقه الاخر
وهما موسرا والثالث ساكت فارد الساكت والمدين الضمان فللساكت ان يضمن المدين
المعتق والمدين ان يضمن المعتق ثلث قيمته مدينه ولا يضمنه الثلث الذى ضمن توصيته
ان قيمة العبد اذا كانت سبعة وعشرين دينارا مثلا فان الساكت يضمن المدين تسعة والمدين

يؤخذ من الرواية عن الامام وروى الحسن عنه
نصيب الاب اذا لم يعلم الشريك انه ابنه

يضمن

يضمن المعتق ستة وذلك لان قيمة المدين ثلثا قيمة القن كما سياتى فبالتيه تلت منه
تسعة وكان الاثر بالاعتاق واقعا على قيمة المدين وهي ثلثا قيمة القن وهي ثمانية
عشر وثلثا ستة فضمن المدين العتق تلك التسعة فقط ولا يضمن التسعة التى هي
نصيب الساكت مع تلك الستة التى تضمنها لهما هذا عنداى حصة ربح وقال العبد
للمدين ويضمن ثلث قيمته ليس كموسر كان او معسرا لان ضمان تلك لا يختلف باليسار
والعسر بخلاف ضمان الاعتاق فان ضمان جنابته قاله اى اقر ولد شريكى وانكر شريكى
تخذه اى عتقه الجارية الشريك المدين يوما وتوقف يوما عنداى حصة ربح لان المقر
ان لا حق له عليها فخر اخذ باقراره والمدين علم انه كما كانت فلا حق له الا في نصفها وعنداى
للمدين يستسعى الجارية في نصف قيمتها ثم تترك حرة لانه لم يصدقه صاحبها فقل اقراره
عليه كانه استولى بها فعتق بالسعاية لا قيمة له ولم يوق لها القيمة لانها مملوكة محررة
منتفع بها وطء واجارة واستخدمها فكنها متقومة كالمدة وهذا لو قال كل مملوك لى
كذا اتدبر الولد واستباحة الوطء يلى الملك لانها لا يحل الا بالكلح او بملك اليهين والاول
مشقة فعتق الثاني بقاء الملك دليل بقاء المملوكة والتقوم والمملوكة فلا دى ليست غير
المالية والتقوم وحقوق المدين في القنوم والمدين اذ السيت اقر ولد انشراى تسعى وهو
ابن القنوم ولا يضمن حصة ربح قوله عليه السلام اعقها ليعاها واه ابن ماجه والدارقطني
ومقتضى الحرية زوال القنوم لكنه نفا عتق افادة الحرية لمعارض وهو قوله عليه السلام
ايما امرأة ولدت من سيد هان فمعتقه من دينه وفى رواية من بعد واه احمد ولا معارض
له فزوال القنوم ثبت فلا يضمن غنى عتقها اى امر ولد حال كونها مشركة بينه وبين
غيره وان ولدت ولدا فادعاه فانه لا يضمن حصة شريكه عنداى حصة رحمه الله بناء على
عدم تقومها وعنداى يضمن بناء على عتقها رجل له اعبد ثلثة قال في محله لاثنين عنه
احد كما خر فخر جوا حدهما ودخل اخر فاعاد هذا الكلام فان كان حيا امر بالبيات
وان مات مجهول عتق ثلثة ارباع الثابت ونصف كل من الاخرين عنداى حصة ربح
يوسف رحمه الله وعند محمد ربع من دخل وغيره كما قال الاول لان الايجاب الاول
دار بين الخراج والثابت فينصف بينهما ثم الايجاب الثالث دار بين الثابت والداخل فينصف
بينهما فالنصف الذى اصاب الثابت شاع وما اصاب النصف الذى عتق بالايجاب الاول
لغاؤه اصاب النصف الخارج وهو الربع بقى فعتق منه ثلثا ارباعه وما الداخلى فعتق منه
ربعه عنداى لان هذا الايجاب لما اوجب عتق الربع من الثابت اوجب عتق من الداخلى ايضا

وللعبد خاصة

اي ما العبد كماله المدينه اولى من اعتاق المعتق بان
ويضمن المدين ثلث قيمته ليس كموسر كان او معسرا وان اضمنه كان المدين ان يضمن المعتق
نصيب الجاني عنه وعنداى حصة ربح وقال العبد للمدين ويضمن ثلث قيمته ليس كموسر كان او معسرا لان ضمان تلك لا يختلف باليسار
والعسر بخلاف ضمان الاعتاق فان ضمان جنابته قاله اى اقر ولد شريكى وانكر شريكى
تخذه اى عتقه الجارية الشريك المدين يوما وتوقف يوما عنداى حصة ربح لان المقر
ان لا حق له عليها فخر اخذ باقراره والمدين علم انه كما كانت فلا حق له الا في نصفها وعنداى
للمدين يستسعى الجارية في نصف قيمتها ثم تترك حرة لانه لم يصدقه صاحبها فقل اقراره
عليه كانه استولى بها فعتق بالسعاية لا قيمة له ولم يوق لها القيمة لانها مملوكة محررة
منتفع بها وطء واجارة واستخدمها فكنها متقومة كالمدة وهذا لو قال كل مملوك لى
كذا اتدبر الولد واستباحة الوطء يلى الملك لانها لا يحل الا بالكلح او بملك اليهين والاول
مشقة فعتق الثاني بقاء الملك دليل بقاء المملوكة والتقوم والمملوكة فلا دى ليست غير
المالية والتقوم وحقوق المدين في القنوم والمدين اذ السيت اقر ولد انشراى تسعى وهو
ابن القنوم ولا يضمن حصة ربح قوله عليه السلام اعقها ليعاها واه ابن ماجه والدارقطني
ومقتضى الحرية زوال القنوم لكنه نفا عتق افادة الحرية لمعارض وهو قوله عليه السلام
ايما امرأة ولدت من سيد هان فمعتقه من دينه وفى رواية من بعد واه احمد ولا معارض
له فزوال القنوم ثبت فلا يضمن غنى عتقها اى امر ولد حال كونها مشركة بينه وبين
غيره وان ولدت ولدا فادعاه فانه لا يضمن حصة شريكه عنداى حصة رحمه الله بناء على
عدم تقومها وعنداى يضمن بناء على عتقها رجل له اعبد ثلثة قال في محله لاثنين عنه
احد كما خر فخر جوا حدهما ودخل اخر فاعاد هذا الكلام فان كان حيا امر بالبيات
وان مات مجهول عتق ثلثة ارباع الثابت ونصف كل من الاخرين عنداى حصة ربح
يوسف رحمه الله وعند محمد ربع من دخل وغيره كما قال الاول لان الايجاب الاول
دار بين الخراج والثابت فينصف بينهما ثم الايجاب الثالث دار بين الثابت والداخل فينصف
بينهما فالنصف الذى اصاب الثابت شاع وما اصاب النصف الذى عتق بالايجاب الاول
لغاؤه اصاب النصف الخارج وهو الربع بقى فعتق منه ثلثا ارباعه وما الداخلى فعتق منه
ربعه عنداى لان هذا الايجاب لما اوجب عتق الربع من الثابت اوجب عتق من الداخلى ايضا

انما استوفى في الايجاب زوجان يستوفى في النكاح

لشخصه بينهما وهما يقولان المانع من عتق النصف يختص بالثابت والمانع في الآخر
فيعتق نصفه ولو كان هذا القول منه في المرض ومات قبل البيان وقيل لعبيده تساوين
فان كان له مال يخرج قدر العتق من الثلث وذلك رتبة وثلاثة ارباع رتبة عندهما
ورتبة ونصف رتبة عندهما ولم يخرج ولكن اجازت الورثة في الجلب كما ذكر وان لم
يكن له مال سوى العبيد ولم تجز الورثة قسم الثلث بينهم على هذا اعم واضعنا وبينا
ان الحق الخارج في النصف وحق الثابت في ثلثة الارباع وحق الداخل عندهما في النصف ايضا
فيحتاج الى خروج نصف وربع واقلها رتبة فيعفى الى سبعة فحق الخارج في سهمين وحق
الثابت في ثلثة وحق الداخل في سهمين فيعتق سهام العتق سبعة فيجعل ثلث المال سبعة
لان العتق في المرض وصيته وتحت نفادها الثلث واذا صار ثلث المال سبعة صار ثلث
المال اربعة عشر وهي سهام السعاية وصاد جميع المال اربعة عشر ومن ماله ثلثة اعباء فيصير
كل عبد سبعة فيعتق من الخارج سهمان ويسعى في خمسة وبعق من الداخل سهمان ويسعى
في خمسة وبعق من الثابت ثلثة ويسعى في اربعة فبلغ سهام الوصايا سبعة وسهام
السعاية اربعة عشر فاستقام الثلث والثلثان وعند محمد رحمه الله في حق الداخل سهم و
كان سهام العتق عند ستة ويجعل كل رتبة ستة وسهام السعاية اثني عشر وجميع المال
ثلاثة عشر فيعتق من الثابت ثلثة ويسعى في ثلثتها ومن الخارج سهمان ويسعى في اربعة
ومن الداخل سهمان ويسعى في خمسة فيستقيم الثلث والثلثان اقول **يرد على ظاهره**
ان ارباع الفرائض من حوائج الاربعة لا يكون فكيف يصح قولنا اقلها رتبة فيعفى الى
سبعة ودفعها ان معناه علمه اذ ذكر في حكمهم لا ينصرون في مسألة قطا اجتماع نصين
وربع وهذا لا ينافي وقوع العتق فيها فيما سق قسمه الشريعة ولو طبق كذلك قبل وطئ
سقط ربع مخرجين خرجت وثلاثة اثمان من ثبت وثمن من دخل يعني ان كانت الثلث
زوجهات مخرجين على السواء فطلقهن قبل وطئ على الوجه المذكور فمات الزوج قبل البيان
في الايجاب الاول سقط نصف من الواحدة منصفين الخارج والثابتة فسقط ربع مخرج
كل واحدة ثم بالاجابة الثانية سقط الربع منصفين بين الثابتة والداخله فاصاب كل
واحدة الثمن فسقط ثلثة اثمان من الثابتة بالاجابين وسقط ثمن من الداخله وسقط
ربع من الخارجة وانما وضعت المسئلة في الطلاق قبل الوطئ ليكن الايجاب الاول هو وجه اليقين
فما اصاب الايجاب الاول لا يبقى محال للايجاب الثاني فيصير في هذا المعنى كالعق الوطئ
والموت بيان في طلاقهم يعني اذا قال لامرأته احدى كما لا يوطئ احدى ما ومات

سعد العتق
لانما حكم

هذه حجة على غيرها
فالزوجهات المناقضة

فكل منهما

قال الكمال لا يخطئ ان الماحل للورثة لا يخلو انتهى
يعنى جميع سهام العتق سبعة اربعة

هذا اذا كان المطلق قبل الدخول او بانه لا يزوج
رجعيا لا يزوج الوطئ بيان الطلاق الاخرى كود على
المطلق رجعيا ذكره في النكاح في نوع الاشكال

فكل منهما بيان المراد على الاخرى اما الوطئ فلان النكاح عقد وضع لمحل الوطئ والطلاق
وضع لان التمسك النكاح اي ازالة محل الوطئ اما في الحال او بعد القضاء العتق فالوطئ دليل
على ان الموطوءة لم تكن مرادة بالطلاق واما الموت فلما عرفت ان البيان انشاء من وجه فلا
يبدل من يحل كبيع وموت وتدين واستيلا قهبة وصدة فمسئلة في عتق مبرم
اي ان قال لعبيد احدى كما لا يوطئ احدى ما ومات احدى ما او استولى احدى ما
بوجه ذلك القول او وهما احدى ما ونصته به وسلم فكل ذلك بيان ان المراد هو الآخر فان من
حصل له الاشياء لم يبق محال للعتق صداك بالموت والعتق من جهة البيع والعتق من محال
بالتدبير والاستيلاء فحقين الآخر والعتق بالتسليم والعتق بيمين كما لا يبيع انة تملك
لاوطئ فيه اي لا يملك الوطئ بانه في عتق مبرم يعني لوقال لامرأته احدى كما لا يوطئ
احدها لم يكن بيان ائنه وعند بيان ان الوطئ لا يخلو الا في الملاء فخصلا لا فم عليه دليل
الاستيلاء وله ان الملك ثابت فيها وهذا كان لما ان يستعملها وكان له الارض اذا خفي
عليها والموت او طيبا بشبهه لان الحق المبرم معاق بالبيان والمعلق بالشروط لا ينزل
قبله وباول ولد اي قبوله لا منه اول ولد تدينه لو كان ابنا اثار بزيادة لو في العادة
الى ان عبارة الواقعة لا يستقيم بدونها فانت خرة ان ولدت ابنا وبنات وليد الاول عتق
نصفه لام ونصف البنت والابن عبد لان كل من الام والبنت تعق في حال وبوما
اذا ولدت العلام اولة الام بالشروط والبنت بتبعية كونها خرة حين ولدتا وترق في
حال وهو ما اذا ولدت البنت ولا لعدم الشرط فيعق نصف كل واحدة وتسعى في النصف
واما الابن فيرق في الحالين شهدا اي شهد به ولدان على زيد يعق احدى ما لو كانت عتق
كاذبا او اثنتين لغت الشهادة في الصورتين عند ابي حنيفة اعرافا في الاول فلان الشهادة على
عتق العبد لا تقبل بل رد عتق العبد عنه ولا دعوى منه ههنا لكونه مجهولا وعندنا نقبل بل
دعوى فلا تلغو واما في الثانية فلان الدعوى وان لم تكن شرطا في حقا لامة لكن الشهادة على
العتق المبرم مردوبة كافي لصاحبدين لان نكح اي شهداها في وصيته قال في هذا اذا
شهداها اعق احدى ما في مرض موتها او شهداها على تدبيره في صحته او مرضه واداه الشهادة
في مرض موتها او بعد الوفاة تقبل استحسانا لان التدبير حينما وقع وصية كذا العتق في
مرض الموت وصية والخصم في الوصية انما هو الوطئ وهو مبرور عنه خلف وهو الوطئ او
الوارث اقول **مراده** ان مقتضى القياس ان تلغو هذه الشهادة ايضا لجهالة المدعي
لكنها تقبل استحسانا لوجوب المدعي تدبيره ومدعي عليه تحقيقه لان هذا وصية والخصم في

قال في الكافي ذكر التسليم في العتق والصدقة في الحارابة
وقع اتفاقا بيني لا يحتاج اليه لان الاقدام عليه دليل على اتمام
لان هذا عتق لا يبيع الا في الملك فلا يتوقف مالا على العتق
وبيننا استوفى في البيع بين المطلق وبين ماله الجار لاحدهما
كان لا يبعد الحكم الآتي وروى عن الجليلي في الفاسد من وان
كالبيع والمعنى ما ذكرنا ثم لا فرق في هذا بين ان يكون العتق
المبرم مطلقا او معلقا حتى يكون هذه التصرفات بياناً فيها
بياناً حتى اذا قال لعبيد احدى ما او اجاب عند فاحد كما حرق فيهما
في احدى ما شينا من هذه التصرفات ثم جاء العتق
الاخر بما يثبت بيدي

مما لوقال لامرأته احدى كما لا يوطئ احدى ما
عنده وعند علي يكون بياناً

هذا شهداها عتق احدى ما في مرض موتها او شهداها على تدبيره
في صحته او مرضه واداه الشهادة تقبل

مملوك

العق

على جعل هو بالغنم ما يجعل الانسان من شئ على شئ يفعلوه وكذا الجعالة بالكسر اعتق
عبد على مال او بربان قال انت حر على الف او بالف درهم قبل العبد متق لان معاوضة المال
ولو تغير المال اذ العبد لا يملك نفسه ومقتضى الماهية ان يمتنع من الحكم بقبول العرض كما في
البيع فاذا قبل صار حراً والمال الذي شرط دين صحيح عليه لكونه ديناً على حر حتى تكفل بها
ولو لم يكن صحيحاً لما صح الكفاية بخلاف بدل الكتابية حيث لم يصح الكفاية بل لا نهيت
مع المنافي وهو قيام الرق على كفاية والمال بينا اول الفقر والعرض والحيون وان لم يعين

منهم الميم الميم

[illegible][illegible]

من حيث انما هو الذي لا ينفك عنه

لانه لما كان معاوضة المال بغيره شائعة النكاح والطلاق والصحة من دم العمد وكذا
 الطعام واللبس والمزود اذا علم جنسه ولا يضر جهالة الوصف انما يفسد المعلق
 عقده بالاداء بان قال ولاه ان اديت الى الف درهم فانت حر ما دون اى عبدا دون
 لا يعنى الاداء المال لا مكاتب لانه يصح في تعليق العتق بالاداء والمصارف ما دون لان المولى
 رغبه في اكتساب طلبه الاداء منه ومراة التجارة لا تكدي فكان اذا لم يلد له
 فجاز بغيره اى اذا كان عبدا ما دونك معاظفة عقده بالاداء لا مكاتب ما دونك اى بغير
 بخلاف المكاتب ولا يكون العبد حق بمكاتبه حتى جاز المولى اخذها منه بلا رضاه من اوف
 المكاتب ولا يشترى اى حكمه الى الولد المولود قبل الاداء كما ليس في المكاتب وعتق العبد
 باداءه كله لو وجد المعلق به ولو كان اذوه بالتخلى بينه وبين المولى يعنى ان العبد
 اذا حضر المال بحيث يتمكن المولى من قبضه وحق بينه وبين المال اجبر الحاكم وتله
 قابضا وحكم بعتق العبد قبض اولا وسع منه لاي اداء بعض المال لا يعنى لان المعلق به
 ولو جاز المولى على القول اعتبار الجزء بالكل فان كان المال الذى اذاه تم اكسبه قبل
 التعليق رجع به المولى عليه لانه ملك المولى ولو كان ما اكسبه بعده اى بعد التعليق
 لا يرجع لانه ما دون من جهته بالاداء منه وعتق في حاله اى حال اداء من اكسبه قبل
 التعليق او بعده لو وجد الشرط فان علق المولى بان فقال ان اديت الى الف درهم فانت حر
 اى اداء العبد اداء المال بالمجلس فان ادى فيه عتق ولا فلا لانه تجزى كما مر في
 الطلاق وبان لا ينفذ به لانه يستعمل الوقت كى كما مر قال المولى انت حر بعد موتى
 بالان قبل العبد بعه اى بعد موته وعتقه الوارث عتق به اى بالالف ولا اى وان
 لم يقبل العبد العتق بالالف بعده وقبل ولم يقبله الوارث فلا اى لا يعنى بالالف وان
 جاز ان يعفوه الوارث مجازا اعتبر القول بعتق العتق لان ايجاب العتق اضيف الى ما بعد
 الموت فلا يعتبر وجود القبول وجود ايجاب فصار كقوله انت طالق غدا ان شئت
 حيث لا يعتبر مشيئتها قبل غدا واعتبر عتاق الوارث حتى ان العبدان قبل بعد الموت لا
 يعنى ما لم يقبل الوارث لان الميت ليس باهل للاعتاق لان العتق ليس بمعلق بالموت
 وفي مثل العتق لا باعتاق الوارث كما لو قال انت حر بعد موتى بشهر بخلاف المسكين
 لان عتقه تعلق بنفس الموت فلا يشترط فيه اعتاق احد حرره على خدمته سنة فقبل
 عتق لان الاعتاق على شئ يقضى وجود القبول لا وجود القبول صورته ان يقول عتقتك
 على ان تخدمني كذا سنة واما اذا قال ان خدمني كذا سنة فانت حر لا يعنى حتى يحضرها

هذا المعلق عتق بالاداء ما دون
 فيه تسامح لانه لا يقضى المحصر بذلك اذ جميع ذوات النطق

ولما اراد المولى العتق ولا يعتبر اياه ولو تخرج بغيره وارى
 عند المولى ولو جاز عن البعض بطلبه وارى الباقي لم يعنى
 ولو بات وترك ما لا يرضى للمولى ولو مات المولى لا يقبل
 اذ اذوه الى الدرة تبين

انت حر بعد موتى بالالف او بشهر

لانه

لانه معلق بشرط ولا يملك معاوضة وتضمنه اى لم يتاخر في اداء العبد اسم له المبدل
 فلم يملك تسليم المبدل فان مات هو اى العبد ومولا قبلها اى قبل الخدمت يجب
 قيمته عليه وتضمنه من تركه ان كان الميت هو العبد عند ابي حنيفة والى يوسف رحمه
 وعندهما رحمه الله عليه قيمة الخدمته في المدة كبيع عبده بدين فهلك العين
 تجب قيمته اى قيمة العبد يعنى ان هذه الخرافة مبنية على خلافية اخرى وهو ما لو قال
 لوبه بعت نفسك منك بهذا العين فمكنت العين تجب قيمة العبد عندنا وقيمة العين
 عند محمد لانه معاوضة مال بغير مال لان نفس العبد ليس مال في حقه اذ لا يملك
 نفسه فصار كما لو تزوج امرأة على عتق فاستحق وانما يرجع عليه بقيمة العبد لا بغيره البضع
 وهو مهر المثل ولما اذاه معاوضة مال بمال لان العبد مال في حق المولى وكذا المانع
 صارت ما لا يبرأ العقد عليه بافصار كما لو اشترى اياه بامه فمكنت قبل القبض او
 استحق فان البائع يرجع عليه بقيمة الاب لا بقيمة الامه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بالفعلة على ان تزوجنيها ان فعل اى عتقها المولى وابت اى عتقت الامه عن
 النكاح عتقت الامه ولا شئ عليه اى على القائل ان اشتراط المولى على الاجنبي جائز في
 الطلاق نافي لتمامه ولو ضم القائل عتق وقال عتقها عتق بالفعلة على ان تزوجنيها
 قسم لالف على قيمتها ومهر مثلها فحصة القيمة عليه وحصة المهر سقط فداصاب
 القيمة اذ الامه وما اصاب المهر لانه لما قل عتقني الشراء افضاء كما مر في اخبار
 نكاح الرقيق فاذا كان كذلك فقد اكل لالف بالرقية شر وبالبضع كما حكاه القسم
 عليه ما وجب عليه حصة ما سلم له وهو الرقية وبطل عنه حصة ما سلم له
 وهو البضع ولم يبطل البيع باشرط النكاح لانه مقتضى صحة العتق عنه فيكون
 مندرجا فيه فلا يراد فيه شرطا المقتضى بشرط المقتضى وهو العتق كما انفرد
 في الاصول فلهذا وجب عليه حصة من الالف المسمى ولو كان فاسدا لوجب عليه القيمة
 فلو لم تأب الامه بل تزوجت من القائل فمهرها حصة مهر المثل منه اى من الالف
 وهو ثلث الالف في صورة الضمة اى ضم عتق وتكره ولو عتق امته على ان تزوجها نفسها
 فزوجته نفسها كان مهر مثلها عند ابي حنيفة ومحمد لان العتق ليس بمال فلا يعلق
 للمهر عند ابي يوسف رحمه الله يجوز لانه عليه ان اعتق حبيبة ونكحها وجعل عتقها
 مهرها قلنا كان النبي صلى الله عليه وسلم محصرا بالنكاح بغيره فان ثبت فعليه قيمتها
 في قولهم جميعا وكذا لو عتقت المرأة عبدا على ان تزوجها فان فعل فله مهرها وان اعتقت

مطل تزوج امرأة على عتق فاستحق العبد
 ترجع عليه بقيمة العبد لا بمهر المثل

مطل اعتقها بالالف على ان تزوجنيها
 اشارة انه لا يجزى عليها شئ ولا يبرمها من وجه لانها
 ملكت نفسها بالعتق

مطل اشترى اياه بامه فمكنت قبل القبض
 يرجع البائع عليه بقيمة الاب

مطل لا يبطل البيع باشرط النكاح

مطل اعتق امته على ان تزوج نفسها كان لها
 مهر مثلها عند ابي حنيفة ومحمد رحمه الله

لا يخرج الذي ذكرهكم القضاء
 من غير ان يكون له ولد
 من غير ان يكون له ولد
 من غير ان يكون له ولد

ضعيف حتى يملك نقله بالتراب بخلاف المتكوجة حيث لا ينتفى الولد بنفيه الاب باللعان
 لشاك الفرائش حتى لا يملك ابطاله بالتراب وهذا الذي ذكرهكم واما الديانة فان كان
 وطئها وحضنها ولم يعزل عنها يلزمه ان يعترف بولدها لان الظاهر ان الولد منه و
 ان عزل عنها ولم يحضنها جاز له ان ينفيه لان هذا الظاهر يقابل ظاهر اخر وان
 زوجه فحاشا بولد فهو في حكم امه لان حق الحرية يسري الى الولد كالتدبير والنسب
 يثبت من الزوج لان الفرائش له ولها دعاه المولى لا يثبت نسبه منه وبعق الولد
 وتضييقه امة ولد له لا قرار وانما مات المولى عنقت من جميع المال كذا في اهلوية
 ام ولد الذي اذا اسلمت عرض عليه الاسلام فان اسلم هي ام ولد والاسم في قيمتها و
 عنقت بولدها اي بولدها السابعة ادعى ولدا امه مشتركة بينه وبين آخر ثبت نسبه منه
 لان النسب اذا ثبت منه في نصفه لمصادقة ملكه ثبت في الباقي ضرورة ان لا يتجوز
 ثمان سببه وهو الموقوف لا يتجوز اذ الولد الواحد لا يعلق من مائتين وهي امة ولد
 لان الاستيلاء لا يتجوز عندها وعندا في حنفية يصير نصيبه امة ولد ثم يملك
 نصيب صاحبه لا نقابل للملك اهل يحضنها من اسباب الحرية شئ كالتدبير وغيره
 ومن نصف قيمتها لان ملك نصيبه صاحب حين استكمل الاستيلاء ويعتبر قيمتها
 يوم العلق لان امومة الولد يثبت من ذلك الوقت سواء كان موهبا او مقبولا
 لان ضمان تملك بخلاف ضمان العلق كما تقرر في موضعه ونصف عقرها لان وطئ
 جارية مشتركة اذ ملكه يثبت بعد الوطئ حكما للاستيلاء فيعقبه الملك في نصيب
 صاحبه بخلاف الاب اذا استولى جارية ابنه حيث لا يجب عليه العقر لقيمة ولدها
 لان عاقب حر الاصل اذ النسب يثبت مستندا الى وقت العلق والضمان يجب في ذلك
 الوقت فيحرر الولد على ملكه ويعلق شئ منه على ملك شريكه وان ادعيه معا فلهما
 اي الولد ثابت النسب بينهما ومعه اذا جعلت في ملكهما وكذا اذا اشترياها حيلة
 لا يختلف في حق ثبوت النسب بينهما وانما يختلف في حق وجوب العقر والولاء و
 ضمان قيمته ام المولى حتى لا يجب على كل واحد منهما العقر لصاحبه لعدم الوطئ فملكه
 ويجب عليه نصف قيمة الولد ان كان المدعى واحدا وثبت لكل منهما فيه الولاء
 لان الحر يعلو عرفت وانما كان منها لاسقوا في سبب الاستحقاق فيستويان فيه
 وهو ام ولد لها الصفة دعوة كل منهما في نصيبه في الولد فيصير نصيبه منها امة ولد له
 بغير الولد او على كل منهما نصف عقرها فصاحبا بما له على الآخر ويرث الابن من كل

مطل ادعى ولدا امه مشتركة ثبت النسب ملكه

ولدها نسبي
 في الولد نصيبه
 ملكه

من الشريكين

مطلب يرث الولد من الشريكين ارث ابن كامل
 ويرث امه ارث اب واحد

مطل ادعى ولدا امه مكاتبه لزمه العقر
 وسقط عنه الحد لثبوت نسبه

من الشريكين ارث ابن كامل لانه اقران جميعا شاكرا وهو حجة في حقه ووثامنه
 ارث اب واحد لاستوائهما في السبب كما اذا قاما البينة على النبوة ادعى ولدا امه مكاتبه
 يعني اذ وطئ المولى جارية مكاتبه فجاءت بولد فادعاه وصدقه اي المكاتب المولى لزمه
 عقرها لانه وطئ بغير نكاح ولا ملك يمين وقطعت عنه الثلثة شبهة ولزمه نسب
 الولد لتصادقهما على ذلك فصاحبا لولد عتي نسب ولدا جارية الاجنبى فصدقته و
 قيمته اي قيمة الولد لانه في معنى المهر حيث اعتمد دليله وانما كسب كسبه فلم يرض بكونه
 ثابت النسب منه رقيقا فليكن حر كقيمة كمال المهر اعتمد دليله وهو الملك ظاهر وان
 لم يكن حقيقة لا الامية اذ لا ملك له فيها حقيقة وماله من الحق كاف لصحة الاستيلاء
 فلا حاجة الى اللق ونقد المالك بخلاف امه الابن اذ ليس للاب فيها حقيقة الملك
 ولا حقه فاما له حق التملك وهو غير كاف لصحة الاستيلاء فاحتجنا الى نقلها الى
 ملك الاب ليصح الاستيلاء وان لم يصدر قمارا المكاتب المولى في دعوتها فلا يثبت نسب امي
 نسب الولد منه وقال ابو يوسف يثبت لان الجارية كسبه فصاحبا جارية الابن بولدها
 لان المولى في مكاتبه ملك الرقية بخلاف الابن وجعل الفرق لان الاب ان يملك مال ابنته
 اذ احتجنا اليه وهذا لا يجب عليه عقرها ولا قيمة الولد وتضييقه ولده وليس للمولى
 ان يملك مال مكاتبه لانه بالعقد ححر على نفسه والمحبة الاجنبى وهذا لا يجب عليه عقرها
 وقيمة ولدها ولا تضييقه ولدها في شرط تصديقه بخلافه اذ وطئ المكاتبه في ذات
 بولده فادعاه حيث يثبت نسبه ولا يشرط تصديقها لان رقبته مملوكة له الا اذا ملكها
 اي الولد يومما فخر يثبت نسبه منه وتضييقه ام ولد له ايضا اذ املكها لان الاقرار
 باق وهو موجب لحق المكاتب وهو المانع وطئ جارية امراته او ولده او جده
 فولدت وادعاه لا يثبت النسب ويدعى عند المهر شبهة وان قال اهلها المولى لا
 يثبت النسب لان يصدقها المولى فيه وفي ان الولد منه ولو صدق في احداهما فقط لا
 يثبت النسب وان كان المولى ثم ملكها يوما يثبت النسب لبقاء الاقرار كما مر كذا في الحاشية

باب المكاتب

اورده ههنا لان الكتابة من قبوع العتق كالتدبير والاستيلاء وهي لغة القتم
 والجمع ومنه الكتيبة للجيش العظيم والكتب جمع الحروف في الخط وشرا جمع حروف
 الرقبة ما لا مع حرية الدحا الا فان المكاتب ملك بكد ومملوك رقبة وسقاي بيانه
 وركتها الايجاب والقبول كان يقبل لبعده ان اديت الى الفاكهة حر او كان ثبات على

مطلب وطئ جارية امراته او ولده او جده

هذا الذي بين
 احدها مخرج
 كذا يختلف في
 كونهما نصيب ام ولد
 لهما فلا تميز بينهما
 حيلة ام ولد لها
 باد عامها ولدها

الف فقبل انهما معا وضته فالرب من لا يجاب والقبول بشرطها كون اليك معلوما
ما لا يملك او عتقك او ما كونه مخرجاً او مؤجلاً فليس بشرط حتى يجوز الكتاب على المال
الحال والمخرج وعندك افعول لا يجوز الا مؤجلاً بجوابين وحكمها في جانب العبد انتفاء
الحج وثبوت الحرية في حق اليد لا الرقبة حتى يكون الحق بما فعه وما كاسبه لان الغرض
من الكتابة وصفا للمولى لليد والعبد في الحرية بادائها ولا يخلو الا بذلك وفي
جانب المولى بقاء رقة العبد على ملكه وثبوت حق المطالبة به لهما متى شاء واسترداه
الى ملكه اذا عجز اذا كان بغيره ولو صغيرا يعقل البيع والشراء فانه اذا عجز كان من
اهل القبول والتصرف نافع في حقه فيجوز به حال او مؤجل سنة وستين مثلاً
او حتى يموت او وقت بانه مئة معينة اخذ من التوقيت بطول التجم ثم شاع في مطلق
التوقيت او قال جعلت عليك الفان قد يرد بخلافه اقلها كان اذ اذنته فانت حر
وان عجزت ففن فقبل اي الف عطف على قوله كاتب بشرط قوله اذ يلزمه المال
فلا بد من التزامه صح جواب اذا كاتب اي صح عقد الكتابة سواء عبر بلفظ الكتابة
او بما يؤيد مؤجلاً لو جرد ركنه وهو لا يجاب والقبول وعق القن ان ادنى كلمة
وان وصليته لم يقدح اذ اذنتها فانت حر لان موجب الكتابة هو الحق عند الاداء لانها تبيد
عن جمع حيزها اليد لخرية الرقة عند الاداء وفيه خلافك فخرج عطف على صح
وفرح له اي اذا صح عقد الكتابة خرج المكاتب من يد اي المولى لان مقتضى الكتابة
ما لك اليد في حق المكاتب وهذا لا ينفك للمولى من الخروج والسفر لان ملكه
لانه عقد معاوضة فيقتضي مساوات بين المتعاقدين واصل اليد يجب للمولى في ذمة
بنفس العقد لكنه ضعيف لا يتم ملكه فيه الا بالقبض لا يشبه في ذمته مع المنافر
اذ المولى لا يستحق جبراً على عبيد ديناً وهذا لا يصح كماله به فيثبت للعبد بمقابله ما لك
ضعيفه ايضا فاذا اتم المولى الملك بالقبض تم المالكية لا يكون الا بالحرية فيعتق لفروقه
المالكية فيحقق المساوات بذلك ابتداء وانتهاء وعق تجازا اي لا بد ان اعتق
مولاه لا سقاً وحققه وعنه المولى العقران وطى مكاتبه او ارشاً لجنابته ان جنى
عليها او على ولدها او مثل المال او قيمته ان جنى على مالها لانها بعقد الكتابة خرجت
من يد المولى فصارت اجنبى وصارت احق بنفسها وولدها وماله اذا كاتب على
قيمه بان قال ان ادبت الى قيمتك فانت حر او كاتبك على قيمتك او على عين لغيره
بان قال كاتبك على هذا العبد وهو لغيره هذا في ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة انها

مطالفة نفس مؤجل ومكتوم

مطالفة المولى بنعم بالخروج والسفر

وذا نكح

واخرها كذا

للمدعي انما

تقو

تصح حتى اذا ملكها وسلمها عتق وان عجز رد الى الرقبة بتعيين بالتعيين احتل عبيد لهم
الغير ودنا يبره فان الكتابة عليها جائزة لعدم تعيينها او على انهم من الذين ليس
ليز مولاه اليه وصيها اي خادماً عتقاً كان او امته حتى لو شرط ان يرد عتقاً او
امته معينة صح والمسلم عتق على غير كتاب وبما للفصل على خمر او خنزير قوله فسد
جواب اذا كاتب اي فسد العقد في هذه الصور لما الاولى فالان القيمة مجهولة قدراً او جنساً
ووضعا ففاحست الجهالة واما الثانية فليجوز عن تسليم ملك الغير واما الثالثة فلان
هنا عقد اشتعل على بيع وكذا يبره ان ما كان من المان بازا او الوصيف الذي يرد المولى بيع
وما كان منها بازا رقة المكاتبه كتابته فيكون صفقة في صفقة فليجوز للمولى عنها كذا
قال الزيلعي ويرى عليه انه يقتضي عدم صحته العقد اذا شرط ان يرد عليه عتقاً او
امته معينة والقوم صرحوا بخلافه فالصواب ما في الكافي ان هذا الكتاب في هذه الصورة
يجوز العتق فلا يصح كماله كاتبة على قيمة او لوصيف وهذا لان العبد لا يمكن استناؤه من
الدنا يبره انما يستثنى قيمته والقيمة لا تكسر بالكتابة لجهالة قدرها فكذلك لا تصح ان تكون
مستثنى من يد المولى واما الرابعة فلان الخمر او الخنزير ليس بمال في حق الملم فلا يصح
المعوض في عقد المعاوضة وعق فيهما اي الخمر والخنزير يعني في ادمها لانها مال في الجملة فليكن
اعتبار على العقد فيه وموجبه العتق عند اداء عوض المشرط ثم اي عتق ما عتق بالالمس
سعى في قيمة نفسه وقال في لا يفتق الابداء قيمة نفسه لان اليد هو القيمة قال في الكافي
وفي نسخ الحديث لا يفتق الابداء قيمة الخمر والتمشك كذا مخالف لما مر من ايات الكتب فان
فيها لا يفتق الابداء قيمة نفسه لا يقص منه ويراد عليه هذه المسئلة فانواع تعلق بما قبلها
غير مختصة بها يعني ان القيمة في الكتابة الفاسدة اذا كانت من جنس الشيء فان كانت ناقصة
على شيء لا ينقص منه وان كانت زائدة زيدت عليه لان المولى عليه رد رقبته لفساد العقد
وقد عتق بالعتق فوجب رد قيمته بالعتق ما بلغت لان المولى لم يرض بالقبض والعبد رضي بالزيادة
كي لا يبطل حقه في العتق فوجب ذلك ولو على مئة وخمسة بطل اي عقد الكتابة لانها ليست
بمال فلا يلزم على المكاتب شي وصحت الكتابة على حيوان ذكر جنسه كالعبد فقط اي لانوعه
وصفته وبوجه كالوسط او قيمته فان كل واحد من وجه اما الوسط فظاهر واما
قيمه فلا يعرف بالقيمة فصارت اصلاً فدفع القيمة قضاء في معنى الاداء كما تفر في الامس
ومن كافر عطف على قوله عتق اي صح الكتاب من كافي كاتب عتقاً مثله يعني كافر الخمر
مقدرة اعتبار التقدير ليعلم اليك واما صح لانها مال عندهم بمنزلة الخمر عندنا واي من

انه

مطالفة الكتابة

مطالفة اذا كانت على خمر او خنزير فسد كمن يفتق بغيره

مطالفة لو كاتبه على مئة وخمسة بطل عقد الكتابة

المولى والعبد اسم للمولى قيمتها لان الماسم ممنوع عن تملك الخمر وتلك عتق العبد بوقوع الخمر
 لان العتق معلق بقبضها لكن مع ذلك يجب عليه قيمة نفسه كما مر وعلى خدته شهر عطف
 على قوله على حيوان له اى المولى او غيره وحفر ثروا بء دارا ادين قدر المولى والاخر
 بما رفع النزاع لخصم الركن والشروط والفعل على ان يوفى بها الى غزيرة والف ووصيف والف
 وخدمته سنة وخدمته ابدا لا يجوز هذه لانه منافع لمقتضى العقد فان المقصود
 من الكتابة هو المملوك الكايد ولو في بعض الايمان ليكن مطلقا بعوده كالى الكتابة
 على الخدمة سنة وهذا ينافيه لانفسد الكتابة بشرط الا ان يكون الشرط في صلب العقد
 قال في الهداية الكتابة تشبه البيع يعنى انتهاء لانها مبادلة المال بالمال انتهاء وتشبه
 التكاثر يعنى ابتداء لانها مبادلة المال بغير المال وهو البضع ابتداء فالحق بالبيع في
 شرط يمكن في صلب العقد كما ان شرط عليه خدمة مجهولة لان في البدل والتكاثر في شرط لم
 يتمكن في صلبه هذا **فصل في تصرفات المكاتب** **مط** هو الاصل
 ببعده وشراؤه وتوليها حياة فانها من صنيع التجار فان الشاخر قد يحاكي في صفقة
 ليربح في اخرى وسفره وان شرط تركه لانه شرط تخالف لفظ العقد وهو اتيه اليد
 ولا يفسد الكتابة بشرا هذا الشرط لانه ليس في صلب العقد وتزويج امته لانه يفيد المال
 وهو المهر لا تزويج عبده لانه ينقص العبد وتعيينه وشغل ذمته بالمهر والنفقة
 وصح كتابته بقبضه لانه عقد كسابق المال فيملكه كمن يزوج امته فالقوله اى ولا الثاني
 له اى الاول اذا ادى الثاني بعد عتقه اى عقدا الاول لان العاقد من اهل ثبوت الولاء
 ويوالى اصل فيثبت له ولا اى وان لم يرد به بعد عتقه بل قبله فلولاه اى مولى المكاتب الاول
 لان له فيه نوع ملك وينبغي اضافة الاعتاق اليه في الجملة فاذا اعد راضا فادى الى المباشرة
 لعدم اهليته اضيف اليه كالى العبد المأذون اذا اشترى شيئا وان ادى اى المكاتبين اليها
 جميعا معا فلهما المولى ترجيح الاصل وان عجز الاول عن اداء البدل ورد الى الرق
 ولم يرد الثاني بدله بقى الثاني مكاتب فان ادى البدل الى المولى عتق وان عجز رد الى
 الرق كالقول لا التزويج عطف على قوله ببعده اى لا يصح تزويجه بل اذا ادى المولى
 ولا التزويج وهو اتخاذ التسمية يعنى اشترى جارية ليستمتع بها وطبا ولو بها اى بان
 المولى كذا المأذون والمبته وذلك لان معنى التزويج على ملك الرقبة دون النفقة فالرقيق
 وان كان مكاتب او مأذونا او متهرا لا يملك شيئا من احكام ملك المالك لكونه رقبة مملوك
 ولا ينفع ان المولى ولا الهبة ولو بغيره والصدق لا يبسر والتكفل والاقرض

ينقص العبد

واعتاق

واعتاق عبده ولو بمال وبيع نفسه اى العبد منه اى من العبد لان هذه تبرعات فلا
 يملكها المكاتب الاب والوصى في رقيق الصغير كالمكاتب اى كل تصرف يملكه المكاتب في
 عبده يملكه في رقيق الصغير وما الا فلا فانها يملكه فيه تصرفا يحصل به المال
 للصغير كالمكاتب يملك كسب المالا فحكمها حكمه فيمكن ان كتابة عبده لا اعتاقه على اى
 وبيع عبده من نفسه ويملكه تزويج امته لا اعتاقها على اى ولا يملك شيئا منها
 مضارب وشريك شركة مفادضة او غن لا يملكه الا التجارة والتزويج و
 الكتابة ليسا منها ويتكاتب عليه بالشرا من بينهما ولا ان المكاتب من اهل ان يكاتب
 وان لم يكن اهلا للعق فبجملتهم مكاتب امه تحققت الصلوة بقدر الامكان والقوله
 دخول الولد المولود في كتابة شتم الولد المشتري ثم لا يوان وعن هذا ينفذون في الحكم
 فان المولود في كتابته يكون حكمه حكم ابيه حتى امان ابيه ولم يترك وفاء سعى على
 نحو ابيه والولد المشتري يودى بدل الكتابة حالا والاراد الى الرق والولد المأذون يتران
 الى الرق ككلمات ولا يوديان حالا ولا مؤجلا وانما كان كذلك لان الولد المولود في الكتابة
 تتبعته ثابتة بالملك وبالعضية بينهما حكما في حق العبد لا حقيقة في حقه لا لضعفه
 بينهما حقيقة بعد انفضال والولدان تتبعتهما باعتبار الملك لا العضية فانها ليسا
 ببعضه فاختلقت الاحكام لذلك لا غير ولو صحها كالاخ والعلم هذا عندنا في حصة
 وقال لا يتكاتب عليان وجوب الصلوة يشمل القرابة المحرمية ولهذا يفتق على الحر كل ذى رحم
 محرم منه ويجب نفقتهم عليه ولا يرجع فيما وهبه لهم ولا يقطع يداه اذ اسرق منهم الى
 غير ذلك من الاحكام وله ان المكاتب كسب الاملاك حقيقة لوجود ما ينفقه وهو الرق
 وهذا اذا اشترى كرامته لا يفسد كرامته ويجوز دفع الزكاة اليه ولو وجد كرا الا ان
 الكسب يكتفى للصلة في الولد الا يرى ان القاعد على الكسب بخلاف نفقة الولد والولد لا
 ينفق في غيرهما حتى لا يخالط الاخ بنفقة اخيه الا اذا كان مؤسرا والدخول في الكتابة
 بطريق الصلوة فيختص بالوجوب محله حتى جاز له اى للمكاتب بيعهم لانه لا يملك البيع
 بيعهم ككسب اى المكاتب اذا ادى البدل عتق لان كسب المكاتب موقوف بين ان يوفى
 فينتقل له وبين ان يعجز فينتقل للمولى وهذا انفر له فعتقوا عليه ولا سعاية عليهم لانه
 صادك شرى القريب ابتداء اشترى المكاتب امه وله او كانت معه اى مع ولدها لم يحن
 بيعها لان الولد لم يدخل في كتابتها امتنع ببعده لما ذكر قبضته امه فامتنع بيعها لانها
 تبع له قال عليه السلام اعتقها ولدها ولا اى وان لم يكن ولدها معها جاز اى بيعها

مط تصرف الاب والوصى في رقيق الصغير
 كتصرف المكاتب

مط المضارب والشريك لا يملك كتابة عبده
 والمضاربة ولا تزويج امها

مط يتكاتب بالشرا على المكاتبين بينهما ولا

مط جاز للمكاتب بيع محاربه اذا ملكهم اذ لم يرد
 بدل الكتابة وبه لا اداء عتقا

هذا هو الكتاب الذي كان عليه
الكتاب الذي كان عليه
الكتاب الذي كان عليه

بسمها صلب

عند أبي خيفة وعندهما لا يجوز لانهما ام ولد فلا يجوز بيعه وله ان القياس
بيعه وان كان معها ولدها لان كسب الكاتب معقوف فلا يتعلق بهما لا يحل الفسخ اما
اذا كان معها ولدها فمتنع بيعها بتبعية الولد للحديث وبدون الولد لو ثبت ابتداء
والقياس بتبعية زوج الكاتب من عبده فكاتبها فولدت منه ولدا دخل الى الولد
في كتابتها وكسبه لهما لان تبعية الام ان حرم وهذا يتبعها في الحرية والرق كما مر مكاتب
او ما دون ذلك لان حرمة لا في الواقع بل بنسبها حيث قالت انا حرة فولدت منكوبة ولدا
فاستحققت فولدها عبد عند أبي خيفة وابي يوسف وقال محمد حر بالقيمة لانه شارك
الحرفي سبب شق هذا الحق وهو الفرور فانه لم يرغب في نكاحها الا لئلا يحرر الاولاد
ولها ان ولد بين رقيقين فيكون رقيقا وقد مر ان ان الولد يتبع الام في الرق والحرية
لكن ترك هذا الاصل في الغرور باجماع الصحابة رضي الله عنهم وهذا ليس في معناه يلحق
به لان حق المولى هناك مجبور بقيمة نازبة وههنا بقيمة متأخرة الى ابد العتق فبقى على
الاصل ولم يلحق به وطى الكاتب امته اشترها فاسدت فدت على مولاها واشترها من اصحابها
فاستحققت ضمن عتقها حالها اي يؤخذ حال الكتاب كالمادون بالتجارة فانه اذا فعل هكذا
يضمن عتقها حالها لا كعتقها بل اذا فاستحققت ضمن العتق بعد عتقه والفرق ان في الاول
ظهر الدين في حق المولى لان التجارة وتوابعها داخل تحت الكتابة وهذا العتق من توابعها
اذ لولا الشراء لم يستطع المحرم والميسقط الحد لا يجز العتق وفي الثاني لم يظهر في حقها
لان النكاح ليس من الاكتساب فلا يدخل في الكتابة قال صدر الشريعة ولما قيل ان يقول ان العتق
يثبت بالوطى لا بالشراء والاذن بالشراء اذ نأب الوطى والوطى ليس من التجارة في شيء فلا
يكون ثابتا في حق المولى اقول جوابي اناسم ان العتق ثبت بالوطى لا بالشراء ابتداء لكن
الوطى مستند الى الشراء اذ لولا ان كان الوطى محررا بلا شبهة فلا يثبت به العتق
يجب الحد فيكون الاذن بالشراء اذ نأب الوطى والوطى نفسه وان لم يكن من التجارة لكن
الشراء منها فيكون ثابتا في حق المولى المولى يدبره اي يجوز لو طى المكاتب ان يدبره فان عجز
تدبره ولا تسع في ثلثي قيمته او ثلثي البدل بموته معسر يعني ان الكاتب بعد التدبير
مخير اما ان يعجز نفسه ويكفر مدبره او يمضي على الكتابة فانه يمضي عليها فانت المولى ولا
مال له سواء فهو بالخيار اما ان يسع في ثلثي قيمته او ثلثي بدل الكتابة وانما قال معسرا
لانه اذا مات موثر بحيث خرج المدين من ثلثه فانه يوفى بالتدبير ويسقط عنه بدل
الكتابة ويستولدها عطف على تدبيره اي المولى يجوز ان يستولم مكاتبته بان وطئها

مطل مكاتب او مادون نكح حرة

مطل المكاتب اذا اشترى امته فوطئها فاستحققت
ضمن عتقها حالها

تدبيره للمدبر
مدبره

فولدت

فولدت فادعى المولى فقصر امر ولد له وصفت عليها وعجزت وكانت ام ولد اي خبرت بين
ان تضي على الكتابة وتؤدي الى ذلك فتعق قبل موت المولى وتأخذ العتق منه وبين ان تعجز
نفسها فتعق بعد موت المولى ويكاتب عطف على بدله او يستولمها اي للمولى ان يكاتب ام
ولده وعتقت بموته لتعلق عتقه بموته محانا اي يسقط عنها بدل الكتابة لان الغرض من
ايجاب العتق عند الاداء فاذا عتقت قبل الاداء لم يكن توفير الغرض عليهم مدبره عطف على ولده
اي يجوز له ان يكاتب مدبره وسعى في ثلثي قيمته او بدل البدل بموته اي مولا معسرا هذا
عند أبي خيفة وعند أبي يوسف يسعي في الاقل منها وعند محمد يسعي في الاقل من ثلثي
القيمة او ثلثي البدل والخيار وعنده فرع التجري وعنده كما مر ويصالح المولى مع مكاتبته
من الفين مؤجل على حل الف والقياس ان لا يجوز لانه اعتبار عن الاجل بالمال وجهه
الاستحسان الاجل في حق المكاتب مال من وجهه لانه لا يقدر على الاداء الا بالبدل
الكتابة ليس مال من وجهه حتى لا يفتح الكالة به فاعند الامان منهن كانت عتقته في مرضه
وليس له مال سوى العتق على ضعف قيمته بان كان قيمته الف فكاتبته على الفين باجل و
رد ورثته هذا التصرف ادى الى المكاتب ثلثي البدل حالا وباقية مؤجلا واسترق يعني ان
العبد مخير بين ان يؤدى ثلثي البدل حالا او الباقي مؤجلا وبين ان ياتي فيسرق وهذا
عند أبي خيفة وابي يوسف رحله وعند محمد يؤدى ثلثي الف حالا والباقي الى اجله
لان المريض ليس له التأجيل في ثلثي القيمة لاحقا له فيه وفيما وراءه يصح له الترك فيمنع
التأجيل ولهما ان جميع المستحق بدل الرقبة وحق الورثة متعلق بالبدل فلا يجوز
التأجيل الا في ثلثه ولو كاتبه المريض على نصف قيمته بان كاتبه على الف و
قيمتها الفان ادى ثلثها حالا وسقط الباقي من القيمة واسترق يعني ان تأجيله بين
الامر بين ان المحاباة وقعت في المقدار وفي التأخير فينفذ بالثلث لا الثلثين حر كات
عن عبد بالف وادى الحر عتق العبد ولا يرجع الحر عليه وان قبل العبد فكاتب صورته
ان يقول حر لمولى العبد كما تب عبد على الف درهم على ان ادى بدله الفاهم حر
وكاتبه المولى على ذلك يعتق باءا بحكم الشرط واذا قبل العبد ما ركبته لان الكتابة
كانت موقوفة على اذنته وقبوله اجازة ولو لم يقل على ان ادى بدله الفاهم حر
فادى لا يفتق قياسا لان الشرط موردوم والعقد موقوف والموقوف لا حكم له ويقتضى استحسانا
اذا اضطر للعبد الغائب في تعليق عتقه براء القائل فيمنع في حق هذا الحكم ويتوقف
في لزوم الف العبد ولو ادعى الحر البدل لا يرجع على العبد لانه مدين كوتب حاضر

العبد

عبد

ولو قال العبد لا قبل فادى عن العبد الذي كاتبه عند الجوز
لان العتق ادرته برده ولو ضمن الرجل لم يرد شيئا
لان الكفالة تبطل بالكتابة لا بالجوز
وهذه صورة مسئلة الكفار وقيل يرجع على العبد
ويسترد ما اداه اذا اداه بغيره لان شراء
رجوع على العبد ان ضمن بامره سبي

وغائب وقبل الحاضر العقد فأي منهما أدى البدل قبل المولى ذلك البدل جبراً وعقداً
 صوته رجل له عبدان قال له أحدهما كاتبني بالف عن نفسي وعن فلان ففعل وقبل
 الحاضر فالتقيان أن يصح في حصته الحاضر ويوقف في حصته الغائب على قوله وجه
 الاستحسان الحاضر بإضافة العقد لنفسه ابتداء جعل نفسه فيه أصيلاً والغائب تبعاً
 كاملة كوتبت دخل ولدها تبعاً حتى عتقوا بادئاً وليس عليهم من البدل شيء فإن أصحبت
 عن الحاضر فلمولى أن يأخذ بكل البدل لاصالة فإيهما أدى بحسب المولى على القول بما الحاضر
 فلكل البدل عليه ولما الغائب فالنمى شرف الحرية وإن لم يكن البدل عليه وصار
 كغير الرهن إذا أدى الدين بحسب الرهن على القول لحاجته إلى تخلص رهنه وإن لم يكن
 الدين عليه وإيهما أدى يرجع على الآخر لأنه متبرع في حق الآخر وقبول الغائب لغفر فلا
 يؤخذ بشيء لتفاد العقد على الحاضر فإن حرره أي عتق المولى الغائب سقط عن الغائب
 حصته من البدل لأن الغائب دخل في العقد مقصوداً فكان البدل منقسماً عليهم وإن لم
 يكن مطالباً بخلاف الولد المولود في الكتابة حيث لا يسقط عن الأمة شيء من البدل
 بقوله لأنه لم يدخل مقصوداً ولم يكن يوم العقد موجوداً وإنما دخل في الكتابة تبعاً وكذا
 ولدها المشتري وإن حرر المولى المكاتب الحاضر ومات الحاضر سقطت حصته الحاضر
 وأدّى الغائب حصته حالاً ولا رد قسماً لأنه داخل في العقد مقصوداً بخلاف
 الولد المولود في الكتابة حيث يبقى على جوف ولده إذا مات كوتبت أمة وطفان
 لها وقبلت فأي أدى له يرجع وعتق لما مر في المسئلة الأولى

مطلوع الرهن إذا أدى الدين بحسب
 المرهن على القبول

باب كتابة العبد المشترك أحد شركي عبدان لاخر بكتابة حصته أي

حصته الآخر بالف وقبضه أي قبض الألف ففعل وقبض بعضه فهو له أي القابضان عجز
 وقلاه مكاتب بينهما ومادى فهو بينهما فإن الكتابة عندهما غير متجزئة فالأذن بكتابة
 نصيبه أذن بكتابة الكل فالقابض أصيل في البعض والمقبوض مشترك بينهما فبقى كذلك
 بعد العجز وعنده متجزئ فيكون الأذن مقتصر على نصيبه وفان تراضا أن لا يؤذن فله
 حق الفسخ في الأذن لا يبقى ذلك وأذن لشركيه بالقبض أذن للعبد بالأداء اليه
 فيكون متبرعاً في نصيبه على القابض فيكون له ولو قبض كله عتق نصيبه أي القابض
 مكاتبه لرجلين جاء بولد فادعاه أحدهما ثم وطئ الآخر فادعاه ففجرت في
 أم ولد للأول لأن أحدهما لما أدى الولد صحت دعوته لقيام ملكه فصار نصيبه أم
 ولد لأن الكتابة لا تقبل النقل من ملك إلى ملك فيقتصر مؤتمنة الولد على نصيبه كما في

وكيل في البعض

المدة المشتركة وإذا أدى الآخر ولد لها الثاني صحت دعوتها أيضاً لقيام ملكه ثم إذا
 عجزت جعلت الكتابة كأن لم تكن وتبين أن الأمة كلها أم ولد للأول لأن المانع من
 الانتقال قد زال ووطئ سابق وضمن الآخر نصف قيمتها لأنه يملك نصيبه لما
 استكمل الاستيلاء ونصف عقرها لو طئ جارية مشتركة وضمن شركيه عقرها بالتمام
 لأنه وطئ أم ولد الأخير حقيقة فله ملك كمال العقر وقيمة الولد يعني الولد الثاني وهو
 ابنه لأنه بمنزلة المهور لأنه حين وطئها كان ملكه قائماً ظاهره وولد المهور نائب السب
 عنه وحرر بالقيمة كما عرفت وإي رفع إليها العقر صرح لأن الكتابة ما دامت باقية فحق
 القبض لها الاختصاص بها بمنافعتها وإبناؤها وإذا عجزت ترد إلى المولى لظهور اختصاصه
 وإن رد إلى الثاني ولو بطأها ففجرت بطل التدبير لأنه يصادف الملك أما عندهما
 فظاهر لأن المستولد تمككها قبل العجز ولما عنده فلا بد بالعجزتين أنه يملك نصيبه
 من وقت الوطئ فبين أنه مصادف ملك غيره والتدبير يمتد الملك بخلاف النسب فإنه
 يعتمد العرف كما مر وهو أم ولد للأول لما مر أنه يملك نصيب شركيه وكما للاستيلاء و
 الولد له لما مر أن دعوتها صحيحة لقيام المصحح وضمن لشركيه نصف عقرها لو طئ
 جارية مشتركة ونصف قيمتها لأنه يملك نصفها بالاستيلاء وهو يملك القيمة فإن
 حررها يعني أن كانا كاتباً لها ثم حررها أحدهما غنياً ففجرت ضمن الحر نصف قيمتها
 لشركيه وكسج الضامن به عليه عتق وعندهما لا يرجع وهذا مبني على ما مر أن
 الساكت إذا ضمن لعتق رجوع عنه لأعدهما عبد لرجلين بده أحدهما فحرره الآخر
 غنياً أو عكساً أي حرره أحدهما غنياً ثم بده الآخر اعتق المدين أو استسعى فيها أي في
 الصورتين أو ضمن شركيه في الأولى فقط وهي ما إذا بده أحدهما أو لا فإنه إذا بدهم ولا
 فله شركيه تضمينه أو عتاق حصته والاستسعا من العبد عند أبي حنيفة رحمه الله فإذا
 اعتق لم يبق له ولاية التضمين والاستسعا وفسد به نصيب المدين فله أن يعتق أو
 يستسعى أو يضمن قيمته مثله وهو نصف قيمته قسماً أو ثلثها كما مر والضمان لا يملكه
 لأنه لا ينقل من ملك إلى ملك وفي الصورة الثانية وهي صورة العكس إذا حرر الأول
 فله خراج الخيارات الثلث عند فاذ أبى لم يبق له ولاية التضمين بل ولاية الاعتاق
 أو الاستسعا أو ولاية الاعتاق والاستسعا ثابتة في الصورتين والتضمين يختص بالأولى
 وعندهما إذا بده أحدهما فاعتاق الآخر باطل لأن التدبير لا يتجزئ عندهما فيملك نصيب
 صاحبه بالتدبير ويضمن نصف قيمته قسماً أو ثلثها كما مر والضمان لا يملك

مطلوع شركيين كاتبا أمة ثم حررها أحدهما

باب الموت

الاحم

صورة المسئلة اذا اترك الحائض لم يولد حريم امرأة حرة وروىنا على ان اس
يحيى يبدل الحائض فحيى الولد حائضاً موجباً لتمامه وقضى العاقبة على جميع
الحائض على عاقلة الام لا يكون ذلك القضاء فحيى الاب الولد وفسخ الحائض
وان مات الولد قبل اداء البذل وادعى سوا الام ان ولدها الولد فحيى الحائض
بغير قول الحائض ان الحائض اذا مات عن ولدها الولد فحيى الحائض
المال كله لولده وادعى سوا الام ان ولدها الولد فحيى الحائض
بغير قول الحائض ان الحائض اذا مات عن ولدها الولد فحيى الحائض
بغير قول الحائض ان الحائض اذا مات عن ولدها الولد فحيى الحائض
عند اداء البذل لم يولد فحيى الحائض فحيى الاب الولد وفسخ
الاب وفسخ القضاء لا يفسخ الحائض فحيى الاب الولد وفسخ
القضاء متى نفذ ظاهره وبطلت وروى الام ان ولدها الولد
لأن القضاء موجباً للحائض على عاقلة الام لا يكون ذلك القضاء
اداء البذل وفسخ الحائض على عاقلة الام لا يكون ذلك القضاء
مدعى الام على سوا الام لا يكون ذلك القضاء فحيى الحائض فحيى
القضاء لا يكون ذلك القضاء فحيى الحائض فحيى الاب الولد وفسخ
الحائض فحيى الحائض فحيى الاب الولد وفسخ الحائض فحيى

ثُمَّ الْكَاتِبَةُ لِنَسْخِ

يغني الختم في إرضاء الجاهل
لعموم الامم بغير قضاء يعجز المكاتب
اليد ولو وجد نيل في العائنة
التي لم تكن على يد بريء فاشتبهت
روى ان رسول الله عليه السلام
والقبر كان يغني بالرحم
الرحم صبيبا فقلت هو ثم
السلام هي الع صدقة ولنا هدية
لتبذل العين حكما مع ان العين واحد الاخره

قوله
روى عن رسول الله عليه السلام دخل على بري
والقنبر كان يغلب بالحم فقال علي بن ابي طالب
الحم صديقا قالت هو حم تصدق علينا يا رسول الله فقال عليه
السلام هي الـ صدقة ولنا هديتنا فاجعل تبدل الملك
لتبدل العين حكما مع ان العين واحد الى اخره رضي

قيمه بالقضاء لا بنفسه اي الكتابة بموت مولاه لانها سبب الحرية وسبب حق الميراث
ويؤدي الدليل الى وراثته على نحو ما لانها استحق الحرية على هذا الوجه والسبب انعقد
كذلك فيبقى هذه الصفة ولا يتغير لكن الورثة يخلفونه في الاستيفاء فان اعتقدوا بعينهم
لا يعقون لانها لم يملكه فالتكاتب لم يملك بسبب من اسباب الملك والورثة منها وان اعتقدوا
عقوبتنا والقياس ان لا يعق وجه الاستحسان انه يجعل ابراء عن ذل الكتابة فانه
حقهم وقد جرى فيه لارث فيكون الاعتراف منهم ابراء اقضاء او اقرار بالاستيفاء
منه فيبرأ منه فيعق كما اذا ابراء المولى عن ذل الكتابة كذا وشروط ان يعقوه في مجلس
واحد حتى لو اعتقوه منفردا لم يعق وقيل يعق اذا اعتقه الباقي ما لم يرجع الاول
تحت اى الكتابة مطلقا شتى فحصلت حرمة غليظة فلما لم يستحل له اى
لا يجوز له ان ينكحها حتى تنكح تلك المرأة زوجها غيره اى غير المكاتب لقوله تعالى فلا تحل له
من بعد حتى تنكح زوجا غيره فان النكاح هو هنا محل العقد الصحيح واشترط الدخول ثبت
بحديث التيميلة كما تقرر في موضعه

كتاب الولاء

هو الولاء من المولى بمعنى القرب وشروطه اربعة حكمة حاصل من العتق او الميراث الاول
اى الولاء الحاصل من العتق يكون لعتق غير حرى يعنى لو عتق حرى في دار الحرب عبده
لا ولأه عليه حتى اذا خرج الى المسلمين لا يرثه خلافا لابي يوسف كذا في الكافي
وقال الربيعي المتيقن يتوارثون بالولاء كالمسلمين لاننا احل سبلنا لارث ولو
بندبري وقاية اولاد اى جعل الامه ام ولد او ملك قريب بان يملك قريبه فان
كاتفها اعتاق يثبت به الولاء لقوله عليه السلام المولى لمن اعتق وان شرط
عده يعنى لو اعتق المولى عبده وشروطه لارثه كان الشرط لغيره لكونه مخالفا لحكم
الشرع فيرثه كما في النسب اذا شرط انه لارثه واورد بان الولاء بالتدبير والاستيلاء
كيف يكون للموتى وام الولد والمنهرا لما عتق ان بعد موت المولى واجيب بان صورته
ان يرث المولى وليحق بدار الحرب حتى يحكم بقتل مدينه وام ولد ثم جاء مسلما فمات
مدينه وام ولد فالولاء له والاحسن ان يقال المراد ان ثبوت الولاء لقضية المولى
انما يكون بسبب ثبوت المولى فانما المستحق له اولا لصدور سبب العتق منه ثم ليس منه
الى عصبته اعتق امه زوجها فن الغيرة هذه العبارة احسن من عبارة الوقاين
قيل فلو لم يلق من نصف حول فله ولأه الولد بلا نقل عنه يعنى اذا تزوج عبدا

لعتق عليه الام اذا عتق الرجل امرأته ثلثا تزوج بزوج اخر
لم يحل للاول حتى يذوق عيشته ويذوق في عيشته

فان قيل كيف يكون الولاء بالتدبير والاستيلاء السيد والديته وام الولد
انما يعقون بعد موت السيد قلنا صورة ان يرث السيد بلحقا
يدار الحرب حتى يحكم بقتل مدينه وام ولد ثم جاء مسلما فمات مدينه
اورام مدينه فله وامه

رجل امه الاخر فاعتق مؤلها لامة الامه وهي حامل من العبد عتقت وعتق
حاملها ومولاه الحمل لمولى الام لا ينقل عنه ابدا لانها عتقت على عتق الام قصدا لانها جز
منها يقبل الاعتراف قصدا لان الجنتين في حكم العتق كشخص واحد يجوز انفرادهما بالعتق
فلا ينقل ولأه عنه لما روينا وكذا اولدت لاقبل من ستة اشهر من وقت الاعتراف
للتيقن بقيام الحمل وقت الاعتراف كذا التوكيد ولين احدهما لاقبل منه اى من نصف
حول من وقت الاعتراف والاخر لاكثر منه وبينهما اى بين الولدين اقل من الاقل
اى اقل من اقل مدة الحمل يعنى اقل من نصف حول لاننا يتقنا حينئذ ان الاقل كان
موجود وقت العتق وتيقنا انهما توأمان حملت بها جملة لودم تحلل اقل مدة الحمل بينهما
فاذا تناقوا لاعتراق اول تناقوا لاختلافهما ضرورة فصار معتقهما ولأه
وهما لا ينقل منه ابدا ولو ولدت بعد عتقها لاكثر اى لاكثر من ستة اشهر فله ولأه
اى ولأه الولد لمولاه لانها عتقت على الام لاقتضائه باعند عتقها وقد تعدد جعله
تبعاً لذلك لرقبته فان عتق الاب حر ولأه ابنه الى قوله ان الولاء بمنزلة النسب
قال عليه السلام والولاء كحكمة النسب لا يباع ولا يوهب ولا يورث ثم النسب الى
الاباء فكل الولاء والنسب الى الامهات لعدم اهلية الاب ضرورة فاذا صار هلاً
عاد الولاء اليه عتق له مولاه كحكمة موقفة سواء كان معتقها من العرب او غيرها
فولدت ولأه فله ولأه مولاه عندهما وعند ابي يوسف حكمه حكم ابية لان النسب الى الاب
كما اذا كان الاب عربياً بخلاف ما اذا كان الاب عبداً لانه هال معنى ولها ان ولأه العتاق
حتى يغبر في حق الاحكام حتى اعتبر الكفاة فيه والنسب في حق العجم ضعيف لتضييعهم
انسابهم ولهذا لا يعبر الكفاة بالنسب بينهم والضعيف لا يعارض القوي بخلاف ما اذا
كان الاب عربياً لان انساب العرب قوية معتبرة في حكم الكفاة والعقل يكون تسانهم
بما فاعنت عن الولاء الام اذا كانت حرة الاصل يعنى عدم الرق في اصلها فالولاء على ولأه
والاب اذا كان كذلك فلو عربياً فالولاء عليه مطلقا ولو عجمياً فالولاء عليه نفق الاب
ويشعق الام وعصبته خلافا لابي يوسف رحمه الله اعلم ان لفظ حر لا يرث من عند
الفقهاء في معنيين احدهما من لا يخرج على نفسه رق قبل تولد من معتقة بعد ستة اشهر
من وقت النكاح والعروق او ممن في اصلها قيق والثاني من لا يكون في اصله قيق اصلاً
وان الولاء كما خرج بهما لغيره وغيره معنى على ذل الملك وهذا قول لا تقبل الشهادة
بالنسبة مع في الولاء كما في العتق وزواله في عتقه وثبوت على الولد يكون من قبل الام لا من قبل

ان الام معتقة فان كانت معتقة فماتت بعد الاكثر من ستة اشهر من وقت العتق
او اقل من ستة اشهر من وقت العتق لا ينقل راقه الى المولى لانها كانت معتقة
عند عتق الام لتبين من قبل المولى اى ما قبل العتق قبل العتق ولها ان النسب
من الزوج فصار له الاعتراف ضرورة فلو ينقل المولى الى الاب سبب
وفي غير نسخ الدار عتق زوج معتقة فولدت مولاه ولأه المولى

والعاقلة
مطل الام اذا كانت حرة الاصل لا ولأه على ولأه

ليخرج عن خلافه
مطل الشهادة
لا تقبل الشهادة مع في الولد كما في العتق

مطلوب ان الولد يتبع الام فالرق والحرية

ان الولد يتبع الام في الرق والحرية

ولا يسر ملك الاب الى القتل فلا يكون والد عن الولد الامن قبل مقتى الام وعصبته
في حكمه فاذا لم يكن في جانب الام رق لا يتصور على الولد ولا وان النطق اذا كان قطعياً
في معنى وجب ان يحمل عليه الظاهر المحتمل له وتغيره وان المطلق يحمل على المقيد في الروايات
اذا عرفت هذه المقدمات فاعلم ان صاحب المدايع ذكر فيه ان من شئ انطوت الولاء
ان لا يكون الام حرة اصلية فان كانت فلا ولا ولا احد على ولدها وان كان الاب مقتاً
لما ذكرنا ان الولد يتبع الام في الرق والحرية ولا ولا احد على امه فلا ولا احد على
ولدها فان اراد بالحرية الاصلية الحرية الاصلية بالمعنى الثاني بقرينة قوله ولا
ولا احد على امه وقد عرفت ان الولد مقتى على زوال ملكه وزوال ملكه بالواسطة
لا يكون الا قبل الام فاذا كانت حرة الاصلية لم يقتض على الولد ملكه فلا يثبت
عليه ولا وفاقه كلام الشيخ رشيد الدين محمد النيسابوري في شرح التكملة وكلام
صاحب المحيط في مختصر المحيط وكلام الشيخ ابى محمد مسعود بن الحسين في مختصره
المشتمل باليهودى وكان مضموناً صنفه في الفرائض وسماه بالكافي واما ما قال في الحرية
الولد وان علق حر الاصل بان كانت امه حرة اصلية او عارضية يجوز ان يثبت عليه
ولاء اما الولاء لقوم الاب او لقوم الام ثم قال ان كان الاب حر الاصل لا ولا لقوم الاب
وكذا اذا كانت الام حرة الاصل لا ولا لقوم الام لان حر الاصل لم يجر عليه علق فالمتبادر
من ظاهره ان الام اذا كانت حرة الاصل مطلقاً جاز ان يثبت على ولدها الولاء وليس كذلك
بل اراده بالحرية الاصلية ههنا الحرية الاصلية بالمعنى الاول بقرينة انه جعل الولد للولد
من حرة عارضية وهي العتقة حر الاصل ثم جعل الحرية الاصلية مقابلة للعارضية
فلا مخالفة بينهما وبين ما سبق من الحق فصول قول الولاء لقوم الاب ما اذا لم يكن في
نسب الاب رقيق والولد ولد من عتقة او ممن ولد من عتقة وصورة كون الولاء
لقوم الام ما اذا كان الاب سبطياً حر الاصل تزوج بعقبة انسان او بمن ولدت من
عتقة فان ولده الولد في الاول لقوم الاب انفاً وفي الثاني لقوم الام عند ج خيفة
ومحمد رحمه الله قال اصل الابوين اذا كانا حريين اصليين بالمعنى الثاني فلا ولا
على الولد واذا كانا معتقين او في اصلهما معتق فالولاء لقوم الاب واذا كان الاب
معتقاً وفي اصله معتق والام حرة الاصل بذلك المعنى سواء كانت عربية او لا فلا ولا على
الولد لقوم الاب واذا كانت الام معتقة ولا جعل لاصل بذلك المعنى فان كان عربياً

فلا ولا

مطلوب صورة كون الولاء لقوم الاب او لقوم الام

مطلوب الابوين اذا كانا حريين او معتقين او اب معتق

في جملتها ما هو من الرق والحرية

مطلوب ان الولد يتبع الام في الرق والحرية

كتب الابن والاخت

مطلوب تقدم العصبية النسبية بانواعها الثلاثة على العتق
المراد العصبية بنسب البغية والامم غيره

فلا ولا على الولد لقوم الام وان كان غير عربي فعند ج خيفة ومحمد بن لقوم الام عليه
ولاء خان قال لا يورث يوسف وهما فانما ذكرنا في رسالتنا المعروفة في الولاء في ايرادها
فلا يرثع ثمة المعتق عصبته اي شخص ياخذ ما بقي من صاحب الفرض وكل المال عند عده
اخرت عن العصبية النسبية وهي على التفرقة في علم الفرائض اما عصبية بنفسه اي ذكر
لا فرض له ولا يخل في نسبه الى الميت اني وما بغية وهي اني بعصبته ذكر واما مع غيره
كالاخت لاب وام والاب تصير عصبته مع البنت وكلهم تقدم على المقتى وقدمت العصبية
على ذلهم وهمون لا فرض له ولا يخل في نسبه الى الميت اني فان ماتت التي تدم العتق
فان اراد بقرب عصبته سيده اي ان ماتت التي تدم العتق ولا وارث له من النسب فارثه
لا قرب عصبته سيده على الترتيب المعروف ويثبت به اي بالولاء العقل وهو من العاقلة
وسياق بيانه في كتاب المعاقل وولاية النكاح وقد مر في كتابه اذ عيا اي شخصان
ولا يمتيت ومن كل منهما انما اعتقه يقضي بالولاء والميراث لهما الجواز اشتركا فيه
كما في المالك ذكره في الملية لا ولا للنساء الا ما اعتقن كما في الحديث وهو قوله عليه السلام
ليس للنساء من الولاء الا ما اعتقن او اعتقن او كاتين او كاتين من كاتين او
دبرهن او دبرهن من دبرهن او حر ولا معتقهن او معتق معتقهن اي ليس للنساء من الولاء
الا ولا من اعتقته او ولا من اعتقه من اعتقه واما ولا المير فقد عرفت بيانه
بالوجهين وعرفت ايضا جمل الولاء الثاني الى الولاء الحاصل من المولاة اذا والحر مكلف
اي عاقل بالغ قيده لان عقل المولاة لا تعرف دائريين النفع والضرر لان فيهما مجال الارث
والترام العقل فلا يصح بذلك الا بالاذن كما سياتي في مذهب النسب قيده لان من
عرف نسبه لا يجوز ان يولد غير عربي قيده لان تناصر العرب بالقبائل فاغنى
عن الولاء او والحبس عاقل قيده لاننا اذا لم يعقل لم يعتبر تصرفه اصلاً باذن ابيه او
وصيه لان الصبي من اهل ان يثبت له ولا العتاقة اذا ثبتت سببه بان ملك قريبه
او كاتب ابوه وصيه عبده وعتق كان ولاه للصبي فجاز ان يثبت له ولا المولاة
اذا صر عنه عقدها بالاذن او والى العبد باذن سيده فانه يكون وكلا من سيده لعقد
المولات احر مفعول والى عطلان يرث معتق بقوله والى عطلان لعقد المولات اي ان
ماتت الاسفل ورثت الاعلا ويعقل عنه اي ان جنى الاسفل فديته على الاعلا سواء
اسلم الاسفل في يده اي بيد الاعلى ولا فان ما وقع في عبارة بعض الفقهاء من ذكر
الاسلام في يده قد اخرج مخرج الغالب وهو ليس بشرط صح هذا العقد خلافاً للشافعية

مطلوب اذا والا العبد باذن سيده يصح

مطلوب آخر مولا المولات عن ذي الرحم

وعقله عليه وارثه له في الاولين احوال المكلف والصبى العاقل لان كلاهما اهل الارث والتم المالك والتبدي في الاخير احوال العبد لانه ليس باهل لها بل هو وكيل من اهل كماله ولو شرط اي ولاء المولات من الجانبين يتوارثان اذا ما منع من محنته بخلاف ولاء العتاقة حيث لا يرث الا اهلها والاخر مولا المولات عن ذي الرحم لان المولات عقدها فلا يلزم غيرهما فلو ارثت من غيرها عكفا لا يمكن ابطاله للاسفل النقل عنه الى غيره اي يجوز للاسفل ان ينتقل ولاءه عن الاعلاء الى غيره مالم يعقل عنه فانه اذا عقل عن الاسفل ليس له ان يتحول ولاءه لتعلق حق الغير به او عن ولاءه فانه ما في حق الولاء كشخص واحد ولا اعلان الترتيب عنه اي عن ولاء الاسفل محض منه اي الاسفل قل في الهداية للاعلان ان يتبرر عن ولاءه لعدم الزوم الا انه يشترط في هذا ان يكون محض من الاخر كما في عزل الوكيل قصدًا بخلافه اذا عقد الاسفل مع غيره بغير محض من الاول لانه فسخ حكمي بمنزلة الفسخ الحكمي في الوكالة المتعلق لا يؤول الى احد لان ولاء العتاقة لازم لا يجتمع النقص والتامة اي عقدت عقد ولاء المولات مع شخص فولدت مجهول النسب اي ولد لا يعرف له اب صح هذا العقد وتبعها ولدها ويصيران مولى ذلك الشخص كذا الو اقرت به اي بعقد المولات او انشائية وهو اى والحال ان ولدها المجهول النسب معها فانه صحيح ايضا ويتبعها ولدها عندنا ج حليفة وقال لا يتبعها لان الام لا ولاء لها في ماله فاو ان لا يكون لها في نفسه وله ان الولاء كالنسب ويرتفع محض في حق صغير لا بد له ان يفتلكه الام بقول الهبة قال في المحيط والى ذتي مسلما وبقية اجل وهو مولا لانه يجوز ان يكون للذتي على اسم ولاء العتاقة فكذلك ولاء المولات وان اسم على يد محرف ولاءه هل يصح لذكوره في الكتاب وفيه خلاف قيل يصح لانه يجوز ان يكون للحرى ولاء العتاقة على المسلم فكذلك ولاء المولات كما في الذمي وقيل لا يصح لان في عقد المولات مع الحرى تناهض الحرى ومولاه وقد بينا عنه بخلاف الذمي اقول ظاهره مشكل لان الارث لازم للولاء وقد تقررت اختلاف الدينين مانع من الارث اللهم الا ان يقال معناه ان سبب الارث يثبت في ذلك الوقت لكن لا يظهره ادا ما على حاله فاذا زال المانع يعود الممنوع كما ان كراهية العتاق وصاحب الغرض مانع من الارث فاذا زال قبل الموت يعود الممنوع

كتاب الايمان

ذكره

مطلوب يجوز ان يلقى للحرى ولاء العتاقة على الماله فكذلك ولاء المولات

ذكرها عقيب العتاق لئلا يثبتها له في عدم تناهض الحرى فاكراه فيها اليمين لغة القوة وشرا ففوتها التحريم كرام اسم الله بخلاف الله لا فعلان كذا او الله لا فعل كذا او التعليق يعني تعليق الحرى بالشرط بخلاف فعلت فكذلك او ان لم فعل كذا او التفتق منه تقوية عزم الحالف على الفعل والترك وهذا ليس بيمين وضعاء وانما سمي بها عند الفقهاء لخصو لمعنى اليمين به وهو الحلف والتمنع والمعتبر من القسم الاول ثلثة اشياء اى الايمان التي اعتبرها الشرع ورث عليها الاحكام ثلثة انواع والاولى اليمين اكثر ثمة بها كاليامين على الفعل الماضي صادق والمرة يترب الاحكام عليها ترتب الماخظة الاخرى وترى على الغيوب وعدمها على الغيوب والاختارة على المتقدمة احدها اليمين الغوس سميت بها لانه تغيب صحتها في الاثم في الدنيا وفي النار في العقبى وهي حلفه على كاذب يعلم كذبه حتى لو لم يعلمه ومن صدق بغيره فاعلم كذا كذا ما فعلت كذا عا ليا يقول له والله ماله على بين عالما بخلافه والله انه زنديع لاني غيره المشهور في عبارة القوم ان الغوس حلف على فعل او ترك ماض كاذبا عمدا وقصدت شرع الهداية وغيره من ذكر الفعل والمضى ليس بشرط بل هو بناء على الغالب وايراد المثالين الاخيرين اشارة الى هذا فلا حاجة الى تكلف تركه صدر الشريعة حيث قال فان قلت اذ قيل والله ان هذا حجر كيف يصح ان يقال هذا الحلف على الفعل قلت يقدر كماله كان او يتفان ان يدين في الزمان الماضي او المستقبل على ان اعتبار الماضي والاحتفال في هذا الحلف باطل لتعين ارادة الحال فتدبر وبين حكم الغيب يقولون ويا اثم بها اى الحالف لقوله عليه السلام من حلف كاذبا ادخله الله النار وثانيها اليمين الغوس سميت بها لانه لا يعتبر بها فان اللغو اسم لما لا يفيد يقال لغوا اذ اتى بشئ لا فائدة فيه وهي حلفه كاذبا بظنه صادقا كما اذا حلف ان في هذا الكوز مائتا على انه كذا كذا ثم ادقق ولم يعرفه وبين حكمه يقولون ويرجى عفوهم فان قيل ما معنى تعليق الماخظة بالرجاء وقد قال تعالى لا يؤخذوا بظنهم بل بالبرهان قلنا نعم لاشك في نفى الماخظة في الغفلة المذكورة في النص وانما الشك في كون الصورة التي ذكرنا الغفلة ان اللغو عندنا في حق الله ان يجري على لسانه بلا قصد منها سوا كان في الماضي والاتي بان قصد التسليم في حق لسانه اليمين مثلا والثالث اليمين المنقذة وهي حلفه على شئ آت في المستقبل فعلا كان او تركا قاله الصدوق في الشريعة فان قلت الحلف كما يكون على الماضي والاتي يكون على الحال ايضا فلم يذكره وهو من اقسام الحلف قلت انما لم يذكر المعنى دقيق وهو ان الكلام يحصل ولا في النفس

ان كان جاهلا اعتقد انه كفر في الماضي والمستقبل لانه اذا اقدم على ذلك الفعل وعنده
 انه يكفر به فقد ضل بالكلية وسوكت في خورم بخداي فقسر لانه لا حال لاحقا لان المنكر
 يرد بتحقيق الوعد ومعناه افعله هذا لا يحال له فلا يكون يمينا فلو قل والحق يكون يمينا
 ولا حق الله فانه لا يكون يمينا عند اجنبية وتحميد حمله لله وهو ربيته عن ابي يوسف
 رحمه الله لان الحق اذا اضيف الى الله تعظيمه لا يبره طاعة الله اذا طاعته حقها
 في الحديث فيكون يمينا لله ولا حوته اذا لا يحلف بها عرفا وسوكت خورم بخداي
 قيل لا يكون يمينا لانه وعد فيقول سوكت خورم بطلاقك فانه ايضا لا يكون يمينا
 لعدم التعارف وقوله او اشارة الى ان لفظة يا بالعربية الواقعة في عبارة الرقابة
 مكان او غير صحيحة فثبت ان فعله فعليه غضبه او سخطه او لعنته او فان اذ ان
 او سارق او شارب خمر او اكل رطل فان كلامه لا يكون يمينا لانه دعاء على نفسه ولا يتعلق
 ذلك بالشروط ولا غير تعارف وحروفه اى حروف القسم الواو والخو والباء نحو
 بالله والكاء نحو بالله لان كلامه ما معهود في الايمان ومنه كور في القرآن وقد تضمن الحرف
 فيكون حاكما كالله لا افعاله فان من عادة العرب حرف الجر لا يجران ثم في نصب
 بنوع الحافض وقيل يخفف اليه على المحذوف ثم ما فرغ من بيان معنى اليمين شرع في
 بيان موجباتها وهو الكفارة لكونها موجبة عند الله لان اليمين لم تشرع للكفارة بل
 تنقل اليها عند التقاض في الحث فقال وكفارتها اعتاق رقبة او اطعام عشرة مساكين
 كما هي في الظاهر وقد بينا اهميتها وكسوتهم بحيث يكون لكل من تلك العشرة ثوب
 ليس عاتق بدنه فلم يجر السراويل لان لا يستعمل في بيانها في العرف هو الصحيح المروي
 عن ابي حنيفة والي يوسف لا ماري عن محمد ان ادناها ما يجوز فيه الصلاة فان عجز
 عنها اى عن الاثبات الثلاثة وقت الاداء اى وقت الاداء صام ثلاثة ايام ولاء
 والاص في قوله تعافها اطعام عشرة مساكين لانه ولو كبر قبل حث يعني لا يجوز
 تقديم الكفارة على الحث وقال في الحث اذا كانت بالمال لانها لا تها بول السب وهو اليمين
 لانها مضاف الى اليمين يقال كفارة اليمين والاضافة الى السببية والاداء بعد السب جائز
 اتفاقا فاشبه التكفير بعاصي قبل الموت ولان الكفارة ليست الجناية ولا جناية ههنا لانها
 تحسن بها حمة اسم الله تعالى بالحنث فيكون سبب دق اليمين لان اقرب مرتبة السبب ان يكون
 مفضيا الى الحكم واليمين غير مفضي الى الكفارة لانها تجب بعد نقصها بالسبب وانما اضيف اليها
 لانها تجب بحث بول اليمين كما تضمنت الكفارة الى الصوم بخلاف الحرام لانه مفض الى الموت

مطال ان فعله كذا فعليه غضب الله

مطال كفارة اليمين

بأحنت شرع

حلف

حلف على محبة كعاد الكلام مع ابيه وترك الصلاة ونحوه حث وكفر اى ينبغي ان يحث
 ويكفر لقوله عليه السلام من حلف على يمين ورأى غيره اخيرا منها فليأت بالذي هو خير ثم ليكفر
 عن يمينه لا كفارة في حلف كافر وان حث مسلما لانه ليس اهل اليمين لانه لا يثبت له عقوبة ثم لا
 تعام والكفر هنا في التعظيم ولا اهل الكفارة لانها عبادة وان تبطل في العقوبة من حرم ملكه لا
 يحرم من حرمه على نفسه شيئا مما يملكه له يصرح ما عليه وان استباحه اى عام به معلوما
 المباح كقوله في الكفارة عياله لانه ليس يمين لا في النفس والجوارى لان الحرام
 قد لشرع واليمين عقد مشروع فلا ينعقد بلفظ هو قول المشيوع كعكسه وهو تحصيل الحرام
 ولما اقول تعافها النبي لم تحرم الحث لقوله تعاف قد فرض الله لكم تحلة ايمانكم ثم حث من حث
 صلت الله عليه وسلم الفصل على نفسه وقيل حرم ما يترتب على نفسه والتمسك على الاول ظاهر
 وعلى الثاني لان العتق لم يورث لفظ الاخصوس لسب كل حال اذ قال الرجل كل حال حرام
 يحل على الطعام والشراب الا ان ينوي غير ذلك والقياس ان يحث عقوبته لانه لا يثبت
 فعلا مباحا كالمشقة او نحوه كما ذهب اليه زفر وجه الاستحسان ان المقصود هو البر لا يحصل مع
 اعتبار العموم واذ استعطا اعتبار يرضى الى الطعام والشراب للعرف والقوى على بينة
 امرته بلا نية لعلة الاستعانة في كذا اقول حلال بروى حرام الغلبة ايضا المندور اذا
 كان له اصل في الفروض لانه الناذر كالصوم والصلاة والتصدق والاعتكاف وما لا اصل
 له في الفروض فلا يلزم الناذر كعبادة الموضع وتشييع الجنائز ودخول المسجد وباء
 القنطرة والرياء والسقاية ونحوها هذا على الاصل الكلي نذر مطلقا نحو الله على صوم
 هذا الشهر ومعلقا بشرط لا يبره كذا ان قد غلب فيوجد اى الشرط وفي
 اى عليه الوفاء به في الصورتين لقوله عليه السلام من نذر فسنه في فعله الوفاء بما سمي او
 نذر معلقا بما اى بشرط لا يبره كان نذيت فعلى كذا وفي وكفر به يفتي يعني ان علق نذره
 بشرط لا يبره يشترط كالتزام ونحوه فحلت نذيرته الكفارة وبين الوفاء بها التزم وهو قول
 الشافعي في المجيد وروى ان ابا حنيفة رحمه الله رجع اليه قبل موته بسبعة ايام وبين ان
 يفتي الامام شمس لائمة الخصى وغيره من كبار الفقهاء وذلك لان كلامه نذر بظاهره يمين
 بمعناه لانه قصد المنع عن ايجاد الشرط فيميل الى اى جهتين شاء بخلاف ما اذا علق بشرط
 لا يبره يشترط لان معنى اليمين وهو قصد المنع غير موجود فيه لان قصد اظهار الرغبة فيما جعله
 شرطاً لصد الشريعة اقول ان كان الشرط حراما كان نذيرته نذرا ينبغي ان لا يتخير لان التخيير
 تخفيف والحرام لا يوجب التخفيف اقول ليس الواجب للتخفيف هو الحرام بل هو تدليس التخفيف

مطال التند

ويؤتى

ليس ملكه شيء من الزرع حكم اليمين فانه جاز في نحو كذا من زرع حرام
 ولما لا يملكه شيء من الزرع حكم اليمين فانه جاز في نحو كذا من زرع حرام
 نحو هذا الطعام على حله لعلنا ان يملكه الله حرام عليه ان يملكه
 مع اننا يصير به حلالا حتى لو كان حلالا او حراما لزمه
 كفارة والحاصل ان حرمته لا يحرم تحريم انما هو حرام
 على من حله على نفسه والقوى على بينة نذر حث

مجلس تصديق على فقره وكتبتا جازا لفرقة انفسهم

لان اللفظ لما كان نذرًا من وجهه وتحليفًا من وجهه لزم ان يعمل بقضى الوحيين وليجوز
 اعدا احدهما لغيره التحيز للموجب للتخفيف بالضرورة فقدر واستقم نذر بعقوبة يملكها
 وفيها ولا آثم ولا يجبره القاضي يعني لو قال لله على ان اعق هذه القبة وهو
 يملكها فعليه ان يفديه ولو عذف يآثم ولكن لا يجبر القاضي نذر فداء مكة جاز الصرف الى
 فقير غير هالك المقترب الى الله تعالى بدفع حاجته للفقير ولا مدخل فيه لخصوص المكان
 قال الفقيه وهو قول علماء الثلاثة وقال زفر لا يجوز الا التصديق بمكة نذر تصديق
 عشرة دراهم خبر فصدق بغير الخبر ثم اسوى عشرة دراهم وتصدق بمكة جاز
 اما الاول فلان حصول الخبر لا مدخل له في دفع الحاجة واما الثاني فلان النذر النفع للفقير
 قال ابن رشت من مرضى هذا حديث شاة لم يلزمه الا ان يقول فله على ان اذبحها
 لان الزرع لا يتيقن الا بالنذر والدال عليه الثاني لا الاول نذر بصوم شهر بعينه لزمه متتابعاً
 لكن اذا افطر يوماً فضاء ولا يلزمه الاستقبال يعني لو قال لله على ان اصوم شعبان
 مثلاً فافطر فيه يوماً فضاء واحداً ولا يستقبل وان قال في نذر متتابعاً لان شرط المتتابع
 في شهر بعينه لمعولانه متتابع لتتابع الايام وايضاً لا يمكن الاستقبال لانه متعين نذر
 بتصدق الف درهم من ماله وهو لا يملك الا ما بينه لزمه فقط وهو الصحيح اذ فيها لا يملك
 ليو جاز النذر في الملك ولا مضافاً الى سبب الملك فلا يصح كالموالات في المساكين صدقات
 وليس له مال لا يصح نذر ان يتصدق بهذه المائتين كذا على فلان فتصدق بمائة اخرى
 قبل ذلك اليوم على فقير آخر جاز لما عرفت ان هذه الخصوصيات لا تقرب بعد حصول دفع
 حاجة الفقير قال على نذر فسكت ولا نية له يلزمه كفارة يمين كذا في الموازى وصل
 بحلفه ان شاء الله بطل اى حلفه يعني اذا حلف على فعل او ترك وقال بعد من متصاً بدين شاء
 الله تعالى لا يجزى لما روى عن العباد لية الثلاثة متوقفاً ومرفوعاً من حلف على يمين وقال الاشاعرة
 الله فقد استثنى ومن استثنى فلا حث عليه ولا كفارة لكن لا تبين الاضال لان جواز الانقضاء
 راجع ولا يرضع الجمع في ايمان وعن ابن عباس مرضى الله عنه ان كان يجوز الاستثناء
 المنفصل استثناء شهوة له تعالى واذا ذكر ترك اذ انسيت اى اذا نسيت الاستثناء المتصل
 استثنى مفصولاً قال المشايخنا في نصيحة الاستثناء المنفصل اخراج العقود كلها من البيوع
 ولا نكحة وغيرهما ان ينكح مملوكة ولا يجتازح المصحلات المطلق يثبتى اذا نذر
 واما قوله تعالى واذا كنت نكاحك اذ نسيت فمعناه اذا لم تذكر ان شاء الله فاول كلامه فاذكر
 فاذكر موصو كبر وى ان محمد بن اسحق صاحب المغازى كان عند المنصور وكان يقرأ

نقد و موعظه حضرت امام حسن عسکری علیه السلام
 الاستغناء
 الحمد لله على ما أتاكم الله من نعمه فإنه لا شيء من نعم الله إلا ما أكرمكم به
 نذروا ما رزقتم به من نعم الله من غير شكر

ان شاء الله في حلفه يثقل حلفه
الصلوات على محمد وجميع عياله
عليك زني زيد بن عبد الرحمن
وعنه كالتساو والمائة كذا في الالف

عبد الله بن عبد
المراد بن عبد الله
ابن مسعود بن عبد
الله بن عباس
وعبد النبي عمو
رضي الله عنهم
توفي

عند

عنده المغازي والوخيفة رحمه الله كان حاضرًا فإذ ان يعرف الخليفة عليه فقال ان
هذا الشيخ يخالفكم في الاستثناء المنص فقال له ابغ من قدرك ان تخالفكم فقال
فقال ان هذا يريد ان يفسد عليك مملكتك لانه اذا جان الاستثناء المنص فالناس يابغوك
ويحطون ثم يخرجون ويستثنون ثم يملكون ولا يحشون فقال نعم اقلت وغضب على محمد بن اسحق
واخرجه من عنده **باب** حلف الفعل

الاصل ان الالفاظ المستعملة في اليمان مبنية على المعروف عندنا وعند الشافعي على الحقيقة
لانها حقيق بان يرادون المجاز وعند مالك على معاني كلام الله تعالى حلف لا يدخل
بيتا يحنت بدخول صفة لان البيت اسم لمن يمسك من خلفه من جانب واحد يني
البيتوتة سواء كان محيطا بها اربعة اوتانته وهذا المعنى موجود في الصفة لان ما فيها
وسع فبتنا ولها اسم البيت فيحنت بسكانها الا ان يسمى ما سواها هو الصحيح احتراماً
عاقيل لما يحنت اذ كانت الصفة ذات حول اربعة وهكذا كانت صفاف اهل كوفة
لا بدخول الكعبة أو مسجد أو بيعة وكنيسة وقدر بيان معناها لان البيت كما عرفت
ما بني للبيتوتة وهذا ليس كذلك او يهلين لانه ايضا للميزان للبيتوتة فيه وقيل يحنت
اذ بنات فيه عادة قول هذا القدر لا يخفى في كون بيتا بل ان يني كون بناء للبيتوتة
كما سبق لا يقال اذ ابيت عادة كان بناؤه للبيتوتة عادة لان الملائكة ممنوعة من وطأة
باب دار وهي التي تنزل على باب الدار ولا يكون فيها بناء واذ كان على باب الدار ينزل على السكة
فلا يكون بيتا فلا يحنت وفي الحلف بان لا يدخل دارا لم يحنت بدخولها خربة وفي هذه الدار يحنت
وان صارت محلة او بنيت بعد ان هدمها دار اخرى لان الدار اسم للموضع عند العرب والعجم
يقال دار عامرة ودار غامرة وقد شهدت اشعار العرب بذلك والبناء وصف فيها غير ان
الوصف في الحاضر لغو وفي الغائب معبر هذه عبارات الهادية وتحقيقها ان مراده بالوصف
ليس صفة عصرية قائمة بجوهر الشباب والشوخة ونحوها بل بتناولها وقتها اول حشر
قاما بجوهر اخر يزيد قوامه به حسنه وكما لا يؤبرث انتفاضة فتحا ونقصا حتى في قول
بين الوصف والقدر كما في في وائل البيوع ان شاء الله تعالى بان الاول يلورث تشقيصه
ضربا لا يصلح والثاني ما لا يورث ذلك وجعلها مساوي الزرع في المزروعات وصفها وما
يساوي اليك في المكيلات قدر افاذ كانت الدار اسما للموضع وكان البناء وصفها وكانت
الدار منكرة كانت غايبة فيقبر فيها البناء والدار يوجد لم يحنت واذ كانت معرفة كانت
حاضرة فلا يغير فيها البناء والدار يوجد لم يحنت اذ عرفت هذا فاعلم ان ما صدر من صدق

١٦٢
مسائل الإيمان
مبتدئ على العرف والظن
من أنواع فريان أقسام الدين بعد بيان كيفية شئ في
على فهمه والكنيسة للدين والنصارى كعوم أطراف اسم البت عليها وإن اسم لمليات فيه
معهم فيه فإن الذين ليس أن اسم الكعبة ببيتا بقوله أن أول بيتا وضع للناس
والله أن ترفع قلت الإيمان البت في على الفا الفان القرآن وقد في بيتا
اسم البت بيتا رشم في
البيت بيتا خارج البيت فان كان بجانب الزاوية
الذي على باب الدار
الرباط الذي على باب الدار
إت

[illegible]

في عا
ويزان كان فقه ما بناء الالان
مشخص بعينه لا ز ليس من جملة بيت
ولان الاشارة بالغ في التعريف فان طاعة الزكر الصفة
وفي الغائب سغير لان الغائب يعرف بالصفات مشروقة

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some minor creases and discoloration, characteristic of old paper. A small, dark, handwritten mark is visible in the upper right corner. The page is otherwise empty of any text or illustrations.

ضعیف

حلف لا يكلم صبياً فكله شيخاً ينجس الان اليمين
تعلقت بالذات لا بالصفة

فلم یکنی

اتصال سمح

(قصه)

124

مطالع وحلف لا يسكن هذه البلدة إلا بالدار والبيت أو المحلة
وإنه يخرج من جميع متاعه ولا يملك حتى يدبني وقد حنت

أي لفظ لا يتصل مثل الخرج **أقول** لأن الخرج خرج من الأفعال
الاختياري أو بما في حكمه لا بالضرورة كما أن الظاهر من المراد بالآخرة هي هنا
الاصطلاح منه فعل الخرج إنما إذا هدد به غيره خرج بنفسه
لم يصدر منه الفعل منه وأقرب
منه

الربط باليمين عند الحلف على ما مضى

فيه معتبر فظهر من هذا ان قول صدر الشريعة واعلم ان لا فرق بين قولنا لا تأكل من هذا
البسرفا كل طبيا وبين قولنا لا تأكل من هذا فكل طبيا بناء على ان الربط باليمين من اقسام
غدا اصله طبيا واما هذه اخرى كما بينا في لا يخل ببيت مع كونه منبئا على كلامه المزيف في
اول الباب فيخالف كلامه الهداية والكاف وغيرهما من صفة البسوف والطبعية ذعية الى اليمين
فان اعتبار البسوف ونحوها في اعتبار البسوف ونحوه من اقسام الربط باليمين وان كان البسوف ونحوه
اسم جنس في الواقع فقدر واستقم ولا يخل في لا تأكل لحم اكل سمك والفساد لا يخل في لا تأكل
في القرن لحم مريأ وجه الاحتساب التسمية مجازية لان اللحم مشتق من اللحم ولا دم له لم يمت
في الماء ولا يخل في لا تأكل لحم اكل السمك لانه في ثلث حتى لا يستعمل استعمال اللحم
والسمك ولا يخل في لا تأكل لحم اكل السمك لانه في ثلث حتى لا يستعمل استعمال اللحم
المجمل والغلوب تابع ولو كان اليمين على لا تأكل لحم اكل السمك لانه في ثلث حتى لا يستعمل استعمال اللحم
كل واحد منهما مقصودا وصار كما اذا حلف لا تأكل لحم اكل السمك لانه في ثلث حتى لا يستعمل استعمال اللحم
حيات شعيرة وكلها يخل في لا تأكل لحم اكل السمك لانه في ثلث حتى لا يستعمل استعمال اللحم
لا يخل في لا تأكل لحم اكل السمك لانه في ثلث حتى لا يستعمل استعمال اللحم
المزيت عكسه وانما حلف لا تأكل لحم اكل السمك لانه في ثلث حتى لا يستعمل استعمال اللحم
بكل كلب او غيره لان شقوه في الاكل والاختصاص بالسمك لانه في ثلث حتى لا يستعمل استعمال اللحم
والكراع قاصدا ليجتهد في اكل الكوفة وفي عرف اليمين لا يخل في لا تأكل لحم اكل السمك
لانه في ثلث حتى لا يستعمل استعمال اللحم
لا يخل في لا تأكل لحم اكل السمك لانه في ثلث حتى لا يستعمل استعمال اللحم
واليمين يعني لو حلف لا تأكل لحم اكل السمك لانه في ثلث حتى لا يستعمل استعمال اللحم
هذا عند حلف حلفه واليمين في كل واحد منهما مقصودا وصار كما اذا حلف لا تأكل لحم اكل السمك
عن ابي يوسف الفداء الاكل من طلع الفجر الى الظهر والعشاء الى نصف الليل
لان ما بعد الزوال يسمى عشاء والضحى من الفجر الى الظهر والعشاء الى نصف الليل
منه في حلف لا تأكل لحم اكل السمك لانه في ثلث حتى لا يستعمل استعمال اللحم
ولم يذكره في قوله فاكروا ومشروا او لم يوجب له حلف لان المنية هي هذه الافعال
والاداء على التقيد لا اقتضاء وقد تقرر ان المقضي لا يعم له عند التعينية التخصيص
اقتضاء ولا يدينه ولو ضم طعاما او شرابا او ثوبا او دينه اي صفة دينه لا اقتضاء لان
اللفظ حينئذ عام يقبل التخصيص لكنه خلاف ظاهره فلا يصدق قضاء امكان التخصيص

في قوله لا تأكل من هذا

اليمين في قوله لا تأكل من هذا

بما سطره باليمين

بما سطره باليمين

بما سطره باليمين

بما سطره باليمين

بما سطره باليمين

بما سطره باليمين

بما سطره باليمين

بما سطره باليمين

بما سطره باليمين

بما سطره باليمين

محنة

لا يخل في لا تأكل من هذا

صحة الحلف يعني ان اليمين انما تستعد عند حلف حلفه وحلفه على ما مضى
سواء كان الحلف بالله تعالى والطلاق والعناق خلا فلا يخل في لا تأكل من هذا
كسائر العقود الشرعية فلا بد له من حلف وحلف حلفه على ما مضى
الا يخل في ان اليمين على من استأجر او حوّل الحرف حلفه على ما مضى
لم يخل في حلفه وحلفه على من استأجر او حوّل الحرف حلفه على ما مضى
البر وهو لا يتحقق في حلفه وحلفه على من استأجر او حوّل الحرف حلفه على ما مضى
ما هذا الكون اليوم او قولنا ان لا تأكل من هذا في هذا اليوم فكل اولاهما فيه او
كان فيهما انفس الماء قبل الليل واطبق الحلف وحلفه على ما مضى
لعدم صحة الحلف لا تفتاء شرفها وهو امكان البر وحلفه على ما مضى
وان كان فيهما ماء وضرب حلفه لان البر وحلفه على ما مضى
لا يفتى في عدم البر وحلفه لان البر وحلفه على ما مضى
اليمين بل تراج لا تفتى في عدم البر وحلفه لان البر وحلفه على ما مضى
قلنا ذلك الماء ليس الماء الذي لعقد اليمين عليه فان قيل لم يكن للقول بانفس الماء
موجبة للبر على وجه يظهر في حق الحلف وهو الكثرة قلنا شرط انعقاد اليمين في حق
الحلف احتمال الانعقاد في حق الامر والاحتمال هو العلم امكان البر وفي بعض السواء
او ليقبل هذا الحرف حلفه على ما مضى
الصعود الى السماء يمكن حتى وقع لبعض الدنيا والحرف لا يخل في لا تأكل من هذا
وكذا اقل الحرف حلفه على ما مضى
في الحال الحرف عن تحقيق البر ظاهره وكذا كلف الحلف وكذا يفتى في لا تأكل من هذا
ح قله بعد احياء الله تعالى وهو يمكن فصدق اليمين ويحلف في الحال اما اذا لم يكن عالما بموت ابيه
فالمراد القتل المتعارف ولما كان حلفه على ما مضى
ليقتلته فهو على حقيقة فان قيل ولا حلف لان السيف له له ولو شرفه حلفه
ليقتلته فهو على حقيقة فان قيل ولا حلف لان السيف له له ولو شرفه حلفه
ليس له القتل بل لا يرام بالبر كذا في شرح الجامع الكبير للصدر سليمان خليفه الولى
ليعلمه كل داعي مقيد بحال ولا يدينه معنى اذا حلف الولى رجلا له شعور على اهل الفساد
ليعلمه كل مفسد ينج في البلدة كان ذلك مقيدا بحال ولا يدينه معنى وان لم يذكر فان علمه
حال ولا يدينه بالاحث ويوجب اعز لا يدينه بالاعلام والضرب والكسوة والكلام والاحول

في قوله لا تأكل من هذا

اي فاجرو فاسق وخاف يتقيد بحال قيام ولا يدينه لان المقصود
من ذلك دفع الفساد والشر بالمع والرجوع الى حال
سلطنة ولا يدينه فانه بعد ذلك سلطنة
والزوال بالموت والوفاء

عليه عقيد بالحياة يعني لو حلف على ضرب فلان أو كسوته أو الكلام معناه الدخول عليه
 كان ذلك مقيد بحياة حتى لو حلف هذه الأفعال بعد موتها لا يكون بان لان الضرب اسم
 لفعل ولم يقبل بالبدن والاياله لا يتحقق في الميت ومن يؤذ في قبره يوضع فيه قبره من
 الحياة وكذا الكسوة لا يرد بالتمليك عند الخلاف وهو في الميت لا يتحقق الا ان ينوي بالستر
 وكذا الكلام لان المقصود منه الافهام والمقتضى فيه ان يكون الخوف فان المقصود منه زيادة
 وجود الموت بل في قبره لا هو لا النفس يعني لو حلف على غير فلان لا يقيد بحياة لان النفس هو
 الاسالة ومعناه الظاهر وهو يتحقق في الميت والقريب مقيد بما في الشهر فيلقتضين
 دينه في القريب فالشهر وما زاد عليه بعيد وهذا يقال عندنا بعد ما عهد ما قبله من شهره
 شهرها وخفتها وعصها كضربها يعني لو حلف لا يضرب امرأته في شهرها او خفتها او عصها
 حنث لان اسم لفعل مؤنث وقد تحقق الاياله وقبل لا يحنث في حال المراجعة لانه يسمى زمان
 لا ضابطا قال الامراء ان لبيت من غزلك فيه كسوة في اللباس صدقة تصدق بها في مكة فاشترى
 الزوج قطنا ففرأته المرأة ونسج وخيط ولبس الزوج ففوتى اللباس هدى عندي
 حنيفة وق لا يلبس عليه ان يركب حتى تغسله من قطن يملكه يوم حلف لان النذر انما يصح في
 الملك او مضافا اليه لا يلبس عليه ولو جاز لك اللبس وغزل المرأة ليسا من اسبابه وله ان يغزل
 المرأة عادة يفرق من قطن الزوج والعقد هو المراء وذلك سبب مكره ولهذا يحنث اذا غزلت
 من قطن مملوك له وقت النذر ان القطن له يذبح حتى اذا ذكر بان اضافته الى نفسه وقال
 ان لبيت من غزلك من قطني فهذا بالاجماع وان اختلف اليها وقال ان لبيت من غزلك من
 قطني لا يكون هذا بالاجماع عقد لولا ان يرفع وخاتم ذهب حنث لا خاتم فضة يعني
 حلف لا يلبس حليا فليس عقد لولا ان يرفع وخاتم ذهب حنث لا خاتم فضة يعني
 لان حنث حقيقة حتى يتي في القرن وله ان لا يحنث به فلا أثر لها ومبني الايمان على الف
 وقيل هذا اختلاف في زمانه ويقتضي بقوله ما لان النكاح به منفرد معتقد وان تختم بخاتم
 ذهب حنث لا يحنث ولهذا لا يحنث استعماله للرجال وان تختم بخاتم فضة لا يحنث لانها
 ليس بحلي عرفا ولا شرعا حتى ينج استعماله للرجال حلف لا يحنث على الاضيق حلف على بساط
 او حصير ولا ينام على فراشه فنام على فراشه فنام او لا يجلس على هذا السرير فجلس على
 سريره فجلس الحنث لان الاول فلا يحنث في الساعة الاضواء والثاني والثالث فلا يحنث
 الشيء لا يكون بغيره فلو قطع النسبة عن الاول ولو حال بينه وبينه بالباسه في الصلوة الاولى
 او جعل على الفراش ارجاء او على السرير بساط او حصير في الصور بين الاخيرين حنث اما في

فان حنثا لا يحنث ويقتضيه بعض ما يحنث في هذه الاوقات
 في حال العقب ولو كانت في حال المراجعة لا يحنث وقيل اذا كانت
 بينه وبينها لا يحنث بغيره الا في حال المراجعة
 لو حلف لا يضرب امرأته في شهرها حنث
 قال الامراء ان لبيت من غزلك فيه كسوة

فقال الله تعالى
 يعني الظالم
 الآية عصف
 دليلى ايم
 ايمر موي

الاولى فلان لسانه تبع له فلا يحنث حيا ولا له واما الثانية فلان الترافع للفرش في عهد
 نائما عليه واما في الثالثة فالجلوس على البساط او على حصير فوق السرير يجلس على السرير لان
 الجلوس عليه في العادة كذلك قوله على السرير لانه ان ما وقع في الهداية والوقاية ولكن
 من تنكير سريره كانه سريره الناسخ عن هذا لا يستقيم قوله الهداية بخلافه ما اذا جعل فوقه سريرا
 آخر لانه مثل الاول فان هذا لا يستقيم الا في المعين بل الصواب ما في الكافي من تعريف السرير فليكن
 لا يفعل به يقع على الابن يعني اذا قال والله لا افعل كذا او حيل لا يفعله اذ لا يحنث في
 سياق النفي ولا يفعل به عزمه لانه نكرة في سياق الاثبات يعني بقوله على الشيء الى بيت الله
 او الكعبة سواء كان فيها او في غيرها يجب عليه حج او عمره ما شيا ويمن ركب وفي القياس لا
 يجب عليه شيء لا تلتزمه ما ليس بقرينة واجبة ولا مقصورة في الاصل لكنه مستحسن
 فانه عن علي بن ابي طالب عن ابي الحسن عليه السلام في رجل حج الى البيت الله او المشي الى الحرم او المسجد
 الحرم او القفا والمروة لان التزام هذه الافعال بهذه العبادات غير متعارف ولا يمكن ايجابها
 باعتبار حقيقة اللفظ لانه ليست بقرينة مقيدة قال لعبد الله ان له ارجع العالم فان حنث في هذا
 بنجر ككفة لا يعق العبد عنهما وقال محمد بن عوف لانه شهادة على امر معلوم وهو التحية ومن
 ضروره ان تنافي الحج فيتحقق الشك ولهما انها قامت على النفي لان المقصود منها اني الحج لا اثبات
 التحية اذ لا يطالب بها فصار كما اذا شهد انه لم يحنح العالم غايته ان هذا النفي مستمرا
 يحيط بعلم الشاهد لكنه لا يميز بين نفي ونفي تيسيرا كذا في الهداية والكافي وغيرهما
 من كتب الفروع لكنه مخالف لما تقر في كتب الاصول ان النفي اذا كان محصورا احاط به
 علم الشاهد كان مثل الاثبات في لا يصوم حنث يصوم ساعة بنية يعني لو حلف بالله لا
 يصوم فوجها الصوم وصام ساعة ثم افطر من يومه حنث لو صوم لشرطه ان الصوم هو المساك
 عن المفطرات في النهار على قصد التقرب ولو صوم يوما او صوما لا يحنث حتى يتم يوما لان المراد
 به الصوم التام للتعبد به عا وذلك بتمامه الى اخر اليوم وفي لا يصوم حنث بركعة بالامامة وبها
 يعني لا يحنث بالقيام او القراءة او الركوع وان يجرى مع ذلك ثم قطع حنث والقياس ان يحنث
 بالافتتاح اعتبارا بالشروع في الصوم وجه الاحتياط ان الصلاة عبارة عن الاركان المختلفة
 فاما ركعاتها لا يحنث صلاة بخلاف الصوم لانه ركعة واحدة وهو المساك ويتكرر في باقي الركعات
 ولو صوم صلاة فبشنع لا يقل اذ يركبها الصلاة المعتبرة شرعا وقلها ركعتان للنهي عن التبديل
 وبيان ولدت فانت كذا يحنث بولده ميت يعني لو قال لامرأته ان ولدت فانت طالق فولدت
 ولدا ميتا طلقت وكذا الوفا لا تمتد ان ولدت فانت حرة فولدت ميتا لان الموت في

في سريره

مطل على الشيء الى بيت الله الكعبة يجب عليه حج او عمره ما شيا

مطل ان ولدت ولد فانت كذا يحنث طلقت
 فولدت ولدا ميتا

حقيقة وليست في العرف ويعتبر ولد في الشرح حتى تنقضي به العدة والدم بعد نفاس و
 أمه لم ولد له فيتحقق الشرط في ان ولدت ولدا فهدى الولد خرم علق الحان ولدت ميتا ثم
 حيا عند وفاة الامتق ان الشوط تحقق بولادة الميت كما ذكرنا تحت اليمين لا الخجل وان الميت
 ليس بحل الحرية وله ان يطلق اسم الولد يقيده بوصف الحيوة فيجعل الكلام المعامل ان لو لم
 يتقيد بكفا لا قصد اثبات الحرية جزوه في الميت فيتقيد به كما ان قال ان ولدت ولد حيا
 بخلافه الطلاق وحرية الامتق لا يصلح للتقيد وفي يقضين دينه اليوم وقضا يومها
 او غيره حجة او مستحقة او باعده به غيبه وقضيه برضى اذ احلف ليقضين فلان دينه اليوم
 فقضاؤه ثم وجد فلان بعضه ما يوفى او غيره حجة او مستحقة لم يثبت لان الزيادة غيبه
 فاليوم لا يعدل الحين ولهذا يجوز فيه ما صان مستوفيا لدينه في جرح شرط التبر وكذا البنية
 وقض المستحق صحيح ولا يقع بده البر المتحقق وكذا الوباغ من الدائن عبد الدين وقضيه
 بر لان قضا الدين طريقة المقاضاة لان الدين تقضى بما لها الا اعيانها وقد تحققت بالبيع
 فكان شرط القبض ليقتر بالقضاء به ولو كان ما فاضاه استوفاه او صلحا او قبضه اى
 الدائن الدين له اى المدينين لا اى لا يبرء اما المستوفى والمصالح فلانها ليسا من جنس
 الدين حتى لا يجوز التجوز بهما في الصرف والسلم واما المنة فلو لم المقاضاة وفي لا
 يقض دينه درهمه ودينه درهم لا يثبت حتى يقض كل منفردا غير ضروري يعنى الحلف
 لا يقض دينه درهمه ودينه درهم فثبت بعضه لم يثبت حتى يقض كل منفردا لان الشرط
 قبض الكل بوصف المنفرد لانه اضاف القبض للمدين معرف بالاضافة الى نفسه فيصرف
 الحكمه فان يثبت لانه فان قبض دينه في وزين لم يتشاغل بهما الا بعمل الوزن لم يثبت لانه
 ليس بتفريق اذ قد يثبت في كل دفعه في العادة فيكون هذا القدر مستحي منه واليه اشار
 بقوله غير ضروري ولا في ان كان في الامانة فكذا لم يملك الا خمسين يعنى اذ قال ان كان
 في الامانة درهم فكذا لم يملك الا خمسين درهمه لم يثبت لان القسمة منه عرفا فلو زاد
 على الامانة وكذا اذ قال غير مائة او ستمائة لان كلها اداة الاستثناء ولا اى لا يثبت ولا
 يشتمل على ان شتمون او ياتسببنا لانه اسم لما اساق له ولها ساق والتفسير والورد
 يقع على الورد حتى لو حلف لا يمتري بنفسها او وركا فاسترى وركها لم يثبت ولو اشترى
 ذهنا لا يثبت لانها يقعان على الورد لا الذهب في عرفنا كذا في الكافي
 حلف القول

وحقيقة ذلك ان يوجب ان يثبت ان الرجحان اسم ماله را حلية
 وذلك وجود في الياسمين والورد ان الرجحان في عرفهم اسم ما
 لا يقوم على الافة البقول على الرجحان طيبة ويرى في كل السنة
 جلد في الورد والياسمين ان الرجحان طيبة لا يسميها رجحان
 ترى انه قد يكون للثقل رجحان طيبة لا يسميها رجحان
 يثبت بنية شئ وكذا الدقاي
 ولو حلف لا يملك فلانها فكم وهو يثبت ليسع ان انه ياعلم حنة
 وان حلف لا يملك ان ياداه فاذ لم يعلم بالاذن حتى كلف حنة
 رقة ابو يوسف لا يثبت في ذلك

وهو اسم ماله را حلية
 طيبة ولا ساق له
 لغو وعرفا في

انما اذا كان
 الحق في عرفنا كذا فثبت الرجحان على الورد
 لا يسميها رجحان طيبة ويرى في كل السنة
 جلد في الورد والياسمين ان الرجحان طيبة لا يسميها رجحان
 ترى انه قد يكون للثقل رجحان طيبة لا يسميها رجحان
 يثبت بنية شئ وكذا الدقاي
 ولو حلف لا يملك فلانها فكم وهو يثبت ليسع ان انه ياعلم حنة
 وان حلف لا يملك ان ياداه فاذ لم يعلم بالاذن حتى كلف حنة
 رقة ابو يوسف لا يثبت في ذلك

انما اذا كان بحيث ليسع اوله يمين نائما واصغر ليه اذ يثبت واليمين الاول وحسن في لا يملك
 الا باذنان اذن ولم يعلم فكمه لان الاذن مشتق من الاذن بمعنى الاعلام او من الوقوع في
 الاذن وكان ذلك لا يتحقق الا بالسماح وحسن في لا يملك صاحب هذا الشوب فباعه فكمه لان يره
 الاضافة لا يثبت الا بالخبر لان الانسان لا يماضي لغو في التوب واليمين اذ اكتم الشتر فيلزم
 الذات وحسن في لا يملك هذا الشاب فكمه شئ لان الحكم يتعلق بالذات لان الصفة في الحاضر لغو
 وهذه الصفة ليست بدعية الى اليمين لغو كما مر وحسن في هذا حان بعته او شترته ان عقد
 بالخيار يعنى اذ اقل لعبد هذا حان بعته فباعه على انه بالخيار يعنى لانه يخرج من ملكه وقد
 وجب الشرط فيه ولو قال لعبد الغير ان اشترىه فهو حرة بشره بالخيار يعنى اما عندهما فلا يثبت
 في ملك الشترى واما عندهما فانه علق العلق بالشراء لا بالملك ولعلق بالشركا لغير عذوقه
 فكانه قال بع الشترى بالخيار وهو حرة ومن اشترى عبدا بالخيار واعتقه بغير الشراء يسقط خياره و
 يثبت الملك مقتضى الاعتقاد سابقا عليه كذا ههنا بخلاف قوله ان ملكك فانت حرة فاشترى بالخيار
 لا يثبت لان شرط الحنث وهو الملك لا يوجد لان الشترى بالخيار لا يملكه عند حنة حتى الله
 عنه فلم يزل الخجل وان باعه بيبعا باقا لا يثبت لان البيع كاتم زال الملك والخجل لا يزل في غير
 الملك وحسن بالفاسد والموقوف يعنى اذ احلف لا يبيع يثبت بالبيع الفاسد لوجود حنة ومن
 التملك والتملك من الجانيين لا باطل لان حنة وحسن في ان لا يبعه فكل ما علق وتبر لغير
 المعاق عليه وحسن بفعله وفعله وكيله في حلف النكاح والطلاق والعتق والكتابة و
 الصلح عن دم عمه وخمسة والصدقة والقرض والاستقراض اقوال — عدا الاستقراض ههنا
 مشكل لانهم صاروا بان التوكيل بالاستقراض باطل فيجب ان لا يثبت عليه الحنث لان الباطل لا يثبت
 عليه الحكم والاباح والاستيداع والاعارة والاستعارة والنهب وضرب العبد وقضاء الدين
 وقضيه والبناء والخياطة والكسوة والحمل يعنى اذ قال ان تزوجت فكذا فان تزوج بنفسه
 او زوجة وكيله يثبت وكذا حال سائر الصور ووجه ان التوكيل فيها سفير محض حتى ان الحق
 ترجع الى الامر فكان من الامر فعل نفسه وحسن بفعله فقط اى دون فعل وكيله في حلف البيع
 والشراء والاجارة والاستيجار والصلح عن مال والخصومة والقسمه وضرب الولد واستخبر
 ما يره في الاستقراض واد ههنا في ضرب الولد لان الضرب فعل حسي لا يتصل من محل الاخر
 الا اذا تم التوكيل وصحته في الاموال فيتم بالنظر الى العبد وسيل بالنظر الى الولد ولا يثبت
 في لا يملك فكمه القرآن او ستم او هتلى او كبر في صلاتها وخارجها عندنا لانه لا يمتري متكلما
 عرفا وشركا وعندك افعى يثبت وهو القياس يوم اكمله يقع على الملوك يعنى اذ قال عبد حتى

مطلب التوكيل بالاستقراض باطل
 ما يثبت بفعله لا يفعل وكيله

يوم اكتم فلا يقع على الليل والنهار لما مر ان اليوم ان قرن بفعل غير معتد به مطلق
 الوقت وصحة النهار بالنهار مستعمل في الاصل وعندنا يوسف لا يصرف قضاء كونه خلاف
 المتعارف وتيلة اكتم يقع على الليل خاصة لان الليل لا يستعمل في مطلق الوقت الا ان الغاية
 كتحقق في الاكتم الا ان يقهر زيد وحتى يقهر حنث ان كتمه قبل قدومه والاضراب
 المدة لا يكتم عبدا اذ قال لا يكتم عبدا فلان اوله ليس ثوبا ولا يخلو ان اوله لا ياكل طعامه
 او لم يربد رتبته ان اشار الى المضاف بان قال عبدا فلان اوله ليس ثوبا ولا يخلو ان اوله لا ياكل طعامه
 ملكه لان اليمين عقبت على عين مضاف الى فلان اضافة ملك فلا يقع اليمين بعد ذلك الملك
 كما ان لا يشترط ان هذه الاعيان لا يقصد بهن بل لا يشترط ان لا يكون من ملكه او اليمين تنعقد بمقتضى
 المحلف فصار كانه قد قال ما لم يقل كالتجدي لا يحنث ان تجرد الملك في هذه الاشياء اجماعا
 بان اشترى فلان عبدا او ثوبا آخر او ابنة اخرى وان لم يشترى اضافة الى فلان ولم يشتر
 الى المضاف لا يحنث بعد الزوال اي زوال الاضافة لا يحنث بمقتضى فعل وقع في محل مضاف
 الى فلان ولا يوجد فلا يحنث ويحنث بالتجدي اي يحنث بالفعل المتجدي ملكا لان اللفظ
 مطلق فيجري على طلاق وفي الصديق والزوجة يحنث في الشا الى بعد الزوال اي لو خلف
 لا يكتم صديق فلا هذا وزوجة فلا هذا وكلم بعد زوال الصداقة والزوجة والزوجة يحنث
 اجماعا لان المحرم موصوف بالبرهان فكانت الاضافة التعريف المحض والدا على معنى في المضاف لا يغير
 ظاهره لانه يعين اي يقل لا اكتم صديق فلا فلان فلا يحنث فلا يشترط ولا ما يحنث
 ما مر ان فلان تلك الاعيان لا تجرد وانما هي العبد فظاهر وكذا العبد على ظاهر الآية
 انه لحنثه الحق بالجملة فكانت الاضافة معتبرة فلا يحنث بعد زوالها وفي غيره
 اي غير المشار اليه بان قال لا اكتم صديق فلا وزوجته فلا فلان النسبة بان عاذا
 صديقه وابان امرأته فكل لا اي لا يحنث لان مجرد هجران الحرف لا يحنث فلا ان لا يشارة
 دل ذلك على هذا العمل الذي لو كان لعينه فلا يحنث بعد زوال الاضافة مع وجود هذا العمل
 حين وزمان ذلك نية نصف سنة نكح وعرف لان الحين هو الزمان القليل قال تعالى
 فيسان الله حين تمسق الآية وقدر له ان يعنى سنة قال تعالى هل اتى على الانسان حين من الدهر
 وقدر له به سنة اشهر قال تعالى اكلها كل حين فسر ابن عباس رضي الله عنه بـ سنة
 اشهر وهذا وسط فيصرف اليه والزمان يستعمل الحين وهو اي بالنية ما نوى
 لانه حقيقة كلامه ودهمه لنية قال ابو حنيفة رضي الله عنه الدهر منك الادري ما هو اي
 باي شيء يقدر وعندها نصف سنة كحين وزمان والدهم فايراد به الادب عرفا وايام حال

دقيق محقق وصديق مدقق اعني بيان ما لا يحنث
 لان سائر ما لا يحنث

مما حيز زمان نصف سنة
 وروى ان با حنيفة لا يقسم الجواب في ثمانية اصناف
 مستقلة بالدهر واطفال الشركيين ووقت الختان
 والخنثى وان الملاك في الاما الفضل وفي الجلالة متى
 متى يصير مفعلا وفي سؤال الحمار وفي الجلالة متى
 يطيب لحما فاقم هذه المسائل لا تفرق المهمات
 شيء

كونها

كونها منكثرة ثلثة لانه جمع ذكر منكرا فاستأول اقله وهو ثلثة وايام كثيرة ولايام والشهور
 عشرة يعني اقل اقل لعبه ان خلاصتها اياما كثيرة فالتحرف عن عندا حنيفة عشرة ايام لانها اكثر
 ما يتناول اسم الايام واثنا عشرة ايام وان خلف لا يكتم الايام فمئة عشرة ايام عنده وعندنا على
 الاسبوع وان خلف لا يكتم الشهر فمئة عشرة اشهر عنده وعندنا ثلثة عشر شهرا عندها لان الام
 للمعهود وهو ما ذكره لا يرد وعليها وانما جمع معقوف فيض في اللفظ لا يلفظ بالجمع وهو
 عشرة قال اوله عبدا شريه حر فاشترى عبدا عتق اذ لا يحتاج اوليته الى شراء عبدا اخر ولو
 اشترى عبيدين ثم اخر فلان اي لا يحنث واحدة منهم اصلا لان الاول فخر لا يكون غير سابقا عليه
 ولا مقارنا له ولم يوجب فان ضم واحد عتق الثالث لو وجد الاولية فيه وفي اخر عبدا اي
 اذا قال اخر عبدا شريه ثم ان ملكت المحلف بعد ثلثة وعبد لا يحنث لان الاخر ابد له من
 الاول ولا يوجد وان اشترى عبدا اخر ثم مات عتق الاخر اتفاقا في يوم شري من الكل عنده
 وعندنا يوم واحد من الثلث لان الاخيرة محقق بالموت فيعتق عند الموت فليكن الثلث
 ولما كان كونه اخر عند الشرايين بالموث فيعتق من ذلك الوقت وكل عبدا بغيره بكذا
 فهو حر عتق اول ثلثة ثلثة ثلثة متفرقين لان البشارة اسم لم يغير بشرة الوجه ويشترط
 كون سائر ابا عرف وهذا انما يتحقق من الاول وعتق الكل ان بشروه معا لانهما تحققت
 من الكل متغير على سبيل الكفاية يعني اذ اشترى ابا ينفى عن كفارة يمينه اجزاه وكذا
 ابنه خلف فلا يحنث فلو اشترى من خلف بعتقه يعني اذ قال ان اشترى هذا العبد فهو
 حر فاشترى ابا ينفى به كفارة يمينه لانهما ان الشرايين النية بعتقه العتق وهي اليمين و
 اما الشرايين فشرط فان العتق عند الشرايين ايضا الى اليمين السابقة وليوجدية الكفارة
 وقت اليمين ولا شرط مستلزمة بكنه عتق عتقها عن كفارة بشرايين يعني قال لامة قد
 استولدها بالكنه ان اشترى بك فانت حر عن كفارة يميني ثم اشترى بها فانهما تفتق لوجود
 الشرط ولا يتخير بين الكفارة لان حريتها مستحقة بالاستيلاء فلا يضاف الى اليمين في كل
 وجه بخلافه اذ قال لقينة ان اشترى بك فانت حر عن كفارة يميني حيث تجزئه
 عنها اذ اشترى لان حريتها غير مستلزمة الى امر اخر وقد كانت النية وبان اشترى
 امة فخرجت عتق من شرايين وهي في ملكه حينئذ لان اليمين انعتقت في حق المصاد
 الملك لا من شرايينها فاشترى بها فانه لا يفتق وقال زفر فتنق لان الشرايين لا يفتق الا في الملك
 فكان ذكر الملك دلالة اوصافا لانه لا يقول بالاقتضاء ولما ان الملك يصير مذكورا
 ضرورة الشرايين فيفتق بغيره فلا يظهر في حق صحة الخبر وهو الحر والعتق بكل

عن الاموال

الحكمة
الشرعية
الاول
الحكمة
المع وشرا عقوق بمقتضى خرج بها العن من اذ القدر فيه اى ليس له قدر موافق
شرا تسعة وثلاثون سوفا واقره ثلاثا كما ياتي فيجب اى على الامام اقامتها بحق الله تعالى
ان المقصد الاصل من شرعه الاتجار بما يتضرر به العباد خرج بالقصاص لان حق العبد والربا
وجبه الحد وطى مكلف خرج به وطى المحرم والقتلى والوطى يتناول الايلاج المحرم

مطلد الاقلد بالنزاع ربع فالت

مطابق النزاع الموجب للحد وثبتت بشهادة اربعة رجال الجبال

وقال تعالى فاذا تحصن اي تزوجن واشترط الثالث لفقده عليه الصلاة والسلام
 النبي بالتيب واللبان لا يكون ذلك دخول ولا لا يكون علم عليه اصل حال الادب من الحرية
 الابتناء ويحوي ان يعلم ان حصول الطهر بكنج صحيح شرط حصول صفة الاحتصان لا يجب
 بقاؤه لبقاء الاحتصان حتى لو تزوج في عمره مرة بكنج صحيح ودخل بها ثم انكح وولدت فحز
 وزنا يحجب عليه التزحم وهما اي والحال ان الزوجين بصفة الاحتصان فالجملة حالهما من متا
 قبلها من الوطى والمطوعة ونظيره لقيت زيدا كمين وحاصل ان شرط صفة الاحتصان
 فيها عند الدخول حتى لا يكونا اذا كان بينهما وطى بكنج صحيح حال الرق ثم عتقا لم يكونا
 محصنين وكذا الكافران وكذا الحرات تزوج امرأة او صغيرة او مجنونة ووطئها وكذا المسلم
 اذا تزوج كراهية ووطئها وكذا لو كان الزوج موصوفاً بأحد هذه الصفات وهي حرة عاقلة
 بالغة مسلمة بان اسلمت قبل ان يطأها الزوج ثم ووطئها الزوج الكافر قبل ان يفرض بينهما فاتها
 لا تكون محصنة بهذا الدخول لان الدخول انما شرط لكي يتم نكاح الحرام وانما يكون مشتبهاً اذا
 خلا عما يجلي الرتبة كالصبي والمجنون والرق والكفر بجملة في فضاء حتى يموت ببدن شهيد
 فان ابوا او غايبا ما توافقا سقط الحد ثم الامام ثم يرحم الناس وفي المقتضية الامام ثم يرحم
 الناس وغسل وكفن وصلى عليه وذكر النوع الثاني من حد الزنا بقوله ولو لم يمتدح حال
 كونه حر جلد مائة او ثلثتا الزانية والراف فجلدوا كل واحد منهما ما لتجلده لكنه يشترط في
 حق المحصن في حق غيره مع ولا يوسعا اي متوسطا بين المبرح وغير المبرح لا قضاء الاول
 الى الحدك وخلفه الثاني المقصود وهو الاتجار بسوط الاعتقاد له لان علياً رضي الله عنه لما
 اراد ان يقيم الحد كسره عقد ما بينه وبين ابنة ابيه لان ابنته في اتصال الام اليه ومنه هذا الحد على
 الشدة في الضرب الا ان كان فيه كشف العورة ويغرق الضرب على يدينه لان الجمع في
 عضو واحد قد يفضي الى التلف وهذا الحد ناجز لا متلف الا راسه وفرجه وقطعه لقوله
 عليه السلام الذي امر ان يضرب بالحلائق الوجه والمذاكير قائماً في كل حد لان معنى قائم الحد
 على التمشير والقيام بلغ فيه بلا مد قبل هو ان يلقى على الارض ويعد كما يفعل في زماننا
 وقيل ان ممد السوط فيه فمدا لصادق في نفسه وقيل ان يما بعد ضربه بكل ذلك زيادة على
 المستحق فلا يفعل وعبد اعطى على قوله حر تصفها وهو محسوس سوطا لقوله تعالى فاعليمهن
 نصف ما على المحصنات من العذاب نزلت في حق الاما ولا يجوز اي العبد شيعه بل اذن
 الامام لان الحد حق الله تعالى لان المقصود منه اخلا العالم عن الفساد ولعل لا يسقط باسقاط
 العبد فيستوفيه النائب عن الشارع وهو الامام او نائبه بخلاف القرير لان الحق العبد وهذا

مطلب حد غير المحصن جلد مائة

يعزى اليه

يعزى اليه وحق الشئ ساقط عنه ولا ينشأ بها الا الغر والحشوش لان في تحريمها
 كشف العورة والغر والحشوش معان وصول الاشئ الى المضروب وتحد جالسة لانها استرها
 وجاز الحفرها التزحم لا تعلية لدم حفر لغامرية وعلى رضي الله عنه لشراحة وان ترك
 الا بالاس لا تعلية لدم لم يأمرها وهي مستورة بتيابها لانه لا تعلية لدم لم يحفر لغر ولا لجمع
 في المحصن بين جلد وجم لا تعلية لدم لم يجمع ولا في الكبر بين جلد ونفي والشافعي يجمع
 بينهما في جلد مائة ويغيب سنة لقوله عليه السلام الكبر بالكبر ما أنت وتغيب عام ونسأ قوله تعالى
 فاجلدوا حيث لم يذكر التقريب والتسكوت في الموضع الحاشية الى البيان تمام البيان كما تقر في الامم
 ومار وامتنعوا السياسة فان الامام اذا رأى فيه مصلحة غلب بقدر ما يرى لا ينفذ في بعض
 الاحول ويرجم بعض محصن زنى لا نشع اثنان فالا تمتع بسبيل من ولا يجلد بعض حد
 الجحد حتى يثرب لا نشع زاجر لا متلفا والجحد في الرضاي يكون متلفا وجاملا زنت لم تحد
 حتى تضع لان فيه اصل الزنا بالبدن الذي لم يحن والمتلوق من ماء الزنا محرم وكثيره فان كان
 حدها التزحم بجم حين وضعت لان الشاخي لاجل الولد وقد خرج طهر من الدنيا في اقامة التزحم
 وان كان حدها الجلد تجلد بعد النفاس لا نرفع مرض فينت ظرأ بمر منه

باب

وطى يوجب الحد ولا الشبهة دار بين الحد لقوله عليه السلام اذ روى الحدود بالشبهات ما
 استطعتم هذا حد ثلث ثلثه الامت بالقبول وانما الاختلاف في ثبوت الشبهة وحدها فيحتاج الى
 تحديدها وتوابعها فنقول الشبهة ما تشبهه الثابت وليس يشابت وهي ثلاثة انواع احدها
 شبهة في الفعل وهي شبهة اشتباه وهي شبهة تثبت في الفعل بظن غير الدليل اي غير دليل
 الحمل دليل وهي تحقق في حق من اشتبه عليه لامن لا يشبهه عليه فلا بد من الظن ليتحقق
 الاشتباه مقهور سقوا حرم من علم منهم انهم حر لامن لم يعلم فلم يجد من ظن الحمل في ثمانية
 مواضع ذكرها بقوله في وطئ امرأته بوقية فان اتصال الاما له بين الامت والفرع فيغير ظن
 ان الامم ولاية وطئ جارية الاب كما في العكس وامرأة امراة فان غنى الزوج بمال زوجته المستفاد
 من قوله تعالى وجعلنا عالة فاغنى اي بماله خبيجة رضي الله عنها قد يورث شبهة ان مال الزوجة
 ملك الزوج وامرأة سيدتها احتياجه العبد الى اموال المولى اذ ليس لهم مال يتفقون به مع كمال
 النسيان بين مالك مولى واحد ومع انهم مؤثرون بالجهل مظنة اعتقادهم حق وطئ اماء
 المولى وطئ المهر من الامة الموهوبة فان ما لكبة المهر من الموهوبة ملك يده فيغير ظن وطئ
 الموهوبة بقاء اثر النكاح وهو العدة لا يبعد ان يصير بيكاً لان يشبهه عليه حل وطئ المعتدة

ثاني في انواع الشبهة شبهة فالحل

[illegible]

مطلب الثالث من الفواعل الاشتباه شبهة العقد

ذكر امام الشريفة في الاطراف في ان الحكماء في اهل البيت في
الاعتقادات والبدعات والعبادات في حق المواخذة في
الماخذة لقولهم ما سلككم في سقر كنوا فيه

قوله وروى في رواية فلا حد عليه لان ليس في معنى الزنا كما هو جنابة الى زوج
 الداعي لان الطبع السليم ينفق عنه الا انه غير ذل لا تركاب جرمية ليس
 فيها عقوبة فمقتضى نعم ان كانت الذنب في الاكل وكل يدخ تخم حرقا
 بالمارك ان في الاثر وضى الغافل قيمة بل لقطع الخمر وان كانت لغيره لانهما قلت
 لا جمل والا حرقا ليس بواجب بل لقطع الخمر وان كانت لغيره لانهما قلت
 يدخ فيوكل عند العام ولا يحرق بالنار وعند ابن بوسيد حرقا
 ويضي ان كانت لغيره نقل في القوامع وعند ابن بوسيد حرقا

فيل الذبح

خط در وسطی بهیمه لائو کل تنخشم
عشق بالمار

قبر النبي محمد وضئ ألفا عشرة قيمة الدنانير كان لغفرانها ثلث الجاهل والحرق بالنار ليس بهلج
وانما يفعل ليل يعير الرجل ان كانت باقية فينقطع الخبز به وان كانت مأيوكل تدبج فكل
عند جنيصة رضي الله عنه وعند أبي يوسف تحرق او تقي في قبر عطفه على وطى فانه لا يجرد عند
ابي حنيفة رضي الله عنه وعندهما وعند الشافعي تحرق النار في معنى الزنا لا رد قضاء الشهوة في محل
مشتهى على سبيل المحال فيقتض حراما وله ان عليس بن انا فان القضاة اختلفوا في وجوبه من
الحرق وهو الجار عليه والتكليس من محرمات رفع باتباع الاجار فعند ابي حنيفة لا يعز بها
هذه الامور او رضى في دار الحرب او دار البغي ثم خرج البيهقي انما التقام هناك بالحديث ولا بعد
ما خرج انما لا تنعقد موجبة فلا تنعقد موجبة ولا يرضى غيره مكلف بمكفلة مطلقا اى اعطى الفال
ولا المكفلة اى عكسه بان رضى مكلف بغيره مكلف حده هو فقط ولا بالزنا بمسألة قوله اى
الزنا بان استأجر امرأة لين في بها فرضي بها لم يجز عند ابي حنيفة وقا لاحد وهو قول الشافعي اذ
ليس بينهما ملك ولا شبهة ملك فكان زنا حصدا وله ما روى ان امرأة سالت رجلا ما لا فابي
ان يعطها حتى تكمن من نفسها فذكر عمر رضي الله عنه عن ابي الحارث وقال عنهما وانا انما نكحنا
سواء كان المكره زانيا او مكره ولا باق بالزنا اربع مرات ان اكثرت الاخر هذه المسئلة على جميع
احدهما ان يقر رجلا بالزنا بفلانة وقالت انتر وجنى واقرت اربع بالزنا منع فلا وقال فاذن
تزوجتها لم يجد اوقافا واذن ان يقر اربع بالزنا بفلانة فقالت ما رضى بي ولا اعرفه
واقرت اربع بالزنا منع فلا وقال فاذن ما رضى بها ولا اعرفها لا يجزى المقر عند ابي حنيفة رحمه الله
وفي قتل امه برنا يجزى الحد والقيمة لانه جنى جنائين في تنب على كتمانها موجبه الحد بالزنا
والقيمة بالقتل والخليفة اى الامام الذي ليس فوقه امام لا يجزى لان الحد حق الله تعالى واقامته لير
دون غيره ولا يمكنه ان يقيم على نفسه ويقتص ويؤخذ بالمال لانها من حقوق العباد وليس بشيء
على الحق ما يمكنه او بالاستعانة بمنعة المسلمين بال

والحق ما يتكفيه أو بالاستعانة بمنعة المسلمين بال
شهادة الزنا والرجوع عنها شهادة بمجد تقدم بل وعند بل أن يقول يمكن أمامه بحيث يقدر
على إقامة الشهادة بل تأخير لقبول لأن الشاهد المحدث وغيره من حسبيين أداء
الشهادة والستر فالأخير إن كان لاختيار الستر فالأقدام على الأداء بعد تسق في بطنه من
حقيق وعدا وقهر حركة فيه فيها والأصناف سقا إنما بخلاف الألفا كاسيا في الألف حد قرف
لأن الدعوى شرا فمجي تأخيرهم على القدم الدعوى كالموجب بنفسيتهم ويضمن السرقة إذا
شهد شهدة السرقة بعد التقدم لإيجاد الرق ويضمن ما سرق لأن الشفاد باليضر النهو العمد
ولو قرره أي المحدث بعد التقدم بخلاف انقضاء التهمة المحذور والعلوة الألف للشرب كاسيا في

يعني ان اكره جعل علي فان جعل علي كان الجنية تقول انا
علي الحد وهو قول زفر لان انتشار الالهية الطولية فيه جمع
عنه وقال لاحد عليه ان اكره غير السلطان حد عند الجوهرة والاحد
فان يشبهه وان اكره غير السلطان حد عند الجوهرة والاحد
عليه وهذا الخلاف مبني على ان اكره غير السلطان حد عند الجوهرة والاحد
يعني ان القواعد مرات في حال مختلفة انه زك بقاوتها
تزوجني او اقرت بالزنا وقال تزوجت فلا حد علي واحد منهما
لان النكاح اذا تحقق في جانب حقيقة في جانبها وان اتهم
في جانب توهم في جانبها لان النكاح يقع بالظن في اوارث
شبهة فاذ اسقط الحد شرع وق

وهذا عند الخليفة وزفر وقالوا بجلد علي الرجل خاصة لأن
الشهود اتفقوا عليه بأنه زفي وزفر الثاني بزيادة
جناية وهو الأكره حقاً

ایضاً

أيضا لان شهادتهم قد ثبتت في تلك الحادثة من وجه ثلثة اشياء النوع الاول انهم قاموا مقامهم
وشهدوا تم شهادتهم وشهادة في حادثة ثلث اربعت لم تقع فيها ابدا فان شهدوا بالربح اياهم كونهم
عميا او محمولين في قذف او ثلثة وقد وجب الاربعة والاربعة لحدهم محروفي قذف او
عبد او وجد كذا المحروفي قذف وعبد بعد الحد حدا اي الشاهد لا الشهود عليه وهو
جواب لقوله فان شهدوا وانما خص الحد بهم لعدو لهلية الشهادة فيهم وعدم التصديق فلا
يثبت الزنا ويوجب الحد كونهم قد قذفوا وشجر جلد به هذا اي شهدا الشهادة بربا والربا في غير
محض فجلد في حد الجلد ثم ظهر احدهم عبدا او محروفا في قذف فاثبت الحد به عنده خلافا
لما وجدته ترجم في بيت المال اي شهدوا والربا في محض فرجم ثم ظهر احدهم عبدا او محروفا في
الرجم في بيت المال واي رجع من الاربعة بولاء اجمعه اى حال الرجوع فقطح القذف خلافا
لربا وعن ربع الدين في خلافه للشافعي وقبله اى اى رجع منه قبل الرجوع حدا اي حلت جميع
الشهود حدا لقذف لان كلهم قذف في الاصل وانما نصير شهادة باقصال القضاء به فاذا لم
ينصل بقذف فاقبحون الشيء عن خامس رجع اذ بقى من يبق في شهادتهم كل الحق وهو الاربعة
فان رجع اخرها وغرم الاربعة اى رجع الدين اذ بقى ثلاثة ارباع الحق بقاء الثلاثة على
الشهادة لان المال العتلي ليس ينسب للمبايعين يبقى لكل رجل قطعة فصار عليهم الربع وعلى كل
واحد من الرجبين حد كامل لان الحد لا يتجزئ ضمن الركبة المبرحة ان ظهر وعبيدا وكفارا
يعني شهد اربعة على رجل بالزنا فخرجهم فاذا الشهود كفارا وعبيدا فالدين على الزكينة عنده
وعندها على بيت المال قالوا معناه اذ انجبوا عن الزكينة وقالوا هم عبيدا وكفارا وفي هذا اذا
قالوا بعد الزكينة مع علمنا بحالهم كالقول من امر برجمه فظهر واكد ذلك يعني شهد اربعة
على رجل بالزنا فاما القاضي برجمه فضر برجم غنقه ولم يبرجمه وحب الشهود عبيدا وكفارا
القاتل للدين والقياس ان يجزى القصاص لانه قتل نفسه معصومة بغير حق وجب الاحتياط
القصاص صحيح ظاهر وقت القتل فاورش شبهة ان يجزى القصاص لانه قتل نفسه لان الشهادة
لم تترجم بعد ويحب الدين في مال له لانه ميسر في ان الحواقي لا تعقل به العهد ومن بيت المال
ان لم تترك فرجم لانه امتثل امر الامام فقتل فعل اليد ولو لم يات بنفسه ليجب للدين في بيت المال
كذا هذا اقر شهود الزنا بظهره عمدا قبلت لاياباحة النظر لهم ضرورة تحل الشهادة لان انكر
الاحصاء بعد وجود سائر الشروط فشهد عليه رجل وامرأتان او ولد ثلث وجهته منه رجم اما
الاول ففيه خلاف زفر والكافور فان زفر يقول انه شرط في معنى العلة فلا تقبل منه شهادة النساء
احتيا لا للدين والكافور في حجر على اصله لان شهادته غير مقبولة في غير الاحكام ولنا ان الاحصاء

باب

واخذن حها وان الت ارجح مالتور الطائفة اوسك عطفه عايشه وها عايشه (واحدة)

باب

ثبت كل من يشهد اذ جليل ولا يقبل فيه شهادة النساء كما في سائر الحدود اذ اقر فمحض او محضه

ولما كان

ولما كان معنى الإحصاء هنا مغاير المعنى الإحصائي الزنا فستره بقوله مكثراً يعني عاكفاً بالغاً

وَأَمَّا شَرْطُ ذَلِكَ لِأَنَّ الْعَارَ لَا يَلْحَقُ الصَّبِيَّ وَالْمَجْنُونُ لَا تَنْفَاءُ الزَّانِمُ مِنْهُ مُسْتَبَاحٌ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ

مَنْ أَشْرَكَ بِاللَّهِ فَلَيْسَ بِمَحْصَنٍ عَفِيفًا عَنِ الزَّنا فَإِنْ غَيْرَ الْعَفِيفِ لَا يَحْقُقُهُ الْعَارُ وَإِذَا الْقَافِ

صادق فيه وعفته اعم من ان وطئ بركاج صحيح اوله وهذا التقييم يتار عن احسان الزناصن

متعلق بقوفای بصیرح الزنا بان یقول زینت او یا زانیة او انت زانیس و محوها او بر نیت فی

البحر معناه زينة فاني بحى مهور ايضا وعند محمد لا يحيد لان المهور هو صغور وامسك

شبهة دارية حالة العصب بجمع ذلك اولست لابيكم اولست بابن قدام بنية اي من المست

باب زيدا الذي هو ابو القدرت لغوا بابه لفظ مصنف في حسب المجلد

بعد وبقى بسيرة في عين العاصب من المعايير العارضة
والا في حقده من حيث دفع العار عنه ولو كان المقدوف غائبا عن مجلس القاذف حال

المرآة في ذكر هذه التعمير في التارخانية نقلًا عن المصنفات ولا بد من حفظه فانه كثير الوقوع

نزع الفرو والخشوع فخر متعلق بحج يعنى الحج كما يحجر في حاله لان سببه غير متعلق به

لا احتمال كون القاذف صادقا لكن ينزع عنه الفرو والخشوع والنزيع ليصال الامر اليه لا بلبست اي

لا يحذر بقوله است باب فلان جده بالجرصة فلا أول منه وإنما للمجدد الصادق في نفسه

و نسبت به ای و لای محمد اریضاً بنسبت **لیه** ای حده و الی خاله او عمه و اولاد لان کلامهم سیم

أَبَاوَيْسٍ بِأَحْقَاقِ حَقِيقَةٍ فَلَا حَذْفَ فِيهِ وَلَا بَقْعًا يَأْتِي السَّمَاءَ فِي طَاهِرٍ لَوْ أَنَّ أَبَاوَيْسَ

وليس المراد ذلك بل التشبيه في الجود والسياسة والقضاء ولا يقولوا يا بطلاني عرجا قال الامام جليل

العرب من الناس وسواد العراق وقال ابن أبي عمير هو قدس سره جدي في سنة ثمان مائة في يوم الجمعة

عليه ما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما في حديثه

التي في البيت الامم بقول القدر في نفسه بقوله كالوالد وان علا والولد وان مفل لا

العوار الحقهم بسبب الجزية فقتلوا لهم القنف معى وعندك افوه حد القنف يوش فثبت لكل

وإن حق المطالبة ولو كان الطالب محروما عن الميراث بالقتل والكفر والرق فإن المقدور

اذا كان محصنا جاز لبنه الكافر والعبدك يطالب بالحد خلافاً للمحمد حمم الله وثبت لولد الولد

حال قيام الولد خلاف الزفر فيه او ولد نبي فان له المطالبة بتحقيق الجزية وعند محمد لا يطالب

الأميرت بالعصية قال يا ابن الزنايين وقدمات البواء فعليه حد واحد لك الغلب

في الحديث عند حق الله اعانته داخل حتى لو فسد رجاله امرا او جماعه كل واحد منهم

ان اجتماع اجناس مختلفة بان قذف وزني
وسرق وشرب يقام عليه الكل

نفاه

في الكشف عن المنع ومنه التعزيز لانه منع من معاودة القبيح وهذا الحد اى اذنى حد
من الحد وهو قد يكون بالحس والسمع وتهدية الادان والكالام العنيف او نظر القاضي اليه
بوجه عيب او الضرب فيسند اكثره ستون وثلاثون سوطا واقله ثلاثه لان التعزيز ينبغي
ان لا يبلغ اقل الحد واقل الحد ربعون وهو حد العبد في الوقف والشرب واليوسف اعتبر
حد الحرائر اربعين وهو ثمانون ونقص عنها سوطا في رواية وخمسة في اخرى وانما كان اقله
ثلاثة لان ما دونها لا يقع به التجرع ولا يفرق الضرب على الاعضاء ههنا اى في التعزيز كما يفرق
في الحد لما سئلوا والتعزير على اربع مرات تعزير اشرف الاشرف كالشهادة والعلمية وتعزير الاشرف

والتقريب على أربع مراتب الأربعة الأولى كالقائمة

الدينان بالضم والكسر

كالهافنة وكبار التشار وتغير اوصاف الناس وتغير الخسائس فالاول الاعلام وغيره
هو ان يقول القاضي بلعني انك تفعل كذا وكذا والثاني الاعلام والجبل بالالقاضي وتغير
الامواسط وهو السقبة الاعلام والجبل بالالقاضي والحبس وتغير الخسائس الاعلام والجبل
الى باب القاضي والحبس والضرب وصح جسد مع ضربها اذا اختلفت في زيادة تأديب وضرب
اشد اى ضربا لئلا لا تخفف جري فيه من حيث الحد فلا يخفف من حيث الوصف كذا
يوذى لظهور لقولنا لا يخفف من حيث التفرق على الاعضاء ويضرب قائما في ازار واحد ثم
الضرب للزنا اشد من الباقي لانه ثابت بالكتاب وحد الشرب ثبت باجماع الصحابة رضي الله
عنه حيث قال علي رضي الله عنه اذا شرب سكر واذا سكر هذى واذا هذى افترى وعلى
المقرئون جلدته وعليه اجمع الصحابة رضي الله عنهم ثم الشرب ثم القذف لان جنابة الشرب
مقطوع بها وجنابة القذف لاحتمال كون القاذف صادقا في قذفه وعجزه عن اقامة البينة
لا يدرك على كذبه لاحتمال غيبة شهوده او اباؤهم عن اديها ولان شارب الخمر قبلما يتحول عن
القذف فيضرب كمن شارب جامعا بين الشرب والقذف فيتحقق منه جناتان ومن القاذف
جنابة واحدة فلها كان ضربها اخف من ضرب الشارب وان كان منه ما عليه كذا في الكا
فاصحى مراعاة الصدق في الشرب اقول حد القذف ثابت بالنقض وهو قوله تعالى فاجلدوه
ثمانين جلدة وحد الشرب فيسجل حد القذف لان حد الشرب لم يثبت بالقياس بل باجماع
الصحابة غاية ان سئلوا اجماع هو القياس وقد تفرقوا لاصول الحكم عند اجماع
السنة وعز بقوله رسول الله صلى الله عليه وآله واقر ولدك او كافر بربك لانه جنابة قذف وقد منع
وجوب الحد بغير الاحصاء في جلد التعزير وهذا يبلغ في التعزير غاية وفي الصورة لآية الزنا
الا امام وصورتان اخريان يجبيهما البلوغ في التعزير غاية احدهما اذا اصاب من اجنبية
كل حره غير الجماع والثانية ما اذا اخطا في جوده ما جمع المتاع قبل الاخراج كذا في الكا
وعز بقوله مسلم بيا فاسق الان يكون معلوم العشق لا يعزرك ذكره قاض خان قاله
فاراد انما ترفع التعزير لا يسمع لانه شهادة على حرمه بخلافه اذا قال يا زنى فاراد
اثباته حيث يجمع لانه يثبت عليه الحد وهو حق لا يتكفل لا يكون جرمه كذا في كتاب
الشهادة وعز بربيعا كافر يا حبيلت يا سارق يا فاجر يا محنت يا خان يا لوطى يا زنديق
يا نص الان يكون لصادك في الحانية يادقوت هو من لا يقاتل على زنا اهله يا قريظان هو
مقرب قلبان مراد قلوب يا شارب الخمر يا اكل الربا يا ابن الفجأة في القاذف والظهيرية
القبة الزانية ما خور في القهاب وهو السعال فكانت الزانية في العرب اذا امر بها رجل

هذا الضرب للزنا اشدهم للشرع والقذف

القبة الزانية ما خور في القهاب وهو السعال

سعلت

الدينان بالضم والكسر

سعلت ليعق منها ما جند فثبتت الزانية هذا القبة وقيل هي من تكون همتها الزنا وقيل
هي اخش من الزانية لان الزانية قد فعلت زنا وتأتف عندهم النجاسة من تجاهبه بالاجرة اقول
يرد على هذا ان مقتضى هذا المعنى ان يكون في القبة معنى الزنا مع زيادة امر فيجب فيجب ان
يجب فيه الحد كما يجب في باب الزانية كما لا ريب الا ان يقال ان الحد لما يجب لافضل
الزنا او بل هو في حكمه بان يث عليه اللفظ اقضاء كما اذا قال لست لابيك اولست بآن فلان
ليه في الغضب كما لو لفظ القبة ليرد على الزانية بل استعمل فيه بورد وضعه ليعق كما امر
ولا يدل عليه اقضاء وهو ظاهر في قوله ما قال الزيلعي لا يقال يجب الحد بقوله تعزير لست
لابيك وهو ليس بعزير في الزنا لاحتمال ان يكون من غير الوطئ بالثبته لانا نقول
فيه نية له ان الزنا اقضاء والمقتضى اذا ثبت ثبت بحجج كونه منه فيجب الحد اذا ثبت
اقضاء كالثابت بالعبارة هنا غاية ما يمكن في هذا المقام لكنه بعد موضع تأمل يان
الفاجر فانهم تباين كل معصية فلا يكون في معنى الزانية ولا في حكمه فاراد انك
ما وى القصور انت ما وى الزنا وى يا من يلعب بالصبيان يا حرام زاده مغناه المقول
من الوطئ الحرام وهو اعظم من الزنا كالفحش حاله الحيض وفي العرف لا يراد الا ولد الزنا وكثيرا ما
يراد به الحب التميم فلا حنبله وما عزمه لانه اذى مسلم والحق الثين به ولا دخل للقياس
في الحدود وفي التعزير بالاعزير بيا حرام يا خنزير يا كلب يا تيس يا قرد يا حمام يا ابنه اى
ابن الحمام وابوه ليس كذا يا مولج فانه تستعمل فيمن يؤجر له الزنا لكنه ليس مغناه الحقيقة
المعارف بل بمعنى الموجب لا تعزير فيه يا باغ فان من شتم العمام ولا يقتصدون به معنى معيننا
يا ضحكة بوزن النقطه من يضحك عليه الناس وبوزن الرمق من يضحك على الناس يا سحرة
هو ايضا كذا وقيل في عرفنا يعزير في كلب يا حمار يا خنزير يا قرد يا تيس يا حمام يا ابنه اى
بر وقيل ان كان المسجون من الاسراف كالفقهاء والعلموية يعزير ان الوحشة تلحقهم بذلك وان
كان من العامة لا يعزير للتيقن بكذبه وهذا حسن كذا في الكافي اتفق عند القاضي على رجل
سرقه وتجر عن اثباتها لا يعزير لان مقصود المدعى تحصيل ثأله لا السب والشتم بخلافه عو
الزنا فانه اذا لم يثبت الحد ما هو حق العبد اى حق العبد في نفسه فيجوز فيه الاموال والعنف
والهين والشهادة على الشهادة وشهادة رجل وامرأتين بخلاف الحد الذي هو ما افترق الله
تعالى حيث لم يجر فيه شيء من ذلك يعزير المولى عبد الله زوجة على زنا الزينة وترك غنم
الجنابة وعلى الخروج من المنزل وترك الامانة الى الفراء لا اى يعزير الزوج زوجة على ترك الصلاة
والادب يعزير الابن عليه قال في النهاية انما يضرب بالشفعة تعود اليه بالشفعة تعود اليها

الدينان بالضم والكسر

وقد نصت الاجماع ان نوم الصبي عليه في القرن او الفقه وعلم ابنه وذكر الاجماع في الفقه
 ابو الليث من اجتهاد الصبي في القرن او الفقه وعلم ابنه وذكر الاجماع في الفقه
 استحقاق الجنين بحبله في الصبي في القرن او الفقه وعلم ابنه وذكر الاجماع في الفقه
 لا كونه من اجتهاد الصبي في القرن او الفقه وعلم ابنه وذكر الاجماع في الفقه
 وان علم الصبي اية او اثنين من القرن او الفقه وعلم ابنه وذكر الاجماع في الفقه
 سر علمه الصبي ما مضى من القرن او الفقه وعلم ابنه وذكر الاجماع في الفقه
 على سر العلم نقل من الاجماع في القرن او الفقه وعلم ابنه وذكر الاجماع في الفقه
 اذ خسر من روعة خبره باذا خسر من روعة خبره باذا خسر من روعة خبره باذا خسر من روعة خبره
 مع امره ترويح محرم فلهذا ما جسيما
 اعلم انه قد علم حد الزنا لا يشترط لصليته الا سباب العصى وفيه اعيان النفوس لان
 العمل الذي من الزنا هو الا معنى لعدم من يراه في شتم حد الفسق لان سبانية العقل
 التي بها قوام النفس شتم حد الفسق لان سبانية العقل التي بها قوام النفس شتم حد الفسق
 الاموال والاموال وقاية النفس والعقل والعصى وسبانية

نزد و گرد
که عدد دوتا
نه ظاهرین
نه زمان

ويجلبه الى أن يسأل عن الشهود للتمتة ثم يحكم بالقطع وان شارك جمع في القسر واصاب
كل واحد نصيب وهو عشرة دراهم قطوع وان اخذ المال كله من الخبز بعضهم لان المتعدين
السراق ان يتولى بعضهم الاخذ ويستعد الباقي للدفع فلو امتنع الخبز بمثل ما تمتع القطع في
اكثر السارق فيؤدي الى فتح باب الفساد ويقطع بالساح خشب مقور يجلب من الهند والقنا
برنج والابنوس خشب صلب وفي القمح شجر طيب الرحمة والعود والمسك والادها والورس
نبات كالسمسم ليس الا باليمن يزرع فيبقى عشرين سنة كذا في القاموس والزعفران والعنبر
والفضة من الخنزير كانهما الذهب والياقوت والزهر والؤلؤ واللؤلؤ والفيروز ونج وبالحجارة
كل ما هو من اعز الاموال وانفسها لا يوجد فدار الاسلام مباحة الاصل غير مغرب فيها
وانا وباب من خشب فان الصنعة فيها ما غلب على الاصل فالتحق بالاموال النفيسة وانما يقطع
في الباب اذا كان محرزا غير منصب على الجدار خارج البيت وكان خفيفا لا يتحمل على الدوام
لا اي لاقطع يتافه اي حقير يوجد مباحا في دارنا كالحطب وحشيش وقصب وسبك وصيد
والتينج ومنغرة وهي الطين الاحمر ونورة ولا يامسك سريعا كلبن ولحم وفأكه رطبة
وتمر على شجر لعدم الاحزان وبطيخ وزرع لم يحصد لعدم فيها ايضا ولا في اشهر بمطيرة
والا ت هو وطيخين ذهب وفضة وشطرنج وزرذ لان من اخذها تاول الكسر والارقة
بخلاف دراهم علمها التمثال لانها ما اعتد للعبادة بل للمتلوا فلا ريب فيها تاول الكسر وباب
مسجد لعدم الاحزان ومصحف لانه ليس مخز للمتلوا واخذ عتاول القرأة منه وصنى هو
لان التحليل بمال ولو كان المصحف والصبي تحكيين لان فيها ما تابع ثلما فالاعتبار وعبد
كبير لان اخذ غضب وخدايع لاسقة وفاد في غير الحساب لان اللق ما يراه ليس عال فلا تراها
ان كانت شرعية ككتب التفسير والحديث والفقه فهي كالمصحف وان كانت اشياء مكرهة فهي
كالطبوق وما دافتر الحساف المذكور في الكافي ان المراد دافتر معنى حسابها لان ما فيها
لا يقصد بالاختلاف لما تلقى الكواغد فيقطع ان بلغت نصبا وفي المحيط سرق دافتر حساب
انسان واستلمها يضمن المالك قيمتها وهذا ينظر كم يشترى ذلك وهو نظير من حرق صدك
انسان ضمن قيمة الصاك مكتوبا على قول اكثر المشايخ ولا ينظر الى المال ويكبل وفهد
لانها لا يوجد الا مباح الاصل وخيانة كان نحو الوصي ما في مائة من الشئ المأمون وخس هو
ان ياخذ من اليد بربعة جهرا وبسب هو ان ياخذ على وجه العلانية فمهر من ظاهر يد او
قرية كذا في المستصف ونبي لقوله عليه السلام لا قطع على المختفي وهو التباث بلغز اهل المدينة
ومال عامة كبيت المال ومال له فيه شركته ومثل حقه حالا او مؤجلا بان كان له على آخر

درهم حاله ومو حلة فسرقة منه مثلها لا يقطع لانه استيفاء الحق والحال والمو حله فيه
سواء لان التاجير لتأخير المطالبة ولو اخذ من ذلك حقه لانه بمقدار حقه يكون شريكا
فيه وهو شايع وان سرق منه عروضا يقطع اذ ليس له ولاية الاستيفاء منه لبيعها بالتراضي
وما يقطع فيه ولم يتغير يوتي من سرق عينا فقطع فدها ثم عاد فسرقتها وهي بحالها لا يقطع
لما سبقت حتى اذا تغير فسرقة قطع ثانيا كغيره لقطع فيه فسرقة ولا يقطع بسرقة من ذى
رجم حره ولو كان المسروق مال غيره يعني لا السرقة من ذى الرجم المحرم سواء كان المسروق
مال ذى الرجم او مال غيره لا يوجب لقطع عليه في الحر بخلافه مال الرجم اذا سرق من بيت
غيره حيث يقطع لتحقق الحرز وبخلافه مال ضعة مطلقا اي سواء سرق من بيتها او بيت غيرها
حيث يقطع لتحقق الحرز ولا سرقة من زوج وعسر ولو كان سرقة العرس من حرز خاص له
اي الزوج فان بسطة اليد كمنها في مال الاخر مانع من القطع ولا سرقة عبد من سيد او عرسه
اي عرس سيد وزوج سيد له وجود الاذن بالدخول عادة في هذه الصور ولا سرقة المولى من
مكاتبه لان من اكسبه حقا ولا سرقة الضيف من ضيفه لان البيت ليس حرزا في حقه فان را
في ريقه ولا سرقة من مغمم لان فيه نصيبا وحامها لا وجود الاذن عادة في الاول
وحقيقة في الثاني فاقتل الحرز وكذا حواشيت التجار والحانات لا ان سرق منها بالذات
بنيت الحرز الاموال والمال من تحت النهار او سرق شيئا ولم يخرج من الدار لا يقطع فيه
ايضا لان الدار كلها حرز واحد فلا بد من الخرج منها او دخول بيتا واوله من هو خارج حيث
لا قطع عليها لان الاول لم يخرج لا عترض يد معتبرة على المال قبل خروجه والثاني لم يترك
الحرز فلم تتم السرقة من كل واحد ولو قبل بيتا فادخل يد واحد يضابا حيث لا يقطع لما روي
عن علي رضي الله عنه ان كان ظريفا لا يقطع وفسره بهذا اظهر صفة خارجة من غيره
قال في النهاية الصرفة وعاء السر والسر بها ههنا نفس الكرم وانما كان الحكم هكذا لان الرباط من
خارج فالظرف يتحقق الاخذ من الظاهر فلم يوجد هناك الحرز وان كانت الصفة داخلها و
اخذها فقطع لان الرباط من داخل فالظرف يتحقق الصفة داخل الكرم فيوجد الاخذ من الداخل ولعل
مكان الطريق الرباط ينعكس الحكم لا تعكس علة او سرق جملا من قطار او جملا حيث لم
يقطع سواء كان معه سائق ليسوقه او قائد يقوده او لا لان مقصود السائق والقائد السبق
والقود وقطع المسافة لا الحفظ وقطع سارق الحمل والحمل ان حفظ صاحبه او انا عليه
فان النوم على الحمل او يتركه حفا له او شق الحمل واخذ منه شيئا يبلغ النصاب فان الحمل
حرزا وادخل يد في منزله وقبضه او ملكه او حبيبه لا يقطع واخذ قد النصاب او اخرج من

ربا على مسافر
يخفى او لان مكان

مقصورة

مقصورة دار فيها مقاصير الى صحنها او سرق صاحب مقصورة من مقصورة اخرى
يعني دار فيها حجرات ليسكن في كل منها من لا تعلق له بالحجرة التي يسكن فيها غيره لادار الواحد
بيوتهم مشغولة بمعاذهم وخدامهم وبينهم انساوا او القشيبا من حرز في الطريق ثم اخذ
لان الرمي حيلة يعتادها السارق لا غرض فاسد فيه ولم يعتد من عليه يد معتبرة فاعتبر
الكل فعلا واحدا فقطع واذا اخرج ولم يأت في موضع لا سارق فلا يقطع او حمله على حمار
فساقه فاخرجه لان سيره مضاف اليه لسوقه في المنية لانهم ان يقل السارق سياسة لتعسير
في الارض بالنسب **فما يقطع بين السارق** اما القطع فيها
لنقص واما البين فلقرينة ابن مسعود رضي الله عنه فاقطعوا يمانها والقراءة الشهيرة
يعني راعنا من رده لان التبعي صلى الله عليه وسلم امر بقطع السارق من ان يذبح جسم لقوله
عليه السلام فاقطعوا واحسبوا الا في حرز وبيوت شديدين لانهما يفتن في التلف والحد
اجرا لمثل ثم رجلاه اليسرى ان عاد فان عاد لا يقطع وجس حتى يتوب وعسر
ايضا وقال الشافعي يقطع في الثالثة يد اليسرى وفي الرابعة رجل اليمنى لقوله عليه السلام من
سرق فاقطعوه فان عاد فاقطعوه فان عاد فاقطعوه فان عاد فاقطعوه ولذا اجماع
الصحاب رضي الله عنهم حين جهم على رضي الله عنه بقوله اني لاسي من الله تعالى ان لا ادع له
يدك يطش بها ورجل يمشي بها ولم يخرج احد منهم بالحش فيل على عهده وقال الامام الطحاوي
سمعت هذه الآثار فلم يجد شيئا منها اصادا ولو خرج حمل السياسة او الشيخ فان كان جواب
هذا الشرط قوله الا لم يقطع لها عدم القطع فيما اذا كان يده اليسرى او ايمانها او اصبعها
او رجل اليمنى مقطوعة او مثله فلا رن فيه تقويت جنس المنفعة وهو البطش والمشي بخلاف
ما اذا كانت اصبع واحدة يسرى ايمانها مقطوعة او مثله لان فريقتها لا يمنع القطع في ظاهري
الرواية وما عده فيما ذكره قوله او رداء اليها كقول الخصومة فان الدعي حرز لا يمكن فلا
تظهر السرقة ولما فيما ذكره قوله او ملكك بهيمة مع القبض او بيع او نقصت قيمته من الثياب
قبل القطع هذا قيد الملك والنقصان معا فلا يقيم المحصورة عند الاستيفاء شرط القطع
وقد انتفى في الاول وقياهما كمال التصا عند الامضاء شرط القطع ايضا وقد انتفى في الثاني واما
فيما ذكره قوله او سرق وشهد عليه شاهدان فاذي كون المسروق ملكا وان لم يبرهن فلا رن
الشبهة دارنة للحد وثبتت بحجج الدعي لاحتمال ولما فيما ذكره قوله او اقرا اي السارق
بالسرقة وادعاه اي الملك احبها وان لم يبرهن حيث لا يقطعان فلا الرجوع عامل في حق
الراجع وموت الشبهة في حق الاخر لان السرقة ثبت باقرارها على الشرط قال في الوقايع

مطل لا امام ان يقل السارق سياته

او سرق فادعى ملكا واحدا السارقين اقول فيه بحث لان المفهوم من العبارة غير
مطلوب والمطلوب غير مفهوم منها اما الاول فلان قوله احد السارقين عطف على ضمير فاذن
فالغنى او سرق سارقان فادعى احدهما هو ليس بمطلوب واما الثاني فلان المطلوب ان يقر السارق
وادعى الملك احدهما هو المذكور في الهليلة والكافي وغيرهما وهو ليس بدارع اذ لا اشار
في العبارة بالافراد واما فيما ذكره بقوله اول دليل الملك وان اقر السارق لم يقطع فلا ت
الدعوى شرط فلا بد من المطالبة سرقا وغلب احداهما من على سرقة فما قطع الخاص لان
السرقه اذ لم تثبت على الغائب كان اجنبيا وبدعى الاجنبى لا تثبت الشبهة ولان احتمال
دعوى من الغائب شبهة الشبهة فلا تعتبر وقطع السارق بخصوصه ذى يد حافظة كما
وقضى وموع وعاصب ومصلح ونحوه مستعير ومستاجر ومضارب وقيل على سوء
النشر ومهر من ومستبضع وخصومة للمالك ايضا من سرقة منهم مفعول خصومة
ذى يد حافظة فالسرقه متوجهة للقطع في نفسها وقطعت عند القاضي بحجة شرعية
بناء على خصومة معتبرة فيستوفى القطع وهو يدعي صحة وهي مقصودة كالمالك فاذ انزلت
كان له من يخاصمها عن انفسهم لاستردادها صالحة لا يمانية لان ان كان امينا لا
يتمكن من اداء الامانة الا به وان كان ضمينا لا يتمكن من اسقاط الضمان عن نفسه الا
بهان يقول سرقا فاذ كان امينا في الخصومة وجب الاستيفاء عند الشك بالحق للمالك
لان القطع حق الله تعالى بخلاف القصاص واما خصومة للمالك من سرقة منهم فلان لتحقيق
الملك وهي اولى من اليد الحافظة فاجازت بالثانية فلان تجوز الاول اولى لا يقطع
من سرق من سارق قطع يعني اذ اسرق رجل شيئا فقطع به وبقي السرقة في يده وسرقه
من السارق اخر لا يقطع الثاني لان السرقة انما توجب القطع اذا كانت من يد المالك والأمين
او الضمين لما امر الله ولي يوجب شيئا منها ههنا اذ السارق الاول ليس بمالك ولا امين ولا ضمين
حتى لو تلفه فيضمن شيئا بخلاف ما اذا سرق قبل القطع حيث يكون له مال القطع لانه
في معنى العاصب وقطع عبد قربة لان اقراره صحيح من حيث انه ادعى لان الخلاء انما
يجب عليه بسبب الجناية انما تحقق بواسطة التكليف والتكليف انما يتحقق من حيث انه ادعى
لان من حيث انه مال ثم ينعى الى المالية فيصير من حيث انه مال اذ لا تهمه فيه الايجاز قوله
مقبول في قول من كان له ما قطع به مطلقا اي سواء كان المقتلع محررا او عبدا ان بقي
رقا لصاحبه لبقائه على ملكه والا لا يضمن ولان تلف لغيره على السلام لا يوجب القطع على السارق
بعده اقطع يمينه في له وان تلف لشاره الى رقا او الحسن عن اجنبية ان الضمان يجب

بالاستهانة

بالاستهانة ولا من سرق عطف على ضمير لا يضمن وجاز للفصل مرات فقطع ولو كان القطع
ببعضها اي بعض السرقات شيئا مفعول لا يضمن منها اي من تلك السرقات يعني ان من سرق
سرقات فخص واحد من اربابها وادعى حقه فالتب فقطع فيها فهو لجميعها ولا يضمن شيئا عند
الاجنبية وان حضر جميعا فقطعت به لخصه هم لا يضمن شيئا بالوافق ولا اي الا يضمن شيئا
قاطع يسان من لم يقطع يمينه بسرقة لا تلف واخلف من جنسه ما هو خير منه فان قيل
اليمين لم تحل لقطع اليسر بل كانت حاصلة قبله فلما اليمين كانت مستحقة الا لا فقطع ليسر
سلب فصارت كالحاصلة لم يبق ان اسارق هذا الثوب بالاضافة فقطع لكونه اقرارا بالسرقة
ولو قال ان اسارق هذا الثوب بدونها اي بدون الاضافة بل بتبوين سارق لا يقطع لكونه
عند اقراره فقطع من شق ما سرق في الدار فاخرجه وهو بعد الشق بساوي العشرة اي
عشرة دراهم مضروبة في بقية الدين ان يكون الشق في الدار يساوي السرقة عشرة دراهم
بعد الشق في الدار لانه اذا اخرجه غير مشقوق وهو يساوي عشرة دراهم ثم شقه وانقص قيمته
بالشق من العشرة فانه يقطع قوله واحد اذا شق في الدار وانقص قيمته ثم اخرجه لا يقطع
لان السرقة تمت على المصاب كالمس في الاول لا الثاني فظهر ان القيد الثاني لا يثبته ولهذا
ذكر في الهليلة والكافي وغيرهما وقد ذكر في الوقاية والكنز لا يقطع من سرق شاة قد ذبح
في الحرن فاخرج لان السرقة تمت على اللحم وسبق ان سرقة لا توجب القطع ومن جعل ما
سرق من الفضة والذهب قد انصاب دراهم ودنانير فقطع السارق وردت الدراهم و
الدنانير الى الكسوف منه عند اجنبية وقالا لا يرب بناء على انها صفة متقدمة عندهما
خلافه وان حرره اي الثوب الذي سرقة فقطع فلا رد ولا ضمان عندهما وقال محمد بن يوسف
الثوب يعطى ما زاد الصبغ فيه لان عين ماله قائم من كل وجه وهو اصل والصبغ تبع فكان
اعتبار اصل اولي وثم ان الصبغ قائم صورة ومعنى وحق صاحب الثوب قائم صورة لا معنى
لرؤاى النقص بالقطع كما مر وكان حق السارق احق بالترجيح وان سرق السارق الثوب
رد على السرقة منه عند اجنبية لان السواد نقصان فلا يوجب القطع حق للمالك
سرق في ولاية سلطان ليس لسلطان اخر قطعه اذ لا ولاية له على من ليس تحت يده

باب قطع الطريق

لما فرغ عن بيان السرقة التصوي في بيان السرقة الكبرى فحقا لمن قصده اي قطع
سواك جماعة متعنين عن ماله لئلا يفسدوه او واحد يذبح على الانتاع فقصده وهو
مبتدأ خبر قوله التي حبس معصوما اي حال كون القاصد معصوما لئلا كان معصوما او ميا فانه

ان كان مشامنا فقامت الحجة عليه خلاف على قصصهم متعلق الضمير بالبار في قصده
اي قصدا لقطع على مسامحة او حتى لو قطع على مشامنا لا يجب الحجة عليه فاخذ اي مسك
قبل اخذ شيء من المارة وقبل قتل لولده منهم وكان حبس بعد التعزير لها شرا من انكر حتى يوب
لا يجزى القول بل بان يظهر فيه سماء الصلحاء وان اخذ اي المقاصد لا يوجب كل من مضاب
قطع يده ورجله من خلاف ان كان صحيح الاطراف في تحفة الفقهاء وان قتل بلا اخذ قتل
حدا لا قصاصا ولا يعقوب ولا تفرغ على كونه حدا ولو كان قصاصا العفو في القصاص وان
قتل واخذ قطع ثم قتل او صلب عطف على قتل وقتل عطف على قطع اي قتل ابدا لا قطع
ثم قتل او صلب او صلب حيا او بجم اي شق بطنه برمح حتى يموت والاصل فيه قوله تعالى
انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله لاني اى يحاربون اولياء الله على حدة المنافع
لان احدا لا يحارب الله تعالى ولان المسافر في البرى والفيافي والفقار في امان الله تعالى
ويحفظه فالمعرض له كان يحارب الله تعالى والمراد بالقتل بجم على الاحوال كما قال ان
يقتلوا ان قتلاوا الا التي كذا المالك متشبه بالظاهر وثبت ذلك بقوله عليه السلام من
اخذ المالك قطع ومن قتل قتل ومن اخذ المالك قطع صلب وقد روى ان جبريل عليه السلام
نزل بهذا القليم في صاحب في بركة ويترك مصلوبا ثلاثة ايام ليعتبر به غيره لا اكثر منها
لانه يتغير بعد هافيتا ذى الناس به وما اخذ قتل او تلف لا يضمن بجمي اذا قتل القاطع
فلا ضمان عليه مال اخذ اعتبارا بالسيرة الصغرى وقدره وقيل احدهم حدوا لانه
جزا المحاربة وهي تحقق بان يكون البعض ردا البعض حتى اذ ان اقدمهم الحان واليهام
الشهيد هو القتل من واحد منهم وقد وجد وحجر وعصا لهم كالسيف لان قطع الطريق يحصل
بالقتل باى آلة كانت بل يجزى اخذ المالك او الاخافه وان جرح واخذ المالك قطع اي قطع يده
ورجله من خلاف وهذا جرحه لان الحد لما اوجب حقا لله فما سقطت عصمة النفس حقا
للعبد كما سقطت عصمة المالك لان القطع مع الضمان لا يجتمعان وان جرح فقط اعم يقتل ولم
ياخذ المالك الجواب هذا السهم قوله المالك فلاخذ او قتل عمدا مجدية واخذ المالك قاتل قبل
ان يسكن او كان منهم غيره مكلف اى صبي ومجنون او ذورهم محرمة من المارة او قطع بعض
المارة على البعض وقطع الطريق قتيلا او اضرارا بغيره او بين ممرين من ممرين فلا حد اما سقط
اذا جرح فقط فلا هذه الجناية ليس فيها حد فلا يسقط حق العبد اذا سقط طه في ضمن استيفاء
الحق ولو وجد في حقه فلا يوجب القصاص ان كانت الجرح اية مما فيه القصاص والارث
ان كانت مما لا الارث في الاول من الصور المذكورة وهي ما اذا جرح فقط او اسقط طه

مطلوب المصلوب تترك على ثلاثة ايام

اذا اخذ

اذا اخذ بعد ما تاب وقد قتل عمدا واخذ المالك خلقه له كما لا الذين تابوا من قبل ان تقطع
عليهم فان اسقط طه حقا العبد فيه ويكون له اى المالك القود اى قتل القاطع او العفو عنها
من الصور المذكورة وانما اذا كان منهم غيره مكلف او ذورهم محرمة فلا حد جناية واحدة قاتل
فاذا لم يقع ضل بعضهم موجبا كان فعل الباقيين بعض العلة ووجه لا يثبت الحكم وان اسقط الحد
صار القتل الى الاوليان شأفا قتلوا وان شأفوا عفو او اما اذا قطع بعض المارة على البعض فلا
الحرز واحد فصار القاتلة كذا واحدة واما اذا قطع ثلثا او ثلثا اربعة او ثلثا خمسة او ثلثا ستة
مقتاد بين فلان الظاهر لم يوجب القود الا انهم يؤخذون بمقتضى المالك المالك الى المستحق
ويؤخذون ويحسبون لان كتابهم الجناية ولو قتلوا الامم الى الاولياء وعن ابي يوسف انهم لو
في المصلوبين وفيما بينهم وبين المارق من مسيرة سفر يجزى عليهم احكام قطع الطريق قال في
الاختيار وعليه القوي لصحة الناس وهي دفع شئ المتغلبة المتصصة وفي الحق نكير
لأن مصلوبين اذا خنق رحا حتى قتله عليه دية في سبيل وجهه في الجنايات ان شاء
الله تعالى ومن اعتاده في المرق في لانه صار ساعيا في الارض بالفساد في دفع شئ بالقتل
مع القطاع امرأة فقتلت واخذت المالك دون الجبال لقتل المرأة وقتل الجبال عشرة
نسوة قطع الطريق واخذت المالك وقتل قتل وضمن المالك كذا في المسنية

كتاب الاشربة

لا يخفى وجه مناسسته لكتاب الحدود والقود اذ هو آخر الكتاب وهي جميع شارب والشراب
لغة كل ما يشرب مسكرا كان او لا وشربا ما يقع يسكرا علم ان جميع ما يشرب من هذه الاشربة
اربعة العنب والتمر والزبيب والحبوب كالحنطة والشعير والذرة ثم الماء المستخرج منها
حالاتان في وعطير والمطبوخ قد يطبخ حتى يبقى ثلثه وقد يطبخ حتى يبقى ثلثاه وقد يطبخ
حتى يبقى نصفه والحر من الاشربة ايضا اربعة والحار ايضا اربعة اما الحر فيبين الاول
منه بقوله حر الحر وان قلت وهي التي من ماء العنب اذا غلي واشتد وقرف بالزبد خص هذا
الاسم لهذا الشراب باجماع اهل اللغة وقيل كل مسكر منها انما سميت خمر الخمر العقل وسائر
المسكرات كذلك قلنا لان اسمها بل انما سميت بها الاختيار ثم قال ابن الاعراب سميت الخمر الخمر لانها
تركت فاخترت واختارها لغير ربحها كذا في الصحاح وليد سلم فلا بد ان رتبة المعنى سبب
الاطراف بسبب الوضع وترجيح الاسم على الغير فان القارورة سميت بالقارورة الماء فيها ولا
يطلق على الكوز والذيق وقد تقرر في موضعنا ان القياس لا يجزى في اللغة ثم القذف بالزبد
شرط عنده وعندنا اذا اشتد مسكرا قذف بالزبد ولا يبين الثاني بقوله كذا الطل

مطلوب ومن اعتاد الخنق في المصقول بالسيوف بالفساد في الارض

فانه اخطا في الفعل لا القصد فيكون معذور لا اخطا في المحل بخلاف ما اذا تعذر قصد موضع
 من جسده فاصاب موضع اخر منه فمات بجرح القصاص ذبح جميع البدن محل واحد فراجع الى
 مقصوده فلا يعذر وانما صال الخطا نوعين لان الانسان يتصرف بفعل القلب يتصرف
 بفعل القلب والجوارح فيجوز في كل منهما الخطا على الاطلاق كما ذكرنا والاجتماع بان يجرى حادثا ميتا
 بظنه صيدا فاصاب غيره من الناس وذكر المربع بقوله وانما جازى الجرح الخطا كما انم اقلب
 على رجل او سقط من السطح عليه فقتله فان هذا ليس بخطا حقيقة لعدم قصد التام انم اقلب
 شيء حتى يكون خطيا المقصود لكن لما وجد فعله حقيقة وجب عليه ضمان ما اذلفه كفعل الخلف
 فجعل الخطا له معذرة كالمخطي وحكم الحكم الخطا والمجاز مجراه الاخذ دون انتم القتل انما الاثم
 فلهذا لم يترك الخطا في الباحة لا يجوز ضمانه بها الا بشرط ان لا يتردى احد غدا اذ قد
 ترك الترخيضا ثم ولا يكون دون فعله القصد والكفارة والدية اما كونها حكم الخطا في القتل
 ولا كونها حكم الجرح فظاهر وحمل ان الارث لا احتمال ان يقصد استسجال الميراث
 واظهر من نفسه القصد الى محلي آخر وان يتقصد ما لم يكن نائما قصدا الى استسجال الارث
 وذكر الحاشية بقوله وانما قبله بالسبب اي يكون سببا للقتل كما لا يجرى الجرح والوضع المحرم
 غير مكلف في المحرم والوضع او وضع خشية على اربعة الطريق ونحن نجهل سبب اختلاف
 الا ان يستأهل الله عليه اي على الشئ ونحو بعد عمله بالخروج ونحوه فلا يلزم شئ على الحافر
 ونحو وحكم الدية على العاقلة لان الفاعل سبب التلف وهو متعدي فيه فكانه موقع في الدية
 ودافع على الجرح فوجب الدية وعلى العاقلة بالاكفارة ولا اثم القتل لان القتل منه معذور
 حقيقة والحق بالخطا في حق الضمان في حق غيره على الاصل وانما قال ولا اثم القتل لاننا اثم
 بالحضر في غير مكلف والارث اهلان لان الحرمان بسبب القتل ولا قتل هنا

باب

ما يوجب القود او الوجود به يجب بقتل معصوم الدم عمدا او غير عمد لا يقتل بغير اذن ذكر من يكون
 القاتل مكلما الجرح فيقتل الجرح تمامه المماثلة وبالعدو وعندك افع لا يقتل الجرح بالعدو
 لقتله على الجرح بالعدو والعبد بالعبد ولنا اطلاق قوله تعالى ان النفس بالنفس والتخصيص بالذكر
 لا ينفذ ما عداه لا يقتل لولد وجب ان لا يقتل الجرح بالحر لان الشافعي يوجب عنه بانه تفاوت الى
 القصاص فلا يمنع ويمنع ما قال صدر الشريعة على ان ان دل يجب ان لا يقتل العبد بالحر لقتل
 العبد بالعبد والسلم بالذبح وعندك افع لا يقتل لقوله عليه السلام لا يقتل مؤمن بكافرا ولنا
 ما روينا عليه السلام قتل مسلما بذبح وقول على رضي الله عنه انما اعطوا الجرحية لكونها مملوكة

مطل يقتل المسلم بالذبح انما عليه ان قتل مسلما بذبح

كامولنا

كامولنا وما فهم كما شأنا والماله ياروي الحرج لاساقه ولا زوعه في عهد والعطف
 للغير فكلما يقتل مؤمن ولا ذبح كافر فيكون مستأمننا ضرورة لاجل ان يقتل مسلم
 وذبح بمسأمن من غير معصوم الدم على الثاني كما قرره وهو عليه اي يقتل المستأمن بالمسأمن
 قياسا للمساواة بينهما ولا يقتل استسناغا لقيامه بسبب القتل ويقتل العاقل بالمجنون والبالغ
 بالصبي والصبي بالاعمى والزمن وناقص الاطراف والرجل بالمرأة للعمومات والفرع بالصلب
 وادعاه لعدم المسقطا عكسه اي لا يقتل الاصل بفرعه يتناول الاب والام والجد والجدوة لقوله
 عليه السلام لا يقاتل والولد بولده ولا سيد بعبد ومذبح ومكاتب وعبد ولده لانه لا يستوجب نفسه
 القصاص على نفسه ولا ولده عليه وعبد بعبد له لان القصاص لا يتجزى ولا اي لا يقتل قاتل عبد الرهن
 حتى يجتمع عاقداه اكل الرهن والمزق لان الرهن المملوك له فلا يذبح القصاص والراهن لانه لا يطل
 ليطل حتى الرهن في الرهن فشرط اجتماعهما ليستحق الرهن برضاه وذكر في المعنى والجامع
 الصغير للجرح الاسلام وغيرهما ان القصاص لا يثبت لها وان اجتمعا كانا في الكف ولا قاتل مكاتب
 قتل عمد عن ولاء اي وقتله اثم ما فيه يهد له وعن وارث وسيد وان اجتمعا اي الوارث و
 السيد لان الصحابة رضوا الله عنهم اختلفوا في موتة حر او رقيا فلهذا الاول هو الوارث
 وعلى الثاني الموتة خاشية من ذلك الحق وارفع القصاص فانه لم يترك وارثا غير سيده او ترك
 ولا وفاء اقرار سيده لمقتله لا قود يقتل مسلم مسلما اثمه حشر كابين الصديقين بل يكره ويكره
 اي يعطى الدية لا ان يمس بعد بل خطا مات شخص بفعل نفسه بان شج نفسه وقيل زيد بان
 شج نفسه اسد بان شج نفسه وحية بان لدغته ضمن زيد ثلث الدية لان فعل الاسد والحية جنس
 واحد فكونه همة في الدارين وقيل نفسه هدر في الدنيا معتبر في العقبي حتى ياثم بالاجماع و
 فعل الاجنبى معتبر في الدارين فصارت الافعال ثلاثة اجناس فيقتل دية النفس ثلاثا فليكن
 التلغ بفعل الاجنبى ثلثا فليكن ثلث الدية لكن في ماله لا يجرى ولا عاقلة لا تقتل الحر كما سياتي
 ان شاء الله تعالى شهرا شيفا على المسلمين وجب قتل لقوله صلى الله عليه وسلم من شجر على المسلمين
 سيفا فقلل دمه اي اهدرك وانما وجب لان رفع الضر واجب ولا شئ به اي يقتل وانما قاله
 بعد القول بالاجوب ليجوز ان لا يقتل لرفع الضر ويقتل لشيء كان في الجمل الصالح والمجنون
 كما ياتي كذا اي يجب ايضا قتل شاهر سلاح على جرح مطلقا اي لا يذبحها في معرو وغيره او
 شاهر عسكرا في معروا ونها في غيره فقتله المشهور عليه كما حيث لا يجب عليه شئ لما تبيع
 سارقا الخرج سرقة ليل او قتل جارا ولا يجب قتل شئ لقوله عليه السلام قاتل ووث ما لك اذا
 تعين اي لقتل لخاص ماله وانما يتعين له جرح وكذا اذا قتل قبل الاخذ اذا قصد الاخذ ولا يتعين

لوقول لا يمسح

مطل مات شخص بفعل نفسه

مطل شهير شهرا على المسلمين وجب قتله
 قتل شاهر سلاح على جرح مطلقا
 شهير كزبد

يقتل من شهير على المسلمين سيفا فقلل دمه ان يقتله
 لقوله عليه السلام من شهير على المسلمين سيفا فقلل
 دمه لانه باع فسقط عصمة بهيمة

مطلب رجل بالدمعة على صاحب الزنا فقتله

من دفعه إلا بالقتل وإذا دخل رجل بالأسلحة فقتل على ظن صاحب الدار فإنه قاصد لقتله حتى قتله
شهره صانها في مصر قتل من قتل عمداً لأن العاصم ليس كالسلاح والظاهر حقوق الفتى بها
في مصر فلا يفتى في القتل شهر سلاحاً فقتل فأنصرف فقتله المضروب بيقاد القاتل لأنه إذا
انصرف عاد عصمته الزنا فقتل بالضرب فإذا قتل آخر قتل معصوماً فعليه القود وضمن قاتل
مجنون وضمتي شاهر من السلاح ولو كان قتلها عمداً لكانت مفعولاً ضمن في الدار فمات
العواقل لأن ضمن العمد وضمن قاتل على صال عليه القيمة وذلك لأن فعل المجنون والضعف
الذاتية غير وصف بالخطأ فلا يقع نفيها أو تسقط العصمة وتقتضي قتل النفس المعصومة
في الآدمي وجوب القصاص لكنه يمنع لوجوب البيع وهو دفع الشرف في الذمة فيه والقيمة
في الذمة يقتضي جرح شجر عياناً أو شهادة جعله جرحاً وماذا فاش حتى مات يعني أن
طريق ثبوت القصاص سوى قرار امرئ أحدهما أن يجرح رجل رجلاً بمحض جماعة فمات
منه والثاني أن يشهد رجلان أنه جعله جرحاً وماذا فاش حتى مات ولو كان جرحه آياه
بجرحه مسلمة وهو كسليم فيشدد بالدم أثره عظمته يقال لها الفارسية جواد وز
للتجربة وإن تعمد لأنها ليست في معنى تدعى إلا أن يعجز الأبر في مقتله أي في موضع
يقتل بعجز الأبر فيه فيجب القصاص كذا في الكافي ومجتمعة على مسألة أي يقتص
أيضاً بجرح حذرة وهو الفارسية كذلك لأنه في معنى الأبر لا يظهر أنه ليس كذلك
وروي عنه نحوه إذا جرح رجل القصاص ولا عوداً ومثله أو خنق وهو كسليم من مصد
قوله خنقه يحنقه كذا في الصحيح وقته في وسوقه والى في ضرب فمات لأن وجوب
القصاص يقتضي العلم بالحضرة إبان تباشير القتل بالتهمة وهي الآلة الجارحة لأن الجرح
يعمل في نقص البنية ظاهراً وباطناً وبغيره ينقصها باطناً لا ظاهراً وقوامها بالظاهر
الباطن كل ما هو جنس الحديد كالصخر والنحاس والبرص والذهب والفضة والآن
كالحديد لو كان له حدة تقترق الناس يكون في معنى السلاح وماه يقتله حديد يقتل به أي من
شأنه أن يقتل به فيجرحه أو لا فمات من قتل كذا الوضوح بعصار أسسه مضتب بالحديد
قد صابها بالحديد فجرحه أو لا أو ضرب به بحد حديد وقمته أو عموده فمات منه كذا في
المبسوط وروى الطحاوي عن أبي حنيفة رضي الله عنه أنه لا يجزئ القصاص من الجرح كالجرح
بالعصا الكبيرة والحجر المدور ولا يجزئ لا يجزئ القصاص من قتل أبي حنيفة رضي الله عنه قال
قاضي خان وفي ظاهر الحديث في الحديد وليس به كالتخاس وغيره لا يشترط الجرح لوجوب
القصاص من قتل من له ولي واحد فله أي لذلك لو قتل القاتل قصاصاً قبل قضا القاضي

مطلب رجل بالدمعة على صاحب الزنا فقتله
بالقصاص

مطلب رجل بالدمعة على صاحب الزنا فقتله
بالقصاص

بالقصاص بنفسه متعلق بقوله قتل القاتل أي أنه لا يقتل بنفسه القاتل أو امرأته به
ولا ضمان عليه أي على ذلك الغير إذا كان الأمر ظاهراً قيداً بجميع ما سبق يعني إذا قتل
بمحض جماعة وكان له ولي واحد لم يقتل القاتل بنفسه حتى لو كان متعدياً فأن تقتل
كانوا كالأفراد ولا يجزئ القتل وجاز أيضاً أن يأمراً يقتل كما يكون قتل الجوار القصاص له قبل
القضاء فلو جاز القصاص بجرح ثبوت عياناً وأما كونه قتل الجوان الأمر فلا جناح له جاز
إذابة الغير من باب وأما كونه قتل القاتل عليه لأن جوار القاتل لظهور الأمر في الضمان
وأما إذا قتل إلى لا يجزئ وقال العوفي أمرته بصدق وتقتل الأجنبي انتفاء شرط جوار القاتل
وهو ظهور الأمر ويل القصاص من يرضى أي كل من يرضى المقتل فله ولا يرضى القصاص ولو كان
زوجاً أو زوجة كذا في الذمة أي يستحق الذمة كل من يستحق الأثر وليس لبعض الورثة استيفاء
إذا كانوا كالأفراد لا يجزئ بقتل القاتل أو ضلوه ويستوفي الكبير قبل الصغير
لأنه حق لا يتجزئ لثبوت السبب لا يتجزئ وهو القربى واحتمال العفو والصلح من الصغير منقطع
فيثبت لكل واحد كذا في ولاية النكاح ولا يجوز التوكيل باستيفائه أي استيفاء القصاص
بغية المولى عن المجلس لأنها شائنة بالثبوتات وشبهها العفو ثابتة حال غيبته بل هو الظاهر
للذنب الشرعي قتل رجل عداً رجلاً ولا وله الأوامر قله والصلح لأن السلطان ولي من لا
ولي له إلا العفو في ذمة العامة وتيقيد أبو المعنوة قاطع يده وقائل قربه يعني إذا
قطع رجل يده المعنوة عمداً أو قتل قربه كونه فاب المعنوة يقيده من جانبه لأن لبيه ولاية
على نفسه قبلها كالنكاح ويصلح لأنه أنفع المعنوة من الاستيفاء فإما ملك الاستيفاء فلا
يملك الصلح وله هذا إذا صالح على قدر الذمة وأكثر منه ولا لا يصح ويجزئ الذمة كاملة ذكره
الزيلعي ولا يعقل أن يخطأ الحقيقة والوضوح في الصلح فقط لأن ولاية القصاص تابعة لولاية النفس
وهي مختصة بالاب والصبي كالمعتق والقاضي كالأب في الأحكام المذكورة ويستقطر
نفس ومادونهما ونحوه على أبيه بأن قتل ابوه عمداً أو قطع يده عمداً لا يستوفيه لئلا يسقط
لحمته الإبوة وبهت القاتل لغات المحل ويعفو لأولياء وصحهم على أن قتل لأنه
حقهم فيجوز تصرفهم فيه كيف شاءوا ويجوز جازاً أن لا يذكر الحل والالتجيز لأنه مال واجب
بالمعقود الأصل في مال المملوك كالمهر والنسب ويستقطر أيضاً بصلح أحدهم وعفو لأن العفو إذا
ثبت للجميع فكذلك منهم يمكن من الصلح والعفو ومن يرضى سقط حق البعض في القود سقط حق
الباقين فيه لأنه لا يتجزئ والباقي حصة من الذمة لأن استيفاء القصاص توفيقاً للقائل
وهو ثبوت عصمة البعض فيجب له الكافي لخطأه فلا يجوز عن القصاص ثمة معنى في القاتل وهو

مطلب رجل بالدمعة على صاحب الزنا فقتله
بالقصاص

القتل والقصاص من قتل من قتل
مقتله بالقتل بالقتل بالقتل
بالقتل بالقتل بالقتل بالقتل

كونه ناطقاً ولا حصته للعاقب اسقاطه حقه صالح بالف وكيل من جسد حرقه لا يرى
العبد والحر بالصلح متعلقين عن دمه ما اى الدم الواجب عليه ما اى اى لا تفنى
بينهما الف يعني ان قتل حر وعبد جلاهما حتى وجب عليه الدم ثم ان الحر وعبد
رجلان يصالح من دمه على الف ففعل الف على الحر وموت العبد نصفه وان يقين جمع بغير
يعنى اذ قتل جماعة واحد من قتل الجماعة بغيره لا يقتل الجماعة بغيره ولا العكس
وليهما وقال لا تقتل الجماعة بغيره ان قتلهم بالتعاقب ويقضى بالدين بعد في تركه
لان العاقلة لا تقتل العبد وان قتلهم جميعاً كما لو عرف الاول بغيره ويقضى بالدين بغيره
الفرع وبالدابة لا يقتل ولا يقتل جميعاً وقيس الديات بينهم لان المجرم منهم قتلان
والمجروح منه قتل واحد فاما في القصاص في الفصل الاول انما اتركه لاجل جمع وتساوي
ان كل واحد منهم قاتل على الكمال فحصل التماثل لا تتركه ان الواجب في قتل واحد جماعة هو
القصاص ولو لا التماثل لما وجب ولو حضر ولو احدهما مقتولين قتل الثاني له وسقط
حق البقية اى حق اولياء بقية القولين كوت القاتل اى كما يستعمل بقية القاتل ختمها
لقوات على الاستيفاء كما مر قوله بين اثنين ففعل احدهما ثم قتل الاخر ان علم ان عفو البعض
مسقط بقاؤه لا فلا يعنى ان القصاص اذا كان بين اثنين ففعل احدهما وظن صاحبه ان عفو
اخيها لا يفرق في حقه فقتل القاتل فاما بالبقاء منه فمعلوم ان هذا يقتل بغير حق ولكن لما كان
متأولاً وجب له فيه اذ عند البعض لا يسقط القصاص بعفو احدهما فصار ذلك التأويل مانعاً
وجوب القصاص في المحيطة رجل جرح رجل فاشهد المحيطة جرحه ففسد ان فلان لم يجرحه
ثم مات الجرح فلا شئ على فلان فلا يقبل البينة عليه وان عطف الجرح او اولياء بعد الحجج
قبل الموت جاز العفو استحقاقاً في القتال والسعوط لا يجب القود بقتل عبد الوقف
عبد كذا في الخلوصة ولا يهاد الا بالسيف لقوله عليه السلام لا تهد الا بالسيف اى لا قود
يستوفى الا بالسيف والمهاد بالسيف السلاح كذا اقصمت القصاص بغيره عن الله عنهم وقال الحق
ان سعد رضى الله عنه لا قود الا بالسلاح وانما كفى بالسيف عن السلاح كذا في الكافي

مطلد ان قتل جماعة واحد على قتل الجماعة به لا يجرى القصاص
شروطها بشارة من الكل بان جرح كل واحد جرحاً شاملاً
فما هو اذا لم يخط الشيخ سحاح الدين ابن شهاب
نقل من خطه رحمه الله

مطلد ان قاصص اذ عفا الجرح جرحه

باب القود

فيما دون النفس هو فيما يمكن فيه حفظ المأثملة فيقادر قاطع اليد بعد من الفصل حتى اذا
كان من نصف الساعد لم يقدر الامتناع حفظ المأثملة ولو كان به اكبر منها كذا الرجل فاما اذا
قطعت من المصن يدان لم يمتن نصف الساق لا والمارث فان ما ان الف اذا قطع عما يقادر

لا يمتن نصف الساق لا والمارث فان ما ان الف اذا قطع عما يقادر
بالدكة كبر رنك وهي
الامتناع الممانعة في الجرح

ولو من قصته دار ولا اذن فاما اذا قطع عما يقادر ايضاً وكذا عين ضربت في الضوؤها وبقيت
العين وبين الطريق القود بقوله فيجس على وجهه اى الضارب قطن رطب ويقاين عينه بمراة
حماة فان ضربه ايضاً يترك ولو قلع عى عينه لا اى لا يقادر الامتناع حفظ المأثملة في الجرح
وكل شئ عطف على الرجل اى كذا كل شئ عطف على عينه المأثملة حيث ثبت فيه القود كالموضحة
وهي ان يظهر العظم كالمأثملة لا يترك في عظم الا السن لقوله عليه السلام لا قصاص في العظم
وقال عمرو بن مسعود رضى الله عنه لا قصاص في العظم الا في السن وهو المأثملة باليد وان تقا
بالصغر والكبر لا يمتن في التفاوت في المنفعة فتقطع سن الضارب ان قلع سن المصروب
وتترك اى تكبر باليد ان كثر السن لا يتساوى ولا قود ايضاً في طرف رجل وامرأة وخرق
عبد وعبدان لان الاطراف في حكم الاموال فينتزى المأثملة لتفاوت في القيمة ولا قود ايضاً في
قطع يد من نصف الساعد كما مر وجانفة برزت ان البش في الجانفة فادون يمكن ان يخرج
الثاني على جرحه من منه فبقوا اهلها فلا يجوز واما اذا لم تبرز فان سرت وجب القود والا فاد
يقادر الى ان يظهر الحامل من البش او السريرة ولا قود ايضاً في لسان وذكر الامتناع حفظ المأثملة فيها
لان الانقباض والانقباض لا يمتن فيهما وعز يوسف ان كان القصاص من الاصل نقص الا اذا
قطع من الذكر الحشفة لا مكافئة المأثملة وطرف المسام والذى سواه النساء ويبيها في
الارض وخبر المحي عليه ان كان يد القاطع شلاء او ناقصة اى ناقصة الاصابع او ارس
الشاح اكبر من راس المشحج بين القدم والارض الكمال متعلق بقوله خبراً ما الاول
وهو ما ان كان يد القاطع شلاء او ناقصة الاصابع بخلاف يد المصروع فلا راس استيفاء
حقه بكامله متعلقه فيخبر بين ان يتجوز به من حقه في القطع وبين ان ياخذ الارش
كما ذكرنا قلنا ان الانسان فان قطع عن يده الناس ولم يبق منه الا ردى يخبر بين
ان ياخذ المجرى ناقصاً وبين ان ياخذ القيمة واما الثاني وهو ما اذا كان راس الشاح اكبر
بان كانت الشجة استوعبت ما بين المشحج وهي لا يستوعب بين قرني الشاح فلا راس الشجة
اما كانت موجبة كونه بمأثملة فيزيد الشين بزيادتها واستيعاب ما بين قرني الشاح
زيادة على ما فعل واستيفاء قدر حقه بالحق الشاح من الشين مثل ما يلحق المشحج
فيخبر بما في الشلاء والصحية لا يقطع يدان بيدان امراسكيا واحداً عليها فقطعت يمين
اذ اقطع رجلان يد رجل بان اخذ اسكيا واحداً من جانب وامرها على يده حتى انفصلت
لا يقطع يديها وقال الشافعي يقطعون اعتباراً بالانفس لان الاطراف تابعة لها بخلاف
هاتين امراسكيا السكين من جانب والاخر من جانب آخر حتى يتق السكينان في الوسط ويان

المنفعة
شأن اوليها وقود
الارث والارث

مطلد ان قاص في طرف رجل وامرأة وخرق وعبد وعبدان

من المشحج وهو بالخيار ان شاء امتنع بقدر الشجة وان شاء اخذ الارش

قصبته
ولو من

اليد حيث الجبل القوي فيه على واحد منها ان لم يوجد من كل منهما امر اسلح الا على بعض العصور
 وتساوي كل واحد منهما فاطمطع بعض لان ما قطع بقوة احدهما لم ينقطع بقوة الاخر فلا ينبغي
 ان يقطع الكل بالبعض ولا التفتان بالواحد لعدم تساويهما في القوة والامر كل واحد من جانب
 آخر بخلاف النفس فان الشرط فيها المساواة في القوة فكل واحد في الطرف يعتبر للمساواة في المنفعة
 والقيمة وضمانيتها في ضمن القاطعان دية المقتول لان التلصص حصل بفعله ما في غيرهما
 الدية على كل منهما الربع من مالهما لما امر به وان قطع رجل يميني رجلين سواء قطعهما معا
 او بالتعاقب فلهما اذ حضر يمينه اي قطع يمينه ودية يد احضرت دية النفس فيقسمانه
 بينهما لمخضفين اما اثبتوا القطع لهما فان تساويهما في سبب الاستحقاق يوجب التساوي
 في الاستحقاق ولا عبرة بالثبوت والتأخر في التعيين في التركة وذلك لان حق كل واحد
 منها ثابت في كل اليد لثبوت السبب في حق الثاني ولهذا لو كان القاطع لهما عبد استويا في
 استحقاق رقبتهما اثبتت الدية لهما فليعرف ان الاطراف ههنا في حكم الاموال و
 عرفت ايضا ان القود ثابت لهما على الكمال لكن كل منهما ليس هو حقيقة كما هو حق فله
 بالضرورة اعتبارا لدية الاطراف ايضا كذا يتوحي في المظن على الظاهر وهذا وجبت
 الدية بخلافها اذا كان القصاص في النفس حيث يكفي فيه بالقتل لهما دون الدية في يميني
 رجلين لان مقتول يمين رجل ويسار آخر قطع يدهما وكذا اذا قطعها الواحد فان حضر
 احدهما اي احل المقتول عين وقطع يد الاخر لدية يمينه يد واحدة لان الحاضر ان
 يستحق حقه ولا يوجب عليه التأخير ليحضر الاخر اثبتت حقه بيمين وحق الاخر في ذلك لاختلاف
 ان لا يطالب بالوفاء في حقه اذا وصل الى الاستوفاء في الاول تمام حقه بالقود بوجوب حق الثاني في تمام
 دية يد واحدة لانه لا اطراف ليست كالنفس كما امر به في عمدا فنفسه الى اخرها تايقض
 الاول لان عمدا على عاقلة الدية للثاني لا لخطا قطع رجل يميني رجل آخر ثم قد اخذنا
 القاطع هما اي يوجب قطعه وقتله في عمدين ومختلفين بان قطع عمدا وقتل خطا او عكس
 برى بينهما ولا متعلقا بعمدين ومختلفين اما في العمد فان برى بينهما يقتضيه القطع ثم بالقتل
 وان لم يترك اعداءه لانه المشورة ومعنى وعندها يقتل ولا يقطع في غير جزاء القطع في جزاء
 القتل واما في المختلفين فانه اذا قطع عملا ثم قتل خطا يقتضيه القطع ويؤخذ دية النفس وفي
 عكسه تؤخذ الدية للقطع وبقية القتل للمختلفين لاختلاف الجناياتين لكون احدهما عمدا والاخر خطا
 واخذها ايضا في خطائين بينهما برى اي يوجب دية القطع ودية القتل واخذ دية واحدة
 في خطائين اي خطا القطع وخطا القتل لا يبرى بينهما لان دية القطع انما يوجب عند استحكام

دية يد نصف دية النفس

اي بين القطع والقتل

اثر الفعل

اثر الفعل وهو ان يعلم عدم السرية والفرق بين هذه الصلوة وبين عمدين البرى بينهما ان الدية
 مثل غير مقتول فالاصل عدم وجوب الجوارف القصاص فانه مثل مقتول فالاصل ان القتل
 اما على وخطا والقطع كذلك صا لاجل انهما انما يبرئهما برى او لا صا لثانية وقد بين
 حكم كل منهما كما في ضرب مائة سوط برة من تسعين ولم يسبق اثر ومات من عشرة حيث يكتفي بدية
 واحدة فانه لما لم يمت من تسعين لم يتوق معتق الا في حق التعيين وكذلك جراحته انما حلت
 ولم يتوق لها اثر عند الجناية حنيفة رحمه الله وعندنا يوسف رحمه الله في مثله حكومة عدل
 وعن حماد الجرح الطيب وثمن الادوية وان بقي اي لا اثر وجب حكومة عدل وسياق بيانهما
 في الديات ودية القتل عفا المقتول عن القاطع فمات منه ضمن دية يميني رجل يميني
 رجل عمدا ففعل المقتول عن القاطع ثم مات منه فعل القاطع الدية في مال المقتول عفا عما
 يوجب منه ايضا وعن الجناية فهو عفو عن النفس ولا شيء عليه اي على القاتل فالخطا من الثلث
 والعمد من الكل يعني ان كانت الجناية خطا وقدر عفو عنها فهو عفو عن الدية فيعتبر من الثلث
 لان الدية ما في حق الورثة يتعلق بها والعفو وصية فيصير من الثلث واما العمد فهو جرحه و
 هو ليس بمال فلم يتعلق به حق الورثة فيقتصر العفو على الكمال هذا عندنا وعندنا العفو عن القطع
 عفو عن النفس ايضا كذا الشبهة يعني ان العفو عن الشبهة كالعفو عن القطع عندنا وعندنا
 عفو عن النفس قطع امرأة يد رجل عمدا فنكحها على يد ثم مات فلها مهر مثلها وعليها
 دية في مالها وعلى عاقلة الخطا عندنا حنيفة رحمه الله العفو عن اليد والقطع
 لا يوجب عفا عما يوجب منه فكذا التزوج على اليد والقطع لا يكون تزوجا على ما يوجب منه عندنا ثم
 ان كان القطع عمدا كان تزوجها على القصاص في الطرف وهو ليس بمال على تقدير الاستيفاء وعلى
 تقدير التسقط او لا فلا يصلح للمهر فيجب عليها المهر فان قيل قد سبق ان القصاص لا يجري بين الرجل
 والمرأة في الطرف فكيف يصح تزوجها عليه قلنا الموجب للمهر القصاص لا طلاق قوله تع
 والمزوج قصاصا واما سقطة المعتذر ثم يجب عليها الدية لان التزوج وان تضمن العفو
 لكن عن القصاص في الطرف فاذا سري تبين انه قتل ولم يتناط العفو فيجب الدية لعدم صحة
 العفو عن النفس وهو في مالها لانها عمدا والمعاذلة لا تتحمل فاذا وجب له الدية ولها المهر
 تقاضا ان استويا وان كان احدهما اكثر ججع صاحبه على الاخر وان كان القطع خطا
 كان تزوجا على ارش اليد واذا سري النفس تبين انه لا ارش لليد وان المسمى معدوم فيجب
 مهر المثل كما اذا تزوجها على ما في يده ولا شيء فيها والدية واجبة بنفس القتل لانه خطا
 ولا يقع المقاصة لان الدية على العاقلة اقول ينبغي ان تقع المقاصة على القول المختار

ملاحظة الخطا من الثلث والعمد من الكل

في الدنيا وهو عدم وجودها على العاقلة بل في القاتل اقوال ينبغي ان تقع المكالمة في
تحقيقه ولو تكلم على يده وما يحدث منها يوجب السراية او على الجانية فان من فعلها مهر مثلها
لو عمل لانه تكلم على القصاص وهو ليس بمالك فلا يصح للمهر في مهر المثل كما ذكرنا على غير
او خنزير ولا شئ عليها الا دية ولا قصاص لان حقها القصاص وقد رضى بسقوطه على ان يصير
مهر وهو لا يصح لم يسقط اصلا ووقع عن العاقلة قدر مهر مثلها لو خطا لان هذا لا يرجع
على الدية فان ساوى اي مهر المثل الدية والمال له سواء اي مهر المثل فلا شئ عليه اي
على العاقلة لان التزوج من الخطيئة اصلية فيعتبر من جميع المال وهم لا يعرفون شيئا منه
لما لا تهم انما يتخلون عنها بسبب جنائنها فكيف يغيرون لها وفي الاكثر ان كان مهر المثل
اكثر من الدية لم يجب الزيادة لانها راضية باقل من مهر المثل والزائد في الاقل ان كان
مهر المثل اقل من الدية يرفع عن العاقلة مهر المثل والزائد منها وصية لهم اي المعاقلة
وتصح لانهم من الجانب فان كان يخرج من الثلث فرفع عنهم ايضا والاستطاعه من قدر
الثلث وادوا الفضل الى الولد اذا بلغ الوصية الا من الثلث قطعت يده يعني قطع
زيد مثلا يد بكر فابتد بكر عند القاضي فامر بالقصاص فاقتضى زيدا له اي بكر بان قطع
يد زيد فمات المقطوع الاول وهو بكر قتل المتضمن منه وهو زيد اي يقطعه سابقا
اذ تبين بالسراية ان الجانية كانت قتلة عدا وان حق المتقتل في القصاص في النفس واما
استيفاء القطع من المتضمن منه فلا يصح في حق القصاص في النفس وضمن دية النفس
من قطع بنفسه يد غيره قد اقرى يعني ان من له القصاص في الطرق اذا استوفاه بنفسه
بل حكم الحاكم ثم سري النفس ومات ضمن دية النفس عند جنيته وعندنا لا يضمن وهو
قولنا في غير ذلك استوفى حقه وهو القطع فسقط حكم سرية اذ الاحتراز عن السراية خارج
عن وسعه فلا يقيده بطلان لامة لما لا ينسد باب القصاص فضلا لا امام اذا قطع سابقا
وسمى الى النفس ومات وكالبنارغ والقصاص والحج امر والختان وتكسر انه قتل غير حق
لان حقه في القطع والموجود قتل لا القصاص سقط لثبته لانه في معناه الخطي لا قصد
استيفاء حقه لا القتل وقتل الخطيئة بالدية بخلافه اذ ذكر ومن السائل ان يجهل الحكم فيها
بالقصاص على القاضي بقتله والعمل على البنارغ ونحوه بالعقد واقامة الواجب لا تنقيد بشرط الا
كالتمى الى الحرق وفي مسئلتنا هو محتررين الاستيفاء والعفو والعفو مندوب فيقتضي استيفاء
بشرط الامة كالتمى الى القيد هذا ما قلنا ويرى على ظاهره ان استيفاء القصاص بنفسه في هذه
الصورة اذ الورث شبهة يسقطها القصاص كان ينبغي ان يوثق حكم القاضي في المصاولة

وهذه النقطة والثابت ودور السراية والديات وعبد المقتدر وسلام المحن
وراث المحترمين وكتب العالم الامير لا سيما مشغولة بجواهر الاصليّة
فصارت كالعدم ابن مالك

علمنا القصاص في الطرق اذا استوفاه بنفسه لا يحكم الحاكم ثم سري
الى النفس ومات ضمن دية النفس عند جنيته

البنارغ بالسكين
يا رضى شق كنه
ونشرت ادريس
اخترنا

شبهة

شبهة يسقط بها القصاص لان حكم القاضي ليس اذ في المباشرة بنفسه اقل في دفعه
ان حكم القاضي لا يوثق شبهة يدفع بها القصاص بل يوجب القصاص على من يقطع لانه اذا
ادعاه واشتهر عند القاضي كان موجبا عليه الحكم به فيكون المدعي في حكم المكر للقاضي لا يكون
المستدعي بنفسه في حكم الخطي بل يكون مكرها حقيقة بقتله فيكون لا كراه وهو على الغير على فعل
بما يوجب رضاه لا اختيار فاذا كان في حكم المكر او مكرها لوجب القصاص عليه لان القاضي حينئذ
يكذب اية له ويكون ذلك كالمباشرة للقتل العمد كما تقر في موضعه وارش اليد عطف على قوله
دية النفس اي ضمن ان يرضى من قطع يده من يده عليه قد نفس في عنده اي قطع وتقتل
يد القاتل ثم عفو عن القتل ضمن دية اليد عند الجاني جنيته وعندنا لا يضمن لانه استحق للاف
النفس جميعا جزاها فان لم يبعث فادعوه في غير عاقلة البعض فلهما استوفى حقه لكن لا يجب
القصاص لثبته **باب الشهادة في**
القتل واعتبار اجالته في حالة القتل القود ثبتت للورث بنية الارث اعلم ان ههنا
طريقين احدهما طريق المخارفة وهو ان يثبت الملك للورث ابتداء بسبب العقد في حق
الموثر كما اذا ارب اجد فان الملك ثبت ابتداء للموثر بطريق الخلاف عن العبد لان العبد ليس له
الملك والثاني طريق الورث وهو ان يثبت الملك للموثر ثم للورث بالتقادم اليه فذهب
الا واما ملك الخلفاء في قولنا ان القصاص موثوق عن الميت حتى يجري فيه سهماء الورثة
ويصح عفو مقل الموت ويفضي ديون منه اذ انقلب لا ينفذ وصاياه منه كما في الدية
وهذا امامنا الى الاول قولنا ان القصاص غير موثوق لانه ثبت بعلاوة المستوفى
الناشر والميت ليس من اهله وانما يثبت للورثة بطريق الخلاف بسبب العقد للميت اي
يقوم مقامه فيستحق منه ابتداء من غير ان يثبت للميت ان القصاص ملك الفعل في الحال بعد
موت المجرع ولا يتصور الفعل من الميت وهذا صحيح عفو الورثة قبل موت المجرع وانما صح
المجرع لان السبب انعقد له وقوله تعا ومن قتل مظلوما فهو جفكنا لوليه سلطانا نص على
ان القصاص يثبت للورث ابتداء بخلاف الدين والدية ان الميت اهل للمال ولهذا
لو نصب شبكة فتعقل به صيده بعد موته يملكه واصل الاختلاف يرجع الى ان استيفاء القصاص
حق الورثة عند حق الميت عندها فان اكل القصاص يثبت حق الورثة عنده ابتداء
فلا يصير احدهم خصما عن الباقي في ثبات قهرم بغير وكالتمنهم وباقامة الحاضر للبيته لا
يثبت القصاص في حق اعدائهم فلو يرضى احدهم بعينية اخيه على قتل ابيه فخصم الارواح الغائب
يويدها لتمكن من الاستيفاء ونجس لقاتل اذا اقامه الحاضر للبيته بالاجماع لانه صاها

بالتقيل والمهم يحبس بخلاف الخط والدين متعلق بقوله يعيدها لو كان القتل خطا لا يحتاج
الى اعادة البينة لان جميعه المال وطريق ثبوت الميراث وكذا الدين اذا اقام احد الورثة بينة
ان لابييه علفا فلا كذا فحضر اخوه لا يعيدها بهن القاتل على عفو الغائب فالخاص خصم وسقط
القود اي اذا كان بعض الورثة غائبا وبعضهم حاضرا فقام القاتل بينة على الحاضر ان الغائب قد
عفا فالخاص خصم لانه يدعي على الخاص سقط حقه في القود ولتفاله الى المال فاذا قضى عليه
صار الغائب مقضيا عليه تبعاله كذا القود عند رجلين احدهما غائب بعضا اقل عند عبد
الرجلين احدهما غائب فادعى القاتل على الحاضر ان الغائب قد عفا عنه فالخاص خصم وسقط
القود ان ثبت لما ذكر اخبر وتيا في بعضه في كذا فهو عفو للقصاص منها يعجزان رجلا
قتل عملا وله ثلاثة اولياء فشهدا ثلثان منهم على صاحبها ان قد عفا فان اخبرها عفو
للقصاص منها وهذه المسئلة على وجوه اربعة ذكر الاول بقوله فان صدقها اي المخبرين
القاتل والشريك فلا شيء له اي الشريك لانه يصدق فيه ابطال نصيبه ولهما الثلث الدينية لان
نصيبها صارها لا والثلث في بقوله وان كذا باها اي كذب القاتل والشريك المخبرين فلا شيء للمخبرين
لانها باخبارها استصاحها في القصاص فانقلبها لا ولا مال لهما لتكذيب القاتل والشريك
ولشريكهما لانهما لان حق المخبرين لما سقط في القصاص سقط حق شريكهما فيه لعدم تجزئ
واسقط الى المال وسقط حقهما في المال لانهما لما ذكر في حصة شريكهما وهي ثلث الدين والثالث
بقوله وان صدقها القاتل وحده اي كذبها الشريك فكل من ثلثها لانهما لما صدقها اقر لهما
بثبتي الدين فلهن وادعى بطلان حق الشريك فلم يصدق فتحول ما لا وعبر القاتل الدين اثار
والراجع بقوله وان صدقها اي المخبرين الشريك فقط اي كذبها القاتل فلا شيء للشريك ثلثها
اي غير القاتل ثلث الدين وهو نصيب الشريك ويصرف الى المخبرين لان نعم الشريك ان عفا
لصديق المخبرين فلا شيء له على القاتل ولهما على القاتل ثلث الدين وما في يده وهو ثلث
الدين مال القاتل وهو من حسن حقهما فيهما والقياس ان الدين منه شيء لانها ادعى المال
على القاتل والقاتل ينكر فلم يثبت وما اقر القاتل للشريك قد يظن بتكذيبه وجه الاستحسان
ان القاتل بتكذيبه المخبرين قد اقر للشهود عليه بثلث الدين لانه ان القصاص سقط
باخبارها بالعفو كما ابتداء العفو منها والمقر له ما كذب القاتل حقيقة بل اضاف الوجوه
التي غيره وفي مثله لا يثبت الاقرار كمن قال لفلان على ما قال فقال المقر ليس لي ولكنها لفلان
فان المال للمقر لانهما اختلفا شاهد القاتل في زمانها ومكانها والتمس بان قال
احدهما قد عفا والآخر قبله بالسيف او قال شاهدا قد عفا وقال الآخر جهل القاتل

لغت اي شهادتهما لان القتل يختلف باختلاف الزمان والمكان والالة ويختلف احكامها و
المطلق يعاير التقيد فكان على كل قاتل شهادة فرد فثبتت شهادته وقالا جهلنا الله وجاهلنا
والقياس ان لا يجزئ لان القتل يختلف باختلاف الالة فجعل المشهود به وجه الاستحسان ثم شهدا
بقيل مطلق والمطلق ليس يحل ليقنع العمل به قبل البيان فيجب اقراره بوجه وهو الدين ويجب
في ماله لان الاصل في الفعل العمري فلا يلزم العاقلة لما مر مرارا اقر كل من رجلين بقيل زيد
فقال للرجل حتما فله قتلها لان كل منهما اقر بانفراده بكل القتل وبالقصاص عليه والمقر له
صدق في وجوب القتل عليه ايضا لكنه كذب في قتلها بالقتل وتكذيب المقر له المقر في بعض ما اقر
لا يبطل اقراره في الباقي لان ذلك يوجب فسيقه فسقط المقر لا يمنع صحة اقراره ولو كان
مكان الاقرار شهادة لغت اي شهدا بقيل زيد عمر او اخران بقيل بكر يباه لغت الشهادة ان كان
تكذيب المشهود له الشاهد في بعض ما شهد به يبطل شهادته لان التكذيب يفسق وفق الشاهد فيجب
رد شهادته شهدا على رجلين بقتل خطأ وحكم بالدين فيهما المشهود بتكذيبهما اضمن لهما قوله لانهما
قبض الدين بغير حق والشهود لان المال تلف بشهادتهم وجعلوا اي الشهود عليه اي على الولا
لانهم ملوكوا المضيق وهو ما في يد الولا كالعاصب مع عاصب العاصب العمري كخطا الا في الرجوع
اي ان كان الشهادة على العبد فقتل بها ثم جاء حيا يجزئ الورثة بين تضمين الولا للدين والشهود
فان ضمنوا الشهود لم يرجعوا على الولا عند خيطة لانهم اوجبوا هذا للولا ليس بمال وهو
القصاص فلا وجه لان رجوعا بمال اذ لا مماثلة بينهما وعندهما رجوعا على الخطا ولو
شهدا على اقراره اي اقرار القاتل بالخطا او المحدث ثم جاء حيا لم يضمن الولا لهما في شهادتهما
او شهدا على شهادة غيرهما في الخطا وقضى بالدين على العاقلة ثم جاء حيا لم يضمن ايضا اذ لم
يظهر كذبهما في شهادتهما لان المشهود به شهادة الاصل على القتل النفس القتل ضمن الولا للدين
في الصدورين العاقلة انظروا انهما اخذاهما منهم بغير حق ثم لما فرغ من مسائل الشهادة في القتل شريخ
في مسائل اعتبار حال القاتل فقال العبرة بحالة الرمي لا بالصحة اعلم ان الاصل ان العبرة بوقت
الرمي في حق الضمان والحل لان الضمان انما يجب بالحناية وانما يصير الشخص جانيا بفعل يدخل
تحت اختياره وهو الرمي لا القوس فيجب الدين على من رمى مسلما فاراد الرمي اليه فمضى لشره
اليه فمات فله الرمي الدين لو رمى المزدحم عندا في حنيفة وقال الاشئ على الرمي لانه التل في
تحل غير معصوم وانما في غير المعصوم هدر وله ان الرمي اليه وقت الرمي معصوم والعقرب
ويجب القيمة لسيد عبد رمى اليه بصيغة المجهول اي صار رميا اليه فاعتقه فمضى لشره اليه
فمات لانه وقت الرمي مملوك وقال محمد يجب عليه فضل ما بين قيمته من رمي غيره من رمي ويجب

الحمل على محرم من صبيغفل اخرج من الاحرام فوصل اليه بالنزول وقت الرمي غير محرم على حلال
 رماه فاحرم فوصل بالنزول وقت الرمي حلال ولا يضمن من رمي مقضي عليه برجم فجمع شاهده
 فوصل بالنزول وقت الرمي حلال

الدييات

جمع دية مصدرة للقاتل المقتول اذا اعطى وليه المال الذي بدل النفس ثم قيل ان ذلك
 المال دية تسمية بالمصدر ووافوا محذوف كما في عدة كذا في المغنم والارث اسم للواجب عليه ما
 دون النفس الدية الفديتال من الذهب عشرة آلاف درهم من الفضة ومائة من الابل فقط
 يعني ان الدية عند بني حنيفة لا يكون الا من هذه الاموال الثلاثة وقولنا من البقر ايتابرة
 ومن الغنم الفاساة ومن الحلل مائة حلة كل حلة ثوبان وهذه احدى الابل في شبه العمد رباح
 بين الارباع يقول من بنت مخاض خمس وعشرون ومن بنت لبون خمس وعشرون ومن
 حقة خمس وعشرون ومن جذعة خمس وعشرون وعماى الدية المغالطة نقل في غايه البيان
 عن شيخ القرويين ان تغليظ الدية تدعى عن عمر وعلي بن مسعود وزيد بن اسود عن الاشعري
 والمغيرة بن شعبة وان اختلفوا في كيفية التغليظ فخذوا حنيفة وابي يوسف ما ذكرهما
 وعند محمد والشافعية ثلاثون حقة وثلاثون جذعة واربعمون ثنية كلها خلفات في بطونها
 اولادها وفي الخطاء عطف على شبه العمراى ابل في الخطا خمس منها من المذكورة
 الاربعة ومن ابن مخاض عشرون بنت مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون حقة وعشرون
 جذعة وعشرون ابن مخاض وهذا قول ابن مسعود رضي الله عنه فاخذنا بذلك وكذا
 ما ذكر في النص وهو حق فمن وان عجز عنه صام شهرين ولا ولا يصح الاطعام اذ لم
 يرد به نص والمقادير تعرف بالتوفيق والنجدين اذ لم يعرف جوتهم ولا سلامتهم ويعبر بضيع
 احد ابويهم مسلم لانهم مسلم تبعوا والظاهر سلامة اطرافه ودية المرأة نصف دية الرجل
 في النفس ومادونهما وقد ورد هذا اللفظ موقوفا على رضي الله عنه ومرفوعا الى النبي
 صلى الله عليه وسلم والذي في غيرها اى الدية كما مسلم لقوله عليه السلام دية كل ذى عهد في
 عهد الفديتال وبما قضى ابو بكر وعمر رضي الله عنهما وفي النفس هو وما عطف عليه خبر لقوله
 الاتي دية والمات واللسان ان منع النطق او اداء اكثر الحروف والذكر والخشعة والعقل
 والسمع والبصر والشم والذوق والحيمة ان حلفت ولم تثبت وشعر الراس ان حلقه
 يثبت دية اعلم ان الجاني ان فوت في الاطراف جنس المنفعة على الحال ازال ما قصد في الادى
 من كمال الحال يجب عليه كل الدية لان ادفعه النفس من وجه وهو ملحق بالانوار من كل وجه فخطا
 للادى اصله فضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بالدية كلها في الشا والاتف وقد تقي

بما يثبت بها بنت مخاض لان امرها صارت ما خضع وهي التي في بطونها ولد وبنت لبون
 لانها صارت ذات لبن بولد اخر والحقة لانها استحققت الحمل والركوب
 الجذعة لانها تلحق بالمجوع شيخ

بما يثبت بها بنت مخاض لان امرها صارت ما خضع وهي التي في بطونها ولد وبنت لبون
 لانها صارت ذات لبن بولد اخر والحقة لانها استحققت الحمل والركوب
 الجذعة لانها تلحق بالمجوع شيخ

عمر بن الخطاب

رضي الله عنه لرجل على رجل باربعة ديات بضربة واحدة وقعت على رأسه ذهبها عقله
 وسمعه وبصره وكل منه كذا كل ما في الدية اثنتان كالحاجبين والعينين واليدين والرجلين
 والشفقين والاذنين والانشيين وبذلك المرأة فان الواجب في كل اثنين منها دية كاملة وفي
 احدها نصفها كذا في حديث سعيد بن المسيب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم
 وفي كل واحد من هذه الاشياء نصف الدية وفيما كتبه النبي صلى الله عليه وسلم لم يرد خبره
 رضي الله عنه وفي العينين الدية وفي احدها نصف الدية ولان في فوت الاثنين منها تفويت
 جنس المنفعة او كمال الحال فيجب كمال الدية وفي فوت احدها تفويت نصفها فيجب نصف الدية
 كذا الشافعية والعينين حيث يجر في كلها دية كاملة وفي الاثنين منها نصفها وفي احدها اى
 احدا لا شافعية يعجزها اى ربع الدية كذا وفي كل اصبع يد او رجل عشرة اقوال عليه السلام في
 كل اصبع عشر من الابل وما جازها من ثلثة ففرا حة ثلثة دية اصبع لانه ثلثها ونصفها
 اى نصف دية اصبع لانه ثلثها من الاصل كالبها الم نصفها وهو نظير انقسام دية اليد على
 الاصابع كما في كل سن يعني يجر في كل سن نصف عشر الدية وهو خمس من الابل لقوله عليه السلام
 في حديث ليرحمي الاشعري رضي الله عنه وفي كل سن خمس الابل ومن الدية لهم خمس اية درهم
 فان قيل لو قلنا بذلك زيد على دية ولما اذا اختلف كل الاثنا لانها في الغالب ثمان وثلاثون
 سننا وفي ثلثها اختلف النفس من وجه تفويت جنس المنفعة لانها نصفها كمالا كنه في
 حكم الاثنا من جهة الجرح ان زيد على الاثنا من كل وجه قلنا هذا ثابت بخلاف القياس
 بالنص فلا بد للسؤال كذا في غاية البيان واذا ثبت هذا الجرح والقياس كان غير معقول المعنى
 فلا يلزم ان يذكر له وجه معقول وان اردنا ذلك بطريق التبرع فالوجه ما ذكره صدر الشريعة
 ان عدد الاسنان وان كان اثنين وثلاثين سننا فالاربعة الاخيرة وهي اسنان الحام قد
 لا تثبت لبعض الناس وقد ثبت لبعضهم بعضها ولا بعض كلها فالعدد الموقوف للرسل ثلاثون
 ثم الاسنان منقعتان الزينة والبضع اذا سقط سن بطلت منفعتها بالكلية ونصفه من السن
 التي يقابلها وهو منفعة المضغ وان كان المضغ الاخر وهو الزينة باقيا وان كان العدد من
 ثلثين ففقدت السن الواحدة ثلث العشر ونصف المنفعة سدس العشر ومجموعها نصف العشر وفي
 عضو الزنفة بضرب دية كبد شلت وعين عمت وصلب انقطع سدا لان وجود الدية
 يتعلق بتفويت جنس المنفعة والاعيرة المصونة بالمنفعة الا اذا جردت عن المنفعة
 عند الاثنا فيثبت في حقه حكمه عدل ان لا يكون في جمال كاليد الشاة او ارشه
 كاملا ان كان ذلك **كالاذن** الشاخصه ذكره الزليخ

والقيمة اسم للمقام الثالث

اي زار ورور
 هو المختار
 النهاية فيمن
 وسوا ريرم

المختلفة في غير ذلك
 يوكلدوه مع
 خلوات وخلوات
 يكون اخرها

مطل ان عدد الاسنان اثني عشر وثلثون سننا

فصل لاقد في الشجاع الا في الموضحة عمدا وهي التي توضع

العظم اي تبينه لامكان اعتبار المساوات فيها بان ليس غورها بالسبار ثم يتخذ حديبة
بقدر ذلك فيقطع بمقدار ما قطع وفي ظاهر الرواية يجب الفصل فيها لكونها ايضا ذكره في حيزها اصل
وهو الاصل اما مكان اعتبار المساواة في ايضا بما ذكره في الموضحة ذكره في حيزها اصل
عشر الية وفي الهاشمية عشرها وهي التي تكسر العظم والمثقله عشرا ونصف عشرها وهي التي
تفصل العظم بالكسر والامة وهي التي تفصل العظم بالدماع وهي حدة رقيقة تجمع الدماع ويعد
الامة شجرة شتى للامعة بالعين العجمة وهي التي تفصل العظم بالدماع ويعد
لان النفس التي بعد عاده فيكون ذلك الامن الشجاع والكلام فيها والجامعة وهي التي تفصل
الى الحرف ثلثها كل ذلك ثبت بالحيف وفي جامعة فونت الى الجانب الاخر ثلثها لان ابا
بكر رضي الله عنه هكذا حكم ولانها ما جافتان وفي الحارصة هو وما عطف عليه خبر لقول الذي
حكوه عدا وهي بالحق المهمة التي تفر من الجمل الى تحرشه ولا يخرج الدم والدمعة بالعين
المهمة وهي التي تظهر الدم ولا تسيل بل تجتمع في موضع الجراحة كالمص في العين والدمية
وهي التي تسيل الدم والباصة وهي التي تنقطع الجمل الى قطعه والبارحة وهي التي تأخذ
في اللحم وتقطعه والسماق وهي التي تفصل العظم رقيقة بين اللحم وعظم الرأس تسمى سحاقا
حكوه تعدل اي ليس فيها ارض مودش عا ولا يمكن اهلها في موضعها حكوه عدل وهو
ما تفر عن ابراهيم النخعي وعمر بن عبد العزيز في حكمه فيقول عبد الله هذا الاثر ثم معه
فقد التناوت بين القيمتين من الدين في الحكومة فيقول ان هذا الحر عبد قيمته بلا هذا
الاثر الفدوم ومعه سمائة والتفاوت بينه ما اتمد رهم وهو عشر الف فيكون هذا التفاوت
من الدين وهي عشرة آلاف درهم فعشره الف درهم فهو حكومة العدل ويدقق احراز
عماد كره الكرخي انه ينظر مقدار هذه الشجرة من الموضحة فيجب بعد ذلك من نصف عشر الدين
وقد شيخ الاسلام قول الكرخي اصح لان عليا رضي الله عنه اعتبره لهذا الطريق فيمن قطع
طرف لسانه ذكره الزيلعي وفي اصابع يدي كلف وبها نصف الدين يعني ان اللسان لا يزيد بسبب
الكف لانه تابع للواجب كل اصبع عشر من الابل فيكون في خمسة خمسة وخمسة وهو نصف الدين
ومع نصف لسانه نصف دينه الاصابع والحكمة لسانه نصف لسانه وفيها اصبع عشرها
لاصبع وان كان اصبعان خمسة الاصابع ولا شيء في الكف لما مر وفي اصبع اربعة هو وما
عطف عليه خبر لقول الذي الحكمة وعين صبي وذكره ولسانه ان لم تعلم صحتة اي صحت كل
من الثلاثة بما دل على نظره في العين وبجرته ذكره في الذكر وكلامه في اللسان الحكومة وان

السبار
المن
ويذكر
البحر
فلا تفتد
سبوت
البحر
انظر
ما غدا
السبار
الكسر
منه
اصرف

عكت اي صحتة فالدين فان حكمه بعد ذلك حكم البائع في العمد والمخطا ويدخل ارض موضحة ذهبت
عقلا وشعر رأسه في الدين يعني اذا شاع رجلا موضحة قد هب عقله او شعر رأسه ولم ينسب دخل
ارض الموضحة في الدين لان فوات العقل يعطل منفعة جميع الاعضاء اذ لا يتنفع بدونها فصار كما اذا
اوضحه فمات وارض الموضحة يجب بفوات جزء من الشعر حتى لو نبت الشعر سقط اشها والدين
وجبت لفوات الشعر وقد علقا جميعا بسبب واحد وهو فوات الشعر فيدخل الجزء في الكل لكن قطع
اصبع رجل فثقت به يده بخلاف اذ هاب السمع والبصر والنطق اي لو شجعه موضحة قد هب احد
هذه الاشياء لا يدخل ارض الموضحة في ارض واحد منها لان كل منها جانية فيلادون النفس والمنفعة
مختصة بها فاشبه الاعضاء المختلفة بخلاف العقل لان نفعه عائد الى جميع الاعضاء كما مر طريق
معرفة ذهاب السمع ان يترك المحي عليه حتى يوقن ثم ينادي ان اجاب او التفت علم انه يذهب
كذا في الفتاوى المعنى وطريق معرفة ذهاب السمع ان يرى اهل البصيرة فان قالوا يذهابه
وجب الدين وان قالوا لا انزى اعتبر الدعوى والاكثار بان يقول المحي عليه الجاني ذهبت
بمري فان انكر بطلان الدعوى بالبينه فاذا انكر فيقول القول للضاد مع عينه على البتات
دون العلم اي يختلف بان هذه الجانية لم تصد عنه فان نكل حكم ذكره في الصغرى ايضا لا قد
في اذهاب عينيه بدية الموضحة والعينيين لا قد في اذهاب عينيه بدية الموضحة والعينيين
بمعنى شجاع موضحة ذهبت عيناه فلا قد صا في دينه في الدين فيهما لان سرائت الفعل مع لبراء
الفعل كشي واحد فان السلبية لا تنفصل عن الجانية وقد اتحد المحي من وجهه بواسطة اتصال
احدهما بالآخر واذا لم يكن آخر الفعل موجبا للقد لا يكونا وجهه جانا لانه بالنظر الى التبدل ان
كان عدا في النظر الى الانتهاء خطأ فصار خطأ من وجهه وهو وجهه فلا يكون موجبا للقد للتبعية
ولا تقطع اصبع شجاعه لانه ايضا من قبيل السرايم بدية الدين فيهما لان القصاص لما سقط وجب
ارض كل منهما لكونها عصفين مستقلين او اصبع اي لا قد في ايضا في اصبع قطع مفصلة الاجل
فمن ما بقى لانه ايضا من قبيل السرايم بدية الدين المفصل لانه مقد شرعا فقطل اي ان لا يتنفع بما بقى
والحكمة فيما بقى لا تنفعا التقدير الشرعي فيه ان تنقعه وبما كان كذلك لكونها عضوا واحدا
ذكره الزيلعي ولا قد ايضا كبشر نصف سن اسوق باقها واحمر واخضر ودخلها عيب بوجهه ما بل
يجب كل دينه السن كذا في الكافي وقالها الحاصلة ثم فيما اذا اخضرها واسودت واخرت
انما يجب الدين اذا فاته منفعة المضغ ولا فلو كان السن بما يرى حال الحكم يجب اي الدين
ايضا اي كما في الوجه الاول لا فلا شيء وعليه هذا لا يمتي كلام الكافي على طائفة واختلف في
الا صغر والمختار الدين كما في سائر الاول كذا في الخلاصة اذ يعني نزع رجل من رجل

فانتزع المذوغة سنة ستين من القرن الاول وقطعها اي قطع رجل من رجل فريدت
 الى مكانها ونبت عليها اللحم ووجد الارش في الصورين اما في الاول فلا تبيين ان الاستيفاء
 كان بغير حق لكن لا يجوز القصاص للشبهة فيجوز المال لان الموجد فساد المنبت ولم يفسد حيث نبت
 مكانها اخرى فالغرمه المجانية واما في الثانية فلا نبات اللحم لا اعتبار له لان العروق لا تنمو
 كما لا بد ان يعنى اذا قطع اذن فاصبحتها فالتحمت بجلاش لانها لا تنمو الى مكانها عليه لا اي
 لا يجوز الارش ان قطع سن فثبت اخرى بان المجانية قل ذلك وهذا المرقع من صبي فثبت
 في مكانها اخرى لا يلزمه شيء بالاجماع لعدم فساده المنبت حيث نبت مكانها اخرى فلم يفت
 المنفعة ولا الرينة او التحتم شيخي شيخ رحاك في التحتم ولا يربح لها اثر ونبت الشعر سقط
 الارش من ولا الشين الموجه له او جرح يضرب يعني ان ضرب رجلا مائة سوط مثلاً فجرحه
 فبرئ في يرقن من سقط الارش من ولا الشين ولا يربح اثر فريد للصغيرتين صبي ضرب سن
 مبي فانتزعها ينتظر بلوغ المصروب ان يبلغ وله نبت يجع عاقلة الدية ولو لم يجرم على
 لغيره ما كان له الحدية وسيأتي في كتاب المعاقلة ان المختار لطعم رجل رجلاً ففكر بعض
 اسناناً يستحق المصروب من سن الضارب ذلك القدر كذا في الخلاصة وطريقاً ان تبت بالموت
 حتى يثب سنة من سن المصروب فان قلت هذا ليس بهيكل شبهه وقد مر ان لا يقد في اذن
 العمد قلت قد مر ايضا ان شبه العمد ونفسه عمن فلا تغفل لا يقاد جرح الا بعد برهانه
 عليه السلام يستأني في الجراحات سنة اي ينتظر وان الجراحات يعبر فيها ما لها لاحاطها
 احتمال السرية الى النفس فيظهر انه قتل وانما يستقر الامر بالبرء عند الجرح والصبي خطاء
 وعلى عاقلة الدية لما روي عن علي بن ابي طالب عن الله عنه انه جعل عقل الجنين على عاقلة وقال
 عمره وخطاؤه وسوا وان الصبي غنة العذر والعاقلة الخاطي لما استحق التخفيف حتى
 وجب الدية على العاقلة فالصبي وهو عذر وله التخفيف ان لم يكن من العجم وان
 كان منهم فهو له لما قرأ المختار بلاكفار لانها كاسمها ستارة ولا ذنب لها شتره
 لانها مرفوعة القمم وحرمان الارث لانه عقوبة وهم ليسا من اهلها الله اعلم
فصل ضرب بطن امرأة حرة احتراز عن الامه وسيأتي
 حكمها فالقت جنيناً ميتاً وجبت عزة هي نصف عشر دية الرجل وهو خمس مائة درهم
 لو كان الجنين ذكراً وعشر دية المرأة لو كان الجنين انثى وهو ايضا خمس مائة درهم
 لما روي انه عليه السلام قال في الجنين عزة عبد وامه قيمة خمسة مائة وروى اوصافه
 فتكون العزة نصف عشر الدية انما سمي الرقيق عزة لانه عزة ما يملك اي غيره وافضل ما يطلق

ان شبه العمد ذو النفس عهد فلا تغفل
 لا يقاد جرحي الا بعد برهني

عزة هي نصف عشر دية الرجل
 وتقدر بها

العزة

العزة وهي الوجه على الجمل كما قيل رقبته كذا في الفائق في سنة لما روي عن محمد بن حسن بن حري
 الله عنه انه قال بلغنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل على العاقلة في سنة وتقسيم بين
 ورثته سواضيه ان كان وارثاً لما مر ان القاتل لا يورث ولا كفارة عليه اي الضابط لانها
 معنى العقوبة وقد عرفت انها في الغرض المطلقة فلا يتعداها ودية عطف على عزة اي وفيه
 دية واحدة ان كان حياً فمات لانه تلفت بجرحه بالضرر السابق وديتان ان كان المصروب جنينين
 فماتا لان الجنين يتعدى بتعدى المجانية وعزة ودية ان كان الجنين ميتاً فماتت الامم العزة
 للجنين والدية للام ودية الام فقط ان ماتت الام فالقت جنيناً ميتاً لان موت الام سبب
 لموته فظاهر ان حياته بجرحها وتنفسه بتنفسها وديتان ان القاتل حياً فماتت دية الام
 ودية الجنين لانه قتلها فماتت الامم العزة حياً وماتا وفي جنين الامه نصف عشر دية الجنين
 وعشر قيمة في الانثى لان القيمة في الامه كالدية في الحرة ولا يلزم منه كونها الجنين لانها اكثر
 من الواجب في الذكر فيما اذا كان قيمة المجانية اكثر من قيمة العلام لانه نادى والغالب ان قيمته
 تزيد على قيمته اكثر حتى لا تقوم حايته بالف درهم بقوله غلام مثلاً في الصفات المرفوعة بالف
 درهم فلا يلزم الاكثرية هذا ان كان الجنين من غير مولاه ومن غير المرفوع ولما اذا كان من
 احداهما ففيه العزة المذكورة في جنين الحرة ذكر كان او انثى لانه حر ذكره الرقيق فان ضربت
 فاعتق سيدها وقعه عبادة الوقاية سيدها كانه من الناسخ لان الضمير للمحل وهو مؤخر
 مطلقاً حملها فالقت فماتت وجب قيمة حياً لاديت له لان قتله بالضرر السابق وهو كان
 في حالة الرق وقد مر ان العزة لحالة الرق لا الوضو ويلزم منه كق القيمة للو لكان من ورثته
 واما استنبان بعينه كالشام اي الجنين الذي استبان بعض خلقه بمنزلة الجنين التام فيما ذكر
 من الاحكام لا ملاقاة ما رينا امرأة اسقطت ميتاً بدواً او فعل كضربها مثلاً ففيه العزة
 يجب على عاقلة في سنة ودية لان يكون بان الزوج في الدية شيء ولو مات امرأة فقتل الجنين
 كذا في الخلاصة **باب ما يحدث في الطريق وغيره** احدث
 في طريق العامة كنيقاً له وهو المسمى او ميثاباً وهو مجرى الماء او جرحاً وهو مجرى ماء كركب
 في الخاطل في جرح يخرج من الخاطل لينتج عليه ولو كانا جرحاً احداً ان لم يقتلهم وكل من
 المارة فعنه لان كل منهما صلاح الجنين بالمرء بنفسه ويدبر فكل له حق التقاضي في الملك المشترك
 وفي طريق الخاصة بان يكره غيراً او لا اي لا يجوز لحدث شيء منها بلا اذن الشركاء وان اقرض
 لانه كالمالك الخاص بهم وضمن دية من ماتت بسقوطها عليه لانه صار سبباً لموته كمال وضع حجر
 او حفرة في الطريق او في غير ملكه فقتل به نفس وضمن قيمة دية تلفت بها جرحاً من المالك

على
 العزة كذا في
 الاصول

المجسنة بالبرء الذي يكره في الخاطل

قتل عزة

ان لم ياذن به الامام فلان الضمان في جميع ما ذكر باحداث شئ في طريق العامة انما يكون
 اذا لم ياذن به الامام لان اذن او مام في طريق جوعا او غما بضم الغين الكرية والمزاد
 ههنا اختناق من هو البصر وعند يوسف ان مات غما يجب الضمان لان الغم بسبب الوقوع
 تحت حجر وضعة اخر فغضب به رجل ضمن النجى لان فعل الاول قسح بفعل الضمان عليه
 كن حمل على راسه او ظهره شيئا في الطريق فسقط شئ منها على اخر فغضب به فانه ضمن
 او ادخل حصيرا او قديرا او حصاة في مسير غيره فسقط شئ منها فغضب به انسان ضمن
 قيده مسير غيره لانه ان كان في مسير غيره لم يضمن لان الله يبر في ما يتعلق بالمسجد اهله
 لا غيرهم كصب الامام واختيار المولى ونحو ذلك فكان فعلهم مباحا مطلقا غير مقيد
 بشرط كرامة وفعل غيرهم تعديا ومباحا مقيدا بشرط السلامة او جلس في مسير سواه
 مسير حيله او مسير غيره حال كونه غير متصل فغضب به احد بان سقط عليه اعمى فغضب
 يضمن قيده كونه غير متصل لانه لو كان مصليا سواه صلى الفرض او الفل لم يضمن ان المسجد انما
 به الصلوة وان لم يكن مصليا سواه جلس لقرأة القرآن او لتعليمه او لصلوة او اقام فيه اثناء
 الصلوة ضمن لا اياها يضمن من سقط منه رداء عليه على انسان فغضب به قيده باللبس لانه
 ان كان حاملا له فسقط على انسان فغضب او سقط فغضب به انسان ضمن والفرق ان حامل الشئ
 يقتضيه حفظه فلا حرج في التقييد بوصف السلامة بخلافه لا يضمن فلو قيد بما ذكر ثم الحرج
 فجعل مباحا مطلقا وضمن ذوات طمالة الى طريق العامة وطلب نقضه مسلم او ذبح
 رجل او امرأة حرة ومكاتب لان الناس في المروءة الطريق شركاء وطريق الطلب ان يقبل الى
 توقفت الى هذا الرجل لهدم حائطه وهذا القدر يكفي ولا حاجة الى الشهادة وذكر في الكتب
 ليتمكن من اثبات عند انكار ممن منفق بطلب يملكه اى النقض كالرهن الى الحائط فانه
 يملكه بملكه اى فله الرهن واجماع المهور الى ربه والحق والوصى فان لها ولاية التمسك
 ومال التمسك والمكاتب لانه مالك يدقولا لاية النقض له والعبد التاجر ولو يدينه لان ولاية النقض
 لهم ما تلف بالسقوط ان كان مالا فهو في قبضته وان كان نفسا فاعلمت المولى لولم عاقلة لان الشئ
 من وجهه على المولى وضمان المالك بالبعد وضمان النفس بالمولى فلم ينقض من يملكه في ذمة يمكن
 اى نقضه فيها اى في تلك الذمة ما الامعول ضمن وعاقلة عطف على ضمير ضمن وجاز الفصل
 نفسا مفعول ضمن المقدر تلفا اى المال والنفس به اى بذلك الحائط لا اى لا يضمن من اشهد
 عليه فباع دابة قبضه المشتري او لا كذا في الكافي وليس في هذا تقييد لفظ ولا فستطاعها
 بولابح فغضب به مال او نفس وانما يضمن لان الجناية تترك الهدم مع تمكنه وقد ذكر البيع

على غنى ذوات طمالة ما كان على طريق العامة

في سبيلهم لان من
 فاعل ذوات طمالة
 مظهر

جواز

يجوز ان يبيع الجناح النذ كان جانيا بالوضع ولم يفسخ بالبيع ولا ضمان على المشتري اذ لم يشهد
 عليه الا ان شهد عليه بعد شراؤه فضمن لتركه التفرغ مع تمكنه من الطلب وطلبه من المالك
 نقضه اى لا يضمن من لا يملك نقضه وان طلب منه كالمزمن والمستأجر والمودع والسائل لغير
 قدرهم على التصرف ما لا يحاط به الى ان رجل قبل الطلب لان الحق له في فتح ثاجيله وابراه منها
 اى من الجناية لان مال في الطريق فاجل القاضى والعاب لا يضمن العامة فلا يجوز له ان يطل له
 وان بنى ماله لا يضمن بل يطلب كما في اشباع الجناح وهو خارج الجناح عن الجناح الى الطريق
 والبناء عليه ونحوه كالكيف من احوال خمسة طلب نقضه من احوالهم وسقط على رجل فغضب به
 ضمن عاقلة اى عاقلة المطلق منه خمس الدية لان الطلب في الحق فليقتل متديا فان قيل
 الواحد من الشكك لا يقدر ان يهدم شيئا من الحائط فكيف يصح النقض منه قلنا ان لم يتمكن من
 هدم نفسه يتمكن من اصابته بوجه وهو المرافعة الى الحكم وبمحصول الفرض فاذا ترك
 ضمن عاقلة كما ضمن اى عاقلة تلثها ان خفر احد ثلثة في دارهم بئرا وبني حائطا فغضب
 به انسان لان الحافر والباني في الثلثين متعدي بالادب
 جناية البهيم والجناية عليها اصلان المروءة في طريق المسلمين مباح بشرط السلامة لا يذ
 يتصرف في حقهم وجهه وفحق غيره من وجهه تكون مشتركا بين كل الناس فقلنا لا يلحقه بشرط
 السلامة ليعتد بالنظر من الجانيين فيما يمكن الاحتراز عنه لا فيما لا يمكن ان تقييدها مطلقا
 يؤدى الى المنع من التصرف وسد بابها وهو منقح اذا اقر هذا فقول ضمن المالك في طريق
 العامة ما وطئت دابته وما اصابته بيدها او جملها او راسها او كعبته اى عصمت بمقدورها
 استأثرها او خطبت اى ضربت بيدها او صدرت اى ضربت بنفسها شيئا يقال اضطلعت الفارس
 اذا ضرب احدكم الاخر بنفسه فان الاحتراز عن هذه الاشياء ممكن لانه ليست من ضرورات
 السير فقيد بشرط السلامة عنها فلو حدثت هذه الاشياء في السير في ملكه يضمن الا غير متعدي
 الا في الوطى وهو ركوبها لان الاصل انما يشترط لانه فكله يتقبل حتى يجره الميراث ويلزمه الكفارة
 وغيره تسبب وغيره يشترط التعدي فصار كغير البشر في ملكه وفي المباشرة لا يشترط ولو حدثت
 في السير في ملك غيره فلو كان سيرة ياذن اى ياذن الغير كان ذلك الملك حاكمه والسير في ملكه
 في ملكه حيث اذن عليه والاى وان لم يكن ياذن ضمن ما تلفه مطلقا لانه متعدي لا ما تلفت
 عطف على قوله ما وطئت دابته ففتح الدابة لئلا يهاجم المهمله من يهاجم حافرها اى لا يضمن ما تلفت
 برجلها او ذنبها سائرة اذ لا يمكن الاحتراز عنها مع سيرها احتملا وقفها في الطريق ضمن المالك
 احتراز عن الايقاف ولانه يمكن عن النجاسة فصار متعديا بالايقاف او عطف بما شئت اى

من ضرورات السير وان اوقفها لانه لا بد من الدواب ما لا يغفل
 ذللا حتى ينفذ وهاهنا لا يستطيع الاحتراز منه لشرفه
 من ضرورات السير وان اوقفها لانه لا بد من الدواب ما لا يغفل
 ذللا حتى ينفذ وهاهنا لا يستطيع الاحتراز منه لشرفه

أولاً في الطريق سائرة فانه لا يضمن أيضاً لما من امتناع الاحتراز او وقفها له فان بعض
الذوات لا يفعل ذلك إلا بعد الوقوف فلو وقفها الخبز ضمن لانه معقود باليقاف إلا ان يكون
الايكاف في موضع اذن من قبل الامام بايقافها في لا يضمن لعدم التقيد وان اصابته بيدها
او رجلها حصاة او فؤاد او ثأرت غبارا او حجر صغيرا ففقا عينا او فسد ثوبا لا يضمن
لعدم الاحتراز وبالكبير يضمن لان كان الاحتراز ضمن السابق للذات والقائد لهما اصابته
بيدها لا رجلها اكل صورة يضمن فيها الركب يضمن فيها السابق والقائد لهما مستبان كالركب
في غير الاطراف فيجوز فيهما الضمان بالتعدي كالركب وهذا الحكم طرد وعكس في الصحيح و
ذكر القدر ان السابق يضمن النخلة بالرجل لا يبرأ عيسته فيمكنه الاحتراز عنها مع ليس
وغائبة عن بصر الركب والقائد فلا يمكنها الاحتراز عنها وعليه بعض المشايخ والكثير على الأول
وعليه أي الركب الكفارة لانه مباشر وهي حكم لها شره ولا يبرأ ان كان المقتول مورثا لذلك
ايضا بخلافها حال السابق والقائد حيث الكفارة عليها وثبات لهما مستبان والكفارة و
حرمان الارث ليسا من احكام التشيب ضمن عاقلة كل خر فارس ولا جمل ذكر الاجل في البطون
وغيره دية الا ان اصطبها وقتة معن الاصطدام وما تاولا ويكره من الفهم حتى لو كانا منهم
وجب الدية فيهما ثم ان كان اي الاصطدام خطاء لان موت كل منهما مضافا لفعل
صاحبه لان فعله في نفسه مباح وهو المشي في الطريق فلا يعبر في حق الضمان بالنسبة الى
نفسه لانه مباح مطلقا في حق نفسه ولو اعتبر لو جيف الدية في ما اذا وقع في غير قارة
الطريق اذ لو لا مشيه وتعلق في نفسه لما هو في فعل صاحبه وان كان مباحا لكنه متقيد
بشروط الدية في حق غيره فيلزم شيئا للضمان عند وجوب التلف به وفيه خلاف زفر والنفق
ولو كان الاصطدام عمرا ففصمها اي الواجب نصف الدية اتفاقا لان كل منهما مات بفعله
فعل الآخر فبغير نصف الدية ويهدر النصف كما اذا جرح كل منهما نفسه وصاحبه بذكر في الهبة
والكافي صورة العمود يوجب في ضمن دليل الخصم ولهذا قال في الكفاية اي يوجب نصف الدية
في العمدة عاقلة كل واحد في الخطا يوجب الدية الكاملة على ما ذكر في الكتب خلافا لذكر الخطاء
في وضع المسئلة والعقد في ان قول الخصم ولو كان المصطدمان عبيدين يهدر دية كل واحد في الخطا
تعلق برقبتهما دفعا وفداء وقد فات لا الخلف ولو كان احدهما حرا والاخر عبدا ففعل
عاقلة الحر المقتول قيمة العبد في الخطا في اخذها ورثته الحر المقتول اذ على اصل في خفيفة
وتحمل ربهما الله تعالى بجل القيمة على العاقلة لانه ضمان الادى عندهما فقد خلف العبد
المجانى بالبعد القدر في اخذ ورثته الحر المقتول ويصل ما زاد عليه لعدم الخلف ويضفيها في العبد

مطلب ركاب الدابة اذا وقعت فقتل وارثه وعليه الكفاية
بخلاف القائد والسائق

اي يوجب

اي يوجب على عاقلة الحر نصف قيمة العبد لان المضمون في العمد النصف وهذا القدر ياخذ بوقت
المقتول وما على العبد في رقبته وهو نصف دية الحر يقطع الا قدر ما خلف عن البدن وهو نصف
القيمة وضمنها اي الدية عاقلة سائق ذابته وقع بعض اضرارها كالسرج والجياد ونحوها على جل
فمات لانه ما يمكن التحرز عنه اذ سقوط له لعدم شره عليها او لعدم احكامه وضمن ايضا عاقلة
قائد قطار وطوي بغير منه رجلا فمات لان القايد عليه حفظ القطار كالسائق وقد امكنه
التحرز عنه فصار مستويا بالتقصير فيه لان ضمان النفس على العاقلة وضمان المال في ماله كذا
في الكافي ولو موهبة اي مع القائد سائق في جانب الا يضمن ان لم يكن لها عاقلة وان كانت ضمن
عاقلة لان قائد الواحد قائد لكل وكذا سائقه لا تضامن لانه في جانب
الابل بل توسلها اي دخل بين الابل واخذها واحدهما ضمن وحده ما عطف بها هو خلفه ويضمنان
ما عطف بهما بين يديه لان القائد لا يبقو ما خلف السائق انقطاع الزمام والسائق يسوق ما كان
اما مقل بغير ربه على قطار يسير برعام قائد متعلق برجل رجل مفعول قتل ضمن عاقلة
القائد الدية لانه قائد لكل فيكون قائد لذلك البعير والقود سبب لوجوب الضمان ومع تحقق سبب
الضمان منه لا يقطع الزمان بجهله ويجوز اي العاقلة بها اي بالدية على عاقلة الاربعة لان الربط
هو الذي وقع في هذا الضمان حيث ربطه بالقطار وهو متورط فيها شفع وضار في التقدير هو
المجانى فلوربط والقطار واقف ضمنها اي الدية عاقلة القائد بل لا يرجع لانه قائد بغير غيره بل
اذنه لا يبرأ ولا لادله فلا يرجع بما يحتمل على احد غاية الامر انه متورط بالربط والايكاف على
الطريق لكنه زال بالقدر فصار كما لو وضع حجر وحواله غيره كذا اذ اعلم القائد بالربط لا يرجع
على عاقلة الربط بل محتمل من الضمان لان القائد عني به والتلف قد اتصل بفعله فلا يرجع به ارسل
كلبا او طيرا وساقا اي شئ خلفه معه وان لم يشي خلفه فمات في فوه فهو سائق له في الحكم
فيحق بالسوق وان تراخي لقطع السوق نكده الزيلعي فاصاب في فوه ضمن في الكلب ما اتلفه
لانه محمول عليه من جهته فاضيف فعله اليه كما ذكره يضاف فعله الى كرهه فيما يصلح التمسك لاي يضمن
في الطير اي الباندي والعق ان الكلب يحتمل السوق فاعبر سوقه والطير لا يحتمل فصار وجود
السوق وعدمه سواء ولا كلب يسقط لعدم سبب الضمان ولا ذابته متفعلت اصابته نفسها او ما لا يلا
او انها لا تقبل عليها الا ان تجرح رجاها اي هدهد وهي المتفعلت ولان الفعل لا يضيف اليه اذ لم يرجع
منه ما يوجب النسبة اليه من الارسال والسوق ونحوها الكلب ياكل عنب الكرم فاشهد عليه فيه فلم
يحفظ حتى اكل العنب يضمن وانما يضمن اذ الشاهد عليه فيما يخاف تلف بني آدم كالحارس المائل لطم
الشور وعقر الكلب العقور فيضمن اذ لا يحفظ من دابة عليها ركب ونحوها اي ملحقها بعبود ونحو

مطلب اصابته الدابة المنفلتة نفسا او شيئا للضمان على صاحبه

مطلب يضمن اذ الشاهد عليه فيما يخاف تلف بني آدم
كالحارس المائل وطمع الشور وعقر الكلب العقور

ولا يملك ان يملك احد الاخر
ولا يملك ان يملك احد الاخر
ولا يملك ان يملك احد الاخر

فنفذت او ضربت بيدها شخصا آخر غير الطاعن او نفذت من ضربها او نخذت فصدته وقتلته متعين
هو الضارب والناخذ والركب لانه المروي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وان الناحس متعين
التسبب والركب فعله غيره متعين فيخرج جانيه في التفرج المتعدي حتى لو كان موقفا ابتداء على
الطريق نكح الضمان على الركب والناحس متعين لانه متعود في الايقاف ايضا وان نفذ الناحس
فاهلكته كان دمه هدر لانه كالجاني على نفسه وان القتل الركب فقلته كانت دية على عاقلة
الناحس لانه متعود في تسببه ثم الناحس انما يصح ان كان الوطئ في فور الناحس حتى نكح السوء
معناه اليه واذ لم يكن في فور فالضمان على الركب لا يقطع اثر الناحس فيبقى معناه الى الركب
وضمن في فقاء عين مناه القصاب ما نفقها لان المقصد فيها اللحم فلو بيعت فيها النقصان
البحسنة وضمن في عين لغير جزاء وجزوة اكله والحار والبغل والفرس ربع القيمة
لما روى انه عليه السلام فعني في عين الدابة ربع القيمة وهكذا قضى عمر بن الخطاب لانه اقامة
العول ما لم تكن باربع عين عينا وعينا المتعلقا فصار كانهما ذاتا عين اربع فيجب التربع
بنفوات احدها **باب جنائية الرقيق والجنائية**
عليه حتى عبد عمر في النفس بحسب القيد لما قرأ الا ان يصالح اي يقع الصلح بين الولي والمولى
او يقع اي يقع العفو من الولي ولا يصح الاسترقاق لكونه مباح الدم ونبت اي القود باقراره
اي العبد لا اقر المولى لان هذا الاقرار من العبد اتمه فيه لكونه عاندا عليه بالبر فيقبض
وهو يجره على اصل الحر يتابعه بالادمية فيما يرجع الى الدم فلهذا لا يقبل اقرار المولى عليه
بحد ولا قصاص فان كان هذا الاقرار بعد دفع الحق المولى لكنه ضمنيا فلم يجب مراعاة
وفيما عطف على النفس دونها اي دون النفس كالمخاطة اي كيك في القتل الخطأ في الحكم
وبين الحكم ببقوله دفعه سيده اي عقاب له الجنائية وعياله اي ولي الجنائية او فداءه بان
يعني ان سيده مخير بين دفع العبد والفداء بالارش لتخليص عبده لكن الواجب له ان يدفع في
الصحيح ولهذا سقط الواجب بمقتضى نفوات محل الواجب بخلاف موت الحر الجاني حيث
يجب الارش على عاقلة حاله اي كانه اكل من الدفع والفداء على المولى اما الدفع فلا يعين ولا
تأجيل في الاعيان واما الفداء فلونه بدل العين فيبين حكمه وان لم يجز شيئا حتى مات العبد
بطل حق المجني عليه نفوات محل محقه كما قرأنا مات بعد اختيار الفداء لم يبر التحول الحق من
رقبة العبد الى ذمة المولى فان فداءه فجنح في كالاولة فانه اذا اخلل الجاني عن الاول
فصار كانه لم يكن فيجب بالتسوية الدافع او الفداء وان جنى جناتين دفع بها الى وليها
يقسمها بنسبة حقيقهما اي على قدر اضرار الجناتين او فداءه بارشها لان تعلق الاول برقبته

فصل في عيب الدابة بربع القيمة

لا يمنع

لا يمنع تعلق الثانية بها كالديون المتلاحقة الا ان ملك المولى لم يمنع تعلق الجنائية حتى المجني
عليه الاول او لوان لا يمنع وان كان اجماعة يقتسموا العبد لدفع عرق قد حصصهم وان فداءه
فداه بجمع اروشهم لما ذكرنا تعلق الاول برقبته لا يمنع تعلق الثانية بها وان وهبه اي المولى
العبد الجاني او باعده واعتقده او بوه واستولى على الجارية الجنائية وله بيعها اي الجنائية
ضمن الاول من قيمته ومن الارش وان علم غيره الارش فان المولى قبل هذه التصرفات كان
مختارا بين الدفع والفداء ولما لم يبق محلا للدفع لا يعلم المولى بالجنائية ثم يختار الارش
فقامت القيمة مقام العبد ولا فائدة في التخيير بين الاقل والاكثر فوجب الاقل بخلاف ما اذا علم
فانه يصير مختارا لارش كما لو علق حقه بقبول زيدا وميله او شجده ففعل اي قال ان قتلت
زيدا فانت حر فقتل او قال ان زيدا زيدا فانت حر فزج او قال ان شجنت راسه فانت حر فشج
غير الارش لانه يصير مختارا للفداء حيث اعتقه على تقدير وجود الجنائية قطع عبد يدحر عن
ودفع اليه بقضاء او لا فاعقده ففسخ فمات منه فالعبد صلح بها فانه اذا اعتق دل على ان
قصده تيسير الصلح اذ لا مصلحة له الا بان يكون صلحا عن الجنائية وما يجرى منها وان لم يقفه
عاد على سيده لانه ان لم يقفه وسر ظهر ان الواجب ليس اكمال بل القود فكان الدفع باطلا
فبردا العبد على سيده فيقتله المولى ويعفو اي يجير المولى بين القتل والعفو لانه مباح الدم كما مر
جنى ما ذون مديون خطا فاعقده سيده بلا علم بها غير لرب الدين الاقل من قيمته ومن يسيها
ولو لم يسيها اي غير لولته الجنائية الاقل منها اي من القيمة ومن الارش فان السيد اذا اعتق المدين
المدين غير لرب الدين الاقل من قيمته ومن الدين فاذا اعتق العبد الجاني جنائية خطا غم لاقل
من قيمته ومن الارش فكماعدا الاحتياج لعدم المزاحم بينهما ان لو لا الاعتاق يدفع الى الجنائية
ثم يباع الدين ولدت ما ذون مديونة ولدا لا يدفع معها الجنائيتها ويباع لدينه لان دينها
فقد منها متعلق برقبته فيسخر الى الولد والدفع للجنائية في ذمة المولى وبما يلاقيها اثر الفعل
الحقيق وهو الدفع والسرانية يكون في الامور الشرعية لا الحقيقية عبد لرجل زعم رجل اخر ان
مولاه اعتقه فقتل اي العبد لعق وثلثه اي المزاحم خطا فلا شيء له اي للمزاحم لانه لما زعم
ان مولاه اعتقه ففارق اتمه لا يستحق على المولى دفع العبد ولا الفداء بالارش وانما يستحق اليها
على العاقلة لا تخر في صدق الزاعم في حق نفسه فيسقط الدفع والفداء ولا يصدق في دفعه الدية
عليهم الا بجهة قال قتلت اخا زيدا بغير عتق خطا وقال زيدا بغير صدق الاول لان زيدا يملك
عليه شيئا لواق به لرجل العتق لانه لا على العاقلة لانه يبيع عتق لخطا بعد الحق فلو اقر به
لزم عليه ضمان لان الثابت بالاقرار لا يتحمل العاقلة فزاده بمقتضى عتقه فقتلته بعد

لغيره

هذا عن لزوم الضمان عليه ما اظهره لهم لروى الضمان على المولى بالاق من قيمته ومن
 الذين ان يعلم بالجناية والذين ان علم بها مع ان قوله ليس بجناحة على المولى وان قال قطعت يدها
 قبل اعتاقها وقال كان يوده صدقة وكان اخذ منها ما اعتق امته ثم قال لما قطعت
 منك يدك واخذت منك هذا المال قبل ما اعتقتك وقالت يوده فالحق لها لانها قد ردت الضمان
 ثم ادعى المرأة وهي تنكر القول للمكر لا الجاع والغلة يعني ان قال جامعها قبل الاعتاق واخذت
 الغلة قبل القول له لان الظاهر كونهما حال الترق ام عبد محجور او سبق صبيته لقتل رجل
 فقتله فالدية على عاقلة القاتل لان الباشا هو الصبي المأمور فضمن عاقلة ورجع على العبد
 يوده عتقه لانه اوقع الصبي في هذه الورطة لكن قوله غير معتبر حتى المولى فيضمن يوده الحق
 لا على الصبي لانه لم يقصر اهليته ولو كان مأمور العبد المحجور عبد محجور مثله فعلى السيد
 العبد القاتل ووجه في الخطا بلا رجوع حاله لان المولى قول المحجور غير معتبر ولا يؤخذ به
 في الحال بل يوده عتقه لولا المانع وهو حق المولى بالاق من قيمته ومن الفداء لانه محتار
 في دفع الزيادة لانه مظهر كذا الحكم في العبد في دفع السيد القاتل وفداءه ثم رجع على العبد المأمور
 من قيمته ومن الفداء ان كان القاتل صغيرا ان عبد صغيرا كخطا ولو كان كبيرا نقص لانه
 يجري بين المأمور والعبد قبل قتل عبد اخرين لكل وليان فعلى احد وليي كل منهما دفع نصفه الى
 الاخرين او في بدية عشرة آلاف درهم ان الرقبة بحكم القود صارت بينهما لكل واحد
 ربه فاذا عفا ثلثان بطل حقهما او بقرحق الاخرين في النصف فذا قيل له ان دفع نصفه ولما
 الفداء فقد كان تجزئ الفداء عفا ثلثان بطل حقهما فبقي حق كل من الباقيين في خمسة
 آلاف فذا افداء بعشرة الاف ان شاء وان قتل القن احدهما اي احل الجرح خطا والاخر عدوا
 وعفى احد وليي العمد فدى بدية لولي الخطا ونصفها لاحد وليي العمد الذي لم يعرف لان نصف
 الحق بطل بالمعفو في النصف وصاروا لا ويك خمسة آلاف ولو بطل شيء من حق ولي الخطا
 وكان حقه في كل الدية عشرة آلاف او دفع اهل القن اليهم يعني ان سيده كان مخيرا بين الفداء
 والدفع فان دفعه دفعه اليهم اثار ثلثه لولي الخطا وثلثه للذي لم يعرف من وليي العمد
 جولا عند ابي حنيفة فيضرب وليا الخطا بالكل وغيره افاض بالنصف لان حقه في النصف و
 حقه في الكل فصار كل نصف بينهما فصار حق وليي الخطا في سهمين وحق غير العمد في سهم
 فيقسم بينهما اثارا وارباعا مائة عندئذ ثلثة ارباع لولي الخطا واربعة لاحد وليي
 العمد لان النصف لم لولي الخطا واربعة لاحد وليي العمد لان النصف لم لولي الخطا بلا
 مائة واثني عشر من اربعة الف يعني في النصف الاخر فينصف فلهذا يقسم ارباعا قتل

مصل القصاص يجري بين الحر والعبد

عندها

قتل عبد غيره او عفى لحدها بطل حكمه لان ما يجب من المال لا يكون له حق المقتول لانه بدل دمه ولهذا
 تعفى منه دون دمه وتسفد وصاياه ثم الورثة يخلفونه فيه عند الفراغ من حاجته والمولى
 لا يستوجب على عده دينه فلا يخلفه الورثة فيه **فصل بدية عبد امة قيمته**
 فان بلغت اى قيمته ما دية حر وهي عشرة آلاف درهم او حرة وهي خمسة آلاف درهم نقص من كل
 منها عشرة اى عشرة دراهم اشعارا بالخطا درجة الرقيق عن الحر وتقييد العشرة بان عبد الله
 بن عباس رضى الله عنه ولو كانت القيمة اكثر من عشرة آلاف من الداهم في العبد ومن خمسة آلاف
 في الامة وعبد ابي يوسف والمشافع يحجب قيمته بالمعاما بلغت وفي الغصب تقبير قيمته اى قيمة كل
 منها بالقيمة ما بلغت فالوعصب عبد قيمته ما دية دينار وهلك في يد من له من ذلك القيمة وما قد ب
 من دية الحر قد من قيمة القن لان القيمة في القن كالدية في الحر لانه بدل الدم ففيه اى فليد
 القن يلزم نصف قيمته كما في دية الحر بالقيمة ما بلغت في الصحيح الا في رواية عن محمد ان يجرى في
 قطع يد العبد خمسة آلاف عبد قطع يده عتق فشره اقيدان ورثه سيده فقط اى ان كان وارث
 المتق سيده فقط اقا عند ابي حنيفة وابي يوسف وعند محمد لا لان القود يجب بالموت مستندا
 الى وقت الجرح فان اعتبر وقت الجرح فسيب الولاية الملك وان اعتبر وقت الموت فسيبها الولاية
 بالولاية فيها التساوي كتحقق تمنع القود تجبها لانه المستحق وكلها ان جهالة السبيل لا يعتبر عند تيقن
 من المالحق والا فلا اى وان لم يكن الوارث التمدد فمطل ليه وارث غيره لم يقرب بالانفاق لان
 المتقير ان كان وقت الجرح فالمتقير السيد وان كان وقت الموت فذلك الوارث او هو مع السيد
 فجها لانه المتقير لا يمنع الحكم قال المولى لعبد امة احكم حر شيئا اى صلا مسجونين فعين المولى
 واحدا للحرية بان قال اردت هذا فان شها لى المولى وان قتله رجل وجبته حر وقيمة عبد
 والوقوف ان البيان انشاء في حق المحل اظهره في حق المولى ولهذا اذا مات المولى قبل البيان لشييع
 العتق بينهما وبعد الشجة في محلا البيان فاعتبر انشاء في حقها او بعد الموت ليس بمحل البيان
 فاعتبر اظهرها لا صحتها واحدها حقيقين في قيمة عبد ودية حر ولو قتل كل منهما رجل فقيمة
 العبدان لانهما يشيعن بقتل كل واحد وحل كل من القاتلين بكنة لى فوليها قيمتها وفي حق عيني
 عبد دفعه سيده واخذ قيمته او مسكه بلا اخذ النقصا يعني ان افقر رجل عيني عبد فان
 شاء مولا دفعه اليه واخذ قيمته وان شاء امسكه ولم يأخذ النقصا ولا ينجيز بين الرفع
 والامساك مع اخذ النقصا لان مولا الملية لما كان معتبرا وفاقا وجب ان ينجيز المولى على
 الوجه المذكور كما في سائر الاموال فان من خرق توصية غيره خرقا واحشا ينجيز المالك بين دفع
 اليه وتعيينه قيمته وبين امساك القوب وتعيين النقصان ولما ان الملية ان كانت معتبرة

مصل من خرق ثوب غيره خرقا فاحشا ينجيز المالك
 في بين دمه وتعيينه قيمته

في الذات فالادمية غير متهمة في اوقاف الاطراف ايضا وهذا لو قطع عبد يد عبد يوق مر
الموت بالدفع والغذاء ولو كان ما لا يحصى الوحيان يباع فيها ثم من احكام الادمية ان لا
ينقسم الضمان على الاجزاء ولا يتملك المحنة ومن احكام المالبة ان ينقسم وتتملك فخرنا على
الشبهين فمطلبهما من الحكم **فصل** اقر من اقر او امر ولد لم يذكر في الكتاب علم حكمه فيما
سبق من كتابه بجناية خطأ لا يجوز ولا شيء عليه اى على واحد منهما ولو بعد العتق لان موجب جنائية
الخطأ منه على سيده وقرانه لا ينفذ وبعد ثبوتها بالنية ضمن مولا الاقل من الارش والقيمة
لما روى ان عبيد بن الجراح رضى الله عنه قضى بجناية المذنب على مولاه وكان امير الشام يحضر
من الجماعة رضى الله عنهم فصار جماعة ولا تبال تدبير والاستيلاء صاروا دفع الرقبة
عند الجناية وفيه يرضى بها فقتلوا المذنب لا غير علمه بالجناية فصار كما فعل بعد الجناية غير علمه بها
وانما وجب لاقل من قيمته ومن الارش لان الاصل وجب الدفع بالجناية وقد عتق الدفع بسبب
من المولى في القيمة عليه تلغى منه ولا منع من المولى في اكثر من القيمة ولا حق لوط الجناية
في اكثر من الارش ولا يثبت الجنايات الاقل والاكثر في مثل الجنس بخلاف القتل حيث خير بين
الغذاء والدفع والغذاء وجنسها مختلف وان جنى المذنب جنائيات لم يرضه الاقيمة واحدة
بمقابلة عين واحدة فيشارك في الجناية الثانية وفي الاولى في قيمة دفعت اليها وفي الاولى
بقضاء ولا يطلب من المولى شيئا لان مجبور في الدفع ويتبع مولا وفي الاولى لى
دفعت اليه بدونه اى يدون القضاء لانه حينئذ لا يكون مجبور في الدفع حتى يرضى خطاء
فما لم تسقط القيمة عن مولا خلاها يثبت عليه بسبب تدبيره وبالقتل لا يسقط ذلك
قل المذنب مولا خطأ يسعى في قيمته لان التدبير وصية برقبته وقد سئل له لانه عتق بقر
سنة ولا وصية للقاتل فوجبه عليه رده رقبته وقد عجن عنه فعليه رده بها وهي القيمة ولو
قتل عملا قتل الوارث واستسواء قيمته ثم قتل اما الاول فظاهر ولما الثاني فلما ذكر من
ان التدبير وصية الى اخره غضب عبد فقطع سيده يده فمضى ضمن قيمته اقطع وان قطع
سيده في يد غاصبه فمضى عنه لم يضمن لان الغصب يوجب ضمان ما غصب ويبرئ الغاصب
باسترداد الغصون والاستيلاء عليه ففي السئلة الاولى لما اقطع المولى في يده نقصت قيمته
بالقطع فوجب على الغاصب قيمته اقطع وفي الثانية لما اقطع المولى يد عبده في يد الغاصب صار
مسترد اليه الاستيلاء يد عليه وبراء الغاصب من ضمانه لو مولا ملكه اليه ومن عبد محجوب
غصب مثله فمات بيده فان المحجوب يؤخذ بافعاله حتى لو ثبت الغصب بالبيعة يباع فيه
دفع افعاله حتى لو اقر به لا يباع بل يؤخذ به بعد عتقه حتى يرضى عن غاصبه ثم عندم لانه ضمن

فمنها

قيمة لها يعني ان الغصب جرم له فجنى عنه ثم رده الى مولا فجنى عنه اخرى ضمن المولى لولي الجنايتين
فيكون بينهما نصفين لان موجب جنائية المذنب ان كثرت قيمة واحدة فجنى على المولى لانه اعجز
نفسه عن الدفع بالتدبير السابق من غير ان يصير فضايل للغذاء كما في القتل اذا اعتقه بعد
الجنايات من غير ان يعلمها وانما كانت القيمة بينهما نصفين الاستواء في السبب ورجع
بنصفها الى رجوع المولى بنصفها ضمن من قيمة المذنب على الغاصب لانه ضمن القيمة بالجنايتين
نصفها بسبب كان عند الغاصب والنصف الاخر بسبب كان عنه فرجع عليه بسبب جنة من جهة
الغاصب فصار كما تلمز بنصف العبد لان لا المستحق بسبب كان عند الغاصب كذا رده ورفعه
الى الاول اى دفع المولى نصف القيمة الذي اخذه من الغاصب الى ولي الجناية الاولى عند حقيقته
ولو يرضى وقال محمد لا يدفع اليه لان الذي يرجع به المولى الى الغاصب هو اسم لولي الجناية الاولى
لانه انما يرجع على الغاصب بسبب ذلك فلا يدفع اليه لانه لا يجمع اليه في ماله واحد وهما ان حق
الاولى في جميع القيمة لان حين جنى عليه لا يراد احد فيستحق كلها وانما ينقص باعتبار افرجة
الثاني فاذا وجد شيئا من يد العبد في يد المالك فارغيا اخذه منه ليمحق حقه ويعكسه يعني
اذ اجنى عند المولى خطئا ثم غصبه رجل فجنى عنه لا يرجع المولى لان الجناية الاولى كانت في يده
والقتل في الفصلين يعني اذ اجنى عند غاصبه ثم عند ماله او بالعكس كالمذنب لكن الفرق بينهما
ان المذنب يدفع القتل نفسه وقيمة المذنب فاذا دفع القتل رجع بنصف قيمته على الغاصب وليس له
لما لا عند محمد وعندهما لا يستلم له من يده اى الاول واذا دفع اليه يرجع في الفصل الاول
على الغاصب وفي الثاني لا مذهب غصبه تدين فجنى في كل مرة يعني رجل غصب ماله فجنى عنه ثم رده
على ماله ثم غصبه فجنى عنه جنائية اخرى ضمن مولا قيمة لها اى لولي الجنايتين لانه منع
عين العبد عن الدفع بالتدبير فوجب عليه قيمة كما مر ورجع بها اى بتلك القيمة على الغاصب لان
الجنايتين كانتا في يده فاستحق المولى كله يسبب كان في يد الغاصب فرجع عليه بالكل بخلاف السئلة
السابعة فانه هناك استحق النصف بسبب كان عنه والنصف بسبب كان في يد الغاصب ودفع
اى الى خصمه اى نصف القيمة المتأخوة من الغاصب ثانيا الى الاول اى الى ولي الجناية الاولى
لانه استحق كل القيمة لعدم الملاحمة عند وجوب جنائيه وانما استحق حقه بحكم الملاحمة من بعد
ورجع المولى بها اى بالنصف الذي دفعه ثانيا الى ولي الجناية الاولى على الغاصب لان استحقاق
هذا النصف ثانيا بسبب كان في يد الغاصب فرجع به عليه وليس له ذلك ولا يدفع الى
ولي الجناية الاولى لانه استحق حقه ولا الى ولي الثانية اذ لا حق له الا في النصف لسبق
حق الاول عليه وقد وصل ذلك اليه وقر الولد فكلها اى كل الاحكام المذكورة كالمذنب

اي دية القتل لا اهل المحلة لا في يده فصار كالتف في داره كذا الوفاة او ركبها فان اجتمعوا
اي القائل والسائق والركاب فتموا لانه في ايديهم ذكر الزيلعي ولويين قريتين او قبيلتين فلو اقر
لان قبيلتين وجددين قريتين على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فامران يسبح بينهما فوجدوا الى احدي
القريتين اقر فحصى عليهم بالقسامة والدية وروى عن عمر رضي الله عنه مثله وان
استويتا الى القريتين او القبيلتين فعليه ان كان اي القيتل في موضع يسمع منه الصوت لا يقر
في الصورة الاولى واهل قريتين في الثانية لانه اذا كان بحيث يبلغ الصوت لجهة الغوث فيمكنهم
النصرة وقد قرأوا اذا كان في موضع لا يسمع منه الصوت لا يلزمهم نصرة فلا ينسبون اليه القيس
فلا يجعلون قائلين تقية وجداي القيتل في دار رجل فعليه القسامة وتدي عاقلة اذا ثبت
انها له بالحق لان الدية يبر في حفظ الملك الخاص للمالك والدية على عاقلة لان نصرته قوت
بهم وهذا اذا كان له عاقلة والا فعليه كما ذكرنا لا يجزى اليد حتى لو كان به الدية عاقلة ولا
نفسه ولو وجد قيتل في دار نفسه تدي عاقلة وورثته عندنا خيفة لان الدار حال ظهور القتل
لو شرته فالدية على عاقلة وعندها وعندها في الشئ فيه وبه يفتي لما قال ان الدار في حال
ظهور القتل فيجعل كانه قتل نفسه فكان هذا وان كانت الدار لورثة فالعاقلة انما يتناول ما
يجب عليهم تخفيفا لهم ولا يمكن الايجاب على الورثة للورثة القسامة على اهل الخطة على اصحاب
الاملاك القديمة الذين كانوا تملكوها حين فتح الامام البلدة وقسمها بين الغانمين بخطة
لتميز انصافهم لأمم السكان اي لا ينجس السكان بجنى المشاجير والمستعيرين مع الملاك في
القسامة عندنا خيفة ومخبر قال ابو يوسف هو عليهم جميعا لان ولاية التدبير يكون بالسكن
كما يكون للملك الا ان الله صلى الله عليه وسلم جعل القسامة والدية على اليهود وان كانوا
سكانا بخير ولما ان المالك هو المختص بنصرة البقرة لا السكان واهل خيبر مرقون على اهل مكة
ولا المشركين عندها ايضا وقال ابو يوسف رضي الله عنه كلهم مشتركون لان وجوب الضمان
بترك الحفظ من لم ولاية الحفظ وهي بالملاك وقد استوفوا فيه ولما ان صاحب الخطة
هو المختص بتدبير المحلة وهي تنسب اليه لا المشركين وقيل ان اهل المحلة المشركين في التدبير
القيام بحفظ المحلة فكان هذا المختص بالقسامة والدية لا المشركين وقيل انما اجاب ابو حنيفة
بهذا بناء على ما شاهد من عادة اهل الكوفة في زمانه ان صاحب الخطة في كل محلة يقومون
بتدبير المحلة ولا يشركهم المشركون فذلك فان باع كلهم يعني ان بقي واحد من اهل الخطة
فذلك الحكم لان المشركين اتباع اهل الخطة فما بقي شئ من الاصل يكون الحكم له في البيع
وان لم يبق بل باع كلهم فعلى المشركين اتفاق الزوال من يتقاهم عندهما او يزجرهم عنه

قصة القسامة الى المالك

فانقلت

فانقلت عندهما اليهم وخلصت عنده لهم وجد قيتل في دار مشركين بين قومه لبعضهم انش بان
كان نصف الرجل وعشرها لرجل وباقيها لآخر في الرؤس ولا يمتد بقدر الانصاف المستوفى
صاحب القيتل ولكن في الحفظ والتقصير وان بيعت داره وتقبض حتى وجد فيها قيتل فعلى اي
الدية على عاقلة البايع وفالبيع بخيار على عاقلة ذي اليد عندنا خيفة وعندها ان يكون
فيه خيار فعلى عاقلة المشتري وان كان فعلى عاقلة من تصير له الدار سواء كان الخيار للبايع او
المشتري فان تصير اليد وهما الملاك وان وجد القيتل في الغلخ فالقسامة والدية على من فيه
من الركاب والملاحين والمالك وغيره فيه سواء وكذا العجالة وفي مسجد حجة وشارعها
اي جامع المحلة لانه من الشارع الاعظم كليا في اهلها لانهم احق الناس بالتدبير فيه وفي
سوق مملوك على المالك وفي غيره اي غير المملوك والشارع الاعظم والتبج والجامع لاقسامة
لان المقصد منها في تمة القتل ولا يتحقق في حق العامة والدية على بيت المال لان الغرض بالغنم
اعلم ان الطريق ينقسم ابتداء الى قسمين احدهما طريق خاص وهو ما يختص بواحد واكثر ويكون له
مدخل الصريح كما ذكرنا في بحث الزائفة المستقلة والآخر طريق عام وهو ما لا يختص بواحد
او اكثر ويكون له مدخل ومخرج وتسمى هذا الشارع وهو ايضا قسمة احداهما شارع المحلة وهو
ما يكون المرو فيه كثيرا لابل المحلة وقريته لغيرهم ايضا وهذا ما قال في البايع وفي مسجد حجة على
اهلها كما لو وجد في شارع المحلة والآخر الشارع الاعظم وهو ما بينهم وجميع العدا لث في غير السيرة
كالطرق الواسعة في السوق وخارج البلد وهذا ما قال في الهداية ومن وجد قيتل في جامع
والشارع الاعظم فلا قسامة فيه هكذا يجب ان يعلم هذا المقام حتى تندفع الشبهة وتصح
الادعاء وفي قولنا بالتقارب السبق واجلوا عن قيتل اي تفرقوا وظهر في موضع اجتماعهم قيتل على
اهل المحلة لان حفظ المحلة عن مشرك ذلك واجب عليهم فاذا لم يعرف في موضع ما جعل عليهم القسامة
والدية لان يدعى الولي على القوم او على بعضهم فلم يكن على اهل المحلة شئ لان هذه الدعوى
تضمنت برأهم عن القسامة ولا على القوم حتى يقيموا البينة اذ بمجرد الدعوى لا يثبت الحق
لكن يستعمل الحق عن اهل المحلة لان قراة حجة على نفسه وجد قيتل في برهة لا عمارة بقر بها غيره
القرب على ما سبق سماع الصوت او في زهر كبير وهو ليس في واحد ولا يملكه كالغرات مثلا بخلاف
التمه الذي يستحق به الشفعة لاختصاص اهلها به لقيام يدهم عليه فيكون القسامة والدية عليهم
فقد لا الوفاة او ما يبرهن على طلاقه فهدر لانه اذا كان بهذه الحالة لا يلحقه الفسخ من غير
فلا يوصف بالتقصير ولو كان القيتل محتسبا بالشارع فعلى اقر القري من ذلك الموضع على
التقصير المذكور للقرب ولو في ارض او دار موقوتين على ارباب معلومة فعليه لانهم احق

ينبغي ان كان الزائفة مستقلة عن داره مستقلة عن داره بان كانت
اكثر من نصف الدار لا يثبت بايا كان الزائفة القصوى لانها
انما فيها الاية انما لا يثبت داره في الدار المستقلة هذا اصدره
جوزن النهر النجار السجني من البليخ
دجلة النهر البليدي الفرات النهر الزور

اي لا يسمع صوت من اقصاء اهل الدار
مطال كالغرات مثلا في دار النهر الذي يستحق به الشفعة

الناس بالتدبير فيها ولو كانت موقوفة على مسجد فكالمسيح اي كان كماله ووجه في المسجد
 قدوة ولو وجد في معسكر في فلاة غير مملوكة في الحجة والفسطاط على ساكنيها وفي خاتمة
 ان كانوا اي ساكنوا خارجها قبل فلاة قبيلة وجد القبيل فيها ولو بين القبيلتين كان كما
 بين القريتين وقدر بيان وان لم يكن لهما جملته مختلفين فعلى اهل العسكر كاهلهم لما نزلوا
 جملة صارت الامكنة كلها بمنزلة محلة واحدة منسوبة اليهم فيجزم ما وجد في خارج
 الخيام عليهم ولو كانت الارض التي نزل فيها العسكر مملوكة ففلا ملك على القسامة والدية
 بل اجماع لانهم سكان ولا يراحمون المالك في القسامة والدية جرح وحتي فقتل اهل قبلي
 ذافر فقتل القسامة والدية على الخي خلافا لابي يوسف رحمه الله لان الجرح اذا قبيل به
 الموت صار قتل ولو وجد القصاص بخلاف ما اذا لم يكن صاحبه اشر رجل معه جرح يهدق
 فمما اخر الى اهل فمكت زمانا فمات لم يضمن الحاصل فيقول ابي يوسف ومحمد وفي قياس قول
 ابي حنيفة رحمه الله يضمن لان يد بمنزلة المحلة فيجزمه جرحا في يد كوحده في اهل الجرح
 في بيت بل ثلاث وجد احدهما قتيلا ضمن الآخر دية عند ابي يوسف خلافا لمحمد فانه لا
 يضمن عنده لاحتمال انتقال نفسه ولا يبي يوسف رحمه الله ان الظاهر ان الانسان لا يقتل
 نفسه وجد قتل في قريته امرأة كره الحلف عليها وتلى عاقلة ما عند ابي حنيفة ومحمد عند
 ابي يوسف القسامة ايضا على العاقلة لانها على اهل الضر والمراة ليست منها فاشبهت القبي
 ولها ان القسامة لنفي التهمة والتمتة من المرأة متحققة بطل شهادة اهل المحلة بقتل عي
 يعني اذا دعي على غير اهل المحلة وشهد شاهدان من اهلها لم تقبل عند ابي حنيفة رحمه الله
 وق لا تقبل لانهم كانوا اصدان يصير واحدا وقد بطل يوجب الوفاة بقتل غيرهم فقبل
 شهادتهم كالوكيل بالخصومة اذا عمل قبل الخصومة ولو انهم خصماء بانزاهم قاتلين
 للتقصير لاصدارهم فلاقبل شهادتهم وان خرجوا من الخصومة كالوصي اذا خرج من
 الوصاية بعد ما قبلها ثم شهد على واحد منهم اي بطل شهادتهم على واحد منهم بعد ما دعي
 الوفاة بقتل عليه يمينه لان الخصومة قائمة مع الكل على ما ذكرنا ههنا فمع نفسه فيكون ما
 كتاب **الحافل**

جمع مقفلة بفتح الميم وضم الفاق بمعنى العقل اي الدية سميته لانها تعقل الدماء من ان
 تسفك ومنه العقل لانها تمنع القبايح العاقلة هم الذين يقسم عليهم توبة الفتن خطا اهل الديون
 لمن هو منهم يؤخذ من عطيائهم في تلك سنين من وقت القضاء وهم الجيش الذين كتب اسمهم
 في الديون هذا عندنا وعندك افوع على العشيرة لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم حكم عليهم ولا

مطالع جرح في حقتي نقل الالهة يعني ان اشر فمات بالقسامة والدية على الخي

اي بالفرع بالقرابة

فعله نسخ

نسخ بوجه ولا تهاصلة فالاقارب اولها كما لا ريب والتفقات ولما قصية عمر رضي الله
 عنه فانه لما دقن الدواوين جعل الدية على اهل الديون بحضور من الضمان رضي الله عنهم
 من غير تكبير منهم فكان اجزاء وليس ذلك بنسخ بل بقرير معنى لان العقل كان على اهل الضر وقد كان
 بالمرح كالوكلة والحلف والعدوهان يعدن جرح من قبيلة وفي عهد عمر رضي الله عنه صار بالدين
 فجعلها على اهلها بتابع المعنى وهذا لما لو كان اليوم قويته صارون بالحرف فعاقلة اهل
 الجرح وان كانوا قتيلا صرنا بالحلف فاهله والدية صكة كحافل لكن ايجازها فاهله صلة
 هو العطا او من ايجازها في اصحابهم لاننا اخف وما تحمكت العاقلة الا التخفيف والتقدير
 بتلك سنين مروي عن النبي صلى الله عليه وسلم وحكي عن عمر رضي الله عنه كذا ما يجزى مال القاتل
 من الدية يعني يؤخذ في تلك سنين عندنا ويجزى عندك افوع وسياقة امثلة ان شاء الله تعالى
 وان خرجت اي العطايا لاكم منها اعين تلك سنين او اقل منها يؤخذ منها اي الاكثر او الاقل
 والخي عطف على اهل الديون اي العاقلة القبيلة لمن ليس منهم اعين اهل الديون وقع عبادة
 الوفاية هكذا او حية لمن ليس منهم وكان سهر الناسخ لان ضمير حية لمن ولا وجه لا رجاء
 البضا الصواب والخي لمن ليس منهم يؤخذ من كل اي كل واحد من احاد العاقلة في مجموع تلك
 سنين ثلاثة دراهم واربعة فقط بحيث يؤخذ من كل واحد منهم في كل سنة درهم ليكون
 المأخوذ في تلك سنين ثلاثة دراهم ومع ذلك اي تلك درهم ليكون المأخوذ في تلك سنين
 اربعة دراهم وان لم يتسع المخرج ضم اليه اقرب الاحياء نسبيا الاقرب فالاقرب كما في العصابات
 واما الالباء والارباب فاختلف في دفعهم والقائل كاحدهم لانها الجاني فلا معنى لاحد
 وفيه خلاف الشافعي والعاقلة للعق حتى مولاه لان نصرة بهم يؤخذ فواله عليه السلام مؤنة
 القوم منهم ولو لم يولدوا لولد الذي عاقلة وحية اي قبيلة مولاه لان العرب يتسامرون
 بهم فاشبهه موالي العاقلة ويتحمل العاقلة ما يجنب نفس القتل الاصل في ايجاب الدية على العاقلة
 بالخطا وشبهه الموقول عليه السلام لا ولياء القضاة فهو موقوف قاله حين ضربت امرأة
 بطن امرأة فالقت جنينا فافعلوا الامر اليه ولان الخطا موقوف وكذا المباشرة لثب العمد
 لان الالة لا ريب لا العقل والنفس احترام لا يجوز هذا ولا وجه لا ايجاب القود عليه وفي
 ايجاب مال عظيم يستصل له فضم اليه العاقلة لانها ما تصير بقره فيه وهي بارضاه وهم
 العاقلة فكانوا مقصرون في ترك ما يقتضيه في قضاها وقد لا يشي موصحة فضاء لما ترف في فضل
 الشجاج ان الواجب في الموصحة فضا عدا الدية وهي على العاقلة لا اي لايجز العاقلة ما يجب بصلح
 او اقل من رصدة العاقلة او عمل سقط قود بغيره او قتل ابن عمه ولا جناية عبد او عمد وملا في

الشافعي

الافق نسخ في اجماع اهل الجرح والدية في بيت المال لان الدوات من اموال الدولة
 في بيت المال فان جرحي بغيره على يدك العظمى فانما هي من اموال الدولة لانها على يد الدولة
 او تباها على العاقلة بخلاف ما اذا جرحي على يدك العظمى فانما هي من اموال الدولة لانها على يد الدولة
 انك تباها على العاقلة بخلاف ما اذا جرحي على يدك العظمى فانما هي من اموال الدولة لانها على يد الدولة
 نصف دينار او خمسة دراهم وانما ان الايجاب عليهم بالتخفيف على القاتل ووافي القليل من
 الكثير وهذه صلة امرا لايجز اصل من ربح التبرع فلا يبلغ مقدار مقدار الواجب الزكوة بان
 ينقص من ذلك الاية ان لا يجزى اصل من ربح التبرع فلا يبلغ مقدار مقدار الواجب الزكوة بان

انشروا صورة ما روى الله عليه السلام قال لا تقبل العواقل ولا العبد ولا الصالح ولا اعترافا
 ولا مادونا من الموضحة وان التحمل للتحري عن الاستيصال في القليل والتقدير الفاصل عرف
 بالسمع وما نقص عنه لا يتحمل العاقل بل الجاني ولو صدق العاقل الجاني لم نعلمهم الذين
 لانها ثبتت بتصادقهم والامتناع كان حقيقهم ولهم ولاية على انفسهم في عيولهم ومن ليس له
 ديوان ولا حتى فعاقلته بيت المال في ظاهر الرواية وعليه الفتوى كذا في الخلاصة وقال
 حمام روى محمد بن ابي يوسف عن ابي حنيفة انه يجب في مال الجاني ولا يجب في بيت المال
 بالاجماع كذا في الخلاصة ولا عاقلة للعجم في الخلاصة لو كان الرهن من العجم عن شئ لا يمت
 المحلواني ان الامة اختلفوا فيه قال بعضهم لا عاقلة لاهل العجم وموختار الفقيه في
 جعفر قال وبه كان يفتي الشيخ الامام ظهير الدين المرغيناني الله اعلم

كتاب الابق

لا يخفى مناسسته لكتاب المجانيات وتوابعها وهو مملوك في زمانه قصدا نذب اخذ لقاده عليه
 السلام فيه احبائه ما ليته والمال حرمة كالنفس واعانة لمولاه واختلف في القضا قبل اخذه افضل
 احبائه له لاحتمال انضباعه وقيل تركه افضل لان لا يرجح مكانه فيلقاه مولاه وان عرف الوالد ببيت
 مولاه فالولي ان يرضى له اي لاخذها اي بالاقب الى القاضي فيجسه تعزير له ولائها
 لا يؤمن من الابق ثانيا وهذا لا يوجره ان كان له منفعة وينفق عليه من بيت المال ويجعلها
 دينا على ما كان في اخذه منه اذ جاء او من ثمنه اذ باع ولا يجب الضال ان لا يستحق التعزير ولا
 يابق وان كان له منفعة اجره وانفق عليه من اجرتها المخرج مولاه فان جاءه اقام البينة انه له
 فيمن على القاضي وقيل علم من ينصبه القاضي لحفظ الابق او نحوها يجعلها اي القاضي ومن ينصبه
 المولى بالله ما اخرجته عن ملكه بوجه من الوجوه فيدفعه اليه قيل يدفعه بالكفين لزيادة الاحتياط
 وقيل لا يكون الدفع بعد الاثبات وان لم يقمها عطف على اقام البينة واقر اي العبد ان يعبد
 او وصف المولى علامته وحليته دفعه القاضي اليه بالكفين وان اذكر المولى اباقة مخافة
 اخذ الجول منه يحلف بالله ما البني ويدفع اليه فان ملك جيبته اي محي المولى باعه القاضي
 وان علم مكانه لم يضر المولى بكثرة النفقة وامسك ثمنه وانفق عليه اي الابق منه اي
 من الثمن ودفع الباقي اليه اي المولى ان ثبتت ان له بالبينة او بين الحلية والعلامة وليس له
 اي المولى شيئا اي من بيع القاضي ان يبعه بامر الشرع حكمه البتة وان زعم المولى ان كان
 كاتبه او غيره لم يصدق على نقض البيع كذا في فتاوى المسعودي ولم يملكه خبر لقوله الذي اربعون
 درهما اليه اي المولى الابق الى مولاه سواء كان العبد الابق عبدا محجورا او اذنا او متهما ولم يولد

لا عاقلة للعجم وبه اختيار ابي جعفر وبه كان يفتي

على ان يبق المولى عند الازن وفي حجب بالنفقة عند جعفر مولاه خير انه لا يرجع

لانهم مملوكون فيجسب به احبائه انما آتية من هذا الوجه بخلاف ما كتبه لنا احق بكاتبه لان غير مملوك
 يدان كاسيا من مدة سفر او اكثر متعلق بالمولى اربعون درهما وان لم يولد لها اي ولد كانت قيمته اقل
 منه ان اشهدنا ان اخذ المولى وان لم يشهد فلا شئ له كاسيا في قوله من اقل من اي مدة السفر
 بقسطه اي بحسب ما لان العبد يرضع على المعوض من مودة القابلة وفي الاخيرين اي المولى والولد
 اذا مات المولى قبل وصولها اليه فلا جعل له لان المولى يتحقق بموته فتكسر خرقه ولا جعل في المولى وكذا
 المبران خرج من الثلث وان لم يخرج فكل اعزها المولى ثم يورث اذا اعتاق لا يخرج عن ذلك
 وعند مكاتبه ولا جعل في المكاتب كاسيا في فان اشهد اي اخذ الابق بانها اخذت ليرة الى
 مولاه وابق منه لم يضمن لان امانته عنده ولم يتعد ولا اي وان لم يشهد من ثمن لان غائب
 ولا شئ له في الوحيين اما في الاول فلا يرد له مولاه واقا في الثاني فلا يرد له الاشهاد
 صار غائبا هذا عندنا عند ابي يوسف فلا يضمن ويستحق الجعل اذ ارده لان الاشهاد
 عنده ليس بشهادة وفي القطة لا جعل رد المكاتب لان ثمنه مملوك يدان على المرتبة جعل
 الرهن لان وجوب الجعل للرد باصا بة ما لية العبد وما لية حق المرتبة اذ موجب الرهن
 يتوجب بدلا لاستيفاء المرتبة من الما لية فكان الرد عاملا له في الجعل عليه وان رجع
 موت الراهن اذ الرهن لا يبطل بالموت وهذا اذا كانت قيمته مثل الدين واقبل منه و
 في الكثر منه الدين عليه والباقي على الراهن لان حقه بالتقديس مملوك ومساكن الدرا
 والتخليص عن الجناية بالقاء فان على المرتبة بالتقديس فيه واذا كان مديونا فعلى اي
 الجعل على المولى ان اختار القضاء اي قضاء ما على العبد من الدين وان اقر من القضاء بيع
 العبد فبداء بالجعل اي اخذ صاحب الجعل جعلا ولا والباقي للفرهاء لان مؤنة الملك
 فيجب على من يستقر الملك له وان كان العبد جانيا فعلى المولى في الغداء اي الجعل
 على المولى ان اختار الغداء لان طهر عن الجناية باختياره الغداء وتبين ان الرد احيى البتة
 والاوتيا في الدفع اي الجعل على الاولياء ان اختار المولى دفع العبد اليهم لان احي حقهم
 وان كان العبد موهوبا فعلى الموهوب له وان رجع الغائب في هبته بعد الرد لان الملك
 الموهوب له عند الرد فواله بالرجوع بتقصير منه وهو ترك التصرف فيه فلا يسقط عنه الرد
 بالرد وان كان لصبي فواله لان مؤنة ملك وان رده وصيه فلا جعل له لان تبين
 واجب فلا يستحق الاجر به ابق بعد البيع وقبل القبض خيرا المشتري اي فالمشتري مخير
 ان شاء مخير حتى يرجع الابق او دفع الامر الى القاضي ليفسخ العقد بحكم عجز البائع
 عن التليم ذكره في الكافي في باب المهر في اللف

ولا استيصال

كتاب المفقود

هو لغة من فقدت الشيء غاب عنى وانما فقد وهو مفقود واصطلاحا غابا لم يدركه في موضع هو لم يسمع خبره احيى هو وميت حتى في حق نفسه بالاستصحاب فلذلك لم يسمع كمن
مخالفا لقوله تعالى والذين يتوفون منكم الايتى ولا يقسم ما له قبل ان يعرف حاله لان ظاهر
حاله الحياة والقسم بعد الموت ولا تنسخ اجازتها لانها تنسخ قبل الموت ويقسم القاضي
من يقض حقه الكائن في ذمة الناس ويحفظ ما له ويبيع ما يبيع فسادا لان القاضي نصب
ناظر لكل عاجز عن النظر بنفسه كالصبي والمجنون والمفقود لذلك وفي نصب المحفظ له
والقيام عليه نظرا فانما يقض غلته والدين الذي اقر به غيره من غير انما الناس با
الحفظ ويحاصم في كل دين وجب عقده لانه اصل في حقوقه ولا يخام في الدين الذي لا
المفقود ولا في نصب ابي عقار او عروضة يداخر الناس ما له ولا نكاحه بل هو وكيل
بالقبض من جهة القاضي والتكليف له ان يخلصه من خلافه وانما الخلاف الوكيل بالقبض من جهة
المالك في الدين فان ادعى حقه للمفقود حقا لم ينفذ له عواوه ولو تقبل منه
بينة وليكن وكيل القاضي ولا احد من الورثة خفا وان رآى القاضي سماع البينة وحكم
بذلك لا ينفذ حكمه لان الاختلاف في نفس القضاء كونه الزيلع وسيق على اقراره بالولاد
كولده وابويه وعسره لما مر في باب النفقات الاصل ان كل من يستحق النفقة في مال المفقود
حال حضوره بلا قضاء القاضي ينفق عليه من ماله عند عيسته لان القضاء يحكم اعانة وكل
من لا يستحقها في حضوره لا بالقضاء لا ينفق عليه من ماله لان النفقة حجب بالقضاء و
القضاء على الغائب لا يجوز للفرق بينه وبينها احيى بين المفقود وعسره لقوله صلى الله
عليه وسلم انما امرت حتى ياتي البيان وكذا يبيع سنين وعند ماله ان يبيع سنين يفرق
بينها وبينه على الوفاة ثم يفرق ان شئت وتبين عطف على حتى في حق غيره فلا يشترط
ولا يستحق ما وصى له اذ مات الموصى بل يوقف قسط من مال موثقه وموصية الموصى اقراره
في بلده اختلاف في تقدير ماله وقبضاته وظاهر الرواية ملاكهم فانما يقع الحاجة الى معرفته
فطريقه في الشئ في الرجوع الى ما اقيم للنفقات وهو مثل النساء وقفاه بوجه كل اقرار زادر
وبناء الاحكام الشرعية على الظاهر الغالب واعتبار اقراره في بلده لان التخصيص عن حال الاقرار
في كل البلد خارج عن الاحكام وقيل انما يبيع المختار ان يوفى الى راي الامام لانه يختلف با
خلاف البلاد كذا اقلية الظن يختلف باختلاف الاشخاص فان الملك العظيم اذا انقطع خبره
يفعل على الظن في ارض مدة انما لا يثبت اذا دخل مملكة وليكن سبب اختلاف الناس في مدته

الاختلاف انهم فيه فلان معنى لتقدير المدع له فان ظهر قبله اي قبل موت اقراره حيا قبله
ذلك القسط الموقوف وبوجه اي بعد موت اقراره يحكم بموته في حق ما له يورثت المدعة الظن
متعلق بما له اي يحكم بحق المدع له الذي في يده وتحت تصرفه حقيقة او حكما كونه تمام المدعة
فقدت عسره لانه كان لا مات للميت يعني اربعة اشهر وعشر ويقسم ماله بين من يرثه الان
ولا يرثه وان مات قبل المدعة وفي مال غيره عطف على ماله اي يحكم بموته في حق ما له غيره من
حين فقد حتى لا يكون بعد ذلك الحين مال الكمال لغيره لانه كانت ميتة والميت لا يملك ما لا
يملكه ما وقوله الحين يرث موثقه عسره لانه المستحق لهذا المال الموقوف له الان وذلك
لما تقر في الاصول الاستصحاب وهو ظاهر لاجل حجة دافعة لا مشبهة بالمفقود قبل المدعة
حتى فلا يرثه الوارث الذي كان حيا وقت فقد ومات قبل الحكم بموته لان الظاهر ان كان
حيما فيصلح حجة لدفع ان يرثه الغير وفي مال غيره ميت لان الظاهر لا يصلح للحجة لا يجاب
ارثا من الغير فيرد ما وقف للمفقود الحين يرث موثقه وموت وليس للقاضي ان يبيع امته
الغائب والمجنون وعبدها وله ان يكاتبها ويبيعها كذا في الفصول العمادي

كتاب القبط

وهو لغة ما يلفظ اى رفع من الارض فعلى معنى مفعول ثم غلب على الصبي المبنى باعينا
ما له لانه يلقا وتبرعا مولودا مرحلة اهل خوف من العيلة او فرار من التهمة نذب رفعه
ان لم يخف على كذا بان يوجه الامصار لان فيه اظهار الشفقة على الاطفال وهو من افضل
الاعمال وجوب خيفه كذا بان وجد في مفارقة ونحوها من ماله كمن رآه يقع في البئر
ونحوه يجب عليه حفظه من الوقوع وهو من كفاية الحق للمفسد بالقبض وهو من الاجتهاد
رق لان الاصل في ذمة الحرية كذا فيهم اولادهم وحقوقهم الاصل في دار الاسلام ايضا الحرية
ثم انهم في جميع الاحكام حتى ان قاذفه يجره لا فاداة له لوجود ولد منها لا يعرف له اب
نفقة وجناتية في بيت المال وارثه لان الفهر والغنم لنفاق الملتصق عليه تبرع بالبيوت
دين عليا على القبط وان امره على الملتصق القاضي بها اي بالاتفاق في الاصل ان لا يقبل على ان
يكون ديناً عليه فيكون ديناً على القبطي رجوع الملتصق عليه لان القاضي والابن عليه واتفاق
في الاصل ان مجرد امر القاضي بالاتفاق عليه كفى في الرجوع على القبطي كما ذكره الطحاوي
كما اذا قضى ديناً على شخص بامر فانه يرجع عليه وفي الاصل لا يرجع الا اذا صرح بما ذكره لان
مطلقة قد يكون للرجوع والرجوع عليه لا احتمال فان ادعى الملتصق بالاتفاق كما ذكر
اي يقول القاضي على ان يكون ديناً عليه فكذلك اي القبطي الملتصق لا يرجع الابنتية بخلاف

اعني به

الوصل الذي يقع على الصغير حيث يصدق في الاتفاق المتعارف ولا يحتاج الى بيينة ابي
 الملقب قط ان ينفق عليه وسبيل القاضى ان يأخذه منه فانما على القاضى ان يقبله اى
 اللقيط الابنية على كونه لقيطاً لانهم متمم الاحتمال ان يكون ولد او بعض من يلزمه
 نفقته واحتمال هذه الحيلة ليدفع النفقة عن نفسه واد اقامها قبلها القاضى لا
 خصم حاضر وبعد اى يولد البينة الاولى قبل ان علم بحجته اى عجز الملقط فان
 اى بعد ما قبله ان وضعه اى القاضى عند اخر طلب الاول فهو اى القاضى مخير بين
 الدفع وعدمه لا يؤخذ من اخذ نسبه في اخذ ذلك دفعه اى اخذ له الى اخر ليس له الا
 منه لاسقاطه حقه ونسبه يثبت ممن ادعاه ولو كان المدعى جليلاً فيكون ولداً لها
 كما في الحاشية المشتركة او يثبت من يصف منها اى الجليلين المتدعين علامته فانه
 حينئذ يكون ولداً الوصف دون الاخر واذن زوج عطف على رجلين اى ولد كان المدعى
 امرأة ذات زوج فانه يكون ولداً لها ان صدقها اى زوجها او بنت على ولدها او كان
 المدعى امرأتين ضربت كل على ولدها فانه يكون ولداً لها او عبداً اى لو كان المدعى عبداً
 يثبت نسبه منه فيكون خلاً لان الاصل في دار الاسلام الحرية او يثبت نسبه منه
 فيكون مسلماً ان لم يكن في مقامهم اى مقر اليقينين في مصر من امصار المسلمين او قرية
 من قرى او موضع فيه كثار ومسلمون او قديم ان كان فيه اى مقر اليقينين بان وجدته
 قرية من قرى اهل الدعة او بيعة او كنيسة ماشد عليه من المال او على دابته هو عليها له
 اى الملقط اعتباراً للظاهر صرفة اى الملقط ذلك المال اليه اى اللقيط بامر القاضى
 لانهما الضايغ وللقاضى ولاية صرف مثله اليه وفي رواية لانه لللقيط ظاهر اولى ولاية
 الاتفاق عيب الملقط قبض هيبته اى ما وهب لللقيط لانه نفع محض ونفعه حيث شاء ذكره
 قاضى خان وتسلمه في حرمه لانه من تأديبه وحفظ حاله لانكاحه انتقاء سبب الولاية
 من القرابة والملك والحكومة ولا تصرف ما لا كالم فان ولاية القرف تميز للمال
 وهو يحصل بالرأى الكامل والشفقة والافرة والموجود في كل منها احدها ولا اجارته
 انما للملك اذ لا فائدة فاشبه العم بخلافه فانه ملكها كما ذكر في كتاب الكراهية في الاصح
 احتراز عما قبل بجواز اجارته لانه يرجع الى تأديبه والاول رواية الجامع الصغير ولا ان
 يخشاه فان فعل وهلك به ضمن كذا في الحاشية **كتاب اللقيط**
 وهي اسم للقيط في المعنى لكن غلب استعمال اللقيط في الادنى واللقطة في غيره نذب
 رفعها لصاحبها لان ان تركها بما اتصل اليه بخائنة فيكتمها عن مالكها فينفع ماله

ملاحظة اللقيط حر ومسلم ولو كان مدعيها كافراً وعبد

ملاحظة ليس للملقط التصرف في مال اللقيط ولا نكاحه

فكان

فكان رفعها وسيلة الى اتصال الحق الى المستحق وتخليق الواجب اذا خاف الضياع كقوله فان شهد عليه
 بان اخذه ليرده على صاحبه وعرف في مكان وميت فيه وفي الجامع بان ينادى اى وجهه لقطعة
 لا ادري ما لكها فيات ما لكها وليصنفها لانه ما عليه الى ان علم ان صاحبها لا يطلبها وانما اهتد
 ان بقيت بعد هذا كما لا طعمة له لانه لا يملك ويغفل لانه كانت امانة عند خذ اهلكك بل انفعه ضمن
 قلت او كنت واخذت من الحل والحرم وعند الشافعي يجرى به لقطعة الحو الى ان يحضر صاحبها
 فينتفع اى الرافع بها اى باللقطة لو فقير ولا تصدق بها على فقير ولو على صلبه اى اداء الامانة
 الفقراء ورفعه من الاولاد واولادهم الفقراء وعرضه الفقيرة فان جاء صاحبها بالانه اى تصدق
 وله اجره اى الثواب واخذها من الفقير لو كانت قائمة ولا تمن صاحبها الاخذ او الفقير لا يرجع
 بينهما يعني ضمن الاخذ لا يرجع على الفقير وان ضمن الفقير لا يرجع على الاخذ وان لم يشهد عطف على
 قوله فان شهد فان اقر اى الملقط باخذها لنفسه ضمن وفاقا ان هلك في يد النهر متوفياً وان
 تصدق اى الملقط والصاحب على اخذها لصاحبها لم يضمن وفاقا ان تصدقها فمحتجة في حقها
 وصار كالبينة وان اختلفا بان قال الملقط اخذها لك وقال الصاحب اخذها لك ضمن عند ابي حنيفة
 ومحمداً لا عند ابي يوسف بل القول له فانه اخذه ليرده وان لم يرجع من يشهد او وجد كمن ترك
 لحوته من اخذها ليرده اى اها لولا ليرده ضمن ذكره الزيلعي كذا في البهية في الاحكام المذكورة وهو انفق
 الملقط عليها اى البهية بل اذن القاضى تبرع وبهاى باذنه من على صاحبها فاذا احضر في اخذه
 منه الملقط يحكم القاضى واجل القاضى ما لنفع اى ينتفع به بالاجارة كالفارس والبغل والحمار
 والاشجار ونفق عليها منه يؤمن او ثلاثة بقدر ما يقع عنده ان المالك لو كان حياً لمحضراً فيه
 ابقاء العين على ملكه بلا الزوال الدين عليه قال في الهداية والكافي في هذا المقام وكذلك يفعل بالابق
 ولما جرد في غيرها من وجده في الحبل والبدائع والحاكم خلاصه حيث قالوا يجوز اجارة البقرة والحملة
 ان يابى ولهذا تركه فملاخفة له من البراءة كاشاة ونحوها اذن القاضى بالاتفاق
 عليها وشهد الرجوع على صاحبها لما امرته الاصح ان كان الاتفاق هو الاصلح والامر ابداه
 بيعها وحفظ منها لان النفقة الدائرة مستأصلة وللنفق حبس اى منع البهية عن صاحبها
 لاخذ نفقتها لان بقاءها الى الآن كان بنفقة فصار كانه استفاد المالك منه فان هلك
 بعد حبسه سقطت لانه في معنى الرهن فيهلك بما حبسه به وقبله اذا انقضى له به وانما
 يأخذ حكم الرهن عند احتياجه الحبس بين مدعيها اعلما لها حل الدفع لقوله عليه السلام فان
 جله صاحبها وعرف عفاصها وعددها فادفعها وهذا الامر لا يأتى لان وجوب الدفع
 انما هو بالبينة علم بالشهود وهو قوله صلى الله عليه وسلم البينة للمدعى واليمين على من انكر

ملاحظة اتفاق الملقط على اللقطة نفي بان القاضى تبرع

مطلوب رجوات بالبادية لرفيقه بيع متاعه وحملته

ولا يجب بلا حجة لما ذكرنا عندنا ان في بيعه بيان العلامة رجوات بالبادية جاز لرفيقه
بيع متاعه ومركبه وحملته الى اهله كذا في الفصول العارضة حطب وحب في الماعان
كان له قيمة فلقطه براح فيه حكمها ولا لخلال من اخذ كسائر المباحات الاصلية

كتاب الوقف

هو لغة بمعنى الحبس فان وقف الذي مصدره الوقف متاعه ما ذكره وقف الذي
مصدره الوقف لازم وشرا حجب العين على ملك الوقف والتصدق بالمناقص بمنزلة العارية
خلال المأفاهة عنهما حجب العين على حكم ملك الله تعالى في قول ملك الوقف عنه الله
تعالى على وجه يفوق نفعه الى العبد فيلزم ولا يباع ولا يهدى لهما ان عرض الله عنه قال رسول
الله في استغنى ما لا هو عندي نفيس فان تصدق به فقال عليه السلام تصدق باصلها لا
يباع ولا يوهب ولا يهدى ولكن لينفق ثمرة فقد نص على ان لا يورثه وله قبله لغيره لا يحبس
عن فرض الله تعالى اكل مال يحبس بعد موت مالك عن القسمة بين ورثته في قال بان
لا ينفق على ملكه يلزمه القبول بالحسب عن فرض الله تعالى وقيل الفتوى على قوله ما ذكره في الكفا
وفرع على قولنا تصدقت بالمناقص بقوله فلم يصح في رواية يعني ان ضمن الوقف التصديق بالمناقص
لم يجز لان المنفعة معلومة والتصدق بالمعروف لا يجوز **ومح في الاصح** يعني ان لا مانع من بيع
اجمعا لان التصديق بالمناقص جائز عندنا ايضا كما جاز الوصية بخدمة عبده وسكاداره و
عليها لكنه غير لازم عنده ولما قال ولم يرد له لقاء الملك كما في العارية والمراء بالزوم لا
يجوز للعاقف اطاله في حياته ولو اراد ان يورثه فلو وقف على الفقراء او على سقاية او خزانة
السبيل ورياطا او جعل ارضه مقبرة لا يورث ملك الوقف وفرع على عدم التزوي بوقف
فصح تملكه في حياته ولا يورثه اكونه موروثا بعد موته والرجوع عنه الا بالقضاء
استثناء من قوله لا يورثه لا يكون الوقف لازما الا باحد موردين ببقوله بالقضاء من
قاضي ذلك موطن من قبل سلطان غير محكم بان كان قاضيا بحكيم الخصمين اياه فانه
ان حكم لم ينفذ حتى جاز للموكل ان يقضه كما تقر في موضعه وطريق القضاء ان يستلم الوقف
ما وقف له المتوفى ثم يرجع ان غير ان لا يورثه فان اترقا الحاكم وحكم بانقطاع ملكه عن الوقف
لم يبالا اجماعنا فحصل بجهته فيها فان اترقا الحاكم وحكم بانقطاع ملكه عن الوقف
وما يذكر في ملك الوقف ان قاضيا من القضاء ففيه بزموم هذا الوقف وبطلان حق الرجوع
ليس بشي في الصحيح كذا في الكافي والخاتمة وذكر الثاني بقوله او بالموت اذا علق به بان
قال اذا مت فقد وقفت ما روي على كذا انتم مات صح وثمره ان يخرج من الثالث لان الوصية

ولا يشترط من موته

مطلوب لا ينفق الوقف لازما الا باحد الامور الثلاثة الاولى ان لا يقضاه او
بالقضاء اذا علق به او ببقائه وقفته في حياته وبعد موته في ارباب وسجدة
واضافه
قال في القنية في باب الرجوع في الوقف روي هذه موقوفة مسجلة
على صاحب مسجد كذا بعد موت موصيه وقفته على الفقراء وسجلها الى
المتوفى مسجلة جعل ارضه صدقة موقوفة على الفقراء وسجلها الى
القيم ليس له الرجوع عنه وكذا في المقبرة والخزانة للمائة وقفة
لكسبي الحاج مسجلة ولما كان في الوقف اية بغير مسجلة بعد تمام ذلك
بشرائطه وهذا قبلها وقوله البصينة انه لا رجوع في المقبرة في موضع
وعن الحسن عن ابي حنيفة انه لا رجوع في المقبرة في موضع
ومن فيه يرجع فيما بقى واذا رجع في المقبرة لم ينشأ عند
ابي حنيفة وبينه وبينه هكذا لان النشئ حرم لهم انتهى

بالمعدوم

مطلوب ان يقال اذا استند وقف دار على دار

بالمعدوم جائزة كالوصية بالنافع كما تروى يكون ملك الميت فيه باقيا حكمه في تصديق عنه
دائما وان لم يخرج منه جاز بقدر الثلث وبقى الباقي الى ان يظهر له مال اخر ويحين الوقت وان
لم يظهر ولم يحين واقسم الغلبة بينهما الا ان ائتمرها للوقف والثلثان للورثة او الثلث اذا علق به
اشارة الى ان مجرد التعليق بالوقف لا يفيد زوال الملك بل لا بد من التوثيق بتعليق يفيده و
ذكر الثالث او ببقائه وقفته في حياته ووجه ما في قولنا فان جاز عندهم لكن عند ابي حنيفة
ما دام حيا كان هذا نذرا بالتصدق بالغلبة فكان عليه الوفاء بالثواب وله ان يرجع عنه ولو لم
يرجع حتى مات جاز من الثلث ويكون سبيله سبيل من اوصى بخدمة عبده لاشارة ان الخدمة
يكون الموصى له والرقبة على ملك المالك حتى اذا مات الموصى له بالخدمة يصير لغيره ميراثا الورثة
المالك لان في الوقف لا يتصور انقطاع الموصى له به فثبتا بهذه الوصية وذكر الرابع
بقوله او بناء مسجد واقرنه بطريقه شرط الا في ان لا يمسى بالبدان يكون الصلوات
تقوله وان السبيل يكتفي بخمسة به ثمانية لا يخلص له ثمانية الا بالاذن للناس بالصلاة فيه
وصلاة جماعة وقيل لا حاجة الى صلاة جماعة بل يكفي واحد اذا امكن فيه شرط ان لا يمسى بها
لان التمسك بشرط لصيرورة مسجد عندها خلاف الا في يوسف رحمه الله ويشترط في كل نوع
تسليم يليق به وهو في المسجد بالصلاة فيه وهذا الوجه والوجه الاول مع فادتها التزوي
بالنظر الى الواقف ووارثه فيفقدان خرج الوقف عن ملك الواقف والوجه الثالث يفيد ان
الواقف من الوقف بالنظر اليه وخرجه عن ملكه ايضا ولزم منه بالنظر الى الورثة ان يخرج
من الثلث والعبر الثالث لا يفيد خروجه عن ملكه اذ لم يحيا ولا لزم منه بالنظر الى الجوان
رجوعه بالنظر الى الورثة ان يخرج من الثلث ثم انما يورثها خالفا لالمام في عدم زوال
ملك الواقف ولا لزوم الاختلاف فيما يثبت به الوقف المذكور فذكره بقوله ويرجع عطفا
على قوله لا يورثه يعني بعد موته واحد لا بعد موته يتم الا بذكره موقوف في عند محمد
لانه تصديق بالمنفعة او لافقة وناق يكتفي مؤثرا فطلقة لا يدل على التأسيس فلا بد من
التصديق فلو وقف على اولاده مثلا بل قال وقفته على اولادي ولم يرد عليه وانقرضوا
اي الاولاد عاد الوقف للمالك عند كونه منقطع الاخر ولو وقت بل قال وقفته الى
عشرين سنة مثلا بطل اتفاقا لانه كالتوقيت في البيع وعند ابي يوسف يتم بدونها اي بدون
ذكر التأسيس لان المقصود التقرب الى الله تعالى وهو تارة يكون بالتصرف الى جهة يتفهم
انقطاعها واخرى بالتصرف الى جهة لا يتفهم ذلك فيصح في الفصلين تحصيل المقصود
الواقف واذا انقطع الوقف عليه كالاولاد مثلا صرف الوقف عند الفقراء والصحيح

تحقيقا

ان التبايد شرط اتفاق الكسب ليس شرط عند يوسف لان قوله وقف او تصدق يقضي
 ان المال لا يقع وهو مقتضى التبايد فلا حاجة الى ذكره كالاعتقاد كسباني وعند محمد بن
 ذكره لما مر وهو ان الوقف عند اي عبد في يوسف اسقاط اي شيء اسقاط مالك الوقف عن
 العين كالاعتقاد فان اسقاط الحق لولا لا تمليك للمتع استغناء عما عن ذلك لان المال
 للوقف والوقف ولا العبد ولا الجارية بعده وسائر تصرفاته في حق جده اي يوسف رحمه الله
 الوقف عن الملك بنفس القول بلا حاجة الى القضاء وغيره ويجوز للشيوع لان الغنم من تمتع
 القبض لا الخيار وتماثلها فيما يقسم بالقسمه واصل القبض عند اي شيء فكذا تمتعه
 وقد عرف ان الوقف عند اسقاط الملك كالاعتقاد والشيوع لا يمنع الاعتقاد فلا يمنع الوقف
 ايضا ويروى في مشايخ العراق وعند محمد بن صدقة لقوله عليه السلام لعمر بن الخطاب رضي الله عنه تصدق
 باصله لا بتابع ولا توهب ولا تقرب في شئ من حق التبايد في تسليم الوقف الى
 المتولي والقبض اي قبض المتولي الوقف كمال الصدقة المنفذة دون الموصي بها فانها لا ترد
 عن ملك المتصدق بخلاف القول بل تسليمه وقبض الفقير وذلك لان التملك من الله تعالى
 لا يتحقق قصد التماثل انما يثبت له تمام الحق في الصدقة ثبتت في ضمن التليم الى العبد
 فمن امنه ثمة الصدقات والكرات ولو تم قبض التليم لصار يد مستحقا عليه والتابع لا يكون
 سببا للاستحقاق على المتبرع ومنع الشيوع فيما قبل القسمة لان اصل القبض عند شرط كذا
 ما يتوهم للقبض وتماثل فيما قبل القسمة بالقسمه وفيما لا يتوهم للقبض مع الشيوع حتى لا
 وقف نصف الحمام بان كان الصدقة المنفذة فانه اعتبر الوقف بها فانها لا تتم في مشايخ يقسم كما
 ان قال تصدقت نصف هذه الدارهم العشرة فانه الفقير فانه لا تتم ما لم يقضه ذلك الفقير وتتم
 في مشايخ لا يقسم نصف الحمام ويهتفي مشايخ بخلافه في مجمع الفتاوى ثم على قول محمد
 لو كانت الارض بين رجلين فصدقاها صدقة موقوفة على المساكين او على وجه من وجوه
 البر التي يجوز الوقف عليها ودفعها الى قيم يقد عليها كان جائزا لان المانع من الجواز على
 قوله هو شيوع وقت القبض لا وقت العقد وهذا لا يوجد الشيوع عند العقد لانها تصدق بالار
 جملة ولا وقت القبض لانها سما الارض جملة ولو تصدق كل واحد منها بنصف هذه الارض مشاعا
 صدقهما موقوفهما وجعل كل واحد منهما الوقف متوكلا على حدة لا يجوز لوجود شيوع وقت العقد
 لان كل واحد منهما باشر عقد على حدة وتمكن الشيوع وقت القبض ايضا لان كل واحد من المتولين
 قبض نصفها شيئا فان قال كل واحد منهما التملك قبضه في نفسه مع نصيب صاحبه جاز ولو
 تصدق احدهما بنصف الارض صدقة موقوفة على المساكين ثم تصدق الآخر بنصفها كذلك وجعل

مطلب الوقت المشايخ جاز عند اي يوسف رحمه الله
 يعني ان اوقف مشاعا وسما الى المتصدق ثم اراد ان يرجع متاعا بعد
 جواز عند اي حنفية ومحمد بن قاضي الجوزي على من ذهب
 اي يوسف فيجوز لانه قضاء في حق محمد بن قاضي ابو يوسف وقف المشايخ
 جاز سواء قضى الجواز او لم يقض لان القبض ليس شرط كذا
 وقال محمد لا يجوز لان القبض شرط عنده وهذا الخلاف فيما قبل
 القسمة واما فيما لا يتوهم بالقبض الا في المسجد والمقبرة فان لا يصح
 عند محمد لان يقرب بالقبض لا بغيره
 مع الشيوع اتفاقا لان بقا الشرط يمنع الخلو من شئ

لذلك

لذلك فيما واحد جاز لان ان وجد الشيوع وقت العقد لا يوجد وقت القبض لان المتولي قبض
 الارض جملة وهو اسما اليه جملة وكذا الوقف التولية الى رجلين معا لانها صار كمتول واحد
 وكذلك لو اختلف جهة الوقف جاز وكذا لو كان الوقف واحدا فجعل نصف الارض وقفا للفقير
 امشاعا والنصف الآخر لغيره جاز كذلك قول محمد اما على قول اي يوسف يجوز الوقف في كلها
 لان الوقف عند غير مقبوض وغير مقسوم وبعض مشايخ زماننا افق بقول اي يوسف وبها
 يفتي واذن الوقف وتم لا يملك اي ملكا لصاحبه ولا يملك اي لا يقبل التملك لغيره
 بالبيع ونحوه لاستحالة تملك الخراج عن ملكه ولا يملك ولا يملك لغيره لا يقضها الملك ولا يقسم
 الا عند ما ان كانت اي القسمه بين الوقف ولما كان اي اذ اقبض قاض يجوز وقف المشايخ وعند
 قضاءه وصار متصفا عليه كسائر التخليلات فان طلب بعضهم القسمه فعنده لا يقسم ويتهاينون
 وعند علي يقسم واجمع ان الكل لو كان موقفا على الارباب فارد والقسمه لا يقسم كذا في
 المحيط وهو معنى قوله لا الموقوف عليه عليهم لهما ان القسمه تميز وافران لا بيع وتعليك فيجوز
 ولما ارباب بيع معنى التماثل على افران والبياد كذا وجهه البياد لانه راجحة في غير التماثلات
 ان الارباب يبيعون المسجد عن ملك الوقف بقوله جعلته كالمسجد لان التليم ليس بشرط عنده
 لانه اسقاطا كالاعتقاد فشرط الصلاة كما مر اعادة ذكر المسجد لان ذكره اولا في قدره وجوبا
 الزرع وذكره ههنا لمخالفة احكامه سائر الاوقاف في عدم اشتراط التليم الى المتولي عند محمد
 منع الشيوع عند اي يوسف وخرجه عن ملك الوقف عند اي حنفية وان لم يحكم بها لمكانه وان
 جعل تحت شجرة ابا وهو معرب سر دابة وهو بيت تحت الارض للتبريد لمصالحه جاز كما في
 بيت المقدس ولو جعل لغيره او جعل فقه اي جعل فرق المسجد بيتا وجعل بالبيادر الطريق وغيره
 عن ملكه فلا اي لا يكون مسجدا وله بيعه ولو شرع له اذ اما ان المسجد يجب خلوصه لله تعالى ولا يخلو
 ههنا البقاء حق العبد متعلقا باسقله او باعلاه فالبيت لملكه وعن اي يوسف انه جاز للوجهين
 حين قدمه لغيره ضرر وقصيق المنازل وعن محمد بن الحسن ان الراي جاز ذلك كله لغيره كما جعل
 وسعد اربع مسجدا واذن لا يخلو فيه حيث لا يكون مسجدا وله بيعه ولو شرع عنه لان ملكه محيط
 بجداره فكان له حق المنع والمسيح لا يكون لاحد في حق المنع له تعالى ولا يملك من منع مساجد الله ان
 يكثر فيها اسمه ولو خرب ما حوله واستغنى عنه يبيعه مسجدا عند اي حنفية واي يوسف ولا يعود الى
 ملك بانية ان كان حيا والملك وارثان كان ميتا وعاد الى الملك عند محمد لان عينه لغيره حينية
 فاذا انقضت عاد الى ملكه كالحجر في الحج اذ ابعث بالهدى ثم زال الاحصار وادرك الحج كان لهما
 يصنع بهما ما شاءا وكذا ان القرية التي قصد لها تزل بجوارها حوله اذ الناس في المساجد

ما يتم به القبض

مطلب جعل القسم بين المالك والوقف واجمع على عدم الجواز في الوقف الخاص
 يعني ان اوقف مشاعا وسما الى المتصدق ثم اراد ان يرجع متاعا بعد جواز عند اي حنفية ومحمد بن قاضي الجوزي على من ذهب اي يوسف فيجوز لانه قضاء في حق محمد بن قاضي ابو يوسف وقف المشايخ جاز سواء قضى الجواز او لم يقض لان القبض ليس شرط كذا وقال محمد لا يجوز لان القبض شرط عنده وهذا الخلاف فيما قبل القسمة واما فيما لا يتوهم بالقبض الا في المسجد والمقبرة فان لا يصح عند محمد لان يقرب بالقبض لا بغيره مع الشيوع اتفاقا لان بقا الشرط يمنع الخلو من شئ

مطلب جعل تحت المسجد وقفا بيتا وجعل بالبيادر الطريق
 يعني ان اوقف مشاعا وسما الى المتصدق ثم اراد ان يرجع متاعا بعد جواز عند اي حنفية ومحمد بن قاضي الجوزي على من ذهب اي يوسف فيجوز لانه قضاء في حق محمد بن قاضي ابو يوسف وقف المشايخ جاز سواء قضى الجواز او لم يقض لان القبض ليس شرط كذا وقال محمد لا يجوز لان القبض شرط عنده وهذا الخلاف فيما قبل القسمة واما فيما لا يتوهم بالقبض الا في المسجد والمقبرة فان لا يصح عند محمد لان يقرب بالقبض لا بغيره مع الشيوع اتفاقا لان بقا الشرط يمنع الخلو من شئ

والاجرة من ثلث الكسنة

وفي القنطرة باب سبع الموقوف وتقع الوقف وقد فِيم
لا يعرف صحته ولا فساد به الموقوف عليه لضرورة و
قصص القاضى بجهة البيع يتغير اذا كان البايع وارث
الواقف ثم باع الوارث لضرورة فالبايع باطل ولو قضى
القاضى بصلته ولا يفتح هذا الباب

مطلوب الواقف اذا افتقر يرفع الى القاضى

مطالع الوقف في مرض المتكلم فيه

الوقف اما الفقراء او الاغنياء

بالشك ولا يجوز جاز من له التسكين اذا ولايته له عليها لان غير مالك ولا نائب عنه في توجرة
الموقوف والقاضي ومصرفه فقصده او تمتد اليها الى العار فان احتاج الوقف اليها يعني ان تقضي الوقف
ان صلح لان يصرف الى غير من صرف اليها والاسبغة المحكم ويصرف ثمنه اليها صرف اليها لا تصرف
الميراث وان لم يحجب حفظه للحاجة ولم يقسم بين مصلحته لا يخرج من العين وحتم في الانتفاع
بمنافعه ونال العين ان الحق لله تعالى وحق الواقف فلا يصرف اليهم ما ليس حقا لهم الواقف
اذا افتقر واحتاج الى الموقوف في رفع الى القاضي ليفضله ان لم يكن مسجلا كذلك في الحاشية
وفسخه ولو كان لوارث الواقف كان حكمه بطلان الوقف والاقالة في جميع الغناوى القا
اذا اطلق بيع وقف غير مسجل ان اطلق لوارث الواقف كان ذلك منه حكمه بطلان الوقف
وبجوب بيعه وان اطلق لغير وارثه لان الوقف اذا بطل عاد المالك وارث الواقف ويبع
مال الغير لا يجوز اقر بوقف صحيح وبان اخرجه من يده ووارثه يعلم خلافه اى انه لم يقفه
ولو يخرج من يده جاز ان يوقف وليس لها احوال ان ياخذ ولا يصير دعوى في القضاء
كذا في الحاشية الوقف في من المثل كاهبة فيه فيعبر عن الثلث وليست بطلان هاشية ما
فيها من القبض والافراد فان خرج من الثلث واجازه الوارث نفذ في الكل ولا يبطل في
الرائد على الثلث وان اجاز البعض دون البعض جاز بقدر ما جاز ويحل في الباقي الا ان يظهر
الميت مال غيره فينفذ في الكل كذا في الحاشية الوقف مال الفقراء وهو ظاهر ولا غنى وشم
الفقراء كالوقوف على الاولاد لا غنى وبعد انقرضهم على الفقراء ويسقط في الفقراء ان
الفقراء لا غنى كالرباطات والخانات والمقابر والمساجد والسقايات والقنطرة ونحو ذلك

فصل في تتبع شرط

الواقف في اجارته حتى اذا ائتمن اليه جمل الكثر من سنة والناس لا يرغبون في استيثارها سنة و
كان اجازتها اكثر من سنة اذ على الوقف وانفع للمنفعة فليس للمقيم ان يخالف شرطه ويؤخر
الكثر من سنة بل يرفع الامر الى القاضي حتى يوجهه القاضي اكثر من سنة لان للقاضي ولاية النظر
للمنفعة والعائب والميت وان لم يشهد الوقف فللمقيم ان يؤجر الكثر من سنة بلا اذن القاضي
كذلك في الخاتمة فلو اهل الوقف مدتها الى يديها قبل يطلق اي يبقى على اطلاقها ولا يقيده
بمدة فللمقيم ان يؤجر كيف شاء جريا على سن الوقف وقيل بقيه سنة سواء كان الوقف
دارا او دكا الزيادة احتياط في امر الوقف وفيها اي بالسنة يقيده الدار لان المدة اذا طالت
تؤدي الى ابطال الوقف فان من ثراه يتصرف فيه تصرف الملاك على طول الزمان يرضعه
ما كما قيلت سنين في اللزوعني ان الاغنياء كانت مما يرضع في كل سنة لاجل جمل الكثر من سنة

وان کاغذ

وان كانت ايام بيعه في كل سنتين مرة او في كل ثلاث سنين مرة كان ذلك يعجزهما عن بيعه
المستأجر من الزراعة وبالمثل يوجر الاباقي من اجل المثل دفعاً للضرر عن الوقف فلو خصل اجره
بسبب من الاسباب بعد العقد على مقدار لا يفسخ العقد للضرر والضرب ولو زاد اى اجره على اجر
مثله قيل يعقد بهما اى باجتهله ثانياً للذات من الزمان والاعمال الماضية فله حصته من الاجر الاول
وقيل لا اى يعقد به ثانياً كزيادة واحدة تعنتا في التخيير اذا استأجر ارض وقف ثلاث سنين
باجرة معلومة هي اجل المثل حتى جازت الاجارة فخصت اجرها لا يفسخ الاجارة واذا زاد
اجرها بعد مضي مدة فعله واينفاوى سمى قد لا يفسخ العقد وعلى واينفاوى شىء الطحاوى
يفسخ ويجوز العقد على وقت الفسخ يحل يسمى وزيادة الاجرة تعتبر اذا ردت عند الكا حتى
لوزاد واحدة تعنتا لا يعتبر وعلى واينفاوى الشرح لو ردت الاجرة فرضى المستأجر الاول بالزيادة
كان هو المولى وغيره ولا يوجر الموقوف عليه كالمعلم والمدرس والاولاد ونحوهم لعدم
تصرفهم في عينه الا بولاية اى بان يجعله الواقف مطلقاً في بكوله حق التصرف فيه ومثل
آجره بدون اجل لمثل ثمنه اتمامه كذا آجر منزل صغير بدون اى بدون اجل المثل يعنى لثمنه
ايضا اتمامه ان ليس كل منها ولاية الحط والسقاط كذا في العبادية لا يفسخ اى اجارة الوقف
بموجب المولى لان العقد لغوية كالوكيل والاب والوقف لا يجر ولا يجر من رعايته حتى الموقوف عليه
لان فيه ابطال حقه فلو سكن المرفق فيه يوجب عليه الاجر ويقضى بالضمان بان لا ينفق ماله
يعنى اذا اسكن رجل ان الوقف واسكنه الموقوف بالاجر قبل الشئ على الساكن وعامة المتأخرين
على ان عليه اجر المثل وعليه الفتوى وكذا منافع مال اليتيم كذا في العبادية ونصب عقار يعنى ان
الفتوى في غصب العقار والذى للموقوفة بالضمان نظر الوقف ومتى قضى عليه بالقيمة يؤخذ منه القيمة
فيستردى بها ضيقة اخرى فيكون على سبيل الوقف لان هذه هي الاولى كذا في الاستر وشيئة وقيل
في اى الوقف الشهادة على الشهادة وشهادة الرجال بالنساء والشهادة بالنساء لا يثبت اصله
وان صرحوا اى شهدوا بالنساء مع وقالوا عند القاضي نشهد بالنساء مع تقبل بخلاف سائر ما يجوز
فيه الشهادة بالنساء مع كالتسب فانهم اذا صرحوا بانهم شهدوا بالنساء مع لا تقبل لان الوقف
حق الله تعالى وفي تجويز التقبل بقصر النسخ مع حفظ الارواق والقرع عن الاستهلاك
 وغير ذلك لا يثبت شرطه في الامح فان الشهادة على اصل الوقف بالتمهيم يجوز على الجواب
المختار وان كان الوقف على قوم باعينهم واما على الشرط فلا هو المختار كذا في العبادية وبيان
المرفق من الاصل يعنى اذا شهدوا لان هذه الضيقة وقف على كذا تقبل فيه الشهادة بالنساء مع متول
بني في عرفة الوقف فهو اى البناء يكون الوقف فيصير غلته الى مصارف الوقف ان بناء من مال الوقف

مطل. زيادة الأجرة فالوقت

مطلوب است قول آخر الوقت بدون اجراء الشئ بعد اتمامه

و یغنی بالضمان بالتدلف منافع و کذا علی البیت

ملأ يقبل به أي الوقف الشهادة على الشهادة ومنهامة الرجمي
بالنساء والشهادة بالشهر غلات اثبات اصله وان من سواه
وفي القصة...

وفي القصة في باب الدعوى والبيانات في الوقف الشهادة
على الوقف قبل عدل كثير من مشايخنا في الدعوى

بنی فی عرصة الوقف

او مال نفسه ونواه الوقف او ليس بشيئا وان بقر لنفسه واشهد عليه كان له اي المتولى نفسه
والاجنبى ذى النسيب شيا فله ذلك ولا نوى كون الوقف كان وقفا كذا العرس يعني ان كالبنا
في جميع ما ذكرنا والعرس في السيد السيد مطلقا الى سواء نوى او لم يشرع باع دارا ثم ادعى ان كنت
وقفها او قال وقف على لا يصح للتناقض فليست له ان يحلف المشتري ولو قامت البينة قبلت
كما لو شهدا على حق امته تقبل بل لا يصدق الوالدة في الوقف للوقوف وان لم يشرعها لا يصدق
من الاجنبى ويعمل لو كان كالوصى رعاية لمصلحة الوقف وان شرط الدافع ان لا يعمل
لان شرطه مخالف لمصلحة الشرع ولا يامى الوقف المتوقف واخرجه صريح وان لم يكن له جرمه وان شرط
ان لا يخرج لانه في التوكيل ولا عبرة بالشرط ماله التولية لا يولى كما لو كان ماله لفقنا ورض
المتولى من الموت وفرض التولية الى غيره جاز لان المتولى بمنزلة الوصى والوصى ان يوصى الى غيره
كذا في الخيانة ولو مات اي المتولى بذلك تفويضها الى غيره او به فالرأى في نصب المتولى الى الوقف
لا القاضي ثم ان مات الوقف فالرأى فيه انه موقوف ثم ان مات وصيه فالرأى فيه انه القاضى
ويجعل المتولى من اهل العاقب ما امن الا الاجانب الباني المسجد او له نصيب امام والمؤذن في
المنحار لان اعيان القوم اصل من عينه اي الباني اشترى المتولى ببال الوقف دارا له اى
الوقف لا يملكه وقف في الصحيح لان في صحة الوقف والشرايط التي نصيبها الوقف لا يملكه الا
كثيرا لم يوجد هناك اى العادى جاز الحكم في صحة الوقف لابعده ولو من امته
ويجوز بعده في ماله اي مال الوقف كذا في الخلاصة **فصل** في ما يتعلق بوقف
الاولاد قال ارمي هذه موقوفة على ولي كانت الغلة لولد صلبه يستوفى فيها الذكر والانتى
لان اسم الولد اخذ من الولادة وهي موجودة فيها الا ان يقيده بالذكور بان يقول على
الذكور من ولدى فلان فيل في المافات واذا جاز هذا للوقف فماده يوجد وحدهم الولد الصلب كانت
الحال له الغلة والغير ولد الصلبى صرفت الى الغلة لا الفقراء لا ولد الولد لا تقطع الموقوف
عليه هذا اذا كان حين الوقف ولد صلبى وان لم يكن حين الوقف صلبى بل ولد لغيره لان ذكر كان في
كانت الغلة له خاصة لا يشارك فيها من ومنه البطلون ويكفى ولد لابن عند عدم الصلبى بمنزلة
الصلبى ولا يدخل فيه ولد البنت في الصحيح وهو ظاهر الرواية وبما خذ هلال لان اولاد البنات
ينسبون الى اباؤهم لا لآباءهم بخلاف ولد لابن ولو زاد على العبادة الاولى قال ولد ولدى
فقط اى لم ير على هذا في الصلبى واولاد بنيه شتركون في الغلة ولا يقدر الصلبى على
ولد لابن لانه سوى بينهما في الذكر وهل يدخل فيه ولد البنت قال هلال يدخل ولا يشارك
اى قال ارمي هذه موقوفة على ولدى وولد ولدى الذكور قال لا يدخل فيه ولد

طالب التولية لا يولى ومنه المتولى
ويجوز لو كان كالوصى

ويجوز المتولى من اهل العاقب ما امن
الا في المسجد او له نصيب امام والمؤذن

وقف الاولاد

معه دخل ولد البنت

البنين

البنين والبنات وهو الصحيح لان اسم الولد كما يتناول اولاد البنين يتناول اولاد البنات لما
قال الامام الشيخى ان ولد الولد اسم لمن ولده ولده ولبنته ولد ومن ولدته بنته يكون
ولد ولد حقيقة محلا ما اذا قال على ولدى فان غمه ولد البنت لا يدخل في ظاهره ولان كما مر
لان اسم الولد يتناول ولد الصلبى ولا يتناول ولد لابن لان نسب الصلبى خاتم ان انقض الاولاد
واولادهم في الصورتين المذكورتين صرفت الغلة الى الفقراء لا الفقراء الموقوف عليهم ولو زاد
البطن الثالث وقال على ولدى وولد ولدى وولدى صرف الى ولادة ماتت اسلو الا الفقراء
ما بقى واحد من اولاده وان سفل يستوفى فيه الاقرب والابعد لان يذكر ما يدل على الترتيب
بان يقول اقرب فالاقرب ويقول على ولدى ثم على ولدى اى يقول بطن بطن بطن في
يبدا بما بدأ به الواقف لانه لما ذكر البطن الثالث فحش التفاوت فعلق الحكم بنفس الانتساب
لا غير والانتساب موجود في حق من قرب ومن بعد بخلاف الثالث لان الواسطة له واحدة
كذا في الخلاصة كذا اى في المافات ولادة ماتت اسلو الا الفقراء اذ اقال على ولدى واولاد ولدى
اذا قال ابتداء على ولدى يستوفى فيه الاقرب والابعد لان يذكر ما يدل على الترتيب كما مر وقف
ضيعة على اولاده ثم الفقراء فمات بعضهم صرفت الغلة الى الباقي لان وقف على اولاده ثم
الفقراء فمات بعضهم احد ومن سفل لا تصرف الى الفقراء ولو وقفها على اولاده وسميهم فقال على
فلان وفلان وفلان وجعل آخر الفقراء فمات احد منهم صرف نصيبه الى الفقراء لان وقف على كل واحد
منهم وجعل آخر الفقراء فمات واحد منهم كان نصيبه للفقراء بخلاف المسئلة الاولى فان
الوقف هناك على الكل لكان واحدا ولو وقف على امرأتها واولاده اى اولاد الوقف ثم ماتت
امرأتها لا يكون نصيبها لابنها المتولى من الوقف خاصة اذ لم يشترط اى الوقف ان نصيب الميت
اى من مات منهم الى ولده حتى اذا شرطه كان نصيبها لابنها لا يكون للجميع اى جميع الاولاد ولو
قال على ولدى وولد ولدى ابنا ماتت اسلو لم يدخل بطن بعد بطن لكن شرط المذكور وهو
ان نصيب الميت الى ولده فالغلة للجميع ولده ونسبه بينهم على السوية ولو مات بعض ولد الوقف
وترك ولدا ثم ماتت الغلة تقسم على الركب وولد القمل وان سفلوا بمقتضى عبادة الوقف وعلى
الميت لانه استحق النصيب قبل منتهى فاصابه اى الميت من الغلة كان لولده لا لغيره اى ولد
الميت سهمه الذى عينه الواقف بحكم تعيينه منهم والده بالارث ولو وقف على ولدى فاذا
انقضت اقلها ولادها ابنا ماتت اسلو فاذا مات احد منها خلف ولدا صرف نصف الغلة الى الباقي
والنصف الى الفقراء كما مر في صورة تسمية كل من الاولاد فاذا مات الاخر صرف لكل الى اولاد
الاولاد يتسم بين ولد واحد وكل واحد من اولاد الاخر على السوية وقف على ذوى قرابته

مطل دخول الاقرب والابعد

مطل استحقات النسب من الغلة اذ ماتت في اثناء السمة فليكن

لم يدخل ولد له وولد له رجل قال ارضني هذه موقوفة على قاري اوعلى ذوى قرابتي
قال هل ان يصح الوقف ولا يفضل الذكر على الانثى ولا يدخل فيه والده والواقف ولا ولد
كذا الخ الخاتمة دار في يد من اخرها وقت عليه من قيم الوقف انها للمسلم فان ارخا
فلا سابق والا فبينهما نصفان كما هو الحكم في دعوى الملك وقف بين اخوين مات احدهما
وبق في يد الحي وولد الميت ثم اتى من على واحد من اولاد الاخران الوقف بطلنا بعد بطل
والباقي عيب والواقف واحد والواقف واحد تقبل وينصب خصما من الباقيين ولو بهن اولاد
الاخران الوقف طلق عليك وعلينا فبيننا مدي الوقف بطلنا بعد بطل اوله كذا في العتبية

كتاب البيوع

اي بيع الذي يملك عليه البيوع عبادته مالها له مطلقا وهو من الضداد يقال بيع الشيء اذا
شراه واشتراه ويعتدي الموقوف الثاني بالبيع وهو ما يقال ببيعة الشيء او ببيعة منه وانما
جمع لكونه انفرادا ببيعة باعتبار البيوع لانه ابيع سبعة عتياها ويسمى ببيعة واحدة او ببيعة
بالتمن ويسمى ببيعة الكونه اشهر الانواع ابيع ثمن ثمن ببيع التقديري ويسمى ببيعة فاعا وبيع دين
يعين ويسمى سلكا وباعتبار الثمن ايضا لان الثمن الاول ان لا يعتبر سمي مساومة او اعتبار
مع زيادة سمي مراحمته وبدونها سمي تولية او مع التقس سمي وصيغة وشرا عتيا لانه
مال ماله بطريق الاكتساب اي التجارة خرج به مبادلة رجلين بمالهما بطريق التبرع والهبة
بشرط العوض فانه ليس ببيع ابتداء وان كان في حكمه بقاؤه يقبل عتيا لانه ليس ببيعة ولا بيع
المكره فانه ينفق ولا يلزم بغيره الانعقاد تعلق كل واحد بالآخر فدين بالآخر شرعا عدا
ومع نظرهم في الحق بالاجاب وهو لا يثبت سمي باول كلام واحد العاقدين سواء كانا بقاء
واشترى ثمنه يثبت الاخر خيار القبول والقبول وهو ثاني كلام احدهما سواء كان بقاء واشترى
الماسنين قال في الهدية البيوع ينفق بالاجاب والقبول اذا كانا بلفظ الماضي ثم قال لان
البيع انشاء وتصرف والانشاء يعرف بالشرع والموضوع للاخبار قد استعمل فيه فينفق به واولاد
بالموضوع للاخبار لفظ الماضي فالزم فيه العهد ولا وجه للاعتراض عليه بانه لا يمتنع شيء
الى ذلك وهو ان يقال وكان استعماله بلفظ الماضي والا لا يتم الدليل ثم قال ولا ينفق بلفظين
احدهما لفظا المستقبل بخلاف الشك وقد مر الفرق هناك واولاد بلفظ المستقبل بصفة المرحى
بعده متى بكذا فقال بعت لانه قال هناك مثل ان يقول زوجتي فيقول زوجتك فاروجحله
على المنار كذا ذهب اليه بعض شراكم ثم ينفق به البيوع اذا قارنه بالية كما نقل صاحب التمهيد
عن الطحاوي وتحفة الفقهاء وينفق ايضا وما في معناها اي للماسنين نحو بعت وعتيتك

مطالع البيوع المكره ينفق وان لم يلزم

بكذا او خذ يعني ان كل ما دل على معنى بعت واشترى ينفق البيوع به ايضا فاذا قال بعت منك هذا
بكذا فقال بعتي او قال اشترى هذا منك فقال خذ يعني بعت بذلك في ذمها بالانفكاك بالية
وهو لا يجوز الا بالبيع فكانه قال بعتك منك به فخذ فخر البيوع اقننا وفي بيت العقد باعناك باللفظين
احدهما الامر لينا في مام فان المعنى هو المختبر في هذه العقود وان اعتبر اللفظ في بعضها كسركا
المفاوضة حيث لا ينفق الا بلفظين جميع ما يقضيه حتى التماثل اي اعطاء البيوع والتمن من
الجانبيين فان العقد ينفق بلا وجود لفظ فضلا عن الماسنين لوجود المقصود وهو لا ينفق
مطلقا اي في النفس والحسب هو الصحيح لاما قال الكرخي ينفق به في الحسب فقط كالقبول
ونحوه وينفق ايضا بلفظ واحد كما في بيع لابن طفلة بان يقول بعت هذا منه بكذا
وشرا منه بكذا يقول اشترى هذا من ابني فان عبارة الاب كمال شفقة اقيم مقام العبارتين
فلم يجزى القبول وكما اصل في حق نفسه وانما باع طفلة حتى اذا بلغ كان العتية عليه دون
ابيه بخلاف ما اذا باع مال طفلة من اجنبي فبلغ كانت العتية على ابيه فاذا لم عليه الثمن
في صورة شرا لا يبرأ عن الدين حتى ينصب للقاضي ويكره بقبضه الصغير فيرد على ابيه
فيكونا مائة عنده وكذا الوفاق بعت منك هذا بذرهم فقبضه المشتري ولم يقل شيئا ينفق
البيع ويخير القابل في المجلس لانه لو لم يخير لم يحكم العقد حبرا وهو شئ بين قبول
الكل بالكل والترك يعني ان البايع اذا اوجب في شئ فقبل المشتري في بعض ذلك او اوجب
المشتري في شئ فقبل البايع في بعضه لم يخير لان فيه تفرق الصفقة واحدا لتعاقد بين
لا يملك ذلك لان فيه ضم للمشتري والبايع لان البيوع اذا كان واحد لزم ضم المشتري للمشتري
وان كان متعددا فالعادة ضم الجيد الى الردي ونقص ثمن الجيد لثمن الردي ولو ثبت
خيار قبول العقد البعوض قبل المشتري العقد في الجيد وثمن الردي في الردي في الجيد عن يد
البايع باقل من ثمنه وفيه ضم الردي الى الجيد ولا يخرى اخذ البعض البعض ولا يجوز اخذ الكل
بالبعض ولا وان تعد الصفقة فله ذلك انتفاء الضرر عن البايع واليه اشار بقوله
الاذا كثر اي البايع لفظ بعت وفضل الثمن اشار الى ما ذكر في الكافي ان قوله في الهدية
الا ان يبين ثمن كل واحد لانه صفقات معنى لا يتم الا ان يبين ثمن كل لفظ العقد اذ ينفق
الصفقة لا يجزى ببيان ثمن كل واحد وقال الكرخي وليس ان يقبل بعض البيوع دون البعض
وان فضل الثمن الا اذا كثر البايع لفظ بعت مع ذكر الثمن لكل واحد عند حقيقته وعند حاله
ذلك ان فضل الثمن بان قال بعت هذا بكل واحد بكذا او بعتك هذه العشرة كل واحد منها
بكذا او رضى اي البايع بقبولها اي قول المشتري اشترى هذا بكذا قال القنوك ان رضى

مطالع البيوع الماسنين ينفق احدهما

مطالع بيع الابن طفلة وشرا منه

منه في ذلك سكونا الى ان
 انما في ذلك سكونا الى ان
 انما في ذلك سكونا الى ان

البايع في المجلس يتفرق الصفقة يصح ويكون ذلك من المشتري في الحقيقة استينا في ايجاب
 القول ورضي البايع قبولا واعتبر عليه بانما يصح اذا كان البعض الذي قبل المشتري حصة من
 الثمن كالصوب المذكورة وفي قفيلين باعها بعشرة لان الثمن منقسم عليها باعتبار الاجزاء
 فكل حصة كل بمص معلومة فاما اذا اضاف العقد الى عديد او ثوبين فلم يصح العقد بقبول
 احدهما وان رضى البايع بالبايع بالحقصة ابتداء وان لا يجوز اقول منشأه الغلظة
 عن مراد القدر فان تسمية عبارة المشتري ايجابا ورضي البايع قبولا لا على انه اعتبر
 في عبارة المشتري والبايع ذكر الثمن في مقابلة معنى البيع فان عجزه قول المشتري اشتريته
 بل ذكر الثمن ليكون ايجابا ولا قول البايع رضى قبولا لعدم صدق ثمنه البيع عليه وهو مباد
 المال بالمال فظهر عدم لزوم البيع بالحقصة ابتداء وهذا قلت او رضى بقوله اشتريته هذا
 ويمتد اي خيار القبول الى آخر المجلس ولا يبطل بالتأخير اليه وان طال لان المجلس جامع للشراف
 كما مر في كتاب الطهارة فاذا عرفت الامور المتعددة بسببه واحدة فان يمتد ساعته ساعة
 واحدة او في دفعا العسر وتحقيقا للبشر بما لا يمكن الخلع والعق على مال كذلك بل توقف
 الايجاب فيها على ما وراء المجلس لاختلافها اشتراط على المدين من جانب الزوج والولي فكان
 ذلك مانعا عن الرجوع في المجلس والكتاب والرسالة الخطاب يعني ذلك انما بعد فقد
 بعثك عنك فلا يابك اقول لرسول الله صلى الله عليه وسلم فان الغائب بكذا فاذ هو اخبره فوصل
 الكتاب الى المكتوب اليه واخبره الرسول اليه فقال في مجلس بلوغ الكتاب والرسالة اشتريته
 بما وقبلته ثم الباع بينهما لان الكتاب من الغائب كالحظا من الحاضر والرسول معتبر وسفير فكان
 ككلام الرسول فان الرسول صلى الله عليه وسلم كان يبلغ تارة الخطا وتارة بالكتاب ويصل
 الايجاب قبل القبول بالرجوع اي رجوع المجهول لان المانع من الرجوع لزوم ابطال الحق الغير
 وهو متلف ههنا لان الايجاب لا يفيد الحكم بدونه القبول اعترض بان الحق غير متلف في
 التملك بل حق التملك ايضا حق وفيه ابطاله ورد بان الايجاب اذا لم يفد ملكا للمشتري له
 يكن من يملك البايع في حق التملك للمشتري لا يعارض حقيقة التملك للبايع يكونها اقوى منها
 ولا ينقض بما اذا دفع الزكوة قبل الحول الى الساعي فان المالك لا يقدر على الاسترداد لتعلق
 حق الفقير بالمدفوع لان حقيقة الملك زالت من المالك فعمل حق الفقير بالانقضاء ما هو اقوى
 ويبطل ايضا الايجاب قبل القبول بقيامه من الموجب والقابل عن مجلسه لانه القيام
 دليل الرجوع والى الله تعالى عمل الصبي بغير ايمانه انما فعل عمله انما هو صبي يحياها
 وههنا النوقال بعن القيام قبلت وجد الصبي بغير ايمانه ورد بان الصبي انما وجد بعد ذلك

انما دفع الزكوة قبل الحول الى الساعي فان الساعي
 لا يقدر على الاسترداد لتعلق حق الفقير

وهذا

وقوله يعارضها وتضمن اى بالايجاب والقبول بالاختيار لاحدهما في المجلس وقوله
 المشافعة كل منهما خيار المجلس لقوله عليه السلام المتبايعان بالخيار ما يتفرقا ولنا ان في العنخ
 ابطال حق الآخر لا يجوز اقول رد على ظاهره انما ان ارد بحق الآخر حق التملك فسيتم لكنه
 لا يفيد ما مر وان ارد حقيقة التملك فمنع بل هو اول المسئلة ويمكن دفعه بان حق التملك
 ثابت قبل القبول ولو لم يثبت حقيقة التملك بعد لم يكن للقبول فائدة زائدة بل كان وجوب
 وعدمه سواء مع كونه كذا قال الحسن ان يقال ولنا ان الايجاب والقبول يفيدان حقيقة
 التملك لما قال تعالى يا ايها الذين امنوا لا تكونوا امواتا بينكم وبينكم بالباطل لان تكونوا تجارة
 عن ارض منكم فباح اكل ولو في المجلس بوجود التجارة الناشئة عن ارضي البايع وتجارة
 قبل باطلاقة على ثمنه لثبات صحة وقوع الملك للمشتري والقول بالخيار تقييد وهو نسخ
 فلا يجوز والحوادث عن الحديث انه محمول على خيار القبول اي قبل كل من المتعاقدين العقد في المجلس
 وفائدة دفع ثمنه ان الموجب بعد ما اوجب لا يكون ان يرجع لاختار العنخ بعد الايجاب
 القبول وفي الحديث اشارة اليه لان الاحكام ثلث حاله لم يوجد فيها الايجاب والقبول وحال
 فيها واقضى وحال وجد فيها احدهما والآخر موقوف واملاق اسم المتبايعين عليها والاول
 مجازا اعتبارا ليدل اليه وفي الثانية مجازا باعتبار ما كان وفي الثالثة حقيقة لما تقرر في
 موضعنا ان اسم الفاعل حقيقة في الحال يعني جزءا من اواخر الماضي واول المستقبل وهو
 حال المباشرة بان يقبل احدهما في المجلس والاخر متوقف عليه لاما قبلها ولا ما بعد ها او
 يحتملها فيعمل عليها لولا يلزم ابطال حق الآخر والتفرق المذكورة في الحديث محمول على تفرق
 الاقوال بان قال احدهما بعت وبقي الآخر لا اشتري او بالعكس حيث لا يخفى لاختلافه فان
 قيل التفرق يكون بعد الاجتماع وهو لا يتحقق ههنا قلنا المراد بالتفرق عدم الاجتماع ابتداء
 وهذا مستحق على عدة مقترنة في المفتاح والكشاف انهم يقولون ضيق في الركية ووسع كثر
 الثوب والمراد في الاول جعل فم الركية ضيقا ابتداء وفي الثاني جعل كثر الثوب ولسعا
 ابتداء فلا تغفل ويحذف في حجة البيع الاشارة في اعراض اعظم من البيع والثمن غير
 رويها احتراز عن بيع درهم ودينار وحطلة ونحوها مجنسها فان الاشارة فيه لا تكفي
 بل لابد من مساواتها قد لا احتمال الربو كما سيأتي وانما كفت الاشارة لكونها بالبلغ طرق
 التعريف فلا يحتاج الى بيان القدر والوصف بخلاف الشك فان معرفة قدره لم يسهل فيه
 ووصفه واجبة فيها لكونه غير مثالا اليه كما سيأتي ويشترط معرفة مبيع يستلزم اى يحتاج الى
 التسليم احتراز عما اذا اقر ان لقوان عنده متاعا فاشتراه منه ولم يقر فانه لا يجوز لعدم

اعمل المتبايعين ثلثا

انما اقر ان لقوان عنده متاعا فاشتراه منه
 ولم يقر فانه لا يجوز

احتياجه الى التسليم ذكره الزاهد بما يتعلق بمعرفة رفع الجهالة المفضية الى النزاع
المفضي الى فساد البيع بان باع غائبا واشار الى مكانه وليس فيه مستحق بذلك الاسم غيره
فانه جائز كما سياتي في خيا الرقبة وشراها ايضا معرفة قدر ثمن عشرة مثلاك في الدقيرة
احتران عن الشار اليه كاسبق وما يحصل فيها هو المكيلات والعديدات المتقاربة والموزونات
كالدرهم والدنانير وسائر ما يوزن اذا اقبلت بالاعيان القياسية ومعرفة وصفه كدنه
بخار او سقمونيا لان جهالة ثمنه تفضي الى النزاع فيمحق العقد عن التصرف في البيع بحال اي
ثمن حال وموجب اطلاق قوله تعالى واحل الله البيع وعنه عليه السلام انما اشترى مني سودي
قوبا الى اجل وذهبه درعه ولا بد ان يكون الاجل معلوما لان الجهالة فيه مائعة مع التسليم
الواجب بالعقد فهذا يطالبه في قريبا لمئة وذلك يسلم في بيعه هاهنا في العداية والكافة
وغيرهما اقول فيه اشكالان لان ثمن البيع مطلق كما في العداية او اشتراط معلومية الاجل
بالدليل العقلي تقدير المطلق بالرأى وهو غير صحيح لما تقرر في الاصل وان تقدير المطلق شتم ونسخ
بالمأى الكتاب المجوز ويكفي دفعه بان اطلاق الثمن انما هو النظر لنفس الاجل وهي لم يقيد
بالمعلومية لما سياتي في خيار الشراء انما اذا اقبلت هذا الاجل وموجب مخرج في نصف
يوم وثلاثة ايام وشهر والمقيد بالمعلومية انما هو وقت الاجل والنظر ليس مطلق بالنظر اليه
وهذا قلت معلوم الوقت حتى اذا جهل وقت فساد البيع كالبيع الى الحصاد ومخونه وتحقيقه
ان البيع مطلق والمطلق هو المقتضى لذات دون الصفات لا بالنظر ولا بالثبات وذات البيع
وحقيقته كما عرفت مباداة المال بالمال فالثمن مقتضى مفهوم البيع والتأجيل من صفات الثمن
فيكون من صفات البيع وهذا يقال بيع موجب بالنظر الى التأجيل لكون البيع مطلقا لا يجوز
تقيده بطريقا وما تقيده وقت الاجل فليس من صفات البيع بل امر له نوع تعلق بصفته فبا
لنظر اليه انما البيع مطلقا فيجوز تقيده بالرأى فيندفع الاشكال ويجعل علم الاجل انما
البايع لا يبطل الاجل وان مات المشتري حل المال لان فائدة التأجيل ان يتخير في ذم الثمن
من ثمن المال فان مات من قبل الاجل بقي الثمن المتروك لقضاء الدين فلا يفيد التأجيل واذا منع
البايع السلعة سنة للجل فالتأجيل سنة ثانية يعني اذا اشترى بثلثي من ثمن الاجل سنة
غير متعينة وله يقبل البيع حتى مضت السنة فالتأجيل سنة اخرى بعد قبضه وقال ليس له
ذلك ومطلق اي هو البيع بثلثي من ثمنه عن ذكر الصفة لا القدر لوجود ذكره كما عرفت فالعقد
اي العقد يقع على غالب التقدير اي غالب ثمن البند في الرواج انما المقارفة فان استوى اي
لم يوجد غالب بل استوى الرواج في التقدير المالمية بتفاوت فيها ههنا اي البيع ان لم يتبين

مطلوب اطلاق الاجل على نصف يوم وثلاثة ايام او شهر
وفساد البيع بجهالة الاجل

مطلوب ان كان البيع موجب ومات البايع لا يبطل
الاجل وان مات المشتري باطل

هذا المخرج هو صحيح

هذا المخرج هو صحيح

ان من اخرج لان الجهالة تفضي الى النزاع كما مر واستوى المالمية ايضا اي كما استوى اي ثمن
الرواج واختلف الاسم كالأحادى والثنائى والثلاثى مع ان اطلق اسم درهم على كل منها حيث
يطلق على الواحد من الاول والثنيين من الثاني والثلاث من الثالث اسم الدرهم لان الرواج عند
عدم الاختلاف في المالمية وهو المانع من الجواز وصرف الى قدره من كل نوع مثلا اذا باع
عبدا بالدرهم فله ان يعطى لقامى الاحادى والفين من الثنائى او ثلثه لاف من الثلاثى
هذا ما ذكره الكافى واراد صاحب المصنف ان كان في عبارة نوع غمض ولا يتعين النقود النقد
مال ليس موصوفا من الذهب والفضة مسكوكا او الفلوس الشافعية كذا في العداية في صحيحه
اي صحيح البيع وان عينا يعني اذ عين العاقدان درهما مثلا ثم ادا المشتري بتبديله بدرهم
آخر جائز عندنا ولا يسمع نزاع البايع وعند الشافعية يتعينان بالتعين حتى لا يجوز تبديله
بآخر ولو هلك قبل التسليم واستحق بعبء او قبضه ينقض البيع عندنا لا عندنا بل يطالب
بتسليم مثله وانما قال في صحيحه ما ذكره الشافعية ان الدرهم والدنانير يتعينان في البيع لثما
من الاصل ولا يتعينان فيما ينقض بعد الصحة صورة الاول ما اذا باع عبدا وقبض الثمن
فقط لم ينحل رواج جارية وظهر انها امر ولده يتعين دراهم الثمن بالمرءة لا بتبديل القبض
حكم لقصبة صورة الثاني ما اذا باع عبدا وهلك قبل التسليم فالثمن المقتضى يتعين في
رواية وهو الاصح وصريح البيع في الطعام وهو الخطه وبقية ما لا يتبع عليها عرفا وسيأتي
في الكوكبة والحبوب وهي غيرها كاللوس والحصى ونحوها ولو كان البيع جنفا اي غير مشروع الجواز
معه كذا في رواج بغير جنسه لقوله عليه السلام اذا اختلف الفقهاء في بيع كيف شتمتم بخلاف ما
اذا باع بجنسه مجازفة فانه لا يقع لاحتمال الرجاء وموجب ايضا بيع المكيلات والموزونات
باناء او محجور معين كمنها جهل قدره لان المانع من الصحة جهالة تفضي الى النزاع و
ههنا ليست كذلك لان التسليم في البيع متعين في ذلك الاناء والحجر بخلاف السلم فان
التسليم فيه متأخر فلهذا ليس ينادر قبله فيحقق المنازعة وعن ابي يوسف ان الجواز فيها
اذا كان المكيل لا ينكس بالنكس كالقصة ونحوها وما اذا كان كالزئيل ونحوه لا يجوز
وكذا اذا كان الحجر تفتت وباعه بوزن شئ اذا جف يخف ومع ايضا في القدر المستحق
واحد كان واكثر اذا بيع حبة كل قفيز او قفيزين مثلا بكذا يعني اذا قال بعثك هذه
الحبة كل قفيز او قفيزين او ثلثي بكذا فالبيع جائز في القدر المستحق من عدد القفزات
عند جنيته الباقى الا اذا اذلت الجهالة بعلم جميع القفزات بتسميتها او بالكيل في الجواز
قبل الا تراق وقال المجوز مطلقا لا صبر بان اطلاق البيع عند جنيته في القدر المستحق

مطلوب النقود والفلوس يتعينان في البيع وان
عينا في الصحيح

مطلوب لو بيع بغير جنسه
منع بيع المكيلات والموزونات

مطلوب ان كان البيع موجب ومات البايع لا يبطل
الاجل وان مات المشتري باطل

ان ابيع صبرتان من جنسين كصبرتي بز وشعيرتي كل قفيزين بكذا حيث لم يبيع البعير عنه
في قفيز واحد متفاوت الصبرتين وعندهما يصح فيها ايضا وذكر في المحيط والايضاح ان العقد
يصح على قفيز واحد منهما ولا اى الا يصح ايضا البعير عنه وفي القدر المستحق ابيع ما يتفاوت
كالثلة وهي قطعة غنم كل شاة او شاتين بكذا والعقد الشتمل على الثوب المتفاوتة وكل
ثوب او ثوبين بكذا المذات متفاوتة في بعضها فيقتضى الجهالة المؤدية الى النزاع بخلاف الصبرة
وان سمي الجملتين اى حملتي البعير والتمن بان قال بعث هذه الثلة وهي مائة بالف درهم او
بعث هذا العقد وهو عشرة اثواب بمائة بلا تفصيل اى لا يقول كل شاة بكذا او كل ثوب بكذا
صح البعير في الكل اجماعا متفاوتا ولا لعلومية البعير والتمن فان باعها هذا تفصيل لقوله
وان سمي الجملتين بلا تفصيل يعنى بعد ما سمي الجملتين ولم يفصلها فان باع الصبرة على انها
مائة اى مائة قفيز بمائة صح البعير ولا يتفاوت الحكم ههنا بين ان يسمى لكل قفيز مثلبان
يقول كل قفيز بدرهم وبين ان لا يسمى لورم التفاوت بخلاف العديقات المتفاوتة
كما سيأتى وهي اى الصبرة اقل من المائة اخذ اى المشتري الاقل بحصة من الثمن وفسخ
العقد يعنى ان يخرج بين الامرين لتفرق الصفقة عليه فلم يتم رضاه بالمعجور او هي اكثر
من المائة فالراى على المائة للبايع والمائة المثل ترى لان البعير وقع على مقدار معين
وقد وجد فضة العقد والقدر ليس بوصف حتى يدخل في البعير كافي الثوب فحكم للبايع وان
باع المذروع هكذا اى سمي الجملتين ولم يقل كل ذراع او ذراعين بكذا صح البعير وان جلد
المشتري تأمرا اخذ بكل الثمن باختيار وان وجد اقل من ان شاء اخذ الاقل بالكل اى
كل الثمن وترك لان الذراع وصف في الثوب لا بمعنى كونه صفة عرضية بل هو فى اصطلاح
المقاييس وما انفق ذابعا لشي غير مفصل عنه اذا حصل فيه زياد حسنا وان كان فى نفسه
جوهر كذراع من ثوب وباء من دار كما سبق في الايمان فان ثوبها هو عشرة اذراع عيسا
عشر دراهم اذا انتقص منه ذراع لىساوى تسعة بخلاف المكيلات والموزونات
فان بعضها فيها يسمى قدرا واصلا ولا يفيد اضافته اليه فى آخر كما لا للمجموع فان حنطة
هو عشرة اقفة اذا ساوت عشرة دراهم كانت التسعة منها تساوى تسعة وقد اختلفوا
في تفسير الوصف والاصل والكل راجع الى ما ذكرنا والوصف بهذا المعنى لا باق بل هو من
التمن كما طرف الحيوان الا اذا كان مقصودا بالتناول كما سيأتى واخذ اى المشتري
الاكثر بلا اختيار للبايع لانه وصف فكان كما اذا باعه معيافا اذا هو سليم وان باع المتفاوت
هكذا اى سمي الجملتين ولم يفصل صح البعير في الكل حتى اذا تساوى البعير والتمن

تلف المبيع

الْكَيْدُ فِي الْمَكِيدِ أَصْلُ النَّعْجِ وَالزَّرْعُ فِي الزَّرْعِ وَصَفَ الْكَيْدُ يَقَابِلُ التَّنْ وَالزَّرْعُ لَا يَقَابِلُ التَّنْ

لزم البيع لعلو مية كل منهما **الأقل والأكثر** قال في غاية البيان نقلا عن الايضاح اذا قال ابتعت
هذا الفل فلان على ان يفسر لسا اوجه ^{المراد} على ان يفسر لسا اوجه على ان يفسر لسا اوجه على ان يفسر لسا اوجه
صادره وعلوها بالتسمية فاذا وجد البيع في ذلك اوقفا فاصفا فالبيع فاسد لان الزيادة لم تقع عليها العقد
فيصير كانه باع ثوبا من احد خمسين وهذا فاسد لان محله مختلفا وان كان ناقصا فيحتاج الى
ان يحيط حصته الثوب الناقص وهي مجهولة فيفسد ايضا وهكذا في سائر ما يختلف قيمته ^{وان زاد}
اي في بيع المنزوع بعدد كراجلتين **كل واحد منهما** ثم سئل عن ذكر الصبرة لما ذكرنا الحكم لا يختلف
هناك بين ذكر هذا القيد وبين تركه لعدم التفاوت **صح في الكل** لما ذكرنا **فان وجهه اقل واكثر** اخذ
الأقل بالأقل واكثر في الصورة الاولى لان الوصف وان كان تابعا لا يقابله شيء من الثمن صار
ههنا أصلا بافراجه يذكر الثمن فانهم قالوا الوصف يقابل شيء من الثمن اذا كان مقصودا بالتأويل
حقيقة كما اذا قطع البائع يد العبد للبيع قبل القبض يسقط نصف الثمن او حكما نحو البائع كما اذا
حدث عيب عند المشتري او نحو الشارع كما اذا احاطا بالمشتري الثوب المبيع ثم طلع على عيب يكون
للو صف قططن من الثمن فاذا صار أصلا ووجد ناقصا ثبت الخيار ان شاء اخذ بمجسته وان شاء
ترك لتفرق الصفقة عليه ولو فتا الوصف المرغوب فيه ^{اي عقده واحدة} وفي الصورة الثانية اخذ **الأكثر**
الأكثر اوضح لاننا حصلنا الزيادة في المبيع لزمه زيادة الثمن لما ذكرنا فكان نقفا يشوبه
ضرر فيختياره فلو اخذ بالأقل لم يكن عالما بما يقتضي العقد وانما قال في الاولى وترك وقال ههنا
اوضح لان المبيع لما كان ناقصا في الاولى لم يوجد المبيع فلم يقع البيع حقيقة وكذا اخذ
الأقل بالأقل كما البيع بالتعاطي في الثانية وجعل المبيع مع زيادة وهي تابعة في الحقيقة قد
وان وجهه اي المزروع عشرة ونصف او تسعة ونصف اخذه في الاولى بعشرة ^{اي عقده واحدة} **في الثانية**
الثاني بتسعة اي بالخيار وقال ابو يوسف في الاولى ياخذ باحد عشر بالخيار وفي الثانية
بعشرين وقال محمد في الاولى ياخذ بعشرة ونصف بالخيار وفي الثانية بتسعة ونصف لان
من ضرورة مقابل الذراع بالذراعهم مقابلة نصفه بنصفه فيجري عليه حكمه واكثر يوسف ان
لما افرد كل ذراع ببذل كل ذراع منزلة ثوب وقد انقص ولكن الذراع وصف في الاصل
وانما اخذ حكم المقدار بالشروط هو مقتضى الذراع فان اعدم عاذا الحكم الى الاصل وفيه في الكبر
الذي لا ينفك عنه لا يطيب المشترع مما زاد على المشروط لان كل مزون حيث لا ينفك عنه الفضل
فيجوز بيع ذراع منه **وان زاده** احاطا بالمقدار المذكور في **بيع التفاوت صح في الأقل بقدره** لاننا لما
بين لكل منها ثمن كان كل منهما ميسرا فصح في العبد الوجود لكنه خير لتفرق الصفقة عليه
وفسده الأكثر لانه اذا كان زادا بقي الجاهل في المرد والمساو وتفيد حتى الى النزاع **صح في بيع**

مطلوب
الرضا غني يقابل الشيء من الثمن اذا كان مقصودا
بالتناول
مطلوب
انما قطع الهامع يد العبد المبيع او احد عبيد المشتري
واذا خيط الثقب وجب عيب

مطابقاً لكان الكبرياء والتفوق معاً
الزيادة الشريفة

بيع عشرة اسمهم من مائة منهم من لا جملة الا عشرة اذرع من مائة اذرع منها عند اذرع
وعندها جائز ذكر في غايته البيان نقل عن العبد الشريف والامام العبداني ان قوله ما يجوز ان
البيع اذا كانت الدار مائة اذرع ويقوم هذا من تعليلها ايضا حيث قال الا عشرة اذرع من
مائة اذرع عشرة اذرع فاشبه عشرة اسمهم من مائة اسمهم وان البيع وقع على قدر معين من
الدار لا على شايع ان الدار في الاصل اسم لشبهة يذرع بها واستعمل هذا لما يحل وهو من
الاشياء لان المشاع لا يتصور ان يذرع فاذا اريد بها ما يحل وهو معين لكنه محمول على موضع بطل
العقد ولا يثبت على علمهم وان اذرعها مائة فيكون المولى يسكن المولى وان بين ثمن كل اذرع اقل
في المولى شرط جواز العقد للمروى واشترط قبول المودع في العقد يفسده

فصل

اعلم ان ههنا اصولا الاول ان كل ما هو متين ولا اسم المبيع عرفا يدخل في البيع ولو لم يكن مريجا
والثاني ان كل ملك متين لا يبيع الا بقرارة كان تابعا له داخل في المبيع وما لا يوافق له
ان ما وضعه ان يفصل البشر بالخرقة ليس بانصال قرار وما وضعه لان يفصل فهو اتصال قرار
والثالث ان ما لا يكون التامين ان كان في حقوق المبيع ومرفقه يدخل في البيع بذكرها والا فلا
اذ اقر هذا فقول لا يدخل العلوية بيت بذكر حق له ونحوه اي مرفقه او كل قيس وكثير
هو فيه ومنه ان البيت اسم تليامات فهو العلوية والشئ لا يستتبع منه فلا يدخل فيه الا
بالتشبيه عليه ولا يدخل العلوية ايضا بناء منزله الا بها اي بالقياس المذكور لان المنزل بين الدار
والبيت اذ يتاخر فيه مرفق السكنى بنوع قصور يتقاء منزل الدواب فيمنظرونه بالدارية
العلوية تبعا عند ذكر الحقوق وتشبهه بالبيت لا يدخل فيه بدونه ويدخل في العلوية
البناء ومفتاح علق متصل باب الدار بخلاف المنفصل وهو القفل فانه ومفتاح لا يدخل
في القيد والكنيف بشرط ان لا يجدوها بدونه اي بدون ذكر ذلك القيد ما العلوية وان
الدار اسم لما يدار عليه محدود والعلوية منها وكذا البناء واذا افتتح فان العلق متصل بجزء منها
والمفتاح يدخل في بيع العلق بلا تسمية لانه كالجزء منه اذا انتفع به الآبه والقفل ومفتاح
لا يدخل في السلم لثقل البناء يدخل وان من حش لا عني المتصل والسرير كالتسليم كذا في الكا
لا يدخل في بيع النار الغلة والطريق والشرب والمسيل الآبه اما الغلة فلا تهاهنية على
ههنا الطريق فاخذت حكمه واما الطريق والشرب والمسيل فانها خارجة عن الحدوث ولكنها
من الحقوق فتدخل بذكرها وتدخل في الجارة بل ذكرها لانها تعقد الانتفاع ولا يحصل الآبه
لجواز البيع لانه قد يكون التجارة ويدخل الشجر وان لم يسمه لا النزع الا بالتسمية بشرط الارض

لان الشجر

لان الشجر متصل بالمقر فاشبه البناء والزرع متصل بالفصل فاشبه متاعا فيهما ولا التمس
بشرط شجر لان الاتصال وان كان خلقا لا قطع لا البناء فصار كالزرع الاكل ما فيها او منها
لانما حرك من المبيع المحقق لانه ليس منها لا يذرع بيع الزرع قبل صيرورته بقال لانه ليس
بمنتفع به وتابع للارض فيكون كالموصف في يجوز ان يذرع عليه بانفراجه وان باع على ان
يتكلم حتى يدرك لم يجز وكذا الهبة واليقول ويجوز ان يذرع على ان يذرع على ان يذرع على ان يذرع
ارض القبل بان يذرع او يذرع عليه دابة فاذ كان في بيع لان الشئ مقتضى العقد فلا يفسده
ويجوز بيع حصته من شريكه لو جرد مقتضى وعدم المانع ان بالنظر اليك الاصل بالمتصل ملكها
مطلقا اي سواء بلغ او ان الحصاد ولا ومن غير ان يذرع لانه يفسخ الحصاد لان مقتضى
الطحاوي انما اذا باع الجذع في السقف فله بيع حتى يخرج منه وسيله ولو كان الارض والزرع
مشتركا فباع نصف الارض مع نصف الزرع من شريكه او اجنبي غير شريكه جاز وقام المشتري
مقام البايع ثم بيع نصف الزرع بغير الارض انما لا يجوز في موضع كان لصاحب الزرع حق القرار
فيه بان يذرع في ملك نفسه اما اذا كانته في الزرع كالعاصب فجاز بيع النصف كذا في
الحاوي كذا منصرف باع كل ما يذرع ان يفسخ الحصاد اذ يذرع برفع الفساد باع
سكنى فانه يذرع في البيع بغير صطاد سكنى في يذرع اذ يذرع في ملك التملك والذرة لسقف
اليد عليه فلو باع السكنى لم يدخل الذرة في البيع لانها ليست من اجل انها كذا في الهدية والكاف
في باب الزكاة من بيع الزرع في سبيله والمباقة بتشد يد التملك والقصر وذات الماقت بالذرة
خفف الامم كذا في الصالح والارز والسمسم وقشرها الاول وكذا الحوز واللوز والفسق
وقشرها الاول لا يجوز ذلك كله وله في بيع السبلة فله ان يذرع ويجوز بيع ذلك كله ان
المعقود عليه مستقر بما لا منفعة له فاشبهه بالصاغة اذا بيع بجنيته ولانها روى عن
النبي صلى الله عليه وسلم انه روى عن بيع الخمل حتى يرنحى وعن بيع السنبل حتى يبيض ويامن
العاهق وحكمه بالعلوية خلد حكمه ما قبلها قال في العنايتة وفيه نظر لانها استدل بعرفهم
الغاية والا وان يذرع بقوله انى فان التمس في الشريعة اقول فيه بحث لان الشريعة
التم يفتيه لانى عن الافعال الشرعية هي مشروعية الاصل مع عدم مشروعية الوصف و
هو عين الغشاق لا يذرع في ذلك المدعى لان المدعى حصة البيع والدليل بغيره ما به من الضراب
ان يقال ان الاستدلال به يذرع على اقل صاحب الجمع في البايع ان الغاية عندنا من قبل الشارة
المفهوم او على اقل صاحب التلويح في بحث المعارضه والتجريحان مفهوم الغاية متفق عليه
وصح بيع ثمره وان لم يذرع صلاحيها لانها مال متقرب حلالا او مالا على الشئ وقطوعها

مطل لا يدخل الثمر بشرط شجرة

مطل اذا كانت الارض والزرع مشتركا فباع
نصفه من شريكه او من اجنبيه

مطل باع سكنى فانه يذرع في البيع

إذا اشتراها مطلقاً أو بشرط القطع وبشرط إبقاءها على البيع فيفسدها الشرط لا
يقضي العقد وفيه نفع المشتري وجبته إلى أن يزول البيع كما سترد السلعة وحبسها به
يعني إذا راع سلعة بمن فله حق حبسها حتى يستوفى ثمنها فإن سلمها إلى المشتري بطل حقه
في الحبس وليس له استرجاع السلعة وإنما له المطالبة بالثمن ولو قبض الثمن وسلم المبيع ثم وجد
المن زيفاً لم يكن له استرجاع السلعة وإنما له المطالبة بحقه وقال زفره ذلك قبض زيفاً
بدلاً الجياد يعني كان له على آخرهم جيار فاستوفى زيفاً على أن أنها جياراً تلفها ثم علم
أنها زيفاً فإن كانت قائمة غير هال وبسردها الجياد والى أن لا يمكن قائمة سواء كانت
سالكاً أو مستهلكة فلا إيلاد ولا يسترده وقال أبو يوسف يرد مثل الزيف ويرجع
الجيار لأن الرجوع بالنقصان باطل لا اشتراط الزبوان ولا وجه البطلان حقيقة في الجردة لعدم
رضاها فكأن النظر فيما عتبتها ولها أن يقضه الدين حصل قبض جنس حقه وبعد العلم حقه في
شيء ذلك القضاء وهو متسع فذلك ما به حصل القضاء وإنما قال زيفاً لأنها لو كانت صراحة
أو ستوقفة رد اتفاقاً أو اتفاقاً ثم علم أنها لو علم عند القبض أنها استوقفة تسقط حقه اشتري
شيئاً وقبضه ومات مفلساً قبل نفعه فالبايع أسوة للمفلس يعني اشتري شيئاً وقبضه
ولم ينفذ البيع حتى مات مفلساً فالبايع أسوة للمفلس ويقسمونه ولا يكره البايع أحق به
وعندك فله حقها وإنما قال قبضه إذ لو لم يقبضه فالبايع أحق به اتفاقاً

خيار الشوط والتعيين

اعلم ان البيع تارة يكون لازماً واخرى غير لازمة واللازم مالا للخيار فيه بعد وجود شرط لم ينع
اللازم مالا للخيار ولكل لازم لثبوت قومه ثم ذكر خيار الشرط والتعيين واراد بالاول ان يكون
العاقب محضاً بين قبول اصل العقد ورده والادب الثاني ان يشتري احد الشئتين او الثلثة
على ان يعين اي اشاء وقدمها على باقى الخيارات لانها اعتنان ابتداء الحكم ثم ذكر خيار
الرؤية لانه يمنع تمام الحكم واخرها للعيب لانه يمنع زوال الحكم وخيار الشرط لانه عاقد وفافاً
كما ان قال استمر على انما لخيار او على انى بالخيار ايا ما او على انى بالخيار ارباً وجاز وفافاً
وهو ان يقول على انى بالخيار ثلثة ايام فادونها ويختلف فيه وهو ان يقول على انى بالخيار اشها
او شهرين فانه فاسد عند ابي حنيفة وزفر والثاقفى جاز عند ابي يوسف ومحمد رحمهم الله جاز
اي خيار الشرط المتباين اي كل منهما معافان يوجب البيع ما لم يرضيا ولا حدهما ولا غيرهما كما بينا
الى ثلثة ايام اى الى اخرها لقوله عليه السلام لحيان بن منقذ ان ابايوت فقل لا خلافة
وله الخيار ثلثة ايام وجه الاستدلال ان شرط الخيار يخالف مقتضى العقد وهو التزم

فلیک

فيكون مفسدًا لأنه جوزه هذا الشيء الدال على الخيار في البيع والشراء بلفظ بايعت على خلاف
القياس فيقتضي على المدة المذكورة فيه ولا كسوف ولا يجوز إذا استعمل في معلومة وإن جازى من لها
الخيار بعد العقد أكثر من ثلاثة أيام فإنها في ثلاثة أيام جاز البيع لزم والفساد قبل تفرغ
أن يشرى لم يذكره بالغاء كما ذكر في الوقاية إشارة إلى أنه ليس من ضرر خيار الشرط حقيقة ليعتبر عليه
بل ويره عقيقه لأنه في حكمه معناه أن لا ينفذ الثمن إلا في ثلاثة أيام فلا بيع منه والى لا إلا
أن ينفذ في الثلاثة قالوا لأن هذا في معنى اختيار الخيار إذا الحاجة مستل إلى الانقضاء عند عدم
التقدير راعى الماطة في الفسخ فيستحقها بقول يرد على ظاهره أنك قد عرفت أن الفسخ
المراد في شرط الخيار ألف القياس وقد تقرر في كتب الأصول ما ثبت على خلاف القياس فيه لا
يقاس عليه ونعم أن المقرر في كتب الأصول عدم جواز القياس الجلي على ما ثبت بخلاف القياس الخفي
أن تقرر فيها أيضًا جواز الحق حكم ثبت على خلاف القياس فيه بطريق دلالة الشرع وبطريق الاستنباط
الذي هو القياس الخفي وكل منهما محتمل ههنا كما لا يخفى على الناظر لما تم والخرج البيع البائع عن
ملكه لأن تمام هذا السبب بالمراضاة ولا تتم مع الخيار وهذا الواقعة البائع نفذ ولا يملك المشتري
التصرف فيه دون قيمته لأن البائع فإن قيمته المشتري فهناك في مهلة الخيار ضمن قيمته لا
نفسخ البيع بالملك لأنه كان موقوفًا ولا نفذ بدون المحل فهو مقبوض في يده على سبيل الشراء و
فيه القيمة ولو هلك في يد البائع هلك عليه وانفسخ البيع ولا شيء على المشتري كما في البيع المطلقة
ونخرج البيع عن ملك البائع بخيار المشتري أي إذا كان الخيار للمشتري فقط يخرج البيع عن
ملك البائع للزوم البيع في جانبها بانتفاء الخيار فإن هلك البيع عند أي المشتري ضمن الثمن
فإن الهلاك بالخيار عن مقبوضة عيب وسياق أن إذا دخل عيب يمنع الرد وإذا امتنع ثم العقد
وتتم فليزم الثمن المستحق وما إذا كان الخيار للبائع لأن الخيار إذا كان له ملك البيع موقوف
كأمر فليزم القيمة ولا يملكه إلا أتملك المشتري البيع ولا يملكه إلا خرج عن ملك البائع فلو لم يدخل
فملك المشتري كما ملكا بالملك ولا نظير له في الشئ وله أن الثمن لا يخرج عن ملكه فلو دخل البيع في
ملكه لا يجمع البلاء في ملك شخص واحد كما للمراضاة ولا نظير له في الشئ وخرج هذا بأن هذا الخيار
أما شئ نظر المشتري ليعتري في حق فيقع على الصدقة فلو خرج في ملكه ربما كان عليه لأنه إن كان البيع
فيه بغيره فيقع عليه وله أي لو لم يملك المشتري البيع فخرج الأول لو لم يشرى زوجة بغيره بالملك لعدم
ملك الثمن لأن الأول في وطأ أي وطئ المشتري بالخيار زوجة جاز له رد هالان وطأ
بالملك ولا يملك المهر ليعتري الرد إلا في البكر لأنه نقيب وسياق أنه يطل الرد الثالث أن اشتري
قرينة لا يقع عليه المدة لعدم الملك فيها والفقير مرتب عليه الرابع كذلك لا يقع أيضًا من شراء

قائل ان ملك عبد فهو حر لانه وقع الشرط الخامس فيها في المدة لا يعود من الاستبراء
لانه انما يجزى بعد ثبوت الملك وثبتت السادسة ان ردت الامة للثالثية بها اي بالخيار على البائع
فلا استبراء عليه ان يملكها المشتري ليجوز ذلك في المدة فيجب الاستبراء السابع من ولدت في المدة
بالدكان لم تضره ولا يضره ان اشترى بوجهه بالخيار فدل ذلك في ايام الخيار في البيع لا يصير
ولدت المشتري في ملك الرد والمماثل في يد البائع لانه لو ولد في المشتري لم يضر البيع ويبطل
الخيار لان الولادة عيب الثامن انما البيع بالخيار ملك على البائع ان يملكه المشتري باذنه
واذعه عنه اي عند البائع لا ارتفاع القبض بالرد لعدم الملك التاسع بقي خيار ما دون ثلثي
وابراءه بايعه عن ثلثه في المدة ان اشترى عبد ما دون ثلثه بالخيار وبراءه بايعه عن ثلثه
في مدة الخيار بخياره لانه لما عكس كانه في المدة امتناعا عن التملك ولا بد من ذلك ولا بد
فانه اذا اشترى شيئا فله ولا بد ان لا يقبله العاشر شرط شرائه في من ذبح حتى يخرجه بالخيار ان اسم
لثالثية ملكها مسكيا باسقاط خياره ومن لم بالخيار سواء كان بايعا او مشتريا او خبيثا فلا بد
يفسخ وله ان يجزى ان اراد الاجازة يجزى بلا علم صاحبه ولا يتحقق بدونه اي بدونه علمه
ولو كان غائبا وقال البويهي والشافعي النقص ايضا بدونه كالاجازة لانه مسقط عليه من قبل
ولهذا لا يشترط رضاه كالوكيل في البيع فانه ان يتصرف فيما وكل به بلا علم للمالك لانه مسقط
عليه من قبله ولم مان النقص تصرف في حق الغير بالرفع ولا يجوز عن الغير ان الخيار ان كان
البائع جاز ان يجعل المشتري تمام العقد فيصرف فيه فله من غرامة القيمة بملك البيع وان
كان المشتري جاز ان لا يطلب البائع تسليفه مشتريا وهذا في غير فتيقظ على كونه
الوكيل بخلاف الاجازة لا الزام فيها مع انه موافق له فيكون ان لم يسلط عليه من قبله كيف
وهو نفسه لا يملك النقص وانما يستفرض للقرع العقد غير لانهم وعرضه ان ما ذكرتم من
الزام البويهي وان دل على اشتراط العام ولكن عندنا ما ينفيه وهو انه ان يفسد بالنقص لم يما
اختص من ليس له الخيار في معنى التدبير في البيع اجيب بانه ضرر من مضي به من حيث ترش
الاستيثاق باخذ الكيل مخافة الغيبة وان نقص العقد من له الخيار فلو علم اي علم الاخر النقص
في المدة انقص العقد من العلم به والاى وان لم يعلم به في المدة قبل بدها تم العقد لم يضر
المدة قبل الفسخ ولا يورث هذا اي خيار الشرط يعني ان العقد لا يفسخ بفسخ الوارث كما كان
يفسخ بفسخ المورث حال حياته اذ كان الخيار للبائع ومات ملك المشتري بالبيع والبايع
وارث البائع واذ كان المشتري ومات ملك وارث المشتري بالخيار فان قيل كيف يملكه
الوارث والمورث لو كان ملكا قلنا العقد الموجب للملك كان موجودا في حقه ولكن الخيار

مطلوعا اشتري زوجته بالخيار فلو انقضى المدة

كان

كان مانعا فاذ بطل الخيار في حق الوارث ظهر اثر الموجب فثبت وقول الشافعي يورث عنه لانه
حق من حقوق البيع خيار العيب والتعيين والجمع وان لم يمت من عليه الخيار وهو من خياره
يبقى الخيار ولنا ان الارث فيما يقبل الانتقال والخيار ليس لامشيه وارادة ولا ان في خيار
العيب والتعيين لما ساقى ولا يورث ايضا خيار الرجعية لانه ايضا ليس لامشيه وارادة حتى ان
المشتري لو مات قبل الرجعية فليس يورثه الرد بها كما كان له ولا خيار التعيين لما ذكرنا في ثبوت
لوارث ابتداء لاختلاف ملكه بملك الغير واذ بطل الخيار للرد البيع وتم ولا خيار العيب بل الوارث
استحق البيع سالما فكذا الوارث لقيامه مقامه وهذا ثبت لما خيار في تعيينه يد البائع بوجوه
المورث وان لم يثبت للمورث شرطه اي الخيار احداهما يعني ان احد العاقلين ان اشترط الخيار لغيرهما
جاز فاق من العاقلين والغير جاز ولا يفسخ صحيح استحسانا والقياس ان لا يصح وهو قول زفر
لان الخيار من احكام العقد فلا يصح اشتراطه للغير كالمثل وجه الاستحسان ان الخيار لغير العاقد
ثبت بالنياية عند فسخه للخيار للعاقد ففسخه في حقه هو ثابا عند فسخه في حقه فيكون
لكل منهما الخيار وفي اجازة احداهما من الاصل والسائب وهو الغير ونقضنا لآخر الاول اولى
لوجوه في زمان لا يراحمه غيره وفي المعية اي ان خرج الكلام من مائة معا فغيره في العقد
في رواية لان السائب يستفيد النقص منه ونقص في النقص في ان يخرجه ان الخيار يلحق بالنقص
والنقص يلحقه الاجازة فاذا اجتمع كان النقص اولى فكذلك الحرة مع نكاح الامة اذا
اجتمعا كان نكاح الحر اولى بالنكاح الامة بلا عكس ولان الاحتياط فيه اذا
الفسخ بوجوه في المشتري ولا اجازة تعجلا باعق المحرم راجع على البيع باع عبد
بالخيار في احداهما ان فصل الى الثمن وعين اي محل الخيار صحيح العقد والآثار وهذا على اربعة
اوجه احدها ان لا يفصل الثمن ولا يعين ما فيه الخيار وهو فاسد لجهالة البيع والثمن ان ما فيه
الخيار كالحايج عن العقد لانه مع الخيار لا ينفق في حق المحرم في الاصل في احداهما وهو مجهول
وثانيهما ان يفصل الثمن ويعين ما فيه الخيار وهو جاز في البيع والثمن معلومين وقبول
العقد فيما فيه الخيار وان كان شرط لان العقد في الاخر كونه غير مفسد لكونه محلا للبيع
كالجمع بين قن ومدة والثالث ان يفصل ولا يعين والبيع عكسه وهو فاسد في جهالة
البيع والثمن وان اشترى كليا او زنيا او عبدا واحدا على انه بالخيار في نصفه ففصل الثمن
اولا لان النصف من الشيء الواحد لا يتفاوت فاذا كان ثمن الكل معلوما كان ثمن النصف ايضا
معلوما فالبيع معلوم ولا يشتري الا ببيع معلوم كذا في الكافي وصح التعيين فيان في الربعة
وهذا خيار التعيين يعني اشتري ثوبين على ان ياخذ اهما سنة بعشرة جان وكذلك الثلثة استحسانا

مطلوعا خيار الشرط لا يورث

نكاح الحرة والامة ان اجتمعا فالخيار اولى

مطلوعا اشتري كليا او زنيا على انه بالخيار في نصفه

وان كانت اربعة فسد وهو القياس في كل جهة البيع وهو قول زفر والشافعي ولا يستهان
 انه في موضع شرط الخيار اذا جاز ان يمتنع لاختياره لا فرق ولا فرق مع ان مخالف
 لمقتضى العقد فكذا يحتاج هنا الى اختيار من يتقرب او من يبتعد به ففقد البيع على هذا الوجه
 دفع الحاجة والجهة الى التمتع بالفساد اذا كانت مفضية الى التمتع واذا شرط الخيار للمشتري
 ففقد البيع على التمتع لان الامور مفضية اليه فيختار ان ياتى به او لا ويرد الآخر والحاجة تندفع
 بالثبوت اشتملها على الجيد والردى والوسط وفعل اربعة فلم يوجب الحاجة وهذه
 الخصصة قائمة بها فلا يحصل باحدها ثم قيل بشرط ان يكون في هذا العقد خيار الشرط
 وقيل لا بشرط وان لم يذكر خيار الشرط لا بد من توقيت خيار التمتعين بالثبوت عنده وجملة
 معلومة عندهما اشترى بالخيار ففرضي احدهما لا يرد الاخر يعني اشترى رجلان عبد عليهما
 بالخيار فلا تامة اياه ففرضي احدهما دون الآخر فليس لان خيار يرد عندهما خيفة وقال
 له الرد وكذا الخيار العيب يعني اشترى باعدا فظهر عيبه ففرضي احدهما لا الآخر والرد يعني
 اشترى شيئا لم يراه وراه احدهما ففرضي الاخر فانه ايضا على هذا الخلاف انما ان اشترى الخيل
 لهما اثبات لكل واحد منهما لانها اشترى لرفع العين وكل منهما محتاج الى دفعه عن نفسه ولو
 بطل هذا بطل الآخر بخلافه لم يحصل مقصوده ويحققه به ضرورة ان الشرط خيارها
 لا خيار كل منهما بالانفراد فلا ينفرد احدهما بالرد اقول تحقيقه ان الخيار يعرف
 يحتاج الى الرأى والبيع والخلع ونحوهما وكل ما هو كذلك اذا فوض الى رجلين لا يستبد واحد
 منهما فيه كالكالة فانه اذا وكل رجلين بالبيع ونحوه لا يقدرا احدهما على التمتع بدونه
 الاخر ان الموكل رضي بهما لا يرى احدهما بخلاف الوكيل بطلان روجه بلا عرض او
 الودعة ونحوهما فانه لا يحتاج الى الرأى في تغيير محض وعبرة الواحد والاثنين فيه سواء
 وبطلان خيار الشرط لا ينفذ بالشفعة دار امعقول الاخذ ببيع صفة ولا يجنب حاله
 دار او صفة لهما ما شرط الخيار فيه وهما دار المشتراة يعني من اشترى دارا على انه بالخيار فبيعت
 دار بجنبها فاخذ بالشفعة فهو رضى ان يطلب الشفعة دليل اختياره ان يملك فيها لانيقوتها
 لدفع ضرر الدخيل وهو بالاستدانة فيضمن سقوط الخيار سابقا عليه فيثبت الملك من وقت الشراء
 بالاستناد فحين ان الخيار كان ثابتا بخلاف خيار الرقبة فانه لو اشترى دارا ولم يشرها
 فبيعت دار بجنبها فاخذها بالشفعة لهما ان يرد الدار الاولى بخيار الرقبة ولو عرض عليه
 لا يبطل ايضا خيار الرقبة ويبطل خيار الشرط لانه لو قال ابطلت خيار الشرط سقط الخيار
 ولو قال ابطلت خيار الرقبة لم يبطل خيار الرقبة لان ثبوتها موقوف على الرقبة كما سألني كذا

فيوجد النزاع وكذا

استبدد كذا
الغرض به

اشترى دارا بخيار الرقبة فاخذ اخرى بطريق الشفعة
لأنه يرد الاولى

غايتة البيان

غايتة البيان وبطلان ايضا تعيبه اي تعيبه ان شرط فيه الخيار بما يجب لا يرفع قطع يده فان
 الرد يمنع حتى لو مر من زمان جاز يرد وبطلان ايضا معنى التمتع لان الخيار لم يثبت له الا
 فيها بالخبرة في وقت مقدر لم يبق لها الخيار بعد مضيه وبطلان ايضا تعرف لا يفسخ كالاعتاق
 والتدبير وتعرف لا يثبت الا في الملك كالوطى والتبليس والبيع بغير مدة او تعرف لا ينفذ الا فيه
 اي في الملك كالبيع والرهن والاجارة والهبة فان كل من يملك اختيارا للملك ويستبقه لا التمس
 والكمومية ونحو ذلك فانه يفعل للمشتري والتبليغ فان يرد على الاستبقاء اشترى بالخيار الى
 الغد يدخل الى الغد فيكون خيارا في الغد ايضا وكذا اقال في الظاهر واليلى يخل الظاهر واليلى عند
 الى حصة وعندهما لا يدخل لان الغد ونحوه جعل غاية والغاية لا تدخل في القياس كالتبليغ
 في القصور ولما ان الغاية اذا كانت لمدة الحكم اليها لا يدخل كالتبليغ في القصور فانه يثبت ولو لم
 ساعة فاذا قيل ان البيع من الحكم الى موضع الغاية واذا كانت لاخرى ما وراه في موضع
 الغاية داخل وهذه الواقعة على ان الخيار يثبت لخيار مؤددا فيفسد البيع فاسقطت
 الغاية ما وراه بالخلاف التماثيل فانه لو باع مؤددا في رمضان لم يدخل رمضان فان مطلق
 التماثيل بان قال بقاء مؤددا ولم يوقف التماثيل قبل يعرف الى نصف يوم او ثلثه ايام او
 شهر او شهرين فيثبت فكانت الغاية لمدة الحكم اليها فادخل في القبول للمدة في الخيار يعني اذا
 اختلف العاقدان في شرط الخيار فالقول لمن ينكره مع اليمين في ظاهر الرواية لان الخيار
 لا يثبت الا بالشرط فكما من العود من قبيل القول لمن ينفيه كما في دعوى الاجل والخفي اي اذا
 اختلفا في معنى المدة فالقول لمنكره لانها تصادقا على ثبوت الخيار ثم ادعى احدهما السقوط
 بمعنى المدة فكان القول لمنكره والزيادة يعني اذا اختلفا في قدره فالقول لمن يدعي خصمه
 الوقتين لان الاخر يدعي زيادة شرط عليه وهو ينكر بشرط خبره او كتبه وفي
 بخلافه اخذ به ثبوت او ترك لانه وصفه غوب فيه فيستحق بالشرط في العقد ثم فواته يوجب
 التخييل لانه لم يرض به ودونه وذلك بان لا يقدر الخبر والكتابة قدر ما ينطبق الخيار والكتابة
 في خبره بين القول لجميع الثمن وبين الرد اذا لم يمنع الرد بسبب من الاثبات كمن اشترى ثوبا على ان
 يخلو بولوب ولو وجد كذلك فانه يخير ما ذكره في شرطه ان يخلو بولوب او تحلب
 كذا طرأ حيث يفسد العقد لان ذلك ليس من قبيل الوصف بل من قبيل الشرط الفاسد اذا لا
 يعرف ذلك حقيقة اشترى بخرارية بالخيار فرد غير هاد حقا فلا يملكها المشتري فتنازع
 البائع والمشتري فقال البائع غيرت والبيعة ليست هذه وانكر المشتري القبول وليس
 للبائع بينة فالقول له اي لم يشرى مع اليمين وجاز للبائع وطهره لان المشتري طاردها

مطلق التماثيل يعرف المصنف يوم وثلاث ايام
او شهر او شهرين

اشترى عبد علي انما شرط ولم يبيع
ذلك فهو خيار

اشترى حمارا بغير شرط فباعه لغيره
فالقول له مع اليمين

باب خيار الرؤية جاز

بيع وسائر ما يراه اى البائع والمشتري يعنى يجوز ان يبيع رجل شيئا ملكه ولم يره كما اذا
وكذا يجوز ان يشتري رجل شيئا لم يره من اى ان عثمان رضى الله عنه باع ارضا له بالبر من
طلحة بن عبد الله رضى الله عنه فقيل لطلحة انك قد غبت فقال له الحيا رضى الله عنه
اره وقيل لعثمان رضى الله عنه انك قد غبت فقال له الحيا رضى الله عنه فاحم اجبر
مطعم رضى الله عنه فقضى بالحيا لطلحة رضى الله عنه وكان ذلك بحضرة من الصحابة رضوان
الله تعالى عليهم اجمعين حضرت اى سواء حضرت اى عن المجلس بان يكون يتا في ذق
او بما في جوارحه او في حقة او ثوبا في كفه او جارية متفنة والنفقة ان موجود في ملكه
وليس المشتري شيئا منه او غاب المبيع عن المجلس واشترى له مكانا خاليا عن شبيهه اى ليس
في ذلك المكان مستمى بذلك الاسم غيره والمشتري الخيار عندهاى عند الروية ان شأ أخذ
وان شاء رده وقال النافذ المير لم يسمع العقد بجملة المبيع وثان العمومات المحررة بالقيود
الرؤية فلا يرد قيد الرؤية عليه كالتسليم وقد روى انه عليه السلام قال من اشترى شيئا لم يره
فلهما الخيار اذا رآه وان لم يره انا ففسد اذا افضت الى النزاع كما في شاة من القطيع واما
اذا لم يفض اليك كغير من الصبرة والجملة بحد الرؤية لا تقضى اليه اذ لو لم يوافق يره
فصار كجملة الوصف في المعايير المشار اليه بان اشترى ثوبا ولم يعلم عدد ذراعيه
وان رضى قبلها يعنى اذا قال رضى ثم رآه لم ان يره فان الخيار معلق بالرؤية لما روىنا فلا
يشترى قبلها كما قالوا قل **فيه بحثا ما ولا يملكه** انقر في اصول ان كلامه اظهر في
الشرط المبحر ان يكون شرط بمعنى ما يوقف عليه وجود الشيء حتى يلزم من انتفاء انتفاء المشرط
واما ثانيا فلا هذا استدلال بمفهوم الشرط ونحو النقول به فالوجه ان يقال لو لم يوافق لم يرضاء
قبل الرؤية لم يمتنع الخيار عندها وهو ذات بالتصفايوى الى ابطاله كان باطلا دون
البائع اى ليس له خيار الرؤية لما مر من قضاء جبر بن مطعم رضى الله عنه ولا يوقف اى
ليس له وقت معين لان الخيار ورد بخياره مطلق للمشتري فالوقوف فيه زيادة على الوقوف
الذي يوجد مطلقه ولا يشترط الا في الشرط والامارة والقسمه والصالح عن دعوى المال على شئ
معين لان كلامه لا معاوضة وكيفية ما يعلم بالمقصود فان رؤية جميع المبيع غير لازم
لتعذر في كغير رؤية ما يدل على العلم بالمقصود فاذا كان المبيع شيئا فذلك لم يتفاوت واحدا
كالكيل والوزن وعلامته ان تعرض بالمنهج كغير رؤية واحدة منها الا اذا كان الباقي

۱۰۰/۵

اداء ما ارى في حق يكون غير وان تفاوتت كالتباين والدواب لثمة رؤيتي وكل واحد منهما والود
 والجوز من هذا القبيل فما ذكره الكرخي وقال الصاحب لهداية ينبغي ان يكون مثل الخطبة والشواهد يكونها
 متقاربة ابتداء انظر هذا فنقول ما يعظم بالمقصود كوجه القصة لانه يعرف حال القصة وان
 وجدت ادعاء منه خبير ووجه الرقيق الى الوجهة هو المقصود في الادعي ووجه الدابة وكفها
 لانها المقصود في الدابة وشيخ بعضهم روية القوام والا وله هو المراد عن النبي يوسف وكسح
 شاة القينة عطف على كوجه فانه ايضا ما يعلم بالمقصود فيكون رويته وظاهره هو بطون
 غير معلوم لانه ايضا يعرف البقية اما ان كان في باطنه ما يقصده كمنع العلم فلا بد
 من رويته موضع علمه فعمل قوله كسح عطف على رويته اي كمنع خبري شاة اللحم لان المقصود
 وهو اللحم يعرفه وروى ما يطعم لانه يعرف المقصود لا اي لا يكون خارج الدار ومخونها بل
 يجب رويته بجميع بيوتها وما روى من عدم الخيارين راي صبي الدار واخبار جوفها فاما هو على
 عادة القدماء فما لنبية فان دورهم يؤمنون لكن متفانوا والمظن الى الظاهر كان
 يوقع العلم بالداخل فاما اليوم فليس الامر كذلك او روية البهي في النجاشي فانها لا تكون روية
 للدهن حقيقة لوجوه الحائل وكذا نظر وكيله بالقض كوكبه بالشرا على انظر سوله اعلم
 ان ههنا كوكبه بالشرا وكوكبه بالقض وسوله صورة التوكيد بالشرا ان يقول المثل كن وكلا
 على بشرا وكذا وسورة التوكيد بالقض ان يقول كن وكلا على يقين بالشرا وما رايته وصورة
 الرسالة ان يقول كن رسلي على قبضة فوية التوكيد الاول سقط الخيار بالاجماع ورؤية التوكيد الثاني
 سقط عندنا بحقيقة رحمه الله اذ قبضه ناظر اليه في ليس له ولا كوكبه ان يرد له الا في عيب
 واما اذ قبضه مشركا ثم رآه فاسقط الخيار فانه لا يستقل لانه اذ قبضه مستورا انتهى التوكيد
 بالقض للناقص فلا يملك اسقاطه قصدا للصيرورة احتجبتا وان ارسله ليقبضه فقبضه
 بعد ما رآه فلا مشركي ان يجره ولا التوكيد والرسول سوا في ان قبضه ما بعد الرؤية لا يستقل
 خيار المشتري صح عقد الاعمي بيعه وشراؤه وسقط خياره ان اشترى بحسنة فهايك
 بالحسنة وشمته فهايك بالشراء وقبضه فهايك بالذوق ووضعه العقار ولا عبرة لوقفه في مكان
 لو كان بصيرا للكله كما روى عن النبي يوسف رحمه الله ونظر وكيله لانه كظن راي احد الثوبين
 فاسترها غير راي الاخر فجمع معا فله ردهما لغير اي لانه العيب وحده فلا يلزم تفريق
 الصفقة قبل تمامها فانها لا تتم مع خيار الرؤية قبل الرؤية لقبض بعد شراها راي ايها
 رآه قبل الشراء ان تغير خيتر لانه اشترى المبرور ان بالتغير صار شيئا اخر والاى اولنا لم
 يتغير فان اي الخيار له لانه اشترى شيئا رآه الا ان المبرور ان الذي رآه قبل العقد لانه لم يرد

الفنية تكبر القافوس والنون من المشاة ما يكون النسل بالبقارة
خوارزمي

لا تمكث في حاجة اليه افضل كما يصيبنا ^{آذ في مسائل}
 لاجها ر عليه واجتمعوا جاعلوا رويما يقين في الشهادة
 فانك في اكل ولا يصح كنه شاهد ر في عيده واقلم القدم والاحياء اعانة
 بالنساء مع على الذنب ولا دية في انك في اعلم الضياء وكبره ذبحه ولم ر حكم عيده
 وكبره اذ اند وحده واما متنا الا انك في اعلم الضياء وكبره ذبحه ولم ر حكم عيده
 عن الفخارات ولا كونه اماما اعظم والافاضة البجرا الرئ
 ر صيد واجتماعها في القبلة
 وهل يحسن الموضع الذي يراه السبيح في القبح ومعه ر في الحين
 الرصد والفضل حتى لو شئ غيره لا يكتفي به لاره والافاضة اشتراط
 في البجرا الرئ

لا تمكث في حاجة اليه افضل كما يصيبنا ^{آذ في مسائل}
 لاجها ر عليه واجتمعوا جاعلوا رويما يقين في الشهادة
 فانك في اكل ولا يصح كنه شاهد ر في عيده واقلم القدم والاحياء اعانة
 بالنساء مع على الذنب ولا دية في انك في اعلم الضياء وكبره ذبحه ولم ر حكم عيده
 وكبره اذ اند وحده واما متنا الا انك في اعلم الضياء وكبره ذبحه ولم ر حكم عيده
 عن الفخارات ولا كونه اماما اعظم والافاضة البجرا الرئ
 ر صيد واجتماعها في القبلة
 وهل يحسن الموضع الذي يراه السبيح في القبح ومعه ر في الحين
 الرصد والفضل حتى لو شئ غيره لا يكتفي به لاره والافاضة اشتراط
 في البجرا الرئ

وان اختلفا في التغير فحق المشتري في التغير وقال البائع لم يتغير فالقول للبائع مع يمينه
وعلى المشتري البيعة لان سبب العقد وهو الرقبة السابقة ظاهر والتغير حادث و
القول لمن يتسك بالظاهر هذا اذا كان المدة قريبة يعلم ان لا يتغير في مثل تلك المدة فان بيعت
بل ان رأت امة شابة ثم اشتراها بعد عشرين سنة ونعم البائع انما لم يتغير فالقول للمشتري
لان الظاهر احدثه او اختلفا في الرقبة فلا يشتري اي القول لمع يمينه لان من كان له حادثة
وهو الرقبة شري عدل ثوب وقبض فباع ثوبا منه او هب وسلم له رده الى العبد بخيار في بيع
او غير ذلك يعيب لان الرقبة قد خرج من ملكه وفي رد ما يقرب من الصفقة قبل تمامها لان الخيارات
يعتبر تمامها كما هو ظاهر خيار العيب فلا يمنع تمامها بعض القبض وفيه وضع المسئلة لان لو كان
قبل القبض لما جاز التصرف فيه فان عاد الثوب الذي باعه المشتري اليه بسبب هو شري بان ردت المشتري طارئة
اليها الميب بالقضاء او رجعت الاول في الحبة فهو على خيار في ان يرد الكل بخيار الرقبة لا ارتفاع
المانع من الامر وهو الرقبة في الصفقة وعن ابو يوسف رحمه الله ان خيار الرقبة لا يعود بعد
سقوط خيار الشرط وعليه اعتماد القاروي وسيطه اي خيار الرقبة يسلط خيار الشرط وقد ذكره
مطلقا اي سواء قبل الرقبة او بعد ما يسلطها اليه بحق الغير كالبيع بالخيار والساومة و
الحبة بلا تسليم بعد الرقبة لا قبلها لان هذه الصفقات لا يرد على صريح الرضا وهي انما يسلط
بعد الرقبة واما الصفقات الاول في اي كان بعضها لا يقبل الفسخ وبعضها لا وجوب حق الغير فلا
يمكن ابطاله **كتاب طلب الشفعة بما لم يره اي يسلطه بعد الرقبة لا قبلها**
باب خيار العيب عشرة وحده عشرة
ما ينقص منه عند التجار وهو العيب العتيق شرعا والمال له عيب كان عند البائع ولم يكره
المشتري حين البيع ولا عند القبض لان رضاء اخذه بكل الثمن ورتبه لان مطلق البيع يقتضي
سلامة البيع فاذا كانت خيرا لم يفسد بل يفسد ما لا يرضى به لا غير اي لا ماسكا واخذ
نقصا من لان الاوصاف لا يقابلها شيء من الثمن الا اذا كان مقصودا بالتناول كما في روياتي
كالاباق ولو لم يردون السفر والبول في الفراش والشرقة وكلها يختلف بالصغر والكبر فان
شيئا من هذه الاشياء اذا وجد من صغير غير معتبر لا يكون عيبا وان كان معتبرا فيكون عيبا ويزول
بالبيع فان عاوده بعد البيع كان عيبا حادثا فيكونان مختلفين باختلاف سببها فاذا حصل
عند البائع في الصغر وعند المشتري في الكبر لم يفسد على البائع بناء على انه عيب قديم وكذا لو
وهو لا يختلف بها اي بالصغر والكبر يعني ان حصل في يد البائع في الصغر وعاد في يد المشتري في الكبر
ليكون عيبا وحادثا في يد المشتري لان البائع لا يفسد في الباطن لان العقل مودع القلب وشعاعه في الخارج

مط لا يصح بعد تفرق البيع ورده بالخيار الشرط والرقبة ولم
وتجوز لا تفسد في الصفقة قبل تمامها بخلاف خيار العيب

فان العيب لا يملك اليه من غير تمام كسبها فان العيب العتيق لا يشتري
اي لا يشتري له باطل هذا الباب عيبه والهر ليس بعيب اشتري
وفي خزانة الفقه الباب لا يستحقا عنه مولا ثم ذكره اشتري
من البعير
عقل مودع القلب وشعاعه في الخارج

في البيع الذي يرد
في البيع الذي يرد

والجوز انقطاع ذلك الشعاع وهو لا يختلف باختلاف السبب وكذا في ربيعة الفم والذفر
بالذات المجردة وتحريك الفم والناو المتولد منه اي من الزنا فيهما في الامنة
متعلقا بعيب الاربعه يعني انها عيب فيها لان المقصود في الاستفراش وهي مخالطة به دون
الغام فانه ليست بعيب فيه اذ المقصود منه الاستبراء وهو لا يتخلل به الا فيفشل الا في حال فيه بحيث
لا يكون في الناس مثله الا نادرا فانه يكون كذا في البدن وهو ينقص الثمن ويكسر الزنا عادة له لان
اتباعه مخجل بالخزيرة والاخرى وكذا في غيرها لان طبع المسلم ينفر عن صحبته ولا يمنع صرفها
في بعض الكوارث فيفشل الرغبة ولو اشتراه على ان كان في حده مسلما لا يمنع من رده الى العيب و
التسليم القديم لان من ينقص الثمن والدين لان ما لم يمتد كسبها في السواء والشعر والماء
في العين انما يضره فان ارتفاع حصة بنت سبع عشرة ولا استحالة لان كل منهما لدا
في الباطن فلو لم يمتد متعلق بقوله مشترى وجب بشرة الحة اعيدها ظاهر القيد القديم لو حدث عيب
آخر عند المشتري يبيع على المشتري بنقصا في نقصان العيب بان يقيم ويبيع ويقوم ولا
يعيبه فاذا كان تفاوت ما بين القيمتين العشر يبيع بعشر الثمن وان كان نصف العشر يبيع بنصف
عشر الثمن اوردته على البائع برضى البائع الا المانع من رد المشتري واخذ البائع كسب شره
فقطعه فظهر عيبه وجاز له ابعده اخذه كذا اي مقطوعا فلا يرجع مشتريه ان ياعه اذ
البائع ان يقول انا اخذت عيبا فالمشتري يبيعه بكونها باسما البائع فلا يرجع بالنقصا وامة
وطرها عطف على كسب شره احكامه شرها وفي رواية من عيبها فوطرها كسبها كات او ثوبا
او قبلها بشهوة او تسبها اي بشهوة فوجد بها عيبا حيث يرجع بالنقصان ولا يرد لها الا برضى البائع
اذ كان يقول انا اخذت مع ذلك العيب اذ ليس ههنا مانع من اخذها كان فيا ياتي ثم يبين المانع من
الرد برضى البائع بقوله فان حاط اي المشتري المقطوع او مبيعه بغير سواد قبل يكون الزيادة في
البيع اتفاقا فانه لو مبيعه اسود فكذا المحبوب عندهما لان السواد عندهما زيادة كالحمر والصفرة
وعنده السواد نقصان اول السويق يمين وبالجمله خلف المشتري ملكه يملك البائع فظهر عيبه
القديم لا يخذله اي البائع ويرجع بها اي يرجع المشتري بنقصان العيب ولا يقوله البائع انا اخذه
معيبا لا خذ ملك المشتري بالمبيع وهو الخمد والصبر والثمن وفي العادة ان الردي من جهة
الشريفة لان المشتري يرد به والبائع يقبله لان الشريفة تمنعه عن الرد والفسخ لحصول الربوا كما
لرباعه المشتري الثوب الخمد وخوفه يرد فيه عيبه او مات العبد او اعتهقه قبلها اي قبل
روية عيبه مجازا اوردته واستولدها فان يرجع بالنقصان في هذه الصور لما في البيع بعد
الرؤية فلا رد كان متمتع قبل البيع فلا يكون المشتري بالمبيع حائسا للمبيع حتى لو كان البيع

في بطلان على ربح الطيب ومنه مسك اذ فر كما في القيل
يمنع صرفه عن كفارة الفس بالاتفاق وعن كفارة اليمين
والظهار عند البعض عنانية

قبل الخياطة كالحاسب أو ما في الموت فلان الملك يبتدئ به وامتناع الرد ثبت حكم الموت لا
بفعله فلا يمنع الرجوع وما في الاعتراق القياس فيه ان لا يرجع بالنقص وهو قول الشافعي
لان امتناع الرد بفعله فصار كالموت في الاستحسان يرجع لان اعتراقها الملك اي تمام له
بخلاف البيع قبل الخياطة فانه قاطع ملك البائع الى غيره لا منه الملك في العبد وهذا ملك
المشتري فصار البائع كالمستبق للملك فلم يرجع بالنقصان وانما قلنا ان الاعتراق انما هو الملك
لان الملك في الارض ثبت على من اذنت الدليل الى غاية العقب والشئ يمتد منه وله للمشتري مقر في
نفسه ولهذا ثبت لو لا العقب وهو من اذن الملك فبقاؤه كبقاؤه اصل الملك لا اعتراقه لا يكون
كالقفل بل كالموت وما في التدبير والاستيلاء فانها لا يزل ملك الملك ولكن المحل بها يخرج
من ان يكون قاطعاً للمنفعة من ملك الملك فقد تعدد الرد مع بقاء الملك المستفاد بالشئ حقيقة
او حكماً فارجع بنقص العيب اليه استحق ذلك الملك بوصف السوء كما لو تبيع عنده فان اعتق على
ماله وكان باقياً او قل او كل كل الطعام او بعضه او لبس الثوب فخرقه يرجع اما في الاعتراق على مال
فلا يرد بحسب بطله وحسب البرد بحسب المبدل وعن ابي حنيفة رحمه الله انه يرجع لانها ملك الملك
وان كان بعوض فلا يكتبها لانها كالاعتراق على كل نحو العوض فيها وان عجز الكتاب ينبغي
ان يرد به العيب لئلا يؤول المانع وهذا كما لو اذنت العبد البائع ثم ظهر عيبه لا يرجع بالنقصان
لان الرجوع خلف عن الرد فلا يصح ان لا يرد به لان الرجوع خلفه فيمكن رده فاذا
رجعه لئلا يؤول المانع وما في القفل وما جوده فالاصل فيه ان امتناع الرد اذا كان بفعله
مضموناً في المشتري لا يرجع بشئ لان ذلك كان مضموناً كان ممسكاً للبائع مضموناً ومن شرط الرجوع
بالنقصان ان لا يكون ممسكاً له واذا امتنع الرد لا بفعله منه بل هلك او بفعله غير مضمون منه
يرجع بالنقصان امسكه ثم القفل فعمل مضموناً اذ لو باشره في ملك الغير يضمن وانما جرى عليها
هنا بملكه فيه فيجوز سقوط الضمان عنه بسبب ملكه فصار كالمستفيد بالملك عوضاً وما
الاكل واللبس فكل الخلاف لا يرجع عند ابي حنيفة رحمه الله وعندهما يرجع لانهم في البيع ما
يعتاد فعله ويشترى لاجله فلا يمنع من الرجوع كالاعتراق وله ان تعدد الرد بفعله مضموناً
منه في البيع فلا يرجع كما لا حرق والقفل شري بوضاً او بطيخاً او جوده فاسد لا ينفع به في الجوز
ولو بالنظر الى الدواب فله نقصان اي لا يرد به لان الكسرة عيب حادث ولكنه يرجع بالنقصان
دفعاً للضرر بعدد الامكان والا في ذلك لا ينفع به اصله في الثمن اي في المشتري كل الثمن لانه
ليس مالاً فالبيع باطل ولا يضمن في الجوز صلحاً مشروطاً كما قيل لان ملكه باعاً اعتباراً بالاب باع
مشتريه وورد عليه يجب بقضاء متعلق بقوله ان يرد به ما اتفق به قوله يجب رد على بائعه

لا يرجع الكتاب ينبغي ان يرد به بالعيب
لما في العبد ثم ظهر عيبه لا يرجع بالنقصان

يعني

يعني باع عبداً فباعه المشتري ثم رده عليه فاما ان قبل بقضاء القاض ولا فان كان الاول فاما
ان يكون باقياً فارجع عن المشتري الثاني ادعى على البائع الثاني اقران العيب والبائع انكر فاشتبه
المشتري بالبينة وانما احتج به هذا الثاني لانه اذا اقر باقراره لا يكون الرد محتاجاً الى القضاء
بل يرد عليه باقراره بالعيب فلا يكون له ان يرد به على بائعه لانه اقاله واما ان يكون ببينة او بشك
وفي كل مناهله ان يرد عليه بائعه لانه في كل من الاصل فجعل البيع الثاني كالمردود في البيع الاول
قامت فله الخفض وكرد البائع غايته الامر ان يرد عليه العيب فلم يرد الثاني كمنه صادمه با
شراً بقضاء القاضي فان دفع المشتري وصار كمن اشترى شيئاً واقران البائع باع ملك نفسه ثم
ظهر المشتري لا يبطل حقه في الرجوع على البائع بالشئ وان كان الثاني وهو ان يرد به في بعض
المشتري لا اي ليس له الرد على بائعه لانه اقاله وهي بيع جديد في حق ثالث والبائع الاول اقاله
هذا ان ارد المشتري الثاني على الاول بعد القبض لانه ان رد قبله فلا فرق بينهما سواء كان الرد بقضاء
او بغيره لان الرد بالعيب قبل القبض في كل من الاصل في حق الكل فصار كالمردود في البيع الاول او بخلاف
الشئ ثم اذ ارد عليه بغير قضاء بغيره لا يرد عليه كالمردود في البيع الاول ان يحاصم البائع وهو
قضى بشئ واحد عني لا يجبر المشتري بعد دعوى العيب على دفع ثمنه ان لو رد فلفعل
العيب ظهر فينتقل القضاء فلا يقضى به صوناً لقضاء من عن الاتفاض بل يرد على ثبوت
العيب فيه العيب لا يمكن ولا يرجع بالنقصان كما في قوله في حلف اي المشتري البائع على عدم العيب
ان لم يكن له شاهد ويضع الثمن وان كان له شاهد غاب شهوده دفعه اي الثمن ان حلف
ببائعه لان في الانتظار ضرراً بالبائع وليس في الدفع ضرراً بالمشتري لانه متى قام البينة رد عليه
البائع واخذ ثمنه ولم يرد عليه ان نكل لانه حجة في الزام العيب قد وقعت العيان في الهاتين هكذا
ان اشترى عبداً فقبضه فادعى عيباً له يجبر على دفع الثمن حتى يحلف البائع او يقيم المشتري ببينة
وقد تكفلوا في جميعها ما تكفلوا والحق انهما من قبيل اللغو والشئ المتقدر في تقديره لم يجز
المشتري على دفع الثمن ولا يثبت للمشتري حق الرد على البائع حتى يحلف البائع او يقيم المشتري ببينة
وهذه فائدة افادها صاحب كشف الكشاف في تحقيق قوله في بعض ايات رابع لا
ينفع نفساً اي ما لم تكن امنت من قبل او كسبت في ايمانها خيراً ان من قبيل اللغو والشئ المتقدر
والعقبة لا ينفع نفساً اي ما لم تكن امنت من قبل او كسبت في ايمانها خيراً اذ عني باقياً
يعني اشترى عبداً فادعى عيباً له ابق واراد تحليف البائع على انه لا يابق عنده اي المدعي لم يحلف البائع
حتى يثبت المدعي انما يوق عنه اي عن نفسه لان القفل وان كان يقول البائع لكن انكاره انما يقدر
بعدم قيام العيب به في يد المشتري ومعه فثبت بالبينة ثم اذا ثبت حلف اي البائع على البينات

من اشترى شيئاً واقران البائع باع ملك نفسه ثم ظهر
المشتري لا يبطل حقه في الرجوع
وذلك في غير العقار لان بيع المبيع قبل القبض لا يجزى فلو كان يبيع شيئاً جديداً
وغيره فلهما محله فسخ في حق الكل وفي العقار اختار المانع كما في البيعين
مطلوب الرد بالعيب قبل القبض فسخ
وهذا قيل في رد البائع على المشتري في البيع قبل الاطلاع على العيب اذ لو كان بعده
ليس له الرد على بائعه ولو رد عليه بما يوجب فسخه كذا في الصنفين النجس

مطل التخليف على فعل الغير بغير علمه على العلم مطرد في جميع المسائل

مع انه فعل الغير قد تنسب اليه الحلو في التخليف على فعل الغير يكون على العلم مطرد في جميع المسائل لا في بعضها الباقي حيث يختلف على المسائل لان البائع يدعي تسليم البعير سليما فالاستدراك يرجع الى ما ضمن بنفسه ويقال في التخليف بالله ما اتفق قط او ما له حق له عليه من دعواه هذه اوله سلمه وما به هذا العيب لا والله ما اتفق قط فان هذه العبارة وان وقعت في الكتاب لم قال المتأخرون في ترك النظر للمشتري على ما يحتل له باعده وقد كان اتفق عند غيره وبغير علم وفيه هو عند ولا بالله لقد باعه وما به هذا العيب لان فيه ترك النظر للمشتري ايضا لان العيب قد يثبت بعد البيع قبل التمسك وهو من جوارحه ولا بالله لقد باعه وسلمه وما به هذا العيب لانهم يعلقون بالشروط فيثبتون في اليقين عند قيامه في احد الحالتين وهي حالة التسليم واذ لم يثبت متعلق فهو لا يثبت يعني اذ لم يثبت ان اتفق عند نفسه يختلف باعده عندها انما البائع لا يعلم انما العبد اتفق عنده انما المشتري ان لا دعوى صحيحة حتى يرتب عليها البينة فذلك اليقين واختلفا على قول الامام وله على ما قال البعض ان الدعوى لا تنفع الا من خصم ولا يصير خصما الا بعد قيام العيب وان نكل عن اليقين فعندها يحلف ثانيا بطلان المشتري لانه عليه فان يكون له ثبت العيب عند المشتري فاذا اراد الرد على البائع بهذا العيب يحلف البائع على البينات كما تقدم من قوله بالله ما له حق الرد عليك فان حلف لانه وان نكل رد عليه ثم ادعى ان كانت في باق الكسب يحلف بالله ما اتفق من مبلغ الرجل لان الايقاع في الصغير لا يوجب رد بعد الملوحة في الحلية اقوله ينبغي ان يكون الحكم في البولي في الفراء والسرقة ايضا كذلك لا شئ كما في العلة واليه اشار في غاية البيان بقوله وذلك لان اتحاد الحالتين شرط في العيب الثلاثة اختلغا اي البائع والمشتري بعد التباين في رد البيع يعني ان يرد عيبا وتقا ايضا فوجد بعيبا فقال البائع بعثك هذا واخرعه وقال المشتري بعثنيه وحده فانه دعوى البائع جرت نفع تخصيص الشئ على تقدير الرد وهذا قال وتقا ايضا والمقبوض بان اشترى عبدين فقال البائع فبعتها وقال المشتري ما فبعت الاربعة قال قول في القولين للمشتري لانه قابض والقول للمبايع كما في الغصب اشترى عبدين صفقة واحدة وقبض احدهما وجدها وبها اخبر عيبا اخذها او ردها ولو قبضه من المبيع فقط لان تمام الصفقة بالقبض وقبل القبض لا يجوز نفعها لانه يكون بيعا بالصفقة ابتداء وهو لا يجوز بعد القبض يجوز لانه يكون بيعا بالصفقة بقاء وهو جائز كما في كتاب الاصل قبض كيليا او زنيا وجب بغيره عيبا رد كل واحد وان كان الكيل والموزون ان كان من جنس واحد كان كشي واحد في هذا اذا كان في وعاء

مطل اذا اشتد العيب بعد البيع قبل التسليم بغير علمه ايضا
قوله في العبارة وانما قال يومه تعلق بالشروط اشارة الى ان تأويل البائع ذلك في عيبه ليس بصحيح وكثير يومه ذلك واستشكلت هذه العبارة بان فيها تسامح لانه لا يحلف بالله الى اخره وعلله بالتوضيح قال انما قال يومه ذلك لان ذلك التاويل ليس بصحيح فاذا اريد التاويل بصحيح كان التخليف باجرا او يورثا فصح قوله لا يحلف الا اذا حمل النفي على العيب الا على نفسيته

في هذا الاختلاف فثبت بين من افاد احد الطرفين بالاشتراك في العيب انما الذي كل واحد في الحلف ومطل على الباب فاشهدا او عسكها

واحد

والان يسكن ويجمع
بعضه انفسه
عند

الاشترى جارية ولم يبين له من عيوبها فوطئها او قبضها او قسمها
بشتمه ثم وجدها عيبا لم يرد لها مطلقا

واحد وان كان في وعاءين كان بمنزلة عبدين حتى يرد الوعاء الذي فيه العيب لا الاخر ولو استثنى بعضه اي بعض الكيل والموزون لم يرد القبض في ردهما بقا اذ لا يضر البعض ولا استحقاق لا يمنع تمام الصفقة لان تمامها برضى العاقد لا المالك وما اذ اكل قبل القبض فله ان يرد الباقي لتفرق الصفقة قبل التمام وفي الشرب حتى لان التبعض فيه عيب وقد كان اتفق البيع وظاهر الاستحقاق اشترى جارية لم يبين له من عيوبها فوطئها او قبضها او قسمها بشتمه ثم وجدها عيبا لم يرد لها مطلقا كانت بكر او ثنية انقصها الوطئ ولا لان كل منها عيب حادث ويرجع بالنقص الى المتاع الرد الا ان رضى البائع باخذها لان الامتناع كانا بحقه فاذا رضى الى الامتناع الحادث من العيب اذ ان قال قد قبضت بوجه الرد يعني اذا اشترى شيئا فوجده عيبا ثم طلع عليه القيد لم يرد له لان حدوث العيب عنده مانع من الرد واذا انجز الرد لم يرد المتع من الوعاء ثم عيب سبب العيب عند القاض فوضعه عند عدل هناك كان اي لهلاك على المشتري اذ اقضى بالرد على البائع يعني اشترى جارية من رجل وعابها ببيع فاطلع المشتري على عيب الجارية فرفع الامر الى القاضي واشتد عنده الشراء والعيب فاعادها القاضي ووضعها على يد عاتق فانت في يد وحضر البائع ليس للمشتري ان يستردها لان الرد على البائع لم يثبت مكان غيبته فكان له ان يرد على المشتري قال في الحاشية قلت ينبغي ان يكون هذا فيما اذا ايقض القاضي بالرد على البائع من اخذها منه فوضعه عند عدل اما اذا اقضى على البائع بالرد فينبغي ان يرد من مال البائع ويسترد المشتري الشئ لان اقضى ما في الباب ان هذا قضاء على الغائب من غير خصم وكثيره في حاشية في امر الراي بين عن صاحبنا امدارة العيب وعرضه على البيع وليس له واستعماله وكثيره في حاشية في امر الراي بين عن صاحبنا امدارة العيب لو كان ركوبه المرد لا الحلي يكون رضا لانه وسيلة الى الرد كالسفر ونحوه والعرف عن ضرورة فانها ان كانا عن ضرورة بان لا تشاق ولا تشاق ولا تشاق ولا تشاق ولا تشاق ولا تشاق رضا واذا اعدم الضرورة كانا رضا قطع المقبوض اي قطع يد البيع المقبوض او قبل سبب كان عند البائع رد المقتضى لبقاء عيبه واخذ ثمنه اي مثنى المقتضى والمقتضى يعني اشترى عبدا قد سرق ولم يعلم به فقطع عند المشتري لانه لا يرد ويأخذ ثمنه وقا لا يرد به بل يرجع بما بين قيمته سارقا وغير سارق وعلى هذا القول ان اقبل في رد المشتري بسبب وجوب رد البائع وهو بمنزلة الاستحقاق عند بمنزلة العيب عندها لهما ان الموجد في يد البائع سبب لقطع والمثل وهو لا يرد في المالمية فيقف القيد فيه لكنه تعيب في رجوع بقصد القيد الرد ولان سبب الوجوب حقه في يد البائع والوجوب يعني الوجود فيصاف الوجود الى السبب السابق قوله ولم يعلم به المشتري

اشترى جارية ولم يبين له من عيوبها فوطئها او قبضها او قسمها
بشتمه ثم وجدها عيبا لم يرد لها مطلقا

مطل القضاء على الغائب ينفذ في احد الراي بين
البيع سحر وكذا الاجارة والرهن والكتابة والعرض على البيع والسكنى
كذا في التبيين

الامير عن المجهول يتبع

يفيد علمهم بها ان العلم بالعيب رضاء ولا يفيد عقوبه في الصحيح لان العلم بالاحتقاق لا يمنع الرجوع كما ثلث في مباحنا الاستحقاق باع بشرط البرائة من كل عيب والتمتع العيب يوردها صح وقولنا في لا يبيع بناء على هذه هي الابراء عن الحق للمجهول لا يبيع ان فيه معنى التمليك حتى يرتد بالرد وتمليك المجهول يصح ولان الجاهل في الاستقاء لا يفهم الشرع وان تضمن التمليك لعدم الحاجة للتسليم فلا يكون مفسدة ويدخل فيه اى هذا البراء العيب الموجود حال العقد والحادث بعد العقد قبل القبض عندنا حنفية وقولنا لا يدخل في الحادث بعد العقد وهو قولنا في ان المشتري العبد لمن ساء له اشتره فلا عيب به صورته ان اشترى زيد من بكر غلاما فاراد ان يبيعه من بشر فقال للبشر حين المساومة اشتره فلا عيب به ويرجع الغلام من بشر في جديده به عيبا كان ينبغي ان لا يجوز له على البائع لاقراءه بوجه العيب لكنه يرد على بايعه ولا يسطر الى الاقراء السابق بعدم العيب انما مجاز عن الترويج لم يظهر رايه لا يخلو عن عيب مما يتيقن القاضي بان ظاهره غير مراد له ولو عينه على العيب بان قال لا عوربه ولا شلل الاى لا يرد له لاحاطة العلم به الا ان لا يحد مثله بان قال ليس بها اصبع زائدة ثم وجد بها اصبعان لانه انما يتيقن اكد به في الاقراء كونه تعريه وقطعت يدك ويده صحيحة قال بايع عبد **لاخي** عبدك هذا الباقى فاشتره متى فاشتره وباع من اخر فوجده المشتري الثاني لبقا لا يرد بما سبق من اقرار البائع الاول ما لم يبرهن انه باقى عنده اى عند البائع الاول المقران الموجود من البائع الثاني السكوت عند اقرار البائع الاول واقراره ليس بحجة على المشتري الاول هو البائع الثاني مشتري بعدا وامره قال اعتق البائع العبد او دبر او ولد الامته وهو حلال ولو انكر البائع وحلف لعجزه لم ينع عن اثبات فضي عليه اى على المشتري بالعتق والمدينين والاستيلاء الاقرار بما ذكره ورجع بالبائع علمه بالاثام المبطل للرجوع زالت عنه ملكه لا غير بانثائها واقراره ولو وجد حتى لو قال باعه وهو ملك فلان وصدة قال واخذ لا يرجع بالتقصا لانه اخرجه عن ملكه في الظاهر باقراره كانه وهبه كذلك في الجامع الكبير باع الامام او امينه غنمة محررة حتى لو تكن محررة لم يحبس بيعها لانه لم يملك كما مر في كتاب السير ووجد المشتري في البيع عيبا لا يرد عليها اى اعلامه وامينه لا التامين لا يستحب كمال الامام نصب له خصما ولا يخلطه لان فائدة الحلف التكمول ولا يبيع بكونه واقراره فاذا ثبت عليه العيب يرد باع ويدفع الثمن اليه والنقص والفضيل يرجع له محله اى ان نقص الثمن الاخر من الاول ان كان المبيع من اربعة الاخراس يعطى منها وان كان من الخمسة يعطى منه وكذا الزيادة تمنع فيها كان السبع منه لان الفهر بالفهم

باب البيع

على انتمى عداً قال رديبه فقال لساوه اني عيب قول رديبه وجب عداً على الاصل
 فقلت في ذلك انتمى عداً وشي الريبة على كل عيب فام بعد بعض الشئ حتى اعق عدا
 البايع فان الاربعة قال لا بد من الريبة وان قال البايع والريبة راقعة عليه وقال محمد بن ابراهيم
 ولما ان يردده انما ابراه بن مرقع لم يجب وان قال البايع على الخا برى من كل عيب
 لم يدخل الحائز بعد البيع قبل القبض اجماعاً لانما لم يعلم البهارة وانما خصها
 بالعدم وروى في البايع من كل عيب على المسئلة على وجهين اما ان يقول
 من كل عيب ولو قبل به او قال من كل عيب في البيع من المسئلة على وجهين اما ان يقول
 العقد وما يحدث قبل التسليم عند الوفاء بعد العقد قبل القبض اجماعاً ولو قال
 العقد الثاني لا يبرأ من الحادث في حقيقته الا لو كان في الحق في الحائز
 وفي الوجه الثاني من كل داء ففقد الى حقيقته الا لو كان في الحق في الحائز
 على الخا برى من كل داء ففقد الى حقيقته الا لو كان في الحق في الحائز
 او في حقيقته ومساواة بيني خا وقال ابو يوسف تنبأ في الكل ولو كان
 من كل عيب فالفائدة السرة والابق والخف من الوجه
 على انتمى عداً اقران بالعلم انتمى عداً على البايع وحلف البايع لعدم البينة
 فقلت عليه يا مازله بالعتق

مضامینہ آرکائیو دہلیک طلبہ اور اساتذہ کی
ملفوظات الہی بابی دہلیک دہلیک
دہلیک دہلیک دہلیک دہلیک دہلیک

باجل واسعد الكان في وصفه
وصف الحنفية الكان في وصفه
صار باجل الكان في انما
صار باجل الكان في انما

البيع الفاسد لقب الباب

بدوان كان فيه الباطل والتوقف والمكره ايضا لكثرة وقوعه بتعدد اسبابه والباطل ما لا
 يصح اصلا ووصفا ولا يفيد الملك بوجه حتى لو اشترى عبدا ميتة وقبضه واعتق لاعتق
 والفاقد ما يصح اصلا ولا وصفا ويفيد الملك عند انتقال القبض بحيث لو اشترى عبدا حيا
 قبضه فاعتقه يعق والتوقف ما يصح باصله ووصفه ويفيد الملك على سبيل التوقف ولا
 يفيد تمامه لتعلق حق الغير والمكره مما يصح باصله ووصفه لكن جاز ان يشرى منه على البيع
 عند ان المحقر انفق هذا علم ان يضمن مال البيع بما ايجبه ثلثا دال
 الباء عليه كالم والبيع والحق والميتة بسكون الياء والميتة بشد ياء الياء الميتة التي ماتت
 خلت فيها فان الميتة التي لم تمت خلت فيها مثل الموقوفة ما لم عندا من الذمة كالخمر والخنزير
 كالميتة والمودوع ومنه حق التعلل فانه مودوع محض ومنه ايضا المضافين جمع مضمومة وهي
 ما في اصل التعلل من الماء والماء يجمع مفعولة وهو ما في البطن من الجنين ويجب ان يحمل ههنا
 على ما سيكون والا كان حملنا وسئل ان بيع الحمار فاسد للباطل والتنازع بكسبهم من نتجت الذئبة
 على البناء لمفعول وهو من الجملة وسبع مائة تبين ان ذكر الضمير لذكر الخبر بعد وعكسه و
 هو بيع عبد تبين ان ائمة فان ائمة ليست بعبد وكذا العكس في بيع مودوع وانما لم يكن هذا
 الاشياء ما لان المال موجود ويميل اليه الطبع ويجري فيه البذل والمنع وهذه الاشياء
 ليست كذلك لان صفات المال للشيء تثبت بتحمل كل الناس وبعضهم اياه والتقوم انما تثبت
 باباحة الانتفاع بشرطها وقد تثبت صفات التقوم بالصفة المالية فان حصة من الحصة
 ليست بمال حتى لا يقع بيعها وان ابيع الانتفاع بها لعدم تحمل الناس اياها كذا في الكافي و
 متروكة التسمية عامدا فان قيل ينبغي ان يجوز للعقد فيما نتم اليه لانجه فغير بخلاف الشافعي
 فيه كالم بغيره فغيره البيع بقضاء القاضي قلنا حرمة منصوص عليها ولا مسامحة للاجتهاد
 في مورد الضرر فغيره بخلافه ولا يفند بالقضاء كذا في الكافي وما في حكمه اي حكمه ليس بمال
 عطف على ما ليس بمال كالم الوالد والمكاتب والمذبح فان بيع هؤلاء ايضا باطل لكن ليس كباطل
 بيع الحر فان باطل ابتداء وبقاء لعدم محلته للبيع اصلا لا يثبت حقيقة الحرية وبيع هؤلاء
 باطل بقاء لحق الحرية لا ابتداء لعدم حقيقةها ولهذا جاز بيعهم من انفسهم فبطل ما قيل من بطل
 بيع هؤلاء وكان كبيع الحر ولو لم يطل بطلان بيع القن المضموم اليهم في البيع كما المضموم الى
 الحر ولو لم يطل بطلان البيع ابتداء وكذا في الجملته ثم خرجوا منه لتعلق
 حقه في القن بحصته من الثمن والبيع بما حصة بقاء جائز كما يخرج من الحر فان

[illegible]

والذي يملكه المالك
والذي يملكه المالك
والذي يملكه المالك
والذي يملكه المالك
والذي يملكه المالك
والذي يملكه المالك
والذي يملكه المالك
والذي يملكه المالك
والذي يملكه المالك
والذي يملكه المالك

لما لم يدخل في البيع لعدم المحلية لزم البيع بالحصة ابتداء وان باطل كما هو وسائق بيع مال
عطف على بيع ما ليس بمال غير متفق وكذا الخ والخنزير وميتة لم تمت خفف انهما قديما به
ليكونا لا كالحمار والخنزير حتى لو ماتت خففانها لا يكونا الا عند اهل الذمة ايضا باليمن
اي الدارهم والذناير والغنوس النافقة متعلق بقوله وبيع مال وانما يطل ببيعها باليمن لانه لا
يفيد الحكم في طرف المبيع فان البيع هو الاصل في البيع لتوقف البيع على وجوده بخلاف الثمن
والاصل ليس محلا للملك فكذا البيع لان ثبوته في الذمة انما يكون حكما للملك بمقابلة تملك
مال اخر فاذا لم يوجد ذلك لا يثبت في الذمة فلا يثبت فيه تملك الاستحالة ثبوت الملك في
المعذور وان قبلت بغير فسد البيع حتى يملك ما يقابلها وان لم يملك عين الخمر والخنزير
كلما تاتي ويطل ايضا ببيع في ضم الخنزير وكذا ميتة ماتت خففانها قديما به ليكن
كالخنزير وانما يطل ببيع الفل والنكية وان سمي عن كل لان الخمر غير اخل في البيع اصلا لكونه غير
مال وبهذه الفل جعل شرط لقبول الفل وجعل غير المال شرط لقبول المبيع مبطل للبيع
وصح بيع في ضم الخمر او في غير مملوك في ضم الخمر وانما يطل ببيع عند البعض فطلانها
لا يسهل الى غيرها وبيع لا يجوز له حال العقد كبيع الصغير او وصية ماله بغير فاحش قال
في العمدية قال بطل ببيعهم واجادهم يعني الاب والجدة ووصية ماله والقاضي مثل القيمة وياقل
بقدر ما يتعاقب الناس في مثلها وان كان قد لا يتعاقب الناس فيه لا يجوز ولا يتوقف على
الاجازة بعد ذلك لان هذا عقد لا يجوز له حاله العقد وبيع في ذمة الثمن لانه اذا نفى
فقد نفى الركن فلم يكن بيعا وقيل ينفذ لان نفيه لم يصب لانه في العقد واذ لم يصب فنفى صار
كأنه سكت عن ذكر الثمن ولو باع وسكت عنه ينفذ البيع ويثبت الملك بالقبض كاسياقي و
حكمه اى حكم البيع الباطل ان البيع به لا يملك اى لا يملك ملكا لثبوت لان الباطل لا يثبت عليه الحكم
بخلاف الفاسد فان هلك المبيع عند المشتري لم يضمن لان القبض ما نأ عنه لان العقد
اذا بطل نفي محرم القبض بان المالك وهو الموجب الضمان لا بالتعدي وقيل يكون ضمنيا لانه يصير
كالقبض على سائر الشئ وهو ان يسمي الشئ فيقول اذهب هذا فان رخصت به اشتريته بما ذكرنا ما
اذا لم يسمه فيه به شئ عنده لا يضمن نفس عليه الفقيه ابو الليث قيل وعليه الفقه عندنا
في العارية ثم لما فرغ عن بيان البيع الباطل شرع في بيان الفاسد فقال وفسد ما اى بيع كنت
اى وقع السكوت فيه عن الثمن فان البيع الباطل به يفسد ويثبت الملك بالقبض لان مطلق
البيع ينفذ في العارية فاذا سكت كان غرضه القيمة وكان باع بغير قيمته فيفسد ولا يطل
فسد ايضا ببيع عرض الخمر وعكسه لان المشتري العرض لما يقصد تملك العرض بالخمر وفيه عذر ان

لأنه

للعرض

مطلوع ببيع في ضم المذموم وضم الفل غيره وبيع مملوك في ضم الفل

مطلوع الباطل باع او لم يملك مال الصغير ان كان ما لا يتعاقب الناس فيه سيج والافلا يصح

مطلوع باع شئ وسكت عن ذكر الثمن انعقد البيع وشبهت الملك بالقبض لانه فاسد

مطلوع القبض على سائر الشئ اذا لم يسمه ثم هلك عند المشتري لا يضمن

مطلوع البيع الناس

للعرض الخمر فنفى كالحمار فنفى في تملك العرض لاني حق نفس الخمر حتى فسد التسمية ووجب قيمة العرض
لا الخمر وكذا اذا باع الخمر بالعرض بان اخل الباء في العرض اذ يعتبر شراء العرض لا الخمر لكونه مقايضة و
فسد ايضا ببيع اى العرض بام الولد والكتاب والمذموم ولو تملك ايضا ملك المشتري العرض لانهم
يدخلون في العقد حتى لا يطل العقد فيما ضم اليه واحدهم وبيع معه ولو كان كالحمار لم يفسد
بيع سائر المصيد لان بيعها لا يملكها وصيد الفل في ماء اى خطيرة لا تؤخذ منه الا بحيلة لانه غير
مقدور التسليم وان اخذ به ونهاج ان لا يقدم التسليم الا اذا دخل في الخطيرة بنفسه ولم يست
مدخله لعدم المالك وفسد بيع طير في الحفرة لانه قد لا يملكه فلو انفسد بمقتضى البطلان وبعد
غيره وولدت لم يفسد وانما قال لا يرجع لما قال في البيع ان كان الطير يطير في الحفرة ولا يرجع لغيره
واما ان كان له ولد عندك فيضم منه في الحفرة ثم يرجع اليه حيا بغيره والحمام اذا علم عددها واما
تسليمها حيا بغيرها لانه مال مقدور التسليم وفسد ايضا ببيع الحمل ببيع الناج باطلا وبيع
الحمل فاسد لان عدم الاول مقطوع به وعدم الثاني مشكوك فيه وفسد ايضا ببيع امه الاحملها
لما نفى رادنا لا يصح افراذه بالعقد لا يصح استثناءه من العقد والحمل كذلك لانه بمنزلة اطراف
الحمل لا تملك له بها خلفه وبيع الاصل ثوبا وطفا لا استثناء بغيره في الموضع فيضم
شهما فاسدا والبيع يفسد به وفسد ايضا ببيع كيس في مئذنة للفرا حقا لكونه انتفاعا ولو لم ينفذ
صنف للفرا وصنف على ظهر الغنم لان البيع على المذموم عليه وسلم يرضى عنه وجنع في سقف و
ذراع من ثوب اذا باع جذا في سقف او ذراع من ثوب يعني ثوبا بغيره التبعين كالقبض لا
القبض فالبيع لا يجوز ذكر القطع او لا اذا لا يمكن التسليم الا بغيره لوجوبه العقد ومثله
لا يكون لان ما يفتن من الرجوع وتحقيق المنازعة بخلافه لا يضر البعض كبيع عشرة درهم
من نقرة فضة وذراع من كس فان بيعه جائز لا انتفاع لما نفى به التقرير بغيره ما يفتن
ان هذا الضرر منى به فينبغي ان لا يفسد مفسدا ولو لم يكن الخرج معيبا لا يجوز للزوم الضرر
وليجوز ايضا ولو قطع البائع الذراع او قطع الخرج قبل ان يفسد المشتري عاد البيع صحيحا
لزوم المفسد قبل التقرر ورضية القايض وهو ما يخرج من الماء بضرب الشبكية مرة لانه مجهول
والمرابطة وهو بيع الثمر بالثاء المنقولة بالثاء على الخيل بغير الثاء المنقولة شتين
بحدود مثل كيلة خضراء لانه غنم وشبهه الربوا بالملازمة والمنازعة والقاء الحجر فانها
بيع كانت في الجاهلية بان يتساور الرجلان على سلعة فاذا لمساها المشتري ونزها اليه
البائع او منع عليه احصاء لانه البيع فالاول الملازمة والثاني المنازعة والثالث القاء الحجر
وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الاولين والخمى بها الثالث بدلالة النص وفسد ايضا ببيع

في اخيار الرقبة بغيره ولا اعتبار به في بيعه في الماء الخمر

مطلوع الطير اذا كان يطير ويرجع لكونه مبيع ومملوك

مطلوع فساد بيع امه الاحملها

مطلوع يجوز بيع عشرة درهم من نقرة فضة وذراع من كس

عندكم إذا وقع في الماء عند أبي يوسف فيجب
وعند محمد لا يجب

ولانه ضعيف في الكونه فلهذا فيه ثلثون في المائة ليحذر من كل شيء
مما يقع الطريق جائد وهو في ثلثه اقسام

وفي البيع من الغش والفساد الجور والانهما جابرا لرفع المصلحة
فما لم يتبع من المصلحة لانه لا دفع اسهل من الرفع والمصلحة ليست مال فان دفع الركن
وان كان الخسران فمقدرة وجهه وليس له ان يهلك القرض في البيع لانه قد حققته
وهو الذي يماثل صوته ومعنى ان كان له مال مثليا او مثليا معنى فقط وهو القيمة ان كان
الملك قيميا لانه مضمون بالقبض والعقب ويعتبر قيمة يوم القبض وان زادت قيمة في يوم القبض
لانه دخل في ضمانه بالقبض فلا يتغير كالمقبض كذا في الكافي ويجب على كل منهما ان يتابعين
لم يفعل كل منهما اسارة الحق العقب والادوية الجوز حسنة قبل القبض دفعا للفساد كذا
بوجه اي يوجب القبض ما ادعى البائع في يوم الشراء لم يقبل ان كان الفاسد في ذلك العقد كبيع درهم
بدون درهمين ولكن لما شرط ان كان بشرط زائد لما نقل صدر الشرع عن الزخيرة وصاحبها
عن التجديد ان نقل محمد له ما عدها فكل منهما حق الفسخ ان الفسخ في الشرع لا يلحق احد
المشتاقين فانما ارضيان بالقدفان باعد اي يبيع المشتري ثوبا فاسدا ما قصدا ووجهه
وسله واعتقده نفذ ببعده ووجهه واعتقده لانه لما ملكه ملك التفر فيه فلا يتصور الفسخ
فيه لتعلق حق العقب بالتصرف الثاني فسخ البيع الاول كان لحق الشرع وحق العقب
لحاجة فله قيمة ثمة لما لم يمتصن بالقبض والعقب والملك والبيع كالمبيع لانها لازمة
فيثبت عجزه عن رد العين فيلزمه القيمة الا ان حق الاسترداد يعود بغير المكاتب وفقد
الرهن لزمه انما منع قبل تحول الحق للقيمة كذا في الكافي فليكن حق الفسخ في فسخ الفاسد
لان الواجب من كمال الاحتياج القضاء ولا يطل حق الفسخ من احد من البائع والمشتري
ويبقى كذا اذا اختلف وفيه زيادة تفصيل في ان لا يفسخ ثمة ولا يخذ البائع الا يخذ المبيع
بالباع بعد الفسخ حتى يرد ثمة لان البيع مقابل به فيصير محبوسا به كرهين فان مات اي البائع
فالمشتري احق به اي بما اشتراه حتى يخذ ثمة لا يبق له عليه في حياته فكذلك ان مات المشتري
بعد فاته كالمشتري ثمة ان كانت دراهم ثمة فائمة ياخذها بعينها لانها متعين في البيع فاسد
في الاسحوان كانت مستهلكة ختمتها لانها متعلية طاب للبائع ما ربح في الثمن لا المشتري في البيع
صورته اشترى حيا بية بعا فاسدا وتبا خبا عا ورجع فيها تصدق بالرجوع وطيب للبائع
ما ربح في الثمن قال في الهالكية والفرق ان الحماية فيما يتبعين فيصالح العقد باقية فيمكن الخبز في
الرجوع والدرهم والذنان لا يتبعان في العقود فلم يتعلق العقد الثاني بعينها فانه يمكن الخبز
فلا يجل تصدق وقدر الصدرة فان قيل كذا في الهالكية في المسئلة ان البقية فاما اذا كانت
دراهم الثمن فائمة ياخذها بعينها لانها متعين بالتعيين في البيع الفاسد وهذا لا يخلو لانه ثمة

كالجواز الموزع
والعدد يات المتقاربة
كالجواز والعدد
المستأول

اي يبيع المشتري ثوبا فاسدا ما قصدا ووجهه
وسله واعتقده نفذ ببعده ووجهه واعتقده لانه لما ملكه ملك التفر فيه فلا يتصور الفسخ
فيه لتعلق حق العقب بالتصرف الثاني فسخ البيع الاول كان لحق الشرع وحق العقب

لا يطل حق الفسخ لاحد من البائع والمشتري
ويبقى كذا اذا اختلف وفيه زيادة تفصيل في ان لا يفسخ ثمة ولا يخذ البائع الا يخذ المبيع

اي يبيع المشتري ثوبا فاسدا ما قصدا ووجهه
وسله واعتقده نفذ ببعده ووجهه واعتقده لانه لما ملكه ملك التفر فيه فلا يتصور الفسخ
فيه لتعلق حق العقب بالتصرف الثاني فسخ البيع الاول كان لحق الشرع وحق العقب

العقب

العقب فلهذا ياقص ما قلتم من عدم تعيين الدراهم والذنان قلنا يمكن التوفيق بينهما بان هذا
العقد شبهة بين شبهة العقب وشبهة البيع فاذا كانت قائمة اعتبر شبهة العقب سببا في رفع العقد
الفاسد وان لم يكن قائمة فاشترى بها شيئا بغير شبهة البيع حتى لا يفسد العقد كذا في الكافي
شبهة شبهة اقوال اليخوة على المتأمل المصنفان ما ذكرنا في البيع في كذا في الهالكية وانما
يفيد دلالة المسئلة اي عليه ما روى في الهالكية في قوله ما قال في الهالكية انما يستقيم على الرواية
الصحيحة وهي ان لا يتعين لاحتياج المبيع وهي ما رآنا في البيع الفاسد اعلم ان الخبز في المال
نوعان خبز قديم الملك ظاهره وخبز فاسد في الملك والمال ايضا نوعان ما يتبعين كالمعرض و
ما لا يتبعين كالنقد فالاختلاف في المبيع في النوعين كالمعرض والغائب اذا تصرف في العرض
والنقد ورجع يصح العقد بالرجوع عند حقيقته وصح العقد بالرجوع عند حقيقته ظاهره في البيع
فيتم حقيقة الخبز وفيما لا يتبعين يمكن شبهة الخبز لتعلق العقد بهن حيث يكون سلامة
المبيع باو تقدير المثل في فضاء ملك العقب وسيلة الرجوع من وجه فيتم في شبهة الخبز و
اما الخبز ففساد الملك في البيع في البيعين ولا يمكن فيما لا يتبعين ان فساد الملك فيقبل حقيقة الخبز
فيما يتبعين ثمة شبهة هنا فيقبض وشبهة في البيعين ثمة تقبل شبهة شبهة هنا فلا
تعتبر كما طاب رجح مال ادعاءه قففي ثم ظهر عدمه بالصداق صوته ادعى على رجوعه لا فقصا
فرجع فيه لم يدعي ثم صار قاعا ان هذا المال ليس على المدعي عليه فالرجوع طيب لان الخبز هنا الفاسد
الملك لان الدين وجب بالاقرار ثم استحق بالصداق وذاك المستحق لم يملك فلا يعمل فيما لا يتبعين
بجواز ان يشرى فاسدا او غرس في ارضه فاسدا لانه قيمته اى قيمة الدار والارض وق لا
ينقص البناء ويرد الدار وكن الغرس لان حق الشفعين ضعفين من حق البائع اذا احتج في ذلك القضاء
والرضاء ويطل بالتأخير والارشاد في حق البائع ولا ضعف اذا لم يطل بشئ فالاقوى ان لا
يطل به وحق الشفعين لا يطل بالبناء والغرس في حق البائع كذلك وله ان البناء والغرس حصل
للمشتري بتسليمه من جهة البائع وكل ما هو كذلك يقطع به حق الاسترداد كالبائع المحصول المشتري
بجواز الشفعين اذا تسلطوا ليو جبهته وهذا لو وهبها المشتري لم يطل حق الشفعين وكذا لو باعها
من آخر فانه ياخذ بالشفعة بالبيع الثاني بالثمن او بالاول بالقيمة وان لم يكن في الفاسد
لان حق البائع قد انقطع ههنا وعليه هذا ما روى في حق الشفعين عدم التسليم طه اقوى من حق
البائع لوجوده منه ثم لما فرغ من بيان البيع الفاسد وحكامه شرع في بيان حقوقه وحكام
فقال ووقف بيع مال الغير على اذنه وبيع العبد والعتبة المحجوزة على اذنه مولا على
اجازة الاب والوصى وبيع مال من فاسد عقول تشيد على اجازة القاضي وبيع المهرين

مطلب المدعي والغائب اذا تصرفا وبجواز الرجوع
والمعصية لا يطيب لهما الرجوع

مطلب م

مطلب اذا اشترى او غرس في المشتري فاسدا

مطلب اذا اشترى ثوبا فاسدا ما قصدا ووجهه
وسله واعتقده نفذ ببعده ووجهه واعتقده لانه لما ملكه ملك التفر فيه فلا يتصور الفسخ
فيه لتعلق حق العقب بالتصرف الثاني فسخ البيع الاول كان لحق الشرع وحق العقب

مطلب البيع الموقوف

مطلب البيع في غير المشتري ثانيا لا ينفذ الثاني

والمستأجر لا يرضى في منازعة الغير على اجارة المزرعة والمستأجر والمزارع ولو تفاخرا الاجارة
لزمه ان يسلمها للمشتري وكذا الوقف الرهن المال او لزمه المهرين ورد الوهن عليه يتم البيع
وبيع شيئا من رقبته والبايع يعلم والمشتري لا يعلم توقفا علم المشتري في جعل البيع نقد وان
تفرقا قبل العلم بطل ويباع المبيع من غير المشتري يعني باع شيئا من رقبته باع من بكر لا ينفذ
الثاني حتى لو تفاخرا الاول لا ينفذ الثاني لكن يتوقف على اجارة المشتري ان كان بعد القبض وان
كان قبله فلينفذ ولا في العارضة خلافه والمرفق الذي سيأتي ويباع له عند بيعه خفيفة وقدره
بابه والبيع بما باع فلان والبايع يعلم والمشتري لا يعلم ان علم في المجلس صح ولا بطل والبيع
بمثل ما يبيع الناس به او بثل ما اخذ به فان ذكر في شيء الشاقي انه يجوز وفي نسخة الامام
الرحمى هذا ان الموعود للمشتري بذلك فان علم في المجلس فهو ابي حنيفة فيه روايتان وبيع الشيء
بقبضه لم يجز لجهالة ولو عين في المجلس جاز وبيع فيه خيار المجلس وقدره في اول البيوع
وبيع الغاصب فانه موقوف على اجارة المالك ان اقر بها الغاصب يتم البيع وان لم يقره لم يفسد
منه بنية فذلك فان لم يكن ولو سلكه حتى هذه ينقض البيع وحكمه حكم البيع الموقوف
انه لما قبل الاجارة اذا كان البايع والمشتري والمبيع قائما المراد يكون البيع قائما ان لا يكون
متغيرا بحيث يعد شيئا اخر فانه لو باع ثوبا غيره فبطل ما اقصاه المشتري فاجاز ان يثمنه
البيع جاز ولو قطعته وخاطم ثم جاز البيع لا يجوز له ان يثمنه شيئا اخر كذا التمس لو كان عرضا
اي كما يشترط قيام البيع بشرط قيام الثمن ايضا اذا كان عرضا وصاحب المتاع ايضا كما يشترط
قيام البيع والثمن المذكورين يشترط قيام صاحب المتاع البيع حتى لو باع متاع غيره فوات
صاحب المتاع قبل ان يجيز البيع فاجاز ان يثمنه لا يجوز وحكمه ايضا ان اخذ الثمن اي اخذ
المالك الثمن او طلبه من المشتري ليس باجارة البيع الموقوف وان خلفه احسنت قيل
اجازة وقيل لا وقوله لا اجيز زعمه ان البيع الموقوف بخلاف المستأجر فانه اذا اقال بالاجير بيع
الاجير ثم اجاز جاز كذلك من الخاصة ثم لما فرغ من البيع الموقوف واحكامه منع وفي بيان
البيع المكروه وحكمه قال وكره البيع عند الاذن الاول للجمعة لان فيه اخذ الاكابر لوجوب البيع اذا فعل
او وقع ابتداءه وانما اذا استأجره فادركه وكره الجش وهو ان يزيد في الثمن ثوبا
غيره ولا يرضى المشتري لقوله عليه السلام لاننا اخشوا وكره السوء على سوء غير بعد ضمانها بشئ
لقوله عليه السلام لا يستام الرجل على سوء اخيه ولا يخطب على خطبة اخيه فانه يبيع في بيعه النقي
وهو بائع فاما اذا ساء منه شئ ولم يكن احدهما لصاحبه فالبايع ان يساء منه وشئ
فانه يبيع من يريه ولذا اقال بخلاف بيع من يريه فانه جائز لو ردد الاثر وهو محال في الخطبة

حكم البيع الموقوف

مطلب البيع في المستأجر وارضاه في رقبته الغير موقوف على اجارة
وفي الزيادة اذا باع داره بعد ما اجاز للمشتري حتى ينقض العقد
يجوز البيع وان طلبت بغيره في الحال فبطل البيع استوفى كتاب
البيع وقطاعا البحت على هذا في الفضل العامية فليجوز
في فناء ما يرضى فان ثمنه المبيع المستأجر حتى انفسه في الاجارة
البيع السابق وليس له ان يرضى الا بحق الفسخ اصاب فان اجاز
المستأجر البيع نقد ولا ينفذ من يريه حتى يفسد البيع وما اشبهه

قيل ان اخذ الثمن او طلبه ليس باجارة فيظهر فان عبارة الموصوفة
ثم قال البيع الموقوف اذا اخذ الثمن او طلبه ليس باجارة هو

مطلب البيع المكروه وحكمه

لزمه

ايضا وكره ايضا ان يثمنه المشتري ان يثمنه بعض اهل البلد المحلوس من خارج البلد اليه من الطعام
المض لا اهل البلد الذي عنده وان فيه تضيق الامر على الحاضرين فان كان لا يرضى فاباس
به الا اذا لبس السعر على الواردين واشترى باق من القيمة وبيع الحاضر المبادى زمان القسط
لقوله عليه السلام لا يبيع الحاضر المبادى وهذا اذا كان اهل البلد في قسط وهو يبيع من اهل
البلد ورضيته في الثمن العالي فيكون له ان يرضى به فلا يرضى به له ولا مضرا وقيل
صوته ان يبيع المبادى بالعلم له من ضره فيكون الحاضر عن المبادى وبيع الطعام وينفد السعر
على الناس فانه يرضى عنه فانه لو تركه لم يرضى بنفسه ورضى في السعر والتفريق بين صغير وذي
رحم محرم منه لقوله عليه السلام من فرق بين والده وله فرق الله تعالى بينه وبين احبته
يوم القيمة وقيل صلى الله عليه وسلم ان غلامين صغيرين ثم قال له ما فعل الغلامان
فقال بعتهما احداهما فقال عليه السلام ادركا دلو من روى اردد وولان الصغار يستلن
بالصغير والكبير والكبير يشفق على الصغير ويقوم بجوارحه باعتهما الشفقة الشفقة للناشئة
من قرب القرابة فكان في بيع احداهما قطع الاستيناس والنع من التعاقد وفيه ترك الرحمة
على الصغار وروى عن علي بن ابي طالب الكبريين اذ ليس هناك ترك الرحمة عليهم والزوجين
لان الثمن معلول بالقرابة المحبة للنكاح حتى لا يثمن فيه محرم غير قريب ولا قريب غير محرم
غير محرم ولا يرضى اجتماعهما فانه حتى لو كان احد الصغيرين له والاخر لغيره لا باس ببيع
واحدة منهما ولو كان التفريق بحق مستحقا لا باس به كذا دفع احداهما بالجارية وبعده بالدين ورده
بالعيب لان المظن بالبيع دفع الضرر من غيره لا الاضرار به وحكمه اي حكم البيع المكروه انه لا يفسد
لان الذي باعتها مرفق بها والبيع لا يفسد ولا في شرائط صحتها ومثل هذا النهى الوجوب
بل الكراهة ولا يجزى في ذلك وجوبه في الفاسد في الرحمة ولا حمة ههنا ويملك البيع
قبل القبض ثما ان عده ثبوت المالك قبل القبض في البيع الفاسد حذا رغبة الفساد المحال
ولا فساد ههنا ويجزى الثمن بالقيمة ان هلك المقبوض في يد المشتري لان وجوب المثل
او القيمة في البيع الفاسد كونه في حكم الغصب وهذا ليس كذلك

باب الاقال

لغة الاسقاط والرفع وشرعا رفع البيع وقسمه بلطيفين احدهما مستقبل في شئ العقود
الاقالة تثبت بلطيفين احدهما يرضى بهن الماضي والاخر عن المستقبل يقول الرجل قلني ويقول
صاحبه اقلت وقال الحمد للبيع لا يصح الا بلطيفين يعرض بهما عن الماضي وفي الفتاوى اختار
قول محمد بن ابي حنيفة ويتوقف على قبول الاخر في المجلس والتجريد يتوقف قبول الاقال على
ار القوله

مطلب التفريق بالبيع بين صغير وذي رحم محرم منه

حكم البيع المستأجر والمصافاة كرامة الاب
ثمن العمول ابن الحار

حكم البيع المكروه عدم الفساد ولا يفسد في

الاول واللام في المشتري معلق بمملوك والرجح مشاع معلوم جملة حاله يعني ان هذه البسوة
لا تصح اذا كان عوض البائع الذي اشتراه البائع سابقا قيميا لان مبالها على الاحتراز من
الحياة وشبهتها والاحتراز عن الحياة في القيمات ان الممكن ففلا يمكن الاحتراز عن
شبهتها لان المشتري لا يشتري البسوة الا ببقية ما دفعه في الثمن اذا لا يمكن دفع عينه حيث
له علكه ولا دفع مثله اذ الغرض منه فقوت القيمة وهي مجهولة تعرف بالفلن والتخمين
فيمكن فيه شبهة الحياة الا اذا كان المشتري مراحمته من ذلك اليك من البائع الاول
بسبب ان الشبها اشتراه مراحمته من معلوم من دراهم وشئ من الكيل والموزن الموصوف
لا قدره على الوفاء بما التزمه وما اذا اشتراه من محج دة يانزده فانه لا يجوز له ان اشتراه
برأسه ولو بعض قيمته لانه ليس من ذوات المال فصال البائع بايقاع البسوة بذلك الثمن القمي
كالنوب مثالا ويخرج من احشوش من النوب والجزء الحادى عشر البسوة لا بالقيمة وهي مجهولة
فلا يجوز فداى البائع ضم اجزاء القيمة والصبيغ بالفتح مصدر والكسرة الصبيغ والطران
علم النوب والقتل والحمل وطعام البسوة وكسوته وسوق الغنم والسمسا بالمشروط اجرة
في العقد فان اجرة السمسار ان كانت مشروطة في العقد يضمن والا فاكثر المشايخ على انها
لا تضم بخلاف اجرة الدال فانها لا تضم اتفاقا الى ثمنه معلق بقوله ضم وانما تمت اليها
لانها تزيد في عين البسوة كالصبيغ واخواته او في قيمته كالحمل والسوق لان القيمة تختلف باختلاف
المكان فيحق اجرة تاجر المال وان فعل المشتري ببد شيئا تاما ذكر من الفلن ونحو لا
يضمنه وبالجملة تكلموا في يدى البسوة وقيمتها يضمن وما لا فلا ذكر الزيلعي الى تيسر له ضم
اجزاء الطبيب لانه لا يزيد شيئا في العين ولا القيمة واجزاء المعام لان اجرة ليس له ما لية البسوة
فان العلم حصل فيه لانه وسفله غايته ان يكون تعليمه شرط وهو لا كيف في الضم والدال
والراجح ونفقة نفسه فانها لا تزيد في البسوة بخلاف اجزاء السمسار المشروط ونفقة البسوة كما مر
وجعل الالبق وكراء بيت الحفظ لانها ايضا لا يزيد شيئا بخلاف كراء البسوة فانه يضمن لفادته
زيادة في القيمة ويقبل البائع حين البسوة وضمه ما يجوز ضمها فانه على كذا لا يشترطه
بكذا احتراز عن الكذب خان اى البائع في المراجعة اى ظهر خيانتة بالبيت او باقراره او
بنكوله غير المشتري ان شاء اخذه اى المبيع بتمنه او رده وفي التولية حط اذ لو لم يحط في
التولية لم يبق توكيله لانه يند على الثمن الاول فيصير المراجعة فيستغير بالتصرف ولو لم يحط
في المراجعة بقى المراجعة على حالها وان كان الرجح اكثر مما ظاهرا لم يتركى فلا يتغير التصرف
ويثبت له الخيار لفوات الرضا ولو هلك المبيع واستهلكه في المراجعة قبل الرضا وحش به انع

اى الرجح معلق بدمه على عشرة دراهم فان كان الثمن الاو عشرة
كان الرجح دهرمان وان كان ثلثي كان ثلثه دراهم

اجرة السمسار والدال اجرة الطبيب

اى المراجعة

اى من الرقة لزمه بكل الثمن المستحق وسقط خياره لانه محج اختيار لا يقابل شيئا من الثمن بخيار
الرؤية والشرط بخلاف خيار الغيب لان المستحق منه للمشتري الجزاء الفاش وعند العجز عن تسليمه
يسقط ما يقابل من الثمن شري ثانيا بعد بيعه رجح فان راجح اى اداد المشتري ان يبيع مراحمته
طرح عنده ما راجح اى كل رجح كان قبل ذلك وان استغرق الرجح الثمن لم يراجح صورته ان شري
ثوبا بعشرين ثم باعه مراحمته ثلاثين ثم اشتراه بعشرين فانه يبيعه مراحمته على عشرة ويقول
قام على عشرة ولو اشتراه بعشرين وباعه بارجعين مراحمته ثم اشتراه بعشرين لا يبيعه مراحمته اصل
لان شبهة حصول الرجح الاول بالعقد الثاني ثابتة لانه تاكده بعد كونها على شرف الرقوال بالوقوف
على غيب والشبهة في بيع المراجعة كالحقيقة احتياجا بخلاف ما اذا تخلل ثالث بان اشتري
من مشتري مثله لان التاكيد حصل له بغيره براجح اى جان ان يبيع مراحمته سيد شري من
ما ذ ونه المحيط دينه ببقية قيديه اذ لو لم يكن على العبد دين فباع من مولاه شيئا لم يبع لانه
لا يبيع للمولى شيئا لانه لا يقبل البيع لاملاك الرقة والملك النصف على ما شري المادون متعلق
بقوله راجح صورته ان شري عبد مملوك في الفحارة ثوبا بعشرة وعبيد دين محيط فيلزمه من
المولى خمسة عشر فانه يبيعه مراحمته على عشرة كعكسه وهو ان يشتري المولى ثوبا بعشرة فباعه
من عبيد المادون للمولى خمسة عشر فانه يبيعه مراحمته على عشرة لان في هذا العقد وان
كان صحيحا في نفسه شبهة الودم لان العبد مملوك وما في يده لا يجوز ان يبيعه فاعتبر بى ما
في حق المراجعة لا يمتنع على الامانة فحق الاعتبار للمشتري الاول فصا كان العبد اشترى المولى
بعشرة في الفضل الاول ويبيعه للمولى في الفضل الثاني فيقتصر الثمن الاول ويراجح رتب المال
على ما اشتراه مضاربها بالنصف متعلق بمضاربها اولا متعلق بشراءه وعلى نصف ما راجح لشراءه ثانيا
منه اى من مضاربها متعلق بقوله بيشترى ليعنى اذا كان مع المضارب عشرة دراهم فاشترى ثوبا
بعشرة وباعه من رب المال خمسة عشر فانه يبيعه مراحمته باثني عشر ونصف لان هذا البيع
ان قصى مجوانه عنده اذا اعدم الرجح كما هو كذا ههنا لان الرجح مما يحصل اذا بيع للمرجح
ففيه شبهة العدم لان المضارب وكيل عن رب المال في البيع الاول من وجه فاعتبر بالبيع
الثاني عدمه في حق نصف الرجح براجح بلا بيان بالتعقيب ووطى الثيب يعنى شري جارية فا
عوث او مملوفا وفي ثيب ولم ينعصها الوطى يبيعه مراحمته ولا يجع عليها البيان اذ لو لم يجع عنها
شئ يقابل الثمن لان الاوصاف لا يقابلها الثمن الا اذا كان مقصودا بالانلا فكم مرارا
وتنقاول ولم ينعصها الوطى في الريلع المراد بقوله يبيعه مراحمته بلا بيان انه اشتراه سليما
بكذا من الثمن ثم اصابه العيب عنه بعد ذلك وهاهنا نفس العيب فلا بد من بيان بان يبين العيب

بان باعه المشتري اجنبي ثم باعه الاجنبي للمرجح ثم اشتراه
الاول منه فانه يبيعه مراحمته

قال الربيعي ان المدين وان بينه وبينه فبيعه او فبيعه جان
لنزال التهمة وان شراط الدين على العبد كان وقع اتفاقا لانه اذا
كان لا يجوز مع الدين ان يبيعه مراحمته فبيع عدم الدين او الجود
ملك المالك فيه بالاجماع وكذا في المبطل هذه المسئلة وله
نقيد لذي العبد

ملاك الاوصاف لا يقابلها شئ من الثمن الا ان كانت مقصودة
بالانلا فكم مرارا
وفي نوادر هاشم عن مجاهد اذا انفصل العيب شيئا يسيرا
او ان نقصه قدما لا يتفانى الناس فيه لا يجوز بيعه مراحمته
تبيي

فلو تبين بياضه بان يمين العبد والتمن من غير ان يبين انه اشتراه سليما ثم حدث به العيب عنده
 كقرض الفان وحق النار المشتري فان ما صاع بالقرض والحق وان كان جرحا بله من
 التمن كالعدالة لم يحبس عنه ومراجح ببيان بالتقييد بان فقاء عينا بنفسه او فقاها اجنبي
 فاختار شيئا لانه صار مقصودا بالانقار فيقارن بها شي من التمن ووطئ البكر لان العبرة
 جرح من العين يقال لها التمن وقد حبسها كتكسرة بنشره وطيته لانه صار مقصودا بالانقار
 شري بنسبة وراجح ببيان يعنى شري شيئا بالفد رهم نسيت وباعه بمر مائة ولم
 يبين فقول التمن عاخره شريه ان شاء قبل وان شاء لان الاجل شبه البيع حتى يرد في
 المبيع لاجل الاجل والشبهة ههنا ملحقه بالحقيقة فصارت كانه اشتراه شيئين وباع احدهما
 مراحمة بتمه ما ثبتت له الخيارات عنده بالخيانة فان اتلفه ثم علم ان كل منه وهو
 الالف ومائة لان الاجل لا يقابل شي من التمن كذا التولية يعنى ان كان ولاه اياه ولي ياتي
 خيرات الخيانة في التولية مثلها في المراجعة لانه بناء على التمن الاول وان كان استلمه كانه
 علم له بالفعال لما مر ان الاجل لا يقابل شي من التمن ولي رجل شيئا بما فاء عليه ولم يعلم
 مشتري قدره اى قدر ما فاء عليه فسد البيع لجهالة التمن وان علم المشتري قدره في المجلس
 مع البيع وخير المشتري ان شاء قبل وان شاء لان الرضا لا يتم قبل العلم فيجب كفاية الرضا

فصل

صريح بيع العقار قبل قبضه لا المنقول عند حنيفة والحيوسف وعند محمدا يجوز لقول
 عليه السلام ان اشتريت شيئا فلا تبعد حتى قبضه ولا تبيع حتى قبضه ولا تقدر على تسليمه قبل قبضه فليكن
 ببيعة كالمقبول ولها ان ركن البيع صدر عن اهله ووقع في محله والحيث معلول باحتمال الهلاك
 وهو في العقار نادى حتى لو تصور هلاكه قبل القبض بان كان على شرط النهر ونحو ذلك لا يجوز
 ببيعة قبل قبضه ليقاس على المنقول وقد اضطرب ههنا كل من شرح الهداية وغيرهم ولا ظهر
 الموافق لقاعدة الاصل ما ذكر في الهداية وهو ان الاصل ان يكون بيع المنقول وغير المنقول قبل القبض
 جائزا لقوله تعالى واحل الله البيع لكن حرم منه الربوا دليل مستقل مقارن وهو قوله تعالى وحرم
 الربوا والسعام المخصوص بجوز تخصيصه بخبر الواحد وهو ما روى عليه السلام من عني عن
 ما لا يقض ثم الجمله اما ان يكون معلولا لغيره لا لنفسه ولا فان كان ثبت لمطلق حيث لا يتناول
 العقار وان لم يكن وقع التعارض بينه وبين ما روى في السنن مسندا الى اخرج عن ابي هريرة
 رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم من عني عن بيع الغنم وبينه وبين ادلة الحمل وذلك
 ليستأنم الترك وجعله معلولا بذلك ادلة اعمالى لشبوت التوفيق ورواها اعمالى متدين لا محالة ويكون

مختصا

مطلوب العام المختص بجوز يختص بخبر الواحد

مختصا بغيره بنفسه جاز ان العوض شري الكيل كذا لاجزا فاقترع ان يعرب كذا ف ويجوز في
 الجيم المحركات الثلاث لم يجره ولم ياكله حتى يكيل له في التمن الله عليه ولم عن بيع الطعام حتى يجري
 فيه صاعان صاع البايع وصاع المشتري ولا يجوز ان يبيع على الشرط وذلك للمبايع حتى اذا باع بخرق
 لان الزيادة للمشتري ويجوز ان يبيع الثوب من اربعة اناصير لانه ان الزيادة وصف في الثوب بخلاف
 القدر كما مر ذكره لشرى لانه اذا امكك مكيد او موز وبكاهية او وصية جاز لانه ان يتصرف فيه قبل
 القبض وقبل الكيل وقيد بكون الكيل مبيعا لانه اذا كان تمنا جاز ان يتصرف فيه مطلقا كذا في النهاية
 الا ان يكيل البايع بعد بيعه عند المشتري لان المبيع يصير معلوما بكيل واحد ويتحقق معنى التسليم و
 محل التمسك اجتماع المتعاقبين كما سياتي في السلم ان شاء الله تعالى فاذا اكل البايع قبل البيع وان كان
 بحرفة المشتري على قبضه لانه ليس صاع البايع والمشتري وهو المشتري وكذا العكس بعد البيع بقبضة المشتري لان
 الكيل من باب التسليم ان يبيع المبيع ولا تسليم لا يحضره كذا الموزون والمعدود ما يابيه ولا ياكله
 حتى يزنه او يوزنه ثانيا ويكيله او يوزنه او يوزنه بعد البيع بحرفة المشتري لا الموزون اى لا يشرط ما ذكره
 في المزروعات وان اشتراه بشرط الذرع علمه من ان الذرع وصف لا يابيه بل يابيه من التمن فيكون المشتري
 قال ان يبيع هذا الراسم لكل ذراع ثمانية وان سعى في كيله المقصود في ذرع جاز ان يتصرف في التمن
 قبل قبضه سواء كان كمالا ليعين كالمقود ويتعين كالكيل والموزون وصح لوباع ابل بهارهم
 يكره من حنطة جاز ان ياخذ بلبها شيئا اخر من المحزون وهو الملك وانقضاء المانع وهو
 غير الاغتصاب بالهلاك لما مر ان الاصل في البيع هو المبيع وبذلك يفسخ البيع بخلاف التمن
 اما اذا كان من المقود فظاهر واما اذا كان من الكيل او الموزون فلا يفسخ من وجه وثمن
 من وجه وهذا لا يخل الاقالة في صورة المعاوضة بهلاك احدهما وقدره جاز زيادة المشتري
 فيه اى التمن ان قام المبيع لانه ان لم يقم ان لم يبق بحالة يبيع الاعضاء عنه لانه انما يكون في وجود
 والتشيء ثبت ثم يستند وله ثبت الزيادة لعدم ما يقابل له فلا يستند اى لا يلتحق باصل العقد بالاستناد
 وجاز حنطة البايع عنه لانه محال يمكن اخراج البذل عما يقابل له اسقاطا والاستقاط لا يستأنم ثبوت
 ما يقابل له ثبت الحنطة في الحال ولا يلتحق باصل العقد استنادا وجاز زيادتها اى البايع في المبيع لانه
 تصرف في حقه ومملكه ويتعلق الاستحقاق بالاستحقاق البايع والمشتري بالكل اى كل التمن والمبيع
 والزائد والمز يدعيه والزيادة والحط يلتحقان باصل العقد لانهما باحط والزيادة يغيران
 العقدان وصف مشروعي وصف مشروعي وهو كونه زائجا او خاسرا او وعدا ولها ولاية الدفع فا
 لا وى ان يكون ولاية التعديل من عند الشريعة ويمكن ان يقال انه اذا استحق مستحق المبيع او التمن
 فالاستحقاق يتعلق بجميع ما يقابل من المزد والمز يدعيه فلا يكون الزائد صلا متبدا كاهن من ههنا

لان دينه ثابت في
 الذمة والاشياء
 بالتعدي

الجيم في لفظ جازا في خبر زيدا المحرك الثالث

فاما الحدودات فانه اذا اشترى معدودا على انه كذا او قبضه فباعه
 او تصرف فيه قبل ان يوزن او يكيله رجعا لا يجوز وبها اختيار
 الكرخي وروى عنه رواية اخرى انه يجوز وهو قول ابي يوسف
 ومحمد رحمهما الله تعالى

مطلوب الكيل كذا لا يجوز له اكله ولا يبيع حتى يكيله باسا الا اذا
 ملكه ههنا او ميسر او كلا المكيل تمت

مطلوب اكل البايع المبيع بعد البيع بحرفة المشتري

والله بالقبض في التمن ملكه من عليه
 الدين بعضه او بعضه حتى لا يجزى
 ان يملكه من غيره عليه الدين بيمين

فانما كذا في الزيادة في الحنطة والزيادة في المبيع ويتعلق الاستحقاق
 بملكه قال التلميذ كذا يجوز للمشتري ان يزيد في التمن ويجزى المبيع ان
 يجل منه وان يزيد في المبيع ويتعلق الاستحقاق بجميع ذلك

[illegible]

البحر يغفل كل شيء يعصى شاهات

اعلا يجوز تساويا ولا تضامنا ولا اكيدا والبعيد لعدم إمكان
المثال بين الخطأ والصدق سفتا في
يجوز بيع النخل كل ما يكمل به مضاب الآخرة الحين في التركة الوصف
باختلافه يجوز بيع النخل كل ما يكمل به مضاب الآخرة الحين في التركة الوصف
فلا يجوز بيع النخل كل ما يكمل به مضاب الآخرة الحين في التركة الوصف
فهو يبيى نصف الاختلاف كالبقر والغنم فيجوز بيع احداهما بالآخر
متفاضلا وكذلك الايمان اكمل

بسمی پرمز مضافاً

فانما يوزن بالوزن المستقر في الوزن والعدد والدينار
 لا يوزن بالوزن المستقر في الوزن والعدد والدينار
 لا يوزن بالوزن المستقر في الوزن والعدد والدينار

فانما يوزن بالوزن المستقر في الوزن والعدد والدينار
 لا يوزن بالوزن المستقر في الوزن والعدد والدينار

فانما يوزن بالوزن المستقر في الوزن والعدد والدينار
 لا يوزن بالوزن المستقر في الوزن والعدد والدينار

فانما يوزن بالوزن المستقر في الوزن والعدد والدينار
 لا يوزن بالوزن المستقر في الوزن والعدد والدينار

والدينار والدينار يستقر في الوزن فقط لانها من الموزونات بالنظر كذا اما ثلثه خالص
 لان الحكم للغالب وما ثلثه خالص يستقر بعد ذلك تعاملا به وبوزن ان تعاملا به لانها
 ليس من وزن وفيه النص في كل على العرف كما لا يستقر في القيمة لانه مختص بالثمن وهو كل شيء
 يكال ويوزن نحو الحنطة والشعير والسمسم والتمر والزبيب ونحو ذلك وفي التجريد
 ويجوز في العدييات التي لا تتفاوت في ذاتها فاحتمال البين والجوز وفي الكاف في ان
 القرض عارة شري لا تطلق لا تتفاوت بالعين غير ان لا يمكن الاستفاد بالمكيل والموزون والعددي
 المتقارب الا باستهلاك اعيانها وكانت المنفعة عائدة الى ذاتها فاقابل في النصف مقام
 العين كانا استقر بالعين وزنه وهذا مما يتاخر في ذوات الامثال فيمكن ايجاب المثل في
 الذمة لافي الحيوان والنبات اذا مثل لها ولا يوازي بين السيد وعبد وماذ ولا غير من ذلك
 لان العبد وما في يده حينئذ يكون ملك مولاه فلا يكون بينه وبينه بيع يثبت حق الربا حتى اذا كان
 عليه دين يتحقق الربا المتحقق بالبيع ولا يراي بين مسلم وحربي ثمة اي في الحرب لقله
 عليه السلام لا يراي بين المسلم والحربي في دار الحرب وكذا اذا تباعا فيها سباعا فاسد ذكره
 الرابح فان ما لهم مباح وجوبه لا مان له يصير مقصودا لكنه التزم ان لا يغيره وهم ولا يغير
 لما في ايديهم بل رضاهم فاذا اخذوا منها لم يبايعوا بها ولا يبيعون بها ومن آمن ثمة فان
 الحربي ان السلم ثمة لا يكون بينه وبين مسلم مستأمن في دار الحرب يبيع عندي حبيته
 لان كل من سلم ثمة لا عصية له فصار كمال الحربي ويجوز اخذها من الحربي برضاء المسلم
 المستأمن وقولنا لا يوازي بين مسلمين وهو حرام كذا في الكافي

الاستحقاق

لم يترك الحق كذا في سائر المقول انما ذكرت في اواخر البيوع فوعان احدهما مبطل
 للملك اي من يملك بالكلية بحيث لا يبيع لاحد عليه حق التملك كالحريه الاصلية والعقود وفروعه
 كالتدبير والكتابة والاستلاد وثانيها ناقلة اي الملك من شخص لشخص كاستحقاق بالملك
 بان ادعى زيد على بكر ما في يده من العبد ملك له وهي عليه والنوعان بولتافهما في انهما
 يجمدان المستحق عليه ومن تملك ذلك الشيء من جهة مستحقا عليهم حتى ان واحد منهم لم
 ادعى واقام البينة على المستحق بالملك المطلق لا تقبل بينته بخلافان بوجه آخر ان النوع
 الاول يوجب لنفسه العقود الجارية بين الباعه بلا حجة في انفسه في كل منها الحكم القاطع
 بلا اختلاف رواية وفروعه عليه بقبولها ولكل من الباعه الرجوع على بايعه وان لم يرجع عليه
 بصيغة الجهن وان لم يحصل الرجوع عليه ورجوع هو ايضا كذا في الكافي وان لم يقنع على

المكفول

المكفول عنه فان توقف رجوع البعض على البعض على حكم القاضي انما يكون اذا بقي اثر العقد و
 هو الملك كما في النوع الثاني واذا سبق له بيعه لغيره فلا يملكه فلا يجمع ثمنان
 في ملك واحد بخلاف الاستحقاق بالملك كما سبق في الحكم بالحريه الاصلية حكم على الكافة اي
 كافة الناس حتى لا يبيع دعوى الملك من احد كذا العقد وفروعه فان الحريه حق الله تعالى
 حتى لا يجوز استرقاق الحر رضاه والناس كلهم خصوم في اثبات حقوق الله تعالى به عندها تكون
 عبده فكان حصص المالك كحصص كل واحد من الناس لا يملك الا ما حق العبد خاصة فلا يملك لغيره
 خصما عن الغائب لعدم ما يوجب استحقاقا الا ان من تلق الملك من جهة يصير مقصدا عليه
 ايضا لتدري اثر الفناء اليه لا اتحاد الملك ومن فني عليه في حادثه لم يصير مقصدا له في ملكه
 الجهة واما الحكم في الملك الوارث فله الكافة من التارخ لا قبله يعني اذا قال زيد لغيره ملك
 عبدك ملكك منذ خمسة اعوام فقال بكر اني كنت عبدك منذ ستين سنة اعوام فاعتقني
 فبهره عليه ان دفع زيدا ثم اذا قال بكر لغيره ملكك منذ سبعة اعوام وانت
 ملكي الان فبهره عليه قبل وفني الحكم بحريته ويجعل ملكا لغيره ويدل عليه ان قاضي خان قال
 في اول البيوع من شرح الزيارات بوجه احق المسئلة حق التحقيق فصار مسالة الباب على
 قسمين احدهما عقود ملك مطلق وهو بمنزلة حريته الاصل والعقود به قضاء على كافة الناس
 والثاني القضاء بالعقد في ملك موقوف وهو قضاء على كافة الناس من وقت التأسيس ولا يكون
 قضاء قبله فيكون هذا على ذكر من كان الكتب المشهورة خالية عن هذه الفائدة والنوع
 الثاني لا يوجب انفسا اي انفسا في العقود في ظاهرها لانه لا يوجب بطلان الملك و
 الحكم به اي هذا النوع من الاستحقاق حكم على ذي اليد حتى يؤخذ المذموم منه وعلى من تلق
 ذو اليد الملك منه بلا واسطة او واسطة فلا يبيع دعوى الملك منهم كمنهم محكوم
 عليهم تفريع على قوله والحكم به حكم على ذي اليد لآخره من دعوى التارخ بان يقول بايع
 من الباعه حين رجوع عليه الثمن انما اعطى الثمن لان المستحق كاذب لان البيع نتج في
 ملكي وملك بايعي بلا واسطة او بها فيسمع دعواه ويحل الحكم ان اثبت او تلقى الملك من
 المستحق بان يقول انما اعطى الثمن لا تشا مني من المستحق فيسمع ايضا ولا تعاد البينة للرجوع
 ايضا تفريع على قوله والحكم به الى آخره يعني اذا كان الحكم المستحق حكما على الباعه فاذا
 ارد واحد من المشتري ان يرجع على بايعه بالثمن لا يحتاج الى اعادة البينة ولكن لا
 يرجع احد من المشتري على بايعه قبل الرجوع عليه حتى لا يكون المشتري الاوسط لا يرجع
 على بايعه قبل ان يرجع على المشتري الآخر ولا يرجع بصيغة الجهن الى لا يحصل رجوع الحكم

فانما يوزن بالوزن المستقر في الوزن والعدد والدينار
 لا يوزن بالوزن المستقر في الوزن والعدد والدينار

فانما يوزن بالوزن المستقر في الوزن والعدد والدينار
 لا يوزن بالوزن المستقر في الوزن والعدد والدينار

فانما يوزن بالوزن المستقر في الوزن والعدد والدينار
 لا يوزن بالوزن المستقر في الوزن والعدد والدينار

عليه على الكفيل اي الضامن بالتزك قبل القضاء على الكفيل عنه لانه الاصل ومنه يسر
الحكم في الكفيل وانما يرجع قبل الرجوع عليه لانه لا يجمع ثمنان في ملك شخص واحد لان
ذلك المستحق مملوك ثم الرجوع اي رجوع المشتري بالثمن على البائع انما يكون اذا ثبت الاستحقاق
بالثمن لما عرفت انما حجة متعديتها اما اذا ثبت باقرار المشتري او بكتابه عن يمينه او باقرار
وكيل المشتري بالخصوص او بكتوبه فلا يوجب الرجوع بالثمن لان اقراره لا يكون حجة في حق
غيره وفي زيادات الجوابين حامدا للجوابين اي المشتري دار واستحقاقها رجل باقرار المشتري
او بكتوبه عن يمينه لا يجمع على بايعه بالثمن فان اقام المشتري البينة ان الدار ملك
المستحق ليرجع على بايعه بالثمن لا يسمع بيئته لما اقام البينة على اقرار البائع ان البيع
ملك المستحق تقبل وثبات الجوابين حامدا للجوابين بالثمن ولو لم يجمع بيئته على اقرار البائع بذلك ولكنه
طلب عينه بالثمن ما هي المدة على ذلك لاننا لا نحتمل ان ينكل عن يمينه فيصير بكتوبه
كاملا ويسترد منه الثمن بعد ذلك في العداية وهذا ما يجحظ له والناس غافلون
عنه وقد فرغ عليه بقوله في بيعة فقلت عند المشتري لا باستيلايه فاستحققت بيئته
تبعها ولها اي ياخذها المستحق وولدها وان اقرها رجل الى اي لا يتبعها ولها اي ياخذها
المقر لها ولولدها والفرق ان البينة تثبت الملك من الاصل والولد كان متصلا بها اي في وقت
يثبت بها الاستحقاق فيهما والاقرار حجة قاصرة يثبت بها الملك في الخبر بضرورة
صحته بخبر وما ثبت بالضرورة يقدر بقدر الضرورة التناقض يمنع دعوى الملك لانه
يكون متماها في الدعوى الحرة اما الحرية الاصلية فلحفا حال العلق فان الولد يجب
من ذل الحرية فلو لا يعلم بحرية ابيه ولم ينفق بالرق ثم يعلم بحرية ابيه واقمه فيرق
الحرية والتناقض فيما في طريقه خفاء لا يمنع صحة الدعوى ولما العارضية وان المولى
يتفرق بالاعتناق والتدبير بل يعلم العبد فيحيى فيه ايضا الخفاء فيجعل التناقض فيه عفو
واذا اقام المكاتب بيئته على اعتاق سيده قبل الكتابة يقبل الاستقلال سيده بالحرية
والطائف فان الرقة اذا اختلعت ثم قامت بيئته على ان ملكها ثارا قبل الخلع فانها
تسمع وان تناقضت الخفاء في تطبيقه للاستقلال بها والنسب كما اذا قال ليس هذا ابني ثم قل
هذا ابني يسمع وكذا اذا قال لست انا بولدت فلان ثم ادعى انه وارثه وبين جهة ارثه
يعترف وخرج عليه بقوله فلو قال رجل لاخر اشترى فاني عبيد فاشترته ثم ادعى الحرية فاني
حرية ضمن العبد ان لم يعلم مكان بايعه لان المقر بالعبودية ضمن سلامة نفسه او سلامة
الثلث عند تعدل استيفاء ثمن البائع فجعل المشتري مغفورا والتفرغ في المعاونة سبب

مطلوب اشترى دارا واستحقها رجل باقرار المشتري لا يجمع على بايعه بالثمن
فان اقام المشتري البينة ان الدار ملك المستحق لا يسمع بيئته

مطلوب يحفظه والناس غافلون عنه

مطلوب التناقض يمنع دعوى الملك الحر والطاق والغيب

الضمان دفع المضر بقدر الامكان فاذا علم حريته واهليته الضمان وتعدلا لاستيفاء ثمن
البائع حكم عليه بالضمان ورجع الى العبد عليه اي البائع اذا وجد له ثمنه على البائع
وهو مضطرب فيه فلا يكون متبرعا كعبد الرهن اذا قضى الدين لتخليص الرهن بحيث يرجع على
المديون ولو لم يقل اشترى او قاله ولم يقل اني عبد ليس على العبد شيء وان علم اي مكان بايعه
فلا اي لا يضمن العبد بخلاف الرهن فانه اذا قال ارثني فاني عبد لا يجعل ضمانا لانه مختص
بعقد المعاونة والرهن ليس كذلك بل يجب بل عصى بقباله وفائدة ذلك ان المدة لا يقر ببيع
على ذلك الاصل لدفع الاشكال من قول الامر ذكر في الكتب المشهورة ان الدار حرة في حرمة العبد
عندنا حرة من رضى الله عنه والتناقض بفساد الدعوى لا عبرة لتأنيخ الغيبة بل العبرة لتأنيخ
الملك فلو قال المستحق غابت عني منذ سنة يعني استحق رجل دارا من يد اخر وقال المستحق
عندنا دعوى غابت عني هذه الدار منذ سنة فقبل ان يقضى القاضي بالدارية للمستحق لغير
المستحق عليه البائع عن القصة فقال البائع ان بيئته انها كانت ملكا لي منذ سنتين لا ترفع
الخصوصية بل يقضى القاضي بالدارية للمستحق لان المستحق ما ذكرنا من ملك الدار في بيئته الدار
فقبلت دعواه الملك بلا تارة وبالبائع ذكر تاريخ الملك ودعواه دعوى المشتري لان المشتري
تلقى الملك منه فضا كان المشتري ادعى ملك بايعه بتاريخ سنتين الا ان التاريخ لا يثبت
حالة الانفراد كما ساق فسطع اعتبار ذكره وبقية الدعوى في الملك المطلق فيقضى بالدارية
العلم بالاستحقاق لا يمنع صحة الرجوع يعني اشترى شيئا من رجل يعلم انه ليس بملك له بل لغيره
فجاءه المستحق ذلك الغير واخذ المشتري من يد المشتري يرجع المشتري على البائع ولا يمنع علمه
صحة رجوعه فاذا اشترى له مشيئة يعلم غصب البائع ياها كان الولد رقيقا ورجع بالثمن
يعني اشترى جارية مفعومة وهو يعلم ان البائع غاصب استقل لها كان الولد رقيقا لانه غاصب
الغور ولعلم بحقيقة الحال لكن يرجع بالثمن على البائع ولو اقام البائع بيئته ان المشتري اشترى
بعد الشراء بملكته المبيع المستحق لا يبطل حق الرجوع بالثمن كما في العداية لا يحكم بسجل الاستحقاق
بشهادة الكتاب كذا بل بالشهادة على مضمونه يعني اذا استحق ابن من يد المشتري بيجاز
او قبض المستحق عليه السحر ووجد بايعه بسم فذروا الرجوع عليه بالثمن واطهر بيجز
قاضي بيجاز واقام البيئتان هذا كتاب قاضي بيجاز لا يجوز لقاضي سمرقند ان يعمل به
يقضى للمستحق عليه بالرجوع بالثمن ما لم يشهد الشهود ان قاضي بيجاز قضى بيجاز على المستحق
عليه بالدارية التي اشترىها من هذا البائع واخرجها من يد المستحق عليه هذا لان الخطأ يشبه الخطأ
فلا يجوز الا اعتماد على السجل بل ينبغي ان يشهدوا على قضاء القاضي وعلى قدر المستحق عليه

مطلوب التفرغ في المعاونة سبب الضمان دفع المضر بقدر الامكان

مطلوب عيبر الرهن اذا قضى الدين لتخليص الرهن يرجع على المديون

مطلوب الدعوى بتاريخ مقدم على المستحق غابت عني منذ سنة

مطلوب اشترى شيئا يعلم انه ليس بملك له بل لغيره فاستحق رجوعا بالثمن على البائع

مطلوب الاستقلال ببيئته يعلم غصب البائع ياها المالك رقيقا وله الرجوع بالثمن

مطلوب لا يحكم بسجل الاستحقاق بل بالبيئتين الشهادة بالعلم الذي فيه

كذا في الحادية كذا ما سوى نقل الشهادته والوكالة التي لم يمسوها المحاضر والتجارات والصلوات
فان في كل منها يجب الشهادة على من هو المكتوب بان المقصود بكل منها كونه حجة على الخصم
هو لا يكون الا بما يخلف نقل الوكالة والشهادة فان المقصود بها حصول العلم للقاضي وهذا لا يجوز
كون شهود الطريق كذا وان كان الخصم كما فرغ من كل البيع فاستحق بوجهه بطل البيع في قوله اي
قد رذلا بعض فان اوردت اي استحقاق البعض العيب في الباقي وكان المستحق شيئين شئ واحد
كالشئ بالغير والقوس بالغير غير المشتري فيه اى الباقي وهو ظاهر والاى ولد لغيره عيبا
في الباقي ولا يكتفى شيئين شئ واحد بل منه اى ثم الباقي المشتري بحصة من الثمن توضيحه
ان البيع اذا بطل في قدر البعض المستحق ينظر ان كان استحقاقا استحق بوجه العيب في الباقي
كما اذا كان المعقود عليه شيئا واحدا تماما في تبعية ضرر كذا دار ولا ارض والكرم والعبد ونحوها
فالمشتري بالخيار في الباقي ان شاء رضى بحصة من الثمن وان شاء ردى وكذا اذا كان المعقود عليه
شيئين وفي الحكم شئ واحد فاستحقا أحدهما فله الخيار في الباقي وان كان استحقاقا استحق
لا يفرع عيبا في الباقي كما اذا كان المعقود عليه شيئين وعبدان فاستحق أحدهما اوصرف خطاه
او جهله رذلا فاستحق بعضه فانه لا ضرر في تبعية ضرر فله الباقي للمشتري بحصة من الثمن
وليس له الخيار كذا في شرح الطحاوي وبعضه عطف على كل البيع فاستحقاق البعض وغيره اى
غير المتبقي بطل البيع فيه اى فيما اذا قبض البعض ايضا اى كما يقرر في قدر المستحق في صورة
قبض الكل وخبر المشتري في الباقي سواء اوردت استحقاق البعض العيب فيه ولا تفرق العنققة
على المشتري بسبب الاستحقاق قبل التمام اى حقا مجهولا فذا رضى على شئ كائنه درهم مثا
فاستحق بعضها اى بعض الدار لم يرجع صاحب الدار بشئ من الباقي على المدعى لجواز ان يكون
دعواه فيما بقى وان قل واستحق كلها اى كل الدار ردى كل العوض للعلم بان اخذ عوض من
لم يملكه فريد وان ادعاه اى الدار كلها فوض على شئ كائنه فاستحق بعضها اى بعض الدار
رجع بحصة ان الصلح على ما وقع من كل الدار فاذا استحق منها شئ تبين ان المدعى ايمالك
ذلك القدر فريد بحصة من العوض ما لم يرد الباقي على درهم وقبضه اى الدار درهم فاستحققت
اى الدار درهم بعد التفرق يرجع بالباقي لان هذا الصلح في معنى الصرف فاذا استحق الدار بطل
الصلح في جملته يرجع جاز اعتناق المشتري من غاصب باحالة بيعه بوجه غضب رجل عيبا
وباعه فاعتقه المشتري فاجاز المالك بيع الغاصب جاز عتقه عند ارجعته ورجى يوسف وعند
محمد لا يجوز ان يعتق بطلان الملك لغيره عليه كدم لا عتق في المالك ان آدم والموقوف لا ينفذ
الملك ولو اذ يتبست مستند وهو ثابت من وجهه وجهه والمصحح للمالك الكامل الحديث

مطلب في كل البيع المستحق بوجهه بطل البيع قدره وان قبض
بعضه بطل بوجهه

مطلب اى حقا مجهول فذا رضى على شئ كائنه درهم مثا
قال الاكل وركب المسئلة على ان الصلح على المجهول على العلم
جاء لان المجهول فيما سبق لا تقضى له المنازعة

مطلب
عقد البيع
عقد البيع

ولها

فانه ان الملك ثبت موقفا بغير مطلق موضوع لا فائدة الملك فيتوقف الاعتناق من ثباته عليه وينفذ
بنفاذه وصار كاعتناق المشتري من الرهن واعتناق العارث عبا لمن تركه مستغفرا بالدين حيث
يصح وينفذ اذ قضى الدين بوجهه اى لا يجوز بيع المشتري من الغاصب بوجهه الجاز للمالك بوجهه
اذ بالاجازة يثبت للمبايع وهو المشتري الاول ملك باق فاذ اطرى على ملك موقوف لغيره ابطله
لاستحالة اجتماع الملك البات والمالك الموقوف في محل واحد باع غيره بغير علمه وجره
المشتري على اقرار البايع والموقوف انه لم يورث بالبيع وادعى البيع لم يقبل التناقض في الدعا
اذ اقدمها على الشراء اقرار منها بصدقه ونفاذه لان الظاهر من حال المسلم العاقل ما يشترط
التفقد للصحيح النافذ والبيينة مبنية على دعوى صحيحة فان ابطلت لا تقبل البيينة وان
اقر البايع به عند القاضي بطل ان طلب المشتري ان التناقض لا يمنع صحة الاقرار لانه غير
متهم فيه فان من اكر شيئا اقر بصدقه اقر به بخلاف الدعوى لانه متهم فيها فالمشتري ان يثبت
عليه تحقيق الاعتناق بينهما فلهذا شرط طلب المشتري باع دار غيره بداره واعترف بالعقب
وانكر المشتري لم يقض البايع قال في الكس من باع دار غيره فادخلها المشتري في بناءه لم
يقض البايع وقال الزيلعي من السئلة اذ باع دار غيره بغير علمه ثم اعترف البايع بالعقب
وانكر المشتري لم يقض البايع الدار لان اقرار البايع لا يصدق على المشتري ولا تبين اقامته
البيينة حتى ياخذها فاذا لم يقم المستحق وهو صاحب الدار البيينة كان التلف مضادا الى عجزه
عن اقامته البيينة الا اى عند البايع ان الغاصب لا يجوز بيعه فلهذا شرط المقر بغير علمه ان قوله واخذها
المشتري في بناءه وقع اتفاقا اذ لا تأثير لادخال في البناء ذلك ولهذا ترك تلك العبارة ههنا

باب التناقص

لغة بمعنى السلف فانه اخذ عاجل باجل شئ به هذا العقد يكون مع اى على قدره فانه وقت البيع
بوجوده المبيع في ملك البايع والسم عادة يكون على عجزه في ملكه فلهذا العقد معجز وهو شرط
بالكتاب وهو قوله تعالى اذ انتم تبيعونهم يدين الى اجل الاية فانه لا يشمل السلم والبيع بشئ فوجله
بعد الحلو والسنة وهو قوله عليه السلام من سلم منك فليس منك في كل معلوم ووزن معلوم الى اجل
معلوم والا جماع واداءه القياس لا يبيع المعلوم كمن ترك لما ذكره لم يستدل بما روى عنه عليه
السلام نهى عن بيع ما ليس عند الانسان وخصصه في السلم لان محمد بن العز الحنفى في حواشي الهداية
هنا اللفظ هكذا المير ومن احمه الصلح ثم في كل حين كذا في كل واحد من الفقرات شرعا
بيع الشئ على ان يكون ذلك الشئ دينا على البايع بشئ لم يعتبره شرعا وسنانيق بيانها والبايع
في الاصطلاح مسلم اليه والمشتري رب السلم والمبيع مسلم فيه والتمنى رأس المال ويصير في العلم

مطلب اعتناق المشتري من الرهن واعتناق العارث من تركه
مستغفرا بالدين موقوف

مطلب التناقض لا يمنع صحة الاقرار

مطلب باع دار غيره بداره واعترف بالعقب
المشتري لم يقض البايع

نسخ

قدرة أي مقدار أعين الكيل والوزن والذراع وصفته أي جودته ووردها ونحو ذلك كالكيل والوزن
المتمن احتراز عن الدنيا والدرهم فانها من اللوزونات لكنها ليست متممة بل ثمان فليخبر
فيها السهم والعدد أي استقارب كالجزء والبعض والفلس واللبين ولا جرم بل من معين و
الذبح كالشوب مينا قد عر أي طوله وعرضه وصفته أي عظمه ورقته ووزنه أن يبيع بها
أي بالوزن ففتح في السهم المليح أي القديد بالمليح يقال ساءت مملحة ومملوحة لا يعالها إلا
في لغة روية والطريقين يوجد غير مقيد بوقت ولو وقف حق لو كان في ذلك لا ينقطع حين
مطلقا وزنا وضربا أي نوعا معلومين قيد بالمليح والطريق وصح في العسك والقيمة و
الحفنين إذ أعين كل منها ما يرفع النوع لا يعلم أن أحده وصفته عطف على قوله إنما
يقيم قدره وصفته كالحيون وأما الراس والحم والجلود عدد أي عدد الجلود والحلب خرما جمع
خرمه وهو بالفارسية بندهن هو الطهينة جزا وهو بالفارسية دسنة دسنة والجلوه هو الحزن
بالجرب الذي يظلم فإن كل منها تفاوتا فاحشاً يمنع السهم عن أن بين الطول والعرض والصفة
في الجلود وقد عايشنا بها الحزم جازوا المنقطع أي لا يواها المنقطع لم يوجب من حيث المقد
الحاشي المحل أي لا جاز بأن استغرق العلم جميع الوقت من التقادح الأجل والكيل أو ذراع
معين لم يعلم قدره لأن التسليم يتأخر في ما يوضع فيؤدى إلى المنازعة ولا أثر قريباً
تمر فخله معينة إذ قد مر مرة أفه فليقدر على التسليم وشي وصحته بيان الجنس كبر وشي
والنوع كسقية وبخية والصفة كجيد وروقي والقدرة كحكمة كيد لا ينقبض ولا
ينسحب والأجل وأقلته في الأصح وقيل ثارثة الأيام وقيل أكثر من نصف يوم وقد راس
المال في الكيل والوزن والعدد أي هيئتها بيان قدر راس المال وإن كان مثلاً إلى
فيما يتعلق العقد على مقدار الكيل والوزن والعدد واللفظ كالجزء والبعض وقالوا
لا يشترط معرفة القدر بعد التيقين بالاشارة حتى لو قال لغيري أسلمت إليك هذه الدراهم كنت
برؤي يوزن الدراهم وقال أسلمت إليك هذه البري كنت إنساناً من الزعفران ولم يرد
قدراً لها يصح عنده وعندهما أو مجموعاً راس المال إذا كان ثوباً أو حيواناً يصير معلوماً بالاشارة
ومكان الإيفاء كالحمل مؤنة ولا أي وإن لم يكن كالحمل مؤنة فيوفره حيث شاء وهو لا محالة إلا ما
كلها سواء ولا موجب للحاكم كذا التمس أي التمس الموتيل بأن يباع عبداً كافراً بغير موصوف في
الذمة إلى أجل حيث يشترط بيان مكان الإيفاء والقيمة بأن اقتسماداً وشي ما أحدهما
على صاحب شيئا كالحمل مؤنة لزيادة غرس وبناء وفيصم يشترط بيان مكان الإيفاء و
الأجر بأن استأجر داراً أو دابة بما كالحمل مؤنة ديناً في الذمة يشترط بيان مكان الإيفاء وشي

اشترک عبد الباقی او اقتسام دارا او شرط لاحد علی ما محکم مؤنثه
او استیجاب و مایه بما محکم مؤنثه فی الدقمه

وصغار الولد الذي يباع بالوزن يجوز السلم فيه بالوزن لان ما
يبيع بالوزن انما مكي مقمته قدر تنبيهي
وحدا لا يقطع ان لا يوجد في الاسواق وان كان يوجد في البيوت
تنبيهي
شعره من تحت السلم بيان الجنس والنوع والصنف والقدار
والجمل

بقائها اى بقوله صحته السم فحينئذ يسأل ما قبل الاقراق فانه يقع في محله السم بل بالاقراق لا عن
قبض فان السم ما شاء نقدا وما شاء على الملم اليه في كثره بطل في حصه الدين لانقاذ القبض في
المجلس وجاز في حصه القضاة اجتماع شواظهم ولا يشيع الفساد لانه انما لوقوع السم في التبدل
حتى لو قدر رأس المال في المجلس مع التصرّف في رأس المال و السم في قبض القبض اما الاول فلا
فيه نفوت القبض الواجب به العقد ولما الثاني فلان السم فيه بيع والتصرف فيه قبل قبضه
لا يجوز كغيره السم متعلق بقوله لا يتصرف بان يقول رب السم اعطني نصف رأس المال لئلا ينصف
السم فيه ذلك لوقوعه بان يقول اعطني مثل ما اعطيت السم اليه لئلا ينصف السم في ملكه او نحوها وانما
خصها بالذكر لانها اكثر وقوعها من المراجحة والوضعية ووقع على قوله لا يتصرف الترخيع فان نقلا
السم لم يشترى رب السم من السم اليه شيئا بل رأس المال حتى يقبضه كله لئلا يلزم التصرف فيه ولو
المال قبل قبضه اشتد كراهية السم بقبضه قضاء ويصح بيع السم كراهية قبل اجل اشرى
السم اليه من رجل كراهية السم بقبضه قضاء لم يكن قضاء وانما كان قبضه السم بقبضه
لنفه فالتاليه انما كتبه لنفسه جاز اجتماع الصفقتين بشرط اكل ولا بد من الكسب
مرتين لانه انما صلى الله عليه وسلم عن بيع الطعام حتى يجري فيه الصاعان وان امره قبضه
صح يعني ان لم يكن مسلما وكان قرضا فامره قبضه قبض الكرجان ان القرض امانة وهذا ينقد لفظ
الاعانة فكان المراد وعين الماخوف مطلقا حكما فلا يجمع الصفقتان كذا في صحيح ايضا في
الصورة الاولى لو اشترى السم اليه كراهية او امره رب السم بقبضه له اى اجل السم اليه السم
ففعلا اى كثره السم اليه شاكك اليه وانما صح اجتمع الكيلان ولو امره رب السم اى امره
رب السم السم اليه ان يبيع السم فيه في ظرف رب السم فكل ما في ظرفه بيعه وامره اشرى
البائع فكل في ظرفه اى ظرف البائع لو كان الامر اكل لم يصح له وصادفتم ملك
الامر لا تحقه في الدين لا العين فصار السم اليه مستوعب الظرف رب السم ووضعه ملك
نفسه فيها بخلافه في ظرف المشتري بامر غيره لو اشترى مثلا خبطة معينة فامره اشرى
البائع ان يبيع في ظرف المشتري بعينه فصار ايضا لان ملكه الخبطة بالشره فامره صادفتم ملكه
كيل العين ثم كين الدين في ظرف المشتري قبضه وعكسه لا صورته رجل السم في خبطة
فلما حل اجل اشرى السم اليه السم اليه خبطة بعينها ووقع رب السم في ظرف السم اليه
ليجعل السم فيه السم اليه السم في ذلك الظرف فان بدا ببيع العين المشتري في ظرفه ايضا
للعين لخصه الامر فيه الدين السم فيه لصادفتم ملكه استقرض خبطة وامره قرض ان يذرها
فان رده وان بدا الدين لم يضر فابن الشئ منها ما اما الدين فله السم الامر فيه واما العين فان

وصح الارض
التي مستقيها
السما لا لنا نجوم
المحط كذا
في القنانية

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

مناجاة مستغفر من خطيئة والمؤمنين ان ينزلوا في ارضه كان قبضه

مطهر لا قاتل يقتضي لزوما البيع بالثمن

قال الثغري أما يا أبا عبد الله فماذا فعلت في هذا المشرق بعلمك الأمانة ولم
تفعل بها عينا لم يبي شتمت ما كان منك أحدا من بني محمدا الأمانة

مستفاد باجل سلام و بدون الحاجل مع بيچاره و بچهاره
على علم

وفى القيدان

مسائل شتى في كتاب البسوع
مجلد ما زاد الاستعداد في فناء أهلها
قبل فناء الأجرة لصاحب الدار ففعل الحاضر كل الأجرة فانه
يكفي متبعها بالاجرة كونه فحين ينظر في نقد نصيب صاحب الأجرة
ان ليس لأدجى حبس الدار لاستيفاء الأجرة كذا ذكره الترمذاني اكل
خسفا فتاب فيه من البائع على بسعوه
الم بسع له فيه

~~ان البائع على البيع عدم~~

عَلَى الشَّيْخِ وَالْأَوَّلِيِّ وَمَنْ لَمْ يَنْزِلْ نَا أَضْعَافُ كُلِّ مِثْمَالٍ لِرَفْعِ الشَّيْخِ
لَهُمْ حَبْنُ الْبَيْعِ حَتَّى الْإِسْتِيفَاءِ

واعلم ان نفع الشرط المتعارف
يقتضي ان ينفع المالك في نفسه
فان كان النفع في غيره
فان كان النفع في غيره
فان كان النفع في غيره
فان كان النفع في غيره

السقاء وباع شيئا من الذهب والفضة تنصفاً حال الذهب والفضة بمقتضى درهم ووزن
سبعة اي يجزى للذهب ثلثا ومن الفضة درهم ووزن سبعة لانه اضاف الف الف درهم
الى الوزن المعهود في كل ما يقضى نفعاً عن جدي بلا علم وتلف او تلف كان قضاء بيعه اذا كان له
على عشرة دراهم جيار وقضاه زيوفا وهو لا يعلم فانفعها او هلك فهو قضاء عند الجح
ومحرم وقال ابو يوسف يرد مثل زيوفا ويرجع بجياره لان حقه في الوصف حتى يحق في الاصل
ولا يمكن رعايته ببيعها بل بضمن الوصف اذا لم يمتد له عند المتقابل بحسبه في جوارحه او اقلنا
ولما ان من منسحق حتى لا يجوز له الاستبدال جاز كالصرف والسم فيقع به الاستيفاء
ولا ينفعه الا في الجوده ولا يمكن تذكيرها بايجازها منها المأمور ولا بايجازها من الاصل لانه لا يجاز
لعله ولا نظير له كذا في الكتب المشهوره قال صدر الشريعه يرد عليه ان مثل هذا في الشرع كغيره فان
جميع تكاليف الشرع من هذا القبيل لانه لا يجازى حتى قبل لاجل نفع كثير من الناس ليس شيء من تكاليف
الشرع من هذا القبيل فان الضمير فيها يدنو من النفع اخرى ولا يجوز للعبد ترك النفع الاخرى
لان حق الله تعالى في ما نحن فيه فان الضرر والنفع فيه دينويان ويجوز للعبد ترك النفع الذي
لانه حق الله تعالى في ما نحن فيه فان الضرر والنفع فيه دينويان ويجوز للعبد ترك النفع الذي
لانه حق الله تعالى في ما نحن فيه فان الضرر والنفع فيه دينويان ويجوز للعبد ترك النفع الذي
لانه حق الله تعالى في ما نحن فيه فان الضرر والنفع فيه دينويان ويجوز للعبد ترك النفع الذي

انما هو شرط المتعارف
انما هو شرط المتعارف
انما هو شرط المتعارف
انما هو شرط المتعارف

كل ما كان مباداة مال بمال
من الزهرا وهو في المعاوضات
وهو الذي لا ينفذ لاحد المتعاقدين
كقوله بعتك هذا العبد على ان
تجده مني

محل المعاوضات
محل المعاوضات
محل المعاوضات
محل المعاوضات

الشرط الملائم هو الذي ليس فيه نفع المالك المتعارف
والبيع كقوله بعتك هذه الدابة على ان لا تبسها
الشرط الملائم هو الذي ليس فيه نفع المالك المتعارف
والبيع كقوله بعتك هذه الدابة على ان لا تبسها

الفاسد واجازته فان اجازة البيع كبيع حتى لو قال ان راد فلان في النقص فقد اجزت البيع بطلت
الاجازة والغش والاحالة فان في الاول معنى المباداة وفي الثانية معنى تملك المنفعة والاجرة
والحصة فانها استدانها المالك فيكون معتبراً بان بدائه فلا يجوز تعليقه بالشرط والاصل عن مال
بمال فيكون معاوضة مال بمال فيكون بيعاً والامر الذي فانه تملك من وجه حتى يرد بالرد وان
كان فيه معنى لا سقاط فيكون معتبراً بالتعليلات الا اذا علق بكائن اي بشرط واقع حتى لو قال
لمدني من مال من مده فقال بشركه قد داه ام فقال المدعي كره داه يبرأ من مده ان توداده است
صحة البراءة لان هذا تعليق البراءة بشرط كائن كذا في الاسترواحية وعزل الكيل والاعتكاف
فانها ليسا مما يلحق به فلا يجوز تعليقهما بالشرط والمزاورة والمعاملة فانها اجازة لان من يجرى
لم يجرى على الاعلانية بل بالاجازة فيكونان معاوضة مال بمال فيفسدان بالشرط والاقرار فانه
اخباره تعدد بين العقد والكذب فان كان كذا لا يكون صدقاً بقول الشرط ولا بالعكس وانما التعليق
في الاجازات ليستين ان ليس بواقع قبل وجود الشرط والوقف فان فيه تملك المنفعة والتكريم
فانه توليد صورة وصلة معنى ان الاصل اليه لا يبرأ منها القطع الخصومة بينهما فاعتبار ان صلح
لا يصح تعليقه ولا انصافه واعتبار ان تعليقه يصح فلا يصح انك وما لا يبطل به اي بالشرط
سته مشرق القرض والهبة والصدقة والنكاح والطلاق والمخارعة والعق فلهن ولا ايضا
والوصية والسكنة والمضاربة والقنطرة والامارة والكفالة والحالة والموتة والوكالة
والكتابة الا اذا كان الفاسد في صلب العقد صلب الشيء ما يقوم به ذلك الشيء وقيام البيع
بالعوضين فكذلك في احد العوضين كفساد في صلب العقد قال في البيع الكتاب انما يفسد
بالشرط المفسد اذا كان الشرط غير محل في صلب العقد بان كاتبه على ان لا يخرج من البلد او على ان لا
يعمل فان الكتابة غير محل في صلب الشرط ويبطل الشرط وانما اذا كان الشرط اخل في صلب العقد بان
كاتبه على ان يخرج او غير ذلك فانها تفسد وانما كانت كذلك لان الكتابة تشبه البيع من حيث ان العبد
حال في حق المولى ويشبه النكاح من حيث ان ليس بماله في حق نفسه فهذه بالاشبه من فلتشبهها
بالبيع تفسد اذا كان الفاسد في صلب العقد وتشبهها بالنكاح لا تبطل بالشرط الزائد اقول
بهذا يعلم ان ما قال في الاسترواحية والحامدية والاهلية الكتابة بالشرط لا يجوز فانها تبطل
بالشرط الفاسد من غير ان يكون الفساد في صلب العقد وما لا يلا ثانياً الكتابة تبطل متعارف
غير متعارف ويبطل الشرط من غير ان يكون الشرط زائداً ليس معه فساد في صلب العقد وهذا في الشرط
في الاول بالفاسد وفي الثاني فلا وجه لما لا يفسد من هذا الكلام لانه على طلاقه لانه لو
كاتبه بشرط ان لا يخرج من المدينة من الكتابة وبطل الشرط ففهم الصورة لا تبطل الكتابة

محل ما يبطل بالشرط الفاسد ستة عشر

بفساد الشرط واذن العبد في التجارة بان يأذن المولى لعبده بشرط ان يوقت لبشره وسنة او نحوها ودعوة المولى بان يقول المولى ان كان لهام الامنة حمل فومنى والصلح عن دم العمد وكذا الا برعنه ولم يذكره التقياء بالصلح اذ ليس بينهما كثير فرق فان العبد اذا قال للمالك عمدا ابرأت ذمتك على ان لا تقوم في هذه البلدة مثلا او صلح معك على صبح الابرء والصلح والعقد الشرط وعن الجرحه التي فيها القصاص فان الصلح اذا كان عن قتل الخطاء او الجرحه التي فيها الارش كان من القسم الاول والصلح عن جنابة الغصب الى الغصب وجنابة الوديعة والعارية اذا ضمنها احد وجهات الصلح في الصور المذكورة وجعل شرط في تلك الامواله فان الصلح صحيح والشرط باطل وعقد الذمة فان الامام اذا فتح بلدة واقر أهلها على ان لا يكرههم وشرط لهم الامام في عقد الذمة ان لا يعطوا الخبز يطريق الا هاتين كاي الشرع فالعقد صحيح والشرط باطل والرد بالعيب ونجيان الشرط بان يقول المسمى ان لم ار هذا الثوب المبيع عليك اليوم فقد ضيت بالعيب وكذا الرد بخيار الشرط كما ان يقول ابطلت خياي غدا ولما خي ان كان من ذلك بطل الشرط وله الرد بالعيب وخيار الشرط وغرل القاضي بان يقول الامام للمقاضي اذ وصل بكما في اليد فانت مغرول فين صحيح الشرط ويؤم مغرولا وفي الاصلح الشرط ولا يكون مغرولا وبقيت كذا في العمارة والاسرة وشية فانما لم يعل هذه المرفقات بالشرط لافساد انهما ما من معاوضات غير مالية او من تركات او من اسقاطات وما يصح اضافته الى المستقبل اربعة عشر الاجارة وضمنها اما الاجارة فلو تمليك المنافع ووجودها لا يتصور في الحال فتكون مضافه مبنية وهي عوض قول علمائنا الاجارة تنقذ ساعة فساعة على حسب حاجتها ولما تضمنها فعتبر بها فيجوز مضافا كما ان فسح البيع وهو لا قاله معتبر به حتى لا يجوز تعليقه بالشرط ولا منافاة الى الزمان كالبيع اقول هكذا وقعت العبارة منضمات الاجارة الى الاجارة في الفصولين وغيرهما من المعبرات ووجهها ما ذكره بعد ذلك نقل في الفصولين ما يخالفه حيث ذكر في فتاوى القاضي ظهير الدين ولو قال اجرتك داري هذه لاس كل شهر بكذا اجاز في قولهم ولو قال اذ جاء راس الشهر فقد فسختك لم يصح اجاءا كذا ذكر في فوائد صاحب المحيط ولو قال فاسختك غدا هل يصح الفسخ المضاف الى رايته لانهما واختلف المشايخ واختيار ظهير الدين انه لا يصح في ذلك كلامين تناخا ظاهرا فليشتمل والمرارة والمعاملة فانها اجارة حتى ان من يجيزها لا يجيزها الا بطريقها ويرعى فيها ما شرطها والمضاربة والوكالة فانها من باب الاطلاقات والاسقاطات فان تصرف المضارب والوكيل قبل العقد والتوكيل في مال المالك والموكل كان موقفا حقا لما لك فهو بالعقد

ما يصح اضافته الى الزمان المستقبل اربعة عشر

اذا اقر اجرتك داري بنه لاس كل شهر بكذا اجاز ولو قال اذ جاء راس الشهر فقد فسختك لم يصح

والتوكيل

والتوكيل اسقطه فيكون اسقاطا فيقبل التعليق والوكالة فانها من باب الاطلاقات فيجوز اضافتها الى الزمان وتعليقها بالشرط الملازم لما تقر في موطنه بخلاف الوكالة التي يجبون تعليقها بالشرط مطلقا لما ذكره الا يصح اي جعل الشخص وصيا والوصية بالمال فانها لا يفيده الا بطلان فيجوز تعليقها واصاقتها والقضاء والامارة فانها تعلقية وتنفذ بعض محض في ان اضافتها والطلاق والعتاق فانها من باب الاطلاقات والاسقاطات وهو ظاهر والوقف فان تعليقه الى ما بعد الموت جائز وما لا يتحقق اضافته الى المستقبل عشرة البيوع واجازته وضمنه والقسمة والشركة والحمية والنكاح والرحمة والصلح عن مال والابرء عن الدين فان هذه الاشياء تملكات فلا يجوز اضافتها الى الزمان كما لا يجوز تعليقها بالشرط لما في من معنى القاء

باب

عنونه الاكثر من كتاب وبها يباين سبوا القرض من انواع البيوع كالربوا والسلم فالاحسن ما استبرهنا به من لغة بمعنى الفضل فتمت به هذا العقد اذ لا ينتفع بعينه ولا يطلعه الا الزيادة وبمعنى النقل فتمت به الاحتياجه في بديله الى النقل من يد اليه قبل الافتراق وشرا بيع الثمن بالثمن اي ما خلق للثمنية كالذهب والفضة سواء كان جنسا بجنس وبغيره كبيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة والذهب بالفضة وبالعكس فان تجا ناسا الى الثمن ان بان يكونا ذهبيين او فضةين لم يمتساوى والتقابض لما مر في الربوا من قول علي لم يمتساوى الذهب بالذهب والفضة بالفضة مثلا مثل يدك بيدك الفضل بغيره قبل الافتراق بالادان حتى لو ذهبا بفضة في جهة واحدة وانما او اعني عليهما في المجلس فترقا بضا قبل الافتراق وتخرج قوله عن رضى الله عنه وان وثب من سطح فتمت به بخلافه بخلافه انما في قوله فيمنع بمأبذ على الله والقيام دليله ولو وصليته اختلطا الى المتجانسان جودة وصياغة اذ لا عبرة لهما لما مر في الربوا ولا اي وان لم يتجانسا فالقايض لما مر ان احد خبرني العدة بخره لثمن ولو باع احدهما بالآخر اي احد من ثلثي الجنين يعني الذهب بالفضة وبالعكس جزافا وبفضل وتقا بضا فيه اي المجلس يح لم يذكر التساوى لانه ليس محل الاشتباه ولا يتعينان اي لا يتعينان عوضان في الصف كسائر العقود حتى ان لم يكن عند العاقدين شئ فاستقرضا فاديا قبل افتراقهما او استحق كل من العاقدين فاعطى كل منهما صاحبه بثلثما استحق من جنسه او مسكاهما اشار اليه في العقد واعطيا مثلهما بما زوفا فسد اعلاصف بخيار الشرط اذ يتبع به استحقاق القبض ما بقى الخيال ان استحقاقه مبنى على الملك والخيار عيونه لا على لان يمنع القبض الواجب ويصح صرف ان اسقطا اي خيار الشرط والاجل في المجلس لا ارتفاع المفسد قبل تفرقه ظهر بعض اليك زيفا فاد استقص في فقط

ما لا يصح اضافته الى الزمان المستقبل عشرة

فوقه شيخ

جاز عليه آخره عشرة داه بالثلاثين
 ان يبيع المقض ثلثا يساوي عشرة بالكس منها ما يبيع
 ثم يبيع من جاز عشرة ثم يبيع المقض الثوب من البائع
 بعشرة وثلاثين المقض من ثوب المقض من عشرة
 بالاول والعشرة التي استقرض منه فبذل المقض من عشرة
 وليس في يده شيء وقد وصل الثوب وهو اكثر من عشرة وصل
 المشتري الاصل من عشرة وذلك الثلاثة على ان
التي اشترى عشرة ودلت الثلاثة على ان
 المحرز عن المربو به الحكمة يجوز
 تجنيس

السبع

سور الناس كتاب الشفاعة

تثبت الشفعة على عدد الرؤوس

29

طلاب الصفعة ثالثة

ولیسٹی

مطار الشجر آجل وصادونه عاجل

وقال في شرح الطحاوي القاضي أبو عبد الله الشافعي الحفظ الثاني قد جازى
فإن أحضر الثاني في تلك المدة قضى له أو لا أصل له ففقدت غاية
فإن لم يخاصمه ولم يأخذ ما منه بمحضة الشترى كما إذا كان البايع
بذل المال على بيع أو بغيره ثالث لكنه لا يشترط القضاء
بذل المال على بيع أو بغيره كالوعيد

الحيلة لاسقاط الشفعة
مطلوب
صورية جعل باع داراً بمائة دينار في السهم على ان يكون ثمن الدار مائة
ثم ظهر انه باع النصف بمسعين فقط الشفعة لكسر ما
غاية ثم باع النصف الاخر بمائة قال في الكتاب لانه يأخذ
بالشفعة على السهم الاول فاذا اشرك فليس لانه يأخذ
الثلث فانه المشتري ما اشركوا والشريك او من في الجار
من المشتري

لأنها عندنا نحن بعبارة ما بال مطلقاً لأنها تثبت بخلاف القياس بالثالث في معاوضة ما بال
مطلق فبقية عليها أو بيعت عطف على جعله أي الشفعة في أربعة بخلاف البيع ولم يسطر بخلافه
لأنه يمنع زوال الملك عن البايع فإن أسقط وجبته زال المانع عن زوال الملك لكن يشترط الطلب عند
سقوط الخيار في الصحيح لأن البيع يصير سبباً لزوال الملك عند ذلك أو بيعت بيعاً فاسداً يعني إذا اشترى
أدماً فأسقط فلا شفعة فيها ما قبل القبض فليقبض ملك البايع فيها أو ما بعده فلا احتمال للفسخ
لأن لكل واحد من المتبايعين سبباً من فسخه ولم يسطر فسخه فانها إذا بيعت بيعاً فاسداً وسقط حق
الفسخ بان يفسخ المشتري بها لثبوت الشفعة وأرد أي البيع بخلافه أو بشرط أو عيب بقضاء متعلق
به بعد ما سلمت تعني إذا بيع وسكت الشفعة ثم زاد البيع باحداً من قبضه أو القاض فلا شفعة لأنه
فسخ لا بيع بخلافه فلا قضاء لأن الزوال لم يجب فاحذره بالرضا صراحة أو باقالة فانها
بيع فحق الثالث والشفعة زالت بها وتثبت أي الشفعة للبعد المستقر بالدين بحيث يحيط به فثبت و
كسبته في بيع ستره وله كسبته في بيعه أي العبدان ما في بيعه ليس ملك مطلقاً ويثبت أيضاً في
شراء شيء أصلاً أو وكالاته أو اشتريته أو كل أحد من المشتري فاشترى بالكل والكل والمؤكل
شفيع كان له الشفعة سوى تدرين ثلاثاً وللدارج ما لا يصدق فإذا اشترى الدارج واشترى له الدارج
تثبت الشفعة للمشتري سواء اشتري أصلاً أو وكالاته أو كسبته للمؤكل إذا اشتراها الكسب بالكل ويثبت
أيضاً للمشتري الآخر فالثبات فيها لثبوت الجواز أن المشتري مقدم عليها أي لا يثبت لمن باع وكسب
أو أصلاً لأن أخذه بالشفعة يكون سعيه في تقصيرها عن جهة وهو المال واليد للمشتري وسواء لثبات
في نفسهما عن جهة موهبة أو بيع له وهو المؤكل لأن تمام البيع باذلول التوكيل بما جاز بيعه
وضمن الدرك أي ضمن الدرك عن البايع وهو شفيع لا يثبت له الشفعة إلا بتقرير البيع فكأن
كل البايع قد اشترى بالشفعة فيما ذكرنا لثبوتها أيضاً في بيع الدارج ما وقع في الواقع من قول
أرداً عاباً التصريح به هو التام من طول حد الشفعي أي لا مقدار عرض ^{الشرع} بلع أو ثلث أو أصبع أو طول
تمام ما لا يصدق والشفيع فإن ما لا يصدق الدارج لا يثبت الشفعة لقطع الجواز وهذا حيلة الناس في
شفعة الجواز كما إذا وهب للمشتري هذا المقدار وقضيه وله حيلة أخرى ذكرها بقوله واشترى سهماً
بثلث ثم باعها بثلث آخر فالجواز شفيع في الأول لا في البايع ولأن الثاني هو فيه جاز للمشتري تترك
والثاني والمشتري مقدم على الجاز وهذا حيلة الباطل لقطع الشفعة بزيادة وهما حيلة تفيد تقليل
رغبة الشفعي في الشفعة وهما إذا لزم أن يشتري الدارج ما لا يشتري سهماً واحداً من الفهم منها
بالدارجها ثم اشتري الباقي به ثم فاشفع بالدارج بالشفعة الأولى ثم له الباقي لأن المشتري
صار شركاً وهو حق من الجاز ولا حيلة أخرى ذكرها بقوله واشترى الدارج بثلث غل كلف مثلاً

ودفع

٢٤ الف
اي عشرين الف
وهو المائتا التي
هي القيمة

انا اكل احياء السموات
 فم الشفعه ذاك الشوق
 النور من التي بالشمس
 والخذ بالشمس
 نقرهم بالشمس
 فلو يوقيدها
 مملو
 شمع
 ٥٠

ورفع ثوباً دينا قيمته عشرة دنانير بمقابلة الثمن فالشفعة بالثمن لا الثوب لا ينفق آخر الثمن
 هو العوض عن الدار وهذه حيلة تمنع الشريك والجور فيشترى المنزل الذي قيمته مائة ألف
 ويبيع عن ألفين بقيمة عشرة لكن المنزل الذي اشترى جرح المشتري على البائع بالثمن بقا العقد
 الثاني فيبضه البائع فالأولى أن يباع بالدينار ثم الدينار في الشئ المنزل بطلان في رتبة
 الدينار فقط إذا ظهر أن ألفه يمكن عليه ما كان اشترى من آخر دينار العشر ثم تصادقاً لا دينا
 عليه فأنه يرد الدينار وله حيلة أخرى أحسن وأسهل ذكرها بقوله أو شريكم بغيرهم معلومة أما بالثمن
 أو بالشارقة بقضنة أي مع قضنة فالمن اشترى اليها وهو قد رها وضيع القلوب بعد القبض فإن
 الثمن معلوم حال العقد والجور حال الشفعة وجهالة الثمن يمنع الشفعة كونه الحيلة لاساق الشفعة
 الثابتة وفإذا بان يقول المشتري الشفع بعد ثباته أنا بيعها منك بما أخذت فلا فائدة في الأخذ
 بها فيسلم الشفع ولا يلزمها بعد الأثبات فيسقط الشفعة لكن يكره ولم الحيلة لوم بثوبها
 ابتداء فخذ في يوسف لا يكره لأن احتمال الدفع ضرر عن نفسه لا في فناء الدار عليه بل ضرر
 عليه والحيلة يدفع الضرر عن نفسه جانبا وإن قصر العوض في ضمنه وعند محمد يكره لأن الشفعة
 دفع الضرر وفي باحة الحيلة إبقاء الضرر وبالأول يفتى بهذا في الركنة قال الصديق الشريعة
 الشفعة إنما اشترعت لدفع الضرر الجور المشتري كان كان ممن يتضرر بل الجور لا يحل إسقاطها
 وإن كان جلاصا كما يتبع الجور والشفيع متغلب الجور جواره في احتمال إسقاطها بطلها
 أي الشفعة ترك طلب الموائمة وترك الشهادة عليه أي عطيل الموائمة قادر على ما الأولى فإن
 يترك طلب الموائمة حين علم بالبيع قادر على ما كان له أن يأخذ أحدهما أو يترك في الصلوة فإن شفعته
 تبطل بالأعرض وهو لما ثبت حاله الاختيار وهي بالقدرة أما الثاني فإن يترك الشهادة على
 طلبها حين علم بالبيع قادر عليه بل كان عنده رجلا أو حبلا وأمر أن فسكت ولم يشهد على طلبها
 فإنما أيضا دليل الأعرض في الهداية إذا ترك الشفع الشهاد حين علم وهو يوقه على ذلك بطلت
 شفعته وقد قال في الهداية باب طلب الشفعة الشهاد في طلب الموائمة ليس بالزم وأعرض عن عليه بان
 بين ولا يميز تناقضا ومنشأه العفلة عن قوله وهو يوقر على ذلك فإن مراده أن الشفع إذا سمع
 بالبيع في مكان خال عن الشهود فسكت تبطل شفعته وإذا قال طلبت الشفعة ولم يسمعه أحد لا
 تبطل حتى إذا حضر عند التعاوض وقال الشفع طلبت الشفعة ولم أتركها عطف على ذلك كان بارا
 في عيونه وبطلت طلب الموائمة وسياق هذا زيادة تحقيق عن قريب وسيطرها أيضا صلي على الشفع
 منها أحل الشفعة يجوز له أن يسلم في رده أي العوض بطلان الصلح لأنها مجرد حق التملك لا مال فلا
 يحل الاعتياض عنه لأنه مشروط في رد وسيطرها أيضا صحت الشفع بعد البيع قبل القضاء بها إلى الشفع

اذا اراد ان يبيع الدار بعشر آلاف درهم يبيعها
 بعشر الف درهم ويقبل التسعة الاف وستمائة
 ويبيعها اخذها بعشرين الف درهم
 لانها اسحقته الدار فلهذا
 البتة بالدرهم العاشر على الباقي ثم تصادقوا انهم
 عليه في فانه يبيع

مطلب جهالة الشيء تمنع الشفعة وتكره الحيلة السقاط
الشفعة الثابتة اتفاقاً

مطلبة كراهة الحيلة السقاط الشفقة والركوة

فانها تبطل

هذا هو الأصل في البيع بعد الشفعة

التميز

مطابق كل من الشفيع والمشرى البينة مزج بينة الشرى

الشيء فإذا كان أكثر من ذلك كان الرضا التسليم وإن علم أنها بيعت باق أو محطلة أو شيء قيمتها ألف أو أكثر فهو على شفعته لأن تسليمه عند كثرة الشيء لا يفي على تسليمه عند القلة وكذا تسليمه في أحد الجانبين لا يكون تسليمًا في الآخر مما ليس عليه أداء أحدهما ويتوزر بالآخر وكذا كل موزون أو مكيال أو عدد في مقدار بخلافه إذا علم أنها بيعت بعرض قيمته ألف أو أكثر فإن تسليمه لها إنما يأخذ بقيمة دارهم وقد أثير ولو أنها بيعت بدنانير قيمتها ألف أو أكثر صح التسليم وكذا هذا وإن كان أقل من عرض شفعته يشفع حصصه أحد الشترين لأخصه أحد الباعة بل إذا الكل أقرت يعني اشترى جماعة من واحد فلا شفع إن يأخذ نصيبا حلهم وإن باع جماعة من واحد لا يأخذ حصصه أحد الباعة لأن في الأولى دفع من الجاهل الثاني وتشفع أيضا نصف آخر أربع مشاعا من دار نفسه يعني اشترى رجل نصف دار فقامت الباعة فلا شفع إن يأخذ النصف الذي صار للشترى أربع وليس أن يشفع النصف لأنها من ثمة النصف لأن النصف لا انتفاع ولا يجم النصف من الشرايع إلا بالنصف من ثمة الدب والوهمي تسليمها أي الشفعة على الصغير وإن ترك التجارة فيقع من يملك التجار فإذا إذا بلغ ما شترى بعد رجوع الشترى كانا فان السكون عن الطلب من يملك التسليم من ثمة التسليم أو كمال بطلها إذا أسلم وأقر على الكل تسليمه أي الشفعة صح لو كان التسليم لأقر عند القاضى وإن كان في غيره فلا يجوز إلا أن يخرج من الخصصة وقال أبو يوسف رحمه الله يحجزه مطلقا وقال زفر لا يجوز مطلقا والله أعلم

كتاب الهبة لما فرغ من البيع الذي هو عليك عين بعوض وما يتبعه من الشفعة شرع في الهبة التي هي عليك عين بلا عوض فقال هي آخذة تبرع وتفضل بما ينفع الموهوب له مطلقا قال في المحرر لم ينشأ ذلك وليا وقال لا يبرهن شيئا أنا وأبي يبرهن شيئا الذكر وشيئا عليك عين بلا عوض أي بلا شرط عوض لأن عدم العوض شرط فيد لتسقط الهبة بشرط العوض فذكر وتبرع بما يجاب كوهبت لأنني لم يجر فيها أو خلعت أيضا كذلك يقال تخلدك إلى إعطاه إياه بطي بنفسه بلا عوض وأعطينت وطعمت هذا الطعام فاقبضه فالصالح للهبة لا لطلوعه إذا أضيف لما يطعم غيره ياد به عليك العين بخلافه وإذا قال أطعمك هذه الأرض حيث تدور عاريتا لأن عينها لا تطعم وقال صاحب المحرر مناقرة العلوان لما يطعم عينه يحمل التمليك والإباحة فإذا احتل المرء فإذا قال اقضه دل ذلك على أن المراد التمليك وهذا ريبه هنا قوله فاقبضه وجعلت هذا لك فإن اللام للتمليك وأمرتك لتعمله ليدل من أمر غيري فهو العمل ولو شئت من بعده وسألتني تمام بيانك جعلته لك عمرتي وجعلتك على هذه الدابة أو زنى أي نوى بالحل الهبة لاسيما ليس بصريح فيها فيجاء بالشيء لأنه قد روي بالهبة يقال حمل الميراثا على الفرس يرد به التمليك وكسفته يعني هذا الثوب فإن الكسوة يرد بها التمليك قال تعالى أو كسوتهم وداركك مبتذلا وخبر هبة نصب على المحل من مذهب الظاهر واللام

والا فوفى بدين ان لنق قبل القبض وهو في التجميع
الا ان الشفع لا يمكن ان ياخذ نصيبا احدهما ان امانت
حصة من الثمن حتى ينفذ الجميع كما يوفى الى القرض اليه
على البايع بمنزلة المشتري نفسه لا ان ياخذ نصيبا بل من
شتر ان يكون الشفع قرض قسمه كان له ان ياخذ القرض على ابطال
في اي جانب كان الله استحقه بالشراء والشرى اطلاق الكتاب يدل
حقه فيما خذ وهو منى على ان يوفى في جانب الدار التي
عليه وعلى ان يبيع جار فيها يقع في الجانب الآخر فيبيع
لشفع بها الله لا يبيع جار فيها يقع في الجانب الآخر فيبيع
وتنهي محمد وزفر لا يجوز وسر على شفقة البائع ان الاب والوصي
المختار العمد وعلى نداء الخلف بطلان الشفعة بسلك الاب والوصي
من تسليم الاب والوصي الشفعة على الصغير وتسلم الوكيل
بالطلب وامتناعه على مؤكدة

والامام محمد بن عبد الله هذا الجواب مستقيم اما على قول من لا يرى المالك بالقبض في الهبة الفاسدة فظاهرا
 واما على قول من لا يرى المالك بالقبض في الهبة الفاسدة فمضمونا على ما تقره اذا كان مضمونا بالقيمة
 بعد المالك كان مستحق الرد قبل المالك فيمك الوجع والاستدراك قال وهبت لك هذه الفرس الخجلة
 والفرس السمن صحت الهبة في الخجلة والسمن فقط لما عرفت ان كاد منها ما شاء المالك لو اهدى له لا يسقط
 وهبت دارها الزوجها وهما بمناهما ساكنان فيها باجارت الهبة وبصير الزوج قابضا للمالك لان
 المرأة ومناهما في يد الزوج فصح التسليم ذكره فاضح وان وهب ثيابا في صندوق مقفل ودفعه
 الى الصندوق لا يكون قبضا فلا تتم الهبة لان القبض اتمام يحصل اذا فتح الانتفاع به ولا يتنافى مع
 القبض وتتم هبة ما مع الموهوب له بالقبض جديد يعني اذا كانت العين الموهوبة في يد الموهوب له
 وديعة او عارية او امانة ملكها بالقبض والقبض وان لم يجر فيها قبضا لان القبض في باب الهبة غير
 مضمون فيعتبر فيه اصل القبض وهو موجود ههنا فتابع قبض الهبة بخلاف البيع يعني اذا باع
 الوديعة او غيرها ممن في قبضه يحتاج الى قبض جديد لان البيع يقتضي قبضا مضمونا وقبض الوديعة
 قبض امانة فلا يوجب قبضا لان قبض المالك لا يحتاج الى قبض جديد لان قبض المالك في قبض الموهوب اذا اتم
 نابة احداهما من الاخر لا يحتاج الى قبض جديد لان قبض المالك لا يحتاج الى قبض جديد لان قبض المالك في قبض الموهوب اذا اتم
 مثل الارز وزيادة وليس في الادخال في الاقوى وتتم ايضا ما وهب الى الاب لطفه بالقبض لانه
 في قبض الاب يتحقق قبض الصغير لانه وليه فيستلزم قبضه سواء كان في يده حقيقة او يد
 موصولة لان يد الموصول كيد المالك بخلاف ما اذا كان في يد الواسع والمساكين والارامل حيث
 لا يجوز له قبضه لانه قبضه لانه كل واحد منهم قابض لنفسه اذا كان ايا الموهوب مقلوما
 قال في النهاية لغير السبق وكان في قبضه لانه الصغير واشهد عليه وذلك الشيء معلوم في
 جائز والعين فيه باعلامها وهبة له ولا يشهد عليه ثم قال ولا يشهد ليس بشطرا للهبة تتم
 بالاعلام الا انما ذكرنا الاشهاد احتياطا للتحريز عن جحد سائر الورثة بعد موته وعن جحد بعد
 ادراك الولد وتتم ايضا ما وهب جنيها لهما في المظفر قبضه اى الطفل عاقل لا ينافي النافع المصحح
 بالبالغ او قبض لبيه او جده او ممت احداهما لانها مقام مقامها او قبض موهوب المظفر معهما او قبض
 اجنبي يبيده وهو في المظفر فانه قبض زوجها لهما الى الصغيرة لكن بعد الزفاف لان الابن قائم
 مقامه نفسه في حفظها وقبض الهبة لها ولو قبض الابن صحت لان اصل الوالدة له والولاية الزوج منها
 ولو تجزئ الهبة المحل كونه وصفا في الامة لا تصاب باليمن لانه اطرافها ولا الهبة المحل
 وان جاز لا اقره ان يبين سببا صالحا وسياق بيا في الاقرار ان شاء الله تعالى صحت هبة اثنين دان
 لو اهدى لهما ما اهدى لهما جملته وهو في قبضه فان شيع وعكسه وهو هبة واحدة لان لا الهبة لهما هبة

مطلب اذا كان عين الموهوب في يد الموهوب له ودفعه ملكها له
 ولا يقبل وان لم يتجدد القبض

مطلب هبة الاب لطفه
 بخلاف غيرهم من الاقارب والا حانت حيث لا يتحقق له انقباض

مطلب قبض اجنبي يبيد الموهوب وقبضه الاجنبي
 اذا كان يقبل

مطلب لا تصح هبة المحل ولا الهبة له

النصف من كل واحد فيلزم الشيع عشرة عشرين فانه لا يجوز ان الصدق على الفقه هبة
 فلا يجوز للشيع وشيخه روى تصدق عشرة وهبتها على فقيرين لان الهبة للفقير قدا والصدقة يتبع
 بها وحدها لله تعالى وهو واحد الفقيرين اربعة عشر للهبة وهب نصف الدار وسلم ثم الباقي لم يتجزأ ولو
 اى الباقي قبل التسليم وسلم الكل جملته صح في الكل لانه اذا سلم الكل جملته صار كانه وهب الكل جملته بخلاف
 ما اذا انفرد التسليم هبة واحدة فانه قبض قبض معلق للهبة لا يجوز ان يشتري ان يقبل ان
 يقبضها وهبتها الاخر جاز الهبة لما عرفت ان التصرف في العقار قبل القبض يجوز ان يشتري ان يقبل ان
 درهم صحيح لرجلين لانه هبة مشاع لا يقسم وانما قال صح لان المفسوس في حكم المرفوض كما عرفت
 فليكن ما يقسم فلا تصح هبة لرجلين المشيع معه درهمان قال لرجل وهبت لك درهمين ان
 استولى اى قد رآوا اجازت والفرق ان الهبة في الرجل الاول تناولت احدها وهو مجهول فلا يجوز وفي
 الثالث تناولت درهمين منها وهو مشاع لا يجزئ القسمة فيجب ويجوز الضابطة بقية درهم في دار
 الاسلام لطفه لان اليد الموصولة باقية عليه كما لقيام يدها في اليد عليه فيعظم ظهور يده تملكه من دخل
 فيها ولو وهب بعد دخوله في الهبة لم يتجزأ وقد روي في باب استيلاء الكاهن وكذا لا يجوز هبة الساعدون
 العصة ان الذين له اى الموهوب له الوهاب في نفسه وهبتها اى في يده او يد غيره او يد غيره
 او غيره في يده او يد غيره اى الموهوب له الوهاب في نفسه او يد غيره او يد غيره او يد غيره او يد غيره
 لان المانع للمويز الاشتغال بملك المولى فاذا اذن المولى في النقص والحصاد والمجان وفعل
 المعقولة لانه المانع في ان الهبة **باب الرجوع عنها** صحت الرجوع في
 اجنبي او بغيره يكون الرجوع منه في جرحه من كان ذا رحم وليس محرم ومن كان محرم وليس بذي
 رحم ولا اهل ومنه المحرمية بالقرابة والحرمة بالحقيقة بالسبب لا بالنسب كالاب والامه
 والاخوة والاخت من الرضا ومن المحرمية بالمصاهرة كاهل النساء والرباب وان راجع
 البنين والبنات وقال الشافعي الرجوع فيها قبله عليه السلام لا يرجع الوهاب في هبته الا للولد
 فيما يرب له ولنا ما روي عن قوله عليه السلام الوهاب حق هبته ما لم يشترط اى لم يعرض
 والمراحم الرجوع بعد تسليم لانها لا تكون هبة حقيقة قبل التسليم وللمرء بما روي عن النبي في
 بالرجوع عن قضاء ولا قضاء الا للولد اذا احتج الى ذلك فانه يتفرق بالاختصاص لا بالانفا
 ونسبته لانه رجوع عاقل لا الظاهر وان لم يكن رجوعا حقيقة على ان هذا الحكم غير مختص بهبة
 بل بالاختصاص فلا اخذ من مال ابنة ولو غلبت كما ذكر في باب النفقات قال صدر الشريعة
 ونحن نقول به اى لا ينبغي ان يرجع الا للولد فان يملك لآخره فوجهه من الناس من قوله
 ونحن نقول به ان لا بد ان يرجع فيما وهب لانه مطلقا وهو بطل متشاق

قال الزيلعي كان فيما لا تقسم فقبل احدهما حاز ولو لانه عليه
 لكل واحد منهما كما جاز فيشيع في قبض كل واحد منهما
مطلب هبة اثنين لواحدهما لا عكسه وهبة عشرة للفقيرين
 جاز ولا يجوز التصدق بها لغيره

مطلب اشترى دار فهدىها قبل قبضها صح كذا هبة
 درهم صحيح لرجلين بخلاف المفسوس

مطلب ما نهيت البائس من العسر والاضيق والزرع والفحل اذا اضر
 بنقصه دعه ماله وجلا اذنه

الغفلة عن قوله فانما يتلك الخبيثة فان مراده ما ذكرنا حتى لو لم يتجلى له بحاله الاخذ به مال
ابنه فان ما نوقش هو انما لم يضره علمنا انها صحتان وغيره ان قرأنا الاولين جملتهما
كما في الآباء والامهات وان علوا والاولاد وان سفلوا والاخوة والاخوات والاهل وسفلوا
والاعمام والعمات والاخوال والخالات فقط فان اولادهم ليسوا بحماكم كما في كتاب النكاح
ثم ان مواعيد الرجوع في الخبيثة سبعة ذكر الاول بقوله ومنعه المحرمية بالقرابة ووجه كونه نافعا
ان المقصود وهو صلة الرحم يحصل بها فانها واجبة في المحرم وكل عقدا فاد مقصوده
يترى ونذكر الثاني بقوله وزيادة متصله تعطف على قوله المحرمية بالقرابة كبناء وغيره
يسمى ووجه كونه نافعا ان الرجوع انما يصح في الموهوب والزيادة ليست بموهوبة فلم يصح
الرجوع فيها والفصل غير ممكن ليرجع في الاصل لا الزيادة فامتنع الرجوع اصلا ونذكر الثالث
بقوله وموت احداهما اما ان مات الموهوب له فان الملك قد انتقل الى الورثة واما اذا مات الوهاب
فلا التزمه الرجوع حق الرجوع الا للوهاب والورثة ليس بواهب ونذكر الرابع بقوله وعرض فان
حق الرجوع في الخبيثة كان للخل فمقصود هو عدم ذلك بوصول الوهاب اليه اذ اضيف اليها الى
الخبيثة بان قال خلفه عرض هبتك او يدك عنها او يعلقها او يملكها فقبض عليه يرجع فلو هب
وعرض له نصف رجوع كمن هبته مطلقا اي سواء كان العرض من الموهوب له او الاجنبي يار
الموهوب له والاول ان العرض سلم له فلم يبق حق الرجوع وكذا ليس الاجنبي العرض الرجوع في عرضه
لانه متبرع عن الموهوب له استحق الرجوع عليه وذلك جائز ولا يرجع العرض على الموهوب له اذا كان
بغيره لانه متبرع وكذا اذا امره الا اذا قال عرض غي على اخي فضا من كذا في الايضاح وذكر
الخامس بقوله وخبر رجها عن ملكه فان تملك الملك كتب له العتق وفي تملك الملك تبدل
السبب وذكر السادس بقوله والنزحية فانها تطير القرابة المحرمية في التواصل ببليل جريا
التواصل بينهما بالانجاب ويطلب ان كان المقصود الصلة وقد حصل وقت الهبة حتى لو
وهب له ثم تكهها له ان رجوع فيها ولو وهب له ثم اصابها فليس له ان يرجع لوقوع العلاقة
بينهما في الاول وقت الهبة ووجودها في الثاني وقتها وذكر السابع بقوله وهلاك الموهوب فانه
اذا هلك تعدل الرجوع فلذلك على الموهوب له الهلاك صدق بلا خلاف كذا في الكافي وضابطها
اي ضابط الموانع من رجوع مع خرفة ما فيهما قبل وما منع الرجوع في الخبيثة يا صاحب حرف
مع خرفة قال ان الزيادة والكم موت احداهما والعين العرض والخراج عن الملك والزيادة
الزوجية والنفقة القرابة والها الهلاك الخرق العلن والخارجة السنان فكانت شبهة الرجوع
بالسنان وهب لاجله واجتنب عبد فقضاء اي لا رجوع في الاجنبي العتق له اي الوهاب الرجوع في

موانع الرجوع في الهبة سبعة

ليس الواجب بعد العتق الرجوع وليس العتق ايضا الرجوع

ضابط الموانع من رجوع مع خرفة

نصيب

نصيب الاجنبي لان الهبة صح في حق كل من اقبلت الا يتقيد بامانة الموهوب من الرجوع بخلاف الاخ فان
القرابة فيه مانعة عنه وهب لاجنبي او قبضه الرجل فوهبه الى الرجل العتق لا يرجع الثاني اورد
عليه ظلال الرجوع فيه لان الموهوب لما عاد الى الثاني بالرجوع لا يسبب جديد كان الاول الرجوع
فيه ولو صدق به الثالث على الثاني ان كان قويا وابعه منه ان كان غنيا ليرجع الاول لان هذا ملك
جديد لعوده اليه بسبب جديد وحق الرجوع لم يكن ثابتا في هذا الملك فلا يرجع كذا في المحطى رجوع في
استحقاق نصها اي نصف الهبة والمراد الموهوب بنصف عوضه لانه لا يدفعه اليه ليس له الموهوب
كله فاذا اذن بعوده رجوع عليه بقدر كغيره من الماوضات التي استحقاق نصفه يعني اذا استحق
نصف العرض ليرجع بشئ حتى يرد ما بقي من العرض انما يصح عوضا عن الكل ابتداء وبلا استحقاق ظهر
انه لا عرض الا هو فيكون كذا في حقه في الرجوع لا يسقط الا ليس له كل العرض ولا يسلم فان شاء رد ما
بقي ورجع في الكل وان شاء امسك ما بقي ولم يرجع بشئ بخلاف ما اذا كان العرض مشروطا بالانتماء
فوزع الباقي على البتة فالما استحق بعضه رجوع بمقابل من العرض كذا في الاسرار ولو عرض نصفها
رجوع بما لم يعرض لان التعويض مانع فان اوج في النصف يتبع بقدر اوج نصفها او لم يرجع
في النصف لان الرجوع في الكل في العرض ولو لم يمنع بيع النصف وهذا اعلم الرجوع انما يصح بحيث
يؤخذ الموهوب من يد الموهوب له بتراض من الطرفين او حكم قاض لان الرجوع في الهبة يختلف فيه
فمنهم من يرى من لم يرض به الموهوب له بتراض من الطرفين او حكم قاض لان الرجوع في الهبة يختلف فيه
وعند حقا ان الموهوب له ان يكون له التواضع والتواضع فله الرجوع لانه لم يرضه مقصوده ومنه ان
يكون له العرض فله الرجوع فلا بد من الغرض بالرضا والغرض فصح اعتناق الموهوب اي اعتناق
الموهوب له العرض فله الرجوع بعد الرجوع معتق بالاعتناء لانه لا يخرج عن ملك الموهوب له
الا بالقبض فصح اعتناق قبله وفي بعض اي الموهوب له بولا كذا اي الموهوب له الرجوع وقبل
القبض بعد المنع عن الواهب لقيام ملكه فيه وكذا اذا هبته في يد الموهوب له بولا فله الرجوع لان اصل
قبضه يمكن موجبا ضمان التعويض عليه وهذا دوام عليه واستلامه الشيء معتق بامانه ولكن
ضمن به اي بهلاكه بعد القبض والمنع اي منعه بعد القبض وطالب الواهب ان الموهوب له بولا فله الرجوع
عند الموهوب له والمنع بولا لطلب ضمانه في الامانة ومع احدهما عطف على قوله بتراض اي
الرجوع بتراض او حكم قاض فصح لوقوع الهبة من الاصل واعادة الملك القديم للهبة الواهب في الرجوع
قبضه اي قبضه على الهبة لان القبض انما يعتد به استقال الملك في وجود الملك القديم ومضى الى الرجوع
في المشاع القابل للقسمة كنصف دار وهبت وتوكان هبة لما صح فيه تلف الموهوب في الموهوب له
فاستحق قبضه لم يرجع على الواهب لانه اعتد بتراضه فاستحق في الامانة قضى بطلان الرجوع

مطلب تفصيل حكم الهبة اذا خرجت عن ملك الموهوب له ثم رجعت اليه

مطلب اذا كان العرض مشروطا

مطلب وصح الرجوع في المشاع القابل للقسمة كنصف دار قضى بطلان الرجوع لما صح ثم زال عار الرجوع

لما نفع شتم زال الى المانع عاد الرجوع بيان انه اذا ابي في الدار لم هو به وبطل القامى رجوع الوهب بسبب البقاء
فهذه الموهوب له البناء وعادت الدار كما كانت فلهذا يرجع في الجوارح والموهوب له البناء عينا بالحيث ان لا تباين
ففي العبد في مدة الجوارح ونحوه الموهوب له البناء والرجوع في القاضى مقاضى الرجوع بسبب الحيث في مدة الجوارح
ليس لمان يركب في المحيط وهو بشرط العوض هبة ابتداء هذا اذا ذكره بكل على ان يقول وهبتك
هذا العبد على ان تعوضني هذا الثوب واما اذا ذكره بحرف الباء بان يقول وهبتك هذا الثوب فليس
هذا اذ الف درهم وقبله لا يترك ابتداء وانتهاء بالاجماع كذا في شرح الهالاية وغيره هاشم
فمنها الى العاقدين العوضين كقولك من هبة وبطلت بالبيع كما هو حكم الهبة ولم تجز هبة الاب
مال فلهذا بشرط كما لا تجز هبة به وبيع انتهاء فيرد بالبيع وبغيره في رد وتثبت الشفعة كما هو
حكم البيع هذا عندنا وعند غيره والشافعي يبيع ابتداء وانتهاء لان العبد للمعاني وليست بالاشتمل
على جهتين فيجوز بينهما ما امكن عمل به الشبهان فان قلت الهبة عليك عين بلا عوض والبيع
تمليك عين بعوض فكيف يجمع بينهما وايضا التمليك لا يجري في الشرط وكذا في تقييد الشرطية قلت
قد عرفت ان معنى كونها تمليكك بلا عوض كونها تمليكك بلا شرط عوض للشرط عدم العوض فلا ينافي
كونه بيعا وقد عرفت ايضا ان الشرط المضاف للتمليك شرط في معنى الرد والتملك لا مطلق الشرط حتى
لو قال بعت هذا منك على ان يكون منك كذا كذا يبيع فيكون ما نحن فيه شرط ابتداء ونظرا للعبادة
حتى لا يبيعه الا ما قبل القبض ونحوه على معنى العوض نظرا الى ما اقول اليه حتى يرتفع عليه احكام
البيع حاله البقاء وهبة به باساق فقص الموهوب له المخرج فرق بين هذا وبين الغسل
بان في القصاص زيادة متصلة ودفع الغسل كذا بعد كما فراسم في دليل الموهوب له وجاربه
علمها الموهوب له القلان او الكتابة او نحوها حيث لا يرجع الوهب ههنا الصواب ان بالاساءة
وتعلم القلان ونحوها ان زاد الموهوب فطرد الرجوع وكذا ان هوب بغيره فلهذا في الموهوب له الى
الرجوع حيث لم يلحق الرجوع لزيادة متصلة في قيمة الموهوب تصدق على غنى او قال يغني تصدقت
عليك بهذه الدرهم ووهبتك فغير اي قال له وهبتك بهذه الدرهم لا يرجع اعتبارا للفظ
في المسئلة الاولى ولعمري في الثانية كذا في الكافي **فصل في هبة الاحلها**
او على ان يرد عليها او يهبها او يتولىها وهبة او تصدق بها على ان يرد عليها شيئا منها او يهبها
في هبة المصدق شيئا منها صحت الهبة لانها لا تطل بالشرط الفاسد كما هو في تصديق الله عليه وسلم
اجاز العوي واطل الشرط كما لا يخفى وبطل الاستثناء استثناء المحل لانه انما يعمل في المحل الذي يعمل فيه المقصد
وقد عرفت ان هبة المحل لا يجوز فلا يجوز استثناءه ايضا وبطل الشرط لما لا يفسد مقضى العقد وهو ثبوت
المالك مطلقا فان اعتبر الشرط المذكور في ثبوتها وهو ينافي الاطلاق واعتبره الرابي على قوله ويؤيد

هذا الهبة بشرط العوض هبة ابتداء وبيع انتهاه

ويجوز المحل بها
زبده

شينا

ان يبيع

شينا منها بان الموهوب اما الهبة بشرط العوض في الشرط ان لا يستقيم قوله بطل الشرط وان اراد به
ان يبيع منها شيئا من العين الموهوب بها فذكر ان يحصى لانه ذكره في قوله على ان يرد عليها شيئا منها اقول
نحوه والشق الاول قوله في الشرط جاز ان يبيع واما الجواز ان كان العوض معلوما كما عرفت من المباني
السابقة وممنوع به بعض شيا من الهبة وكذا الحالة العدة اعنى جعلها ووهبها صحت الهبة في الام لان
الجواز لا يترتب على حكمه فلو كان الموهوب مشغولا بملك الهبة بخلاف الذي يبيع ويحملها ووهبها لم يضر
الهبة لان المحل يترتب على ملكه لا يجوز تعليق الامر عن الدين بشرط الا بكائي اي بشرط ان يكون ظلوقا لم يبيعه
ان لواء خدشات برى منه اى من الدين بطل اي لا يترتب الهبة على بشرط محض ولو قال لم يبيعه ان كان على عليك
دين ابرأك عنه ولم يبيعه دين صح الا براء لا لتعلق بشرط كافي فيكون تجزى اجاز العوي لا الرقي
العوي ان يجعله لانه لا يترتب عهده وادامته تردي على تقييد التمليك وبطل الشرط والرقي ان يقول ان مت
قبلك فذلك يملكك معناه الى زمان وهو من الارتقاب وهو لا ينافي كذا في شرطه فانه لا يبيع
لوعم التمليك في الحال وقال ابو يوسف يبيع الرقي ايضا بناء على انه ما تمليك الحال واستمرط الاسترداد بعد
مدة عنه فيكون النزاع لفظيا **كتاب الاجارة** لما فرغ من هبة عليك العين بلا عوض
شاع في هبة عليك المنفعة بعوض فقال في لغة فاعاله من اجارته من باب طلب وضرب اسم للخدمة
وهي ما يعطى من كسب الاجير وشرا يملكك نفع بعوض واما عندنا فنقولهم يملكك نفع معلوم بعوض كذا
لاننا ان كان تعريف الاجارة العينية او يكون مانعا لثا ولما للفاسد بالشرط الفاسد وبالشروط الاصل
وان كان تعريفه لا يتم لانه يكتسب النفع والعوض بالمعلومية صحيحا وما اخبر بهما تعريف لانهم كان
تعريفه البيع كان كذا لك عين او دين او نفع الا ان ظاهرنا واما الثالث فبيان في توضيحه وتنفقه بالشرط
هذه الدار ثم ما كذا ووهبت منافعها يعني ان الاجارة تنفع بلفظ العاقل حتى لو اقر الخبز عرك هذه
الدار ثم ما كذا او قبل الحائط كذا اجارة صحيحة اما العارية فلا تنفع بلفظ الاجارة حتى لو اقر الخبز عرك هذه
الدار بلا عوض كانت اجارة فاستثنا عارية ولو قال له وهبتك منافع هذه الدار ثم ما كذا يعني ويكون
اجارة كذا في الفتاوى الصغرى واختلف في انعقادها بلفظ البيع ذكر شيخ الاسلام ان فيه اختلاف
المشاخر وقال اذا قال لرجل هبة بعت نفعك شهر اهل كذا فهو اجارة ومن كسب ان الاجارة لا تنفع بلفظ
البيع ثم يرجع وقاية تنفع كذا في المحل فلهذا في المدة حالات او قصر في السكن والزراعة
مدة كذا او سكن الدار ولا يجوز زراعة الارض مدة كذا اوبان العمل في الصياغة والصبغ والخياطة
ونحوها او لاشارة عطف عليها اي بعلم النفع ايضا بالاشارة كقول هذا الى ثمة فان النفع ليس بمشرا ليه
كن يعلم الاشارة الفعل المحقق لا يزم الاجرة العقد اى املك بنفس العقد والبيع يزم بعينه
كان او يذات لان العقد ما وقع والبيع ما وقعين منفعة تحت شيئا هبة والاحمال ومقتضى المعاقبة

مطل لا يجوز تعليق الامر بالدين بشرط الا بكائي

مطل جاز العوي لا الرقي

حيث تناول الفاسد شرا

غسل

ان احرق الخبز

مطلوب الاجر والضمان لا يجتمعان

ملحوظ
الاجر والصالح
لما عرفت ان الاجر يشترك امامنا عند الاستماع فلا بد من وضوئها وضوء قلوبنا
وان شاء الله تعالى فاما لك يا اخي ان تذاق منتهى رقيقته وتذوق منتهى لذة الاجر
والملح والاذة لك مستهلكة قبل الوصول الى ما كان رزاقا
وحين ما وجب الضمان كان رزاقا
بالحسن

من العمل اشر في العبيد كالصباغ وقصاره حبس العبيد للرجل
والاعرج ان صانع من ليس له علم اشر
ومن عبيده واما عندكم فممن العبيد انما كانت مضممة عليه
الحبس عندكم فلا يسقط ذلك بالحبس ثم لها الحيا ان شاء
فممن قيمته العبيد غير موصول فلا اجر عليه ان العمل ليس
سما اليه وان شاء مضممة قيمتها موصولة
وعليه الاجر يلع

العمل

تكملة الكتاب صواب

مطالعہ استیجار دارا و دکان بزرگرمایعرف

مسألة استجار ارض لبناء او غيره فاذا تمت المدة قطع
وسلمها فارعه

نفقة لوجهه الاجارة لتعليم القرآن والفقر والامانة والا اذان
الافتقار في الامور الدينية بدل ايجار

الفوق في الأمور الدينية بقودها المتأخرون ولذا قال وفي فضل اليوم صحته أي الجان لتعظيم
 القرآن والفقهاء والامامة والادان ويجب المستأجر عليه دفع الاجر ويجلس به وعلى الحق المصلحة
 وهو جهة تلك المحالين على رؤس بعض سور القرآن سميت به لان العادة عهداء الحادوي ففسد
 أي الجارة ان دفع الى الخضر لا ينبغي به نصفه او استأجره ان يجزله بده بعضنا وبعض الزاد
 وثقل الميطحي بر بعضه فبقه هذا الأخير ليعتق في حق الجان وقد نهى النبي صلى الله عليه
 عنه انما جعل الاجر بينهما يخرج من عملهما وان في معناه ومن يجزله كذا اليوم وكذا أي
 استأجره لا يجزله في هذه العشرة الاصل في التقدير المبرر به ففسد عند الحنفية لمجهلة العقود
 عليها ان ذكر الوقف يقتضي كونه المنفعة وذكر العمل مع تقدير التقدير يقتضي كونه العمل ولا ترجيح
 لاحد على الآخر مع ان نفع المستأجر في وقفها على العمل لا يستحق الاجر الا به كونه اجراً مشكوكاً
 ونفع الاجر في وقفها على المنفعة لا يستحق الاجر بمعنى المدة عمل ولا فساد العقد ولو كان
 العقود عليها أي يعمل بهذا العمل مستغراً لهذا اليوم فهو غير مقدرة وعادة وعمل الحنفية حرمها
 انما اذا سعى وقال في اليوم حازت الاجارة ان في المظرف التقدير المدة فلا يقتضي الاستغراق
 وكان المقود على العمل وهو علموا وارضوا بشرط ان ينشئها ويكرى نهارها وليس شرط ان اشر
 هذه الافعال بتقريبها انقضاء المدة وليست بمقتضيات العقد وفيه نفع صاحب الارض ففسد
 كالبيع بخلاف استأجرها على ان يكرىها وينزعها او يسبقها وينزعها لا بشرط يقتضيه العقد
 لان الزراعة مستحقة بالعقد وهي انثى الى الاستسقاء وكري فلا تقسده وبلا ذكر زرعها
 او ما ينزع فيها المصحح اما الاو ان الارض تستأجر للزراعة والبناء والقرى فما ليس شيئاً منها
 له يوم العقد وعليه واما الثاني فلتفاوت انواع الزراعة وارضها بعض بالارض فما ليس
 شيئاً منها له يعلم المقود عليه لان نعم الموحى بان يقول على ان ينزعها شئت فخرجت لوجود
 الاذن ولو نزعها بذكر الزراعة وما ينزع في الاجل عادى العقد صحيحاً ولو المستمى
 لا ارتفاع الجاهلية بالزراعة قبل تمام العقد استأجره لا بعد ذلك ولم يسلم على فحل مقدار افرامك
 لم يضمن ان الجارة فاسدة والعين امانة ولم يوجد التسليم وان بلغ المكان المعهود فلما لم يمتنى
 من الاجر استنساها والقيام على الجار المثل والنزوح فساد وجه الاستحسان ان الجهالة لو تفتت
 قبل تمام العقد فان تنازع في العاقل قبل الزرع في الصفة الاولى والحمل في الصفة الثانية فشئت
 الاجارة يعني فتحها القاضي فمما ألفسدا وان تعدى الى المستأجر على المانة وضمن او حمل طعاماً
 مشتملاً عليه وبين اخرها فاستأجر حدها الآخر واما الى مكان الحمل الطعام كذا قوله وارجله
 للمسمى واجر المثل اما في الاول فله انقرض ان الاجر والضمان لا يجتمعان فاما في الثاني فلن العقد

مطالع
يجب ويحسن على من لا يحسن القرآن والفقر والامانة
والامانة ويجب على الحكومة المسؤولة

وردها ما یجمل

وراد علمه بالتحمل للوجوه فبطل كاجارة ما لا ينفقه له لان المقود عليه حمل النصف السابع وجميعه
مقصود لانه هل حتى يتصور في السابع بحيث انما السابع في البيع لانه في غيره وهو يحمل كما في
المجوز في الطريق يعني اشاجر دابة تتم حيا لاجارة في فضل الطريق ومجبرها كإيفال الذكار والحيال لجرها
ما بعد عندنا في دفع لانه بالبحر صوابا والحر والغبان المجتمعان وعند محمد بالجر كذا انه سلم
بأن يستعمل الشقة الضمان كما في الكافي وفي غيره شرح الجمع للصنف بعد قوله فسقط الضمان قوله وعقد
الاجارة قائم لان الاجارة لا تنفس بزوج فوجب لاجل العمل على الاستئجار لان امة بذلك اجارة النفع
بالنفع تجوز في الاختلاف واذا اتحد الايمان بالجران ليس كما يسكن في اخرى او دابة ليركها بركون
دابة اخرى وثوب ليلبسها بلبس ثوب آخر لم يجز عندنا لان العقود عليها يخرج من النفعة وذات
موجود في الحال فان اتحد الجنس كان كدابة الشئ بخلافه نسبية والجنس بانفراد يخرج النساء عندنا
بخلافه اذ اختلف الجنس لان النساء في الجنس يختلف ليس مجزول كما في الكافي قوله لا يرد على ظاهر
ان قوله لان النساء في الجنس يختلف ليس مجزول لفظا في باب البهائم وفي القدر والجنس
الفضل والنساء لوجود العلقة وان وجد احداهما وعدم الآخر حمل الفضل وخبر النساء مثل ان يسلم مروتيا
في هرة وبقرة وشعير وان عدل حامل الفضل والنساء فان البقرة والشعير جنسان مختلفان وقدر
النساء فيه وقدره ان مرده بالجنس يختلف ما لا ينفقه له كبيع مائة من ثياب مخمصة شعير حيث كان
فيه التسمية لاختلاف الجنس وانما القدر كما مر في بابها وهذا كذلك فان غلب النفع اذ اختلف
وليس النفع من القدر التشرعية لم يجز للنساء لانها في العلقة فليكن هذا خارجا في قوله وان
عدل حامل الفضل والنساء وهذا وقد عدل في المحل عدم الحمل لاذ اتحد الجنس بان المذاعف مودق
في الطرفين فكانت نسائنا والبيع على الله عليه السلام عن بيع الكلي بالكلي الا ان خص عنه خلاف
في الجنس بالاجماع **باب** من الاجارة الجارية نوعان احدها الاجارة المشتركة

مطالبة الفع بالرفع مجوز اذا اختلفا واذا اتفقا لا يجوز

ملح الاجير المشترك والاجير الخاص

~~مطل عدم الضمان اذا هلك ما في يد الجائر المشترك
واجير الواحد~~

افتي المتأخرون بالصالح على النصف

شره عليه الضمان لان شرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع لاحد المتعاقدين اما فيما لا يمكن الترخن
 عنه فلا اجماع واما فيما يمكن فقول الخلاف فمذهبنا يجوز ان يقتضيه العقد عندنا وعندنا يفسد ما
 ذكره وفي المتأخرات بالصحة على النصف المتخلف الصواب رضى الله عنهم فيه كذا في العلامات
 بل يضمن ما هلك بعلله كالحرق اي خرق الثوب الخاص من الدق اي بقا القصد وزلق الحمال فان
 تلف الحاصل من زلقه حصل من تركه التفت في الشيء وانقطع جيل شديد الحمل فاذن التلف الحاصل
 به حصل من تركه التفت في شدة الحمل وغرق السفينة من مدها الاذ متاعرق اي لا يضمن اذ متاعرق
 من مدها السفينة واستقر من دابة وان كان بسوق او قود له الضمان الاذ متاعرق لا يجب بالعقد بل
 بالجنائية وما يجب به عليه العاقلة والحاقلة لا يتحمل ضمان العقود وهذا ليس بخيانة لكونه اذنا
 فيطأ وهلك من جملته او فسد من جملته المتعاد وكذا دابة اي لا يضمن ايضا دابة هلكت من
 فسد ونحوه في الجحيرة اي يخرج المتعاد لانه التزمه بالعقد فصار واجبا عليه والواجب لا يلجأ اليه الضمان
 كما اذا دلت القاضى وعرض ومات المضروب بها لان يمكن الترخن عنه كدق الثوب ونحوه انفق
 الثوب ورقه يعلم ما يحتمله والدق بالاجرة اذا ممكن تقيده بالسلمة عنه بجمل القصد ونحوه
 فانه يفتى على قوة الطبع وضعفه واليه في ذلك بنفسه ولا ما يجتله في الخرج فلا يمكن تقيده
 بالسلمة فسقط اعتبار الالاد اجاؤا لاعتاد يضمن الزايد كما اذا هلك واذا هلك يضمن
 نصف دية النفس لانه هلك بما ذوقه وغيره اذ ذوقه يضمن بجساره وهو النصف حتى ان الختان
 لو قطع الحشفة قبل القطع يجب عليه دية كاملة لان الذئب هو الحشفة وهو عضو من اجنب
 عليه دية كاملة وان مات بغيره نصف الدية وهي في الزنا بحيث يجب الكسر بالبر ولا على باله اذ
 ذكره الزايد فان الكسر في الطريق من الخيال قيمته في مكانه حمله بلا اجل ومكان كسر بحصة
 جرمه اما الضمان فانه تلف بعلله لان الداخل تحت العقد عمل سليم والفساد غير داخل واما الخيار فانه
 اذا انكسر في الطريق فالحمل شيء واحد بينه ان وقع نقود اخر الالاد من هذا الوجه وجبر آخر وهو ان
 ابتداء الحمل حصل بامر فحكم بين تعديا وانما صار تعديا عند الكسر في الالاد والجهتين شاء فان
 مال الزايد لم يقد بامر فحكم بين تعديا ولا يلجأ للجزأين ان كان متقدرا على الالاد وان مال
 الزايد لم يقد بامر فحكم بين تعديا وانما صار متقدرا عند الكسر في الالاد واجتبه بجساره
 وثاني النوع عيان الجنب الخاص وبه تسمى اجنب وحده ايضا وهو من يعمل لمراد علام موقفا بالتخصيص و
 فوائد القود وعرفت مما سبق ويستحق الاجنب تسليم نفسه مدته وان لم يعمل كما جرح شخص لم يرضه
 او عي عنه وليس ان يعمل لغيره لان منافعه صارت مستحقة له والاجمعيان به فاستحقاقه ما لم يمنع
 من العمل مانع كالمرض والمطر ونحو ذلك مما يمنع التمكن من العمل علم ان الاجنب للخدمة او لمرعى الغنم

اعمالیہ

الأجير المتترك يضمن ما هلك بعلمه كالخرف بالبدن وانفلاق
حبل الحمل وعزق النفية من مدة

الاجبي لا يضمن او يما غرض او سقطت في اية الارضان
الارضي لا يجب بالعقد بل بالاجناب

أو هلك من حجارة أو فسد لم يجد المعتاد ذلك الدابة

الفصل الثاني في التجاوز المقادير فيمن الزائد على الملك وإذا هلك
بغيره دفع بدلة النفس والمخاض ولو خلع حشفة وسريرة فدية
فلا نية سحر

الاجير الخاص

202

انما يكفى اجير كاتبة ان تستمر عليه ان لا يخدم غيره ولا يرعى غيره او فكر المدة ولا تخاف ان يستأجر
مراعى استمر ليرعى غنما مستأمة باجر معلوم فانا جبرنا من باق الالكلام اقول ستره وقع الكلام على
المدة في قوله فيكون ما دفعه للمستأجر في تلك المدة فيستعان بكم لا يغير فيها الايضاً وقوله بعد ذلك ان
الغنم يحتمل ان يكون ايقاع العقد على العمل فيصير اجراً مشتركاً لانه من يقع عقد على العمل وان يكون على
نوع العمل الواجب على الاجير الخاص في المدة فان الاجارة على المدة لا يصح في الاجير الخاص من اليبس
نوع العمل بان يقول استأجرتك شهر الخدمه والحصاد فلا يتغير حكم الكلام الاول بالاحتمال
فيبقى اجير وحده ما لم يصر على خلاف بان يقول على ان يرعى غنم غري مع غنمي وهذا ظاهر واخر المدة
بان استأجر ليرعى غنما مستأمة باجر معلوم شهر فليكن اجيراً مشتركاً باق الالكلام لا يقع العقد
على العمل في قوله وقوله شهر في آخر الكلام يحتمل ان يكون ايقاع العقد على المدة فيصير اجير وخدم
يحتمل ان يكون تقدير العمل الذي وقع العقد عليه فلا يغير اول كلامه بالاحتمال ما لم يصر بخلافه
ولا يضمن ما هلك في ذبه او بهله اما الاول فانه العين اما انه في ذبه بالاجماع اما عند فظا هو فلهما عند
فلا يضمن الاجير المتمركك نوع استحقاقها صيانة المالك الناس لا يتقبل الاعمال من خلق كثير صلحا
في كثرة الاجرة وفيه يخبر القيام بها فيكثرت عند طوبى لا فيجب عليه ضمان اذا هلكت بما يمكن الترخص عنه ليل
يتساهل في حفظها واجر الوكيل لا يتقبل الاعمال فاخذ فيه بالقياس ولما الثاني فلا النافع صارت
مملوكة للمستأجر اذا امر بالقرى المملوكة مع وصايتها ما بنا به فصار فعله بقوله لا يدك كانه فعله بنفسه
وفرح عليه بقوله فلا يضمن في ذنبه صناع اى الصبغة في يدها وورق ما عليها على الصبغة في الحلة
لكنه اجير وحده صرح في ذلك بالجر بالترديد في العمل نحو ان خطته فاصيداً بقدر رهوه ان خطته ومثلاً
فيدهم وزمانه نحو ان خطته الموقوفة فيهم وان خطته عند شئ منه ومكانه نحو ان سكنت في
في هذه الدار فيدهم وهذه فيدهم وان خطته فيدهم وان خطته فيدهم وان خطته فيدهم وان خطته فيدهم
فيدهم وان خطته فيدهم وان خطته فيدهم وان خطته فيدهم وان خطته فيدهم وان خطته فيدهم وان خطته فيدهم
ان تحمل عليها شئ فيدهم وان خطته فيدهم وان خطته فيدهم وان خطته فيدهم وان خطته فيدهم وان خطته فيدهم
يجزى كما في البيع والجامع دفع الحاجة لكن يجب ان لا يبيع في البيع الا الاجارة لان الاجار
انما يجزى بالعمل واذا وجد ما يبيع وقوله معلوماً وفي البيع يجب ان يبيع بنفسه العقد فيستحق الجاهل
بجبره لا يرفع لئلا يثبت الاجارة ويجب اجروا من المربى المرد فيه ما قيل كان وكثيراً
لكن اذا كان اى التردد في الزمان نحو ان خطته اليوم فيدهم وان خطته عند غيره فيدهم في
الاول اى يجزى وجد العمل في اليوم الاول في اليوم الثاني المرد فيه ما سمي من الاجرة في الثاني اى يجب اذا
وجد العمل في اليوم الثاني فيدهم اجراً مثل غير زائد على السمي وعندهما الشيطان جازان وعند ذفر

٧
١٠٠٠

الرضع ما هلك في ربه او بعده

مطلوب اذا ضاع الصغير في يد النطش اوضح ما عليه
من الحكم لا يجب العمان

صلح ترمذی بالاجرت ربید العمل و کذا ان اخیره
بین فلا ثمة اشیا

وقالوا بئس من العربى والعطية وفي الكافي من المتاور وفي التلويح فكان يجعل الغير
 نوبته في الاستماع بملكه الى ان يولى اليه لغة ذكر وشرا ملك نفع بلا عوض وهذا يخرج الالباب
 وتفتح باعتبارها لا يجرى فيها واعطيتك ارضي لان الاصل ان اذ الضيف الى الاصل فكلما كان
 يراد به كل غلتها اطلاقا لا اسم المحل على الحال ومختار في هذه اوجادتي هذه اذ ليس يدب
 الهبة فان المخرج تملك العين عرفا وعند عدم اذ تخرج على تملك المنافع واصل ان يظن في
 او شاة يشرب ثوبها ثم ترد وكثيرا استعمل في تملك العين فاذا اريد بها الهبة فانه ملك العين
 ولا يجرى على اصل ومنعه وحملتك على ابي هذه اذ لم يرد بها الهبة فان هذا اللفظ يستعمل
 عرفا في الهبة لما سبق من قولهم حمل الامر فان على الفرس ويراد به التملك ومنه لغة هو الا اذا
 وهو مستعمل فيه ايضا فاذا اولى احدها صحت وان لم يكن له نية حمل على الاخرى لا يلزم لا على
 بالشك اقول بهذا التقرير يندفع ما اعتراه صاحب الكافي على الهبة في وجهين احدهما انه جعل
 في كتاب العارية هذين اللفظين يعني مختك وحملتك حقيقة تملك العين وبهذا التملك
 المنفعة ثم ذكر في كتاب الهبة في بيان الفاظها وحملتك على هذه الدابة اذ اولى بالحمل ان
 الهبة وعلى ان الحمل هو لا كما بحقيقة فيكون عارية لكنه يحمل الهبة وثانها انهما اذا كانت
 لتملك العين حقيقة والحقيقة تراد باللفظ بلانية فعند عدم ارادة الهبة لا يحمل على تملك
 المنفعة بل على الهبة اما الدفاع الاول فلان ما اذ يجعل هذين اللفظين حقيقة تملك العين
 في العارية يجعلها حقيقة العرفا فيكونان محاران في تملك المنفعة عرفا وضوت واراد
 يجعل الحمل حقيقة لا كما بحقيقة حقيقة لغة فيكون تملك العين محارا لغة ضرورة
 لا منافاه واما الدفاع الثاني فلان الحقيقة انما تراد باللفظ بلانية اذ المعيار فيها
 محار مستعمل فان النية اذ انتفى كان المعنى العرفي واللفظ المستعمل مستوفين في الالة
 فيجعل اللفظ على الذي لا يلزم الالة بالشك واخذتلك عيبك فانها اذ لم يفسد الاستحالة
 فيكون عارية وداركك سكتك وداركك عري سكتك فان لفظ سكتك محكم في ارادة النفع
 فينصرف الامر عن افاة الملك ويجمع المعنى متى شاء لان المنافع تملك شيئا فشيئا بحسب حاجتها
 فما لم توجد تملك فضع الجمع ولا يفهم اذا اهلكت بل لا تقول انما امانة ولا تقول جاري
 العارية ولا ترضى لان الاعارة دق الحاجة والهن والشئ لا يرضى بها فوجه فان اجر او
 رهن المستعير فملك العارية ضمنه المعبر اي ضمن المعبر المستعير لانها اذ المرشاة ولها
 كان كل منة غصبا ولا يرجع الى المستعير على احد اذ ظهر بالضم ان اجر او رهن ملك نفسه
 او ضمن المستاجر ويجمع او المستاجر على الموجد دفع الفرض وعنه ان لم يعلم ان عارية معه

مطل لا تضمن العارية اذا اهلكت بل تعد

وان علم فلا يرجع اليه فصار كالمستاجر من الغاصب لما بالغاصب وتيقا الى العارية
 مطلقا اي سواء اختلف استعماله او لا ان لم يعين منتهى استعماله لما كانت التملك للمنافع جاز ان
 يعبر بان المالك يملك التملك كالمستاجر يملك ان يجرى والمولى له بالحق يملك ان يعين ويعاد
 ما لا يتلف استعماله ان عينه اي منتهى اوفج على قولنا مطلقا بقوله في استعاره اية
 مطلقا يحمل عليها ما شاء ويعبر به اي الحمل ويترك بنفسه ويترك غيره واما فعل تعين وضمن يعبر
 حتى لم يترك بنفسه ليس له ان يترك غيره اذ تعين ركبه ولو اترك غيره ليس له ان يترك نفسه حتى لو
 فعل ضمن وان اطلق في المعبر الاستماع في الوقت والنفق انتفع ما شاء اي وقت شاء لانه يتصرف
 في ملك الغير فملك التفرع على الوجه المذكور لا فيه وان قيد ضمن اي المستعير بالحدود الشرعية فقط
 المقتيد ما في الوقت لا النفع او العكس وفيها فان عمل على وفاء القيد فهو ظاهر وان خالف الى
 شريطين والامثلة وغيره لا عارية التامين والمكيل والموزون والمودود المتقارب قرض
 لان الاعارة تملك المنفعة ولا ينتفع بهذه الامور الا باستهلاكها غيرها والاعارة استهلاكها الا
 اذا ملكها فاقضت عليك عينا من وقت وذلك الهبة والقرض والقرض اذ اها من ان تكون
 موجبة الرد المثل هذا ان المعبر الجهر اما ان عينها كاستعارة الدار لهم ليعبر بها الميزات او يرضى
 بها الدكان ومخونه لك من الانتفاعات فيصير عارية امانة ليس له الانتفاع باهلها فكان نظري
 عارية الحلى والسيف المحر وفرج على كونهما نقدا فيضمن بهلاكهما قبل الانتفاع كما يحكم القرض
 صح الاعارة اي اعارة الارض والبناء والغرس لان منفعة ما معلومة تملك بالاجارة فتملك
 بالاعارة ولما اع المعبر يرجع الى الاعارة فليست بلانته ويكلف قلعها اي البناء والغرس لا
 شاغل ارضه بملكه فيؤمر بالتفريع الا اذا شاء ان ياخذها بقيمتها اذا استقرت الارض بالقلع
 فيضمن لقيمة ما مقلوعه عين ويكون ان لا يكتل لا يتلف ارضه عليه وليست بذلك بانه صاحب
 واذا لم يستصبر بالبحر التملك لا بانفاقها ولا يشرى الاتفاق في القلع بل ايها طلبه جبر
 وضمن رب الارض من نقص البناء والغرس بالقلع ان وقت العارية لا مغرور من جهته حيث
 وقت له والظاهر هو الوفاء بالعهد فيرجع عليه دفع الضرر عن نفسه وكره الى المصير قبله
 اي قبل وقت عين ان فيه خلف الوعد ولو عار الى ارضه بالنزع لا يؤخذ اي الارض حتى
 يحصل الى النزع اي عار ان يحصل مطلقا اي سواء وقت او لا لان له زمانه معلومة وفي
 التملك مرطاة لمحقين بخلاف الغرس اذ ليس له زمانه معلومة فيقلع دفع الضرر عن المالك
 وان اكتب يكتب قد اطعمتني ارضك لا اعزتي يعني اذا عار ارضه بها لزمه ان يكتب
 المستعير انك اطعمتني ارضك لان رعاها عند ايجافه ربح وقال لا يكتب انك اعزتي لان

مطل المستاجر يملك ان يجرى والمستعير ان يبيع مطلقا
 سواء اختلف استعماله او لا

مطل عارية التامين والمكيل والموزون والمودود
 المتقارب قرض

الحاج

مطل صح اعارة الارض والبناء والغرس وله ان يرجع
 ويكلف قلعها

الاعارة هي الموضوع في العقد والكتابة بالموضوع او لم يكن له ان يملكه الا طعام او لعل المراد
من الاعارة ان يملكه بالزراعة واعارة الاض تارة تكون للزراعة وتارة للمساكنة وفي بعض النسخ
فكانت الكتابة بلفظ الاعارة او لم يكن له ان يملكه بالزراعة او لعل المراد ان يملكه بالزراعة او لعل المراد
التمتع فعلا واجبا ولو لم يكن له ان يملكه بالزراعة او لعل المراد ان يملكه بالزراعة او لعل المراد
لان الوكيل لا يضمن شيئا بل وعد ان يبيع على المالك في الكيل لانه يضمن كالمالك في بيعه
الذي فانه اذا امتنع عنه الجار عليه رد المستعير الدابة منتهى ما يملكه من التمتع ولو لم يكن له
مع عبده او مع المستعير او غيره منتهى ما يملكه او مشاهرة لاما ومدة التمتع بالزراعة او لعل المراد
لانفس مالهما او الجار عطف على الدابة لان مالها كمالها لنفسه تسليم حتى اذا هلك مالها لم يضمن
استحسانا والقياس ان يضمن لانه لم يرد العارية على مالها ولا على غيره من مالها بل صيغها وجه
الاستحسان ان يضمن بالتسليم المتعارف لانه رد العارية للمرسل والرد الى مالك وهو في يد المالك
كما فكنا نرى انها الى بيد المالك كرها مع عبده المولى مطلقا اي سواء يقوم عليه اثم او لا هو
افاجبه كما ترى مشاهرة ومساكنة لان مالها كمالها لرض بحدوده لو كان المستعير غير نفيس يعني
ان يولد في الاستعارة بغير غلام صاحبها او صغير في داره او صاحبها بما يكتفي بالاشياء التي
تكون في الغلام عادة وكذا غيره وما اذا لم يكن كذلك كعقد العارية ونحوه فان رد المستعير
الغلام صاحبها او ومنه في داره او صاحبها يضمن لان العادة لم يجرى بها فلهذا لو وقع المودع له
غلامه يضمن بخلاف الجنب الذي يولد في داره مع الجاني فانه يضمن ويخلف في رد
الوديعة والمنصب الى الدابة فانها اذا اردتها اليها ولم يسلمها اليها يضمن اما الوديعة فلا يملكها
ولا يرضى بحفظها ولا لا او عهدها ولا المنصب فان الوكيل عليه ابطال فعله وذلك بالرد
الى المالك العبد المالك والاعارة كذلك في الخلاصة والمجوز اذا استعان واستهلكه يضمن
بعد الحق لان المولى عليه ازالة ما في يده من العارية على الضمان فصح تسليمه وبطل الشرط في حق المولى
ولو عارضا هذا المجوز يملكه فاستهلكه يضمن الثاني لان المجوز يضمن بطلانها لا استعانة بها
فقد صيغ في حق المولى فان كان الصبي يضمن ما عليه يضمن اي المستعير لانه يبيع
ان المستعير ان يبيع ولا يضمن لانه يضمنه حيث وضعه عند من لا يعقل حفظه كذا في المجمل وضعها
او وضع المستعير العارية بين يديه فصار ضمانا يضمن لو كان نومه جالسا لان هذا حفظ
عادة ومن لم يضمن لولا حفظه لكان له ان يملكه بالاعارة مال منتهى ما يملكه في الخلاصة واجبة الرد
اي رد العارية والوديعة والعين المستأجرة والمنصب والرهن على المستعير والمودع والمجوز
والغاصب والمهرق لان المنفعة حصلت لهم **كتاب الوديعة** لا يخفى وجهنا سببه

مطلد رد المستعير الدابة ولو مع عبده او مع غيره الى اصحاب
ما كملها تسليم

مطلد ان يجوز رد المستعير الى يد غلام صاحبها وانما يكتفي
في الاشياء التي يكتفي في يد الغلام عادة

مطلد عند مجيء رد الاستعارة واستهلكه يضمن بعد
العتق ولو عارضا بغيره فاستهلكه يضمن الثاني للمولى

مطلد ليس الا باعارة ما للمعد له اجرة الزرع المستعير
والمودع والمجوز والغاصب والمرهق

كتاب العارية

كتاب العارية هي كرامة مطلق التملك وشيئا ما انما تركت للحفظ وكرهنا الا يبيع من المودع كذا
او ما يبيع من باعها او فاعدا فان من وضع ثوبا بين يدي رجل سواه قال هذا وديعة عندك او سكت
وذهب ما جالس به ثم غاب الآخر وترك الثوب ثم فضا صارا مائنا لان هذا الودع عرفا مخرج به قاضيا
والقول عطف على الايمان بيقينة بان يقول قبلت واخذت او فاعدا او فاعدا بان يسكت حين يضع
الثوب ولو قال لا قبل الوديعة فوضع بين يديه ذهب فضا صارا مائنا لان هذا الودع عرفا مخرج به قاضيا
مردعا بل يقول ذكره قاضي خان وشروطها كذا المال كذا لا يثبت اليده عليه لان الودع عقد
استغناء وحفظ للشيء بدلا لثابت اليده عليه حال فابدا في الطريق في الهواء والهدايا والمال المتسا
في اليد يبيع ويملكه ويجب الحفظ على المودع وصيرورة المال امانة عنده وفيه عليه قوله فلا
يضمن المودع ان هلك او سرقته عند لقوله عليه السلام ليس على المستعير عجز المولى والمثل الخائن والا
الحيانة ولو وصليته وهدايا غيره يبيع معها مال المودع وقال مالك يضمن للثمة والحق عليه
ما نقلنا لان الموت المودع فجهل اذ لم يبين حال الوديعة فانه يكتفي بما يضمن كذا
اي يضمن ماتت مجهول الحال لانه يضمن الا متوليا اخذ العتمة ومات مجهول وسلطانا او وقع
بعض الغنائم يضمن الغنمة ومات مجهول اي يضمن المودع وقاضيا وبيع مال الميراث ومات مجهول
اي يضمن المودع كذا في الخاتمة ويحفظها بنفسه وعياله اي وصيه وولده والدة وابراهيم
ويضمن ان يحفظها بغيرهم وادعها غيرهم لان مالها كمالها لرض بحفظه وديه وفيه يضمن بالتسليم
اليه الا اذا خاف حرقا وغرقا فسلم الجارة او فاعدا آخر اذا لم يمكنه ان يحفظها في هذه الحالة الا
بهذا الطريق فضا ردا ونافيه ولا يصدق عليه الا ببينة لانه يدعى رد وتسقط الضمان بعد تحقق
لسببه فضا ردا اذا دعي الا ان رد في الايداع كذا اي يضمن ايضا المودع اذا طلب بها اي رد الوديعة
فنعى المودع فادعاه تسليمها فانه اذا اطلبه بالرد لم يكن راضيا بما سكت به فانه يضمن
بالبيع يضمن او تعدى الى المودع وفرضه بقوله فليس ثوبها او ثوبها او ثوبها او ثوبها او ثوبها
فان المودع اذا انفق بعضها ضمن ما انفق منها ولم يضمن كلها او خلعها فانه يضمن فانه اذا اجد
بشيء ما انفق فاعدا بالباقي فضا مائنا جميعها لانها صار مستهلكا بالخط كذا في الكافي او
مجهول عند يمينه اطلبها صاحبها فحدها عند ثم اقر ولا يضمن لان المالك عزله عن الحفظ حين
طلبه بالرد فهو بالامساك تبعه غاصبه يضمن فان عاد الى اقرار لم يبرأ عن الضمان الى العقد
ارتفع فلا يبعد الا بالتحديد ولو لم يحدد وانما اقلع عنه لانه لو اقره عنده غيره بان قال جني عندك
وديعة فلان فقال لا لا يضمن لان المودع عند غيبة المالك من الحفظ لانه يقطع بطمأنينة
عنها فلا يضمن بها وحفظها الوقت في دار مربيها يحفظها في غيرها اي غير ذلك اليده يضمن

مطلد لا يضمن الوديعة ان هلك لان يضمن مجهول كذا
الامناء الا متوليا اخذ العتمة ومات

او غيره والمعتق فيه المساكنة لا النفقة الا ترى ان المرأة لو وقعت
الوديعة الى زوجها لا يضمن كذا في الزايع وكذا لان يحفظ
بشرائه الغنائم والمنا ومنه وعبد المأذون له
قال ابنه ان لم يمكنه ان يدفعها الى من هو في عياله وان اسكنها
ان يحفظها في ذلك الوقت بعياله فدفعها الى اجبي يضمن لانه
لا ضرر فيه رتبها

لما قلنا ان هذه الشئ مفيد فقد بان من الانسان الرجل على المال ولا ياتى عيال له انما يلزمه
 مراعات شئله بقدر الامكان فان كان يجد بدلا من الدفع الى من عنده وهو يتمكن من حفظها
 على الوجه المأمور به فيضمن بحفظها على وجهه لا يضمن وان كان لا يجد بدلا منه لا يضمن ان لا يمكن
 الحفظ الا بقدر يمكن العمل به مراعات هذا الشرط فلم يقبل التقييد بطل فصار كانه قال لا تحفظ فصار
 مناقضا لاصل وهو كما اوضحنا في قوله لا تدفعها الى غلامك او نساءه عن دفعه الى امرأته والوديعة
 شئ يحفظ على اليد والرجل من لا يجد بدلا منها فهذا شرط يافق اصله بان لا يطل كما لو لم يحفظها
 في بيت معين من دار وسندوق معين فيه الى البيت فحفظ في بيت اخر منها عن تلك الدار او
 صندوق اخر منه من ذلك البيت فان لم يضمن بخلاف الدارين الاصل ان الشرط انما يقع اذا كان
 مفيدا والعمل به ممكن والتمتع بالوضع في دار اخرى مفيد لان الدارين يختلفان في الامن والحفظ ففتح
 الشرط ولم يكن العمل به فاما البيتان من دار واحدة فقليل اختلافهما في الحرز فالمتمتع من الاخر من احدهما
 يتمكن من الاخر من الاخر فصار الشرط غير مفيد وتعد العمل به باسقاطه لا يغير وكذا الصندوقان فان
 تعيين الصندوق في هذه الصورة لا يفيد فان الصندوقين في بيت واحد لا يفرقان وان ظاهرا الا ان يكون
 لهما الى البيت والصندوق خلقا فرح فيفيد الشرط ويضمن بالخلاف اودع المودع في مكانه ضمن
 المودع المودع الا في فقد وقا لا يضمن انهما شاء فان ضمن لاخر جمع على الاول ولو ادع الغاصب
 ضمن المالك ايتا من الغاصب والمودع لهما الغاصب فلهما مودعه فلهما مودعه فلا يضمن منه ولا يضمن
 ما كسبه انما لا بد له من الغاصب جمع على الغاصب قول واحد وان علم فكذلك في الظاهر وكذا
 ابو اليسر لا يجمع ويدين انما شمس لا تمتد في النهاية كما في الغاصب وغاصبه والغاصب والمشتري
 منه فان غاصبه والمشتري صار لهما بالتلفيق منه ابتداء العدم اذن المالك فكذا بقائه معه
 الفادى رجلان كل منهما انما له اودعه اياه فكل لهما فهو الى الف لهما وعليه الف اخر بينهما
 لان دعوى كل منهما صحيحة فوجهت اليه لهما وانما يحلف لهما بانقره لان كل منهما ادعاه
 بانقره والمسئلة على ردة وجهه لانه انما يحلف لهما او يحلف الاول ويكفي الثاني او بالعكس ويكفي
 لهما فان حلف كل منهما فلا شئ لهما وان حلف الاول ويكفي الثاني فالف لم يثبت له او اقراره فان
 عكس فالاول لا قول ولا شئ الثاني وان تكا الثاني ايضا فالالف بينهما لانه اوجب الحق لكل منهما
 عليه بهن له اقراره وعليه الف اخر بينهما لان تكا لهما اوجب لكل منهما كل الف كما تليى مع غيره
 فان اصرعه اليها فقد صرف نصف نصيبه الى ذلك ونصف نصيب ذلك الى هذا فغير ذلك اودع
 حريه لا محجول فادع المحجور رجحوا كنهه فصار المودع ضمن الاول لانه سلفه على انقره وشهره
 عليه ضمان فصح التسليم ونيل الشرط في حق المودع فقل الى لا يضمن الثاني ان مودع المودع لا

مطل استعار دابة الى مكان مسمى وجاز بها الكفا
 المسمى

مودع المودع لا يضمن عند الامام
 المرتبة ان والكيد بالشرع اذا وقع احدهما الى
 الاخر ما يقتسم ضمنى وما لا فاد

لا يضمن

لما قلنا ان هذه الشئ مفيد فقد بان من الانسان الرجل على المال ولا ياتى عيال له انما يلزمه
 مراعات شئله بقدر الامكان فان كان يجد بدلا من الدفع الى من عنده وهو يتمكن من حفظها
 على الوجه المأمور به فيضمن بحفظها على وجهه لا يضمن وان كان لا يجد بدلا منه لا يضمن ان لا يمكن
 الحفظ الا بقدر يمكن العمل به مراعات هذا الشرط فلم يقبل التقييد بطل فصار كانه قال لا تحفظ فصار
 مناقضا لاصل وهو كما اوضحنا في قوله لا تدفعها الى غلامك او نساءه عن دفعه الى امرأته والوديعة
 شئ يحفظ على اليد والرجل من لا يجد بدلا منها فهذا شرط يافق اصله بان لا يطل كما لو لم يحفظها
 في بيت معين من دار وسندوق معين فيه الى البيت فحفظ في بيت اخر منها عن تلك الدار او
 صندوق اخر منه من ذلك البيت فان لم يضمن بخلاف الدارين الاصل ان الشرط انما يقع اذا كان
 مفيدا والعمل به ممكن والتمتع بالوضع في دار اخرى مفيد لان الدارين يختلفان في الامن والحفظ ففتح
 الشرط ولم يكن العمل به فاما البيتان من دار واحدة فقليل اختلافهما في الحرز فالمتمتع من الاخر من احدهما
 يتمكن من الاخر من الاخر فصار الشرط غير مفيد وتعد العمل به باسقاطه لا يغير وكذا الصندوقان فان
 تعيين الصندوق في هذه الصورة لا يفيد فان الصندوقين في بيت واحد لا يفرقان وان ظاهرا الا ان يكون
 لهما الى البيت والصندوق خلقا فرح فيفيد الشرط ويضمن بالخلاف اودع المودع في مكانه ضمن
 المودع المودع الا في فقد وقا لا يضمن انهما شاء فان ضمن لاخر جمع على الاول ولو ادع الغاصب
 ضمن المالك ايتا من الغاصب والمودع لهما الغاصب فلهما مودعه فلهما مودعه فلا يضمن منه ولا يضمن
 ما كسبه انما لا بد له من الغاصب جمع على الغاصب قول واحد وان علم فكذلك في الظاهر وكذا
 ابو اليسر لا يجمع ويدين انما شمس لا تمتد في النهاية كما في الغاصب وغاصبه والغاصب والمشتري
 منه فان غاصبه والمشتري صار لهما بالتلفيق منه ابتداء العدم اذن المالك فكذا بقائه معه
 الفادى رجلان كل منهما انما له اودعه اياه فكل لهما فهو الى الف لهما وعليه الف اخر بينهما
 لان دعوى كل منهما صحيحة فوجهت اليه لهما وانما يحلف لهما بانقره لان كل منهما ادعاه
 بانقره والمسئلة على ردة وجهه لانه انما يحلف لهما او يحلف الاول ويكفي الثاني او بالعكس ويكفي
 لهما فان حلف كل منهما فلا شئ لهما وان حلف الاول ويكفي الثاني فالف لم يثبت له او اقراره فان
 عكس فالاول لا قول ولا شئ الثاني وان تكا الثاني ايضا فالالف بينهما لانه اوجب الحق لكل منهما
 عليه بهن له اقراره وعليه الف اخر بينهما لان تكا لهما اوجب لكل منهما كل الف كما تليى مع غيره
 فان اصرعه اليها فقد صرف نصف نصيبه الى ذلك ونصف نصيب ذلك الى هذا فغير ذلك اودع
 حريه لا محجول فادع المحجور رجحوا كنهه فصار المودع ضمن الاول لانه سلفه على انقره وشهره
 عليه ضمان فصح التسليم ونيل الشرط في حق المودع فقل الى لا يضمن الثاني ان مودع المودع لا

مطل اودع المودع في مكانه ضمن
 المودع في مكانه ضمن المودع المودع الاول

مطل مع الف ادعى رجلان كل منهما انما له اودعه اياه
 فلهما وعليه الف

بعض عند الخليفة رحمه الله اذا لم يكن بعد الحق رغبة الحق للموت ولو ضاع الموضع عند ذلك
يعنى ان اودع المحو الثاني عند المحو الثالث فذلك عند الثالث فلا ضمان عليه وان علق لانه
موضع الموضع وهو غير ضامن عند الخليفة رحمه الله وعمره لا اموال بواقعة لما مر من قوله لانه
سلط الموضع وغيره الثاني في الحال لانه استهلكه بغيره الثالث وموضع الموضع عنده اذا جنى
كتاب الرهن مناسبتة كتاب الوديعة ان عين الرهن امانة في يد الرهن كما سياتي فيكون الموضع
هو لغة الحبس مطلقا وشرا عكس المال احراز عن رهن الخ والديته والخروجها بحق يمكن اخذ
اي الحق من اى المال وهو عند ذلك الحق الدين حقيقة وهو دين وليه ظاهره واطا اوطاها
فوقه فانه يصح بغيره بغيره وعن ذبيحة ورد لصاحبه انكاره وان استحق او وجد خلا
او خيرا وميتة او تصادق ان الدين لان الدين ويظهره وهو كاف لانه كمن دين موعود
كاسياني او حكا كاللعين المضطرة بالمش والقيمة والقوة ليمتد بها الاعيان المضطرة بنفسها
وسيا في تحقيق وجه التسمية ان شاء الله تعالى فيفقد حاله غير لان لا تتبع كالميتة والصلابة
بالحاجات وقبول كماله لانه تسليمه والرهن عنه تفريق عرقه غير لان ما اذا سلم اى
الرهن الرهن وقبض من قبل الرهن كحجر اى حجر عا احراز عن رهن التمر على الشجر ورهن الزرع في
الارض لان الرهن لا يحجز مفرغا عن ملك الرهن وهو احراز عن عكسه وهو رهن الشجر في التمر
ورهن الارض في الزرع ورهن دار في دارها متاع الرهن متميزا احراز عن رهن المتاع كره نصف
العبد والدار لانه في غاية البيا وهذه المعاني هي المناسبة لهذه الالفاظ لا ما قبل ان الاول احراز
عن رهن المتاع والثالث عن رهن التمر على الشجر في الشجر كالحجر على اهل النظر لزم اى الرهن بعد
جزء لقوله فاذا سلمه التخلية فيه اى دفع المانع من القبض زمان يمكن فيه قبض اى حكم
قبض الرهن حتى اذا وجد من الرهن بحضرة الرهن ولما خاضه فضاء ضمن الرهن فلا وجه لما قال
الزبيل في ان عا ظاهره المعنى العرفى ان التخلية تسليمه لانه عبارة عن رفع المانع من القبض
وهو فعل التسليم في التسلية والقبض فعل التسليم كالباع كما ان التخلية فيه ايضا قبض عارض على
القوم بان التخلية ينبغي ان لا تكفي في قبض الرهن ان القبض منصوص في الرهن بخلاف البيع حتى
استدلوا على شرطية القبض في الرهن بقوله تعالى فان مقبوضا والاصل ان المضمون رضى وقبض
على اكل الجهات اقول المضمون انما رضى وجوده على اكل الجهات اذا نص عليه بالاستقلال و
اما ان ذكرتم المضمون فلا يجب ان رضى وجوده كما ذكره فان الرضى في البيع منصوص في
قوله ان تكون حارة عن رضى فلو لم يوافق المضمون لبيع المكون ولم يفسد وليس كذلك
كما سياتي ولو هو كذا اى الرهن اعلم ان الرهن امانة محضة عند المتأخر حتى لا يجعله مضمونا

والايجاب ان يقبل الدين رهنك هذا مما لا يخفى على من الدين او ينفذ
خذ هذا الشيء رهنا بدينك ويخون ذلك ويقبل الدين قبلت
قال في الهداية ويصح التسليم الرهن او متاعه في الدار للرهن فادري
عن ابي حنيفة انه اذا رهن دارا وها في حديقها وقال الرهن لغير
سليمها اليك لم يتم الرهن حتى يقول بعد ما يخرج من الدار انها
اليك لان الرهن اذا كان فيها فليس يسلم فاذا خرج يحتاج الى تسليم
جده لانه شاغل لها كذا في النهاية جوهه
ولو رهن دارا فيها متاع الرهن او رهن حديقها فيها متاع الرهن
لا يجوز والحيلة في ذلك ان يدعى او لا يدعى الرهن ما فيه من المتاع
ثم يرضى الدار والمحال ولو رهن المتاع الذي في الدار وحده
وبين المتهن جاز طهيريته
حتى لو مات الرهن قبل ان يقبض المتهن الرهن لا يجبر ورثة
الرهن على الاقباض بخلاف البيع لان الرهن عقد يتبرع به
ان الانسان لا يجبر عليه ووتيمانه به الاستحقاق الا بالقبض
كالهبة فما لم يقبضه لا ينفذ لازما جوهه

وعندنا

وعندنا امانة لكن يد الرهن بالاستيفاء وتقر يا هلاك لان الاستيفاء يحصل بالتميز
العين فالاستيفاء بالعين كما ذهب اليه يكتفى استبدالا للرهن متسوقا للمستبدل وانما يحصل
الاستيفاء بحبس الحق والجانسة بين المولى باعتبار صفة المانية في العين فكاهو امينا
في العين كالكس في حقيقة الاستيفاء ولهذا كان نفقة الرهن في حياته وكفنه بعد
عماته وهذا معنى قوله عليه السلام عليه غيره فاذا هلك الرهن ضمن اى الرهن بالاقبل يجب تعويضه
بالدم لانه يتوهم كون قوله من قيمته ومن الدين تفصيلية وليس كذلك ببيانته والمضى بالاق
الذي هو من هذين المذكورين انهما كان قد وقع في ذلك الوقت منكر ولا يتوكل اى الدين وقيمة
الرهن سقط دينه اى اصار الرهن مستوفيا لدينه ولو كانت قيمته اى الرهن اكثر من الدين فالفضل
امانة لان المضمون بقدر ما يقع بالاستيفاء وهو يقدر الدين ولو كانت اقل منه سقط من الدين
قدرة ورجع الرهن بالفضل مثلا اذا رهن ثوبا قيمته عشرة عشرة ففقد عند الرهن سقطت قيمته
فان كانت قيمة الثوب خمسة رجع الرهن على الرهن بخمسة اخرى وان كانت خمسة عشرة فالفضل
امانة وضمن الرهن بغيره الهلاك بلا تبينة يعنى اذا ادعى الرهن هلاك الرهن ضمن ان لم
يعتم البينة عليه مطلقا اى سواء كان من الاموال الظاهرة كالعبد والحرق والعقار او من الاموال
الباطنة كالنقد والحق والعرض وقال مالك يضمن في الاموال الباطنة فقط لانه اى الرهن
طلب دينه من رهنه لان الرهن لا يسقط طلب الدين واجبته به اى الرهن بالدين وان كان
الرهن في دينه لان حقه باق بعلم الرهن والحبس خبر الظاهر فاذا اظهر ظله عند لقاى بحسبه
دفع المظالم فله ايضا حبس رهنه بعد الفسخ حتى يقبض دينه او يبرأه لان الرهن لا يبرأ بمجرد
الفسخ بل يرد على الرهن بطريق الفسخ فانه يضمن ما بقى القبض والدين لا الانتفاع به
بالرهن عطف على قدره طلب دينه مطلقا اى لا بالاستخدام ولا السكنى ولا البس ولا الجارة ولا اعاق
سواء كان من المتهن او الرهن الا بالاذن اى اذن الراهن ان كان المنفع للرهن او اذن
المتهن ان كان المنفع للرهن فلو فعل اى انتفع بالرهن قبل الاذن تعدى ولم يجرى اى
الرهن به اى بالتعدى فاذا طلب اى الرهن دينه ولم يرضى غير بل بالعقد امر باحضار الرهن
لان قبضه قبض استيفاء فلا وجه لقبضه مع قيامه بالاستيفاء لان هلاكه محتمل فاذا
هلك في يد الرهن تكرر الاستيفاء ان لم يكن له ثمة متعلق بقوله ولو في غير بل بالعقد
فان الاماكن كلها في حق التسليم كما واحد في المثل فلو فاق امعه اى الرهن الرهن سلم
الراهن الذي ثم الرهن الرهن يستعين حق الرهن كما تعاقب حق الراهن بحضرة الرهن حقيقة
للتسليم كما في البيع والتمن بحضرة المبيع ثم يسلم الثمن وان كانت اى المحل فونه تسليم اى الرهن

ه هلك الرهن نفقة الرهن على الرهن في حياته وكفنه بعد
عماته

ه ه الا موال الظاهر والباطنة

وبسبب احكام الرهن عندها وقال ابو حنيفة لا يبيعه ولكن يبيع
الراهن حتى يوفى الدين او يبيعه وهذا فرع على ان
في حجر المفسد فبذلك يبيعه البيوع احكامه في المفسد
وكذا يجب حتى يبيع وعندنا اذا امتنع
من البيع باع عليه سكره

على المدين في يد غير العقد

الدين بلا احضار الرهن اي لا يكلف المدين احضار الرهن لان الواجب على المدين
التحلية لا النقل من مكان الى مكان ولكن للرهن ان يحل في المدين بالتمتع به كذا في الكافي من
طلب دينه لا يكلف احضار الرهن عند عدل بامر الرهن كونه في يد الغير بامر
الرهن ولا يكلف ايضا الرهن احضار ثمن رهن باعه الرهن بامر اي الرهن حتى يقضيه
لان صار دينه لا يبيع الرهن فصار كان الرهن رهنه وهو دين واد اقبضه كلف احضاره لغيره
الدين مقام المدين ولا يكلف ايضا الرهن معه رهنه تمكينه اي تمكين الرهن من بيعه كالمدين يلقط
دينه يعني لو ان الرهن ان يبيع الرهن ليقضى الدين بتمكينه لا يبيع الرهن اي تمكينه من البيع
لان حكم الرهن المحبس للمدين ان يبيع الرهن ليقضى الدين فكيف يبيع الرهن من ثمنه ولا يكلف ايضا من يبيع
بغير دينه بتسليمه بعض رهنه حتى يقضى البقية من الدين فان لم يكن يحبس كل الرهن حتى يسوف
البقية كما وجب على المدين ويحفظ بنفسه وعياله كمن جبره وولده وغلامه واميره مشاهرة
او مساندة يسكنه معه فان العبرة بالسكنة لا النفقة حتى ان المرأة لو دفعت الى زوجها
لا يضمن ذكره الزيلع ويضمن بحفظه بغيرهم لانه ترك الحفظ الواجب بعد بيعه ايضا صريحا
وايداعه لما تقر ان عينه امانة وجعل خاتم الرهن في حوزة المدين والبيع لانه استعمال
وجعله في اصبعه كالحفظ وتقل سيف الرهن لانه ايضا استعمال لا التملك فانه يحفظ لالت
الشئ لا ينفذون في العادة يسبقون لا التملك والامانة تضمن بالاداء وفي التمسك
القيمة لان الزيادة على مقدار الدين ايضا امانة والامانة تضمن بالاداء وفي التمسك
اي خاتم الرهن فوق اخرج من العادة فان كان ممن يتحمل بلين خاتمين ضمن ولا كان
حافظا فلا يضمن وعليه اي على الرهن من حفظه كاجبيت الحفظ والرجل الحافظ فان
تمامه على الرهن وان كان قيمة الرهن اكثر من الدين لان وجوبه بسبب الحبس وحقق الحبس في الكل
ثابت له واما موثره او ربحه من ثمنه الى يد المدين فله المصنف والامانة يعني ان موثره
الى الرهن ان كان خرم من يد كحل الا على الرهن ان كان قيمة الرهن مثل الدين وكذا موثره
خرم منه الى يد الرهن كدواة الجرح وان كان قيمة الرهن اما اذا كانت اكثر منه فتقسم على
المضيق والامانة في المصنف على الرهن والامانة على الرهن وكذا امانة القروح ومعاجم الامراض
والغذاء من الخبائث وعلى الرهن خراج الرهن وموثره ببقية واصلاحه منافعه كنفقة الرهن
وكسوته واجرة اعبه وطيب ولدا الرهن وسق البستان والقيام بامور فالحاصل ان ما جرح
القيمة فهو على الرهن سواء كان في الرهن فضل ولا لان العين بقيت على ملكه وكذا منافعه
مملوكة وما يرجع الى حفظه فهو على الرهن اما خاصة او بالتقسيم كالمركب وكل ما وجبت على احداهما

ولا يثبت في المرأة ان كانت في عياله والى الا في الصغير نشته
واجبة الخاصة كولد الذي في عياله فستع
فان كان الرهن على المدين فانه يضمنه المدين ويضمنه المدين
زائدة على الدين اما اذا كانت مسبوقة او اقرب من غيرها
بغير دينه فلو كانت مسبوقة
فان زال التعدي والمدين فانه يضمنه المدين
سقط عنه ضمان الغصب وتعينت اليد الحافظة كما كانت مسبوقة

نفقة الرهن على الرهن وان تبرع المدين لا يرجع
على الرهن الا ان يامر القاضى بالاتفاق

من الرهن

من الرهن والمدين فاداه الآخر كان متبرعا لانه قضى دين غيره بغير امره الا ان يامر بها القاضي
لان له ولايته عامة فكان صاحب امره باب ما يصح رهنه والرهن بها ولا يصح رهن
الحجرين يعني الذهب والفضة والكنس والموزون كونهما محل الاستيفاء فلو رهنتم لكذا كذا في الخلاف
جنسها فلهلك هلكت قيمتها كاسترا الاموال وهو المهر ولو رهنتم بجنسها فلهلكت هلكت عينها
من الدين ويقع بطلانها في القدر وهو الوزن او الكيل بلا عبرة بالقيمة والقيمة فان الدين ان
كان وزنيا والرهن ايضا كذلك فلهلك فان تساوى سقط الدين وان كان الدين زائدا سقط قدر
الرهن منه ويقع الباقي بطلان الرهن وان عكس سقط قدر الدين والفضل للرهن لا اي يصح رهن
مشاع لان حكم الرهن كما عرف ثبوت بالاستيفاء وهو لا يتصور في المشاع بحيث انه مشاع مطلقا
اي سواه كان كما يحتمل القسمة ولا وسوا رهن من شريكه ومن ائتمنى والطاري كالمقارن هل يصح
كذا في المحل وان شجر عشرين ونحوه او شجر وزرع او غنم او غيرها اي هو الا ان الرهن
متصل بالثمن فهو رهن خلقه فكان في معنى المشاع كذا العكس وهو رهن الشجر لا الثمر وهو الرهن
لا الخلق والزرع لان الاتصال بقوى بالطرفين فالاصل ان المهر اذا كان متصلا بالثمن فهو
لا يجوز المشاع فبين المهر وحده ولا يصح ايضا رهن خروجه ومكاتبه وله ولد ووقف وغيره
لان حكم الرهن ثبت بالاستيفاء ولا يثبت الاستيفاء منها لعدم المالكية في الحق وعدم جواز بيع ماسوق
ولا يصح ان يرهنا من مسلم او نقي والارث في المسلم متعلق بقوله رهن خروجه وانها اي لا يجوز
للمسلم ان يرهنا خروجه امانة او يرهنها من مسلم او نقي لتسقطه الا لغيره والاستيفاء في حق المسلم
لا يضمن له اي المسلم يرهنها الذي يرهنا كان المدين ذميا لم يضمنها المسلم كما لا يضمنها بالغصب
منه لانها ليست بمال في حق المسلم في عكس ضمان يعني ان كان الرهن ذميا والمدين مسلما
فيضمن المخر لا يضمن مال في حق المسلم في عكس ضمان يعني ان كان الرهن ذميا والمدين مسلما
المضاربة والشركة لان رهن ثبوت بالاستيفاء للرهن فكان قبض الرهن مضمنا فان كان
ضمان ثابت لبيع الغنم مضمون او ثبت استيفاء الدين منه وقبض الامانة ليس بمضمون لبيع
الرهن بها ومبيع في يد البايع لا عرف ان الرهن يجب ان يكون في مقابلة الدين حقيقة او صكاً و
المبيع في يد البايع ليس دين حقيقة وهو ظاهر الحكم لانه يجب ان يكون مضمونا بالثمن والقيمة والمبيع
فيه ليس كذلك بل اذا هلك سقط الثمن وهو حق البايع وليس فيه ضمان والقيمة يضمنها بالعين
المعتمنة بغيرها وسواء تحقق تحقيقا شاء الله تعالى وركت تفسير الرهن بالدرك ان يبيع بغير سعة
وقبض ثمنها وسواء وخاف المشتري الاستحقاق واخذ بالثمن من البايع رهنه قبل الدرك فانه ابطال
حتى لا يملك حبس الرهن قبل الدرك او قبل ما اذا هلك الرهن كان امانة عنده حل الدرك او اذا اعتقد

وعندها ان لم يكن فاعتبار الدين اضراريا جديها بان كانت
قيمة الرهن مثل وزنه كذلك وان كان فيه الحاق ضرر جديها
بان كان قيمته اكثر من وزنه او اقل من قيمته في خلافه
لن يضمن قبض الرهن ثم يجبر الضامن
وعلى المدين ان يملكها

مطل الرهن اذا كان متصلا بالدين فهو لا يجوز
وعلى المدين ان يملكها
بدليل ان الرهن اذا كان متصلا بالدين فهو لا يجوز

حقيقة كالدين العاجب ومما كالا عياد المضمونة بالثمن والقيمة

مفسر الرهن بالرك

حيث وقع باطل كذا في الكافي واجرة نايحة ومغنية وقس حتى لو هلك الرهن لم يكن مضمونا
 ان لا يقابل شي مضمون وكذا في النفس لا تقبل الاستيفاء وتنفذ ان البيع غير مضمون على المشتري وعبد
 جان او مديون لا يغير مضمون على الوكيل فانه لو هلك لا يجزى عليه شيء وقصاص مطلقا على النفس
 وما دونها العقد الاستيفاء بخلاف الجناية خطأ لان استيفاء الارش من الرهن ممكن ويصح بمعين
 مضمونة بالمثل او القيمة كالمضيق ولب الخلع والمهر وبذلك الصلح عن عمد اعلم ان الاعيان
 ثلاثة اقسام احدها عين غير مضمونة اصلا كالامانات فان الضمان عبارة عن رد مثلها لك ان
 كان مثليا او قيمته ان كان قيميا فالامانة ان هلكت فلا تدفع فلا شيء في مقابلتها او بعد فلا يقابلها
 بل يكون مضمون بها وثانيها عين مضمونة بنفسها كالمضيق ونحوه والقوم يستعملونها الاعيان المضمونة
 بنفسها ويريدون الاعيان للمضيق في حادثة انها ووجهه ان الضمان كما عرف عبارة عن رد مثل
 الهلاك وقيمتها فالشيء ان كان مثليا او قيميا لم يوجب لو هلك عين المثل والقيمة فيكون مضمونة
 في حادثة انها مع قطع النظر عن العوض وثالثها عين ليست بمضمونة ولكنها تشبه المضمونة
 كبيع في يد البائع فانه اذا هلك لم يضمن احد بمثل او قيمته لكن الشئ يستعمل عن زمة المشتري
 وهو عين المثل والقيمة فيجوز هذا الاعتبار سموه بعين المضمونة لغيرها فانه من قبل المشتري
 ويصح بدلين كما هو اصل وهو قوله لقولنا ولو موهوبا فلهذا في يد المهر من عليه اي على الرهن
 بما وعد من الدين يعني ان الرهن ليقضه الغد وهم وهلك الرهن في يد المهر فلهذا على الرهن
 بمقابلته الا ان الموهوب في غير يده لم يملك الرهن ان لم يكن الدين اكثر من قيمة الرهن بل كان
 مساويا او اقل حتى ان كان اكثر لم يكن مضمونا بالدين بل بالقيمة ويصح ايضا ان يملك السلم
 فان هلك في حيزه من المال او في الضم لم يقض له السلم والعوض واخذ حقه اى اصل المراتب
 مستوفيا ليدفعه القرض حكما وان اقر قاهل نقدا وهلك بطل اي عقد السلم والقرض لغز
 القرض حقيقة وحكما ولما لم يأت هذا التقصير في السلم فيلزم به بالذكر فقال وبالسلم فيه
 فان هلك اي الرهن ثم العقد وصار الرهن عوضا للسلم فيه فيسقط استوفاءه فان فسخاى عقد السلم
 صار الى الرهن رهنا ببدله وهو اصل المال في حيزه فصار كالمضيق اذا هلك وبه رهن يكون
 رهنا بغيره وهلك رهنا بغيره فلهذا بطل الفسخ هلك به اي بالسلم فيه حتى يجزى عليه رد المثل السلم فيقف
 راس المال لانه رهنا به وان كان محبوسا بغيره وهو اصل المال ويصح ايضا بدلين عليه اى
 عبد بغيره معقول الرهن المقدر لانه يملك الايداع وهلك اولى منه في حق الصبي لان قيام المهر
 بحفظه بل بلغ خوفه من الفرقة ولو هلك المالك مضمونا والوديعة تملك امانته والوديعة كالب
 وعن ابي يوسف وزفر انه لا يجوز منها ويصح ايضا بغيره عبدا ودخل او كنية ان ظمها لغيره

طراز الاعيان ثلاثة اقسام احدها عين مضمونة بنفسها كالمضيق
 وثالثها عين ليست بمضمونة

مطلوع يبيع الرهن بالدين الموعود

مطلوع يبيع الرهن بئس مال السلم والصرف والمسلم فيه

مطلوع يبيع الرهن بدينه ان يهن عبد نفسه في الزمان يبيع
 زيادة التفصيل

والخجل

والخجل خجل والذكية مينة ويبدل صلح عن انكار ان اقران الدين صورته رجل صالح عن انكار
 ورهن يبدل الصلح شيئا ثم تصادقا على ان الدين فالرهن مضمون والا صغر في هذه المسائل ما مررات
 ويحق الدين ظاهر كقوله في الرهن ولا يشترط وجوب حقيقة شئ على ان يهن شيئا او يعطى كغيره
 حال كون الرهن والكيفيين معينين لثمنه متعلق ببعضه فابي على ان يهن مائة او يعطى كغيره
 تمام صلح او شراء استحسانا لا قايسا لانه شرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع المحدثا قدين ولا تنكح
 صفقة في صفقة وهي من غير كرامة ووجه الاستحسان انه شرط ما لم يلزم العقد لان الكاهل و
 الرهن للذستيناق وهو يلزم وجوب الشئ فان كان الكيفيين حاصلا للرهن مضمونا اعتبر معنى
 الشرط وهو الاستيناق فصح العقد ولا اعتبر عين الشرط ففسد ولا يشترط على الوفاء ان
 عقد الرهن يتبرع من جانب الرهن ولا يجزى على المتبرع وانما صادقا من حقوقه اذا وجد ولم يوجد
 بعد والوعد بالرهن للكيفي فوق الرهن ولو هلك منه لا يلزم ما لم يسم فاذن لا يصير لان ما بالجد
 اولى فلما بيع فسخه الا ان اسم ثمنه حلا لا قيمة الرهن رهنا اى ان المشتري ولم يجز على الوفاء
 لما زل البائع ان يفسخ العقد لان رضاه بالبيع كانه هذا الشرط فبدون الرهن لايضا واذا لم يتم رضاه
 كان له ان يفسخ او يرضى بغير الرهن الا اذا كان كما ذكره الحصول المقصود اذ لا يستفاء انما
 تثبت على الشيء وهو القيمة لان الصيغة امانة قال والمشتري ليا يبعه وقد اعطاه شيئا غير المبيع
 امسك هذا حتى اعطى ذلك كان رهنا لانه ذكره ما يملك على الرهن لان العبرة بالمعاطفة وفيه خلاف
 زفر رهن عينا من رجلين بدلين لكل منهما صلح وكله رهن عند كل منهما الا ان نفسه رهن
 لاحدهما ونفسه لآخر لان الرهن اضيف للجميع القين بصفقة واحدة ولا يشترط فيه وثوق
 الجس بالدين وهو لا يجزى فصار محبوسا بكل منهما ولا ينافيه كما اذا قل واحد جماعة فخص
 احدا وليا المفوتين واستوفى يكون مستوفيا لنفسه وللباقين بخلاف الهبة من رجلين حيث لا يجوز
 عند خيطة لان المقصود منها ايجاد المال والعين الواحدة لا يقصر كونها ملكا لكل منهما
 كما فلا بد من الانقسام وهو بيان المقصود وفي نهايتها كل في نوبته كالعقد في حق الآخر ولو هلك
 ضمن كل حصته اى حصته دينه اذ عند هلال يبيع كل منهما مستوفيا حصته فان الاستيفاء
 يتجزى فان قضى بين احدهما فكله رهن لآخر لان جميع العين رهن في ذلك واحد منها لا يتفرق
 رهنا من رجلين رهنا بدلين عليه صلح الرهن بكذا اى كل الدين بمسكه اى الرهن القين لكل اى كل
 الدين لان قبض الرهن محصور في الكل بلا شئ بطل حجة كل من شخصين انه رهن عبده وقبضه
 هذه مسألة مستقلة لا تتعلق بها ما سبق يعني اذا اقام كل واحد من رجلين على رجل انه رهن عبده
 الذي في يده وقبضه فهو باطل لان كل منهما اثبت ببنيته انه رهن لكل العبد والاولى للقضاء لكل منهما

ان كان الرهن مضمونا
 او مضمونا
 او مضمونا

ذكر الرهن الرهن مضمونا فالتقاضي على تعيين
 الرهن في المجلس او نقد المشتري الثمن
 حال اجازة البيع ودفع المجلس لا يجزى
 مطلوع شئ على ان يهن شيئا او يعطى كغيره فابي على
 الرهن استحسانا

رهن عينا من رجلين بدلين كل منهما صلح
 وقال ابو يوسف وزفر ان الرهن بدينه مضمون
 بدينه او بالدين مضمون وان كان ما يتجزى من رجلين محبوسا
 وقال ابو يوسف فان دفع احداهما كله لآخر وجب ان يضمن الدافع
 هذا اذا كان ما لا يتجزى في ظاهره وان كان ما يتجزى في باطنه
 واحدهما نصف فان دفع احداهما كله لآخر وجب ان يضمن الدافع
 مطلوع رهنه على رجلين بدلين عليه صلح
 فان هلك الرهن عند بيعه بدينه او بدين صاحبه استوفى الذي قضاه ما اعطاه
 لانه مادام في يده الاخر في حكم الرهن فابق عليه فصار كالرهن في واحد اذا اشترى
 دينه ثم هلك الرهن في يده بعد ذلك حرم
 مطلوع كل من رجلين بدلين على رجل انه رهن عبده الذي
 في يده فهو باطل

بالكل بان العبد الواحد يستحق كون كل هذا بهذا وكله هذا بذلك في حالة واحدة واللفظ
 بـكله لو لم يعينه لعدله الاولوية واللفظ بـكله باللفظ لكونه باللفظ للزوم الشئ في
 التها وتلوهما رهنه والرهن معهما فبرهن كل ذلك اي بان رهنه عبد وقضه كما
 نصفه اي نصف العبد مع كلهما رهنه حقيقة لان حكمه في الحياة الحبس والشئ يعرض
 وبور للمات الاستيفاء بالبيع في الدين والشئ لا يضره **باب** رهن يوضع عند عدل
 ستي بهدالة في زعم الرهن والرهن وضعه اي وضع الرهن والرهن عند عدل صغارفا
 لما لك ولا يأخذ منه اي الرهن من العبد اذ هو التعلق حق الرهن في الحفظ بيد واما انما هو حق
 الرهن به استيفاء فالرهن اذ هو البطلان حق الرهن في اي العبد بدفعه اليه اي دفع الرهن
 الى احداهما لانه مودع الرهن في حق العبد ومودع الرهن في حق المانية واحدهما اجنبي عن الآخر
 والمودع يضمن بالدفع الى الاجنبي ويضمن على الرهن اي ان هلك الرهن في يد العبد هلك في
 ضمان الرهن لان يدع الرهن فكما ان الرهن للرهن والعبد وغيرهما يبيعه اي بيع الرهن
 عند حلوله لاجل صحت الرهن في بيعه ما فان شرط اي التوكيل في عقد الرهن لا يضره بالغرل
 ويمتد الرهن والرهن الاموت التوكيل سواء كان التوكيل للرهن والعبد او غيرهما واذا
 مات التوكيل لا يقوم وارثه ولا وصيه مقامه لان الوكالة لا تجزى فيها الارث ولان الموكل
 رضي به لا يبرأ من غير والمال الذي يبيعه اي الرهن بقبضته ورثته الى الرهن كما يبيعه حال
 حياته بقبضته وان مات الرهن فالرهن على ذلك لانها لا تطلعت عنها ولا امت احدها فبشر
 اي التوكيل عليه على البيع ان اهل الاجل والرهن غائب لئلا يضره الرهن وكيفية الاجبار
 ان يجلسه القاضي ايا ما يبيع فان لم يبعه فالتقاضى يبيعه عليه كوكيل بالخصم غائب
 موكل به حيث يجب عليه الدفع المهر ولو وكل بالبيع مطلقا ثم ناه عن البيع لم ينفذ كذا
 في الكافي والبيع الرهن والرهن الاجزى الاخر لان كل منهما احدا في الرهن للرهن حق
 الملاء والرهن حق الاستيفاء باعه اي الرهن عند حرج من الرهن فالرهن رهن مقاد
 وان لم يقم لقيامه مقام التوكيل في حكمه اي هلك الرهن على الرهن لبقاء عقد
 الرهن في الرهن مقام البيع المهر كذا اقامة عبد رهن قتل اي اذ قتل العبد الرهن وغيره القاتل
 قيمته صارت رهنه بدل العبد وكذا عبد قتل اي العبد الرهن فدفع به فانه ايضا يكره
 بدل العبد المقوله فان اوفى اي ان باع العبد الرهن فوافي ثمنه اي ثمن الرهن للرهن
 فاستحق اي الرهن في الهالك اذ اهلك الرهن في يد المشتري فوقع ضمانا منه من ثمن
 صد الشئ وكان سهوا من الناس من ضمن المشتري الرهن قيمة الرهن لانه خاص في حقه

ملاحظة التوكيل على بيع الرهن فان شرط في عقد الرهن
 لم ينفذ بالعدل ولا عمت

ولو لم يكن التوكيل شرطا في عقد الرهن قيل لا يجزى قيل يجزى
 سيد يقي حقه ونها السج رايه

ملاحظة التوكيل بالخصم ان اغاب توكله بغيره

ملاحظة ان باع العبد الرهن ووفى ثمنه الرهن فاستحق
 الرهن وقد هلك في يد المشتري

ورج

وصح البيع والقض اي قبض الشئ لان الرهن ملكه باء الضمان او ضمن المشتري العبد القيمة
 لانه منقذ بالبيع والتسليم فهو اي في يده العبد فخير ان شاء ضمن الرهن قيمة الرهن لانه
 وكيله في بيعه عليه بما هو من الغرور من جهته وصح اي القبض والبيع لانه ملكه بالضمان فبقيت
 ان باع ملك نفسه فلا يرجع للرهن على العبد بدينه او ضمن الرهن ثمنه الذي اده اليه ان تبين
 بالاستحقاق انما اخذ الرهن بغير حق لان العبد ملك العبد الضمان فهو اي ذلك الرهن لانه العبد
 لانه بذلك ملكه وانما اذاه الى الرهن عن ان البيع ملك الرهن فان تبين ان ملكه يمكن
 راضيا به فلما يرجع به عليه ويرجع الرهن على رهنه بدينه لان العبد اذا رجع بطلان قبض
 الرهن الرهن في رجوع الرهن على رهنه بدينه ضرورة وفي القام عطف على قوله في الهالك
 اذ كان الرهن قائما في يد المشتري اخذ اي المشتري من مشتريه بالنا وجب عين ماله ورجع
 هذا اي مشتريه على العبد بدينه لانه العاقبة وحقوق العقد تتعلق به ثم يرجع هذا الى العبد
 على الرهن به اي ثمنه لانه الذي ادخل في العهدة بتوكيله في بيعه عليه تخليصه واذا رجع
 عليه رجع الرهن الرهن الرهن وسلم التوكيل له او يرجع العبد على الرهن بدينه لان العقد
 لما انتقض بطل الرهن وقد قبضه الرهن ثمنه فان اطل وجب نقض قبضه ضرورة ثم يرجع به
 الى الرهن على الرهن بدينه لانه اذا رجع عليه وانتقض قبضه عاد حقه في الدين كما كان
 فيرجع به عليه وان لم يشرط الى التوكيل في عقد الرهن عمل على قوله فان شرط بل فكل بوجه
 ان ما ذكر من التوكيل انما ياتي اذا شرط التوكيل في عقد الرهن واما اذا لم يشرط في بيعه وكل الرهن
 العبد بعد العقد فما حق العبد من العهدة رجع به العبد على الرهن فحق اي على الرهن لان
 التوكيل اذا كان بعد العقد يتعلق برحق الرهن فلا يرجع عليه كما في الوكالة المجردة عن الرهن بان
 وكل انشا فان يبيع شيئا ويقضى بدينه من ثمنه ففعل ثم لحقه عهدة لم يرجع به على القابل بخلاف
 الوكالة المشروطة فالرهن اذا تعلق به حق الرهن وكان البيع واقعا لحقه وقسم له ذلك
 فجاز ان يلزمه الضمان بقبض الرهن ثمنه ولا صورة عدم قبضه لان العبد باع الرهن بالرهن
 وضاع الرهن في يد العبد بلا تقيد ثم استحق الرهن والضمان الذي يلحق العبد يرجع به على الرهن
 هلك الرهن مع الرهن فاستحق وضمن الرهن قيمته هلك بدينه يعني ان استحق الرهن الهالك
 رجع فله الخيار ان شاء ضمن الرهن قيمته وان شاء ضمن الرهن لان كل منهما ممتنع في حقه
 بالتسليم وبالقبض فان ضمن الرهن فحقه هلك بدينه لانه ملكه باء الضمان وصح الايفاء
 فان ضمن الرهن رجع على الرهن بدينه التي ضمنها وبدينه اما بالقيمة فان لم يفرغ من حصة
 الرهن بالتسليم واما بالدين فلا نه انتقض قبضه فيعود حقه كما كان

ملاحظة ان المشتري التوكيل في عقد الرهن بل وكل بوجه
 ثم رجع حقه ثم على الراعي فقط

باب التصرف والحد في الرهن وقف بيع الرهن اى اذا باع الراهن بلا اذن
المترهن فالبيع موقوف على حق المترهن به فيوقف على اجازته اى اجازة المترهن او قضي الرهن
دينه فلو اقامه الاول فلا توقف لحقه وفقدت بسقوطه واما الثاني فلا مانع من المنفذ
قد زال والتفتي وهو التصرف الصادر من المالك في المثل وقد وثق رهن فان البيع اذا انعقد
باجازة المترهن ينتقل حقه اليه بل وان فسخ اى الرهن عقد الرهن لم يفسخ فلا يمنع لان
التوقف مع المقتضى للنفاذ انما كان لصيانة حقه وحققه يصان بانعقاده موقفاً واذا
يقوم فاسد المشتري الى فكه او رفع الامر للقاضي لينفسخ اى القاضي العقد بكم عجز الرهن
عن التسليم باع الراهن الرهن من رجل ثم باع من اخر قبل الاجازة اى اجازة المترهن و
قف البيع الثاني على اجازته ايضا كى وقفاً لا وقف والموقف لا يمنع توقف الثاني ولو اجاز
اى اجازة المترهن البيع الثاني جان الثاني الاول ولو باع الراهن الرهن ثم اجرى الرهن او رهن
او هو من غيره اى غير المشتري فاجازتها هذه التصرفات من البيع وغيره المترهن جان الاول
وهو البيع لا ينافي والفرق بين السلتين حيث جاز البيع الثاني بالاجازة في الاول لم يمنع
التصرفات المذكورة بعد البيع في الثانية سوى البيع مع وجوب الاجازة لكل من المترهن فائدة
البيع لتعلق حقه به لا بخلاف العقود المذكورة اذ لا بد له في الحمية والرهن وما في الاجازة
بذلك المنفعة لا العين وحققه فمالية العين لا المنفعة فكانت اجازته استمارة حقه فال
المانع ففقد البيع وصح اعتاقه اى اعتاق الراهن الرهن وتبريره واستيلاده لانه تصرفه
عن الاهل ووقع في المحل ففعل الرهن ففعلت حكمه فلو كان الرهن موصى لم يبرئ منه الحال
اذ لا مقي للزمنه قيمة الرهن مع حلول الدين وفي المثل اخذ منه اى الرهن قيمته وجعلت
رهنه لا يفتقر على الدين لتحقق سبب الضمان وتعلقه في التصمين وهو موصى الاستيفاء
ويجبها الى حلول الاجل فاذا حل استوفى حقه اذ كانت من جلسته ان الغرم له ان يستوفى
حقه من مال غريمه اذ اظفر بحبس حقه فان كان فيها فضل لم يبرأ منه لانه حكم الرهن بالاستيفاء
وان كانت اقل من حقه رجع عليه بالزيادة لانه ماسقطه ولو كان الرهن معسر في العتق
سوى العبد للمترهن في الاقل من قيمته ومن الدين وان كانت القيمة اقل من الدين سعى في القيمة
وان كان الدين اقل منها سعى في الدين ورجع على سيده اذ اصاب غنياً لانه قضى وهو مضطر
فيه بحكم الشرع ورجع عليه بما تحمل عنه وفي اخيه يعفى الدين والاستيلاد سعى كل من
المتبر والمستوفى في كل الدين بل يرجع على سيده لانها اياه من مال المولى لان كسبه ماله
واندفعه اى اذ لا رهن رهنه كاعتاقه غنياً اى اذ كانت الدين حالاً اخذ منه الدين

مطلب بيع الراهن الرهن وقوفه الى اجازته
وعلى ابي يوسف ان المترهن ان شرط ان يملك الثمن رضا عند الاجازة
كان رهنه والا فلا يملك
لعله عقد البيع بل صوابه كما ذكره الزيلعي بقوله وان لم يملك المترهن
البيع وقس عليه نفسه في روايةين سماه عن محمد بن ابي ابي
الرهن لا يسيل للمشتري عليه لان الحق الثابت للمترهن بمنزلة
المالك فصار كما لو كان فله ان يبيع ولو لم يملك يفسخ وفاسخ
الروايتين لا يفسخ
مطلب اجازة الرهن ووجهه لا يجوز
كما لا باع المجرى الغير المتأخر في ارضي فاجازة المتأخر
البيع الثاني فقد الاول

مطلب الغريم ان يستوفى حقه من مال غريمه
وان كانت القيمة اقل من الدين حبسها بالدين كما
يجبها قبل محل الاجل غايباً
كما لو ردت اذ قضى دين الميت فانه لا يملك متبرها ورجع
به في التركة من ارج
ولا تملك السامية اذ كان المقتضى معسر حال العتق اما اذا
كان موصى حال العتق ثم اعسر بعد ذلك قبل اداء الدين
فلا سامية على العبد لان العتق وقع غير موجب للسامية
فلا يجب عليه في الثاني حقه

وكيف ذلك ان شرط الما قيمة العبد يوم العتق والى
قيمة يوم الرهن والى الدين فليست في الاقل منها
والواجب على من الرهن فانه يفتقر قيمته يوم القرض
ضمانه على المترهن فانه يفتقر قيمته يوم القرض

وان كان

مطلب اعارة الرهن للرهن او للاحد باذن صاحبه
والواجب على من الرهن ان يملك الثمن رضا عند الاجازة

بها فلهما اقل من
فلهما اجازة من
ذلك ولا يملك الاثر

وان كان متعلداً اخذ قيمته فيكون رهنه الى حلول الاجل واجبى ثلثه ضمنه المترهن في اخذ
مثله وقيمته وكان اى المأخوذ رهنه باذنه كإعارة اى الرهن من رهنه او اعارة
احدهما من الرهن والمترهن باذن صاحبه اى فقبضه سقط ضمانه اى ضمان الرهن حاله لا ينافي
بين يدى لاهل رهنه وان وصيته بقى الرهن ولهذا كان المترهن ان يسترده الى يده
وفى عرقه سقط ضمانه بقوله فلهما اى الرهن مع مستعير اى مع رهنه ان كان هو
المستعير ومع اجبى ان كان هو المستعير هلك بلا شيء لتفوت القرض للمفتي ولكل منهما اى
من الرهن ولم يرد رده اى رده الرهن المستعار هلك لان لكل منهما حقها فيه فان
ماخذ الرهن قبله اى قبل رده الى المترهن في صورة الاعارة فالرهن احق به اى الرهن من سائر الرهن
لان الغاربه ليست بلا نعمة والضمان ليس من لزوم الرهن فلو امان حكم الرهن ثابت في ولد الرهن
مع انه غير مضمون بالهلاك وان بقى الرهن فان اخذ عا الضمان لعود القرض فيعود نصفه واذا
أجرأ وهوها وباع احدهما باذن الآخر من اجبى خرج عن الرهن فلا يعود الا بقعه متبدلاً ولو اقام
الرهن قبل الرد الى المترهن فالرهن اسوة الغنم اذ تعلق بالرهن حق لان رهنه التصرفات
فيحل به حكم الرهن بخلاف الاعارة حيث لا يعلق بها حق لان فاقتره رهنه عبداً خصه ثم
اشتره من ماله لايغنى الرهن لانه توقف على اجازة المالك فلا ينفذ باجازه غيره ولا ينفذ
الدين هلكه لان ملك الرهن ثبت بعد عقد الرهن بخلاف اذ هلك في يد المترهن واختار
المالك تضمين الرهن لانه ملكه بالزمان من وقت الغيب فكان ملك الرهن سابقاً على الرهن
كذا في القاعدية مترهن اذن باستعماله اى اذن له الرهن بلا طلب منه في غير الاستعارة
وان كان الرهن عارية واستعاره اى رهنه من رهنه لعل ان هلك اى الرهن حال العمل
في صورة الاذن والاستعارة لم يضمن اى المترهن لثبوت يدا عارية بالاستعمال وهي
مخالفة ليد الرهن فان في الضمان وفي طرفيه اى قبل العمل وبعدها رهنه ضمن كالرهن اى
ضمن المترهن ضماناً كضمان الرهن وهو معلوم صح استعارة شيء ليرهن لان المالك رضى
بتعلق دين المستعير بماله وهو يملك ذلك كما يملك ان يتعلق بذمته بالوكالة ولذا اصح
في رهن المستعير بما شاء من قليل او كثير فان الاطلاق واجب الاعتبار خصه في الاعارة
لان الجهالة لا تقتضى المنفعة وان عين المستعير تقيدهما عينه من قدره فانه اذا عين
قدراً لا يجوز للمستعير ان يرهنه باكثر منه واقل لان التقيده غير وهو ينفذ الزيادة الى غير
الاحتباس بما يتسدد اوه وينفذ الضمان ايضا لان غرض المير ان يعيد لمترهن مستنداً
للاكثر بمقابلته عند اهلاك ليرجع عليه ولو رهن باقل منه يهلك الباقي امانته فلا يرجع

قضى

مطلب استعارة شيء ليرهن

مطلب اذا استعار الرهن الرهن وموت المترهن اى حقه من الرهن
ما ان التصرف فيه باذنه يملك استعارة الغنم
وان استعار المترهن من الرهن وموت المترهن اى حقه من الرهن
المترهن ليعايد به الرهن وكذا اذا اهلك المترهن اى حقه من الرهن
يد العارية وبقايد الرهن فعد ضمانه وان هلك في حاله
نفس ضمان لان يد العارية امانة وهي حادثة بعد رهن
وكذا اذا اذن الرهن المترهن بامتلاكه فهو

عليه وحسب ومهرته وولدي فان كل ذلك مفيد ليس البعض بالنسبة الى البعض وتفاوت
الاشخاص في الامانة والحفظ فان خالف اي بعدا اعتبر التيقن ان خالف المستعير المعير
ضمنا او المستعير المعير لمخالفته ويتم الرهن بان ملكه بالضم ان يتيقن ان الرهن ماله نفسه
او ضمن المعير الرهن لانه ايضا متعهد بضار الرهن كالفاسد والرهن كالفاسد الغاصب
ونجس الرهن بما ضمن من القيمة ودينه على الرهن اما جوعه بالقيمة فلا يفرق
من جهة الرهن واما جوعه بالدين فلا يفرق فبعضه انتقض ففاد حقه كما كان وان وافق بان
رهنه بمقدار ما رهنه وهلك اي الرهن عند الرهن استوفى اي الرهن كل من يفرق قيمته كالدين
او اكثر تمام الاستيفاء بالهالك ومبطل اي من الدين للمعير على المستعير وهو الرهن
لانه قضى بذلك القدر دينه ان كان كله مضمنا او لا يضمن قدره لمضيقه بالمال امانته
لا القيمة لانه قد فاقه فليس تعدد بعض دينه عطف على كل دينه استوفى الرهن بعض دينه
لو قيمته اقل من الدين وباقيته اي بقي دينه على الرهن للمعير لانه يقع الاستيفاء بالزيادة على
قيمتها على كل المعير يعني ان المعير اذا اراد ان يقضى دين الرهن لفك ملكه عن الدين ليس للرهن
ان يتنوع عن تسليم الرهن لان المعير غير متبرع بقضاء الدين لما فيه من تخليص ملكه فصار اداؤه
كاداء الرهن فحجب الرهن على القبول ويرجع على الرهن بما ادى ان ساوى الدين بالقيمة
لانقصى دينه وهو مضر فيه فلا يوصف بكونه متبرعا وانما قال ان يساوى لانه ان كان اكثر
من القيمة يكون الزيادة على القيمة متبرعا فلا يرجع بذلك القدر وان كان اقل من القيمة فلا
يجب للمعير ان يتسلم الرهن ذكره تاج الشريعة هلك اي الرهن عند الرهن قبل رهنه او بعد
فكاه لا يضمن وان وصليته تصف فيه من قبل بالاستخدام والركوب ونحو ذلك لانه امر غير
شتم عاد الى الوفاق فلا يضمن بخلافه جنابة الرهن على الرهن مضمون ان يتنوع حتى
لانه محترم وتعلق مثله بالمال بحمل المالك كالجني في حق الضمان وجنابة للرهن عليها والرهن
تسقط من دينه اي الرهن بقدرها اي الجنابة لانه لم يملك غيره فانه ضمانه واذ الرهن
وكان الدين قد سقط من الضمان بقدره ولزمه الباقي لان ما زاد على قدر الدين من القيمة
كان ضمانا وانما ضمنه بالانفاق لا بعد الرهن فهو بمنزلة العديعة اذا تلفها المبيع بغيره الضمان
كذا في غاية البيان وجنابة للرهن عليها وعلى ما هدره والمال بالجنابة على النفس ما يجب
المال بان كانت الجنابة خطا في النفس او في ماله او ما لا يوجب القصاص فهو مقتضى الجماع
كذا في الجنابة واما كون جنابة على الرهن هو فلا تارة جنابة المملوك على ماله وهو فيها
يوجب المالك هدره لانه المستحق ولا يثبت الاستحقاق له عليه واما كون جنابة على الرهن هو فلا

الا اذا عيى له الرهن من قيمته فبعضه باقل من ذلك فبعضه باكثر
فانما لا يضمن لانه خالف ان يتيقن ان الرهن ماله نفسه
بالكثير حاصل به ذلك مع تنوع ادايته زليخة
اي ان ضمن المعير المستعير يتم عقد الرهن هو

مطلب مع الرهن اذا اراد ان يقضى الدين لفكته رهنه ليس للرهن
ان يتنوع عن تسليم الرهن

ولو مات مستعيره مفلسا والرهن على حاله يباع الا برضى المعير ولو
اراد المعير بيعه واجب الرهن بغيره من ماله ان كان به وفاء والا لا
ولمات المعير مفلسا والرهن على حاله ولو رتبته اخذ بعد قضاء دينه
الرهن فان عجز لفسد فالرهن على حاله ولو رتبته اخذ بعد قضاء دينه
فان طلب غرام المعير ورثته بغيره فان كان به وفاء يبيع والا فلا
يباع الا برضى المعير فان رتبته يبيع والا فلا

فلان

فلان سبه الجنابة لو اعتبرناها للرهن كان عليه التخليص منها لانه لم يملك في ضمانه فلا ينفيد
ويجب الضمان مع وجود التخليص عليه رهن عبد او ولد الفاسد ففاد حقه فصار قيمته مائة
فقداه ثم فرم مائة وحل اجله اخذ من رهنه المائة من حقه وسقط باقيه وهو تسع مائة لان
نقصان السعر لا يوجب سقوط الدين لانه عبارة عن قوت رغبات الناس بخلاف نقصان العين
فان كان باقيا وبدا للرهن يد الاستيفاء صار مستوفيا للكل من المبدء ولو باعه بامرره
بمائة اي باع الرهن العبد بامر الرهن بواقضه ما جمع بماله وهو تسع مائة لان الرهن باعه
صار كانه استرده وباعه بنفسه فيحل الرهن ويبقى الدين لا بقدره المستوفى فكذلكها
قتل اي عبد او ولد الفاسد بعد بيعه مائة فخرج برفاء اي الرهن بكل دينه لان العبد انما
قائم مقام الاول فصار كان الاول قائم وراجع سعره حتى اي العبد الرهن يعني رهن
رجل بجلد عينا قيمته الف درهم بالف درهم واقل منه فقتل العبد قبلا خطاء فراه مائة
لان ضمان الجنابة على الرهن والعبد كله في ضمانه ودينه مستغرق لرقبته فيقال للرهن اقد
العبد من الجنابة فان فراه اصل رهنه وكان دينه على الرهن بحاله والعبد رهن كما
كان ولا يرجع اي على الرهن شي من الفدان العبد كله مضمون وجنابة المضمون كجنابة
الضامن فلو رجع على الرهن رجع الرهن عليه فلا ينفيد ولا يدفعه اي ليس للرهن ان
يدفعه الى الجنابة لانه لا يملك التملك فان اجه اي امتنع الرهن من الفداء فصر
الرهن اوفاه فيسقط الدين اي يقال للرهن ارفع العبد اوفاه بالدين فان دفع او
فدى سقط دين الرهن واخذ الرهن العبد وبطل الرهن ان لم يكن اي الدين اكثر من
قيمته اي قيمة الرهن بل يكون مساويا او اقل منها واما ان كان اكثر فيسقط الرهن الذي
مقدار قيمة العبد ولا يسقط الباقي مات الرهن باع وصيده الرهن وقضى الدين
لانه قائم مقامه فان لم يكن له وصي يبيعه اي نصبه القاضي رهن الوصي
بعض التركة لدين على الميت عند غريم من غرامه لو وقف على رضى الاخرين ولهم رده لانه
اثره من الغرام بالايفاء الحكمي ان يجب عقد الرهن بثبوت يد الاستيفاء للرهن حكم فافهم
الايتار بالايفاء المحقق فان قضى دينهم اي دين سائر الغرام قبل الرد اي قبل ان يره
نقد لزوال المانع وهو حق بقبلة الغرام ولو اقره الغريم اي لم يكن للميت الاخر واحد
جاز هذا الرهن اعتبارا بالايفاء المحقق وبيع في دينه لانه يباع فيه قبل الرهن فكذا
بعد واذ الرهن اي الوصي دين الميت على خراج لانه استيفاء حكام وهو يملك
ذلك وفيه رهن الوصي فغسيلات تاق في كتاب الوصايا **فصل رهن**

عن

مطلب جنابة العبد الرهن على الرهن

بحذف ولد الرهن اذ قتل انسانا واستهلك مالا
حيثما طاب الراهن ابتداء بالدفع او الفدا
لان غير مضمون على الرهن بل يملك

مطلب مات الرهن باع وصيته الرهن

عصير قيمته عشرة بها اي عشرة فتخرج وتخلط وهو يساويها اي عشرة بقية رهنها اي
بالعشرة وكان ينبغي ان يبطل الرهن اذ بالتخرج من كونه صالحا لا يفاء اذ لم يبق ما لا
منقوما وانما لم يبطل لانه بصدان يكون بالتخلط ولهذا اذ اشترى عصيرا ففتح قبل
القبض لا يبطل البيع لاحتمال صيرورته خلا فكذا هذا ورهن شاة كذا اي قيمتها
عشرة بعشرة ضمانت بلا دمج فديع جلد هافسا وديعها فهو اي الجلد رهن بها اي
بدورها لان الرهن يتقرب بالهلاك فاذا اصاب بعض المحل يعود حكمه بقدره بخلاف ما اذا
ماتت الشاة المبعة قبل القبض فديع جلد هافسا حيث لا يعود البيع لان البيع ينتقض
بالهلاك لا قبض والمنفص لا يعود قتل ويعود البيع ايضا نماء الرهن كوكله ولينه
وصوفه وثمره والراهن بقوله من مكه ورهن مع اصله لا يتبعه والرهن حق لا يفسد
الميرور بهلاك تجانا اي ان هلك هلك بالاشي لان الاتباع لا يقطع لها بما يقابل بالاصل لعدم
دخولها تحت العقد مقصودا وان بقى اي النماء وهلاك الاصل فله بقسطه اعطى كتم
الراهن بقسطه يقسم الدين على قيمته اي قيمة النماء وبوجه الفكك بالفتح والكسر قيمة الاصل
اي اصل الرهن يوم القبض لان الرهن يصير مضمونا بالقبض والزيادة تصير مقصودة بالفك
اذ انقضى الوقت والتبع يبقا بالشيء اذ كان مقصودا كولد البيع فانه قبل القبض لا يحصل له من
الشيء فاد اقبضه المسترعى وصار مقصودا بالقبض صار له حصته من الشيء ويسقط من الدين
حصته الاصل اي ما اصاب الاصل يسقط من الدين لانه يقابل بالاصل مقصودا وبذلك النماء
بحصته اي ما اصاب النماء افكك الراهن به الزيادة فتصح في الرهن مثل الدين من ثوب بعشرة يساوي
عشرة ثم زيد الرهن ثوبا آخر يكون مع الاول رهن بالعشرة فلا الدين مثل ان يقول الراهن
اقضني خمسين اية اخرى على ان يكون العبد الذي عندك رهنا بالف والفرق الاصل المقرر بينهم
ان لا يحاق باصل العقد انما تصور ان كان الزيادة في العقق عليه والمعقود به فالزيادة
في الدين ليست شيئا منها اما كونها غير معقود عليه فظاهر واما كونها غير معقود به فلهي
تسببه قبل الرهن بخلاف الرهن فانه معقود عليه لانه يكون محبوسا قبل عقد الرهن ولا يبق
بعده رهن عبد ليساوي الفاق فمع مثلها اي عبد ليساوي الفاق هنادي فهو اي الاول
رهن حتى يرد الالهة والمهرن امين في الثاني حتى يجعله مكان الاول لان الاول دخل
في ضمانه بالقبض والدين فلا يخرج عنه ما بقيا لا ينقض القبض فاذا كان الاول في ضمانه
لا ينقض الثاني فيه لانها راضيا بخلاف احدهما فيه فاذا ازل الاول دخل الثاني في ضمانه ثم
قبل بشرط تجدد القبض فيه بان يلمرتهن على الثاني بامانة ويد الرهن بد استيفاء وضمان

نماء الرهن رهن ويركك تجانا
مطلوب لما لم يبيع قبل القبض لاحقة للمهرن

فلا ينفذ

قبض

فلا ينفذ وقيل لا ينفذ لان الرهن يتبع كل هبة وعينه امانة كما عرف وقيل لا ينفذ
عن قبض الامانة ابراء المهرن الراهن عن دينه فقبضه اي قبل الراهن الا براء او هبة له فذلك الرهن
في يلمرتهن بالامانة من صاحبه هلك مجانا استسنا و قال رف بن يمين قيمته للرهن وهو لقياس
لان القبض وقع مع من ينفذ كذا ما يلق القبض وحده الاستسنا ان ضمان الرهن باعتبار القبض
والدين ان ضمان استيفاء وفيه لا يتحقق الا باعتبار الدين وبالا بقاء اي يبق احدها وهو الدين
والحكم الثابت بجلته ذات وصفين يزول بزوال احدهما ولهذا لو رهن سقط الضمان لو لم
القبض وان بقي الدين فكذا ان ابراء عن الدين سقط الضمان لعدم الدين وان بقي القبض ولو
استوفاه اي المهرن دينه بالتمام او بعضه بايضا والراهن او متعلق او شئ لم ينعينها اي بالدين
او صلح عنه اي الدين على عين او حاله ثم ينعنه بدينه على آخر فله في دينه او الرهن هلك
بالدين لان نفس الدين لا يسقط بالاستيفاء ونحوه كما تقر انك انك لو قبضت با مثالا لا انفسها
لكن الاستيفاء ينعنه لكونه لغائبة لانه يعقبه مطالبة مثله فاذا هلك الرهن تقرر الاستيفاء الاول
فانتقض الاستيفاء الثاني ورد ما قبض الرهن ادى في صورة ايفاء الرهن والمطوق او الشر او
الصلح وبطلت الحوالة وهلك الرهن بالدين اذ بالحوالة لا يسقط الدين ولكن ذمة المحل عليه
تقوم مقام ذمة المحل ولهذا يعود الى ذمة المحل اذ اتمات المحل عليه فله انك اي كماله الرهن
بالدين في الصول المذكورة يهلك بها ايضا اذ هلك بوجه تصادقها على ان لا دين لان الرهن مضمون
بالدين وبوجهه عند توفيق الحق كما في الدين الموعود وقد بقيت الجهة لاحتمال ان يتصادقا
على قيام الدين بوجه تصادقهما على عدم الدين بخلاف ابراء لانه سقط به كتاب الغصب
اورد عتيق بكتاب الرهن لان في الاول حبسا شرعيا وفي الثاني حبسا عن شرع هو لفته اخذ الشيء
من الغير بالغصب فتقوم اذ لا يقال غصب روجه فاذ وشرا اخذ مال بوجهه لا محس
منقوما احتراز عن المحرم من احتراز عن مال المحرم فانه غير محرم من مالها بل اذا احتراز
عن اخذه من يملكها لانه باذنه وشارة الى ان الله يملكها مكنته في الغصب عندنا وعند الشافعي
هو اثبات العدوان عليه ونحوه الخ لا يظهر في زوائد المفسق كولد المفسوبة وثمر البتة
فانه ليست بمضمونة عندنا لعدم ان الله اليد عند مضمونة لاثبات اليد فالحاصل ان المصير
في الغصب عندنا ان الله اليد المحقة واثبات اليد المبطله وعند الشافعي المعتبر هو الثاني فقط لا
خفية احتراز عن الرق فاستخدام العبد وتحويله اليه اي وضع المحل عليها غصب لوجود
ان الله اليد المحقة واثبات اليد المبطله فيها لا جلوسه على البسام لعدم ان الله اليد بالاستبداد
اذ لا يوجد منه التحويل والبسط فعل لما لا يبق في استعماله فليكن اخذ

مطلوب اذا هو الرهن الرهن للمهرن فله ان يملك مجانا

مطلوب بالحوالة لا يسقط الدين
اذا اتمات المحل مفسا يعود الدين الى ذمة المحل

على قيام العيني صح
زوائد الغصب اذا هلكت بغير تعدد التضمن لعدم
ان الله الملك فاما ما رجع المفسوق بغير منعه
كما اذا غصب دابة فبقيتها اخر او ولدها
لعدم الفسخ فيه وكذا الحبس للمالك عن
مواشيه حتى ضاعت لما ذكرنا

المثل اذا كان مصنعا بحيث يخرج منه الصنف يكون
تبعيا

عن يمين وحكمة الاستحقاق علم ان مال الغير ورثه العين قائمة والغرمها كذا وغيره اي ان علم
الاخير ان الحق الغير فلا يتوقف على علمه ولا انتم المصنفاء وهو مرفوع بالحديث وبالمثل
في المثل كالكبار والوزن والعقد المتعارفين فاعندوا عليه بل ما اعتدكم عليكم الاية المرد
بالمثل ما يوجد في السوق لا تفاوت بين الخرافة يعتد به وما لا يكون كذلك فهو في المثل
قد يكون مصنعا بحيث يخرج منه الصنف عن المثلية يجعله نادرا بالنسبة لاصلها كالمثلية والمقد
والاخر فيكون قيميا وقدره مصنعا بحيث لا يخرج منه الصنف عن المثلية لبقاء كثرته وعدم
تفاوته كالدرهم المضي وبه والنداء فان انقطع الى المثل فقيته به الخصومة وعند الج
يوسف يوم الغصب وعند محمد يوم الانقطاع لاجد يوسف انما انقطع الحق بما امكن له
فيبقى قيمته يوم انقطاع السبيل الى المحب والمثل في الذمة وانما ينقل الى القيمة
بالانقطاع فيبقى قيمته يوم الانقطاع ولا يخفى ان النقل لا يثبت بمجرد الانقطاع ولهذا لم يصر
الان يوجب مثله فلهذا ذلك وبغضه القاضى يتغير يوم الخصومة والقضاء ويجب
القيمة في القيمة كالمعرض والحيوانات والعقد المتفاوت يوم غصبه لانها بالقيمة
حين غصب فيبقى قيمته عند ذلك فان ادعى الى الغاصب الهلاك حين يبيع يوم ان الغصب
لويحق لظهوره في علمه بالملك لان قوله ان ثابت في العين فلا يقل قوله حتى يغيب عن انما
صادق كما ان ادعى المدين الى اقل من يدين او المالك انما مات عند غاصبه وقيل الغاصب ارجو
انما مات عند ملكه فينته اي الغاصب او عند محمد لان وجوب الضمان بالغصب ثابت ظاهر
اوليات الترتيب عارض وبنيته لى يدعى خلاف الظاهر وبنيته المالك او عند يوسف لان
حصل اختلافهما في الضمان وبنيته اثباته وهذا الغصب مما يتحقق فيما ينقل ويجوز لما عرفت
ان ان المالك عن يمينه انما بانبات اليد عليه ولا يمكن تحقيقه الا في المثل لا العقار الذي
ينقل ولا يجوز طواخذ عقارا وهلاك في يد بائع المثل على الاثر فثبت تحت الماء وغصب
دارا فثبت باقها سماوية او جاء سبل فذهب البناء لم يضمن لانها شرطه وهو الغصب في كل
قائمة عماد الدين والاستر وشي في فصولها الاصح انه يضمن بالبيع والتسليم وبالحق في الوعد
بعضه ان كان العقار ودية عتد في كل ضامنا بالانفاق وبالرجوع عن الشهادة بان
شهادة على رجل بالدار ثم رجعا بعد القضاء ضمنا وضمن فيهما العقار والمنقول ما نقص بفعل
ضمن بفعله متعلق بقوله نقص وسكاه وهذا بيان الضمان في العقار بالعبارة الصادقة عن
المشاع كما ذكرنا في شراح الهداية وغيرهم الفعل بالهم والسكن بالسكن المحقق وهو ان
تكون مقارنه بعمل يفضي الى البناء كالحداثة والقضاء حتى قالوا في شرح قول الهداية

وذا الشئ المنقول
لا يعود الى المثل
بوجوده بعد
ذلك

ويشمل

ضمان العقار بالمجور في الدية والتسليم وغيرها

ويشمل فيما قاله اذا ائتمهم الدار بسكناء بعماله انما قد يجعله لانه اذا ائتمهم الدار بغير ما غصب و
فيها لا يسكنه وعماله بل باقها سماوية فلا ضمان عليه عند ج حيفه رحمة الله واني يوسف رحمة الله
فظهر ان مراتبهم بيان سبب الفصل الاول ما يوجد ليدل وهو المردم والثاني ما يفيض اليها بالحق
وهو السكنى الخاصة بغير صامح لوقايتها هذه العبارة فقال وما نقص بفعله لسكاه فلزم
عليك التمكنان قيت بالعمل المهن ليس في السبب الا في احدى هذه تعرض والا لكون السكنى المحقة
عن العمل المهن سببا للضمان وقد عرفت ان الدار مع السكنى اذا ائتمت باقها سماوية ليدل ضمان
وعند غيبته من موقوفه من خطا المصنف وكانت العبارة المكتوبة فيها والا كما في الهداية وغيرها ثم
غيرها وتبعها الصدق لشرعية والصلوب ما يوافق الهداية وزعمه فلا تارة في المصنف اذا
انقصت بالتراعه بقوله النقصان لانه ائتلف البعض او لا اجارة عبد غصبه عطف على فعله
وبيان الضمان في المنقول اعني ايضا ما نقص باجارة عبد غصبه فحصل له في ذمة الاجارة
نقص بسبب استغلا له بخلاف المبيع يعني اذا انقص شيء من قيمة المبيع في يد البائع بقوات وصف
منه قبل ان يقيمه المشتري للبائع شيئا لنقصا حتى لا يسقط شيء من الثمن وان
فحش النقصا وترجع السعرة ان في مكان الغصب يعني اذا ان الغاصب الغصب الى المالك
بعد نقصان السرة كان الردي مكان الغصب فلا ضمان عليه لان تراجع لغصبه الرغبات
لا بقوات جز وان يكون فيه خير لما لك بين اخذ القيمة وبين الانتظار الى الذهاب الى ذلك
المكان ليستقر به لان النقصان حصل من قبل الغاصب قبل ان يذهب الى المكان فكان لكان يترك الضرر
ويطالب بالقيمة ولما ان يتنظر ويصدق باجره عطف على ضمن اي ان غصبه بكذا واجره و
اخذ اجرة فقصصه بالاعمال وضمن ما نقص تصدق باجره اذ غصبه بكذا واجره و
ان العلة للغاصب عند اخذها للثمن لان المنافع لا تسقط الا بالعقد والعقد هو الغاصب
فهو الذي جعلها منافع العبد ما لا يعقد فكان هو الذي سببها فيضمن ان يتصدق بها الاستفادتها
ببدل خبيث وهو التصرف في مال الغير واجره مستعان اي اذا استعان شيئا واجره واخذ اجرة ملكا
ويجب عليه تصدقه لما ذكره ويصح اي تصدق ليعتد به في حصول التصرف في مودعه ومفوضه
متقيا بالاشارة او بالشر او بهيم الودية والغصب ونقصها فان اشار اليها ونقصها غيرها
او اعيها او اطلق ونقصها لا يفيق المودع والغاصب اذا تصرف في الودية والغصب ورجع
يتصدق به عند ج حيفه ومحمد وهذا واضح في اتيقن بالاشارة اليه كالمعرض ونحوها لان
العقد يتعلق به حتى لو هلك قبل القبض بطل البيع فيستقيم الرقبة واليد في البيعة بملك خبيث
فيصدق بما في اليد البتة كالمهرهم والدناير فقد ذكر في الجامع الصغير ان المشتري بها شيئا

وانقصت نفس النقصان فالضمان لا ينظر فيكم تسامحا هذه الاصل في الاستعمال
وبه ففيض ما يتفاوت بين ما انما النقصان في المثل كالمثل في المثل
بالشرع بينا ان ينظر فيكم ببيع قبل الاستعمال وبكم تباع بغير نقصانها
ما يتفاوت في ذلك

مطل الارض المصنعة اذا انقصت بالتراعه بقوله
النقصان

مطل انقص شيء من قيمة المبيع في يد البائع بقوات وصف
بشئ فضمن المشتري لايضمن البائع شيئا

مطل العلة للغاصب عند ردا

الفاسد

مطل غصصه الا فغتيه فزال اسمها اوله فاعل بمال
الفاصب ضمير وممكن

مطلب اذا بنا او غرس في ارض غيره

لا تترك من غير قصد في سببه مشى وعلنا ان المالك ملك بملكه لا يفسد بملكه اي قبته ويبدأ
 فوجان يخرج المقتضى عن ملكه لا يتبع الملك والمالك في ملك شخص واحد وجان يترك في
 ملك الغاصب ولا يترتب ثبوت الملك بالملك والصادق الى الغاصب في قيمته اي المقتضى يمينه انه
 يبرهن للمالك الزيادة في غير ان ادعى المالك زيادة قيمة المقتضى وانكرها الغاصب فان برهن للمالك
 قبل ولا يصدق الغاصب يمينه في الزيادة كما في سائر الدعاوى فان ظهر المقتضى وهي اي
 قيمته اكثر مما ضمن الغاصب فقتضى بقبوله مع يمينه اخذ المقتضى المالك ورد عوضه
 او مضى للمالك الضمان لان رضاه بهذا القدر لا يتم حيث ادعى الزيادة وانما اخذ منه العدة
 البينة ولو ضمن الغاصب يقول ما اكمل وحقته اي حجة ما اكمل ونحوه لا الغاصب فهو اي الغاصب
 ولا يخبر للمالك لا يرضى بالمبادلة بهذا القدر حيث ادعى هذا القدر فقط فقتضى ببيع غاصبه بغير
 بيعه لا اعتنا فله كماله اي اذا ضمن بهذا القدر لان الملك الثابت للغاصب فقتضى ثبوت مستند الثابت
 مستند ثابت من وجهه ووجهه والمالك الناقص يكتفي ببقاء البيع والحق في ذلك المقتضى مطلقا
 اي سواء كانت متصلة كالحسن والحسين او منفصلة كالولد والتم لا تضمن الا بالثقل او المنع
 بعد الطلب لانها امانة وحكمها هذا وما انقصت الجارية بالولد فقتضى بوجوب رد لها اي اذا
 ولدت الجارية المقتضية ولد اكان النقصان مضمونا على الغاصب فان كان في قيمة الولد
 الولد وفاء بهجه بالنقصان بالولد وليست قطعا من الغاصب ولا يفسد بملكه اي بملكه
 غصبها فقتضى رد حاملها فقتضى قيمتها لا يبردها كما اخذها لانها اخذها
 ولم ينفذ فيها سبب التلف ورتها وفيها ذلك فصار كما اذا حبت جارية فبذل الغاصب فقتضى رد
 او ردتها بعد الرد فان برهن بيمينه على الغاصب بكون هذا بخلاف الحق يعني ان رد بها رجل
 مكره فقتضى قيمتها في نفاسها فانها لا تضمن بالغصب ليبيح عند فساد الرد ضمان الاخذ
 زعمها اي بامه غصبها واسترد لها اي حبلت منه وادعى ثبوت النسب بغير رضاء المالك لان
 التضمين من له حق التضمين او رثه شبهة والنسب يثبت بها كالمزوف اليه غير امراتها والولد
 رقيق لان الحرية لا تثبت بالشبهة كذا في الكافي المتأخر كقول الدابة وسكن الدار واستخدم
 المملوك لا يضمن بالغصب والالتاف صورة غصب المتأخر ان يغصب عبدا مثالا ويمسكه شهرا ولا
 يستعمل ثم يرد على سيده وصورة التالف المتأخر ان يستعمل العبد شهرا ثم يرد على سيده كذا في
 الكافي بل يضمن ما ينقص باستعماله في غير النقصان الا ان يكون اي المقتضى استئذنا من
 قوله لا تضمن وقفا او مال يتيم فان منافعها تضمن كذا في العمادات وغيرها ولا يضمن
 ايضا خمر السلم وخنزيره بان اسلمه ذبيحة وفيه الخمر والخنزير فالتلفا آخر لانها ليسا مال

مطل زنى بامه غصبها فقتضى رد حاملها فقتضى قيمتها
 مطل الحرية اذا رد بها رجل فقتضى قيمتها في نفاسها لا يضمن

في حق السلم

في حق السلم بخلافه الذي من الخمر والخنزير حيث يضمنان بالالتاف لانهما مال في حقه غصب جسم
 مسلم فقتضى رد قيمته كالتلف من الخمر والخنزير ومنها البيا او جارية مبيعة فقتضى رد قيمته كالتلف
 والتمس اخذها المالك بخلافه ان ليس فيه مال متفق للغاصب وكانت الدابة اظهارا للمالكية و
 التقوم فصار كالتلف ولو ان تلفها ما ضمن لان التالف مال الغير ولو تلفها بمقتضى كالمسح ملكه
 اي لغاصبه كالتلف والتمس عليه اي الغاصب ان الخمر ليس متقوم والمخمس مثلا متقوم فقتضى رد حباب
 الغاصب فيكون له بغير شيء ولو دفع به اي مقبوه كالقرض والعرض ونحوها الجارية اخذها المالك ورد ما
 زاد الدعي اي هذا الدعاي انقل بالجدة الى المتقوم للغاصب كالمسح في الثوب فقتضى رد حباب الغاصب
 ولو تلفه لا يضمن لان التالف مال الغير ضمن كغيره وهو الدابة المهر كبريط ومن ما ورد في
 وطبل وطنبور قيمته صالحة لغير اللهوف والطينون يضمن الخشب المنحوت ونحوه الباليق ويضمن بالرد
 سكر ومنصف وقدره معناه اهل في كذا الاشياء قيمته لا المثل لان السلم مضمون عن تملكه عنده ما ولو
 كان فعل جاز وان تلف صليب نصراني ضمن قيمته محليا لانها المتقوم في حقه وهو مقر فلا يضمن
 القرض له ويضمن بيعها اي بغير هذه المذكورات وق لا يضمن ولا يضمن بيعها وقيل لا يضمن في
 الدف والطينون الذين يضمنان للهوف اما طبل الغزاة والدف الذي يباع في العرس فيضمنها
 بالالتاف بل بخلافهما ان هذه الاشياء اعتد المعصية فقتضى رد قيمتها كغيرها وانما اموال السلم
 لصلاحيته لما يضمن من وجوب الانتفاع وان حصل على المثل ايضا وصارت كالأمة المغنية ونحوها
 كالكنش الطمع والحمامة الطيابة والدريك المقاتل والعبد الخفيف حيث يبيع فيها القيمة غير صالحة
 لهذه الامور والقوى على قولهم اكثر الفساد في ما بين الناس كذا في الكافي حل قيد العبد الفاني وحل
 رباط دابة وفتح مصلحتها اي الدابة او فتح قصص مائة فذهب هذه المذكورات وفي الدابة والقوى
 خلافه فمروا بسعي الساعي من يذبح ولا يذبح لغيره بل لرفع اليه او سعي اليه عن يمينه ولا يمتنع عن
 العسق بغيره اي سعي الساعي وقال عند سلطان قد يفره وقد لا يفره فقتضى رد قيمته ولو كان له وجهه لا يفره
 لا يضمن في هذه الصور لا شفاء التسيب وتخل من اختياره ولو غرم قطعا يضمن ولو جرد التسيب كذا في
 يضمن الساعي لسعي غيره حق عند محمد زجر الدعي السعابة ويضمن امره بغيره بالاياق او قال
 اقل بنفسك ففعل اي ابق وقتل نفسه وجعل على امره قيمته ولو قال له اتلف مال عولك فالتلف
 لا يضمن لان امره بالاياق او القتل صا غاصبا لا يستعمل في ذلك الفعل لما بالامر بالالتاف في مال المتلف
 فلا يصير غاصبا له وما يصير غاصبا للعبد والعبد المقتضى قائم له ملكه وانما التلف بفعل
 العبد كذا في العمادات يستعمل عبد لغير نفسه كان يقول له اتق هذه الشجرة او نثر التمر لك كل
 انت وانما ان لا يعلم انه عبد وقال ذلك العبد في حرمته قيمته ان هلك انما يستعمل في منفعة

مطل المتأخر لا يضمن بالغصب والالتاف الا منافع الرد والبيع
 وفيه انما رد السلم من غير قصد في سببه مشى وعلنا ان المالك ملك بملكه لا يفسد بملكه اي قبته ويبدأ
 فوجان يخرج المقتضى عن ملكه لا يتبع الملك والمالك في ملك شخص واحد وجان يترك في
 ملك الغاصب ولا يترتب ثبوت الملك بالملك والصادق الى الغاصب في قيمته اي المقتضى يمينه انه
 يبرهن للمالك الزيادة في غير ان ادعى المالك زيادة قيمة المقتضى وانكرها الغاصب فان برهن للمالك
 قبل ولا يصدق الغاصب يمينه في الزيادة كما في سائر الدعاوى فان ظهر المقتضى وهي اي
 قيمته اكثر مما ضمن الغاصب فقتضى بقبوله مع يمينه اخذ المقتضى المالك ورد عوضه
 او مضى للمالك الضمان لان رضاه بهذا القدر لا يتم حيث ادعى الزيادة وانما اخذ منه العدة
 البينة ولو ضمن الغاصب يقول ما اكمل وحقته اي حجة ما اكمل ونحوه لا الغاصب فهو اي الغاصب
 ولا يخبر للمالك لا يرضى بالمبادلة بهذا القدر حيث ادعى هذا القدر فقط فقتضى ببيع غاصبه بغير
 بيعه لا اعتنا فله كماله اي اذا ضمن بهذا القدر لان الملك الثابت للغاصب فقتضى ثبوت مستند الثابت
 مستند ثابت من وجهه ووجهه والمالك الناقص يكتفي ببقاء البيع والحق في ذلك المقتضى مطلقا
 اي سواء كانت متصلة كالحسن والحسين او منفصلة كالولد والتم لا تضمن الا بالثقل او المنع
 بعد الطلب لانها امانة وحكمها هذا وما انقصت الجارية بالولد فقتضى بوجوب رد لها اي اذا
 ولدت الجارية المقتضية ولد اكان النقصان مضمونا على الغاصب فان كان في قيمة الولد
 الولد وفاء بهجه بالنقصان بالولد وليست قطعا من الغاصب ولا يفسد بملكه اي بملكه
 غصبها فقتضى رد حاملها فقتضى قيمتها لا يبردها كما اخذها لانها اخذها
 ولم ينفذ فيها سبب التلف ورتها وفيها ذلك فصار كما اذا حبت جارية فبذل الغاصب فقتضى رد
 او ردتها بعد الرد فان برهن بيمينه على الغاصب بكون هذا بخلاف الحق يعني ان رد بها رجل
 مكره فقتضى قيمتها في نفاسها فانها لا تضمن بالغصب ليبيح عند فساد الرد ضمان الاخذ
 زعمها اي بامه غصبها واسترد لها اي حبلت منه وادعى ثبوت النسب بغير رضاء المالك لان
 التضمين من له حق التضمين او رثه شبهة والنسب يثبت بها كالمزوف اليه غير امراتها والولد
 رقيق لان الحرية لا تثبت بالشبهة كذا في الكافي المتأخر كقول الدابة وسكن الدار واستخدم
 المملوك لا يضمن بالغصب والالتاف صورة غصب المتأخر ان يغصب عبدا مثالا ويمسكه شهرا ولا
 يستعمل ثم يرد على سيده وصورة التالف المتأخر ان يستعمل العبد شهرا ثم يرد على سيده كذا في
 الكافي بل يضمن ما ينقص باستعماله في غير النقصان الا ان يكون اي المقتضى استئذنا من
 قوله لا تضمن وقفا او مال يتيم فان منافعها تضمن كذا في العمادات وغيرها ولا يضمن
 ايضا خمر السلم وخنزيره بان اسلمه ذبيحة وفيه الخمر والخنزير فالتلفا آخر لانها ليسا مال

مطل فاما طبل الغزاة والدف الذي يباع في العرس فيضمنها
 بغيره بالالتاف بل بخلافهما ان هذه الاشياء اعتد المعصية فقتضى رد قيمتها كغيرها وانما اموال السلم

مطل الاية المغنية واكثر الطمع والحمام الطيابة والدريك
 المقاتل والعبد الخفيف حيث يبيع فيها القيمة غير صالحة لهذه الامور والقوى على قولهم اكثر الفساد في ما بين الناس كذا في الكافي حل قيد العبد الفاني وحل رباط دابة وفتح مصلحتها اي الدابة او فتح قصص مائة فذهب هذه المذكورات وفي الدابة والقوى خلافه فمروا بسعي الساعي من يذبح ولا يذبح لغيره بل لرفع اليه او سعي اليه عن يمينه ولا يمتنع عن العسق بغيره اي سعي الساعي وقال عند سلطان قد يفره وقد لا يفره فقتضى رد قيمته ولو كان له وجهه لا يفره لا يضمن في هذه الصور لا شفاء التسيب وتخل من اختياره ولو غرم قطعا يضمن ولو جرد التسيب كذا في يضمن الساعي لسعي غيره حق عند محمد زجر الدعي السعابة ويضمن امره بغيره بالاياق او قال اقل بنفسك ففعل اي ابق وقتل نفسه وجعل على امره قيمته ولو قال له اتلف مال عولك فالتلف لا يضمن لان امره بالاياق او القتل صا غاصبا لا يستعمل في ذلك الفعل لما بالامر بالالتاف في مال المتلف فلا يصير غاصبا له وما يصير غاصبا للعبد والعبد المقتضى قائم له ملكه وانما التلف بفعل العبد كذا في العمادات يستعمل عبد لغير نفسه كان يقول له اتق هذه الشجرة او نثر التمر لك كل انت وانما ان لا يعلم انه عبد وقال ذلك العبد في حرمته قيمته ان هلك انما يستعمل في منفعة

مطل امره بغيره بالالتاف او قال اقل نفسك وجعل على امره قيمته

ولو استعمل غيره كان يقول ان توهذه الشجرة وانما الشجرة اكلت لا اكلت لانه لا يصير به
 غاصبا كذا في العارضية **الاصح** وبطلان نسبة بينه وبين كتاب
 الغضب لانه هو لغة عمل الفاعل على امر كرهه وشعره على الفاعل على فعل اعتم من اللفظ وعمل سائر
 الجواهر بما يتعلق بالحمل وهو اعتم من القتل والاراد العضو والجسد والقياس يوم رضاه
 اي رضاه الغير بذلك الفعل لا اختياره اي لا يوافق اختياره كذا اي ما يوافق رضاه قد يفسد اي الاختيار
 وقد لا يفسد فالحاصل ان عدم الرضا مقيد في جميع صور الكراهة واصل الاختيار ثابت في جميع صور
 لكن في بعض الصور يفسد الاختيار وفي بعضها لا يفسد اقول **هذا هو المستطوع في جميع كتاب الامور**
 والفرق حقيقى قال صدر الشريعة في التبيين وهو ما لم يجز بان يكون مقتضى النفس والعضو وهذا
 معدوم للرضاء مفسد للاختيار وما غير ذلك بان يكون محسوسا او قيدا او ضربا وهذا معدوم للرضاء
 غير مفسد للاختيار فلا يصح ما قال في الوقاية فهو فعل بوقوعه بغيره فيقتضيه رضاه او يفسد
 اختياره فان فيه جعل قسمين الشئ قسمين كذا لا يجزى على من يوقع معنى القسم والقسم والعجب ان صدر
 الشريعة بعد ما قال فيه ذلك قال في شرح الوقاية ثم الكراهة نزع احدها ان يكون مقتضى الرضاء
 وهو ان يكون الجسد والضرب والثالث ان يكون مفسدا للاختيار وهو ان يكون بالقتل او رفع العضو
 الرضاء اعتم من فساد الاختيار في الجسد والضرب فيقتضيه الرضاء ولكن الاختيار الصحيح باق وفي القتل الرضاء
 كما اختياره غير صحيح بل اختياره فاسد ثم قال في تحقيقه الى اخر ما قال والشجرة تنبئ عن الشرع مع بقاء
 اهليته وعدم سقوط الحظا لان الكراهة مقبلة والاشكال يحقق الخطا لا يري ان مقتضى دين فرض
 وخطره ونقصه وثالثه في وقوع اخرى وهو تلبس الخطا وبقاء الاهلية وشروطه اربعة امور الاول
 قدره الحامل على تحقيق ما هدد به سلطانا او غيره يعني ايضا ونحو هذا عندهما وعندنا فيفسد
 لا يتحقق الا من على ان القدرة لا تنقلا بل منبذة والمنفعة للسلطان فالعاهلة اختلاف عمر وزمان
 لا اختلاف جهة وبرهان لان زمانا لم يكن لغیر السلطان الموقوفة ما يتحقق بالاكراه فاجاب بانهما
 شاهدا في زمانهما ظهر الفساد وصار الامر الى ان يتقلب فيتحقق الاكراه من الكل فتقرى على قولهما
 كذا في المحقق والثاني من فاعل وقوعه اي وقوعه ما هدد به الحامل بان يغلب على نفسه ان يفعل لم يصير
 محسوسا على ما ادعى اليقين الفعل والمباشرة والثالث كون الفاعل متمسكا بما كره عليه حتى ما اى
 حتى نفسه كبيع ما له وانما في اوقات عباده او حتى شغل آخر كذا في اعمال الغير وحتى الشرع
 كشر الخمر والزنا ونحوها وانما يكون الكراهة به متلف نفسا وعضوا وموجب يوم الرضاء و
 هذا الذي مر انه وهو انما يتحقق في الجسد والاشخاص كما سيأتي وهو ان الكراهة على ما لم يجز يفسد الاختيار
 لو كان بالاراد نفسا وعضوا وما غير ذلك لا يفسد لوجوبه او قيدا او ضربا شديدا في السقوط

مطل الكراهة وهو عدم الرضاء وان وجد الاختيار

انما وان كان مقتضى الشرع كذا في الخطا

الحدة الجسد الذي هو الاكراه على ما يجزى الاغتمام البين به وبالضرب الذي هو كراه ما يجزى منه الاسم
 الشديد وليس في ذلك حذرا بل عليه ولا ينقص منه لان المقادير لا تكون بالاراد ولكن على قدر ما
 يجرى الحاكم اذ انفع اليه بخلاف جسد يوم وقية او قيدا يوم او ضرب غير شديد فانها لا تكون كراهها
 اذ لا يبالى بمثل عادة فلا يعدم الرضاء الا الذي جاء يعني انها تكون كراهها لاجل انه جاء ويحتمل لان
 ضربه اشد من ضرب الضرب لشدة لغيره فيقتضيه الرضاء فبالا على المجزى رخص كل مائة وبم
 ولحم خنزير وشعر خنزير لان حرمة هذه الاشياء مقيدة بحالة الاختيار وفي حالة الضرورة بمقاء
 على اصل الحمل لقوله تعالى اما اضطرهم اليه فانه استثنى حالة الضرورة والاستثناء حكمه بالابق
 بوجوبه لا اضطرهم ليجعل بالاكراه المجزى وبالضرب على الفاعل اعتم من الرضاء في المحضة لانهما
 ايجزى كان بالامتناع معاونا لغيره على اهلاذ نفسه وخص ايضا تعلق كلمة كفر وقيل بطلان
 بالامتناع حديث تان بن ياسر رضي الله عنه حيث ابتلي به وقال له عليه السلام كيف وجد قلبك
 قال علمت ان بالايان فقال عليه السلام فان عادوا فعد وفيه نزل قوله تعالى الا من اكرهه وقلبه
 مطمئن بالايمان الآية وبالضرب عليه اي القتل في هذه الصور لاجل ان صارا ما جاز ان يصروا
 انهم الكفر حتى قل لان حبيبنا رضي الله عنه صبر على ذلك حتى سلب وسماء النبي صلى الله عليه وسلم
 سبيل الشهادة وخص ايضا ان لا يفسد لان اطلاقه في الغير يستباح للضرورة كما في
 المحضة وقد ثبت ولكن صاحب المال ممن الحامل لان الفاعل انما الحامل فيما يصلح له والاشكال
 من هذا القبيل بان يلقى عليه فيقتله لا يقتله عطف على ان لا يجرى قتل مسلم بل يصير الى ان
 يقتل فان قتله كان آثما لان قتل المسلم لا يستباح للضرورة كما لا يعلم ان لو لم يقتل قتله
 ويقاد في العمل الحامل فقطع يد ابي وحيدر لان الفاعل يصير آثما وقال ابو يوسف لا
 لا يقاد واحدهما للشبهة وقال زفر بن قاضي الفاعل لا يباشروا وقال الشافعي يقاد كل منهما
 الفاعل بالمباشرة والحامل بالسبب ولا يجرى بالاول وفي الرجل لا يملك القتل لان ولد الزنا
 هالك حكمه عدم من يريته فلا يستباح للضرورة كما القتل ولكن لا يجرى استحسانا يعني اذا لم
 يجرى رضاء بالمجزي كاقصه في القياس لان انسان الالة دليل الطلعية ولكن لا يجرى استحسانا
 فان انتشرا لالة لا يملك على الطلعية اذ قد يكون طبعها كما في النائم والثاني عطف على الاول
 يعني باكرهه غير مجزى لا اى لا يجرى لأمور المنكورة ككراهة الثاني من الاكراه اسقط الحد في
 زناها اعلم بسقط الحد في زناها لان الاكراه المجزى لا يمكن رخصته في حقه كما كان في حق المرأة
 حتى يكون غير المجزى شبهة ليندرج تحت صفات الكراهة قد لا يعني ان الاصل ان المصنفات القولية
 الكراهة سوا كان مكها بالاجزى وبغيره تتعدد عندنا كما في البيوع الفاسدة وما يحتمل الفسخ فيفسخ

مطل حسنة وقيد يوم او ضرب غير شديد لا تكون كراهها

مطل ما رخص فعله بالا كراه

مطل اذا اكره على الكفر وصبر الى القتل اجر وبغيره لا يجزى

مطل اذا التفت الى مسلم بالاكراه فضا حبل المال يعني الحامل
 وكذا الوالداء عليه تقتله

مطل لا يباح قتل المسلم الا اذا علم ان الكفر
 يقتله

ان فسخ المكره وما يمتثل له لا يفسخ الاول وهو ما يحتل الفسخ كسبعه ونشره واجازته وحلها
 والبراءة من الدين والقبول وهبته فانه اذا اكره على واحد منها لم يحدو على الاكره اخذ الفاعل بعد
 ن والاكراه ان شاء امضاء وان شاء فسخ ان الاكره مطلقا يوم الرضا والرضا شرط صحة
 هذه العقود فتفسد بغيره وقراره فانه من جعل الصدق والكذب وانما صرح بحجة لرجحان
 جانب الصدق والاكراه دليل على كذب فيما يقره فاصلا الى دفع الشرع نفسه ويمكنا الى البيع
 بالاكراه المشتري ان يقبل كما في سائر البيوع الفاسدة فيعتق عاقبا اي عتاق المشتري كونه ملكا
 وتزيمه او المشتري فيمنه لانه ان لم يملكه بعقد فاسد فان قبض البائع المكره الثمن اوسلم البيع
 صلوا فانه لا يكون نكاحا ففسخ البيع لوجود الرضا وان قبضه المشتري مكره لا اي يفسد لعدم الرضا
 ورده اي تر البائع الثمن الذي قبضه مكره ان يقبله في بيعه ولا يضمن ان يهلك لان الثمن كان
 امانة عند المكره لانه اخذه باذن المشتري والقبض اذا كان باذن المالك فاما الجاهل الضمان
 اذا قبضه المملك وهو لا يقبضه له كونه مكره على قبضه فكان امانة له في الكافي بخلاف
 ما اذا اكره على الهبة بلا ذكر الدفع فهو بيع حيث يكون فاسدا اي يوجب للمالك بعد القبض كل شيء
 الصحيح بناء على اصلنا ان الاكره على الهبة اكره على الدفع والاكراه على البيع ليس اكره على
 التسليم هلك البيع في بيعه غير مكره والبائع مكره ضمن والمشتري قيمته للبائع لانه قبضه حكم
 عقد فاسد فكان مضمنا عليه كما في قوله اي للبائع ان يضمن يا شاء من المالك والمشتري
 كالمعاصي في المكره كالعاصب والمشتري كالعاصب فان ضمن المالك رجع على المشتري بقبضه
 لانه قام مقام البائع باداء الضمان لان المضمون يصير ملكا للضامن من وقت سبب الضمان وهو لعصب
 وان ضمن احد المشتريين وقد تدوا لثمة لا يدك فقد كمل ثمنه كان بعده اي بكونه ثمنه لانه ملكا
 باء الضمان فظهر ان بيع ماله نفسه ولا ينفذ ما كان قبله ان استناد ملك المشتري الى وقت
 قبضه بخلاف ما لو كان المالك المكره عقدا من حيث ينفذ ما كان قبله وبعد ان المانع من النفاذ
 حقه فيعود الكل جائزا والثاني وهو ما لا يحتل الفسخ كسبها وطلاقها واعتاقها وسائر ما
 فان هذه العقود تصح عند بايع الاكره قياسا على صحتها مع الغول وعند الشافعي لا تصح ورجع الى
 الفاعل على المالك بفسخ المسمى في الطلاق ان لم يوطا وكان المهر مسمى في العقد وان لم يسم فيه
 يرجع عليه بما لم يسم من المنة لان ما عليه كان غير فاسد سقط بوقوع الفسخ من جهتها
 بمعية كالارادة وتقبل بن الزوج وقد أكد ذلك بالطلاق فكان تقرير المالك من جهتها
 الوجود في صنف تقرير المالك والتميز كالاجاب فكان متلفا في بيع عليه بخلاف ما اذا
 دخل بالان المهر فخره بالدموي لا بالطلاق ورجع الفاعل على المالك بقبضه العبد في الاعتاق

مطلب رجع الفاعل على المالك بقبضه العبد في الاعتاق

لانه مبيع

لا يصح التملك فيه حيث الاتلاف فانضاف اليه قبل ان يضمن مكره كان او معسرا كونه ضمان اتلاف
 كما في ولا يرجع المالك على العبد بالضمان لان ما اخذ باثلافه ونذره فانه اذا اكره على النذر صح
 وتزم لانه لا يحتل الفسخ فلا يعمل فيه الاكره وهو من الاتلاف من حيث ولا يرجع على المالك بانه اذا
 لا مطالبة في الدنيا وبمعيه وظهوره حيث لا يعمل فيه الاكره لعدم احتماله الفسخ ورجوعه والبراءة
 وفيه فيه اي في الاثلاف باللسان بان يقول فيت اليها فانها ما صححت مع الزهر تحت مع الاكره ايضا
 واسلامه فانه اذا اكره عليه ما رسما او بعد احدا لكناين قطعا وفي الآخر احتمال فرجنا جانب الزوج
 احتياطا لا يقتل لم يرجع يعني اذا اكره بالاسم بالاكراه ثم رجع عنه لا يقبل كتمن الشهيرة لاحتمال عدم
 الاسلام من التملك فيكون كره اصليا فلا يكون ثبوتا ولا تعديرا به لانه لا ينفق بالاعتقاد لا
 يرى ان يكون ان يكره بغيره كما في وان يتكلم به والاكراه اذ لا يملك عدم تعدي الاعتقاد فلا يثبت
 عهده لعدم الحكم بالردة صادرة الساطات اي طلبه منه ما لا بالاكراه ولا يعين بيع ماله اي لم
 يقلع ماله واعطى عنه فباعه صح اي ذلك البيع لعدم الاكره بالنظر اليه كذا في الخلاصة فوفيهما
 الزوج بالضرر حتى وهبته حاله تقع لهبة ان قد ادى الزوج على الضرب لوجود الاكره
كتاب الحجر هو لغة المنع مطلقا ويشترعا منع نفاذ تصرف القوي خاصة بالذكرا ان
 الحجر لا يتحقق في افعال الجوارح وبشره ان اثر التصرف القوي لا يوجد في الخارج بل ينعبر به
 الشئ كالبصيرة ونحوه فاذا لم يوجد في الخارج جاز ان يقبل عنه منه بخلاف التصرف الفعلي
 الصادر عن الجوارح فانه لما كان موجودا جازا لم يجز اعتبار عدمه كالفعل والذوق والمال
 والا كان سفسطة وسببه الصغير بان يكون غير بالغ فان كان غير مميز كان عديم العقل
 وان كان مميزا ففعله ناقصا في التصرف فمتمم واذا اذن له المالك تصرفه لغيره ليرجع جانب
 المصلحة والحجب فان عدم الاتفاق كان عديم العقل كصبي غير مميز وان وجد في بعض الاوقات
 كان ناقص العقل كصبي عاقل في تصرفاته واما المعقوه فاختلاف في تفسيره واحسن ما قيل
 فيه هو من كان قليل الفهم فمضاع الكلام فاسد للتدبير لا ان لا يضرب ولا يشتم كما
 يفعل الحنن والرق فاق الرقيق اهلية في نفسه كمن يجز عناية حقوقه كذا تبطل
 منافع عبادة نفسه لآخر ولا تملك رقبته بتعلق الدين به لكن المولى اذا اذن رضى ففعله
 حقه فلا يبرح طلاق صبي ومجنون مغلوب اما المجنون فلو عر عقله واما الصبي فغير العاقل
 كالمجنون والعاقل لا يقف على المصلحة في الطلاق لعدم الشهوة ولا وقف للمولى على عدم التفافق
 باعتبار المصلحة الشهوة ولذا لا يتوقفان على اجازته ولا ينفذان بما اشترتا ولا يصح اعتبارهما
 لغيره في الضرر والاقراء هما لان اعتبار الاقوال بالشئ والاقراء بحيل الصدق والكذب

مطلب الحكم بالملك للمكره ولا يقتل لولا ان يكون نكاحا
 يصير كذا وان لم يتكلم
 مطلب صادرة السلطان في بيع ماله فباعه حتى
 خذ منها الزوج حتى وهبت مهرها لم يقع لهبة

279

مطلب الحكم بالملك للمكره ولا يقتل لولا ان يكون نكاحا
 يصير كذا وان لم يتكلم
 مطلب صادرة السلطان في بيع ماله فباعه حتى
 خذ منها الزوج حتى وهبت مهرها لم يقع لهبة

حتى ان طفل يولد لغيره على مال الانسان فالتلف يضمنه الضمان
 وكذلك المجنون الذي لا يميز اذ امره ثوب الانسان
 يضمنه الضمان لان الافعال لا تتفق على قصد التصرف
 لانه لا يوجد حسنا غاية
 اما اذا كان الصبي الماذون يعقل البيع والشراء فانه يزوج
 باقواله في الاموال كما يؤخذ في الافعال حتى لو اقر ان التلاوة
 عليه مأذون ورجع لزمه وكذلك العبد الماذون لو اقر ان التلاوة
 كما يؤخذ باقواله فان كان العبد كسبي لم يزوج باقواله
 فان لم يميز بيع العبد فيه والصبي يشترط حتى يستغنى بوجه
 ثم العبد اما لا يزوج باقواله في الاموال مادام رقيقا
 اما اذا اعتق يزوج باقواله في الاموال مادام رقيقا
 يزوج باقواله مادام رقيقا
 ولا يزوج باقواله اذا اذنت عليه من العبيد فان لا
 كان او مجنونا او مغلوبا بالقبول باقواله مادام رقيقا
 لا يزوج باقواله اذا اذنت عليه من العبيد فان لا
 اي على عدم موافقة الصبي ووجه حتى يبلغ في الامة
 غيب فلا يكون التوكيد واقعا على ذلك خلافا

مطلب تفسير العقد وان كان قليل الفهم فمضاع الكلام

المفتي الما من هو الذي يعلم الناس
المرأة لتفارق زوجها او الرجل لتسقط الزكوة
ان يحل حراما او يحرم حلالا والطبيب المجاهد ان يبيح
الناس دواءهم كالخبيث

عن ذلك

لا تبيع المالك من غير طرقة الشائبة
 انما رايه يبيعه فيها فالله اعلم
 وبالله ان ادانته قد قيلت
 بهذا الكلام انما عرفت
 وبالله ان ادانته قد قيلت
 بهذا الكلام انما عرفت
 وبالله ان ادانته قد قيلت
 بهذا الكلام انما عرفت

عن ذلك من باب الامر بالعرف والى عن المنكر دفع القتي غير رشيد الرشد عنده هو الرشد
المال فان بلغ مصداك الماله المحرم عليه ولو فاسقا وعند الشافعي في الدين ايضا كالمسلم الميال
حتى يبلغ خمساً وعشرين سنة مادون عن عمر رضى الله عنه ان قال ينزل على الرجل اذا بلغ خمساً
وعشرين سنة ولو وصلي صحيح فقد قبله الى وقت فافى ما لم يقل ذلك فقد وعد اى بلى
خمساً وعشرين يسلم ماله اليه ولو لم ير رشداً وقال لا لايدفع حتى يوشى رشداً ولا يجوز دفعه فيه
يجب للقاضي المدون تبليغ ما له الدين ان قضاء الدين واجبه عليه والمطلبة ظلم في حبسه الحاكم
دفع الظلمه وايضا الحق المستحق وقضى والقاضي بلا امر اى امر الدين ذراهم دينهم ذراهم
لان الدين ان يأخذ بيه اذا ظفر بخمس حقه بلا رضاء للدين فكان القاضي ان يهينه ويأخذ بانه
كذراهم دينه وبالعكس والقباض ان لا يجوز كلا الامر ان الدرهم والدينارين متخالفان وجاز
استحساناً فلا وجه انهما متحدان جنساً في الثمنية والامنية حتى يضم احدهما الى الاخر في الزكوة
فختلفان في الصورة حقيقة وحكاماً اما الاول فظاهر واما الثاني فقدم جريان ربوا الفضل بينهما
لاختلافهما في النظر الى الاتحاد ثبت للقاضي ولاية التصرف وبالنظر الى الاختلاف ليس بغير
الدين ولا يات اخذ عملاً بالشبهين لا اى بيع القاضي عهده وعقاره كدراهم دينه لان المقاصد
تتعلق بصورتها واحياناً وليس للقاضي ان ينظر لغيرها فاعلم وجه يلحق بالفسر واما الفقهاء فليس
لان المقصود فيها المالية لا العين فافترقا افس ومعه عرض شره فقبض بالاذن او باذن
بايعه فبايعه اسوة للفرء وان كان قبل القبض فلبايعه ان يبيع ان يبيع للمناع حتى يقبض الثمن وكذا
اذا قبضه المشتري بغير ذلك كان له ان يسترده ويجبسه بالثمن حجر قاض ورفع الى
قاض آخر فاطلقه الثاني جاز اطلاقه ما صنع المحرم فيهما من بيع او ثمة قبل اطلاق
الثاني وبعد كان جائزاً ان يحل الاول هجته فيه فيستوفى على امضاء قاض آخر كذا في الحاشية

فصل ببلوغ الصبي بالاعتلام والاحمال والازوال وبلوغ الصبية بالاعتلام والحيف والحبل
الاصل ان البلوغ يكون بالانزال حقيقة ولكن غير مما ذكرنا انك لا تجمع الانزال فجعل كل واحد علامة
على البلوغ والاى وان لم يوجد شيء منها فحتى اى الحكم بالبلوغ متى يتم لها اى الصبية ثمانى عشر
سنة وطها اى الصبية سبع عشرة سنة عند الرجوع لقولنا تع والقرن بها مال اليتيم اى بالتمتع بها
حتى يبلغ اشدّه واشد الصبي على ما قال ابن عباس وبعده الشبي على عشرة سنة وقيل اثنتان
وعشر وقيل خمس وعشر واقل ما قالوا هو الاول فوجب ان يدرك الحكم عليه للاعتناء
الا ان الحاشية اسرع ادراكاً من الغلام فقص سنة لاشتراكها على الفصول الاربعة التى توافى
المراجع وقال فيها بتمام خمسة عشر سنة وهو وارتبها الامام وبه فيتم لعمادة الغالبية

مطلوبه القبة غير شيد لا يسلم مال

مطلوب بحسب القاضي المدعي لبيع ماله لدينه

فإذا اختلف منكر الوجود
وإذا اختلف منكر الوجود

فقد المطلوب المذكور في مذهبنا
انه غنى وقال بعضهم ينظر الى
عدم رى الاغنياء والقول للمطالب
الفقراء فالقول بالمطالب الا ان يكون
مع الفقر كالفقر والمطلوب لا يكون
للمطلوب ولا يحبس سراج

مطلوب
اشترى عرضا وقبضها وافلس البايع
بجلاف ما قبل القبض

مط. بلوغ العبد والصبيّة

اذا العلامات تظهر في هذه المدة غالباً فاجعلوا المدة علامة في حق من لم يظهر له العلامة واذا ظهرت
 او البلوغ لما ثلثا عشرة سنة وطاشع سنين اذ قد حصل لهما في هذه السن علامة البلوغ فان رهاها
 اي قرأها البلوغ بان بلغها السن وافر ابالبلوغ كانا كالبالغ حكماً لان البلوغ لما كان جازماً
 في هذا السن ولو زاد لم يكن جازماً في حقها كالحيف قبل اقرارها به ضرورة **كتاب المأذون**
 الاذن لغة الاعلام وشريعاً ذلك المحرم مطلقاً وهو نوعان احدهما اذن العبد وهو قوله المحرم بالرق
 الثابت شرعاً على العبد واسقاط الحق اي حق المولى فان الاصل في الانسان كونه ملكاً لا تصرفه
 فحق المولى بغير رضى الرق ما لم يملكه اذ لا يملكه الا اذا سقط الحق فحقه يعود للمولى غير مفقود
 اي اذا كان اذن العبد في المحرم واسقاط الحق في حق العبد لنفسه باهليته فلا يرجع بالعقوبة
 على مولاه فانه اذا اشترى شيئاً لا يملكه المولى الا ما اشترى لنفسه والوكيل يملكه من المولى ولا
 يتوقف على اذن العبد لكونه يرها او شهراً كان ما ذكروا ابداً لان المحرم عليه ان الاسقاط لا ينفك
 ولا يخص ببيع فان اذن سبوع ثم اذن في الانواع فكذا اذا قال قودصاً غافلاً اذن بشراً ما لا
 يملك منه في هذا العمل وكذا اذا قيل ان العتق كل شهر كذا بخلافه اذن لثبوت شيء موقوف
 لانه استخدام الاذن ويثبت اي الاذن دلالة اذا اراد المولى ببيع عبده ملك الاجنبي احتراً فما
 اذا اراد ببيع ملك مولاه فانه اذا اراد ببيع ملك من اعيان المالك فسكت فيكون ذلك
 اذ كان له كذا في الحائض ويشترط ان لا يملك المولى بقاء اذ كان في التجارة دفعاً للضرر
 بقاء اذ كان ببيع ذلك الشيء او شيئاً له كذا في الاستر وشنيته وثبت ايضا صريحاً ولولون العبد
 مطلقاً بان يقول مولاه اذنت لك في التجارة حتى كل تجارة منه لان التجارة اسم عام يتناول
 الاعمال فيبيع ويشترى ولو دفعه فاحش خلافهما وبالعين ليس بجان اتفاقاً لكونه
 الاحتراز عنه لهما ان البيع بالعين الفاحش منه بمنزلة التبرع حتى عبر من التثنية فلا
 يتناول الاذن ولما كانت التجارة والعبد يتصرف باهلية نفسه فصار كالحرة في هذا الخلاف
 الصبي المأذون ويؤكل مما لا يفرغ بنفسه ويرهن ويرهن ويتقبل الارض ما يملكها
 قبل القبا للتجارة والساقات وثانها من رجة ويشترى بزيادته ويستاجر اجيراً
 مشاهرة او مساندة ويؤم بنفسه ويضارب اي يدفع الماله مضاربته وثانها في
 عتاق الممنوع من بيع التجار وغيره لان الاقرار بهن تواقع التجارة اذ لو لم يصح له معامل
 احد لغرض ربحه ولو ولد والد فان اقرن له بالدين باطل عندنا في خلافهما وهما اختلاف
 في بيع الوكيل منهم ذكره المولى وغيره ايضا فغصب وودعة لان الاقرار بها ايضا من تواقع
 التجارة اما الثاني فظاهر ولما الاول فلان ضمان الغصب معاوضة لانه ملك المصنوع بالضممان

ملاحظة ثبت الاذن دلالة وصريحاً

ملاحظة اقرار المأذون كمن وقته ولله وولي له باطل عند الامام بخلاف غيرهم

ويهدى

ويهدى طوعاً كالميراث تحقيقاً بمعنى الاذن ونضيف من يطعمه لانه من ضرورات التجارة استعماله بالقلب
 اهل حرفته ويحيط من الشئ بعيب مثل ما يحيط التجار لانه من صيغهم وما يكون الخط انظر له من قبل
 المعبى ابتداء بخلاف الخط لا يعيب لانه يتبع محض وثاناً العبد ذكره الزيلعي ولا يتزوج الا باذن
 المولى لان الاذن بالتجارة ليس ذكراً ولا يشترى وان اذن له كذا في تحفة الفقهاء وفي الملوحة
 في بيان العوارض على الاهلية ولا يزوج رقيقه ولا يكاتبه لانه ليس من التجارة ولا يفتق لانه في
 الكتاب مطلقاً اعلم مال ولا يقرض لانه يتبع ابتداء ولا يهب لانه يتبع محض مطلقاً او يوفى
 اولاً ولا يبرأ لانه كاهن ولا يكل لكونه من رخصاً مطلقاً اي لا بالنفس ولا بالمال دين وجب تجارته
 مبتدأ خبره قوله الا ان يتعلق برقيقه او بما يوفى مقلها كبيع وشراء واجة واستيجار وغيره
 ودبقة وغصب وامانة يحرمها وعقر وجب بوطى مشربى بول الاستحقاق يتعلق برقيقه لانه
 دين ظهر وجوبه في حق المولى فيتعلق برقيقه كدين الاستهلاك والمهر ونفقة النكاح وجماع فيه
 ان حصر مولا قال في الهلاية يباع الغرماء الا ان يعيد المولى وقال شراحه هذا اشارة الى ان
 البيع انما يجوز اذا كان المولى حاضراً لان اختيار الغداء من العاقل غير متصور لان الخصم في قبة
 العبد هو المولى فلا يجوز البيع الا بحضورها او بحضور نائبه بخلاف بيع الكسب فانه لا يحتاج الى حضور
 المولى لان العبد خصم فيه ويقسم منه بالخصم ويتعلق بكسبه مطلقاً اي سواء حصل قبل الدين او
 بعده ويتعلق بما اربها وان لم يجرى اي مولا هذا في الكسب والانه لا يتعلق بهن تعقده بالكسب
 وتعلقه بالرقبة فيتعاقبها ولكن يبدل بالاستيفاء من الكسب كان توفير حق الغرماء مع تحصيل
 مقصود المولى فانه لو وجد الكسب ليس من الرقبة كذا في الكفاية لا يتعلق الدين بما اخذه منه
 مولا قبل الدين لو وجد اشترى المولى له وطالب بباقيه بوجده لقر الدين في ذمته في اعم
 وفاء الرقبة ولا يباع ثانياً لان المشتري يمتنع عن شئ مما في يده الى امتناع البيع بالكلية
 فيقصر الغرماء ولمولاه اخذ غداً مثله بوجود دينه وما زاد الغرماء يوفى لو كان المولى يأخذ
 من العبد كل شهر عشرة دراهم مثلاً في حق الدين كان له ان يأخذ بوجده استحقاقاً والقياس
 ان لا يأخذ لان الدين مقدم على حق المولى في الكسب ومبدأ الاستحسان ان في ذلك نفع الغرماء لان حقهم
 يتعلق بمكاسبه ولا يحصل المكاسب الا ببقاء الاذن في التجارة ولو منع من اخذ الغداً لم يجز عليه فيفسد
 باب الكسب ولو امكن من غداً مثله من الفضل على الغرماء لتقدم حقهم ولا ضرورة فيها ويجوز بيع
 اي يقول المولى له جرتك عن التصرف او يبيع خبر جرتك اليه ان علم كذا اهل سوقه حتى لو جرت عليه
 في السوق وليس فيها لارجل او رجلاً لا ينجح ان العبد اشترى بالحق وشيعة فيقام ذلك مقام الظهور
 عند الكل هذا اذا كان الاول شائعاً اما اذا لم يعلمه الا العبد ثم جرت عليه فيجب له ان يتقوا الضرر

ملاحظة دين وجب تجارة العبد للمأذون يتولى برقيقه بخلاف ما اذا اقر بوطى جارية بالنكاح حيث لا يظهر وجوب العقر في حق المولى وانما يأخذ به بعد الحرمان للدينيس من باب التجارة زينة

ملاحظة لا يباع العبد لدينه ثانياً بل يباع بعد العتق

ما يمكن ولا يثبت الجواز الا بالاذن فيجب عليه العمل بالظاهر وهو الاصل في المعاملات دفعاً للظن
عن الناس ولا يباع لدينه الا اذا اقره بانه باذنه لان الاذن بالتجارة رضا ببيع رقبته الماذون
بالدين او اشتبهت اى الاذن العرفي يعنى اذا قال المولى هو محجور عاقل فله ان يتسكك بالاصل ولا
يباع الا اذا اثبت العرف اذنه في بيعه والنوع الثاني اذن القبيح والعقود العتمة اختلال في
العقل بحيث تجتهد كلامه فيشبهه تارة بكلام العقل واخرى بكلام المجانين وحكمهم القسما
مع العقل وهو في المحر والنيات الواضحة وتضمن في ان نفعه كالاسلام والالتزام بدينه
اي بدينه الاذن ولا يثبت كالاتفاق والعقد الا وان وصليته اذنا وما نفع تارة وضمانه كبيع
والشره في اى الاذن لان البسطة عاقل يشبه البائع من حيث ان عاقل مريض يشبه طفلاً لا
عقل له من حيث انه لا يتوجه عليه الخطاب وفي عقله قصور ولا يثبت ولا يثبت في الحق البالغ
في النافع المحض وبالطفل في القضاء المحض وفي الاثر بينهما بالطفل عند عدم الاذن وبالبايع
عند الاذن لرحمان جهة النفع على الضرر بالاذن ولكن قبل الاذن لا يكون منعاً موقفاً
على اجازة الوكيل لان فيه منفعته لصيرورة مهادناً لوجوده التجارات حتى لو بلغ فاجاز
نفعه عندنا خلافه لكونه توقف على اجازة وليته وقصره وليتاً بنفسه ونظره في
اى الاذن ان يعقل البيع سلباً للملك عن البايع والشرع جالباً له اى الملك المسمى بالملك
الاب ثم وصيته ثم الجواز والاب ثم وصيته ثم القاضي او وصيته دون الام او وصيتها وقد سبق
الاشارة اليه في كتاب النكاح في باب الوفاة والى القتي والمفتق الانسان بما هم من الكسب
والارث يعنى ان اقران ما ورثاه من ابيهما فلان صح في ظاهر الرابطة وعن ابي حنيفة انه لا
يقع فيها ورثته لان صحته اقرانه في كسبه لحاجته الى ذلك في التيمات ولا حاجة في الموروث
وجه الظاهر بانفسهم راي القوي التحق بالبايع وكل من المالكين ملكه فيصح اقراره فيهما
كتاب الوكالة وجه المناسبة بين الكتابين ان في كل من الوكالة والاذن
معنى الرضا بتصرف الغير وهي لغة الحفظ ومنه الوكيل في اسماء الله تعالى ولهذا قلنا فيمن
قال وكنتك فيما الى ملك الحفظ فقط وقيل التركيب لانه على معنى التقويض والاعقاد ومنه
الوكيل يقال على الله توكلنا اى فوضنا امورنا وسلمنا وعلمنا هذا التوكيل لانه تقويض الامر الى
الغير وشرعاً تقويض التقويض في امر الى غيره واقامته مقامه والرسالة بتلخيص الكلام الى
الغير بلا دخل له في النقص وشي من جوارحه كون الموكل اهل تصرفه ليقول اهل التصرف لذلك ففهم
ادارة التصرف المذكور فانما باطله لا استلزامها بطول التوكيل المسلم كافر بابيع الخ وكون
الوكيل يعقل ان يعقل ان البيع سلباً والشئ جالب ويعرف الغيب اليسير والفاحش ويقصد

على النوع الثاني من الحجج ان القبيح والمفتق

حتى

حتى لو تصرف في حاله لا يقع عن الامر في حق قوله كون الموكل اهل تصرفه بقوله توكيل المسلم كافر
بيع الخ وفرض عقوله والوكيل يعقله ويقصد بقوله والمحرى وصح أيضاً توكيل الحر البالغ والمأذون عبد
كان او عبداً مثلهما فينا وكذا الصور لا يبيع وصياً يعقله معبداً حال كونهما محجورين لوجود شرط المذكور
في كل واحد منهما لم يقبل بهما ويرجع حقوق الكل الى صفة كونهما لاننا قال فيهما بعد ان لا يكون محجوراً والتوكيل
عطف على توكيل المسلم بكل ما يعقله بنفسه فان الانسان قد يعجز عن المباشرة بنفسه فيحتاج الى توكيل
غيره فلا بد من جواز دفعه لحاجة نفسه استرازا عن الوكيل حيث لا يجوز له ان يتوكل فيها وكل فيه الاستعداد
التصرف من غيره وهو مقيد بما امر به حتى لو تصرف بغيره باعاً او زواجاً او خصومة عطف على كل في كل حق اذ ليس
كل احد يتولى الوجوه المخصصة فيحتاج الى توكيل غيره كما لم يلزم اى التوكيل بالخصومة ليقول
وهو محجور لان الجواز لا ينافي والخوف في الزوم بل رضا خصم المتأخر من اختياره والقاضي اذا علم
من الخصم التفت في ابا الوكيل لا يكس من ذلك ويقبل التوكيل من العاقل وان علم من العاقل القصد للاضرار
لصاحبه في التوكيل لا يقبل منه التوكيل لانه رضا صاحبه وهو اختياره شمس الامة السنية كذا في الاموال
وهذا في اساق او غايه مساقه ثلاثة ايام فصاعداً او يرد التسفير بان ينظر القاضي في حاله وفيه فانه
لا يخفى عنه من يبايعه ولا يقبل قوله ان اريد ان اسافر او محجور لم يجز عاقلها بالبايع ومنه وجوب الحكم
وصح أيضاً التوكيل بايضا في اى افعال كل حق واستيفاء في الاخذ وقوله فانه لا يجوز تفويضه في كل حق
المجس لانها يستعملان بالشبهات فلا يستوفى بما يقوى مقام الغير في اية من نوع شبهة قال انت وكيل
في كل شئ كان وكذا في الحفظ فقط ولو كان جازاً ام كان وكذا في جميع التصرفات حتى الطلاق والعقود
قال في الفتاوى التصرف في امواله جازاً امه فيكون في الحفظ والبيع والشرع وتفاضل بينه وحقوقه
والهبة والصدقة وغير ذلك لانه في كل المبالغة فعلاً وصار كالموكل ما صنع من شئ فهو جاز في ملك
جميع انواع التصرفات حتى لو اتفق على نفسه جازاً لانه اجازت صيغته وهذا من صيغته ثم قال وهذا التوكيل
يقصده ان اطلق امره جازاً فيقتضي هذا معنى تبين خلافه حقوق عقد مبتدأ خبره قوله لا يمتنع
بهذه صيغة التوكيل الى نفسه في عرف اهل العامة كبيع واجارة وصلى عن اقران مثله عن عقد فالتوكيل
بالبيع يقول بعت هذا منك ولا يقول بعت هذا من قبل فان وكذا العاقل بالشراء يقول اشتريت هذا
منك ولا يقول لا اجد فلا يتعلق اى ذلك الحق به اى بالوكيل ان لا يكون اى الوكيل محجوراً استرازا عن
العتق والعبد المحجور فان توكيله جازاً لكن حقوق عقدهما ترجع الى العاقل ومثل حقوق العقد يقول
كتسليم البيع ان وكل بالبيع وقصد ان وكل بالشراء وقصد ان وكل بالبيع والمطالبة بمن مشى به
يعنى ان الوكيل بالشراء اذا اشترى شيئاً بطل بالبايع وبثمنه والبيع به اى بالبايع عند الاحتياج
ما باع وجوعه به اى على بايعه عند الاحتياج ما اشترى والمخاض به اى بايعه ومخاضه في شفعه

وعلى اليه يوسف ان المشتري اذا اشترى من الجاني عاقل علم ان يبي
او محجور او عبد محجور كخيار الفسخ لانه دخل في العقد على
حقه متعلق بالعاقد فاذا اظهر خاذه وتجنّب كان عاقل على
صبي هذلية

مطل التوكيل بالخصومة لا يلزم الا بهذا الحكم والعقد
على ان القاضي اذا علم التفت في الحكم لا يمكن

مطل حقوق عقد يفرضه الوكيل لنفسه متعلق به

ما بيع وفي العيب فيه ما عيب العيب لو كان بيده وبعد تسليمه للموكل رده بانما اذن
الموكل وللمشتري منع الثمن من موكل باي وجه يرضى اذا اكل جازي بيع شيء فاعده ثم الموكل يطلب الثمن من
المشتري له منع لان الموكل اجبت عن العقد وحقوقه كما يتبين وان دفع اليه المثل لم يرضى ولا يطالب بالبيع
يعني الموكل ثانيا لان المتبقي حقه فلا فائدة في زعجه منه ثم رده اليه وبقيت ذمة المشتري لوصول
الشيء المستحقه والمالك يثبت للموكل ابتداء لكن خلافه عن الوكيل جواب عن سؤال مقدرا ذكره
الزانية وهو ان يقال ان ثبت للمالك للموكل في ان تبطل الحقوق لاجبة اليها لانها تابعة للمالك فاجبا
عنه بهذا وقال نعم المالك يثبت للموكل ابتداء لكن يثبت له خلافه عن الوكيل ومما صلب ان الوكيل خلف
عن الموكل في حق استعادة التصرف والموكل خلف عن الوكيل في حق الملك كالعبد اذا قبل المهر بغير الملك
الموكل ابتداء وقبل المالك بغير الوكيل لكن لا يثبت للموكل بل للموكل بل له وعلى القولين البعق قريب
شراة اي الوكيل ولو كان اي المشتري عساه لا يفسد النكاح اما على الاول فظاهر لان المشتري له ملك
واقفا على الثاني فلا تنفق وفساد النكاح يقتضي ان تقر المالك على اذكري الزيادة وغيره فاذا
لم يوجبه لم يفسد النكاح عساه باء مخالف لاطلاق قوله عليه السلام من ملك دار حمير منعت
عليه واجيب بان المطابق متصرف الى الكمال وهو الملك للمقر والمجتهد غير غافل عما فيه من الكثرة
على القول الاول لانه اصح عندهم وعقود عقد بيعه الى الموكل كمن كان له موكل وخلف وصلى عن
ان كان او دم عمد وعقود على مال فكما انما وهبه وتصدق واعارة وبيع وهن واقران تعلق
بالموكل وسرطان الحكم فيها لا يقبل الفصل عن السبيل لانه من قبل الاستا طات والوكيل اجبت عن الحكم
فلا يرد له اضافة العقد الى الموكل ليكن الحكم مقارن السبب اما النكاح فلا الاصل في الموضع المحرمه
في النكاح استقامت لها والساقط بغيره فلا يتصور صدور السبب عن شخص عاين لاصالة و
وقوع الحكم بعينه فعمل سفيكا ليعتد الحكم بالسبب حتى لا يضاف النكاح الى نفسه ووقع له خلاف
البيع فان حكمه يقبل الفصل عن السبب كما في البيع بخلاف صدور السبب عن شخص صالة ووقع حكم
لغيره خلافه فاما الخلع فلا ينافي استقامت النكاح والنكاح للمرأة والوكيل ما منه او منها و
على التقديرين يكون سفيكا محصا فلا ينافي الاضافة الى الموكل واما الصلح عن الكار فانه ايضا استقامت
محض لا يشوبها معاوضه بل فدا ويمين في حق المدعي عليه فلا تبطل الاضافة الى الموكل وكذا الصلح
عند عدم العدم فانه استقامت محض والوكيل اجبت سفيكا فلا ينافي الاضافة وكذا الحال في البولي هذا
ملحق ما ذكره الفقهاء في هذا المقام وفيصحن بمعاقة الصلح بغيره واما الصلح فلا فرق فيه
بين ان يكون غرا او لا وان كان الاضافة فان زيدا اذا ادعى ان عمر فوكل عمر ووكيل عمر ان
يصلح على المائة فيقول زيد صالحت عن زيدا الدار عمر وبالمائة ويقبل ذلك هذا الصلح يتم الصلح

لو كان المشتري منع الثمن من موكل باي وجه يرضى اذا اكل جازي بيع شيء فاعده ثم الموكل يطلب الثمن من المشتري له منع لان الموكل اجبت عن العقد وحقوقه كما يتبين وان دفع اليه المثل لم يرضى ولا يطالب بالبيع يعني الموكل ثانيا لان المتبقي حقه فلا فائدة في زعجه منه ثم رده اليه وبقيت ذمة المشتري لوصول الشيء المستحقه والمالك يثبت للموكل ابتداء لكن خلافه عن الوكيل جواب عن سؤال مقدرا ذكره الزانية وهو ان يقال ان ثبت للمالك للموكل في ان تبطل الحقوق لاجبة اليها لانها تابعة للمالك فاجبا عنه بهذا وقال نعم المالك يثبت للموكل ابتداء لكن يثبت له خلافه عن الوكيل ومما صلب ان الوكيل خلف عن الموكل في حق استعادة التصرف والموكل خلف عن الوكيل في حق الملك كالعبد اذا قبل المهر بغير الملك الموكل ابتداء وقبل المالك بغير الوكيل لكن لا يثبت للموكل بل للموكل بل له وعلى القولين البعق قريب شراة اي الوكيل ولو كان اي المشتري عساه لا يفسد النكاح اما على الاول فظاهر لان المشتري له ملك واقفا على الثاني فلا تنفق وفساد النكاح يقتضي ان تقر المالك على اذكري الزيادة وغيره فاذا لم يوجبه لم يفسد النكاح عساه باء مخالف لاطلاق قوله عليه السلام من ملك دار حمير منعت عليه واجيب بان المطابق متصرف الى الكمال وهو الملك للمقر والمجتهد غير غافل عما فيه من الكثرة على القول الاول لانه اصح عندهم وعقود عقد بيعه الى الموكل كمن كان له موكل وخلف وصلى عن ان كان او دم عمد وعقود على مال فكما انما وهبه وتصدق واعارة وبيع وهن واقران تعلق بالموكل وسرطان الحكم فيها لا يقبل الفصل عن السبيل لانه من قبل الاستا طات والوكيل اجبت عن الحكم فلا يرد له اضافة العقد الى الموكل ليكن الحكم مقارن السبب اما النكاح فلا الاصل في الموضع المحرمه في النكاح استقامت لها والساقط بغيره فلا يتصور صدور السبب عن شخص عاين لاصالة و وقوع الحكم بعينه فعمل سفيكا ليعتد الحكم بالسبب حتى لا يضاف النكاح الى نفسه ووقع له خلاف البيع فان حكمه يقبل الفصل عن السبب كما في البيع بخلاف صدور السبب عن شخص صالة ووقع حكم لغيره خلافه فاما الخلع فلا ينافي استقامت النكاح والنكاح للمرأة والوكيل ما منه او منها و على التقديرين يكون سفيكا محصا فلا ينافي الاضافة الى الموكل واما الصلح عن الكار فانه ايضا استقامت محض لا يشوبها معاوضه بل فدا ويمين في حق المدعي عليه فلا تبطل الاضافة الى الموكل وكذا الصلح عند عدم العدم فانه استقامت محض والوكيل اجبت سفيكا فلا ينافي الاضافة وكذا الحال في البولي هذا ملحق ما ذكره الفقهاء في هذا المقام وفيصحن بمعاقة الصلح بغيره واما الصلح فلا فرق فيه بين ان يكون غرا او لا وان كان الاضافة فان زيدا اذا ادعى ان عمر فوكل عمر ووكيل عمر ان يصلح على المائة فيقول زيد صالحت عن زيدا الدار عمر وبالمائة ويقبل ذلك هذا الصلح يتم الصلح

سواء كان

سواء كان غرا او لا وان كان لا آتاه اذ كان عن اقرار يكون كالبائع في بيع الحق الى الوكيل كما في البيع فتسلم
بدل الصلح على الوكيل وان كان غرا فهو فلا يفيدهم حق المدعي عليه والوكيل سفيكا محض وان رجع اليه
المعقوق وذلك لانه ان اراد بقرته يتم الصلح سواء كان عن اقرار او انكار لا آتاه اذ كان عن اقرار يكون
كالبائع في بيع الحق الى الوكيل كما في البيع فتسلم بدل الصلح على الوكيل وان كان غرا فهو فلا يفيدهم حق
المدعي عليه فالوكيل سفيكا محض فلا يفيدهم حق المدعي عليه الحق وذلك لانه ان اراد بقرته يتم الصلح سواء كان
عن اقرار او انكار تمام بلا اعتبار اضافة في صورة الاقرار الى الوكيل وفي صورة الانكار الى الموكل فلا يتم
ذلك فانه عين محقق النزاع وان اردت تمامه بلا اعتبار اضافة كان اعترافا بصحة وكلام القوم فلا
وجه لانكار الفرق والقول بالتسوية وقرع على الوكيل في هذه الصور سفيكا محض لا يفيدهم ولا يفيدهم
من قبل المرأة ووكيل اي وكيل الزوج بالمهر ووكيل ما يتسلمها وببطل الخلع لما تم من حق الوكيل في هذه الصور
سفيكا محض التوكيل بالاستراض باصل حتى لا يثبت بها الملك لان تفويض التصرف في ملك الغير لا يحد
ونقص بالتوكيل بالشراء فانه امر تفويض البيع وهو ملك الغير واجيب بان التصرف في ملك الغير اما
لا يجوز اذ لا يمكن دعوى وفي التوكيل بالشراء عوض فاقره قال الرسالة فانه غير باطله انتفاء
تفويض التصرف فيها لان التوكيل سفيكا محض وقد رآه التوكيل بالاقرار من صحيح لانه تفويض التصرف
في ملكه **باب العيب** في البيع والشراء ان عيبت احوال الوكالة جزاء المشرقة لانه لا يثبت
قال في الهداية من وكل بشيء شيء فلا بد من تسمية جنسه وصفته او جنسه وصفته ثم لا يصح
الغرض الموكل به معلوما ليكنه الاتجار لان يوكله وكالة عامة فيقول اتبع ما اريد لانه فرض الامر
المرايا فاقى شيء بشيء يكتفي مثلا او علم بصفة المجهول اي يتقدم عليه ما بين الوكيل والموكل ما وكل
بشراة او بجهل جهالة يسيرة وهو جهالة النوع صحته احوال الوكالة وان وصليته ليريبين الثمن لان الوكيل
يقدر على الامتثال وان شرطية جهل احوال وكل جهالة فاحشة وهي جهالة الجنس لا اي الصلح الوكالة
وان وصليته بين الثمن لان الوكيل لا يقدر على الامتثال وان شرطية جهل احوال وكل جهالة متوسطة
وهي ما بين النوع والجنس فان بين النوع او بين عينة نوعا صحته لان الوكيل لا يقدر على الامتثال
لكون الجهالة يسيرة والا فلا لان الوكيل جهلا ايضا لا يقدر على الامتثال لكون الجهالة فاحشة
الاول وهو ما جهل جهالة يسيرة كالفرس والبغل والحمار والثوب المهرى والمروى والثاني و
هو ما جهل جهالة فاحشة كالثوب والداية والرقى والثالث وهو ما جهل جهالة متوسطة
كالعبد والامة والدراخا او كل بشراة فرس ونحوه مما ذكر من صحه وان لم يبين الثمن لانه القسم
الاول وان اوكل بشراة عبدا ونحوه صحه ان يبين النوع كالتركه او ثمن عين فيعاقب من النزاع
العبد وجعل له ثمنها وان النوع وان لم يبين شيء منها لا يصح والحق جهالة الجنس لانه يمنع

فبيع الحق الى الوكيل كما في البيع

التوكيل بالاستراض باصل لا اثر له

حق عقد تجميع الى الموكل
قال في الهداية فاما الصلح الذي يجرى بغير موكل
في الصلح الاول
لان الحكم فيها يثبت بالقبض وانما لا يقدر على احوال الغير
فلا يجعل اصيلا وكذا اذا كان الوكيل من جانب المشتري
بمباشرة

الامثال وان اكل بشر ثوب ونحوه الى اصبحت وان بينه الى التي ان يجزى بانه ان ترفع
 الجاهل الى القليل بشر طعام يقع على البر وديقه يعني دفع ثم الى اخردهم وقال اشترى
 طعاما ما يشترى البر وديقه والقياس ان يشترى كل مطعم اعتبارا للحقيقة كما في اليقين
 على اكل ان الطعام اسم لما يطعم وجعلنا انما انما بالبيع والشراء ويجوز ان يكون لا يعرف ولا يعرف
 الاكل فيقع على الوضع ويقع على البر في ردهم كثر في الجحش في قلبه والديق في موضع رعايته
 للتناسب بين الثمن والثمن وفيه من الرتبة يقع على الجحش مطلقا يعني قوت الله لهم او كثر لدا لثة
 الحال وكل بشر هذا العبد بدين له على الكيل يعني اذا كان ليجل على اكله فامر ان يشترى بها هذا
 العبد فاشترى من الكيل حتى لو مات عليه وان اطلق يعني في كل ان يشترى له بالالف عبدا
 غير معين فاشترى عبدا كان اي ذلك العبد للكيل لان يقبضه الموكل حتى لو مات قبل قبض الموكل
 مات على الكيل ولو بعد مات على الكيل وقال الله الموكل في الجحش اذا قبضه الكيل له ان الله لهم
 فلدنا في اليقين في الموكل ما كانت وغيثا حتى لو تبايعا غيثا بدين ثم تصاد فان لا في
 لا يطل العقد فصار الاطلاق والتقييد في الدين سواء في صحة التوكيل وبالجملة الموكل وله انما يتقين في
 الوكالات حتى لو قيد الوكالات بالعين منها او بالدين ثم استهلك العاقبة او سقط الدين باستقامة
 رب الدين عن المدين بطلت الوكالات واذا اقبض هذا عليه من غير من عليه الدين بطلت يقبضه
 او كان امر يدفع شيئا على الكيل الموكل لا يقبض وهو الدين وكلها غير جائز وادى الموكل في نقد
 الشراء على الكيل في ماله من ماله ان يقبضه الموكل من الكيل في ماله بالتمام حتى في ماله من مال
 الموكل وكل عبدا بشر نفسه من ماله اي الموكل فان قال له يعني نفسي فله ان يبيع
 فيكون الموكل لان العبد يبيع لان يشترى نفسه لنفسه ولغيره بالوكالة كونه اجيبا عن عاتية
 والبيع في ماله من حيث انه مال لان ماله في يده فاذا اضافه الى امره فله ان يبيع في ماله فيقع
 العقد لا امره وان لم يقبل لفران بل قال يعني نفسه لنفسه وقال يعني نفسي ولا يقبل له ولا عتق
 اما في الاول فله ان يبيع نفسه لنفسه ولغيره في الثاني فان المطلق يبيع الوجهين فلا يقع الامتثال
 بالاختيار فيصير التصرف واقعا لنفسه والتمس على العبد في ماله والوجهين على الامر اما اذا وقع
 الشراء له فظاهر فله ان يقع الامر فان الباشع هو العبد في جميع الحقوق الا في ماله لانه يبيع على
 الامر فان في العبد هنا محجوزة في العبد كان محجوزا عليه لا يرجع الحق اليه فلما زال المحجوز هنا بالعقد
 الذي باشره مقبضا باذن المولى وكل عبدا بشر نفسه من ماله اي العبد بالف دفع له وكيله
 فان قال اي وكيل له ماله لانه اشترى نفسه فباعه عتق عليه اي عتق له المالك لان بيع نفس
 العبد منه اعتاق وشترى العبد نفسه بمال فقول الاعتاق ببطل والوكيل سوي عنهما فصا كما انما شترى

مطلوب كان اشترى خالف فامر ان يشترى بها هذا العبد ولو لم
 الموكل وان له يعني يدين الموكل عنده
 وعلى نواذ امره ان يسلم ما عليه او يبيع ما عليه هداية

مطلوب تبايعا عينا بالدين ثم تصاد اذا لا يسلط العقد
 عندنا وعند الامام يسلط التوكيل لان الامرهم تبايع

مطلوب تملك الدين من غير عليه بل يوكيل يقبضه ولا امر دفع
 شئ لا يملك الا بالقبض عني جائز
 والعبد وان كان كذا بشر شئ موهبي ولكنه لا يبيع
 تصرف اخر وفيه من ينفذ على الوكيل سواتية

مطلوب اذا اشترى عبدا بشر نفسه من ماله فالتين على العبد
 فيها

بنفسه

بنفسه فان الولد المولى وان لم يقل وكيله اشترى نفسه كان اي العبد فكيله لان اللفظ حقيقة للمال
 وامكن العبد ان الميسر فيراعي ذلك بخلاف شترى العبد نفسه لتقنين الجاهل وفيه وعليه اي
 على الكيل منه لانه العاقد والالف الذي دفعه العبد للمولى لانه كسبه عليه قال اي المامون بشر
 العبد شترى عبدا لانه ممتلكات اي العبد وقال اي الامر بتر شترى لنفسك فان كان اي العبد ممتلكا
 فلو كان حيا فالقول المامون مطلقا اي سواء كان الثمن منقودا ولا ولو ممتلكا فان كان الثمن منقودا فكذا
 اي القول للمامون والاي وان لم يكن منقودا فلا امر اي القول له وان كان غيره اي ان كان العبد ممتلكا
 فكذا اي القول للمامون كان اي الثمن منقودا سواء كان العبد ممتلكا او ممتلكا والاي وان لم يكن الثمن منقودا
 فلا امر سواء كان العبد ممتلكا او ممتلكا في الكفاية هذه المستلزمة على عاتية اوجه لانه ان يكون مامونا
 بشر عبدا بعينه او بغيره يبيعه وكل ويبيع وجهين اما ان يكون الثمن منقودا ولا وكل ويبيع وجهين اما
 ان يكون العبد ممتلكا حين اخبر الكيل بالشراء او ممتلكا فان كان مامونا بشر عبدا بعينه فان اخبر عن شراؤه
 والعبد في القول للمامون بالاجماع منقودا كان الثمن او غير منقود لانه اخبر عن امره استينافا والخبر به
 في التحقيق والثبوت يستقضي عن الاستصحاب فصدق وان كان العبد ممتلكا حين اخبر فقال هلك عندك الشراء
 وانكره الموكل فان كان الثمن غير منقود فالقول للمامون بغير عاتية استينافا وهو عرض الرجوع بالثمن والامر
 مكره وان كان الثمن منقودا فالقول للمامون مع عاتية لان الثمن كان امانة في يده وقد اتم الخرج عن
 عهدة الامانة من الوجه الذي لم يرد في القول له وان كان العبد بغير عاتية فان كان حيا فقال للمامون
 اشترى لك فقال الامر له هو عتقك فان كان الثمن منقودا فالقول للمامون بغير عاتية استينافا
 وان لم يكن منقودا فالقول للمامون عند اخبر عاتية وعندهما القول للمامون وان كان العبد ممتلكا فان لم يكن
 الثمن منقودا فالقول للمامون لان اخبر عاتية استينافا وهو عرض الرجوع بالثمن والامر مكره وان كان الثمن منقودا
 فالقول للمامون لانه امين اتم الخرج عن عهدة الامانة فليكون العقد قوله قال في الهداية من امر رجلا
 بشر عبدا بالف فقال قد فعلت ومات عندك وقال الامر شترى لنفسك فالقول في الامر فان كان
 دفع اليه الف فالقول قول المامون لان في الوجه الاول اخبر عاتية استينافا وهو عرض الرجوع بالثمن
 عطلا وهو مكره والقول للمامون في الثاني هو امين يدعي الخرج عن عهدة الامانة فيقول قوله وقال
 صدر الشريعة كل واحد من التعليلين شامل للتصويرين فلا يتم بهما لفرق قول الامر ليس كما قال الان التعليل
 الثاني لا يجري في الصورة الاولى لان المحجوز ان يقال المامون امين يدعي الخرج عن عهدة الامانة لانه انما
 يكون امينا اذا كان قابضا للثمن والفرق بينه وبين نفسه له اي الوكيل بالشراء الرجوع بالثمن على امره اذا
 فعل امره به دفعه الى الثمن الى بايعه ولا وله ايضا حبس المبيع منه اي من امره لقبض ثمنه وان
 لم يدفعه الى الثمن الى بايعه لما تم من انعقاد مباداة حكيمية بينهما ولهذا اذا اختلف في الثمن فيقال

مطلوب امره بشر عبدا فقال شترى ومات وانكر الامر
 فالمسئلة على عاتية ارجح

مطلوب لتعبد بالشراء الصحيح الثمن على امره وهو البيع افضل الثمن
 فان صلات قبل الحبس على الامر رتبة عليه
 وهذا اذا اختلف في الثمن فيقال فان ردد الموكل بالبيع الكيل وقسم المقتري
 للمالك من جهة الكيل فيبيع عليه بالثمن هداية

فان اشترى باقية قبل ان يخلصها الزم الموكل بالامر ان يشره البعض قد يقع وسيله في ذلك الامر اذا
بيع معيب على وكيله ببينة او كونه الموكل او اقراره في البيع رده الى الموكل على الامر باقراره فيما يجب
لا اى لارده على الامر بالبينة على الموكل سبعة اشهر او اقراره في البيع رده الى الموكل على الامر باقراره فيما يجب
كالاصح الزائدة اذا لم يثبت مثله في هذه المدة رده على الامر سواء كان الرده على الموكل بالبينة او التوكل
او الاقرار معيبا بحيث مثل الاصل في الوكالة الخاصة ولهذا لو قال جعلتك وكيلك في بيع ما لي فبيعه فابضا
عليه فحق وفي المضاربة العموم ولهذا لو قال جعلتك مضاربا كان مضاربا في جميع الاعراض فان باع الى
الوكيل ساء فقال امره امرك بنقد وقال طلق صدق الامر بناء على كون التقييد صلاحي الوكالة وفي
المضاربة يعني ان باع المضارب بناء فقال ربه المالك امرتك بنقد وقال طلق صدق المضارب بناء
على كون الاطلاق اطلاقا في سائر ما في حقيقته في آخر كتاب المضاربة ان شاء الله تعالى لا يتفرع احد
الوكيلين وحده لان الموكل يرضى بها لا يرى احداهما وان كان الموكل مقدرا لان تقديره لا يمنع استعمال
الرأي في الزيادة والنقصان وفي اختيار البائع والمشتري ويخفى لك وهذا في تصرف الامانة
عن الاجتماع ويحتاج فيه الى الرأي ولا يمكن توكيله بلغة واحد ذكر الاول بقوله الا في خصمه
فان الاجتماع فيها معتذر لا فضا له الى الشبهة في مجلس القضاء وذكر الثاني بقوله وقد روي
وقضاء دين وطلاق وعق لم يعضد اذا احتج في شيء منها الى الرأي فهو تبين بحسب عبارة
الخاصة والمثني سكت بخلاف ما اذا قال لها طلقاها ان شئت او قال امها يا ايديكم لا تفعلين الى
مشيتم ما فيقتصر على المجلس او كان الطلاق والعق بعضا لا يحتاج حينئذ الى الرأي وذكر الثالث
بقوله ولم يكن يتوكلها بكلام واحد على التعاقد في يجوز لاحدهما ان يفرق بالعرف لانه رضى ربي
كل منهما على الانفراق وقت توكيله فلا يغيره الا بخلافه اذا وكلها بكلام واحد لا يفرق بينهما
وان كان احدهما حر بالوكالة قالوا والآخر عبدا او صليبا محجورا عليه لانه رضى ربي بامره وقت توكيله
فلا يغير ذلك فان تصرف احدهما بخصه صاحبه فان اجاز صاحبه جاز والاولى ولو كانت غائبا
فاجاز لم يغير ذكره الرابح الوكيل بقضاء الدين لا يجبر عليه لانه لم يضمن شيئا بل وعد ان يتقضى على الامر
بخلاف الكفيل لانه يضمن لا يوكل الى الوكيل الا باذن امره او باقراره او نحوه كاصحها مشيت مثل فاذا
وكل به اى باذن الامر كان الوكيل وكيل الامر لا يفرق بعزل مؤكلا وموتة ويغير لان موت الاول
وسيا في حقيقته في ادب القاضي ان شاء الله تعالى وكل الى الوكيل بلا اذنه اى باذن الموكل فعقد
او كبل عنه اى عند الموكل الثاني او عقد ببينة قبله واجاز اى عقده او كان الموكل الاول قد
التمس مع اما الاولان فلا المقصود وهو حضوره في حق حصول التصديق واما الثالث فلا
الاحتياج الى الرأي فيه بقدر الشئ ظاهر وقد حصل بخلافه ان وكل وكيلين وقد اثنى الله تعالى

الا ان لم يوافق
الموكل فليس فيه
ببينة او توكيل
يؤيد

خافلا قدس

اليها

مطل الاصل في الوكالة الخاصة وفي المضاربة العموم

شريطة الامر بالبيع بنت ظلمة نقد ونسبة الى اى جهة
كي لا عنده وعندهما يتعبد باجل متناهي

مطل اذا اوتى وكيلين ليس لاحدهما ان يتصرف

مطل الوكيل بعضا والدين لا يجبر عليه

مطل ليس للوكيل ان يتكلم بغير اذن موكله وان كان
ما اذن لا يسمع له بغير اذن موكله او موثقه

اليها مع تقدير الشئ يظهر ان غرضها اجتماع اهلها في الزيادة واختيار المشتري كما مر قال فوضت اليك امر
امرك صا روكيل بالطلاق وتقييد المجلس فان طلق في المجلس صح والا فلا بخلاف قوله وكذلك في امر
امرك حيث لا يقيد بالمجلس فان طلق بعد من لا يقيد به لم يخرجه من حقه لان صحة العقد ببينة
على العارية فاذا انتقلت لثانية انتفت الاول فاذا ابرع عبدا او مكاتب او ذي مال صنفه الى المسلم
او شريك واحد منهم بهى بذلك المال لم يخرجه انتفاء ولا يتم عليه كذا اخرج صغير كذلك اخرج
مسبة حيث لم يخرجه لانه من هذا لان انتفاء الولية **باب الوكالة بالخصومة**
والقضى اعلم ان الوكيل بالخصومة وكيل بالقضى عند اللزوم خلاف الرضا والقبض غير الخصومة
وقد رويها دونها ومن من ملك شيئا ملك اتمامه وتام الخصومة واسماها بالقضى وقال الفقهاء
اليوم على قول زفر لفساد الزمان ولهذا قيلت الوكيل بها بالخاصة والقضى وبه يفتى لظهور الجارية
في الوكالة وقد روي عن الحسن بن الوليد عن المالك عن الوكيل بالخصومة ان يملك القضى على ارضه او رايته
لان في معناه وضعا يقال قضيت حق اى قضيت فانه مطالع قضى كفى العرف بخلافه وهو قاض على الوضع
والقضى على ارضه ايضا لا يملكه والوكيل يقضى الدين على كفاى اى الخصومة عند جديف حتى لو اقام المدعى
عليها ببينة ان الدين استوفاه منه او ابراه يقبل ببينة والوكيل يقضى العين لا اى لا يملكها فلو رهن ذوا
اليدين على الوكيل يقضى عبدا الموكل باعه وقف الامر حتى يحضر الغائب صورته وكل ولا يقضى عبدا
وغائب فاقام ذوا اليد ببينة ان اشتراه ممن وكله بالقضى لم يقبل ببينة في اشهاد الشراء وقيل
في دفع الخصومة فيصرف حتى يحضر الموكل ويؤيد ببينة كذا الطلاق والعق ايضا اذا اقامت المرأة
البينة على الطلقة والعبدة والامة على العتاق على الوكيل ينقلهم من مكان الى مكان القبول هذه البينة
على اشياء الوق والطلاق وتقبل في قصره الى وكيل حتى يحضر الغائب الوكيل بها اى الخصومة اذ اى اى اى
عن الخصومة لا يجبر عليها لانه لم يضمن شيئا بل وعد ان يتصرف بخلاف الكفيل حيث يجبر عليها لانه مضمون
كما مر اذا وكل بالخصومة واخذ حقه من الناس على ان لا يبيع وكذا فيما يبيع على الموكل جاز فلو اشترى
له ثم ابراه الخصم المدفع الى الموكل كذا في القصر مع اقرار الوكيل بالخصومة يعني اذا اشترى وكالة
الوكيل بالخصومة واقره موكله سواء كان موكله المدعى فاقرا باستيفاء المحبة او المدعى عليه فاقربيق
عليه فان كان ذلك عند القاضي صح وفي غيره اى ان كان اقراره عنده غير القاضي فشهد شاهدان
عند القاضي لا يسمع وان الغرض به حتى لا يدفع اليه المال ولو ادعى بوزن ذلك الوكالة واقام ببينة
لم يسمع لانه زعم انه مطلق في دعواه كذا استثنى الاقرار واقره عنده يعني ان استثنى الموكل الاقرار
بان قال وقطعت غير جازي الاقرار واقره الوكيل عند القاضي لا يسمع لانه استثناء ولكن يخرج عن
الوكالة فلا تسمع خصومته لا اى لا يسمع توكيله على القضاة صورته كقول عن جلال فوكيله صاحب المال

مطل قد فوضت اليك امر امرى صار وكيله في الطلاق
وتقييد المجلس

مطل من لا يقيد به لم يخرجه من حقه

وان كانا وكيلين بالخصومة لا يقضيان الاما لانه رضى بامانيتها
لا بامانة احدهما راعيتها كفى بخلاف الخصومة على طاعة هدية

مطل تقبل ببينة ذى اليد في دفع الخصومة متى وكله يقضى عين
وقد دعوى المرأة الطلاق

مطل وكلمه لا عليه مع وكذا استثناء الاقرار عليه
ويصح اقرار الوكيل عند القاضي

فصار كالاب والوصى اذ اقرار في مجلس القضاء لا يفرق
ولا يرفع المال اليها هدية

بقضه غيرهم لم يصبه لان الكيل من عمل غيره وطوع هذا صار عاملا لنفسه في ابراء ذمته فانعدم
الركن بخلاف الرسول وكيلا لا امام ببيع الغنايم والكيل بالشرع حيث يقع معانهم بالشرع والمهر
لان كل واحد منهم سفير وموثر ذكره الربيع الوكيل يقبض الدين اذا اكل من وجهه وبيع الوكيل لان الكفاية
اقوى من الوكيل لانه لو كانا من جهة واحدة فكل واحد منهما يستحقها بخلاف العكس والكيل بالبيع ان ضمن الثمن للبايع
عن المشتري لم يجرى لان البصير عاملا لنفسه كما لو ادعى محكم الضمان بجمع ليطان ويدبره اي
بدون محكم الضمان لا اي ليرجع كونه متبرعا بصدق التوكيل بقضه لو غرما امر ببيع دينه الى الكيل
يعني ان ادعى رجل ان وكيله قال ان الغائب يقبض دينه فصدق الغريم امر ببيع دينه الى الكيل لان
ما يدفعه غريمه حقيقة ان الدين تقضي بما لها حتى لو ادعى انه وفي الدين الى الدائن لا يصدق ان له
الدفع الى الكيل باقرره ولم يثبت الايفاء بمجرد دعواه فان حصل الغائب وصدقته ثم امره ان كان
الغائب دفع المصدق الى الغائب ثانيا ان ثبت الاستيفاء لان الكيل والكيل في قولهم مع
يمينه فيفسد الاداء ويرجع ببيع الوكيل ان يقر في دينه لان غرضه من الدفع براء ذمته ولم يحصل فيه
ان يقبض قبضه وان ضاع لا اي ليرجع لانه تصدق بغيره اعترف ان الحق في القبض وهو مظهر في هذا
الاخذ والمطلوب لا يظلم غيره الا ان امتنعه اي شرا على يد الكيل الوكيل ان كان عند الدفع اخرج
ما ادعاه او لم يصدق في دعواه التوكيل ودفع اليه على رجاء الاجازة الى ابراء الغائب فاذا
انقطع رجاءه رجع عليه ودفع اليه مكن باله في دعواه التوكيل وله ان يكون مصدق الموكيل على
بل هو عاملا في دفعه لان اقراره بالغير بخلاف الدين فانه يقضي عنه كما مر في الفاتحة
الشراي وصدقته يعني ان لو ادعى انما شراي الوكيل من صاحبه وصدقته الموكيل لم يجرى ببيعها
لان اقراره على الغير غير مقبول وامره اي بالدفع لوقال اعلى على كذا طالب بغيره الموكيل غير ان
لي وصدقته اي الموكيل لان مكنه في ذمته ووفقا انه مال الوكيل في دفعه اليه وكل بمسئلة
المجمل اي جعل وكيله يقبض ما في ذمته الغريم قبضه دينه دفعه الغريم اليه اي الكيل يبيع
يجوز على فعله لان الكيل يثبت بقوله اخذ من ربه المصنف لئلا يترك الوكيل له وادعى الايفاء
في ضمن دعواه اقراره بالدين وبالكفاية واذا كان اقراره بدينه لغيره في دعواه ولم يثبت الايفاء
بمجرد دعواه فيؤمر بالدفع اليه واستخلف الى الغريم دينه على عدم قبضه لان قبضه يوجب اية
ذمته فاذا عجز عن اقامة البينة يستخلف الوكيل على عدم قبضه الموكيل اذا لا تجرى
البينة في اليمين وكل يوجب اي ببيع بسبب عيب فادعى البايع رضا المشتري ليرد اي الكيل
عند البايع حتى يجلد في البايع المشتري بخلاف مسئلة الدين لان التذات ممكن هناك
باستقراء او ما قبضه الوكيل اظهر الخطا عند كونه ولا يمكن ذلك في العيب لان القضاء بالفسخ نافذ

مطلوب مع ضمان الرسل والكيل بالشرع والمهر
وهو من غير عيب مدبره اعتقد له حتى ضمن قبضه الغريم والمطلوب
العبد لجميع الدين فلو وكله الطالب بقبض المال عن العبد كان
بالمثل لما بيننا حديثا

المستبرع لا يبيع

ادعى التوكيل بقبض الوديعة او شراها وصدقته الموكيل
لا يستحق الكيل على العام

وعلى المسئلة المذكورة
مستقلة بغيرها والفقهاء فيها
قال لان الامر بالدفع
في الاول فيقول بغيره
وفي الثانية لا يخلو
فيل الامر بالرد
عن الوكيل

ظاهر

ظاهرا وباطنا عند حقيقته فيض القضاء ولا يستحقه المشتري بوجه لانه لا يفيده اذا لم يجر
فرض القضاء وليس بمسئلة الدين قضاء بل امر بالتسليم فاذا ظهر الخطا فيه امكن نزعه منه
ودفعه الى الغريم بلا نقض القضاء ودفع رجل الى اخر عشرة ينفقها على اهله فانفق عليه ثم عثر على
فرضها استحسانا والقياس ان يكون منبرعا لانه خالف امره في رد العشرة على الموكيل وجعل الاستحسان
ان الوكيل بالانفاق وكيل بالشرع وان الانفاق لا يكون في الشرع فلو كان التوكيل به توكيلا بالشرع والكيل
بالشرع يملك العقد من مال نفسه ثم رجع ببيع الوكيل له المجزأة لا تدخل تحت الحكم قال في الضمري
الوكيل يقبض الدين اذا احضر خصما فاقرب بالكيل وانكر الدين لا يثبت الوكيل له حتى لو ادرك الكيل اقام
البينة على الدين للقبض واذا ادعى ان فلانا وكله بطلب حق له بالكوفة ويقبضه والحضرة فيه
رجاء بالبينة على الوكيل والموكيل غائب وله حضور الوكيل احد الموكلين قبله حتى وان الغائب لا يسمع
من شهوده حتى يحضر خصما جاحدا ذلك او مقرا به فيسمع ويقبض الوكيل فان احضر بعد
ذلك غريما لا يدعي عليه حقا للموكيل لم يحتج الى اعادة البينة ولو كان يدعي انه وكله بطلب حق له
قبل ان يبين بغيره حصة ذلك بعينه وتواشيت ذلك بحضور من ذلك المعين ثم جاء
بخصم آخر يدعي عليه حقا يقيم البينة على الوكيل مرة اخرى

عزل الوكيل

ينعزل الوكيل لان الوكيل له حقه فلا يكسبه ولا يعزل نفسه بان يقول عزلت نفسي بشروط علم
الاخرى مما اعطى في الصورتين يعني ان عزل الموكيل يشترط علم الوكيل به وان عزل نفسه يشترط علم الموكيل
به حتى ان ايسر له عزل نفسه عزلا وكذا التوقف في جاز حتى يعلم باخبار متعلق بالعلم عدلين اثنين
ولو غيب عدلين علم ان الوكيل لا يثبت بخبر الواحد كما كان او عبدا عدلا كان او اساقا جارا كان
او امرأة صبيبا كان او بالغا وكذا العزل عند الخلع لا يثبت العزل الا بالعدد والعدلين
ينعزل ايضا بموت الموكيل هكذا وقعت عبادة القدر وقصته في الكاف والوقاية هكذا موت
احدهما ولا يمكن لذكر الكيل ههنا فائدة تركته وتغيره ايضا يجوز احدهما من الكيل والموكيل
جونا مطبقا لان قليله بمنزلة الاعا وهو شهر عند الجيوسف وحول كامل عند محمد بن ابي الصباح
والحكم بالحق اي حقا احدهما بالادب مرتدا فان حقه لا يثبت الا بحكم الحاكم فان حكمه بطلت
الوكالة بالاجماع واما قبله فموقوف عند ارجح وانما ينعزل بهذه الاشياء لان الوكيل عقد غير
لازم فكان ليقاها حكم الابداء فيستمر لقيام الامر في كل ساعة ما يشترط له لا بداء وقد اى
ان عزل الوكيل في الصورتين المذكورتين ان لم يتعاقب به اي بالتوكيل حتى الغيب ولما ان اعلق به ذلك فلا
ينعزل كما اذا شترت الوكيل في بيع الرهن كما مر او جعل امره ان يدعيها ثم حسن الزوج وينعزل
ايضا بغيره بنفسه اعترف الموكيل بحيث يعجز الوكيل عن الامتثال به كما اذا وكله باعاقب عبده

مطلوب دفع رجل الى اخر عشرة ينفقها على اهله فانفق
من ماله فمضى بها استحسانا
وعند حقا العالج بان يخل الجوار على شرط في الضمان واليوش
لان الدناك يمكن لطلان القضاء وقيل الامر عند الجيوسف
ان يؤخذ من المضامين لانه يقدر للشرع حتى يستحق المشتري
لو كان حاملا من غيره وعوضه بالبيع فينتظر المشتري
هذه اية

ادعى ان فلانا وكله بطلب حق له وهو غائب ولم يحضر
مدعى عليه لم يقبل الدنا حتى يشهده

مطلوب ثبوت الوكيل بغير الواحد
حد الجنون المطلق شهر عند الجيوسف

الان يعقد مسكنا وهذا عند محمد فاما عند الجيوسف لا يعقد الوكيل
محمد ان الوكيل لا يطلق لانه دفع المانع اما العكس فينتهي
بمعان قائم به واما عجزه عن المانع لغيره لغيره لغيره
فاذا زال العجز والامانة باق عاد وكيلا وبالبيع في اوقات
ولاية التفيد بالملك وبالالحاق حتى بالا مدات وبطلت
الولاية فلا تقود كملك في ام الولد والمذنب ولو عاد لم يكن
مسكنا وقد تقود كملك في ام الولد والمذنب ولو عاد لم يكن
و عن محمد تقود كملك في ام الولد والمذنب ولو عاد لم يكن
ان معنى الوكيل في حق الموكيل على الملك وقد زال وفي
حق الوكيل على مقي قاع به ولم يزل في الحاق
هذه اية

واما عند محمد تقود كملك في ام الولد والمذنب ولو عاد لم يكن
او يقبل على رده او يحكم بالحق في هذه
واذا كان الموكلا مرة فارتدت فاعلم على كونه فيكون
او تقود كملك في ام الولد والمذنب ولو عاد لم يكن
هذه اية

قال في الفاتحة ولا روت في حقه بر الزوج
في سبب وسبب فزوجها اياه الوكيل جاز
ولا ينفق في البينة فزوجها اياه الوكيل جاز
وهو لا ينفق في البينة فزوجها اياه الوكيل جاز
فزوجها اياه الوكيل جاز
فزوجها اياه الوكيل جاز

بغير اشتياق فاما كماله فيل زوال الحاحه فان اعاد اليه فليس
مختلفا لان اوله بالاصح فيه بنفسه ثم صرح بان العبد ان يرب
لانه مختلفا في الجموع كما ان دليل الحاحه اما الراد فبغير
بغير اشتياق فاما كماله فيل زوال الحاحه فان اعاد اليه فليس
مختلفا لان اوله بالاصح فيه بنفسه ثم صرح بان العبد ان يرب

اذا وكله وكاله لا ينفع فيهما شتم / راد عن لى

في الخاتمة بالبحر

تعريف المكفول له والمكفول به والمكفولة

هـ الكفالة بالنفس جائز وإن تعددت النفوس

والقبيل هو الكيف وهذا اسمي القدر قبالة

هذا اذا غاب الكفول عنه وعدم مكانه امهل الحاكم الكفيل وان
لم يعلم له ريبا لب الكفيل

طالب المليون اذا ثبت اعصاره في الجيب

خبرته معروفه يخرج الى موضع معلوم لتجارة في كل وقت والقول قول الطالب ويقوم الكفيل بالذمة
الذمة الموضع ان الظاهر يشهد الطالب والذمة القول قول الكفيل انما متمسك بالاصل وهو الجاهل وممكن
لزمه المطالبة وان شرط تسليمه في مجلس القاضي سلمه فيه ولا يخرج في غيره وبه يفتى في زماننا المتأخر
الناس في اقامته حتى ذكر الى بلوغه وغيره كقول الكفيل في شهر رمضان يباعه يعني لو قال الكفيل لك بنفس
فلان في شهر فانه لا يطالب به بتسليم النفس في هذا الشهر ويطلب اليه بعد مضي الشهر قال شمس الامنة
الحل في هذا يدل على خلاف ما يظن في العوام فانهم يقولون اذا قال الرجل بالفا ربيعة لاخر من
فلان لم يبره فتم ترانك سأل ان يطالبه بتسليم النفس في السنة قبل مضي الاجل ولا يطالب بتسليمها
بعد مضي الاجل قال وليس الامر كما يظن بل الجواب على العكس لان زيد يوفى بقوله في الكفالة
هر كما كان نحو ما يتوسل من شرط اليه في السنة وبعد ما كان في الخلاصة وفيه ايضا
والحيلة في سقوط المطالبة ان زيد الكفيل في كفالة فيقول ان الكفيل بنفس فلان لكان الاجل
ثم الكفالة لك به على بعد ذلك وانما شرطه فان قال ذلك فانه لا يطالب به الحال ولا بعد مضي الاجل
بر الكفيل بموته اي موت الكفيل لم يحصل العجز الكفيل عن تسليم المطلوب من الكفيل بعد موته وورثته
لم يكفوا له بشئ وانما يخلفون به فيما له لا فيما عليه ولا يثبت الكفالة باعتبار تركه المتنازع استيفاء
النفس من المال بخلاف الكفالة بالمال وبقي الكفيل بالنفس ايضا عيوبها اي النقص على ما في المتنازع
التسليم لو كان النفس الكفيل بها بعد الكفيل واما قال هذا فاعلم ان العبد مال فان اقل
تسليمه لزمه قيمته فان هذا اذا كان على العبد مال طالب الكفيل بنفسه رجل وامرأة اذا كان
المطالب بقبلة العبد في مال امانات واشتد الخصم عواءه فحق الكفيل قيمته لا اى المال الكفيل
بموت الطالب بل وارثا ووصيه طال الكفيل وبرا الكفيل ايضا بتسليم الكفيل ومأموره وكذا كان
ان سوكا المطلوب لو تسليم ذلك الى المالك لو لم يملكه لطلبه لطلبه بتسليمه حيث يمكن
مخا صمته متعلق بل ايضا يعني ان اسم الكفيل من قبل به الى الطالب في موضع يمكن مخا صمته براء
وان لم يقل ان اسلمته اليك فانما جري حتى لو سلمه في بزيه او سواه او سجن حبسه فيه غير الطالب
لم يبرأ قالوا سلمته اليك عن طرف الكفيل في صورة تسليم المأمور وسلمت نفسي عن الكفيل
في صورة تسليم الكفيل نفسه قال قاضي خان الكفيل بالنفس ان اسلم نفسه الى الكفيل لم يقل
سلمت نفسي اليك عن الكفيل براء وان لم يقل عن الكفيل لا يبرأ الكفيل ولكن الوار الكفيل بجلان
يسلم نفس الكفيل بها الى الطالب ان قال المأمور للطالب سلمت اليك نفسه عن الكفيل براء الكفيل وفي
تسليم الاجنبي شرط معه اى مع ما ذكر من قول الكفيل قول الطالب قال قاضي خان لو ان رجلا
اجنبيا ليس بمأمور سلم الكفيل بها الى الطالب وقال سلمت عن الكفيل ان قبل الطالب براء الكفيل ولا يمكن

طالب اذا قال الكفيل كفلت لك الشهر فانه لا يطالب الا بعد ذهاب الشهر

طالب حيلة يستعمل الطالب عن الكفيل

طالب يبرأ الكفيل بموته وموت النفس للكفيل بها ولو كانت عبدا الكفيل والذمة لا يلحقها الا في المال

وفي شرح الكفيل انما لا يسكن ويطلب الكفالة بالذمة من بيعت الطالب وهو الكفيل عنه والكفيل لا يموت الطالب اي الكفيل له بخلاف الكفالة بالمال فانها لا تبطل بالموت انتهى

ولو سلم في مخرج غير المصر الذي كفله فيه لم يبرأ عنه في ضمانه الفداء على ما صرح به عندنا لا يبرأ الا اذا قد تيقن شهوده فيما عينه

طالب اذا لم يقل للكفيل بنفس الكفيل لم سلمت نفسي اليك عن الكفيل لا يبرأ الكفيل

لعدم قاضيه فصل الحكم فيه

انما لا يبرأ من الكفالة ان سلمت

الطالب

طالب قال الكفيل بالنفس ان لم يسلم المال في عند فانا ضامن لما عليه ولم يسلمه صحت الكفالة وان عليه المال

طالب اذا مات المضمون الكفيل المال وان مات الكفيل مضمون وان مات المضمون طالب طلب وارثه

قال في الهذلي بينهما وبينها فعليا انما عند الجوابين

وذكر في ادب القاضي ان على قاضيها لا يجيب في الحدود والعقاص بشهادة الواحد للحصول الاستيفاء بالكفالة ههنا

طالب كفالة بالمال تصح ولو جعل الكفيل بها اذا احتجدها والمكفول له بالخيار ان شاء طالب الذمة حصة الاصل وان شاء طالب الكفيل لان الكفالة غنم الذمة الى الذمة في المطالبة وذلك يقتضي قيام الاول لا البراءة عنه الا اذا شرط البراءة بينه كعقد حوالة اختيار المضمون كان الحال بشرط ان لا يبرأ بها الجاهل ولو كفالة لموطا احدى ان يطالب الآخر وله ان يطالب به لان مقتضاها الضم بخلاف المطالبة اذا اختار احد الفاضلين لان اختياره الضم بخلاف المطالبة التملك من فله عليه التملك في الثاني اما المطالبة بالكفالة لا تضمن التملك في الفرق ههنا

الطالب ولم يقل قبلت لا يبرأ الكفيل نفس بنفسه على ان لم يسلمه غدا فهو ضامن لما عليه من المال
ولم يسلمه غدا صحت الكفالة انما اى بالنفس والمال يعني رجل له على غيره مائة درهم ففعل آخر بنفسه
على الوجه المذكور صحت الكفالة وان الموقوف برضا فعليه المائة لا يعلق الكفالة بالمال لعدم
الموافاة وهذا التعليق صحيح لتعامل الناس في اياه وان كان القياس ياباه وبالجملة يترك القياس
في البيع كما لو اشترى ثوبا على ان يخلو البائع مع ان ياباه اضيق من الكفالة فلا يترك هنا
وبابها واسع انما من الترتبات اللازمة اولها وان الموقوف برضا فعليه المائة لا يبرأ من الكفالة
بالنفس لانه لا يفي في بين الكفالتين فان مات المطلب بضم الكفيل المال بحكم الكفالة او مات الكفيل
فوارثه اى ضمن وارثه او مات الطالب بكذا اى طلب وان شرطه اى على رجل مائة دينار يتيقنها
بانها حقة او ردية او شقية او افرنجية لتقع الدعوى فكف بنفسه كغيره ان لم يسلمه
غدا فعليه المائة صحت الكفالة انما عندنا وقال في قوله تصح انما تصح الدعوى بالبيان فلم
يجب احضار النفس لعدم صحة الكفالة بها فلم تصح الكفالة بالمال لا يثبتها عليها ولها ان المال
ذكره فافترضها على تصح الدعوى على اعتبار البيان فاذا بين الحق باصل الدعوى فظهر
صحة الكفالة الاولى فيمن عليها الثانية والقول له اى الكفيل في البيان اذا اختلف في وجوده
وعدمه لا يثبت الحق لا على اعتبار الكفيل في حذوقه مطلقا عنه وعندنا لا يبرأ في حد
القدر لان فيه حق العبد وفي القبول لا يبرأ من حق العبد بخلاف الحدود لا يبرأ الله تعالى وله
ان يمتن على الكفيل في الاستيفاء بخلاف ما يبرأ من الحقوق لانها لا تندرك بالشهادات
فيلحق بها الاستيفاء ولو علم ان مكان ترتبه موجب عليه وهو المطالبة بالنفس ولا يجيب
فيها اى حذوقه حتى يشهد مستورا او عدل لان الجيب هنا التهمة وهي تثبت باحدى
شروط الشهادة اى العدة او العدالة بخلاف الجيب في الاموال لا يبرأ عن عقوبتها فان ثبتت
الاجحة كالملة واما الثانية اى الكفالة بالمال فتصح ولو جعل الكفيل بها اذا احتجدها الدين الصحيح
دين لا يسقط الا بالاداء والبراءة من بين بدل الكفالة وسيأتي بكفالة عنه بالف وبما لك
عليه او ما يدرك في هذا البيع وهذا يسمى ضمان الدرك وهو ضمان الاستحقاق اى ضمن المشتري
ان اسحق المبيع وبما بلغت فلان اى ما يمتنه فاني ضامن لثمنه لا ما اشتريته منه فاني
ضامن للمبيع لان الكفالة بالمبيع لا يجوز كما سيأتي وقد مر ما تحقيقه في كتاب الرهن او ما ذاب
اى وجب له عليه وما في هذه الصورة شرطية معناه ان يابعت فلانا فيكون في معنى التعليق او
علقت علف على من يابشر بى صيغ الشرط ولا في الاصل السابقة معنى الشرط ما يبرأ اى
مناسبا لكفالة بان يكون مالا لوجوب الحق بخلاف استحق المبيع وامكان الاستيفاء بخلاف ان قدم

زيد وهو مكفول عنه وأولئك للاستيفاء بخلاف زيد المكفول عنه عن المصرفان كلامهما مناسب
للكفالة كالشروط الممنوعة من الإمثلة المذكورة فانهما السبب لوجود المال فانسجتم الذمة التي للثقة
لا لا يصح الكفالة ان علقته بنحو لا بشرط غير ما لم يخون هبت الربح وجاء المطر قال فله هداية
لا يصح التعليق بحرف الشئ فكفوله ان هبت الربح وجاء المطر لا انما يصح الكفالة ويجب المال حال الكائن
الكفالة لما صح تعليقه بالشئ لا بتبطل بالشروط الفاسدة كالطلاق والعتاق ونحوه صاحب الكفاية
وقال الزيلعي هو اسهل فان الحكم في ان التعليق لا يقع ولا ينمى له مال لان الشرط غير ما لم يخون
كما لو علقه بدخول الدار وخوفه مما ليس به ربح ذكره قاضي خان وغيره قول قوله من خطاء
لان المذكور في العادة والاستثنائية ان الكفالة قما لا تبطل بالشروط الفاسدة فالظاهر فيه
روايتين يؤيدان ان الضمان الشهيد نقل مسئلة هو ان العبد المأذون اذ احقه دين وخاف صاحبه
المال ان يعتقه لموت فقال رجل لصاحبه ان اعتقه الموت فان ارضا من لديك علمي تحت
الكفالة ثم يقول هذه المسئلة دليل على ان تعليق الكفالة بشرط غير متعارف جائز ولا يصح ايضا
بجهالة المكفول عنه وبجهالة المكفول له الاول نحو ما ذاب لك على الناس وواحد منهم فملى
والثاني نحو ما ذاب للناس وواحد منهم عليك فعلى كذا في العمانية والانسجتم حد وقصاص
لما قران شرطهما كذا المكفول به مقدور التسليم من الكفيل وهذا ان ليس كذلك وانما قال انفس
حد وقصاص احراز عن الكفالة بنفس من عليها حد وقصاص فانها تجوز كما تروا لا بحل
ذات معينة مستأجولة وضمانة عبدهما من مستأجلا الجزع التسليم انما استحق عليه
الحل على ذات معينة والكفيل لو اعطى ذاتين من عبده لا يستحق الا بقرع الثاني بقول المعقود عليه
الايحسان المورع لو علم على آية اخرى لا يستحق الا بقرع اخر فصار عاجل ضرره وكذا العبد المأذون
بخرافه ما اذا كانت الذات غير معينة لان الواجب على المورع المحل مطلقا والكفيل لا يقد عليه
بان يحمله على ذات نفسه ولا بان الثمن المؤكل ورب المال اي اذ باع رجل من ثوبيا مائة ثم ضمن
الثمن عن الشئ الذي ارباع المضارب مال المضارب ثم ضمن الثمن لرب المال لا يصح الا بقرع
القبض للوكيل والمضارب ولهذا لا يبطل عقد الكل حتى لو مات كان له ان يقبض الثمن وكذا لو
بهاه المؤكل عن قبض الثمن حال حيوة لا يعلم به فله فلو صح الضمان صار ضمانا لنفسه وانما لا يجوز
والشريعة اذ ابيع عبده صفقة يعني اذ ابيع رجلا عبدا رجلا صفقة واحدة ضمن احدهما
لصاحبه حصه من الثمن بطل الضمان لان الصفقة اذا التحرت فالثمن يجب لهما متساوية كما بينهما
فلو صح ضمان احدهما لصاحبه بصفقه شايعا صار ضمانا لنفسه وهو باطل ولو صح في قبض
صاحبه خاصة يوفى القسمة الذي قبل القبض وهو باطل لان القسمة يقضى ان يصير حق

کل منہا

مطلد الكائنات الخالص لا يقف عند الامام وعندها
لنقف

لا تصح الخالة بلا قبول العالقة في المجلس لا
وارث الميراث بغيره في الغرماء

فلو قال المريد ذلك لاجنبى اختلف السماع فيه هذه

قال في الامام عليه السلام ان يكون المكفول به ممنونا

قال في الهداية والكحالة بالاعيان المصنفين وان كانت حققة
عندنا لكن بالاعيان المصنفين نفسها كما لم يبع يبعاً فاسلاً
والمقبول من علم اسم الفراء والغوصب لا بما كان مصنفنا
بنيوية كما يبيع والمجهول ولا بما كان امانة كالوديعه والمستور
والمستأجر ومال المصنف به والشركة انتهى

لا تفتح الخاء في جملة المفعول عنه ولا

عندئذ استأجداً بتهمة المحمل راقى صاحب الدابة
بغيرها وحمل عليها الأسيحج الأجر

ملحوظة حق القيقن للكيل والمضارب وطعنا لا يبطل ميت
الموكل ولا بزهيم

ويكتب على الكفيل الى اجله وانما
اجلا تسن احكام
توفي في المعايير اما ان اتفق الدين فظاهر كذا ان اتفق المالك ان نفسه
وربيت كحق الاستدراك انما ربيت كنه على الكفيل عنه قبل ان
للمالك عليه الا انما اخذت المالك او الفيل المجلد قبل ان
مؤنة الدين المجلد والمالك انما فيه نوع خيب
يعني فكذلك ان اتفق من ملك
فلا يعلم

شروط وجوب المال على التكفل القضاء به على الأصل

بجیڑا

بني قبيصة لا تملك ما منه
شيء

محل كفاية الرجلين

لو كانت شهادة فصدك ببيع مطلقاً عن قيد الملكية
فانه لا يكون سلباً منه

هذا العاري فانه انى نفسك واخذ مال لا يبيع الا اذا قال انا منى
لان البيع يبطل بها لعدم الحلية فيجمع على البائع والغافل
هداية

مطلب الاول من المذمور انما يرجع على الفساد اذا حصل الزور
في ضمن المعاوضة او

واما الزائد فيصرف الى ما عليه التولية لو وقع في النصف عن صاحبه كان لصاحبه ان يرجع عليه
 بان يجعل المودى عنه ان المودى ناسبه وكذا ناسبه كادته في ذى الحلقه وكذا ناسبه عن رجل
 بالتعاقب وتقل كل بهاء تلك النسخة عن الاخر بامره يعني اذا كان على رجل الف درهم مثلاً ففعل عنه رجلان
 كل منهما بجميعه على النصف ثم قل كل منهما عن صاحبه بالمال الكافي بالكيل جازة فما ادى
 اى احداهما مع بنصفه على شريكه ثم يرجع على الاصيل او جمع هو بالكل على الاصيل لان ما عليه ما مستوفى
 فيه بلا ترجيح اذ الكل كفاية فيكون المودى شايعاً بينهما فيرجع بنصفه على شريكه لا يرد على
 الله وهذا ان كان كل منهما عن صاحبه بالجميع واما اذا كان كل منهما بالنصف ثم قل كل عن صاحبه
 كما قبله اى كالمسئلة الاولى في الصحيح حتى لا يرجع على شريكه بما ادى الى المودى على النصف كذا لو كان على
 الاصيل بالجميع معاً ثم قل كل عن صاحبه لان الدين ينقسم عليه بالنصفين فلا يكتفى على الاصيل
 بالجميع او قل كل بهاء بالجميع معاً فما تم كل عن صاحبه بالنصف لما ذكره وان ابرء الطالب لهما
 اخذ الاخر بكماله لان ابرء الكيل لا يجبر ابرء الاصيل في المال كله على الاصيل والا فكل من بكماله
 فيما خذاه فترق المفاوضان اى الشريك كان شركته مفادته اخذ الفريما ياشاء ويكمل الدين لان كلامهما
 كقول عن الاحكام سياتى في كتاب الشريعة ولا يرجع حتى يوفى كل من النصف لما ذكره فكذلك الرجلان
 كاتب عبيد يعقد بان قال كاتبتك بالف المستفاد وكفل كل عن صاحبه جازاً استسناً والقيام
 ان لا يجوز ان ينفذ كفاية الكاتب والكفاية بيد الكاتب وكل منهما بافتراده باطل وعند الاجتماع
 او لفصار كما ان تعاقبت كتابتهما فانه باطل وهذا قال يعقوب وجده لاستثنا ان تصرفاً لا يشاء
 يجب تصحيحه بعد الامكان وقد امكن بهما بان يجعل كل المال على كل منهما فيقول الحق وقوله
 وعق الآخر معلقاً بانه ان لم ينفذ كاتبتك بالف ان اديتها الف درهم فانهما حلت فكذا يقال
 لكل منهما ان اديت لالف فالت حرم في كل عتق كل واحد معلقاً بآداء الف ولا يحصل عتقه بآداء نصف
 اذ الشريك يقابل الشريك وطبقة والبقا بل اجزاء في المودى كل منهما بالجميع المال بحكم الاصلان لا الكفاية
 فانهما ادى عتق وعق الآخر بغيره كذا ولد الكاتب فادى احداهما جمع على الآخر بنصفه استوفى
 ولو رجع بالكل ولم يرجع بشئ انتفى المساوات وان اعتق احدهما قبل ان يرد ياشاء لمصارف ملكه
 وبراء الحق عن النصف لانه لم يرض بالمال الا كلف وسيله الى العتق وليبقى وسيله فيسقط النصف
 ويبقى النصف على الآخر لان المال في الحقيقة مقابل بريقه ما حتى يكون من عتقاً منقسماً عليها
 واما جعل كل منهما الصحيح الثمان فكان رضاً ولا يوقد غير موضعها واذا اعتق استغنى
 عنه وانفرد الغيرة فاعتبره مقابل بريقه ما فلهذا يتنصف واذا اعتق المولى اخذها اثنان
 بحسبه من يوقفه اما اخذ العتق في الكفاية واما اخذ صاحبه في الاصلان اعتبر بان اخذ

مطلوب ان افترقا التناوضان طالب الغريم ايهما شاء
 يكتل له بيت
 كتابة العبد بين وكفايتها

العتق

العتق بالمال تصحيح الكفاية بيد الكاتب وهو باطل واجيب بان كل منهما كان مطالباً بالجميع
 الالف والباقي يعقل ذلك فيقول عتق تلك الصفة لان البقاء يكون على وصف البتة فان اخذ العتق
 لجمع على صاحبه بما ادى اليه اياه عنه بامره وان اخذ الاخر الا اجمع عليه اياه عن نفسه مال لا
 يرجع على عتقه حتى يعق وهو دين لم يظلمه في حق المودى كما ان الزهبة باقران واستغنى عنه او وطية بشبهة
 او استهلاكم وديعة فانها لا تظهر في حق المودى بل في حقها العبد بعد عتقه حال علم من يكتف بها
 مطلقاً عن قيد الحلق والتأجيل لان المال حال عليه لوجود السبب وقيل الذمة لكن لا يطالب
 لان ما في يد لواء لم يرض بعتقه وهو معلقان بما في يد لواء والكفيل غير معسر بخلاف ما اذا
 كفل بدين يفتقر من حيث لا يلزم الكفيل جازاً لانه التزم المطالبة بالدين الموقل فان ادى بدين عليه
 بعد عتقه لم يكتف بامره لان الكفيل بالاداء ملاء الدين وقام مقام المطالب فلا يطالب به قبل الحرية ادى
 على عتقه الا وكفل بنفسه بغير فوات العبد براء الكفيل ببراءة الاصيل بغيره كما ان الكفيل
 بنفسه خرمات عتقه كقول بريقه في رهنه انما عتقه ضمن الكفيل قيمته يعني ادى رجل رقبته
 عتقه ففعل به اخر ففاته العبد فقام المديون البينة انه كان له من الكفيل قيمته اذا كان على المولى
 رده على وجهه بخلافه قيمته وقيل المترم الكفيل ذلك وبعده وتبقي القيمة على الاصيل فكذا الكفيل
 كفل عتق بامره بامه فحقق فاداه او عكس اى كفل مولى عتقه واداه بوعتقه لم يرجع واحدهما
 على الآخر معنى لا يرد ان يكون على العبد دين لان امره بكتفيله ليعق اذ لا يمكن عليه دين مستغنى وان
 كان ولا يبرح بكتفيله اجازاً حق الفهاء واما كفاية المولى عن عتقه فيصير مطلقاً وانما لم يرجع لالات
 الكفاية وقت غير موجب لرجوع لان احدهما المستغنى على الآخر ديناً فلا تغلب ومعه بعود كما
 اذا كفل رجل عن رجل بغير امره فاجاز فانها لا تغلب ومعه بعود كما فخر فكذا هذا ثم فالت كفاية
 المولى عن عتقه وعق مطالبه بافداء الدين من سائر امواله وفان العكس فعلقه بريقه العتق
 كتاب **الحول لله** لونه اسم بمعنى لا حائل له وهو الفاعل معلقاً وشريكاً نقل الدين
 من ذمة المذمة الى من ذمة المحيل الى ذمة المحال عليه وانما اخضعت بالدين انها نقلت شرعي
 والدين وصف شرعي فظهر اثره في المطالبة بالدين الشرعي جازاً ان يقر في الوصف الشرعي كما ان البيع
 الشرعي ما زال يؤثر في نقل الملك الذي هو وصف شرعي وينتج نقل العين الذي هو البيع المدينون بحيل
 والماضي محتال له ومحتال له يعني يطلق عليه هذه الالفاظ لا بد من الاصلان ومن قبلها
 اعطى الحول لله محتال عليه ومحتال عليه يعني يطلق عليه هذه الالفاظ والمال محتال به وشريكاً في
 الحول لله الكمال اعلاناً لاول فلان ذمها لراوت قد انقضى تحت غيرهم وعليهم من الدين
 فلا بد من ضمانه واما الثاني وهو المحتال فلان فيها انتقال حقه الى ذمة اخرى والذمة متفاوتة

مطلوب لا يجزى المال على العتق يبق ويحبس الكفيل حال
 شغل اطلاق الكفاية

مطلوب الكفاية بيد مطلق الا يلزم حالاً

وقال زفر يجمع لان الحق الموجب للمرجوع وهو الكفاية بامره والمانع
 رده المالك وقد زال

فلا بد من رضاه واما اذا الثالث وهو المحال عليه فانها الزم الدين والزموم بلا التزام بل لا خلاف الا
 في القول حيث قال في الزيادة الحوالة تصح بلا رضا المحال لان التزام الدين من المحال عليه تصرف
 حق نفسه والمحال لا يتصرف بل فيه نفعه لان المحال عليه لا يرجع اذ لا يكون باع ومثل حضور الثاني
 يعني لا تصح الحوالة في غيبة المحال له الا ان يقبل الحوالة فمضى له اي لا بد من الغائبة في الحوالة
 للحضور بالباقيين اما عدم اشتراط حضور الاول وهو المحال في ان يقبل رجل الدين لا على فلان
 بن فلان الف درهم فاحضر جاعلة فمضى الدين فان الحوالة تصح حتى لا يكون لمان يرجع واما
 عدم اشتراط حضور الثالث وهو المحال عليه فان يحيل الدين على رجل غائب ثم علم الغائب
 فقبل تحت الحوالة كذا في الحانية واذ اتمت الحوالة برجل المحال عن الدين بقول المحال والمحال
 عليه لان معنى الحوالة النقل كالموت وهو يقضي وان خرجت الاصل ومن المحال بقاء الشيء في محالين
 فزعمان فاحد ولا يرجع عليه المحال الا بالثبوت في الحقيقة بسلامة حقه له لانه المقصود في بيع
 عند عدم السلامة وبين الثبوت فبطل المحال عليه فلسا او حلفه حاله في محال حوالة ولا بد
 عليه لان العجز عن الوفاء الحق يتحقق بكونه هو الذي هو حقيقة وعندها هذا وثالث وهو
 ان يحكم القاضي بافلاس في حوالة الدين بالدين المودعة يعني اذ اودع رجل الف
 درهم وصال عليه آخر صح لانه اقر على التسليم فكانت له بالجوان ونسخ ايضا بالدين الموصوبة
 الى الدين المودع التي غصبها المحال عليه من المحال وبالدين الكاثر المحال عليه وتبطل الحوالة
 ببلانك الا اذا كان الوديعة لغير المحال كماله لانه ما التزم الا اذا استحقاقها لانه لا يمكن
 ويرى المودع ويعود الدين على المحال وتبطل ايضا باستحقاق الثانية اي الدين الموصوبة لعدم ما
 يخلفها ويرى الغاصب ويعود الدين اليها كماله اي لا تبطل الحوالة لغيره لانه الثانية اذ كان فيها
 في ذلك وفاء اي ما يقع على الحوالة ويكون الضمان قائما مقام الموصوبة وفيها اي في صورة
 المودعة لا يبطل المحال عليه بالعين او الدين الذي ثبتت الحوالة بها المتعلق حق المحال
 له بها ولا يقبل المحال عينا ان يدفعها الى المحال يعني كماله ملك المحال عليه المحال عليه بملك
 المحال عليه ايضا ان يدفعها الى المحال حتى لو دفعه صار مائلا للمحال له لانه استهلك ما يتعلق به
 حق المحال له مع ان المحال اسوة لغرماء المحال بعد موته يعني ان هذه الاموال اذا تعلق بها
 حق المحال كان ينبغي ان لا يكون المحال اسوة لغرماء المحال بعد موته كما في الزعم مع ان اسوة لغير
 العين الذي يبيع المحال عليه المحال والدين الذي له عليه ليس جملتها المحال بعد الحوالة لا بد
 هو ظاهر ولا ريب ان الحوالة ما وضعت لتمليك باللفظ فليكن بين الغرماء واما المهرن فذلك المهرن
 يدان وحسباً فيثبت له في بيع اختصاص بالمهرن ثم لا يثبت له في بيع فلا يكون له ان يثبت له فيه

مطل الحوالة مقيدة بملك من حقه المحال
 او يفسخ المحال لغيره لانه قابل للفسخ فصار كوصف السائمة
 في البيع من اشترى شيئاً فملك قبل القبض فانه يفسخ العقد
 ويعود حقه في الثمن ان لم يشترط ذلك لفظاً لما ان وصف البع
 مستحق المشتري به التفتت بالمال الى الكلام الاول
 جميع بين طريقتي الشايع وتخدم قوله فصار كوصف
 السائمة في البيع وبها معنيين مختلفين انتهى
 من سائمة على ان الاورس لا يتحقق الحكم الثاني عند الامام
 خذوا ما لها لان قال الله تعالى خذوا ما راسخ هذه

بخلاف

بخلاف الحوالة المطلقة اعلم ان المحال له اما مطلقة او مقيدة اما المطلقة فهي ان يرسلها رسالاً لا
 يقيد بها دين له على المحال عليه والبعين المحال له او يحيل على رجل ليس له عليه دين ولا فدية عين له
 ولها المقيدة فهي ان يكون المحال مال عند المحال عليه من وديعته او غصب او عليه دين فقال احلت الطائفة
 عليك بالالف الذي لم يعلل على ان توديها من المال الذي اتي عليك وقبل المحال عليه في دين حكم المقيدة
 اراد ان يبين حكم المطلقة بانها مخالفة له حيث يطالب فيها المحال عليه بالعين والدين ويوجب
 المحال عينا ان يدفعها الى المحال لا لتعلق حق المحال بما عذبه او عليه دين فانه في ذمة المحال عليه
 ذمته سعة لا تبطل باخذ ما عذبه من العين كالغصب والوديعة او عليه من الدين سواء كانت الحوالة
 مطلقة او مقيدة اما الاول فلان لا خلاف في ان يعلق الحق بخصيصات ما عذبه او عليه بالمطلقة فلو
 واما الثاني فلان المحال ليس له حق الا من المحال فان دفع اليه المحال عليه فمضى ما يتعلق به حق
 المحال فيضمن المحال عليه لا يقبل قول المحال احلت لدين في عليك المحال عليه اذا طلب منه ما
 احال يعني رجل احال على رجل آخر بالف فدفعه المحال عليه الى المحال ثم طلب الادفع لانه من المحال
 فقال المحال احلت بالف في كان عليك والمحال عليه كره فالف له لا للمحال ولا يكون الاقل من المحال
 عليه بالحوالة اقر ان منه بالدين عليه ولا يقوله الحوالة دليل على ان عليه دين لان الحوالة تصح و
 ان لم يكن للمحال على المحال عليه دين والاقول المحال المحال الى اطلبه احلت لدين في عليك يعني
 اذا قال المحال المحال على ما قبضته من فلان فاني احلتك لتقبضه في وكنت وكنت في قبضه فقال
 للمحال احلت لدين في عليك فالف المحال لان المحال يدعي عليه الدين وهو منك فالف القول للمحال ولا يكون
 الا اقر من المحال بالحوالة واقدامه عليها اقر ان عذبه بالدين المحال لان لفظ الحوالة تسقط
 في الوكالة ويجوز المحال اذا ادعى المحال فمضى يقبل المحال عود المطالبة الى المحال بالتبني احوال
 غرمه على رجل عطلان يعطيه من ثمن راره اي اذا المحال عليه فقبل تحت الحوالة لانه
 احوال بما يقدر على ايفائها لانه يملك بيعها ولا يجبر على البيع لعدم وجوب الاداء قبل البيع ولو باع
 يجبر على الاداء لتحقيق الوجوب ولو احوال عطلان يعطيه من ثمن راره المحال لا اعلى تصح لانه لا يقدر
 على بيعها الا اذا امره بالبيع في يفتح لوجوب القدر على البيع والاداء باع بشرط ان يحيل على المشتري
 بالثمن غرمها له اعطاه بيعه بشرط البيع لانه شرط القرضية العقد فيه نفع للمبايع ولو باع بشرط ان
 يحال بالثمن صح لانه يؤكد موجب العقد الحوالة في العادة يكون على الاملاء والاحسن قضاء وضاد
 كسر الجدة كره السفينة هي بفتح السين وفتح الاء واحدة السفينة تعريب بفتح السين وهو شيء يحكم
 وتسمى هذه القرص به بالحكام امره وصورة ان يدفع الى تاجر مبلغاً قرضاً لا يرد له الا بعد بيعه في
 بل لا خير ليستفيد به سقطت خطا الطريق **كتاب المضاربة** وجبه المناسبة باين

بالسنة

بافلاس حكم الحاكم

مطل الحوالة اما مطلقة او مقيدة

مطل لا تبطل الحوالة باخذ المحال عند المحال عليه من دين او عين سواء اطلقت او قيدت

مطل تصح الحوالة وان لم يكن للمحال على المحال عليه دين

مطل باع بشرط ان يحيل على المشتري بطل ويشترط ان يحال بالثمن صح

مطل كره السفينة

الكتابين وجوبه معنى نقل المال في الحوالة والمضاربة في الجملة هي لغة مفادته من الغرض في الارض
وهو المتيقن في سائر هذه العقود لان المضارب ليس في الارض غالباً بل يطلب الربح وشراً معاً عقدته في
الربح بما من اجل وعمل من آخر وكذا الاجاب بان يقول رب المال دفعت هذا المال اليك
مضاربة او معاملة او اخذ هذا المال وعمل به على ان ما رزق الله تعالى بيننا نصفان او نحو ذلك
من الفاظ تثبت بها المضاربة والقبول بان يقول المضارب قبلت ونحوه وحكمها النوع الاول
انها لا بداع ولا لا تبطل لان ما اذن مالكه لا يلزمه المبادلة والوثيقة بخلاف المقبوض على
سوء الشراء والانه قبضه بدلاً وبخلاف اليمين الانه قبضه وثيقته وتوكل عند عمله لانه يتصرف فيه
له بامره حتى يرجع بما احق من العقد على رب المال وشركه ان ربح لا يربح له بل يربح للمالك والعمل
فيتركه ان فيه وعصبه لا يخالف لتقديره على ما عايناه فلو كانا ولو وصلنا اجازة لعله
احل ايضا ربنا ان اشترى ما من غيرنا ثم باعه ونصرف فيه ثم اجازت رب المال له يبيع ويشتري
المستضعف واما فاسدة ان فسدت فان الواجب للمضارب فيها احل لك الاجارة الفاسدة
وهو يملك عملها لا يستحق المسمى لعدم الصحة ولم يرض بالعمل بها فاجب احل لك الاجارة الفاسدة
لانك في المضاربة المستحقة والمأذون صارت اجارة بل يربح على ما هو حكم الاجارة الفاسدة
مطلقاً لا يسو او يبيع ولا يذبح زيادة على المشرط كما هو حكم الاجارة الفاسدة كما ترى واضمان فيها
احل المضاربة الفاسدة كالصحة لانها مبنية على ما يرضى من الطرفين فلو كان المالك في المضاربة
المالك فضايعاً وشروطه للعامل ففرض وانما في سلب الوفاق ان يرضى له يرضى البضاعة والقرض
في سلك اليد او غيره مما يرضى عليه من قول صدق الشريعة ان المضاربة اذا كانت عقدية كانت
في الربح فكيف يكون بضاعة او قرضاً وشروطها ستة الاول كون راس المال من الايمان فلا يصح
الاتجار بغيره بين الشركاء لانها تصير شركة يحصل الربح فلا بد من مال يتبع بالشركة وهو
الدرهم والدنانير والدينار والفلوس النافقة كما سياتي ولو دفع عرضاً او برهية وعمل
مضارباً في فقهه قبل صح لانها لا يضاف للمضاربة بل للعرض بل انما هو وما يصح به
المضاربة والاضافة للمستقبل يجوز لانها وكالة ويضاعف او اجارة فلا يمنع شيء منها
الاضافة اليها والثاني كون عين الادنى لان المضارب امين ابتداء ولا يتصور كونه اميناً
فيما عليه من الدين فلو قال اعمل بالدين النصف في ذلك مضارباً بالنصف لم يجز بخلاف ما
لو كان له دين على ثالث فقال اقض ما لي على فلان واعمل به مضارباً حيث يجوز لاننا انما
المضاربة الى زمان القبول والدين فيه يصير عبداً وهو يصلح ان يكون راس المال والثالث تسليم
الى المضارب حتى لا يبيع في مال فيه يد لان المال يكون امانة عنده فلا يتم الا بالتسليم

ما اذا فسد المضارب وجب للمضارب اجازة لئلا
لان اجازة لا يجزى بغير تسليم النافع او العمل وقد روي
وعت اليه يوسف انه لا يجب اعتباراً بالمضاربة المستحقة
مع انها فاسدة هاتية
مما الفرق بين المضاربة والصناعة والقرض
شروط المضاربة ستة

اليه

اليه كالدوية بخلاف الشريعة لان المال في المضاربة من احد الجانبين والعمل من الجانب الآخر فلا بد ان يخلص
للمالك ما لم يكن من القرض وفيه واما العمل في الشركة في الجانبين فلو شرط لخص اليه احداهما سم
شعقد الشركة لا شقاء شرطها وهو العمل بهما شرط العمل على رب المال فيفسدها اي ان شرط ان يعمل
المالك مع المضارب فسد المضاربة لان شرطه منع من تسليم المال للمضارب والتخلي بين
المال والمضارب شرط صحة العقد فما ياباه كان مفسداً ضرورة والرابع كون راس المال معلوماً
لان يقع في المنفعة تسمية بان يعقد على قدر معين من مال يتبع به الشركة او امانة كما اذا دفع
مضاربة الى رجل لم يعرف قدرها فانه يجوز ويكون العقد في قدرها وصنعتها المضارب مع عينه
والبينة للمالك والخامس كون نصيب المضارب من الربح معلوماً عنده اي عند العقد لان الربح هو
المعقود عليه فبما التمتع فساد العقد والسادس شق الربح بينهما بحيث لا يستحق احدهما ربحاً مائة
لنقصه الشركة في الربح احوال ان لا يحصل من الربح الا قدر ما شرط له واذا اشترى الشركة في الربح لا يتحقق
المضاربة لانها جازت بخلاف القياس بالنظر بطريق الشركة في الربح فيقتصر على مورد النفع فيفسد شرط
زيادة قدر معين احدهما فلهما جزم مثله لانه لم يرض بالعمل تجاراً ولا سبيل للمسمى المشرط للفساد
فيصير انما جزم شرطه و الربح لرب المال لانه مائة ملكه كذا في فساد المضاربة كل شرط يوجب
جهالة الربح كما لو قال لك نصف الربح او ثلثه او ربعه لانه ان الربح هو المعقود عليه فجهالة فساد
العقد وغيره لا اذ غير ذلك من الشروط الفاسدة لا يفسد المضاربة بل يبطل الشرط كاشتراط الحسنات
على المضارب لانها جزءها لك من المال فلا يجوز ان يلزم غير رب المال كشرط زائد لا يوجب قطع
الشركة في الربح والمجمل فيه فلا يفسد المضاربة لانها لا تفسد بالشرط الفاسد كالموكل له
ولان شرطها توقف على القبول فلا تبطل بالشرط كالموكل له واذا صحت فله المضارب في معلقها وهو
ماله تقيد بموكل او زمان او نوع من التجارة نحو ان يقول دفعت اليك هذا المال مضارباً ويزيد عليه
البيع مطلقاً اي بقدر او بصفة الا بالاجل لانه بعد عند التجار بعشرين سنة وله ايضا الشرط والموكل بها
اي بالبيع والشراء والسفر والايضا في غير هذه عند التجار بعشرين سنة وله ايضا الشرط والموكل بها
هو دفع المال بضاعة ولو لم يربح المال وشيئاً انما لا يبطل المضاربة ولا يبيع والارتهان والاستيجار
والاحتياض اقول ان الاحتياض مطلقاً اي على الايسر والاعسر لا يفسد لك من نصيب التجار لا المضاربة
عطف على البيع فقولك فله في مطلقها البيع اي ليس له فيه ان يصار بيعاً اجنبياً الا بانها او باعمال
برأيه لان الشيء لا يستتبع مثلاً استقامتها في القوة كالركل لا يملك التوكيل بغير التسليم والمكاتب
لانها يمكن الاعادة والكتابة لان الكلام في الشرف نيابة وهما يتصرفان بحكم المالكية لا النيابة
اذ المستعمل ملك المنفعة والمكاتب طاهر ايدوا المضارب بغير نيابة نيابة فلا بد من التصريح

مما كل شرط يوجب جهالة الربح يفسد المضاربة وغيره لا
بل يصح ويبيطل الشرط
وعلى يوسف ليس له ان يباشر من غير وجهه عن الحقيقة ولا بد ان يرضى
في بطله ليس له ان يباشر من غير وجهه عن الحقيقة ولا بد ان يرضى
ان دفع في غير يده لانه ان يباشر الى بطله لا يرضى ضرورة
في المالك والمضارب ما ذكر في الكتاب
هاتية

مما ما يباح للمضارب فعلم ان اصبحت المضاربة
وهذا كان لما انشئ في دابة المركوب وله ان يستعمل بها اعتباراً بالعادة
التجارة ولم ان يذبح لعمد المضارب في التجارة في الرواية المشهورة
لان في صنيع التجار وليس له ان يشترط في الضمان في الرواية المشهورة
لان في عادة التجار وليس له ان يشترط في الضمان في الرواية المشهورة
املا ان ان المضارب لا يملك الا بالبيع والاشتراء في الرواية المشهورة
مستثناة والمالك لا يملك الا بالبيع والاشتراء في الرواية المشهورة
ان يوسف قد ذكر ان المالك لا يملك الا بالبيع والاشتراء في الرواية المشهورة
بخلاف الركن لان المالك لا يملك الا بالبيع والاشتراء في الرواية المشهورة
هاتية

الثاني وربح فان كان ثلث المال قال له علي ان مازق الله فينتا نصفان فلهما الثلث والثلثان
 الاول السدس والثاني الثلث لان دفع الاول الى الثاني مضاربة متبرعة حيث كان باذن المالك الا
 ان المالك شرب لنفسه نصف جميع مازق الله وما رزق الله جميع الربح فكان له نصف جميع
 الربح فان يكون المضارب الاول ان يوجب شيئا من ذلك لعينه له او جبهه للثاني فهو ذلك الربح يعرف
 الى مضربه خاصة فيقول له السدس ويطلب لهما ذلك لان حمل الثاني وقع من استأجر حبالا
 على خيالة ثوب بدرهم فاستأجر الخيالة من خيطه بنصف درهم مالب الاول الفضل كذا
 هذا ولو قبل مازق الله فهو بينهما نصفان فكل ثلث او للمضارب الثاني الثلث والثلثان
 بين المضاربين الاول وبين المالك نصفان لان المالك ما شرب لنفسه نصف جميع الربح بل
 نصف ما حصل الاول من الربح فاستحق الثاني جميع ما شرب له وما ولد ذلك جميع ما حصل
 للمضارب الاول والمالك شرب لنفسه نصف ذلك ولان كان الباقي بينهما ولو قبل ما يجب
 من شئ فيميز وينيك نصفان وقد دفع الى غيره بالنصف والثلث نصف ولهما الاول والمالك
 نصف لان الاول شرب للثاني نصف الربح وهو مازق فيمن جهه المالك فاستحقه والمالك
 شرب لنفسه نصف ما ربح الاول ولم يربح الاول الا النصف فكان بينهما ولو قبل مازق الله في
 نصف او قال ما فضل فيني وبينك نصفان وقد دفع الى آخر مضاربة بالنصف ففصل المالك
 والنصف للثاني ولا شئ الاول لان المالك شرب لنفسه نصف جميع الربح فافرض شرط الاول
 النصف للثاني فيضيه فيكون للثاني بالنظر والشئ الاول لان جعل ما كان له للثاني فاستأجر
 احب اليه له ثوبا بدرهم فاستأجر الاجير من خيطه له بدرهم فانه لا يسلم الاول شئ حيث
 عقد على جميع حقه ولو شرط الثاني ثلثا على المضارب الثاني لربح فلهما الثلث والمضارب
 الثاني نصفان ويضمن المضارب الاول للثاني السدس من الربح المشرط للثاني شيئا وهو مستحق
 للمالك وهو السدس فيسقط حق المالك ويوجب عليه ضمان بالتسمية لانه التزم السلامة فاذا
 لم يسلم ربح عليه من استأجر حبالا ليجعل له ثوبا بدرهم فاستأجر الاجير حبالا آخر ليجعل له درهم
 ونصف فانه يضمن له زيادة الاجر صح شرطه للمالك ثلثا ولعبد له عبد المالك ثلثا ليعلمه
 اجمع المضارب ولنفسه ثلث لان اشتراط العمل على العبد يمنع التحلية والتسليم ان للعبد
 يد معتبرة خصوصا اذا كان مازونا له واشترط العمل اذ لم وهذا اليه لو اخذها او
 العبد وان كان محجرا عليه ولا يمنع التحلية من بيع الصفة ولكن لئلا اشتراط العمل على المالك
 لانه يمنع التحلية فيمنع الصفة واذا احتج كان ثلث الربح المضارب لان الشرط لهذا القدر
 والثلثان للمالك ان لم يكن على العبد دين لان ما شرب للعبد فليس له وان كان عليه دين

هذا استأجر حبالا ليجعل له ثوبا بدرهم فاستأجر الاجير
 من خيطه له بدرهم فانه لا يسلم الاول شئ

هذا استأجر حبالا ليجعل له ثوبا بدرهم فاستأجر الاجير
 من خيطه له درهم ونصف يضمن الاول الزيادة

هذا لا يسلم المالك اخذها او دفعه العبد وان كان محجرا
 عليه

فللمضارب

هذا ما ينحل بالمضاربة وما لا ينحل بها

فللمضارب ما ينحل بالمضاربة يموت احدهما او المالك والمضارب لانهما توكل وموت الوكيل والمؤكل
 ينحل الوكالة ولو حوّل المالك بيد المحبر متدا وحكم القاضي به لان الموت لا يحول المضارب بها لان
 تصرفاته انما توقفت بالنظر الى ملكه والمالك له في مال المضاربة وله عبارة صحيحة فلا توقف في
 ملك المالك فبقيت المضاربة على حالها ولا ينحل بالدفع الى المالك بضاعته او مضاربه فان قيل
 ينبغي ان يكون البضاع للمالك مفسدا للعقد لان الربح يكون للمضارب وقد اعتبر في منعه من الشئ كذا
 في الربح وشركا كونه مشاعا بينهما قلنا العقد اذا تم ابتداء باعتبار شروع الربح بينهما لا ينحل بتخصيص
 احدهما بالربح وعندنا ينحل وينحل اي المضارب بعينه المالك اياه ان علم عن المالك الوكيل
 من جهته فبقيت على حاله في الوكالة واذا علم والمالك عرو من بيعها ولا يفسد لان لم يتحقق
 في الربح ولا يظهر ذلك الا بالتفقد فيثبت له حق البيع لظهور ذلك ولا يتصرف في ثمنها لان البيع بعد
 العمل كان التصرف لظهور الربح والحاجة اليه بعد العقد والى نقد من حبس ثلث المال لانه معروف
 في حقه وبطلان خلافه اذا اعز له والمالك يقول من خالفه من ثلث المال فيس له ان يبيع بحسب
 ثلث المال قياسا لان التدين بحسب واحد من حيث التقنية وفي الاستحسان لذلك لان العاقل على المضاربة
 ان يرضى بثلث المال وانما يحقق ذلك برجسته فكان له بيعه ضرورة افتراق المضارب والمالك
 وفي المال دين لزمه والمضارب يطلبه لانه كالاجير والربح كالاجر وقدر سلم له ذلك فيجب على
 اتمام عمله كما في الاجارة المحصنة كذلك فانه يعمل بالاجرة والتسليم هو الذي يجلب اليه العرف
 والحجرات ليس بها اجور من غير ان يستأجر فلهما الاجرة ويجعل ذلك بين ثلث الاجارة
 الصحيح بحكم العادة فيجوز ان يطلب الثمن ويلازمه اي ان لم يكن في المال ربح لم يربح المضارب
 طلبه لانه لو كان محض ومنع والاجر على المتبرع ولو كان على المضارب المالك به اعطى الطلب لان
 حقوق العقد تتعلق بالعاقبة والمالك ليس بها قد فلا يتمكن من الطلب لانه لم يبق له فمؤثر بالتقيد
 للتأديع حقه كذا اسائر الوكيل اعلم وكيلا بالبيع اذا امتنع عن التقاضي ليجبر عليه ليجبر على
 التخليص صاحب المال ولا يضيع حقه له المالك من الربح يعني ما هلك من مال المضاربة فهو من
 الربح دون ثلث المال والمالك يصرف في التبع الاصل كما يربح في الهلاك في مال الزكوة الى العفو
 لا الضارب فان زاد لم يضمن ان ذاك الهلاك على الربح يضمن المضارب لانه امانة فلا يتبعه فيها
 قسم الربح والعقد باق وهلك المال او بعضه زاد الربح لانه اذا راس مال المضارب فانه يضمن
 المضاربة بجاهلها ثم هلك المال وبعضه زاد الربح لانه اذا راس مال المضارب فانه يضمن
 لا يتبع حتى يتصرف المالك راس ماله لان الربح زيادة على اصله ولا يتبع الا بغير سلامة الاصل فاذا هلك
 ما في المضارب ما نأ ظهر ان ما اتخذه من ثلث المال يضمن المضارب ما اتخذه لانه اتخذه لنفسه وما

هذا اذا كان العاقل والمؤكل
 المضاربة مع اجنبي وشرب العمل للمالك لا يفسد لان لم يكن عليه
 لان اشتراط العمل على المالك وان كان على العبد دين
 لان العبد يضمن ثلث المضاربة على ما عرفت

هذا اذا افتق المضارب والمالك وفي المال دين للمضارب كذا قال
 والسماح فانهم يجبروا على الطلب

هذا اذا لم يكن في مال المضارب ربح والاجر للمضارب بالطلب
 بل يؤول الى المالك به كذا اسائر الوكيل

هذا المالك من مال المضاربة فهو الربح دون ثلث المال

CM

أخذ المالك محسوبين رأس المال وإذا استوفى رأس المال فما فضل بقسم بينهما لربح وما
نقصه يضمن المضارب لئلا يمين وإن قسم الربح فليس لها أي المضارب ثم عقلا عقلا آخر فلهذا المال
لم يسترد الربح الأول لأن المضاربة الأولى قد انتهت والثانية عقد جديد فلهذا المال في العقد الثاني
لا يوجب انتفاعا لأول الوقوع إليه ما لا آخر نفقة بضارب في الحضر مثله من مال المضارب لا كذلك
فإنما إذا مضى كان دواؤه من مال المضارب وإن كان في السفر والحضر لئلا يحمي بمال المضارب فلا تجب
النفقة فيه بل هو سائر بالتسكن المحل وجوب النفقة على الغير بسبب الاحتساب به فلم يوجب فكانت
في ماله وفي السفر طعامه وشربه وكسوته وأجره خادمه وغسل ثيابه والذهن إذا احتج به ليكن له
كراه وشك وعلفه من ماله أي مال المضارب فأنما إذا سافر مضارب محبوسا بالعمل المضاربة فوجب النفقة
في ماله لاجل الاحتساب به بالمعروف أي غير زائد على الحاجة الأصلية ولا ناقص عنها وضمن الزائد على
المعروف وفي الباقي من الطعام وغيره بعد الأقامة إلى ماله أي مال المضارب لتمام الحاجة وما
دون سفره ودفعه إليه ولا يثبت بأهله كالسفر والحق لأن ربح المضارب عند المالك من الربح
قد انشقق أي قد انشقق المضارب من رأس المال حتى يتم رأس ماله فإن فضل شيء قسم بينهما
وإن ربح أي باع المضارب بضع المضاربة بحسب نفقته أي ما انفق على المتاع من لجنه لكل واحد
القصار والمجل والسما لأن هذه الأشياء تزيد في القيمة وتغري التجار بالحاقها برأس المال فيبيع المضارب
لأنه لا يجب نفقة نفسه في سفره وتعليلاته في المال لأنهم لم يربحوا ذلك ولا يربحوا في قيمة المتاع
معه أي مع المضارب الف بالنصف فاشترى به ثوبا فباعه بالغير واشترى بها إبلان فباعها
ولم ينقل للغيرين فباعها أي لا لفان عنده أي المضارب غير مضارب بحسب ماله والمالك الباقي
وهو ألف وخمسمائة وربع العبد للمضارب وباقيته وهو ثلثه أرباعه لهما أي المضاربة و
رأس المال الفان وخمسمائة لأن المال لما صار للغيرين ظهر ربح في المال وهو ألف فكان بينهما نصفين
فبقي للمضارب في خمسمائة فإذا اشترى بالغيرين عبا صار العبد مشتركا بينهما فربعه المضارب و
ثلثه أرباعه للمالك ثم إذا باع الفان قبل الشراء كان عليه ضمان ثمن العبد على قدر ملكهما في
العبد فربعه المضارب وخمسمائة وثلاثة أرباعه على المالك وهو ألف وخمسمائة فبقي
للمضارب خرج عن المضاربة لئلا يضر مضاربها عليه وما للضاربة لئلا يضرها شاف ونصيب المالك
على المضارب لئلا يعلم ما ينفقها وراحم على الغير فقط يعني لا يبيع العبد بربح لئلا يضره إلا على الغير لئلا
اشترى بها ولو يبيع أي العبد بضعها وهو أربعة آلاف فبقيتها أي حصصة المضاربة ثلثه ألف
فالغان وخمسمائة منها رأس المال والربح منها خمسمائة بينهما نصفان ثم من المالك بالف
عبد اشترى به نصفه ربح بنصفه لتمام ألف كان ببعده من المضارب كبيع من نفسه

نفقة المضارب في الحضر عليه وفي السفر مال
المضاربة بالمعروف
وهذا بخلاف الاحتساب به يستحق الربح لهما
من ماله أما المضارب فليس له إلا الربح وهذا في حيز التردد
فولم ينفع من ماله بغيره من ربحه ونحوه المضاربة العاسدة
لأنه أجبر ونحوه البهاعة لئلا يتبع هذه آية

لأنه وقع مرة الغنا
ومرة الغنا ومرة
مرة

لأنه كان الاختلاف
في ربحه
لأنه كان الاختلاف
في ربحه

لأنه وكيل

لأنه وكيل وان حكم بحوزة لتعلق حق المضارب به فلا يجوز له الرجوع عليه لئلا يضره على الأمانة
والاحتراز عن شبهة الجبانة فثبت على المشتري به المالك فيكون المضارب كالموكل له في تبعه
ولو كان بالعكس يبيع بمصلحة لئلا يضره بالبيع الجاري بينهما كالموكل لما ذكره في المراجعة
على ما اشترى به المضارب كأنه اشتراه له وذاؤه أي ما يبيع شرا بالغيرا عبا يبيع الغنن فقتل
رجلا خطأ فأمر بالرفع والغداء فإن دفع العبد انتهت المضاربة لأن العبد بالرفع زال عن ملكهما
بذلك وإن قد يبيع العبد المضارب أمانة حصة المضارب فأشركه في ثمنه بالثمن فصار كالموكل له
وأما حصة المالك فلا العبد بالجنانية صار كالشريك عن ملكهما إذا لم يصب له الصلة هو الذي دفع والغداء
صار كأنه اشترى به ثم الغداء عليه بالربح دفع الغداء عليه أي المضارب وباقيته وهو ثلثه
الأرباع على المالك لأن الغداء مائة المالك فيقدر بقدره وقد كان المالك بينهما أرباعا لأن المال
إذا صار مشتركا لحد ظاهر الربح وهو ألف بينهما فالف للمالك رأس ماله وإذا صار العبد لهما وخرج
عنه أي المضاربة فيخرج المضارب يوما والمالك ثلاثة أيام بقدر حقه ما شري عبا بالغيرا وهذا ألف
فقد دفعه المالك ثمنه ثم ونحو أي هذا ألف دفع المالك الف الف المالك الف المالك الف المالك الف
ما دفعه رأس ماله فربح بين هذا وبين الموكل بغيره عبا يبيع بالغيرا فاشترى به فلهذا ألف الف
أن ينفع للبايع فإن لم يربح على الموكلة فقط بان المال في يد المضارب أمانة لم يضر ولا يستفاد
أمانة بقدره فلو حصل قبله على الاستيفاء صار ضمانا وهو يبيع في الأمانة فلو حصل قبله في
على حصة الأمانة لا الاستيفاء فإذا هلك كان له الأمانة على المالك بخلاف الموكل بامكان جعله مستوفيا
لأن الضمان لا ينافي الوكالة فإن الغاصب إذا تولى بيع المصنوع حتى إذا هلك فيه بعد ما
صار وكيل فثبت فإن اشترى العبد بالف وبيع للبايع على وكيل الف ووجب للموكل على الموكلة إذا
استوفى حقه من الموكلة قبل قبضه على حصة الاستيفاء لا الأمانة فإذا استوفاه مرة لم يبق الحق أصلا فإذا
هلك الموكلة كان له المالك عليه الحالة معه الفان فقال دفع الف الف الف الف الف الف الف الف
الغيرين أو ادعى المضارب العمول وقال ما عتيت بخارة والمالك ادعى الخصوص موقوف في القوردين
الآخرين فالقول للمضارب أمانة في الأولى فلا بد حاصل اختلاف في مقدار المقبوض والقابض الحق
عمره مقدار الاستحقاق للمال وفي مثل الموقول للمقبوض ضميما كان أو لم يكن وإنما يربح على ما ادعى
من الفضل قبل لأن ربح المال يدعى فضلا في رأس المال والمضارب فضل الربح والبيانات لا بد من
وأما في الآخرين فلا الأصل فيها العموم والقول لمن يملك بالأصل ولو ادعى كل نوع فلهذا أي القول
له لا تعلقها على الخصم فاعتبار ذلك لمن يستفاد الذن من جهته أو من البينة المضارب
لا احتياجه إلى الغنا كالموكل من معه فهو مضارب زائد وقد ربح وقال زيد بضاعته أو بغير

ولو اشترى المضارب عبا بالغيرا بربح المال بثلث ما اشترى به المالك بثلث
باجر المراجعة بال وماله أمانة اعتبر عبا في نصف الربح ونصيب ب المالك بثلث

مطلبي اشترى بمال المضارب عبا بربح المال بثلث ما اشترى به المالك بثلث
باجر المراجعة بال وماله أمانة اعتبر عبا في نصف الربح ونصيب ب المالك بثلث

مطلبي اشترى بمال المضارب عبا بربح المال بثلث ما اشترى به المالك بثلث
باجر المراجعة بال وماله أمانة اعتبر عبا في نصف الربح ونصيب ب المالك بثلث

مطلبي اشترى بمال المضارب عبا بربح المال بثلث ما اشترى به المالك بثلث
باجر المراجعة بال وماله أمانة اعتبر عبا في نصف الربح ونصيب ب المالك بثلث

مطلبي اشترى بمال المضارب عبا بربح المال بثلث ما اشترى به المالك بثلث
باجر المراجعة بال وماله أمانة اعتبر عبا في نصف الربح ونصيب ب المالك بثلث

حيث يصدق زيد مع اليمين لانه ينكر عود المبيع او عود تقويم عمل المضارب او كما قال من معه
 الغهوقه وقال زيد بضاعه او ودية حيث يصدق زيد مع اليمين لانه ينكر عود التملك
 ولو وقتا وقتا بان قال رب المال دفعت اليك في رمضان وقال المضارب دفعت في شوال
 فصاحبه الوقت الاخير الاولى لان الاخير ينسخ الاول **كتاب الشركة**
 لا يخفى وجوب المناسبة بين الكاين وهو اختلاف شئ بشئ ومنه الشركة بالتحريك بماله الصايد
 لان فيه اختلاف بعض حبل البعض ثم اطلقت على العقد مجازا لكونه سببا لثبوت حقيقته
 وهي ما شتركة ملك وهي ان يملك عينا بارت او شرا او اوتها ب او استئجارا او على حال اخر في اختلاف
 ما يملكه بلا منعه من احدهما او خصلهما حتى تفقد التمايز كالخطة بالشعير والشعير بالشعير
 ونحو ذلك وتقتصر كالخطة بالشعير ونحو ذلك وكل اجنبى فيها صاحبه حتى لا يجوز التفرق
 فيه الا باذن من كل الاضحاب فتمتع به بيع خطة او نصيبه من المال ولو غير شريكه بل اذ ان
 يعنى يجوز بيع احد الشريكين نصيبه من المال بشرط ان يشرط له شريكه الا في صورة
 الخطأ والاختلاف فانه لا يجوز الا باذن والفرق ان خلط الجنس بالجنس بصفة التقدي
 سبب لزوم الملك من الخطأ والاختلاف وادخلت في سبب الزوال من وجوبه وجوب
 فاعتبر بصدق كل منهم زائلا عن الشريك في حق البيع من غير الشريك فلا يجوز له ان يبيع
 الشريك غير ذلك في حق البيع من الشريك عملا بالشبهين وهذا او لم يشره لان التفرق
 مع الشريك اسرع نفاذا من التصرف مع الاجنبى بديل بوزن قليل معق البعق للشريك
 لا الاجنبى وكذا اجازة المشاع من الشريك باثرة واما شركته عقد عطف على قوله اما شريك
 ملك وكما لا ايجاب بان يقول احدهما شريك في كذا وفي عامة الاجازات و
 القبول بان يقول الاخر قبلت فانها عقد من العقود الشرعية فلا ينها من كسائرها
 وشروطها كون المعقود عليه اهل التصرف الذي عقدت الشركة عليه قابلا للملكة لبيع ما
 يحق له كل منهما متشكبا منهما فيحصل لنفسه بالاصالة ولشريكه بالوكالة ولا يمكن ذلك
 في الاقبل التمكن من الاحتطاب ونحوه من الباحات فان التمكن بالبيع فيه بل ما يكتسبه
 يكون له خاصة وعدم ما يقطعها على الشركة كشرط ردها من الرجحان فانه
 يقطع الشركة في الرجحان الاحتمال ان لا يبيع بعد هذه الداهم الستة ربح ليشتر كان فيه وهي
 عشرة العقد ثلثة الاول شركة بالاموال والثاني شركة بالاعمال وتسمى هذه الشركة اصطلاحا
 شركة الصانع وشركة القبول وشركة الايدان والجمعية ظاهرة والثالث شركة الوجوه وقال في الهداية
 ثم على اربعة اوجه اى شركة العقد على اربعة اوجه مفاوضه وعنان وشركة المنايع وشركة

لا تملك معق البعض الشريك جازا لا الاجنبى
 وكذا لك اجازة المشاع

لا يتكفل بالاحتطاب ونحوه من الباحات
 بل ما يكتسبه التمكن من الباع

الرجوع

الوجوه مفايرت ان المفاوضه والاولى في التقسيم ما ذكره الشيخان ابو جعفر الطحاوى وابو الحسن
 الكرخى في مختصرهما بقولهما الشركة على ثلاثة اوجه شركة بالاموال وشركة بالاعمال وشركة
 بالوجوه وكل واحدة على وجهين مفاوضه وعنان وفي الهداية اشارة الى هذا حيث قال
 في بيان شركة الوجوه وانها تصنع مفاوضه لانه يمكن تحقيق الكفاية والوكالة في الاول
 واد اطلقت يكون عنانا فلما عرفت على هذا اختارته وبيته على طبق غاية البيان وقلت
 وكل منها اما مفاوضه ومعنى المساواة بتى هذا العقد بها لامتثال المساواة في جميع
 الوجوه كما سائر وعنانها من غير ان يشرط في هذا العقد ان قال ابن التكتيك كما سائر
 كما سائر فاشترط فيه ومن عنان الفرس كاذه ليل الكيل والاصح لان كلامه جعل عنان التفرق
 في بعض الاموال لصاحبه اما المفاوضه في الشركة بالاموال فان تضمنت وكالة اى لكل منهما
 وكذا الاخر لتحقيق المقصود وهو الشركة في المشتري لانه لا يقدر ان يدخله في ملك صاحبه الا
 بالوكالة لانه لا يملكه لولاه عليه لا يقال قد ترات الوكالة بالمجهول لا يجوز فيه بيان التصرف
 هذه الشركة لتضمنها الوكالة بمجهول الجنس كما ان اوكل بشيء ثوب ونحوه لان يقول الوكالة
 بالمجهول لا يجوز قصد ويجوز ضمها كما في المضاربة وكذا لانه لا يكون كل منهما كاهلا لاخر لتحقيق
 المساواة بينهما وطبق كل منهما اشارة احدهما يقال قد ترات الوكالة لا تصح الا بقول المكلف له
 في المجلس فكيف جازت ههنا مع جهالة ان يقول قد ترات ان الفتوى على صحتها ولو سلم فذلك
 في الكيف القصد وههنا ضمنى الوكالة وليسا اى الشريك ما لا يعنى ما لا تصح به الشركة كما
 سائر في بخلاف العوض والعقار حيث لا يضرها التفاضل فيها وتضمن فان يقدر احدهما على جميع
 ما يقدر عليه الاخرين التفرقات والافات معنى المساواة فلا تصح تفرع على قوله وكما لا بين
 عديدين وصبيين ومكاتبين فانها ليسوا باهل الكفاية والابن ثرو ومملوك وصبي والبع ومسلم
 وذوق تفرع على قوله فان الحر البائع يستقل بالتصرف والوكالة والعبد لا يملك شيئا منها الا
 باذن مولاه والصبي لا يملك الكفاية وان اذن له الولي ويملك التصرف بان له والكاقراد الشريك
 خيرا وخيرا لا يقدر المسلم ان يبيعه ومن شرطها ان يقدر على بيع ما اشتراه شريكه كونه وكذا لانه
 في البيع والشراء وكذا المسلم لا يقدر على شراء ما كان يقدر للكاقراد عليه ولو يقر ويدنا كما في سائر الكتب
 لان راجع ما يقدره تحت قوله وتصرفها كما ذكرنا فهو معنى عنه والبدل في انعقاد شركة المفاوضه
 من ذكر لفظ المفاوضه وبيان معناه اى معنى ذلك لان الكفاية لا يعرف في جميع شئ اعلم فيجعل
 التصرف بالمفاوضه قائما مقام ذلك كله وان بينا جميع ما تقتضى المفاوضه صحته ان العوض للعد
 لا لفظ وشركى كل لها اى ان ذكر اللفظ وبين المعنى يكون ما اشتراه كل واحد منهما مشتركا بينهما

معا المفاوضه في الشركة بالاموال
 اى الشئ والمثلين عنى زاده

وهذه الشركة جائزة عندنا استسنا وفي القياس لا يجوز
 وهو قول الشافعي وقال ما عرفنا المفاوضه فوجب العباس
 انها تضمنت الوكالة بمجهول الجنس والوكالة بمجهول
 وكل ذلك بالفراده فاسد وجب الاستسنا في قوله عليه السلام
 فامروا فانه اعظم للبيعة وكذا الناس لعل ما رواها
 من غير تكبير وبه يترك الناس والجهة التي تضمنت
 تبعا كما في المضاربة هداية
 الوكالة بالمجهول لا تصح قصدنا وتصح ضمنا والوكالة بالبدل
 بقول المكلف له تصح ضمنا ايضا

ولا يعتبر التفاضل فيما لا تصرف فيه الشركة هداية

وهذا عند الحنفية وقال ابو يوسف يجوز للمساوى بينهما في الوكالة
 والوكالة ولا يعتبر بزيادة تصرف عيكة احداهما كالمفاوضه
 بين الشافعي والحنفي فانها جائزة ويتفاوتان في
 القصر في مذكور التسمية الا انه يكره
 لان الذي لا يملك من المال الجائز
 من العقود هداية

لان مقتضى المفاوضة المساوات لاطعام اهله ولا دام وكسوتهم اى كسوة اهله وكسوتهم فانها تكون
 له خاصة استحسانا والقياس ان يكون على الشركة انما من عقد التجارة وكان من جنس ما شاء وله عقد
 الشركة بوجه الاستحسان لها مستثنى من مقتضى المفاوضة اذ كل منهما حينئذ شارك صاحبها على ما كان
 كذلك في مدة المفاوضة ومعلوم ان كل منهما لم يقصد بالمفاوضة ان تكون نفقة ونفقة عياله
 على شركته وانما يتكمن من تحصيل حاجته الى المال ^{ايضا} فصار كل منهما مستثنى من هذه القدر من مقتضى
 مما هو مقتضى المفاوضة والاستثناء المعلوم بدلالة المحاكم الاستثناء للمشتري والمبايع ان
 يطلبا لشيء من الطعام والكسوة ايما شاء المشتري بالاصالة وصاحبه بالوكالة ويرجع الكفيل على
 المشتري ان ادى من مالى الشركة بقدر حصته لان الشئ كان عليه خاصة وقد قضى من مال
 الشركة وكل من لم يترك احداهما يصح فيه الشركة وسيأتي بيانها وهو حدثان عن ابن عمر بن الخطاب
 في الشركة كالتجارية والصلح عديم عمد والتكاح والخروج النفقة كالتجارة والبيع والاستيذان والوكالة
 بما لا يملكه الا يكون عنه فممنه اى ذلك الدين الاضطرار ما ضمن فيه الحقيقة المساوات وبلازم لا
 اى لا يضمن شريكه لانهما يتبع محض وكالة بالنفس واذ كانت باء كانت مفاوضة كما سيأتي وما
 الغنا في الشركة بالاموال عطف على فعله اما المفاوضة فهو شركة في كل تجارة او نوع منها كالبرق
 والطعام ونحوها وتضمن الوكالة ليحقق المقصود بالشركة وهو التصرف في مال الغير فقط اى في
 الوكالة لانهما ثبت في المفاوضة ضرورة المساوات التي يقتضيها اللفظ وهذا اللفظ لا ينبغي عند كاتري
 وتصح بعض المال ان الحاجة ما كانت اليه والمساوات ليست شرط في هذا القول بخصه ومع فضل
 مال احدهما لعدم اشتراط التساوي فيه وتساوي مالها بالبيع وبالعكس اى تساويها بالمالين
 لقول علي السلام البيوع على ما شرطه والوضعية على قدر المالين مطلقا بلا فصل بخلافه
 كل الربح احدى الخارج والعقد بين الشركة وتصح ايضا بكون احدهما اى احد المالين دارهما
 الاخر ذائبا من احد دارهما بعض ومن الاخر سود وبلا خلاف وقال زفر والشافعي لا يصح
 بدون لان الربح فرع المال ولا يتصور وقوع الربح على الشركة لا يثبت الشركة في العسل ولا الشراء
 بالخط ولان الشركة عقد يوكيل من الطرفين ليس في كل منهما بما له ان يكون المشتري بينهما وبما
 لا يفتقر الى الخط والربح يستحق بالقدرة المستحق بالمال ولهذا ليس العقد شركة وهذه الشركة ^{مستندة}
 الى العقد حتى جاز شركة الوصوه والقبول فاذا استندت الى العقد لم يشترط فيها المساواة والتحا
 والخط وكل يطلبا لشيء من الشركة بالالاخر لما مر ان مقتضى الوكالة لا الوكالة والكل هو
 الاصل في الحقوق ثم يرجع على شركته بحصته منه اى من الشئ ان اداءه من المالك مال الشركة
 لا يوكيل من جهته في حصته فاذا ادى من مال نفسه رجوع عليه ولا يستحق اى المفاوضة والغنا

وَضَمَانُ الْفَضْلِ
الْأَسْتِزْلَاقِ بِمَنْزِلَةِ
الْكَلَامَةِ عِنْدَ ابْنِ
حُسَيْنٍ لَأَنَّ
مَقَاصِدَ الْفَضْلِ
بِلَا

والملك المقدوس في عقل الناس
والملك في رتبته في كل
مجلس المحققين في
الحضرة والملك في
الملك في رتبته في كل
مجلس المحققين في
الحضرة والملك في

في الشركة بالاموال الا بالثمنين الى اربابهم فلا ينافي والفلوس المتأخرة اذ لم يجر والتمني وهو ذهب
غير معروف والنفقة وهي فدية غير مبرورة ان تعامل الناس بها اي بالتمني والنفقة الصحيح ان عقول الشركة
على الفلوس المتأخرة يجوز اتفاقا لكنها ثمة باصطلاح الناس ولما التبر قد جعل في شركة الاصل
وطا المجمع الصغر غير ثمة العوض فلا يصح ان لرأس مال الشركة والمضاربة وجعل في صرف الاصل
كالأمان فالاول ظاهر لرب قالوا المختبر في العرف فكل بلدة جري التعامل بالمبايعات بالتبر وهو
كالنفقة لا يتعين في العقود وتتمع الشركة به ونزل التعامل باستعماله ثمة غير ثمة الضم المخصوص
وفي كل بلدة لم يجر التعامل بها فهو كالعوض يتعين في العقود ولا يتبرع بالشركة كذا في الكا في
ولا يصح ان الآباء ذكره في العوض لكن بعد بيع كل من المشركون نصف حصته بنصف عرض الآخر
يعني لو باع كل منهما نصف ماله من العوض بنصف مال الآخر منه صارا شركين في الثمن شركة ملك
حتى لا يجزأ احداهما ان يتصرف في نصيب الآخر ثم بالعقد ما شركة عقد حتى جاز لكل منهما ان يتصرف
في نصيب صاحبه وهذه حيلة لمن اراد الشركة في العوض وان ملك احدا المفاوضين بارت واهبه ما
صحيحه الشركة كما مر انفا وقبض عطف على ملك المفاوضة عنانا نزل والمساوات المتبرعة في المفاوضة
هلاك ماله ما احوال احوالها قبل الشئ يظهر لاهما من العقود المجازة فشرط لرواه ما شرط لابتداء
وهذا ظاهر في هلاك المالين وكذا اذا هلك احدهما ان لم يرض بشركة صاحبه في ماله لا للشركة
في ماله فاذا فات ذلك لم يكن راضيا بشركة في ظل العقد لعدم الغائبة وقبض على هلاك ماله
اي صاحبا لم قبل الخطأ هلك فدية او بعد الاخر اتم اذ هلك فدية فظاهر واما ان هلك في ملك
فلكونه امانة عنده وبعده اى جعل الخطأ هلك عليه ما لا يثبت في هلاك من المالين فان هلك مال احدهما
بعد شراء الآخر ماله فثبت ماله اى اعطى ما شرط ان الملك حين وقوع وقعة شركتهما ان قيام
الشركة وقت الشراء فلا يتغير الحكم بهلاك مال الآخر والشركة شركة عقد حتى ان اتم ما باعها
بيعه لان الشركة وقعت في المشتري فلا يتقص بهلاك المال بعد تمامها ورجع على الآخر بحصته
من ثمنه لانه اشترى نصفه بواكاته ونقد الثمن من مال نفسه فتمتع رجوعه كما مر وان هلك قبله
اعقب شراء الآخر فان وكلهم بين الشركة صحت فثبت ماله اى اعطى ما شرط ان المال لا يرجع مثلا
ان كان رأس المال بينهما اثلاثا فالمشتري ليكن اثلاثا وان كان ايضا فافقه لك لان الشركة ان بطلت
فالوكالة المصوح بها فائمة فكان مشتركا بحكم الوكالة ويكون شركة ملك حتى لا يملك احدهما
ان يتصرف في نصيب الآخر والاى وان لم يوصيه بمحافة الا لا يكون ماله للمشتري خاصة لان الرجوع
على الشركة حكم وكالة تثبت في ضمن الشركة وق بطلت الشركة بهلاك مال احدهما في ظل ما فيها
من الوكالة ولكل من هذين الشريكين اعلفا وضمين وشريكي العنان ان يبيع لانه عقدا في عقد

۷۹۱

مطل لا يصح التفرقان في الملوك إلا بالنقد في العلم والنافعة
والعزاقين التبر والفرقة
فان كان لا يعرف ذلك الا بقوله فليدع الحجة فانه يدعي وجوب المال
في ذمة الآخر وهو يتكبر والعول قول المنكر مع عينية بغيره

مطلب العتيد في التعامل في كل بلد عرفها فيما ينبغي عليها
من النقد وغيره

المقاربه والخلاف فيه بينا قبل الخطط والمكيل والموزون والوردية
وعليه وضيمه وان خلطوا نخلهم اشركا فكل ذلك عندنا فيكون
والشركه شركه ملكه اشركا عند وعند محمد ينعى شركه القعد
وتمرة الخل تظهر عند التساوى في الما والين واشترط
التفاضل في الربح ومظاهر الروايه ما قاله البعير سيف
لانها عن من وجه صحيحان البيع كما يتعين قبله وعند محمد
ومبيع من حيث انه يتعين بالبيع بما دناش الدمه
بالاضاة الى الثاني يتعين بالتعيين قولنا بالشبهين
بحال ولو اختلفا جنسا كما خفلة والسفيرة والزيب
والسمن فخلطوا استعملوا الشركه بالاتفاق والعرف
عجمه ان الخلوط من جنس واحد وذوات الامثال ومن
جنس في من ذوات القيم فتمت في الجماله وكل في العرف
هنا

عند محمد بن خالد الحسن بن زياد

عن الامام ابو عبد الله عليه السلام في بيان الشركة

مطلب كل من شرك في المعاوضة والعقد ان يبذل ويبيع

مطلب شركة المعاوضة في شركة الصناعات

مطلب شركة العنان في شركة الصناعات
الايجبة ان كل ما يتقبل كل واحد منها مضمون على الآخر
ولها استحقاق الاجر بسبب نفاذ تقبله على غيره
يجري المعاوضة في ضمان العمل واقتضاء البذل ههنا

مطلب شركة المعاوضة في شركة الرجعة

الشركة وتوقع لانه علة التجار ويضارب في دفع المال معاوية لانه هاد في الشركة فيجوز ان يمتد بها
بجوارف الشركة لان الشئ لا يتضمن مثله ويؤكل من يمتد فيه بيعا وشرا لانه عادة التجار والمال
في بيعه اي يمكن الشريكين امانة حتى اذا هلك لم يضمنوا اما المعاوضة في شركة الصناعات فيبان
ليشترك صانعان متساويان فيما يجريان في المساوات في المعاوضة المذكورة والمعاوضة في الشركة
بالاموال بان يكونا من اهل الكفاية وان يشترطا ان يكونا رزقا لله تعاينهما نصفين وان
يتلفا بالمعاوضة وقدرهما سواء في المال اختصا للمساوات في المعاوضة المتساوية
كصناعين او خياط وصباغ اشارة الى ان اتحاد الصنعة والمكان ليس بشرط في شركة الصناعات
وتقبل العمل عطف على ليشترك لاجل بينهما اي يكونا ما يحصل احدهما الاجرة كانهما كاهل حرمهم
المعاوضة وتضمنت وكالة لا اعتبارها في جميع انواع الشركة وكفاية تحقيق المعنى المعاوضة وصحة
وصليتها شرعا العمل نصفين والمال ثلاثا استحسانا في القياس لا يتبع لانه ضمان بقدر العمل فالزيادة
عليه يجر ما لم يضمن فلم يضمن العقد لافضائه اليها وصا كشركة الرجعة وبه الاستحسان ما يافقه
لا يافقه ويجوز ان يرجع عند اتحاد الجسدي وقد اختلف ان راس المال مطلب الرجوع مال
فكان ذلك العمل والعمل يتقوم بالتقويم فيتعذر بقدره ما قوبله فلا يجوز خلافه في شركة الرجعة
لما سيجي ان شاء الله تعالى ولنه كل عمل قبله احدهما ويحاط بالاجر لكل منهما وبه الدافع بغيره
البر والكسب بينهما نصفين وان عمل احدهما قياسا واستحسانا لان هذا يقتضي المعاوضة المتضمنة
لكفاية واما العنان في شركة الصناعات فيبان ليشترك صانعان بملسا وبنيهما فيما ذكره تضمنت
وكالة فقط وبثبت بها الاحكام المذكورة استحسانا والقياس ان لا يثبت لان الشركة تقتضي
مطلقة عن قيدا كالكافة والاحكام المذكورة من موجباتها وبه الاستحسان ان هذه الشركة
مقتضية لوجوب العمل في ذلك كل منهما ولهذا يستحق الاجر بسبب نفاذ تقبله على غيره
وجري المعاوضة في ضمان العمل واقتضاء البذل حتى قالوا اذا اقر احدهما بدين من ثمن صابون
واشنان مستهلك لم يصدق على صاحبه ويلزمه خاصة لان التخصيص على المعاوضة لم يوجد
ونفاذ الاقران موجب التصريح بها واما المعاوضة في شركة الرجعة سميت به ان الشريكين هما
لشبهة الامن له وبها ههنا عند الناس فيبان ليشترك متساويان فيما ذكره لاما ليشتركا
متعلق بقوله ليشترك بوجوبهما وبيعها وتضمنت وكالة لما مر ان الشرع على الغير لا يجوز
الا بوكالة او ولاية فتعين الاولى وكفاية تحقيق المعنى المعاوضة واما العنان فيها اي في شركة
الرجعة فيبان لا يعتبر للتساوي فيها اي في الامور المذكورة في المعاوضة وتضمنت وكالة فقط
لما مر وان شرطها اي الشريكان شركة العون منصفة المشري او مثلا لثمة فالرجع كذلك وشروط

الفضل

مطلب الاستاذ الحق العمل على التمسك بالنصف منه في حكم بالضم

ولا فرق بينهما اذا علم الشريك بموت صاحبه ولم يعلم لانه عمل على
بخله وما اذا انسخ احد الشريكين الشركة ومال الشركة المتراكم
والدناي حيث يتوقف على علم الآخر لانه عمل مقصد سوية

مطلب اذا عمل رجل ببيع عينة ثم اعتقه يضمن الزكوة ان اعتقه على العيقوب
وعليه المأمور براءة الزكوة اذا اعتقه على العيقوب
ادعاه الامر بنفسه بهاية

مطلب عينة المشايخ فيما لا يقسم جارية

النصف باطل لان الرجح لا يستحق الا بالعمل والضارب بالمال كالمالك وبالصمان كالاستاذ الذي يتقبل
العمل من الناس فيلزمه على التمسك بالحق اخذ في طي ليل الفضل بالصمان ولا يستحق بغيرها الا رجحان
من قال لغيره نصف في مالك علان لبعض الرجح لا يستحق شيئا لعدم هذه المعاني فصل في
الشركة الفاسدة للشركة في الاحتساب والاحتساب وسائر المباحات لان الشركة تتضمن التوقيف وهو
اثبات ولاية التصرف فيما هو ثابت للمؤكل وهذا المعنى لا يقبل هذا لان المؤكل لا يمكنه ان يملك اقامة الغير
مقامه وما حصل احدهما فله لانه انما عمله وما حصله معا فلهما لانه انما عمله ما تضمن تحقيق المساقاة
وما حصل احدهما باعانة الآخر فله اي المحصول لانه الاصل في العمل ولا يخرج مثله بالغاماد بلع عند
مخبر ولا يرد على نصف ثمة عند بل يوسف كاهل حرمهم الامارة الفاسدة على خلافه فيهما ولا في الاستحسان
بان كان احدهما بغير الآخر واما واستحق احدهما والكسب للعامل لكن بعاملا وعليه الجرح للمال الاجر
لان اجرا جارة فاسدة الرجح في الشركة الفاسدة على قدر المال ولا شرط للفضل لان الاصل ان الرجح
تابع للمال كالرجح وله بعد له عند الاحتساب في التسمية ولا يفرق في بطل شرط التفاضل لان الاحتساب
بالعقد فيكون فيه تقرير الفساد وهو واجب الدفع ويصل الى الشركة مطلقا بموت احدهما ولو حكما
بان يرد ويحقق بدار الحبيب ويحكم بالتفاضل لان الوكالة لامة للشركة والموت يطل الوكالة ويصل
اللازم مطلقا للملزم لا يترك احدهما مال الآخر بل اذا ان اتمى لامة للشريكين ان يؤدى زيادة مال
الآخر بالاداء لانه ليس من جنس التجارة فاذا اذن كل صاحبه فاديا ولا يافقه اي بالتقاضي في الثاني
وان جهل براءة الاول لامة لا يعمل لما مور به لانه اسقاط الغرض عنه ولم يصدق على فاضل في المعاوضة
علم ولم يعلم لانه صامع ولا ياد اما المؤكل في كل لغوات المحل ولا يفرق في العلم والمحل كالمؤكل
بيع العبد اذا اعتقه المؤكل بغير علم به او لا وان ادعى ان كل واحد اجبة صاحبه وانفق
ادعاه في زمان واحد ولا يعلم السقيم والتاخر ضمن كل فسطح الآخر ويتقاضان فان كان مال
احدهما اكثر يرجع بالزيادة شري منا ومن امته بان شريكم ليحاطا هو له بخلافه في ان الذي
احد المعاوضين لصاحبه بشرا او امته ليحاطا فاشترها المأمور وادى الثمن من مال الشركة وفيها
بغير شئ اعلم انهم لشريكين شيئا عندا في حصة ههنا رجوع عليه بنصف الثمن لان الشراء وقع
للمأمور خاصة فكان الثمن واجبا عليه وقفا من مال الشركة فيرجع عليه بنصف الثمن كما في ثمن
الطعام والكسوة وله ان الجارية تدخل في ملكه ما جريا على معنى الشركة ثم الاذن تتضمن ههنا نصيبه
لان الوطى لا يحل الا بالملك فصار كما اذا اشترى بها ثم قال احدهما لا يفرق بينهما لان كان هبة وهبة
المشاع فيما لا يقسم جارية لانه لا يعلم الاهل وكسوتهم لان ذلك مستثنى عن الشركة الضرورية كما مر
بيان ولا ضرر في مسئلتنا واخذ بالبيع بينهما انما اشاء المشري بالامانة وما حصلها كالكافة

كان في الطعام والكسوة كتاب **الزراعة وهي آفة مفاعلهن**
 الزرع عقد على الزرع ببعض الخارج والتمتع عند الخليفة رحمة الله حيث رافع ابن
 حبيب عليه السلام نزع الخبايا وهي فزارعة الارض على الثلث او الربع من الخبز وربع
 الاكل لما جنته الخبايا وهي الارض الرخوة ولا تها استيجان من بعض ما يخرج من عملها فكان في
 معنى قين الطمان كما تم في الاجارة وتضع عندها لانه عليه وسلم دفع نخل خيل الى
 اهلها معاملة وارضها من اربعة على نصف ما يخرج من تمر وزرع وبجمل الصحابة والتابعين و
 الصحابي الى يومنا هذا ويمثل في كل واحد من القيل والقال وبهني وركنها الايجاب
 والقبول كسائر العقود وشروطها ثمانية امور الاول اهلية العاقلين اذ لا تصح لعقد ابدا ونها
 الثاني صلاحية الارض للزراعة ليحصل المقصود والثالث بيان مدة متعارفة بان يقبل السنة
 او سنتين مثلا لان التقدير على منفعة الارض ان كان البذر من قبل العامل وعلى منفعة العامل
 ان كان البذر من قبل صاحب الارض والمنفعة لا يفرق مقدارها الا ببيان المدة فكانت المدة مقبولا
 للمنفعة فيجب ان تكون المدة مما يمتكن فيها من الزراعة حتى اذا بين مدة لا يمتكن فيها منها
 فسدت لعدم حصول المقصود وكذا اذا بين مدة لا يعيش احدها الى فضلها عادة كذا في الزخيرة
 والرابع بيان رب البذر اي من كان البذر من قبله لان العقد على مختلف باختلافه فان البذر
 ان كان من قبل العامل فالمعقود عليه منفعة الارض وان كان من قبل صاحب الارض فهو منفعة العامل
 والابن من بيان المعقود عليه لان جهة التقضي الى كثر افع والخامس بيان جنس البذر والسادس بيان خطا الاخرى
 اذ لا بد من بيان جنس الاجرة وهو لا يصح ان يبين جنس البذر والسادس بيان خطا الاخرى
 بيان من لا بد من قبله لا ما يستحق عوضا بالشرط فلا بد ان يعلم اذما يعلم لا يستحق شرط بالقد
 والسابع التخلية بين صاحب الارض والعامل حتى اذا شرط في العقد ما يزيل به التخلية وهو عمل
 صاحب الارض مع العامل فسد في الثامن الشرط في الخارج عند حصوله لا ينعقد اجارة ابتداء ويتم
 شركة انتهاء وكل شرط يؤدي الى قطع الشركة في الخارج يكون مفسدا للعقد وانما يصح عند اذ كان
 الارض والبذر لواءا والبقر والعمل للارض لان صاحب الارض استأجر العامل للعمل والبقر لآلة العمل
 فبان شرطه عليه كالمستأجر فيما لا يخطط بآرة نفسه او الارض لواءا والبقر لآلة العمل لان رب
 البذر استأجر الارض لآلة من مملوون في الخارج ولو استأجرها باجر مملوون من الدارهم والدانين
 صح فكذا اذا استأجرها بذلك او العمل لواءا والبقر لآلة العمل لان صاحب الارض استأجر العامل للعمل
 بالآلة المستأجر فيتم كالمستأجر فيما لا يخطط بآرة قريب القرب وانما يصح ايضا اذا كان نفقة
 الزرع علمها بقدر حتمها كاجر الحصاد والرقاع والدفن والتدبير لان الغرم بالغرم حتى

مطل شرط السابعة ثمانية الاول اهلية العاقلين

مطل شرط يؤدي الى قطع الشركة في الخارج يكون مفسدا للعقد

مطل استأجر فيما لا يخطط بآرة نفسه جاز استأجر فيما لا يخطط بآرة رب الشعب جاز

فشرط العمل والخطي على الدائم هذه

لو شرط

لو شرط لاحدهما فسد العقد لانه شرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع لاحد المتعاقدين ففسد ان كانت
 الارض والبقر لواءا والبقر والعمل للارض لان رب البذر استأجر الارض والبقر واستأجر البقر جزء
 من الخارج مقصودا لا يصح ان منفعة البقر ليست من جنس منفعة الارض فان منفعة البقر في قطعها
 يحصل بها الخارج ومنفعة البقر صلاحية تقيمها العمل لواءا والبقر لآلة العمل لا يمكن جعل البقر لآلة المنفعة
 الارض واليخون استحقات ومنفعة الارض مقصودا بان الزرع كما لو كان البقر شمس وملا على احداهما فقط
 بخلاف جباية العمل لان البقر لآلة العمل فعملت تابعته لمنفعة العامل وكان البذر لاحدهما والبقر لآلة العمل
 لان الشئ غير ربه او كان البذر والبقر لواءا والبقر والعمل للارض وهو الارض والعمل للارض لان كل واحد من البذر
 والبقر لآلة العمل عند التفرقة لا يصح عند الاجتماع او شرط لاحدهما ففسد ان استأجر فانه ايضا مفسد
 لاحتمال ان يخرج الارض الازهر القفران فيكون هذا المشروطا ملما للشركة او شرط لاحدهما
 ما يخرج من موضع معين او ما على الماديات وهما وسع من السواق والسواق جمع ساقية و
 هه اكر من الجدول وارض من النهر فانه ايضا مفسد لاحتمال ان يخرج الارض من ذلك الموضع فبطلت
 الشركة قاطعا للشركة او شرط ان يكون نفقة على العامل لما امر به شرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع لاحد
 المتعاقدين او شرط ان يرفع رب البذر بذره او رفع الخراج الموظف وتنصف الباقي حيث تنصف
 في الصورتين لاحتمال ان لا يحصل الا ذلك القدر وانما اذا كان خراج مقاسمة نحو الثلث والربع
 فيكون كما لو شرط رفع العشر وبقية الباقي والا من عشرية او شرط ان يرفع رب البذر عشر الخراج لنفسه
 والاخر الباقي بينهما لانه مشاع فلا يؤدي الى قطع الشركة او شرط ان يكون البذر لواءا والبقر لآلة العمل
 لا يصح حيث يفسد لان قطع الشركة في الحب هو المقصود او شرط ان تنصف الحب والبذر لواءا والبقر لآلة العمل
 البذر حيث يفسد لانه شرط خلاف تقضي العقد وهو يؤدي الى قطع الشركة او شرط ان يبيع حب من حب
 فلا يصح لانه لا يخرج الا البذر ولو شرط الحب من حبين ولم يفرق بين البذرتين او شرط الحب من حبين
 وجعله اي البذر لواءا والبقر لآلة العمل او لواءا والبقر لآلة العمل او لواءا والبقر لآلة العمل او لواءا والبقر لآلة العمل
 عن التبع لا يجوز فساد العقد في الاصل واما الثانية فلا شرط موافق لحكم العقد لانه مما ملكت
 واذا فسدت اى المزارعة فخرج البذر لواءا والبقر لآلة العمل او لواءا والبقر لآلة العمل او لواءا والبقر لآلة العمل
 الاجرة التسمية فاذا فسدت كانت التما ملكا لرب البذر والارض جاز عملها واجرة مثل ارضه يعني اذا
 كان البذر من صاحب الارض فلهما اجر مثله وان كان من قبل العامل فلهما صاحب الارض جاز عملها
 فلو كان رب البذر صاحب الارض فلهما اجر مثله لان الزاد على المستحق لانه رضى بسقوط الربا و
 لو كان رب البذر العامل فلهما صاحب الارض جاز عملها لانه رضى باستيفاء منافعة الارض بعقد فاسد
 فيجب عليه ان يميزها اذا لاملها وان احتج بالمشروط اى الجاهل هو المشروط والصحة الالتزام ولا شيء

مطل شرط دفع الغرم والارباح

مطل ما فسد المزارعة بشرط

وهنا ظاهر الرواية وعن الجويني استأجر البذر لواءا والبقر لآلة العمل

والخارج في الوجهين لصاحب البذر في رواية اعتبارا بامانة المزارعات الفاسدة وفرضه لئلا يصاحب الارض ويبيع مستقرها البذر قارضا بانقضاء بارضه

ولو شرط البذر بينه ما ينفق في الحب لواءا والبقر لآلة العمل ففسد لانه يؤدي الى قطع الشركة فيما هو المقصود وهو الحب وهذا

وقال محمد اجبر مثله بالما ما دفع لانه استوفى ما دفع بعقد فاسد ففقد عليه قيمتها اذا مثل لها بهدية

وهل يرد على ما شرط له من الخراج فلو شرط له من الخراج وهو المزارعة لواءا والبقر لآلة العمل ففسد لانه استوفى ما دفع بعقد فاسد ففقد عليه قيمتها اذا مثل لها بهدية

كثبان المسافات

المسألة ما بين
ليرة الماء

المسألة ما بين
ليرة الماء

مختلف اذا لم يخرج اصله لان الغياب باخرة فلا يتبين فساد
لمدة فيه العقد صحيح ولا يشي لكل واحد منهما على
صاحبه ههنا
وكذا اعلم اذا دفع الزرع وهو قيقان فاذا استشهد
واذرك لم يخرج لان العامل انما يستحق بالعمل ولا اثر
للعمل بعد التسليم والادراك سريانية
في ليس لصاحبه ان يخرج العامل من غير عقد لانه اضر عليه في
الوفاء بالعقد وكذا ليس للعامل ان يترك العمل من غير عقد
بخلاف المزارعة بالاضافة الى صاحب البذر على ما قد مضى
سريانية

وكل من على
 ابر مثل الارض
 لا ابر شجار ان يسبح
 وقيل الذي لا يستحق الا الجنة كالخارج والدمي عليه من
 نبي تحب كذا اليد وقيل الذي من ياتس غير ظاهر والميتى عليه
 من يترك بالظاهر هذه

وصف

كونه في يد الله
 مناعة من مغبة عي
 من الله وانما
 عظماء القوم
 في بعض القوم
 الفصل في
 كنهنا وما
 الله علم
 كل ما في
 الايمان
 بالعقار
 هدية

مطلد دعوى الاعيان لانقضه الاعلى واليد
ورد في الجواب بان قد تمهيد في القمار النصارى

ورد هذا الجواب بأنه قد مر في الهداية والشرح بأنه لا بد من المطالبة في
العقار أيضا ليؤخذ احتمال كون ههنا واحسبوا في الثاني ويعلم من هذا
أنهم اعتبروا ذلك الاحتمال وأوجوهه في العقار أيضا وهو الذي
من شبهة الشبهة التي لم يمتد بها كالا يخفى على المتدبر فنفذ رتبة
وإن أردت تحقيق المقام . وتلخيص الكلام . فاستمع لما قيل عليه
في العقار شبهة في ثبوت الهدى والغصب والاهلام . فأقول لا شك
وإن الثانية شبهة الشبهة في الهدى ثم شبهة في كونها غير
شبهة الشبهة غير معتبرة إلا إذا اندفعت الشبهة فإن شبهة
الشبهة كقولهم معتبرة إلا إذا اندفعت الشبهة فإن شبهة
بالمرة غائبة فأنما يجحد لأن شبهة الذي فيه شبهة دعوى
النكاح إذا حضرت ثم شبهة صدقها على تلك الدعوى فلا يقدر
كونها شبهة الشبهة ولما إذا حضرت قبل الاستيفاء وادعت
النكاح لا يجحد الرجل اعتبارا بالشبهة الصدق وإذا انقضت
هذه المقدمات فقولوا متى العقار بهذه الزيادة
وقال هو في ربه فيقول لو أنه متى العقار بهذه الزيادة
أنه إذا كان في كلامه فثبت وقدمي سمك زعما والعقبة
الافادة هو ذلك القيد يلزم على المقصود وهو الاهتمام بدفع
شبهة الشبهة مع بقاء الشبهة بحالها وأحوالها فصول
كلام متعل مائة في حجب الرتبة عن ثبوت الهدى وقول المدعي
أما البه فان في تلك المرتبة انقضت الشبهة بطريقه وبقيت
شبهة الشبهة شبهة معتبرة بخلاف المتقدم فاندثرت اليه
فيه مشاهد الاشبهة فيه فاصحوا تلك الزيادة لتدفع شبهة كواليد
فانقول لو أن المدعي قد اجبر حتى في دعوى العقار وهو معتقد
بأنه عاين الشبهة فلهذا في تلك الشبهة والاشبهة
فلا يلزم من

الحمد لله على التوفيق ولو كان ما يدعيه عقلا ذكر طوره الاربعة لتعذر التعريف بالاشارة
 لانه لا ينقل في حرام الى التحديد لان التعريف به وكيفية التلاوة وقال في الاثبات التعريف
 لا يتم ولنا ان لا يكون حكم اكل الا ان لا يخلط في الحد الرابع لان المدعي يخلف به بخلافه تركه
 كذا الشهادة اي كما يشترط التحديد في الدعوى كشرط في الشهادة وان ذكر ما يثبت من الحدود في
 الشهادة قبلت شهادتهم عندنا خلافا لغيره وان كان الرجل مشهورا كيف يذكره وفي الدار
 للبين التحديد وان كانت مشهورة عندنا حنفية وعندنا لا يشترط لان الشهادة مفيدة عنه
 وله ان قد بها لا يصير معلوما بالتحديد وذكر ايضا انه يطل بالمال المطالبة حق المدعي
 فلو ثبت عليه وذكر ايضا انه في يد المدعي عليه لانه يصير لها خصما كونه في يده وهو اولى
 في يده لا يثبت بتصادقها على انه في يده بل يثبت بالبينه او علم القاضي لاحتمال كون العقار في
 يد غيره او قد توافر على ذلك بخلاف المنقول لان اليد فيه مشاهد كما في العمادة
 ادعى غيبا في يد رجل واراد احضاره في مجلس الحكم فانكر المدعي عليه ان يكون في يده فجاء المدعي
 بشاهدين شهدا ان هذا العين كان في يد المدعي عليه قبل هذا التاريخ بسنة هل يسمع وهل
 يحبر المدعي عليه على احضاره هذه البينة له لا كانت واقعة الفسخ وسعي ان يقول لانه
 ثبت يده في الزمان الماضي ولم يثبت خروجه من يده وقد وقع الشك في ذلك لان اليد
 قسبت اليده ما لم يوجد الميزان في التمسك بالملكية الحواني ومن المنقولات ما لم يكن احضاره
 عند القاضي كالصبر في الطعام والقطيع من الغنم والقاضي فيه بالحيا ان شاء حضره في
 الموضوع لو ثبت ذلك وان لم يثبت له المحضود وكان ما ذوقنا الاستخفاف بسعة خلقته
 الى ذلك الموضوع وهو غير ما اذا كان القاضي يحبس في داره ووقع الدعوى في محل ولا يسمع باب
 داره فانه يخرج الى باب ان او يامر نائبه حتى يخرج ليس الى ابيه الشهود بحضرة وفي القصور
 اذا كان المدعي شيئا يتعدى رقبته كالرجل في الحيا في داره وان شاء حضره وان شاء بعث
 امينا كذا في الخيرة وذكر القاضي الامام طهري الذين ان هذا انما يستقيم اذا كان العيني
 في المصفا اذا كان خارج المصفا يقضي بالقاضي والمعي شرط الجواز القضاء في ظاهر
 الرواية وطريقه ان يبعث واحدا من اعوانه حتى يسمع الدعوى والبينة ويقضي ثم بعد ذلك
 يسمع قضاء ولو كان ما يدعيه دينا في الدنيا ذكره بنسبه كالتراهم والدنانير والبر والشمع
 ونحوها وقدره كما تآلف وقدره وقدره ونحوها فان الدين لا يعرف الا بذلك و
 ذكر ايضا ما ثبت به لما مر من حقه واذا صححت اي الدعوى سال القاضي عنها لتبطل وجوب الحكم
 اذا الحكم بالبينة بخلاف الحكم بالاقرار ومعنى قوله ان يقول ان فعله ان ادعى عليه كذا ولنا

وبكره اسماء اهل
 الحمد وسماهم
 ولا بد من ذكر
 الحد لان تمام
 التعريف به عند
 في حنفية على ما
 ذكره في الرسل
 من فاشهوا
 بكونه بذكره
 يوزن

ادعى عينا في يد رجل واراد احضاره فانكر المدعي عليه
 انما في يده فجاء المدعي بشاهدين

المنقول اذا لم يكن احضاره عند القاضي
 ادعى محلا لا يسمع باب القاضي

ان كانت الدعوى خارج المصفا لم يشترط لصحة الدعوى بعث
 من يسمع الدعوى والبينة ويقضي ثم بعد ذلك يقضي قضاة

فماذا نقول

فماذا نقول فان اقرنا الخصم الزم والقاضي بموجبه لم يقل قضى وحكم لما قال في الكفر ان اطلاق لفظ
 القضاة سعي لان الاقرار حجة بنفسه ولا يتوقف على القضاء فكان الحكم من القاضي الزم للمدعي وعي
 موجب ما اقر به بخلاف البينة على دعواه لان الاصل في فضل الخصم البينة وان انكر الخصم سالا
 الى القاضي المدعي ببينة لان النبي صلى الله عليه وسلم قال للمدعي لك بينة فقال لا فقال لا عينية
 سأل ورثا البين على عدم البينة فارتد بين السؤل عنها البينة من الاستلاف فان اقام البينة
 قضى عليه لانه نورد دعواه بالبينة فهي فعلة من البيان فانها لا توضحه بغيرها الحق عن الباطل
 والاى وان لم يعمله بل عجز عن اقامتها حلفه الى القاضي الخصم بطلبه الى المدعي لان الحلف حقه
 ولهذا اضيف اليه بحرف الهمزة في الحاشية وجده كونها كمالا من التمسك بصدق حقه على زعمه بالانكار فكن
 الشارح من قوله نفسه باليمين الكاذبة وهي الغيوب اذا كان كاذبا كما كان عموما وهو اعظم من اتواء
 المال ويحصل الحالف القاب بذكر الله تعالى وهو صادق على وجه التعظيم والاذان يكون التمسك بيمين
 القاضي ان القاهر بين قاطع الخصم ولا عبرة لليمين عند غيره وهن بشرط القضاء على الركن
 فيه انقضاء ثم اذا حلف المدعي عليه والمدعي على دعواه واليمين حقه بيمينه كن ليس ان يخاصم ما لم
 يتم البينة على فوقي دعواه فان وجهها اقامها وقضى بها او بعض القضاة من السلف كان لا يسمعها
 بعد البين ويقولون يخرج جانب مدعيه باليمين فلا يقبل بيمين المدعي وهذا القول ليس بشي لان عزمي
 الله عنه قبل البينة العادلة بعد بين الكفر وكان شريح يقول البين الفاجر الحق ان ترد من
 البينة العادلة ولا يبر عليه كذب لم تكن لاقامة البينة والصواب انه لا يظلم حتى يعاقب عقوبته شاهد
 الزور ذكره الزبير فان نكل اي قال لا احلف فخرج او سكت بك آفة من طرئ او خسر فان نكل
 حكما وقضى بيمين اليمين واجبة عليه عليه السلام واليمين على من انكر ترك هذا الجواب بالتمسك
 دليل على ان باذل ومقر ولا لا اله الا الله على اليمين تفصيلا عن عهدة الواجب ودفع الضر عن نفسه
 بهذا المدعي والافرار به والشع الزم المدعي عن اليمين الكاذبة دون الترفع عن اليمين
 القضاة فتمت جرح هذا الجانب ايجابا للزلة والافرار على جانب الترفع في نكول وهو اى القضاء بعد
 عرض اليمين اي عرض القاضي اليمين على الخصم بان يقول ان تحلف احكم عليك ثلث اموال احتمل
 ان يحلف بعد فترة او مرتين ولا عبرة بقول القضاة لولا حلف لانه ابطال حقه بالنكول فلا يثبت في
 القضاء ويعتبر اي قوله حلف قبل الحكم ولو لم يقر المدعي ثلثا اذا لا يبر منه نقض القضاء والافساد اذ
 ولا يبر اليمين على المدعي وان نكل حقه وعند الشافعي ان المدعي ببينة اصل حلف القاضي
 المدعي عليه فنكل ترد اليمين على المدعي فان حلف قضى به والا انقضت المنازعة بينه والظاهر
 صار شاهدا للمدعي بنكوله فيعتبر بيمينه كالمدعي عليه وكذا اذا اقام المدعي شاهدا واحدا وعجز

ما اذا حلف المدعي عليه والمدعي على دعواه واليمين حقه
 النكول بيمينه والقضاة وسماهم البينة بيمينه
 النكول فيه خلافا
 وهو بشرط القضاء
 وهو بشرط القضاء

عن اقامة شاهدين فان يرد اليهم عليه ان يحلف فمضى له بما ادعى وان نكل لا يفتى له بشيء
 الا عليه السلام فمضى بشاهد ومبين وعندنا يستحلف المدعي عليه فقط ويقضي عليه بالنكول ليقول
 عليه السلام البينة على المدعي والمبين على من انكر وطالب التقسيم فتعني انتفاء مشاكر كل واحد
 منها عن قسم صاحبه فيلزم على من انكر في جانب المدعي عليه ولا يمين في جانب المدعي اذا اقام
 في اليمين للاستغناء عن جعل اليمين حجة للمدعي فقد خالفنا في حديث الشاهد والمبين
 غريب وهما رويانه مشهور تلفظ الامم حتى صار في حيز المتواتر فلا يعارضه على ان يحلف
 معين قوله بالتعويل كذا في الكافي ولو قال عليه السلام لا اقر ولا انكر حنيفة الى القاضي حتى
 يقرأ وينكر انما لم يقرأ في الحسن اذ في رجل ادعى على اخيه الا فأنكر الى المدعي عليه فاصطالحا على ان
 يحلف المدعي عليه ويبرأ من المال فيحلف فالصالح باطل وهو الى المدعي عليه ان اقام بينة
 لتعويله لم يقمها واستحلفه بجلفه القاضي لو لا يوليها الحلف الاول حين الصلح عنده فان
 التحليف عند غير القاضي لا يعتبر كما ان النكول عند غيره لا يوجب الحلف لان الاعتبار بيمين قاطعة
 للخصومة والمبين عند غير القاضي غير قاطعة للخصم ولو كان الحلف الاول عنده كلف
 ولا يحلفه ثانيا كذا الواصل على ان المدعي لو حلف فالتخلف ضامن وحلف الى المدعي ايضا
 الى الخصم كذا في العمادات التحليف في نكاح بان ادعى رجل على امرأه او هي عليه كذا في الآخر
 وجمعة بان ادعت عليها وهو عليها بعد العدة انه راها في العدة وانكر الآخر وفي رواية
 بان ادعى المولى عليها او هي عليه بعد المدة انه فاء في المدة وانكر الآخر واستلاد بان ادعت
 امة على سيدها انها ولدت منه هذا الولد او ولدت ولد قدامت او اسقطت سقطا متبين
 الخلق منه وانكر المولى ولا يأتى من الجانب الآخر لو ادعى المولى ان ثبت الاستيلاء بما قبله ولا يعتبر
 انكارها ورق بان ادعى عليها النسب ان عبده او ادعى الجهم ان عبده وانكر الآخر ونسب بان
 ادعى على مجهول النسب ان عبده او هو يدعي عليه والآخر منك وولاه بان ادعى على مولى الرق انه
 معتقه ومولاه او ادعى المعروف ذلك عليه او كان ذلك في ولادة المولادة والآخر منك وحده
 سواء كان حده هو الحق لله تعالى كذا فينا وشرب الخمر وحمل السرقة او ادعى ارباب الحقيقين
 كذا في نقد حتى ان من ادعى على اخيه انه قذفه وانكر القاذف لا يستحلف لان الغالب فيه حق الله
 تعالى عندنا فالحق بالحدود الخاصة لله تعالى وانما في السرقة فان السارق يستحلف لاجل المال
 اذا ادعى المالك اغنى المال لا القطع فيقال له في ذكر السرقة وادعى ثاقل مالك فيقولك علي بن
 قال في النهاية لا يستحلف في الحدود بالاجماع الا اذا اقام حقا بان علق عتق عبده بالزنا
 قال ان زنت فان خردا في العبد ان زنت ولا بينة له عليه يستحلف المولى حتى اذا نكل ثبت

مطلد ادعى عليه رجل فانكرنا صلحا على ان يحلف المدعي عليه
 ويبرأ من المال فالصالح باطل

مطلد لا تحليف في نكاح وغيره ما ذكره عند الامام

مطلد قال ان زنت فان خردا ولا بينة له عليه يستحلف المولى حتى اذا نكل ثبت
 المولى فان نكل عتق العبد

ويستفي ان يكون المدعي دعواه انه زنت فادعى عتق عبده
 ولا يقول انه قد زنت كيلا يصير نكاحا للمولاة

العتق

العتق لا الرضى ولعان بان تدعى المرأة القذف بالزنا وجوب اللعان وبه ينكر جميع ما ذكر
 قول في حنيفة رحمه الله وقال لا يستحلف فيها كلها الا في الحدود واللعان لان هذه حقوق
 تثبت بالشبهات فيجوز فيها الاستحلاف كالمال بخلاف الحدود وهذا لان فائدة الحلف
 ظهور الحق بالنكول والنكول اقر لان الحلف لما وجب فتركه دليل على انه باطل او مقرر ولا يمكن
 ان يحلف بان لا لان النكول يوجب اللعان والكتابة وما لا يمكن ان يكون النكول في حيز مقرر
 ولا قول يجرى في هذه الاشياء كذا اقر في شبهة انه سكوت في نفسه والسكوت محتمل فلا
 يوجب حجة فيما يستعمل بالشبهات واللعان حد لا رواج فاشبه حد القذف ولما ان النكول
 بذل واباحة اذ لم يحلف على الاقرار لا ينافي الانكار ولو جعل بذل اقطع الحنيفة لا تكذيب
 فكان هذا اخصيصة للسمع ان يظن بها الكذب وهذه حقوق لا يجزى فيها النكول فلا يحلف
 فيها بالنكول كالتقصاض النفس بخلاف المولود ذلك لان المدة لو قال مثله لا نكاح في
 وبينك ولكن بذلت نفسي لك لم يفتح كلامها وكذا اسان لا مثله فالاصل ان كل من حلف قبل
 الاباحة بالاذن ابتداء يقضي عليه بنكوله وما لا خلاف قال قاضي خان الفتوى على قولها وقيل
 ينبغي للقاضي ان يفرق حال المدعي عليه فان له متعنتا يحلفه ويأخذ بقوله وان كان
 مظلوما لا يحلفه اخذ بقوله كذا في الكافي وحلف السارق وان نكل ضمن ولم يقطع لانه في
 السرقة يدعى المال والحد واجبا لا يحل له الجماعة الشبهة بخلاف اجاب المال فيثبت به كما
 ثبت بشهادة رجل وامرأتين حيث لا يثبت القطع ويضمن المال كذا في الترمذي اذا ادعت مالا
 قبل الدخول يعني اذا ادعت مالا قبل الدخول استحلف الزوج فان نكل ضمن نصف ماله
 عندهم لان الاستحلاف يجري في الطلاق اتفاقا خصوصا اذا كان المصنف المال لانه
 دعوى المال حقيقة فيثبت بنكوله المال لا النكاح وكذا النسب اذا ادعى حقا على حلف
 في دعوى النسب اذا ادعى حقا كارتق ونفقة بان ادعى رجل على رجل انما هو ممت ابوها
 وزكاهما كافي يدعى عليه او عليه القاض في النفقة على المدعي عليه في الاضوة فانما يستحلف
 على النسب بالاجماع وان حلف براء وان نكل قضى بالمال والنفقة لا النسب وحج في القبط
 بان كان نصي في يد رجل النقطه وهو لا يجبر عن نفسه فادعت امرأة خرة اصل ابنا هوها
 تريد قصر يد المصنف لمها من حق الحضانة وارادت استحقاقه فنكل ثبت به حقا نقل
 المصنف الى حجرها والي ثبت النسب وعتق بالملك بان ادعى عبد على مولاه انه معتق لانه اخوه
 واستحلفه فان حلف براء وان نكل قضى بالعتق لا النسب وامتدح الرجوع في الحجة بان اراد
 الوهاب الرجوع في المصنف قال الموهوب لانا اخوك فان المدعي عليه يستحلف على ما ادعى من

مطلد الفتوى على قولها في التحليف فيما ذكره وكل من حلف قبل
 الاباحة بالاذن ابتداء يقضي عليه بالنكول

وكذا في النكاح اذا ادعت هو الصراف ان ذلك دعوى المال
 ضمن يثبت المال بنكوله ولا يثبت النكاح ههنا

النسب بالاجماع فان نكل في الصورة المذكورة ثبت الحق يعني الارث والنفقة والحجر والعتق و
 اختراع الرجوع لا النسب ان كان النسب نسباً لا يصح لاقراءه ولا اي ولد كان نسباً يصح
 الاقرار به فكل الخلاف يعني يستلزم في النسب لحددها اذ كان نسباً ثبت باقراره بانه ان
 اقرار الرجل يصح بالاب والابن والزوجة والمولى واقرار المرأة يصح بالاب والزوج والمولى
 ولا يصح بالابن اذ فيه تحصيل النسب على الغير فكان اقراره على الغير فلا يصح فلو ادعى رجل انه ابوه
 او ابنه ولم يدع ما لا يستلزم عندها النسب لاقراءه ثبت فيستلزم لحددها النكول الذي هو اقرار
 وان ادعى انه اخوه او عمه او محفوز ان لا يستلزم الذي عليه لانه لو اقر به لثبت لان فيه تحصيل
 النسب على الغير بخلاف منكر القود يعني ادعى على غيره قصاصاً في النفس وفيما دونها فكلما استلزم
 اجماعاً فان نكل في النفس لا يقض بقتل ولا رية بل حبس حتى يقر ويحلف وفيما دونها يقض
 عند الحنفية وعندها يلزم الدية فيها واليقضي بالقصاص لان القصاص في النفس عقوبة
 تدل بالشبهات ولا تثبت بالنكول كالفصل في النفس لان النكول وان كان اقراره فانه يشبه
 العدم لانه ان امتنع عن اليمين تقرر ما في اليمين الصادقة لا يثبت اقراره بل يثبت له اذ اتسع
 العقد في الدية ولان الطرق محل المبدل فيستلزم بالنكول كالمال فان الاطراف يسلك بها مسائل
 الاموال لانها خلقت وقاية للنفس كما في فحريه في المبدل بخلاف النفس ويحلف في التغير يعني اذا
 ادعى على غيره ما يوجب التغير وادى تحليفه انكره فالحق في الحلف ان التغير يخص حق العهد وهذا
 يملك العبد اسقطه بالعفو ولا يمنع الصغر وجوبه ومن عليه التغير ان الامكن صاحبه منه فاقامه
 ولو كان حق الله تعالى كان هذه الاحكام على عكس هذا ولا يستلزم في حريه في حق العباد سوى
 كانت عقوبتها وما لا فان نكل عن ان التغير يثبت بالشبهات في ان يقضي في النكول قال
 ابي المديني ببنية حاضرة في مصر واستحلف المحصن لا يحلف قيد بالمصر لانها اذا اخبرت فجلس
 الحكم لا يحلف اتفاقاً كذا في الديات ويكفي بنفسه ثلاثة ايام لثلاثين ويكفي على المدعي ويجب
 ان يكون الكفيل معروفاً للدار ليحضر فائدة التكفل والبدل التكفل من قوله في بيته حاضر في القصر
 حتى لو قال لا بد منه لحاشه وشهوه غيب لا يكفل اذا فاقه فيه فان ابي ان يعطيه كفيلاً لازماً
 اي اذ اراد معصيته سار حتى لا يغيب ولا انه الغريب ان كان المحصن غريباً ولا يكفل الى الغريب
 الا الى اخر المجلس لان في اخذ الكفيل والملازمة زيادة على عقد المجلس اقراراً بالغريب بنفسه
 ع السفر ولا ضرر في هذا القدر ظاهر والحلف بالله تعالى في غير لفظه عليه السلام لا تحلفوا
 بآياتكم ولا بالطواغيت فمن كان حالاً فليحلف بالله ولتدبر الطلاق والعتاق
 لما روي الا انه المالح الخصم يعني جاز للقاضي ان يحلف بالطلاق والعتاق لعتاة المبالاة

يستلزم في النسب المجرى وعندها ان كان نسباً
 ثبت باقراره بخلاف الاقرار على الغير لا يصح

فانه لو قال انقطع يدك فقطعتها لا يجزى الضمان ونحو الاعمال المبدل الآتية
 لا يباح لعدم الفائدة ونحو المبدل مفيد لانه فاع الخصة به نص
 كقطع اليد لا كقطع وقطع السن للوجع وان امتنع القصاص
 في النفس واليمين حق مستحق يجزى به في القصاص
 هذا

والكفيل ثلاثة ايام من ماله في حفيضة وهو الذي يوجب والاف في الظاهر
 بين الحامل والوجعي والحق من الماله والخطي هداية

للقاضي ان يحلف بالطلاق والعتاق لكن ان نكل
 لا يقضي وان اقصى لا ينفذ

باليمين

باليمين بالله تعالى في زماننا لكن اذا نكل لا يقضي واذا اقصى لم ينفذ ذكره الربيعي في
 الهداية ويغلط ابي اليمين بصفاته تعالى كان يقول القاضى قل والله الذي لا اله الا هو عالم
 الغيب والشهادة هو الرحمن الرحيم الذي يعلم السر ما يعلم من العلانية ما افاد هذا عليه
 ولا يملك هذا المال الذي ادعاه ويؤكد او لا شيء منه والحلف ان يري في التعليل طرزا وان
 ينقص منه كسرة محتاط فلا يترك بلفظ الواو ولا يترك عليه ليمين اذا لازم عليه يمين واحدة ولما ان
 لا يغلف ويقول بالله او والله لان المقصود منه النكول وحول الناس فيه مختلفون فمن عتق
 اذ اعطى عليه ليمين ويتجاسر اذا لم يغلف فكان الرأي في القاضى قبل لا يغلف على المروءة بالصلح
 ويغلف على غيره وقبل يغلف في النكول من المال لا التحريم لا يغلف بالزمان والمكان وعند
 الشافعي يغلف بهما اما الاول فيان يتقرب بصلوة العصر يوم الجمعة واما الثاني فيان يتقرب بالمسجد الجامع
 عند المنبر وحلف اليهود بالله الذي انزل القرآن على موسى والنصر بالله الذي انزل الانجيل على عيسى
 والمجوس بالله الذي خلق النار فيغلف على كل واحد بما يعتقد يغلف اليمين به ليكون ادعاءه عن
 الاقام على اليمين الكاذبة وعن ابي حنيفة رحمه الله ان لا يحلف احداً بالله خالصاً تقاد يا عن تشارك
 الغير معه في التعظيم وذكر الخصاف انه لا يحلف غير اليهود والنصارى الا بالله وهو اختيار بعض شايخنا
 لما في ذكر النارية اليمين فويل لئلا ان اليمين لشعرها ولا يستعان بعظم النار بخلاف التورية ولا يحلف
 لان كتب الله تعالى واجبه التعظيم ولا يحلف الوثني الا بالله اذ الكفرة كلهم مع افتراق تخليهم بقرين
 بالله تعالى قال تعالى ولئن سألهم من خلق السموات والارض ليقولن الله كذا في الكافر ولا يحلفون
 في معادهم لان فيه تعظيمها ويحلف على الحاصل في سبب يقع كالبيع والكسح والطلاق والغصب
 والتغير وبين التحليف يقول بالله ما بينك وبينه قاض او كسح قاض الان وما هي بينك وبينه الان
 او ما يحلفك ربه الان او ما يحلفك حق التغير الان لا اله الا يحلف على السبب وبينه يقول ما
 بعته وعفوه او ما كتبتها وما ملكتها وما غصبته وما شقته الاصل ان الدعوى اذا وقعت في سبب
 يرتفع بوقوعه كالبيع ونظائره فان اليمين يكون على الحاصل لا على السبب عند الحنفية وقيل حلف الله
 حتى اذا ادعى انما يتابع من هذا عبداً بالف فحلف بالله ما بينك وبينه قاض او كسح قاض ولا يحلف بالله ما بعته
 فلعنه باع ثم قال كذا الكسح وغيره ثم التحليف على الحاصل لا السبب هو الاصل عندها اذا كان سبباً يقع
 برفع الا اذا كان فيه ادعى في الحلف على الحاصل ترك النظر للادعى فيحلف على السبب اجماعاً كدعوى شقته
 بالجوار ونفقة ميتوته فان ادعى شقته بالجوار والنسب من لارها بان كان شافعي فانه
 يحلف على السبب لا على الحاصل لان الله ما هو مستحق للشفعة بصدق في يمينه في اعتقاده فيفتي
 النظر في حق المدعي وكذا اذا ادعت ميتوته ونفقة والزوج من لارها كونه شافعي فانه يحلف على

الحلف ان يغلف في اليمين لله لا يترك لفظ الله
 فلا يترك عليه اليمين

حلف اليهود والنصارى والمجوس

الاصل ان الدعوى اذا وقعت في سبب يرتفع به وقت كالبيع
 ونظائره في اليمين على الحاصل لا السبب

قيل ينظر الى انكار المدعي عليه انكر السبب يحلف عليه
 وان انكر الحلف يحلف على الحاصل هداية

مطلوب التعليل على فعل نفسه يكتفي على التيات وعلى فعل الغير يكتفي على العام

الاسلام

caa

افريدون و غيره شم قال كنت كاذبا في افري
طفه المقر عند اب يوسف

وله قبض البائع المبيع بعد الاقالة فلا تحلف عند
 البائع قبضه وان لم يقبضه فلا تحلف عند البائع
 ان قبضه البائع المبيع بعد الاقالة فلا تحلف عند
 البائع قبضه وان لم يقبضه فلا تحلف عند البائع
 ان قبضه البائع المبيع بعد الاقالة فلا تحلف عند
 البائع قبضه وان لم يقبضه فلا تحلف عند البائع

والمساقة لا يعود بل صدق المسلم اليه لو حلف لان رب المسلم يدعي عيسى زيادة وهو يكره ولا
 يعود التمسك لما ذكرنا الساقطة لا يعود بخلاف البيع يعني اذا اختلفا في قدر الثمن بعد الاقالة قبل
 قبض المبيع بمكها تعلقا فاعاد البيع والفرق ان الغرض من التمسك في البيع هو قبض المبيع حتى لو كان
 اصل ما له واليه الشارة بقوله عليه السلام تحتها وترد او التمسك في الاقالة في السلم لا يفيد
 هذا الغرض لان الاقالة في السلم يورثها لا يحتمل الفسخ بسائر اسباب الفسخ حتى لو قال
 نقضنا الاقالة لا نقض في الفسخ ايضا لما ذكرنا الساقطة لا يعود واما الاقالة في
 البيع فمما يحتمل الفسخ بسائر اسباب الفسخ حتى لو قال لا نقض الاقالة نقض فاحتمل الفسخ في
 المتخالف ايضا لان نقض المانع هنا لان ملك العين يحتمل العود باختلاف قدر المصلحة
 قضى بين يمين اقام البينة لا تورد عولها وهي كسرها مبنية وان برهانها في حق
 المرأة ان شهرها مثل ما في الزوج بان كان مثل ما يدعي الزوج او قل ان الظاهر يشهد
 للزوج وبينة المرأة تثبت خلاف الظاهر وقضى له اي الزوج ان شهد اي مهر مثل لها بان
 كان مثل ما تدعيه او اكثر لانها اي البينة تثبت الحظ وبرهانها في الظاهر وان لم يشهد اي
 مهر مثل لها اي لو احدى بان كان اقل مما ادعت وما اكثر مما ادعاه زهرا ترى ان الساقطة لا
 ستوارها في الاثبات لان بينة ثبوت الزيادة وبينة تثبت الحظ فلا يثبت احدهما في حق
 الآخر وان عجز عن البرهان تحلفا واما في كل اربعة دعوى الآخر لانه ما قرأ بما يجيب
 خصمه وبنائه لا لا يفسخ النكاح لان يمين كل منهما يبطل ما يدعيه صاحبه من التسمية
 فيبطل العقد بلا تسمية وهو لا يفسد النكاح اذ المهر تابع فيه بخلاف البيع فان عدم
 التسمية الثمن يفسده كما قرأ في البيوع ويفسخه القاضي فسلما المانع بينهما بل يحكم مهر
 المثل اي يجعل حكما فيقضي بقوله اي الزوج لو كان مهر المثل كما قال او قل منه ويقضي بقوله لو كان
 مهر المثل كما قال او قل منه واما اي يقضي مهر المثل لو كان مهر المثل بينهما بان كان اكثر مما قاله
 واقبلت ما قاله اذ ثبتت الزيادة على مهر المثل ولا المحل عند التمسك اختلفا في ذلك الاجابة
 بان ادعى المورث ان امره شهر بعشرة درهم وادعى المستاجر ان اسماجه بخمسة او المنفعة بان
 ادعى ان امره شهر وادعى المستاجر ان اسماجه شهرين قبل قبضها اي قبض المنفعة واختلفا
 فيها اي في الاجارة والمنفعة معا تحلفا وترد انه ينكر الاجارة قبل قبض المنفعة كما بيع قبل
 القول بتمت الزيادة ذكره في النهاية ووجه التحلف ان الاجارة قبل قبض المنفعة كما بيع قبل
 قبض المبيع فيكون كل من المتعاقدين يدعي على الآخر وهو ينكر وكون كل من العقدين معا
 يجري فيها الفسخ فالحق فيهما بان قيام العقد على شرط لصحة التمسك والمنفعة مودعة

اي قبض المبيع بعد
 الاقالة

واجيب

قال في الهدية ذكر الخاف لا شأنا في التمسك وانه قول الكوفي انه لا يثبت
 الا اعتبار التمسك ووجود التسمية وسقوط اعتبارها بان التمسك
 فلهذا اقدم في الزوجية كلها ويسار يمين الزوج عند الجنتين
 وتجد تحيلا لغاية النكاح كانه المشتري وتخرج على الارز
 فلو نكحها وقد استعصم في النكاح وذكرنا خلاف الجنتين
 تدعيه ولو ادعى الزوج النكاح على هذا العهد والمرة
 اذ كانت مهر المثل تكفيها قيمتها اذ ان قيمة المهر
 تملكها لا يثبت الا بالزاني ولم يبعد ثبوت القيمة

واجيب بان الدار مثلا اقيمت مقام المنفعة في حق ايراث العقد عليها فكانت قائمة بقرينة وحلف
 المستاجر والواحد في الاجارة وحلف المورث لو اختلف في المنفعة وادعى كل ثبت قول الآخر وادى
 برهن قبل وان برهنا في المورث لو اختلف في الاجارة ووجه التمسك في المنفعة
 نظرا لزيادة الاثبات ووجه كل ذلك ان يدعيه او لا يدعيه في الاجارة والمنفعة بان ادعى
 شهر بعشرة والمستاجر شهرين بخمسة فيقضي بشهرين بعشرة واما التمسك في المنفعة
 والقول للمستاجر مع يمينه ان جريان التمسك لاجل الفسخ والمنفعة المستوفاة لا يمكن فسخ العقد
 فيها وبعده من بعضها اي المنفعة تحلفا وقضى اي الاجارة فيما يقر والقول للمستاجر فيما مضى
 لان الاجارة تنفذ ساعة فساعة على مسجدها المنفعة فيصير كل جزء من المنفعة كالعقد عليه
 ابتداء وانما يقر المدة كالنفذ بالعقد فيتحلفان فيه بخلاف ما اذا هلك بعض المبيع لان كل جزء
 منه ليس بعقد عليه عقلا مبتدأ بل المحل معقود بعقد واحد فان نقض الفسخ فلهذا لا يملك
 تعذر فسخه من زوجه اختلف الزوجان في متاع البيت سواء قام النكاح بينهما او لا وان كان بينهما
 ان المتاع كله له ولا يثبت لهما فالقول لكل منهما فيما يصلح له يعني ان القول فيما يصلح لهما
 كالعمامة والقباء والقلنسوة والطيلسان والسلاح والمنطقة والكتب والدرع والقوس
 والنشاب ونحوها في الزوج مع يمينه بتمتة الظاهر وفيما يصلح للنساء كالدرع والخمار
 وثياب النساء وعللين ونحوها قول المرأة مع يمينها ان الظاهر شاهد بها الا اذا كان كل
 منهما يفعل ويبيع ما يصلح للآخر اي لا ان يبيع الرجل ما يملكه او لا او يبيع النكاح والحق
 والخمار ونحوها فلا يكون لها وكذا ان كانت المرأة تبيع ثياب الرجال وتاجر تجر في
 ثياب الرجال وعدها كذا في شيوخ الهلابة والقول له اي الرجل فيما يصلح لهما كالفرش والامعة
 والارواني والرقبي والمنزل والعقار والمواشي والمنقود لان المرأة وما في يد الرجل يزوج واما
 تنازع اثنان في شيء وهو في يدها كان القول له كذا هذا بخلاف ما يختص بها لان لها ظاهرا
 اخر اظهر من اليد وهو لا يستعمل فعمل القول قولها كرجلين اختلفا في ثوب احدهما لا يسهو
 الاخر متعلق بكفة فالادب اوله وهذا اذا كانا حيين فان مات احدهما فالمشكل التي يمينه
 حل كان او قفا اذ لا بد للتيه فيقضي يدعي بلا معارض هكذا ذكر في الهدية وقال شمس الاثمة
 السرخسي والحاج مع الصفيين وقع في بعض النسخ التي بينهما وهو سفيروا في محمد والزعفراني
 للحج منها بالبر ولو كان احدهما مملوكا فالمتاع للحرة الحية لان في يد الحر اقوى والحق في
 الموت اذ لا بد للتيه فحلت يد الحر عن المعارض وهذا عند الجنتين وقال العبد المأذون و
 المكاتب كالحرة لانها يد معتبرة في الخصم حتى لو اختصم الحر والمكاتب في شيء هو في ايديهما

وهذا عند الجنتين وادى يوسف ظاهر ان يهودك المعقود عن
 بيع الخمار عندها وادى يوسف ظاهر ان يهودك المعقود عن
 الخمار عندها في البيع لما ان لم قيمة يقوم مقامه فيتم النكاح
 عليها ولو جرى الخمار عنها وفسخ العقد فلا قيمة لان
 المنفعة لا تقوم بنفسها بل بالمتعة وتبين انه لا عقد وادى
 المتع الخمار فالقول للمستاجر مع يمينه ان يهودك المعقود وادى
 عليه هداية

وهذا قول الجنتين وقال ابو يوسف يدفع المرأة ما يجرها
 مثلها والباقي للزوج مع يمينه لان الظاهر ان المرأة
 تأخذ بالمعيار وهو القوي فيظهر ان الزوج ثم في
 الباطن لا معارض لظاهره فيقضي والموت والطلاق
 فيسواء لقيام الوارث مقامه وقال محمد ما كان
 للرجل فهو الرجل وما كان للنساء فهو المرأة وما كان
 لهما فهو الرجل او المرأة عما قلنا لا في جنته والطلاق
 في الميت سواء لقيام الوارث مقامه يهودك

پیدہ ہیں

*هـ على يد الموصى به امانة ولا تصح الاعداء على الموصى به امانة
على من يكون به يد مال الاست*

ثاني مسكوت عنه

فخاف منه وقال ذلك قبل تحصيل النصف الآخر حيث يكون له ان يات على جميع النماذج على الكمال
ولم يفتح سبيل العفو والنصف المتأخر ولم يعبد ونظيره تسليم أحد
الشفيعين قبل القضاء ونظيره الا ان تسليمه بعد القضاء شرعاً

وذكر بعض المباحين ناقلاً عن مسبق شيخ الاسلام خلافاً لزمه انه لا خيار وهو الظاهر
 كذا في العلية وهو ما ارجاه شخصان للسابق ان ارجاه ان ذكر كل منهما تاريخاً كسبق فيهما
 لا قولهما لانه ثبت الشرف في زمان لا يمانعه فيه احد فالدفع الاخير والذي يدان لم يورخا
 الى انه يدان تاريخاً كسبق فيهما فلو كان تمكن من قبضه يد على سبق شرائه و
 تحقيقه يتوقف على مقدمتين احدهما ان الحادث يضاف الى اقرب الاوقات والثانية ان
 ما مع اليدوية زمانية فهو جواز التفرقة ففتن القابض وشراء غيره حادثان فيصافان
 الى اقرب الاوقات فيحكم بشوئهما في الحال وقبض القابض مني على شرائه ومثاخر عندها
 فكان بعد شرائه ويلزم من ذلك ان يكون شراء غير القابض بعد شراء القابض فكان شرفه
 اقدم تاريخاً وقد تقدم ان التاريخ المقدم اولاً وان اخرج احدهما يعني ان التدعي يدان اخرج
 احدهما لان التاريخ حاله لا يفرق غير معتبر كما في قبض اليد لئلا على سبيل الشراء كما عرفت و
 لذي وقت ان وقت احدهما فقط لتسوية ملكه في ذلك الوقت مع احتمال الاخر ان يكون قبله
 او بعده فلا يقيض بالتسوية بل لا يثبت بان كان البيع في ثالث يعني ان ذكرت بنية الخارج
 وقتاً في اليد او ان يد كل الوقت لا يورل احتمال سبق ذي اليد لان تمكن من قبضه يد على
 سبق شرائه الا ان يشهد شهود الخارج ان شراء قبضه وصلب اليد ان ينقض بها اليد
 لان الصحيح يفوق الدلالة وعلى النكاح عطف على قولهما في يد الاخر يعني ان بين كل من
 الخارجين على هذه المرأة زوجه سقط الى البرهان ان لم يورخا واستوى تاريخهما
 لتعذر القضاء بهما ان النكاح لا يقبل الاثبات فيكون صدقتهما منهما لان النكاح مما يحكم به
 بتصادق الزوجين في جميع الى تصديقهما في عتبات قولهما ان احدهما زوجها الا ان تكلم اي
 المرأة في بيت الآخر ودخلها فيكون يورل ولا يعتبر قولها لان تمكن من نقلها ومن الدخول
 به دليل على سبق عقده الا ان يبرهن الاخر ان تزوجها قبله فيكون هو لسان الصحيح يورل
 الدلالة فالحاصل انهما اذا اتنا على امرأة واقاما البينة فان ارجاه تاريخ احدهما اقدم
 كان يورل وان لم يورخا واستوى تاريخهما فان كان مع احدهما قبض كالقول بها انقلها
 الى منزل له كان هو لسانه وان لم يوجد شيء من ذلك يرجع الى تصديق المرأة وان صدقت غير ذي
 برهان يعني ان ما ذكره كان فيهما اذا صدقت احد البرهنتين وان صدقت غير ذي برهان
 لم يثبت ان النكاح يثبت بتصادق الزوجين فان برهن الاخر قبضه لانه اقوى من التصديق ثم لا
 يقضي لغيره اذا ادعى قولي البرهان الا اذا ثبت سبقه لان البرهان مع التاريخ اقوى
 من البرهان في كماله لا يقضي بحجة الخارج على يد ظاهر النكاح الا باثباته اي اثبات سبقه كما هو

ولانها استوفيت في الاثبات فلا تنقض البينة بان كان قبضه يد على سبق شرائه
 الاخر وقتاً لما ثبت ان بنية ران شراءه كان قبضه يد على سبق شرائه

ملاحظة النكاح مما يحكم به بتصادق الزوجين

ولم يورخ احدهما بالعدوى والمرأة بحجة فاقام البينة وقضي بها
 القاضي ثم ادعى الآخر فاقام البينة على مثل ذلك لا يحكم بها
 لان القضاء لا يورل قد متع ولا ينقض بما هو منه بل دون
 الا ان توفت شهود الثاني سبقت لانه ظهر الخطاء
 في الاول فيسقط ههنا

يرجع الرقعة وكذا
 يدان لم يورخا

يعني ان التزويج
 قبل اقامة البينة
 فهو اقدم من تصديقهما

على نكاح

على نكاح ذي اليد الشراء والمهر او على هبة وصدقة مع قبضه يعني ان ادعى احدهما شراؤه من
 شخص وادعى الاخر هبة وقبضاً من ذلك الشخص واقاما البينة ولا تاريخ معهما كان الشراء
 اولاً لان اقوى كونهما وضعت من الجانبين ومثبتا الملك بنفسه بخلافه المملك لهما او كان
 معهما تاريخ حيث لا يكون الشراء في اليد وعذر اختلاف الملك يصير كل منهما خصماً عن ملكه بحجة
 الى اثبات الملك وهما في ذلك سواء وفيما اذا اتحد الملك لا يحتاجان الى اثبات الملك له لتبوت باقيا
 وانما يحتاجان الى اثبات سبب الملك لنفسهما وفيما اقدم الاقوى وفيما اذا كان معهما تاريخ والمملك لهما
 واحد كان لقدمهما تاريخاً لتبوت ملكه في وقت لئلا يبرهن في احد بخلافه ان كان الملك فختلفا
 حيث لا يبرهن فيسبق التاريخ كما سياتي ان شاء الله تعالى وكذا الشراء والصدقة مع القبض في جميع
 ما ذكره من الاحكام واما كونه المهر او على هبة وقبض صدقة مع قبض فمعناه ان رجلاً ادعى عبداً
 مثلاً في يد رجلان وهما لهما وصدقه عليه قبض وادعت امرأة ان ذاك العبد تزوجها على ذلك العبد
 وقبضته كان المهر او على الشراء ان كان لها عقدها وصدقت ببيت الملك بنفسه ورهن معه
 او مع قبضه ولو من هبة معه استخسانا والقياس كون الهبة اولى لانهما ثبت الملك والرهن لا
 يثبت وجه الاستخسان ان المقبوض بحكم الرهن مضمون وبحكم الهبة غير مضمون وعقد ضمان اقوى
 لان بئنه اكثر اثباتاً بخلاف الهبة بشرط العوض لانه بيع انتهاء البيع ولو وجب له من الرهن
 برهن خارجا على ملك مطلق موقوف او غيره ذي يد احرى برهنه انما اذا برهنها
 على يد خارجا برهن خارجا على ملك مطلق موقوف وذو يد على ملك اقدم تاريخاً للسابق اولى
 لانهما ثبتا اولاً لما كين فلا ينفق في ملك الا من جهته ولو برهن على شراؤه متفق تاريخهما من احرى
 وقت احدهما فقط قبضه انما في الصورين اما في الاولى فلا بد لانهما ثبت الملك لبا يورل
 ملك بايوجه مطلق ولا تاريخ فيه فصار كما اذا حضر البايعان فادعى الملك بلاتاريخ فيكون بينهما انضيق
 واما في الثانية فلا بد توفيق احدهما لا يدعى تقدم الملك ليجوز ان يكون الاخر اقدم بخلافه اذا كان
 البايع واعداً لانهما اتفقا على ان الملك لا يتلقى الا من جهته فاذا ثبت احدهما تاريخاً يحكم به حتى
 يتبين ان غيره تقدمه ولا يتبين برهن خارج على الملك وذو يد على الشراء منه بان كان عبد
 مثلاً في يد زيد فادعاه بكر يانه ملكه وهرن عليه وهرن زيد على غيره منه فذا اليد اولى لان
 الخارج ان كان ثبت اولية الملك فذو اليد يتلقى الملك منه ولا تاريخ فيه فصار كما اذا اقر المملك له
 ثم ادعى الشراء منه كان برهن كل من الخارج وذو اليد على الشراء ونحوه وهو كل سبب للملك
 لا يتكسر فانه في معنى الشراء كالتسليم في ثياب لا ينسج الا مرة كسج الثياب القطنية وغيره اعطى
 وحل الدين واتخاذ الجبن واللبد والمعرى يتبدل بالراء مجزى الصوف ونحوها وان كان كسجاً

فهما

ويزيد في الحمل القسمة صحيح وكذا فيما يحكم عند البعض لان
 الشروع في يد عند البعض لا يصح لانه تنفيذ الهبة
 وقال محمد الشراء اولى ولها على الزوج قيمة
 لانه امكن العمل بالبيعتين بتقدم الشراء ان التزوج عارضي
 ملك للغير صحيح ويجوز قيمة عند تعدد رتبته ههنا

ولو ادعى احدهما الشراء من رجل والثالث الهبة والقبض من غيره
 والثالث الميراث من ابيه والاربع الصدقة والقبض من اخيه
 فقبض بينهم ارباعاً لانهم يتلقون الملك من باعهم
 فيحصل كل منهم حصواً واقاموا البينة على الملك المطلق
 يدان

ملاحظة كل سبب لا يبرهن في معنى الشراء كالنسيج في ثياب
 لا تنسج الا مرة

مطلوب ان ابرهن كل الخارج وذو اليد على النتائج وكل سبب لا يتكسر ركنه واليد المطلقة وان كان سببا يتكسر ركنه البناء والفرق فيقضي الخارج لانه كالمالك المطلق

يتكرر لا يكون في معنى النتائج فيقضي به الخارج كالمالك المطلق ويومثل الخبز والبناء والغرس وزراعة
الخططة والحبوب فان اشكل يرجع الى اهل الخبرة لانهم اعرف به فان اشكل عليهم فيقضي به الخارج
لان القضاء بينة هو الاصل والعدول عنه لحديث النتائج فان لم يعلم يرجع الى الاصل ولو كان النتائج
ونحوه عند بلوغه فان كان من اهل الملك من اجل وقام البينة على سببها عند لا يتكرر
فهو غير لزم اقامتها على ذلك السبب عند نفسه فذو اليد ولو من الخارج لان بينته قامت
على اولية ملكه فلا يثبت للخارج الا بالالتفات منه الا اذا ادعى الخارج عليه فعاد الى الخيرة
الحاصلات بينة ذى اليد على النتائج اما ان خرج على بينة الخارج على النتائج او على ملك الملك
بان ادعى ذى اليد النتائج وادعى الخارج النتائج او ادعى الخزانة ملكا مطلقا او المبيع الخارج
على ذى اليد فعاد نحو الفسب والوديع والامانة والرهن والعارية ونحوها فاما اذا ادعى
الخارج فعاد مع ذلك فيبينة الخارج الى وانما قال في رواية لما قال في العادة فيقول كلام
الخبرة ذكر الفقيه ابو الليث في باب دفع النتائج من المصنوع ما يحالف المذكور في الخبرة فقال
دائبة في يد رجل قام آخر بدينته فانهما دبتة آجرهما من زكلا وادعاهما منه ورد ههنا اياه وذو
اليده اقام بينته فانهما دبتة نتجت عنده فانهما قضى بها ذى اليد لانه يدعى ملك النتائج والآخر
يدعى الامانة او العارية فالنتائج استقرت في ذى اليد وهذا خلاف ما نقل عنه ولو برهن
احدهما بالخارج وذو اليد على ملك المطلق والآخر على النتائج فذو النتائج اولى لان برهانه
قام على اولية الملك فلا يثبت الاخر الا بالالتفات منه برهن كل من الخارج وذو اليد على التمسك من
الاخر عما صاحبه بلا وقت سقطا وترك في يد عند جنيته والحيوسف رحمه الله وعند محمد فيقضي
بالبيتين وفي كل الخارج لا مكان للحنها بان يجعل ذى اليد كانه اشترى الاخر وقضى شيئا من
القبض دليل التمسك كما هو لا يثبت لان البيع قبل القبض لا يجوز عنده وان كان في العقار ولهما ان
الاقسام على الشئ اقر منه بالملك كقضاء كما اذا اقامت على اقرارين وفيها التمسك بالاجماع فكذا
هنا وان وقعت البيتين في العقار ولم يثبت قبضا وقت الخارج اسبق لذى اليد عندها فيجعل
كان الخارج اشترى ولا يتم باع قبل القبض من ذى اليد وهو جائز في العقار عنده وعند محمد
يقضي بالخارج اذا لا يصح عنده بيعه قبل القبض فيبقى على ملكه وان اثبت قبضا قضى لذى اليد بالاجماع
لكون البيتين جائزين على القولين وان كان وقت ذى اليد اسبق قبضه على الخارج فيجعل كان ذى اليد
اشترى وقبض شيئا من باع ولم يمسك وسلم ثم وصل اليه بسبب آخر ولم يمسك بكثره الشهود والاعتناء
يعني ان اقام احد البيتين شاهدين والاخر اربعة مثلهما واحدهما عدلين والاخر عدلين فيهما
سواء اما الاول فلان التمسك لا يقع بكثره العدلين حتى لا يمسك القياس بقيا من آخر وكذا الحديث

مطلوب ان يثبت ذى اليد في النتائج انما يثبت على بينة الخارج على النتائج
او على ملك الملك اذا لم يدع الخارج فعاد
وكذا ان كان الذم على من خارج فيبينة النتائج او على ملك الملك لان
النتائج لصاحب اليد ثم اقام ثالث البينة على النتائج وكذا يقتضي عليه
بالملك المطلق ان اقام البينة بالنتائج فيقبل ويقتضى القضاء لانه
مطلوب ان يثبت في يد رجل اقام آخر بدينته فانهما دبتة آجرهما من زكلا وادعاهما منه ورد ههنا اياه وذو
اليده اقام بينته فانهما دبتة نتجت عنده فانهما قضى بها ذى اليد لانه يدعى ملك النتائج والآخر
يدعى الامانة او العارية فالنتائج استقرت في ذى اليد وهذا خلاف ما نقل عنه ولو برهن
احدهما بالخارج وذو اليد على ملك المطلق والآخر على النتائج فذو النتائج اولى لان برهانه
قام على اولية الملك فلا يثبت الاخر الا بالالتفات منه برهن كل من الخارج وذو اليد على التمسك من
الاخر عما صاحبه بلا وقت سقطا وترك في يد عند جنيته والحيوسف رحمه الله وعند محمد فيقضي
بالبيتين وفي كل الخارج لا مكان للحنها بان يجعل ذى اليد كانه اشترى الاخر وقضى شيئا من
القبض دليل التمسك كما هو لا يثبت لان البيع قبل القبض لا يجوز عنده وان كان في العقار ولهما ان
الاقسام على الشئ اقر منه بالملك كقضاء كما اذا اقامت على اقرارين وفيها التمسك بالاجماع فكذا
هنا وان وقعت البيتين في العقار ولم يثبت قبضا وقت الخارج اسبق لذى اليد عندها فيجعل
كان الخارج اشترى ولا يتم باع قبل القبض من ذى اليد وهو جائز في العقار عنده وعند محمد
يقضي بالخارج اذا لا يصح عنده بيعه قبل القبض فيبقى على ملكه وان اثبت قبضا قضى لذى اليد بالاجماع
لكون البيتين جائزين على القولين وان كان وقت ذى اليد اسبق قبضه على الخارج فيجعل كان ذى اليد
اشترى وقبض شيئا من باع ولم يمسك وسلم ثم وصل اليه بسبب آخر ولم يمسك بكثره الشهود والاعتناء
يعني ان اقام احد البيتين شاهدين والاخر اربعة مثلهما واحدهما عدلين والاخر عدلين فيهما
سواء اما الاول فلان التمسك لا يقع بكثره العدلين حتى لا يمسك القياس بقيا من آخر وكذا الحديث

واما الثاني

واما الثاني فلان المعبر في الشاهد اصل الحالة ولا حد للعدلية فلا يقع التمسك بها ادعى
احدا خارجين نصف دار والاخر كلهما يعني اذا كانت دار في يد رجل ادعاهما اثنان احدهما كلهما و
الاخر نصفها وبرهنا فالبيع الاول والباقي وهو ثلثا الدار باع للثاني عند ابي حنيفة قال صاحب
النصف لا ينافي مع الآخر في النصف فسلم له وصارت منارتهما في النصف الاخر فينصف بينهما
وعندهما هي بينهما اثلا فادعى الجميع ياخذ سهمين ومضى النصف سهم واحد فيقسم بينهما اثلا
وان كانت احدى الدار معهما اى في يدهما في الثاني وهو مذهب كل الاثنا ابرهن كان نصفها له
على وجه القضاء وهو الذي كان بيده صاحبه اذ يجمع في بينة الخارج وبينة ذى اليد وبينة
الخارج وفي فقهه لا بد من ذلك ونصفها للآخر وجه القضاء وهو الذي كان بيده لان صاحبه لم
يدعه ولا قضاء بلا عدل فيترك في يد برهنا على نتائج دائمة اى تنازع في يدها واقام كل من البينة
بانها نتجت عنده او عندها بغيره مطلقا اى سواء كانت في يدها او في يدها او في يدها ثالثا لا يبي
لا يختلف ذكره الربيع وارهنا قضى لمن وافق ستهما وقد بشهادة الظاهر وان اشكل اى من البيتين
بان يوافق الثاني فلهما اى قضى لهما لان احدهما ليس باوحد الايمان لم يكن في يدها
فقط بان كانا خارجين والذمة في يد ثالث او في يدهما والاى وان كانت في يدها
فلهما اى قضى بها لذى اليد لان الامساك اشكل سقطا الترخي ان كانا في يدهما لم يورخا ذكره
الربيع وان خالف اى ستهما الوقتين بطلت البيتان لظهور الكذب للفرق بين وقتين في يد
من كانت في يد كذا في الحدائير والكا في وقال الربيع لا يصح انهما لا يطلان بل يقضى بهما
بينهما ان كانا خارجين او كانت في ايدهما وان كانت في يدها يقضى بها لذى اليد لان
اعتبار ذكر الوقت لحقهما وحققهما هنا في اسقاط اعتبار لان في اعتبار اسقاط حقه فلا يقضى
فصار كانهما ذكر النتائج من غير تاريخ وفيه صاحب اليد وان كانت في يدها والا فلا في
بينهما كما ان اشكل في موافقة ستهما احد الترخي وهكذا ذكره محمد رحمه الله والاول ذكره
الحاكم وهو قول بعض المشايخ وليس بشئ ولهذا قلت كانت لهما بينة كان فيهما يقضى بها الى
كان المدعيان خارجين وذو يد ولو في يدها كانت لهما بينة كان فيهما يقضى بها الى
شيئا والاخر على ايدى نصف اى اذا كان عين في يد رجل فادعاه رجلان فبرهن احدهما
على الفسب والاخر على الوديع يقضى بهما بينة نصفين لان الوديع تقضي غصبا بالحق حتى
يجب على الضمان ولا يسقط بالرجوع الى الوفاق بخلافه اذا خالف الفاعل بلا حدود ثم طرد
الى الوفاق كما تقرر في موضعنا ادعى الملك في الحال وشهد الشهود ان هذا كان ملكا قبل يوفى
اذ ادعى الملك في الحال وشهد الشهود بان هذا العين كان ملكا قبل لان شهادتهم تثبت الملك

فاعتبر طريق القول والمضاربة فصاحب الجميع يفرز
بكل حصة سهمين وصاحب النصف سهم واحد فيقسم
الذمة ثلثا
وهرم على الكل لانه لا ينافي مع الآخر في النصف الذي في يده بل ينافي
في النصف الذي في يد صاحبه وهو بالنسبة الى الخارج
وصاحبه ذى اليد

مطلوب ان يثبت ذى اليد في النتائج انما يثبت على بينة الخارج على النتائج
او على ملك الملك اذا لم يدع الخارج فعاد
وكذا ان كان الذم على من خارج فيبينة النتائج او على ملك الملك لان
النتائج لصاحب اليد ثم اقام ثالث البينة على النتائج وكذا يقتضي عليه
بالملك المطلق ان اقام البينة بالنتائج فيقبل ويقتضى القضاء لانه
مطلوب ان يثبت في يد رجل اقام آخر بدينته فانهما دبتة آجرهما من زكلا وادعاهما منه ورد ههنا اياه وذو
اليده اقام بينته فانهما دبتة نتجت عنده فانهما قضى بها ذى اليد لانه يدعى ملك النتائج والآخر
يدعى الامانة او العارية فالنتائج استقرت في ذى اليد وهذا خلاف ما نقل عنه ولو برهن
احدهما بالخارج وذو اليد على ملك المطلق والآخر على النتائج فذو النتائج اولى لان برهانه
قام على اولية الملك فلا يثبت الاخر الا بالالتفات منه برهن كل من الخارج وذو اليد على التمسك من
الاخر عما صاحبه بلا وقت سقطا وترك في يد عند جنيته والحيوسف رحمه الله وعند محمد فيقضي
بالبيتين وفي كل الخارج لا مكان للحنها بان يجعل ذى اليد كانه اشترى الاخر وقضى شيئا من
القبض دليل التمسك كما هو لا يثبت لان البيع قبل القبض لا يجوز عنده وان كان في العقار ولهما ان
الاقسام على الشئ اقر منه بالملك كقضاء كما اذا اقامت على اقرارين وفيها التمسك بالاجماع فكذا
هنا وان وقعت البيتين في العقار ولم يثبت قبضا وقت الخارج اسبق لذى اليد عندها فيجعل
كان الخارج اشترى ولا يتم باع قبل القبض من ذى اليد وهو جائز في العقار عنده وعند محمد
يقضي بالخارج اذا لا يصح عنده بيعه قبل القبض فيبقى على ملكه وان اثبت قبضا قضى لذى اليد بالاجماع
لكون البيتين جائزين على القولين وان كان وقت ذى اليد اسبق قبضه على الخارج فيجعل كان ذى اليد
اشترى وقبض شيئا من باع ولم يمسك وسلم ثم وصل اليه بسبب آخر ولم يمسك بكثره الشهود والاعتناء
يعني ان اقام احد البيتين شاهدين والاخر اربعة مثلهما واحدهما عدلين والاخر عدلين فيهما
سواء اما الاول فلان التمسك لا يقع بكثره العدلين حتى لا يمسك القياس بقيا من آخر وكذا الحديث

في الحال الماضي وما ثبت في زمان يحكم بقاها لما لم يجد من قبل في العادة نقلا عن المحيط
الركب والادب والحق انما الجاهل والكم اذا تنازع في ادعاءها ركبها والآخر متعلق
بالحامها او تنازع في ثوب احدها بالاسد والآخر متعلق بكمه كان الركب والادب او من
المتعلق بالحام والكم لان تصرفهما اظهر باختصاصه بالملك فكانا صاحبي يد المتعلق خارج
وذا البهائم وان اقاما البينة فيبينة الخارج ولا يثبت امر الا من السراج والى من ردفه
لان تمكن من ذلك لموضع دليل على تصرفه يد بخلافه اذا كانا ركب على السراج حيث يثبت
بينهما الاستواء في التصرف ولو تعلق احدهما بكنه والآخر بمسك للحامها كان للمسك
انفاسه الجاهل غالبا الا بالملك بخلاف المتعلق بالذنب وذو حلقها والى من يعلق كونه اى
ان انا تنازع في ادعاء وعلمها حمل احدهما والآخر كونه الاول والى من تنازع فيها وينت
البسامة بين جالسها والمتعلق بها يحكم الاستواء بينهما لا بطريق القضاء لان الجالس ليس بيد
عليه اليد يكون بكونه في بيته او فاعلم موضع موضوعه بخلاف الركوب والبسامة حيث يكونها غاصبا
لثبوت يده عليه ولا يصير غاصبا بالقعود على اليد اكر معه اى في يد ثوب وطرفه مع الآخر حيث
ينصف بينهما لان يد كل منهما ثابت فيه وان كان يد احدهما في الاخر والى من تنازع في التزجج
لا يكون بالاكثارية لانه يثبت اى يكون هذين مع الآخر حتى لو كانت معه لا يكون للتصنيف لانها
ليست بثبوت لانها غير منسوجة في يد شي من الثوب فان انا تنازع في احدى يدي
دارت انا فيها حيث لا يقضي لها بطريق التزجج والغيره لان الجالس لا يد على الملك
الحافظ لم يذود عنه عليه او متصل به اتصال في بيع الاتصال نوعان احدهما اتصال ملازم
وهو ان يلازم احدا لطرفين بالآخر والثاني اتصال تبيع وهو ان يكون لنبات الحافظة المتنازع
فيهما متاخلة في انصاف لنبات الحافظة الذي لانس اعني وان كان الحافظة من خشب فالتم بيع
ان يكون طرف خشبات احدهما كثر في الفري وهذا هو المراد ههنا لانه شاهدا لهما صاحبها ان
الظاهر ان هو الذي بناء مع حافظة اذ متاخلة انصاف لنبات وطرف الخشبات لا يتصور
الا عند بناء الحافظة معا فكان او لم يكن اذا كان للاحد المتنازعين جذوع على الحافظة
كان له لان صاحب الجذوع مستعمل الحافظة بما وضع لها الحافظة وهو وضع الجذوع عليه لا من
عليه بل من يد وهي خشبات توضع على الجذوع ويلتصق بها التراب فانها غير معتبر وكذا البوارى
لانها لم يكن استعمالا وصفا اذ الحافظة لا يثبت لها بل بالتصنيف وهو لا يمكن على الحارثى والبوارى
بل يثبت الحارثى لولنا زاعا يعني اذا تنازع في حافظة والاحدهما عليه ادى وليس للاخر عليه شي
فهو بينهما ولا يخفى بهما حب اليد وذو يمين دار كذا يثبت منها في حق صاحبها اى

الحديث في حلقه الثوب
بأنه تركه صاحبها

الحديث في خشبات ونوعها الجذوع والى صاحبها التراب
وكذا البوارى

اذا كانت

مطلب ذي شئ في دار كذا يثبت في حق صاحبها التراب
ليتم بذكر الاراضى

مطلب متى يتكلم ويعلم ما يقول قال الناصر والقول له
ولا يقبل العوى عليه الا ببينة
وان كان لا يقبل نفسه فهو عبد الذي فيه لانه لا يدرك
على نفسه لما كان لا يعبر عنها به غير كذا متاع بخلافه
اذا كان لا يعبر عنها به

مطلب التناقض في دعوى الحر لا يمنع صحة الدعوى
النسب يعني فيه التناقض في الدعوى

يعني اذا كان بيت من دار فيها بيوت كثيرة في يد زيد والبيوت الباقية في يد كذا في الساحة تكون
بينها حال كونهما نصفين لا استوائهما في استعمالها وهو المراد فيها والنسب وكذا الخطب ووضع الامتعة
ومحذ لك فصارت نظير الطريق بخلاف الشرب اذ انا تنازع فيه فانه بقدر الارض اى يقسم بينهما بقدر
ارضهما لان الشرب يحتاج اليه لاجل سقى الارض فكذا في الارض تكثر الحجة اليه بهنا اى خارجا
على يد ارض اى على ان كل منهما يد فيها فحق بيدها لان اليد فيها غير شاهدا للاحد لاحتضارها والبيوت
تثبت ما غاب عن علم القاضي ولو برهن عليها احدها او كان تصرف فيها بان يلق فيها او يبنى او يحضر
فحق بيده اما الاول فليقدم له الحجة فان اليد حق مقصود واما الثاني فلو جوب التصرف والاستعمال
فيها صحت دعوى اى يتكلم ويعلم ما يقول قال الناصر والقول له لانه اذا كان يعبر عن نفسه فهو
يد نفسه ولا يقبل عوى عليه لانه عبد عند الكار لا ببينة كما لم يبلغ فان قال انا عبد فلو ان
غيره اى اليد فحق بيده يعني اليد لانه اقر انه لا يد له حيث اقر على نفسه بالرق فكان ملكا لغيره
يد كذا القاش فان قيل لا اقر بالرق ضان فكان الواجب له لا يعبر في حق القاش قلنا الرق له
يثبت بقوله لا يعبر اى يد اليد لعدم المعارض له عوى الحر لانه لما صار في يد الذي في كذا القاش
ففيه فيقبل اقراره عليه فلو كبر وان اى الحر لم يسمع اى ادعاءه بالبيوت لان التناقض في دعوى
الحرية لا يمنع صحة الدعوى كما سياتى في تحقيقه ان شاء الله تعالى **باب دعوى النسب**
اعلم ان الدعوة نوعان احدهما دعوة الاستيلاء وهو ان يكون العلق في ملك المدعى ولان
دعوة التحرير وهو ان يكون العلق في ملك المدعى والاول اولى بالناسق لاستنادها الى وقت العلق
واقصار دعوة التحرير على الحال وسياق توصيفه ان شاء الله تعالى باع امته فلو ان من ستة اشهر
مذ بيعت فادعاء ثبت نسبها وميتها وقال زفر الشافعي لا تثبت لان نسبه اقرار منه بانها امته
فبالدعوة يصير من اقصا ولنا ان مبنى النسب على الحافظة فيكون فيه التناقض كما سياتى في تحقيقه
دعوتها اذ ان يثبت بالعلق في ملكه بالولادة لا باللقول فانه كالبيوت العادة لانه في اثبات النسب منه
اذ الظاهر عدم الرضا منها ولم ينسب على الحافظة فلو يظن الرضا بالعلق ليس منه ثم يظهر منه
فكان عند كذا في اسقاط اعتبار التناقض ولذا صحت الدعوة استندت الى وقت العلق
فيظهر ان باع اوله فيفسخ البيع لانه جوف بيع ام الولد ويرد الثمن لان سلامة الشئ مثبتة
على سلامة البيع بخلاف دعوى اى البائع لعدم انعقاد العلق على ملكه اذ كان له حق التملك
عولده وقد زال ذلك بالبيع وان ادعاء المشتري قبل ثبت اى نسبته منه ومحل علقه التملك
واستولدها ثم اشترىها ولودعاه معه اى مع البائع او بعده لا اى يثبت نسب المشتري للدعوة
البائع دعوة استيلاء لكونه اصل العلق في ملكه ودعوة المشتري دعوة تحرير لانه اصل العلق

لم يكن في ملكه ولا في قوتها ثم تركه الى يثبت النسب من البايع ان ماتت الام فادعاه البايع
 وقد ولدت لزوجها ويأخذ به ويسترد المشتري كل النش لان الولد هو الاصل في النسب لان النسب لا يتقيد
 الحر من الام لانها لا تملكه على الام اعتقها ولدها فالناتج لها حق الحرية ولم يحققة الحرية
 والحقيقة اقوى من الحق فيستتبغ الادنى ولا يصح فوات البيع بخلاف الولد فانها اذا ماتت دفن الام
 فادعاه البايع وقد ولدت للام لم يثبت نسبها لاستغناء الماتة عن النسب ولا تطور ولده
 لان الاستيلاء دفع النسب فلو ثبت لكان اصلا وهو باطل بخلاف بيعه فانها اذا باع عبد ولد
 عنه ثم باعه المشتري من الاخر ثم ادعاه البايع الاول انها ابنه فهو ابنه وبطل البيعان لان
 اتصال العلق بملكه كالبيتة الواحدة والبيع يحتمل النقص وما لم ينقص حق الدعوة لا يحتمل فينقص
 البيع لاجله واعتماده على عتاق المشتري الام والولد كونهما حتى لو اعق الام لا الولد فادعى
 البايع الولد انها ابنه صحت دعواه وثبت نسبها منه ولو اعق الولد لا الام لم يصح دعواه لا
 في حق الولد ولا في حق الام اما الاول فلا تنافي بين عتاقه والحق بعد وقوعه لا يحتمل
 البطوان ولما الثاني فلا تنافي بينهما فادعى المشتري في حق الام لم يصح في حق البيع ضرورة و
 التدبير كالعتاق لانها ايضا لا يحتمل النقص لثبوت بعض اثار الحرية كاستناع التملك الغير
 وفيما ادعى المشتري الام او غيرها يرد البايع على المشتري حصة من الثمن عندها وعنده
 رد كل الثمن في الصحيح وفي الموت كذا ذكره في الهادي وذكر في المسقط يرد حصة من الثمن التي اخذها
 بالاعتاق وقرن على هذا بين الموت والعتاق بان العاقب كذب البايع فيما ادعى حيث جعلها معتقة
 من المشتري فبطلت دعواه ويحكم بالتكليف في فصل الموت فيقول خذ ربعي وحصة البايع كذا في الكافي
 ولو ولدت لكثر من اثنين من وقت البيع لم يصح البايع ادعاءه ليعود اتصال العلق بملكه بيقين او
 الشاهد بالحجة وصدر ما لم يثبت اصدق المشتري البايع ثبت النسب اذ عدم ثبوت دعواه حقه
 واذا اصدقت ذلك المانع لم يضر ببيعته بخلافه وان العلق ليس في ملكه فلا يثبت حقيقة العلق
 ولا حقه لانه دعوى تخبر وغيب لما لك ليس من اهلها وكانت ام ولد له كما هو في امه ولدت
 من زوجها فملكها وامه ملكها وجها فولدت فادعى الولد ولو ولدت فيما بينه والام والام والام
 صدق اي المشتري كان الحكم كالاول يعني ثبتت نسبته وامه وبيع البيع ويرد الثمن ثم لما
 بين حكم ولدا مة ولد بعد ما باعها ثم ادعاه اربابا بين حكم ولد ولد عنه بقوله باع المولى
 عنه فادعاه بعد بيعه مشتريه ثبتت نسبته وادعى له لان اتصال العلق بملكه كالبيتة كما مر
 والبيع يحتمل النقص وما لم ينقص حق الدعوة لا يحتمل فينقص البيع لاجله كذا في كتاب الولد او رهنه
 او اجمعه وكتب الامور رهنه او اجمعه ثم زوجها ثم ادعاه حيث ثبت النسب ويرد هذه الثمن

مطلق باع عبد ولد عنه ثم باع المشتري من الاخر ثم ادعاه
 البايع الاول منه وبطل البيعان

رد بما اذا باع جارية جارية فولدت وكذا في رجل واحد اقل من ستة اشهر
 فاعق المشتري احدتها ثم ادعى البايع الولد الاخر صحت دعواه فيها
 جميعا حتى يعل علق المشتري وذلك لان البايع الذي ادعى المشتري المستحق كما في
 اصدقا في الحكم ببيع رهنه ولد واحد من مائة من ثبوت نسب

ولا يرد حصة الام الم
 يثبت ان باع ام ولد
 وما بينهما غير متقدم
 عنده في العقد
 المصنف لا ينفذها
 المشتري وعندهما
 مستوفى فيفهمها
 سهاية

بخلاف

بخلاف الاعتاق على امر باع احد الوفاين وهما ولدان بين ولادتهما اقل من ستة اشهر فيكونان من
 ماء واحد لا يتصور علق لثاني حادنا اذا حصل اقل من ستة اشهر والعلق على العلق متعذر
 لانها اذا حصلت بنسبة في الرحم واذا كان كذلك فادعى نسب احدتهما ثبتت نسبهما منه لانها لا تنفصل
 نسباً فثبتت نسبهما يستلزم ثبوت نسب الآخر علقه ولو ولادتهما غيرة واعتقه مشتريه ثم
 ادعى البايع الاخر ثبتت نسبهما منه وبطل علق المشتري لان الذي عند ظهر امره الاصل فاقضى في
 الاخر ايضا كذلك الاستحالة تكون احدهما من الاصل والاخر رقيقاً وقد دخلت من ماء واحد وكان
 هذا تفصيل الاعتاق بام فوفقه وهو حرية الاصل قال لصبي هذا الولد حتى ثم قال ليس حتى ثم قال هو في
 يبيع حتى بالاقارب انما يعلق حق لفر والمقر انما يعلق المقر فانه ثبتت نسبته من رجل معين حتى
 ينقضي كون مخلوقاً من ماء الزنا فاذا قال ليس هذا الولد حتى لا يملك ابطال حق الولد فاذا عاد الى العتاق
 يبيع ولو قال هذا الولد حتى ثم قال ليس حتى لا يبيع النفلان النسب ثبت واذا ثبت لا ينقض بالنقض وهذا
 اذا اصدقه لان امر البايع المصدق في يثب النسب لانه اقرار على الغير بانه جزء من كذا انما يصدق فيه الابن
 ثم عاد الى التصديق ثبت النسب لان اقرار الاب لم يطل بغير تصديق الاب فثبت النسب ولو انكس
 الاقرار فقام الابن المبيعة انما اقراني ابنه يعل بيتته والاقرار بان ابنه مقبول لانه اقرار على
 نفسه بانه جزء اما الاقرار بان اخوه لا يقبل لانه اقرار على الغير كذا في العمدة قال اي لصبي
 هو ابن زيد ثم قال هو ابني لم يكن ابنه وان وصليته محمد زيد بنقته وهذا عندنا في حنفية وقالوا
 اذا محمد زيد بنقته فهو ابن لولده واذا اصدقه من ولد لم يرد تصديقها ولا تكليفه لم يصح دعوى
 المقر عندهم لان الاقرار انما يثبت زيد فصار كذا في كذا والاقرار بالنسب يثبت بالرد ولا يرد
 يحتمل النقص بعد ثبوته ولما ان النسب لا يحتمل النقص لثبوته والاقرار بغيره لا يرد بالرد اذ تعلق
 به حق المقر لا حتى لو صدق بعد التأكيد يثبت النسب منه وايضا تعلق بحق الولد فلا يرد
 المقر قال له اي لصبي كان في يدي سلم وكا في يدي سلم وكا في يدي سلم وكا في يدي سلم وكا في يدي سلم
 ادعيا معا لانه يكون خراجا او مسلماً ما لا يظهر لان التوحيد لكل عاقل وفي العكس ثبت
 الاسلام تبعاً ولا يحصل له الحرية مع غيره عن تحصيلها وان سبق دعوى المسلم كان عبداً له
 كذا في النهاية وان ادعيا النبوة كان امنا للمسلم لاستقرارها في دعوى النبوة ويرجح المسلم بالاسلام
 وهو اوله لصبي لمسلم الاسلام له حالاً تبعاً لبيته قال زوج امرأة لصبي معها هو ابني من
 غيره واولا ابني من غيره فهو له لو كان غير محرم والاى ان كان معبراً فهو ابن صدقة
 لان كذا منها اقر الولد بالنسب وادعى ما يطل حق صاحبه ففتح اقرارها له ولا يطل حق صاحبه
 بمجرد قوله ولا يخرج احدهما على الآخر استواء ايديهما فيه في قيام ايديهما عليه وقيام

قال الزيلعي بان اشترى امرأته ولادة اشترى لها وهي حرة ثم ادعى
 باعها فثبتت نسبها لكونها من سنتين قيست نسبها لغيرها لانها
 لا يفتقر قات فيه لكن لا يفتقر الذي ليس في ملكه استوى
 ريند الاحتمال لا يلزم ما نحن فيه
 مطلق قال لصبي حتى ثم قال ليس حتى ثم قال ليس حتى ثم قال ليس حتى
 بانه ابني بقله حتى المقر والمقر له

الا ترى ان بعض فيه الاكراه والخزل فصار كذا في القرية
 اعقته بيقول المولى اليه بخلاف ما اذا ادعى ثم قال انا
 يدعى بعد ذلك نسباً ثابتاً من الغير وبخلاف ما اذا
 لم يصدقه ولم يكن به لانه نقله به حق المقر على اعتبار
 تصديقها فيصير كولد الملاك عنه فانه لا يثبت نسب من
 غير الملاك عن الاكراه ان يكذب نفسه ههنا

فيصير فيصير دعوى كمن شهد على رجل بغيره فزوت
 شهادته لا تقام ثم ادعاه لنفسه

يكون مسلماً لا حكم حكم دار الاسلام كذا في الخضر

مطلق قال زوج امرأة هو ابني من غيرها وقالت ابني
 غيره فهو ابني من غيرها ان لم يرد والامني صدقة
 ولا يرد نظير ذلك في يد رجلين يدعي كل واحد منهما وبقي رجل
 اخر غير صاحب يكو النسب بينهما الا ان يرد ذلك
 المقر في نصيب المقر له لان الحال يحتمل الشك
 وههنا لا تدخل لان السب لا يحتمل ههنا

الفراس بينهما دليل ظاهر على انها منهنما ادعت ذات زوج بنوة صبي لم يجز حتى يشهد امرأة على
الولادة لانها تدعى بحمل النسب على الغير فلا تصدق بالحجة بخلاف ادعاء الرجل فان
فيه تحمیل النسب على نفسه ثم شهادة القابلة حجة فيها لان الحاجة الى تعيين الولد اذا
النسب ثبتت بالفراش القاطن وان كانت معتدلة لزم حجة تامة عندا في حيفه وهي
رجلان او رجل وامرأتان اذا كان هناك حمل ظاهر او اعترف من قبل الزوج وقال الكف
في الجميع شهادة امرأة واحدة وقدر في الطلاق ولو لا النكاح والعدة كان ابها اى ان تكون ذات
زوج ولا معتدلة يثبت النسب منها بقولها لان فيه الزمان على نفسها كما في الرجل ولدت امرأة من زوجها
اى رجل على انها امرأة او شئها او شئها واستحققت معنى من وطئ امرأة معتدلة على ملك يمين او
نكاح فولدت ثم استحققت الولد غير الاب في قيمة الولد باجماع الصحابة حتى المتكبرين ولان النظر
من الجاهلين واجب فحمل الولد من اصل شئ ابيه ورفيقا في حق ما عليه نظر الكهانة ثم الولد
حاصل في يده بالقد منه فلا يضمنه الاب لان منع كما في ولد الغصنة فلها يضمن قيمته يوم يحكم
لان يوم المنع وانما مات فلا شئ على ابيه لان منع ويرث اى يكون الاب وارثا لانه لا ينحصر
الاصل في حق ابيه فانه ان يكون ميراثا لابي له وان قتل ابوه او قتل غيره واخذ اى ابوه
ديته عزم اى ابوه قيمته في الميراث اما في الاول فلتحقق المنع من الاب بقتله واما في
الثانية فلسلامته الولد له اذ لا يتبدل الحمل بشئ عاوضا لولد ساكنا لم يسلما منها
فيغيره قيمته المستحق كما كان حقا ورجع بها اى بالقيمة التي ضمنها كتمها اى كما رجعت بها الجارية
على بايعها اى بايع الولد بيعا مائة لانه مضمون له سلامته لان جزء البيع والبايع يضمن المشتري
سلامته المبيع بجميع اجزائه لان الفرو يضمنها بالحق اى لا يرجع به عليه لانه لم يمسر باستيفاء
منافعتها وهي ليست من اجزاء المبيع فلم يكن البايع ضامنا لسلامته **فصل** لا يستلزم و
الاستيهاب والاستيلاء والانتيجار اى طلب شئ من غيره وطلب عبته منه وطلب
ايداعه عنده وطلب جادته له يمنع دعوى ملك للعالم لان كلامها اقرار بان ذلك الشئ
ملك لذى اليد فيكون الطلب بعده تناقضا ولا يستلزم في الامنة يمنعها اى دعوى الملك و
في الحرة يمنع دعوى النكاح كذا في جميع الفتاوى ادى على اخرها لا فقال الخصم المتعدي عليه
على وجه الدفع اى ادى عن دعواه وبرهن فادعى ثانيا اى ادى المدعى عليه اقر بعد الابرا فلو
كان قال اى الخصم ابرأني وقبلته او قال صدقة في ذلك لم يصح دفع الدفع بمعنى دعوى
الافراد وان لم يكن قال قبلت الابرا صح لاننا اذا المقتل ذلك جان ان يكون المال عليه بركة لابرأ
لاننا نرد بالرد بخلاف ما اذا قال قبلت الابرا لاننا بعد القبول لا يرد بالرد كذا في الفتاوى الظاهرية

مطل لا يثبت دعوى الملة بالولد على الزوج الا بشهادة
امرأة على ولادة والقابلة حجة

مطل وان كان لها زوج وزعت ان ابنها من زوجها وصدها زوجها
وان لم تشهد امرأة لانه لا يثبت النسب فاغنى ذلك عن
الحجة بغيره

مطل اذا طلب الرجل شئ من امرأته يمنع قوله الملك
وكذا الاستنكا في الامة وفي الحرة يمنع استنكا

مطل الا ان قبل القبول يرد بالرد وبعد القبول لا يرد
بالرد

ادعى

ادعى رجل على اخرها ما قال اى اخرها ما كان له على شئ قط معناه نفى الوجوب عليه في الماضي على
سبيل الاستغراق فبرهن اى المدعى على الف وبرهن النكر على القضا والابرأ قبل هذا اى صار بها نا
النكر مقبلا وقال زفر لا يقبل لان القضا يتلو الوجوب وقد انكره فكان مناقضا في دعواه ولسنا
ان التوفيق ممكن لان غير الحق قد يقضى وبها منه دفع الخصم منه الا ان يزيدا على المدعى عليه بان يقول ولا افورك
وما شبهه كقول ولا لا نيك ولا جري بيني وبينك مخالطة فلا تقبل بينته على القضا ولا لابرأ لقعد
التوفيق لان الكلي بين اثنين اخذوا عطا وقضا واقضا وماملة بلا اختلاط ومعرفة وقيل يقبل بينهما
نقل لقعد وكذا عن صاحبنا ايضا يقبل لان الحق او المحنة قد يودى بالشك على ايه في بعض وكذا لانه
بارضا ثم لا يبرأ ثم يبرأ فكان التوفيق ممكنا قالوا وعلى هذا اذ كان المدعى عليه ممن يتولى الاعمال بنفسه
لا يقبل بينته وقيل يقبل بينته على الابرأ في الفصل باتفاق الروايات لانه يتحقق بلا معرفة كذا في
الغاية وقال في القنية المدعى عليه قال المدعى اعفك فلما ثبت الحق بالبينته ادعى البطلان لا يسمع ولو
ادعى اقرار المدعى عليه بالبطلان او لا يسمع الا بعد الولاية لا دعوى في الشك لا يسمع دعواه لان
ما ثبت شرعا ممن مولا لا يسقط بالاستقاط كما لو قال لست ابا لـ ب قال لست انا وارث فلان ثم ادعى
ارثه وبين الجبهة مع ما ساق ان التناقض في موضع الحفاء لا يمنع صحة الدعوى قال ذواليد ليس هذا
لخوضه اى ليس ملكي ولا حق لي فيه ويخوذلك ولانما نزع ثمة ثم ادعاه فقال ذواليد هو اى صح
والقول له لان هذا الكلام لم يثبت حقا لاحد لان اقرار المحمدا باطل والتناقض اذا تضمن
ابطال حق على احد ولو كان ثمة منازعة كان اقرار المدعى رواية وهو رواية الجاهل مع الصغير وفي اخرى
لا وهو رواية المدعى الاصل لكن قالوا لاقاضى لسان ذاليد اهو ملك المدعى فان اقر به امره بالتسليم
الميراث انكر امر المدعى باقامة البينة عليه ولو قاله اى قال ليس هذا لى ونحو الخارج لا يدعى
ذلك الشئ بعده التناقض وانما لم يمنع البينة ما امره لقيام اليد كذا في العمادية ادعى زيد لاوله
يثبت فادعاه على اخره لسمع كذا في القنية اقر ما لغيره كما يمنع دعواه لنفسه يمنعها اى دعواه
لغيره بوكالة او وصاية يعنى اذ اقر رجل بآل انه لفلان ثم ادعاه لنفسه لم يصح وكذا اذا ادعاه بوكالة
انه لم يملكها وصايتها لكونه موصيه لان فيه تناقضا لان المال لا يكون لشخصين في حالة واحدة
بخلاف ابرأ ثم جميع الدعوى اى بوكالة وصاية حيث يصح لعدم التناقض لان
ابرأ الرجل عن جميع الدعوى المتعلقة بما له لا يقتضى عدم صحة دعوى مالك لغيره على ذلك الرجل
ادعى دار لنفسه ثم ادعى انها وقف عليه لسمع كدعواها اى لنفسه ثم دعواها لغيره ولم يعكس
اى ادعى انها وقف لفلان ثم ادعى لنفسه لم يجز في رواية وهي رواية فاضل خان وجاز في رواية
اخرى ان وقف وهو رواية الزهري حيث قال فيه ومن ادعى لغيره بالوكالة او الوصاية ثم ادعى

مطل ادعى على اخرها الا فى الخصم مال شئ قط او لا اعرفك

الشك لا يمنع التفرقة

مطل قال احدا لثمة لا دعوى في الشك او قال لست انا وارث
فلان ثم ادعى مح دعواه ولا يسمع دعوى الشك

مطل لا قرار المحمدا باطل

مطل التناقض في الدعوى

مطل اقراره لغيره ثم ادعاه لنفسه لم يصح وكذا اذا ادعاه امره
لموكله بخلاف اذ ابرأ عن جميع الدعوى ثم ادعاه بطريق الوكالة

۱۔ بے کان

استاجدوا ثم ادعوا لها ملكا شتوها يومها فصرخوا قام بيته
تسمع ان الامير يستقل بالشر للصغير ومن الصغير لنفسه

2.1

اشترى الدرب بابن شريكين لا جهة الارث لا ينقبض احدهما
خمساً عن الآخر بخلاف اشترى احدهما جهة الارث

~~دعوى الاقرار ابتداء او جملة سبيله ليعم~~
~~بخلاف دعواه في الذم~~

~~طلب~~ جلف على المال وبه نفقة لا على الاقرار
قد رجم ما عثر ارضي الله عنه باقراره

افرح بجهول النسب بالرق ليرحل جان على نفسه
رسالة ولله يصدق على اولاده وامهاتهم

مطابقاً مع مبادئ البيع والشراء والمعاملة العادلة

لا تمنع

وذكر القائل غصبت من شيا يجب ان يبين ما هو حال حتى لو يري في العبد على العادة
لا يصح وتلي يصح والا اول اصح والادان يري فيه التامخ فقد يد على العادة
حتى لو يري في حقه حنطة او قشرة ماء لا يصح والتعقل في الكل على العادة
ولو يري في العفا راض في المسلم مع لانا مال يري فيه التامخ

مطل لا يبيع اقل المولى على عبده بالحق والعقد

وغير الضيق إنما الصدقة في أقل من عشرة دراهم وهو
نصف جواب الكتاب وهذا أقل ما لعظيم حيث يقطع به اليد المحترمة وعند
أما إذا قل من الدنانير والتقدير ديناراً بالمصري وفي
الدينار خمس وعشرون درهماً أي بمصر وفي
منه وفي غيره مال الزكاة بقيمة النصاب
الزكاة

ألا ان الذين الكرم بالان اللغا يحتمل وينبغي ان الازن المعاصرين
 امهاتهم لم يبرهنوا ان من غير ان ان صاحب النصاب ملك حق وجوب
 عليه مائة غيره خلاف ما قد يهتدى به

ان منہ سے تعلق رکھنے والی شخصیات
ایضاً قابلِ ذکر ہیں۔ قادیانی فتنے کے عادی
بلکہ دہ دہ انداز میں ملک کے مختلف شہروں میں
موجود عربوں کو بوجہ اسلام دشمنی کے
حملے کے الزام لگایا گیا۔
ان کے خلاف کارروائی کی گئی۔

الفصل حديثه والخلف غمره والحائل جمع الحائل بكسر الحاء وهي علاقتهم وأقرب بحمله ثم عيدها
 وكسرها لما طلق الاسم على الكل عرف أنها ثابت بينين بالثياب والأكسرة والسود وأقرب غروب
 في ثوب أو في صندوق الزمان لا يظفر حقيقة وأمكن نقل كم قر وأقرب ثوب في عشرة ثواب أو ثوب
 عندنا يوسف وقال محمد عليه السلام عشر ثوب بالان الفيس من الثياب قد يلف في عشرة فأمكن
 بعد طرفة العفو لحقيقة في قولنا والي يوسف وهو قول في حقيقة أو لا ان العشرة لا تكون طرفة
 لو اعادة والمتنع عادة كالتنع حقيقة وأقرب خمسة في خمسة بينة الضرب لم خمسة لأن
 الش ضرب في ثوبين لا في ثوبين كذا في ثوبين أو قال رتد مع خمسة لم خمسة عشرة
 لأن اللفظ يحتمل قال تعالى وأخبر في عبارتي قبل مع عبارتي فإذا احتمال اللفظ ولو جازا ونفاه
 لا سيما إذا كان فيه تشديد على نفسه كما عرف في موضع وفي من درهم عشرة أو ما بين درهم إلى
 عشرة عشرة عندنا في حقيقة وقال اليل من عشرة وقال زفر بن من ثمانية وهو القياس لا يحتمل الدرهم
 الأول والآخرة والحناء يدل في الحدود ولها من الغاية يحل تكون موجودة أو المدونة لا يجوز
 أن يكون لها الموجود ووجوده في وجوده في وجود الغاية بل ولما ان الغاية لا تدخل في الغاية إلا الحدة
 بغاية الحد ولكن هذا لا بد من إدخال الأولى لأن الدرهم الثاني والثالث لا يتحقق بدلا الأول فثبت
 الغاية الأولى ضرورة والضرورة في الثانية وفي من دار ما بين هذا الحائط إلى هذا الحائط
 بينهما لما ذكر ان الغاية لا تدخل في الغاية أقرب بالحمل أي من دارين أو حلة لشاة لمن صح إقراره و
 ثمة لأن له وجهاً صحيحاً وهو أن رجلاً وصى بثلث ومات الموصي فيقول وارث الموصي ما مطلقاً
 يسو بين سبباً طاماً أو لوله أي أقرب للحمل صح أيضاً لكن لا مطلقاً بل بين سبباً صالحاً كانت
 وصية بان قال مات أبو فرثا ووصى به فلان قال أقرب من صحح للثمن بين سبباً صالحاً عايناه
 محكم بذلك الذنب بإقراره ثم إذا لم يصب الصالح فلا بد من وجود المقتدر عند الإقرار ومحملاً أو
 ذلك بان تضعه لاق من ستة أشهر فمات الموصي إذا كانت ذات زوج أو لاق من سنتين
 من وقت الفراق إذا كانت معتدة فإن ولدت ستية لاق من ستة أشهر في الصورة الأولى أو من
 سنتين في الصورة الثانية فله ما قرأ لوجوده في البطن من موات الموصي والوصي وميتان أو لميت
 ميتاً للموصي والموت أي من المال الوصية الموصي والموت لأن هذا الإقرار في الحقيقة لهما وإنما
 ينقل إلى الجنين بعد ولادته فينقل فيكون لونهما أو ولد بتعيين قلبها ما أقرب بضمين ان
 كانا ذكراً وإنثيين وإن كان أحدهما ذكر والآخر أنثى في الوصية ترك ذلك وفي الميراث الذكر مثل
 حظ الأنثيين وإن كان بين غير صالح للثبينة تسع وأقرب وهبة بان قال الحمل باع حتى وأخره
 ووجهه أو لهم الإقرار ولم يبين سبباً بان قال على الحمل فلانها أما الأول فلا بد من

وقال الحسن بن علي
خمس وعشرون

وقتل الطحاوي النملة
يعبر في وقت الوصية
ويعبر في حل الدابة
سنة الشهر الحرام
المحل الجارية
جوهر

مستحق

مستحقاً لعدم تصور هاهنا الجنبين الحقيقية وهو ظاهر ولا يحكم لانه لا يثبت عليه ما الثاني فلا
مطلق الاقرار بغيره الا لاقرار بمسبب التجارة وهذا محل اقرار المأذون واحداً لمفاوضين عليه في
كما اذا صح به اشهاد اي جعل جلال شاهدين على الف في مجلس واشهد جلال آخران في مجلس
اخر لم الفان يعني لو اقرصك اعلى الشهود فاقر عنهم مرتين او اكثر بالف في ذلك الصك فا
لوا لالف واحداً لتفاد الا ان الثاني هو الاول كونه مرقاً بالمال الثابت في الصك وان لم
يقيد بالصك بل اقر خمسة شاهدين بالف ثم في مجلس آخر خمسة شاهدين بالف بلا بيان السبب
فقد ابي خيفة يلزمه الفان بشرط مغايرة الشاهدين الاخرين الاولين في روايته وبشرط عدم
مغايرة الماهما في اخرى وهذا بناء على ان الثاني غير الاول كما اذا كتب لكل الفصك واشهد على كل
شاهدين وعندهم لم يلزمه الف واحداً بل ان العرف على تكرار الاقرار انما كذا الحق بالزيادة في
الشهود وان اتى المجلس بالذات الف واحد اتفاقاً على تخرج الكرخان الى المجلس ثانياً في جميع الحكماء
المفترقة ومعها في حكم كلام واحد الامر بكتابة الاقرار باقرار يعني لو قال للصك ان كتب لفان خط
اقرارى بالف على تكرار اقرار ويحل للصك ان يشهد بالمال عليه ويد الوقال كتب سبع هذه الدار يكون
اقرار بالبيع كتب اوله يكتب ولو قال للصك ان كتب طلاق امرأتي تطلق كتب اوله يكتب كذا في العادة
وانما لحكم لان الامر بكتابة الاقرار لم يأت فلا يكونان متحدين حقيقة بل المراد ان المبرك بكتابة الاقرار
انما حصل حصل الاقرار احد الوترين اقرب بالدين قيل يلزمه كتمه وقيل حصته يعني اذا ادعى من دينا على
ميت واقر بعض الورثة بتوفيق لاصحابنا يؤخذ من حصته المقر جميع الدين قال الفقيه ابو الليث
هو القياس لكن الاختيار عندنا ان يؤخذ منه ما يخص من الدين وهو المقر للشعبي والمصري وابي الج
ليل وسفيان الثوري وغيرهم ممن تابعهم وهذا القول ابو الفخر وذكره شمس المنة المحمود ايضا
قال مشايخنا هنا زيادة شيء لا يشترط في الكتب وهو ان يقرض القاضي عليه اقراره اذ يجزى الاقرار بالحلل
الدين في نفسه بل يحل بقضاء القاضي ويظهر ذلك بمسئلة ذكرها في الزيارات وهناك احد الورثة
اذا اقر بالدين ثم شهد هو ورجل الدين كان على الميت فاستقبل وليه مع شهادة هذا المقر ولو كان
الدين يحل في نفسه يجزى اقراره ثم ان لا تقبل شهادته كما فيمن دفع المقر قال رحمه الله وينبغي ان
تختلف هذه الزيادة فان فيها فائدة عظيمة كذا في العمادات **باب الاستثناء**
وما يمناه وكونه غير كالشرط ونحو استثنى بعضها اقرب متصد باقراره بقرينه باقرينه
اذا قال له على عشرة دراهم الا واحد الزمة تسعة لما تقرر في الأصول ان تكلم بالباقر بعد الشيا
اذا الاستثناء كما قال ابيد له على تسعة بشرط الاتقال عند عامة العلماء يكون مغيراً ونقتل
عن ابن عباس رضي الله عنه جواز التأخير ولو كره اي لو استثنى كلم فكله اي الزمة كماله لو كان الاستثناء

وإذا قيل شرط الخيار شرط الشرط لأن الخيار بالنفس والاختيار لا يحمده ونعم المأثور لوجود الصيغة المبرمة ومن يفهم بهذا الشرط الباطل انتهى بهرارة

مطل الامر بكتابة الاقرار

مطل
افراد الودعة بالدين ورجل ان الدين
كان على الميت ثم يشهد به

٢
فان كان احداهما ميتا كانت الوصية كلها للحي كان الوصي حتى وميت
كان المال للحي ولد ولدت حيا ثم مات كان المال لميتا
لورثة غايبة

مطلوب والجمع بعد الاقترار باصل

مطل اذا وصل الى قراءه ان شاء الله اعطيه
مختلفا اذا قال عليها ثم دهم اذا مته او اذا جاءه من الشهر
او اذا افطر الناس لانه في معنى بيان المدة فيكون تاجيلا
لا تعليقا حتى لو كان به المقرته في الاجل يكون المال حالا
بنيانه

412

معلم لا يعتبر التكاثر والسبب بعد الاتفاق على اصوله

قال القاضي ابن ابي عمير في قوله من ثمن خرا وخشي يعني لوقال لفلان على الف درهم من ثمن خرا وخشي برأيه الف درهم او فضل يكون رجوعا بعد الاقرار وقال لان وصل صدق و ان فضل لم يصدق لان بيان تعيين وضع موصولا لا منفصلا كما لاستثناء والشرط وفي ثمن متاع او ثمن وهو زئوف او غيره حجة او سقوة او رصاص لهما الجيد يعني لوقال لفلان على الف درهم من ثمن متاع او قال اقرضني الف درهم ثم قال هي زئوف او غيره حجة او سقوة او رصاص او قال الا انها زئوف او قال لفلان على الف درهم زئوف من ثمن متاع وقال المقر لها جياذ لهما الجياذ عندنا في حصة وصل او فضل لما قر وقال لان وصل صدق والا فلا لما قر لها جياذ وفي من غصب او ودعة عطف على قوله وفي ثمن ان ادعى متعلق بقوله وفي من غصب احد هذه المذكورة لان بيع يعني قال له على الف درهم من غصبا ووديعا لا انها زئوف او غيره حجة صدق اي المدعى وصل او فضل لا احتصاص الغصب والودعة بالجياذ دون الزئوف لان الغاصب يغصب ما يجود المبيع يبيع ما يحتاج الى حفظه فلم يكن قوله زئوف تعيينا ولا كلامه بل هو بيان النوع ففتح موصوكة ومنصوكة الا فضلا في الاخير يعني ان قال له على الف درهم من غصب او ودعة لا انها سقوة او رصاص فان وصل صدق وان فضل لان السقوة ليست من جنس الدراهم ولهذا لا يجوز فيها التجوز في الصرف والسلم لكن الاسم يتناولها مجازا فكان بيان تعيين فتح موصوكة لا منفصوكة قال غصبت ثوبا وبعاء بمعيبة صدق بيمينه ان لم يثبت المحقق سلامته لان الغصب لا يقتضي السلامة كما في قوله على الف الا انه ينقص كذا اتصالا لما عرفت ان الاستثناء يصح متصل لا منفصلا قال جل الاخر اخذت منك الف او دعة فهلك وقال الاخر بل غصبتا ثمن اي المقر لانه اقر بسبب الضمان وهو اخذ مال الغير ثم ادعى ما يرجع له براءة عنه وهو الاذن بالاخذ والاخر ينكره فكان القول قوله مع عينه الا ان ينكر عن اليمين في لا يلزمه المال بخلاف قوله غصبتني في رده قوله اعطيتني وديعة اي لوقال المقر اعطيتني الف درهم وديعة فهلك وقال لما لك لابل غصبتني متى الايض من المقر لانه لم يقر بسبب الضمان والمقر له يدعي عليه سبب الضمان وهو ينكر فكان القول قوله قال كان هذا وديعة لي عندك فاخذته فقال هو لي اخذته يعني اذا اخذ رجل من رجل شيئا فقال لا اخذ كان هذا وديعة لي عندك فاخذته فقال لما اخذته منه هي اخذته لما اخذته منه لان الاخذ اقر باليد لئلا يثبت الاخذ منه وهو سبب الضمان كما بيني وادعى استحقاقه عليه فلا يقبل بل يرجع عليه رده عينا قائما بقيمتها كما صدق من قال اقرضت فري او ثوب اي فلانا فركبه او لبسه ورده الى وقال

قال القاضي ابن ابي عمير في قوله من ثمن خرا وخشي يعني لوقال لفلان على الف درهم من ثمن خرا وخشي برأيه الف درهم او فضل يكون رجوعا بعد الاقرار وقال لان وصل صدق و ان فضل لم يصدق لان بيان تعيين وضع موصولا لا منفصلا كما لاستثناء والشرط وفي ثمن متاع او ثمن وهو زئوف او غيره حجة او سقوة او رصاص لهما الجيد يعني لوقال لفلان على الف درهم من ثمن متاع او قال اقرضني الف درهم ثم قال هي زئوف او غيره حجة او سقوة او رصاص او قال الا انها زئوف او قال لفلان على الف درهم زئوف من ثمن متاع وقال المقر لها جياذ لهما الجياذ عندنا في حصة وصل او فضل لما قر وقال لان وصل صدق والا فلا لما قر لها جياذ وفي من غصب او ودعة عطف على قوله وفي ثمن ان ادعى متعلق بقوله وفي من غصب احد هذه المذكورة لان بيع يعني قال له على الف درهم من غصبا ووديعا لا انها زئوف او غيره حجة صدق اي المدعى وصل او فضل لا احتصاص الغصب والودعة بالجياذ دون الزئوف لان الغاصب يغصب ما يجود المبيع يبيع ما يحتاج الى حفظه فلم يكن قوله زئوف تعيينا ولا كلامه بل هو بيان النوع ففتح موصوكة ومنصوكة الا فضلا في الاخير يعني ان قال له على الف درهم من غصب او ودعة لا انها سقوة او رصاص فان وصل صدق وان فضل لان السقوة ليست من جنس الدراهم ولهذا لا يجوز فيها التجوز في الصرف والسلم لكن الاسم يتناولها مجازا فكان بيان تعيين فتح موصوكة لا منفصوكة قال غصبت ثوبا وبعاء بمعيبة صدق بيمينه ان لم يثبت المحقق سلامته لان الغصب لا يقتضي السلامة كما في قوله على الف الا انه ينقص كذا اتصالا لما عرفت ان الاستثناء يصح متصل لا منفصلا قال جل الاخر اخذت منك الف او دعة فهلك وقال الاخر بل غصبتا ثمن اي المقر لانه اقر بسبب الضمان وهو اخذ مال الغير ثم ادعى ما يرجع له براءة عنه وهو الاذن بالاخذ والاخر ينكره فكان القول قوله مع عينه الا ان ينكر عن اليمين في لا يلزمه المال بخلاف قوله غصبتني في رده قوله اعطيتني وديعة اي لوقال المقر اعطيتني الف درهم وديعة فهلك وقال لما لك لابل غصبتني متى الايض من المقر لانه لم يقر بسبب الضمان والمقر له يدعي عليه سبب الضمان وهو ينكر فكان القول قوله قال كان هذا وديعة لي عندك فاخذته فقال هو لي اخذته يعني اذا اخذ رجل من رجل شيئا فقال لا اخذ كان هذا وديعة لي عندك فاخذته فقال لما اخذته منه هي اخذته لما اخذته منه لان الاخذ اقر باليد لئلا يثبت الاخذ منه وهو سبب الضمان كما بيني وادعى استحقاقه عليه فلا يقبل بل يرجع عليه رده عينا قائما بقيمتها كما صدق من قال اقرضت فري او ثوب اي فلانا فركبه او لبسه ورده الى وقال

مطلوب قال اخذت منك الف او دعة فهلك وقال الآخر غصبا من

فلا

مطلوب من الاقرار على نفسه ثم انكر

والقصر في هذا كالاخذ والدفع كالاخذ فان قال قائل لا اعطاء والدفع اليه لا يكون الا بقبضه فتقول قد يكون بالتخلية والوضع بين يديه ولو اقبض ذلك فالتبعية ثابتة في ثبوتها في انقضاء سبب الضمان وبها الخلاف ما اذا اقال اخذتها منكر وديعة وقال الآخر لا انقرضها حيث يكون القول للمقر والا انقرضها لانهما توافقا لهما لك طمان الاخذ كان بالاذن الا ان المقر له يدعي بسبب الضمان وبها الخلاف في الآخر من منكر فافترقا في هذا

مطلوب اقرار المريض بالدين وغيره

فاذا قضيت الدين المتقدمة فبعضه في بعضه الاقر به في حاله المرض لان الاقرار قد انقضى انما صحح وانما لا يفي حق غيره الصحة فاذا المريض حقه فله من صحته هدية بان تزوج امرأة بغير مهر مثلها وبهذا الدين مثله في الصحة لا يقدم احد على الاخذ لما بيننا ولو اقر بدين في يد الآخر لم يبرح في حق غيره ما والصحة لمقتضى حقه به هدية

مطلوب لا يجوز اقرار المريض لغيره او قضى ما استقرضه في مرضه او بعد ثمن ما اشترى في مرضه وقد علم وجوده باليمين هدية

مطلوب جاز اقرار المريض بدين او عين لا بغيره ولو كان ماله من كذا

مطلوب لو تزوج بغير مهر ماله لم ينفذ في مرضه

فلا ان كذب بل الغرض والثوب في وقاخذته ما مضى على القول للمقر وللآخر التينة او خطا في هذا بكن اقبضته اي لوقال احاط فلان ثوب هذا نصف درهم ثم قبضه وقال فلان الثوب ثوب فاقول للمقر ايضا قال هذا الف وديعة لم يزل لا يكره الف الف ليد على المقر مثل بكر لانهما اقر بها ليرجع اقراره له وصا ومكافاة فقول له بعد ذلك لابل بكر رجوع عنه فلا يقبل قوله في حق زيد يجب عليه ضمان مثله لبلكر اقرضني لسان ثم قال كذا باقية اي في اقراره على المقر له عدم كذا اي على المقر ما كان كذا في المقر له وليست بمطلبة في ثبوتها عليه عند الجوف وعندهما يؤمر بتسليم المقر الى المقر له والفقير على المقر له لجران العادة بين الناس انهم يكتبون صدق الاقرار ثم يخذون المال كذا في الكافي **باب اقرار المريض** يعني من الملت دين محتسما مطلقا اي سواء علم سببه او علم باقراره في مرضه بدين سبب فيه اي من مرضه معروف كبدل ما ملكا و اهلكا ومهر مثلها وعلم معاينة بقوله ان اقر به في مرضه وعند الشافعي هذا لسان الاولين لاستواء السبب وهو الاقرار وان كان المريض يحج عن الاقرار بالدين ماله يرفع عن دين الصحة فالدين الثابت باقرار المحجور لا ينحل الدين الثابت بلا حجة كبدل من اقر بالدين ثم قر بالدين بعد الحج في الثاني لا ينحل الاول والكل اي دين الصحة ودين المرض بسبب فيه معروف ودين المرض الذي علم محجرا الاقرار فيه يقيم على الارث لان قضاء الدين من الحيض الاصلية وحقوق الوثبة يتعلق بالترك كسبها الفرج ولهذا يقدم حاشيته في التكفين ولا يحجز تخصيص غير حلقه قضاء دينه ولا اقراره لولا ثبوت سواه اقره دين او عين لقوله صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى اعطى كل ذي حق حقه الا الوصية لوارث الا بصديق البقية اي بقية الغنى وبقية الوثبة لان المانع من التخصيص يتعلق بحقه بالترك فاذا صدق من المانع وجاز التخصيص وجاز اقرار المريض بغيره اي غير الوارث لوجود التخصيص وانقضاء المانع اما الاول فلا ينفذ في حاله المرض وهو بقية في الجواز اما الثاني فلا ينفذ من المانع من الجواز كان الارث وقد اشترى ولو وصليه كان اقراره بكل ماله لما روى عن ابن عمر رضي الله عنه انه قال اذا اقر الرجل في مرضه بدين لرجل غير وارث فانه جائز وان احاط ذلك بماله والقبض ان لا يصح اقراره الا في الثلث لان الشروع قصير فزعم على الثلث وتعلق بالثلثين حق الوثبة ولهذا لو تزوج بغير مهر ماله لم ينفذ الا في الثلث فكذا الاقرار وجها لا ينفذ الا في الثلث ولكن ترك القياس لما دعي عن ابن عمر رضي الله عنه اقراره اي لا يجزى بما لم يقر بنبوة ثبتت لنفسه وبطل اقراره واقر لا بغيره ثم تكفها صح اقراره لها وعنده في بطلان الاقرار ايضا للثبوت ولما انكره وليس بينه ما سبب التهمة فلا يبطل بسبب حجته بعده بخلاف المسئلة الاولى لان دعوى النسب تستند الى زمان العلوق فيعلم ان البينة ثابتة زمان الاقرار فلا يصح ولما التزوجة

کلیه و از آنکه می باشد که در آن
کلیه و از آنکه می باشد که در آن

أخبرني العتيق سنة
أراد بالمولد العتيق
على صيغة اسم الفاعل
أو المفعول على صيغة
اسم المفعول فإن
الافعال بكل
واحد منهما
صحيحة
نهاية

وعندهما يصح تعدد الزوجين
لان الارث من احكامه
سهرانه

اقرب بنوة غلام جهل نسيبه في مولده ثبت نسبه

المقالة بالنسبة الى الغير

بعد

کلیه و از آنکه می باشد که در آن
کلیه و از آنکه می باشد که در آن

أخبرني العتيق سنة
أراد بالمولد العتيق
على صيغة اسم الفاعل
أو المفعول على صيغة
اسم المفعول فإن
الافعال بكل
واحد منهما
صحيحة
نهاية

وعندهما يصح تعدد الزوجين
لان الارث من احكامه
سهرانه

اقرب بنوة غلام جهل نسيبه في مولده ثبت نسبه

المقالة بالنسبة الى الغير

بعد

وليت يزه وصية حقيقة حقاً من اقرب باخ غم اوصى الاخوة جميعهم قاله
كان الموصي له ثلث المال خاتمة مود كان الاول وصية الماشوق كما
نفسيون كندة فيل انفق لواقعة منه باخ ومصدق الحق له
ثم انكر الخروا شتم ثم اوصى بهما له كمال لسان كان ماله
للموصي له وله يوصى لاحد كان بيت المال لان رجوعه
مصحح لان النسب لم يثبت فبطل الاقرار بهما
سب

في الاقرار الذي يبرى فحق المقر لا يفسق غيره

مبحث الالفاظ التي تصلح جواباً في الاقرار

او الميقين يقين لا اكل بيقين اقرار لا كلام تام بخلاف ما تقدم بان لا يصلح للابداء قال
للمتله يأسا رقة تيارانية يا مجنون يا القله اوقان منه السارفة فعلت كذا باعها فوجد اى
المشتريها اى بالجارية واحلها منها اى من هذه العيون لا ترة اى لامة بعد البيع اى بواحد من
هذه العبارات لان غير الاخير نداء وقصد النادى اعلام النادى واحضار لا تحقيق الوصف
الذى ناداه به ولهذا لو قال لامرأتى يا كافر لا يفرق بينهما والاخير شتمته بخلاف غيره سارفة
او هذه ابعث او هذه زانية او مجنون حيث ترد بواحد من هذه العبارات لان اخبارا وروايات
الوصف وبخلاف ما طالع وهذه المطلقة فقلت كذا حيث تطلق امرأته لا يمكن من اثبات تلك
هذا الوصف شرعا فيجعل كلاما اياها باليكفاد قافيا فيحكم به وتمد لا يمكن من اثبات تلك
الوصف فيها وكان نداء وشمما لا تحقيقا ووصفا كذا فى الكافي **كتاب الشهادات**
اورده عقيب كتاب الاقرار لان الحاخنة للشهادة بعد عدم الاقرار فيكون متأخرا عن اعتبار
هذه الشهادة اخبار بحق الغير على امر سواء كان حق للغير او غير عني يقين اى ناشيا عن يقين
لا عن حسيبان وتحمين والى الاشارة بقوله عليه السلام ان اريت مثل الشمس فاشهد ولا فروع
ولهذا قالوا انها مستمدة من الشهادة التى بمعنى المعاندة وشروطها العقل الكامل بان يكون الغا
عاقلا فلا يقبل شهادة المجنون والصبى والضبط وهو حسن السماع والفرم والحفظ الى وقت الاداء
والولاية بان يكون خيرا فلا يقبل شهادة الفتن وكذا الدخلى في حقيقة اللفظ اشهد بمعنى الخبر ذو
القسم ذى التمسك حتى اذا ترك لقب الشهادة وحكمها وجوب الحكم على القاضي بموجبها بعد
التركية والقبائلى كونها حجة ملزمة لا تخبر بحتم الصدق والكذب ولكن ترك بالتمسك و
الاجماع وجوب اى الشهادة بالطلب اى طلب المدعى فى حق العبد وانما اعتبر طلبها لانها حقة فيشرط طلبه
كما فى مسائل الحقوق ان لا يوجد بدله ولا يجوز كتمانها لقوله تعالى ولا ياتي بالشهاد اذا ما دعوا
ثم انما انما اذا علم ان القاضي يقبل شهادته وتعين عليها الاداء وان علم ان القاضي يقبل شهادته
او كان له جماعة فادى غيره ممن تقبل شهادته فقبلت لا ياتى وان ادى غيره ولم تقبل شهادته
ياشم من لم يؤد اذا كان ممن تقبل شهادته لان امتناعه يؤدى الى الضياع الحق دون حق الله
تعالى فانه ياتي بها بلا طلب حتى الامانة وطلاق المرأة فان فيها تحمى الفرج وتترك الشهادة فيها اضاء
بالفسق والفساد بفسق وسترها في الحدود افضل لقوله عليه السلام الذى شهد عنده لو سترت ثوبك
كان خير لك وتلقينه للدر لا يقول لك لست بها وقبلتها آية ظاهرة على حجاب النفس وتبذل
فى السرقة اخذ لاسرق احياء حتى المسروق منه وعابها بجانب السرقة وضابها بالزنا اربعة رجال
لقوله تعالى والذى ياتين الفاحشة من ذنبا فاشهدوا عليه من اربعة منكم ولقوله تعالى ثم لا تاتوا

لو قال لا صبر يا ساقية يا زانية كذا او باعها فوجد بها
ما قال لا ترد به

لو قال لا امرأتى يا كافر لا يفرق بينهما

لو قال لا امرأتى يا طالق او غيره مطلقة او قال لا امرأتى كذا
يقع الطلاق وتزويج المرأة

وجوب الشهادة في حق العبد بعد الطلب

وجوب الشهادة في حق الله تعالى قبل الطلب تقبى الأمة
فى قوله تعالى والشهادة فى الحدود يجزى بها التبرين
الستر والاشهاد لانه يجزى بها التبرين اقامة الحدود
والستر عن الزنا
ولانه لو لم يثبت المسقة وجب القطع والضمان لا يجامع القطع
فلا يحصل احياء حقة بمراتية

مطل الفضلية ترك الشهادة فى الحدود

باربعة شهداء ونصابها البقية الحدود والقود رجالان لقوله تعالى واستشهدوا شهيدين من
رجالكم ولا يقبل فيها شهادة النساء لما فيها من شبهة البدنية وضابها بالولادة واستهدوا للضبي
للصولة عليه بالبكارة وعيوب النساء في موضع لا يطلع عليه الرجال امرأة واحدة لقوله عليه
السلام شهادة النساء جائز فيها لا يستطيع الرجال النظر اليها مجمع المحلى بالدم يرد بها الجنس اذا
لم يكن ثمة معهود اذ الكل ليس بمراد قطعا فيرد بها الاقل لتيقنه وضابها بالغيرها من الحقوق
سواء كان ما لا او غيره ككناح وطلاق وكالتم ووصية واستهدوا للصبي للارث رجلان او رجل
ولمرأتان لما روى النعم وعليه رضى الله عنهما ايجاز شهادة النساء مع الرجال فى النكاح و
الفرقة كما فى الاموال وتوابعها وزم الكلام من اصول الاربع المذكورة لفظا اشهد لتقبل حتى لو
قال للشاهد اعلم او ايقن لا تقبل شهادته لان النص وردت هذه اللفظة وجوز الحكم
بالشهادة على خلاف القياس فيقتصر على قوله النص ولم يرد ايضا العدالة وهي كون حسنة الرجل
اكثر من سيئاته وهذا اول الاحتياط في الكلام وترك الامر على الصغار لان الصغرة تكون
كبيرة بالامر على ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا صغيرة مع الاكبر ومع
الاستغفار لموجوب اى وجوب القول لقوله تعالى واستهدوا من عندكم وان كان الخبر محتمل الصدق
والكذب والمخبر هو الخبر الصدق وبالعدالة يتخرج جهة الصدق اذ من ترك غير الكذب من الخطأ
يركب الكذب ايضا وفيما اشار الى ان العدالة شرط وجوب العمل بالشهادة لا شرط ابلية الشهادة
لان الفاسق ابل للولاية والقضاء والسلطنة والامامة والشهادة عنه وعن ابى يوسف ان
الفاسق اذا كان وجها فالتناس دامرة يقبل شهادته والاصح ان شهادته لا تقبل الا ان
القاضي لو قضى بشهادته يصح عندنا كذا فى الكافي وهو اى الشهادة لو كانت على جارية الاشارة
اى اشارة الشاهد الى ثلثة مواضع على الخصم المدعى والمدعى عليه والمشهد به لو كان غيبا
استعان عن الدين ولو كانت على غائب وميت فسموه ونسبوه الى ابيه فقط بان قالوا على فلان
ابن فلان لا يقبل حتى ينسبوه الى جده ولا تنسبوه صناعته اى ذكر واسم ابيه وصناعته
لا يكفي الا اذا كان مع وفاءها بان لا يكون في بلد من بلدك في تلك الصناعة وان ذكر اسم
اسم ابيه وقبيلته وعرقه ولم يكن في محلة رجل آخر بهذا الاسم وبجده الحقة فيكون جزاوات
كان آخر مثلا لا يكفي حتى يذكر شيئا آخر فيقبل التمييز ولو ذكر اسم واسم ابيه وفخذه او صناعته
ولم يذكر الجدي يقبل بشرط التعريف ذكر ثلثة اشياء ففى الزنا ذكر لقبه واسمه واسم ابيه
قبل وكيف والصحيح انه لا يكفي وفي اشتراط كل الاحتياط لو قضى ببلد ذكر الحد نفذ كذا
فى العمادية ولا يسأل عن شاهد بل طعن الخصم يعنى ان القاضي يقتصر على طاهر الاولات فى

قبل شهادة امرأة واحدة

والا انما سقطت الذكوة ليخفى النظر لان نظر المجلس خفى فلذا
سقط اعتبار العدد الا ان المتن والثلاث فيه اصول لما فيه
معنى الزام وامامكم بالبكارة فان شهدت انها لم يكن يقبل
سنة وغيره قلعه لانها تأيدت بموجب ان البكارة اصل وكذا
فى رد البيع اذ انشأه بنسب البكارة فان قاضى انما ينسب
بجلف البائع ليضم كونه الحقارى والعيب ينسب بقدره
فيجلف البائع بمراتية

العدالة شرط وجوب العمل بالشهادة لا شرط اهلية
الشهادة لان الفاسق ابل للولاية

مما تركت الشهود

والسليم واليسار ولا يتغنى ان الشاهد عدل او لا انه يطعن فيه الخصم فاذا طعن نسال
القاضي عنه في السور في العلانية الا في حد وقدره وانما يسأل في السر وفي العداية
فيها بالاجماع طعن الخصم ولا انما يحتمل لا سقاطها فيشترط الاستقصاء فيها وعند
ها يسأل في الكل من وعكنا وان لم يطعن الخصم لان بناء القضاة على الحجة وهي شهادة
العدل فيتعرف عن العدالة ويحقق ثم التزكية في السر ان يثبت قطعة قرطاس كتب فيه اسماء
الشهود وحليتهم ويطعن من التزكية تعريف حلقهم والتزكية في العلانية ان يجمع القاضي
بين المزي والشهود في مجلس القضاء فيسأل المزي عن الشهود بحضر الشهود اهل
عدول مقبولوا الشهادة لئلا يكرههم ويخرجهم ووقع الاكفاء بتزكية السور في زمانها
لان تزكية العلانية بلك وقتها اذ الشهود والمدعي يقابلان الجراح بالاذى والاخران
وكذا للتزكية ان يقول المزي اي يكتب في ذلك القواس تحت اسمه بوعدل ومن عرفه
بالفسق لا يكتب شيئا احترازا عن الهالك ويكتب الله اعلم وان لم يقل جائز الشهادة قد
في الكفر ثم قل ان لا بد ان يقول المزي هو عدل جائز الشهادة اذ العبد والمحدود في القذف
اذا تاب قبل عدل والاصح ان يكتب بقوله هو عدل ثبت الحرية بالدار قوله فيه اشكال
لان المحدود في القذف التائب قد يكون معك كما ذكره فلا بد من قوله جائز الشهادة ليخرج
وهذا لا يرد على عبارة العلانية انه لم يذكر فيها المحدود في القذف لكن لا بد فيه ايضا من
اعتبار هذا القيد ليجزى في لا يفي الاكفاء بقوله هو عدل اصح والاصح تعديل الخصم هكذا
قال ابو حنيفة يعني ان تعديل المدعي على الشهود لا يصح لان من نعم المدعي وشهوده ان الذي
عليه ظالم كاذب في الاكفاء وتزكية الكاذب الفاسق لا يصح وعندهما يصح ان كان من اهل
بان كان عدلا عند محمد لا بد من ضم آخر اليه لعدم جواز تعديل الواحد واليوسف يجوز كما
سئل في المدة بتزكية تركيته بقوله هم عدول لكنهم اخطوا او لم يشوا وهم عدول ولم يرد
على نزولها الوقت صدقوا او عدول صدقة فقد لهم الحكم لانه اقر منه بثبوت الحق
بخلاف الوقت اعم عدول ولم يرد عليه حيث لا يلزمه شيء لانهم مع كونهم عدولا يجوز
منهم التسيان والخطا فلا يلزم من كونهم عدولا ان يكون كلامهم صوابا كقوله واحد التزكية
ولتجمل الشاهد والسائل المزي لان التزكية من امور الدين فلا يلتزم فيها
الا العدول حتى يجوز تزكية العبد والمرأة والاعمى والمحدود في القذف التائب لان
غيرهم مقبول في الامور الدينية والاصح ان تثنى لان فيه زيادة طمأنينة هذا
كثير في تزكية السور واما تزكية العلانية فيشترط فيها جميع اشتراط في الشهادة من الحرية

مما يجوز تركية العبد والمرأة والاعمى والمحدود في القذف التائب
لان غيرهم مقبول في الامور

والبهر

والبهر غيرهما سوى لفظ الشهادة بالاجماع لان من الشهادة فيها اظهر ولا يختص بمجلس
القضاء لسامع اي يجوز لسامع ما يتعلق بالاقوال كالبيع بان سمع قول البائع بعت وقول
المشتري اشتريت والاقرار بان سمع قول المقر لفلان على كذا او اري ما يتعلق بالافعال كحكم قاض
او غضب وقول ان يشهد فاعل قوله يجوز المقدم قوله لسامع وان لم يشهد عليه ويقول
اشهد انه باع او اقر انما عاين الشئ فيوجب عليه الشهادة به كما عاين وهذا ان كان البيع بالعد
ظاهرا وان كان بالتعاطي فكذلك لان حقيقة البيع مبادلة المال بالمال وقد وجد وقيل لا
يشهدون على البيع بل على الاخذ والعطاء لان بيع محلي لا حقيقة وقيل اشهد لا اشهد في
كيد يكون كذا ولا يسهل الشهادة بسامع من وراء الحجاب اي لو سمع الشاهد صوت من
يشهد عليه من وراء الحجاب لا يسهل ان يشهد لاحتمال ان يكون غيره اذ النعمة تشابه النعمة
الا اذا اتقن القائل بان يكون في البيت وحده وعلم الشاهد انه ليس فيه غيره ثم جلس على
المسلك وليس في مسلك غيره فسمع قرارا داخل ولم يره اذ حينئذ يحصل به العلم لكن
ينبغي ان لا يقبل اذ امره ان ليس من ضرورة جواز الشهادة القبول عند التفسير فان الشهادة
بالسامع تقبل في بعض المحدثات لكن اذا صرح به لم يقبل كما سئل اي يري شخص القائل ويشهد
عنده اثنان انها فلانة بنت فلان بن فلان قال الفقيه ابو الليث اذا اقرت امرأة من وراء
حجاب وشهد عنده اثنان انها فلانة بنت فلان بن فلان لا يجوز ثلث سمع اقرارها ان يشهد
عليها الا اذا اري شخصها يعني حال ما اقرت في يجوز ان يشهد على اقرارها بشرط ثلث شخصها
لارؤية وجهها قال ابو بكر الاسكاف المرأة اذا اقرت عن وجهها فقالت انا فلانة بنت فلان
بن فلان وقد وهبت مكر لزوجي فان الشهود لا يحتاجوا الى الشهادة عدلين انها فلانة بنت
فلان ابن فلان مادامت حية اذ يمكن للشاهد ان يشي اليها فان كانت غائبة لم يحتاج الشهود
الى الشهادة عدلين انها فلانة بنت فلان بن فلان كذا في العداية ولا يشهد على الشهادة ما
لم يشهد عليها لانه قد خضع الاصل بالامة ولايته في تنفيذ قوله على الشهود وعليه ان الولاية
الثابتة الغير ضرر عليه فلا بد من الاثبات والتحليل منه ولا يشهد ايضا من راي خطه الذي كتب
فيه شهادته وله يد كذا اي شهادته كذا القاضي يعني اذ اقرت ديوانه اقرار رجل لرجل
بحق او شهادة شهود يشهدون على رجل بحق وهو لا يذكره لا يحكم به ولا ينوله حتى
يتذكره وكذا الراوي يعني اذ الميراث لا يحل له روايته لان كلامه لا يحل له اذ علم ولا علم
هذا لان الخطأ شبه الخطأ ولا يسهل السامع الا في النسب والموت والنكاح والعدول ولا يثبت القضي
فان الشهادة بالسامع مما تركه فيما اذا اخبر بهما رجلان او رجل وامرأتان عدولا والقياس

مما لا يشهدون على خطه الذي كتب فيه شهادته ولا يشهدون على خطه الذي كتب فيه شهادته
فان اذا اقرت امرأة من وراء الحجاب وشهد عنده اثنان انها فلانة بنت فلان بن فلان لا يجوز ثلث سمع اقرارها ان يشهد
عليها الا اذا اري شخصها يعني حال ما اقرت في يجوز ان يشهد على اقرارها بشرط ثلث شخصها
لارؤية وجهها قال ابو بكر الاسكاف المرأة اذا اقرت عن وجهها فقالت انا فلانة بنت فلان
بن فلان وقد وهبت مكر لزوجي فان الشهود لا يحتاجوا الى الشهادة عدلين انها فلانة بنت
فلان ابن فلان مادامت حية اذ يمكن للشاهد ان يشي اليها فان كانت غائبة لم يحتاج الشهود
الى الشهادة عدلين انها فلانة بنت فلان بن فلان كذا في العداية ولا يشهد على الشهادة ما
لم يشهد عليها لانه قد خضع الاصل بالامة ولايته في تنفيذ قوله على الشهود وعليه ان الولاية
الثابتة الغير ضرر عليه فلا بد من الاثبات والتحليل منه ولا يشهد ايضا من راي خطه الذي كتب
فيه شهادته وله يد كذا اي شهادته كذا القاضي يعني اذ اقرت ديوانه اقرار رجل لرجل
بحق او شهادة شهود يشهدون على رجل بحق وهو لا يذكره لا يحكم به ولا ينوله حتى
يتذكره وكذا الراوي يعني اذ الميراث لا يحل له روايته لان كلامه لا يحل له اذ علم ولا علم
هذا لان الخطأ شبه الخطأ ولا يسهل السامع الا في النسب والموت والنكاح والعدول ولا يثبت القضي
فان الشهادة بالسامع مما تركه فيما اذا اخبر بهما رجلان او رجل وامرأتان عدولا والقياس

وفيه سلكا
 يجزي عداة الله فليس
 من يشهد بان لا يصح انما لقب
 لا تقبل شيئا منهم
 قال في الصلاة واجل العبد والماتة ان كان يعرف انها رتيبان فكذلك
 لان الرتيبان لا يكون في نفس وان كان لا يعرف انها رتيبان الا انها
 صغير ان لا يعرف ان عن النفس كما يمكن ذلك لانه لا يدركها وان كانا
 كبيرين فذلك مع ان الاستثناء لان لهما يد اعلى منهن
 فيدفع يد اليه عنهما فانهم يد يد الملك وعنه الى
 ان يحيل لوان يشهد فيها ايضا والفرق بينا

المريد الشيخ راقون الماسيني

الآفة الوقف

يقتل المسلم بالذبح لا بالسَّامِ

الْعَشْرِينَ ص

وبعد ذلك يمتدح المعتبرة اذا لم يفتقر في الجوارح الصالحة
لا يقدح به العادة الخالصة كما ذكرنا فاما الامام بمصيبة
المشروعة لان في الشر وطعم ولا ترد الشهادة
وهو مفقود في احياء الحق

ومن خمر وصادقا ومصاهرة كاتم امرته وشهادة زوج ابنته وامرأة ابية وابنه لان الملاك
بينهم متميزة ولا يدعى قسرية ولا بسوطة لبعضهم في مال البعض فلا يتحقق التهمة بخلاف شهادته
لقربته ولانك او شهادة احد الزوجين لا تقبل من كافر على عبد كافر ولا على كافر
مؤكل مسلم يعني يجوز شهادة الكافر على كافر مؤكل مسلم وعلى كافر مؤكل مسلم بلا عكس
اي لا يجوز شهادة الكافر على عبد مسلم ولا كافر ولا على كافر مسلم مؤكل كافر فان مسلما اذا
كان له عبد كافرا كان له بالبيع والشراء وشهادة عليه شاهدان كافران يشترط اوبع جازت
شهادتهما عليه لان هذه شهادة كافر قامت على ثبوت امر على كافر فصدوا له من اهل
المسلم فمما ولو كان المولى كافرا والعبد مائنا مسلم لا تقبل شهادة الكافر عليه لان هذه شهادة
كافر قامت على ثبوت امر على المسلم فصدوا له من اهل الاسلام ولا يقبل شهادة الكافر
شاهدان كافران جازت شهادتهما عليه لانها قامت على ثبوت امر على الكافر فصدوا له من
الحكم على المسلم فمما ولو كان كافر او كل مسلم يشترط اوبع لا تقبل شهادتهما عليه لانها شهادة
كافر قامت على ثبوت امر على المسلم فصدوا له من اهل الاسلام لا تقبل شهادتهما عليه لانها شهادة
على مسلم عطف على قوله تقبل من اهل الاهواء الا في الوصاية والنسب اذا ادعى حق من قبل الميت
على من حضر حاضر يعني اذا ادعى الايمان من نصراني وقاة شاهدين نصرانيين على خصم مسلم او
ان كان قاتل بن فاذن انصراف مات وهو وارثا وحضر مسلما الميت عليه دين واقام شاهدين
نصرانيين على نسبه تقبل وهذا استحسان والقياس لان لا يقبل وجه الاستحسان ان المسلمين
لا يحضر موت النصراني والوصاية عند ثلث غالب وسبب ثبوت النسب النكاح وهو لا يحضر فيه
نكاحهم فلو لم تقبل شهادة النصراني على المسلم في ثبوت الايمان الذي بناؤه على الموت والنسب
الذي بناؤه على النكاح ادعى في ارضاع الحقوق المتعلقة بالايمان فقلبت ضرورة كما قبلت شهادة
القابلة للضرورة ولا من اعني لان الاداء يفتقر الى التميز بين الخصمين والشهود بهان كان
منقول ولا يميز الاعني بالغمزة وفي شبهة يمكن التميز عنها بجنس الشهود ومزلة الشهادتين
من باب الوالدية والولاية لم يحد احد فلا تقبل شهادته ولو على كافر ومملوك وصبي اذا والاه
لها على نفسها فعل غيرها والاول لان يتحمل اي الشهادة في الرق والصفين واديا بعد الحرية
والبلوغ في تقبل ان التحمل بالمعينة والسمع وهما لا ينافيانها وعند الاداء هما من اهل
الشهادة وهو محدود في قوف ولا تاب لقوله تعالى ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا الا ان يجدوا كاثرا في علم
فان الكافر اذا احدث القذف لم يقبل شهادته على اهل الذمة لان لشهادة على جنسه فترتبة
لحده فان اسلم قبلت شهادته عليهم وعلى المسلمين لان يترتب شهادة استنادها بالاسلام ولم يحد

لا يشهد الكافر على مسلم الا في الوصاية والنسب اذا ادعى
حقا من قبل الميت على حاضري
من مودة عن ابي حنيفة تقبل فيما يجزي فيه السامع لان
السامع والاختلاف في قول ابو يوسف والشافعي يجوز
في وقت التحمل بمسلك العلم بالمعينة والاداء في
بالقبول ولا يغير معرف والتعرف يحصل بالنسبة كما في
الشهادة على الميت ههنا

ولو عني بعد الاداء يمنع القراء عند ابي حنيفة ومحمد لان قليم
اليتم الشهادة شرط وقت القضا الصبر ورتبها حجة عند
كما ان اخرين او من اوتىة بخلاف ما اذا مات او غاب لان
الاهلية بالموت انتهت وبالعينية ما بطلت به اية
يحدون الحدود في غير القذف لان الرق والصفين وقد يقع
بالتمتع بولي

رد وهي الشهادة على اهل الاسلام لانها لم تكن ثابتة زمان الرق والحد فلما جازت شهادته على اهل
الاسلام جازت شهادته على الكفار ضرورة بخلاف العبد اذا احدث بالحد فشم عرق حيث ترد شهادته
اذ لا شهادة للعبد اصلا حال رقه فيتوقف الرد على حد وثبوتها فان احدث كان رده شهادته بعد العرق
من تمام حده ومسجون في حادث السبي يعني اذا حدث بين اهل السبي حادثا في السبي وان البعض
ان يشهد في ذلك الحادث لا تقبل كغيرهم متميزة لان اهل السبي مع الكبار واصل وفرد وزوج وعرس
وسيد وعبد ومكاتب الامم فيقول عليه السلام لا تقبل شهادة المولى لولده ولا الولد لولده
ولا المرأة لزوجها ولا الزوج لامرأته ولا العبد لسيد ولا المولى لعبد ولا الاجير لمن استأجره ولا
بالاجير على قول الشافعي التلميذ الخاص الذي يواضع لستاده من نفسه ونفعه ونفع نفسه و
هو معنى قوله صلى الله عليه وسلم لا شهادة للقانع باهل البيت وقيل هو الاجير مساندة ومشاورة
لان يستوجب الاجر بما فعه فاذا شهد له في مرة الاجارة فكان استأجره عليها وشركه فيها لا يشهد
فيه لانها شهادة لنفسه من وجه فلو شهد فيها لا يشهد فيه لقبول التهمة ونحوه بفعل
الردى لا يحد على الفسق ولما من في كلامه لئن وفي اعتصامه تكسر ولو يشهد في شيء من الاعمال
الدينية فلا تترد شهادته وبالحاجة ومقنية لان تكاثرها المحرم طمعا في المال والملاذ بالجملة التي تنح
في مصيبة غيرها واتخذت مكسبا والثقة بالهجره في جميع الاديان فخصه اذا كان من المرأة فان
لنفسه في الصورة من اهلها فصدوا عن نعم العناء اليه وهذا المقيدها بقوله الناس وقيد فيها
سببا ومنه الترتيب اي شرب الاثرية المحرمة فان ادمان شرب غيرها لا يسقط الشهادة
ما لم يسكن على التمهيد لادمان يكون ذلك ظاهره فان من شرب الخمر مرة ولا يظهر ذلك
لا يخرج كونه عدلا وان كان شرب الخمر كبيرة وانما يسقط عدلته ان كان يظهر ذلك او يخرج
سكران او يلعب بالقسيان اذا لمرة لم يحد ولا يخرج عن الكذب عادة كذا في الكاف وعقد
بسبب الدنيا قال في المحيط لا يجوز شهادة رجل على رجلين ما عداوة في شيء من امور الدنيا وقال
ان احدث ما ذكر في المحيط اختيار المتأخرين وما ادرى ان المفسر في خلافه فان اكان عدلا تقبل
شهادته قال وهو الصحيح وعليه الاعتماد ومن يلعب بالطيور لشدة غفلة واصل على نوع هو
ولان الغالب ان ينظر الى العورات في السطوح وغيرها وهو فسق فاما اذا امسك الحمام للاستيناس
والطيور فلا تترد عدلته لان امسكها في البيوت مباح والطيور لا يمين اللهوا وفيه للناس لانه
يبيع على فسق فيجمعهم على ارتكاب كبيرة ولا يمنع عادة عن المجازفة والكذب وان اكان
لا يسمع غيره ولكن يسمع نفسه لان الوشاة فلا يقع في الشهادة او يركب ما يحل به اي
يأتى نوعا من الكبار في القصة لحد لوجوب طرده بخلاف اعتقاده واذ لا يحد قلة ديانته

الثقة لله وحده في جميع الاديان خصوصاً كماله اديان
فان رقع الموت منها حرام
ومن اهلها من قال اذا كان الرجل صالحا في امره فليست شهادته سببا
ولا يعرف بالكذب ولا يشترط الكفاي غير ان شرب الخمر احيانا
لنفسه الدين والتقوى لا التمهيد في عدلته وعامة مشايخنا اعلم
لا يحد عدلته لان شرب الخمر كبيرة خاصة وان كان للعداوة
انتهى
مطل عدواة الشاهد بسبب الدنيا

من يلزم بالزندرية وود الشهادة مطلقا
مسألة
السلف من الجنية الى محمد بن الحسن والخلف من محمد بن الحسن
الى شمس الأئمة الخواري والشافرون من شمس الأئمة الخواري
الذي البخاري رحمه الله تعالى
من الوقفات

فما اذا كان الشايع يحسن لنفسه صفته الشهادته
مطل
الفرقة ليست بحجة بل ادفعها مؤنة مقبين الفاضل
الشهادة على جميع حجة لا تقبل

مطلوب اذا اقيمت البنية على عدالة الشاخص فثبتت على الجرح
الجرح تبديل التعديل سافغ وبسببه منع

الشهادة في الصورة التي بعثها من الله تعالى وبعضها مع
المبدأ قبل

7419

حق العبد والحاجة ماسة الى احياء هذه الحقوق من اي شاهد رده قاض في حادثة اي اسم
 قبل شهادته فيها ليس الاخرى قاض لغيره فيقول فيها لان الظاهر ان رد الاول لوجه شرعي
 ولا يجوز مخالفة الثاني له شهادة قاصرة بغيرها غير تقبل في مثل ان شاهد بالدار ولا
 ذكر لها في رد الخصم فشهد بها ائران فانه يقبل لان الحاجة الى الشهادة لا تثبت بغير
 عليه حتى يصير خصما في اثبات الملك المدعى ولا فرق في ذلك بين ان يثبت كذا الحكمين بشهادة
 فريق واحد وفريقين ثم ادشهاد انها في يد المدعى عليه ساله لقاها في عن سماع تشهد وانها
 في يد اوعى من عاينة لانهم بما سمعوا اقرارهم فيها في يد وطون ان ذلك يطلق لهم الشهادة كذا
 في العادة وان شهد بالملك في الحدود ودواحل بالحدود حيث يقبل انما ذكر وان شهد واخذ
 الاسم والنسب فيعرف الرجل بعينه فشهد بان له اسم المستمي به اي بذلك الاسم وسبق في نظرها
 تشهد عدل فقال اوحيث يعرفونها حتى لا يثبتها كذا في يد المدعى عليه شاهد تذكر لفظا ترك في شهادته
 فذكره تقبل ان الذي في مناقضة واطبق في الجامع الصغير والحج على اناد الذي يرجع عن مكانه
 بان ذلك ان كان عدلا ولم يثبت له على المناقضة فان شرط حسن ذكر الزهر في بيته المت
 من الحجج او لمن بنية للوث بعد البر بغير حجج انما ناك ومات الحجج وقام ولياؤه بنية
 انما بسبب الحجج واقام الضارب بنية انما ومات بعد عشرة ايام فبينة ولياؤه المفلول
 وبينة الغيب او لمن بنية كونه القيم مثل الشئ يعني ان ومات باع كره الصبي وبلغ الصبي ولا ي
 غنيا واقام بنية واقام للشر بنية ان قيمة الكرم في ذلك التي مثل الشئ فبينة الغيب انما لانها
 تثبت امران اذا كان بنية الفساد اصح من بنية النجاسة وبنية كونه للفساد عاقل او من بنية
 كونه مخلوق العقل ومجنونا يعني ان اقامت بنية ان مولاها ذبحها في موضع موتها وسو عاقل
 واقامت الورثة بنية انما كان مخلوق العقل ومجنونا فبينة الامة اولى وكذا اذا خلع امرأته ثم
 اقام الزوج بنية انما كان مجنونا وقت الخلع واقام المرأة بنية كونه عاقل او كان مجنونا
 وقت الخلع واقام وليه بنية انما كان مجنونا والمرأة عاقل فبينة المرأة اولى في
 الفصلين وبنية الاكره اولى من بنية الطمع يعني لو ائنت اقر انسان بشئ طامعا فقام
 المدعى عليه بنية ان كنت مكرها في ذلك الاقرار فبينة الاكره اولى لانها تثبت خلاف الظاهر
باب الاختلاف في الشهادة اعلم ان هذا الباب على الصلح مقرر من ان الشهادة على حقوق
 العباد لا تقبل بلا دعوى مدعى ان ثبوت حقوقهم على مطالبهم ولو بالتوكيد بخلاف حقوق الله تعالى
 حيث لا يشترط فيها الدعوى لان اقامة حقوقها واجب على كل احد فكل احد خصم في اثباتها
 فصار كان ادعاه موقوفة ومنها ان الشهود ان شهدوا بالامر من المدعى كان المدعى مكنهم فيقبل

في مثل الشهادة على اموال مقرر من ان الشهادة على حقوق العباد لا تقبل بلا دعوى

شهادتهم

شهادتهم وان شهدوا بالامر من المدعى كان المدعى مكنهم فيقبل
 الاصل والملاك بالسبب مقصود وقت السبب ومنها ان الاختلاف بين الشاهدين ليس بالاختلاف بين
 الدعوى والشهادة لان شهادة الشاهدين ينبغي ان يكون كل منهما مما تقرر في الدعوى في اللفظ لا في
 اختلاف المعنى والمطابقة بين الدعوى والشهادة ينبغي ان يكون في المعنى فقط ولا عبرة باللفظ كذا في الفصول
 وسبق في زيادة توضيح لروايتهم ان عبارة الوقاية ليست كما ينبغي حيث قال بشرط موافقة الشهادة
 لحدوث او معنى ولهذا قبلت بحجج مطابقة الشهادة للدعوى لا اللفظا ومعنى مقابل معنى فقط ولو ادعى
 ملكا عاقل فشهد بملك بسبب كدعوى الدار لا رث مثلا قبلت لانهم شهدوا باقل مما ادعى وذلك
 لا يمنع قبول الشهادة للمطابقة معنى كما مر ويؤكد اي لو ادعى ملكا بسبب وشهد بملك عاقل لا اي القبل
 لانهم شهدوا بالامر مما ادعى فيقبل كما مر ويجب تطابق الشهادتين في المعنى واللفظ لا يجوز باختلاف اي
 اختلاف في المعنى بان يتطابق لفظها على افاة المعنى بطريق الوضع لا التضمن وعندها كيف لا يتفق
 في المعنى حتى لا الذي من ائمة درهم فشهد شاهد بدرهم واخر بدينارين واخر بدينار وآخر بدينار
 وآخر بخمس مئة تقبل عند عدم المطابقة لفظا وعندها يقضي بأربعة لافاق الشاهدين الاخرين
 فيها معنى فلو شهد احدها بالدينار والاخر بالدينار وقبلت لاتحاد معناه كذا في الهبة والعطية و
 نحوها ولو شهد احدها بالف والاخر بالدينارين او مائة ومائتين او مائة ومائتين او مائة ومائتين
 لا اختلاف للمعنيين كما ان ادعى غصبا او قتل فشهد احدها بالآخر والاخر بالآخر حيث لا يقبل بخلاف
 ما ان شهدوا بالامر بجهت تقبل وقبلت على الف في الف ومائة او في شهادة احدها بالآخر والاخر
 بالف ومائة ان ادعى المدعى الاكثر وهو الف ومائة والتا في الف ومائة وتقر واحداهما بمائة
 بخلاف ما اذا كان يدعى الف فقط حيث لا يقبل لان المدعى كذب من شهد بالزيادة هذا الذي
 ذكره في الجاهل الذي وفاعين تقبل على الواحد كذا في باب الشهادة في الشرب من الخمر وفي
 لم قبلت على العبد الواحد الذي اتفقا فيه بالاجماع كذا في باب الشهادة في الشرب من الخمر وفي
 الجدل لا تقبل مطلقا اي سواء كانت على الاقل والاكثر او كان المدعى هو البائع والمشتري فلو
 شهد واحد بنية بل بغيره واكثر بالف واخر بالف وخمس مائة ردت لان المقصود اثبات السبب وهو
 العقد في البيع بالف غير البيع بالف وخمس مائة فاختلف للشهود بلا خلاف في الثمن فلم يتم التصاب
 على واحد منهما وان المدعى يكذب احد الشاهدين كذا العتق بما لا يصلح عن قود والهن والجمع
 ان ادعى العبد في الصورة الاولى والمقاتل في الثانية والراهن في الثالثة والمرأة في الرابعة لان هؤلاء
 لا يصدقون اثبات المال بل يشترط العقد وهو فخلق لم اعرف وان ادعى الاخر بان قال هو العبد فغفرك
 على الف وخمس مائة والعبد يدعى الف او قال وكذا القصاص ما حدثك على الف وخمس مائة والمقاتل يدعى

الاختلاف بين الشاهدين في اللفظ لا في المعنى كذا في الدعوى والشهادة
 ويعتبر اتفاق الشاهدين في اللفظ والمعنى عند المصنفين فان شهد احدهما
 بالف والاخر بالدينارين تقبل الشهادة عنده وعند المصنفين على الف
 ان كان المدعى يدعى الف والآخر بالدينارين والآخر بالدينارين
 عند المصنفين تقبل الشهادة فان تطابق لفظها على افاة المعنى
 بالوضع لا التضمن وعندها يقضي بأربعة لافاق الشاهدين الاخرين
 عند المصنفين تقبل الشهادة فان تطابق لفظها على افاة المعنى
 فثبت ما اجتمع عليه دون ما تفرق به احدهما وصار كالالف والالف
 والحسد مائة مائة
 تطابق الشاهدين في المعنى
 ونظيره الطلقة والطلاق والنصف والمائة والخمس مائة
 العشرة والخمس مائة لانهم ليس بينهما خلاف المعنى فقبلت
 الف والالف مائة
 اختلاف الشهادة في العقد لا تقبل مطلقا سواء كانت
 على الاقل والاكثر وكان المدعى البائع او المشتري

ولكن الباقيان فكذلك عوى الدين في وجوهها ذهبت الغفوة والطلاق باعتبار ما صحح في الدعوى
في الدين كذا في الهدية والمدعي في الدين اذا كان المرتهن كان دعواه في الدين بالحق لا يكون الا
بعد توفيق الدين فقبل البينة في حق ثبوت الدين كما في سائر الديون وبثبت الرهن بالانضمام وتبعاً
لدين كذا في الكفاية قال صده الشريعة ليس هذا كدعوى الدين لان الدين يثبت باقرار المدين فيمكن ان
يقر عند احد الشاهدين بانف وعنده الآخر بالكتاب ويمكن ايضا ان يثبت الحق بالكتاب كدعوى الدين
على الخلاف ان يثبت عند احد الشاهدين دون الآخر والتوفيق بينهما يمكن اما ههنا فالمال يثبت
بتبعية العقد والعقد بالانضمام لا يثبت في حق كل واحد شهادة فرد فلا تقبل كل طرف
الآخر اقول جوابه ان الشبهة لا يجب ان يكون في حكم المشتبه به بجميع الوجوه بل المراد بكونه كدعوى
الدين ان الشاهدين اذا كانا مختلفين لفظاً لا تقبل عندنا في حصة وان كانا متفقين فان رضى
المدعي الاقل لا تقبل شهادته الشاهد بالكتاب وان ادعى الاكثر تقبل على الاقل وانما كان كذلك
لان المال في يده الصورة لا يرجع وان كان ثابتاً بالعقد حين العقد وتابعاً له لكن الامتحان
بالعكس حين الدعوى لما عرفت ان صاحب الحق اذا اعترف بالعقد والحق والطلاق والمدعي في
الرهن اذا كان هو المرتهن كان الدعوى في الدين فلا يقبل العقد وان اعتبر باعتباره بالتبع للدين
كما في الرهن فظهر ان قوله فالمال يثبت بتبعية العقد انما انشأه من عدم الفرق بين ثبوت العقد
وزواله فثبت في الاجارة كالبيع في اقل المدة للحاجة الى اثبات العقد وكالدين بعدها والمدعي
هو المبرج اذا الحاجة هنا الى اثبات العقد والتكليف يصح بالاقول مطلقاً اي سواء كان الدعوى
من الزوج والمرة والمدعي مدعي الاقل والاكثر وعندها تبطل الشهادة ولا يقضي بشئ كافي البيع
لان المقصود من الجائز اثبات السبب والتكليف غير التكليف وحسباً وان المال
في التكليف تابع ولما يصح بالتسمية لهم من حكم التابع ان لا يغير الاصل الا في اقل ما لا يغير فيه
ولا يفسد بنفسه ده فكذا لا يختلف باختلافه اذا اتفق على ما هو الاصل وهو الملك والحل فوجب
القضاء به واذا اوجب في المهر لا منفراً فوجب القضاء باقل المودان في كل مال المهر شهد بالف
وقال احدهما قض خمساً ثمة قبلت بالف لانها اتفقت عليها كما اذا شهد بقرض الف وقال احدهما قضناه
اي ذلك القرض قبلت الشهادة على القرض الاتفاقة عليه ورد قوله قضى كذا اي قضى خمساً ثمة في الاول
وقضى القرض في الثاني لانه شهادة فرد الا اذا شهد معه اخر اذ لا يوجد نص في الشهادة ولا
يشهد من يملكه اي القضاء في القرضين حتى يقر المدعي بما قضى لئلا يكتفى اعانة على الظلم شهداً
بقرضين يوجب كذا المبرج في شهدا اخران بقوله فيه اي في ذلك اليوم بقرضة ردنا يعني ان اربعة
رجال جمعوا عند قاض شهدا انهم بما ذكره والاخران بما ذكرنا لاني اردت شهادة ان احدى

اختلاف الشاهدان في بدل الاجارة ان كان في اول المدة
كالباع ترد وجهه المدة كالدين ما نكح يصح بالاقول
في اختلاف الشاهدان اذا كانت المرأة هي المدعية وبها اذا كان المدعي
بها الزوج اجماع انه لا يقبل منه مقصودها تدبير المال ومقرره
ليس العقد وقيل لا يختلف في الفضل وفي هذا الوجه والوجه
ما ذكرنا ههنا
وذكرنا في الكفاية انما لا تقبل وهو قول زفر لان المدعي كاذب
شاهد القضاء قلنا ان الكاذب لا يقبل بغير الشهادة به الاول وهو الزفر
ومثله لا يمنع القبول به
وعلى ان يثبت ان يفتي بخمساً ثمة لان شاهد القضاء معنى في شهادته
ان لا يثبت الا خمساً ثمة وجوباً بهما ذكر ههنا

الطائفتين

الطائفتين كاذبتين فان قضى باحدهما ردت الاخرى لوجوب الاول بالسبق شهداً بشبهة بقررة
واختلافاً لونهما بان قال احدهما كانت بيضاء والاخر كانت سوداء وقال احدهما كانت صفراء والاخر
كانت حمراء قطع وقال لا يقطع لانها اختلفا في المشهود به فيمنع به التوفيق كما ان اختلفا في الزكوة والافنة
واختلفا في اللون في الغصب بل اولى لان الثابت بالغصب ضمان لا يسقط بالشبهات والثابت هذا حد
يسقط بها وله انهما اختلفا في ليس من صلب الشهادة وهذا لو سكنا عن ذكر اللون تقبل شهادتهما
والتوفيق ممكن لان اللونين قد يجتمعان بان يكون احدهما اسود والاخر اسود وبه في احد الشاهدين
احد طرفيها والاخر الاخر بخلاف الذكورة والانوثة لانه لا يغير في الا بالقرينة منه وعنده القرب لا يقع
الاشتباه فلا يشتغل بالتوفيق ويختلف الغصب لا يقع في النهاية غالباً فيمكن الشاهد من القرب من
الغاصب فيتم في جميع اللون المنسوب ولا يشتغل بالتوفيق ملك المورث لا يقضي لوارثه بلا حجة
الشاهدين وبين معنى الخبر يقولها بقرينة ميراثها او وراثتها او في يد علم انهم اختلفوا في ان
الشهادة بالميراث بل تحتاج الى الخبر والنقل وهو ان يقول ما ذكر في المان اولاً قال ابو حنيفة ومحمد
رحمهما الله لا بد منه خلافاً لابي يوسف هو يقول ان ملك المورث ملك الوارث لكن الوارث لا يخلو
وهنا يرد بالبيع في يده عليه به وضاحت الشهادة بالملك للمورث شهادة بالمورث وبها يقولان ملك
المورث يتجدد في حق العين وهذا يجب عليها الاستمرار في الجارية المورثة ويجل المورث الغنى ما كان صديقاً
على المورث الفقير والتجديد يحتاج الى النقل لئلا يكون استصحاب الحال مشتبهاً لكن يكفي في الشهادة على قيام
ملك المورث وقت الموت لثبوت الشك في ضرورة وكذا الشهادة على قيام يده لان الايدي عند الموت
تغيب يد ملكه بواسطة الضمان اذا اظهر من حال المسلم في ذلك الوقت ان يسوق اسبابه ويبين ما
كان يديه من الغنى والويلع فاذا ايبين فالظاهر من حاله انما في يده ملكه جعل اليد عند الموت
دليل الملك كذا في كالجرف فافاده فايدته فلهما ان الشاهد ان كان اي يدين عيده هذا المورث لا يبيد
اعارة او ادعه او اجره ذال الذي يعني اذا مات رجل فاقام وارثه بدينه على دارها كانت تاسيه
اعارها او وديعتها الذي هي في يده فانه يأخذها ولا تكلف البينة ان مات وتركها ميراثاً له بالاتفاق
اما عند ابي يوسف فلا لا يوجب الجحى في الشهادة واما عندهما فلان قيام اليد عند الموت يعني عن الخبر
وقد وجد لان يد المستعين والموعود المعير والمودع شهدا بيمينه هذا كذا اردت يعني اذا كانت
دار في يد رجل فادعى اخر انها له واقام بينة انها كانت في يده منذ شهر او سنة لا تقبل وعن ابي يوسف
انها تقبل لان الثابت بالبينة كالثابت باقرار الخصم ولو اقر المدعي عليه دفعت الى المدعي اتفاقاً وبها
انها شهادة قامت على مجهول وهو اليد فانها الآن منقطعة ويحتمل انها كانت يدهم او
وديعة او اجارة او غصب فلا يحكم باعادتها بالشك الا ان يقول اي الشاهدان وانما اي المدعي

مطل في الشهادة على الارث

مطل اذا اودعت عبداً وظهر به عيب رده الوارث وكذا رده عليه

مطل اذا رده في يده من ادعى اخر انها له واقام بينة انها كانت في يده منذ شهر او سنة

در روی عیون محمد مجاور
کیف ماکان

ذکر

من قال اشهد فلا على نفسه ليشهد السامع على شاهدته حتى يقبل
بل يكفي شهادة شاهدين عن كل اصل
ومن قال اشهد لانه لا يثبت الا باليمين والاصل جميعا حتى انشأ في الزمان
اشهد على شاهدته الفروع والاصل جميعا حتى انشأ في الزمان
عنده بشهادة الفروع واخذها لانه لا يثبت نقل شهادة الاصل لحيه
عند الرجوع وكذا عند ما ير حجة بولية
حجة فيظهر تحميم ما ير حجة بولية
تافي في الهادي وان يقبل اشهد لان من
الان قال وان لم يقبل اشهد لان من
حل له الشهادة وان لم يقبل له اشهد انتهى

وقال محمد لا نقبل لأنه الشهادة الأصل كما يصح فقبل أحد الشريطين الآخر
الشهادة فلا تقبل **و** دليل الكتاب وهو قول الجريسي أن المأخوذ
القاضي العدالة كما ذكره في الحجج عليهم واد أنقلوا بغير
ونظروا إذ أحلوا الشهادة
الشريطين الآخر

وَنظِيرُهَا إِذَا خَلَّوْا الشَّهَادَةَ سَبْعَ مَحَدَدٍ كَرْدُو دِيهَا وَشَهْدَ رَاعِي
الشَّهْرِي الَّذِي شَهِدَ فِي شَهْدَانِ عِلَانِ الْمَحْدَدِ بِهَذَا فِي الْمَدْعَى
عَلَيْهِ وَكَذَا إِذَا أَلَكَمَ الْمَدْعَى عَلَيْهِ أَنَّ الْمَحْدَدَ الْمَذْكُورَ فِي الشَّهَادَةِ
مَحْدَدٌ مَا فِي يَدِهِ سَبْعَاةً

قبل الفجر اثني عشر عامنا والاوزجيد خاصته ومن السفينة والنجارين
عامنا ومن السكة الصغرى خاصته والاحلة الكبرى عامنا
والمرام ليل

کافران شهداء علی شهادت مسلمان کافر علی کافر علی یقین و قتل
شهادت برجل علی شهادت ابدی
شاهد الذوری قهره بالمشهدی
و فی الجامع المصنوع شاهد اذنا
برازد

هو المقر على ان شاه اسرا نر في حق ما ذكرنا من الحكم
بالبيتنا لانه في الشهادة والبيانات المذكورة
هذه

اختلوا حكميته فقال الجرح قنبره تشهد فقط ولا يضرب ويجلس ويقرن الشاقي لا يرى
عن عرضي للخدمة انضرب شاهدان ورابعين سوفاً وسجماً وجهه وان شريحا كان يشهد ولا
يضربها فبعده السورقان كان شوقيا والقرم كان غير سوفاً بعد العرض في اجمع ما كانوا وليق
انا وجدنا هذا شاهد زور فاحذروا وحذروا الناس وشريحا كان قاضيا في زمان الصحابة
ومثل هذا التشهير لا يخفى على الصحابة رضي الله عنهم ولا ينكر عليه من لم يخلل الاجماع العلم
باب الرجوع عنها وان يقول كنت مبطلا فيها اعلى شهادة ونحوه كان يقول رجعت
عن شهادتي او شهدت زورا في شهادتي فلا يكون انكارها رجوعا الى الرجوع عنها اي يقضي سبق
وجودها لا يصح اي الرجوع الا عند القاضي سواء كان هو الاول او غيره ان الرجوع عنها ثوبته والقبول
على حسب الجناية فالسراية والاعلان بالاعلان وشهادة الزور جناية في مجلس الحكم فلو قبلت عنها
يتقيد بها وادعى الرجوع في غير مجلس القاضي فاذا ادعى المشهود عليه رجوعا وقام عليه بينة او
عجز عنها واداد تخليف الشاهد لقبيل القاضي بينته عليها ولا يحلف لان البينة واليمين يترتان
على دعوى صحيحة ودعوى الرجوع في غير مجلس القاضي باطلة حتى لو قام البينة ان الرجوع عداق
فلان وضمنه الما قبلت بينته بغيره السبب وحكمه بغيره القضاء وقضى المال التفرير والتضمين
اما التفرير فملازمة التضمنين اي تضمين ما اتلفاه بشهادتهما فلا فرق رجوعا على نفسه بالسبب
الضمان وهو الشهادة الباطلة والتناقض لا يمنع حكمه اقراره على نفسه وما قال وقضى المال ان القاضي
اذ قضى ولم يقبل المدعى مدعاه اليجب الضمان لعدم الاتلاف ولا يتقضى اي القضاء لا يمكنه لا يتقضى بها
الكلام المتناقض لا يتقضى بالكلام المتناقض وحكمه قبله في قبيل القضاء التفرير فقط وقدر العبرة في حق
الضمان الباقي للرجوع بغيره الاصل وقد فرغ عليه قوله فان رجعا احدهما ضمن النصف اذ شهادة
كل منهما يقوم بنصف الحجة فبقائه احدهما على الشهادة يفي الحجة في النصف فيرجع الى اجمع ضمانها
لم يبق الحجة فيه وهو النصف ويجوز ان لا يثبت الحكم ابتداء بعض العلة ثم يبق سببا بعض العلة كائنة
الحول لا ينفقه على بعض المتصايب ويبقى معتقدا ببقاء بعض المتصايب وان رجعا احدهما لم يرض
اي الرجوع اذ بقي من يبق بشهادة تاكل الحق وان رجعا اخرهما الى الرجوعان النصف اذ بقى على الشهادة
من يبق بنصف المال وان رجعت امرأة من رجل وامرأتين ضمن الرجوع اذ بقى على الشهادة من يبق
ثلاثة الارباع وان رجعتا ضمنتا النصف لبقاء من يبق بنصف وان رجعت ثمان من رجل وعشر
لشوة فلا ضمان لبقاء من يبق بشهادة تاكل المال وهو رجل وامرأتان فان رجعتا اخرهما ضمن
النسبة الرجوع لبقاء من يبق بنصف ثمانية ارباع الحق اذ النصف يبق بالرجل والربع بالبقية وان رجعا
الكل الى الرجل والنساء فعلى السدس عنده والنصف عندها وما يبق وهو خمسة الاسداس في الاولى

وان رجعت الشهود ثمانية قبل الحكم لها سقطت لان الحق انما يثبت
بالقضاء والقاضي لا يقضى بكلام متناقض ولا ضمان عليها لانها ما اتلفا
شيئا لا على المدعي ولا على الشهود عليها

لا التناقض لا يمنع حكمه اقراره لانسان على نفسه

مطل الاصل ان العبرة في حق الضمان لمن بقي للمرجع

والنصف

والنصف في الثانية عليهم على القولين لهما ان النساء وان كثرن في الشهادة لا يقضى الا مقام رجل واحد
وهذا لا يقبل بشهادة اثنين الا بانضمام رجل وكان الثابت بشهادة نصف المال وبشهادة نصف
ولما كان كل امرأتين يقومان مقام رجل واحد فعشر نسوة كمسدة الرجل فصار كل امرأتين
رجل ثم رجوعا ان الضمان عليهم بثلث اسداسا وان رجعا الى النسوة العشرة فقط بقي رجل
فالنصف وفاقا اما عند هذا فها هو ان الثابت بشهادة نصف المال وكذا عنده اذ بقي من يبق
بنصف المال فصار كل امرأتين ستة رجال ثم رجوع خمسة ضمن رجلان شهلا مع امرأة فرجعوا
اي الكل لان المرأة الواحدة ليست بشهادة اذ المرأتان كشاهد واحد وكانت الواحدة بعض الشاهد
فكان القضاء مستندا الى شهادة رجلين بالامانة ولا يضمن رجعا في النكاح غير متج مطلقا الى سواة
شهادتهما او عليه الاصل ان المشهود به ان لم يكن ما لا بد ان كان قصاصا او نكاحا او نحوهما لا يضمن
الشهود عندنا خلافا للشافعي وان كان ما لا فان كان الاتلاف عوضا فلا ضمان على الشاهد
لان الاتلاف بعض كالاتلاف وان كان بعض لا يعادله فبقيد العوض الضمان بغيره وراه وان
كان الاتلاف بلا عوض اسداسا في جميعه ان الكل اذ انقر هذا فقوله اذ ادعى رجل المرأة نكاحا وهي
جاحدة وقام عليه بينة فقضى بالنكاح ثم رجعا عن شهادتهما لم يضمن لهما شيئا سوا ما كانت
المسمة من مثلها او اقل واكثر لانها وان اتلفا الموضع عليها بعوض البعد لم يكن الموضع السقوط
على المتلف وانما يتقوم على المملك ضرر بوقته التملك فان ضمان الاتلاف بقيد المثل ولما تملك بيني
البيع والمال واما عند دخولهم في ملك الزوج فقد صار متقضا اظهاها الخطم الامان اعظمهم
مثلها يعان كان مهر مثلها من المسمى او اكثر لم يضمن شيئا لانها اوجب المهر عليه بعوض بغيره او
يرى عليه وهو الموضع لانه عند الدخول في ملك الزوج مستقوه وقد بينا ان الاتلاف بعوض بغيره
لا يوجب الضمان وان كان مهر مثلها اقل من المستحق فمنا الزيادة للزوج لانها اتلفا عليه
قدر الزيادة بلا عوض ولا يضمن ايضا ان رجعا في البيع الا ما نقص من قيمة البيع ان ادعى
المشتري بان يقول اشترت هذا العبد من هذا الرجل بالعرف وهو يساوي الفين فانكر المدعي
عليه فشهد شاهدان ثم رجعا في ضمان البائع لانها اتلفا عليه ولا يضمن ايضا ان رجعا في البيع
الامان اذ على القيمة من الثمن ان ادعى البائع بان يقول ان المشتري في المشتري شتى من العبد
بكذا وعليه الثمن وانكروا المشتري فشهد شاهدان انما اشترى العبد بالفين وهو يساوي
الفان رجعا في ضمان المشتري الفان لانها اتلفا عليه ولا يضمن في الطلاق قبل الخطى الا
نصف مهرها يعني اذ شهدا بالطلاق قبل الخطى ثم رجعا في ضمان نصف المهر بخلافه اذ شهدا
بالطلاق بعد الدخول لان المهر تاكله بالدخول فلا اتلف وضمن في الفسخ القيمة يعني اذ شهد

مطل لا تقبل شهادة النساء الا بانضمام رجل

مطل الاصل ان المشهود به ان لم يكن ما لا يضمن النكاح
عندنا وان كان ما لا يضمن يبدل فلا ضمان

ولا فرق بين ان يبيع الباع باثنا او بخيار الباع ان السبب
بهر السبب فيضاف الحكم عند سقوط الخيار واليه فالتلف
التلف المهر

على عتق عبد ثم رجع ضمن قيمته العبد وضمن في القصاص الذي يتبعه إذا شهد أن زيدا قتل بكرًا فافترق
زيدا ثم رجعا إلى الدين عندنا لا القصاص لأن جزاء مثلته القتل ولم يوجد به ما ذكرك وعنده الشافعي
يقضي ويضمن الفرع برجع لأن الحكم أصيب بالعداوة في مجلس القصاص فكان التلف مضافاً
إلى ضمن القول به بحكم كذب شهود الأصل وغلط في شهادتهم لأنهم لم يرجعوا عن شهادتهم بل
شهدوا على غيرهم بالرجوع والابتعاد إلى قولهم لأن القصاص المضي لا يستفاد من رجوعهم كذا في الكافي
ولا الأصل بقوله ما شهد به يعني أن الأصل إذا رجعوا بعد الحكم وقالوا له نشهد بشهود الفرع على شهادتنا
ليضمنوا أنه لو وجد منهم سبب موجب للضمان لكان لهم سبب لا تلف وهو لا يشهد على شهادتهم
ولا يجل القصاص للمعارضة بين الخبرين فصار كرجوع الشاهد بخلافه قبل القصاص لأنهم أكرهوا التحيل
والابتداء أو بقوله شهد به وغلطت يعني إذا قال الأصول شهدناهم كذا غلطاً فإنهم لا يضمنون
عندنا خفيفة ولا يوجبون لأن القصاص يقع بشهادتهم بل وقع بشهادة الفرع وعند محمد ضمنوا
لأن الفرع نقلوا شهادة الأصل فكانت لهم حضرة وشهادة ثم حضروا ورجعوا ولو رجع الكل إلى
الأصل والفرع ضمن الفرع فقد عدها لأن السبب لا تلافى الشهادة القائمة في مجلس القصاص وإذا
وجد من الفرع وعند محمد الشهود عليه ختمين بين تفتين الفرع وتفتين الأصل لأن القصاص وقع
بشهادة الفرع من حيث أن القاضي عاين شهادتهم ووقع بشهادة الأصل من حيث أن الفرع عاين
عنه ثم نقلوا شهادتهم بأمرهم ضمن المترك بالرجوع يعني أن المترك رجع عن التركة ضمن عندنا
خفيفة لأن الحكم إنما يضاف إلى الشهادة والشهادة إنما تصير حجة بالعدالة وإنما ثبت بالنكبة
فصارت في معنى علم العلة كالمركب فانه سبب في السهم في الهواء وبسبب الوصل إلى المركب المبرور
سبب الجرح وهو سبب إرذالة وهو سبب الموت ثم صنف الموت إلى الرمي الذي هو العلة الأولى وحتى يجب
عليه أحكام القتل من القصاص والدية والكفارة وعندهما لا يضمنون أنهم أشاء على الشهود بخلافه
كما لو أشاء على الشهود عليه بأن شهدوا بأحضانهم لا شاهد لا حصان يعني لو شهدوا بالأحضان
ثم رجعوا ليضمنوا لأنهم لم يثبتوا في أي الرجوع شاهد اليمين لا الشرط يعني أن شهد شاهدان
باليمين وقالوا قال لعبد أن دخلت الدار فانت حر وأقال لا فرأيت أن دخلت الدار فانت طالق
وهي غير مدخول بها وشهد آخر أنه هو الشرط أي دخول الدار ورجع الفريقان بعد الحكم فلم يثبت
على شهود اليمين الشهود الشرط وهو عتق العبد ونصف ما لهم لأنهم شهدوا العلة إذا تلف ما يحصل
بالاعتاق والتطليق وهم الذين أشبوا تلك الكلمة والتعليق بالشرط كان مانعاً فعد وجود
الشرط أصيب التلف في علة لأن ذلك المانع **كتاب القصاص** أورده ههنا لأنه إنما
يصار إليها ألا يرى من المدعي عليه إقراره بالمدعى شارباً للناسب أن يورد بعد الإقرار والشهادة

قوله في العارية وضار
كما لو شهد الأصول
ويعني بشهادتهم
ثم رجعوا
إسرى

وإذا رجع شهود
الشرط وحدهم
أختلقت الماتعة
بهم

مطل إذا شهد شاهد باليمين كذا قال دخلت الدار فانت حر وأقرار
بالشرط ورجع الفريقان

بأنه اسم بمعنى المصالحه وبه غرض في الخاصة وأصله من الصلاح بمعنى استقامة الحال وشفا عقد برفع
الفرع وركبته الإيجاب والقبول بأن يقول المدعي عليه صالحاً من كذا على كذا ومن دعوى كذا على
كذا ويقول الآخر قبلت أو ربيت وما لا يلزم على رضاه وقبوله وشركه العقل وهو شرط في جميع التقررات
الشرعية فلا يصح صلح المجنون وصلى العقل لا اللوع فصرح من الصبي الماذون أن نفع أو عجز عن مريض
يعني إذا ادعى الصبي الماذون على إنسان ديناً فله حقه على من حقه فان لم يكن له بنية جاز الصلح إذا
أغداها لاحقاً لا لا الخصوصية والحلف والمال انفع لجهتها وإن كانت لم يجز لأن المخطئ ع وهو لا
يملكه وإن أخر الدين جان سوا كان له بنية أو لا لأنها من أعمال التجارة والصبي الماذون في التجارات
كالبايع ولا الحرية يعني أن حرية المصالح ليست بشرط أيضاً فصرح في الصلح من العبد الماذون إذا كان له
فيه منفعة ككتبة المملك الصلح على حده من الحق إن كان له عليه بنية ويملك التاجير مطلقاً
صلح بعض الثمن للعبد لا ذكر ولو صلح المالك البايع على حده بعض الثمن جاز كما ذكر في الصبي الماذون
ومن المكاتب فانه نظير العبد الماذون في جميع ما ذكرناه من عتقه ما يرضى عليه درهم فإن عجز المكاتب فادعى
بصلح عليه ديناً فاصطلى أن يأخذ بعضه ويؤخر بعضه فان لم يكن له عليه بنية لم يجز لأنه لا
عجز مادي محذور فلا يصح صلح من شرطه أيضاً كونه المصالح عنه حقا للمصالح ثابتاً في الحل لا حقا
للمتعالى فصرح على قولنا لا يكون المصالح عنه حقا للمصالح ثابتاً في الحل لا حقا
النصيباً في يديها ببنها منه ويجوز فصل الحث من النسبة على من يعمل لأن النسبة في الصبي الحقها
فلا تملك إلا العتق من من عتقها وصرح على قوله ثابتاً في الحل بقوله ولو صلح الكفيل بالنفس على
على أن يبرأ من الكفالة بطلان لأن الثابت المطالب قبل الكفيل بالنفس حق المطالبة بتسليم نفس
المكفول بنفسه وذلك عبارة عن ولاية المطالبة وانها صفة الولي فلا يجوز الصلح عنها بالحد
الصلح عن العتق لأن الحل هناك يصير مملوكاً في حق الاستيفاء فكان الحق ثابتاً في الحل فيملك
الاعتناء عنه بالصلى كذا الصلح من الشفعة يعني أن أصل الشفعة من الشفعة التي وجبت له على
شيء على أن يسلم الدار التي فالصلح باطل إذ لا حق للشفيع في الحل سوى حق التملك وهو ليس له
ثابت في الحل بل هو عبارة عن الولاية كما مر وصرح على قوله لا بد من صلح ولو صلح عن حد بطل يعني المجوز
أن يكون المصالح عنه حق الله تعالى سواء كان ما لا عين أوتينا أو عقاب ليس مال حتى لا يصح الصلح عن حد
الزنا والسرقة وشبه ذلك بالحد لأن حد الزنا والسرقة ليس مالاً حتى لا يصح الصلح عن حد
ولا الأمر بالنفس لا بد من صلح من حقوقه تعالى لأن المصالح بالصلى يستصحب في حق نفسه
أما باستيفاء كل حقه أو استيفاء بعضه واستقاط الباقي أو بالمعاضة فكل ذلك لا يجوز في غير
حقه وكذا أن يصلح من حد القذف بأن تذف رجلاً فصار له على من لا يعرف عنه أن كان

مطل شرط الصلح كذا المصالح عنه حقا للمصالح ثابتاً في الحل
لا حقا للمتعالى

مطل لصلح عن حد بطل كحد الزنا والسرقة وغيره

المعبد فيه حق فالعالم الحق المتعاقب والمطلوب بطريق المعلوم شرعا لا يخفى ان الحق في البيع
عنده لا ينفك عن العبد والقصاص في النفس وما دونها لا ينافي حق العبد وشروطه ايضا كون البذل
مالا الاصل في هذا الفصل ان الصلح يجب على كل من قبل العقود اليه واشبهها به روى النجاشي يقر
العاقلة بغير الامكان فاذا كان عن مال بآل كان في معنى البيع ولا يقع الصلح على الحر والميتة والدم
وصيد الاحرام والحرر ونحو ذلك لان في الصلح معنى المفاوضة فاما الصلح العرفي في البيع الصلح
عوضا في الصلح معلوما ان احتيج اليه في البيع والميتة معلومة فان من ادعى في دار
وادعى للمدعي عليه في حق ما كان له فقامت له على ان يترك كل واحد منهما دعواه قبل صاحبه
صحيح وان لم يتبين كل منهما مقدار حقها لان جهالة الساقط لا تقضي الى المنازعة كذا في الكافي
او منفعة بان الصلح على غرضه عيب بعينه سنة او كسب دابة يعينها او رعايا ارض او
سكنى دار وقت معلوما جاز الصلح ويكفي في معنى الاجارة لانها تمليك للمنفعة بعوض وقد يحد
وحكمه وقوع البراءة عن الدعوى لما قرأه عقير في رفع النزاع وهو ان الصلح ما باقر المدعي
عليه او سكوت منه بان لا يقر ولا ينكر وان كان وكل ذلك جائز لقوله تعالى والصلح خير
عرفه باللام فالظاهر العمى الاول اي الصلح باقر كسب في احكامه لو وقع عن مال بآل
لان حقيقة البيع مباد له مال بآل كما قرأه في بيان في هذا الصلح احكامه اي احكام البيع
وهي الشفعة والرديع وخيار رديع وخيار شرط والغسل لجهالة البذل لانها هي المنفعة
المنزلة عن وجهها المصالح عندها لا يسهط والباطل لا ينفذ اليها وان استحق المدعي
او بعضه رجع المدعي عليه على البذل في الصورة الاولى او بعضه في الثانية يعني
اذا ادعى زيد على بكر ايا او بعضا منها وصالح بكر في الاول على الف وفي الثاني على خمسين
فاستحق الدار كلها او بعضها رجع بكر على زيد في الاول بالالف وفي الثاني بخمسين وان
استحق البذل رجع المدعي وهو زيد على المدعي عليه وهو بكر بالمدعي وهو الدار وبعضها لان
كل منهما عوض عن الاخر فاذا اتم احد منهما بالاستحقاق رجع بما دفعه كذا في الكل وان بعضا في بعض
كما هو حكم المفاوضة وكما جاز عطف قوله كسب لو وقع الصلح عن مال بمنفعة لان العبد العالي
والاجارة تمليك للمنفعة بعوض وهذا الصلح كذلك فشرط التوقيت فيه وبطل يموت احدهما
فالتمت كما هو حكم الاجارة وقد مر والآخر ان اي الصلح يسكوت وان كان معاوضة في حق المدعي
لانما يآخذ عوضا عن حق في ذمته وفداء يمين وقطع نزاع في حق الاخر اذ لو ابقى النزاع
ولزم اليمين وهذا في الانكار وظاهره واما في السكوت فانه يجب الاقرار والانكار فلا يشترط
عوضا في حق بالشك مع ان حمل على الانكار وان لا في ذمته عن نزاع الذمة وهو الاصل فلا يشترط

مطلب الاصل ان الصلح يجب على كل من قبل العقود اليه واشبهها به
بر وما يصح تصرف العاقل بغير الامكان

مطلب حكم الصلح وقوع البراءة عن الدعوى

حتى لو كان المدعي دينا او منفعة وبذل الصلح من جنسه لا يجوز
الاقتضاء بآل ويشترط التقاضي في المجلس وان كان ذميا
وصالحه على منفعة او على الكسب جاز التفاضل ويجب
التقاضي في المجلس سارع

مطلب الصلح عن اقرار احكامه احكام البيع فنجري في احكامه
وهي الشفعة والرديع وغيره اذا كان بآل عن مال

مطلب اذ وقع الصلح عن مال بمنفعة فهو كالاجارة بشرط
فيه التوقيت وبطل يموت احد المتعاقدين

مطلب والصلح غير مكسب وان كان معاوضة في حق المدعي
وفداء يمين وقطع نزاع في حق الاخر

في البيع
في المفاوضة والبيعة في العقد المعاني
وجوز ان ينفذ حكم العقد في ماله ما اخذ
حكم الاخر في حق المتعاقدين وغيرها

في البيع

في صلح يار مع احدهما يعطى في الدعوى على اخيه اذ فسكت الاخر او اقره فصالح عنهما برفع شيء
له في الشفعة لانما يرفع من المملوكة عن نفسه بهذا الصلح ويوقع خصومة المدعي عن
نفسه لا تليق بآل المدعي بالذمة ويجب اي الشفعة لو وقع الصلح عليها اي على الدار بان
تكون بآل باحدهما لانكارا والسكوت لان المدعي يآخذ عوضا عن حقه في ذمته في مال بآل
والاقرار ههنا مثله وان استحق المدعي وبعضه في صورة الصلح يسكوت وانكارا روى المدعي البذل
اي بدل المدعي وبعضه ويخاصم مع المستحق لان المدعي عليه يدفع العوض الا ليدفع حقوقه
عن نفسه ويبقى المدعي في ذمته بلا خصومة احد فاذا استحق المدعي لم يحصل له مقصوده ويظهر ايضا ان
المدعي يمكن له خصومة في رجع عليه وان استحق البذل او بعضه رجع الى المدعي في كل ان
استحق كل العوض او بعضه ان استحق بعضه لان المدعي لم يترك الدعوى الا ليس له البذل فاذا
لم يسلم له رجع بالبذل هلاك البذل قبل التسليم للمدعي كما استحقا في الفصلين اي في فصل
الاقرار وفصل السكوت والانكار فان كان عن اقرار رجع بآل هلاك المدعي وان كان
عن انكار رجع بالبذل هلاك البذل قبل التسليم للمدعي كما استحقا في الفصلين اي في فصل
القطع من مال بآل وهو على عود في الباقي لان الصلح اذا كان على بعض المدعي كان استيفاء
لبعض الحق واستقاطا للبعض والاستقاط لا يرد على العين بل هو مخصص بالدين حتى اذا مات واحد
وترك ميراثا فربما بعض الورثة عن نصيبه لم يجر كونه ميراثا عن الاعيان الا بزيادة شيء في البذل او
الاجارة عن دعوى الباقي هذا هو الواجب في العود على المدعي وهو ان يرد على البذل الصلح
مثلا ليكون مستوفيا بعض حقه واذا العوض عن البعض او يلحق به ذكر البراءة عن دعوى الباقي لان
البراءة عن دعوى العين جائز في الصلح عن دعوى المال لان معنى البيع فاجاز بيعه جان صلحه
وعن دعوى المنفعة كان يدعى دار سكن سنة وميتة من صاحبه في الوارث او قضا له على
مال او منفعة جاز لان اخذ العود عنها لاجارة جائز فكذلك الصلح لكن انما يجوز الصلح عن المنفعة
على المنفعة ان كانا تحتلوا في الجنس بان يصالح السكينة على خذمتها العبد مثلا واما اذا تحتلوا
كما اذا اصالح السكينة على السكن مثلا لا يجوز وقد مر في كتاب الاجارة وعن دعوى الرق اذ ادعى على
مجهول الحلا ان عتقه فصالح المدعي عليه مال بآل وكان عتقا بآل عتقا اي في حق المدعي والمدعي
عليه حتى ثبت الولاء لو وقع الصلح باقر من المدعي عليه ولا اعوان له يكن باقر فقطع نزاع في
ذم المدعي عليه وعتقه بآل في ذم المدعي حتى ثبت الولاء لا ان يقيم المدعي البينة فقتل وثبت الولاء
وعن دعوى الزوج النكاح وكان خلعما يعني بغير الصلح اذ كان الرجل هو المدعي والمراة تنكر امكان
اعتبار صحة الدعوى فيه بان يجعل في حقه في معنى الخلع لان المال عن ترك البضع خلع والصلح يجب

وهو بخلافه اذا باع منه على الانكار شيئا حيث يرجع
بالمدعي لان الاقرار على البيع اقراره بما تحت له ولا ذلك
الصلح لانه قد يقع له في الخصومة به

مطلب صالح على بعض ما يدعيه
ومن ادعى حقا فدار ولو بسنة ففصل من ذلك ثم استحق
بعض الدار لم يرد شيئا من العوض لان دعواه بخو ران
يكون فيما في يده وما اذا استحق كل الدار لم يرد العوض
عند ذلك عن شيء يؤوله في بيع بآل على ما قد مرنا
في البيع به

مطلب البراءة والعين لا تقضي حيلة جاز الصلح على بعض
ما يدعيه

مطلب ويصح الصلح عن دعوى المال والمنفعة
وعنه دعوى الرق

وهذا يقع على حيوان في الذمة الا جعل هو
لانما يرفع من المملوكة عن نفسه بهذا الصلح ويوقع خصومة المدعي عن
نفسه لا تليق بآل المدعي بالذمة ويجب اي الشفعة لو وقع الصلح عليها اي على الدار بان
تكون بآل باحدهما لانكارا والسكوت لان المدعي يآخذ عوضا عن حقه في ذمته في مال بآل
والاقرار ههنا مثله وان استحق المدعي وبعضه في صورة الصلح يسكوت وانكارا روى المدعي البذل
اي بدل المدعي وبعضه ويخاصم مع المستحق لان المدعي عليه يدفع العوض الا ليدفع حقوقه
عن نفسه ويبقى المدعي في ذمته بلا خصومة احد فاذا استحق المدعي لم يحصل له مقصوده ويظهر ايضا ان
المدعي يمكن له خصومة في رجع عليه وان استحق البذل او بعضه رجع الى المدعي في كل ان
استحق كل العوض او بعضه ان استحق بعضه لان المدعي لم يترك الدعوى الا ليس له البذل فاذا
لم يسلم له رجع بالبذل هلاك البذل قبل التسليم للمدعي كما استحقا في الفصلين اي في فصل
الاقرار وفصل السكوت والانكار فان كان عن اقرار رجع بآل هلاك المدعي وان كان
عن انكار رجع بالبذل هلاك البذل قبل التسليم للمدعي كما استحقا في الفصلين اي في فصل
القطع من مال بآل وهو على عود في الباقي لان الصلح اذا كان على بعض المدعي كان استيفاء
لبعض الحق واستقاطا للبعض والاستقاط لا يرد على العين بل هو مخصص بالدين حتى اذا مات واحد
وترك ميراثا فربما بعض الورثة عن نصيبه لم يجر كونه ميراثا عن الاعيان الا بزيادة شيء في البذل او
الاجارة عن دعوى الباقي هذا هو الواجب في العود على المدعي وهو ان يرد على البذل الصلح
مثلا ليكون مستوفيا بعض حقه واذا العوض عن البعض او يلحق به ذكر البراءة عن دعوى الباقي لان
البراءة عن دعوى العين جائز في الصلح عن دعوى المال لان معنى البيع فاجاز بيعه جان صلحه
وعن دعوى المنفعة كان يدعى دار سكن سنة وميتة من صاحبه في الوارث او قضا له على
مال او منفعة جاز لان اخذ العود عنها لاجارة جائز فكذلك الصلح لكن انما يجوز الصلح عن المنفعة
على المنفعة ان كانا تحتلوا في الجنس بان يصالح السكينة على خذمتها العبد مثلا واما اذا تحتلوا
كما اذا اصالح السكينة على السكن مثلا لا يجوز وقد مر في كتاب الاجارة وعن دعوى الرق اذ ادعى على
مجهول الحلا ان عتقه فصالح المدعي عليه مال بآل وكان عتقا بآل عتقا اي في حق المدعي والمدعي
عليه حتى ثبت الولاء لو وقع الصلح باقر من المدعي عليه ولا اعوان له يكن باقر فقطع نزاع في
ذم المدعي عليه وعتقه بآل في ذم المدعي حتى ثبت الولاء لا ان يقيم المدعي البينة فقتل وثبت الولاء
وعن دعوى الزوج النكاح وكان خلعما يعني بغير الصلح اذ كان الرجل هو المدعي والمراة تنكر امكان
اعتبار صحة الدعوى فيه بان يجعل في حقه في معنى الخلع لان المال عن ترك البضع خلع والصلح يجب

مطلب ولا يصح الصلح عن عتق وان كان معاوضة في حق المدعي
وفداء يمين وقطع نزاع في حق الاخر

حاله على اقل من عقود الميكافرو فخرها لا فداء اليدين وقطع المصومة لاعتن بمواها النكاح اى
لا يجوز الصلح ان كان المدعى المرأة بان تدعى نكاحا على رجل فضا لها على شئ وانما يجوز ان يذبحها
لترك المدعى فان جعل ترك النكاح منها ففرقا فلا عوض على الزوج في الفرقة كما اذا مكنت ب
زوجها وان لم تجعل فرقة فالحال على ما كان عليه قبل النكاح لان الفرقة المالم توجد كانت دعوى على
حاله لبقاء النكاح في دعوى فم يكن ثمة شئ يقابل العوض فكان رشق وقيل يجوز ان يجعل كانه
زاد في مهرها ثم خالفها على اصل المهر الزيادة فسقط الاصل لان الزيادة ولا عن دعوى جعلت اعرفت
ان الصلح لا يجري في حق النكاح ودعوى نسب لان الصلح لا يسقطا وموافقة والنسب لا يجتمعهما
ولا ان اقل ما دون رجل عدا وصالح عن نفسه لان نفسه ليست من كسبه فلا يجوز ان يقصر فيها
ثم صلح العبد المان له وان لم يصح كن ليس له القتل ان يقتله بغير الصلح لان اذا صلح فقد غنى
عنه ببدل فصح العفو ولا يجب البذل في حق المولى بل يتأخر الما بعد العفو لان صلح عن نفسه صحيح
لكنه مكلفا ولا يصح في حق المولى فضا كما انها لم يصح ببدل مؤجل يؤخذ به بعد العفو ولو قل
ذلك جاز الصلح ولو يكن ان يقتله فكن اهدا كذا في العنانية وصح اي الصلح يعفي صلح المولى
عن نفس عبده فله ان يقتل عبدا لان عبده من كسبه فيجوز ان يتصرف فيه واستخاره وصح
صلح المكاتب عن نفسه لان كاتر يخرج وجهه عن المولى ونزاع ادعى احد رقبته فانه يكون خصما كغيره
وان ائتمى عليه كان الاصل له وان ائتمى لا يكون قيمته المولى بل لو شئت حتى يؤدى بها كاتبة ويجوز بيعه
فاحرم بيعه ويكفي الفضل لهم فضا كما لا يجوز صلح عن نفسه ولا كذلك العبد المان ونكره
الربيع وصح الصلح عن نفسه بثلث باكثر من قيمته وعرضه في ان من خصم ثوبا وعبد قيمته
الف واستمر لغيره فضا على الغنم وعرض جان وعندها لا يجوز ان كان بعين فاحش النقص
في العنبر فالراى عليها ديوا ولم انقصه فلها ان تبيع ما لم يحكم القاضي بالضا حتى اذا اترك
التضمين بغير العبد المان على كذا حتى يكون الكفن عليه فاعتبا ضمه باكثر من قيمته لا يجوز بيعه الا بالثمن
على العنانية يكون في مقابلة الصورة الباقية حكما لا القيمة حتى لو قضى القاضي بالقيمة ثم صلح على الكفن
ليجوز ان الحق لا يستقل بالقضاء بالقيمة وكذا الصلح بغير ثمن وان كان قيمته اكثر من قيمة مضمون
تلف لعدم الربوا وصح في العبد اكثر من الدين والاش وفي الخطاء لان الدين في الخطاء هو قدره
الزيادة عليه اكثر من اقل الفضل والواجب في العبد من المصاير وليس بمال فلا يتحقق فيه الربوا
فلا يصلح الفضل هذا اذا صلح على الصمد فادى الدين فان صلح على غيرها صح لانها مبادلتها كذا في
العقود في المجلس كمن عثر على ثوبه في كذا في الكافي ما في موهب العتق نصفه له وصالح بغيره
باكثر من نصف قيمته بغير عيبين رجلين اعتقهما احدهما وهو موهب فضا عن باقية باكثر من

وكذا لا يجوز الصلح على اشترط الطريق العامة لا ينفع العامة
فلا يجوز ان يصالح واحد على الاخر عنده سوابق
عبارة الحدية وان اقبل العبد المان ونكره صلحها لغيره
يصلح عن نفسه ولا يقبل عبدا المان فضا لغيره عن باقية
الفرقة ان رقبته ليست مضمونة ولهذا لا يملك القدر فيها
فكذلك الاستخارة بما له المولى وصار كالاصل اما عبده فله تجارة
وتصرف فيه فانها قد استخاروا من اهل البيت

ولو قضى القاضي بغيره فضا فادى الدين فان صلح على غيرها صح لانها مبادلتها كذا في
بالزيادة جاز لان رقبته الحق بالقضاء فضا عن باقية
بغير ثمن الصلح ابتداء ان تراضيه ما على بعض المقادير
بغير ثمن الصلح فادى الدين فان صلح على غيرها صح لانها مبادلتها كذا في

نصف

نصف قيمته بطل الفضل اتفاقا لان القيمة في التي مضمون عليه كاتر فبا وتقدر الشرع ليس ادى من
تقدير القاضي فلا يجوز الزيادة عليه ولو صلح عن باقية بعوض مطلقا اى وان كان قيمته اكثر من
قيمة نصف العبد لان الفضل لا يظم عند اختلاف الجنس وكل الصلح عن عمد وعلى بعض دين يعينه
من المكالات والموزونات لزمه بطلان الموكل دون الوكيل لانه اسقط محض وكان الوكيل سفير محضا فلا
ضمان عليه كالموكل بالنكاح الا ان يعينه اى الوكيل البذل فان لم يكن مؤثرا لضا ان لا يصح وفيما
هو كبير وهو اذا كان الصلح عن مال بمال لم يملكه لان التحقيق ترجع الى الوكيل هذا اذا كان الصلح
عن اقراره وما اذا كان عن اقرار غيره فلا يجب البذل على الوكيل كذا في الكافية صالح فضا عن ضمن المبدل
اوضافا لعله بان قال على هذا وانما اشار الى نقد او عرض بلا نسبة الى نفسه بان قال على هذا الف
او على هذا العبد واطلق بان قال على الف ونقد اى سلم على الصلح في هذه الصور وصار اى الصالح
متبرعا عنها اى في الصورة الرابعة لانه فعله بلا اذن المدعى عليه وان لم ينفذ اى لم يسلم الفصولي البذل
وقف اى صار الصلح موقفا على الجان فان اجماع المدعى عليه صح الصلح ولم يملك البذل والا اى
وان لم يجز ردة اى الصلح هذه صور خمس لان الفصول ما ان يعين المالك والا فان يعين فاما ان
يعين في نفسه او اذ ان يعرض فاما ان يشترط نقد او عرض او اذ ان يشترط فاما ان يسلم العن
او اذ الصلح جاز في الوجوه كلها الا الوجه الاخير وهو ما اذا يعين المالك فله يعينه الى المولى
لم يشترط له ولم يسلم الى المدعى عليه لا يجوز ان يكون موقفا على الاجازة اذ لم يسلم المدعى عن
فلم يسقط حقه بحال العدم رضاه فان اجماع المدعى عليه جاز ولم يشترط له ولا التامه باختیار
وان زده بطل بخلاف سائر الوجوه فانها جازة اما الاول فان الما صلح المدعى عليه لبراءة وفي حقها
الابن والى المدعى عليه ولا يجوز ان يكون الفصول اصيل اذا ضمن كالفصول بالخارج اذا ضمن البذل واما
الثاني فانه اذا اضا الى نفسه فقد التزم تسليمه في صلح الصلح واما الثالث فلانه اذا عتد التسليم فقد
شترط له سلامة العن فضا للعقد تامة بقبوله ولو استحق هذا العبد او وجد به عيبا فزعه او وجد
خر او منه او ما كذا فلا سبيل له على الصلح ولكن يرجع في دعواه لان الصلح لم يضمن واما الرابع
فلان دالة التسليم على غنى المدعى عن دالة الضمان والاضا فله ان نفسه على ضاه والخامس لما
لم يكن كباقي الوجوه لم ينفذ حتى تصلى الصلح على جنس ما له عليه اى اذا كان بدين الصلح من جنس ما يستحقه
المدعى على المدعى عليه بعقد مائة حتى يثبت بها فالصلح اخذ لبعض حقه وحط لباقيه لان
نقد الما على البايع ينفذ ما امكن ولا ينفذ ما لا يمكن حتى يرضى او يرضى بالدين الربوا فضا على الصلح عن العقد
خمسائة وعن الفضا على خمسائة زبوف فعل حط البعض في المسئلة الاولى والبعض والصفة
في الثانية لان عتد من خمسة كانت مستحقة بطل العقد الذي الدين به وعن الفضا على الف

هذا التوكيل بالصلح والتبرع به

ويكون متبرعا على المدعى عليه كذا في بعض النسخة والدين بخلاف هذا اذا
كان بامر والى هذا الصلح حتى من المدعى وانما ذلك الذي
شترطه لان يعين طريق الاستطاعة ولا فرق في بينهما
اذا كان مقرا او منكرا بربا

هذا الفصل في جواز ان يكون اصيلا كالفصول
بالخارج اذا ضمن البذل

بخلافه اذا اضا على دراهم مائة وضمنها ودفعها
تخم استحققت او وجدها ربوا فاحتمل بيعه عليه لانه جعل
نفسا صلبا في حق الضمان ولهذا لا يجوز على التسليم فاذا
لم يسلم له ما سلكه رجع عليه ببدل مائة
مهد الصلح عن جنس ما له عليه

مؤثر ان لا يمكن فعله معاوضة لان بيع الدرهم بالدرهم ليس بشيء لا يجوز فلا بد من جعله على تأخير في معنى
الاستفاد وعن عشرة دراهم وعشرة دراهم على خمسة دراهم حاله او مؤجلة اذ يقرب حط الدين بالدين
كلها وبعض الدرهم وتأجيل البعض للمعاوضة لان معنى الاستفاد لونه في الصلح فاذا امكن ان يجعل حط
واستفاد له يعتبر معاوضة لان دراهم على دراهم وتأجيله لان الدين بالدين غير مستحقه بعقد المداينة
فلا يمكن جعله على تأخير حقه فيحل على المعاوضة ويبع الدرهم بالدين بالدين بسببه لا يجوز ولا عن
الفهم وحل على نصفه حاله لان المحل غير مستحق بعقد المداينة اذ المستحق به هو المحل والمحل خير من نقد
وقوع الصلح على ما لا يمكن مستحقا بعقد المداينة فضا ومعاوضة والجل كان حق المدين وقت تركه
بازاء ما لم يطل عن الدين فكان اعتيادا على العمل وهو حرام الا رجاء ربا للدين حرام يشبهه
مبادلة المال بالاجل فلا يحرم حقيقة اولى ولا عن الفهم على نصفه ايضا لان البين غير
مستحقه بعقد المداينة لان من له السواد لا يستحق البين ففصل على ما لا يستحق بعقد المداينة
فكان معاوضة الف خمسة ائمة وزيادة وصف الجوزة فكان ربا ولا عن دين عليه على جنس غيره
لغير عينه لان الصلح على غير جنس الحق اليك الا معاوضة وجهالة الدين بصلحها صالح عن كل حيلة
على عشرة دراهم فان قبض او العشرة في المجلس جان الى الصلح ما عرفت ان الصلح في صورة اعتاد
المجلس فمعنى البيع في قبض احد العوضين في المجلس والافلا اي ان لا يقبض العشرة فلا يصح
لان حركتي بيع الدين بالدين وهو باطل وان قبض خمسة ونحوه ففصل في الصلح في الصلح فقط
لوجود الصلح في ذلك القدر كذا العكس يعني لو باع على عشرة قيراط على كميل وموزون فان قبض في
المجلس جان او افلا ما عرفت قال ادفع الخمسة ائمة على انك بريء من الباقي فان دفع عند
بريء او افلا اي ان لا يدفع له على عذابي ومجدي وعند الجوزة يبرأ لان البراءة حصل مطلقا
فيثبت البراءة مطلقا كالوديعة بالبراءة كسائر ائمة وانما البراءة متقدمة بالشئ والمقيد به يموت
عند قتلته وذلك لان البراءة باءة اذ خمسة ائمة في العود انما يصلح عوضا حذرا فلاسه او توسلا الى
تجارة ارجح ففصل ان يكون من الصلح على وكلمة على وان كانت المعاوضة كذا فاذ كان على النحل
كافي قوة يتعقب بها يعنى على ان لا يشترط بالدين شيئا وقد عرفت العمل بمعنى المعاوضة في حل على الشئ
تصحح التصرف في هذه المسئلة على وجهها ما ذكره الثالث ما ذكره بقوله ولو لم يطلح لك
اي عن الفهم على خمسة ائمة تدفعها الى اخذ او انت بريء من الفضل على انك ان تدفعها عند الكا عليك
كان الامر كما قال يعني ان قبل وادي بريء عن الباقي والافلا كل عليه كما في الوجه الاول وهذا بالاجماع
لانه انما يصح التقييد بان لا يوجد بطل والثالث ما ذكره بقوله وان قال ابرأك عن خمسة ائمة
من الافلا على ان تعطيني خمسة ائمة عند ابرأ وان وصليته بصلحها لانها اطلق ابرأ واد خمسة ائمة

مطلوب ربا للدين حرام يشبهه مبادلة المال بالاجل

يجوز ان لا يمكن فعله معاوضة لان بيع الدرهم بالدرهم ليس بشيء لا يجوز فلا بد من جعله على تأخير في معنى الاستفاد وعن عشرة دراهم وعشرة دراهم على خمسة دراهم حاله او مؤجلة اذ يقرب حط الدين بالدين

قال ادفع الخمسة ائمة على انك بريء من الباقي

مطلوب كل على غيره الشرط

عذرا

عذرا لا يصلح عوضا ويصلح شرط مع الشئ في تقييده بالشرط فلا يقيده بالشئ بخلاف ما اذا بدله
بأد خمسة ائمة لان البراءة حصل وقتها في حيث لا يصلح عوضا يقع مطلقا ومن حيث ان يصلح شرط
البيع مطلقا فلا يثبت الاطلاق بالشئ فاذا ذكر الرابع بقوله واذا لم يبق في اي يترك لفظ عذرا
بقوله ادفع الخمسة ائمة على انك بريء من الباقي يبرأ لانها لم يبق وقتها لم يكن الا اذا عذرها
ببطلانها لا يصلح في كل زمان فانه يتقيد به على المعاوضة ولا يصلح عوضا بخلاف ما امر لان
الا اذا عذرها عن بيعه كما مر وذكر الخامس بقوله وان علق من يبيع على شرط يعني اذا قال ان اديت الى او
متى وان اذانت ببيعك الا انك لا تعلقه بالشرط صريحا وهو باطل لما مر في بيان ما يصلح بالشرط وما لا
يصلح قال اي لا يرد من الدين الا انك بما لك حتى تؤخره عنى او تحت فعل او التأخير والمطلوب
صح اي الثاني والمطلوب ان لا يسلم بعهده اي الدائن حتى انما بعد التأخير لا يمكن من مطالبة البتة في الحال
وفي المصلح لا يمكن من مطالبة البتة ماحطة ابدا ولو علق اي ما قاله سوا اخذ لان اخذ المال المحل
في الحال بل تأخير حط الدين المسترد اذ قبض احد العوضين منه شاكرا لاخر فيه هذا الصلح على تأخير عليه
فروع يعني اذ كان له اربعين دين على اخر فقبض احداهما شيئا منه ملكه متاعا كاملا فلهما حصة ان يشتركا
في القبض انما زاد بالقبض ان مالية الدين باعتبار عاقبة القبض لكن هذه الزيادة رابعة الى اصل الحق
فيصير كن ياقا التمرة والوالد فله حق المشاركة وكنت قبل المشاركة باق على ملك القاض لان العين غير
الدين حقيقة وقد عرفت بدلا عن حقه فيملك حتى يفد بقرضه فيضمن لشريكه حصة وللدين المشترك
ان يكون واجبا بسبب شئ كمن المبيع اذ انتمت الصفقة وعن المال المشترك ونحو ذلك ورجع على الفرع
بالباقي لان المقبولة اذا كانت مشتركة بينهما فلا بد ان يكون الباقي كذلك ورجع على الاصل المذكور بقوله
فالصلح احدهما عن نفسه على ثوب اخذ الشريك الاخر نصفه اي نصف الدين من خريجه لانه كان عليه
وهو يستوفى في ذمته واخذ نصف الدين من شريكه لان الصلح وقع عن نصف الدين وهو مشاع لان
قصة الدين حاله في الذمة لا يقع وفق الشريك متعلق بكل جزء من الدين فيوقف على جازاته واخذ
النصف على اجمازه العقل فيصح ذلك لان يضمن اي شريك له ربع الدين لان حقه فيه ولو لم يصلح
احدهما ان يضمن نصفه اي نصف الدين شيئا ضمنه اي ضمنه الاخر الربع اي ربع الدين لانه صار ايضا
حقه بالمقارنة بالاصل لان معنى البيع على الماكسة فصلا كقبضه نصف الدين فيكون لشريكه ان يرجع
عليه بالربع بخلاف الصلح لان مبادلة على المصلح والاعراض ولهذا لا يملك بعهده ما لم يجره فكانت المصالح با
لمصلحة لرجع عن بعض نصيبه وقبض نصفه فاذا الزمنا دفع ربع الدين تعذر بالمصلحة لانه لم يستوف
تمام نصف الدين ولهذا خبرناه وفي البراءة عن حصته اذ امر اي احد الشريكين ذمته للمدين حقه
وفي المقامه بدلي سبق اعاد ان المصلح على احد المالكين دين بسبق ان يجلبها عليها فصارا

مطلوب تأجيل الأبراء بالشرط باطل قال لم يبق من الدين الا انك بما لك حتى تؤخره عنى او تحت فعل او التأخير والمطلوب

مطلوب في الدين المشترك اذ قبض احداهما شيئا شاكرا لاخر فيه

والشريك ان يبيع الفرع في جميع ما ذكره لان مقتضى حقيقة باق ان القاض استوفى نصيبه حقيقته لكي لا يملك الشريك ذمته ان الشاكركه قد سلم له ما يقين من ماله الفرع له ان يملك الشاكركه القاضين لانه رضى بالتسليم اليه الباقي في ذمة الفرع ولم يسم به لانه

فكان في البداية ولا يلبس
والذي يرى ذلك
لا يفرق عن عقوب
على الخط الولد
والده كما أخذ
والقصاص

~~مطابق اذا رفع القاضى حكمه فاضا مضاه الا مخالف
الكتاب او السنة او الاجماع~~

22.

شاهدك روحك

وهذا عندنا خفيفة وقال البربرسوف اذا شهدنا ان كتابا قبله
على امام مليش تروى في الكتاب ظهور العدا لة الحق والصحيح
انما يقض الكتاب بعد ثبوت العدا لة
ببربرسوف
لدا لة فاضل في عمل واحد اوف مبربرسوف
فقال احدنا عاتب عندنا
في الكتاب وقراءته عمل في المكتبة اليه اوعز
ولومات بعد وصفا البراية وكذا البراية المكتبة اليه اوعز
لكنه في ظاهر البراية وكذا البراية المكتبة اليه اوعز
وول عليه لا يعمل الذي قام مقامه اليه الا ابي البراهم

ط ۱۰
ج ۱۰ نقل شده شاهد واحد و ج ۱۰ کتب توکلی الغائب
اختصاص فی حکم القاضی چهارم

معد شاهدا

تعريف السجل والمحضر والصلء والمحبة والوفقة

فادعى هذا الذي حضر عليه لا يبقى بهتحة المحضر

مجلسه مسائل شریعتی
والیقب کوه بلاغی ذی الملو

کما فی الکلمات

مطل الفرق بين الزنوف والبهجة والتوقمة

مطلوبه کتب فی اخر ان شاء الله عند الامام

في القضاء بالمواريث
تحميم احمد ولد الحمارث

خلاف ما اذا قيل ان قيل الموضع باليقين وانما الشك منه حيث
الحال الغير وانما الفرق بين الموضع او هو فيكون انما
يقول باليقين ان الموضع تقضي بامتناعها فيكون انما
كما اذا دفع الابق والاشك

والله اعلم الغائب لا يتصلح الى العادة البينة وسلمت نصف اليه
بذلك القضاء لان احد الورثة من نصب خصما عن باقيين
فيما يستحق له عليه ديناً كان او عينا لان المحقق له
عليه انما هو الميت في الحقيقة وشاخذ الورثة يصلح لخصم
عنه في ذلك محله في الاستيفاء بنفسه لانه عامل فيه لنفسه
فلا يتحقق زائغ عن غيره فلهذا لا يستحق الا تعينه
وصار كما اذا قامت البينة بدعي الميت الا انما
يثبت استحقاق الكل على احد الورثة اذا كان الحق
في يده ذكره في الجامع لانه لا يكون خصماً بدعي اليد
فيقتصر القضا على ما عدا في يده بغير

فاضل امير شيخنا بجم ونحوه قضي به ولو فصله في محله البسم
حتى يعاين المحنة

بمخلاف رسول الموكل بالان
عبارة كعبارة
المركب للناحية
الى الارض
هنا

فالاول

KKO

١١٥
ولو قرأ قطع الاصل في هذا الفصل مما قرأ القاضي يضمن
لانهما قرأ سبيل الضمان وقول القاضي معتدل في رفع الضمان
عن نفسه بالتمطيق ولو كان المال في يد الآخر قائما
في قضاء القاضي والمباخره من المال صدق القاضي لانه اقران الديكات
اقره القاضي انه فعله في غير قضاءه لو خذ من لانه اقران الديكات
قضاءه او ادعى انه فعله في دعوى تملكها الاجتهاد وقول القاضي في
لهذا بصدق في دعوى تملكها الاجتهاد وقول القاضي في

مطلوب اجرة القسام على عدد الرؤس عند الامام
للقام اجرا مثل

الفتح قبل الفتح مبدأة على ملاك البيت بدليل ثبوت ملكه في
الرداء حتى يقضى منها ديونه

بجدة القول لان في القصة نظر الحاشية الى الخفض فاما المقار
المقار عنده وبجدة القول لان في القصة نظر الحاشية الى الخفض فاما المقار
البائع والذلي القسم فتم بكل القصة مقنا على الفيد

وهذا المقام

الغنم و رقيقه الغنم كلوا باليس والاحاد باليس

مطل: فصلنا بعض الغائب ومن الصغرى

مطالع الملك الوارث ملك خلافة حتى يروى بالعبيط رابع
الموت ويصير مفردا لشرار الرادش

[illegible]

لِيَفْعَلْ

علم المعانيات

ليعلم في غيبته لم يموت، وبعد وفاته، وشركا استعمل تارة بالآدم يقال وصي فلا قال فلان بك، بمعنى ملكه
 له بعد موته، واستعمل أخرى بالحق يقال وصي فلا قال فلان، بمعنى جعل وصيه له، فيقال له وصي فلا قال فلان
 والقوة في غيبته، والفرق بينهما، وأما ما كان من باب الاستفاد لا بد ذكرهما، فأنشدوا في آله وقديين ههنا كل منهما
 بالفراد، ولما امتنع ترويض المذهب المشترك بين الحيين بمفهوم واحد، فكل منهما بالآمال أو المسمومة بينهما، فقال
 لا يصلح جعل الغير ملكا له، لأنه لا يورثه، وتكون الوصية في هذا الموضع صالحا لطفاله إلى عمره بعد موته، فهم ما بان
 لبيان الحيين القول في بيان الوصية بالمال ونحوه، وهو المفعلة، فإن الوصية قد تكون بالمفعلة كإساقى، ونحوها
 قوله، وصيت بكذا الفل، ونحوها، لا لفلا، المستعمل في ما هو شرطها، كونه الموصي أهلا للتمليك، ولا يجوز من المملوك، و
 لو مكاتباً، والصغير والمجنون، وعدم استغراق بالذات المتقدم على الوصية كإساقى، وكمن الموصي له خيا، وقها، ولو
 لم يكن حياً، بطلت الوصية، وتكون غير طرث، ولا قاتل، لما ساقى من عمره جواز الوصية للوارث، والقائل، وكون
 الموصي بقاء، قال للتمليك بعد موت الموصي، ما كان، ومنفعة، وحكمه، كونه الموصي به ملكاً، يريد الموصي، لا قائم
 الموصي بقاء، مقام نفسه، حتى ويحل له عليه، لحياته، الموصي بها، جازت بالثالث، لا يجزى، وإن لم يكن الوارث
 لقوله عليه السلام، إن الله تعالى صدقكم، بثلث أموالكم، في أخراجكم، زيادة لكم، في أفعالكم، فضعوها، حيث
 شئتم، وعليكم، لا جاع، ويعقب، كونه وارثاً، أو غير وارث، وقت الموت، الوقت الوصية، إنها تمليك، مضاف إلى ما بعد
 الموت، في وقت التملك، حتى إذا وصي الخليل، وهو وارث، ثم ولد له ابن، نصحت الوصية لأخ، ولو عكس، بأن وصي
 الأخ، ولم يكن ثم مان، إلا بن، قبل موت الموصي، بطلت الوصية لأخ، لما ذكرنا، لا الزيادة، عليه، أي على الثلث، لا في حق
 الوارث، تعلق بماله، لا انعقاد سبب زوال المهر، وهو استنفاد، وغالب المال، لكن الشئ محذور، في حق الإجاب، بعد
 الثلث، ليتأكد، نفعه، كما لم يجرى، في حق الوارث، لتلايد، أي بعضهم، بأشياء البعض، إلا أن يحين وراثته
 بقاء، أي بعد موته، وهم كبار، لأن الامتناع، محقق، لهم، استطلق، ولا يثبت، لجان، أنهم حال حيوتهم، لا في وقت
 الحق، لأن ثبوت، عند الموت، فكان لهم، بقاء، وبعد وفاته، فلا خلاف، في رد الوارث، لأن بعد ثبوت الحق، فلا يلزم
 أن يرجعوا، عن المال، السابق، لا يعودون، بقاء، في ماله، أي الثلث، عند غنى وراثته، واستغناءهم، بمقتضى
 لانه، قد بين، القصة، على الأجنبي، والقيمة، للقرية، والأول، أنه لا يستعني، به، أن يرضى الله تعالى، ولو لاها، أي ولو أعانها
 واستغناها، بمقتضى، ما ترك، أو لا، لأن ترك الوصية، صدقة، على القرية، بقوله الوصية، والوصية، تصدق
 على الأجنبي، فالأول، أنه لو لم يرضى الله تعالى، لم يرضى الله تعالى، أفضل الصدقة، على الأجنبي، كما شئتم، كما مع أحدهما، إلى أن يكون
 الوارث، أغنياء، أو لا يستغنى، بمقتضى، من التركة، فترك الوصية، أولى، وجبت، إذا كان عليل، على الله تعالى
 كالنكوة، والحج، لانه، لما قدم، منه، في حق، وجب، على التارك، يعلم، ما تم، تخليه، لثمنه، وتوضيحه، الوصية، عن الدين
 لانه، أنهم، الحاجين، فانه، وهو، الوصية، تتبع، لأن، ينزل، ما، في نفع، لواله، مانع، وصحة، الوصية، بالكل
 أي، كل ما، عند عدم، وراثته، لا، مانع، من الصحة، تعلق، حق، الوارث، فإذا، انقضى، نفعه، وصحت، لم، يكون، بثلث، ماله

قال في الحديث الرسية خير لو تبوه وهي تحتية والقباس دليل على جوازها لأنه يملك نصف
الملك قال مالك بن نسيه ولو اضيف الى المال كان قال مالك بن نسيه لو اضيف الى المال كان
باجل متصرف في علمه فاذا احسن لها المصروف خاف المالك يتبع الى ان يرضى
ما فرط منه في التصرف بما لا يضره المالك وفيه تحقيق مقصده المالك ولو
انضم اليه ليعرفه المالك المالك وفيه تحقيق مقصده المالك ولو

الحكمة النورية في الوصية
وجبت الاستبصار الجلي في الموصى بها
على نعمته كنزاً لا يغرب وارث وقت الحكمة المتقوية
منه الرضى بالدارث فيه نظير الرضى بالانها ومزيد حكم حتى تنفذ
الخلق واقرار الرضى بالدارث عنه عكسه لانه تصرف في الحكمة
تقديراً لك وقت الدارث او بعدة
على الوصية بالدارث ومنه تقويم الالف والياء
والاجازة فيما زاد على الثالث
وان اجازة بعض وزاد بعض يجوز على الجنب بقدر مقتضاه الا ان يعلم
ويقبل في شق الآلة سارية واحدة بها على فضله وبطلان الصلة
وقيل في سارية الجنب لا شتم الكل والحيز سارية
او الصلة فيختار بين الخيارين
محنت الوصية في الكل عند عدم الدارث
مطل

حقا الوفا

على وصي بثلثه لزيد والفقراء نصف بينهما

كانه قال اذا لم اجد قائلين فاصدقوا بصداقة الثلث
مؤيدة من الثلث فلهذا بصداقة الثلث دفع المداينة سيأتي

قال في الحديث وبعد الاقل من كل واحد من هذه في غير هذا

[illegible]

ويحتمل ان يكون حقه في الجيدان يكون هو الجيد المصطلح ويحتمل ان يكون حقه في الضامع بل يكون هو الجيد
فكان تنفيذ وصيته في محل يحتمل ان يكون حقه ولو لم يتعين حقه مسلم الى ان لا حق له في الجيدتين
ويحتمل ان يكون حقه في الرديان يكون هو الردي المصطلح ويحتمل ان يكون حقه في الضامع بل يكون هو الجيد
تنفيذ وصيته في محل يكون حقه ولو لم يتعين حقه الى ان لا حق له في الجيدتين
الجيد صاحب الردي ثلثي الردي في الثلث كل واحد منهما فلو روي حقه في الضامع ولو كان في الكافي
وميت معين من يرث شركته فيقسم فان اصاب احدى البنتين الوصي فهو الوصي له والا بغيره اذا كانت
دار بين بعين فاصطحابها من البيت منها بعينه فانها تقسم فان وقع البيت في نصيب الوصي فهو
الوصي له عندها وعند محمد نصفه للمولى وان وقع في نصيب الآخر فلا يوصي له مثل ذبح البيت فما اصاب
الوصي عندها وعند محمد مثل ذبح نصفها ولا يوصيه فلو ذبح البيت كما في الاصل يعني اذا كان في الوصية
اقرار الحكم كذلك في الجارح وفي خلاف محمد وبالفريقين من مال زيدا الجارح فلو ذبح الوصي
والذبح بغيره يوصي له الوصي من مال محل الجارح بعينه فان اصاب الجارح الوصي فان دفعه الجارح
ولما منع الثاني منع مال الوصي فيوقف على الجارح فاذا اجد كان ثبوت عاقبه ايضا فان تتبع التسليم للمسلم
يتم بغيره فاشبهه قبل التسليم بخلاف اذا اوصى بالزيادة على الثلث وجازت الوثنية لان الوصية في
مخبرها صحيحة لاعتدائها ملكا لنفسه والامتناع حتى الوثنية فان اجازها سقط عقره فينفذ من
جزءه الوصي اقراره البنتين بعد القسمة بوصية ابيه دفع ثلث نصيبه لهما اقراره بثلث ما يقع في
الثلثة وهي في ابيهما موقوف مقرر بثلث ما يورثه بخلافه اذا اقر احداهما دين لغيره لان الدين
مقدم على الميراث فيوقف مقرر بثلثه فيقدم عليه ما الوصي بالثلث فشرط الميراث فلا يملك لشي
لان ايام الوثنية مثا ولدت الوصي بغيره بغير موت الوصي وقبل القسمة وقبول المولى فيها لم ان
خير جازم الثلث والاخذ الثلث منها ثم منه يعني اذا اوصى رجل بامته فولدت بغير موت المولى ولما
قبل القسمة وكلاهما يخرج من ثلث ما له فهما المولى لانه لان الام دخلت في الوثنية اصله والو
ثنية لا تصح لهما الام فاذا ولدت ولما قبل القسمة والركبة قبلها بمقاة على حكم ملك البيت دليل
انه ينفذ وصاياه منه ويقع في ديونه خذ في الوثنية كما لو اوصى بها الوصية فكانا المولى لها والركبة
يخرجان من الثلث تنفذ وصيته واما في الام ثم من الولد هذا اذا ولدت قبل القسمة وقبل قبول المولى لها
ولو ولدت بعدها اي بعد القبول والقسمة فهو المولى لانه لان الركبة بالقسمة خرجت عن حكم ملك الوثنية
فخرجت الزيادة على ما كان ملك المولى لها ولو ولدت بعد القبول وقبلها اي القسمة ذكر القدر ان الميراث
مولى به والقبول خروج من الثلث وكان المولى له جميع المال كما لو ولدت بعد القسمة ومشايخنا قالوا
مولى به حتى يخرج من الثلث كما لو ولدت قبل القبول ولو ولدت قبل موت المولى لم يملك الوثنية

قال في الموضعين مع احوال الروايات في بعض النسخ في موضع
محل في ما ذكره المحدث الاعتناء الثالث وهو المجهول خلاف واعتبار الروايات
الاصحقا والصدق بها لا يجب بعد الموت وهو المجهول في بعض النسخ كالصحة والاعتناء في حكم
متعلق بها في قوله ثم ذكر ان ما اعتبره المجهول وكل ما وجبه به الموقنون الثالث وان وجبه في حاشية
الموضع لا انه يؤمن فيه كما في بعض النسخ وفي حاشية الموضع المذكور في حاشية الموضع المذكور في حاشية
الاصحقا اعتبارا بحاشية الموضع المذكور في حاشية الموضع المذكور في حاشية الموضع المذكور في حاشية

ان يفضل من التثانث ان ننقم لم بينة ان العقب في الصحة لان الموصي لم يدعي على استحقاقه قلت ما ينفع
من التركة بعد العقب لان الاعتاق في الصحة ليس بوصية ولهذا لا يفيد من جميع المال والوراث ينكره الله تعالى
العقب في الوارث وهو وصية ايضا لكن يثبت على الوصية بثلث المال وكان منكروا اقل لكن مع الميراث ثلث شي
عليه العبد اذا اخرج لان يفضل او يبرهن اي يدعي دعواه ان الاعتاق في الصحة فلا مال الا ان التثانث بالبينة
كالثابت عيانا وهو صميم فاقامه التثانث حقه ادعي يدعي دينا علميت وادعي عبدا اعتاقه في صحتها وصحتها
وارث شي اعبد في قيمته وتدفيع ذلك العمة الغفيرة والعقب ولا يشي في شي لان العقب والدين نظام
معا يتديق الورث في كلام واحد فصار كانهما ثابت بالبينة ومن اعتق عبدا في صحته فمات وعليه من السبع
العبد في شي فمات له ولما ان الارباب الذين اقرروا هذا لا يبرهن من كل المال في جميع الاحوال وهبطت بوصية
من لم يبرهن الارباب العقب في الميراث لم بوصية حتى عتق من التثانث ولا يبرهن في رفع الادعي بقضاه ان يعطل
العقب صلا لكنه بعد الوقوع لا يجتاز النقص ففضاه معنى لا يجازي بالسبع ما مات وترك ابنا والف درهم
قال ابن عمر عليه الف درهم وقال رجل خال الاف التريك وديعة وصداها الى ابن قبل الوديعة اقر
عنه وعنده سوا هذا لخص له كليله وقال العنينة اصفان عنه وعندها الوديعة ولي هذا فخر
صاحب الكفاية باب الوصية لا اقرب وغيرهم اقراب هذا وما عطف عليه مشاهير غيره قوله لا يقر
فصاعدا وارقاؤه وزواقراته وذوا اسباب محرمه فصاعدا من ذوي رحمه لا يقر الا اقرب
يعني اذا موى واحد قد ذكر في عن ابي حنيفة لا اقرب والاقرب من كل ذي رحم محرم منه سوى الوالدين
والولادة لا يطلق عليهم اسم القرب ومن سمي والده قريبا كان عاقا لان القرب في العرف ومن يتقرب اليه
بواسطة الغير وتقرّب الولد والولد بنفسه لا يقرها ولا يقرها في المحنة والولد والولد في ظاهر الرواية
لما ذكرنا وما اعتبر الاقرب لثان الوصية اختصارا لثان الوصية في الميراث فكذا ما هو الجمع المذكور في الميراث
اشان فكذا في الوصية وما اعتبر المحمية لان القصص الوصية صلت القرب فيختص بها من استحقاق الصلة
من قرابته ويستوي في الصغير والكبير والحر والعبد والنكح والاسلم والكافر وعندها يشي الوصية
كل قريب ينسب اليه من قبل الام والامم الحقني في الاسلام ويستوي عتق الاقرب والابعد والواحد والجمع
والكافر والاسلم واختلف في اشتراط اسلام اقل في الوقف عن قولنا لا اقرب فالاقرب بقوله فاوله عثمان
وخالفه في قولنا الموصي يبرأه يعني اوصيا اقرابا وانما كان في الموصي يبرأه لانه يعتبر من اقرب اقرب
كما في الارث وعندها يقسم بينهما ارباعا لان اسم القريب يتناوهم والاعتبار الاقربية وفيهم وخالف ابن
نصفينيه وبينهما ان يفضل الموصي لهم ونصفه للخال لان اللطافة ولا بد اعتبار معنى الجملة ووالد الابن في الوصية
كما عرف فيتم العلم الخال ان يبرأه جميعا فأيضا هو نصف لانه اقرب واخذ ان نصف لود من يتقدم عليها فيه
بما هو اذا وصي له قريبا حيث تكون جميع الوصية العلم لان لا يقر في جميع الوصية لانه الاقرب

وهو اول الاسلام
اختلف فيه الناج وفائدة الخلاف تظهر في اولاد ابي طالب
فانه ادرك الاسلام وهو مسلم
مؤيد

[illegible]

لکڑی

الموااليه

422

وقيل يكون ذلك
لأن قيمة المنافع
كغيرها في تحصيل
المقتضى والامح
انه لا يجوز

01

کام علی الظاهر تنبیہ

صالة لآخرة وقوعها

100

وتسبح احوال الائمة الكرام واستطاع آراء فضلاء الائمة العظام حتى عثرت على ما صله
عن بعض الافاضل من العثلت على مقتضى البشرية ووقفت على ما وقع من بعض الماثل
من زلات ليس نفس الانسان عنها عريته ولا عتب فان سائر العلوم بالثبته الى هذا
العلم كنسبة القطرة الى البحر المتلاطم الامواج لا يفي على فائدة كل غصا قوي
فضلا عن الزجاج ولذا ترى العلماء المتأخرين مع كمالهم في الفنون الآتية و
تصنيفهم فيها كتب معتبرة لم يحو مواويل هذا العلم ولم يصنفوا فيه ولو رسالة
مختصرة وهذا العبد الفقير الى الله الغني مع مطارعتهم معهم في تصانيفهم فيما
انتهوا اليه ومعارضته اياهم في مؤلفاتهم فيما اعتمدوا عليه بحيث قبلها علماء
العصر وفضلاء الدهر امتان منهم بكتب هذا المتن اللطيف المشتمل بالفتاوى
والشرح الشريف المماثل للفرائد الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان
هدانا الله واعاننا عليه وما كنا لنقدر عليه لولا ان اعاننا الله ليس الغرض الا
من هذه الكلمات التبرج بل الامتثال بما يفهم من قوله تعالى وما اقمنا عبادة ربك
فحدث وقد وقع الفراغ من تأليفه يوم السبت الثالث من جمادى الاولى
سنة ثلاث وثمانين وثمانمائة وقل كانت البداية في يوم السبت الثاني عشر
من ذي القعدة سنة سبع وسبعين وثمانمائة على يد اضعف عباد الله

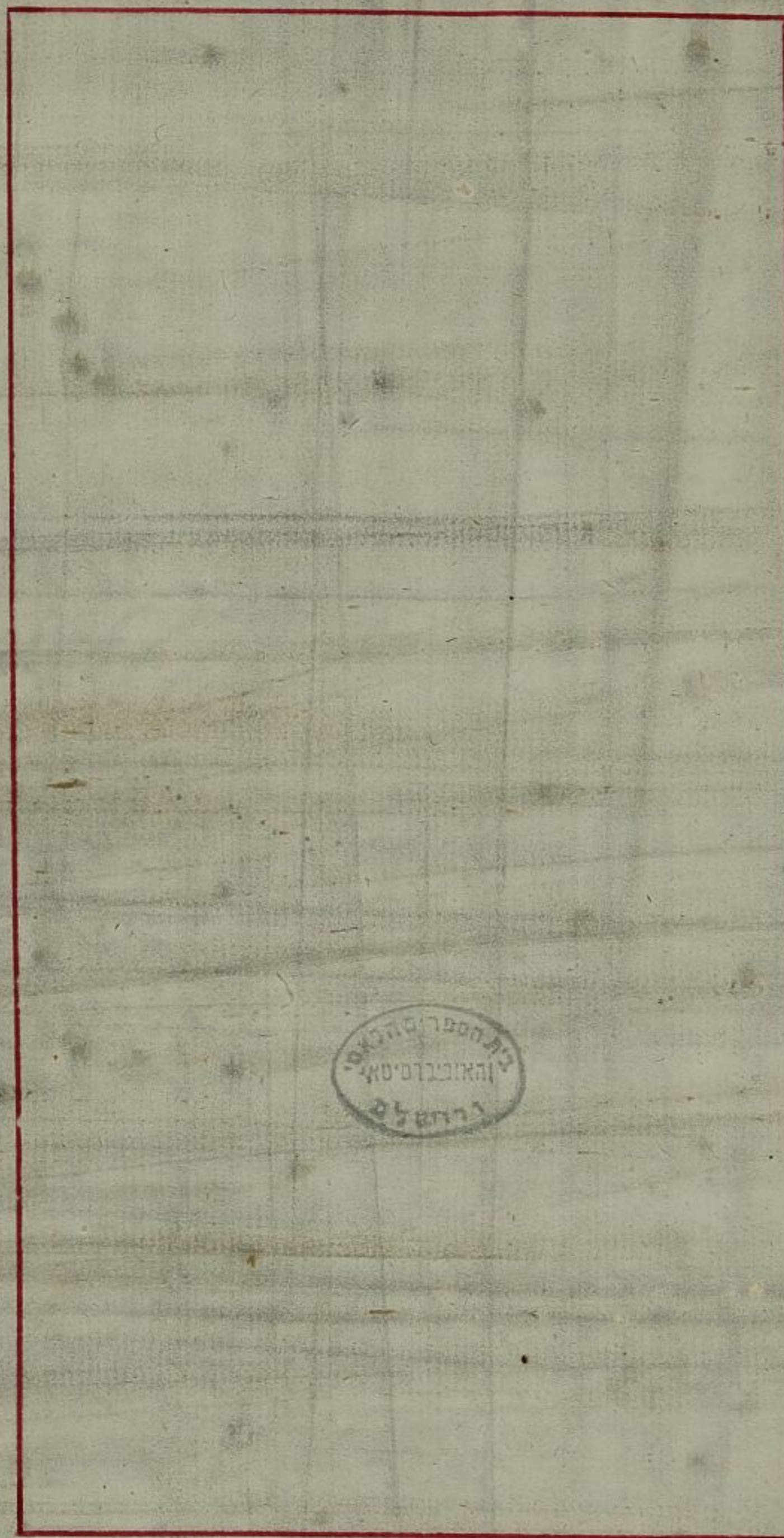
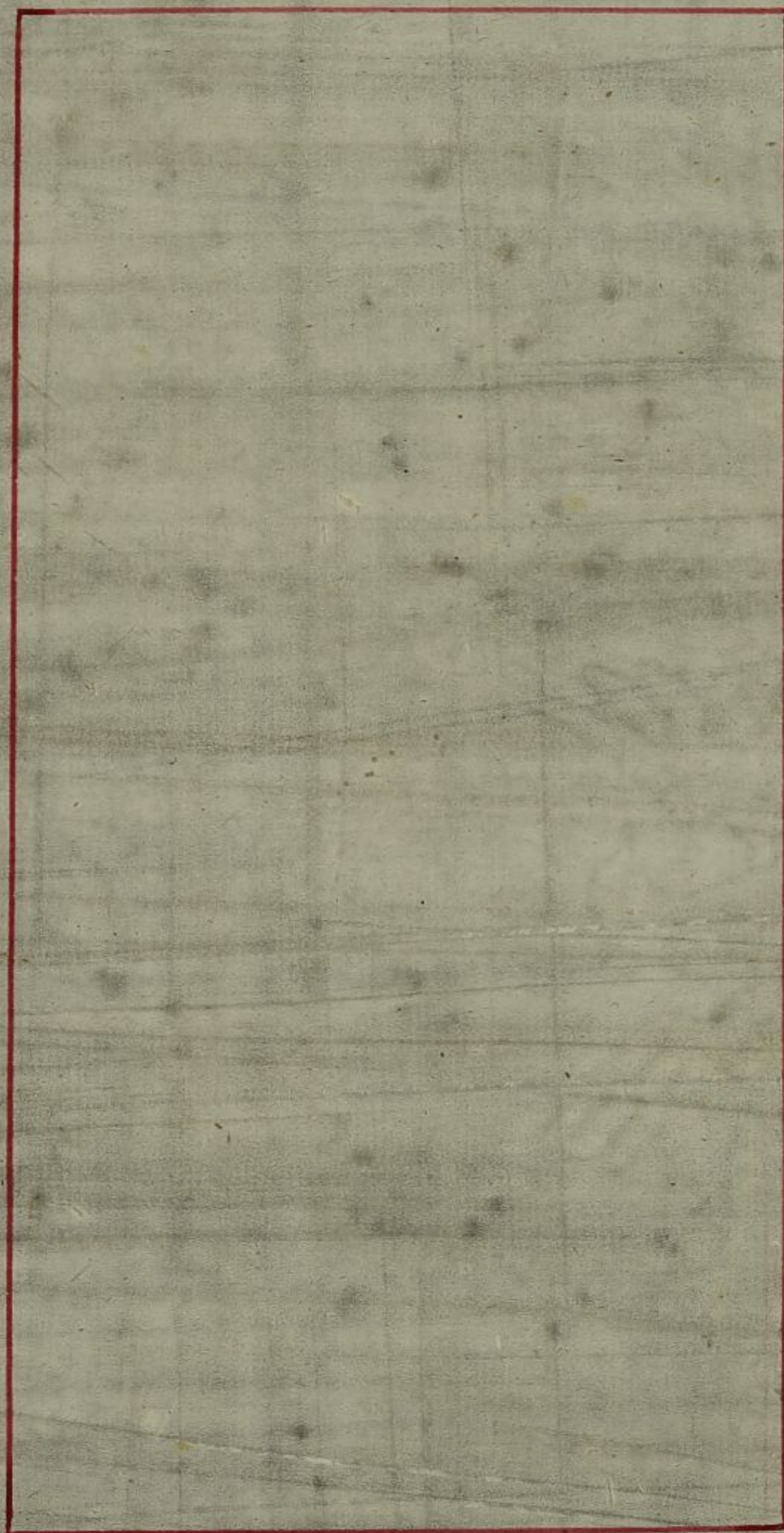
واصحهم الى رحمة مؤلف الكتاب محمد بن قرقون بن علي

عالمهم الله تعالى بلطفه الخف والمجد الحمد

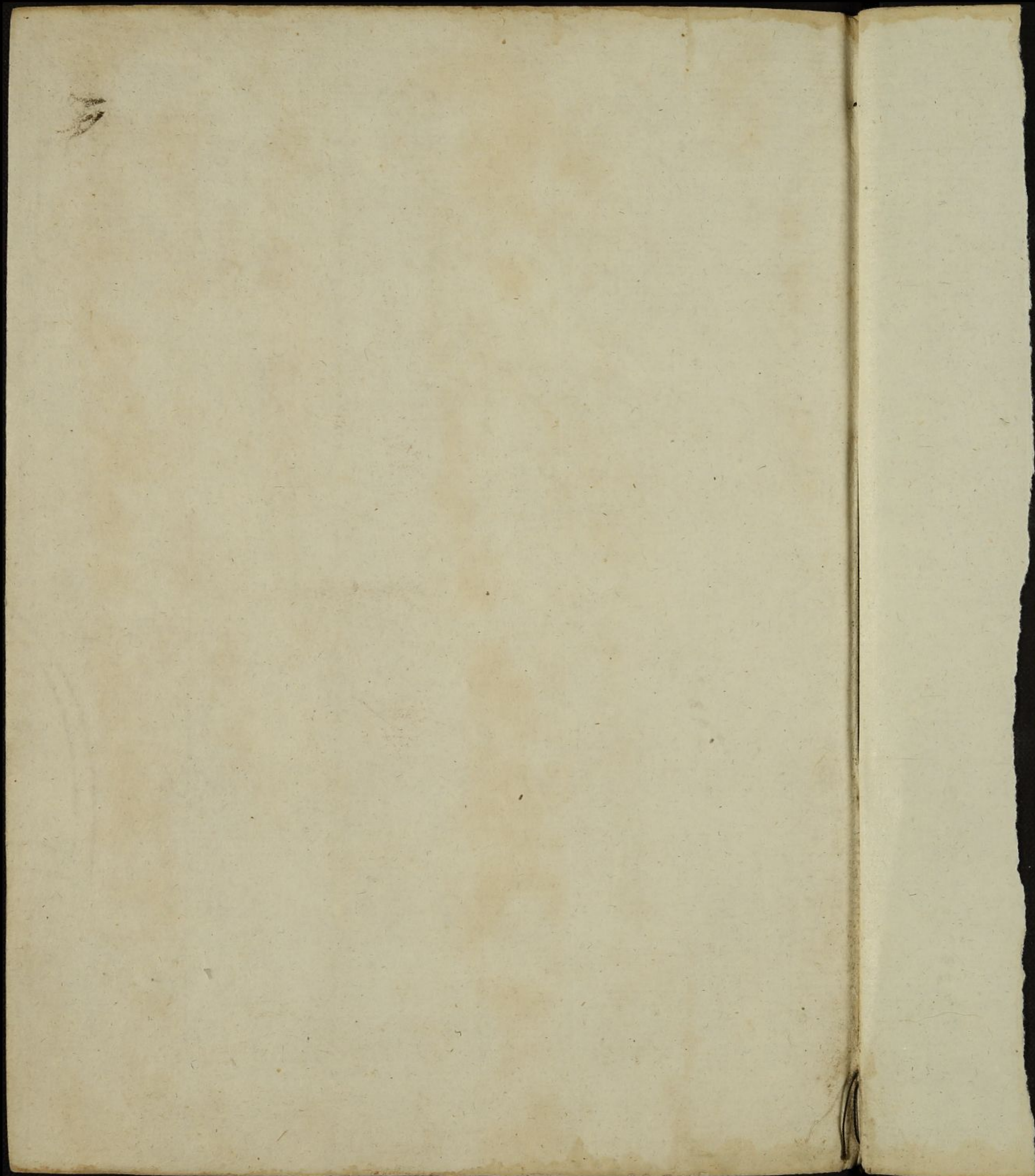
لله على التوفيق تمت الكتابة في يوم الثلاثاء

من رجب الفريد سنة خمس وعشرين وثمانمائة

تمت الكتاب بحمد الله الملك الوهاب كتبه خفي الفقير المعترف بالجهنم
والتقصير حافظ عارف احمد بن محمد بن صالح بن تاد مريد احمد الراسي
وقد كتبت كلمة في القرى المستقر بياض من قرى بحر مدني وبقية ماء مولود
حين اشتغالي في تعلم الصبيان وبامانة لكن مولودي المدعوت بريد
اغره حامدا لله تعالى ومصليا على نبيه محمد وآله وصحبه وعلى جميع الانبياء
الذين هم الوسائل بقول خير الدعاء في الصبح والمساء والحمد لله على جميع النعماء
سنة خمس وعشرين وثمانمائة وثلث وثمانين وثمانمائة











وتتبع احوال الامة الكرام واستطاع اراء فضلاء الامة العظام حتى عثرت على ما
 عن بعض الافاضل من العثمت على مقتضى البشرية ووقفت على ما وقع من بعض الماثل
 من زلات ليس نفس الانسان عنها عتية ولا عتب فان سائر العلوم بالنسبة الى هذا
 العلم كنسبة القطرة الى البحر المتلاطم الامواج لا يوصف على فائدة كل غصا قوي
 فضلا عن النجاس ولذا اتركه العلماء المتأخرين مع كمالهم في الفنون الآتية و
 تصنيفهم فيها كتب معتبرة ^{اي ضعفاء الناس} لم يحرموا من هذا العلم ولم يصنفوا فيه ولو رسالة
 مختصرة وهذا العبد الفقير الى الله الغني مع مطارحته معهم في تصانيفهم فيما
 انتسبوا اليه ومعارضة آياهم ومؤلفاتهم فيما اعتمدوا عليه بحيث قبلها علماء
 العصر وفضلاء الدهر امتان منهم بكتب هذا المتن اللطيف المشتمل بالفوائد
 والشرح الشريفة المماثلة للفرائد الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان
 هدانا الله واعاننا عليه وما كنا لنقدر عليه لولا ان اعاننا الله ليس الغرض الاصل
 من هذه الكلمات التمتع بل الامتثال بما يفهم من قوله تعالى وما امة ابنته رباب
 فحدث وقد وقع الفراغ من تأليفه يوم السبت الثاني من جمادى الاولى
 سنة ثلاث وثمانين وثمانمائة وقلنا كانت البداية في يوم السبت الثاني عشر
 من ذي القعدة سنة سبع وسبعين وثمانمائة على يد اضعف عباد الله

واعرجهم الى رحمة مؤلف الكتاب محمد بن قرقون بن علي
 عاملهم الله تعالى بلطفه الخفي والجلي الحمد
 لله على التوفيق تمت الكتابة في يوم الثلاثاء
 من ربيع الاول سنة خمس وعشرين وثمانمائة

تمت الكتاب بحول الله الملك الوهاب كتبه الحقير الفقير المعترف بالجهل
 والقصير حافظ عارف احمد بن محمد بن صالح بن تلامذة اميد احمد الرازي
 وقد كتبت كلمة في القري لستى بياض من قرأه بخير مدلى وبقضاء مولوه
 حين اشتغالى في تحكيم الصبيان وبما مته لكن مولودى المدعوق تربية
 اغره حامدا لله تعالى ومصليا على نبيه محمد وآله وصحبه وعلى جميع الانبياء
 الذين هم الوسائل بقول خير الدعاء في الصبح والمساء والحمد لله على جميع النعماء
 سنة من هجرة النبوية ثمان وثلاثين وثمانمائة والف سنة

